

٨١٩

ع. أ

الأطول ، تأليف العصام الأسفر ايبيني ، ابراهيم بن

محمدم ٩٤٥هـ . كتب سنة ١٠١٨هـ .

٣٨١ ق ٢١ س ٢١٥ ر ١٥ س

نسخة جيدة ، خطها نسخ ممتاز دقيق ، طبع سنة ١٢٨٤هـ .

معجم المطبوعات ١٣٣٠ الظاهرية (علوم اللفة) ١٩٧

٦٧٤٦

١- البلاغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ

ج- شرح العصام الأسفر ايبيني على تلخيص المفتاح

٥

د- شرح تلخيص المفتاح

Copyright © King Saud University

١٢٦٢

١٢٠٩ / ٩ / ٩٩



737

King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٧٤٦
 العنوان: السكك
 المؤلف: لمصطفى الاسفراييني راجعهم به محمد - ٩٤٥
 تاريخ النسخ: ١٨٠٢
 اسم الناسخ:
 عدد الأوراق: ٨١
 ملاحظات:

[illegible]

ضالّة

فضالة المؤمن وجعله ملتزماً ان يأخذ ما هنا ويدع ما كدر ولا يفرق في مقام الاستغناء بين البحر والمجدد
ما بينهما وعرفه ان الخطأ من لوان البشر وأنه لا يكون لغير الرحي في مستعد محض الصدق مستقر ولا انكثرت
مراتبه في القبح انه كنت بصيراً عادياً بكميعة له كان من عند غير الله لوجوده وفيه اختلاف وكثير الحمد لله
الذي هداني لهذا في عنوان اولي حتى ما رضيت بالتقليد احداً وما قنعت بالتحقيق مستعداً الى ان جئت
من هذه العجبة ما جئت فلما كثر منه في شرح التحصيل هذا سميت وباب روض نوراني في شرح بابي ليت وسلكي
سابع الحق بعين التحقيق اهديت ولم اخف ان اشرح كتاباً قد صرف غاية جهته في شرح باب فيه من الابواب
عقبر من فحول اصحاب العقول وقوه عظيم من عظم ارباب الابواب سيما العالم الرباني استاذ الفضلاء والفقهاء
التفازاني والحق الحقاني قد رزق العلم الشريف البحر باني روضهم وروفا غبوقهم وصبرهم
كيف وفيه الصفا المحيط به فيض احد وليس له حد ولا يعرف له احد ولذلك ترى معنى من بعدهم من فيضه
في هذا الكتاب ما يكاد يحد منه نوازلها بما يلد باب الزكاح حيث زاد في زيادة على ما استلزمه انهار
التأخرين واجلة القدماء فجا محمد الله عقداً مشهوداً على فرائد الاولاد لفضلته لفظه درو والماني
في اودان اذهان اركب الفضل الاعلى وفي كل حرف منه للقلب العالي فرح في اصطفا امانات العاني
وكل نقطة منه لقطعة نفيسة لادباب العلم العاني ظواهره ومظاهرها ان هذا التحقيق وبداية بواطن اثار التدقيق
فلا غرو ان يجتمع في كتابها تفكير عميق بانظار الى اقله بضاعتى وقصود باعنى لا تكن مستبعداً لهذا
النشر والتمنى فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وسأله من الله ان يجعله معين للطلبة في فهم دقائق
كتاب وظهره للاجلة في علم حقائق خطابه وزجر هذا العاجز الذليل يوم لا ينفع مال ولا بنون وعمل لا
يرود الا اجر غير ممنون انه التزم كافة البرايا مقامه العطايا وخاصة الصفا يا قال المصنف رحمه الله
فقال عليه السلام اللهم اني ارجو ان اجد في هذا الكتاب ما يحل لي بالاختيار على ما له الاستشهاد والصدق على ما له
نعمه كانت او غيرها والشكر هو الايمان بما يفيد التعظيم سواء كان ثناء او غيره فيسبغها عموم من وجه حيث
يجتنب في بناء النعمة وينادق الآراء الثانی في ثنائها في فضيلة ويبارقه شائفاً فيما سرى انشاءه فيقول بالاركان
والجنان لاغارة التعظيم لئلا ان اعتمد فقولاً افتتح كتابه باليسلمة التي الافتتاح بها اجل الافتتاح باليسلمة

Cor

الصفات المتفاله ثم بالصواب الباطن اعلى درجات الكمال من القول الدالة على انه تعالى مالك لجميع الماهيات بالاستقلال
محمديه كالعادية على نحو موجباته من الفضائل والافعال اذا كل منه واليه وليس بغيره الا مظهرية
لابين يديه اقتداء بالعلم المجيد للعلم المجيد وهما على جانب السهولة تاركهما مع الوعيد
واداء الحق بشي من انتم التي بذكرها هذا التحضر استبقا للغيره واستبقا للمزيد واعتاد قوله الحمد لله موافقا
لمنزلة على قوله اشكر الله تحسنا للبيان ببدء الاقتباس وتبيين الاختصاص برب الناس اذا خصه
الحمد لا خصه من وجبه بوجبه خصه الشكر من غير الانكاس واقتداره على المدح تنبيهه على انه تعالى هو الماعل
المتما على ما عليه ارباب تلك الاخبار ولا شك الحمد على صفاته تعالى لانها مستندة الى الحق وان ليست
بالاخبار او منزلة منزلة الاختيار ولا استقلال الذات فيها من غير مدخلية شئ من الاعيان ونصب
الكتابة عدوت على افتتاحة باقية على من يد من صفته الدهر الغير المتأهي اذا التيقن باسم الله والافتتاح
صحة اجل تنبيه بها الرجل بياهي وباجله اهل الدين واليقين بياهي ومع كون تلك الكتابة تلك العلامة
على الحمد كسرك عظيم لا يخفى على شاكر شيد لانه فعل ينبئ عن تعظيم النعم وتحميد الكرم الملهمة وجعلها
جزء من الكتاب الذي هو العبارة القيدة المقاصد المكتوبة بين الدفتين على ما هو المفسر او نقول ان الكتابة
على احتمال ما اتهم للاقتداء بالكلام وايضا بالذكري الفهم ان الحمد والبسلة ايضا كسرتا بين الدفتين
في ايجاب الحمد فجزى عن ذى منية عن اداء محامده بل شمره ولا يربك في الفيت مما القيت عليك الله مبتي
على جعله اللام في الحمد لام الاستزاق وقد جعله العلامة التي تحرم علامة تلوين الجنس فلو يربى به لانه صريح
بان في هذا النظم دلالة على اختصاص الحمد به تعالى فهو لا ينبغي شئ عن افادة الاختصاص وان تحاشينا
على قاعدة الاعتزال من ان الباري هو الحق لا خالفه ليس مدله تعالى ونجز معاشر اهل السنة في النظم
بناء على ان لا يؤثر الا الله فالحمد مدح يرجع اليه ولا يتعلق في الحقيقة بما سواه على انه قيل انما جعل التبريد
للجنس وذا الاستزاق اما لبيان ان اللام هو الجنس والاستزاق من موجبات الترائي كما يتحقق ذلك في بحث
التبريد واما لاختيار اثبات اختصاص الافراد بجعل اختصاص كناية عنه لانه ابلغ وما قد ساء لك
من ان تملأ الحمد قول دال على ما كتبه تعالى بجميع الماهيات لا ينافي في سلوكك طريق الكتابة وليس بالصريح

في اختيار

في اختيار التبريد والله كالتبريد مختص بوجوب الرجوع ولم يطلع على غيره فيما بين المتدنيين وغيرهم الا ان الله
اسمهم قسم من العلم والترنم صفة وقد اشتهرت الذات في ضمن اسم الله بالاتفاق بجميع صفات الكمال كما يحتمل
بالجود في ضمن هذا الاسم فهو يدل على جميع الصفات على سبيل الامثال في ذكره للحد من زيادة الكلام فلذا اختير
من بين الاسماء الحسنى المشهورة فان شئت منها لادلالة عليه والتصف بجميع صفات الكمال وبالله من انظار
والامثال ليست من الاسماء المشهورة على انه لو قيل الحمد للخالق او الرزاق الى غير ذلك الا وهم ان علمه شهود
جميع الماهيات هي الصفة المخصوصة قال الشاعر المحقق قال الحمد لله تنبيهه على الاستحقاق والذائق الاستحقاق
الغير المحقق بوصف دون وصف ثم تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهه على استحقاقه
وفيه نظر لان التنبيه على الاستحقاق الذي لا يحصل بتعليق الحمد باسم العلم لا يلد على علمه الوصف
واو لم فاستحقاق جميع الماهيات اختصاصا من جنس الحمد لا يكون باعتبار كل وصف حتى لا يختص الاستحقاق
بوصف دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع الاوصاف انما الاستحقاق الذي لا يشوب جنس الحمد
فانه ثابت بالنظر الى اتي وصف كان على ان تعليق الحمد بالنظر الى الوصف الذي لا يشوبه لان كل
وصف له بوجوب استحقاق الحمد فيفيد الاستحقاق والوصف ايضا فلا يستلزم التنبيه عليه ذكر الوصف
الخاص وايضا ليس بتعليق الحمد بالذات كتعليق بالانعام على ما يدل عليه كلامه فانه العلية المستفادة
من التعليق باسم الذات هو علمه الوصف لشبوت الحمد لله تعالى والعلية المستفادة من التعليق بالانعام
علية الانعام لانشاء الحمد اذا كان علمه لشبوت الحمد لله تعالى كان المعنى ان جميع الماهيات ثابتة لله تعالى لاجل
الانعام فلا يخفى عدم صحتها وتحقيق ذلك ان العلة المذكورة بعد الانشاء مات قد يكون علة للانشاء
وقد يكون علة لا تتعلق بها الانشاء ففي الاول انشاء معلول وعلى الثاني انشاء معلول وعلى الاول قوله على النعم
من جملة الحمد دية وعلى الثاني فاجب عند محمدي عليه وهذا ظهر لانه لا تنافي بين جعل الانعام علة للحمد وجعله
غير مختص بوصف دون وصف فتقول تعرض للانعام لان الداعي الى الحمد تاليف هذا الخبر الذي هو من انشاء
الانعام وقدم الحمد لانه مستلزم اليه في الحال وعامل في قوله الله على الامم لان اصله حمد الله وهو من انشاء
التسوية مستلزم الافعال عدل الى الترفع للدلالة على الله وامه والشيء فمنه الترفع حاله ولا يكون

Copyrighted material

على ما تروا تأخير الله في الكلام القديم فلتصل بما ذكره به بعده مما يتعلق به قال الشارح وقدم الحمد
 لاقتضاها من قبل اهتمام به وإن كان ذكر الله أهم في نفسه وأورد عليه أن الحمد يحل قوله تعالى الحمد
 لله والاختصاص بالحمد للكلمة الحمد بل اجزأ الحمد متساوية التسمية إلى الحمد ويمكنه أن يدخل في الحمد
 غير المحمديّة باعتبار صدق مفهومه على هذا الحمد على ما أفهمه على تعليل الانشاء الحمد على تعليله كما في قوله تعالى
 ولتكن ربنا على ما هداكم وما حرّفته مصدريّة الاستية موصولة أو موصوفة أو موصولة أو موصولة أو موصولة أو موصولة
 الاستية إلى تقدير العائد في العطف بتمام أي وعلم به من البيان ما لم يعلم فيكون من البيان بيان ما لم يعلم
 ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليل من الشعور وغيره أو ورور علم من البيان وقت علم العلم بأن يكون
 ما لم يعلم مصداقاً لا لا احتياج في العطف هو عليه إلى التقدير كما ذكره الشارح الحق لا احتياج إلى اسم
 إلى التقدير أو التنزيل منزلة اللّٰه لا ينصرف جعل ما مصدرية وما ذكره الشارح أيضاً أن التقدير
 في العطف متعدّد ذكرنا ما لم يعلم مفعله وجعله بدلاً من الضمير بنفسه وكذا جعله خبر مبتدأ أو مفعول
 أعني قد هو له كما ذكرنا وأما معنى فلا أن الحمد على ما قام بالنعم لكن من الحمد على ما يتعلق به ما قام به من نفسه
 النعمة لأن دعوة النعمة إلى حمد النعم لا بد من طاعة بواسطة الانعام بخلاف الانعام فانه مرتبط بنفسه
 وأما أنه أدخل في الاخلاص لأن النظر في النعم على وصوله إلى العبد بخلاف الانعام فانه النظر في انحصار
 كمال المحمود وتجريد النظر عن مشوب الالتفات إلى ما اتصل إليه لطباقة في قصر النظر على الكمال لا يتوقف
 للنعم به ثم بعد الحمد على الانعام أراد الحمد على ما هو ملازم الحمد من بيان تشبيهها على ما هو أيضاً مما يوجب
 الحمد لا يشترط عليه من حلول النعم فلا يكون الكبرج عن عهده مقدوراً فحفظ على ما انتم ما اندرج
 محتته فقال وعلم من البيان ما لم تعلم بطريقه عطف الخاص على العام تشبيهاً على فضله على ما عدا من الانعام
 وأراد بما لم يعلم ما لم يعلم من الوجوه وذلك التعليم لا يتأتى إلا من الله فانه العلم أنما تعلم بوجبه آخر فلا يكون
 ذكره تظليلاً وقيل لا بد ما لم تكن تعلم فانه من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم أي ما لم تعلم فانه العلم به
 ودفع النظر إلى التمجيد والثناء فائدة رعاية التسميع كما قيل وأما فائدة صفة الطباقة وعناية تناسب
 الاستحقاق لأن هذه محسنات بدويّة ولا بد من وضع الطويل مما يدخل في أصل البلاغة وقوله من البيان

ما لم يعلم

ما لم يعلم قدّم عليه لرعاية التسميع وعناية جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ إذ حق البيان أن يتأخر
 عن البصيرة لئلا يكتفى من البيان في النفس فضل تمكنه ولا يرد أن رعاية التسميع لا تقتضي تقديم البيان إذ يمكنه
 بأن يقال وما لم يعلم من البيان علم لا في ذاته أيضاً تأخير الفعل على فحوى الأصل وإيهامه أنه ما لم يعلم هو عليه ولا يخفى
 البيان وما فيه من براعة الاستهلال ثم أتى بالصلة تكميلاً للشكران ورد في الشرح من لم يشكر الناس
 لم يشكر الله واقتضاها علم الله من جعل ذكره تعادلاً لذكر نفسه في ذكر التوحيد فقد رتب بين حمد الله
 وحمد نبيه وأظهر الحاجة إلى ما علم به أنه أفضل المخلوقات ومظهر خوارق العادات صيانة عن فحش
 هذه الآية فيها وقع التضاد فقالوا والصلة وهو من الله الرحمة وكلمة على متعلقة بالآية الأولى التي هي
 نازلة على سيدنا أي سيد خير العالمين والمخلوقات وعلى كل تقدير يفيد بياناً وتبليغاً للمخلوقات ثم رآى
 من حمد كثير الشكر له من الحمد لسمانه وهداه يفيد الباقية في الحمد ودية والآخرة الباقية في الحمد ودية وهو
 الحمد وشكره من بين الاسمين الأولين الأكثر اشتهاً وأخص به كلمة التوحيد لأنه أنسب بما له من مقام
 المحمديّة ووصفه بقوله خير من لفظي بالصواب على الذهب الرابع من تفصيل خواص البشر على خواص
 الملك والادب بالصواب اقتداً بالخطا فاما ان يرد به الصواب في التكميل وعدم الخط فيه فصاحه وبلاغة
 وهو أنسب بالعلم وأما ان يرد به مطابقة النطق وبرائة عن الكذب وفيه مسألة عمر النبي الكذب
 واختار الوصف به لأنه مما وصف الله تعالى به الملكة المربوبين حيث قال وقال صواباً ثم فضل ثانياً
 على الانبياء صراحةً وافضل من اولى الحكمة وفصل الخطاب ولم يبق من حديث لا تفضلني على موسى
 ومن حديث لا تفضلني على يوسف بن ماري لأنه افضل الانبياء وكل انتهى وقد في الاحاديث عن تفضيل
 مؤلّ تكلف تأويله في شرح كتب الحديث واختار الايمان على من له الحكمة ومن جازيا الحكمة تشبيهاً على أنه
 من عند الله لا من عند نفسه وترك الفاعل لأنه متعين والحكمة العدل والعلم والنبوة على ما في القاموس
 ونفسها الكشف بعلم الشريعة وفصل الخطاب بمعنى الخطاب الفاصل بين ما قصد به وغيره كمال وضوح
 فيها قصد به أو الخطاب المقصود التي عن غيره لذلك أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل أو الخطاب
 المقصود المتميز بحيث لا يشبهه بكلام البشر لا سيما فيكون إشارة إلى المجزأة الباقية بعد الإشارة إلى النبوة

لأننا نقول لا إله إلا الله قدّم به ذكر الله
 أي قدّم البيان على البين ومادة
 التسميع م

والأخيرة هذا المعنى لم يقل
 والفتحة على حمد كما لا يخفى

تقتضي دخول العاني والبيان وخروج البواقي من اجل العلوم وقد غيرنا ما من نسبة الاجل الى العلوم فيكون
اصله من اجل قد العلوم واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون اصله وان كان علم البلاغة وتوابعها
من قدر اجل العلوم وعلى التقديرين لا بد من تقدير مضاف في علم البلاغة ومن تقدير مطلق عليه اي
قد وعلم البلاغة وسره من اجل قد العلوم وادق سرها وليس لك ان تجعل قدرا معينين عن نسبة الاجل
الى فاعله المرفوعان كنت يستغني عن التقدير اذا اصل علم البلاغة وتوابعها من طائفة اجل قد
من العلوم لا تليزم على التفضيل في الظاهر من غير شرط والتقدير كالنفس والخيال القدر وادقها سائر
عمر ما يكتم اولب الشئ واما جعل علم البلاغة ملتزما بها من اجل العلوم قدرا لانه اراد تفضيل كل واحد من
علم البلاغة وعلم توابعها وهي ثلثة علم العاني والبيان والبدع فلا يقدح في جعل كل اجل جميع العلوم والادب تفضيل
على نفسه بل لا بد من اعتبار الثلاثة طائفة على اجل العلوم وجعل كل واحد منها فيستفاد جعل كل اجل مما سوى
الثلاثة ورجح بوجه ان كل ما ليس من اصول الشريعة وفروعه فيجب بانه الاراد بالفضل عليه العلوم العربية
كما يتبادر من اطلاقها في كتب العربية وهذا هو الجواب الحق واما ما قاله الشارح المحقق بانه لا حاجة الى التخصيص
لانه لم يجعل اجل العلوم بل من طائفة على اجل العلوم ولا يلزم منه كونه اجل من جميع ما سواه فبما فتح لم يعلم
لهذا العلم درجة يعتقد بها من زيد عند اخبر بين العلوم العربية لانه يجوز ان يكون اجل من شئ منها ولا يكون
اجل الامور واحد منها وكذا ما قاله من ان هذا ادعائه وكل حزب بما لديهم فرحون فلفظ ح يدعي ولا يبالى
بمخالفة الواقع فيدان اهل اللغة الا يفرحون بشئ بحيث يدعون تفضيل على علم الدين على ان قوله لا حاجة الى التخصيص
يشير بان الظاهر الاطلاق وقد عرفت ان الظاهر من الاطلاق رباب العربية التخصيص وان الاستدلال
عليه يشير بانه ليس ما الا ان يقال انه صورة استدلال ترد بحال الادعاء ورجح لا يناسب المنازعة في مقدارها
الدليل ولا يحمل مثنة الترجيح لدفعها اذ به يعرف معاشر مكتسبي السليقة فلا يدرك ان العرب تعرف بالسليقة
من غير علم البلاغة وتوابعها وقال الشارح ان الحكم الانكلي اي به يعرف لا يفرح من العلوم دقائق العربية
اي اللغوية والعلم العربية واسرارها وهي ادق الدقائق والاسرار فيكون ادقها سر واما قد
كونه ادق العلوم سر الا ما ذكره في بيان كونه اجل العلوم قدرا لانه انكشف بما ذكره في بيان كونه ادق العلوم

سر

سر ويكشف على صيغة الجهر مطلق على يعرف مشاركت له في النظر القدام اي به يكشف ولا يصح
ان يكون على صيغة العلوم مستندا الى ضمير علم البلاغة فيكون في تقديره ان يكشف علم البلاغة عن وجوه الاعجاز
استارها لانه وان كان ينبغي ان تصحح المحرر المتعقبات بالكشف بالسليقة والكشف بعلم الكلام فانه اثبت
فيه اعجاز علم البلاغة لكنه ينبغي عنه وجوب نصب الاستاذ لتوقف تطلعه السليقة عليه ورجح المحرر انما النسبة
الى السليقة فقد عرفت واما بالنسبة الى الكلام فالا بانه الادب المحرر بالنسبة الى غيره من العلوم الوتيرة متعقبات
ان الذي عوى كونها اجلا لاجل جميع العلوم وثانيا بانه يكشف الكلام لا يتم به وهذا العلم لان الاعجاز انما يعرف
بالدق المكتسب وليس مدركه الا الدق فكونه محجرا لا يعرف بالتحقيق الا هذا العلم عن وجوه الاعجاز اي
عن اسباب الاعجاز وهو ما يراد به الحكم في كلامه من الزيادة والخصوصيات فيموقع الرجوع وعمايتها يحصل ذوق
يدرك ببيان القرآن خسر عن ان يتمكن البش من الايمان بمثلته معرفة الرجوع تحصل بالكشف عنها ومعرفة
الاعجاز لا يمكن بالكشف عنه بل بالدق المكتسب من كثرة استعمال الرجوع المكشوفة بهذا العلم فلا بد من الكشف
عن وجوه الاعجاز ولعل يقل عن الاعجاز فلا يدركه في ما ذكره الفتح انه لا يمكن كشف الفتح عن الاعجاز
بل مدركه الدق ليس الا ما ذكرنا مما يقرر به الفتح حيث يقول اعلم ان شأن الاعجاز انما يرب يدرك ولا
وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحظة ومدرك الاعجاز عندى هو الدق وليس الاطلاق
الاكتساب الذي قد طول حذمة هذين العلمين نعم للبلاغة وجوه مثلية رجا يستلزم اطالة الشان عنها التي
عليك واما نفس وجوه الاعجاز فلا هذا ولما لا يفرق بين الكشف عن وجوه الاعجاز والكشف عن كل كشف
على الوفة دون الدق ودفع الاشكال بان الادب يكشف الاستاذ ومعرفة الاعجاز ويعد لم كان كشف الفتح
عن الاعجاز عدم كان ومفه ومنه من قال معنى قول المصنف انه يكشف هذا العلم عن وجوه الاعجاز لرجح
هذا العلم وحكم الفتح باستلزام الكشف الاستماع الاحاطة فلا تنافي وليس بشئ لانه يمكن وصف الاعجاز وبيان
لغيره لانه لا يمكن معرفة الادب الذي قد كان من يوصف له صاحب هذا الدق فله مدركه بالدق
لا بالوصف والا فلا يدرك بالوصف على انه المقصود ببيان جلالة العلم بحملولة غايته فان لم يحصل تلك الغاية
لا حد فاية فانه في بيان تلك الغاية له ثم هذا دليل على قولنا اجل العلوم قدرا لوجه اشرف العلوم ثلثة

لا يبعد وهذا في اعتبارهم شرف العوضوف وشرف المسائل بكونها بيقينية وشرف الغاية فلا شرف للعلوم
النظمية باعتبار المسائل اذا عرفت هذا فليحذر الاستدلال في علم البلاغة يعرف به الاعجاز فهو اجل
من موضعين يسائر العلوم العربية واجل غاية ما الاول فلا بد من التفتت العربي البليغ من حيث
يتعلق به الاعجاز واللفظ العربي العادي عن هذه الخشبية وهو موضوع العلوم العربية واما الثاني فلا بد من علم
التصديق بجميع ما جاء به النبي على ما قيل والتصديق بان القرآن كلام الله تعالى وهو اجل من غاية سائر العلوم
العربية وبهذا يظهر ضعف ما قاله ابن الحنفية من ان علم البلاغة ان القرآن محجوز وهذه وسيلة الى تصديق
النبي ع في جميع ما جاء به ليقترن فيه فيما زاد بالسعادة الدينية والاخرية فيكون من اجل العلوم بكونه معلوم
من اجل المعارف وغايتها من الغايات موقفة ان القرآن معجز غاية هذه العلوم وليس منه ولا شرف في العلم
بان اعتبار مسائله لانه ظني في نظم القرآن استاوها فنظم القرآن تأليف كلامه مترتبة المعاني تناسق الدلالة
على حيل يقضي العقل مخلف في نظم الحق وفخائه تواليا من غير اعتبار معنى يقضي حتى لو قيل مكان ضرب
وغيره لم يحل ينظم الحروف والاعجاز في نظم الالفاظ والامكان للمطالع العاقل من مدخل فيه لانها لا يتعلق
بنفس اللفظ فلا اختار النظم على التفتت ولان فيه استعارة لطيفة متضمنة لجعل كلام القرآن كالدور وكذا
في الشرح وفيه اول ان النظم ليس محجوزا على تأليف كلامه على الوجه المذكور بل يكون تأليف اجزائها ايضا ولا يتم
بدون تأليف اجزائها كذلك ان النظم كما يتعلق بكلامه من اواخره والفتور والنظم تأليف اجزائها الى آخره
والنظم يحقق مجرّد ترتيب المعاني من غير تناسق الدلالة اذ لم يكن في الكلام لفظ مجازي كما في سورة قل
هو الله احد وثانيا الله لا اله الا الله الى ذكر النظم لقبيل عن وجوه الاعجاز في القرآن اذ ادعى الى ذكر التفتت
قاله على ليس لترجيح على التفتت بل لترجيح ذكره على تركه وكان القسم الثالث من مقدمات العلوم يسمى كتابا
مفتاح العلوم لانه مفتاح العلوم التسعة التي اشتمل عليها من الفقه والحج والاشفاق والمعاني والبيانات
والبيدوم والقرافي والعروض والنطق واللاه مفتاح العلوم كلها لانه يورث الناظر فيه فليحذر من
من تحصيل تلك العلوم وجعل مفتاحها انما هي ان فيض العلم من الفياض المعهود والكتاب ليس
باب فيه لا على الباب الذي صنعه الفاضل العلامة ابو يعقوب بن يوسف السجستاني فلهذا الله بغير الله

في التعبير

في التعبير جعله مفعولا يتقده بالقرآن اشارة لطيفة الى تشبيهه بالسيف القاطع في حلة الترجمة اعظم
خبر كان اعظم فورا كبيرا كان مقابله اعني التحقير وذا الصغير الذي يقابل الكبير صرح به الذي يحس في نفسه
واهم عند اعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة بيان لغا على صنف وفي ذلك البيان من يد بالغة
في نفعه اذ الاشتها ولا يكون الا للنفع وصيانة عن نهمة الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه
ودعوى اثبات النفع العظيم لجميع ما صنف فيه بعيدة عن مظنة التصديق واما جعلنا البيان للضرر وذا
كما في الشرح لان البيان حال عن المبتدئين وما صنف مضاف اليه وليس فاعلا فلا مفعولا ولكن في مقابلة زنا
الاشتها لان ان التصنيف نظر محتج محتاج دفعه الى التحف وجعل القسم الثالث كتابا وهو بعض من الكتاب
ايضا يستدل على تحلفه نفعاً لا بد من اعتبار مضاف الى ما كان نفع القسم الثالث اعظم مضاف ما صنف فيه فنعما
اما تميز عن نسبة كان الى القسم الثالث فقد يراد مضاف فيما صنف فيه واما عن نسبة اعظم الى ما صنف فيه
فتقديره في القسم الثالث وكأنه ما زاد في حيث فلا تميز من اعظم وجعله تميزا عن الشهادة بعيد
وان كانت اقرب الى الشهادة نفعها وبين كونها اعظم نفعاً بكونه جامعا لثلاثة امور كل منها مشتمل على اعظم
انفع الاجل من الثلاثة كما يشوبه كلام الشارح حيث جعل قوله واما في قوله وكونه نفعاً محرراً
وقوله واكثرها للاصول بما في تقديره وكونه اكثرها للاصول بما كاد ما مستحسناً ويكون قوله لكونه
احسنها ترتيباً واما تحريراً مستملاً على صنعة الموانة والترتيب اما لكون حسن الترتيب سبب اعظم النفع
فلا تلهما حسن الترتيب وجد كل مقصد في محله فلا يفوت المطالب واما لكونه تمام التحريز سبب فلا تله
اذا خلا عن الزوائد مما لا تقع فيه ليمكن لنا فيه تخصيص وقت ويكونه خالص النفع فيعظم نفعه
واما لكونه كثرة الاصول سبب فلهذا هو واعلم الله قوله وكان القسم الثالث الى قوله نفعاً فقرة يشار بها قوله لكونه
احسنها ترتيباً واما تحريراً واكثرها للاصول كما فقد يقد من قال الاولى ان يقول اعظم ما صنف
فيه من الكتب المشهورة نفعاً لكونه اكثرها للاصول بما لكونه كلاماً مستحسناً ويكون قوله لكونه احسنها
ترتيباً واما تحريراً مستملاً على صنعة الموانة والترتيب جعل كل شيء من المجموع في مرتبة والتحرير جعل كل شيء
حراً السعي لاخذ الخلاصة واظهارها فانها كلام القمص على الخلاصة منزلة عن ذلك الاشتغال على الحشو

فلا يتصور فيه التقصير حتى يجعل محذرا ثم يحذف من الآخر لأن الكلام المحذوف لا يجازي الاستعمال على المحذور
الكتاب المحذوف عنه عبارة عن حرفيه شيء ومن لم يفرق بين الكتاب المحذوف والكلام فليس الأمر محذوف بل هو المحذوف
وقوله لكونه أحسن ترتيبا وأنها تحذف في تقدير ترتيبه وتغييره أحسن ترتيبا أي حسن ترتيبا
الكتب وأنها تحذف في أي تم تحذف في الكتب في الكلام حذف مضاف ومعطوف وقد فصل مثله فاجل معرفته
وعلى الأصول مذهب على الترتيب لأن آخره رعاية للشيء والاول بالاصول أما الشواهد لأنها اصل القواعد وأما
القواعد لأن الأصل جابر فالقاعدة وقوله للأصول متعلقين بجملة قدر وفسترهما على نحو وان أحسن ترتيب
استجوابك فقوله جمعا عطف بيان للترتيب المذكور وذلك لأن النسخة لم يجدوا تقديم مفعول المصدر عليه
لأنه جعلوا على ما قبله بان مع الفعل مفعول فعل ان لا يقدم عليه لأن من مدحوله كحرف كلمة الشرط
الترتيب فيها فكما لا يجوز تقديم بعض حرف والكلمة عن بعض لا يجوز تقديم شيء من مدحوله أن عليه
والأول أو كل مفعول مقدم على المصدر بأن مفعول ما يفسر المصدر وفيه أنه تكلف جدا مع ضعف الداعي
إليه لوجهين الأول ما قال الحقبة الرضائي أن لا يتم أن القول بالشئ حكمه كالمثل به مطلقا ويؤيده بأن مع
لأنه من فاعل ولا يتخلل عن الدلالة على زمان والثاني ما ذكره الشيخ أن لا يتم أن المصدر عند الظرف
يحتاج إلى جملته تأويل أن مع الفعل لأن الظرف لا يحيد راحة الفعل لأن له شيئا ليس لغرضه لتتعلق من الشئ من
نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولذا اتسع في الظرف ما لم يتسع في غيره كما قاله الرضائي نظرا
لأن تأويل المصدر بان مع الفعل ليصل للفعل بتضمنه الفعل فيجب أن يكون حكمه في الفعل حكم هذا الفعل ودونه لا
له عمل لا يمكن هذا الفعل منه فالحق جواز تقديم الظرف على عامل المصدر كما جوزه الرضائي وإن لم يكن لما جوزه
فما لم يكن في كونه قوله للأصول ظرف نظر لأنه مفعول به زيد فيه اللزوم تقوية للعمل ولكن يؤمن أن المذكور بدله
لرفع ترفع نشأ من السابق لأن وصف الشئ بما وصفه يؤمن أنه مصون عن العيوب وليس كذلك بل المذكور
نسخة الشرط أن سبب تأليف مختصر يتضمن ما فيه من القواعد ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأشكال والشواهد
أمور ثلاثة كون علم البلاغة وتوابعها موصوفة بما وصف به وكونه الشئ كما وصف به وكونه غير مصون
من الأمور المذكورة فالأصح وكان غير مصون أي غير خال عتير من عدم التحريم القيد تنبيهها على جملته

قد راسا كما واشهادا بأن الشئ ان القسم الثالث على المحذور والتطويل والتقصير لم يكن لغرض بل لسهولة وعلم
احتياطه من المحذور هو الفصل الكلام على ما في القاموس والتطويل وهو جعل الكلام مطولا لا يذكر فضل فيه
فالمحذور في الكلام والتطويل عيب يحدث في الكلام الفيلد لا يكون المحذور فيه وفيه آخر بينهما على المصطلح
سببي لكن قلنا هما على التقه لأن بني الخطاب على الاوضاع اللغوية لأنه خطاب قبل معرفة الاصطلاح
والشروع في تحصيله والتقصير وهو كونه الكلام مقلدا بعسر تحصيل معناه قابلا للاختصار لما فيه
من التطويل والفرق بين الاختصار والايضاح والتجريد يجعل الاختصار مقبولا والاخرين محتاجا إليها
غير ذلك هو ولما زيد بالتطويل جعل الكلام مطولا من غير اشتغال على المحذور مع إمكان إدراك المقصود بأقصر منه
وأوضح فلم يكن فيه مؤاخذة الأبركة الأولى ويكون تخصيص الاختصار بالايضاح والتجريد وجدا مقتضيا للاصل
الالطف إلى التلخيص والتجريد لما فيه من المحذور مع نقله بأقصر ما ذكر المحذوف على السمع التفت مختصرا
جوابا والسبب عن الشرط المذكور تأليف كتاب في العاري والبيان والبلد مع يتضمن ما فيه فإيا من عيوبه
إذا كان العلم الشئ يقتضي تأليف كتاب فيها وكان المقصود واشتغال على عيوبه يقتضي تضمين ذلك الكتاب
ما فيه فإيا من العيوب فلذا قال التفت مختصرا ولم يقل اختصرا والقول بأن اختصرتا اختصرتا وهم لأنه
لو قال اختصرتا لوجب أن يقول اختصرتا بحيث يتضمن ما فيه من القواعد ولا يخفى أنه من قسمة دواعي تأليف
مختصرا أنه كان عنه فوائد تخص به لم يسبق بها فكان الانسب يتضمن إلى ما ذكر في الشرط بأن يقول
لأنه علم البلاغة وتوابعها كذا وكذا وكان المقصود كذا وكذا واجتمع عندي فوائد كذا وكذا التفت مختصرا
يتضمن ما فيه من كذا وكذا والقاعدة قضية كلية تشتمل على أحكام جزئية موضوعها بالقوة القرينة
من الفعل بحيث لو ضمت مع أخرى سهولة الحصول فأدت حكم جزئي منها سميت قاعدة لأنها أساس
معرفة اصول الجزئيات كشيء ما يتسامح فتعرف بحكم كل إلى آخره تعيين القضية بأشرف اجزائها ولا يخفى
أن قوله يتضمن كقوله ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأشكال والشواهد يدل على صيغ الماضي مستهارة
للفني الاستقبالين تقابلا والشاهد جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر في القواعد والشواهد
جزئي في الايضاح القاعدة وهذا هو المراد بقوله لم يشتمل على الأشكال والشواهد جزئي

يستشهد به في إثبات القاعدة ولا قيل الشاهد اخص وانما هو ان الشاهد كماله لا يختص بالعلم
 العرف كما يستفاد من كلام الشارح حيث قال هو جزئي يستشهد به في اثبات القاعدة لكن من
 او كلام من يوثق بوثنية فان قلت يستفاد من قوله يحتاج اليه من الامثلة والشواهد القاعدة
 تخارج اليها وان كان الشاهد اخص فثبت في اي جانب به فلا يحتاج اليها قلت الاحتياج اليها في
 الاحتياج الى واحد له حيث ان له من الالوك كاشفا والالوك كاشفا واللي كاشفا معنى التقصير
 اي لم يتبرأ من احدى واستفاد طاقتي ولم يخرج فانه التقصير عن الشيء يكون بكلا العينين ومن الالوك كاشفا
 او الالوك كاشفا بمعنى التبرك اي لم يتبرك اجتهدا وكل ذلك من القاموس وقد اثبت الشارح الاثر متقيا
 الى الفعلين لقوله لا الوك كاشفا فجعله بمعنى النقص والفا هو الله من قبيل المحذوف والاصل لا الوك
 جهدا اي لا التبرك في تحقيقه متعلق بالجهود والالتفات الى ما فيه وما يحتاج اليه لم يعلم عدم تقصيره
 في حقا ما صاف اليه مما اختص به بالاطلاق الاصل الى المختص وتهديبه اي تقيده ورتبه ترتيبا
 اقرب تناولا اي اخذاه في الاصل من اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي التساكي او القسم الثالث التقصير
 من ترتيبه واقترب تناولا حال من الفعل اي حال كونه اقرب تناولا من القسم الثاني من اجل ترتيبه
 ولم بالغ في اختصار لفظ هذا الطرف اما قيد الشيء او الشيء والاول واحد ومثاله التقييد الاشارة الى انه بالغ
 في اختصاره بالترتيب عن التطويل لكن قد لا تقربا تماما لطلب التسهيل فهمه على طائفة تعبدوا للشي
 وليس الشيء في المثال اذ لا وجه لاختصار التقريب التام على وطلب تسهيل الفهم على الطالبين
 ترك بل لو كان في الاختصار تقريبا تقاطعي وطلب تسهيل الفهم لوجب ان يلتزم هذا غير ما رتبته
 على الشارح من انه على اصل الشرح ان نفي كلام فيه قيد يرجع الى القيد ويستدعي بقاء الاصل فيكون المعاني
 ان البلاغة في اختصار لفظه تحققت بالتقريب تقاطعي وتسهيل الفهم على طائفة وليس الامر كذلك والعال
 في معانيه التي كالعامل في علة النفع الفعل الشيء والفرق بالشيء قبل التقييد او بعده لا يشك ان العامل في الفعول
 في المصوب زيد اعلى الوجهين هو الفعل لا معنى الشيء في الشرح انه يجب تأويله بالمبالغة بالفعل التي تركت
 البلاغة حتى لو لم يزل المكان المعنى على نفي التعديل سقيم على ما ذكرنا في الفرق التعديل والله الهادي الى سواء

وهذا لا يخرج عن ركائز فخرنا

التبيل

التبيل وانما عقل ترك البلاغة في اجتهد اللفظ لانه الاختصار في التوفيق مطلوب والبلاغة فيه شعاع
 البيان والتبيل فيه مما يحذف فيه غاية الامكان في النص بالتبيل فلهذا يحذف في مقام البيان عن التبيل ما علم
 التقصير في التحقيق والتهديب والالتفات باحسن الترتيب لقبول الانقضاء لا يستدعيان دواعيا جعل
 التبيلين محتملين لكنهما متعلقين بجميع ما ذكرنا من مقسدين اليه على ترتيب او غير ترتيب فكان جواز
 مقطع باحتياجنا الى تاديب قالوا لا ترح المحقق ولو لم يقد فرط النص في وصف القسم الثالث بانه فيه
 حشوا وقطوع بلا وتقييد احب من جرحه او الاول جرحه ثانيا وعرضه بوجه محققه بانه متحقق سهل الاخذ
 اي لا تقطوع بلا ولا حشوا ولا تقييد بانه في القسم الثالث ذلك ان قولنا لعل البلاغة ليست لتزيف الفصح بل
 لتعذر شره وعمل في التضييق مع جرح الفصح وقبول العذر منه يحتاج الى البلاغة في تحقيقه واضعت
 الى ذلك المذكور من القواعد والامثلة والشواهد فرائد جمع فائدة وهو ما اكتسب من علم او ما عشت
 اطلقت في بعض كتب القوم عليها نسبة باضافة البعض على انما خذ فرائد كتب بهمة لا يطغى عليها
 الاستمرار في التبيل فقد اشارت في هذه الفتوة الى مكان ما رتبته كما ترم بقوله وزاد في الاطراف في كلامه خذ
 بها ولا بلا اشارة اليها الى خطا شغري غيا في تقييد كتابه هذا لانه وجد شذوذا في الكمال وهي المماثلة والفظاظة
 ونسبة التفتيح من كتب القوم فرائد ظاهرة ونسبة مختصرا خاطرة زائدة اما تواضع في النهاية
 حيث جعلها مستغنى عنها واما بلاغة في كمالها حيث جعلها زائدة في الفصل على الفوائد مستغنية لتخصيص
 الفصح لانه تبين الفصح باعتبار تقييداته وتخليصه ونحو ذلك منه باعتبار حشواته وتطويلاته
 والتخصيص هو التبين والشرح والتخليص على ما في القاموس وانا اسأل الله تعالى قديم السند اليه انما التخصيص
 انما هو الوجدان في هذا الصنيع وعدم مشاركة فيه بانه يعني يستعطف به كانه قال في اثنا السؤال
 الهادي جنى وارحم وحسن وافر عن الاعوان او ينبغي على الله محسور هذا الزمان لا يساعده احد
 واما تقييد الحكم المذكور سائلا النعم به من محض الفضل من ان ينظر الى الحق في كتابه الاستفاد بعد
 في وصف كتابه بما يفيد الاستفاد بامثلة الاثكار فانه في ما قاله الشارح المحقق حيث قال لا يعرف التقييد
 السداد اليه جهة حسن الاقتضى للتخصيص والتبيل على انه يمكن كونه الاصل للتقديم والاستغنى بعد ذلك جهة

او جاء فادله في يد اي شئ البلا
 وكان ان يرد بالبلاغة

للحسن واما قوله فكانه قصد الى جعل الروايات بالجملة الاسمية ففعله الله لا بد من بيان ذلك الى الحال
 وخرج الله على المصنف ففعله الله يعني داخليا بيان انه جعل جميع ما صدر عنه مقارنا للحال المتصرف على الله نعم
 نتيجة ان الظاهر ان جملة انا اسأل الله الطيب فلا يصح للمحال من فعله حال من ان ينفع به حق قوله كما نفع
 باصله تقريب الطيف بالفتح بانه نفع فيه مع تجرده عن استحقاق النفع به الله وفي ذلك اي معنى
 النفع به من غير استعداد للنفع به ان لا يتوقف ففعله على الاستعداد كما هو مذهب اهل الحق وهو حسي
 اي محسوس وكافي في الحاجة الى في مسوولي الاستعداد تاليفي له فلا يبرر ان الانسب والله اسأل ليلاد
 قوله وهو حسبي لانه حصل اللامعة بسبب الحاجة الى استعداد التلويح ونعم الوكيل يتبادر منه المخرج العام
 بالوكالة لا وقع بعده فاما ان يقدر بعده المخرج اي نعم الوكيل هو حذف للعلم به كما في قوله تعالى نعم الوكيل
 روح انه كان كما الجملة مجرذ نعم الوكيل على احد القليلين بل من عطف الانشاء على الاخبار ليس لها محل للاجواب
 والاستدلال بالانشاء لان المصنف مما استدله به على انه يجب ان يشال الانشاء بهذا المختصر من مجرذ فعله
 فعلى وان كان كما الجملة نعم الوكيل هو على القول الآخر فاما ان يكون نعم الوكيل خبرا لا يوافق بل كما يقتضيه كونه
 المخرج العام فيكون من عطف الانشاء على الاخبار كذلك واما ان يكون من جملة خبرها انشاء
 اي مقول في حقه نعم الوكيل فلا يكون انشاء المخرج العام وهو لو كان في غير مسكن الفهم واما ان يعطف
 على حسبي فيكون الحمد هو التقدير ونظيره ما خرج مجرذ صاحب الفلاح من قولنا زيد نعم الرجل فانما ان يكون
 المصنف نفس نعم الوكيل فيلزم الاستدلال بالانشاء واما ان يكون متعلقا بالذي في اي مقول في حقه نعم الوكيل
 فلا يكون هناك انشاء مخرج ولا يحصل الاجمال والادعاء ففعله كما في قوله ان التاليفين وبلغتها او عطفها
 بتقدير المصنف عليه اي نعم الوكيل حذف الانشاق الذهن اليه من قولنا انه وفي ذلك كما فرغنا
 من شرح الديباجة فان ان شرح في شرح المقصود متعلقا على الفياض المحمدي متعلقا بتوقيفه لبيان مقصود
 القاصد موصول الفوائد شرح عن الفضول مقصود على الحصول موقوف لما لا بد العوائد تقدم الدلالة خاصة
 بالانتماء محيد بالفنون فنون من يدعي البيان لها كما ان من موقوف سائر متفرقا فاشد انهم كما انتم في
 كما اعتمد اعلم انه المصنف رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون كما سبقت له في الحاجة في ثمة كتابه

القول ان هذا هو المحذور مستند الى قوله
 وقد اورد في مس

لنا فحتم

لنا فحتم في انها ليست من القاصد ووجه الضبط ان المذكور فيه اما ان لا يكون من القاصد فان كان من حقه
 ان يتقدم على القاصد فهو المقدمة وان كان من حقه ان يتأخر عنها لكونها كلمة لها اسمية اياها فهي الحاجة
 واما ان يكون من القاصد فهي للاحتراز عن الخطأ تأدية الرتبة الاولى وان كان للاحتراز عن التقيد
 في الفن الثاني والا فله واما وجه وجه التحسين وهو الفن الثالث يقال دليل المحرر الاستقوى قابل للمعنى بل فيه
 الاستقوى خلافا لما في الايمان به ويأتي بانه لا ينبغي في مسوولي الاستعداد ففعله على الاستعداد فلا يصح للمحال من فعله حال من ان ينفع به حق قوله كما نفع
 الا الى الاستقوى الاخر ففعله فائدة لتقليل مؤنة الاستقوى فيه نظر والحق انما ذكر بصورة الدليل ليس لاثبات
 المحرر ان يحصل مفهومه ينضبط به كل قسم كما اننا اليه ثم بعد بيان مفهومه الاقسام الاثنية في ثباتها ملة
 فنسوق فيه لا دفع عنه ولما وقع القادة في نظم كلامه مستندة كالحاجة والاصل في السند التذكير فها قد ايقنت
 بخلاف الفنون الثلاثة فانها وقعت مستند اليها والاصل فيها الترتيب ومن وجوه تفكيرها انها مقدمة
 مبصرة ان ليست كمقدمة اشهر ايرادها في اوائل الكتب السلام فانها شاعت لبيان الحاجة وتصور العلم وبيان
 الموضوع وهذه اقصر على بيان الحاجة او تلك لا يتوقف عليه علم وهذه لا يتوقف عليه علم بلث واما ما قال
 الشارح المحقق انه لا سبق ذكر الفنون الثلاثة في اخر المقدمة صارت معهودات في مقام ذكرها فها قد ايقنت
 توفيق بخلاف المقدمة فانه لم يقع لها ذكر ولاشارة اليها فلم يكن لتوقعها معنى فيه ان نكت التذكير ليست
 انشفا مقصدي الترتيب بل الترتيب والتذكير مقتضيانا لم يتحقق شيء منها الا بيقين الايمان به على ان انتفا
 الترتيب العهد لا يوجب عدم مقتضى الترتيب وقيل تنويعها للتفصيل وقيل لتقليل واول وجوه التقطير انها فاقته
 المقدمة في كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ووجه التقليل انها مقفلة على بيان الحاجة وبالجمله المقدمة في بيان الحاجة
 الى السلام الثلاثة ولما كان متوقفا على معرفة مرجع بلاغة التكلم وكانت متوقفة على موقوفها المتوقفة على معرفة بلاغة
 الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة الفروع ومتوقفة على معرفة فصاحة التكلم
 لا تكون مرجعها الا غير المفصيح عن غيره مني على ان فصاحة التكلم لا تحصيل بدونه والافصاحة مما لا بد منها
 في البلاغة صفة المقدمة بتصور هذه الفنون واما تقدمها بالهرواقوف عليه الا في تقايم فصاحة التكلم على بلاغة
 الكلام فانه قد قيل على ان ليس لها الوقوف عليه بل لارادة بيان البلاغة بل انما الغرض عن هذه الافصاحة

وجعلنا نظارة مستأجرة من القاصد
 لا اشتداه بالاشارة بل بالاجابة
 ضبطا فيه من الخطأ

عنه الترتيب

قد استشهدنا المقدمة في عرف اللغة صارت اسم لغة متقدمة من الجيش وهي في الاصل متقدمة من
ولا يعلم ان يكون من التقديم المتقدم اما لانها تقدم نفسها شيئا منها على بقية الجيش او لانها تقدم بقية
الجيش على اوجدها في النظر ثم نقلت الى ما يتوقف عليه الشروع عليها كرسم العلم وبيان موضوعه والتقدم في
بالغة في الاستدلال بالترتيب المتقدمة الى المشتقة التي لا بد منها في تحصيل العلم وبيان موفته وشرفه ووجه
تسميته باسمه الى غير ذلك فقد شكل ذلك على بعض المتأخرين وتسميته من غير تعريف المقدمة
الى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا او على وجه البصيرة اكل وجه زيادة البصيرة ومنه من قال لا بد من
العلم ما لا يتوقف عليه الشروع وانما يذكر في مقدمة الكتاب وفيها بيانه بان مقدمة العلم ما يتوقف عليه
ومقدمة الكتاب طائفة من الالفاظ قدمت انما المقصود دلالاتها على ما يقع في تفصيل المقصود وسواء
كان مما يتوقف المقصود عليه فيكون من معاني مقدمة الكتاب من غير ان يكون مقدمة العلم او لا ذلك بان
يفيك معرفة مقدمة الكتاب عن مطلته ان قرأ مقدمته في بيان حجة العلم والفرق منه وموضوع من
جعل الشيء طرفا لنفسه وعن كلامه في دفعه ونحن نقول الحاجة الى تعريف المقدمة فان كلاما يذكر في المقدمة
مما يتوقف عليه الشروع في العلم هو اصل الشروع او شروع على وجه زيادة البصيرة
فيصدق على العلم ما يتوقف عليه الشروع ويعمل الشروع على ما هو في معنى النكر مسارا في ادخل السوق واورد
على المسلك اثنان ان اثبات مقدمة الكتاب اثبات اصطلاح جديد لا يتوقف عليه في كلامهم ولا هو مفهوم
من الالفاظ التي هي ضرورة تلجج اليها وفيه انما هو جديد ولا يتوقف على اثبات اصطلاح بل يكفي ان يكون
الارد بالمقدمة طائفة من الالفاظ الدالة على الانفع فيما ياتي ولا يشهد في هذه الازالة وهذا القائل
لم يصح به دعوى الاصطلاح وان كان مقربا ايضا فليس المناقشة معه مستفيدة لانه كيف يحجز الاستعمال
في هذا المعنى ثم عرف به هذا القائل مقدمة العلم انه صادق والباء على التصورية والتصديقية وكأنه
انما يتوقف عليه الشروع في سألته واسأل ان المقدمة كثيرا ما تطلق على ما يستحق التقديم على بقية الباب والفصل
فالاول ان يقال المقدمة ما يتوقف عليه البحث الالهي فان كلاما من الباحث الالهي العلم بمرتبته فهو مقدمة
العلم وان كان ببقية الباب فهو مقدمة الباب الغضاخ في اللغة تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاجمعي

املا فانها اشرف بالبحر تقدم
من انشأ على من لا يدركها حلال

انما تطلق

انما تطلق لسانه وخلفت لفته من الكثرة وجازت فلم يلحق ويقال فصح الذين اذا اخذت دفعته وذهب الجاهل
فانفصاحة تحتل النفل بالعبارة واسبغ الظهور ما بين معنى التفرقة من كل واحد من الغنيين كما قيل ويجعل ان يجعل
المعلقة الجربة وطلاقة اللسان والتخلص من الملكة بوصف بها الزود فيقال هذه الكلمة فصيحة وهذه كلمة
فصيحة والكلام كذلك فيقال في الشرح رسالة فصيحة وفي النظم قصيدة فصيحة وانما كلام فصح فلا يحسن
الترتيب كما يشعر به كلام الشارح المحقق والمحكم فيقال كاتب فصح وشاعر فصح وهكذا انشاء الشعر على اني
عليك ان لا بد من جعل الغضاخ هنا من الالفاظ المستولة في اكثر من معنى كما هو محذور عند البعض او لا بها
بما تطلق عليه الغضاخ والاعواد يقيم الاجزاء عليها بقول بوصف بها المورد والكلام والشعر وكذا في تعريف فصيحة
الشعر بقيد وبها على التعبير عن القصور باللفظ فصح ان ليس للقصص معنى يشيل المورد والكلام حتى يوصف به
الشاعر والشارح المحقق غفل عنه في هذين القائمين وبذلك في قول الصريح فيما بعد فصح ان كل ما يوصف به ولا
وكذا الحال في قوله وبلاغة وهي في الاصل تنبئ عن الوصول والانتها يوصف بها الاخير في الكلام والشعر
يقال كلاما بليغا وجعل بليغ فقط اي لا الفرد ان لم يسمع مفرد بليغ فقط انما يوصف به في انشاء والاعاد من زيادة
لفظا وحزنا في التقديم لا وصفت الاخير بها فانه عن وصف الاول وما لا بد منه في هذا القام موفقة
الورد بالورد والكلام فقول الراد بالورد لا يدل حذره على حذره معناه وبالكلام ما يقال له ان كان مراد بالمراد
لانه الركب انما قصر بوصف بالغضاخ فلا بد ان يكون داخل في الكلام وتقفية الشارح المحقق بان فصيحة هذا
القول متوقف على ان يكون وصف الركب انما قصر بالغضاخ بجا من قبيل وصف الركب بالاجرة له وان ثبت
منهم طلاق الكلام القصص على هذا الركب لا يصح لانه داخل في المورد لانه الفرد اذا قيل بالكلام يتعين المارة
ما يشيل الركب انما قصص ونقح السيد السند هذا القول مما يندفع به النوع الشئ وتقبل ما جعل الشارح حقا
بالباطل وهو انما راد بتمثيل قول الكلام بوصف الركب انما قصر بالغضاخ انه يوصف مع انه يكفي في فصيحة ما ذكره
في تعريف فصيحة الفرد بل لا بد منه من التفرقة عن تضاف الكلام الى من عرف التأليف والتعقيد فلا يكفي في فصيحة
فصاحة الاجزاء حتى يكون مرادها بالها ولا يتوقف دخولها في الكلام على ثبوت اطلاق الكلام القصص بل يكفي
اطلاق القصص لانه مجرد اطلاق القصص يعرف انه داخل في الكلام ان لا بد لفصاحته مما لا بد لغضاخه

وتعقود الذين مثلته وبنادته
ويعاينه مفر منين ليسكن
زبد قاسم



ولا يصح دخول في الفرد لانه لا يكتفي لفصاحته ما يتبين به فصاحت الفرد وورد عليه انه لا يصح تعريف
 الفرد باخر هذا الركب في الكلام لانه بعد حمل الفرد على ما يدل خبره على خبره ساء له على تبادر هذا المعنى
 منه لا شتاهه وحمل الكلام بترينه القابلة على ما يحتمل الركب الناقصة بوجه على تعريف فصاحة الفرد انه
 لا يشمل فصاحة عبد الله على لانه لا يكتفي فصاحته ما ذكر في تعريف فصاحت الفرد ان الله انما هو
 من تناقض انما لا يتصور فيه ذلك انما في فعلهم غفلا عن هذا تعريف فصاحة الفرد لا انهم
 قصدوا بالفرد ما يقابل الركب في جعل الركب مطلقا وكذا يمكن ان يدعى بان تناقض الكلمات لا ينفك عن تناقض
 الحروف فكيف اشتراط في فصاحة الفرد الخ من تناقض الحروف لانه لا قصد التكلم فيه الا في جميع الحروف
 بخلاف فصاحة الكلام فان قصده الى جميع الكلمات فاسب ان يشترط فيه التجب من التناقض في جميعها والعلم
 في الوضع العلي ليس فيه جميع الكلمات فهو داخل في اشتراط الخ من تناقض الحروف ودفعه بان الركب خارج
 عن هذه الكلمة لا اشتراط كونها لفظ متبني على نهاية الفعلة لان هذا لم يجعله خارجا عن الفرد ولا ينفع حوجه
 عن الكلمة ودخولها في الكلام في هذه المقام يبقى ان يدعى على تعريف فصاحة الفرد من ريد به لان لم يبعد
 بحمل الانتقال فينبغي ان لا يكون فصيحاً فتعريف فصاحة الفرد لا يصح باخراج الركب عن الفرد حتى يجعل قوته
 على اخرجها وغاية ما يمكن ان يقال بحمل الفرد والكلام على حقيقتها وما يتبادر منها ان الوصف بالفصاحة
 في الاصطلاح ليس للفرد القابل للركب مطلقا ولا الكلام لانه احيا جهه الى الفصاحة لتوقف معرفة البلغة
 عليها ويكتفي في معرفة البلغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة فصاحة الفرد القابل لمطلق الركب
 ولا عرض بيقين بالاصطلاح على معنى الفصاحة بحيث يشمل منها الكلمات الناقصة مثلاً ولا ينبغي ان قوله بالبلغة
 يوصف بها الا خيراً فقط يقتضي ان يحمل الكلام على حقيقة لا لا يقيد وصف الركب انما قصده بالبلغة قال
 الشيخ المحقق الدليل على انه لا يوصف بالبلغة غير هي انه لم يسم كلمة بليغة والتعليل بان البلغة انما هي بالعبارة
 لفظي الحال وهي لا تحقق في الفرد وهم لانه ذلك انما هو في بلوغه الكلام والشك في هذا وورد عليه انه في كلمة بليغة
 لا يستلزم حظا في الكلام والشك لاحتمال ان يوصف به مركبا قصص ويدعى ان التناقض عن الكلمة ليس بمشتمل
 فالناقصة عبارة وورد ايضا ان التعليل الذي مبسبه الى العلم ايضا ملحوظ ان الوصف لا يطلق بالبلغة

الاعتبار وطريقة الكلام لمقتضى الحال فترجعه الى قولك لم يسمع كلمة بليغة ويدفعه ان التبادر من العبارة ان
 التعليل على ان يكون المقوم الاعلى التسبع وترجعه لا هو المتبادر بل انما هو ساء على ان لا يسمي مطابقة مقتضا
 الاحوال في الكلمات الناقصة والفردات بلوغه لا ينكر فقلها كالبلوغه فلو وجبه لاهلها وعدم ضبطها
 ومن البين انه يجري في الكلمات الناقصة بل الفردات ايضا فان في تعارض جماعه بعدي تعظيم المضاف اليه
 وبعدي السلف تعظيم المضاف وبالي لهاب الاشعار بالجهته الى غير ذلك وانما قسم الفصاحه حق ولا غير
 كلاً لان قصده كالتعريف بين فصاحة موصوفها الفرد وفصاحة موصوفها الكلام وفصاحت موصوفها
 المتكلم بتعريفها لانه خلا عنها كلام المقوم بتأمله في موارد الاستعمال وتحصيل قدر مشترك بين الافراد
 يظن به كونه مما وضع اللفظ كما هو مسلك علماء اللغة وقد وضح على ما يستفاد من الايضاح وانما لم يفر
 الفصاحة المطلقة لانه لم يجد مفهوماً مشتركاً بين فصاحة المتكلم وفصاحة اللفظ وترجعه كون مشتركاً
 عنده ولا فصاحة للفظ مطلقاً لانه لم يتخلص له مفهوم الفصاحة جازماً لافرادها القائمة باللفظ
 عن تحصيل مفهوم لها اما لظن الاشتراك به او لايها هو الحال فخر الفصاحة الى الشئ لتقسيم اللفظ المشترك
 اما باستعمالها في المفهوم الشئ او بآرة ما يطلق عليه الفصاحة **فان قلت** عرف صاحب الفتح
 فصاحة اللفظ بكونه اللفظ جازياً على القرانين المتبسط من استقراء كلام كثير الاستعمال على السنة العرب
 الموثوق بربيتهم **قلت** قد زيف المصدر هذا التعريف اجماعاً قال في الايضاح من ان الناس في تفسير
 والبلغة اقوالاً مختلفة لم يجد فيها بلفظي منها ما يصلح تعريفها به ولا ما يشير الى الفرق بين كونها الوصف
 بها الكلام وكونها الوصف بها المتكلم **فان قلت** هل هذا الاجماع عندك تفصيل وانف من عن هذا يصف
 بان يوصف كما هو الظاهر من كلام الشارح المحقق **قلت** كثرة الاستعمال لا تشترط في فصاحة اللفظ
 المعنوي لانه لو استعمل لفظ عن لازم ظاهره خاليا عن التقيد المعنوي ولم يطلب له كثرة الاستعمال
 لا يقال يكفي كونه حقيقة كثير الاستعمال لاننا نقول فلا يخل باللفظي حارة او لا لا ينتقل اليه بل دخل وايضا
 كونه اللفظ جازياً على القرانين المستنبط من الاستقراء كما هو متطوّر بلفظي عنه بقية التوفيق والاعتبار
 صاحب الفتح مشير الى تنبيهه حيث قال وعلامة الفصاحة الواجبة الى اللفظ ان يكون اللفظ جازياً

Copyrighted material

على ان يكون الغريب مستجوابا لاسر من انقياض العقل عند بعد وصوله الى المقصود منه ونقول السمع عند انشده
 به ولا يخفى ان تعريف الزاوية بهذا لا ينفع من السمع فلهذا فسر بان يكون مما يحتاج في موقعه الى ان يرجع
 الثقة السبوتة كشكا كما تم وافرق في قول عيسى بن عذرة في سبوت من الحار واجتمع الناس عليه ان
 تكا كما تم على تكا كوكم على ذي جنة افي نقول على اي اجتماع نقول على ان يكون مما يحتاج الى ان يحسم له
 وجه بعيد كما في قوله وفاما ورسا سراجا ولا يخفى ان هذا التفسير مما لا ينفع لانه ربما يفسر الغريب في الكتب
 الغير المبسوطة فان تكا كما تم وافرق في قول عيسى بن عذرة في سبوت من الحار واجتمع الناس عليه ان
 وشوا فاما سراجا والمراد من يفتح السنين وكسرها الانف والمسترخ ما فسر بقوله اي كاستيف السراج حتى اي المنسوب
 الى سراج هو قين تنسب اليه السيوف في الدقة والاستواء وكاستيف السراج في البريق فهو مصدر وفتره بقوله
 واللمعان والاولى في اللسان فالسمع غير ظاهرا لانه لا يسمع ولا مانع من الاستعمال حتى يبيانه الى جملة من يقوله
 من السمع ان السمع مناه المجموع سراجا او سيفا مستجيبا بدعوى الاتحاد بينهما على نحو زيد اسد فهو
 تفصيل من قبيل فرجة اي جعلته اي فرجا وقيل جاز التفصيل المنسبة الى اسد فهو تمهيد الى تشبيهه الى تخم
 فالسمع يعني النسب الى السراج في نسبة الشبه الى الشبه به وهذا مما يحسن ان يوجد تشبيه السراج
 الى المشب حتى يقال اسدي المشيد به الا ان يقال فليكن هذا ايضا وجهه لبعده عن السراج قال المص في الايضاح
 ويترجم هذا من قولهم سراجا وجهه بالكسر اي حسن وستر الله وجهه اي بهجه وحسنه بين ان اخذ السراج
 من السراج كاخذ سراج منه فهذا الوجه منج لتأنيده بتحقيق نظيره في كلامهم وانما على الشايع انه بعد
 وجود سراج لم يجعل السراج منه حتى لا يحتاج الى اخذه من السراج حتى ومن السراج فاجاب بانه يجوز ان يكون
 سراج مستجوابا لاسر من انقياض العقل عند بعد وصوله الى المقصود منه ونقول السمع عند انشده
 بل من باب الزاوية كالسمع وان يكون ههنا الحكم بالتحريم المذكور نقصان في تتبعهم وعدم عشمهم عليه
 حتى ان صاحب الجمل الثقة جعل منه بعد عشمه عليه هذا ولك ان تقول انهم اوردوا هذا التحريم لانه لا يسمع
 معنى اليب كايبر كايبر واعلم ان الزاوية مما تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم كالاعتبار الذي يباها
 فالغريب يحتاج الى اعتبار فالزاوية المحركة بالفصاحة ان يكون غريبا بالنظر الى العمق كلها بالنظر الى اللفظ

مقالة في شرح السراج

كله فانه لا يسمع وان الاقل من تعارفه عند فهمه فيكون به ولكن الزاوية التي هي مما يحتاج الى اعتبار في الغريب
 والمحدث والوحشي كما يكون بمعنى ما يشتمل على تركيب يشتمل الطبع منه ويقابل الغريب ويجب ان يكون من عند
 لكن المحدث من ان لا يستلزمه ذلك يكون مرادها الغريب المطلق نقل الوحشي الذي هو منسوب الى وحش
 يسكن الغفار على ما قالوا او من الوحشي الذي هو واحد الوحشي الذي يسكن الغفار على ما يقولون في القاموس والوحشي
 حيوان البر والبحر وحش واحد وحشي ولعله الفرق بين العيين اعتراف بعض بان ذكر الوحشي في تعريفه بلفظ
 غير مرصني بالوحشية قيد زائد على فصاحة الفرد يعني بالزاوية لا بالافادة له وذلك لانه يعني عنه المخلص
 عن ان فرجه من فهمه منه انه ينبغي ان يزداد في تعريفه الفصاحة ويشتمل القاموس عليها فاستقر في ان السراج
 وجوب زيارته في تعريف الفصاحة لان المخلص من الزاوية يستلزمه لان الزاوية لعم من الوحشية والمخلص
 عن اللفظ يستلزم المخلص من الاخضر والحا الفقة قد اوضحنا ما نحن مما افقه الاجل في قوله الحمد لله العلي الاجل
 فانه خالف ما ثبت من الواضع وهو الاجل بترتبه انت ملكك الناس ويا فاقبل فان قلت ليس الاجل من رافير
 فصح لان الفرد قسم للوضع والوضع هو الاجل الاجل قلت اصل كل معنيين موضوع عندهم كالتحريك الا انه
 هو الاصل فان قلت مما يجوز ان لا يكون لك الادغام وهو جاز بشرط الاضطرار فاقول ان عند ابن جني
 من غير اضطرار ايضا قلت الاضطرار مقسم غير مقسمة وفك الادغام غير مقسمة فقول الشوليس من الرباء
 بالتمثيل ليراه الفك في المسمع وقوله ربا بالالف يريد به ياتي في حذف ولا الف بالالف اي فاقبل
 الحمد قيل فصاحة المودخله مما ذكره من الكراهة في السمع هكذا قدرة الشايع الحق فان قلت قدرة
 ان تعريف الفصاحة والبلغة على هذا الوجه مما لم يجد في كلام النحاة اعادة من اعتباراتهم والاطلاق
 واعلم ان فصاحة الفرد من قربا بهذا التعريف لم يكن اخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم والاطلاق
 بل كان تقسيم التعريف وجد في كلامهم بخلاف ما هو مستدرك منه فاقول ان التعريف من مقاصده ويدعى
 وجوب زيادة قيد على تعريف سراج ولا انبى به ان لا يقدر ما قدرة الشايع بل يجعل قوله ومن الكراهة
 في السمع معطوفا على ما في التعريف اعني من تشافر الحروف عطف تلقين ومعنى الكراهة في السمع ان يترجم
 كما يتبين عن سماع الاصوات المكرة واما ما يجب بشرط الفصاحة بالخلوص منها ان التقيد من قبيل الاصوات منها

ما نستلذ النفس سماعه ومنها تستكره كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان اللفظ يجوز ان يكون من اصوات
التي لا يستكره بها ابدا ويجوز ان يكون نطقا لهذا النسخ لا سلم ان اللفظ يجري فيه استكره السمع ويمكن
ان يكون هذا المخصص ما قيل في بيان النظر ان الكراهة في السمع راجعة الى النسخ فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع
اذا اذني بنم غير متناسبة وكلم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا اذني بنم متناسبة وصوت طيب هذا وما
ذكره الشارح في دفعه من دعوى بلادة السكره جوشرون النفس غير صحيح وانما المقطوع به رد الاستلذ
اظهاره وهذا الآخر محتمل ان يكون ذلك رد لوصفت نقله على اللسان وما نقل عنه من قوله في جوشرون الشرح
سلم ان اللفظ مدخل في ذلك لكن لا سلم انما اللفظ بحيث لا يكون لفظ مدخل اصلا مقابلة للسمع بالسمع
تحت كراهة الجوشرون كالتنكي راد في النفس في قوله في الطب في مدح سيف الدلالة في الحسن على كرم الجوشرون شريف
النسب اوله ما وجد في الاسم لقب قال الشارح ومعنا سمع بالبركة لموافقة اسم من المؤمنين على رضى الله عنه
وم لا اختصار له بالاسم بل بالكنية ايضا لذلك الا انه خصه بالاسم فيكون الشر لا يبعد ان يجعل البركة لموافقة
اسم الله تعالى فيحقق الاسم والابحان يكون قصده الى الله ما كان الاسم لكنا سائر البركة في قوله راد في النفس
يراد به مشهور القلب يعني لقب سيف الدلالة لا مشهور به هذا الوصف لا لثقله والاربع والافتر
ايضا الجبهة من الخيل استعير لكل واضح معروف وفيه نظر قال الشارح المحقق لانها داخلة تحت الغرابية
الغريبة بالوحشية لظهور ان الجوشرون ما من قبيل كما كانت واذ نقول او الجوشرون ما من قبيل كما كانت واذ نقول
يستلزم ظهور من الكراهة في السمع ان الكراهة في السمع تستلزم عدم استئصال العنصر الذي يكون غريبا عما
ثقل على اللسان او ثقل لا يقال جعل كما كانت واذ نقول غير كريمة على الذوق ينافي ما نقل عن بعض العلماء
الله لا كان يسمى بغير العنصر ما كان كما كانت على كما كثر على ذي جنة او نقول على قال رده فان يشبهه فلا يبعد
بالهذية عليه يدل على كراهته على الله وقلا تأمل ان يحتمل ان يكون قصده الى خلق الدلالة دون الكراهة
على الذوق واحد عليه ان الغرابية كما تستلزم كراهة السمع تستلزم تنافر الحروف ومخالفة القياس اذ الظاهر ان
معهلة عن استعمال اللفظ في غير ذلك تنافر الحروف مع انه راجع تحت الغرابية بان الغرابية عند اغنا
والاخر عن التعميم ولا وجه فيه بخلاف اغنا الغرابية عن قيد الكراهة في السمع فانه من قبيل اغنا اللفظ

عن المتن

عن المتن وهو قبيح واما ذكر الخلو من مخالفة القياس فشكل الا ان يقال لا خلاف في من يدعي ان اللفظ يتعلق
بما ذكره الخلو من مخالفة القياس فلا يرد بان يارده وانما التنافي في وجوب اشتراطها من الكراهة في السمع
ومن منعه من جعل ان وجه النظر ان الكراهة ان ردت الى النقل فقد دخل تحت التنافي والافتر لا يتل باللفظ
وقال الشارح ضعفه فلان عدم التناهي الى النقل لا ينافي الاخلال بالافصاحه ويجوز ان تكون الالفاظ الكراهية
في السمع مما تحتها من اللفظ من استلذها فلا تكون فصيحة ويمكن ان يقال لمختر هذا الوجه ان الكراهة في السمع
او كانت مع النقل تكون داخل تحت التنافي والافتر كما في الكراهة الاخلال بالافصاحه ان لم يوجد في الالفاظ
واعبارا لهما شرط ارتباط اللفظ من كراهة السمع ولا يخفى انه لا يرد من اخلاص الكراهة جواز كونها
مخالفة ومنه من وجه النقل بان ما ذكره القائل بوجوب ذكر من الكراهة في السمع وبيان فيه نظر
لان تكون اللفظ من قبيل الاصوات فاسد بل هو كيفية الصوت كما عرفت في مرثعه وقال الشارح بضعفه ظاهر
لان كلام المتن يدل على ان النفس اشترط منظر وفيه مع ان جعل اللفظ من قبيل الاصوات شائع في اختيارهم
حتى قالوا اللفظ صوت يعنى خارج الحروف وكذا نقول لمختر كلامه ان وجوب ذياره هذا القيد متبع
لان نقل كراهة السمع باللفظ متبع الا ان يبين ان هذا على بيان هذا القائل لان المقدمة المشبهة اذا منعت
يرجع منها الى رايها فان دفع ما ذكره من ان ظاهر كلام المتن ان نفس الاشترط منظر وفيه واما ما ذكره
من ان تحت الالفاظ صوت وجوب الاشترط منظر عليه فضعفه ان يبين ان في وجوب ذياره
على ضعف المتن وضحه من قال ان مثل واقع في التنزيل كلفظ خيري ووسر ونحو ذلك قال الشارح وفيه ايضا
بحث لانه قد يرد من الاسباب الاخلال بالافصاحه ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحاً فانه الالفاظ تنافي
اقتضات القامات كما ينبغي في الحاجة ولفظ خبري ووسر كذلك هذا وفيه انه يلزم شرح ان لا يكون التوفيق
للفصيح مع ما لا يجوز فيه غير ما مر من اسباب الاخلال مع وجود ما يمنعها عن السببية الا ان يبال في
ويقال ان الالفاظ من الخلو من مخالفة القياس على ما في التنزيل على ما في التنزيل على ما في التنزيل
واعلم ان الوجوه المذكورة لتعلقها راجعة الى منع وجوب اشتراط الخلو من الكراهة في السمع باسبابها
مختلفة فالتأني في السند الاخر عند التحقيق والافصاحه في الكلام فلو صدق عن ضعف التأني

امر متاخر فشا فربا بالفاحة الكمال وهو ما خرج به الكلام عن الفصاحة فلا ينافي الحكم بانته من قولنا ليس قسما
 قبحه بقرينة النقل وانما جعلوا الوري حالية لا عاطفة ليوافق ما يقابل وهو وانما لم يمتدحى هذا
 انما فسر مكية الوري بالشاركة في المدح وحلته بعلام مشاركة له في اللامعة كذا في الشرح انما لو فسر العية
 بحضور الناس والوحدة بعدم حضورهم يعني امدحه دائما بحضور الناس به ولا يمكن ملوته بحضور واحد
 بل لو لم يكن في غيبة الناس لتبين جمل الوري والالتفات للشهود بالبلغ من استحقاقه المدح وهذا التفسير
 ابلغ في تنزيهه عن اللوم ومن لطائف تنزيهه عن اللوم انه لم يصد على ذكر ملوته التي صورة
 التي في قوله ما بعد ان الورد اللوم في صورة التي وما يبرز الحال على العطف في عطف الورد كقصة اسما
 فعل الحكم الى الحكم الظاهر وفي عطف الجملة قوة التناسب والغيرنا وجه اخر تركناها اهلها ومن قولنا الشرح
 ان في استقبالنا والفضل الامني هذا اعتبارا لطيفها اهلها ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشأ كنه
 احد والتقيد ان لا يكون ظاهر الدلالة على الارادة كون التقيد متعديا لافادة الشارح يكون الكلام مقفدا
 على لفظ الفعل بوجوب ان يكون في تفسيره بما ذكره شراح لان معنى يقتضي التزم فلا ولا جعل الكلام غير ظاهر
 الدلالة الى اخره وقد عثر من عليه بان التقيد لو كان محلا للعصاة لم يكن التزم والقر مقبولا مع انه ما يورد
 في علم البديع والجواب ان قولهم ليس من حيث الغفلة بل الاشهاد على دقة اختيار بها الفطن لعدم
 لم يورد بها صاحب الفصاح والصرف في كتابها والابحى ان يكون غير ظاهرا للدلالة المتصادق على عدم الظهور
 على لفظ قريب او محاذ للتفسير مع انه ليس بتقيد فلا يقدح بقوله خلال في النظم وليس بالمتنظم ما سبق
 في قوله نظم القرآن لانه عبارة عن كونه الالفاظ مترتبة المعاني مناقشة الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل
 فانه النظم يشمل الرعاية ما يقتضيه علم العاقل والبيان والخلل فيه يشمل التقيد المعنوي والخط في تاريد
 المعنى بل المراد بالنظم ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب يقضيه اجزاء اصل المعنى والخلل فيه ان يخرج عن هذا
 التركيب لا يشهد به قوانين النحو الشهيرة والمما يشهد به يمكن بحكم بانه على خلاف طبيعة التي تخرج
 الدلالة لكثرة اجتماعه في الالفاظ الواجبة التحيز السامع قال المصنف الكلام في ان التقيد التقيد التقيد
 نظمه من الخلل فلو لم يكن فيه ما في الالف الاصل من تقديم او تأخير ما في واو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة

الفطن
 المعنى الكلام الذي لا يدرك
 معناه من اول الامر لانه يراه
 منه خلل فظاهره سم

ظاهرة لفظية او معنوية كما سبق تفصيل ذلك كله فالتقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد
 كان معناه صريحا بان يكون على قولين في خلاف الاصل فلا يكون اشترط الخلو صريحا بعد ذكر الخلو
 عن ضعف التقيد مستند كما كانوا ولا يكون وجوب التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد
 مخالفا للحكم بان مرجع الاعتراض عنه التقيد كما ينبغي لا انه لا يمكن معرفته بالخروج الى قولنا لا نظما
 عليها على ما توهم ان الحق يميز بين ما هو الاصل وبين ما خلا في الاصل والاعتراض عنه بالاخر عن كنه كثير
 من خلاف الاصل وانما الله هل يكون الضعف يدون التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد
 انه التقيد في جاني امر متساويا ان جاني امر لا يفيد مجيء امر لا الشخص المعين فلا يكون ظاهر الدلالة
 على الشخص المعين المراد من التقيد ان ذكر التقيد معني عن ذكر ضعف التايف كما توهم لانه لا بأس باقتضا
 التاخر عن التقيد كما في العكس يمكن دفع استدراك ذكر التقيد لا غنى ضعف التايف عنه ايضا بان
 التايف لا يعني عن التقيد المعنوي وذكر التقيد لانه التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد التقيد
 التقيد فذكر التقيد
 عن ضعف التايف اقوال الفرزق هر كسفر جيل رقيق سقط في التنو للوحدة بها اوقات الخبز ولعب
 همام بن غالب بن صعصعة في حاله شام شبهه على ان الملك همره شام وما شمله في الناس لا من جرد
 فيه كقوله في الناس جيل التقى عانا ولولاه لتبادرن في الشئ في الارب الا مملكا فسر عن اعطى المان
 وكانه روى اسم مفعول والا فلا يبلغ اسم الفاعل ابواته حتى ابوه يقارب به اي حتى يقارب به اشار الى ان حتى
 يدل من مثله ويقارب به صفة له فقد فصل بين الابدال والمبالغة منه والصفة والموقف باجني وهو مما لم
 الاممك اشار الى انه مشتق من حتى يقارب به قدم عليه فوجب نفسه الذي كان مرجوحا حين التأخير
 ان كان المختار رفعة على المبالغة فانه رفعة بعلاتما خيرة في التفسير ابواته ابوه اشار الى ان ابواته مبتدئة
 ابوه فصل بينهما بالاجتناب في الجملة صفة مملكا فمضى لفة القولين التورية وبخلافه الاصل الذي هو تقديم
 الشئ منه حصل التقيد فلتقدم الشئ مع شيعه دخل في التقيد وعلم ان ايراد البيت لتوضيح التقيد
 للتيسيل ما يخرج عن حد الفصاحة بقوله والتقيد فانه خرج بذكر ضعف التايف وقد بالغ في مبالغ

وفتح من يماطه وشاربها ان الله قال الملك ان الله لا يتقصر رزقه لانه مماثلة الملك له انما جاز من قبله
 وبكم ان الله لا يشبه الخال ولا يخفى الله لولا ان في الناس غير مثله ومثله مستثنى من مثله ولولا انه منزه عن خبره
 وابوه خبره وان يقاربه خبره انما لم يكن يعقيد ويكون المعنى ان الله لا يتقصر رزقه لانه مماثلة الملك له انما جاز من قبله
 اذ ابواه حتى وابواه ابو الحمد ومن اقربا الملك مع قطر السطر عن الله فكون مدحا الحمد مع بالنسب
 بعد المدح بالحمد وليس في هذا التوجيه الا نص ملكا من ان الخسار دفعه ولولا ان الله الاسم لذكرت
 وجوها اخرى في الشرح وجوها في بعض فضاء الانام وان يفتى ما هو من بين واحكت ما هو قابل للمدح والحمد
 علم قصد الرزق فينبغي التمثيل على قصد فلا يضر احتمال وانما في الانتقال في الانتقال الذي ليس للنظم
 والاقدم ظهور الدلالة لخلل في النظم انما هو لخلل في الانتقال ولك ان تريد الانتقال من الموضوع الى رستم
 التقابل انما سبق في الانتقال فيه من اللفظ وذلك لخلل في اللفظ لا لارادة ما ليس لازم المعنى الاول الذي اراد
 الانتقال منه وذلك بعيد الانتقال روى وانما فكره لان ما بعيدا عن الرزق دون الوصول اليه وانما العلم
 نصب القرينة وذلك ايضا بعيد جدا او لنسب هو في كقول الآخر لم يقل كقولك اعلم الله غير الرزق او اعلم
 الله ايضا ببلغ من البلفا كانه قال كقولك البليغ الاخر والفاصل باسم الرزق ايضا سابقا ليعلم ان البليغ
 والفاصل لا تمنع عن الحقرة فلا بد لكل ذي طرد ان يسبق في تحصيل ما هو بطوط ولا يعتمد على ان يكون
 المرتبة المرتبة العليا مستكفلة له وقيل لا تسامح للتدبير فيهم ان الله الرزق وقيل الله تاليد الترحم في قوله كقولك
 سبوح لها آه سا طلب سبوحا طلب البعد وان صحت وقيل بعد الدار عنكم فاضا فالبعد الى الدار اشارة
 الى ان بعد ذاتهم لا يمكن ان يخطوا بالبار وطلب بعد الدار غير متر وفي الصالح غاية الامر وكسرة النفس
 والعقل بالفرق في الالهة واستد القرب الى ذاتهم ليقولوا لتقربوا الى الله فربهم مستمكن في الجنان ولا يترغم فيه
 القول وتسكب بالنسب بتقدير انه لعطفه على بعد الدار وبالرفع لعطفه على سا طلب عينا الدعوى
 ليعبر او بمعنى البيت على ما هو المشهور عند القدماء ان عارة الزمان والاخر انما هي الطالب الى المآل فانما هو
 كان هو القريب بحكم الزمان والاخر انما هو العكس وانقلب فالى الان بقيت في هذا البعد والاحتياج للمباعدة
 في طلب السرور بالعقل والافتقار بغيره اليوم اطلب البعد ليسا عار في الدهر والهلكة بالقرب والحضور

نقد وشرح
 في الاستحالة

واطلب

واطلب حزن البعد المأزق بالقرب والسرور وعلى ما حققه الشيخ الله كنى بطلب بعد الدار عن تطلين
 النفس عليه والسبب لجذر التاكيد كانه قال ان الله اطلب نفسى بالبعد واحزن الله واشيد بنها الصبر
 الجليل بار كانه لا سبب ذلك الى وصل بزيادة ومستمرة لا تنفك الى البعد فان الصبر الجليل مفتاح الفرج من
 الاجور الجليل بلا حرج والابلاغ ان يجعل تسكب عطفت على الطلب فيكون تحت التاكيد والشأن المحقق صحت
 هذا المعنى وجعل توجيه القوة وتعسفا فاسد المعنى ولم يرض به الرضى الشريف وقال كلامه انهم غير
 مستحق للخطبة والترتيف فتصعب ان يصح كصوبين قال الصواب ان الشرح يبين ان الشرح في العسقية
 في السرور يستلزم تسليمه الى اسباب معاشرته في الحضر انما هو في الغنى والنعمة ويتمتع بالوصول
 والى هذا المعنى شارح البني حيث قال نقل الله بحمله وحيلوا بين على الاقامة في ذلك وكافوا من العاني
 وجهة مواليها وقصد ان امره كوله اليه غيرها الاجل عليه ان لم يعرف الله بصد والظلاله او في تمام
 اظهر الحكمة والكرامة وكان التكم بهذه المعاني في تمام السرور والارتقاء حتى يحكم حقيقة الحال فلا مجال
 للاستيف الاحتمال ويمكن تقوية الشرح الحق ما يحتاج الى معرفة حال الشرح فالحق فيه متبعة سابق
 الاله وهو الشيخ عبد القاهر الذي يغلب حسن الظن به ويقرب ان يكون حاله عليه السلام ومن الاحتمالات
 التي هي ابد الى انفسها ما حفظ بياني وهو انما عرقه الى تحصيل الطالب بان يكون في الاستغناء عنها
 كالحارب وترى نفسك عند معرضة فترى لك متروضا ومن اكسب شي فهو منه يهرج ومن عرض عنه
 ففهم عنه يهرب ومن هذا حكم بان الحزم شوم والحزم محرم وقيل لم يطلب الرزق لطلبك وفي
 زرعنا تزدون حبا منه شربة لمن له شامة فاذا فرغت عن تحقيق معنى البيت فتقول وبالحكمة جعل
 الدعوى وهو ان كناية عما يلزم فراق الاجرة من الحزن واحسان الله واقبح الانتقال لانه كثير ما يجعل
 يجعل دليلك عليه ويراد به وجعل محمود العين كناية عن السرور قياسا على جعل التسكب لعلك ولم يصيب
 لانه تسكب الدمع قلما يغارق الحزن بخلاف محمود العين فانما يتم زمنة الحزن عن الحزن بسفك كان فمن
 السرور ان لا فلا ينقل منه الى السرور بل الى الحزن من الحزن وهذا وجه واضح لخلل في الانتقال الى ما
 وان شئ الى الان وبه ينفع ما ذكره الشرح الله بيقين ان يراد محمود العين فلو كان الدعوى حجازا من باب

من باب استعمال القيد في المطلق ثم يكتفي به عن السرة لكونه لانها عادة اذا عرفت ان الحق يتفكر عن السرة
فقط والى ان جمود العين اشتهد في الجمل بالقديم بأعلى اشتهد الجمل حتى يقال بلجمل جمل كقطع لم ويقال
بجمل بمعنى جمل يستعمل الجمل في مقابلة الجمل حتى قال النحوي ان الان سينا لم تجلد يوم واسط عليك بجاري
ومعها الجمل فقط ان اشتهد الجمل في الجمل عن الانتقال من المعنى الحقيقي الى غير فصله وشعره من المعنى
الجازية كمثل الشعر والذكر كبجمل حيث تختص بالشرط ولهذا قال فانه الانتقال من جمود العين الى غلظها بالدعوة الى ما
قصده من السرة وقد تقرر الانتقال منه اليه ولم يكف بما يقصد من انه لا ينتقل منه الى ما قصده تشبها على ان
الخطا في الانتقال ربما يكون من كمال ظهوره معنى آخر فيجوز ان يكون المقصود ولكنه يتجده عليه ان سا
ذكره في صورة البيت وقصده كمنه باستكشافه واضحة على القصور فلا خلاف في الانتقال قال الله
في الايضاح والكلام الخلق عن التعقيد المعنوي ما يكره الانتقال فيه من معناه الاول الى معناه الثاني للذي
هو الارادة حتى يجمل الى السامع الله فهم من حاق النقط ويتجده عليه انه يفرق ان يكون الكلام الخلق عن المعنى
الثاني فليس لا لتفليس الخلق عن التعقيد ودفعه لاشارة بان بيان الكلام الخلق الى عن التعقيد المعنوي
ايضا انه به لانه الكلام الخلق عن المعنى الثاني بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند اللفظ كما استوفيه في بحث
بلغة الكلام وفيه ان الكلام الخلق عن الجازية والكتابة ان اوعى فيه المطابقة لمقتضى الكلام ليس ساقطاً من جهة
الاعتبار لان يقال هو ساقط باعتبار الدلالة على المعنى وان كان معتبراً من حيث رعاية مقتضيات الاحوال
وبعد يتجده ان ما ياتي في بحث بلغة الكلام ساقطاً من المعنى الثاني بمعنى مقتضى الحال باعتبار الدلالة الجازية
او حقيقة ونحن نقول خص البيان الخلق عن التعقيد كما استوفى في المعنى الجازية لانه الخلق الى البيان والتعقيد
واما الخلق عن التعقيد المعنوي اعم من معنى ثان فلهذا لا حاجة له الى البيان قبل ومن كثرة التكرار قد سبق بحث
بذلك التكرار ليعلم ان التكرار والتكرار بالتكرار الفصح الاول اعلم ان التكرار في التكرار والتكرار
والتكرار اعاد الشئ مرة بعد اخرى وهذا التقدير ان يتوقف التكرار على التكرار لتحقيق الاعادة مرة بعد
والاستعمال للمساعدة ان يستعمل التكرار في الشئ فالمنع ما ذكره الشارح المحقق انه ذكر الشئ مرة بعد اخرى
وما يقال انه مجموع التكرار لا التكرار الثاني وهم ان التكرار مجموع والتكرار من الادعاء والاداء والتكرار ما يقال في التكرار

بقرينة ما ذكر من المثال فان فيه شليث الذكر ولا يتحقق به ذكر الشئ مرة بعد اخرى الا مرتين وقد يشترط
فيه بانه يتحقق ذكر الشئ مرة بعد اخرى ثلاثاً ثلاثاً ذكرنا اننا بعد الاول ويرد ان الله اذا ذكر الشئ ثلاثاً
مرات يقال اعيد مرتين ولا يقال اعيد ثلاثاً ويكذب القائل فتأمل وتسايع الاضافات نقل المصنف الشيخ
عبد القاهر انه قال لصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انما تستوفى في اللفظ كقول
يا علي بن حمزة بن عمار انت والله ثلثة في خياره ويتفهم منه ان الاداء بالاضافات ما فوق الواحد
وانما التسايع لا ينافي وقوع غير المضاف بين المضافين والوقوع من كثرة التكرار والاضافة لكان اوضح
واخبر كقوله اي في الطب وتسهل في غرة بعد غرة يريد بالفترة الشدة استعبرت عما يذكرك بالاسبوع
فعله بمعنى فاعل من السبع والسبعة بعد اشتهاار ثلثة غرة عوداً لفرس مع حسن جريها لا يتعب
واكبها كانه يجري في الاستعدي فيه الذكر والموت ولا يخفى حسن ذكر السبع بعد التبعين عن الامكان
في شدة بعد شدة بالاضافات في غرة بعد غرة لها صفة سبع منها سطق بقوله لها او تضاف له في الفاعل
وهذا احسن وادق مما قيل من انها حال من الشواهد عليها مستقلة بشواهد شواهد فاعل لها لا عتمة
على الوصف والتمسك كل اسبوع والمعنى اسبوع لها من نفسها علاماً شواهد عليها تشهد بنجاحها
فان قلت الشهادة على الشئ شهادة مفعلة فكيف يستعمل في الشواهد ونجاحها الغرض قلت لا امر
على الغرض من الشاهد بنجاحها فانه يقعها في العارض والمجرب والمهاك وقد لاي ابن بابك كانت
طائر يري لا يانف البيوت وكل ذي طوق يقع على الذكر والاشئ والجنس جمل مؤنث الاجمع مخفف
جرامه الكيش جانب منه دمل وجانب جمادة حومة البع والرمال والعيال وغيرها معظمها المنكر
بالفتح وكسر الدال وبفتح الجيم وفتح الراء وكسر الدال الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة فيجمل الجمل
الدال لا مفتوحها وان اشتهد تصحيفه حتى قيل ان ارد به الاضاف ذات الحجة بانها طائر الجمل على الحق
ومنه من جعله بكسر الدال مخفف جندل بفتح الجيم وكسر الدال حيث اشبه الصخر بمعنى موضع ذي
ججارة وجعل اسكاناً لغرفة وفيه ان الحجة والقيس قد عطف وهو بغير حرف الحرف
ومتفق هو بالتخفيف مرجح به التسهيل وفيه اضافة كامة الى جري المضافة الى الحجة المضافة الى الجمل

Copy

السعي في رد ذي صونك والسعي في رد يد الحماة صونتها عامة فانت بغيرها من سعادتي مسعى الى
 بحيث تراك سعادتي وتسير كادلك على ما في الصحيح والقاسوس الا ان الكتاب بين الاشياء هكذا هو من مر
 وصيغ بدو الباء والاقاسوس وينصب فمن شرحه بالثبوت بحيث تزين سعادتي مسعين كادها المبرور
 الاستسار وما فعله الشايع المحقق انه خلاف العقول ايضا فلا يتم وان وجهه بان الامر بالسعي انما ياسب الاستسار
 سعادتي وذلك انما يكون ان كان سعادتي بحيث تسعي صونها لان الصراحة اذا كان بحيث تسعي سعادتي فساد ايضا
 بحيث تسعي صونها لان صونها الحماة ليس صونها الانسان بل في الاصل فلو لم يكن الامر بالصوت لا يتغير
 في راعى الاستسار بل من راعى السطو والسرور كالبلد بل يتبرم بمشاهدة العدد وينتج هذا الذي
 عدم الاكتفاء بحسبهم من الى وفيه نظر لانه قال الشيخ لا شك في ثقل تنابع الاما في الاكثر لكنه اذا
 سلم من الاستسار بل من راعى كقولنا من العترة وطلبت تدبير الكاس ايدى جاري عترة وانا في الوجوه
 ملاد ومنه الاطر والذكور في علم البليغ كقوله بفتحة بن الحارث شهاب هذا فاعلم ان تنابع الاما فانت
 انما يلقى العضاة حيث وجب الشغل بالثبات وكذا احاطة الشكر والثناء لا يجد لنا فائدة العضاة
 سوى ايجاب التناوب كيف وقد وقع في التناوب ثاب قديم افزع وفكر ركة ركة عبده ذكرها ونفس وما
 سديها فالسعي في جوهرها ونفوسها والعضاة في التكميل ملكة اى كيفية ترميحت في ذات النفس واحسن
 ما رسمه كيف عرفت من اليتوقف مقصوده على تصور غيره واللا يقتضي القسمه واللا قسمه في محله اقتضا
 اوتيا واللا عدم توقفا تصور الفرض المجزئ في خصوصه واحسنه به عن الاطراف النسبية فان تصوراتها
 بخصوصها تنفر وتنفرد على تصور ما يتوقف عليها النسبة واللا الكيفية المركبة لان تصوراتها بخصوصها لا
 على تصوراتها اذ انما ولا الكيفيات النظرية كما نؤمن لان اشياء لا يكون نظرية وتعالى عنها انما
 على ما ترجوه لئلا يخفى العلم بعلوم واحد فانه لو لم يكن الوحدة لا يقتضي اللا قسمه والعلم بعلوم بين فاقته
 لتعلقه بالعدد فيقتضي القسمه ولا يخفى انما لا يقتضي القسمه واللا قسمه في محله انما في نفسها
 فم قول في محله لا حاجة الى اعماله اقتضا او بالذات كما انما يحتاج اقتضا القسمه واللا قسمه بالقياس
 بالذات في يحتاج عدم توقفا تصور على تصور الشيء بالقياس بالقياس الاول لانه قد قيل في

النسبة

النسبة باعتبارها على الغير هذا قال المصنف ان ملكة على صفة اشياء بان العضاة حق من الهيئات الاسمية حتى
 لا يكون المعبر عن مقصوده بل بلفظ فصيح فصيح بحسب الاصطلاح من غير رسوم ما يقتدر عليه وفيه بحث
 لانه المعبر عن كل مقصود بلفظ فصيح فصيح لانه لا يكون بدون ملكة يقتدر بها عليه نعم ان قيل ان ملكة
 الى ان صفة غير اسمية يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح غير داخل في العضاة بل ملكة التعبير
 عن المقصود بلفظ لفظ من داخلها لانها ان كانت ملكة التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح كانت
 عند التحقيق كما يقتدر بكل واحدة على تعبير لم يبعد ومن جعل مقصوده هذا لا يلتفت الى عبارته
 ان في التقاطع لا لم يخف عليه انه لا يساعده اصلا ويمكن انما ما ذكره المصنف بان قوله ملكة للاشارة
 بان صفة يقتدر بها على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح من غير ان يفسر ملكة ليست ففهمه
 وهذه ملكة التعبير عن جميع القاصد الا قليلا وصفه يقتدر بها عن القليل بلفظ فصيح من غير رخصا
 فان مجموع تلك الملكة وهذه الصفة صفة غير اسمية يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ
 فصيح وقال لم يقل يقتدر بها ليشمل حالتها النطق وعدمه وبقية عليه ان الملكة حالة السكر مشقة بانها
 يعبر بها عن المقصود في الجملة ودفعه الشايع المحقق بان الارجال النطق حال النطق في الجملة بان ينطق
 صاحبها في زمان من الازمنة وعدم النطق وعدمه اصلا بان لا ينطق قط ولوقيل يقتدر على ينطق
 بمقصوده في الجملة ووقى بالحافظة على هذا المعنى فانك هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وفيه ان فائدة الاقتدار
 عدم خروج ما لا يكاد يوجد فتقول لادان ربح الاقتدار ليشمل حالة النطق بكل مقصود بلفظ فصيح
 وحال عدم النطق بكل مقصود بان ينطق ببعض المقاصد والبعض قد لم يرد وورد وبذلك ان ينطق به
 لوقال ملكة يقتدر بها عن كل مقصود بلفظ فصيح لاختص العضاة بمن بلغ نهاية هذا النطق ولم يكن
 مقصوده يد عليه الا قد وعد عليه وغيره بلفظ فصيح هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وينطق
 شايع المرام بعون الله الملك العليم واللا وجه الله لوقال ملكة يقتدر بها لصدق على قدمه الراسخة الهاملة
 تلك الملكة بل لا يصدق الا عليها ان المتبادر من السبب هو الاقرب على التعبير عن المقصود اى كلما تعلق
 قه ما فادته بلفظ فصيح قال المصنف في لفظ فصيح ليم الخرد والركب هذا يريد ان لا يقل بلفظ فصيح مع انه اخبر

هذه عبارة الايضاح

ليتم المفرد والركب معا ويتألف من اجزاء لا يتجزأ على المفرد الفصح والكلام الفصح ينسحب على حقيقة اللفظ المشترك فانه
لا يلزم منه الا معني واحد ولم يقل مفرد فصح وكلام فصح ليقم ان لا بد من العموم ان الاراد بالمقصود كل مقصود
فلو خص الفصح بالمفرد لوجب في الفصاحة ملكة الاقتدار على التعبير عن كل مقصود بكلام المفرد وهو محال
ولو خص بالكلام لوجب فيها ملكة الاقتدار على التعبير عن كل مقصود مفرد بكلام وهو محال ولا يخفى
ان عموم المفرد والركب موقع في كل فصح استواء الفصح في معنييه كما جوزه البعض في استعماله في إطلاق
عليه الفصح ويقال له عموم الاستشراك وبعد في هذا لفظ به فصح خفا انا على الاول فلا تده يصير
بلفظ موصوف يعني الفصح وهو باطل لا يصح بلفظ موصوف باو معنى الفصح وهو لا يستفاد من استعمال
الفصح في معنييه وانما على الثاني فلا تده يصير لان بلفظ هو ما يطلق عليه الفصح ولا يخفى ان اللفظ ليس
ما يطلق عليه الفصح بل مفهوما يصدق على اللفظ وجوب عموم المفرد والركب كما يقتضي ان يقال
بلفظ فصح دون مفرد وكلام فصح يقتضي ان يقال بلفظ فصح دون لفظ بليغ اذ البليغ لا يتم المفرد في
عدم وجوب ملكة الاقتدار على البلاغة في الفصاحة ايضا يقتضي ان لا يقال بلفظ فصح فلفظ هو ما يصدق
الشأن المحقق وقوله بعضهم وان لم يتم المفرد والركب قال بلفظ فصح دون كلام فصح او لفظ بليغ سهو
ظاهر لما يقال بصدق التعريف على الحيث والادراك ونحوها مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور فلا تقل
ليس شيء منها سببا بل شرط وليس سببا قريبا بل بعيدا والظاهر في السبب والبلاغة في الكلام مطابقة
اي مطابقة صفته لقتضى الحال فانه مقتضى الحال خصوصيات ومقتضى فاعمة بالكلام فالكلام لا يطابق
بل يشمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام شرطية مطابقة لها من حيث انها مقتضى الحال
والطابق متساوية اعتبارا على مطابقة نسبة الكلام للواقع وعلى هذا النحو قوله المصنف في تعريف المعاني
علم يعرف به احوال اللفظ العرفي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال وهذا
هو المطابق لعبارة القوم بحيث يجعلون الحذف والتأخير الى غير ذلك معللة بالاحوال واما هذا اللفظ
بالاعتبار لانه الحال عند التحقيق لا يقتضي الا خصوصيات دون الكلام اشتمل عليها وانما يتبع احوالها فلفظ
على كل مطابقة الكلام لقتضى الحال فتوقع في الحكم بان مقتضى الحال هو الكلام المحكي واللفظ هو الكلام المخبر

ومطابقة

ومطابقة المخبر المحكي على اعتبار البعدين من مطابقة الكل للمخبر فلهذا مما هو ظاهر هو النقل وتسمى
القول واعتبر بكلفة مطابقة المخبر المحكي مع ان المحول باللفظ هو المحكي واللائق اجاب ومطابقة المخبر
مع فصاحته قيل في هذا الفيد السكاكي فغير انه لا يشترط لبيان من فصاحة الكلام في البلاغة وليس
رجوع البلاغة الى بيان الاستشراك بالظاهر من التقيد المعنوي بل المعرفة باللفظ والمجاز والكتابة
ومطابقها لا يخرج فيها من اعتبارات اللغة وقيل انه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى
المعنى التقيد المعنوي وهو ان مقتضى الحال مختلف فاق مقامات الكلام متفارقة كان ان كان يقول
فان الاحوال متفارقة الا انه يشترط على شرا في الحال والمقام فان الشرا المحقق الحال والمقام متقار باللفظ
والتقار بينهما اعتباري فان الامر الذي مقام باعتبار ان يكون له محله وورد الكلام فيه على خصوصية
وحال باعتبار ان يكون له زمانا والاشياء ان وجه التسمية لا يكون دخلا في مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدد
الفهم باعتبار ذلك انما بالتردد ثم انظر انما يسمى مقامات لانه كما ان تفاوت مراتب الرجال تنسب اليها
كذلك تفاوت مراتب الكلام بالاحوال وتسمى حالا لانه مما يتبدل ويستغير كالحال الذي عليه الانسان
فان قلت يتجه على ما ذكره الشارح ان تفاوت المقامات لا يستلزم تفاوت مقتضيات الاحوال لكونها لا
الاحوال ويكون تفاوت المقامات باعتبار ما اعتبر فيه قلت ان ذات مقامات الكلام متفارقة
وما فرق بين الحال والمقام ان المقام يضاف الى مقتضى فيقال مقام التاكيد والحال الى مقتضى فيقال
حال الكلام ثم المقصود من هذا الكلام محتمل ان يكون وصية الحكم بالاحتياط في تطبيق الكلام على مقتضى
الحال فانه في ضرورة الاختلاف لا اختلاف في الاحوال وانه يكون بيان وجه كونه مقتضى مختلفة
وعدم اعتبارها على نحو واحد يعني انها جعلت خصوصيات الكلام مختلفة لانه لا فائدة الاحوال ولا بد من
المختلفة من روال مختلفة ليستقامتها وهذا كما سمعت من علماء النحو في وصف الاعراب المختلفة
ليدل على ان العلى المقنونة على الرب وعلى الاحتمالين لا ينبغي ان تكون متباينة مع ما بان الاحوال المتكثرة كثيرا
تجوز على مقتضى كاتري من جملة الافراد والتوعية والتعظيم والتقدير والتفصيل على التكرير المعين ذلك
بيان التقنين قد يكون انما واحد كالتكرير والاشارة فانها يكون لتعظيم وتحقير وذلك لان ما ذكر

لها نظير بان وهما الاشتراك والترادف وكلاهما على خلاف طبيعة قانون الوضع فكل واحد منهما لا يفسد
نقضا على معنى انهما تحقق ما هو في نفسه فكل واحد منهما لا يفسد معنى الآخر عن الشئ فكل واحد منهما لا يفسد
في بيان اختلاف المعاني فقال الشيخ الحق وفيه ارشاد الى احوال اللفظ في ضبط اللفظ في الفقه فكل واحد منهما لا يفسد
يختص اجزاء الجملة وما يختص اجزاء الجملة في ضابطها وما لا يختص اجزاء منها واللفظ في مقام الفصل والوصول والاشارة
مقام الاليجاز وفلا فله واللاما عداها اقول مع تقديم ما هو الاصل لتوضيح به وتأخير ما هو الفرع وبيان
اجمالا لافعال الجملة لا ترى ان التكثير مثلا اصل والتوحيث فرع وكذا الفصل لكن السبب ان يقول مقام
المساواة بيان مقام خلافة ويمكن ان يعتقد بانته لا كان في سلك طريق الاليجاز وعلى احوال الاليجاز
الى ذلك ولا يذهب عليك ان ضبط الاكثر القضا لا يجمعها فان من القضا ما يجمعها بنفسها كالنوع
عن الخبر بالاشارة او بالعكس ما يجمعها بنفسها كخبر الجملة كاشارة اسم السورة عنده نحو احسن الى زيد
حقيق بالاحسان واما الذكر والمذكر في الفصل الاول لا يجمعها بانهما الجملة بل هو الجملة
والجملة في ضابطها فكل من التكثير الى شئ النكر من اجزاء الجملة وكذا الاطلاق والتقديم والذكر بيان
مقام خلافة ظاهر مقام خلافة ولا يفسد مقام هو خلافاً كل هذه شبهة صعب على الموهبة ومما يذكّر
في دفعه ما اصطلح به من السيد السيد فاضت الفقرة من الاحوال الصمد طوله الامد الى الابدان ان هذا
الجملة التفصيل تحيل ان المقصد منه ان مقام التكثير بيان مقام خلافة في آخر الكلام لا ان الجملة طلب للاختصاص
موقع القليل في الاضمار والقصود واضح والعبارة مختلفة لا تتفق فمن يتأخر في الادراك فليست شأنا الاعتذار ومن
يذهب عن العبارة المفسدة في خط الفقد ونحن نقول لا نقاد في هذا الاليجاز في احوال التفصيل وشلا
في محاورنا بلغة واربعة التحصيل فليان ايضا بيان جميل ومقام الفصل بين مقام الوصول ومقام الاليجاز
بيان مقام خلافة من جملة الفصل بخلاف غيره حفظ الحسن موازنة الوصول للفصل وطلب للاختصاص
بقدر الاحكام تتأمل وينبغي ان يحمل قوله او مقام الفصل بيان مقام الوصول على ان مقام الفصل بيان
مقام كل فصل يكون مشير الى تفاوت مراتب الفصول والوصول ويحتمل قوله ومقام الاليجاز بيان مقام
خلافة على ان مقام الاليجاز بيان مقام كل محال له لذلك فكله على طبق ما في الفتح وكل حديث في الاليجاز

مقام فان لكل من الاليجاز والالطاب يكون فيها نسبين حدودا ودرجات متفاوتة ومقام كل بيان مقام
الآخر وكذا خطاب الزكي اي كذا مقام ما يخاطبه الزكي مع مقام خطاب البقي اي ما يخاطبه البقي وهذا
ايضا لا يختص باجزاء الجملة ولا بالجملة في ضابطها فكل واحد منهما لا يفسد معنى الآخر عن الشئ فكل واحد منهما لا يفسد
لا من قبل نفس الكلام ولا من قبل الاليجاز بالاضافة الى غيره وكذا الاليجاز باللفظ في تدريج فيه تفاوت مراتب الزكاء
والغبارة في التماسك وسرعة الفطنة والغبارة عدم الفطنة هذا فاللفظ باللفظ هو الفطن الا ان الله
اراد به الفطنة واختاره لمن يدرى مناسبة الفطنة بينه وبين البقي ولذا لم يقل مع خلافة وكل كلمة مع صاحبها
متصوب بالنظر في المقام مقام مبتدئ خبره الفطن في التقدم وقدم المحرم القام لها الكلمة تشا وكما في اصل
اللفظ فليس للبيان ان يختار تلك الكلمة مع صاحبها ما لم يدرى بها هذا المقام بخلاف كلمة لا تشا وكما
في اصل اللفظ فان اختيارها عليها ليس لا تشا والقام بالوقوف معنى افادته عليها ومن غفل اشكل عليه
وجه تقييد الكلمة زعم ان القام ليس كلمة لا تشا وكما ايضا فاعتد بان هذا القام على بالترتيب فخص
بالترتيب واعتمد في معرفة الترتيب على القام لا يخفى ان مقام كل كلمة مع صاحبها شديد الاتصال
مع ما سبق على مقام خطاب الزكي سالا عن فصل مقام خطاب الزكي بينه وبين ما سبق ذكر مقام بالنسبة
الى نفس الكلام بخلاف مقام الزكي فانه حاصل بالنظر في الخطاب لان سالك المصداق الترتيب فقال في بيان
تفاوت المقام انه بلغ الى انه لا يتفاوت مقام كلمة ومقام ما يشا وكما في اصل اللفظ قال الشيخ في الاربع اجزاء
كلمة اخرى صحبها لكن انتم من الكلمة حقيقة وحق في تدريج فيها مقام السيد السيد من السيد الذي هو جملة اسمية
افعلية او ظرفية او شرطية هذا اذا لا يخفى عليك انه يجب تيمم الكلمة ايضا لتدريج فيه مقام السيد الذي هي جملة
السيد اليه وليست تدريج فيه تسمي بالغيري خير من ان تراه وبعد لا ينبغي هذا التسمي لان تدريج كل واحد من هذه القبيل
من المقام لا تدريج مقام كل جملة مع جملة ليس شئ منها محال من الاعراب فلا بد من الحكم بانته تركه المناسبة فلك
ان تستغنى عن تيمم الكلمة بالقام لا يتوهم قاصرة صاحبة الكلمة ما جاز ولها ان هي ما ارتبطت بها
وتعلقت بها فوقع تعلقك شدة من ذم في قوله تعالى فيها سرور فرحة وكواب موضوعة الهامع الموضوعة
مقام ليس بفرحة معها لاسمع الاكلاب فتقبله يعني لا بد ان بالجملة ان يقتضيها مقام الهامع صاحبة وان لم يكن

مقام يقتضيهام مع عدة من صواب اخرى لا يتصور في ما شاكلها في العلم مع تلك الصواب وبعد ان ضبط مقتضى الاحوال بما لا يبعد عن ضابطه بعد الترتيب في الفن تفصيلا وبشكل في النفس فضل عن رغب في ضبطها بآثارها وعظم منفعتها وارتفاع شأن الكلام في الحسن البصير المعبر عنه عظم النوب والقبول عندهم فان العهد في هذا الفن يتساق اليد وان كان الكلام قسما حسن وقبوله سواه فحسن الكلام عند من هو طالب انكشاف الشيء على ما هو عليه بعد قه وقبوله بحسبه وعند من هو مظهر نظر انشاء الباقية ينفعه في الشأه الباقية عطا بقتله للاعتبار المناسب المقام كما يشهد به قول القائل ^{والتعال} شأن الكلام في الحسن والقبول والخطا طه بحسب مصارفة القام لا يليق به وكأنه قال المصدر ^{والتعال} بطله بعد ما اصلاها كلاما حيث اورد عليه ان الخطا طه ليس بالمطابقة واجب بان في كلامه حذفا والتقدير بحسب مصارفة القام لا يليق به وعدم مصارفته فابر في كلامه ليكون صالحا ما قد ر في كلام القائل الاصلحه واورده عليه ان اصل الحسن والقبول بالمطابقة لا ارتفاعه وعدم الحسن والقبول راسا بقدمها لا الخطا طه فيها ونحن ندفع الثاني بان المراد بالخطا طه عن الحسن والقبول لا الخطا طه فيها ونحن ندفع الثاني بان المراد بالخطا طه في الحسن والقبول لا الخطا طه فيها حتى يقتضي شوب الحسن في غير المطابق وعن التزم ان الحسن والقبول يجوز بحسب الاصلحه عند المصدر في دفع الاول ايضا عن مما يحكم به المصدر من ان غير المطابقة للاعتبار المناسب ملحق باصوات الكيونا فتعذر في دفع الاول ان الارتفاع في الحسن والقبول الشوب لهما بالمطابقة لا الله عطا بقة ارفع يعلم بذلك بمعرفة ان اصلها بالمطابقة فيكون الارتفاع عطا بقة ارفع وتلك الموقعة من الحكم بالخطا طه عن درجة الحسن والقبول والقبول بعد ما والراد بالكلام الكلام الغصير على ما ذهب اليه الشايع متمسكا بانه اشارة الى ما سبق وفيه ان السابق صريح هو الكلام المطلق حيث قال والبلغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وفي تعريف البلغة الكلام الغصير المطابق في رد الكلام الى الغصير دون المطلق والغصير البليغ خفا ونحن نصره الى الكلام البليغ والامتنع عند بعض شرح قوله والخطا طه على ما سبق والراد بالحسن الذاتي لانه الكلام المعتد به فيمنه في اليه فلا يرد انه قد يرتفع الله في الحسن والقبول بالاحتساب البدئية بغير هذا بحث للبحث

منه وهو انه كيف تزد مطابقة كلام حتى يرتفع فان اكتفى في البلغة بالمطابقة لبعض مقتضى الاحوال حتى يكون الكلام بليغا اذ اورد على فيه حال وان كانت فيه احوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام آخر مما لا يخفى في تحقيقها لكن انظر ان الارتفاع هو البلغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقة الكلام هو مقتضى الحال لانه التبادر اللائق بالاعتبار ولان لم يكن وسط في البلغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال بل هو من في المطابقة بان يكون احدا كلاما اكثر من احوال الكلام آخر مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب متفرع على قوله وارتفاع شأن الكلام والقصور منه التبيد على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال الموجه الذي يتبع ان ينفك عنه كما يقتضيه المقتضى وانما اطلاق المقتضى للتبدي على ان المناسب المقام في نظر البليغ لمقتضى الذي يتبع انما كما فلا يوجد بل منه لكن التفرع في حيث بان ارتفاع شأن الكلام في الحسن الذاتي الداخل في البلغة انما يكون بالاعتبار المناسب دون غيره فلذا كان الاعتبار المناسب مقتضى الحال اذ لو وجد اعتبارا مناسب غير مقتضى الحال لكان ارتفاع شأن الكلام به في الحسن الذي يرفع عن حدة البلغة ولو وجد مقتضى حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاعا بغير الاعتبار المناسب وبته الشايع المحقق بان بلغة ملاحظة مقدمة معلومة وهو ان الارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فان هذه المعلومة مع هذه المقدمة المذكورة التي هي في قوة الارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب المصدر المضاف الى الموقعة المستزادة فيستفاد ان المحصر منه يقتضي انما اذا زاد هم ان لولا انما اذا زاد مقتضى الحال والاعتبار المناسب لبطا احد المحصرين او كلاهما هذا كلامه ولا يخفى ان مقتضوه بقتة المحصرين في قولنا الاصلح الا بالانفاحة الكتاب وقد انما الاصلح الا بالانفاحة والارتفاع بنفسه اوضح فيما كتب في حاشية هذا المقام مراره وواقفه السيد الشهيد فلا ما بطلان احد المحصرين فغيرا اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فانه بطلان المحصر في الاخر ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخر المادع وانما بطلان كلاهما من غيرا اذا كان بينهما مسانية او عموم وجد فانه يصدق كلاهما بدون الاخر فلا يقع المحصر في هذا وفيه ان الارتفاع ليس بالبطلان احد المحصرين كما لا يخفى ولا يقتضي البطلان في الاخر البطلان في المحصر في الاخر باعبار المحصر في الشوب المحصر ثم قال وفيه نظر وواضح

٩٩

وقضية الكلام باعتبار هذا الترتيب بحيث جعلها صفة واجبة الى اللفظ اراد باللفظ المعاني الاول و
 كذلك حيث جعلها واجبة الى المعنى وحيث نفي كونها صفة للالفاظ النطقية واللفظ النطوي وما يقابل
 فليكن مراد المص باللفظ تلك المعاني الاول فيطابق مراد الشيخ فليس شئ لان الشيخ بين في كتابه تلك المعاني
 والص لم ياتي وكما استعمل اللفظ استعمل معناه المستفيض فعمل اللفظ كماله على هذا كمال المعنى بالايضا
 اي بلاغة في الكلام طر فانه اعلى الابدان في البلاغة كذا في الايضاح ولو اعتبر الطرف شخصه فبما بحث
 ان ثبوت الطرف يتوقف على ان يثبت تساهي مراتبها ولا دليل يدل عليه وهو ان الطرف الاعلى حد الانجاز
 اي مرتبة الجواز الكلام بالبشر بان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر ان ياتي بخلق مما يقرب منه الى من حد الانجاز اي
 الطرف الاعلى نوع محته صفات كلامه بغير البشر عن الاتيان بمثل وقريب من حد الانجاز بان لا يبلغ الكلام
 البشر لكن بغير مقدار قصر سورة وبهذا اندفع ما اورده الشارح المحقق من انه لا معنى بعمل حد الانجاز وبما
 يقرب منه طر فاذا اعلى الناس في هذا حقيقة كالتأنيذ او نوحيا كما ان الانجاز ان قد اخذ نوحيا هو حد الانجاز
 المقتر في الشرح وهو حد الانجاز قصر سورة الا الله سبحانه على انه صفات كلامه بغير نفسه وكلام بغير مقدار
 سورة من جنسه وهذا وجد ما ذكره الشارح المحقق حيث قلنا وفيما التهمت بين النجوم واليقظة ان قوله
 وما يقرب منه عطف على كما هو الضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الانجاز اي الطرف الاعلى ما يقرب منه
 في البلاغة مما لا يمكن معارضة هو حد الانجاز وهو مع كونه خلاف الظاهر بحد الانجاز انما يتوقف على من
 لان ما يقرب منه بين بما لا يمكن معارضة فلا معنى بحد الانجاز الا ما لا يمكن معارضة وقد اعترض وهو
 ان هذا الكلام بين النجوم واليقظة الحمد لله الذي الهما يقضان للزمان وما ابد به توجيها من انه
 الموافق للمعنى من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الانجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه ولما
 في انما لا يجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلامهما هو المحرر لا يقتصر بل له وجه موافقة لتوجيهها
 فانه كلام المتعارف على انه حد الانجاز وهو الطرف الاعلى المحرر بغير ما يقرب منه للشيخ باقصر سورة من جنسه
 وكذا كلامه في الانجاز فلفظ وقد اعترض الشارح على قوله الطرف الاعلى وما يقرب منه خارجا عن
 عن طريق البشر بلا بلاغة ليست سوى لفظ بقية لفتني الحار مع فصاحته وعلم البلاغة كالف باهت

هذه

هذه من الامر من ضمن نفسه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيها حق الرعاية فيا في كلامه هو الطرف الاعلى ولو قيل
 قصر سورة ولا يخفى ان الاشكال لا يخفى يتكفل علم البلاغة بل تكفل سلفية العرب اقرب اوجب للاشكال ثم اجاب
 باجوبة ثلاثة الاول ان العلم لا يتكفل الا ببيان مقتضى الاحوال وما الاطلاق على كليات الاحوال وكيفيةاتها
 فامراخ وثانيها ان الحكمة الاحاطة بهذا العلم الغير علم الغيوب ممنوع وثالثها ان الاحاطة لا تقتيد القدرة
 على تأليف كلام بل بغير فضل عن تأليف الطرف الاعلى اذ كثيرا من مهرة هذا الفن كانا عاجزين عن التأليف
 وفي الجواب الثاني والثالث نظر ان لو لم يكن للبشر الاحاطة بعلم البلاغة لم يكن بليغا لان البلاغة ملكة
 على تأليف اي كلام بغير بالبال معناه فاذا خطر بباله معنى لم يخطئ في نهاية تعلوه به من علم البلاغة
 لم يقدر على تأليف كلام بغير له ولانه ان احاط بعلم البلاغة ولم يقدر على تأليف كلام بغير لم يكن بليغا
 ولقد ذكرنا بهذا من الكلام ذكره الشارح المحقق في هذا المقام لانه تشاهد فيه الاطلاقة والاشتم
 واسفل جعله طرف البلاغة اشارة الى ان بليغ وقال في الايضاح منه يتبدل الى مزيد ثم ضيق لذلك دفعا
 اوهي كلامه نهاية الانجاز ان هذه الرتبة ليست من البلاغة في شئ وان كان الفلا هو ان قصده البلاغة
 في رندتها وعدم الاعتداد بها وهو ما اغبر عنه الى ما دونه التحق عند البلغة باصوات الحيوانات
 يعني ما يستلزم تغيير الالات باصوات الحيوانات فما قيل الله يصدق على غير الاصل لانه ان غير الى ما
 دونه التحق لانه ما دون الاصل ما دونه ليس شئ على ان دون لاهو اخطا قليلا وتحقيق الاسفل هو ما
 ليس فيه مقتضى الحال معتد او لم يعرفه به مع الله اوضح واخص ليشهد على ان ما دونه ملحق باصوات
 الحيوانات قال المصدق وان كان المحكي الاعراب ووافقه ان روح وفيه ان غير صلي الاعراب ليس باولى بالالات
 لجواز ان يكون صلي الاعراب ضعيف التأليف مع عدم فصاحة الكلمات فالجواب ان يقول فصيحا فان
 قلت كيف يلحق ما يستل على الدقائق ايبانية بالاصوات الحيوانية قلت اعتبار الوضوح والخطا في الدلالة
 بالنسبة الى المعاني الجاذبة ولكن المعاني ازيد من الدلالات الوضعية وما يتعلق بعلم البيان في رعاية البيات
 لا ينفك عن رعاية المعاني وبينهما مراتب كثيرة عطف على طر فانه اي لها مراتب كثيرة حال كونها بينهما او
 الجملة تامة معطوفة على قوله لها طر فان وبتبعها اي البلاغة في الكلام وجوه اخر احرار عن المطابقة

وكيف لا وقد قالوا المعاني بل من الحقيقة
 وان كانت من الصفات لا تميزه عن المعنى
 من البرهان

والفصاحين فادتها وجوه يتبعها البلاغة والادب جملتها من البلاغة بان يكون المعنى وشيخ البلاغة
وجوه اخرى سوى البلاغة لانه يصير لغوا في قوله يتبعها قتيها احداهما ان الوجه البديعية لا تحسن
البلاغة وثانيها انه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة وثالثها ان حسن بديع عن غير داخل في البلاغة
ورابعها ان هذه الوجوه التي ذكرنا من البديع ان لم تقتض الكمال اذ لو اقتضاها الحال لم تكن تابعة للبلاغة
وانما جعلها تابعة لبلاغة الكلام دون التكامل لاختصاصها وصف به الوجوه بها اعني قوله ان وجه البلاغة حسن
ولم يتصور لما لا يحصل التكامل بالقياس اليها لانه لم ينفك اليها ولم يستكمل باعتبارها باسم ولو وصف
بصفة وانما توفى لها في انشاء تحقيق بلاغة الكلام ستميا لبيانها كمالا لتمييز مقتضيات الاحوال عن غيرها
وقيل تعهد البيان الحاجة الى علم البديع واختار لفظ توفى على تفيد التنبه على ان ليس النظر الا على حسن
في الكلام ولا نظر على هذه الوجوه لانها كانت رتبة الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها في
الداعية الى التكامل وليس النظر الى حسن الكلام انما هو من توافيقها والبلاغة في التكامل ملكة يقتدر بها على تاليف
كلام بليغ لا يجزى بها عن تأليف كلام بليغ فانك في سياق التي عنت والمراد كلام بليغ وروى عنه على التكامل
والادب بيان فعله في تعريفات الفصاحة والبلاغة اي علم بالقدرة القريبة من الفعل اذ لا يتناول في الترتيب
يعلم ذلك ولو كان كل بليغ فصيح لا عكس لا يستغنى عن هذا التكامل والظاهر ان المراد تمييز العلم الذي يقع العلم
سابقة في ظهور توفيق العلم والمقصود بيان النسبة بعد التوفيق تميزا للتعريف كما هو العادة كانه قال
فالفصيح لم يطل من البليغ ولو قال كذلك كانا اخره وادفعه في هو مقصوده وفيه تعريض للسكك حيث
لم يشترط في البلاغة الا كماله من التقيد المعنوي فاما اصل مرجع البلاغة عند علم البلاغة وما ذكره
المصنف ليس اصطلاحا منه بل ما يتفق على ان الاشياء ذكره في الشك ان لم تكن رتبة اعين السكك
باني البلاغة مما يتميز به البليغ عن غيره ولا يكون الامر مشترك مع غيره ان كل بليغ كلاما كان او
سككا فصيح بالمعنى او ما يطلق عليه الفصيح وقد سمعت ما فيه قد كثر ولا عكس بالنسبة التقيد اي ليس كل بليغ
بليغا وقوله ان البلاغة تحت العلم وتوفى على ما سبق ظاهره ان توفيقه اثبات اوجه الى علم البلاغة في البديع
وقال ان رتبة التحقيق الذي يبان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار رتبة ذلك في الفنون

السلطة وينبغي

السلطة وينبغي ان يراى ان البلاغة في الكلام كانا في التكامل جميعا اي مجموعها الى الامر ان يتوقف عليهما اما جميع
بلاغة الكلام فقط ولما جميع بلاغة التكامل فلو انما تحصل الملكة بالمارسة على الاحتراز او تحصل الاحتراز
بسهولة فلا احتراز يتوقف عليه الملكة باعتبار تحققه وتوفقه او باعتبار توفقه كما هو شأن الغايات والاشياء التي
تقتضي التصرفات في قولها بان البلاغة في الكلام جميعها الى الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد في الكلام
بالمعنى باهو ما يبين من التوفيق للصعوبة في الكلام كما هو المتبادر من اطلاقه في كونه علم البلاغة فلا يتبدع فيه
الاحتراز عن التقيد المعنوي كما توفى البعض ولا الاحتراز عن التقيد مطاوعا كما هو في مرض التوفيق وشره التوفيق
ان يعتاق به ولا يختص بالاحتراز عن التقيد المعنوي ولما تميز الفصيح كلاما كان او من رتبة غيره ولكل
ان تحقه بالكلام وتدرج تميز الفردية والاشياء في ذهب المصنف والاشياء في تميز الفصيح من غيره ومعرفة ان هذا
الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند التحقيق تميزت بمرج كل الامر فانه تميز الى الصرامة عن غيره وتميز الى
القياس عن غيره وتميز الى المصنف عن ضعف التأسيس عن غيره وتميز الى المصنف عن التقيد المعنوي عن غيره وتميز
عن غيره كما اشار اليه بقوله منه ما يبين اي يميزان تميز التميز كان حقا اولاه في علم مستن القصد وكان الاو قد منه
ما يرجع الى مستن علم القصد يعني موقفة اوضاع المفردات واما القصد فقد تطلعت على جميع اقسامه علمه الربية فلما قيد
بالمعنى يكون واضحا او تعريفا او نحو اريد رتبة بالحسن المكتسب من الممارسة على التلقظ بالانفاط نحو المصنف عن
وهو اي يميز في هذه العلوم اريد رتبة بالحسن ماعدا التقيد المعنوي فست الحاجة للاحتراز عن الخطا في تأدية
المعنى الاول الى علم للاحتراز عن التقيد المعنوي الى علم فوفيه هو العلم على البلاغة ثم احتاج الى المرفقة ما يتبع البلاغة
من وجوه التحسين الى علم اخر فوفيه هو العلم البديع وما يحتز به عن الاول اي الامر من الباقيين علم المعاني وما
يحتز به عن ثاني الامر من الباقيين وهو التقيد المعنوي علم البيان وما يورث به وجوه تحسين علم البديع وكثير
من اناس يسمي جميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين علم البديع البيان والاشياء علم البديع
ولما شاع فيها لذي الالهام وانما الاعيان والامال مراد الاشياء وانما فوعنا عن شرح المقدمة وحان الشرح
في شرح علم المعاني يقول متفقا على ان الالهام الرباني الهى فهو ذلك عن الالهام وتلك باوامر
في الاجابة عن المناهى واشكال التمتع باسرها في الثاني وفهم معانيه الاول والثاني وحازنا وعدته

بإزالة كل حرف من حروف الباقى وبستهال اليك في التخصيص بفهم من ايا او دعها فيها الخواص وبالعلم
 بما يعرف عند الاجتهاد مقرونا بكيان الاخلاص ونطلب منك التوفيق لتحقيق استاد جميع لكن ايات اليك
 في كل حال ولتضبط كل سند الى خبر مسند اليه بنى الرتبة من الاقوال والافعال ومفادها انما يتبع عليه هي
 الافعال والاعمال ونزجوك منك قضا نظرنا على انشاء ما يوجب الوصول الى موجبات شرفك والفصل عما يوجب
 سوء فينا بل مساواتها ولا تقطع عن مقورك انما هي اعتنا بايجاز جواب الكمال في المسئلة عن الاطباء الذين
 رثنا واهلنا القراء السقيم في جميع الابواب الفن هو القرب والتشديد في سبيل كل قسم من كتابه اشارة
 الى مهارته في الصناعة حيث سبك من مادة واحدة هي موزونات الكمال انما وجلبت منه لعائده
 بتركيبا بدعية الى ضبطها طاعا وادعى لفائدة شدة امتزاجها بالمعاني وسرعة الانتقال منها اليها
 كونها اعين المعاني فقال الفن الاول علم الف

وهكذا وعدنا انما هو السابع من جمل المعاني نظرا للالفاظ اشارة الى انه ليس هنا لفظ خرج عن افادة
 هذا المعنى لا قصد من افادة ان العلم ليس من الفن كما هو شأن النطق بل كما انما يخرج لفظ من الفن عن
 العلم لم يخرج من الفن عن العلم عن الفن فاختار اللفظة فيه ما يبلغ منه وهو دعوى الهيئته والبدع عن الاشياء
 ان الفن عبارة عن الالفاظ المخصوصة وكل المعاني عليه دعوى الاتحاد لغز ما اندفع ما يقال ان الفن
 باعتبار علمه لانه من علم المعاني فاحمل عليه لغز وان دفع ايضا ان العلم سابقا علم بعقود علم المعاني دون
 الفن وبعده معلوم احق بالموضوعية والانساب بالمالية ما فيه شائبة للجهولية وانما صار علم المعاني اول
 لانه متعلق بتدريج المعاني والبيان متعلق بما يفيد المعاني الرتبة من الكلام المختلف ومنه ما وقع في العلم والبيان
 الترتيب من هذا الكلام ولا يخفى ما فيه من الترتيب المقضى لهذا النظام من غير حاجة الى جعل البيان من المعاني
 بمنزلة التركيب من الفرد لمزيد اعتبار في البيان وهو ايراد المعاني المترتبة في طرق مختلفة فقد زيد في ترتيب
 المعاني المتفرقة في العلم المعاني من الاختلاف في الوانها كما اعتبره السكاكي وتبعه الشافعي في تحقيق السيد
 وانما حوت اوله قبل الشروع في مقاصده لحفظ القاصدين عن تدهم غارده مع الفن قال الشافعي في تحقيق ذلك
 علم مدون في كثره بضبطها جهة واحدة باعتبارها قاطعة عما لا يربطها من قسما اوله فخصها

مطلب الفن الاول

ما لا يبلغ منه شيء

فعلية

فعلية ان يعرفها بتلك الجهة لشدة يقينها ما يفيد ولا يفسح وقتا فيما لا يفيد وهذا خلاف ما ان جهة
 وحدة افراد العلم بها بالتدوين وصار المسائل الكثيرة لاجلها علما واحدا هو الموضوع فالاولى ان يقال كل علم
 كثره بضبطها جهة واحدة ومن حائل تحصيل كثره بضبطها جهة واحدة فعلية ان يعرفها بتلك الجهة وهو
 اى علم المعاني علم اسماء العلوم المدونة نحو المعاني يطلق على ادراكه القراء على دليل حتى ادراكها احدى تعليلها
 الا يقال ان العالم بل كانت ذكره السيد السند في شرح الفتح وقد تعلق على معلوماتها التي هي القراء على ان اعلنت
 عن دليل وان اطلقوا على الملكة الحاصلة من ادراكه القراء مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى
 اريد لكن ان كانت ملكة ادراك عن دليل وان اطلقا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما
 لا يخفى ولذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثلاثة لكن حقق السيد السند ان الله في الادراك حقيقة وفي الملكة
 التي هي تابع الادراك في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وفي متعلق الادراك الذي هو المسائل اما حقيقة
 معرفية او اصطلاحية او مجازية مشهورة وفي كونه حقيقة في الادراك نظر ان الادراك عن دليل
 الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالحيلة التعرف بحتم ان يكون المعاني باي معنى يؤخذ فيحمل العلم على معنى
 يناسبه ولا يوجب تحيز الخاطبة في الادراك انما اعلم الخاطبة ان كل العلم المدون يطلق على المعاني الثلاثة
 وكذا لفظ العلم وبه العلم التعلق بالحكمة على معنى شافعي فاختار ما يعني به الادراك يعرفه بالعرف ويحمل بقرينه العلم
 عليه وفيه واتبع الحق اختار جملة على الملكة وجوز جملة على المسائل مع ان قوله المعنى لا يخص في ثمانية ابواب
 يستلزم لفظا هو المحمل على المسائل وجعل السيد السند وجبه تجوزها وان المحمل على الادراك استغنا عنها تقدير
 المتعلق بخلاف العلم بمعنى الادراك فانه لا بد فيه من نقاد يرى علم بقواعده وذيقه بان المحمل على الادراك
 ايضا يرجح كونه حقيقة هذا في طلب المصداق والتعدي تقدير الفعل بحيث لا ترى ان ادراك
 التعدي منزلة الدائم استغنى عن تقدير الفعل مثلا ان اجعل يعطى بمعنى يوقع الاعطاء يحتاج الى تقدير
 المتعلق فلو سلم المصداق تقدير الفعل لا استدعى الاعطاء المتعدي في يعطى نعم ما ذكره السارح بخلاف
 قصد المصداق قال في الاصل قبل يعرف به احوال اللفظ العرفي التي بها يطابق اى اللفظ مقتضى الحال
 وهو يعلم رعاية ما اعتبره بعض الغضائ من تخصيص العلم بالكلية والفرقة بالجزئية لا يربطها من قسما اوله فخصها

اي فيه ان هذا خرج من طريق استعمال اللفظ
 الشك في ان الله يستعمل الالفاظ بمعنى
 الاستعمال الذي يحمل على معنى يريد
 مما لا اصل له

لا يقال وجب تقدير المتعلق السيد السند
 التعدي بل الله لو لم يقدر الفعل لكان العلم
 على ادراك الشاهد لا انما تعدي التعدي
 بمعنى الملكة ايضا الى تخصيص
 بملكة الشاهد

يتصور الكلي والتقدير بحاله فانه في الله اراد بالعلم وراكه العلم والفرق ادراك الجزئي ومن هذا بين
 وجه اختيار يعرف به على بحث فيه عن احوال اللفظ العرفي لانه الراد بالاحوال الجزئية وهي لا يحل على اللفظ
 العرفي ولك ان لا تفرق بين العرف والعلم وتريد بالعلم الملكة فيكون العلم ملكة يعلم بها احوال اللفظ العرفي
 الى آخره اي ملكة هي مبدأ استحضار العلم باحوال اللفظ العرفي ولا يخفى انه كما ادرج في تعريف فصاحة الكلام
 الاقتداء بشعر جالسي النطق وعدمه يتبين ان يندرج في تعريفات العلوم الثلاثة ليشمل حالتي العرفية ومعرفة
 قتال قبل ان يد معرفة الجميع فهي حال الانها غير متناهية والبعض الذي لا يمكن تعيينها كالثلث
 والتعريف والرفع فهو تعريف بجهول او ما يمكن تعيينه كسكية او مسئلتين فالعبارة قاصرة وقيل ان
 الكل فلا يكون هذا العلم حاصل للعدد والبعض فيكون حاصل لكل من عرف مسئلة ومن البتة ان كل من
 الايرادين قاصر ترك فيه بعض الشقوق يظهر من الاعاطة بهما واجيب عنهما بان الراد معرفة كل واحد
 يراد على صاحب العلم بالانكار ولم ينفذ به قصور العبارة ويمكن ان يجاب بان الراد معرفة الجميع واستحالة معرفة
 الجميع لا ينافي كون العلم سببا لها كما ان استحياله عدم صفاته الواجب لا ينافي بسببية عدم الواجب له
 وعدم حصول العلم للدون لادونه وهو يتنزل اذ ليس فيكون مستبعدا وتسمية البعض
 فقيها او خروجا او حكما كناية عن علته فان في العلم بحيث كانه حصوله لكل ومما يرد ان يصدق عليه
 انه علم يعرف به احوال اللفظ التي يطلع بها اللفظ مقتضى الحال لا يتناولها ملكة واحدة لان العلم
 ملكات لا يوازيه بل مسائله ووحدة الملكة ليس منضبطا يمكن تعيينه وتحديد العلم به وليس كذلك ان يجيب
 بان الراد يعرف به لذاته وما صورته يعرف به لجزئه لانه كل حال يرد على صاحب الملكة يعرف بها
 لجزئها لانه كما ان لا يبعد ان يقال معرفة جميع الاحوال بها لذاته فخذ جوابا بهذا الاعتبار وان سئل
 وتريد يعرف بها تلك الاحوال فخط وما ذكرته من الملكة يعرف بها ايضا ومما يرد ان يصدق
 التعريف على ملكة استحضار العلم من غير ان يحصل مسئلة كما اذا حفظ من شواهد السائل ما ينبغي
 باستنباط مسائله فانه يصدق عليها انها ملكة يعرف بها احوال اللفظ العرفي التي بها يطلع
 اللفظ مقتضى الحال لا يقال لا يعرف بها بل يحصل بها لاننا نقول فلا يعرف بملكه الاستحضار

ايضا بل مسائل يستحضر بها علم حقايق اللفظ مع ملكة الاستحضار الى المبادي ايضا بخلاف ملكة الاستحضار
 لكن هذا الفرق لا يجري في تعيين التعريف ولا يختلج في ذلك ان ملكة الاستحضار المذكورة لا يقال
 احدان من لم يحط بباله مسئلة قط هو عالم بالعلم اما الكلام في ان ملكة الاستحضار وكذا السائل مع ملكة
 الباقي هل هو العلم الامن اراد ان يكون اطلاق الفقيه على الافة حقيقة مع تحجزه عن جواب بعض الفتوى
 التزم ذلك وما على ما سلكنا من ان الاطلاق مجازي فلا يترتب له وجوب ان العلم بمعنى ملكة الاستحضار
 لا الملكة المطلقة كما مثناه فملكه الاستحضار خارجة من قوله علم وللا راد احوال اللفظ الامور
 المتغيرة كما يقتضي لفظ الحال من التقديم والتأخير والتعريف والتعريف وغير ذلك وموضع العلم مطلق
 اللفظ العرفي كما تقرر العبارة بل الكلام من حيث الله يفيد زوال المعاني فلو قال احوال الكلام العرفي
 لكانا وقت الا انه راعى ان اكثر تلك الاحوال من عوارض اجزاء الكلام بالذات وان صاحب المعاني يربطه
 فاختار اللفظ ليكون صحيحا في بادى اراى الا الله يحد احوال الاسناد فساتل وقد نبت بتعيين اللفظ
 العرفي والاطلاق في قوله يطالب اللفظ على ان تحصيل البحث باللفظ العرفي مجرد اصطلاح والاختلاف
 بها مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأن كل مقال وهذا لم يضر فاعلم المطالب فاعلم ان الاحوال
 الشاملة لغير اللفظ العرفي كيف تكون من الاحوال التي تبحث في العلم ولا يبحث فيه الا عن الاعراض
 الذاتية ولا ينفذ الاما ذكره الساتع المحقق في بعض تصانيفه من اشترط البحث عن الاعراض
 الذاتية انما هو عند الفيلسوف واما ارباب تدوين الرواية فزعموا لا يتم في علمهم هذا الاعراض بخلاف
 والماد بقوله التي بها يطالب اللفظ مقتضى الحال ما قد مناه في تعريف بلاغة الكلام فلا يفيد
 فتذكر واحترز به من الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاغلاط والادعاء والرفع والتعريف وما اشبه ذلك
 من الحسن البديعية فان بعضها مما تقدم على المطالبة لقتضى الحال وبعضها مما تأخر ولا بد من اعتبار
 الجشية اي التي بها يطلع اللفظ مقتضى الحال من حيث هو كذلك ليمر الا اعتبار به والادخل فيه بعض
 الحسنة والاحوال الجشية وابي نيتا التي ربما يقتضي الحال فان الحال ربما يقتضي تقديم او تأخير
 يبحث عنه التوقي وربما يقتضي السمع وغيره وربما يقتضي ايراد المجاز والتشبيه فلو لا قيد الجشية

لذلك هذه الامور التي تعلق بعلوم اخرى في المعاني فكذلك في الامور بالحيثية تعليل الحكم بالمشقة ثم
 بالوصول الى علمه مشتقة وشعار الموصوف بهذه الموصول بقيد الحيثية حتى وان كان لا يتبع المحقق
 وفي وصف الاحوال بقوله التي بها يطل ان العقل مقتضى الحال قرينة قرينة خفية على اعتبار قيد الحيثية
 واما قوله ولو لا اعتبارها لكان ان يكون علم المعاني عبارة عن تصور هذه الاحوال والتقدير بوجوبها
 ان لا يفهم من معرفة الشيء الا هذا فغيره ان تعلم العلم والركب والمعرفة والركب البسيط يشمل تصور
 البسيط والركب والتقدير المتعلق بها مطلق والعلم في الترتيبات بمعنى الملكة او السائل والتقدير مضاف
 بها فكيف يكون تصور هذه الاحوال والتقدير بوجوب هذه الاحوال الجزئية داخلين فيه وانما يتخلل
 الترتيب للتدبير بل يمكن ان يكون علم المعاني ملكة او تصديقا يتجسس ان او مسائل يعرف بها هذه الاحوال لا يورث
 وقد انطوى كذلك وقد عرف صاحب الفتح المعاني بانه تنبع من تركيب الكلام في الافادة وما
 بها من الاستحسان ومنه يخرج ان بالوقوف على الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره بعد التصريح
 عند الامور اخص منه وادنى كما لا يخفى ولانه تعريف بالمعاني ان الشئ ليس يعلم بالصادق عليه كما اعتز به
 في الايضاح مما اجاب عنه من ان الادب بالشيء الرتبة على اطلاق السبب وادارة ما هو مسببه بغيرها
 على ان المعاني تلك الرتبة دون معرفة الله ومعرفة الرب على ما قبل ودون الرتبة بالتقليد كما نقول بمرده ان ياتي
 عن ارادة الرتبة بالشيء قد علمت من ان الرتبة عليها ان لا تكون بغير رتبة وانما ليس معرفة موصولة
 المذكورة بالشيء لانه التقدير بالتقدير لا معرفة الخواص الجزئية لانها السداد من معرفة الخواص بالشيء
 والحكم على موقوفها بالاملا بعد الرتبة الخاصة بترتيب الخواص تجاوز من الحد في التكلف وليس من جهات
 السداد كما قلنا سابقا المحقق ان العلم بتعريفه بوجوب الدور وانما اعتز بها بالمص في الايضاح حيث قال في
 التركيب بتركيب الباطن في معرفة التركيب في تعريفه يتوقف على معرفة الباطن في معرفة بلاغة
 الحكم وقد عرفها في كتابه بانه بلوغ الحكم في تادية المعاني حل لاخصاص بتوفيقه خوار التركيب حقا
 وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان ارد بالتركيب التركيب الباطن وما قلناه في الدور
 وان ارد غيرها فلم يثبت هذا لان الاعتراض لا يتجوز على تعريفه لذكر المص في كتابه انما عرف فيه بلان

فانما للمفهوم الحكم

الحكم بالاشياء موقوفة على معرفة الحكم الباطن لكن نعم الجواب ما اجاب به سابق حيث قال لا بد من تركيب ذلك الحكم
 لانه قال بلاغة الحكم ان يكون بحيث يرد على تركيبه في الدور الذي يليق به القام فعني بتوفيقه خوار
 حقا ان يورد على كلام موقفا لقتضى الحال وقوله في تادية المعاني وتوفيقه خوار التركيب حقا وايراد انواع
 التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فانما هذا القصد وانما بانه في ظهور هذه المعاني حيث قلنا لا يفهم
 الا هذا فان اشته بانه يمكن ان يرد بغيره في تادية المعاني حل لاخصاص بتوفيقه مثل خوار التركيب
 الباطن حقا وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ليس على سبيل التوجيه وانما وقع عن السيد
 السيد الشريف تشبيهه واما ما اعترض به على السابق من ان الله لم يعرف لتركيب هذا الحكم خوار حتى يتضاف
 اليها وحكم بسبب على هذا الجواب بانه ليس بشئ قد دفعه ان الخاصة هي الدعوية الى خصوصية مفيدة وانما
 على اصل المعاني وافادتها الى تركيب الحكم لا يستلزم معرفة خوارها فان تعريف بلاغة الحكم يستلزم الدور
 لان التساكن عرف الخاصة بما اعتد فيه الباطن والتجرب انما حقا جاز في ثابت الدور الى الترتيب في التركيب
 ولم يلتفتوا الى ما ذكره في الخاصة ولا آخرا الكلام الى ايراد تعريف التساكن فلا نرى بياض شرح قوله وما
 يتصل بها من الاستحسان وغيره فانه بما استصعبه جملة الاقلام وذلك فيه الاقدم ولم يترشح حق
 بياض من الاقلام فانما اشبع من جهودهم ذهبوا الى ان الادب بالاشحس الحسنة البدئية وبغيره
 الاستحسان الذي وقع منهم هفوة او لاستعمال المستحسن في الاضاحك والجواز فذكر الحسنة البدئية
 تعريف المعاني وشارف بذكر الاتصال لانها خارجة من المعاني ملحقة بالخواص في الترتيب والادان تنبئها
 عرضي وتبين الخواص ذاتي ولا يخفى اننا انفسا المتعريف لانه لا مدخل في الاحترار عن الخطا في تطبيق
 الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يفهم من ذكر الاتصال انما خارج من المعاني فان علمنا علم قد يتصل بعلمها
 ببعضه فذكره في التعريف انفسا المتعريف لانه يفهم من دخولها في معلوم المعاني والسيد السيد قد ذهب
 الى ان خبره مما يتصل بها الى التركيب يتبع ما يتصل بالتركيب من معرفة ان اشترطها على الخواص
 هل يستحسن او يستهجن ان التركيب الواحد مثلا قد يستحسن من حكم في مقام فعمل على الله قد قدما
 يقتضيه ولا يستحسن من اخرى ذلك المص السوف قلنا به فلا يحل على فصله بل ان صدور منه

بالسنة والبيان والاشارة الى الخصائص والاشارة
 على وزن الفاعل

جمع حليل

اتقاني وكذا حال الخاطب وقد مر بذلك في الفتح حيث قال ومن ستمت البلاغة ما قد سئل في ان نظم
انما الحسن من بليغ لا يستحق ان لا يستحق مثله من غير البليغ وان اتحد القام بل لا بد لحسن الكلام من ان يظن
له على ما اعله يساق ومن صاحبه عرف بجها الحسن لا يخطأها ولا بد مع ذلك من ان لا يخطأ
الكلام مصدرة فظهر ان لا بد لصاحب العاني من معرفة النحل صرح معرفة كون التركيب مستحسنة وغير
مستحسنة يستمكن من ايراد تركيب منظمة على ساقها لاجله ومستحسنة في مراقدها ومن كل تركيب
يرد عليه على ما يبين بحال الكلام ان البلاغة ايضا على درجات متفاوتة فربما يستحق كلام في مقام بليغ
فيحل على وقاير مستحسنة ولا يستحق مثله في ذلك المقام من اورد منه في البلاغة فلهذا يحل عليها ان لا
يتناسب منها مرتبة ولا وجه ان يرد بانحو اخر ما يقين كونه خلوصا لاجلها كانا كذا وكذا والذكري الذي
وما ينصل بها من الاستحقاق تحت الابدعية وبغيره الجازات والكمات فانها قد تميزت مقتضا
الاحوال فلا بد من معرفة كونها خزانة في تلك الاوقات لتلحق الخط فاما قد يكون فاقته
وقد لا يكون اكثر ايقاعا في الخط او اقله الراد بما ينصل بها من الاستحقاق ابدعية وبغيره الاستحقاق
الواقع هفوة او قصور لكن وجوب تتبعها ليمتد من الخواصر لا تقع في الغلط للتباسها بها
على قبحها في كلام البلاغة وباللغة من التنبه عليه ان المطلق مقتضى الحال والفتح قيده بما يقتض
الكلم في تاديبه الى ازيد من دلالات وضعية لانه العاني دون الاحترار عن الخط في تطبيق الكلام
على ما يقتضى اتحاده كره ولا يرضى خطا لمن له ادنى عجز في المقام الكلام المقصود على الدلالات الوضعية
حين تخاطب من لاحظ له في ازيد من الدلالة الوضعية فضلا عن له فضل غير فظيلين هذا الكلام
على ما يقتضي ذكره من الجري يد عن الزوائد ليس من مباحث العاني لاستغنائه ويحتمل ان يكون ذلك على الخ
منه معه بناء على ان ما يحتاج الى التنبه للمقاصد بما يجعل من الفن ويخصر قال في الايضاح المقصود
من علم العاني مخبر في ثمانية ابواب يريد ان يخصص الكل في اجزائه لا الكلي في جزائياته والاكتفاء
علم العاني على كل باب واعرف عليه الشارح الحق بان ظ هذا الكلام مشهور بان العلم عبارة عن اثنين
العلم لان تلك الابواب اتقا هي المسائل وليست اجزاء الملكة وبانه تعديلي العلم وبيان الاختصاص

والتيه

والتيه الاق خارجة عن المقصود ولا ينبغي ان كونه العلم عبارة عن المسائل لوجوب خروج هذه الامور
عن العلم لان المقصود من العلم انما ليست مسائل فلا حاجة لاجزائها الى دمج المقصود هذا الكلام مع
وتحريمه وتحت نقول ارجح المصطلح المقصود ليجعل الغير في الفن لانه التحصيل في الابواب التي هي الاغاط
والابواب بحسب الظن كانت قال ويخصر المقصود من الفن من علم العاني فقول من علم العاني بيان المقصود
وبعد كونه الغير كناية عن الفن لا بد لاجل الامور الشائعة من دمج المقصود وجعل الغير في العلم العاني
بمعنى الملكة وجعل قوله من العاني صلة المقصود اي يخصر المقصود من الملكة في ثمانية ابواب وهذا المسائل
لان الملكة وسيلة بقائها او جعله الى العاني بمعنى المسائل وجعل قوله من العاني صلة المقصود اي يخصر المقصود
من العاني التي هي المسائل في ثمانية ابواب وجعل دمج المقصود لاجل العلم يخرج من قوة من مسائل العلم وهو
غير الابواب الثمانية لاحتمال ان يكون تمام يخرج في باب اخر لكنه مالم يخرج ليس مقصودا بالبيان فكيف وكما
ان المقصود هو المقصود من الفن المحصور فيه ايضا هو المقصود من الابواب الثمانية والا فالابواب
مشتملة على الشاهد والامثلة والاعتراضات وبعد دعوى ان العلم مخبر في ثمانية ابواب ذكرها على سبيل
التعداد ليرفع الحجاب عنها كما هو مدعى عن طريقة معرفة مرتبة العدد ولان ذلك لم يذكر على سبيل
الوجوب العطف والتبسيط والابحار والاطناب والمساواة ولم يعلم انها باب واحد كالفصل والوصل وتوهم
ان الثمانية في الاعداد صارت ثمانية عشر فقلا احوال السن والخبري احوال السن اليه احوال السن احوال
متعلقة الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل والابحار والاطناب والمساواة بقي ان الذكورات على سبيل
التعداد مبني على السكون فكيف يتكلم باحوال السن والخبري وظن ان يتكلم بكسر اللام في الاحوال لانه
لا في لام التوحيف فيجب تحريكه بالكسر ويهذا علم انه ينبغي ان كان ما ليس عفا في ولا ينبغي ان بعد عطف
الوصل كالاطناب والمساواة على ما هو مذكور في سبيل التعداد ايضا مشكلا وانما يخصر فيها لان الكلام
اما خبرا وانما قال الشارح الحق لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين فاعلم بنفس
الكلم وقصدها في حاشي هذا المقام حيث قال يعني انها صفة موجودة فيها صفة مستقلة كالعلم والارادة
وتحذف ذلك بمعنى انها مقبولة حاصلة صودتها عندها للقطع بان الموجود في نفس التكلم اذ ان لصلها

أما مقطوعة أو متروكة العطف فمحل لا يلزم دخول المثال هذه العقدة في باب الوصل والفصل بل ينقض
 المحقق بها ولا بد من تقييد كل جملة قوت باخرى بان يكون مما يقبل العطف في اداء اصل المعنى
 ولا يخفى انه لا يتناول ترتيب باب الفصل والوصل الا ان يقال انه من باب متعلق الفعل بغيره في باب
 الفصل والوصل لمن يدر ما سببه له في الكلام البليغ اما اذا دل على اصل المراد فائدة في الثالث مع المحقق
 احتراز من التطويل قوله ومن الحشو ايضا قال يحترز عن التطويل اذ لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ
 وفيه بحث اذ البلاغة الكلام مع بقية مقتضى الحال في الجملة او الكل ما يقتضيه الحال على ما سبق في بيان
 ولا يلزم منه ان لا يكون في الكلام ما يقتضيه الحال ثم لا فائدة في تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة
 اطلاق سلكه في الكلام البليغ ولا ولا يبعد ان يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على اصل المراد انه
 لا يكون زائدا على المراد فيكون لفائدة الزيادة على المراد زائدا على اصله او غير ذلك يشاء منه او غير ذلك
 على اصل المراد لفائدة ويستلزم دخول التطويل والحشو والسأوة والايجاز فينبغي ان يقول او غير ذلك
 على اصل المراد لفائدة وينبغي ان يقيده لفائدة لان عدم الزيادة اما بالسأوة او يكون التعلق من المعنى
 وكل منهما لا بد ان يكون في الكلام البليغ لفائدة ومقتضى ما قام بفصل غير الزائد بالسأوة والايجاز
 لان تحصيل الابدان الشاسن لا يتوقف عليه ولا يخفى ان بيان الايجاز والاطناب على ما ذكره لا يتناول الايجاز
 والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرةها وما ذكره المحقق لا يقتضي مسائل با القصر عن مسائل احوال السند
 واهوال السند واهوال متعلق الفعل لانه من تلك الاحوال لا يخرج عنها والايجاز والاطناب والمساواة من احوال
 الاشارة والسند والسند اليه ومتعلق الفعل لان تلك الجملة والزايدة على اصل المراد لفائدة وحذف السند
 او السند ومتعلق الفعل بغيره الا ان يقيده احوال السند اليه مثلا كما سري القصر مثلا قال الثالث مع المحقق ما ذكر
 في وجه الخطر ان لا يتحمل ذكر ما لا يعين وقد فاته ما يعين وهو بليغ الله لما ذكره في كلامه من اقسام الاحوال
 بباب وكيف خالف الفناء في جعل القصر بابا على جملة والايجاز والاطناب والمساواة بابا على جملة غير منظم
 مع الفصل والوصل لا اقرب ان يقال للتلفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي ابا الاول والمورد اما مفردة
 او مفصلة والعبرة اما مستلها او مستعمل فاحوال هذه احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلثة غير ابا الفصل

والعبرة السند اليه والسند لم لا كان من هذه الاحوال ماله من غير وكثرة ايجاز وقد طرق وهو القصر
 افر دبابا حاشا وكذا من احوال الجملة ماله من غير وكثرة ايجاز وقد طرق وهو القصر
 سادسا والآخر من احوال الجملة والافعال احوال القصر احوال الفصل والوصل ولا كان من هذه الاحوال ماله من غير
 مفردا ولا جملة بل يجري فيها وكان له شيوع وتفاوت كثير جعل بابا سابقا وهذه كلها احوال مشتركة بين الخبر
 والانشاء ولا كان هذا ايجازا وجملة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثانيا ولا يخفى ان وجه التبريد على ثمانية
 لا يتم ما لا يتبين عدم كتحقق اقسام الفضل لا يميز كل منها بآية والله يستحق قسم العدة التي يميز بينها وان
 التسمية التي بين يمين ليس لها احوال وان ما ذكره من ان الاطلاق تحت ما ذكره وفيه ان مقصوده منه بيان
 ان ما استخرج من الفقه الاثر على الابواب الثمانية وكفى به فائدة تبيد التبريد وتباينها في بيان البديهي
 وتباينها في بيان الشيء بعد شيء من على وجه ترجيح الاقسام القطن بكلية لرفه لكن لكونه ضمنا فيقال
 عنه وله في هذا الاقام نصيب من كلا السربين سق جعل التبريد عليه مفهوم الصدق والكذب او انحصار
 الخبر في الصادق والكاذب على وجه الشهود وان الصدق والكذب ماهو الشهود دون القولين الاخير
 ان في قوله سابقا تحصيل مفهوم مطابقة الخابج وعدمه فالترتيب تبيينه لانه لا حضور لاحصاء التحصيل
 صورة وكذلك علم انفسه الى القسمين وان الصدق مطابقة الخبر للخابج والكذب عدمها كما هو الشهود
 حيث فصل بالصادق والكاذب على طبق الشهود ومن الواضح ان تلك الثلاثة بديهية ظاهرة عند من لم
 من اهل الكسب والحكم على السائق انجم وما يحصل منه ان كلف وهي ايقع شهوة الدود على تعريف الخبر بما يحتمل الصدق
 والكذب مع ان الصدق وسوف عبط بقة الخبر للمواقع هذا واحسن الاجابة ان الصدق والكذب بديهيات التصور
 وان يجاب ايضا بان الصدق المعروف بالخبر هو صفة الحكم وهو الاعلام بالشيء على ما هو عليه والعرف بالخبر
 ماهو صفة واجاب الشايع المحقق بان الخبر الوقوف بالصدق بمعنى الاخبار فانه قيل الصدق هو الخبر عن الشيء
 على ما هو به ظورا لان الخبر بمعنى الاخبار لم يعتمد على ان الصدق الوقوف بالخبر صفة للكلام بمعنى مطابقة
 الكلام للمواقع وما عرف بالخبر صفة الحكم ولا يخفى ان الصدق الوقوف بالخبر صفة للكلام الانداج
 معرفة الخبر على معرفة الصدق الوقوف على معرفة الكلام الذي هو علم من الخبر لا على معرفة الخبر وما ذكره جواب عن قولهم

محققه

وان الخبر ليس له واحد اليه خاصة كالانشاء
 ويكون لكن تعلقها بالصدق ان جعل بابا
 مستقلا هكذا وجبت غير ذلك

بالنظر الى تعريف الصدق بالخبر عن الشيء ما هو عليه على ما هو في الفلاسفة وما ذكرنا من الجواب جواب عن نوع الدور
 نظر الى تعريف الصدق والكذب فما ذكرنا وقت بالعلم او ورد السيد السند على الجواب الثاني للامور الثلاثة
 وجوابا لكل منهما استعمل من الآخر فلا جرم اعراضا عن الشبهة فلما لم يستدل عليه وان كان يحل هذه الخرافات
 الخبر لا يصدق ولا يخبر بغيره فيها بل يهوي والخاص بخلق الشبهة فلما لم يستدل عليه وان كان يحل هذه الخرافات
 الكاذب دفعنا للاضطراب القاصر وان يكنى لدفع شبهة انها مصادر للبهية صدق الخبر قيد الصدق
 بالخبر فيقتضي الحدود ان الصدق مشترك بين صدق الحكم وصدق الخبر كما في الاشارة اليه وليس للاختلاف
 عن صدق خبر الخبر من صدق الركبة التقييدية والانسانية لانه الصدق والكذب يختصان بالاخبار من بين
 الركبات لا قدامه لك ولان قال بعض الله لا فرق بين النسبة في الركبة الاخباري وغيره الا انه يعتبر به عند الكلام
 كما يسمى خبرا وتصديقا كما في قولنا زيد انسان او فرس والاشياء تسمى تركيبا تقييدا وتصورا كما في قولنا زيد
 الانسان او الفرس ما كان فالركبة ما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فياذا كان الانسان صادقا
 وياذا كان الفرس كاذبا وياذا كانا صادقا لم يمتنع هذا وليس كذلك السائر المحقق من ان النسب التقييدية لا بد لها
 من ان تكون معلومة الخاطي في خبر الخبرية ولذا قالوا لا وصف قبل العلم بها اجاز كما ان الاجاز بعد العلم بها
 اوصاف صالحة لا يسلط له الا ما ذكره السيد السند من ان الصدق في اصحاب الصدق والكذب النظر الى ماهية الخبر
 مع قطع النظر عن غيرها حتى خصوصية الاطراف لان ماهية الركبة التقييدية ما هو في فهم علم الخاطي في خبره
 الى ماهية لا يستتر المعلوماتية عن نظر العقل بخلاف ماهية الخبر بل لان علم الخاطي الغير ليس اليقين حتى يتنافى
 احتمال الكذب والاحتمال الكذب لا يعتمد على مخاطب مطلقا لانه يحتمل عند غير الخاطي على انه لا يوجد الفرق
 بين الخبر والانسان ثم في ذكر هذا القائل كوايضا الغفلة والاهمال انا ولا فلا تفرق بين النسبة
 في الركبة الخبرية وغيره الا باقائه ان غير ذلك بلام كما يسمى خبرا وتصديقا والاشياء تسمى تركيبا تقييدا
 المعبر عنها بلام تام انشائي ولو اريد بلام تام ما هو غير انشائي لا يصدق قوله ولا يسمى مركبا تقييدا واما
 ثانيا فانه ان قطع النظر عن معلوماتية النسبة في التقييدية بخصوصية الآلة فيجب الاشياء محتمل للامور الثلاثة
 الصدق والكذب راجع الى محصل الماهية مطابقة للواقع اعتبارا بامانة المطابقة الى الخبر عن صدق الحكم

في قوله وانما

فانه ايضا المطابقة للواقع لكن لا مطابقة الخبر للواقع بل مطابقة خبره للواقع فالفعل بانما يكون ان يقال المطابقة
 للواقع من مطلق الوجود وكذا بعد ما اى عدم مطابقة للواقع عدل عن عبارة الفلاسفة وهو غير مطابق
 للواقع لانه صادق على غير عدم المطابقة من الامور الكثيرة التي ليست بالكذب ويحتاج تصحيحا الى جعل غير معنى
 ليكون غير مطابق للواقع بمعنى لا مطابقة للواقع ومنه قولهم انما زيد غير صادق اي لا صادق والامر
 تقديم مولا الصانع اليه على الصانع وهذا والشهود ان وصف الخبر بالمطابقة للواقع وصفه بحال متعلق
 فان المطابق للواقع اى النسبة الخارجية هي التي بين العلم وبين سطره من قطع النظر عن تعقلها الامر الذي هي
 المتعلق بالخبر والسائر المحقق ذهب الى ان النسبة للعقل التي هي جزء من ادوات العمل على الواقع والصدق
 من حيث انها معقولة فان نسبة المطابق والاطلاق بالاعتبار والاعتبار من زيد السيد السند وقا ايهما لا يجاب
 والتسلب ومطابقهما للامر الخارج عن التوافق في الكيف بان يكونا شيئين او شيئين واحد وجهه هو
 موافقتهما ونحن نقول مطابقة الخبر للواقع محتمل ان يكون بمعنى من فقهه له وعدم مباينة له بان يكون مفيدا
 للواقع فان موافقة الدال على الشيء انما هو بالدلالة عليه والاطلاق الواقع والى الصانع على النسبة مع انها من الامور
 الاعتبارية باعتبار ذاتها حاصلة للمطابقين والامر الاعتباري يقتضي ان يحصل الخبر كالحال لا على
 وثبوت الشيء للشيء ليس مستلزم للثبوت للثبوت المشبهة وجعل الخاطي برح طرفا النسبة ووصف
 النسبة بالخارجية الاستدلال وجعلها كذلك على ما حققه الفرق بين كون الخاطي طرفا لنفس الشيء وبين
 طرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخاطي طرفا لنفس الوجود وهو لا يقتضي وجود
 وانما يقتضي وجودا جعل طرفا لوجوده فالوجود في هذه القوة زيد لا وجوده في قولنا زيد قائم في الخارج
 جعل الخاطي طرفا لوجوده في هذه القوة لنفسه ثبوت قائم لزيد فالقائم كونه قائما في الخارج ثبوت
 الغير لا الثبوت ونحن نقول الخاطي راسم للامر الموجود في الخارج كالمذهب الذي هو راسم للامر الموجود في المذهب
 فمعي كونه الشيء موجودا في الخارج ولا عيان الله واحدتها في عددها فظرفية الخاطي للوجود مسامحة
 ان الراسم ليس هو العيان ومعنى زيد موجود في الخارج ان وجوده في وجود الخاطي وفي عددها وجوداته
 ظاهرا لا طرفا لنفس الشيء لكنه اذ جعل طرفا له حقيقة اقتضى وجوده واذ جعل طرفا له مسامحة لم

٢٢

وجوبه هكذا حقق الخاريج والواقع واحفظ واجعله في سلك البدائع ولا تشكرك لانه خلاف المستفيض الشائع
وقد ينبغي ان ينسب عليه ان ما بسط من الكلام في الخاريج ليس في الخاريج الذي يدور عليه الصدق والكذب
لاننا بمعنى خارج تعقل الحكم لا بمعنى الخاريج القابل للذهن والآله يشهد الصادق والكاذب الذهني بل في
القابل للذهن لشكره على بصيرة في الغف يا الخاريجة ويتضح عندك وجوه تقييد النسبة فيها بالخارج
ولقد عجب المصنف ببيان المذهب البلية فذكر المذهب الاول غير نسبة الى صاحبه كما نسب المذهب الثاني الى الجمهور
ولم يوثقه ولم يبالغ في التعرُّج بغير حجة كما ابدى وقصر به حيث قال فهو المتعارف وعليه التقدير بالانتماء في صحة
وظهور سلطاننا الى ان استغنى اعتبار عن نسبة الجمهور وعن التأييد بتعارفه والشهادة بانه المقول عليه
واش الى كمال الخفاقة الغريبة التي يزدق قائله وتحقير محججه لبيته مع العلم بان النظام وقد عاك هذا
المسلك الفاسد وقال وعند بعض الناس عدل الى اخر طرائق في ذلك واش الى محض مذهب الجاحظ بذكر
الغالب ووجهه كمال سخافة المذهب ما اشار اليه السكاكي من ان تصديق اليهودي اذا قال الاسلام حق
وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين ينبغي بالتعلق بهذا المذهب وسبقه له ومع ذلك قد تم
على مذهب الجاحظ كما ان اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمع في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فقال عقيب
بيان الحق وقيل مطابقة للاعتقاد والخبر ولو خطأ وحسنه ببيان من حسن في عبارة الفخر حيث قال بل ان
الحكم لا اعتقاد بالخبر وطلته حسن ان لا بد من كل الاعتقاد في هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق
اشتمل للفظ والعلم وغيرهما انما هو على المشهور وهو انحصار الخبير في انحصار مطابقة الخبر لعلم الخبير
عن حد الصدق ولعل في هذا الكذب وعدله عن قوله لو كان خطأ او صوابا الى قوله ولو خطأ لاننا اخصر
والى الصواب اقرب لان مطابقة الاعتقاد والصواب احق بالصدق من مطابقة الاعتقاد الخطأ كما تفيد
لواصولية والتسوية لا تخلف عن شوب فبين انه يسوي في الايضاح لكن آتت ما في المتن وقوله ولو خطأ
للشك بالفرق بينه وبين ما هو الحق فانه يفارقه الا في هذا الفرد ولما دل على تعريف الكذب بقوله
اي عدم مطابقة الاعتقاد ولو خطأ فالكذب بخلاف الاعتقاد ولو خطأ مادة افتراق الكذب بهذا المعنى
على ما هو الحق لكن لا يقتضيه مادة افتراق الكذب عليه بل منها الخبر الموهوم والشكرك فانه لا يلائم ابقا اعتقاد

الخاريج

الخبر لا تشكركه وليس لك ان تقول ان عدم مطابقة الاعتقاد مع روجه ولا اعتقاد له في الشكرك لانه
ينبغي ما هو مذهب من انحصار الخبر في الصادق والكاذب ولان قول الخبير الشكرك ليس بخبر الله لا
له بعد لوله لاننا نقول ان خبر ما يدل على التسليم سواء تخلف الدلول او لا لولا ذلك لم يوجد خبر كان على هذا
المذهب لاننا نقول ان خبر ما اذا افهم اوله اعتقاد بالخبر فلا اعتقاد للخبر غيره ولا تصديق به فلا يكون
كاذبا لانه مختص بالخبر ومن تحقيق تعريف الكذب يكاد يظهر انما لا يقتضيه خبر ولو خطأ الى الخبر لانه وانما
بينه وبين جعل الاعتقاد في تعريف الصادق لكن في تعريف الكذب لا يقتضيه ذكر قوله ولو خطأ فصيل المصدر
تأكد كقولنا ولو خطأ في تعريف الكذب لا يقتضيه اعتقاد بالخبر بل اعتقاد بالخبر في تعريف الصدق
بمعيد بل دليل قوله تعالى اذ جاءكم المؤمنات منك لابسوا اللباس الذي لابسوا الله والله اعلم انكم لم تعلم الله
ان الله قد عرفكم كما يعرف افعالكم اليه فلو ان الله لم يعلم انكم لم تعلم الله والله اعلم انكم لم تعلم الله
لرسول الله لان الخبر النقول عنهم وينسب خبر بل انشاء الظاهر من الحكم الكذب في الواقع لا في
فالظاهر هو ما والتدليس لا يتناول الاية كما صرح به الفخر لا يقتضيه دليل لا يبرهن اننا نقول
يعاد من اليدوية المنسوبة عليها بقوله تنبيه الدليل ويرجع التأويل في الفخر ان اجماع المسلمين على تصديق
اليهود في قوله الاسلام حق وتكذيبه في قوله الاسلام باطل اوجب تأويل التظيم ورد استلزامهم
بان المعنى انما هو تعريف الشهادة بحمل وجوبها ظاهره لانه راجع الى خبر تضمنه حجة وشهادة لانه اخبار عن الشهادة
في الحال او على سبيل الاستمرار كما كذبهم في انشاء فخره في الاول فلو ان الشهادة هو الخبر القاطع ورد الشائع
المحقق في شرح الفخر بان شهدان شهادة الاخبار عنها وقال في الشرح الاسلام ان شهد خبر بل انشاء
ويدخلان غاية الامر ان ظاهره الانشاء ونحن في مقام التأويل لوجبه وثانها الله راجع الى دعوى ان شهدتنا
هذه عن صميم القلب كما يفيد تأكيده رسالة بان والقدم واسميتها الجملة وهذا هو الذي اوضحه في الايضاح
مواقع في الفخر وثانها ما يتجلى في الصدور ومنه ان يكون من شذوحي الشرح ان الكذب قد يوصف بالخبر
والشهادة وهو عدم كون الشهادة عن مشاهدة دعوى فالتصديق والكذب اللذان كلاما فيها صفة الخبر
والشأن انما هو معنى هو الشهادة فخره فخره الفاعل معنى بمعنى ونسبته الى الفاعل واسميتها لانه راجع الى الاخبار

يستعمل

الا ان يقال مع قوله الاول محذوف والكلام معقول فان وهو راجع الى لفظ الشهادة فالعنى بشبهة هذا الاجاب
 شهادة وكذا بهم لان الشهادة يشترط فيه موافقة القلب وهذا لا يخلو بعد ما ذكره الشارح الحق في الشرح
 ان مثل هذا يكون غلطاً في المطلق لا في الكذب وان قال في شرح الفتح في توجيهه كانه قيل اجابنا هذه الشهادة
 لانه في التعبير عن معنى لفظ لا يكون مثل هذا الخبر معقولاً او الشهود به وهو انك لرسول الله في نكاحهم
 فحاصل المعنى انما فقيدين يرون انهم كانا زنيا في قولهم انك لرسول الله وان غير مطابق للواقع فحاصل الاستدلال
 بالاية ان الله تعالى حكم على الناس فقيدين بكذبهم في الواقع في قولهم انك لرسول الله فانك لا تدينهم بمطابقة الاعتقاد
 لبيتم هذا الحكم وحاصل الجواب مع الحكم عليهم بالكذب في الواقع في قولهم انك لرسول الله لا محالة لان الحكم بالكذب في الشهادة
 والتسمية في قولهم انك لرسول الله بتركهم فحقيقة الجواب مع الوجوه اسانيد ثلثة كما قيل ولا يظهر وجه
 التبع فساد فانه بان حاصل الجواب مع كون التكذيب راجعاً الى قولهم انك لرسول الله مستنداً بهذا الخبر
 ثم الجواب على تقدير التسليم على الشارح اليه بقوله او الشهود به وباجمالة فواقع في الشرح من المنع في الوجهين الاولين
 ومما يقتضي منه العجب قال لا تتبع واعلم ان هناك وجها آخر لم يذكره القدم وهو ان يكون راجعاً الى حلف
 على انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفقوا من حوله ولودجفا من عنده فخرج من الاعتراف
 منها الا ان لا تنكح في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة قسمت عبد الله الى ابن رسول الله
 لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى تنفقوا من حوله ولودجفا من عنده فخرج من الاعتراف منها الا ان لا تنكح
 ذلك يعنى فذكره النبي يوم فداي فخرته فارسله رسول الله عزم الى عبد الله بن ابي وصاحبه فحلفوا انهم ما
 قالوا فذكره النبي رسول النبي عزم ومعه قهقهه فاصابني هم لم يصبي مثله مثله قط فجلست في البيت فقال لي ما اردت
 الى ان كذبك رسول الله عزم ومثلك فانزل الله اذ جاءك المنافقون فبعت الى النبي عزم فقال ان الله قد ترك
 يا زيد هذا لا يخفى ان الله تعالى فيه بعد وقرب منه ما يمكن ان يقال انه راجع الى قولهم لا تنكح الاعتراف منها الا ان لا تنكح
 قوله ولما العزة والرسالة والمؤمنين مؤكداً وذكر بعض الافاضل المعنى انهم قوم عازلون للكذب وان قد توافقت
 القول في واقعة عليهم ولما قد فهم فيما يقولون ونحن نقول بحتم ان يكون الراء والله اعلم ان قولنا لا تنفقوا يشهد
 انك لرسول الله مقيد بحضورك وحضور اهل الاسلام وانما في الخلو من شرايهم فما لم يخلو من ذلك والى المشهور

حيث قال ان تشهد ما جاز به
 ولا تترك ما اطلعت عليه
 كذا في هذا الموضع

ولا يبعد ان يقال ان بقوله قد انشهد
 انك لرسول الله فبعت اليه يوم فداي
 بهذه القصة فيكون قوله انهم كانا زنيا
 معناه كذبهم في دعوى الاسلام

ان الناس فقيدين

ان الناس فقيدين كانا زنيا فيما بنا فقروا وبغير وجه في انفسهم ولهذا عاد الظاهر ليعلق الكذب بغير من الناس فقيدين
 لا يصح ان يكون ظاهراً في رجوعه الى ضميرهم ويحتمل ان يكون الكذب راجعاً الى خبر يستفاد من كثرة ان كيد
 او هذا الحكم في موطنه البالغ في انكاره فيحتاج الى كثرة التاكيد ومن شواهد ضعف تمسك نظام ما يتبع عليه
 ان الاية لا ترجع جعل مدق الخبر خلاف ما عليه الجمهور بل جعل مدق الحكم تكليفاً بما لا يوافق اعتقاده وكذا به
 تكلمه بما لا يوافق اعتقاده اى قال اجازة كما هو الشائع في الكتاب وليس الايضاح حيث قال ولا يترك
 اخصا والخبر فيما ان الفعل المقدر انكر لانه يقتضي ان تكلفاً بعبارة بل حاصل كلام المتن في هذا الحكم
 مطابقة اى مدق الخبر مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد اى مع اعتقاد الخبر ان الله مطابقة كذا ذكره الشارح
 اقتضاه للايضاح ويتجلى عليه ان يشكك راجع من غير مدق في قوله انك لرسول الله فلو جده ان يقول لا مطابقة
 الخبر للواقع مع اعتقاد الخبر وقوله مع مقتضى بالمطابقة ويشترك الاعتقاد والواقع في مطابقة الخبر ومعنى قوله
 وكذا به عدم مطابقة مدق الخبر للواقع مع اعتقاد الخبر والقاعدة تشريك الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة
 الخبر ليس جميع اعتبار الجمهور والنظام في الصدق معتبر في الصدق عند كذا في الكذب بغير التوريب
 بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق الانما اعتبره في معناه من اعتقاده
 انه مطابق وجعل عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لانما اعتبره في معناه وهو اعتقاد انه ليس بمطابق
 وبينه الاثر من ان الواقع والاعتقاد متوافقان بمعنى متوافقان في الحقيقة والاعتقاد المطابق للواقع
 لا يخرج غير المطابق للاحكام غير مطابقة للاثر ويمكن بيان التوريب بوجوه اخرى وهو انه اذا اعتقد المحقق ان خبره
 مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد مطابق خبره اعتقاده وان اعتقد ان خبره غير مطابق فلم يفتقر
 خبره الاعتقاد وهذا البيان لا يتوقف على توافق الاعتقاد بل يتوقف على انفسها كنهه الماتل في صحتها البيان
 بالواقع والواقع فاعتبر بعض الافاضل بان التوريب ظاهر على تقدير توافق الواقع والاعتقاد وايضا فلا محسن
 التعليل بالتوافق ليس على سبيل التوجيه وقوله وبغيرها ليس بمدق ولا كذب ان رة لان الصادق والكاذب
 بتفسيره اخص منهما بتفسير غيره لانه اعتبر بينهما مجموع ما اعتبره ويحتمل ان يكون نفي الذهب لجمهور
 اى الصدق مثلاً وهذا ليس بغير ما ذكره في الاول موافقة للايضاح وتخصيصه ببيان مذهب

لفظ
 بقوله
 لان
 قال

فان الثاني يجري في مذهب الجاهل والنظام ولم يذكر فيها فلو كان لا ذلك لم يكن وجه تخصيصه
 الجاهل بل بل كانه سمي الامارة دليلا بالحق في قوله اقترى على الكذب بايام به جنة قال الثاني الحق
 لانه الكفا وجوه اخبار النبي يوم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار جلا الجنة على سبيل ما حكوه وهو الحق
 الا من سابق الالوية ما ذكره المصنف في الايضاح حيث قال فانه حرم وادعى النبي يوم في الاخبار
 حال الجنون الا ان يتكلم ويحل قوله للرسالة على الرسالة في هذا الحكم فيرجع الى ما قاله الثاني في ان استدلاله
 لا يتوقف على كونه الكفر بل على قدر من الحجج الدالة على كونه الكفر ويدفعه ان العمل على سبيل الكفر ليس لتوقف الاستدلال
 بل لانه وضع اسماء فاعلم وبالحجج الدالة على كونه الكفر لا يثبت كونه الكفر لانه قبيح في الالوان
 بالثاني قبيح فلا يقع ان يكون الكذب وهذا في قول الثاني في ان الاستدلال في الثاني قبيح ما فهمه كانه انفسه
 لانه قبيح بان الكذب قبيح في الثاني او الثاني في قوله لا يثبت كونه الكفر لانه قبيح ما فهمه كانه انفسه
 الصدق فنه لا يظهر كذبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو جرح من اعتقادهم ولو قال لا فهم
 اعتقدوا بعده كان اظهر يريدون دفع ما توجه على المصنف من ان الاستفهام عن الشئ لا ينافي في عدم الاعتقاد
 بان الالوان بقوله لم يعتقدوا البعد عن الاعتقاد بحيث لا يرضى المستفهم بالاستفهام عنه فكان في قوله
 فعند اظهره كذبه مؤخره وهو ان الآية على مذهب الجاهل ليست لانه الكذب بل لانها ركن
 الصدق قالوا في ان يقول فعند اظهره عدم صدقه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو جرح من اعتقادهم
 عن اعتقادهم ونحن نقول احتاج الى التمكن لجعله ضمير لا فهم لم يعتقدوا في الثاني اثنين وادعى ان
 لستم على ظاهره الا ان عالم يعتقد الجحيب فظهر الله غير معتقد له لا يسأل عنه وانما يسأل عما يحتمل ان يكون
 معتقدا له ويرى الجواب عنه ولا داعي للمتن لجعل الضمير الى الثاني لئلا يعم عبارة الايضاح فظاهره حيث
 وليس اخباره حال الجنون كذا لجعله الافتراء في مقابله ولا صدق الا فهم لم يعتقدوا صدقه فافهم
 واذا لم يكن مراد البلفا بقوله لم به جنة الصدق ولا الكذب فلو كان المرادهم العسلة ان العلم يمكن ان يكون
 لا فهم البلفا العاقلون بالثاني الذي مرجع مرفقة كل كلام كذا فهم فليس العاقلون بان فهم وان فهم
 محقق لا يريدون عدم صدقه حتى يكون واسطة برأي من المحققين والابحار ومقابلة الدليل من ان المراد

اسم في ان وضع اسم
 لغيره ولا يمكن

بالثاني

بالثاني غير الكذب ومنع الله قسم الكذب او منع استدلاله الدليل على بطلان ما يستدل به في الافتراء الذي هو الكذب
 عن علم فليكن المراد بالكذب لا من عدم وهو الذي فصله بان المعنى ان لم يفتر فان قلت ان لم يفتر لم يسم
 الكذب لان عدمه ويحتمل الصدق فلا يكون مراد الا فهم لم يعتقدوا صدقه ولا محتمل الصدق او لا يعتقدوا عدمه
 عدم اعتقادهم محتمل الصدق يخص بالكذب لان عدمه على ان في الافتراء الذي هو الكذب من عدمه ويرجع الى عدم
 ويسبق الكذب ثانيا على ما هو ثابت في دخول الثاني على القيد ولما كان في الافتراء غير ظاهر الالوان بقوله لم به
 فسر بيان العلاقة بقوله لم يفتر عنه اي عن عدم الافتراء وعن معنى لم يفتر بالجنة اي جنة لا يفتر
 به جنة وليس المراد ان اعتبر عنه بل بلفظ الجنة معني يكون معنى لم به جنة عدم الافتراء لظهوره في
 ان بقوله فغير عنه بالثاني لان الجنون لا افتراء له بالفروقة فيلزم الجنة عدم الافتراء قيل كون الافتراء
 الكذب عن عمد اما بحسب الوضع وبحسب الالوان وكل منهما دعوى لا تنسب بالابدية ومقابله اسم به جنة لا يفتر
 وليلا على اعتبار الصدق في الافتراء لانه يحتمل ان يكون المراد بان ما ينطق به صوت جرحا لجان الطيور
 خارج عن الاعتداد والاعتقاد بالصدق والكذب فالاولى ان يحمل الآية على انما كاذب او مصوق موت
 لا معنى له والا اعتد به واجب بالله في دليل في التقييد بفعل لغة اللغة واستعمال وقتنا معنى الصدق والكذب
 مترادف وعنده الجاهل حفظ شبهة فيهما من قبل الآية فيكون في دفع شبهة ان الآية لا يتبعين الاثبات
 الواسطة بل يحتمل ان مقتضى تقييد الافتراء لغة رادة ويمكن ان يحمل قوله لم به جنة على ان الاعتداد بكلامه
 فيكون المقصود من الآية في الاعتداد بكلامه كونه كذبا او كلامه مجنون ويمكن ان يقال بان من ارادة ام
 صدق قوله لا فهم لم يعتقدوا فقلت عدم اعتقاد مخاطب في الالوان ان كان الاستفهام على حقيقة ان
 ان كان الاستفهام للتقرير وتحقيق افتراء فلا فيها الباب الاول احوال الاستناد الخبري فقدم احوال
 الاستناد لانه المقصود من الخبر الاستناد والسند والمسد اي انما يقصد ان لاجله ولانه يتم الكلام به
 بخلاف الطريق ولان البحث عن السند لا يد من حيث انه كذا لك لان ذات السند اليه والاستناد مقدم عليه
 وان تأخر عن ذاته فقدم اخبار الخبري كونه مسطورا فانه لا فهم الذي يتصور بالصور والكثرة
 وفيه تقع تصانعا العجيبة به يقع غالب الالوان التي بها التفاضل ويوقف عليه فلو ان الاشياء لانه ما لم يعلم

ان لا يفتر عن عدم افتراء احد بالثاني
 عدم الافتراء كذا لا يفتر عن خبره بالثاني
 خبره بالثاني

من صريح كذا وقصد الحكم بكذا وهى في التبريد كذا وكذا لم يفد ولكن كذا مطلقا في الكلام
لان الانشاء يحصل منه بالاشتقاق كالأمر والنهي وتقل كمنى ولم يفد في شربها وزيادة اذ لا الاستفهام
والنهي وما اشبه ذلك ولا يفد عليك ان في جعل الامر مطلقا وجعل النهي مطلقا من الخبر بالاشتقاق كما
في الشرع بحيثين احدهما مطلقا والآخر بين الامر بالقيام والنهي وبين الاستفهام في ان كلا من زيادة اذ
وثانيهما ان صرح في الشرع والسيد السدي في شرح الكشاف ان المشتق كذا مشتق من المصدر وعبار
التي افادته مؤداة ففهم العلم انما هو اشتق من فعل مؤقلا بما اشتق من مصدر ففعل فكيف يحكم بان النهي
يشترط من الخبر واسلم ان الشرح الرقيق لم يحيل المشتق من الخبر الا امر بغير اللزوم لكنه قال الله مشتق من ضرب
بالاشتقاق ففقدنا ما يدبر بعض ما ذكرنا وتذريف لبعض قد تروا الان والى خبري هو ضم كلمة او ما جرى
بحرها الى اخرى بحيث يفيدان مفهوم واحد بهما ثابت لمفهوم او منقضى عنه وهذا الى من قولهم بحيث يفيد
الحكم بان مفهوم واحد بهما ثابت لمفهوم الاخرى ومنقضى عنه لان مناط الخبر هو الوقوع والاداء لا الحكم بهما
وهذا وفق باطلاق السند والسند لا يد على التعلق من تعريفه بان الحكم بمفهوم لمفهوم بان ثابت له او منقضى عنه
لكن صاحب هذا التعريف ان التسمية على ان هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتستريل الدال منزلة
شدته الاتصال بينهما ولا يختلج في وهى ان تعريف الاسناد لا يشمل الاسناد الشارح لان هذا ينبغي على ان
الاسناد في الجملة الشرطية في الجزاء والشرط قيد له واما من جعل الحكم بين التمثلين فالتعريف الصحيح عنده هو ضم
كلمة او ما جرى مجراها الى اخرى او ضم كذا الى التمثلين الى اخرى بحيث يفيد الحكم بمفهوم واحد بهما ثابت لمفهوم
الاخرى وعنده او منقضى لمفهوم الاخرى او منقضى ذلك وتويف المقتضى حيث قال الاسناد ان خبري هو الحكم بمفهوم
لمفهوم كما يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم فيكون في معنى التبريد المذكور ان الحكم ان
من الاجاب والسلب وهذا هو الذي ذكره ان رجوع وقهر عليهم نظرهم الناظر ونسبوا مبنيا على ان
الحكم في جزاء الشرط يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بمفهوم واحد بهما ثابت لمفهوم الاخرى في الخبر الاجاب الحكم عليه
ومصلحته وانما استقامت بحكمه مع بيشر الاسناد والشرط مطلقا من غير اشتراط لانه الحكم هو الاجاب
او السلب او ذلك وقهر ثبوت ملامر وعنده او الاتصال بينهما او ادراكا لا وقوعه ولا شك في قهر

الى المقصود

الى المقصود المحبر الى العلم بالنسبة الساتية المحتملة للصدق وان كان ينبغي ما هو التعلق او التعلق بالجملة الخبرية مراد بها
معناها على ما هو المعروف كما ذكره الشارح المحقق في شرح الكشاف في تفسيره وبشر الذين آمنوا وعلى الصالحين خصاله
الشارح هنا ان من يكون بصدور الاخبار والاعلام المعنى يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثير ما يورد بالجملة الخبرية
لاخرى سوى افادة احد الامر من التخصيص والتخزين والتخفيف وتحريك الجملة والدعاء الى غير ذلك محل نظر لان اد
التلفظ بالجملة الخبرية مراد بها معناها فانه وجه لفظة اشترطه وان ارد مطلقا فلا يحتاج الى تفيد لانه ليس
من محتمل العبارة لكن ينبغي ان يذكر من هو بصدور الاخبار باق معنى كان للخبر بالفعل وان كان مقصود
ايضا لا يخرج من الامر بل يبقيه قوله فانه كان على الذهن انه فاسئل بخبره معلق بالمقصود فاسئل والاد اجاب
لا الجملة ان المقصود بالفعل والفرق منه الافادة لا المقصود بالجملة الخبرية فانه المقصود بها نفس الحكم والاد
فالاد بالجملة لا يخرج قوله افادة الخاطبة ما الحكم او كونه عالما به او كليهما كما ان اسأل واحد من امر محضر جماعة
تبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم والله كان عالما به فان قلت قد يكون قصد الخبر حضار الحكم في ذهن
الخاطبة بعد ما غاب عنه قلت هو ليس محبر لا بمعنى العلم بالنسبة الخبرية ولا بمعنى التعلق بالجملة الخبرية
مراد بها معناها ان لم يقصد بالخبر الحكم للمعلوم وهو معنى الخبر بل الما كان ويقدر فيه نظر ان قصد الخبر
انما يكون افادة غير الخاطبة حكما كافي صفة التعريف نحو لئن اشركت ليحبطن عليك فان المقصود من هذا الخبر
افادة المفروض به من الشرايين بانها حبطت اعمالهم الا ان يقال الخاطبة صفة هي النبي ومعنى هذا هو المراد
بهم غلبته الله عدل عن الخطا مقصود الى الخطا مع النبي ثم لانه اعون على القبول كما ينبغي في محله فان قلت
المقصود خطا النبي ثم بانهم حبطت اعمالهم وهذا هو المعنى التويفي قلت يكذب به ان رعاية التكررات
والخلاف عنها انما هو بالنسبة اليه لا بالنسبة الى الخاطبة والاد يكون له عالما به ليس محبر حصوله في ذهنه
وان ظن ان لا تقصد الحكم لا ليعلم به ولا يسمى علما ولا ليعلم التصور عالما به بل يحكم عليه بالجهل بل الاد
بكونه ممدقا بل انى قصد ان كان قال السيد السند اطلاق العلم عليه مستفيض لغة وهذا ايضا في
ما ذكره بعض المحققين من ان اطلاق العلم على الفطن والتقليد والجهل تحالف العرف والشرع والتفقه لانه
بحوز ان يكون مقصود الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق المستفيض الذي ذكره السيد سبحانه يا

ولا يشبه عليك ان الخبر الذي يستفاد منه اليقين المأمور به التكميم والخبر الذي يستفاد منه
الظن لا وجه يحتمل ان يكون ظنه ويحتمل ان يكون اليقين فاقبل ولا تسأل بين كون الحكم وكونه الخبر على
لا ما وعلق وما بين الادلة واليقين فصدى فادلهما وان تخرج بعض الافاضل والبال في دفعه
ومن يشغل بعض التحقيق واليقين يبادى النظر عن الفكر ليق الاظنه ان يسبق من اهل التصديق بان قصد
الخبر غير اذلة الحكم وكيف واللفظ الاذلة اذلة الحكم ما يفرض حقيقة الكتاب ويضمن ما يلزم من العاقل
الجانبة او الكاشفة او التبريرية اذ اذلة كون عالما به لا يخرج عن احد هذه المعاني والاراد بالحكم الواقع
والاخر وقع الاذلة الذي يفرض الخبر بحكم بديهته العقل كما اشار اليه بقوله لا شك وان كان كلام القدم
يشير بان الايقاع والاستدلال حيث قالوا مدلول الخبر انما هو خبر بوجود المعنى اى بوجود الامر القائم
بالظرفين في الاشياء وبعد معنى التيق وان لا يدل على ثبوت المعنى وانفائه والا فاقع شك من ساس في خبر
يسمى بل علم بثبوت ما ثبت وانفائه اني اذ لا معنى للدلالة الا اذلة العلم بالشيء ولا وجه ضرب زيد
الا وقد وجب منه الضرب لئلا يلزم خلافا لفظ عن معناه الذي وضع له ولا يتحقق الكذب املا ولا لزوم
اجتماع التناقضين في الواقع عند الاخبار بامر من متناقضين وهذا ونحن نقول بل يلزم اجتماع التناقضين
عند الاخبار عن امر غير واقع الا فضا دالة اللفظ التحقيق والواقع عدمه ثم يتجه على استدلالهم هذا
بان لا يجوز في كون المدلول بحكم الخبر ان يمكن ان يقال لا يدل على حكم الخبر بوجود المعنى وعدمه والا لا وقع
شك من ساس في خبر يسمى بل علم بحكم الخبر بالثبوت او بعدمه ولا وجه ضرب زيد الا وقد وجد من القائل
العلم بضرب زيد لئلا يلزم خلافا لفظ عن معناه الذي وضع له ولا يتحقق الكذب ولا يلزم اجتماع التناقضين
عند الاخبار بامر من متناقضين لانه يلزم الحكم بالوجود والعدم وكلاهما يستلزم انتفاء الآخر فيلزم وجود
كل من الحكمين وعدمه فان انتزاع تأويل كلامهم ان المدلول ليس بثبوت والعدم قطعا بحيث لا ينفك
عن الدلالة بل فهم الثبوت او الانتفاء من الخبر ضروري ولا يمكن انكاره ولو كان مدلول الخبر الحكم
لوجود المعنى وانتفاءه لما كان انكار الخبر معنى المستلزام ان يقال ان لم يوقع النسبة وكان مفهوم
القضا يا محققا وانما لم يجهل قد لا يبين مفهومه زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لا مشكك تحقق

اذلة خبر الحكم نسبي
فما المعنى في عبارة المدلول انما هو ما يدل
عليه اللفظ وجود النسبة والنسبة ليس معنى
اللفظ لا بحسب ظاهره بل هو ما يدل عليه
التحقق لا يتصور الا انظر الى الحكم ونظرا
الى التحقيق وجود المعنى وعدمه

اجتماع التناقضين بيان

التناقض

ان يكون نسبي

التناقضين وفيه اقلا شئ استباح ان يقال لم يوقع النسبة لجواز ان لا يكون الحكم على خلاف الاستعداد وشئ تحقق
مفهوم جميع القضايا لجواز ان لا يكون الحكم باللفظ عالما بمعنى الا انه لا يمكن تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز
ان لا يكون التناقضين شئ عالما بمعنى ان يكون مدلول الخبر الحكم المطابق فلا يمكن
تحقق التناقضين لعدم مكان مطابقة حكمهما ويجوز انكار الحكم المطابق بانكار مطابقة بلوغه
وثانيا ان لو كان تأويل كلامهم ما ذكر كان حاصلا انكار قطعية الدلالة والافتقار لذلك لانكار
بكون الدلول الحكم بالثبوت والانتفاء او الثبوت والانتفاء في الواقع فان قطعية الدلالة باطلة لكونها
وضعية مع كون الدلول الحكم ايضا بالوجود المذكور كما اشارنا اليه الان يقال ان مرادهم ان المدلول بالثبوت
وجود المعنى وعدمه من حيث انه متعلق بحكم الخبر ولو بسطة يد على ثبوت المعنى وعدمه في الواقع ليس
المدلول او لا ثبوت المعنى او عدمه قطعا بحيث لا يحتمل الخلاف وانما مراد المدلولية الثبوت والعدم
منه حيث انهما متعلقا بالحكم لانه بتوسطه يظهر ان الدلالة غير قطعية لجواز عدم مطابقة العلم ان لا
وجد عدم القطعية فيلزم ان دالة الخبر باستعمال الخبر فيما قصد به فيجوز ان يتخلف لعدم سمي له في موضع
ذهنية محققة بان يتلفظ به من غير صورة ذهنية ومن ههنا انكشف اقرب الدلالات ان
في المكتوب دالة المحقق على اللفظ واللفظ على الصورة الذهنية اى الشئ من حيث انه متعلق علم الحكم
وبالدلالة الصورة الذهنية على الامر بما يجزى اى الشئ مع قطع النظر انه متعلق العلم ونحن نقول لو كان
مدلول الخبر الحكم بالثبوت والعدم كان دخول اذلة الاستفهام لطلب الحكم العلم يعلم بمفهوم الخبر ونقول
اذلة الشرط لتعليق الحكم بالحكم ودخول الامر لطلب حكم الحكم له وكان ليت زيدا قائم لتعني العلم
وعلى هذا القياس ويسمى الاول اى الحكم من حيث انه يستفاد من الخبر فاذلة الخبر فاذلة الخبر فاذلة الخبر
انه يفيد انما طلب كما بشر به عبارة الشارح المحقق وذلك ان الدلالة لغة ما استفيد من علم او بيان
فالقول في وجوب تسمية الحكم فاذلة الخبر كونه مستفادا لا كونه مفادا والثاني لان الحكم اللفظ لا ينفك
الخبر وفي ايد النظر فقا واما سمي الاول فاذلة الخبر والثاني لانه فاذلة الخبر لانه المستحق الاسم الفاعلة
ما وضع له اللفظ والاسم لانه الفاعلة ما هو غير الموضوع له لستادته لانه يدل على الموضوع له وله نسبة

Copy University

صاحب المقام على هذا القول ليس معنى القول في الجمل والموقف بينه وبين من قبله من قبيل ما يتبع انقضا
عن الشيء فلا يلازم الا على حد ذاته وهذه بدو لا تنسج او شبه على ان لا يرد عليه باعبار الزعم
استفادته استفادة الحكم والاولى فلهذا منها ثبات الاول وهذه على الزيادة الاستفادتين دون
الحكم وكونه الحكم عالما به وقد ذكرنا على وجه التذكير حيث قال ويسمى هذا فائدة الخبر ويسمى هذا لان
فائدة الخبر ثم لا يرد بيان انه كيف حصل احدى الفائدتين باسم فائدة الخبر والاخرى باسم لان فائدة
الخبر فقال كما هو حكم اللزوم المجهول المساواة يعني كما هو حكم اللزوم النقط الموضوع المجهول مساواة في
النسبة الى الوضع يعني قاعدة القوم ان يجعلوا الزانم الدال بعضهم فائدة وبعضها لان فائدة فكانت
له من الاختصاص بالمال حتى كان يفهم من حاقه يستعمل فائدته ويعبر من داخل المقصود به وما جعل
سواءه بالتحقق في الاختصاص سوا يظهر الخطا طرأ عنه او لا يعاد من الزانم الفائدة مثلا فائدة ضرب
الحديث والنسبة والزمان لتساوي النسبة في الوضع والكان البهر والعلقة البهيم والمقارنة
بحال من احوال الفاعل لا يعود فائدته ولا يجعل من الزانم ما وضع له ضرب مع لزومه بالنقط في الالة
مجهول المساواة مع انشائه هذا ما الهن في حل عبارة والقوم جعلوا قوله والاولى بدو وهذه
وهذه بدو والاولى لا تمتنع كما هو حال اللانم المجهول المساواة ببيان الوجه تسمية الثاني لانم الفائدتين
يعني تسميتهما الزانم والاولى لانها لا تمتنع بدو وانها كما هو حال اللانم المجهول المساواة فبعضهم
قال ان راديا القول الام لانها احق بمجهولية الالات من المساوي للمجهول المساوات وبعضهم قال
اراد به ما يشمل الحكم والمساوي للمجهول المساواة ويعبر ان اشكال هذا من الجواب والاشكال
على عجز المكن حيث وقع من غير من اول الالباب السابقين في كثير من الابواب وعلى انه المنزلة ليس
الا لراب رب الادباب اللهم لك الشكر والتقدير وفوز بك عما هو لزانم الامكان من
القدوس وكيف لا وجه تسمية الاول فائدة والثاني لانم الفائدة هو الوضع الذي قد مناه فكيف
تلفقت الى مثل هذا الترجيب مع وضوحه وكون الثانية لازما اتم واضح فلهذا في الجمل من جملة
المساواة ان التفسير عند مجهول المساوات والابهر باقل ما نسبته الى فاضل بيده مفتاح المعاني

لانه قد ينطهر مساواته
وتنجلي مجهول بها مختلف
الان

وكامل

وكامل يستند ببلادته نفس والياتي في الله كيف صح انه كونه لازم فائدة الخبر وكثيرا ما يتحقق الحكم
والحكم غير عالما به كونه خبر على خلاف علمه فغير ان اللزوم والقول من عند التحقيق ليس الحكم وكونه الخبر عالما به
بل افادة الحكم وافادة كونه عالما به فان الاول يستند بدو الثانية والثانية لا تمتنع بدو الاول
وقال الص واقعة العلاقة انهما عند التحقيق علم الخاطب من الخبر نفسه بهما فانه علم من الخبر بالحكم
لا ينفك عن علمه بكونه الخبر عالما به منه بخلاف في العلم فحصلت ما ملانما باعتبار هذين العلمين فاشاع
المحقق فلو انهما جمل اللانم والفائدة نفس العلمين وخالف الفاعل وبيانها ليس موجبا لا فائدة فليحل
على ما سمعت وبالحكمة بيان اللزوم ان علم الخاطب بالحكم من الخبر موقوف على علمه بان الخبر عالما به على
مطابقا حتى لو شك في علمه او مطابقة علمه لم يحصل له العلم بالحكم من الخبر فالعلم بالحكم منه لا ينفك عن العلم
بكونه الخبر عالما والعلم بكونه عالما بالحكم منه ينفك عن العلم بالحكم منه كما في قولك حفظت السورة
لن حفظت وهذا بيان واضح لا تحرم حصوله وبينة الا الله حتى على السلف والمص ذكر في بيان ان علم
الخاطب بالحكم منه يستلزم علمه بكونه الخبر عالما به منه بان العلم الشك في لم يحصل عند الاول فاما لان
قد حصل من قبل ولم يحصل بعده وكلاهما باطل وبيننا السادس بطلان الاول بان العلم بكونه الخبر عالما بالحكم
يوجب كونه الحكم عالما في ذهنه ضرورة وان لم يجز ان يكون حصوله من ذلك الخبر وفيه نظر الله مني
على ان اللانم مجرد ادراك ان الخبر عالما بالحكم ولو تصور وقد عرفت ما فيه بل المحقق في بيان الله ان علم الخاطب
بالحكم من الخبر موقوف على علم الخاطب بكونه عالما به على مطابقا كما عرفت ولو حصل هذا العلم قبل حصول
العلم بالحكم بالخبر لحصل العلم بالحكم ايضا قبل حصوله بالخبر فيكون حصوله تحصيل الحاصل وبينه وبين
الشيء بان سماع الخبر من الخبر كان في حصول الثاني منه واشتد الشارح بان التقدير ان حصولهما من نفس
الخبر وفيه نظر لانه التقدير الذي نحن فيه ليس الا ان حصول الحكم بالخبر لا نقول ان كان حصول الحكم
بالخبر كان حصوله له لانه لازما لانا نقول هذا اول السلسلة ونحن في بيان ما تمسك مفاد فائدة فائدة
ان يقال ان سماع الخبر من الخبر الموقوف به كان في حصول الثاني منه لانه لا يتكلم على خلاف علمه فان قلت
كثيرا ما تسرع خبرا وليس في ذهننا ان الخبر صادق قلت اردت انه ليس بحمل هذا الحكم فاما لا يسمع وان اردت

٢٨

لا ليس مفعولا فلا يقدح واستصعب الشارح الاشكال فاختار طريقا ثالثا في تعيين الفائدة ولازمها
 يجعل الفائدة الحكم ولازمها كون الخبر عالما به وهذا هو الذي ينبغي على كون ان الضرورة حصول صوم
 الحكم في هذه الفائدة وفيه وهو الاول والاخرى عن الاعتبار فليعتبرنا في هذا الكتاب
 ذكرنا حتى الان كثره يمكن اعتبارها في الفائدة ولازمها وكان لنا عليه زوايا لكن انما هذا لا يستقيم في عيني
 الله طرزا لبيان ان الرض عنها قد فرغ فطرنا ها هنا عن غرضها وقد ينزل العالم بها منزلة
 الجاهل اى ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها لعدم خبره على موجب العلم بالفائدة والعالم بالقدوم
 منزلة الجاهل لعدم خبره على موجب العلم بالقدوم مثال الخاطب العالم بالفائدة فكل العالم بوجوده
 التارك له الصلوة واجبة ومثال الخاطب العالم بالقدوم يخبره في ذلك فلو لم يعلم انك تعرفه فرب زيرا
 لكن نباحي غير عندك بفرب كانه يخفى منك فالمراد بالجاهل الجاهل بالفائدة لان العالم بالقدوم
 الفائدة انما يحجب على موجب العلم به ينزل منزلة الجاهل ولا يحصل لتزليله منزلة الجاهل بالفائدة وقد
 السيد السند ان تنزيل الفتح العالم بالفائدة ولازمها منزلة التي على علمها بالفائدة والا فتنزله
 الجاهل بالفائدة يمكن في انما الكلام عليه وبما حققناه لك ظهر اثرها السطر فيما ذكره وكما يكون التنزيل
 لعدم الجبر على موجب العلم بكون الجبر على موجب الجاهل بينهما فرق فلا تخلطه **ويجوز** عليه ان هذا
 من باب اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في ان يذكر بعد قوله وكثيرا يخرج الكلام على خلاف مجمع
 مع خلاف مقتضى الظاهر كما في الفتح ويمكن ان يجاب عنه بان قد علم على قوله وكثيرا ما يقع ما ينبغي على
 من انه قد يكون قد صد الخبر غير ما فانه قد يقع على العالم بها فم ينفي ان يجعل الجاهل مستثنا من الخاف
 والتساؤل والتكرار لم يقع ولا يخص بالحق عن النسبة مطلقا كما فعل السيد السند بناء على ان تنزيل العالم
 منزلة التكرار لا يخفى قوله وغيره لا شك كالمكر ويؤيده انه مثل تنزيل غير المكر منزلة المكر كما هو تنزيل
 العالم منزلة المكر على ان دخول في بيان وقت تنزيله منزلة المكر فلا يوجب التكرار وان في هذا
 التعليل فانه احتاج اليه من حواله تنزيل العالم منزلة التاكيل بالغايسة **واعلم** ان تنزيل العالم بها منزلة
 تنزيها عنها لاعتدال العالم ومنها سلب العلم عن العالم بالجهل كما في قوله تعالى ولقد علم ان اشتراه ماله في

يمكن ان يقال لم يرد ان تنزيل العالم منزلة الجاهل
 بالفائدة فكيف في انما الكلام عليه مطلقا بل ارد
 ان انما الكلام عليه قد يكون فيه تنزيل منزلة
 الجاهل بالفائدة وذلك حيث جرى على خلاف
 موجب العلم بالفائدة ومع كون كلامه بهذا
 الفتح ان العالم بالفائدة كما ذكرنا لان معنى كلام
 بها والعالم يكون عالما منزلة الجاهل
 فليس الكلام شيئا على الفائدة
 الصواب هو الاطلاق تحت

من خلاف

من خلاف وليس ما اشتبهوا لانفسهم لو كانوا يعلمون فانه اثبت لهم العلم بفائدة من اشتراه ماله
 في الآخرة من نصيب ونفى عنهم العلم بها بقوله لو كانوا يعلمون ان لو كان يعلمون ان الله في الآخرة من خلاف
 لما شرو به فنفى عنهم العلم بها ثباته لتزليله منزلة الجاهل فبطل ما ذكره المصنف من ان كلام الفتح
 ايها ان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر والان ما منزلة الجاهل بها وليست منها منزلة
 تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل لعدم خبره على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر لانه من امثلة تنزيل
 العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل لا الاول لانه لا يوجب العلم عنه صريحا لا بما ذكره الشارح في شرح الفتح
 من انه لا ايها مع قول الفتح كيف تجد صدره يصرف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسري واخره
 بنفسه عنهم حيث لم يعلموا بغيره وان لم فلا خبر في الايهام بعد ومنهج الهم انك عرفت انها اثبات العلم
 بفائدة الخبر في صدرها ونفيه في آخرها فلا ينبغي قول الفتح هذا الايهام ولا بد في قره ومنهج الهم على ان
 للمصنف ان يقول من هذا الكلام تنبيه القاصر وحفظه عن التثبيث على هذا الايهام وظاهره ضعف ما ذكره
 الشارح ومن تبعه في دفعه من ان مراد الفتح بالحالة على كلام رب العزة ترشح تنزيل العالم بالشيء انهم
 من الفائدة وغيرها منزلة الجاهل والآية الكريمة احتشروا آخر فخر في صدرها عن وصف اهل الكتاب
 بالعلم وهو ان يكون قد علموا بالا على الجبر وتكون الكلام لام الابتداء ويكون لو كانوا يعلمون لنتي كونهم
 من اهل العلم فالحاصل لو كانوا يعلمون ان اشتراه ماله في الآخرة من خلاف فليس الآية الا ان العلم فيه
 ايضا تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل لان اهل الكتاب علموا بان اختيار السيئ والشعيرة
 على كتاب الله بهذه الاشياء لكن دخول الام لا يتلوا على الجملة الفعلية مختلف فيه فاجب ان العلم
 على الفعلية في غير باب ان يحول على تقدير ان لا يتلوا في حقهم فصدق الخبر في الفائدة ولازمها
 على انه قد ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل لولا شك المحصر بالخبر اللغوي الى العالم الابد من التثبيث على تنزيل
 وجوب الاشياء منزلة عدمه لولا شك بمنزلة ما رويت ان رويت لانه لولا تنزيل الهم منزلة العلم
 لم يكن في هذا العقل صحة قصد الفائدة ولا لانه علم ان قوله تعالى وما رويت ان رويت انما يكون
 من قبيل تنزيل وجوب الاشياء منزلة عدمه او كانه المقصود ونفي الهم مطلقا فنفس السيد السند في

لا يتقدم نكتة الخبر ليس الوقوع والقدوم
 مخالفا بل الوقوع والتأخير كما ان رايه ان الوقوع
 الشرح لانا نقول هذا منسوخ ولعل ما زاد
 اليها من ما هو العسري كية فائدة
 غير ذلك في مقصودها فان السيد السند
 سمي الذي في ماله فانه انما السند
 وضع الخبر للعلم بها

ان الخبر هو من تحت قوله في بيانه
 ان يقصد له وهذا كان تأويله
 الا ان القصد الاشارة الى وجه التثبيث
 منزلة العلم مع ان الله لم يكن ريبا حقيقيا
 او انما خبر في عين الكثرة او على قدر القوة
 لا بيان المراد بالاشياء التي
 وهذا علم مائة قد علمه الله تعالى
 التثبيث لاعتدال من تنبيهه بانه انما يكون
 في جميع الافعال ورفع الحجاب الهم

اى ما رويت حقيقة ان رويت صورة لان ان ذلك الذى كان خارجا عن طرق البشر فخرجه عما نحن فيه وكذا
 ما نقله من انه ما رويت قاضيا اذ رويت كسبا وزيفه انه ليس بشي ليراد في جميع الافعال عند من يقول بان
 وعدم صحة على قول من ينكره وكذا ما يمكن ان يقال من انه ما رويت في عين الكثرة اذ رويت من كلفك او
 ما رويت على قدر قولك اذ رويت وفيه ما ينبغي لك معرفته فينبغي ان يقتصر الخبر على صفة الجهر او
 العرف من التركيب اى من المركب او تركيب الالفاظ بوضعها مع بعضها في ظهوره وتقديره على قدره
 كالنصب والعد روي القدر الحاصل على مقدار حاجته في افادة الحكم ولازمة اوجاهة الى طائفة من الناس
 فوجه ترويه على السابق ظاهر ومن لم يستشبه وقع في تطويل ليس فيه كثير تحصيل ولا يخفى انه بظهوره لا ينبغي
 وجوب الاجتناب عن ايراد اقل من الحاجة والاولى ان يقال فينبغي ان يذكر التركيب **واعلم** ان الايراد على قدر
 الحاجة مما يري في كل باب من ابواب البلاغة لا يختص افادة الاسناد الخبري وعلى وجوب ذلك في الفصل
 بالوجه عن اللامعة والتجمل عليه انه لا يفيد وجوب الاجتناب عن الايراد اقل من قدر الحاجة في الاستدلال
 عن القدر بل عن قوت القصور **واجاب** عنه الشايع المحقق بان ترك وجه وجوب الاجتناب عن ايراد الاقل
 لظهوره والتسديد بان الاقل مما لا بد منه في حكم اللامعة ومنه يوجب تحت الالام باللامعة **وهي** نقل
 في ايراد الاقل يكون قد روي بعض ما قصد افادته لاغية ثم فصل ذلك الجمل بقوله فان كان الخاطب خلوا ذهنه
 بعض تفصيل له من يدا خصا ص باحوال الاسناد والافتقار في الاستدلال وذكره الى غير ذلك تحت هذا الجمل
 من الحكم اى النسبة التي بين بين او الوقوع واللاقع على التقديرين من الخلو عبارة عن عدم الاراد ان
 على الاتصاف كفا في الخلو من التردد ويحتمل انه يلفظ قوله والتردد فيه بلا ريب لانه عدم ارادتها
 يستلزم عدم التردد فيها لانه التردد بدون التصور محال وتفيد خلوا ذهنه بما يخصه بالخلو
 عن التصديق لا يدغم انفسا من التردد لانه التقييد غير ضروري والتقييد في الخلو والخلو عن التصديق كالخلو
 عن التردد ولا يلفظ انكر التردد به لكن اليقين جعل فيه والتردد فيه الى الحكم ان تردد الخبر لا يكون
 في التصديق بل في النسبة المقصورة فهو يلج الى الوقوع واللاقع المذكور ضمنه لانه الحكم جسد بمعنى
 اذ ان الوقوع واللاقع فهو من قبيل اعداها هو قرب التقوى فنقول من قال بالاخذ في هذا الحكم

فينى هو عدم الاتصاف

وكذا الحال في قوله وان كان مترددا فيطالب بالادلة ولم يرد بالحكم الوقوع اما الوقوع حتى يستغنى عن قوله
 والتردد فيه لانه يتوهم ان المراد الحكم بمعنى الاتصاف فيفوت اشتراط الخلو من التردد وهذا من قبيل
 الالبسة في اختصاص اللفظ بتوحيها لفظا وفيدا الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور خبره الا
 الشك فيه لانه انما يحسن حفظ التوراة لمن يخلو ذهنه عن تلك عالم ما التكرار المتردد في عقله فلا
 ان يقال انه انك حفظت التوراة لافادة العلم لانه ظاهر في تأكيد الحفظ للعلم به وانطرح في عالم
 بحفظك التوراة بل قولنا حفظت التوراة لافادة العلم من غير اعتبار خلوه ذهنه عن العلم بالحفظ اذ لا غير
 خلوه ذهنه صار ثبوت ملك به مقصودا اصليا وصار ثبوت الحفظ من مقتضات العلم فينبغي ان يعرف عنه
 بما يفيد قصدا ومراجحة يكون فائدة الجمل مستغنى الى طائفة في استفادته او الحكم في افادته او الكلام
 والحكم قال الشارح على مقتضى النسخ للمفعول وهو محمول من مؤكدات الحكم الاولى من مؤكدات الحكم ولما خص
 الشرط بالحكم قال على طبعه من مؤكدات الحكم او شبه على ان وضع المؤكدة للحكم وان استعمل للادام ايضا والمؤكدة
 ان والام الاستدلال وصيرورة الجملة اسمية قال الشارح اسمية الجملة فيما بينهم وهذا المعنى ونكر الانسان
 ونونا التاكيد واما الشرطية بالفتح والكسر حرفا التثنية وحرف الصلوة اعني التردد ان كان الخاطب
 مترددا فيه فطالب بالادلة حسن تقويمه بكونه قد روي بعض ما يتعلق بشرح هذه العبارة فتذكر وتما لا بد
 من التثنية عليه ان المراد بالتردد فيه التردد في خصوص الحكم ولا يعتبر التردد اجمالا بان يكون سؤاله
 بمحلول او فصل وقع الجواب من تعاصيله كما في قوله كيف زيد فانه محمول تفصيله هو سؤالا بيقين او صحيح
 او صحيح لكن لم يوجد تردد في خصوص الصيغة مثلا فلا يقال في الجواب الله صحيح بل صحيح بل هو تأكيد والمراد
 بحسن تقويمه انه لو تركه لم تكن الاكثرون الا في تركه الا على ولا يخطأ وربما يقال ان التاكيد للمفكر واجب
 وتركه مع انك ايا خطا ومجازا كذا انه قد روي انه يلزم من هذا الكلام ان لا يحسن في جوابه كيف زيد
 صحيح وان لا يتم قولهم ان الجواب عن سؤال السبب الخاص يقتضي التاكيد دون الاستدلال عن السبب المطلق
 لكنه يناقض ما قال الشارح في دلائل البعاط حيث قال اكثر مواقع الحكم الاستدلال هو الجواب لكن يشترط
 فيه ان يكون للثبوت مثل من على خلاف ما انت عجب فاما ان يحمل مجاز الجواب صفة في هذا فلا لانه يورث

لأنه لا يستقيم لنا أن نقول صالح وجواب كيف زيد وفي الآد في جواب ابن زيد حتى يقول الله صالح هذا
تم الا لا يلزم به فانه يقول ان لا يكون انما كيد لمثل مطلق بل مقيد بالنظر المذكور وان يكون التأكيد
واجب في جواب السائل كما يقتضيه قوله لا يستقيم وبما يجاب بان هذا حكم ان فكره على باب التأكيد
ولا يجاب الله ايضا من ان لا يطلق التأكيد ذلك انه يجيب بان هذا حكم بيان الوجوب بين الشيخ وتقييد
الوجوب لا ينفي الملاقاة الحسن ثم اثبت الوجوب في البعض بنافي الملاقاة الحسن الا الله جعل المصداق بعض
داخل في التكرار التصديق بتقييد الشيخ بوجوبه وان كان طنائم جعل ان التأكيد بان لا يظن بخلاف
ما انت تجيب اكثر مواضع في موضع الانكار لان ان التي هي علم في باب التأكيد حتى بالمتكررين
بالتقييد لان الظن اكثر من اجازم حكم الاستدراك الاستدراك من بعد ^{الشيخ} على الشيخ ما
اورده السيد السند من ان كلام الشيخ تقييد الله يجوز ان صالح في جواب كيف ندرس الله ينافي ما ذكره القوم
من ان كيد لطلب التصديق والاستدراك عن السبب المطلق لا يترك لانه انما يفيد لو كان معنى كلامه و
مما لا يقل بانه لا قائل بدعوى الله صالح بل المقترع جواز وهو غير متعين لجواز ان يكون منه ولا
بانه صالح في جواب كيف زيد ولكن تصديقه من كلام الشيخ بان الاستدراك بانما كيف التصديق
الخاص عند التحقيق الا الله لا كان محصيل ذلك التصديق بالغا فبقيد قالوا انها لطلب التصديق والاستدراك
المرتبة بدعوى صحة التأكيد في الجواب قال تعالى في جواب ما هي يقول انها مرتبة صفاته والتمس على ان
التأكيد هنا الاظهار والترغيب لا لكونه كلاما مع السائل خلافا لظاهر ^{وعرض} السيد السند بانه ما ذكر
وجها لتقييد الاصل بانه يكون له السائل على خلاف ما انت تجيبه الا يتجه لانه يمكن ان يجعل الاصل
وهو الاصل ان كان التردد في اصل التصديق الذي في الجملة الخبرية كلف في قوله هل زيد قائم
فهنا كمثل جملة وان كان عن تفاصيل الاطراف والقيود التي فيها خلافا حاجة الى التأكيد ^{المطلوب}
بحسب الظاهر التصور واجب بانه لم يبين التقييد على عدم استقامة الملاقاة الاصل بل على الاستدراك ليس
بشيء لانه يمكن كذا لك فقال الله فوكي ان يستقيم في جواب غير المظان التأكيد وهذا مما لا فائدة به نعم
بيد الله يردى ما ذكره في الاصل ان لا يترك جواب من يقول ان زيد ضرب وهو خلاف ظاهر كلام القوم

قال الطائفة

فانما بطل ما ظهر من شرح كلام المتن ويمكن ان يقال انما الشرح باشتراط ان يكون السائل ظن خلاف
الاجاب ان كان بالقوة القريبة من الفعل وذلك بان يكون مقروفا في خصوص الحكم الذي يجاب به فانه
اذا تدبر بين الطرفين ومصادر المحققين له فكل منهما في موضع الرجحان وقرب من حصول التصديق
فكل ما يجيب به سؤاليه فهو على خلاف ما هو مطلقه بالقوة القريبة من الواقع ما ذكره كلام المص
وان كان الخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه فالحكم اسم فاعل وجعله اسم مفعول منكر وان كان له وجه صحة
وجوب تركيزه اي الحكم بحسب الانكار اي بقيد لا شك كاي ذلك على قد رما السائل باننا ما بلغ
على حد ولا انكار فله فائد ان احدهما اشتراط ان يكون ذلك على قدر تأكيد المتردد وثانيهما الله
متفاوت بحسب المقامات انا قصه شائع على بيان الفائدة ان تية يرد شك الى ما ذكرنا جواب ان العباس
الميراني السخري المتفلسف الكندي حين سئله قالوا اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله
قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم والعنى واحد وذلك ان بل السائل
مختلفة فتقول لم عبد الله قائم اخبار عن قيامه وتقول ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وتقول لم ان
عبد الله قائم جواب عن انكار منكر قيامه هذا وما ذكره المص في قوله تعالى ثم انكم يوم القيمة تتعجبون
من الله انما انبأ بنبوت تأكيد واحد وان كان مما ينكر لانه لا كانت ادلتها هو كان جديرا بان لا ينكر
بل غاية ان يتردد فيه فتزل الخاطبون منزلة المترددين فيه تنبيهها على ظهور دلالتها ومميز زيد
وشدك بالثبات في جوبية وسل عيسى بهم وبهذه عرفت ان في بيان مقامات الاخبار ان با عن كلام العرب
طعن الطاعن بل اجترى القاص المجترى على الكلام المجتزى وان في قوله وقد يجزى على خلاف مقتضى الظاهر
لا يكاد يعود ويقول تجرد في مقام الاخبار من غير الجواب ورد الانكار بانه عبد الله قائم وفي مقام رد
الانكار عبد الله قائم كان عبد الله قائم وفي جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف يتجيز اشتراط
كونه ان كيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن ذلك على قدره قلت اذا تعاضل
التأكيد والانكار تسا فبقا جميع اصل الخبر مقيد كما قال الله تعالى استشهدوا على صاحبكم التأكيد
على حد ولا انكار زيد من التردد وعلى تعاضل مقامات الانكار في طلب التأكيد حكايته عن ذلك

ح

وان الخاطب في قوله ان اسمي يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب الخاطب على الغائب فيكون نفي
الرسالة عنهم تغليبا لا عليهم كانهما حضروا عيسى حرم وخاطبوه بنبي ورسالته من الله بالغة في انذار
ونظير ذلك في الاشتغال على التغليب ان يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمة الى اهل بلد فيقول اني
رديهم ان حكمكم لا يحجز عني ان فينا على بلدكم هذا ونحن نفعل اولا ان استعارة لتوجيه
ليس بل ان يجوز ان يقولوا حكم الله في حكمكم ان تصدقوا عيسى في جميع ما جاء به فانه فيه دعوتهم الله
الى عيسى على معبودهم انهم اصحاب وحى ربنا انما يحتمل ان يكون المقصود بالنفي في ان اسمي الا بشر
مثل مع وفاء عيسى استقام في الخطاب نفي اسكان رسالته عنهم عن الله فيدخل عيسى في نفي النكار
وثبت نفي رسالته على اكد وجه فلا يكون في الكلام الانقلب واحد والاظهار ان المراد بقوله اناسكم
مرسلين اناسكم مرسل احكامنا ويؤيده قوله لهم وما انزل الرحمن من شيء فانه ظاهر في نفي كون
الاحكام مرسله ويسمى الغائب اي النوع الاول اي الكلام الملقى مع الخلق سواء نزل منزلة الترتيد او المنكر
اولا استدل انما فقوله تعالى انهم من قومنا ابتدائي وانما استمى به لانه ابتداء كلام من غير سبق طلب
او انكار كما فعل عن المص وتبعه السيد السند في شرح الفتح والاظهار لانه احدث صورة في نسبة
في الخطاب من غير سبق خطو دها في نفسه ولا يقيم ان يقال لانه اصل الكلام المطلب ان الانكار في الله
بحصول بزيارة الله فيقول انهم من قومنا فانه ابتدائي وقوله لا ريب فيه فانه مبدئي ويمكن
توجيهه قائل وقيل لانه مبني على اصل الخطاب ان يكون عليه فلذا جعل خبر خاليا ما لم يشهد شاهد
على خلافه انما في طلبها والثالث انكاره ولو قال والخلق والطلب والانكار ظاهر في الوجود التي تتبعها
مقتضى انظاره كان قوله واخراج الكلام عليها اي مقتضاها اخرجها على مقتضى انظار مقتضى ظاهر في غاية
الظهور وفي الفتح واخراج الكلام في هذه الاحوال يريد الخلق والطلب والانكار على الوجوه المذكورة
بمد الخلق عن التاكيد وزيادته اخرج مقتضى انظار هذا ومقتضى انظار هذا ومقتضى خلا
كلها مقتضى الحال كما ان ظاهر الحال وما طنه كلاهما حال مقتضى انظار من مقتضى الحال لان التسمية
هنا فكر بالتركيب الاضافي فتش الاخصية مع الحكم بصريح العقل فلا تغفل وان جملة الاشياء مستثناة بالانكار

ان اجعلت النكاح غير المنكر والذكر الكلام على مقتضى انظاره تحقق مقتضى انظاره دون مقتضى الحال لان
مقتضى الحال يقتضي ترك التاكيد مع ان التاكيد مستلزم بان الحال هو الامر الذي الى التكلم على وجه مخصوص
فالانكار مع تنزيله منزلة لا ليس بالانكار في مقتضى انظاره ولا مقتضى الحال ولو نازعت زاعيا ان
الحال ما يدعوى ذلك في الجملة غير مفيد بحال الدعوة وجازيا معك ففعله ليس التاكيد بعد مقتضى
الحال لان الترتيل ما من عن اقتضائه وكيف لا فلو كان التاكيد مقتضى كان الكلام مطابقا لقتضاها
فكان بليغا مع الله بما جعل من البلاغة لا بما ذكره ان من ان التاكيد ليس على مقتضى الحال لان
القضي تركه التاكيد هو الحال بحسب غير انظر لاسمطلق الحال ولا يلزم من كون على خلاف مقتضى الحال
بحسب غير انظاره على خلافه مطلقا لان انتفاء التاكيد لا يقتضي انتفاء التاكيد على مقتضى الحال
كلما انكار ثم تاكيد الكلام ان لا يورث اعتبار الانكار بعد التاكيد وتكرار صنع السند فيسقط
على ذلك سمعت ما يدل على انه ليس مقتضى الحال وكون التاكيد في الصورة المذكورة مقتضى الحال
لا يتوقف على الاثبات به حتى يضر سلب المعنى عن الاثبات به احسن التامل فانه هذا من مراقي العقل
وكثير ما اى اخرجها او زمانا كثيرا لغاية في الكثرة اخرجها الكلام على خلافه حال كونه كثيرا كذلك ولقد
اجب حيث وبسم قسم الخميني على خلافه بالفتنة حيث قال وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل والخميني
على خلافه بخلافه قال انما تخرج الحق يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابلة حتى يكون
الاخراج على مقتضى انظاره وكان الاستدلال من مواقع مقتضى انظاره اقل من خلافه فعدل في شرح العبارة
عن مقتضى انظاره ونحن نقول مقتضى انظاره اقسام ثلثة الكلام في الحال والتردد والنكر واقسام خلاف
مقتضى انظاره تسعة الكلام مع العالم ثلثة تنزيله منزلة الخلق والتركيب والتردد والنكر والكلام مع الخلق
المنزل منزلة التردد والنكر لان الخاطب يناقش تنزيل منزلة العالم والكلام مع النكر المنزل منزلة اخرين
والكلام مع التامل المنزل منزلة اكثر اقسام التي تقتضي بكثرة على انظاره وان ارادته في مقام
كما وبعد وجه الترتيل يجوز الوجهان والترتيل اكثر من الجري على مقتضى انظاره لان اليمين ايسر له لفته
فكن ذلك يستدعي وصف الترتيل العالم بالكثرة الجاهل فيجعل غير انظاره مقتضى انظاره الكلام

الاشكال بيان

على خلاف مقتضى الظاهر وهو متناول لجعل العالم والخالق والتركيبات بل الآلة ينزل العالم منزلة السائل
 بعد تحصيله فتنزل منزلة الجاهل ودخله في قوله وينزل العالم بها منزلة الجاهل لا ينبغي من ذلك
 في هذه البنية لانه بعد تنزله منزلة الجاهل تنزله منزلة الخلق مقام وتنزله منزلة السائل
 مقام وتنزله منزلة النكر مقام قوله انا قد علمه ما يلزم له بالخبر ما يدعي الخالي الى الخبر ويجعله
 متوجها ليد شاملا فيه في مقدمة جاد الله لوج للكل باغيفة فواند سك رابستى فان وفسره
 الشارح المحقق بالاشارة الى ما يشير للخاطب الى الخبر وما ذكرنا اظهر مشترك بين الشكلا لا تقدم
 اللوح يستدعي جعل العالم منزلة الجاهل منزلة السائل وقدم اللوح وقدم اللوح وقدم اللوح
 فيجعله مترددا فقول السيد السند ان الادب في السائل الخالي لانه تقدم اللوح انما يعتبر بالقياس
 الى الخالي واما تنزله العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وادخل فيه وتنزيل النكر منزلة
 السائل داخل في قوله والنكر كغير النكر فوجه اجاب لا يخفى على من فك ولما كان تقديم اللوح محتملا
 مرجحا لادالة التردد وان يكونه موجبا للتردد وواجب الى تقيده بقوله فيستشرف له استشراف
 المتردد الطالب اي بالقوة القرينية من الفعل لانه يصير مترددا بالانفعال والالفاظ الكلام معه
 على مقتضى الظاهر ولا استشراف ان تنظر الى الشيء كما تستغل من الشئ بسط كلفك فرق حاجتك هو
 متعدي بنفسه يقال استشراف الشيء نحو العبارة فيستشرفه الا انه يبقى في كلامه لام مقوية العمل التي في عبارة
 الفلاح بعد اختصاره لانه عبارة هكذا فيتركه مستشرفا له فلي وضع فيستشرف مكان فيتركه
 مستشرفا غفل عن ان لام التقوية لا تدخل في قول الفعل متاخر كما تدخل في قول شبه الفعل فيقول في كلامه
 مختلف ولولا ان الاختلاف بحسب العبارة اهوره منه بحسب المعنى لوجعت ضميره للملوح لا الى خبر فيستشرف
 الاجل للدرج الخبر وينبغي ان يعلم ان التنزيل منزلة السائل لا يستدعي سبق اللوح بل يستدعي ان يكون
 معه ما يجعله في مرتبة التردد وكلف الخبر مستعدا وكونه الخبر مستهدا بالسؤال والكذ وكانه خصي
 تقديم اللوح بالذكر كثره وقدمه ونحوه لا تخاطب في الذين ظنوا قالوا الى الله عني بيان في شأن
 في قولك واستدعي العذاب عنهم بشفا منك هذا وكان هذا النهي لا علم منه تعالى بعلمه القديم السند

سيد عورقة

سيد عورقة بلحاجة ابنه ويحتمل والله اعلم انتهى عن الخاطبة في طلب العذاب لهم كما قال رب لا تدركني
 الاخرة من الكافرين ديارا يعني لا تدركني بعد لعذابهم فانه حكم عليهم بالاغراق هذا الكلام يشير الى توجيه
 العذاب اليهم فتمسك بالنفس اليه او تردد وبعد الحزم به ايضا يحتمل ان التردد في آتاه
 الاغراق لانه واحد من جنس العذاب بيتا وقد سبق واضع الفلك فذلك قال انه من فرق من كون الكفر
 المصر في تعيين اللوح بقوله ولا تخاطبني في الذين ظنوا ولم يذكر وضع الفلك مع الله الذي يدور عليه
 الاستفصال الى الاغراق اشارة الى ان قوله ولا تخاطبني في الذين ظنوا يعني في التنزيل منزلة السائل لانه
 يعني في الاشارة الى الجنس الخبر ولا يجب الاشارة الى خصوصية الخبر فايها كلاما ترح حيث قال هذا الكلام
 ملوح بالخبر مع ما سبق من قوله واضع الفلك باغينا الله قهر حيث اقتصر على قوله ولا تخاطبني لان
 قوله واضع الفلك من ثمة مما لا يلتفت اليه وجعل صاحب المقام قوله تعالى واما امرئ نفسي
 ان النفس الامارة بالسوء فيه واشارة الى الفرق بينهما وكان وجه الاشارة ان فيه تأكيد من احدهما
 لتنزيله منزلة الحكم المطلوب لتقديم اللوح وثانيهما لانه الحكم مما يقبل الالهام على الكار بكماله
 يوسف وظهره فقد اجتمع فيه التنزيلان اولان امر النفس ما يتردد فيه نفس السام وكذا كونه
 غاية فيه على ما يفكره صيغة البالغة وكون الحكم لا يقبل الالهام على تقدير كونه النفس يوسف فقط
 او عانا وكونه الاستثناء مستقطعا بمعنى لكن رتبة وتصرف عن الاسماء او خلافا لظاهره انما
 كونه المستثنى متصلا غير ظرف بمعنى الا ان البعض الذي رتب في فيه فقا لا يدفعه ما ذكره السيد
 السند في حاشي شرحه على الفلاح من انه لا قبله الالهام قبل الاستثناء فتأكد الحكم لدفع هذا الكلام
 بل هو محجب لانه الحكم قبل الاستثناء مما يجب ان ينكر فكيف يؤكد لدفع الانكار على انه لا حكم قبل الاستثناء
 فضلا عن ان يؤكد وغاية ما يمكن ان يقال في توجيهه انه اجمال الالهام لان الحكم قبل الاستثناء يحجب
 الخاطب منكرا لا يفعله الخاطب ومروا عن قوله فانما كره كلامه لا قبل الاستثناء لدفع انكاره فذلك به
 اجمالا وما يجب التنبه عليه انه قال صاحب الفلاح انه ينزل من لا يكون من لا يكون سائلا منزلة
 السائل فيخرج الجملة مهذبة بان وقال السيد السند لا يرد هذا النوع في الاستسقاء بان دون غيرها

هذا تقرير الكلام على بلقي ان الاشعار
 يكون تأكيد واحد وقد حققنا ان الله
 لا يلد له من تأكيد فلا بد لاجتماع
 التنزيلين من تأكيدات ولك ان تجعل
 حيزا ورة الجملة خالية عن الدلالة على
 الزمان والله على الاستمرار حفيظ
 النفس ليامر تأكيداتنا

بان ما سيجي الله بمنزلة التاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي لا يدفع الا بغيره فيكون التاكيد المعنوي
 بحيث يزول بغيره وانما هو شأن التاكيد المعنوي على تكرير اللفظي الاول وما هو بمنزلة
 فلا يتجه على المعنوي نعم يتجه لو كان الامر كما ذكره الشيخ انه بمنزلة ان يقول ذلك الكتاب فتعديده مرة
 ثانية هذا ولا يخفى انه لا يندفع بما ذكره استنباه من تأكيد المعنوي مع زيادة انه اذا كان في الجنس
 كتابية عن نفي كونه محلا للترتيب كان في النفي مزيد تأكيد وبالعقبة يفيد ملكا طارعا لكتابية وانه
 مع كونه المقصود لتزويل وجوده والترتيب منزلة عدمه لا يمكن ان يكون ذلك الا لما عني فيه فان كونه وجود
 الترتيب بمنزلة عدمه ينكره كثير من الاشياء فيجب التوكيد وتزويل الترتيب منزلة غيره وان التأكيد
 اللفظي ايضا يكون دفع التكرير فيكون مراد الشيخ ان قوله لا ريب فيه منزلة التكرير في دفع
 توهم التكرير في تكرير الحكم وتقدم فيه فوافقه كلام المصدر وهكذا اعتبارا في الثاني ان لم يكن في البيات
 السابق ما يعجب بالاثبات كما كان مستوى النسبة بالاثبات والثاني ان قوله هذا لا يخلو بل
 فلا ريب في دفعه قال الشيخ المحقق ولما كانت الاشئلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل
 سوى قوله لا ريب فيه انما رتب في التوهم التخصيص وقال السيد السند انه هذا القول يقتضي
 ان يكون لا ريب فيه تنظير حتى يكون التوهم التخصيص مسلكت واضع هذا ولا يظهر ان هكذا اشارة
 الى اشارة الاثبات بمعنى كاشلة الاثبات اشارة الى التوهم فمن احاط بها سهلا عليه سخر له امثلة التي
 وهذا او قد عبارة الايضاح حيث قال هذا كاشلة اعتبارات الاثبات وقيل على اعتبارات التي كاشلة
 ليس زيد او ما زيد منطلق او مطلق وما ينطلق او ما ان ينطلق زيد ما كان زيد ينطلق او ما كان زيد
 ينطلق ولا ينطلق زيد وان ينطلق زيد والله ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد هذا وكيف لا يكون هذا
 كلمة اعتبارات الاثبات فخر في كونه السابق محققا بالاثبات فكيف يقع جعل قوله وهكذا اعتبارات
 التي قد تم توهم التخصيص وعبارة الكتاب احتمال في نفسه جديرا بان يقطع الاجلة النظر عن رعاية
 مطابقة في الايضاح والفتح في هذا المقام وهو ان باقى اعتبارات التوهم وجودا في شيئا ما تران كان
 من نفي لا يحقق وجوده فيندفع فيه تنزيل التاكيد منزلة التي كاشلة الاثبات لا غير ذلك في الاشارة

فيه

فيه على وجهه ومثل ما رويت ان رويت واعلم انه قال صاحب الفتح ان اخراج الكلام على مقتضى مقتضى
 في علم البيان بالقرع وخلافه يستلزم بالكتابة ولما كانت الكتابة في المشهور وعلى الوجه المذكور في البيان اللفظ
 لاراد به لازم ما وضع له من غير قرينة مانعة من ارادته والقرع اللفظ لاراد به ما وضع له ولم يكن العارف
 المستعنى للتراكيب مما وضع لها اللفظ وكان اعتبارا لكتابة والقرع باعتبارها غير ظاهر حتى يعلم ان هذا
 معنى آخر لكتابة او يجوز سمي على التشبيه واستشبهه مقصوده اعرض عنه المصنف بالكتابة وما قال السيد
 ان العارف المستعنى في عرف البلغاء هي العارف الاصلية ببداهة او كان كذلك لكان زيد قائم بل لا يكون مراد
 لقولنا انت خالي الذهن من قيام زيد فكذلك لا بد من ضرورة هذا الكلام لم يكن لزيد قائم في السابق
 في دلالة العقلية وانتقالات غير وضعية يكشف عن من يدركه وفطنة ولا منقصة في الانتقالات
 النسبة على الامتناع اذ يستوي فيه الخواص والعوام وايضا لا بد في الكتابة من صحة ارادة المعنى الحقيقي
 واذا انما انما على التاكيد الى التكرير لا يفيح الادارة للانتقال الى ملزومه الادعاء وهو منه ما بين الانحاء
 لو ناسل على ما ذهب اليه السيد السند وتنزيله منزلة الخالي على ما ذهب اليه السامع فقيه الله لو انما في الكتابة
 بصحة ارادة الانتقال وان امتنع المعنى الحقيقي لم يضر الجازي عن الحقيقة اذ لا يحجز ولا يصح ارادة المعنى
 الحقيقي فيه الانتقال فان تحقيق ان صحة ارادة المعنى الحقيقي للانتقال انه بصدده المعنى الحقيقي ويتحقق
 في المقام مثله جيان الكلب بل دسناه الحقيقي لانه كما انه مضاف جيان الكلب حتى لو لم يكن جيان الكلب
 لا يصح ارادته للانتقال الى المضاف بل يتعين الجازي ظاهر كلام السامع ان الكتابة بنفسه الاخراج
 على خلاف مقتضى الظاهر فانه يلزمه تنزيل الخطاب منزلة غيره فاديد بالاقول ما هو المنعوم كما هو
 مقتضى الكتابة ووجه المحقق بان الكتابة يقتضي ارادة المنعوم باللفظ الدال على الاقوال فلا يحقق
 الكتابة الا على سبيل التشبيه وعبارة الفتح واضع في ارادة الكتابة الاصطلاحية ولا يخفى انه قد ذكرنا
 بين كلامي الشلح وكلامه على ما حققناه لك فانظر في الرد على الشيخ ان يقال اذا كانت الكتابة
 نفس الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كان التبرير ايضا نفس الاخراج على مقتضى الظاهر وليس للاخراج
 على مقتضى الظاهر معنى يكون صريحا فيه وان ارادة التنزيل بايراد الكلام على خلاف مقتضى الظاهر شيئا بالتبرير

الظواهر الكتابية

لأنه لا بد له من غير توسط شئ فهو بمنزلة أداة الوجود لا بد له من التوسط والابتداء في المشاهدة بالكتابة
من أن يكون الاستقلال من الابداء لا بد له من التوسط بل لا بد له من الاستقلال إلى الترتيل فلا يحسن الطول في الكتابة بطريق
التشبيه أيضا وعلل مراد القائل أن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان يسمى بالكتابة
الباخرام خلاف مقتضى الظاهر وأراد بإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر استعماله في غير ما وضع له
من ملزوم المعنى لا هذا الإخراج بعينه وكذلك مراده بإخراج الكلام على مقتضى الظاهر يسمى بالتصريح في علم البيان
استعمال اللفظ فيما وضع له على ما هو وظيفة البيان لأن هذا الإخراج بعينه وعرضه أن كل من هذين
الأمور ينظر في علم البيان مسمى بأخر قال الشاعر المحقق وهما بحسب الابداء من التشبيه عليه وهما
لا يخفى فائدة أن في تأكيد الحكم نفيا للشك أو دلائل الشك ولا يجب في الكلام مؤلفان يكون الفهم منه
دلائل الشك ومحققا ومقدرا وكذا الجرح عن تأكيد هذا الكلام وأراد به وجوب كون الدلائل الشك محققا
او مقدرا ما يشمل دلائل الشك والتردد وهو ظاهر وأراد بقوله وكذا الجرح أنه لا يجب أن يكون التجريد
لحقو الذهن حقيقة او مقدرا بل يكون لغير ذلك كأن يكون لافقه لا يربح من الحكم على افتد التأكيد
ولا يتقبل منه ويثبت عدم اختصاصه فائدة التأكيد فيما ذكره ولا ما نقل عن الشيخ عبد القاهر من أنه قد نقل
أن الدلالة على أن الظن كان من الحكم الذي كان أنه لا يكون كقولك الشئ وهو جرحي ومسمى من الظن
أنه كان من الأمر ما ترى واحسن القول ثم أنه فعل جرحي ما ترى وعليه قوله نقل رتبة التي وضعها
أن في رتبة أن قومي كذبون ومن خصا يصح لانه يصح أن يسميها حسنا بدونها بل لا يقع بدونها
نحو أنه من يتق ويصبر والله من يعمل سوءا والله لا يفرح الكافرون ومنها نهضة النكرة لأن نصيب مبتدأ
كقولك أن شئت نشوة وخيب ابنا الأسون من لذة البرس الغنى للدهر بالدهر ذو فؤاد وإن كانت
النكرة موصوفة تراها مع أن أحسن قولها أن دهرا بل شمل بمسعد لما بهما بالاحسان ومنها حذف الخبر
مخوفان ملاوان ولدا وان زيدا وان عرافا سقطت أن لم يحسن الحذف ولم يحسن انتهى كلام الشيخ وفي نقل
عن الشيخ إجماع الأئمة أن جميع ما ذكره من تأكيد الكلام في هذه المواقف يحتمل أن يكون من غير كونها دلائل
لأنكار وتردد ما في صورة التأكيد فيمكن أن كان ظن الحكم في الكائن أن لا يكون فلا بد من ما يستدل بأن

الحكم

الحكم في نفسه مظنة الانكار والتردد فيترك الخطاب به منزلة أحد شيئين يحتاج على وقوعه أو تحركه
أو تحركه إلى غير ذلك وأما في اصطلاحه فهو الشك أو تحسبه فلا بد أن يراد به التأكيد بالحكم
وتوزيع في النفس بالابهام أو الالتم التفسير كما استوفته فالتردد ظاهر في التأكيد والتردد برتبة من أول
الامر على أن العلم مقام التحقيق والتعريف وبذلك لا يخرج عن أن يكون المقصود في الشك أو دلائل الشك أو دلائل
في صورة نهضة النكرة لكونها مبتدأ وتحسين وقوعها مبتدأ فلا بد أن التأكيد مع النكر أو المتردد
وعدم صحة وقوع النكرة مبتدأ كما هو في موقبل لا يقبل الأجاء عن النكرة العرفية لفظة الفائدة لعدم تعيينه
فإن كان الخطاب بالحكم على النكرة متكررا أو متداخلا فيه كان الكلام غايته في الفائدة وأما حذف الخبر مع
وعدم حسنه أو جواز بدونه فلا بد أن الحكم المنكر يحذف فيه ما هو مناط الحكم من الحكم به فلا يتوحد
النكر عن سماعه ولا يتوحد في توجهه إليه فلفظه يقبل بعد أن يحذف بالثاني أن قوله رتبة التي
وضعها ورتبة أن قومي كذبون لانه التحسين والتحيز ليس خبرا فيكون خافعا على خبر فيه من تأكيد الخبر
ويمكن أن يدعى بأنه نقل من الأجاء رتبة كان ظن الخبر فيه أن لا يكون في نشأ التحسين لانه دخل
في ذلك على أنه المقصود أن فائدة التأكيد لا تحصر في الخبر فيه فدل عليه رتبة التي وضعها انتهى مع كونه
اشارة واضحة دلالة الشك ما ذكره في ضمير الشك بده قوله هو الله احد على ما ذهب إليه المفسرون من أنه
على الشك ورفع الامام في نهاية الامعان بأنه مراده أن من قبل الشك لا يدخل على الجملة الشك في الرابع أن
ليس بهيئة النكرة لكونه مبتدأ لأن الهمزة مبتدأ فالصواب أن يقول نهضة النكرة لأن نصيب
مبتدأ اليه وبالجملة ينافي صحة دخول ان على النكرة العرفية ما اشهر فيما بين النجاة أن المراد من ذلك
لكونه مبتدأ قبل دخول ان على النكرة العرفية لأن نصيب لكونها مبتدأ مع وقوعها الهمزة وثانيا بما نقله
عن الكشاف أن ترك الما فقيين تأكيد قولهم اما في مخاطبة المؤمن بالله لا بد من وقوع منهم التأكيد والله
للتساعدهم انفسهم على التأكيد لعدم نشأ طهر في هذا الخبر وعدم صدق رتبة خبرهم بخلاف
قولهم اما معكم في مخاطبة اخوانهم اذ هم فيه على صدق رتبة ووقوع نشأ طهر وصدق خبرهم متقبل
فكان مظنة التحقيق وفيه الله يحتمل أن يكون التأكيد لصدق الرغبة لتزيل الخطاب منزلة المنكر

في ان الحكم في مقام الاخبار وله كالمخبر به النكر في كمال الاهتم بتقرير الخبر في فاهمه وعدم التاكيد لعدم
 الرغبة في تنزيل النكر منزلة الخالي في الله ليس له من يداهنهم في الاخبار له كما انه ليس له من يداهنهم في
 الاخبار والى ان عدم الاهتم بهما لعدم كونهما في ذهن السامع مطلقا وفي الخالي لعدم حاجة
 الى من يداهنهم بايصان الخبر وثانها بما استخرج من مواردا الاستدلال حيث قال وقد يكون كذا الحكم بناء
 على ان الخاطب يتكبر كون الحكم عالما به معتقدا له كما تقول النكر عالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا لشهد
 انك لرسول الله واذا ردت ان تنسب الخاطب على ان هذا الحكم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر موافق اعتقاد
 توكلهم وان لم يكن مخاطبك منكرا لبطايق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المؤمن كان ذوقا واما قوله
 تعالى والله يعلم انك لرسوله فاما الله لانه مما يجب ان يباين في تحقيقه لانه دفع الابهام والافاء الخاطب
 عالمه وبلوذه هذا ولا يخفى عليك ان التاكيد للخبر الذي يعاديه لانه لكون الخاطب منكرا له داخل
 في بيان الصراحة صرح بالحكم لانه الاصل والظاهر والاعلام فيه دون التاكيد ان المؤمنين
 لكان يكون محتمل ان يكون تنزيل الخاطب منزلة النكر لانه من شأن الخاطب لوجهه على ايمان الامة ان يقول
 منهم ما يقتضيه في اعتقادهم بربس الله وتاكيد الله يعلم انك لرسوله الله الان الخاطب مع الوهم
 في عرفة الانكار فنزل منزلة النكر والامر باقتصر التاكيد والمصدر بعد تتبع كلام الشيخ والاحتفاء على
 ذكر في التاكيد تركه والله اعلم ولا فرغ من بيان احوال الاسناد ذكر بيانه الحقيقة العقلية والحجج
 العقلي عقيب العلم ان اسناد الشيء الى شيء قد لا يراد به ظاهره فيعلم ان من خاطب الموحدة بقوله انبت الربيع
 البقل لا يحتاج الى التاكيد وليس ترك التاكيد منبيا على استنباط ان ما اولد بغيره مما ينكره الواحد ويعلم
 ان مخاطبه من سمع انبت الربيع البقل بانبت الله البقل لا يخرج الى التاكيد لانه قوله انبت الربيع البقل
 لا يفيد النكار انبت الله البقل والافيانا حقيقة والحجج العقلية كاللغويين مما يذكر في البيان وان كان
 له تعلق بالمعاني باعتبار انها قد يعقدها احوال ودعاية هذه الحقيقة لا توجب تخصيص العقليين
 بالادلة في المعاني لشمس الكناية والحجج القوي ايضا مع قصد البينة ثم التفرغ الى الترتيب لانه ليس
 كسابقه مقصود بل مطلقا وليس يراد بها في المعاني من الصلوات التي هي من المعاني على خلاف ما ذهب اليه

الفتاح كما نعلم الشايع حتى يرد عليه بما ذكره من انه لا فرق بينها وبين التقديريين وما عرفت ان خبر ايضا
 ان الاول ذكره في البيان لا يحتاج ببعضها الى مرفعة الحجج القوي ولا اشارة بالكناية ولا
 بحث عنها هما كان المناسب ان يستوفي البحث حتى لا يحتاج الى اعادة بحثهما في البيان فبحث
 عن مطلق الاسناد باعتبار انهما لا يخصان الاسناد في الخبري قال الشايع ولذا قال ثم الاسناد
 وذكره بالاسم لظهوره في الخبر لانه لا ينفك عن الاسناد الخبري هذا وهذا هو الذي ذكره
 ايضا في قدس سره في تفسير قوله تعالى من سورة البقرة فاما يستكمل حتى هدى فمن هدى
 فلو خرج عليه هو والهم بجزالة حيث قال وكرر لفظ الهدى ولم يذكر الله ان الله بالان في اعم من الاول
 واورد عليه ان التبادر من مرفعة سبق ذكرها العهد وكونها عين ما سبق وان جاز حملها غير ما سبق
 فهي كالخبر بعينه في اننا لظن ان مرجعه عين ما سبق مع جواز رجوعه الى ما في ثمة ولا يذهب عليك
 اننا لظن انهم في الترتيب لكونه بحثا شمل ما سبق ونحن نقول لم يضمن البعد للمعجزة الاول دفع
 توهم رجوعه الى الكلام المذكور في قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه والتمام الاستدلال الوهم
 كيف والشهود الثابت في اصل التخيير كونه الحقيقة والحجج العقلية كلاما على انه قد تفرق في
 انه اذا دار التخيير بين الابد والاقرب فهو عائد الى الاقرب بقي انهما لا يخصان بالاسناد بل يرجعان
 في التعلق بخارجيت التهمة الاضافة مخوقه شقاق بينهما على ما قيل وفي النسبة الوصفية نحو
 الربيع البنت فقصدا يستفاد البينة عنهما كما ذكرت يستدعي ذكر ما هو من الاسناد ولا يذهب
 عليك ان تقاضيه فيهما بهما سياقي لهذا الكلام ثمة واما قال منه حقيقة عقلية ومنه حجاز عقلي
 انوطه لتويفها ولم يقل ما حقيقة عقلية واما حجاز عقلي لان تقاض الاسناد اليها لا يتم اذ كل منهما
 اعم من الاسناد ومن وجهه كما عرفت فلم يصح تساميه وقال الشايع المحقق ان من الاسناد ما ليس بحقيقة
 ولا حجاز عنده كما اذا لم يكن السند مقفلا وسماه كقولنا الجوزان جسم فكأنه قال بعضه حقيقة عقلية
 وبعضه حجاز عقلي وبعضه ليس كذلك هذا وفي كون منه ومنه مفيد الوجود وتقسيمه في فقهنا انما هو
 المدعى توهم قصد الاختصاص لا لافادة عليه ولكن ترقيم ما ذكره بان افادة منه ومنه كون كل من الاسناد

هذا لا يوردنا الى ما سبق من قوله ولا بحث
 عنهما

بعض من الاسناد بالنظر الى بعض آخيه لا يكون كلامها بعضا بالنظر الى الآخريين بل هو بيان
 بايراد كلمة التبعيض ويكنى فيه ان بقا الاسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلي واختلف في الحقيقة والمجاز
 العقليين قال الصوري المسترشد بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره صاحب الفتح هو الكلام وهو
 الموافقة لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل الامجاد وقول جابر الله وغيره ان الاسناد
 وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام
 البديل بسطة فهو حق بالنسبة بالعقل فلذا اختلفنا في وجود نسبة الاسناد الى العقل بما يستلزم ان يكون
 الاسناد في انبثاق العقل الى ما هو له في انبثاق الربيع العقل الى غير ما هو له مما يدرك بالعقل من دون
 مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق في نفس التكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ما هو له في غير ما
 هو له قبل التعبير ولا يجعله شيئا منهما فالاسناد ثابت في محله او مجازا به بطل العقل بخلاف المجاز
 التقوي مثلا فان تجاوزة محله لان الواضع جعله محله بغير هذا المعنى ولهذا يصير انبثاق الربيع العقل من الوجود
 مجازا ومن الدهر في حقيقة لغات كل عقليهما الاتفاقات الواضحة عندنا وبهذا اذ انبثاق الربيع
 العقل انما يكون مجازا عقليا لم يكن وضع الفعل النسبة الى فاعل مخصوص صدق عنه بل يكون النسبة
 الى مخصوص قصد التكلم بنسبته اليه والظاهر الاول ان هذا البحث انما يتوجه على من جعل طرف الاسناد انبثاق
 الربيع العقل حقيقيا كما سيجي وهي الحقيقة العقلية ولذا استشهدوا بانثاقه كقول خبره المذكور من ذكر
 راجح صرح به الشيخ ابن الحاجب في الايضاح اسناد الفعل اي نسبته سواء كانت تاممة ولا يكشف عن قوله
 او معناه يعني الفاعل في الفعل والصفة الشبهة والتمثيل والظرف والتمثيل ان اسناد معنى الفعل
 لا يلزم ان يكون تاما وفيه والاولى ان يقولوا ما في معناه ان معنى الفعل في الاصطلاح يتناول الفعل وهو
 ما يفيد معنى الفعل ولا يشترك في التركيب ولا يبعد ان يجعل ان يسمي اياه داخل في معنى الفعل واحترق انما
 ليس بحقيقة ولا مجازا عند الحيوان جسم ما اي شيء هو اي الفعل او معناه ويجوز ان يرجع الى السند
 المطرف لبعضه على بعض بما ظن هو لاحد الامرين كما يجوز ومطابقه اما في ذلك الشيء سواء كان معناه كما
 في ضرب زيد او اولا كما في انقطع الحمل وسلك النجا فلذا لم يقل ما هو عنه ومعنى كونه لان حقه ان يثبت

اي قيد مجازا ان يخص صافته الاسناد
 معنى الفعل فالعقل حقيقة

اليه في مقام الاسناد كما ان النسبة للاشياء التي لا يكون قائما به كما في الشرح على الاشكال بقولنا
 ما قام زيد لان القيام حقيقة يستند الى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صاهر في ان النجوم
 حقه ان يستند الى التكلم في مقام نفيه عنه لا الى النجوم فتم حقدان يستند الى النجوم في مقام قصد الشيء
 عنه وح ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فان من الدقائق والثابت تقضي عندنا بان دخله
 في الترتيب يتاويل الترتيب باسناد الفعل او معناه الى ما هو له لو كان الكلام مثبتا والقيام في مقام زيد
 يكون قائما بزيد لو كان الكلام مثبتا وثابت بان الشيء استند الى ما هو له باعتبار لانه في مقام نفيه لانه
 افطر زيد وفي ما ذكره زيد والاراد بالاسناد الى ما هو له من الاسناد الى ما هو له باعتبار
 نفسه ولانه ويستلزم ان يكون جوبا لتحقيقه والاولا ظاهره بالانحياز ان كليهما يجوز عن التحقيق وخارج
 عن صناعة الترتيب ويكفي ان يجعل خبره هو الما هو له في الفعل او معناه وكذا الشيء للفعل او معناه يعني
 ان حقا الشيء ان يستند الفعل او معناه اليه لكون جعل الفعل وما في معناه للذات اعذب من الفكر والسيار
 منه ما هو له في الواقع ومن يخرج عن الترتيب قوله الجاهل انبثاق الربيع العقل فقيده بقوله عند التكلم وحرفه
 مما يتبادر منه الى ما يشمل ما هو له في الواقع ولا اعتقاد وما هو له في اعتقاد التكلم فليكن بعد تبادر منه
 ما هو له في اعتقاد التكلم في الواقع فيخرج منه قوله العنقر خلق الله الافعال كلها مخفيا مذهبه فقيده
 ثانيا بقوله في الظاهر اي فيما يفهم من ظاهر كلامه لستخرجه مما يتبادر منه الى ما يشمل ما هو له في اعتقاد
 في الواقع وفي الظاهر ما هو له في اعتقاده فقط فظاهره ليس اعم مما هو له في اعتقاده اذا اطلق عند
 بغير الى اعم لما هو له في الواقع وفي اعتقاده ويتفقد بقرائه في اعتقاد التكلم فيخرج عنه ما هو له في الواقع
 فقط فقوله عند التكلم مغير لمعنى ما هو له ومقيد فيه حتى يقال انه لا دخال ما هو له في الاعتقاد فقط فيخرج
 انه يقال انه لا يخرج ما هو له في الواقع فما ذكره السيد السند ان شاء الله مغير لمعنى لا يفيد فعل نظره وكذا
 قوله في الظاهر ولا يخفى انه اوقعه على قوله استند الفعل او معناه الى ما هو له في الظاهر ليم الترتيب وقيل
 المؤنة والتكليف للتكلم انما لا يضيف الا انه انما لا يثبت على انه لا يقيم الاكتفاء بما عند التكلم كما في المنهج
 ولا بد من زيادة قيد في الظاهر هذا وقد اشار بذلك لاشارة الى انه جمع الترتيب بزيادة هذه القوي

ومن الاجابة التي لا تعدل عليه هي ان
 السند في مقام نفي النجوم الى الفعل الشيء على
 الصفة لا ان يثبت ان يكون ما صاهر
 نفي شيء على عدم الصفة بالنجوم
 لانه انما لا يثبت بغير ان عدم صاهر
 قصد ما صاهر لا يثبت بالنجوم لانه
 تكلف في الترتيب مستغنى عنه بما ذكرنا



على ما هو له قسما ما اذنبه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن ان الله يقول وما يطابق الاعتقاد
 نحو قول الجاهل ان الله يقول وما لا يطابق شيئا منها ويعلم منه جملة ما لا يطابق الاعتقاد فقط كقول
 العنقبي بطريق الاولي فانك في الاشارة اليه بقوله الحق جازيلا وانت تعلم ان الله لم يحكي ولم يكن
 به في الاشارة الى دخول ما يطابق الواقع فقط نقلا وقوله وانت تعلم حال من جاء زيد لا الله مقول القول
 ومخوله وتقديم المسند اليه فيه لتخصيص اي انت تعلم دون الخطاب كما اشار اليه في الايضاح قال شاعر
 الحق فيه احتراز عما اذا كان الخطاب ايضا عاما بانه لم يحكي قول يصدق كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما
 ان يكون الخطاب مع علمه بانه لم يحكي ما لا بان التكلم يعلم الله لم يحكي وان الثاني ان لا يكون عاما بل لا
 اسنادا الى ما هو له عند التكلم لا في الحقيقة ولا في الوجود القريبة المتعارفة فلا يكون حقيقة
 عقلية بل ان كان بلا بسمة يكون مجازا ولا فهو من قبيل ما لا يعقل به ولا يعلم في الحقيقة ولا في المجاز
 بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به صاحب المفرد في الدين فان الخطاب لا يعلم ان التكلم عالم
 بانه لم يحكي يعقله من فلا هو الله اسنادا الى ما هو له عند بناء على مسهوا ونسيان هذا وفي ذكره
 ابحاث نفيسة هي فيما بين المباحث رابسة فيما يحى ان تتحد وهو انيسة الاقل ان المراد بالعلم
 اما اليقين فلا يلزم من اختصاص اليقين بالتكلم نعين المثال كونه حقيقة لجواز ان يصدر الخطاب ايضا
 بضمونه من غير يقين فيقسم القسمين المذكورين ولما التصديق فلا يكون مثالا لا يطابق الاعتقاد
 والواقع لا محالة واردة التصديق المطابق بعيد عن العبارة وثانيها انه من اختصاص التصديق بالتكلم
 ايضا ينقسم قسمين لجواز ان يكون الخطاب مع كونه غير مصدق بعدم المحكي بمصدق بان التكلم مصدق
 به وروح لا يكون اسنادا الى ما هو له عند التكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر بل يكون اما مجازا او ما يكره و
 ثالثها انه مع علم الخطاب بان التكلم عالم بانه لم يحكي محتمل ان لا يعلم التكلم ذلك ويكون في ذلك الخطأ
 مخفيا عنه اعتقاده فيكون اسنادا الى ما هو له الاسناد الى ما هو له من حيث الله ما هو له ان قد يكون
 الشيء ما هو له باعتبار غير ما هو له باعتبار اخر ما في الشيء قد عرفت واما في الاشارة الى قول الخفصا
 تصدقنا قائلها فاما هي اقبال وادبار فاما الشئ عبد القاهر قاله جعلت الاقبال بمعنى القبول حتى يكون

القول هو لا يطابق

حدوث الشيء الزلزلة

البيان

ايما والى ان كان مفسولا من الغضا حة عايسا من زولا عند الحجاب البلاغة ومن قال من يوتدش
 الله بتقدير الصافي قدما ان اصل الكلام فيه ذلك بل المعنى انها كثيرة اقبالها وادبارها كما انها تجسمت
 منها فاما لجانة اسناد الاقبال لا الله وان كان لها من حيث اقبالها لكونها ليس لها من حيث الوجود والاعمال
 فاقبلت حقيقة وهي اقبال مجاز وقد عدل المصنف ترتيب الفصح حيث قدم الجاز العقلي لانه
 المقصود بالبيان في فن البلاغة الشا والياء بالبيان لان تقديم الجاز العقلي يوجب فضلا كثيرا من الحقيقة
 والجاز لكثرة ما يتعلق به وما قصد بالذكر هاهنا من مزيدا يضر الجاز بمقدورها ان يظلم كل انتظام
 بمقامتها على ان بعض مباحث مما لا بد فيه من معرفة الحقيقة كما كانت ههنا بعد ذلك عن ترفيع الحقيقة
 والجاز لانه اختار انهما ما ذكرهما جاز الله العلامة وغيره وظاهر كلام ابن الحاجب الله مذهبه عليه السلام
 فلا يصح ترفيعها بالكلام لانهم صفت الاسناد واما اشتراط ان يكون المسند فيها فعلا او ما
 في معناه دخل نقله عن جاز الله من ان الجاز العقلي هو اسناد الفعل الى شيء يلبس بالذي هو في الحقيقة
 له والحاقه ما هو في معنى الفعل لانه في حكمه حتى يكون كثيرا بذلك الفعل في مقام الحكم عليهما فتوكل زيد
 انسان خارج عنهما عندنا داخل في الحقيقة عند صاحب الفعل فلا بد له من العدول من هذا الوجه
 ايضا واما ان الحق في ذلك مع الفعل لشهادة الشئ عبد القاهر له فلا يقدر في وجه العدول واما ما
 بدا المصنف على ترفيع الحقيقة من ان الكلام الفاديه ما عند التكلم من الحكم فيه من انه غير صادق على ما
 لا يطابق الاعتقاد مما سبق من قولك جازيلا وقوله المعترض الحق اعتقاده حيث ترك فيه تقييدا
 عند التكلم بقوله في الظاهر انها حقيقة ان من غير دية من احد فلا يتم حتى يتم وجهها للعدول الى ان
 القصور انما هو ما عند التكلم عند في الظاهر عدم الاطلاع على السر بين الكلام في صيغة العدول الى ان
 من زيد توضح والاحتراز عن غفلة نظر غير صحيح وان لم يكن التبادر ما عند التكلم في نفس الامر قد علم
 التوفيق على ما لا يطابق الاعتقاد في نفس الامر لان الكلام الفاديه ما عند التكلم من الحكم في نفس الامر
 غايتة الا انه لم تطابق الخلف للدلالة عن الدال واليقين ان يقال التبادر ما هو اعم من ان يكون
 عند التكلم في الحقيقة او في الظاهر لا يستغنى عن هذا التوفيق الفصح ما يقول ما ليس منها بان يكون

بالناسخ

ناظر الى قوله فلا بد له من العدول
 من هذا الوجه
 انما يجزى اصله

معاد ذلك السيد المستد ان التبادر هو
 في اعتقاده في نفس الامر كما لا يخفى
 وعدم الاطلاع على التبادر لا يتبادر في
 المعنى بل بعد ان عدم الاطلاع على التبادر
 بوجوب استئذان التفتيش هو اعتقاده
 بحسب النظر وسواء فيه فيكون
 التبادر غيره ولكن فيكون
 ان الاطلاع على الكلام على

حقيقة والى غير مجاز واسناد الى القول به ان كان متبناه حقيقة والى غير مجاز الالة طلب
الاختصار فجمدها واختل فيقيد ان اسناد المتبني للفاعل والقول الواحد مطلقا حقيقة لانه حين
الاسناد الى احدى متبني لا يحدد ولا يحدد ان اسناد المتبني للمفعول الى الفاعل والمتبني للفاعل الى المفعول
مجاز والاسناد للملابسة ان يكون المناسبة الداعية الى وضع الملابس موضع ما هو له مشا ركنه مع ما
هو له في كونه ملاسبة للفعل وقائمة التقييد خارج الاسناد الى غير ما هو له من غير ذلك الداعي
عن ان يكون مجازا فانه غلط وتحرير يخرج به الكلام عن الاستقامة ولا يلتفت اليه فضلا عن يخرج طي
السر يا وتنبية على ان ما قيل اليد عبارة الكسب فمن ان العن التلبس ما هو له مؤلف بان لا رده التلبس ما هو له
في ملاسبة الفعل لانه مجازا التلبس بالفاعل لا باعتبار الفعل بل بعبدة ينبغي ان يعتد بها في اسناد الفعل
ومجازي دليل العبارة لا يمكن في اثباته هو مجازي فذهب غيره ولهذا نسب المصنف هذه اليه وغيره على ما
نقلناه لك والبعض الآخر من هذه بحث شريفة هو ان كيف تكون الافعال الالزمة البنية للمفعول كقولنا
جلسن الدار وسير سير شديد وسير القيل مجازا وليس سير ويجلسون في الدار والتسير الشديد
منزلة ويلحق به وما الافعال المتعدية فينبغي ان يفصل ويقال ضرب الدار ان قصد به كونه مضروبة فمجاز
وان فصل كونه مضروبا فيها حقيقة وكذا الحال في ضرب ضرب شديد وضرب الدار ضرب هذا ونحن نقول كقول
اسناد الفعل المتبني للمفعول الى غير الفعل به مجازا متبني على انه وضع ذلك الفعل لافادة ايضا على اسناد اليه
في اذا قيل جلس الدار فتشيد متعلق الظرفية بتعلق الفعل به ووضع مقامه وابرازه في صورة
على قدره فاننا قوى تعلقات الفعل بعد التعلق بالفاعل بتعلقه بالمفعول به واليج ان يكون هذا معقول به
بل يمكن ترجمه وتحليل كما تقول اقدمي بذكره حتى عليك لتوهم مقدم وتحيل مع الله لا مقدم هناك ولا
الاقدم المحقق الا انك تصور الحق في صورة المقدم الهموم بالغة في سببته وسياق تحقيقه فخر
للمعنى لا العمل ولا ياتي فيه تفصيل فم يشكك الامر في ضرب في الدار وقرب للتأديب فانه لا يظهر جعل الدار
مضروبة مع وجوده في بل يتعين عليها مضروبا فيها ولا يظهر جعل التأديب الا مضروبا به فلا يجوز فيها بل
حقيقا نهذا اذا جعل محو في الدار ظاهرا ومحو للتأديب معقول لا كما هو مذهب الشيخ انما ايجاب احوال جعل

لوجعل

مفعول به

مفعول به بواسطة حرف الجر كما هو المشهور المتفق عليه بين الجمهور فلا اشكال لكن تمثيل المصن لكان بقوله
نه جاز والسبب بقوله بنى الامر المدينة ويشد الى انه لم يجعل التمس والامر مفعول به بالى سلطة المنة
لا يوجب ان يكون التمس مفعول لافيد الا بذكر في الالة ليس كانا بهما ولا يوجب ان يكون الامر مفعول لاله الا بذكر
القوم فلو كان المفعول فيه وله بالى سلطة عنده مفعول به لاشتمل بهما لكان السبب المتعلقين للمفعول به
ثم اشار الى سلطة اقسام المجاز بل شملها على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض راسخ على السنة البليغة
فقال كقولهم عيشة راضية هذا شان اسناد ما بين الفاعل الى المفعول به وسيل مفعول مثله عيشة ان المفعول به
مفعول من افعول لان سلامة مفعول اسناد الى الفاعل وشعرنا عشا لاسناد المتبني للفاعل الى المصدر والاعمال
التمثيل به مع ان الشعر المطلق هنا على الوقف لانه تأليف الشعر حتى يكون مصدرا والفظ انه من قيل
عيشة راضية لانه جعل اطلاق الشعر في مقام البالغة يحمل ان عين المصدر قد مضى بالشاعر وضع وصف
المصدر به ومنه قيل له ولا فلا يحسن وصفه بما لا يوصف به المصدر في دعوى كونه عين المصدر ارجع
من قيل اطلاق الموصوف لامن وصف ما اطلق عليه ولا من اطلاق الشعر على سماء كما في قولك شرف فلان
لانه انشأ بمقام البالغة وجعل الرمز في من قيل راضية دهيما وليل اليل اى ما اعتاد به الرب من اخذ
شي من لفظ شئ ووصفه به تنبيها على كماله والبرغم الغاية وانها راضية صاعمة مثال الاسناد المعنى للمعنى
الى الزمان ونه جاز مثال الاسناد المتبني للفاعل الى الكان وبنى الامر المدينة مثال الاسناد المتبني للمفعول
الى السبب والكتي ببعض الاشياء لانه لم يأت له ما هو راسخ على المشهد الباقي فتركه على القايضة قال الشاعر
الحقق واعلم ان هذا الجواز قد يدل على صريحها كما قد يكون كناية كما ذكرنا في قولهم سسل الهموم
من الجواز العقلي حيث جعل الهموم محزنة بقرينة اضافة السلية هذا وفي ذكره نظر لان سسل الهموم
حقيقة سسل الهموم في الهموم فم جعل التعليل الظرفي او السببي منقولا منقولة التعليل الايقاع
واقوع السلية على الهموم بالغة في تعليل الظرفي او السببي وليس في ذلك جعل الهموم محزنة وكيف
يكون الكلام كناية عن جعل الهموم محزنة وطلب السلية الذي هو المعنى الصريح مقصودة بالافادة
فقد تاتي التعريف بتأويله يخرج مجازا من هذا الجاهل انت التبع البقل ونحو يشق الطبيب المريض

٥٢

وغيره من حقايق قطايق الاعتقاد دون الخلق وذا لفظ الحق لعدم اختصاصه بالخراج عما ذكره ولم يقل
 يخرج ما من حق قوله الجاهل اذ لم يسبق قوله الجاهل لانه ذكر الحق فيه التمثيل للتعليم فتأمل لا تغفل
 وانما تعرف بيان فائدة هذا القيد من قعود هذا الترتيب وحصر هذه الفائدة بالبيان مع انه له فائدة
 اخراج الفكر اذ ب مطلقا وفائدة اخراج صراحة مخالفة الاعتقاد كقول المعتزلي الحق خلق الله افعالا
 كلها لانه لا دخل لخلق قوله الجاهل في تعريف حقيقة بقيد عند التكلم بغيره والى الوجود انه يجب ان يذكر
 في تعريف الجاهل ايضا يخرج باضافة الغيب الى ما هو له عند التكلم عن تعريف الجاهل في قول قيد عند التكلم
 لم يخرج وانما بين حوجه به واستشهد له مع انه لا خفاء فيه لانه الجاهل ليس بمأوله لان ظاهر كلامه
 المفتاح بل صرح بذكره على انه لو لم يكن في التعريف قيد عند التكلم لم يخرج ويبطل به طرد التوفيق وجعل
 الشارح الحق وجه التوضيح الترتيب للمفتاح وما ذكرناه لك انفع **فأما قلت** لو كان الاما ذكرته
 ينبغي ان يتوضعا ايضا لخرج قول المعتزلي به لانه دخل في تعريف الحقيقة بقيد في الظاهر فينباد من ترك
 هذا القيد في تعريف الجاهل لانه لم يخرج عنه **قلت** التاويل يدل دلالة ظاهرة على ان اسناد الكلام معه
 الى غير ما هو له في الظاهر فيقتضاه عدم كونه معتقدا له ولهذا لا يلائم قول الجاهل خابره بقيد
 التاويل عن حد الجاهل لم يحمل نحو قوله اي الصلطان العبدى شاب الصغير وافنى الكبير كذا الفداء وتر
 العشي على الجاهل اى على اسناد الاشابة والافناء الى كذا الفداء وتر العشي لكنهما ملاكسبين للاهواله
 عند التكلم ولم يجعل معناه هذا الاسناد وقادرات بمعنى قوله لم يحمل على الجاهل على ان اسنادهما فيه
 محبان ولا يخفى ان العبارة لا يساعد ما لم يعلم او يظن اى لا انتفاء احد الامرين لا لاحد الانتفاء بل انتفاء احد
 الانتفاء بل لا يمكن بل لا بد من كلا الانتفاء بل هو انتفاء يستفاد من تردد الشئ لا من تردد الشئ بل هو انتفاء
 ما لم يعلم ولم يظن فاعادة لم فيه كما فعله الشارح في شرعه لا تصح **فان قلت** لا يمكن انتفاء العلم والظن بل
 لا بد من انتفاء التصديق مطلقا ويكفى للحمل الجهنم الغير المراد من سبغ مطبقا كان او لا قلت اذا قيل ان العلم
 ما لم يعلم وما لم يعلم العلم ثم لو قال ما لم يعتقد لكان واضحا وخفيا لما جعلنا ما سبغ به غير نظرية وما لم يعلم
 مقفلا له بغير العلم المقول لم يحمل لوجود شرطه فلفظ الكلام عما يتجه على الشارح حيث جعل

ما لم يعلم

ما لم يعلم فخرى ما دام لم يعلم من ان يقيد الله حمد البيت بعد العلم بذلك على الجاهل وهو خلاف الواقع فيه
 انه ما معنى ما لم يعلم لم يجعل الغيب مستقبلا ولا يساعد الفهم قوله بان فائدة لم يرد ظاهرة مكان قوله
 انتفاء لم يعتقد قط هو لانه العلم بعدم الاعتقاد لا يمكن في الحمل على الجاهل لانه يجوز ان يعلم مع ذلك العلم
 انه نفي اعتقاده وقوله لم يحمل على الجاهل يحتمل الحمل على الحقيقة والتوفيق في القول لا الشارح الحق
 حين خلق التاويل للحمل على الحقيقة لانه اسناد الى ما هو له عند التكلم في الظاهر وقاد السيد السند
 هذا الحكم الترتيب بين الحقيقة العقلية والحقيقة النظرية كما ان السند ظاهر في المعنى الذي وضع له
 اذا خلوا يصرفه عنه فهو ظاهر في الاسناد الى ما هو له اذا خلوا عن التاويل والنتيجة فاسنادنا لظن التكلم
 العاقل ان لا يعتقد الخطا وفيه نظر لان الاسناد الى ما هو له عند التكلم في الظاهر سناه نظر الى ظاهر البيان
 لان ظاهر حال التكلم ولهذا فسر بان لا يتصور قسرية على خلافه هذا وفي قوله ولهذا لم يحمل آه نظر لحرمان
 ان يكون علم الحمل الظاهر وحده في تعريف الحقيقة عليه لا كونه خارجا عن تعريف الجاهل بقيد التاويل
 كما السند متعلق بعدم الحمل الى ولان التاويل يخرج الكلام عن الجاهل تحقيق عدم حمل قوله الشارح على الجاهل
 لعدم ظهور التاويل كالاكتفاء في شرارى التعميم على ما زعمنا رتبة ان لا يشترط التاويل لم يستدل
 على محبان زعمه شيئا بل يكفي بان السند اليد فيدليس ما هو له والشارح جعل متعلقا بمخروفي وجعل تدبير
 الكلام ما لم يعلم او يظن ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهرة كما استدل ولا يخفى انه مع الله تكلفا لا حاجا
 اليه بوجوب ان يتوقف الحمل على الجاهل على الاستدلال مع انه كثيرا ما يحمل على الجاهل لظهور استحالة قيام
 السند بالاستدلال على عقول على انه اسناد بينه الى قوله جذب القبايل في قوله اى التبريد اصبح اى صارت
 ام الخيارات تدعى على ان يبا طلبة المصنع بالترقيم وان يجوز الى حذف مقول لم اضع بخلافه القيد فانه
 لا يكون مقفلا له ليفيد عدم الفعل لان الكلام للضاف الى الضمير لا يمكن الا تأكيد ومعملا لاهل المعنوي
 من ان رأت اى ترائني بالذنوب تهمه من اجل ان كثرت وشرقي الهمم الشديدة ان النسوان يفتضن
 الشيب ويطلبون كمال شباب الجيب راى كذا الصنيع في التاموس الصانع انما مقدم الراس لتقصاف
 مائة الشرقي تلك البقعة وقصودها عنها واستلوا الجفاف عليها ولتطامن التاموس على راسه الجف

92

فلا يسمي سواها وهو ملاق صليح كثر وهو الصليح وهو صليح من غيرة قنزع عن قنزع بكلمة مفسرة لروية
 راسه كراس الاصليح حيث لوجه الشبه وعن الثانية بمعنى بعد القنزع مع قنزع وهي الشجر المجتمعة حول
 الرأس والمضي من الرأس قنزع بعد قنزع فصار شجرة راسه قنزع مما منفصلة بعضها
 عن بعض جذب التليالي أي مضي أكثر من قنزع جزب الشجر مضي عامته وعين من أيام التليالي تلياليها
 على شدتها وقيل لأن الرب قنزع الزمان بالتليالي لأن غيرة الشجر من ابتدء رؤية الهلال ونها
 ابتداء السنة وما ذكرنا يبلغ والنسب وتفسير جذب التليالي عنيها بتقدير الجذب عن بعض معناه كما
 في الشرح مستغنى عنه ما ذكرنا بطي أو سرعى إشارة إلى شدة التليالي بحيث يقال في حقها بطي
 وأسرعى لا مبالاة لك أن لا تقاوة بين سرعته وبطوئك وهو حال من التليالي يتغير القول والاشارة
 إلى اختلافها في العسرة والسهولة ورواة البشركها وطيب بعضها كما يقال له بطي وبعضها كما يقال له
 أسرعى واختلاف العسر أكثر تأثرا وإجبا بالهمم وضعف البدن من دوم العسرة ولا يخفى أن مرصن
 التليالي بالاختلاف لا يستفاد مع تفسير بطي وأسرعى بالمشوية بين حالتها فوصفها بالاختلاف
 مع هذا التفسير لا يقع محال نظر مجاز غير أن بقوله مستقل باستدل عقيب قوله فانه أي
 جعله فانيا أي عدوما تترك له منزلة الفاني لا يشرفه على الفناء فانيا بمعنى هو فاني فني بمعنى
 فاني وهو من التفسير للشر والني في قوله الله الشمس أي أرادته طلوع الشمس حتى إذا رآك افني فاني
 والمضي فناء إرادة الله جذب التليالي كان جذب التليالي مطلق الشمس والرجوع ووجه الاستدلال أنه يدل
 على أنه مرقد وسياق أن القدر ومن الوقود من القرائن فاستناد من التليالي الجذب ووجه الاستدلال أن
 أو سبب واقسامه أي الجواز العقلي كما يقضيه بيان الايصاح والفتاح وظاهر الكلام أربعة لكن
 لا اقتصاصها بالجواز فالحقيقة متركة للتأيسة لقلة الاهتمام بحالها ذلك أن تفسير الضمير في قوله
 من الحقيقة والجواز جعل الأمثلة كالتشابه باختلاف خاليتها في المصدر ومن المؤمنين والجاهل كمن تكلن
 ياباه عود ضمير وهو في القرآن كثير إلى الجواز مع الله يورده الله لم يقل مخوفه المؤمن كما قال سابقا نحن
 قول الجاهل والخمسة الأقسام في الأربعة على مذهب المصدر ولا يشك بالاطلاق الجمل وأن عرفت الحقيقة

استغنى

والجواز بالكلمة لأن طرف الحقيقة والجواز لا يكون كلمة عنه لأنه اشتراط في السنة أنه يكون فعلا أو ما
 في معناه فم يشك على مذهب السكاكي حيث جعل الحقيقة والجواز مطلق الكلام فانه يجوز على مذهب كونه
 السنة بكلمة كذا ذكره الشارح فغيب الله يشك على مذهب المصدر بقوله سرعى يلى وقد ردت هذه
 اللفظة حين سمعها فأن من سرعى من تلفظ بها ويلي إذا يريد بها نفسها ليست بحقيقة ولا جواز
 لأن التلفظ لا قصد لنفسه وأن قيل بوصف نفسه لا بد وصف بالحقيقة ولا بالجواز ولا بالاشتراك
 صرح به الشارح في شرح الكشاف وقيل لما قيل جازي زيد فانه حقيقة وطرفها جملة ويشك في الحقيقة
 لجواز كون الطرف كناية ذاتا بين هذه الأقسام ليتفهم الفرق بين هذا المذهب وما سياتي من مذهب
 رد الجواز العقلي إلى الاستدانة بالكناية لأن طرفه لا يمكن أن لا يجازي فإن جعل التجييل مجازا أو مجازا
 أو حقيقة أن جعل التجييل حقيقة وهذا يوجب تخصيص بيان بالجواز وقلائد ترج فائدة البيان
 الشبهة على أن الأساس الجازي لا يخرج الطرف مما هو عليه وإن الله لا عسى يستعمل من اجتماع مجازين
 أو حقيقة ومجاز في كلام واحد وإن كانا مختلفين أقول بالازالة استبعاد حقيقة الجواز العقلي لأن ما
 ذكره في الاستبعاد يوجب هذا الاستبعاد لأن الجواز العقلي لا يخلو عنه لأن طرفه إما حقيقة أو كناية
 مستقلة في ما وضعفها في اصطلاح التي طلب نحو أنبت الربيع البقل البقل ما نبت في بذر في الأرض
 ثابت كذا في القاموس والربيع ربيع الربيع الكاثر وربيع الشتاء فالربيع الربيع الربيع الربيع الربيع الربيع
 ليس بواحد ومن جهة أخرى وهو أن أنبات البقل من بعض أجزاء الربيع لا من جميعه أو مجازا أن أي كلمته
 مستقلة في غير ما وضعفها في اصطلاح التي طلب العلاقة بينهما مع قرينة مانعة عن إرادة ما
 وضعفها نحو جازي الأرض أي جعلها نافعة فأن ما ينفع كالحج وما لا ينفع كالبيت وحقيقته إعطاها
 الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة وتفق إلى الوقوع والبدن شباب الزمان أي الزمانه الشابة
 على أن الشباب جميع شاب على ما في القاموس وهو أعذب من جملته ممدد والارادة الزمانه فتحتها المؤثرة
 المؤهولة في الغاية والنشأة حقيقة حيوان حارته الفريزية مشبوبة مشبوبة أي في كمال الوقوع
 أو مختلفات نحو أنبت البقل شباب الزمان وأجى الأرض الربيع وباعتبار الهيئة الدالة على الجواز أيضا

Copy

University

فصل في الايمان حقيقة خواتم الرقيم البقل بانماجاز نحو لبيت التبع البقل بمعنى الخبر ولو عبرت مع الطرافين
يحصل باعتبارها اقسام كثيرة فليكن باستحقاقها ولا يخفى ان الاستيعاق في اجتماع مجازينها وحقيقة ومجاز
في الاسناد باعتبار نفسه وما يد عليه اكثر من الاجتماع باعتبار البقل فيكون وهو في الجان العقلي في القرآن كثيرة
وروي عن من انكر وقوعه في القرآن عقلياً كان اوله واوله فاعلموا انهم بالنظر قد صدقوا اوله في تأخير النبوة
من جملة ما يهدى في القرآن هذه الجمل بانما انكار على ما هو وهن من بيت العنكبوت حيث قالوا وقوع
المجاز في القرآن ليقطع الطلاق المحذور عليه تعالى وهو مكنى عن علم مقدر بانته لوقوع مرتب في القرآن ليقطع
المكنى عليه تعالى وتوضيح روي اكثر من ذكره ايات على سبيل التعداد ولم يقل نحو وان انليت عليهم لانه
لوعاد النحر في كل آية لنم نزيل الكثرة بآية واحدة ولولم يعد لا وهم في باقي الايات ان العطف على كلف الآية
الاولى قال الشارح المحقق لم يقل نحوها ما لا يقتضيه وان المعنى وان انليت عليهم آياته زادهم انما
وقصدنا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثير والمقصود ان است زادت للاضمار الايات مجازاتها فضل الله
تعالى والايات بسببها واليحيى ان الايمان هل يزيد ام لا وهل الآية مؤقولة او على ظاهرها وما تاديله مقام
اخر من يتجه على اقسام الاقتباس ان زيادة الايمان كيف يتصور في شأن منكر وقوعه في القرآن ولا بد
في الزيادة من اسبق الثبوت ومفعول ان قلوا واثبتوا الايمان وتبلا وتله الايات يزيد ومن لم يمتثل
ادعى انه الزيادة وتجا يستعمل فيما يسبق الثبوت وما هو عن مثله بعيد فان قلت لم يجعل اقتباسا
بل جعله شاهدا وابها ما لا يقتضيه قلت لا قد صرح بلفظ الايمان حيث قال كقولنا تعالى وان انليت
انما عد الحسنات البديعة هذا الاقتباس لا يهاه به يدعي اي فرعون ابناهم اي انما في السراطين في اسناد
الذبح هو من فعل الجحش السبب ينزع اي ليس في اي آدم وحواء الباسم اسناد فعل الله الى اليس
لانها صارت سببا له بوسوسة وحشة له على كل الشجرة كيف تقدر يوم يجعل الولدان شيا من شيا جعل في
الجعل جاعلا والحمد لله تعالى وجعل الولدان فيه شيا كناية عن طولها واكثر اهلها وشره امره فان
الشد من موجبات سرعة الشيب واخرجت الارض انما لها جمع ثقل وهو سكر البيت سيد به وفانيها
وجزانيها نسب فعل الله تعالى الى مكانه كلف في الشرح ولا يظهر انه استعمل في الفعل به لانا الاخراج من الارض

لاني الارض

لاني الارض وكذا جعل الاخراج فعل الله تعالى كجعله ينزع لباس آدم وحواء فعل الله تعالى على لاحتلاله ان يكون
الفاعل فيها اللائكة ولا بد لتعيين الفاعل من التسمية وهو غير مختص اي الجان العقلي غير مختص بالجنس
كما يترجم من بعض السامية وفيه انه كما يترجم الاختصاص بالجنس يترجم الاختصاص بالشيء فخرج الوجود
او كما يترجم من ذكره في بحث الاسناد الخبر في ذلك ان تريد ان كثرة الوقوع في الغير غير مختص بالجنس
بل يخرج عن الانشاء نحوها ما ان ينزل الى صرح اي فعل الاسناد انما هو فعل البناء الى صرحها فان الذي هو
امر بالبناء ولا بد لذي الجان العقلي من قرينة صادقة عن ارادة ظاهره لانه استعمل فيه التناول وهو
بمعنى نصب القرينة على عدم ارادة الظاهر وانما تعرض له مع استفادته من قدا تناول لنفسه في نفسه
بمنزلة البيان للتناول فينبغي ان يذكر متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينه وبين ما يتعلق به شيئا الا
وحدث كثرة الوقوع في القرآن وعدم الاختصاص بالجنس ولا يشترط قرينة معينة لما هو
والجمل اختلف في انه هل يلزم له حقيقة ام لا وجوز كون موقفا حقيقة واذ لم يظهر قرينة صادقة
فان كان لظاهره صرحا محتمل عليه وان كان كان بافا لشارع يحمل عليه والسيد يتوقف وقد عرفت ما هو
لفظة كما مر في قوله في النجم ولا يخفى ان قوله افاه قيل الله يعرف قوله ميز عند قنر على قنر عن ظاهره
لدلالة على انه كان موجدا متقابلا قوله مدوره عن الوجدان يقتضي ان يقرأ الصدور عن الوجدان
بما اذ لم يعلم من نقطتيه ان بالكلام او معتقبة حوازا اجتماع الفرقتين لا ينافي في بين وجوبها
كاستحالة قيام السند بالذكو اي بالسند اليه المذكور لفظا او تفهيرا عقلا يعني كاحالة العقل قيام
السند بالذكو وخفلا عن تعيين نسبة الاستحالة الى القيم باعتبار انه فاعل الاحالة كما قالوا في ملأ
الاناء ماء والاراد حالة العقل على سبيل الاستقلال من غير ان يحتاج الى الاستعانة بنظر او غيره يعني كاحالة
جليه ابداهة كقولك محبتك حاتني اليك او عارة اي احالة العارة ذلك نحوهم الامير المجند
كاستحالة نسبة السند الى المذكور ابتداء ونسبة الفعل للجهول ومدوره عطف على الاستحالة اي مدوره
المجاز وارجع الى الكلام يقطع مسلك الصرا عن الانشغال فلو يقع فيه وان وقع الشرح فيه عبارة
الايضاح في هذا المقام عن الوقفا ليد من تقييده بنفي خفي حاله والاكمل المستغنى عن التقييد كصدوره

عن الأبرص في مثل أشبال الصغار متعلقة بالظن إذا صدق عن العقل بالحق لا من كل عاقل
أدرك العقل لا يأتى عنه بل كثير من العقول القاصرة يحكم به وموقوفة حقيقة الأولى تركه الوقفة إذا العوارض
وصف العلوم بالظهور والباطن لا العلم والادراك حقيقة أما ظاهرة والادراك على الفرد القدر والحقيقة على الكثرة
متحققا أم لا فلا يحتاج إلى تأويله بأنه موقوفة مستلزمة له لو استلزمه كان الاستدلال حقيقة أما ظاهرة ككافي
الشرح وأن وجه بآية آية أوله لا ذكره من أنه لا يلزم أن يكون للحجاء حقيقة بل الوجوه يكون له مستلزمة
لو استلزمه كان الاستدلال حقيقة أما الاستدلال فيجوز أن لا يتحقق أصلا وكيف لا يجوز أن يكون العقل
مستقبلا ويستدل إلى فاعل لا يوجد أصلا فالجواب الذي اضله هذا الاستدلال ليس له فاعل محقق
بل مقدر وفي هذا الكلام التنبيه على أنه لا يمكن في الجواز الترتيبية انصافه والميل الترتيبية الوضعية حقيقة الاستدلال
بل رتب مجاز حقيقة خفية لا تظهر حتى انكروا رتب وحروب الحقيقة المحيية التي لا تدرك في الشرح المتكاداة لأن العقل
يستحيل بدونه الاستدلال غايته أنه قد يكون خفيا ويظهره النظر الصحيح لله تعالى وأبيه أشيقوله
وأما حقيقة كافي فذلك سرى رؤيتك أي سرى الله تعالى عند رؤيتك ويسمى في هذا الرد الامام
الرازي كما تبعه صاحب الفتح إلا أنه قال يجب أن يجعل الاستدلال غير مني بدليله لو كان التكميل
يجعل فالتق الاقوال الله تعالى فاجعل حقيقة الاستدلال الله تعالى وإن كان من يجعل خالف الاقوال العباد
انهم فاجعل الحقيقة ما يناسبه بل حقيقة ما قاله الاستدلال حقيقة لا تدور على الخلق بل على
بأن الله تعالى خالق الاقوال كلها ضرب زيد حقيقة وضرب الله تعالى مجاز يحكم العقل ضارب ان يكون
عند مشكله فاعلا حقيقيا فاعبر الحقيقة الاستدلال الله والحق من الشئ لأنه يريد الله الرجاء في الجواز
العقلي فقد حقيقة ولا يجب أن تدور على العقل فاعلا حقيقيا محققا فانك في قدسني بلدك لا تفهم
أقداما محققا ولا قدرا عن فاعله الحق في السبب الذي هو الحق بل تريد فارة القدم للحق في السبب
في سببته الحق حتى كانه فاعل فيقولهم أقداما ومقدرا لا تفهم الحق موضع القدم وهو مبالغة في
في سببته فاعلا فاعله هذا الكلام على وجود القدم ولا يطلب منك وجود الاقدام وهو مبالغة في
أن الطر سري الله بسبب رؤيتك أي سري الاستدلال إلى الرواية استدل إلى السبب فاعله استدل

الى الزمان

الى الزمان فيحتاج الى تقدير أي سرى الله زمان رؤيتك وعنده مستد وعنده يمكن أن يوجد قوله
عند رؤيتك بأنه ليس للتنبيه على أن الاستدلال إلى الوقت بل للتنبيه على أن السبب عاقل به
وجوده العقل في هذا الوقت وقوله أي أي نواسر على ما في الايضاح وهو ابن هاشم في الشارح المشهور على ما
في القاموس وقال الشارح هو قول ابن القفال فمن قال لا شأ في بين قولهما الجواز أنه يكون له كسبب
لم يأت بشئ يبيننا صفتي قمر يصدق مستها التي ابرز يدك وجهه حسنا إذا ما زدتك نظرا أي يزيد
الله تعالى حسنا في وجهه جعل وجهه مائة نيا لسته الزمان نعم الحسن الذي يريده الله تعالى
في هذه المائة لونا من النعم تلتد بد وما يقال للقول الثاني في يزيده يجب ان تصح انصافه الى الاول
كافي زانهم الله مر فأي زاد مرضهم وهذا لا يصح ان لا يقع بزيادة الله حسنك في وجهه فلا بد
من جعل يزيد بمعنى يظهر أي يظهر لك الله تعالى حسنا في وجهه قد اندفع بما ذكرناه بزيادة الله حسنك
في وجهه بمنزلة بزيادة الله تعالى نعمتك في مائة وجهه فهذه الملاحظة بحسن انصافه الحسن الى
على ان جعل يزيد بمعنى يظهر فاستدل الله مستد بالي مفعولين وقد صرح بترجوجه في آراء البيت
وأشار إلى لطيفة في آخره الى الترتيب فانه لو كان ذلك النظر فيه ترى فيه اشياء غير مستحسنة
كالخوش وفيه من ذلك إشارة الى أنه على خلاف الاشياء فانه الاشياء اذا تكدرت فترت الرغبة فيه ونقص
حسنها بل ربما يكره واعلم أن عندى نظم الجواز العقلي في مسلك الكناية بأن يجعل انبت الربيع للنبات
الانبات للربيع وجعل الربيع فاعلا يستقل منه الى المبالغة في طرفية الربيع للنبات ودعوى كمال
مدخلية فيه وكذا تريد بقوله نبى الامير انبت النبات لا يريد ان يستقل منه الى كثره مدخلية في النبات
حتى كانه فاعلا فانه قلت كيف يصح انبت النبات للربيع ولا انبت الله فالحق ان يجعل مجازا أمر لا يستلزم
إرادة المعنى الحقيقي قلت صح انباته له عند الوهم فكانه قبل انبت الربيع في وهمي كونه منشا في الوهم
بل من كثرة المدخلية في الانبات وانكره السكاكي أي انكر المجاز العقلي وقال ليس في كلام العرب مجاز عقلي
ولا قصا في آية ما ذكره لئلا احتمال امثلة المجاز العقلي للمجازة بالكناية وبذلك لا يتم نفية حتى لو تم
نتم نفي الاستعارة بالكناية ايضا في تلك الامثلة باحتمال المجاز العقلي فيكون كل منهما متكررا في تلك الامثلة

61

وغيرها ويكون ثابتا احد الامرين والاول ان يكون العقل الاستعداد ويجعل اعتبارات العقل اقرب
الى الضبط وعورض بان هذه الاعيان موصوفة بالصفات المتبادرة وانما عبادته عند
وكذلك جدا بخلاف الجواز العقلي فانه فيه شبهة ملازمة الربيع بالانبات بملازمة الفاعل الحقيقي
وبان جعل الامر في هذين الامور الجند من عدل الجند في غير الله امر يستبعد جدا ويمكن دفعه بان شبهة
الربيع بالفاعل الحقيقي والملازمة فيه كذلك الوعد بالشبه بدخوله في الوجود بالفاعل المحفوظ
بمعونة الفاعل فلا وكذا الاستبعاد في جعل الامر بملازمة الفاعل الحقيقي للمهم واما الاستبعاد في
بمعونة الجند المحفوظ بملازمة الجند في ذاته الى ان مآثر ونحو استعارة بالكناية ذكره بلنظرة ذاتها قوله
تعالى اين تذهبون واختر مآثر ونحوه على الله بالضمير الرجوع الى الجواز العقلي احضار الامر بخصوصه لان فيه
ما يستبعد وانه الى الاستعارة بالكناية كما عرفت في انت الربيع البقل وهن الامير الجند وكما في اجبي
الاراضى شباب الزمان اذ يلزم الاستعارة من السمع واللام يكن الاستعارة بالكناية معلوما اشار بقوله
الى بيانه بناء على ان الاول بالربيع الفاعل الحقيقي واهلهم اشار بقوله الفاعل الحقيقي دون الله تعالى بان كان
من دفع الركائز بقرينة نسبة الانبات اليه فانه الاستعارة بالكناية عنده ذكر الشبه واردة الشبه
بقرينة استعارة ما هو لها من خواص الشبه للصورة وهي توهت في الشبه الشبه
اخرى صفة وثباتها للشبه في قوله بقرينة نسبة الانبات اليه ونظرا ويجوز ان يكون على ارادة
بقرينة نسبة ما هو مشبه بالانبات اليه واما يقال ان السكاكي اذا شفه منه ان بقرينة الاستعارة
بالكناية عنده اثبات الصورة الوهية المسماة بالاستعارة التخييلية الا الله ذكر في بحث جعل الجواز
العقلي استعارة بالكناية ان قرينتها قد يكون اما محققا كما في انت الربيع فهذا الكلام مستغن
عن التاويل ثم في قوله على هذا التفسير غير نظر لان لا يمكن قياس القرينة في التاويل عليه ونحن
نقول على ان ما ذكره ليس بمتاف في ان الانبات محمول على معنى الحقيقي وليس مستعارة للامر وهي وبتبع ما شفه
منه مستطاع على معنى كلامه في انت الربيع في فن البيان في مقامه نشأ الله تعالى وفيه اي في جعل كائن
يشتمل على الجواز العقلي مشتملا على استعارة بالكناية نظر الله باطل لاستلزامه امور باطله وبطلان

اللوان مستغن لبطلان المفردات ولانه يستغنى هذه الدعوى بكل تركيب مشتمل على الشبه والشبه
فانه لا يصح اخراجه عن كونه مجازا عقليا بجعله مشتملا على الاستعارة بالكناية لان فيه ما يمنع من ذلك
الجعل فاشاد في الدليل الاول بقوله لانه يستلزم انه والى الثاني بقوله ولانه يستغنى عنه ولا يخفى
ان الاستغناء لا يخص بنحوها صام بل كل ما ذكر في الدليل الاول يستغنى الدعوى لانه لا يصح
اخرجه عن الاستعمال على الجواز العقلي بذلك الجعل لوجود المانع كما لا يخفى ان استلزام جعل المذكور باطل
لا يخص بنحوها صام على وجه ذكره بل يجري فيه باعتبار اشتراكه على طرفي الشبه فكل من
التخصيص بل لا يخص ثم استلزام ان يكون الوجود في عيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية
صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة واخويه كما يدعي ظاهر العبارة بل هو يليه مقترن
اذ يستلزم ان يكون المراد بالنها فلونا فانه ان يكون المراد بغيرها بان العلة وبالربيع هو الله
تعالى ومدار الفساد عليه واما القابل لها عدم صحة ان يكون العيشة ظاهرا لصاحبها فالاولى
ان يقال يستلزم ان لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية ظاهرا لصاحبها
والاولى بنحو عيشة كذا يدعي ان ترك التخييل في اقرينه واوله في اقرينه بناء على ان قراره مجله في اقرينه
فانه فاسد لانه قوله تعالى خلق من ماء دافق في سلكه كما صرح به في الايضاح قال الشيخ لانه
لا معنى لكونا خلقه من شخص بل من الماء اي يصبه وروى في خلقكم من نفسي وروى في قوله
انه لا معنى له في مقام بيان الخلق من الماء كما شرع به نظم القرآن ونقله لانه لا معنى له لوصف الابانة
مخرج من بين الصب والتراب وقوله كما سياتي في الاول بحاله ان يذكر بعد قوله بناء على ان الربيع
الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الانبات اليه ونتيجة انه لا يمكن ان يكون في عيشة راضية من قبيل الله فيها
دار الخلد فتأمل وان لا تصح الاضافة في نحوها صام مما اضيف فيه المستوجب اليه الذي هو غير ما
هو له ابطلنا فافقه الشيء في قوله لا اعتداد لمن جوارها وجعلها في علو الاضافة اللفظية
اقول من جملة اللوان اباطلة انه لا يصح بنحوها صام اذ لا معنى لنسبة الشيء الى نفسه وما يقال
ان الجواز العقلي مستلزم الفاعل الى فاعله لانسبة الى المبتدأ والوصف فلا يحتاج السكاكي

Copyrighted material

الى جعل التهان استعارة بالكناية ولا الى جعل العيشة بل بكيفية جعل الضمير استعارة بالكناية فتم لا بعد
 لانه بعد ان انتهى عن التفرقة بين مذهب السكاكي ومذهب غيره في الجواز العقلي ^{بنتيجة} عليه انه لو جعل
 بمعنى الضاحك والعيشة ونهايه بحالهما لخلد الصفة المستقرة عن الضمير الموصوف والضمير المستقر عن ضمير
 السيد على ان الضمير الغائب لا يعقل فيه الاستعارة لانه تابع المرجع لا الحالة وهو حقيقة فيما قصد به
 مجاز كان المرجع او حقيقة وفيه علم ان رد الجواز العقلي الى الاستعارة بالكناية ما يجعل طرف الجواز العقلي
 كناية كما في انبت الربيع البقل المرجع الى الاستعارة بالكناية كما في راضية وان لا يكون الامر بالبناء
 لها ما مع ان انوار الله بلا شبهة في قوله تعالى ياها مان ابن لي صرحا وفيه ان الامر بالبناء ليس بان بل الا
 بالامر بالبناء لانه قصد بهذا الكلام ان ياها مان العلامة بالبناء فيبقى ان يقال ان لا يكون لها مان
 ولك ان تقول ان لا يكون امر العلامة بالبناء لان امر هو الامر لهم بنفسي هذا الكلام
 المستغنى الامر به فسيمر ان كان لك حدة النظر فان هذه الاشارة ليست الضعيف البصر وان يتوقف
 نحو انبت الربيع البقل على التسمي الاول على الاذن لانه التبادر من التسمي في هذا الفن السواء من البناء لمن
 الشان والادراك الانبعاث كالمستغنى ظاهرة الاستعارة وكيف لا والكلام العجز والكلام المستغنى بين البناء
 صحت اجلي من التهان وجوب توجه الامر بهذا الشكل الى ان لا يدخل فيه التناكر ولكل حلف استواء
 انبت الربيع البقل استقلال واختيار ^{واجب} بان السكاكي يمنع كونه احد من ابلغا على مذهب التوفيق
 قلنا لم يفتقر على الاذن واما العلامة فلم يمنع من استعماله من قولهم بالتوفيق لانهم من كواهم قصدوا
 الجواز العقلي والافتقار اليهم في معرفة وجه تصرفات كلام بلفظ لا يفهم لم يفهم بالاحاطة بجميع
 كلامهم فلا يبيد ان لا يفهم البعض تصرفاتهم في الكلام وفيه الله لا خفاء في ان حسن الجواز العقلي
 مما ينكر فلا ينبغي نسبة التقصير الى العمل في تحصيل مراد البلفا وتجب في ذلك التراكيب المستعملة
 بشرط الاعن تحقيق لباغث قليل الاشتا ومقرب الفن الى القبط فان ذلك الباعث ليس بمثابة
 بحسن العمل بمقتضاه مع تحفظه ان باب الدين والاشياء بل الجواب انه صحة انبت الربيع انما يقف
 على التسمي لو اراد بالربيع ذات الله تعالى ولو اراد به الفاعل الحقيقي على الابدان فلا يتوقف على التسمي

والافتقار اليهم

وان كان

وان كان ذلك الفاعل الجمل هو الله تعالى كما يقال لا بد للمؤمن من شيء يورثه فلا بد من الملاقاة في هذا
 مع انه في الواقع ليس الا ذاته مع شريعته واجيب عن هذه الاعراض بما يمنع الاستدلال ان مذهب السكاكي
 في الاستعارة بالكناية ليس الا بالبناء وبالشبه الشبه به حتى يكون المراد بالربيع مثله هذا الله تعالى
 بان عماد الله عين الشبه به والادعاء لا يوجب كونه غير الشبه به حتى يلزم شيء منها ^{بنتيجة} عليه انه
 لم يفسد اسناد ما هو المشبه به الى الشبه اسنادا الى ما هو له حتى يقع انكار الجواز العقلي بجملة من قبل
 بالكناية ويظهر بان الاستدلال الاستعارة بالكناية عند ليس ما هو المشبه به بل هو صورة وشبهه
 بالبناء فهو المشبه حقيقة وحقة ان يستدل به ويظهر هذا الادعاء بان ما قيل ان قرينة الاستعارة
 بالكناية عند استعارة تخيلية هي انتفاء السؤل في الصورة الوهمية لا غير خطا لانه صرح في مجازاته
 الجواز العقلي الى الاستعارة بالكناية ان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون امرا وهي كما في انظر الى
 ونطقت الاحمال وقد يكون امرا محققا كما في انبت الربيع وهن الامور الجند وقد اخرجنا ان سمي
 كلامه هذا شيء آخر وسقط عليه في شرحنا هذا انما في محله وما ذكرنا يظهر ان مبنى الاعراض على ان
 مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يزداد الشبه به حقيقة وانما الادعاء اسنادا الى المشبه به
 الحقيقي في هذه الاشارة على وجه ان المراد بالبناء حقيقة حتى يكتفي في دفعها الاشارة الى الله بزيادة
 نفس الشبه بانها كونه مشبه به كما ظنه السامع ونبهه القوم وقد يقال مبنى الاعراض على ان السكاكي
 جعل الاستعارة بالكناية من قبل الجواز وذلك اليتيم بدون الاستحالة في الشبه به حقيقة وان صرح بخلافه
 في تحقيق الاستعارة بالكناية وفيه الله لا يفتقر في دفع انكار الجواز العقلي لانه ان يبنى الرد الى الاستعارة
 على ما يقتضيه ذلك في التحقيق لا على ما يقتضيه جملة من الجواز ويمكن ان يقال في رد كلام السكاكي
 انه يلزم ان يكون المراد بعيشة في عيشة راضية صاحبها وهذا لا يقع سواء كان صاحبها ارضايا او
 حقيقيا لان معنى الاستعارة على تناسل الغاية ومبنى النظرية على دعواها وهما متساويان يتشترعا البع
 وهكذا في نهارة صائم لانه لا فاقة تستدعي الغاية والاستعارة الاتحاد وليس لك ان تجعل كلام المصنف
 عليه لانه ياباه النظرة الاخيرة والله يستغفر بنحو نهارة صائم لاشتماله على ذكر طرفة في التشبيه وهو

Copy University

ما من عمل على الاستدلال كما هو مذهب في كتابه وجوابه ان هذا يستلزم على ان جعل الاستدلال على الظاهر من مطلق ما من
 وليس كذلك لانه اذا اردت الاستدلال على الظاهر من حيث انهما طرفان وكيفية اوجهين في ذاتهما على القوة
 من قبيل الاستدلال وليس التماس وما اضيف اليه من التماس لانه لا يضاف لامية لتعين الشبهة المستند
 لانه الشبهة بالتمسك من جهة اخرى لا مطلق التماس وانما يكونان في التماس لكان الاضافة في معنى العمل بالادلة
 في التماس نحو الجواب لا ولا يخفى ان طرف التماس حقيقة فيكون متصفا بكونه ظاهرا فلا حاجة في دفع
 الاستدلال الى تقييد ما فات الاستدلال على طرف التماس بان الشبهة بالتمسك به للشهاد شخص ما مطلقا فيضمير
 لغاؤه نفسه من غير ان يثبت كونه صاعقا وفيه اشهر لا يقيد الاخبار عنه بصالح ويشمل الكلام على طرف التماس
 وهو التماس وهو ما يمكن دفعه بان الادان الشبهة شخص يتأق منه التصور ويصلح لان يصوم الله
 الجواب على النزاع من شرح الباب الاول من المعاني ونسب التوفيق لشرح الباب الثاني ونفوض الامر اليه ونسب
 عليه في سلكه سلك الصواب في شرح احوال السند اليه اي احوال الباطن بطلان التمسك مقتضى الحال على ان
 الاضافة عهدية وبعد لا بد من احوال توفيقه بالقياس الى الاسناد او السند او غير ذلك ككونه
 مستند اليه لاسناد مؤلفه مستند مستند مؤخر الى غير ذلك وقد اخرج الشارح باعتبار قيل الخبر
 وفيه ان احوال السند اليه من حيث انه مستند اليه لا يجوز ان يوجد في غيره وفيه يوجد حال فخص به بطلان
 ان يخرج بالعهدي المذكورة لان كونه السند اليه مستند اليه لاسناد مؤلفه ليس مقتضى الحال
 الحال تأكيد الاسناد وحوال السند اليه من توافقه وانما ذكرنا هذا التحقيق هنا مسانعة للشرح والافلاح
 ذكره في بحث الاسناد الخبري فاحفظ واستمع به فيما سبق ونحوه وقدم احوال السند اليه لانه الذي
 الاصل في الكلام تقديمه اما حذفه فقدمه على سائر احوال لانه مبني على مزية السند اليه على سائر احواله
 لانه يدل على انه لشدة الحاجة اليه كافي الى بدتم تركه ولهذا عبر عنه بالحذف وفي السند بالترك
 وبهذا ظهر منه فكتة ذكرها الشارح تقدمه حيث قال قد تم على سائر احوال انه عبارة عن عدم
 الاشارة اليه وهو مقتضى الاشارة به لغير وجودها وفيه من علمه لانه المرفوع من حيث عدم وجوده
 على ان وجوده تقدم على الاشارة به وانما يفيد التقدم على سائر احواله لونا آخر سائر احواله من العلم

احوال السند اليه

فلا محالة

فلا محالة عن العتب فهو ذكره على ان الشبهة لانه لا يفتقر الى العلم بدون الذكر فالتدبر عتب وذكره والقرينة
 على ما نقله فان فائدة القرينة معرفة اللفظ فان علم بالذكر لغت وصارت وعشا وانما قال بناء على الظاهر
 لانه الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عشا او فكيف يكون القرينة عليه مع الذكر عشا لانه الركن الاعظم
 يستحق اهمية ما يوجب تكثيرا بحصره ولا يخفى ان هذا التفسير يخص بالسند اليه ولا يوجب جعل الاحوال
 عن العتب بناء على الظاهر مشترك كالبناء وبين غير السند كما ستعرف ما ذكره المصنف في احوال السند مشترك
 بينه وبين غير السند ايضا فينبغي ان يقتصر على ما هو مقصود بالا فائدة كيف يكون ذكره مستندا
 او كيف يكون تقوية الذكر بالقرينة مستدركة فان قصر الافادة رتبة الجواب اهمية ما احتيا طاب دفع
 العتب ويترك حديث كونه ركن اعظم بل كونه ركن ولا يذكر كما ذكره ولم يجعل الى حذف لوجود القرينة
 ولا محالة وغيره ولما ذكره في وجود القرينة في الزايات التي يخص اليه بطلان حفظه لانه العامي ايضا
 يحذف لوجود القرينة ووجود القرينة مستحقة والمزايا هي المحتاج الى الشارح لم يتوفر له اعتمادا على سائر
 في الحق وما ذكرنا اوجه او تحصيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ كونه المحرف موضوعا
 للجزئيات بوضع واحد يستعمل في واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شيء على ما فعله لان يستعمل على
 ان يراد به في لفظ واحد معنيان باللفظ الى كل ما يدخل معنى وهو بمنزلة ان يقال عشتري والليل ويراد
 قبل اليوم وادبر الليل ولهذا اذا حكم بان العطف على مدخل الحرف ليس يتقدم به لا باعتبار الاسمي
 ومعنى تحصيل العدول ان تحيل السامع انما فاد السند اليه باقوى الدليلين وهو العقل لانه الدلالة
 العقلية لا تخلف بخلاف الدلالة اللفظية وذلك التحيل موجب لنشاط السامع وتوجه عقله نحو
 السند اليه زيادة توجه وانما قال تحصيل العدول ان لا عدول من اللفظ بل العقل يترشح الى اللفظ فيفهم
 من اللفظ ولانه القرينة دالة عقلية بمعنى غير وضعية لا بمعنى انه لا يخلف عنه الدلوله وقالوا
 كونه دالة العقل اقول التوقف دالة اللفظ على دالة العقل من غير عكس ووجه التحيل ان لا عدول
 فانه عند الذكر والمخالف تشاك العقل واللفظ في الدلالة وفيه بحث لانه كونه دالة العقل اقوى
 بناء على ان دالة اللفظ ليس مستقلة بوجوبه لا يكون الاعتماد عند الذكر على دالة اللفظ فقط

29

Copy University

بل على دلائل فكيف يكون التحصيل العدول الى اقوى الدلائل بل التحصيل العدول من جملة الدلائل
 الى واحد اقوى وفي الغالب تقييد التحصيل كالاختصاص عن العيب فيكون بناء على الظاهر وتركه وفي تركه
 لان التحصيل ينفيد ان هذه العدول بناء على ظاهر الامر لا من التسلل في الحقيقة كقوله قال كما في التقييد
 عليل مثال للدلائل وانما قوله لم يقل انما عليل لئلا يفتقد الاستدلال به السائل عن ذاته ما يعتبر به من
 الاستدلال به كونه معبراً بما جرى على لسانه اخبار تنبئ السامع الى تنبيه بالقرينة ام لا وبعبارة اخرى
 هل يتنبه بالقرينة ام لا سهو لانه ام هذه الازمنة للضرورة فان قلت المذهب يستلزم الى صلاحية
 المقام وهو ان يكون الخاطب عارفاً بوجود القرينة فلا بد من اعتقاد التكلم قبل المذهب فانه يعرف السند
 بهذه القرينة حتى يصح المذهب فكيف يكون المذهب للاختصاص قلت يكفي للمذهب طعن السامع انه يدرك
 السند اليه بالقرينة فليكن الاختصاص لتحصيل اليقين على انه قال اختصاصاً بنبذ السامع ويكفي في قابلية
 المقام كونه الخاطب عارفاً بوجود التواتر وقوله او انما هو اعتقاده ان السامع يتنبه بظاهر اعتقاده
 ان له تنبيهاً كالمسألة او التنبيه على تنبيهه او مقلاد تنبيهه اي تنبيهه بالقرائن الحقيقة ام لا وايها
 صوته عن لسانك انما اضاعناك بايها الله من الظاهر بحيث يقرش بالساني او عكسه الى ايها
 صوته لسانك عند تحقير الله بايها الله بحيث ينلوث به لسانك ولك ان تنال في تحقير الله
 بايها الله من الخبث بحيث ينلوث به كل لسان ومع الداعي ايها صوته الله عنه كما في الغالب لا ايها
 صوته لسانك عنه وليس لك ان يفسد بالمذهب ايها صوته عن كل لسان لانه في ذلك تحقير الحق
 لسان وليس له السند بيدك حتى يفتقر به ما تشاء وانما لك تحقير لسانك انما اضاعناك فلذلك
 ما يطلق الفتح في لسان واختصاص التحصيل سابقاً ولا ايها هذا ليس بكونه احدى مدركا خاليا
 والاخر وجهاً بل التحصيل والاستعداد الافراده انهما لسا محققين واختصاص الاستعداد
 لثقتين وقيل ان في لا ايها زيادة تباعد عن التحقق فخير التحصيل سابقاً لثابتة تحقق
 في العدول بخلاف المقرون عن التلوث فلو انه لا تحقق له اصلاً قوله او ايها صوته عن لسانك
 او ايها صوم لسانك عنه او تاتي في تيسر الاستدلال في الحاجة النظر في مسائل باثباتي او باثباتي

اي المتأني

اي المتأني يعني تاتي الاستدلال بما يدعى الى المذهب الذي الحاجة الى الاستدلال او عينه اما لان السند
 لا يصلح الا الله ولانه بلغ فيه من الكمال بحيث لا يلتفت الذهن الى غيره والتعقبات قد يدعى الى المذهب احترازاً
 عن العيب وقد يدعى الى اقامة التعقبات والادعاء الثاني في كمال الاظهار ان يقولوا فادارة التعقبات
 ويفترق التعقبات عن الاحتراز عن العيب بناء على الظاهر في قولك خالفنا ما يشاء ان لا يعيب في ذكر الله
 في الظاهر مع تعقباته لانه قولك ذكره لا تحصى ولا يحصى وجعل او بعينه في توطئة لقوله او انما تعقباته
 مخالفة السقوط ومساعدة الذوق ولذا جعله تفصيلاً لبعض ما يوجب الاحتراز عن العيب بناء على التقيد
 او نحو ذلك افراد الاشارة بكونه اشارة الى احد الامور المستفاد من التمرديد وقد عرفت من التمرديد
 غير بعيد فلا تعبد ومن التمرديد استعمل الارباع على وجوب المذهب سيما كما في رتبة من غير
 ربي وشنشنة اعرفها من اجزم او قياسا كما في قوله الحمد لله بالبرق فانه لا يجوز هو الحمد كذا قالوا
 وفيه بحث لانه المذهب هنا الاصل من مخالفة القياس وضعف التاليف فهو من متعلق البلاغة
 التي مرجعها غير علم البلاغة ولا يعلق به بمقتضى الحال الذي من وظيفة العاني ومنه المذهب لضيق
 المقام بسبب تعقباته او قوت فرصة او محاذية على وزنه او سجعاً قافية فان قلت ايجاب السجع
 او القافية وزد السند اليه حتى اذا القافية في غيره وكذا اخر لفظ السجع وهو يحصل بجمال ذلك الغير
 قافية واخر السجع بدون وزد السند اليه قلت اذا تعلقنا تكلم النظمي وحسن السجع على وزد السند اليه
 او غيره ويكون القافية واخر السجع يحذف السند اليه المحي فقط على القافية او السجع قال الشاعر
 قد يكون من وزد السند اليه وزد الفاعل وجب سناد الفعل الى المفعول ولا يقتصر هذا الى القرينة
 الدالة على تعيين المذهب بل الى محجة الفرض الداعي الى المذهب مثل قول الخاريج لعدم الاعتدال في شأنه
 قائله وانما المقصود ان يقتل ايمن من شره وفيه بحث لانه لا يجيب سناد الفعل بل ان الفعل او
 العلم والقول ولو اراد بالعلم ما يتم شبهه بتشكيله بفاعل المصدر فانه يحذف ولا يجيب سناد المصدر
 الى الفعل لانه يحذف الفاعل في ضربين واضربوا القوم واضربوا القوم واضربوا القوم كما
 لا يحصى ولا يجيب السناد الى المفعول ولان المذهب هنا ليس مجرد السند اليه بل السند والسند اليه

ويجوز ان لا يحذف السين البعيد بل يستبدل بحلقة والذاعى ان لا يحذف متعلقا بان و
 صدور الفعل بل الزجر فادة وقوى الفعل على الفعل ولانته بما يحذف الفاعل وللحجب الاستدلال
 وجوب الترتيب والاعتماد الذاعى نحو هذا ما اتى به في قوله اي الله التي هي اقرب من حذف اشياء وابانة ببلغ من
 الغنى مئة مائة لا يمكن ذكره ونحو جة القوية بمعنى اهل القوية واما ذكره فلكونه اي الذكر لا ذكر المسألة
 كما يجره عبارة الفتح حيث قال ولان الامور في السند البعيد كونه مذكورا اذا صالة الذكر لا يخص
 الاصل الذي لا يبعد عنه الاستدلال كذا في الايهات فان قلت لا يتوقف حذف كونه الذكر
 الاصل للذكر على انتفاء مقتضى الحذف بل يمكن انتفاء القرينة قلت كانه لم يرد بالقضى ما يرد
 ما يندرج فيه من مقتضى الحذف بل يمكن انتفاء مقتضى الحذف واثبت الاقفا جعله او كتبه والمفهوم آخر ذكره من
 الحذف وكان الفتح جعله نكته مبتدأة ولهذا قال السيد السند الذكر كونه لا يوجب نكته زائدة
 على كونه امرا والحذف لمخالفة الاصل بوجوب نكته باعث عليه مقتضاها فان حذف اعرف واقوى
 العقل الزائدة على اصل المعنى التي هي المعاصلة في علم المعاني فلذا يقدم على الذكر والصحة فالحذف جعله
 غريبة لا ينالها الا ان يندى نظر الخواص لانه يحتاج الى معرفة الله ليس في المقام شيء من مقتضاها الحذف
 وهذه شذوذا لا ينظر في الجمل بل ينفي ان يذكر معه ولا مقتضى للعدل ولعنه ولا يفوت القيد الذي
 به صار جليلا كما قاله في القات اول الاحتمال لضعف التأويل على القرينة او التنبية على عبادة السماء
 والعبادة السبع او تعويجه بالعبادة او زيادة الايضاح والتقرير اما السيد عليه او الغرض بغير ذكر
 السيد عليه كما في قوله تعالى اولئك هم الهدى من ربهم واليك هم الفتح حيث كثر الالامارة ولم
 في الحكم الثاني ذكره من الالامارة للتنبية على انه هؤلاء الوصفين يشرق الايمانين مما زون بطل
 من شئني العدى وكمال الفلاح وكل منهما يمكن في غيرهم فلا يفيد هذا الفرض ذكر السيد عليه ولم يحذف
 نصب القرينة على تقديره اذ هو الذي لا يتغير التكرار كمال الانقلا ولا يتغير عن الفرض المذكور
 كمال الانقلا ولا يتغير عن الفرض المذكور كمال الانقلا وبهذا ظهر فساد رأي من قال لا يثبت من قبل
 اختيار الذكر على الحذف والبركة او اليك الثاني لم يكن مقدرا بل كان ما بعده معطوفا على سنده الذي

الاولى او اظهرها وتغيره لانه انما يتغير كما لا ولي فظنوا واهاسه اذا كان المنطق مما يدل على
 او التبرك بذكره او اسئلنا اى وجدانه ليد او اظهرها وهذه الامور وبسط الكلام حيث الامتضا
 مطلوب قيل الاولى حيث السماع المطلوب للتكميل بقوله تعالى عصى والاخرى تعالى منته
 عن الاصفا والاذن واقول اشار الى ان القرآن نازل على لسان العباد عومل فيه معاملتهم في حوائجهم
 وينبغي ان يقول حيث زيادة الاصفا مطلوب لانه الامتضا يحصل مع حذف السند اليه بذكر السند
 وما يتعلق به ولا يقتصر البسط في ذكره بل يتما كان له رابع آخر كما لا يهاج والافتقار الى حيث المكان
 اى في مكان الاصفا مطلوب فيه والقرينة على جعله متعارفة للزمان حتى يفتح تجويزه وما ينبغي ان يثبت
 عليه ولا تغفل ان قوله ونحو ذلك في تحت الحذف وتترك في هذا البحث ليس ان كانت الذكر استرقت
 بالتفصيل بخلاف نكات الحذف فاحتمل الى ان الالهية التي لها بقى هناك بخلاف هذا البحث بل كمال
 فيما سبق اشارة الى ان الاحوال القنضية للخصوصيات ليست سمائية صرفة بل مداهما على العقل
 التسليم والطبع المستقيم وتركها هنا للاكتفاء بالاشارة السابقة وهكذا عارضة كما نشاهد لانه
 قد يأتى بالاشارة الاجتماعية وقد يترك متابعة لادب الفتح ولا يخفى ان كون الذكر لاشارة هذه
 النكات لا يختص بما اذا قامت قرينة معتمدة للحذف حتى ان لم يكن قرينة كان الذكر لانتفاء القرينة
 لاشي من هذه النكات ان لا تنجح بين اسباب الذكر فقولنا ان المحقق هذا كله مع قيام القرينة
 بظاهره لا يتم والصلوب ان هذا كله يكون مع قيام القرينة وما ذكره الفتح قد يكون الذكر لكرت
 الخبر عام النسبة الى كل واحد واريد تخصيصه وترك المصداق انه نعم الله فاسد لانه ان قامت قرينة
 على الخصوص لم يكن عام واردة التخصيص لا تجب الذكر وان لم تكن قرينة فالذكر واجب لعدم
 الحذف لا لاقتضا عموم النسبة واردة التخصيص ورفع الشك للحقوقيان منع كلامه انه قد يكون
 الذكر لانتفاء القرينة الا انه جعل عموم النسبة واردة التخصيص تخصيصا لذلك الانتفاء لانه
 بانته كون الخبر خاصا يستثنى قرينة التخصيص وبانتفاء ارادة العموم يستثنى قرينة العموم وعترض
 عليه السيد السند بان عدم النسبة مع ارادة التخصيص يحجب مع قرينة التخصيص كان يكون جوابا

71

او غير ذلك ثم يوجب عدم كون الخبر قرينة على السند اليه واستفاد كون الخبر قرينة لا يستلزم انتفاء
 القرينة مطلقا والجواب انه مراد الشايع بكون النسبة عريضة في هذا المقام وبشمول التعدد وهو
 استفاد لالة الخبر على الخصوص واستفاد لالة غيره ايضا واللام يمكن الخبر في هذا المقام النسبة لا مشددا
 ونحن نرده على الشايع بان مراد المصنف ان الذكر لعدم القرينة لا يحصل فصاحف الكلام والاحتراز عن
 التقييد التفتي لان الحذف بلا قرينة خلل في النظم بوجوب كون اللفظ غير ظاهر الالة ولالة
 مخالف لقاعدة القوي لا حذف البتة عندهم لا يمكنه الاقيام قرينة فلا تعلق له بهذا العلم بل يكون
 مرجه علم النحو والجواب عن اعتراض المصنف انه يكون الحذف بمجرد التوهم لانه اذا حذف السند والخبر علم
 والاقربية على الخصوص يحمل الكلام على عدم الحكم دفعا للترجيح بلام مرجح يكون الذكر عند قصد التخصيص
 والخبر علم النسبة لثباته والذهن الى انه الحذف لمجرد التوهم لشيوع الحذف كذلك فهو وجود
 القرينة على الخصوص بذكر السند اليه انما هو لانه يفهم في باري الرأى العموم ويفعل عن القرينة
 ورعايته واما قرينه العمل السند اليه موقفة وهو ما وضع يستعمل في شئ بعينه او ما وضع لشي
 بعينه والاول هو المشهور بين الجمهور والثاني هو الذي حققه بعض النحويين وهو المعتبر بالتسوية
 واذا ردت كمال تحقيقه فعليك شرح الرسالة الوضعية لنا فاننا بهذا فوجدنا القدر ورواها
 لترجيح التوهم على التفسير بكونه هي ملاك التعريف وكل منها في اختيار كل قسم قسم التعريف اذا خيلا
 كل قسم منها في افادة السند اليه مثلا ان مقام الافادة لطلاب التعريف يقتضيه وقد بينا المقام
 وكان ترك المصنفات من ان العام لا يتحقق الا في ضمن انما هو فنكتة انما هو تركي لا رادة المقام
 كذلك لا عرفت ان اختيار انما هو فنكتة تدعو طالب التعريف اليه وهذا انما هو ما قيل ان تعارض
 الكلام بان لا يفعل من فنكتة العام بعمومه ومن فنكتة انما هو لخصوصه وقد بينا المصنف ذلك
 فاوردها في الايضاح وهي افادة الخطاب فائدة كاملة معتد بها وفائدة الخبر ما الحكم بكونه
 السند اليه واما الحكم بغير التوهم بها وكل ما زاد على اصل الحكم شئ مخصوصه فان الفائدة تكون بالمرتب البعد
 عن عدل القوي الى ان يقبل الخبر من التسليم وخصوص الحكم انما بخصوص السند اليه انما بالتعريف او التقييد او

المخاطب
 اذا كانت الخبر عامة النسبة على اعتبار
 وريد تخصيصه وقصره على السند اليه
 ليرجح ذكره على حذفه وبكمال الاحتراز
 بشأنه ويظهر ان يفعله المصنف
 وينفرد به زحمان الذكر في مقام
 القلب والتعريف ايضا ولو قيل
 المقام هذه النكتة بلا مقتضى
 حمل كلامه عليه فتأمل
 حمل الكلام

قال في الايضاح واما تعريفه فنكتة
 الفائدة انما لان احتمال تحققها
 كانا بعد كانت الفائدة في الاعلام
 اقوى وصحت كانا اقرب كانا
 وكل ما زاد الحكم زاد السند والسند اليه
 فخصمها ان الحكم بعدا وكل ما زاد
 قويا والتخصيص كماله بالتوهم وهذا هو
 لا يجرى التفسير

تكملة

تكملة الحكم عليه بالتوهم على سبيل التردد واما بغير ذلك وكل ما فاه كما ان التعريف مقام
 والمفضل وبما ذكرنا في حق ما ذكرنا في هذا المقام وان قد ما يرد على كل ما كان الحكم ابدا كانت الفائدة
 في الاعلام باقوى انه لا يتم لان الحكم ربما يخرج بالبعد من حيز القبول وان ذلك ما يتحقق كون الفائدة
 في العرفه انما انه يمكن تخصيص النكتة بالوصف حتى لا يشك فيه غيره ولا يكون العرفه عليه من نسبة
 وذلك لان خصوص حصل بما زاد على التفسير الوصف ونا بكتاب التعريف له مقام ربما لا يوجد
 حيث وجد مقام التعريف واما ما ذكره الشايع من ان التعريف انما من هذا التخصيص وصح في خلاف
 تخصيص النكتة فنتج عليه ان الفائدة التي تدور على الخصوص بعد فهمه لخصوص الاما لالة من النكتة
 لخصوصه لا يمكن ان يكون في العرفه اقدم لكونه لخصوصه مرفقه وضيقا على الله ان اراد الوضوح لا انراي
 فلا يوجد في العرف بالادم والمضاف واذا اراد ما يقع الوضوح التوكيد فيوجد في النكتة الوضوح
 وان ذلك ايضا ما يرد على قولهم كما ان السند اليه خصوصا ان الحكم بيدا واما فائدة الحكم انما وكل
 نادر وما زاد الحكم قويا وصارت انقص من ان عاين كل عالم ابدا من جاني فبما ان قد عرفت ان الاراد
 العموم على سبيل التردد والعموم الذي يري الحكم العموم على سبيل الاجتماع وقد له في الاضمار يشوب
 بصد رتق فصل اقسام التعريف والمقام يقتضي كونه بصد رتق فصل اغراض كل قسم فالاولى واما تعريف
 بالاضمار فلو ان المقام اى الوضع واعلم انه فاتهم بيان الغرض من التعريف بالاضمار وان كان
 يجوز من تعريف السند اليه والسند بكون بحث التعريف لا يختص شيئا منها الا صورة والباحث يتكلم
 عما يملك في موقفة الغرض منه في غيرهم من اجزاء الكلام فنقول اما التعريف بالاضمار في قولك يا رجل
 فللاشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام في العهد النحوي ودجا بية صديقه بين
 الجنس الاعتبار في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا ايها الانسان ما غرك وقوله تعالى يا ايها الانسان
 انك كاذب فهو بمنزلة اللام الاستراق وهم لم يجعلوا ايا رجل في شئ من التعريف وقالوا لم يقصد فيه
 الا انما كان في يازيد وحرف الاء الا انما به قصد التعريف ولك ان يجعل المقصد تعريف الجنس الا ان
 اعتبر في ضمن فرد ما يمكنه بمنزلة اللام في العهد النحوي الا ان التوهم وصفه بالنكتة بكونه

75

يجعلها علما وجعلها معرفة وجعلها معنى الى غير ذلك عبارة عن ايراد ذلك لانه لا يصح للمبلغ الا الايراد العلم
 ما وضع لشيء بشخصه ان لم يكن علم الجنس على ما عدا اصحاب في البلاغة لانه دعوت اليه ضرورة في تحريكه
 في سعة عنه ولا يكون غير العلم لشيء بشخصه بناء على ان ما سوى العلم معارف استسمية حيث وضعت لفهون
 كلية وشرط في حين الوضع ان لا يستعمل الا في معنيين والا فلا قدرة على وضعها لأمور معينين لا يمكن ضبطها
 وملا حظتها حين الوضع وحين يلزم الوضع المعنى المستعمل في شيء آخر ولا يخفى بعده ويلزم ان يكون المعارف
 سوى العلم محاذات للاحقائيق لها ولو كان كذلك لما اختلف اهل اللغة في وجود محاذات الاحقائيق لها
 ولم يتسكن انما لا بد باسئلة نادرة له وبرز على قولهم لا قدرة على وضعها لأمور لا يمكن ضبطها ^{حفظها}
 حين الوضع كشرتها ولعلهم حظوا ببعض منها بخصوصه في القلب فكيف صح منكم اشتراط ان لا يستعمل
 الا في واحد معين من طائفة من المعينات في ضبطه المستوفيه يمكن ان يضبط الموضوع له ويوضع له فلهذا
 قيا ما سوى العلم وضع لاشياء معينة ملحوظة بذلك المعهود الكلي الملحوظ به لا اشتراط ان لا يستعمل الا في واحد
 منها بعينه فالوضع على الموضوع له خبر في خلاف الوضع المفهوم الكلي فانه الموضوع له فيه كالموضوع
 وعلى خلاف وضع العلم فانه الموضوع له شخص ملحوظ حين الوضع لشيء فالوضع خبر كالموضوع له فلهذا
 اوضح ثلثة لاربع طارح لا يتم تحديد العلم بما وضع لشيء لشيء لصدقه على ضمير الكلام مثلا بل ينبغي ان يقال
 ما وضع لشيء بشخصه دون غيره في ذلك الوضع وهذا اشكالان قويا ان احدهما ان يقال بان سوي
 العلم موضوع لفهمه كالموضوع في جزئيه بينه من جزئياته او موضوع لشيء معينة ملحوظة لفهمه
 كالموضوع بالعرف بلام الجنس فانه موضوع المفهوم الكلي الغير الملحوظ بنفسه اذ لا ضرورة تدعو الى الوضع
 له بوسيلة مفهوم لم يتم وانما هي ان العلم ليس موضوعا لشيء بعينه ملحوظا بعينه لانه الموضوع لشيء
 من وقت واحد الى فناءه لفظ واحد والشيء الذي اوجظ حين الوضع يتبدل كثيرا في الاحوال
 يكون التعلق موضوعا لشيء كالموضوع لشيء كالموضوع لشيء كالموضوع لشيء كالموضوع لشيء كالموضوع لشيء
 بان الاسم الترتيبي في وضع لفهمه كالموضوع في جزئياته او تلك الجزئيات وتلك الجزئيات في اقل
 الرايين ملحوظة بالمفهوم الكلي وهو تعيين مدخله تارة وتعيين خفة منه تارة ان كان مشتركا

بين تعيين

بين تعيين الجنس وتعيين الحقيقة وتعيين مدخله او حقيقة منه ان كان مشتركا معنويا بينهما واما
 مدخله موضوع بالوضع الترتيبي او كالموضوع بالوضع الاخر ان كان لعدم الاستقلال بالقدم فكان موضوع
 مع القدم على ما صرح به بعض محققى الخاتمة الكلي معين هو مفهوم مدخله او حقيقة منه فالوضع الترتيبي
 بلام الجنس المفهوم بالجنس المعين كالموضوع له خبر في كسائر المعارف غير العلم وعن الثاني بان وجود ماهية
 الينفك عن تشخيصه بان يبقا الوجود يعرف بعوارض بعده وتلك العوارض يتبدل ويأخذ العقل
 تلك العوارض بالبدلة امارات يعرفها ذلك الشيء فاللفظ موضوع للشيء كالموضوع لشيء كالموضوع لشيء كالموضوع لشيء
 بالعوامض ولو كان الشخص بالعوامض كان الخبر في الشيء من مقتدره في الوجود وما اشترطت
 الشخص بالعوامض ساحة مؤهلة بانته بام يعرف بعوارض وانما ذلك الشخص هو يحقق به
 او مجردة فيهم فلا حاجة بنا اليه في وضع التعلق المشتخص لان اياهم كان ينبغي فيه ان العلم كان موضوعا
 للشخص بعينه لما وقع وضعه لالم يعلم لشيء والوضع لالم يعلم لشيء كالموضوع لشيء كالموضوع لشيء كالموضوع لشيء
 المتولدة في غيبته بعلام وقاويله بانته تسمية صورة وامر بالمسمية حقيقة او غيبته بعينه
 وان الوضع في الكلام يشكك بالعلام ملا حظته بعينه وشخصه حين الوضع ولعدم العلم بالوضع لشيء
 الخاطي بين يد راي يفهمه من معين شخص في الرابع بعنوان مختصر فيه الا ان يد راي لشيء بشخصه كونه
 متعينا بحيث لا يحتمل التعدد بحسب الحاجج ولا يطلب له منع العقل عن تجزئته لشركه فيه ولقد اطلبنا
 في تحقيق التوفيق لان ما لا بد منه في توضيح هذا البحث والبحث الترتيبي كله شرب منه فلهذا تجنب
 الشكوى عن ايهاب الاطباء بعد الترتيب بالذهب النافع للعطش الخبي الى اقتضا السرب لاحضاره
 بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص وهذا نكتة جليلة عامة تحققة بالعلم جديرة بالتقديم
 على سائر النكاه حيث لا يرجم في نكرة لانه لاحضارها له لعله بينه وللاسم مختص به ولا احضار
 بعينه في ضمير الغائب العائد الى العلم او العرف بلام العهد ان العرف بلام العهد لكونه تحقيقا لشيء
 ولا باسم مختص به ولا احضار بعينه ابتداء بضمير النكاح والمخاطب والامارة والعرف بلام الجنس وغيره
 ليس باسم مختص به واخرج ايضا بقوله ابتداء الاحضار بالعلم ثانيا فان بعضا منه من خلاف مقتضى

٧٢

كما في الله القدر بعد قوله قل هو الله احد وان كان البعض مقتضى الظاهر كما في قوله جاز في زيد و زيد
باسم محقق به وان خفي العلم لكن ليس له هذا الجواز اذ ليس فيه الترتيب على الترتيب وضرب الغائب والوقوف
بلام العهد بمقتضى ذلك من القيود لسان المكتبة شيئا آخر فلا بد لبيانها من القيود وكما
وليس القيود لزيد تحقيق وتفصيل المكتبة كما ذهب اليه الشارح والسيد قدس سره حيث قال
لا بأس باغناء القيود الشارح عن جميع ما تقدم لانه يحصل به الاحتراز عن جميع ما احتراز عنه بالقيود الاخر
القيود لتحقيق مقام العملي كما في الترتيبا وتبين ان الترتيب بالعملي نكات اخرى يتركها اليك هذه
الكتبة اذ مع الاكتفاء بالقيود الاخر نكتة وبالاكتفاء بقيود نكتة فحصل عددها بعد ما حصلت
لك عددها فان قلت الاختصاص بعينه حاصل بالرغم من انه ليس علم قلت الاراد الاختصاص بالشيء
واختصاصه استعمل في من النكت البسيطة وان لم تسمها من احاد الاصل في احضار خصوص الذات العلم
الانته وضع لذلك بجملة غيره فانه وضع لفرع علم عليه احضار خصوص الذات مخوف
هو الخطا حله تمثيل في وجهه وتنظيره في وجهه تعرفه ان يلفك التفسير والانه من فاما بالانتم على
الغلبة وبعد حذف الهمزة من الاعلام المختصة فالله علم بالعلمية نظر الى اصله ومن الاعلام المختصة
نظر الى تعريف السيد السند يجوز ان يكون حذف الهمزة على غير قياس فيكون التزام الادغام قياسا
وان يكون عكس ذلك بيان ذلك ان لو حذف الهمزة على غير قياس يكون محذوفة مع الحركة فيلزم اجتماع
مثلين ساكنين متحركين ويجوز الادغام وان حذفته بنقل الحركة الى قبلها يكون حذف الهمزة قياسا
ويكون وجوب الادغام غير قياس لان المتكلمين المتحررين لا يجب فيها الادغام اذا كانا من كلمتين نحو
ماسلككم وماسلككم ونحو نقل لما جعل اللام عوضا عن الهمزة ومما يميزها صان اجتماع
التجاسين في كلمة واحدة فوجب الادغام قياسا وليكن وجوب الادغام بعلة العملي لان الاجتماع
في كلمة واحدة ومنهم من انكر عليه وقال انه ليس له هذه النكتة تعالى من الواجب لذاته او المستحق
للمعجزة اذ قد كان مشا الله يشكك عليه امكن وضعه له على شفه في شدة فائدة هذا الوضع
وقد يعلق به وقال ان الحق هذا السهر مشا الفعلة عن كلمة التوحيد فانه يفيد التوحيد

بمفهومه

بمفهومه اتفاقا من غير اعتبار قيد في مفهومه لمفهومه واستثنى المفهوم الكلي من الاله لا يفيد
التوحيد لانه لا يربط على الاله شيئا فلو كفي في التوحيد لكن اثبات الاله على انه لا يربط بالاله
العبود مطلقا انه الكذب اذ عبود غير الله واما ريد العبود بحق انه اخرج جميع المستثنى منه
بالاستثناء وانه باطل فيجب ان يكون الاله بمعنى العبود بحق والله على الافراد الوجود منه وفيه
لان الله تعالى اذا كان على الافراد الوجود منه لكان لا يكون فاعلم ان في عطفنا الاله المفهوم الواجب
لذاته التصف به محتمل المتعدد كالا لله بحق فلا يحصل بالاستثناء اثباتا هو المطلوب بالاستثناء
على وجه يوجب التوحيد وايضا لما اخبر الله بحق فيه لكان فاستثناء اخرج جميع ما تحت الستة منه
فمناط التوحيد على نفي وجود ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع
او الراجح لذاته وهو كني للاختصاص في ذات واحد فالله لا يما يجوز العقل كونه معبودا
بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا يتفاوت في ذلك كونه الله تعالى بمعنى الواجب لذاته او بمعنى
شخص معين ملحوظ بمفهومه الواجب لذاته فمكونه بمعنى الشخص النسب بمقام التوحيد كما
لا يخفى والبليدة وتعظيم واهانة والتعريف والرفع في ذلك الاتعاب لان الرفع من وضعها
بالرفع والاهانة وقد يتقصد الاسماء وان لم يقصد بالوضع الاتعاب لذاته لكونها منقولات
من معاني شريفة وخسيسة كحرد على وكتب او الاستهزاء لذاته في ضمنها بصفة محذوفة
او مفهومة كحاتم وما دونه في الاتعاب في ذلك الكني كاني الفضل والى الفضل والى الجهل
وانما قال تعظيم واهانة دون تعظيم واهانة فانه قد يقصد تعظيم غير السند اليه
او اهانة نحو ابو الفضل صد يقك وابد الجهل رديك ومن نكات العملي الحق على التوهم نحو
ابو الفقير سالك او كناية اي تعريف السند اليه بالعملي لعدم كناية بالعلم تغت لولا العلم نحو
ابو لهب فاعلم كذا غير عن السند اليه بان يحب يستقل منه الى كونه جوهريا باعتبار معناه الاصل
فانه المعنى الاصل الذي يقصد به السند الاشارة اليه بهذا العلم من قوله منه النار وقوله النار منه
باعتبار كونه وقوله النار والنار التي وقودها الناس فان جهنم قال الله تعالى وتقر النار التي

70

وقد دها ان سر الحجة وهذا وجه بدعي وقال غيرنا معنى ان لهب ملائكتنا وملايسة
ملائكة وهو لا يتم الجحتم لان الله الحقيقي لهب ناهيهم فان قلت لم يكن في المعنى الكافي
بكونه وقودا لان في جهنم او ملايسة فيه واعتبر الاستفاد منه الى كونه جهنميا قلت لان كونه
جهنميا مقيد بغيره باقار وغيرهما في جهنم فان قلت المعنى الحقيقي لا يكون مقصودا في الكفاية
وهذا قصدا لذات المعنى قلت المعنى الاصلي في نظر البليغ كونه مولا للملائكة واولادها وهو لا يتعد
هذا بل توسل به الى قصدا للجحتم فان قلت المعنى الاصلي ليس معنى حقيقا لان الله لا يولد حيوانا يتولد
من نطفة الله قلت الاكثر الكفاية اذ لا في الوصف له وقد يكون المعنى فيه معنى مجازيا كغير
الاشياء فيه حقيقه صاحب الكشف واستطاع عليه وقد يقصد بالحق الله الذات وهو الجحتم لا
الذات في ضمن هذا المقطع فابولهب فعل كذا معناه جحتم حتى فعل كذا واول لهب كناية عن الصفه
كما تقول جاني جيانا الكلب وتريد جاني مضيا في اول لهب منك بارادة الوصف المشبه بسمه
في ضمنه وهو بمنزلة عن مقام التعريف بالعلية فلا ينبغي ان يحمل الكفاية هنا عليه ولان جعل الحملات
كما ذهب اليه السيد السند ولا يفرح انكارهم الجحتم في هذه الاشياء وسدانه لوقيل هذا القول
كذا مشارا الى ان الله يعرفهم كونه جهنميا كما ذكره انا في الحق لا اشتها والذات بالوصف في ضمن
لفظ لا يستلزم في فهمه من اني لفظ عبر به عن الذات ولا يفرح ان يكون جاني خاتم الملايسة
لشخص آخر باعتبار انه بمنزلة جواد المستهارة به من نكات الترتيب بالعلم لانه ليس على الاثر
لكن من النكات قصدا للاشارة الى صفة لم يشعربها العلم بالاشياء والذات بها في ضمنه نحو جاني
خاتم واما الاشعار معناه الاصلي بذلك نحو ابو الجهل وابو المحاسن باشارة الى انه محاسن او الجهل
ولا كفاية هنا الله عين المعنى الاصلي او بهم استلذا انه اي وجدانه الذي لا يخوقه بالله بالطبيات
القاء قلنا اني لا يدري منكم نام الي من البشر ايضا فالحق الى نفر حين كونها من الدنيا في التوحش
والاجتناب من الناس ولم يرض تلك الاضافة حين كونها من البشر كما غيرته او ان ترك به
او نحو ذلك المذكور من كل واحد من تلك الاسماء والتفان والتطير والتسجيل على السامع ان

غير ذلك

غير ذلك مما ذكرنا نحو الله والموصولة ينبغي ان يجمع الترتيب بالوصولة مع الترتيب باللقم لكونها
في مرتبة وبنكر الترتيب باسم الاشياء بعد العلم لكونه بعد في المرتبة وانما ترك بيان المعنى للموصولة
لان الله معلوم من القبول والترك في سائر العبادات والفتاح فان في بعض تكبير الماشي بقول عن التسليم
بعد معناه عن موضع بيانه وتركه في بعض اشارة الى ان بيانه ليس من واجبا كتب الله في شأن الى
هو وظيفة الحق من بيان الوجوب المرجح والترح كما يكون بالنسبة الى بعض ويكتفي به البليغ بكونه واجب
ايضا كذلك فعدم العلم باسمه صلة من الامور المختصة موجب للموصول بالنسبة الى العلم ان يمكن ايراد
ح بالموصوف بالوصول مرجح له بالنسبة اليه لانه ذكر الوصف لغوا فلا ينبغي ان يكون الاشارة
الى تفصيل ابعث من الوجوب والترح بانه لا موجب فيما ذكره لعدم علم الخاطب بالاحوال المختصة به
سوى ان الله كقولك الذي كان معنا المسير في عالم وهذه النكتة لا تختص بالوصول بل تجرى
في العلم والاشياء والضاف والفتاح ذكره فيها ايضا والابن القبول بل يكتفي بعدم العلم على التكلم وعدم علم
واحد منهما بما سوى الصلة من الامور المختصة الا انها نكتة قليلة المجدوى لا يلتفت اليها
البليغ لكونها اضطرارية غير مفيدة اليها دقة نظر فلذا لم يهتم المصنف باستيفائها وهذا معنى
قولنا ان الحق لا يتوضو ولا يكون للتكلم او الكليهما علم بغيا لصلته نحو الذين في بلاد الشرق
اعرفهم ولا تعرفهم لقلته جدوى هذا الكلام ومن المعروف انهم قال عدم المجدوى مختص بهذا
النال فلو قيل الذين في بلاد الشرق يكرمون الضيف لكان كثير المجدوى والا لا الى عدم العلم بالامور
الخاصة ليسر عدم العلم بالاسم ايضا بل هو حقيقة وقوله سوى الصلة يعني العلم بالاحوال المختصة الذي هي
الصلة فان الصلة بمعرفة الانسب الى معين والصفة بمعرفة معلومة الانسب الى شخص
وكذا تخصص بها النكتة بخلاف الصلة فانها توضح الموقفة وبهذا اندفع ان هذا الباب لا يقتضي
الوصول لجواز التفسير بالنكتة للموصوفة لانه يقتضي الوصول واخيرا النكتة للموصوفة يحتاج
الى نكتة عدول ولا يحتاج الى ما قال السيد السند في دفعه من ان الكلام في مرجح ترتيبه على ترتيب بعد
المقام للترتيب فان نكتة الوصفية يجوز له ولا الى ما قاله صاحب المحقق ان المرجح لا يجب فيه الاطوار

ان كلام الشارح في قوم مخصوصين وانما هو انما تنبيه على اعتقاد متعلق منه بان سراً كان او لم يكن وقت
 كان فليس هناك قوم معينون يتألفي التعبير عنهم بالقدم الغلة في البر من كثرة التفسير بالوصول في البيت
 علم علم الخاطب ولا التكلّم بهم بما سوى الصلة ويحتمل ان يكون المقصود التحدّير عن الناس فالقيد بالوصول
 ليلزم ثبوت الحال عن ليس له الصلة بطريق الاولى في ذلك من كثرة الوصولية فانها تمّ الشكّة
 والسكّان جعل البيت من الایما الى وجهه بنا الخبر ليتوصل به الى التنبیه على الخطأ والصواب عند
 التنبیه على خطأ دانه لا یمّا في الوصول الى وجهه بنا الخبر لانه يقتضي بنا نقيضه عليه وردّه الشارح
 المحقق بان الدوق والوف شاهده صدق على ان التعبير عن مقتده الخاطب اذ حاله لم يظنّه احاً
 يومى الى ان الخبر عنه يكون لا ينافي الاخره ولا يخفى ان خطابهم مستفاد من الوصول كالایما من غير تنبيه
 في ذلك الایما جعل الایما ذريعة لا يصفو عن شائبة التكلّف فلم يخطأ في العدول وان اخطأ
 في نفي الایما الوصول الا ان يقال ان التنبیه الواضح الحاصل من البرهان والوصول قد يكون للتنبیه
 على صواب نحو ان الذي رادّه محتمل ان لم يقم في محتمل ان الایما الى وجهه بنا الخبر اقر في القاصو وجه
 الكلام لسبيل المقصود فالایما الى وجهه بنا الخبر الایما الى سبيل بنا الخبر وانه الى اى مقصد ينشئ
 بعد معرفة بناءه ولذا قال في الفتح اى وجهه بنا الخبر الذي يتنبه عليه اشارة الى ان الایما
 انما يتم بعد تحصيل بناءه وانما قال ان الخبر انما الكلام في الخبر وشأن الحكم المشترك وبين الایما
 ان يعرف بالقائمة فالقصد ان نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم من اخرين
 يومى الى ان سبيل الى ان سبيل الاخبار بنیان البيت الایما من جهة دفعه بكونه معادافيا بين
 سمكت التسمی يومى الى ان سبيل الاخبار بنیان البيت الایما من جهة دفعه بكونه معادافيا بين
 البيوت بل تفاوت يكون بين التسمی وسائر التنبیه الرقيقة ثم ان ذلك الایما بما يقصده
 تعظيم الخبر كما في هذا البيت وقوله ان الذين كفروا شعيبا كانوا هم الحاسرين فانه يدل على ان سبيل
 الاخبار بخسرتهم ليس الحسرة المتعلق بالذات الثانية التي رتبها خبر بالتعجب في مقدّمه الخبر بل
 الاخرى الذي لا تدارك له وفيه تعظيم شانه شفيبت عليه السلام وقوله ان التي تهب بيناهما

بكوفة

بكوفة الجند غالت ودها غول يومى الى سبيل الاخبار بهلاك ودها انما استأصلت ولم يبق منها
 شئ حتى اختارة الهاجرة الى بلدة بعيدة بعد طريق الوصول اليه وعلوّ قاتلها فلو كان في مدّها انما
 اختار ذلك ثم انه يجعل ذلك الایما وسيلة الى تحقيق الخبر ويبان ان الاحالة واقع ومن هذا يتبين
 الفرق بين الایما الى وجهه بنا الخبر وتحقيقه والتدقيق في الصواب جعل الایما ذريعة الى تحقيق الخبر
 لعدم الفرق بينهما ولذا تركه وقال الشارح المحقق الایما الى وجهه بنا الخبر هو الایما الى طرقة
 وطريقه الى الله من اى جنس الشباب او العفا او حاصلة ان يأتى بالفاصلة على وجهه تنبيه على انما تمّ
 كالانصاف في علم البلدي ويدلّ على انه لا بد من فارق بينه وبين الارصاد حتى يكون جعله من الایما
 وجعل الارصاد من توابعها تحكما وردّه السيد السند بان السبع هو الخبر لا بناء فلفظ البناء مستلزم
 فان ارد به الخبر المبني عليه اذ لا فائدة في وصفه بالنبي عليه هذا الى ان لفظ الفتح يأتى من هذا
 لانه وجهه بنا الخبر الذي يتنبه عليه وبان الایما الى وجهه الخبر بهذا المعنى لا يكون وسيلة الى تعظيم
 بل تعظيما كما يحصل من استناده الى العلوم بهذه الصلة فقام على السند الایما اواخر وكذا تعظيم خبر
 واهانة الخبر باهانة غيره مع انه جعل الایما المذكور وسيلة ويمكن ان يقال ان تلك الامور كما تحصل
 من الاستناد وتحصل من مرفقة كونه من جنس الصلة كما يحصل من مرفقة كونه من جنس الصلة فكل
 يحصل التعظيم من فعل من دفع التسمی يحصل بكونه من جنس دفع التسمی وانما اذا كان يحصل من الاستناد
 فان علم من الوصول جنس السند الایما جعل التعظيم والاهانة ثم يحصل من نفس الاستناد ايضا فيكون انما يجعل
 الایما ذريعة لكن لا يخفى ان الواضح الخالى عن التكلّف كونه الوصول مفيد للتعظيم فالاعراض عند
 الى الاستفاد من الایما تكلف وتعتسف واختار السيد السند جعل الوجه بمعنى الصلة وفسره بعلّة
 الخبر الى الوصول يومى الى علّة السناد الخبر الى السند اليه ورتبما يجعل ذلك الایما وسيلة الى امور
 وقيد ان ذلك لا يخص الخبر بل يشمل كل مسند فتخصيصه بالخبر من غير مختص وكيف ان وقع لك
 بنى لنا بيتا الذي سمكت التسمی ايضا يومى الى وجهه بنا ذل البناء الى ذلك السند اليه وايضا تعظيم
 السند انما يحصل من الاستناد الى هذا الوصول لان الایما الوصول الى ان علّة الاستناد ديم من الصلة

78

وان امكن جعله وسيلة الى التعظيم يكون كونه الاسناد وسيلة اليه لا يفتقر اليه فضلا عن ان يرفع
 على الاسناد في ذلك وجعل الالية الى علاقة بناء الخبر وسيلة على جعل ذكر علاقة بناء الخبر وسيلة لا يفتقر
 انه علاقة البناء كما يفهم من كلام السيد السند بعيد عن الغفلة على ان تفتيق الحكم بالوصول بالمشهور
 الى علاقة شرب المسند الى علاقة اشياء قد ومنهم من فسره بعلة الشؤب ولم يلتفتوا اليه لان كل من اشتهر
 الفتح لا يراى لا يساعده ثم انه اي الالية المذكورة وما جعل في دليقة الى التوفيق بالتعظيم لشانه
 اي الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمكت اسمي اى وفها بني لنا بيتا وعابدا عثر والطول هو بيت
 الشرف والمجد او شان غيره اى الخبر بخلاف الذين كذبوا شفعيا كانوا هم الخاسرين فان فيه تعظيم شأن الخبر
 وفي البيت ايضا تعظيم شأن غير الخبر وهو البيت والتكلم في الالية ايضا تعظيم شأن الخبر كانه قيل خسرنا
 خسرانا عظيما واعتبار ان الترتيب بالوصولية كثير جدا قال السكاكي في هذه الاعيان وكثرة في
 حول ذلك وبالشارة اي تعريف المسند اليه بايزاده الشبهة والعبارة الواضحة بجملة الاسماء
 لان استحقاق الاشارة بهذا المعنى ليس بغيره اكل تميز المسند اليه اكل تميز ما يمكن
 من المعارف التي يسعها المقام والا فاكل التميز انما يتصور باعرف المعارف وهو المظهر المتكلم ثم العلم ثم العلم
 على المذهب المنصور ومن قال هو العلم كمن قال هو اسم الاشارة مذهبه المجهول فلا يدين ان يبنى
 عليه هذا الحكم المذكور والمص ترك ما لا بد منه وهو كونه المقام صالحا لاسم الاشارة لما عرفت
 مرة ان شله مما يعرف من علم اخر وهو المقام الذي يتبقى للمتكلم ان يحصره في ذهن السامع بالاشارة
 الحسية الفسرة بالاشارة الجوارح وذلك بان يكون المسند اليه مبصرا بها ويكون المتكلم اشارة حسية
 فاستحقاق الاسم الاشارة في كلامه تعالى بسلا كانا الى البصر وغيره مما لا تنزهه تعالى عن الاشارة بالحواس
 وكذا استحقاقه في غير البصر لو كان مما يمكن ان يدرك بالبصر او لا ولكن يكون مدركا بالحواس واللب
 مدركا بالاعتدال الكرف خفي البصر من البصرات يحتاج الى تنزيله منزلة البصر المحسوس الغير البصر
 بالبصر بالفعل والفعل الى تأويله ثم بالبصر بالفعل فان ذكره السيد السند ان غير المحسوس يحتاج
 الى تأويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة الشاهد وانما المحسوس الغير الشاهد فيكون فيه

تأويل

تأويل واحد وهو ان يجعل منزلة الشاهد ليس بذاك وبالجملة استحقاق الاسم الاشارة في قوله تعالى
 او لك على هدى من ربك ومن خلاف مقتضى الظاهر من وجهين فاعرفهما وكذا في قوله او لك على هدى
 فحسني عنك فالبين عند خروجه عن مقتضى الظاهر قوله اي امر الرب في هذا البر الصقر فدان في محاسن
 جمع حسن على خلاف القياس من نسل شيان بين الفضل والسلم النسل الولد وشبان بن ثعلبة ابن قيس
 صار اسما لقبيلة ومعنى البيت تحتلها والفضل والسلم شيان بالبادية وكونه من نسل شيان
 يعني كرماء العرب وكونه بين الفضل والسلم يعني من خاص العرب وقصصى فهو او من اعز الناس لانه قيل
 العز في الحضر كما قيل ومن سادات العرب التي لم يرعى ومسكن لا يناديهم الغيرة وان كان داخل
 في محاسن لكنه ذكره لان التبادر منه غير النيب والغصاحة وصيانة العز ولم يتعرض لبيان
 الاعراب لانه مخوف من الانتهاب او التوفيق بغاية السامع حتى كانه لا يدرك فيه المحسوس على ما قيل او
 حتى كانه لا يعقل له وانما قوله الادراك كحيوات العلم لانه لا يفهم ما لم يميز الشيء كما لا غير حتى يجعل
 هذه النكتة من فروع قصص التمييز اكل تميز كما في الفتح ويمكن الترتيب باسم الاشارة لفظا
 السامع اشارة الى انه يدرك المحسوس وبان المشار اليه متعين غاية التبيين حتى كانه محسوس
 لكل احد كقوله اي الفرزدق او لك يحتمل ان يكون الترتيب بتعيين ابائه فحسني عنك اي ان كرف
 مشهور من ابائك ففقه تهكم بناسب لجاءه او من فرق الناس وهو المناسب للمقام فمدح ابائه قيل الام
 للتعجب من خوفه ثوبسورة من مثله وجعل الكلام تهكما لا يجوز ان يجعل للتعجب كما لا يخفى على صاحب التمييز
 اذا جمعنا يا جبر في هذا الخطاب البعيد ايضا تربية بما رده كانه قبل لا تترق انك الخاطب
 ما لم تدار والتحسب قريبا لبلادك ولا تزال بعد بعيد الجاهل اي المجالس اي مجلس كثير الحفاز
 من طوائف العرب كانه مجالس وفيه اشار الى انه بعيد عن نقصان كما بر جلد حتى اعلم نكر كثره الشاهد
 بالحق لان ما يشاء ولا يخفى الحق اليقين الواضح البيضاء في الاسماء الجوامع لبيان لغة الجامعة
 بالامر الذي يحتمل لما الناس وجعل الجوامع مصدرا مما يعني الفاعل للجمع الروايتين معنى تكلف بعيد
 غنى او بيان طائفة في القرب الرقيق والبعده والترتبط آخر التي تبتلع مع انه ظاهر حاله يقتضي

لان عرب البادية اقصى عن
 البلد

المتوسط لما قيل ان يتحقق بطلان اوله فانه ناقص في كل من القرب والبعد ولا ينبغي ان جعل القرب
 الربوبي واخره ذريعة للتفريق والتحقير اقرب فلا يريد ما استصعب من انه كيف بعدا لبيان المعنى
 اللغوي والافادة بالدلالة الوضعية من الكثرة والزايغ حتى جعل هذا العدول نحو قوله
 لما بعده ولم يحترز عن عدم مساندة العبارة الى حقيق الى دعوى ان القرب والبعد والتوسط
 ليس ما يقصد بالاسم الاشارة ومقابل من دقايق لا يحيط بها الا نظر البليغ لانه يدور على مناسبات
 الالفاظ بحسب الغلة والكثرة والتوسط قال الشيخ المحقق المعنى الوضعي قد يكون زائدا على اصل
 اللفظ فانه اذا كان اللفظ الحكم على معنيين يمكن مقود بطلان متعددة فاختار اسم الاشارة لانه
 قريب بكون ايراد اللفظ على الاصل الى وهو القرب فلو لاهذا الاعتبار لا شك كثير من مباحث
 المعاني من الاضمار والعلية والغير ذلك وورد السيد السند بانه جميع المعاني اللغوية تفهيم
 زائدة على اصل اللفظ بهذا الاعتبار وتكون الافادة بالدلالات الوضعية من مباحث علم المعاني
 مع انه صرح بما بان نظرهم في الزائد على المعنى الوضعي ويمكن ان يجازي عن اصل الشبهة بان الحكم
 بانه قريب ليس داخل في الوضع له وانما داخل فيه القرب على وجه هو قيد للذات ومحو ظهور اجمال
 وما جعل داعيا الى ايراد اسم الاشارة ببيان انه قروب وافادة هذا الحكم اذا دعي القام اليه كن بقدر المن
 مخاطبك بما لا ينبغي ان تسمعه غيرك تسمع هذا فيرد بالتفسير عنه بهذا الالفاظ الى انه قروب لمستم
 التكلم عن التكلم او بقوله التكلم في ذلك لا تسمع او لشك فتعتبر يا وليك للاشارة الى بعيد
 ولن يدور في هذا الفصل وقال ببيان حاله في القرب آه ولم يقل ببيان القرب الى اخذه فاقال
 والى بعده ان يقال المقصود منه التبيين على ان غرضه البليغ وتما يكون ببيان المعنى الوضعي لانه لم يكن
 مقام مقتضى ان يدمنه اما لقصور الخطاب او لغير ذلك هذا ما ينفعك في كثير من مباحث المعاني
 من اشكاله وينجيك من صعوبته واشكاله كقولك هذا او ذلك او ذلك زيد او كقولك
 هذا زيد او قولك ذلك زيد او قولك ذلك زيد فان قلت الظاهر العطف بالواو لانه التمثيل
 بالاشك للثلاث لانه لا يبقه قلت التمثيل بشر على سبيل اللفظ والمعارف فيه البطلان بكونه ان

وسطلع

وسطلع على وجهه نشأ الله تعالى ولكن ان يجعل حكما واحدا مستمدا على الاشارة الثلاثة مشتركة
 على الترتيب او تحقيره بالقرب اي بسبب القرب ما بان في رده الاستفاد منه الى التحقير فيكون
 من قبيل الكناية واستلزام ترديد التحقير لعل قوله بالاقرب فيكون مجازا نحو هذا الذي يذكر له حكم
 او تعظيما بالبعد تنزيها للبعد ووجه منزه للبعد لم قد يحول ذلك الكتاب لا ريب فيه او تحقيره
 بالبعد كما يقال ذلك القليل فقل كذا كما انه لم يذكر التعظيم بالاقرب مع انه يناسب التعظيم بالاقرب فربما
 من مساحة عن الخضوع والخطاب منزلة قروب المسافة واعرض عنه في الايضاح ايضا لانه لم يجد في
 بينهم ويرد قوله تعالى وتما ما خلقت هذا بالاطلاق وقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقرب
 واعلم ان اسم الاشارة المستعمل في غير الاحاد في المتن عينا كان او معنى كغير الغائب محتاج الى مقدم ذكر
 صريح به الرضى او التبيين عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف عقيب اشارته الى الله
 متعلق بالتبيين اي على ان المشار اليه جدير لا يرد بعده اي بعد اسم الاشارة او على ان السند اليه جدير
 بما يرد بعده من اجاها اي من تلك الاوصاف ولا ينبغي ان التبيين لا يتوقف على تعدد الاوصاف والاعلى
 ان يكون عقيب المشار اليه فانه يصح ان يكون قبله كان تقول جاني الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق
 الاكرام ولا على ان يكون ما هو جدير به واد بعده فليكن قبله كان يقول ويستحق الاكرام هذا
 فالواضح ان يقال والتبيين عند الاشارة الى اوصاف على ان المشار اليه جدير بما اسناد اليه من اجل كونه
 موصوفا ووجوب التبيين انه يصير التفسير باسم الاشارة بمنزلة التفسير بقوله بالتصنيف بهذه الصفا
 لان ايراد اسم الاشارة بجملة كالحسوس باعتبار التمييز الى اصل بالاتصاف متعلق الحكم بالمشق
 بشرعية ما تحده قيد لتعلق الحكم بالتصنيف على مدخلية الاتصاف ويحتمل ان يكون ايراد اسم الاشارة
 بعد وصف الشا واليه تعظيم الاوصاف او تحقيره الى ان عظم الذات بنسبها او خفرت غواياك على هذا
 من رتبه واولئك هم الفالحون فان اولئك الاشارة الى الوصول للعقب بصله الايمان بالغيب
 وما عطف عليه والوصول للعقب بالايمان بما انزل اليك وما انزل من قبلك وفيه تبيين على كونه
 خليفين بان يكون على هدى الاجل الاتصاف هذه الاوصاف واولئك الاشارة الى ما يشك

من قبلكم
اليكم

الى اولئك المعينين تلك الاوصاف زيادة كونهم على هدى وتبينه على ان استحقاقهم القدر
 والنفوذ عاجلا واجلا لاجل ذلك الاتصاف والاشارة المحقق لم يفرق بين اسمي الاشارة فالتبع الفادور
 فانه العدل والتباعد ما هو الا حقا فضل وما جعل صاحب الفلاح داعيا الى الاشارة ان لا يكون كذا وكذا
 طريقا لاشارة وهو يلفت اليه الصواب لان لا يمكن التعبير عن المحسوس بالشكل والتسامح بطريقا اخر
 اذ لا اصل من الذي في هذا المكان فقامل وبالقدر اي تعريف السند اليه او ايراده مرفا بالقدر للاشارة
 الى معهود اطلق للمعهود نفس الحقيقة في الوصف بل لا الجنس ايضا معهود كما يشير اليه قوله وقد سأل
 لراحد باعتبار عهديته في الذهن لانه الفهم مقادير في بعض من مفهومه ما دخل عليه القوم وقدم اذا
 العهد على الام الحقيقة مع انما حرة السلك لانا الترتيب اعراف ولا انقسام الام الحقيقة وكثرة الحائث فلام
 العهد كالسبب بالنسبة اليه ولو اختلف الفصل بين القسمين واعلم انه اشتبه فيها بين النسخة ان الام الترتيب
 يكون للعهد الخادج وتعرف الجنس والعهد الذهني ولا استراق فحق صاحب الفلاح ان الام الترتيب
 الى تعيين حقيقة من مفهومه مدخل او لتعيين نفس المفهوم والعهد الذهني والاستراق من اقسام الام
 تعريف الجنس ثم ذكر ان الفرق بين تعريف الجنس والعهد مما لا يعود الى مجرد اصطلاح وتفرقة بالنسبة
 لا يظهر وهذا لا يحسن وحقق ان لا فرق بين الام العهد والام الجنس ان كل منهما اشارة الى معهود
 غايته ان المعهود في احدهما الجنس وفي الآخر حقيقة منه وجعل احدهما الام الجنس والآخر الام العهد
 لتمييز معهود الى مفهومه التعريف بل باعتبار مرسوم التعيين ولهذا قال انه الاصول حقيقة الترتيب
 لا غير وهذا كلام حق قد خفي على الصواب لا تتبع المحقق لظنهم بل انه يقول لا فرق بين القسمين بحسب
 المفهوم وتعرف العهد ملتبس بتعرف الحقيقة فزاد المص عليه وتبعه الشارح بالفرق بتعيين المراد
 بلام العهد والام الحقيقة بان الاشارة الى حقيقة من الجنس والاشارة الى نفسه لكن تبعا لكونه الام
 الذهني والام الاستراق داخلين تحت الام الجنس فلام العهد اشارة الى معهود اي مدركه حاضر في ذهن
 الشارح لظن انما المذكور سابقا في كلامه وكلامه غير كصريحا او غير صريح وهو العهد الحقيقي والاشارة
 وكونه معلوما بالاحالة حقيقة او ادعاء للعرض وهو العهد تقديرية واحدا كان او اثنين او جماعة لكن الاشارة

الى الجهة

الى الجهة لا يحتمل تعريف العهد من الاستراق لانه العهد يقتضي قصد الحكمة باللفظ والاشارة القدر
 والام الحقيقة يقتضي الاشارة الى حضور وقصد باللفظ وهو لا يحتمل من الترتيب ومن خارج اللفظ
 كما قاله الشارح المحقق من انه تعينه صاحب الفلاح بتبديل المعهود بقوله تعالى وابعث في الدارين رسلنا
 بانك بكل سمى اعلم في السورة على ان العهد والمعهود محتملان ولا يشبان كما اردت جعلهما قسمين الاول
 بالسورة جميعهم من ان كان عليه السيد السند والزم ان لا الترتيب المعهود لا يكون اشارة الى
 من الجنس فانه الشارح لا يميز انما هو التسمية والاشارة حقيقة واحدة من الجنس الذي هو مفهوم التسمية
 وهكذا اكثر من اثنين حقيقة واحدة من مفهومه الجمع واعلم ان الذكر في كلام الشارح الحق والاشارة ان
 الام الجنس والام الحقيقة بمعنى والذكر في حواشي السيد السند ان بعض الافاضل ان الام الحقيقة والام
 الطبيعة بمعنى وهو قسم من الام الجنس مقابلا للعهد الذهني والاستراق فيكون الذكر كالاشارة لا فسر قوله
 وليس الذكر كالاشارة بوجهين احدهما في مساواة الذكر والاشارة وهو اني على كونه من كلام امرأة عرفان
 او تسمية للجنس يعني التحسين ونسبها اني وعدم مساواتها في التحسين فيايتها كانت ذكر او ايتها
 تساوي الذكر والاشارة فاجاب الله عنهما بان جعلنا لها مساوية للذكر وليس لاجلها ذكر ارجح الكلام
 فيها للجنس ولا يصلي ثلثين للام المعهود ثانيا منها ان من كلامه بقوله تسليية لها ببيتها
 بان انشائها يفضل على الذكر الذي طلبته احاطا الى تفسيره حتى يتبين كونها من شالين شالين الذي
 طلب امرأته وان وهذا يشعور بان جعل الذكر معهودا لتعينه باعتبار طلبها لاعتبار ذكره فيكون مثالا
 المعهود التقديرية وقوله كاتى وهبت لها اشارة الى انها معهودة باعتبار ذكرها في قولها ربي اني وضعتها
 اني لانه ما وضعها من موهبة الله تعالى ولو قال كاتى وضعتها لكان واضحا فنهى شال المعهود الحقيقي
 ويمكن جعل الذكر معهودا لتحقيقا بوجوه منها ما ذكره الشارح المحقق من ان قوله تعالى ربي اني نذرت
 لك ما في بطني محررا يفيد الذكر لان التحريم لا يكون الا للذكر وهو عتق الذكر لحيته بيت المقدس ومنها
 ان قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا يتقدم شرط واضحا لو كان ذكرها ومنها ان قوله ربي اني
 اني تحسني فرب الذكر وذكره يمكن ما ذكره المص توجيها من اليتيم هذا الكلام نسبته له وان شئنا ان نحمل

Copyrighted material

والحمد لله على الانعام بالانعام وجعل الرضي وصف الثاني للبهمة نحو باقي الابل ووصفها بالاشارة
نحو هذا الرجل للمفهوم لكونه معلوما بالضرورة وتبعه الشارح الحق **وقيل** تأمل لانه انما انشأ في الابل
ورفع السباك في الاشارة الكسبية ببيان الجنس وبه يشترك كلام النجاة فهو تعريف الجنس **فم** يقع
على حقيقة متعينة غاية التعيين ويزيد بين الفصل بالعبارة وبين انفراد العبارة اليه قبل ذلك
بقوله ما اذا استعمل الاسم في الشاهد على ما هو ونحوه او فكر اسم الاشارة على وجه الاحوال لا على وجه
كل اى اسم الاشارة في الجملة فلا يريد ان اسم الاشارة قد يكون اشارة الى الجنس الذي جعل وصفه او
الى نفس الحقيقة ومعها السمتي والمفهوم المجازي فان لام التعريف كما تدخل على الحقيقة تدخل على
فقطه الاسد الذي يرمى خير من الاسد المفترس والمراد الاشارة الى المفهوم سواء اقتصر الى
على المفهوم او اقتصر على الفرد والاول كقولك الرجل خير من المرأة والثاني ما يشي للمفهوم وقد
يتأتى وقد يفيد ولا يصح تقييد الحقيقة بما لا يعتبر معه فصل الافراد كما يشوبه كلام الشارح
وان يوهى التمثيل والافلا يصح جعل المفهوم الذهني والاستراق داخلين تحته وكون جنس الرجل خير
من جنس المرأة لا ينافي كونه شخصاً من شخص اخر بل فان العوايق يمنع عما يستعد به الجنس **وقيل**
الاشارة الى نفس الحقيقة لدعوى ايجادها مع شئ وجعلت له قوله تعالى واولئك هم المفلحون وهو الذي
قصده جار الله حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان التقيين هم الذين ازلت صفة
المفلحون ومحققا ما هم وتصوروا بصورهم الحقيقة فيهم لا بعد ذلك الحقيقة كما يقوله
لصاحبك هل عرفت الاسد وما جعل عليه من قزط الاقدام ان زبده هو ولا يخفى ان الله ابلغ من قصد
القصد اعاد وصفه الشيخ في دلائل الاعجاز بنهاية الدقة حتى كان يعرف ويكره من وهم من قوله
لا بعد ذلك الحقيقة انه جعله من قصر السند اليه على السند فلا ياتي به وكيف وقد استوفى
المراد الى ان قال انه جعله من الفصل بين السند اليه على السند ولم يعرف الله في بيان معنى التعريف وقد يشأ
الى تعيين الجنس من حيث اشابه الى السند اليه فيرجع التعيين الى الاشياء كما في بيت حسان
وذلك العبد والذكر الدروف بالعبودية وظاهره انه يشترط ان لام الجنس المفهوم من غير زيادة

وذلك

وذلك لا يقتضي تعريفه في المفهوم حتى يبدى صوراً يحصلها من نفس استعمل لا فقط ويستدل على انه يجعل
تعريف العرف بلام الجنس تعريفاً لفظياً لا يحكم به الا انضبط احكاماً فقط من غير حفظ للمعنى فيمكن ان قال
بعض محققى النجاة كماله ترويض سواد العلم المفهوم ليعنى التعريف وانما طرقت في المعاني لم شرب
ولا يلتفتون الى هذا المورد ولا ينظر في هذا المورد ولا يعتبر في التعريف اللفظي ولذلك تراهم
طردوا كرم الجنس باقسامه في مقام التوضيح للمعلم احكامه فيجب ان يحل قوله او الى نفس الحقيقة على نفس
الحقيقة باعتبار حضورها ويقتضها وعدها في الذهن يرشدك الى قوله فيما بعد باعتبار
عهد يتيه في الذهن فان قيل لم يجعل علم الجنس موضوعاً بجوهره لما وضع بلام الجنس قلت لا اعتبار
التعيين الذهني بتكلفه اذ ليس نظراً ارباب وضع اللفظ الا على الامور الخارجية وذل والامر بغيره
لشأنه لا يقدّر القدم ولا داعي فيه في نحو سامة قالا السكاكي لا بد في تعريف الحقيقة من تنزيهاً عن
المفهوم بوجه من الوجوه الخطائية اما لكون ذلك الشئ محتاجاً اليه على طريق التحقيق او على طريق الحكم
فهو ذلك حاضر في الذهن اولاً لانه عظيم الخطر معقد بل لا اله الا الله على احد الطريقين والانه لا يفي
عن الحسن على احد الطريقين واما لانه جار على اللسان كثير الورد في الكلام على احد الطريقين وقد ياتي
اي العرف بلام الحقيقة او احد من افران مفهوماً باعتبار عهديته اي عهديته ذلك المستمى
في الذهن لا باعتبار عهديته بل الواحد على حرف التعريف لتعيين المستمى للمورد وقال الشارح يريد ان الله
يأتي الواحد باعتبار عهديته ذلك الواحد من حيث انه محموم ماهر مفهوماً في الذهن فكانت مفهوماً
ولا يخفى ان ادخال حرف التقليل في قوله قد ياتي وقوله وقد يفيد بوجه ان لام الحقيقة من حيث
هي هي اكثر منها وليس الامر كذلك لانه الحكم المفهوم من حيث هو هو قلة يكون في المحاورات **وقيل**
في العلوم في المفردات وكانت في الجملة قد للتحقيق ان الله للشك في ذلك الاتيان لانه خلاف الاصل
ادارة المفهوم من حيث هي هي لانه الموضوع له وانما يعود الى البعض عند قسمة البعضية والى العموم
عند قسمة الوجود وعدم قسمة البعضية لان الحقيقة **بعض** من جملة بلا متخرج وانما قال وقد ياتي ولم يقل
وقد يقصر به واحداً لانه الواحد غير مقصوداً فقط وانما ياتي من القرينة كقولك ارض السوف

٧٢

فإن القول إذاً الحقيقة المتقدمة الواردة باللفظة باللام متحد مع وجود معنى لو اريد الواحد كانت
اللفظة مجازاً بخلاف النكرة فانها وان وضعت للحقيقة المتقدمة لا اتفاد مع التوهم بعيد الالهية
مع دعدة لا بعينها ويستمر فرداً مشتركاً وبفهم الواحد منها من حاق اللفظة واختلاف في وضع
الجنس هو موضوع الحقيقة المتقدمة مع وحدة مرتبة ان اتبع الحق الثاني ووجه السيد السندانية
لو كان كذلك يلزم ان يكون الجنس حين دخول اللام التعريف في مقام العهد الذهني مجازاً وقد عطل
حقيقة او موضوعاً بالوضع التركيبي على خلاف الافرادى وفيه بعد ديمارضا انه لو كان الجنس
موضوعاً للحقيقة لكان اللفظ بلام العهد مجازاً في الحصة العينية او موضوعاً بالوضع التركيبي
على خلاف الوضع الافرادى والاول باطل بالاتفاق والثاني بعيد على الجملة قوله ادخل سوياً باق
لواحد من حقايق اللفظ والنكرة اقوى في الايمان لو اريد فلذا قال وهذا في المعنى كالنكرة لكن ليس
كذلك لان المصدر ليس فيها القصد الا الى الحقيقة المتقدمة بالايجاز كما نص عليه الفاضل الا ان شاء
الغالب في النكرة فلذلك اطلقها ولا يخفى ان اللفظ في مقام الاستزاق ايضا كالنكرة لانها تاتي بالمعاني
من غير اشارة الى اعيانها غاية انهما متحدة مع الماهية المعهودة المعهود الذهني واللفظ بلام
من المصدر كالنكرة منها في المعنى حتى يحكم السيد السنداني شرح الفناء بانتهى في ان يجوز ان يعامل مع هذه
المصادر ومعاملة النكرة وان لم يتحقق الاستعمال فلا وجه لتخصيص هذا الحكم بهذا القول ويمكن ان يقال
يريد ان هذا في المعنى كالنكرة في اعتبار اللفظ وليس غيره كذلك ولذا لم يعامل معاملة النكرة ونظراً
في هذا التخصيص محمود لان مناط الافادة وهو الفرد في هذا القسم فلم يعتد بتعيين تعلق باللفظ
بخلاف ما اذا اريد الحقيقة من حيث هي فان مناط الحكم هو ما تعلق به التعيين واجتلي في نظر العقل
تعيينه وبخلاف ما اذا اريد جميع الافراد فانها لتعيينها بالعدم نائب صاحب التعيين فلم يحتج بتعيين اللام
بجواردة الابهام وطعم اللام في افادة التعيين عن ملادة الابهام والماملة معها معاملة النكرة كثير وله
غير نظير فان الله وصف بالجملة في قوله انا الله لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو
وفي التثنية كمثل الحان كمال السفار وانما قال في المعنى كالنكرة لانها في اللفظ مرفوعة لوجود اللام

التعريف

التعريف والما غلب اجزاً ١٩ احكام المعاني عليه حيث قلنا في التعريف في اللفظ بشق تعريف
في المعنى وهذا ظهر بان انا ارجع الى التعريف بقوله في المعنى لانه يحرم علينا احكام المعاني من وقوعه
مستد وجاز الى غير ذلك لان هذه الاحكام فرع كونه مرفوعة وكما لوقته كما ان اجزاء حكم النكرة فرع كونه
في المعنى كالنكرة وليس من وجوه كونه في المعنى كالنكرة وقد يفيد اي المعروف بلام الجنس المستزاق
وشمول جميع الوحدات اذا امتنع حمل على الحقيقة من حيث بقرينة اعتبار الوجود وعلى بعض الافراد
دون بعض لعدم قرينة البعوضة باول ما يفيد اللفظ بلام الجنس الحقيقة من حيث هي في الحقيقة
في ضمن واحد ويحتاجون الى الحقيقة في ضمن الجميع فترتيب الترتيب على وفق هذا الترتيب وان كان
دعوى الاستزاق على العهد الذهني ووجهان العهد الذهني على ما هو التعريف الحقيقة من حيث هي
كما تورد في محله يقتضي عكس الترتيب وقد يتحقق قرينة على الاستزاق سواء استندت قرينة البعوضة
بعد قرينة اعتبار الوحدة ولا بد منها في القام الاكند لا في عنوان الانسان في خسران الاستشاة قرينة
ارادة الوجود شرطه الدخول في المستثنى منه قطعاً او اخرج من قطعاً ولا محال اخرج من التوهمين وعلى
القصاص ان الانسان فلا بد من الدخول اجنباً والدخول لا يتناقض بل ون الاستزاق واعلم ان التعريف باللام
والنكرة وبالاضافة جملته لعله اللفظ من الخارج وما تعريف باق العارفين فمن جوه اللفظ ولعمري هذه
للعدم الخوف من اليقين وما ذكره السيد السنداني تعريف الموصولة والسمة الاشارة والضمير من الخارج كاللحم
باللحم والاشارة والاضافة والانعكاس الى الخمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه من ان الخارج في
وينظر به قرينة المراد من اللفظ لا الاشارة الى تعيينه ولان تفاوت ما يستفاد منه من الخمسة وهو
اي الاستزاق مطلق باللام كانا وغيره باميل قوله باميل مسمى لاجمال في الدار فالاولى والاستزاق حزيان
كما في الايضاح فلا خلاف في التمثيل بالاضافة خفا كونه مرفوعة باللام ان اللام في اللفظ هو الموصولة
التعريف عند غير الان في لان التعريف بالموصولة ايضا ياتي بالاستزاق نحو كرم الذين ياتونك الان يلهك هذا
فكذلك ارجع الحق في نظر الامار الموصولة يستعمل الا في فرد معين من العلم بالصلة فالصناعة استعمال
في الجماعة البينة التي هي صانعة ببلدة او ملكة لا في مفهوم صرف بتعريف جنس من حيث التحقيق في ضمن افراد

Copyrighted material

بمهنة القرينة من غير اشتراط لا يقتضي الافراد فاقول ان كان لك دقة نظر بعينك الى ادراك وطرف
 فلو تفتت في الله لا معنى بغير ان الاقسام الاربعة في تعريف الوصول والاشارة الحقيقة جعلت كونه التام في الم
 فاعلم ان الفعل لم يقصد به تحديد حرف تعريف اتفاقا كالقديم في الصفة الشبهة استنباطا من مقتضا
 كلامهم حقيق بمعنى عالم الفيلسوف الشهادة اي كل غيب وعرفي نحو جمع الامير للقاعة جمع صانع اي ضاعة بلدة
 او ملكته هدية في الم والدم وضم اليهم عن الملك وسلطانه على ما في القاموس والارها ما في تعريف الملك
 من البلاد وادارة ضاعة البلدة اذا كان المراد بالامير امير البلد والملكة اذا كان امير بلاد فسر
 المحقق الحقيقي بالشئ كما يتناول اللفظ بحسب اللغة كانه اذا تم من التناول بحسب المعنى المجازي
 والحقيقي والعرفي بالشئ كما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف هذا والعرف اذا اطلق يريد به اللفظ
 انما ينبغي ان لا يثبت الشئ له اسما واسطلاحا واسطة وانما الظاهر في وعرفي انما للفظ بل يبين الحقيقة
 والعرفي وضرة في شرح الفيلسوف والسيد السند ايضا المحقق بما كان شروا للوفاد على سبيل الحقيقة بان
 لا يخرج من العرفي بما يبعد شئ للعرفي وان خرج عند كثير من افراد الفقه وهذا لا ينبغي
 عليك ان التقييم الحقيقي والعرفي لا يخص الاستراق بل هو تخصيص من غير تخصص اذا تبادر اللفظ بالتام
 ايضا لو اريد منهم يكون عرفيا وحقيقيا اذا دخل السوق عرفي اذا المراد سوق من السوق البلد لا السوق
 الدنيا بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هي ايضا كذلك لانك قد تجد يقول في بلد البطيخ خير من بلد العنب
 لان بطيخه خير من عنبه فالاشارة في كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص بينهما بمسألة العرف فلما
 قد يكتسب لك في بلد آخر وهذه دقة فلا بد منها السككي واتخذها من جانبها مذهبها بشرط
 في صدر هذا البحث وهما دقة والحقوق الاستراق الاحقيقيا والسوق في امثال هذا الشايع في الم
 العرف حيث خص بعض مفهوما بقرينة التعارف باذا اريد بالمتاع الصاعين وادخل التام
 واستفيد التام فان قلت لم يجعل المتاع عهدا تقدير ما قلت لانزع في صحته وعلق الكلام في
 ان اريد بها كمال صاعه ولما نصت في الادارة بمطافك نزعك بالمدلول الى التمثيل بقدر ان جمع الامير كل
 صاعه ولما كان الشئ شمل من المورد والجمع من الشئ وكان الغرض من وضعها الشئ المقصود والغرض

وكان يشاد في المورد ان الجمع المستراق شمل من الشئ والشئ المستراق شمل من المورد المستراق اذا اريد شمل
 شمل في حسده بان استراق الفرد يكون شمل او عدمه على انه يشبه الفطن منه لان استراق الشئ يكون شمل
 من الجمع فقال واستراق المورد استراق ما هو مورد في المعنى سواء كان مورد في اللفظ او لا كما في الجمع
 باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية شمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورا او مورد الحق في
 ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الحكم والافظه منه عبادة الفاعل واستراق الفرد يكون شمل ولا يظهر منها
 قد يكون فلا يتجه ان قوله بدليل صحة لادجال في الادا اذا كان فيها رجل او رجلان دون لادجال لا يتم
 الصورة الجزئية لا يثبت الدعوى الكلية ولان معارضه بان لا يقيم لا يطبق على هذه الجزر حيث
 يطبق ورجلان دون لادجال لا يطبقه ورجال ونساء الفهم مما ذكره الى ان استراق الشئ شمل
 من لا عشرين رجلا حتى انه كان الواضح ان يقول واستراق الشئ شمل من استراق الشامل قال
 الشايع المحقق وانما اورد بيان بلا التي لني الجنس لانه نقص في الاستراق نحو ما من رجل في الدار زيادة
 من بعد التي للتخصيص على الاستراق وبناء اسم لا يقتضيه معنى من حتى لا يقيم لادجال بل ورجلان بخلاف
 لادجال بالرفع فانه ظاهر فيه حتى يقيم فرد عن الاستراق بالقرينة نحو ما جاء في رجل بل ورجلان وذلك
 يحتمل وجهين احدهما ما ذكره السيد السيد انه يعني انه اورد بيان الدعوى فيها هو نقص في الاستراق
 لانه اذا لم يشمل في الجمع مع كونه التي نصا في الاستراق الواحد والاشين فقدم شمول جمع ليس نصا فيه
 بطريق الاولى فينتج بذلك ثبوت المدعى ويعارضه ان الفرد في ليس نصا في الاستراق اذا كان شاملا
 لا لا يشمل الجمع كان شموله ما هو نص فيه بطل في الاولى وثانيهما انه يعني انه لا ريب في صحته
 قوله دون لادجال بالرفع لانه نقص في الاستراق بخلاف لادجال بالرفع فان عدم صحته حتى لا يقيم لادجال
 لادجال في الدار بل ورجلان ولو جعل لادجال بالرفع لكان عدم شمول لادجال بالرفع شمول
 لادجال بالرفع بطريق الاولى واورد على كونه زيادة من موجب الاستراق القطعي قول الامامة ما من عام
 وقد عرفت منه البعض فانه ليس نصا في المورد واللام يكن محضه البعض فيكذب نفسه واجيب بان
 ما لفته لا دعا لا يعجل الكذب وما يدل على الدعوى صحة على رجال ما في مع تخلف رجل او رجلين

دون كل رجل جاني ملا بقره صحته كل رجل سمع الدار دون كل رجل فذلكم وأما لم يتعرض في بيان كون
 استغراق الفرد في الجملة بالقدم مع أن عقد البحث له لأن استغراق الجملة في الفرد بالقدم في الأكثر لا حاطة كل
 فرد من الجنس كالحاطة كل جمعة صرح بذلك أئمة الأصول والخو وصرح بنفسه كل جمعة صرح بالقدم لكل
 فرد فرد جمعة أئمة التفسير كلهم قال السيد السند في حاشيته شرح الخيصر بأنه بطلت الجمعية في الجملة
 بالقدم لأنه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعة أن ما من جماعة لا وهي داخل في جماعة فردا
 ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على أفراد الجنس أيضا من واحد الآخر وهو داخل في جماعة مستندة فان قلت
 يلزم التكرار في استغراق الفرد أيضا لأن الحكم على كل واحد حكم على كل اثنين وعلى كل جمعة قلت هذا من قبيل
 اشتباه الثبوت بالاشياء أو ثبوت الحكم لكل واحد يستلزم الثبوت لكل اثنين ولكل جماعة لكن الحكم على كل واحد
 لا يستلزم الحكم على اثنين فان قلت جعل الحكم مستغرقا للجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري والتكرار
 الضروري يعني عنه قلت قولنا كانه بطلت الجمعية لذلك وفيد اشارة الى انها هي الجمعية العائدة الى السند
 اهو من ان كتاب التكرار لان فيه اهل جانب المعنى ولا يخفى انه الشئ المستغرق ايضا يستلزم التكرار
 ان قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلاً ما را غير متناهية في الحكم وامر ثبتت الله بمعنى كل رجل واحد
 هذا الجموع المعنى بالقدم داخل في استغراق الفرد فنقصنا شارة القاعدة الكلية به باطل لما عرفت سابقا من وجهين
 فذكرنا وقد ياتي الجموع المعنى بالقدم لا رادة الجموع فيكون جاني الرجال في معنى جاني جميع الرجال وهو بهذا المعنى
 ليس من الفرد في الشمول وجهه فارة استغراق الاجزاء مع ان القدم ليس معناه التفرين المفهوم هو الاول
 بالقصد في المقام الخطأ في الفرد لا عمل من الجموع وجزئ ليس باولى من جزئ فيشمل جميع الاجزاء واعلم ان السيد
 جعل لا رجاء محتمل ان يقصد به معنى لا رجل تحر را عن التكرار كما في الفرد بالقدم وفيه بحث لا بد توقف
 على ان ثبت قصد معنى الفرد به من ائمة اللغة ولا يصح البناء على ما هو باعث على ابطال المعنى الجمعية في الفرد
 بالقدم لأنه سر محذور لا يطر على انه ممكن الفرق باق معاً المبالغة في التي كما يشهد له زيادة من الاستغراق
 يدفع بشاعة التكرار ولا يقتضي على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان التكرار اكثر من التكرار وان قال المجرى
 ايضا في تفسير قوله تعالى والملك على ارجائها ان الملك اكثر من الملك متبعة لهذا المروي لان ما حققناه

سابقا ما رفق

سابقا ما رفق الكثيرون وتبعه الكثير في سواك كثيرة وما قاله الفلاس ان في اختيار الفرد المستغرق في الجموع
 التفرقة تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهذا اللفظ قوله تعالى وهو العظمى منى لا فاد فده وهو كل عظم فخلو
 وهن العظام ثم انه يفتح وهن العظام بوهن البعض اما منى عليه فيكون ضعيفا واما منى على الله تعالى
 يقصد بالجموع المعنى بالقدم بالجمع من حيث المجموع ولهذا لا يلزم في قولك للرجل على درهم واحد فكل كان
 وهن العظام يحتمل هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى قطعا بحكم ان الشئ في الحقيقة بطلان
 قوله لا يتخلو عن وهن فان قلت لا يفتح الحكم على الجموع من حيث المجموع مع مختلف واحد فكيف يفتح وصف
 بجموع العظام بالوهن مع عدم وهن بعض قلت اذا قل قوت المجموع ثبت للجموع وهن ان لم يتبق القوة
 التي تعلقت بالجموع بخلاف الجموع فانه لا يثبت الحكم اعلم ان من لا يفرق بين الجموع المعنى بالقدم والفرق كذلك
 في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة ان لا يصلح ان يزداد بالجموع الجنس في ضمن الواحد
 اتفاقا بخلاف الفرد فانه يصلح ان يزداد بالجنس في ضمن اي بعض الى الحد وهذا لا يناقض ما تقدم من ان الجموع
 المستغرق بطل جمعيته لأنه من غير ان الجموع المستغرق للزوم التكرار مع بقا الجمعية والفرد بلام الجنس
 لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الوجوب لا يقال من حلق لا يترجم النساء فحاشيت يترجم واحدة عليه
 قوله تعالى لا تحمل لك النساء من بعد فقد اريد بالجموع المعنى بالقدم الى الواحد لا نقول هذا من قبيل
 التسرف بلام الاستغراق اي لا اترجم واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن لثيابين خصي الى لا تحم
 عن خاتن لاشية فارة الفرد بالقدم الاستغراق بقوله تعالى ان النساء لفي خسر الذين آمنوا وكلل النساء
 فالتميز فيها اما بالمعارضة او التقصير بان يقال لا يفيد الاستغراق للنساء في بين الاستغراق واقران الحكم
 ان لو صح الدليل المذكور للزم تحقيق النساء فيمن اولاً توقف صحة الاستغراق على الاستغراق لا الله يستحيل
 الاستغراق في الفرد وبهذا تبين ان حق ما ذكره من الجواب ان يذكر منه لا بقوله وقد يفيد الاستغراق
 نحو ان النساء لفي خسر ان الاستغراق ويستحق ان يذكر تقصير حكمه وتحقيق الجواب ان لا يفيد بقوله
 ولا تنافي بين الاستغراق واقران الاسم اي كونه الاسم مفردا مستغنيا للوحدة او اقران يفيد الاسم فلا افراد
 بمعنى الوحدة كما يساق في قوله واما تنكيره فلا فلا افراد لان الحرف اي حرف التنزيه الذي يكون فارة الاسم

٧٥

الاستزاق بعد دخوله وتفسيره بالحرف الذي على الاستزاق كما في الشرح ينافي ما حققنا من مدلول الحرف
ليس التوفيق والاستزاق إنما يجي من الترتيب وذلك الحرف في تقييد الوضوح بالاسم إنما يفتقر مفهومه في ضمن
جميع الافراد بحرف واحد عن معنى الوحدة كيف وتنافي الاستزاق لا يتحقق استزاق العرف بالاسم بل بحرف واحد
والوصول والاضاف اليه على ايضا انما يدخل عليه اي على الاسم للفرد وفيه ان الاشكال لا يتحقق للفرد لانه
يحتاج الى قرائن ما جاني رجال وما جاني رجالا لانه لا بد ان على جماعة واحدة والاستزاق لا يجب
نقل الجماعة المقصودة او على الاسم الذي لا يزداد والوحدة موحدة بتنا ولا يجوز والتشبيه فهذا التوجيه
مترج فاحفظ بحرف واحد على حال من ضمير الحرف واسم مفرد لاجل من ضمير الاسم عن معنى الوحدة ان يجعل كم
بمعنى الحقيقة من حيث هي بحيث لا وحدة فيها ولا فلك بل هي قابلة لكل منها فيضم الكثرة معها بغير
الاستزاق فان قلت هذا ظني فقولك انما يخلو من التوفيق الدال على الوحدة وانما في قولك ما جاني
رجل او جاني رجل واحد بالدال على الوحدة قلت التوفيق له دلالة على التمكن ودلالة على الوحدة
فان لم تصح الوحدة بحرف واحد على التمكن كستفيع زيد ثم التوفيق في الاسم الغير المتكسر نحو صلا لا يفار دون
اعتراذ عن التوفيق وهذا الجواب لا يتم في بعض الصور الاعلى سبل الجدل فان ما جاني رجل لم يجز
عن الوحدة بل اريد به الوحدة المطلقة سواء بدخول التني لاجلها وانما في جاني رجل وليس هذا الجواب
منسبا على جعل الاسم كجس من مضمون المفرد ان لو كان مضمون الحقيقة التي ردة فلا وحدة حتى تجزئها لان
التوفيق جعله ذا وحدة وانما ذكره السيد السند ان اسم الجنس ما استعمل في التراكيب لبيان الاحكام
وكان اكثر الاحكام جارية على ما هي في ضمن فرد بشي اسم الجنس مع اعتبار الوحدة فهاذا حيث يبادر
منه الفرد لان النفس كان دال على الوحدة فاذا دخل عليه حرف الاستزاق جرد عن هذا المعنى الذي
هو نشأ الاعتراض ولا يخفى ما فيها من غلبة الاحكام على الماهية في ضمن الفرد لا يجب كون ارادة الفرد
منه اكثر حتى يتبادر منه لانه لا بد بالاجزاء والاحوال والادوات هي المفهوم ما دون الافراد ولانه
اي الاسم المستغرق بمعنى كل فرد لا يجمع الافراد وانه يحتمل التعدد مع الوحدة لانه بمعنى كل واحد لا يجمع
الاجزاء والكل التنازل للتعدد واحد او على سبل البطل لا ينافي الوحدة ولا يصح كل وحدة وهذا

استن

استن وصفه بنعت الجمع بان يجعل الجمع نفسا له فكذا استن جعله حاله عند دخوله فالاولى ترك التفت
ليتم الكل وما جعله حاله عند دخوله فالاولى ترك التفت ليعلم الكل ومن جعله المص غلة للاستزاق فظنة
على التشاكل التفظي ويحتاج عليه ان التشاكل التفظي لا يجب ولهذا صرح بقدم الفاضل والفاضل فلا
سببا للاستزاق والتحقق ان الادب بالمعنى موصوفا او مصفا لنفس الحقيقة المجردة عن الوحدة والكثرة
والكثرة انما جاءت من الترتيب فلا يقيم جمع ما اريد به الحقيقة المطلقة من غير كثرة وانما اقتضت الترتيب
اعتبار التعدد من غير قصد بالمراد فان قلت كيف يمتنع الوصف بنعت الجمع والاسم الاستزاق يبطل
الجمعية ويصير التفظي معه في حكم المفرد فليوصف المفرد بالجمع الذي بطلت جمعيته قلت التفت واخراته
يراد به المفهوم لا الحرف حتى يبطل معنى الجمعية بالاستزاق والماد استن وصفه بنعت الجمع لان كان مفردا
والا فلا يمتنع وصف رجال في ما جاني رجال بنعت الجمع ولهذا استن ايضا ارجاء ضمير الجمع اليه قائل قال
الشراح المحقق استن الوصف المذكور عند الجهور والاختصاص حكم الدينار والصفر والدنهم البيض
ورنه السيد السند بان الدينار والصفر ليس عنى كل دينار والاد بالدينار الجنس مجزئ عن الوحدة
نعم مذهب الاختصاص ينافي وجوب المحافظة على التشاكل التفظي لكنه لم يذكر المص هناك وان ذكره
في الايضاح فلا يليق التوضيح بمذهب الاختصاص في شرح كلام المص والاد مذهب عليك ان الدينار
الصفر يحتمل ان يكون من قبيل ثوب اشمال بمعنى اي جميع اجزائه مشتمل اى خلق فيراد بالدينار
الصفر ان جميع اجزائه صفر وليس عكس وشي ونحو نقول بشكل استن الوصف بالجمع بقوله تعالى
وما من دابة الا انا معكم وما كنا بغافل عما تعمل ويمكن ان يدعى بان الاد استن وصفه بالجمع مع ابقائه على ظاهره من غير
تأويل والادية تسمى دابة بقولنا ما الدواب ورجح يمكن التوفيق بين مذهب الاختصاص ومذهب
قائل وبالاضافة اي تعريف السيد اليه باضافة ولا يذهب عليك ان الاضافة من احوال السيد اليه
ولا يتحقق بالتوفيق بل يتحقق بها نكاة كثير مع فلهما عن التوفيق فكيف يتحقق في ذلك تمام حقا
بما حكى ويدين ولد الجم الام ان القوم اهلها من غير ظهور جهة لانها هي الاضافة الى التوفيق
بالاضافة احط طريق الى احضار السيد في هذه المسألة في هذا المقام اما لانه اخبرنا بما يحضر

تخص

واحضرتنا بحضر عند الخاطب لانه اخضر طرقت الترتيب لانه اخضر طرقت بعض النسخ
لا يصلح الادعاء الى التفسير بخلافه جعفر بن علي اذ في هراي غيره الشان الحق السيد السند في شرح
المعروف ومحفوظ في تفسيره بمحفوظي يد اعليه ما بعد هذا البيت وهو محض لسانها والى
تخلصت الى وباد السجني وروى مطلق الت محبت ثم قامت فردت فلما ترات كادت النفس تذهن
ولا يربك فذكر كبير مصعد الله للفظ هراي فانه اخضر من اتقاهم اهل العلم لا ينفذوا الى طبر ولسر الاشياء
والضمير والاختصاص مطلوب ليقض العلم وفراط السائمة لكونه في السجني المحبوب على الرحيل ويمكن ان يقال
الذي في الاضافة اسلوا اضافة الهراي الى نفسه مع الركيب اسمهم للركاب اليه من مجموعهم ان غير ياتي
بتحقيق اليه وتقريرا لا غند وحذف اليه المحقة لانتفاء الساكنين بعد حذف حركة اليه المقروية
مضمون مبدوءا هراي في الارض تمامه جنيب وجئي في عكة وموثق والجنيب المحبوب المستمع والفظ
البيت خبر ومضاه تحذف وتأسف اما على البعد الجسماني او على مفارقة الروح من الجسم او تفترقا
تقضي لسان اي امر المصروف اليها والمضاف او غيرها وامثل الثلث على ترتيبها كقولك عبدي جعفر اذا
العبد فاشان والالطف عبدي عندى عبد السلطان وكب عبد السلطان عندى او لتفترقا تحقيرا
على احد الوجوه الثلاثة نحو ولد الحجاج حاضر مثال التحقير المضاف واستخراج الشايعين الاخيرين مثل ومن ذلك
الاضافة تفترقا اعتبارا لطيفا مجازيا وهو جعله في ملابسة منزلة ملابسة تامة يستدل بها
الاضافة نحو ركيب الحرقا وهراي مجازيا لغنى او حكمي اختلف كلام الشان الحق فيه ود السيد السند
مجان حكي بان لا يسر فيه نقل الاضافة من محل الحمل للملابسة بينهما بل هو سارة المعينة الاضافة
من الملابسة الكامل الاد في ملابسة لسانها آياتها وفيه ان تحققت حقيقة المحكي والحكمي او ظهورها
غير لازم كما عرفت فيجوز ان يكون الاضافة منقولة عن محل وهي محل تحت مرفوعة الى تأمل ومنه
قال ما هو له للركيب الوقت الذي يطعم فيه كما يقال كوكب القبح وروى بان الكوكب ليس مملوكا له وليس
لانه الاختصاص للركي الذي يفيد الاضافة من الملك الحقيقي الذي لا يملكه الا بالعلم والهم في العقل اكونه
يمنزله حتى بعد العلم المضاف ما كان المضاف اليه وروى غيره الا ترى ان جعل الفرض حقيقة وجعل نيد تجوز

وسها

وسها تيم المضاف باضافة الشيء اليه فيجب افراده فيعلم ان المقصد الى الجنس وروى غيره وللاضافة فيه
ان يكون المضاف اليه محصورا بالضاف كقولهم يدك على خد امي الارض نقطة من راحتيها **وسها ما**
ذكره السكاكي من انه لا يلزم له سواها وروى السيد السند بان لا يجوز ان يعلق الاضافة
بتضمن نسبة خبرية فيقع جعلها صلة وقال ولذا ترك المصولة يلتفت اليه في الايضاح ويمكن دفعه بان
النسبة الاضافة لا اشتهاها واللف نفسه بها حارة عند وطريق الوصول يحتاج الى اطلاق واستخراج
الاضافية فيقع انه لا طريق له سواها ان الامكان لا ينافي في الشيء بالفعل ونسبة الايضاح اياها يكون امانة
اعراض المصولة لم يترك غير مما ذكره في الفتح واعتبارات الاضافة كثيرة واستخراجها يسيرة فليكن
به فانه ليس بينك وبينه مسيرة واما تنكيره اى جعل السند اليه نكرة قد تم التنكير على التوابع والفصل
احتراسا من الفصل بين التوابع والتنكير مع شدة تناسبها والفصل قد تم التوابع والفصل على التنكير
الاختصاص الفصل بالمعارف ومن يداختصاص التوابع بها فلا فائدة اى لجعل السند اليه فزاد من شيء
يا فائدة فرديته فان جعل الشيء سببا يكون بحسب الحقيقة وبالحقيقة او عليها قوله تعالى ولا تجعل الله
انذراى لا تقتقد ولا تلتد كرم الله نذا والورد يكون شخصا ويكون نكرة التاود الشخص فلا ذلك جعله
مقابلا للتوعية مع ان الفتح جعل الافراد شاملا لهما ويعمل ان يردوا الى افرادهما جعل الشيء فردا مطلقا
توابع للتوعية والشخصية ويقابل الافراد الشخصية من النوعي فرع يكون التوابع بالافراد الشخصية من ركا
استغناء بشيوعه وظهوره عن البيان والمثال اعني قوله نحو رجل سراق في المدينة يسعى فله هرة قصد
الشخصي والافراد وشوبهم مكان او النوعية اى جعل السند اليه نوعا لانه تفنن في ذكر الاسباب فابرز
بعضها في صورة الفرض الترتيب وبعضها في صورة اى مالا للتقدم نحو وعلى ابصارهم غشاة اى ايقوع
من الغشاة غير ما يتعارف الناس وهو عطاء التعامى عن ايات الله تعالى فانه التنكير كما يفيد الوحدة
او النوعية يفيد ايتها وكما انها محمولة وافادة كونها مجهولة كذا في بيان الخاطب عن قبول عدم حضوره
بفظا من الغطية يوفى بها ويعلم انها عسيرة الازالة لعدم مرتبتها حتى يوفى بها وانها رجا شدة بيننا
هذه النكته انداع ما قالوا ان الاضحية لعق القمام حمل على التعليل كما فعل المفسر اى شارة عظيمة تحوّل بين

CopyRighted by University

والحق المبين بالحكمة وما سبق الى الروح ان عدوا لها هذا في الفناء استبد بالافساد مما هو بصدده من الاصطلاح
ولابد ان يكون عليك ان جعل تفويض غشاوة السوءية بجوارح الاجل غشاوة مستعجلة في الجوارح لا تتم من الحقيقة لصغير
التعالي نوعا منها داخل تحتها او التعظيم اي بيان العظمة بعمل الالهام وسيلة الى عظمة المنة العظمة حاجية
عن معرفة العظم والتحقير اي بيان الحقارة المناسبة للكمارة لان التعظيم ليدم الاعتناء بالابن هو كقول
اي قوله ان في السطر قال في القاسم السطر الرجل الخفيف والابن السطر من كنههم وفي سطر كلامه دلالة واضحة
على ان المثال الهما فافوه له حاجبا اي مانع عظيم في كل امر يشبهه اي يعينه وهو كونه عيبا فلذا قال
في كل امر من السطر طالب الدفء لا حاجبا اي حقير كبح العظم ولظهور تعيين الاول للتعظيم
والثاني للتحقير عند الظاهر التسليم كما ان عاه السكاكي لم يبينه ولا يخفى انه لو جعل الاول للتحقير والثاني للتعظيم
لا قبل عليه الزوق القديم حيث يفيد انه يكفيه مانع حقير عن العيب ولا بد له من مانع عظيم من الاحسان
ولكن ان تجعل بكتلة ترك تعيين المثال عدم تعيينه عنده لتبينه لهذا المثال لكان التسوية في الالهي
بنوة عن هذا الاحتمال وجعل الثاني للافراد حتى يكون ثم التفرع كما لم يبعد ومن البين ان اثبات المانع
عن كل امر يشبه يستلزم استبعاد المانع عن الاحسان لانه شين ما لا يلزم فليس ويجعل التكبير والتكثير
والانقيل على ما عرفت في العظم والتحقيق من التفصيل سماع او التكثير بعلوقة او الكثرة تمنع عن الرقة كقولهم
ان لا يلدوا وان له لفتنا والاعليل بعلوقة العلة لعدم الاستعداد بها ليجعل بينه وبين الرقة تحويرا
من الله الكبر وفي تفرع بالانقيل والتحقيق تفرع بما صرح به في الايضاح من ان السكاكي لم يفرق بين التفرع
والتكثير والتقليل والتحقيق والافرق بقله وقد جاء التعظيم والتكثير جميعا نحو وان يكذبك فقد كذبت
لعل من تلك وجعل الشارة الى الفرق والظا ما ذكرناه وتحقيق الفرق ان العلة والكثرة باعتبار الكمية
تحقيقا او تقدير او التعظيم والتحقيق بحسب ارتفاع الشأن وانحطاط طه كما اشار اليه بقوله اي في قول
عدو كثير وايات عظم ولا تظهر استعارة الكثرة من كم الكثرة الا ان يراد بالبالغة في الكثرة او في الدلالة
عليها او العجز عن التكثير وقد السكاكي في هذا القام وخلافه في جعل تفرع في الحقيقة كما ساقى للتحقير والافرق
الاجتماع التقليل والتحقيق لعدم عشوة على مثال من كاد منهم وجعل السكاكي التكثير في قوله تعالى ولين

نقطة

نقطة من عذاب تلك التحقير واعتراض الص بان التحقير مستفاد من بناء الامة ونفس الكلمة انما
من قولهم تحت الرياح انما تعبت اي هبتة او من فتح الطيب انما فتح اي فرجه ولا يراد ان بناء الامة للعودة
للافتقار لان النقطة انما كانت واحدة يفيد كما حقارة ما غير بها عند **والجواب** ان التسوية للتحقير
لالتحقير العذاب والتحقير النقطة لا يستفاد من بناء الامة ولا من نفس الكلمة **نعم** تحقير النقطة لغاية المنة
في تحقير العذاب وهذا اظهر مما ذكره ونقطة السيد السند في شرح الفلاح من ان التحقير مما يقبل
الشدة والضعف فيفهم من اجتماع الد والاشد ان العلة في الثانية وزاد في خواشني شرح الفلاح عليه
حيث قال على ان اجتماع الد والاشد على مدلول واحد لا يقبل متعاقبة جازية للمبالغة في الدلالة عليه
وما جعله في الفلاح محتملا للتهديل ولما قد قرله تعالى في اخاف ان يحسبك عذاب من الرحمن قال
هو في الثاني ووجه قوله ان ذكر المس والرحمن يشوبه بان يصد وتحويله من ان عذاب وظهر
شفقة عليه بحيث لا يجوز ان في عذاب له فلو بدله ما ذكره الشارح انه لو دلالة لفظ المس
واضافة العذاب الى الرحمن على ترجم الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى السكاكي فما اخذتم فيه عذاب
عظيم ولان العقوبة من الحكيم مشد على ان بين اضافة العذاب الى الرحمن اضافة الى الحكيم فراق ومن
لا من تنكير المسد اليه كما هو طبع عبارة الفلاح فليحتمل كلامه على ذكر النظائر واذ المثال للافراد او
النوعية لمجرد التفرعية كما هو الظاهر من الفلاح نحو وادع خلقه كل دابة من ماء اي كل منها من فرد
المنطقة في الشرح هي منطقة ابيد المختصة به ووجه التخصيص بمنطقة ابيه غير ذلك والمنطقة
المتنوعة من منطقة ابيه او كل نوع من الدواب من نوع من انواع المياه وهو النوع المنطقة المتنوعة
من منطقة ابيه ولا يجوز ان يراد كل شخص من الدواب من نوع من الماء لانه بعيد عن العبارة وخلاف
الواقع والملاك نوع من شخص من الماء لذلك لا لانه محال كما ان في السيد السند ان لا يبعد ان يخلق نوع
في شخص من شخص من الاقلام يلتفت المصنف الى ايضاح الى هذين الاحتمالين ولكن بالاحتمالين
الاولين وادع على الاحتمالين آدم وحواء عيسى عليهم السلام والغراب والفاقة والعقرب ويمكن منع عدم
وعدم خلقها من المنطقة ان لم يتم دليل على بطلانها حتى ياولد المنطقة فم لا ينبغي ان يفسر المنطقة

خلقهم

الاب

اولاً بوزن او دل على الاحتمال الثاني خصوصاً البعد فانه خلق من نوعي نقطة ويدفعه ان ليس النوع هو النوع
 الحقيقي بل احقر من النقطة فان نقطة المنتزعة من نطفة الحيوان والنوع من نوع من النقطة ولهذا جعل النطفة
 تفسيراً لما هو نوع من النوع النطفة انما هي نوع من الاولات وليست اليه الصلة لانه خلاف من نوع النظم
 لانه انما يخص كل رتبة بما هو رتبة كونه الشك في الآية لا يوزن بان تفصيل الآية بالانواع حيث قال
 فنهض من يمشي على بطنه الآية لا يلزم ارادة الفرد والتفصيل نحو فانما يحجب من الله ورسوله حيث
 اوثر على حرب الله ورسوله ويحتمل الترجمة اخيراً حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب الابرار
 حربهم حتى يدق خروقة والتحقيق هو قوله تعالى ان نطق الاطفا اي لا نطق بالنسبة الا لظواهر ضعيف
 لا اعتداد به ولهذا قيل الاستثابة ولم يلزم استثناء الشيء عن نفسه وهذا من منقح النجاة حيث خرجوا
 في دفع الاشكال عن مقتضى النطق والمعنى فتارة يجعلون ان حربت الاخر بما معني اننا الاضرب ضرباً وبقره
 في التركيب تقديم وتأخير فتارة يقولون لم يقصد بالضرب الا مطلق الفعل كالتفصيل ما فعلت الاضرباً
 والمعنى ان النطق بعيد عن هذا القول غاية البعد وان المعنى على وجه الضرب في افع من هذا المعنى على وجه الضرب
 على انه لا يقع في انضرب بهذا الاضرب باجعله في تقديره ان فعلت زيد الاضرباً فليس من وجه هذا
 الترجمة على ما ذكره بحجج رانته معن عن تخلف فيما ذكره كما يدل عليه كلام الشاعر بل لان توجيههم
 فاسد والاجماع للنجاة وهذا الصفة في اشاله فيكون التقدير يا ضربت الاضرباً حقيقة او عطفية او كثر
 على حسب القرائن ولا يجب لدفع الاشكال حمل التنوين على ما يجعل به المصدر ونوعه كما يشوبه بيان الشاعر بل
 رتب مقام يكون التنوين فيه للموعدة فيجعل المفعول المطلق المصدر وقال الشاعر المحقق وكما ان الشك
 لا بهامه بعيد التظيم والتحقيق كذلك لفظ البعض قال تعالى دفع بعضهم رجلاً افاد بيتنا
 صلات الله عليه وسلامه بلفظ البعض اطلاقاً ونقول هذا كلام ذكره بعض الناس عقير
 ان ان البعض وقد يقصد به التثنية كما با بعضاً هتم به واما وصفه اي جعله موصوفاً ببارد فنفى له
 ذكر التنوين على ما يذكر في الكلام اذا اجتمعت قلا الرضى بذكرى بالثقة ثم بالتكيد ثم بالبدل ثم بالمطوف
 فلم يذكر البيان كمال التباينة بالبدل حتى قال لم يظهر الى الان فرق بين الكل وعطف ابيات

والحق

والحق انه بدد الكل كما هو ظاهر كلامه في قوله قال الشاعر المحقق بذكرى بالوصف الكثرة وقوله واعتباراته
 ولا يكون هذه النكتة مسربة لو كانت مرسية في ذكر التنوين كلها فلكونه اى كونه الوصف بمعنى التثنية
 فالوصف عبارة المفتاح فلكونه الوصف مبيته كما شفا عن معناه بقرينه بقوله كما شفا عن معناه ما
 اراده بقوله مبيته من بيان معناه وانه نفسه فجعل عبارة الحكم مثالا له وهذا من البداهة التي
 قصد به بعض اهل الادب حتى جعل كتابي في النحو كذلك بتساده والبتاد من المعنى هو المطابق لذكر التنوين
 ان يجعل عليه الوصف الكاشف عما يكش عن مجازي مراد فالمراد بالمعنى المقصود ولكن اعلم ان المقصود
 لانه انما يحتاج الى المعنى الاصلي للفظ الكتابية الى كشفه لينقل منه الى المقصود لانه لا يجب ان يكشف
 ان يبلغ الغاية حتى يكون مظهر للنكتة او مميزاً عن جميع ما عداه بل كما يكون الكشف بوجه آخر
 وقول الفتح كاشف كاشفاً كما نك حد ذاته انما هو تحقيق المثال لا مخرج النظم بطوك كاشف كاشف
 الطول بل الوصف العيون يحتاج الى افعاء يشفاة كل من الاوصاف الثنية وصف كاشف بين الجسم
 والجميع وصف كاشف بالمرتبته الحد اما جعلها بمنزلة وصف واحد بمعنى المنادى في الجملة الثالث
 واما جعل الوصف اعم من ان يكون واحداً او متعدداً وقد يكلف بما لا يحتاج اليه من قال المثال هو المسمى
 لا بدساي وى الجسم قال المثال هو الطول الموصوف بالوصفين وهذا الوصف كاشف على مذهب السكاك
 دون المص فان الجسم لا لا شارة قد يتكرر من جنس ثين فلا يكون عن هذا عينا قال الشاعر المحقق
 في شرح الفتح والاد بالانطويل زيد الامتدادين او الامتداد الفروض اولاً وبالوض انقصها او
 المروض ثانياً وبالوق ما بقا طوعها هذا ولا يخفى انه لو فسرت الطول بان زيد الامتدادين والوض بانقصها
 لا يتناول الوصف جسم السريه انما الامتدادين وقد نبهت بان على ان التثنية غير محتصة بوضع
 اللغة بل يجري في الاوضاع الاصطلاحية والافعالية في اللغة هو جماعة البدن والاعضاء من الناس
 حسا ثلث الانواع العظيمة الخلق وكذا في القاموس وفي الصحاح هو البدن قال السيد السدوسي في قوله هذا الوصف
 الاشارة الى علة الحكم **وعنه** ان علة الحاجة ليست الطول والعرض والعمق والارتفاع الجواهر والنزول والارتفاع
 ونحوه اي نحو قوله اي قولاً وسراين جبرائيل عاها في مرثية فضالة ابن كلابه فصله عنه تنبيه

29

على تفاوت بينهما من وجهين احدهما في الكشف عن المعنى فان الاشتراك بينهما تفصيل معنى الجسم وهذا ليس
بعينه تفصيل معنى الالهي لان معناه الزكي المتوقد وليس وصف تفصيل بل بحيث لو تأمل فيه يكشف
معناه وهو انه مصيب في ظنه كما رأى المظنون واسمه ممن رآه قالوا للمعنى او المراد انه رأى بعض
الادوات وسمع في بعض الاوقات واما الثاني فانه لا يفتي في بطن بك النظر كان قد رأى وقد سمع
ليس من وصف السند اليه بل وصف اسلم في البيت السابق اعني ان الذي جمع الساحة والبر
والتي هما او يتقدم على امر نفع بالمرح وخراب ما ياتي بعد عدة ابيات من قوله ادى فلو ينفع لاشارة
من امرئ لمن قد يحاول لا بدعا وقولنا ان قوله لا يفتي خبر ان ما لا يسا بعد السوق فاقول ان حقيقة
اوله اي السند اليه والفرق بينه وبين الوصف اليه ان الوصف فيه تفصيل اللفظ بالارد في الوصف
البيتي كشف المعنى وجعل الخطاب عاما بما اريد باللفظ فالتفصيل على زالة الاحتمال عن اللفظ في الاول
على زالة الجهولية والابهام عن الارد والافال وصف الكاشف والمادح لا يخلو عن التحصيل ولهذا قيل صاحب
الفتاح كونه محققا بقوله مفيد غير فائدة الكشف والمادح والمستفي عن التقييد يجعل كونه محققا
علته للوصف مرجحا والممكن ما يخلو عن رتبة احتياج الى التقييد وقيل في الفتاح ايضا بزيادة تحصيل
لانه خص البحث بوصف الحروف المعرف لا يخلو عن تحصيله ولا يخلصه النص به لم يحجج الى هذا التقييد
والتحصيل في عرف النخبة لتقليل الاشتراك في التكرار وتقليل الاشتراك في المروعة عند لم يستعمل في النسخة
بتقليل الاشتراك لتقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والافا اشتراك اللفظ بين افرادها وبين
مفهوماته لا ينبغي بشي والظن انه محتمل على زالة الاشتراك اما في الجملة او بالكلية الا انه فسر بتقليل
لانه الغالب في التحصيل وقليل يبلغ رتبة الزالة بالكلية والهدف جرى على التفة لانه اشبع من الجري
على اصطلاح قدموا خرين وادار به زالة الاشتراك اما في الجملة او مطلقا ليجري جميع المارد ولم يردنا لانه
اشترك نشأ من المعنى اي الاشتراك بين افراد المعنى وان ارعى السيد السندان التبادر من تقليل
النوع وشمول التقليل للاشتراك اللفظي تحمل لانه التقليل لا يتصور فيه بلو تحمل لانه لا يتصور في مثله
والدعوى لا يثبت له بعد ما اوضحناه لك فالوصف في عين جارية محضه عند النخبة لانه يزيل مقتضى

الاشتراك

الاشتراك وهو احتمال المعنى لانه لا يفتي في بطن بك النظر كان قد رأى وقد سمع
المشترك والبيوت والوقوف بل هو المعنى كما انه محققا لانه لا يفتي في بطن بك النظر كان قد رأى وقد سمع
في مقتضى حكم الكلام بها باستعمال اللفظ في مفهومه على ما ذكر عليه بل بين مقتضى ديفس واحد من مقتضى
الافتقار في الاعلاء المشتركة فظاهره واما في غيرها فلو تأملنا موضوعا لكل واحد من مقتضى ادراكه
في مفهوم واحد من مقتضى اختلافه واما ما كان الاستعمال الذي واحد ولا يخرج جميع العارف لكونه الاشتراك فيها
من مقتضى التقليل افاده السيد السندان العرف بل هو المحسوس وهو لا يفتي في بطن بك النظر كان قد رأى وقد سمع
فيه ما نشأ من المعنى لانه لا يفتي في بطن بك النظر كان قد رأى وقد سمع
لتقليل الاحتمال ان الاشتراك المستغرق بالتقليل الشمول فلو جعل لتقليل الشمول لاجبا آخر او يمكن رتبة في
التفصيل قلت قرينة الاشتراك في فهم ما وقع فيه بعض الاحتمال فيكون الوصف محققا فان قلت لا يتم
ذلك في كل رجل عالم قلت دعوى الكل على الوصف لانه لا يمكن وصف الكل بل يجب اجزاء الوصف على الصرافة
ويقتلح من هذا جواب آخر في العرف باللفظ لانه بمنزلة كل وما اضيف اليه يستغني اللفظ عن ترتيبه
ولو جعل لتقليل الاشتراك عبارة عن دفع الاحتمال او زالة بعض الشمول لانه مقتضى الاشتراك قد يكون
الشمول وان كان الاكثر الاحتمال المعاني الامر بخلافه التاجر اختاره على القول ليفتح شمول التحصيل لدفع
الاحتمال الناشئ من اللفظ او مدحا او زما عطف على محققا او ميتا فيحتاج الى جعله بمعنى مادحا او
ذاما لان الوصف مفيد مدح او ذم على قوله فذكره على انه مفيد له ولم يأت من نكتة لجعل اليقين
في قوله واحد فهي تقابلها جدا حتى يكون الفرق بحجزة القصد والنظر نحو جازيد العالم والمجاهل حيث يتبين
الوصف عند الخطاب اما لا يخلص الاسم ولا يخلص علمه بوجهه او لا يخلص ذلك بظاهره متعلق
بالتمثيل فالمعنى حيث يتبين زيد ونفس النكتة احق بالتقييد لكون جعله قيد الها ورجح ضمير يتبين الى الوصف
ابعد من البعيد ومخالف الايضاح واما قيد المدح والذم به لانه الاصل في الوصف التحصيل لا الكشف فلا ينبغي
البلوغ قصد شيء غير هي مما احتمل قصد اعلاها وتاكيدا ان كان الوصف غير الشمول وفيه الوصف
معنى فلك الوصف اعادة ضمنية واضحة وهذا معنى ما قيل ان يكون الوصف لتاكيدا افا والوصف

Copyrighted material

معنى ذلك الوصف مفرقا بالتفريق بكونه لا يكونان وصفين للتاكيد لانه وان كان مفيدا
ما يفيد الله لكن الفاظ هذا التثنية نحو اسس التثنية في القاموس اسس مثنى الاخر مثنى مثنى مثنى
وقد في قبل يومك بليدة واسر مثنى شاذ واذا دخله اي فسر بكان يوما عظيما واتما بوصف الاسس بالتدبر
ان كان ديون مقصودا للتاكيد فبدون او بالتحفة عند او بالتحفة على و بوجه الى غير ذلك والنزق
بينه وبين الوصف للبيان اي لبيان المقصود من الموصوف وما هو مناط المقصد لا مقصوده والذم
مخوف له تعالى لا تتخذوا الهين اثنين اما هو الله واحد غامض اذا اثنين مما افاده الموصوف افادة
شمسية واضحة وهو غير الشرح حتى لم يفرد بينهما نظر التثنية وجعل علم الامة وهو شرح الفاضل
التمهي لتفخيم واحدة مثلا للوصف للتاكيد والنزق بان ايراده للاشارة الى ما هو مناط الفاشلة
ومستلحق المقصد فان المقصود بالتمهي اتخاذ الاثنين لا اتخاذ الاله فلو لم يوصف باثنين لربما
او هم من التمهي اتخاذ هذا الجنس واتما ذكر الشئ بكونه اتخاذهم على هذا الوجه وان المطلوب الانتها
عن اتخاذ الاثنين على اى وجه كان حتى يكون التمهي عن كل سحما عاملا بالتمهي ويكون الكلام على مشمول
التمهي اي لا تتخذوا ايشا منها **ولما كان** منع الاثنين يوم جواز اتخاذ غير الله بوجده عقبة بقوله
اما هو الله واحد تكليفا للاشارة بخلاف التدبر فان مناط الحكم هو الزمان لا التدبر على ما لا يخفى فان قلت
في كون وصف الله بالواحد للبيان نظر بل هو شبه ان يكون وصفا للتخصيص لانه يكون للتاكيد لكونه تعالى الله
نصا في الوحدة وليس كذلك الاحتمال التعظيم والتكثير فوصفه بالواحد كوصف زيد بالتأخر لرفع الاحتمال
قلت سبق قوله لا تتخذوا الهين اثنين يجعل تنوع اله للوحدة وبعد فيه بحث لان وصف الله ليس
بالواحد الذي يشتمل عليه لانه معنى الوحدة الفردية التي تجعل الجنس فردا مستثرا وهذه الوحدة
بمعنى نفس الشركة ولو لم يكن معنى اما هو الله واحدا لانه فرد من الاله فلا يفيد توحيد بل لا يكون
كل ما مفيد لعل لا يلتبس عليك الوصف بالبيان كما لا يلتبس الوصف للتاكيد بالتاكيد فان البيان
لا يوضح نفس النوع وذلك الوصف بالبيان معنى فيه هو مناط المقصد اليه ولا تنظر في التثنية
ذلك الوجه حيث اورد في البيان فانه ذكره نظير للبيان لا لانه في كتابه غير نظير لانه لا يفتقر

لذلك

لذلك المص قد ذكر في الايضاح هناك ولو يرد ايراده في عطف البيان عليه وجعل صاحب الفتاح قوله
وما من دابة ولا طائر يطير بجناحيه الا ام اشاكم من هذا القيل وقال ذكر في الايضاح مع دابة
جناحيه طائر لبيان ان المقصد من التثنية الى الجنس والى تقديره هو هذا يعني لغير قوله اما يرد
بهما ما هو خص منهما كما في حرج الاسير الصائفة فيكون زيادة من الاستزاق بعض افرادها للاستزاق
الجميع وهذا ما ذكره صاحب الكشاف فان معنى وصفهما بهما من الوصفين زيادة التعميم لا احاطة
كانه قيل وما من دابة في جميع الارضين السبع ولا من طائر يطير في جود السما من جميع يطير بجناحيه
الام اشاكم محفظة احدها غير صالحة سورها اذ لو لا تعدد ايراده الجنس لم يرد لم تعدد كانه من
استزاق جميع افراد الجنس فتوهم المص ان كلام الشاكي وان يحوي بوجده الامة بتوحيد اخر ساقط
كما ذكره الشارح المحقق من وحدة التوجهين وما ذكره السيد السند من ان اذا اراد بها نفس الاثنين
لا معنى لزيادة التثنية لان الجنس مفهوما واحدا لا يجري فيه التعميم تخصيص لا يتم لانه في افراد الجنس زيادة
الجنس بالتثنية لا بزيادة الجنس في مقام الحكم بربك الله قوله ان الوصف للبيان ان المقصد
الى الجنس وما ذكره من ان حمل ام يحتاج الى اعتبار ما ذكره واحدا واحدا على سبيل الاجتماع في توحيد الكشاف
دون الفتاح ان لا كلفة في حمل الام على الجنس **تجده** ان من الاستزاق جعل الجنس في ضمن كل واحد
الا ان يتكلف ومثال الكلمة من في الحقيقة لم تدخل عليهما بل على اسم منهما كانه قيل ما من واحد من هذين
الجنسين ولا يخفى بعده على السقوط يعني ان المقصد لا يقع ان يكون الى الجنس على قدر ما يفيد عدم الوصف
لوجوب خروج الشبه به عند الله ان يقال المقصد الى العام والشبه به مستثنى عنهم بقية التشبيه
كانه قيل ما من واحد من افراد هذين الجنسين يعمرهما سر الكرم الام اشاكم وما ينبغي ان لا يعمل بيانه
ويفصل بتفصيل الجمل وصف التكرار بالجمل فنقول اول الاستطراد بكونه الموصوف بالجمل تكملة حقيقة
او حكما كالخوف بل هو العهد الذي قلنا ان الجمل تكرار واحد عليه انه التعريف والتكثير من هذا
الاسم وفتح بتايد قوله بان مرادهم ان مفردا يجب صحة قيامه مقام الجملة التي لها محل من الاعراب تكملة
لانه يسبك من الجملة باعتبار الحكم به الذي حققه ان يكون تكملة ونحن نقول هذا التكلف ومع ذلك

لا يتم لأن من الجمل التي لها محل من الاعراب خبر خبرها الذي يفهم مقامها ليس مسبوكا من المحكم
 بل هو زيد قائم في معنى القصة هذا الخبر وهو مرفوع وكذا مقتول النفل نحو قال زيد قائم وقولهم
 مقتله الآ هذا الكلام ولها غير نقل بل مرادهم ان الجمل تكررت حكما لانه عومل معها معاملة النكرة حيث
 جعلت احدا لا هي لا محالة تكررات واخبارا حقا ان تكون تكررات ولا يبعد ان يكون من جعلها في حكم النكرة
 انما في الغلب كما ذكرنا وثانيا انه استعمل في الجملة الواقعة صفة ان يكون خبرية ووجه ذلك تارة
 بان الصفة في الاصل خبر حتى قيل الاوصاف قبل العلم بها اجار والاجار بعد العلم بها صفتا في الخبر فيكون
 جملة خبرية ويبدلان ذلك من ان خبر خبر لانه خبر بمعنى ما يحتمل المصدق والكذب لا الخبر
 ان يكون انشا خبر البتة والوصف في الاصل خبر البتة نعم الحكم بان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
 ليس كالأخبار الاكثر على ان لانه يقول الاخبار بعد العلم بها اوصاف مطلقا وليس الخبر الذي هو انشا
 يتعلق العلم والتقدير في هذا الحكم مما يقتضيه المحكم به الاحالة في خبر البتة لا يطلب الاستدلال بالبتة
 كان على وجه الانشا والاخبار الاخرى الى ذلك زيد قائم ويصح استناد الجملة الانشائية الى البتة على وجه
 الانشا فيقال زيد اخبره ووجه تارة اخرى بان الصفة يجب ان يكون معلومة الانشا الى الوصف
 يستلزمه عند الخطا طبعها هو ثابت للغير بحسب ان يكون ثابتا ولا شوبت لانه لا انشا منه لانه انما
 لا بد له من امر غير حاصل وانما غيره من التثنية وحينئذ يفقد فاعلم متعلقا بما غير حاصل ووجه تارة اخرى
 الانشا هو الطبع والتثنية او احد عقد شرقي وكلاهما حاصل مع الجملة ويبدلان ايضا ان ما هو معلوم
 لا يجب ان يكون حاصل الا يرد الى قولك رجل يا بني ووجه تارة اخرى بان الصفة يجب ان تكون معلومة
 للخطا طبع قبل الوصف والجملة الانشائية يحصل مدلولها بنفسها فينفذ ويعلم حينئذ التلخيص ولا يلزم
 قبل الوصف ولورد عليه ان في الحقيقة ان وجوب علم الخطا طبع بالصيغة كلام ذكره الفساح وكلام الفساح
 يشوبه في الصلة ووجه الصلة حيث قال في قوله تعالى فالقدا انما التي وقودها الناس والحجارة
 ان الصلة يجب ان يكون قضية معلومة للخطا طبع فيصير انهم علموا ذلك بان سئل اقله في سورة
 التحريم قرأوا انفسكم واهليكم نار وقودها الناس والحجارة ثم قال ولما جاءت انارها من موقد

وفي سورة التحريم نكرة لانه الآية في سورة التحريم نزلت اول مرة في انشاها نار اوصافا بهذا الصفة
 ثم جاءت في سورة البقرة مشددا بها واجاب بان الخطا طبع في سورة التحريم هو الوصف فيصير انهم
 علموا ذلك بسماع من النبي عليه السلام والشركاء للعلم ان ذلك بسماع الآية خوطب الى سورة البقرة ويبدلان
 ان التثنية في سورة التحريم نزلت عن النبي عليه السلام كما عرف المسلمون في سورة البقرة وايضا
 لا وجه لتوجيه العلم بالصلة في الآية باستناد الى سماع اية سورة التحريم لانه سماعهم انما يفيدهم
 لو علموا قبل سماعهم مصداق الصلة ووجه يستلزم الصلة والصفة في الايتين الى ذلك العلم وايضا سماع
 التكرار اية سورة التحريم لا يفيد العلم حتى يصح جعل الجملة صفة واجاب السيد السند بان الادراك
 المطلق كاف في جعله صلة وهذا خلاف النقل والمقتول بل الجواب ان الانكار عن غدار ولا ينافي استفادة
 العلم ويمكن ان يحجب عن التثنية بين الايتين بان الصلة والصفة وان شاذ كافي وجوب العلم للغير الجملة
 لكن الصلة اشانت بوجوب العلم بالحكم عليه بان جعل على طابعها والابرار صلة مستندة الى السماع
 نار وقودها الناس والحجارة لان انار بمضمون الجملة وقوله اتقوا نار مستند الى سماع من النبي عليه
 انار وقودها الناس والحجارة ولا يمكن في عهدية انار مرفوعة ان بعضنا انار كذلك بل الاية من مرفوعة
 انار بهذه الجملة فلهذا نكرت في التحريم وعرفت بها ولا يبعد ايضا ان يقال لا يمكن في التثنية العهدى
 مرفوعة اليه مطلقا بل مرفوعة بنقل اليها في الايراد مرفوعة فيقتضي مرفوعة شئ في القرآن ايلاره ثانيا
 سورة ولا يقتضي مرفوعة عن النبي ع ايراده في القرآن مرفوعة وارور وقوله الكسوف ان الآية في سورة
 التحريم نزلت اول مرة لانه ينافي ما صح به في سورة التحريم بانها مدنية وما سبق منه ايضا ان
 بيانيها الناس مكي وبيانيها الذين آمنوا مدني ويمكن ان يجاب عن الاول بانها يجوز ان يكون هذه الآية
 نازلة في مكة وحدها والسورة نازلة في المدينة بمكة والثاني بان ما سبق منه كان رواية عن علي
 ان لا يكون وثقا بها او يمكن معنى الزيادة ان ما صدق بيانيها الناس مكي ولا محالة وذلك لا ينافي
 النقل بمكة ايضا وتصلح السيد السند لاثبات ان خبر البتة يجب ان يكون جملة خبرية ليم التوجيه
 الاول لموجب كون الصلة كذلك فقل خبر البتة وضم على ان يكون حال من احوال البتة سورة السجدة

Copyrighted material

فان قلت الشكر لا بد من التسليم لا بد من التسليم في جاني زيد زيد ان في يد الاقل وقع موقع اخر
 و زيد الثاني بدل لا وعطف بيان في زيد قائم يتوهم ان الاول يتوهم ان الاول قائم مقام قاعدة
 او الثاني خبر ثانه قلت ان دفع به تدفع التسليم في الاجزاء من جاني زيد ومن قيامه قال ان الحق
 وهذه التسليم لا بد من التسليم في وجه السيد السيد بانه اذا قيل جاني زيد فاحتمل انه
 اراد ان يقول جاني كمر نفسه فسمها وتلفظ بزيد مكان كمر وفيه بحث لان حفظ الكلام عن تدفع
 ينشئ عن مزيد اجناب وبعد التسليم عن مظنة التسليم به ويستزيد لك غير بعيد والله ينافي ما حقق
 بعيد هذا الكلام ان الاول ان جاني الرجلان ليس لدفع تدفع عدم التسليم لان الشئ يتوهم فيه
 بل لدفع تدفع ان الجاني واحد منهما ولا سناد اليهما وقع سهدا والله ينافي ما ذكره السكاكي في بحث
 والوصول ان اتباع لا ريب فيه لذلك ان كان باتباع نفسه الخليفة في ذلك جاني الخليفة نفسه ان الة
 لا عسى يتوهم السامع انك في قولك جاني الخليفة متجاوزا وساء ولم يخالفنا تتبع الحق والسيد
 في شرحه في هذا الجاهل وقد دفع تدفع عدم التسليم هو دفع واحد من خلاف الشكر ليجوز جاني التسليم
 لمن شأنه ان يتوهم ان القول لم يحجج منه البعض الا انك لم تعد بذلك البعض وجعلت الجاني كل التسليم
 او ان القول جازا ويرتبه الا انك لم تقصد البعض لعدم الاعتداد بغيرهم او جعل البعض منزلة
 لكونهم بمنزلة الكل في الجي وسموا وسموا استباك مصداقهم واستمر كضادهم وترد فعل بغيره
 كلهم وفي قولنا انك قد فعلت تسليمهم بحث لان التاكيد مما يؤكد البعض بمنزلة الكل سواء كان الاعتبار
 الاول او بالاعتبار الثاني وسواء كان مبنى التسليم على تدفع اطلاق الاسم على البعض فيكون مجازا او على
 اسناد فعل البعض الى الكل وتحصيل البحث بان اكيد بالاعتبار الثاني كما وقع من السيد السيد في كتابه
 الاعتبار الاول من الجان الثاني والثاني من الجان العقلي غير ظاهر على ان جعل الكل بمنزلة البعض كما ذكر
 ليس من اللبس التي ضبطها السيد الجان العقلي ولا بد من التسليم لان يكون دفع التاكيد لذلك مبينا
 على الموضع والفرق لا على اقتضا الفهم التركيبي ذلك قال الحق وهو جاني وهو تدفع عدم التسليم
 انما يفيد زيادة تدفع والتدفع من قبل دفع تدفع التجوز تدفع عليه الشيخ عبد الله حيث قال لا ينبغي

فما ذكره

التدفع

يفيد

يفيد الشكر ان يوجد من اصله والله لا يراه لما فهمه الشكر من التسليم واللام يتوهم انك قد انقضيت
 ان يكون التسليم القضي للشكر يستلزم على خلاف ظاهره وتجوز دفعه التسليم كلامه وهو انما جازا
 ان ذكر قاعدة التسليم المتضمن تحت دفع تدفع التجوز في مقابلة هل هو ملحق او موضوع ويمكن دفعه بانه
 لما كان التسليم راجعاً الى التسليم على التسليم من دفع تدفع التجوز سواء وصار الكلام تفصيلا لدفع تدفع التجوز
 ترجيحاً للمقام هو ثابته ان لا يفيد التسليم بينه وبين دفع تدفع التجوز بالتسليم وثابته ان لا يفيد
 كعدم دفع تدفع التسليم دفع تدفع التجوز جازا بل يحتمل دفع تدفع سهدا خاص هو دفع التسليم متلفداً
 في جاني التسليم موضع بعض التسليم او اكثر التسليم سهدا جازا ايما لمزيد تدفع غير تقيصة التفصيل
 بينه وبين تقييده بالتسليم واثباته ان في كلام السكاكي ما ينافي كلام الشيخ حيث جعل كل انسان جازا
 وكل جازا من دفع تدفع عدم التسليم مع الله يوجد الشكر من اصله وكل ما فهمه الشكر من التسليم ويمكن
 دفعه بانه اذا جازا يكون التكرار في الاجاب للمعروف وذلك في التسليم غير قليل كما في الفاعل فلو لم يكن كل جازا
 وجازا من دفع التدفع وكيف لا ولا لا يخصر التكرار حتى يقع مبتدأ سداً ويمكن تفصيل هذا التفصيل
 على الاجمال بان دفع تدفع التسليم الى التاكيد الشيخ والسكك البليغ اجمع بهذا القسم التسليم التفصيل في العود
 حتى قيل ما من علم الا قد حقق منه البعض ولهذا ليس العمل بتسليم على قد وقوة التسليم فاما يكتفي
 بالتاكيد بالكل واما يتبع الكل بالجمع واما يتبع البعض تدفع ايضا واما يتبع بقايله اجمع فاستحق
 بذلك تميز في البيان وجعله مشارة اليد بالبيان فان قلت قد يوجد دفع تدفع عدم التسليم مع التجوز
 فلا يفيد دفع تدفع التجوز فله الامر ان قوله تعالى تسجد للملائكة شامل باليسر تجوزا فان اقام
 انه كان جازا في الملائكة فلا بد ان دخل فيها وتاكيد الملائكة بكلهم مجموعا يفيد تسليماً محكم
 لما قصد به الملائكة تجوزا ولا بد من التجوز قلت يحتمل الاسناد التجوز بانه يكون اسناد التسجدة
 الى الكل تجوزا فهذا التاكيد المفيدة للشكر يدفع تدفع هذا التجوز قال السيد السيد تدفع ذلك قوله
 او عدم التسليم انما يتوهم ان اراد بالتجوز ما يتناول العقلي والتدفع اما اذا قصر بالعقل كما يشوبه
 السكاكي حيث قال واما الحالة التي تقتضي تاكيد فهي اذا كان الاراد ان لا يظن بك التسامح في ذلك

ملا لا يلزم

مبتدأ

Copyrighted material

أما عطف البيان فانه وقت ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلهذا ذكرنا إيضاح المتبوع وأما
المتبوع فانه بعد تعقيب بعطف البيان مختص بالسند اليه فذكر عطف البيان لا إيضاح السند اليه بحكم مقتضى
بهذه المتبوع على ما هو اختصاصه بذكر عطف البيان فاحسن انما قلنا عليك نصير من اهل السمع والسمع
طوئك دون التحمل فلو كان عطف البيان لا يلزم ان يكون مختصا بالمتبوع الا ترى انهم فكلوا ان
الطير في قوله والثمن الطير العائذات يسمى كيان مكة بين الفيل والسند عطف بيان مع الطير
لا يختص العائذات وانه لا خلاف وان كان موصوف جري على الصفة نحو جاري الفاضل كما لم يرد بحمل
عطف بيان كما يحتمل ان يكون له الا على التقديرين بشعر بكونه عمدا في هذه الصفة بحيث يميز له الصفة
اما يجعل تفسير او ايضا حال هذه الصفة كما ذكرنا ولما للتفسير من ذاته بهذه الصفة حتى كانت لها فيها
بحيث يكتفى عند ذكر الصفة كما يمكن ان يقال انما النزاع في ان الاحسن جعله له الا عطف بيان
ونزاع الشائع المحقق كونه عطف بيان لانه الايضاح له مزيد اختصاص به ولكن ان نزاع البديل
ربما وجه السيد السند نزاع الكشف له من ان فيه تكرير العامل حكما ويتفرع تأكيد النسبة وبها
يمكن ان يقال حتى الصفة ان يجري على الغير ويقاد بها معنى فيه لان يعتبر بها عن الذات في حال نسبة
شيء اليه فالاول ان يجعل الذات المذكورة بعدها مقصورة بالنسبة ويكتفى بما يحصل به من الايضاح
وان ليس قصد الايضاح في البديل كقصده في عطف البيان فلو قدم صدقك خالد فخاله عطف بيان
لعل كان المقصود بالنسبة صدقك ولو قصد النسبة الى خالد في تأكيد النسبة ويستمر مرة الا حقت
الذات ان يعتبر بالاسم المبالغة وحقا الصفة ان يجري على الغير فخاله بديل او على التقديرين بشعر
علم وكونه صدقك وتوجيه عرفت وكان المصنف احتمال كون الوصف جاريا على الصفة عطف
بيان فحمل بديله قال ابن الحاجب التمثيل للنوع ضيق فلا يحسن بما يحتمل الغير احتمالا لا بالقصود
فصل في احتمال احتمال لا لا محال فوضع البيان للايضاح وان يتفرع عنه فلهذا ذكرنا في غيره من الصفة
والبديل فان وضعه ليس للايضاح بل لا مزا وان يتفرع عليه الايضاح ويقصد احكاما والقبية على شاك
الوصف في الايضاح في بعض الاعيان قال السكاكي في بحث البيان فلهذا علمت كل من لا يتخذ والعين

اشياء فانه هو له واحد من هذا القبيل فلهذا جعل الاشياء والواحد عطف بيان وقد عرفت ان مقتضى
البيان وقد صلا الكلام فيه في الشرح بما هو جدير بالعلم ومما حذى على الانظار ولم ينظر لسات
تعمل بالاطهار وسبب فيه الا ان كان عطف البيان يقيد بكونه من غير التسمي لمتبوعه فان شأنه
التوضيح ولا اكثر من توضيح الكلام الغير كذا العادة جرت به في بعضه بوجه التفسير اي فيقول
لتفسير قوله من قال جأ الرجل اي فليد ولا اختصاص بعطف البيان هذا بالتابع بل هو في كل لفظ شائع
زايه كما انك لا تقضي فتقول في تفسير قتل اي ضربت فربما شديدا هذا على اهل اللغة المشهور فيما
بين الكهوف فان خالفهم في ذلك وتبعتم الفلاس والرسى في قطع ودعتا هذه في بحث العطف
فلا تخرج نفسك بعد حفظها في الطريق وانما الابدال منه اي ايراد البديل من السند اليه فقد جعل البديل
سند اليه وان ليس القصد الى الاسناد اليه بل الى البديل وانما الاسناد اليه مودة وليس هذا اول ما دل على انه
البديل منه سند اليه عندهم بل جعله البديل من احوال السند اليه اول عليه ثم التلويح بنظر الغرض ان لا
يوافق الخوارج جعل البديل منه من احوال السند اليه لانه المذكور لا فائدة ما يتعلق بالبديل وتحويل
البديل سند اليه لانه الذي قصد الاسناد اليه كما ان التلويح بنظرهم جعل التبرع عن النسبة من احوال
السند اليه لانه لا تفاوت بين طاب زيد على وطاب زيد علما ان لا يكون التمييز محال فلهذا في الغالب
والبديل يوافق هذه امر محقق على نحو من نظر صاحب هذا الفن فلهذا في التبرع عن النسبة
الحكم والسند اليه في ذهن السامع لا شئ على تكرير الحكم والسند اليه لك هناك فقد ثبت بلفظ الزيادة
على الله وشاؤك التاكيد في التبرع ونريد عليه حيث يقرر الحكم بخلاف التاكيد فانه التاكيد للسند اليه
دونه الحكم كما ينبغي في بحث تقديم السند اليه والاسباب بالقرائن فانه زيادة متقدمة مضافة
الى الفعل او لانه مضافة الى الفاعل تأمل وقال الشارح اشار الى ان المقصود من ذكر الاسناد اليه
والتبرع بزيادة يقدم بالشيء بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التبرع وهذا انما يتم لجعل
فائدة البديل انما جعل فائدة البديل منه وذكر البديل بعد البديل منه فلا اقل التبرع حاصل بالشيء
بل جعل السند اليه بزيادة التبرع بالبديل منه الا لزيادة التبرع وكيف لا والمقصود بالزيادة

لا لزيادته
صح

وانما ذكر البدل منه سبحانه فعلى هذا لا ينبغي جعل البدل للايضاح والا كان ذكره مصلحا للبدل
 فكيف يقصد به ايضاح البدل منه هو مصلح عند ذكر البدل والاختصار البديع ظهر وجده تركه الايضاح
 مع التفسير من انه ذكر في الفقه وان ذكر في الايضاح ليعلم ان هذا ذكره والاشارة به وان لم يقل
 في عطف البيان لزيادة الايضاح كما في الفقه شرحه الايضاح على ايضاح البدل لانه لا يفرق منه الايضاح
 لا غير بخلاف البدل فهو راسخ في الايضاح ولا اقتصر على التقديم بذكر البدل ثم بدله البعض بل
 ظهور التفسير في انه كما كان ظهور التكرير في الاول اظهر فيه الاشتغال بالكل على البعض مما يخلو
 اشتغال الملا بس على الملا بس قد يكون اظهر في الثاني من الثالث بخلاف التساوي فانه عكس الترتيب
 لانه الايضاح في الاول والثاني على عكس الترتيب لان ايهما البدل منه في الاشتغال اكثر منه في البعض لان
 دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة الملا بس على الملا بس ثم لا بد له من زيادة التفسير نحو جاني احواله
 فبدل او جاني زيد احواله والتفسير في الاول كحل وكذا الحكم كان البدل منه المحل والبدل المعين فلهذا ذكر احواله
 وهذا شارة الى بدل الكلام هو بدل يستأنف فيه الاسناد الى السند اليه الحقيقي الذي قصد به البدل منه
 فيجب فيها اتحاد ذل البدل والبدل منه مساويا في مفهومهما في وقتها واما هذا المبدأ فيقول ابن
 الحاجب مد له مد اول الاول والثاني في كلامه بلقاء ما يفيد مفهومه مفهوما للبدل منه
 واما اتحاد المفهوم فاما يتحقق على مذهب البصريين حيث جعلوا في تلك اياك وفرضه اياه بدلا لانا
 ما كلفون يجعلونها تأكيدين كما يجعل الكليات وبدلها انت ما كلفك ووافقه صاحب
 التسهيل وجعل في الاثمة الزن تحكى ومن فوائده بدل الكل اليه ما يقصد في جاني احواله زيد من فوائده
 التفسير وفي احواله زيد يستحق الاكثر من البالغة في حيث الحاطب على الاكلام واعطى السكين زيد من فوائده
 الترتيب على زيد في نفس الامر وهكذا ما لا يخفى على الفطن من الامور الدقيقة ولكن ان جعلوا في جاني
 التفسير يجعل التفسير شاملا لتفسير الفقه السوقي الكلام بعد في القدم اكثرهم في بدل البعض والتفسير فيه
 باعتبار ان البدل منه مشتق على البدل لاجل الاتاق في الدلالة فظهر لانه مجيء القدم يستلزم مجيء
 الاكثر واما في نحو قطع زيد به لظهور ان القطوع ليس بنفس زيد بل شيء منه فايد مشهور به اجمالا

ان ذكر

ان ذكر البدل منه كما انه في سلب زيد شره الثوب مشهور به اجمالا حتى ان كان زيد لظهوره ليس
 السلب نفسه ولا فرق في الاشتغال على هذا الوجه بين بدل البعض والاشتغال فيجعل بدل البعض
 مما يشتمل عليه السلب مشقلا لظهوره وجعل بدل الاشتغال مما يحتاج الى بيان اشتغال السلب عليه كما ذكره
 الاشتغال غير ظاهر وهو ما لا ينبغي ان يفوت الفطن ان جاني القدم اكثرهم في البعض مما يحتاج الى بيان
 العليا اذ كان مجيء ذلك البعض بمنزلة مجيء الكل وكذا قطع زيد يده وانما بدل تلك الربة اذ
 كان قطع يده كالا اتصال له لمن يده فاجده له في اليد لانه كان متوكل على اليد وبقيع يده وانه
 واما ذكرنا ظاهره اذ ذكر من المثال له في المثال على المثال ومن يده اتصال بالقر الاول من الامور المحال
 بدله بالامتنان واذ في مقام الاعتبار وسلب غير شره في بدل الاشتغال وبيان التفسير فيه
 ان البدل منه مشتق عليه لظهور ان القصد ليس الى نفسه بل الى امر من امره ولهذا قيل يجب ان يكون
 البدل منه فيه مقتضا ان ذكر البدل ومشوقا اليه فجو جاني زيد كان ليس بدل اشتغال كما ذكره
 بعض النحاة ان كان هذا الواجب واجبا في تحقيق بدل الاشتغال وغيره معتبر عند البليغ لمكان وجوب
 في كونه معتبرا عند البليغ فحينئذ لا بد من ان يخلط للاشتغال كما ذكره بعض النحاة بعيد
 عن الحق وما ينبغي ان يراعى في سلب زيد شره ان يكون سلب شره بمنزلة سلب نفسه كثيرة
 تارة بسلبه اما لكان فقرة او غيره وسكت عن بدل القسط لانه ليس من احواله السند اليه لانه
 ذكر البدل منه سهوا بطريق سبوا لسانه والبيان اما قد مر او عا في قولك البدل الشمس
 هذا فهو ليس بعينه اليه في قصد التكميل لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه اصلا وتركه بالرة
 في وقت ذلك البدل فاعرفه فانه بديع دقيق وكا انه لهذا امر الفلك بالاقبال في معرفة وجده تركه
 بدل الفلك ان صرفته ما قيل من انه بعد السكون انه لا يقع في كلام البليغ لا يستدعي تأمل بل يتبعها
 على انه لا يتم لبدل الفلك لوعان ما هو يسبق لسانه او لسانه وما هو له معنى احدهما وايضا ما انه
 ذكره لظهوره نحو بدو الشمس جاني فانتك وان عرفت الى بدو ترمي انه سبق له لسانك ولا لا يقع ان يجعل
 بدو مشبهه بدله والثاني يقع في كلامه اليه وهو معنى الشر او شرطه الترتيب من الان في الاصل

22

هذا العاجب بيان

Copyrighted material

وهو المبلغ من العطف ببل ويأتي بدل البلية العلم ان الشبهة والحق وما يجري مجراه يقابلان المذكورين
العطف قريب مقام بفتح العطف عليهما ورتب مقام بفتح واحد منهما عليه فالبيان في بيان التعدد ولا يخرج
عن ترجيح الاجمال باحدهما على التفصيل بالعطف وعن ترجيح العكس فلهذا قال واما العطف فيقول السند
معطوف عليه فالاولى ذكر قولنا عليه على نحو ما لا بدال فلتفصيل السند اليه اي ذكره مفصلا
عن بعض في عبارة والذكر بالبيان خصوصه كل من التعدد مقصود بفوت بالاجمال او بيان خصوصه
بعض به مقصود كذلك مثال الاول جاني زيد وفاته لا يعلم خصوصيتهما الويل جاني زيد وفاته
الثاني جاني زيد وجعل اخر واما المقصد الترتيب فيها واما السامع وانه لا يفهم التعدد دفعه واحدة الفظة
مخوفا في رجل ورجل اخر فانه من هذه الصور تفصيل السند اليه الذي هو رجلا في جاني رجلا
فلهذا لم يقل اما العطف فلتفصيل لكونه تبيينا والذهن في السند اليه المتبوع في الذكر فانه زيد وليس
لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلا فلهذا حقق المقام لتلك بشكل عليك ان العطف ليس لتفصيل المعطوف
والاحتياج الى ان يربط بالسند اليه مجرى ما نسب اليه الشيء في الكلام ويجوز ذكر السند اليه مفردا
مع اختصار لم يقل مع الاختصار لتقريبه واختصار السند اليه بالوصف او عطف البيان مخوفا في رجلا
احدهما زيد والاخر غير زيد وليس الاحتياج لتفصيل السند اليه في قولنا جاني زيد وجاني عمر وعلى ما قالوا
فانه وانه كان فيه تفصيل للسند اليه لكنه تفصيل السند اليه واما الغرض منه تفصيل المقصود والسبب
الجملة والبيان ليس من تحت انه على جاني زيد من رجل على وقع امور وعنه وما يحتاج في القلب ان العطف لتفصيل
لا يخفى العطف على السند اليه الذي هو في الكلام متبوع محض بل هو السند اليه التام ويشمل مخوفا في اثنان
زيد وعمر فانه زيد ليدل البعض وعمر عطف عليه لتفصيل السند اليه التام وهكذا العطف لتفصيل السند
بان يقول زيد فهو عمر وعمر عليك ان قد روي هذا التحقيق الى العرف والتاكيد وعطف البيان والا
فقطتك على ما يفصله البيان مخوفا في زيد وعمر ومخوفا في زيد وعمر بعده فانه لتفصيل السند فانه
اولم يذكر العطف في لم يكن تقييد بحيث لا يفيد تاخره والاراد ان يكون لتفصيل السند اليه التام من ان يكون
مقصودا لانه واليتوسل به الى عرض آخر والسند كذلك اي تفصيل السند مع اختصار وفيه ان لا

في جاني زيد

في جاني زيد فهو عمر وعمر على ذكر كل منهما منفصلا عن ذكر الاخر بل كلاهما ذكر بقولك جاني في تفصيل عن خصوصية
في كل لهما فممن ذكر السند الان يقال العطف افاد ذكر السند في العطف في خصوصية فانه ذكر بجاني
منفصلة عن عبارة ذكر بها المعطوف عليه والاراد بكونه لتفصيل السند ان الذي اليه تفصيل السند ان الذي
او ليتوسل به الى عرض مخوفا في زيد فهو وسبب فانه تفصيل السند بالعطف يتأتى التقييد بساعة
بقولك كذلك عن مخوفا في زيد بعيدا ان جاني وفاته لتفصيل السند لكن لا اختصار قال الشيخ الحق اخبر
به عن مخوفا في زيد وعمر بعده بيوم او ستة وفيه بحث لان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد القصد
حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف ونظم من الفاشد وحتى لا يفيد التقييد بيوم مقام
مقتضى هذا التركيب وليس مرجح العطف عليه للاختصار بل لانه لا يفيد ما يفيد العطف على الله لتفصيل
السند مع اختصار اوله لم يعط لا حجة الى ذكر السند مخوفا في زيد وفاته بل على مخوفا في زيد وعمر
زيد فغيره تفصيل السند على وجه الاختصار فان قلت العطف فيما يحمل التفصيل السند يشتمل على تفصيل
السند اليه ايضا فينبغي ان يقول او لتفصيل السند والسند كذلك قلت تفصيل السند اليه في هذه
ليتوسل به الى تفصيل السند فانه لا يتأتى تقييد السند بالتعقيب على اخروجه الابد نسبة الى السند
وما يكون الداع هو سبيل الى امر آخر كما يطوى في بيان الذي اليه الفرض الاول ويكتفي بالثاني
كما يقال تعريف السند اليه بالاشارة لتحقيقه مع انه لبيان القرب ليتوسل الى التحقيق على ان الامم للعطف
بالتمام هو تفصيل السند وفي تفصيل السند اليه الا ترى انه لا تفصيل في قولك جاني رجلا في رجل آخر
او ثم رجلا اخر واجاب عنه الشيخ الحق بانه ذكر الشيخ ما حصله انه ما من كلام فيه امر زائد على حجة ثابتة
شيء بشيئ او شعور عند الا وهو الفرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا لا سبيل الى شك فيه فخي مخوفا
جاني زيد فهو يكون الفرض ثابتا به مخوفا في زيد بل هو معلوم ان الجاني زيد وهو الجمل
انما تعلق بالترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل السند لا غير حتى لو قلت ما جاني زيد فهو كان
تقيا لمجمل عقيب مخوفا في زيد ويحتمل انها جانيه مما او جانيه مخوفا في زيد او بعده بجهة مترخية هذا الكلام
وفيه نظر لانه لو كان العطف لتفصيل السند اليه والسند التام من الكون لا مقصودا لانه اول غير ولا خفا

2

فيكون تفصيل السند للمعنى مقصودا بالعطف ليتوصل الى تفصيل السند في العطف بالفاء ولا اعتبار به ان
لم يتم فكلمة العطف في جاني زيد وعمر بعد يورثان القصور فيه الترتيب والتعقيب حتى كانتا بحسب ما علم من
انما وقع بالترتيب والتعقيب فانه قلت ما انما تدعى في عطف السند اليه في نحو قولك جاني الاكل فالترب
فالتأخر من بين اثنين ليس تفصيل السند لعدم تعدد الجاني ولا الجاني قلت قلنا انما هو التحقيق
ليس من عطف السند اليه بل من عطف الصلواتي جاني الذي بالكل فيشرب فين هذا وتوجيهه ان اللام وصلته
لشدة الاعتناء كالكلية الواحدة فيدخل عطف الصلة على اللام كما يدخل عطف اللام على الصلة ولقد قد
وجعلته من عطف الصلة على الصلة اي جاني رجل الاكل والترب والتأخر لا يستفيت عن هذا التكلف
او كما عرر لاعت فانه مخصوص بعطف الجمل والفرق بينه وبين الفاء ان الفاء هي الهلته ثم لا يشاء ارجا
القوم حتى قال لا لم يقل او حتى قال لان حتى لعطف جز من متقدم عليه بخلاف ثم فلا يقال جاني القوم ثم
قال وهذا هو الفارق بين حتى وثم بعد اشتر اكهما في التراخي بمهله وقال الجزولي هي متوسطة بين الفاء
وتم التحقيق ان الهلة العبرة في حتى بين اقل جز للمطوف عليه وما بعدها لا بين العطف عليه والعطف
ان العطف من تمة العطف عليه ولحقا الهلة بين ما بعد حتى وما قبلها انكر ثم الا انه كونها الهلة
وانكر ايضا الترتيب الخارجي قال ان الترتيب المعتبر بين اجزاء العطف عليه هو الذهني ودون الخارجي
وفي قولنا جاني القوم حتى زيد يعتبر العقل ترتيبا لشيء المحيى باخر القوم بحسب دوحانه بالنظر لا بعقد
حتى ينتهي الى الاقوى والاضعف وما قال تعالى فجعلهم آياتا ما مثل ثم وما استدل عليه من قولهم مات
كل ابل حتى آدهم ان مودته متقدم ومات الفاس حتى الانبياء ثم ان مودته الانبياء في اشهر انما
وقد لم جاني القوم حتى قال مع ان محيى مع الالتم ليجوز ان يكون هذه الاشئلة مستعارات للترتيب الذهني
للمبالغة في الترتيب الذهني بحيث يخل الترتيب الخارجي وقد جاء مثله في ثم في قولنا من ساءتم ساء
ابره ثم قد ساء قبل ذلك جده على ان الترتيب في ذكره من الاشئلة ايضا خارجي لكنه رتبتي لا زائلي ليس
للعقل الاملا حظ هذا الترتيب الذي يستحي كما يلاحظ الترتيب الزائلي اورد ان السامع عن الخطا ان الاعتقاد
الغير المطابق الى الصواب اي الاعتقاد والمطابق وما تفسير قوله بجاني للايضاح والشرح حيث قال الا اورد

السامع عن الخطا في الحكم فيقتضي جعل الخطا والصواب اصفين الحكم لاجلها نفس الحكم وحيث يكون المعنى
رد السامع عن كون حكم الخطا كما ان حكمه صوابا ولا يجزي ان معنى سمع وان وافق الفلاح فغير تفريق لا تفريق
في عبارة السامع من اصلاح عبارة الفلاح وللبعد من تقييد الرد بقوله سمع اعتقادا لا يخرج عن جاني زيد
ولكن جاني زيد وكذا في البولي يخرج عن عطف الجمل على الجمل ولا بد من تقييده ايضا بما يخرج ما عداه من طريق
التميز فانه يقع نحو جاني زيد لا عمر وما جاني الا زيد واما جاني زيد ولا جاني الا لا واني ان يقال اورد
السامع صريحا الى الصواب فان في قوله لا انقرا الاعلى ثبت وجوب فيه التفسير بالثبت والثنى الا ان كان
الثنى كما كان ظهوره كالصريح كما ينبغي ان يثبت الله ورد السامع الى الصواب في المثال المذكور بازالة
الشركة لا غير فانه انما يكون لعدم الاقرار على ما بينه وبينه الشيخ عبد القاهر وعنده الفلاح يوجب الاعتقاد
ايضا ويحاط به من اعتقاد انما جاني زيد ووافقه القوم ويفهم من كلام السامع في بحث القصر
ان من اعتقاد محيى احدهما من غير تعيين لكثرة ايسر رد السامع الى الصواب بل يحفظ عن الخطا فليكن
هذا الكلمة اخرى للعطف على ذكره من اشئلة واما السامع الى الصواب ما جاني زيد بل عرر على ما قال
ابن مالك ان بل بعد الثبوت والتعقيب ولكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاني زيد بل عرر ويحتمل
اثبات المحيى الموضع تحقق تقييد من زيد وعليه ما سأل في بحث القصر ان ما جاني زيد بل عرر ولا قدر ما ذكر
الفلاح والاصح ان ما جاني زيد لكن عرر لم ينعقد ان زيد جانيك ومن عرر ولم ينعقد ان يكون ان اعتقد
الشركة فقا ان السامع انما يحسب لرد اعتقاد الشركة لم يقل بل احد وهذا وجهه في ومنهم من وجهه
بانه يحصل رد اعتقاد الشركة بالعطف عليه فذكره الاثبات لقصوره السيد السند بانه منقوض بقدر
جاني زيد لا عمر ولا واني ان منقوض بيا في طرق القصر ونحن نقول لم يذكره ولكن من طرق القصر لا في
العطف مثل لرد السامع الى الصواب والعطف لا يرد به الى الصواب في قصر الافراد انهم ما اعتقدوا
الحاطب بل هو تقريبا اعتداه من الصواب فجعل القصر القلب في مقام الترتيب بل الرد الى الصواب لا يجب
عدم كونه قصر الافراد لا يكون عدم التوضيح في الله لا يوجب هذا الاعتقاد بل ما يتم فيه من التمثيل
وانما لم يذكره المصنف في المتن مع تعرضه له في الايضاح لانه يخرج زيد لا عمر ومن طرق القصر كما ذكره السامع

119

الضمير المرفوع المتصل به من غير تأكيد بمفصل ولا فاصل وفيه بحث لأن ما بعدهما الشا ركة العطفات
في كونهما تشريك في ذلك لا لغيره بل بسطة الحرف وهي مستثناة عنه من قاعدة العطف على الضمير المرفوع
والضمير المرفوع المتصل به لا يفتقران عنه أنه إذا عطف بغيره وان على الضمير المحرر ولا يفتقران
الضمير المرفوع المتصل به يفتقر بتأكيد بمفصل ولا فاصل وكونه القاعدة عندهم اشتمال من القاعدة عند
للايجوب تأييدهم بالحروف العاطفة عندنا اثنا عشر لا جمل أي وإن منها لا وجه للفرق بين أي
وإن وإن لم يصرح إلا بالي فما ذكره السيد السند أنها قاعدة أحد عشر حرفا محتمل نظروا لم يذكر العطف بأم
بالاثناء الآن عدم التفرقة في باب الاثنا أيضا يوجب أنها لا فرق لا بينه أما الفصل أي ما سميته بحاشية
البصرة فمسلوك وغيرهم عما رأوه جعل الفصل من أحوال السند إليه لعل الله على كونه مخصوصا بالسند واللا
على معنى فيه هو كونه مستترا بالسند من رتبة من بين الجنس به وجعل الفصل ممددا بمعنى تعقيب السند إليه
غير ثابت عند من درجة وكذا أخواته ممددا لا يخلو به مثل هذا التكافؤ والاشارة في الفصل بين
المختبر والنقطة يستدل على جملة من أحوال السند كما أن كونه التخصيص متعلقا بالسند بلا وسطة حرف الجر
معنى يقتضي جملة حاله الآن أنه لا كان المدة في الكلام هو السند إليه ونظر التكلم عليه وما عداه متعلق
بين يده كان الأولى الرجاء الحال إليه ما لم يقتض به لا يبعد أن يجعل الفصل لفصل
عن العوض واما اقتصر على قوله فلتخصيصه بالسند مع أن فائدته التي لا تنفك عنه تأكيد الحكم بخلاف
التخصيص فإنه قد يكون في اللفظ في الكلام ما يفيد التخصيص سواء وقد لا يكون إذا كان كالمختبر
العرف بتعريف الجنس لأنه لا فائدة تأكيد الحكم من أحوال الاسناد على أن في ثبوت القصر معه أن يكون
ما يفيد سواء تكرر وقال الشارح في شرح الكشاف أن ذلك القصر إنما يتم إذا ثبت القصر في مثل كان
زيد هو فصل من غيره وما أخبر فيه بكرة ولا خلاف بين الصمد والأكاكي حيث قال أنه يخصم السند إليه
بالسند إليه الذي العبارة فإن الباء في صلة التخصيص قد تدخل على القصور وقد تدخل على القصور
وجعل ان تارة الاسناد الأول عربي وغالبا والثاني عراقي والسند الثاني الاسناد في أصلها والآلة متنا
على جعل التخصيص مجازا مشهورا قريبا بالحقيقة العربية في التمييز أو مضمنا للمعنى التمييز وجعل الباء

يقال صدقة أي بعد

متعلقا

متعلقا بمعنى التمييز أي الفصل التمييز السند إليه مخصوصا بالسند إليه فقد دل الصريح على عبارة الفاعل إلى ما هو
العرف في الفاعل استحقاقا في وجهه والى ما هو ظاهر في كونه حال السند إليه في وجهه وليس كذلك أن تقول الله قد يكون
لغير السند إليه على السند نحو الكرم هو التقوى وهو الذي ذكره الصمد وقد يكون لفصل السند على السند إليه
مخبر أن الله هو الرزاق وهو الذي ذكره الفاعل لأن قصر السند إليه على السند في المثال المذكور ومن تعريف
السند إليه على نحو قولك النطق زيد وأورد الفصل له غير ثبت واما هو ما وهو بعض من عبارة الكشاف
في تعقيب أولئك هم الفلحون ولكن بيان متعلقا مقام آخر لم يسطر الكلام فيه تسامون ولقد سمعهم
نبينا من في بحث التعريف بالقدم أن كنتم لما يهيم تحفظونه واما تقديم أي تقديم السند إليه على غيره
من أجزاء الكلام فيمثل تقديم الفاعل على المفعول والتعريف من تقديم السند على السند من أفعال الفاعل الجريان
أكثر النكات فينبه ويبين قوله في أحوال متعلقا أن السند بتقديم بعض مع لانه على بعض أنه ممدد من وجه
ففي ترك الصمد قوله المتعلق على السند تكثير المعنى بإيجاز اللفظ فتعالم بالاشارة على السند بتقديم لاقصده
المصنف والتقديم يقتضي وجوه على صفة التقديم وذلك بأن يكون مفعله المقام الآخر إما على الحقيقة
التي هو الآن عليه كتقديم المفعول على الفاعل فإنه حقه المفعول المقام الآخر واما على صفة أخرى ولو وجد
كان على هذه الصفة كما في تقديم السند إليه بجمله مستلذا لوجهه فاعلا كان حقه المقام الآخر والاشارة
بالملوك التقديم هو القسم بالقدم لانه يتوهم في شأنه أنه إذا كان متاخرا غير أن التقديم لكونه حقه أن يكون
متاخرا والقصر الثاني إنما يسمى تقديمه لانه وجد متاخرا لانه غير من المتأخير إلى التقديم كما أن ذكر السند إليه
الذي ليس حقه التأخير باعتبار نحو زيد إنسان مقدما يستعمل في هذا المعنى ولهذا قال صاحب الكشاف
أن التقديم إنما يوصف به الفاعل للمال في مكانه مع أنه كثر منه اطلاق التقديم على التأخير وتطهيره من
فإن صفة الجسم من جعله الكبير صفة وقوله صمد الله جسم العوضه مفعله أو جوده صغير وصغورا
الامكان موضع الفعل فكأن التفسير الشافعي مجازا في اللغة كذلك التقديم مجازا في عرف أرباب الفقه
في غير الأول وقد قدم السند إليه من التعريف كما أن تقديم المفعول على الفاعل على الفعل من القسم الحقيقي
فما أن يولد التقديم في عبارة قوله ما يشتمل التقديم الحقيقي والجازي مطلقا لكونه انشئ التقديم على نحو واحد

81

واما انه يستعمل فيها يقتصر على الجواز في المعنى المجازي فيما يقتصر على الحقيقة في المعنى الحقيقي كما في تقديم
 السند فلو كان ذكره اي السند اليه اهم من ذكر باقي اجزاء الكلام لكان ذكر السند فائده فاهما وهو لا
 من الخذف فانه يكون من جملة ما ذكر على الخذف للتقديم على غيره ومعنى كونه ذكره اهم انما يتبين
 اكثر من الغاية بذكر غيره ومن البين ان لاجهة التقديم فعل على فعل الاكون الغاية بالتقديم اكثر الاهم
 او فر يكون الاهم موجبا للتقديم وصحة كونه التقديم للاهم بنية مستغنية عن بيان ما به الاهم
 ولكن كونه التقديم على وفق مقتضى الحال لا يكون له جهة من جهة تعدد البليغ اليه فمن قال ان
 ان يقال تقدم للسند بيده الله اذ وقع تقديم من البليغ على ذلك القول اذ لا خلاف في ان ما اراداه الى الاهم
 امر مستقيم في البلاغة حيث قال الشيخ اما لم تجدتم اعني وفي التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير الغاية
 والاهم لكن ينبغي ان يفكر وجه الغاية بشي وبور فيه معنى يريد ان صاحب علم العاقل ينبغي ان يفكر
 ليعلم التعلل الكتاب للبلاغة الجها المعبرة عند البلاغ فلذلك جعل المصدر اقفا للفتاح سبب التقديم
 الاهمية ثم فسر وجوها بقوله اما لانه ظاهر اما لان السند اليه الاصل وهو موجه لانه كما يابى
 من غيره مستطفا على ذكره وليا له والتحصيل مرفوعه بالا حاطة بحاله ومع جملة قوله ولما مقتضى العمل له
 عنه الى تكلف با رجاء القرب الى كونه الاصل حتى يكون المعنى ولا مقتضى العمل له كونه الاصل اي من مقتضى
 وهو كونه اهم مما يفرغ عليه لكن لا حتى في جملة سبل الى الاهمية الداعية الى التقديم وفي الغاية اما لان اصل
 التقديم ولا مقتضى العمل له فلهذا فسر الشيخ المحقق ضمير الله بتقديم السند اليه ولا ينبغي ان يكون التقديم
 السند اليه الاصل بلا مقتضى عمل ولا يوجب التقديم من غير ان يلاحظ انه يوجب الاهمية وكان له هذا جعل
 الشيخ الاهم عاريا مجرى الاصل ان نكتة التقديم لا يكون نادرة لكون التقديم الاصل بلا مقتضى العمل
 ويمكن ان يقال ملاحظ كونه التقديم الاصل وعدم مرجع العمل ذكره اهم كونه السند اليه او
 تقديم الاصل ليس بكونه محكوما عليه بل كونه مستد اليه حتى يستحق التقديم في الانشائية ايضا واما
 قال والمقتضى للعمل له لانه لا يقدم معنى مقتضى العمل ولهذا لم يقدم الفاعل على الفعل لان كون
 السند عاملا يقتضى العمل من تقديم السند اليه لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول فان قلت كيف يجب

كون السند

كون السند عاملا يقتضى العمل والسند والعدول عن تقديم السند اليه غايته ان يتفاد من العالمية والاصل
 الذي في السند اليه فلا بد من اخر حتى يتم اقتضا العمل فقلت كونه الفعل عاملا حال نفسه وكون
 السند اليه الاصل باعتبار مدلوله وما العيشي باعتبار نفسه اقوى مما له باعتبار مدلوله ولكن ان تقول
 المقتضى للعمل ولما كان الاصل في الفاعل التباسه بالمتبذ او التباسا كالفاعل المقتضى او التباسا كعلامة
 انفاعلية بعلامة كونه الشيء مستبذ واما ليتبين الخبر اراد به الخبر في وقت تاسد كان خبرا في الحال او لا
 يشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على الثاني في نحو ان يقول علمت الذي جاءت البرية فيه
 هيونا مستقرا من جماد ولا حاجة الى التفسير ولا خبر كان وخبر ان وخبر ما وخبر لا اما الخبر مستقرا
 الجميع خبر التبت لكن العبارة على عدم الجواز لانه تسمية الفعل الثاني خبرا مجاز وتسمية البوتى
 حقيقة ولو قال واما ليتبين السند كان واهنى الا انه اراد التسمية على ان السند في باب تقديم السند اليه
 ما سري مستد الفاعل في ذهن السامع لا في التبت الاسمي جاة ماسة اي تلي التبت اكثر مما سبق
 في الخبر والتشويق في تقديم التبت اذ لو قدر الخبر فلا تشويق في التبت المتأخر اليه فالاولى لان
 في تقديم السند تشويقا اليه كما في الفتح وفيه ان كونه التقديم مشوقا الى الخبر يعود الى التقديم
 لا الى كونه اهم حتى يصح تفسير وجه الاهم به وقد هددت في قطع هذه السافة والتشويق
 اما يتكامل بتطويل السند اليه ولذا قيل حق الكلام تطويله واما ليتبين الخبر حين ساعد به التشويق
 لان حصول الشيء القرب بعد الشوق اكدر واقوع في النفس واما قيدنا الشيء بالترقب فتدني ما يقال
 ان حصوله غير مترقبه اكثر وهو كذا من حيث لا يحسب اي الى العلم الذي من فائدة
 ير في جهات صفا والذي حاوت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في العاد
 الجسدي في انشور الذي ليس بنفسا في وفي ان ابدان السموات كيف تحير من الرفات كذا في ضرام
 وقوله بان امر الله واختلف الناس فلعن الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالعاد وبعضهم لا يقول به
 مبهما يتبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عهم والافاقه صالح عهم ولا الشبان موسى عهم
 ولا النفس على ما وقع في الشرح لانه لا يناسب التباين هكذا ذكره الشارح في انما في الشرح بانما في الشرح

الشيء

ما في ظاهر السقطه وخاله البيت الذي قبله ونيل في الترتيب بان الله تعالى البيت الذي بعده وهو البيت
 اللب من ليس بغيره بان مظهره الى البيان فادركه عليه السيد السند في شرح الفلاح بان تكثير ما ذكره
 في تنوير السقطه ان الراجح ان الناس في خلقه اذ يدور من التراب ومن البين ان كون التوحيد محالاً في الوجود
 لا بد منه كونه من تليد الشئ ثم ونحن نقول ان الكلام في حشر الجسد لا ينافي في كون الاراد بالحيوان المستحدث
 من الحيوان احدى هذه الاسود بل يقول الراجح ان الكلام في حشره بلين ان الذي يحشره من الحيوان
 ليس الا حيوانه المستحدث من الحيوان والاعادة اهلون من الاستحدث فبعد ذلك في الاستحدث بل يقدره
 لا مجال للتخبر مع لا يبعد ان يرد ما يشهد خلق الحيوانات من النطق وحصول الاسباب الله ظهور الله بين
 الصغار من كمال قدرته يخلق ما يكون خلق الانسان من الرخايات بالقياس اليه هيتا واحتمل الناس في بعض
 الاجساد فمنهم من لا يخلو وهو الانكار ومنهم من الاعتراف والذي تحيرت الخلق فيه حيث
 انكروا ليس جوارح مستحدث من كماله واللبس الكاسل لللب من ليس بغيره في الحقيقة الدنيا بان مظهره الى الفناء
 من غير الفناء فيفهم هدى النفس لا يخلو لا بعد الموت واما تجليل السر والسرقة او السبق او السبق
 في دواك والسفاه في دواك صدقك قوله للفقهاء في التطهير بشر على ترتيب اللفظ لان انتقال مشهور
 بالخير فلهذا لم يكتف به كالفلاح واذ لفظ التعليل فلهذا من ان ما يصلح للفقهاء موجب للسرقة بالانقال به
 في مستهل الكلام او ثباته ودد بان انتقاله انما يكون في مستهل الكلام ولا يتغير في غيره وبعد في الكلام
 على ان انتقاله والتطهير يكون في غير الاول لا يخفى ان قوله للفقهاء لا يصلح عقبه لتجليل السرقة لان انتقاله
 لا يقتضي تجليله بل تجليل انتقاله فيجب ان يجعل عليه السرقة لا تجليلها كما جعله السابق في المحرر ولا يخفى ان كون
 السند اليه سائر لا يستحق على انتقاله به لانه انما يستحق السرقة خبرا وادخاله خبرا في ذهنة والسرقة
 كما حصل بانقال حصل بتذكر ما هو الواقع لانه رجائيه سرقة صدقك ودعا يسوده سماع صدقك
 فتداه للفقهاء والتطهير مذكور على سبيل التمثيل واما الابهام الله لا يزل عن الخاطا والله مستلذا في بعض النوازل
 لم يقل والله ليكون عطف على الله الاعلى ايهام ويكون تحت الابهام فانه ما يوجد الميزان فيقول الله لا نقل
 ما مستلذا به وهي واما الحق في ذلك هو حسن من عبادة الفلاح او بشاء ذلك وهو واضح لا يشبه عليك ومن كلمة

اشارة ما مر في الفلاح وهو كونه السند اليه مستصفا بالخبر كونه المطلوب لانفس الخبر واعتبار عليه المصداق
 الراجح بقوله لانفس الخبر ان كان لانفسه بقوله الخبر من خبر الا وهو كذلك وان اراد لانفسه وقوع الخبر فعليه ان
 حوكم السند اليه ليكون الراجح وقوع الخبر بل يجب الاقتصاد على السند فعند اذارة نفس وقوع القيام لا ينافي
 قائم لا يدل على القيام ولكن ان تقول المراد الثاني والاختلاف ان يكون المطلوب عند ذكر السند اليه كونه
 مستصفا لا وقوع الخبر مما يوجب كونه اتم ويقع بجعل موجبا للايهام الموجب لتقديم من الخبران معنى وهو ان
 من جعل الخبر الاول بمعنى خبر السند والخبر الثاني بمعنى الاخبار والشهود في جوابه المصداق انما هو الحق
 من ان الراجح ان يكون السند اليه مستصفا بالخبر كونه مستصفا به على وجه الاستمرار لا لانفس الخبر لا تجري الاجازات
 في الخبر الثاني بمعنى الاخبار وعدم تشبه الصلة في الراجح عليه فايد ذلك بان الله قال الفلاح انما قيل كذلك
 الزاهد فتقول الزاهد يشرب فان كيف انما سائل بها حرفا عن الحال المستقر في الكثرة الا انما يشرب الزاهد
 يدل على مجرد صدق الشرع عند في الحال والاعتقاد والزاهد يشرب يدل على مدونه عند حالة فالحال على كمال
 الاستمرار واعتبار عليه بان الاستمرار التجدد في انما يستفاد من الفناء بقرينة سواء قدم السند اليه
 او اخر فلا يكون وجه التقديم ويمكن دفعه بان مراد الفلاح ان تقديم السند اليه لان المطلوب انما فيه
 بالخبر على الاستمرار التجدد في الفعل مع تقديم السند اليه ان عليه وذلك لان قولك الزاهد يشرب
 وضع الفعل فيه السر لان الاول في الخبر لا يفرق في الاسم في صورة الفاعل للمدلالة على الاستمرار التجدد في
 واجاب السيد السند عن اعتراض الايضاح في شرح الفلاح بان مراد الفلاح ان كان المطلوب موصوفية السند اليه
 لانه وصفة الخبر فان لا جبا ومن شرب الزاهد اعتبارا بها احدى ان يكون الكلام في الزاهد وانما هل
 عند الشرب فان المطلوب هنا موصوفية الزاهد فيقال الزاهد يشرب وثانيهما ان اخر يحصل التحصيل
 في آخر الكلام وبالتقديم يحصل التخصيص او لا فيكون التخصيص حاصل في اول الكلام واخره ولا يعني بزيادة
 التخصيص لانه القدر ما كان زيادة التخصيص موهبة لا اذارة المحرر وان اراد به خفوف بمعنى كانه
 لا خفوف الا في هذا الموضع اعترافا ان ذكره في المصداق ايهام منع كون منه خفوف مفيدا
 للمعنى لاختصاصه فانه المحرر بالخبر العيني وثانيهما ان قوله والراجح خفوف تفسيره في اعادة لفظه

Copyrighted material

وربما يلحق الاول باثبات ان الحكم يستفاد من الخبر المشتق وان لم يكن فعلا محمداً تمسكاً بتعريف لغة القدر
به في قوله تعالى وما انت علينا بعزير واسأله وليرد بانه لا معنى لقصد الحكم في البيت وذلك لعدم
التعريف فيهم لترجيح سرعته في خدمة الضيف على سرعت خذمتهم ثم يتجه الى ان لا يقع تقدير السند اليه
في قوله ثم يخوف على انه فاعل بمعنى اذا اعتمد يخوف بعد تاخير السند اليه حتى يكون له عمل ففصله وان يكون
فاعلاً بمعنى دفع الشايق المحقق الثاني بانه اذا رجع قوله والمراد هم خذروا المقصود من البيت الاستشهاد
وهم يخوفوا لا يحلهم كيوفوا ولا جلود الاحتمال تقدير السند اليه مؤخر ولا يجوز خذروا فيها بل ذكر موراد
في القناع ويمكن اصور اخر سبيل كقناع وانما ترضاهم لا ذكرنا لك من ابحاث تعلق بهما ولا يخفى
عليك ان الاجمال الطلوع بقوله واما الخي ذلك ينبغي ان يكون بعد تمام التفصيل وبعض التفصيل يذكر
فيما بعد الا اننا اخرج بعض التفصيل يذكر فيما بعد استنباطا عن المطوف عليه كثير اخرج ينبغي
ان يجعل ما يذكر فيما بعد تفصيل البعض ما اندرج في قوله واما الخي ذلك عبد القاهر اي قال عبد القاهر
وقد تقدم السند اليه ليفيد تخصيصه الى السند اليه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه انما البارز
على المقصود وتحقيقه ان تقديم السند اليه لكونه اهم لان الخاطب اذا اصاب في اصل الحق وخطأ في قيد
من قيوده يكون ذلك القيد اهم عند السامع لانه يترقب الصواب ويرد الخطأ فيقدرم فالتفصيل
الاهمية الا ان جعله من جهة التقديم لم يجعل من جهة الاحقية على طبق ما تقدم من ان الاجتهاد له الا
الاحقية والكلمات تفسير الاحقية تنبها على انه كثير ما يوضع تفسير الاحقية ووجه النافية مكانها وكون ذلك
يقضي ان لا يخص التقديم لهذه الكلمة بالفعل بل يجري في كلامه واعتد السند من تخصيص
البحر والجموع والكيان والحوادث او ثابتة غير متغيرة فلما يقع الخطأ في الامور الورفية فلم يلتفت
اليها واما المشتقات فكما مشتاة في سبب افادة التخصيص بقدر السكاكي بان ما انت علينا بعزير
من هذا القبيل وكأنه انما لم يلتفت الى الجواز في افادة التقديم فيها التخصيص لانه علامة للمعبر
واضحة والله فافاد في وقع التخصيص كما ان اسم الابش وبعديته انما السفة الشبهة من المشتقات
المشبهة وقد جعلت التقديم في ما انت عليت بعزير للتخصيص كما انما قال الصرايخ الخبر الفعلي لا الخبر الفعلي

لان الخبر

لان الخبر ليس بالفعل بل الخبر ليس بالفعل وغير من اجزاء الجملة او من شبه الفعل فالفعلي يشاؤن الفعل
فلا حاجة الى الاعتد بل انما اتى لبيان ان التقييد بالفعل بايقظ من كلامه ان لا يصح به
على خلاف تصريح القناع بعد التقييد وترك الحكم بين الاخبار المشتقة ثم كونه التخصيص في ما انا قلت
بالخبر الفعلي ليس بل في ان السند اليه قيد خصص به في الخبر الفعلي وخصص الخبر الفعلي بغير السند اليه فان
القبول خصص بغير التكلم وانما خصص به في القول واجب بان خبر الفعلي هنا في القول وحرفا التي من
السند ولا يبعد فيه بل هو نظير لا فيها قوله حيث جعل التخصيص بالفعل بعد كونه في محول الجدة وادرك
عليه السند بانه يستدعي عدم الفرق بينه وبين ما انا قلت وسبابة الزنق ونقوله للول الزنق
لم يقع تقييد الحكم بقوله ان وحرفا التي اعلم ان السند اليه بعد حرفا التي بلا فصل ويمكن دفعه بان
الفرق ليس في افادة التخصيص بل في خصوصية اخر وكيف لا فرقك انا ما قلت داخل في قوله ولا افتد ياتي
للتخصيص الاخر وقد ذال ما في قوله تخصيصه بالخبر الفعلي من خفا بيتك فنبه بقوله ما انا قلت
هذا ان لم يحرم التخصيص بقوله اي لم يرد حيث انما ديد ان التقديم لقصد السند الى السند اليه دون العكس
ولتخصيص في القول دون الفعل فقد كذا ما انا قلت هذا انما هو في شيء ثبت الله مقول وتريد في كونك
القائل وراعي من ذم شركك مع غيرك واخصاصك به وببرائة غيرك عنه كذا قالوا والظاهر
لا يخص فيه بل يجوز ان يكون رد التردد في الخطاب الامر بيحك وبين غيرك فيكون قد تضمن هذا اذا
قصرنا في انما لو قصد حقيقة فينتهي ان يكون محرم من عدك فاللوا به ولا يجب ان يكون هناك اعتقاد شرب
بصواب وخطا وبقى انه كيف يكون تخصيص الشيء في الخطا اعتقاد الشبوت بل ينبغي ان يكون لرد
خطا في اعتقاد الشيء كما انا ما قلت ويمكن دفعه بانه عالم بذكر من جزئي القصر لا الشيء اريد ان
يستلزم الشبوت للثبات في قصر الافراد وفي الشبوت انما اعتقاد الشيء عند في قصر القلب ذلك يحصل بحصر
الشيء في السند اليه ولهذا اي دلالة التقديم بفيد التخصيص وفي الفعل عن المذكور مع شبوت للمعبر
لم يقع ما انا قلت هذا ولا غير لان مفهوما والكلام شبوت هذا القول لغير التكلم وتطرق المطرف
لتقييد عن الغير متساوياً وذلك ان قولنا انما الكلام بفيد تخصيص السبب بالتكلم ولا حقه في التخصيص

والله سبحانه وتعالى يقول وقصصه مع سلبه عنك وعن جميع عبادك فيلزم اثبات القول من غير قابل
والاظهار ان العطف لا على انه لم يقصد الحكم بالتقديم فليس كذلك بل هو من الحاشية المذكورة بل يكون التقديم
لغوا فيه ايضا بحث الله انما يكون لغوا ان لم يكن له في هذه القوة داع آخر من دواعي التقديم وهو
قال الشيخ المحقق يجوز التقديم من غير قصد التخصيص لانه لا يظهر ان التقديم لغوا في غير التخصيص كما اذا اطلق
المخاطب بك الظن فاسد بين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك لا تعتقد ان قائله غير ك
فيقول لك انت قلت لا غير ك فيقول له ما انا قلت ولا اريد غيري قصد الى انكار نفس الفعل السند
فيقدم السند اليه ليطابق كلامه هذا كلامه السند فيكون المقام ولكن ان تقول لم يصح هذا التركيب
لان نفي القول عن المظهر عليه نفي على وجه الاختصاص بمقتضى التقديم ونفيه نفي على وجه
الاختصاص فلا يحسن العطف وهذا الوجه يفيد عدم صحة ان يقال ما انا قلت هذا ولا زيد بخلاف
الوجه التبعي والوجه السابق متعين ما انا ولا غيري قلنا هذا بخلاف هذا الوجه والاشهاد
البري عن الانهاج الحكي من غير الالبهام ان يقولوا هذا لم يقصدها انا قلت هذا وقال غيري لانه بعد
قال غيري لا غير ليس لها داعية ومما يجب التنبيه عليه ان هذا التخصيص فيما لم يكن السند اليه
والاعلى العموم نحو ما لا يمتنع ان يذكر ك فانه نفي الشئ خاصة والظن ان التقديم لانه ما طالع العادة
المقصودة بالكلام من توجه النفي الى الشئ خاصة ولا ما انا رايت اى ولان التقديم يفيد
تخصيص السند اليه بنفي الخبر الفعلي مع تصويب اثبات ما نفي عنه بهينه للغير لم يصرح بهذا التركيب
عليه ان رؤية الغير باطل وهو الذي نفي فالتشكيك للغير هو لا غير ويمكن ان يدفع ما ان الارادة
تخصيص الحكم في وقت معين بنفي رؤيته احد رد على من زعم رؤيته دون غيره احد او ما ذكره فيها
من غير تعيين الغير بل اى غير كان ولم لا يصرح هذا التركيب لظهور انه لا محالة راى غير ما ارد فلو كان
في الاجابة بها بل التركيب المفيد ما رايت احد لكونه القوم بترتيبهم فالله اليه هذا التركيب لانه تصويب
المخاطب يقتضي ان يكون انبى من غير الحكم قد راى كل واحد وهو ظاهر هو ابطال اولاد التخصيص يقتضي
المخاطب يعتقد انك رايت كل واحد ولا يصح هذا الاعتقاد لما قل ويمكن ان يقال لان تصويبك المخاطب

بقتضى

بقتضى ان يكون مقتضا ان انبى من غير كراى كل واحد وان يكون في مقام الرد طاسعا ان يعتقد المخاطب ذلك
وعلا المص ذلك بالان يجيب ان النفي لنفسه للغير والنفي هنا الرؤية الواقعة على كل واحد واورد عليه
المحقق ان ذلك مما بل النفي الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس ولا يلتبس احدهما بالآخر عند من لا يلتبس
عليه السلب الجزئي بالسلب الكلي ثم بين ذلك بان تقديم السند اليه باليد ك حرف النفي يفيد اثبات النفي
للمفرد على وجه نفي ان عام فقام وان خاص فخاصة قلنا ذلك عن الشئ ولا يخفى انه يمكن رد ما قاله المص
اى ما ذكره بحمل قوله لان النفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد على السلب الكلي دون الايجاب الجزئي في هذا
الترجيح يوجب احتمال النفي لان قوله ولهذا لم يصح ما انا رايت او ما رايت يكون تعليل لا لم يذكر لانه تعليل
لكن التركيب لا يثبت النفي لغير السند اليه على وجه نفي وهو غير مذكور بل لم يذكر لان التقديم مفيد
التخصيص من غير الخبر الفعلي وايضا تخصيص النفي لا يفيد الاثبات ما نفي عن الحكم لغيره وهو رؤية احد
لا يبينه لان رؤية كل واحد حتى يلزم بشئها للغير فاللزم ثبت رؤية احد لا يبينه للغير كيف لا
دافعة التقديم تخصيصه بالحق لا بالوضع حتى يصرح ان يقال لانه في عرف البلغة لهذا النفي والفهم من النفي
ليس الا هذا القدر وايضا لو كان الفا واثبات النفي على وجه نفي لكان ما انا رايت كل واحد لايجاب الجزئي
لغير لان السلب فيه على الوجه الجزئي مع انه لم يصرح بقرينة ما انا رايت احدا وما انا رايت كل احد فعنى
كلام الشئ ان المشب هو النفي على وجه نفي وكان عليه حيز تعلق النفي لا بعد تعلق النفي ثم ينفعه ما قاله لانه
لا يصرح ان يقال ما انا قلت شئ لانه يقتضي ان يكون انبى قد قال كل بشر في الدنيا لكن تأويله ان التمثيل به يجعل
قلت شئ للعموم لما ان التكرار بما يكون في الاشياء عامة مرة خير من كسيرة فكلما ان قولك ما مرة خير من كسيرة
لرفع الايجاب الكلي دون السلب الكلي فكذلك قوله ما انا قلت شئ في هذا المقام ولا ما قرنته في التمثيل
وما يورد وتصوير الشئ وتصويحه وقس عليه قوله ما انا رايت احدا واستغنى به عن دعوى انه سلك كتاب
والصواب ما انا رايت كل واحد وبما قيل ان لفظ احده بمنزلة كل احدا لانه في الايجاب لا يمتنع عن الكل اذ لم
يكن مبداء عن الواحد كما في احدهم ولانه يصرح استغناء عن الجمع كما صرح بهما ائمة اللغة فيحمل على معنى
الاحاد المستقرقة لكل واحد لانه مع ضعف الاول بعد الثاني لا يجزى ان في ما انا قلت شئ هذه غاية ما

لكن ان يبا

الجهد في تحقيق الكلام وقد استدلنا ان التقصير هنا ان يقال ان كان التزام في رؤية واقعة على شخص
 معين كذا يدعى بيقال اننا رايت زيد فيكون هناك من راى زيدا وهو ظاهر وان كان في رؤية واقعة
 على احد لا بعينه يقال اننا رايت الا احد من الناس او ذلك الاحد فانه وان كان غير معين لكنه معهود
 من حيث تعلق الرؤية فحقه ان يشا اليه بذلك الاعتبار ولا يقبل ان يقال ههنا ما ان رايت احد الآله
 في قوة قولك ما ان رايت زيدا ولا امر ولا بكر الى غير ذلك في اعادة نفي الرؤية بالنسبة الى كل واحد من تلك
 وانما اختلف في ان ظهوره والنصوصية فيكون كونه نفي الرؤية لكل واحد منها ضايعا لانه الفعل المتيقن
 المتعلق متعلق منسوب الى واحد فلا يحتاج في ذلك خطابه في الفاعل الى نفي كل واحد واحد وان كان
 التزام في رؤية واقعة على كل واحد فلهذا كما عبادنا ان يقال ما ان رايت كل واحد والباقي ان يقال
 ما رايت احدى وهذه اخبر من الاولى وفي اعادة نفي المذكور نفي قناعة ولهذا اختلف فيها و
 ترجيحها ما قرناه بهذا كلامه **واورد عليه** ان نفي الرؤية عن واحد واحد متحقق في ما رايت الا احد
 لانه وان عرفنا الا احد لم يخرج عن الابهام الذي يستلزم العموم في سياق النفي فقد ضاع علم النفي ضياعا
 الشربف المسمى ما اذا التزم نفي عن واحد من واحد ضام في رد اعتقاد الناطق بان فاعل الرؤية لكل واحد
 رايت ويكني نفي الرؤية عن كل واحد وان نفي رؤية واحد لا بعينه يقتضي ايراد النفي عليه والاعتقاد في الابهام
 وانما يلزم التمسك لوقوعه لانه اتيان بما عده من جهة هذا ونحن نقول انما يقصد بنفي رؤية واحد لا بعينه
 السلب الكلي وما يقصد بحجب سلب رؤية الواحد ويلزم السلب الاول لانه اعتقاد شئ من شئ الحكم الكلي لا لانه
 ارتقاء عن رؤية واحد لا بعينه فحق ما ان رايت الا احدا شئ بان لا يقصد السلب الكلي وان لم يلزم بل سلب
 الاحد على وجه اعتقاد الناطق وهو لا بعينه فلا يلزم كون السلب الكلي لانه من ضروريات ما يقصد **لا بعد**
 لغوا الا ما تعلق به التمسك من غير حاجة فان لم يلزم لزوم التمسك في ما ان رايت احدا في رد اعتقاد الا احد ايضا
 وان لم يلزم التمسك في ما ان رايت احدا يستلزم عدم الفرق بين الابهام والتفصيل وان لم يلزم التمسك في ما ان رايت
 في رد اعتقاد رؤية كل واحد شئ على ان قصد نفي رؤية كل واحد شئ في رؤية واحدة واحد واحد في رؤية
 فيه تحقيقا بقية رؤية كل واحد وبيان ان التحقق هو السلب الكلي بل فيه مبالغة في رد الاعتقاد وانما يقصد

انه لم يرد

انه لم يرد احدا فضلا عن كل واحد **واورد** ان ايدوا السند اليه المقدم حرفا نفي بقية بقية هره نفي اختصاصه بغيره
 للاختصاص النفي وانما يستند حرفا نفي واختصاصه بغيره للاختصاص المستند من التقديم وادعى النفي وان كان
 الظاهر في رد النفي عليه ونظيره كونه النفي في الجملة الاسمية لاستمرار النفي الاستمرار وكون قوله تعالى
 وما ان يظلم للعبيد لم يلف في نفي الظلم وهذا المعنى وان كان بعيدا عن الظاهر لكن جعله في المبالغة
 في ما نحن فيه واضحا والواضح صحيحا ولما انا ضربت الان زيد قد تكرر في النفي الاستدلال في الا
 لا يستقيم غالبا لان ثبوت الحكم للشيء غير المستثنى لا يتحقق غالبا بخلاف نفي الحكم عن الجنس فانه يتحقق في
 المستثنى غالبا فلا يقع ضرب الان زيد لاستلزام ان يضرب كل واحد الان زيد فان دخل عليه النفي وقت ما ضرب الان زيد
 صح لانه لا بعد في ان لا يضرب احدا الان زيد انما عرفت هذا فاعلم انه جعل الصفة من ثمرات اداة التقديم في هذه
 تخصيص السند اليه بنفي الحكم بعينه لغيره اذ دخل النفي على قوله اننا ضربت الان زيد لا ليجيب صحة الاستدلال وما اننا
 ضربت الان زيد بان على عدم الصحة بخلاف ما ضربت الان زيد لانه دخول النفي يبيد تخصيص السند اليه بنفي
 الضرب القيد بالمستثنى مع ثبوته بعينه لغيره فالمستثنى على ما كان قبل لغوا النفي من كونه في الاثبات يستلزم
 صحة التبرك كونه كل واحد مفر وبالفيرك سوى زيد وان معقدا الناطق ان هذا الضرب صدر عنك
 ويعقدا انه صدر عن غيرك وتريد ان تشره الى اعتقاد انه صدر عن غيرك فهذا المثال يشرك في الثاني
 في الفساد فاستلزم محرم بعد دون الاول لكن التمسك به انما هو التساوي كما جملناه سببا كما في الاول في الفساد
 وانما استلزم معه وان لم يحسمه معه بل هو الثاني كما فعله المصنف وما اننا ضربت الان زيد لا نقصد النفي
 بالايقظان يكون ضربت زيدا وتقديم الضرب عليه حرفا نفي يقتضي نفي ان يكون ضربت فلهذا اداة من جملة
 اداة هذا التبرك بخصيص السند اليه بالنفي وغيره بالاثبات انه لا يقع استثناء شئ من هذا النفي لاستلزام
 نقض ذلك النفي بالثبات فكل من المعالجة وجهة هو سوتيه ولا يشك اننا عن سلكه الطريق الا انه
 خفي على المصنف ان التقديم واوله النفي في ضربك فضعه ويمكن اثباته بان ما ان ضربت يقتضي تخصيصك بنفي هذا
 الضرب عنك وثباته لغيرك وان كان هذا الضرب متقيا عنك فقلت ضاربا ان لا لا غير بهذا الضرب فلتقتض
 النفي بالاثبات كونه ضاربا بهذا الضرب زيدا وقد تم الشك من وجهين كونه ضاربا وغيره ضارب

فكونه مفعولاً وبالك وغير مفعول بك الا ان اثنان في الحقيقة اشبه بان تخصيصك بالشيء يقتضي ان يكون
من عدل ان لا يكون غيرك فيكون ان لا يكون زيد مفعولاً وبالك ولا غيرك فاعترضنا بان الاستدلال من الاشياء التي
فليس من الاستدلال في شيء فاما ان قلت لست الذي ضرب الا زيد فكان لما طرأ على ان الانسان مفعولاً
احد الا زيد او لست ذلك الانسان فحقيق ان يكون انت ذلك الانسان وشي على المفعول عزاء الا جرداً ولا اعتبار
استدلالاً في بلاد ولا اقلها تقديم السند اليه وايلاؤه حرف التي في ان يكون ضارب زيد ومقدّمه ان هذا
اعتراض على قوله وزيد مفعولاً وكان منشاؤه قلبه استعملها العقل وما الى اليل لكن لا يجزئ عليه ما ذكره السيد
استدلالاً من انه يعجز ههنا ما قرره من ان ما رايت احدى يقتضي اثبات الرتبة لغير السند اليه على طبق التي
من العود لان التي اذا كان المعنى لا يفيد عدم الاحد لعدم توجه التي الى المفعول ويكون له الترتيب اذا است
فاعمل رتبة احد فلا يقتضي ان يكون انساناً راي كل واحد بل ان يكون انساناً راي واحد الا ان قوله اني لست فاعمل
رتبة احد في قوة لست فاعمل رتبة زيد ولا عزم الى غير ذلك فهو لا يفرق واضحة فلو لم يكن العقل لما اثبات
رتبة كل واحد لغير السند اليه كان ذلك العود ضابطاً ولا ما ذكره من انه لا يمكن ان يكون للاشياء من الاثبات
لانها يكون السنتي منه احد وليس يعلم فلا يفرق ما ان ضربت الا زيد كما لا يصح ضرب الا زيد لعدم تساوي
زيد الا انه لا موجد لكن السنتي احد السنتي منه في الفرض عام من جنس السنتي مثبتاً كان او منقياً فيجب ان يكون
السنتي منه كل واحد كان السنتي في قرأت الا يوم كذا قرأت كل يوم على انك عرفت ان في النسخ عليه ضرب او لغير
عدم احد والاثبات للغير يجب ان يكون على طبق التي على زعم اثنان فالثبت للغير ضرب كل واحد الا زيد وما يقال
من ان كذا الاستدلال من الاثبات انما لزمن من كلامهم حيث قالوا ان تخصيصك بالشيء يقتضي ان يكون ضرب من عدد زيد
لغيرك وفلذلك من ذلك مني كون الاشياء فلا حاجة له الا ان اثنان في دفع بهذا البيان من المصنف انما يقتضي
اثنان من اثنان فيهما هو مقتضى فلا بد له منه لا غير انما المقدم وهو لا يرضى على انك عرفت ان في نفسه
وليس بكلامهم ونحن نقول امتنع ما ان ضربت الا زيد الا انك عرفت ان ما ان ضربت التي ضربت عن نفسك ما
لغيرك وانما ان يكون زيداً واخيراً في الفرض فيكون مفعولاً ولا يفرق استثناءه وان لم يكن داخل فيه فذلك
لاننا غير داخل في مقتضى الحكم حتى يتبين رتبة ولان التقديم يندم ان يكون لما طرأ عليه في غير النسخ

فيجب ان لا يكون زيد مفعولاً وبالك والعقل بالشيء والاستدلال مقتضى كونه مفعولاً في غير النسخ فلو لم يكن
زيد مفعولاً وبالك ولا يفرق عليك ان اعادة التقديم لا يقتضي تخصيصاً لا يقتضي تقديم السند اليه بل ما استمر
قلت حيث خصصت الشرع بنسخ القول وقصدت نقل القول لغيره فلو يقتضي ما شرقت ولا غير ذلك
شيء قلت ولا ما شرقت الا قصيدة والا في الشرط السابق معنى حرف التي يعني ان لم يبق بعد حرف التي
بلا فصل فخرج من الشرط الاول مثل ما ان انا قلت هذا ودخل في هذا الشرط مع الله من داخل فذلك
الشرط الاول فيفسد الحكم ان لا ان لا يبق ما هو من قواعد حرف التي فاصلاً بينه وبين مدلوله في
ما لم يبق حرف التي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف في ان كان وقد يقدم على حرف التي بخلاف ما قلت وقد قدم
حرف التي ولكن فصل بينه وبين السند اليه نحو ما زيداً انما ضارب فانه لا يقتضي نقل الفعل بالفتحة مع
ايقاعه على غيره لا يقتضي نقل الخبر بالسند اليه واثباته لغيره وحيزاً قوله والا قد لا يقتضي في مجموع
الشرط والخبر معطوف على مجموع قوله وقد تقدم لغيره تخصيصاً بالخير العيني ان في حرف التي اي ان
لم يبق السند اليه حرف التي فقد ياتي التقديم للتخصيص اي تخصيص السند اليه بالسند لا التخصيص
بالتي رداً على من زعم انوا غيره اي غير السند اليه بخصوصه به اي بالسند لا رداً على من زعم انوا
السند اليه كما في القسم السابق وهو تقر قلبك ما ستر فيه وزعم ما ركنه فيه اي ما ركنه في السند
او في احتمال كونه السند له فهو قصر افراد او تعيين ما الفرق بين ما يلي حرف التي وما لا يليه ان الاول
لتخصيص السند اليه بالتالي واثباتي لتخصيصه بالخبر وان الاول رداً على من زعم انوا السند اليه بالخبر والتالي
على من زعم انوا لغيره وانه الاول للتخصيص والتالي للتعيين وانما قلنا زعم انوا غيره بخصوصه
لتخصيص الكلام بغيره المنكر كما يقتضيه قوله فيما بعد وان بنى الفعل على منكر فانه تفصيل لتخصيص
ما بيننا لك بان التخصيص في العرف بخصوصه وادعى ثبوت الحكم لغيره من حيث الخصوص من المنكر
تخصيص السند اليه بحسب الوصف وادعى من زعم انوا لغيره بحسب الجنس او الوصف لان التخصيص
غير معلوم حتى يتبين الغرض بحسب الخصوص والتفصيل في المنكر في محبة التخصيص لعدم التوافق في التقوى
فانما رتبة السند اليه في هذين القسمين تخصيصاً خصوصاً وان بنى الفعل على منكر فانه تخصيصاً بالخير

Copy University

فقولك ما رجل جاني تخصيص الرجل والرجل الواحد بالتثنية وقولك رجل جاني تخصيص جنس الرجل والواحد منه
 بالجمل ففعل بهذا أن قوله وان بنى الفعل على سكون لا يخص بالثبوت الثاني وأنه لا يرجع إلى كون النكر للتقديري حتى يرد
 اشارة التثنية في ذلك الامحاز لا كونه للتقديري ايضا نحو اناسعت في حاجتك احد الغرضين فهو ^{للتخصيص}
 كما يقع به قوله ولو كذا على الاول بنحو لا غيري مثل لا غيرك ولا غيره ولا زيد ولا عمرو ولا ما سواي وعلى الثاني
 نحو معدى مثل وعدك ووعدا ومنزلا ومتوجدا ولا غيري ايضا فافهم وفيه دفع شبهة ربما يحتج
 في صدره من أنه لو كان التقديم للتخصيص بما يجتمع مع مثل قولك وعدى ولا غيري فدفعه بأنه لا تأكيد ^{للتخصيص}
 ووجه تخصيصه لا تأكيد بقسم أن كل تخصيص يشتمل على وحدة المخصص والسبب عن الغيرى للقديم لزم
 استقلال الغير التثنية بالتسليم عنه والقديم لزم الشركة التثنية بالوحد كما لا يخفى على سلامة الزوجة وقد
 ياتي التقديم لتقديري الحكم المناسب بقوله للتخصيص التقديري الحكم ولا بعد ان يجعل فعل مضارع منصوب
 بان المقدرة بدل الاقدم مستند الى ضمير التقديم اي قد ياتي التقديم لتقديري الحكم وتقريره في ذهنه ان مع قوله
 اي الله تعالى يعطى الجزيل اي كل مستند اليه مقدم على خبر مستند الى غيره اسنادا تاما لا التقديري
 من جهة تذكر الاسناد وانما عند السكاكي وبقعه الصواب ما عند الشيخ في كل مبتدأ مقدم تقديري الحكم
 لا تدبيان الحكم بعد التقوية للادعاء من هذا زيد ضربه للتقوية بخلاف ما ذهب اليه الصواب من هذا في كونه
 التخصيص مختصا بالخبر الجملة والذي اراه ان وجد التقوية ان الخبر الذي هو جملة مستقلة بعيدة الارتباط
 لا قبله فاذا ربط بالفاعل وغيره بترسانه الى المبتدأ لانه في تحصيله اعتمادا ومن يد لهجه وعليه يجري
 التقديري في كل خبر جملة ولا مبتدأ والسيد السكاكي ان تحقيق كلام السكاكي ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب
 ضمير ليس ملحوظا بالقدم لوجوب التقوية فزيد ضربه ترجيح المانة فكر اسنادا القرب لا زيد بالواقع بسبب
 الضمير لتخصيص التقوي بما يكون فيه التقدير مستند اليه ثم من الشروع المحقق ويزايفه ان ذلك يقتضي
 ان يكون في خبره وضايفه اما التقوي الماندة فكر رسل الفخر اسنادا القرب على وجه الاتقان على زيد فلذا
 يتبين في شرح كلام السيد على ما ذكره الشارح واثبت الفاعلة بينه وبين التقوي في كون زيد مرتبة بالتقوي
 فكما ان التقوية لا بد من راء اليه كذا التقوي وهو انما الشك او الاسناد حقيقة او ادعاء الاداة

فتبين

لا تقرر

لا تقرر هذا في احوال الاسناد ووجه ذلك التخصيص ما يتفرقه كما تعرض لغرض التخصيص والتخصيص
 بالتثنية وجدا آخر وجدا لا فتن بكين الغنى عند فيهما قد مالك ولما كان الخبر التثنية مقلقة اشتباه بما يلي فيه
 السند اليه حرف التثنية ليكتف به قوله فقد ياتي للتخصيص وقد ياتي التقديري الحكم به فلهذا اندرج في
 فيه وصح بقوله وكذا ان كان الفعل متفيا غزوات لا تكذب لقدم التخصيص او مجرد التقديري فلم يفت
 النص بمثل التخصيص في التثنية كما ظنه الشارح ولما كان اعادة التقديم التقديري محتاجا الى توضيح قال فانه
 اشدد لفي الكذب من لا تكذب ولا خفاء ان صيغة التفضيل ليس على حقيقة اذ لا يزيد المثلثات
 على نفي الكذب وتوجيهه لا يخفى على الافهم من الحار والمنظر الذي ان يقول في نفي الكذب في الاستقبال
 مع انه منظر الحال فيفيد مبالغة فيه ولما كان نفي الاشديتيه من لا يكذب اتم في الوهم من لا تكذب انت
 جعله متبها به تبيينها على هذا التفاوت وقال وكذا من لا تكذب انت ولم يشغل بهذا التوضيح
 في قسم الاشياء منها سيقا في ذلك سيقا عدالتين عن الاشياء الا انه يجزم ان كونه التقديم التقديري
 ليس اخص من كونه انت لا تكذب اشدد لفي الكذب من التركيبين الاخرين حتى يتم توضيحه بذلك
 قد بين كونه اشدد لفي الكذب بكونه تأكيد الحكم حيث قال لانه تأكيد الحكم وعليه لا الحكم وقد لنا
 انت انت لا تكذب على الاحتمال الاحتمال لان يكون انت الثاني مبتدأ لا تأكيد الحكم وعليه بل يحكم
 في الخبر وفيه مخالف لما ذكره الكشاف في تفسير قوله تعالى حكاية عن يد سندهم وهم بالآخرة هم كافرون
 من تكريرهم للمدالة على انهم خصوصاً كافرون بالآخرة وان غيرهم من سندهم بها وهم الذين على ملك
 ابراهيم عزم وتوكيد كوفهم بالخبر وهذا في تخصيص بيان الفرق بان لا تكذب لتقديري ^{للمبتدأ}
 بانه لا اشتباه بين لا تكذب انت وبين انت لا تكذب للتخصيص فيان الفرق بينهما الفاعل ان يفرق
 بين لا تكذب انت وانت لا تكذب لتقوي لانه محل الاشياء ولا يدفعه ما ذكره الشارح المحقق
 انه خص بيان الفرق بالتخصيص او رده في بحث التخصيص وان بنى الفعل على سكون او ما في حكمه من التثنية
 الرجوع الى التثنية فان قلت ضربت رجلا وهو جاني كان قد كثر وهو جاني في تخصيص الخبر الرجل والرجل الواحد
 لا يقال الا في احوال التقديم تخصيص الخبر الواحد لا يثبت ان رجلا جاني فانه

91

Copy rsity

مستحق من البيان وغاية التوجيه ان يقال يكاد يتوهم ان الضرورة في التكرار عند شرط تخصيص فخصه بالضرورة
 لان هذه التوهم دون قولهم شره زاناب ما نفا من التخصيص اما على التقدير الاول وهو تخصيص الجنس
 فلامتناء ان يراد المهر بقر لاخير اذ المهر لا يكون الا شره ان ظهور الخبر للكل الامهر ولا يفر عنه واما
 على التقدير الثاني فلينسج عن مظان استقالاته فانه لا يستعمل لرد اعتقاد ان يكون المهر اكثر من شر واحد
 وان قد صرح الامة بتخصيصه حيث تأولوه بما اوردنا اب الاشر لنزيم طلب وجه لتفريقهم والتخصيص
 او لتأويل وقلا الشئ الحق لنزيم طلب وجه المهر بين ما ذكرناه وبين ما فعلوه فكانه قال وان قد صرح الامة بما
 ينافي ما ذكرناه انهم طلب للمهر ما ذكرناه او ما ذكره للتفصيل فالوجه باحد الوجهين فائتلف تخصيص شره
 الشر بتكثيره بجعل التكثير لتفصيل التخصيص كما مر في تكثير المسند اليه ونحن نقول بجعل الفضل عليه الحذف
 في غاية التوهم اي شر من كل شئ وبالجملة المعنى ما اوردنا اب الاشر عظيم في الغاية ويخرج ان التكرار يخصه
 بالوصف المستفاد من التوهم او بالفضل عليه الحذف فلا حاجة الى تقدير التخصيص بل لا يتصور لانه لا يركب
 الاعتبار البعيد في التكرار التفرقة على ما حققنا في بيان التخصيص الذي صرح به الامة في ما قبلهم هو التخصيص
 المستفاد من التقييد اذ التقييد يفيد التخصيص عند السكاي لانه يجعل ما ضربت اكله من انباء التخصيص
 الاصل وفيه انه لم يجعل التقييد شره زاناب من قبل ولعمري مؤمن غير من شركه ومعنى ما ذكرنا ان يكون التخصيص
 تخصيصا بالوصف وفيه اي فيما قاله وفعله السكاي فظن ان الماعل التلويح في العنوي الاول الا ان التلويح
 الماعل التلويح البذل والتكيد سواء في استثناء التقديم ما بقيت على حالها لانه لا يمتنع عليه عليه ذلك
 الله السلام وقوله ما بقيت على حالها في الاستثناء اي سواء في الاستثناء المقيد بزبان بقاها على حالها
 لا التسوية حتى يحتاج انما الكلام الى تقدير رسله في جواز التقديم اذ لم يسبقها على حالها فائتلف التلويح
 في التسوية بدعي ان التساوي اقل بالاستثناء لانه فيه التقديم على العامل والتلويح فتجوز التقديم العنوي
 وذلك التلويح بتوجيه الجميع انما الحكم اذا التخصيص هذا التوجيه بلا مزية لا يفر السكاي بل ينفذ ثم ناسم استثناء
 التخصيص لا لا تقدير التقييد لمصوله بغيره كما ذكره بتوجيه على كلام السكاي من ان احداهما هو قوله
 التقديم يفيد الاختصاص اذ ما تقديره كونه في الاصل مؤثرا على الالف فاعل معنى فقط وقد لانه يقال السلام

استثناء التخصيص

استثناء التخصيص من غير تقدير التقديم اذ لا دليل على اعتبار التقديم للتخصيص بل يحصل بلا تقدير التقديم كما
 ذكره منقول عن الشيخ وكلامه انما يحتمل هذا المنع ومعنى قوله لمصوله بغيره لمصوله بلا تقدير التقديم
 يا هذا غير مجرى لا تخويفه ما سوف على من اى الاما سوف وله غير نظر وثاينا على قوله ينسج التخصيص
 بغير التقديم من التخصيص بالوصف المستفاد من التكثير كما ذكر السكاي والايضا في المعنى هذا المنع وهو وفق
 بالعبارة وبالجملة الاوضح لولا تقدير التلويح ولا يحجب المنع الاول والحال ان هذا التلويح انما ان
 اوردت مع استثناء التخصيص في التكرار مطلقا لولا تقدير التلويح فالتلويح مكابرة اثار التكرار التي لم
 بشئ من التخصيص اذ قدمت ينسج تخصيصه لولا تقدير التقديم ثم الماسم استثناء ان يراد المهر شر لا غير
 وكيف لا وقد قال الشيخ بعد القاهر فشره لان المعنى الذي اهر من جنس لشره من جنس الخبر فمجرى مجرى
 ان يقول رجل جاني يربيه انه رجل الامامة ورجبا يدفع هذا المنع باننا انما نرسل من الشره بالنسبة
 الى الكلب والاهار صورته عند تأذيه ومجته عما يربيه فلا يشك عاقل بان صورته لا يكون خيرا بالنسبة
 اليه وفيه نظر لانه يجوز ان يراد بالشره بالنسبة الى اهل الرجل او يراد بالاهار رجبا وجعله زكورا
 بهذا كصناعات اوان احدهما انما لا يمكن ان لا يتصور قصد التخصيص لاستثناء ان يراد شره لاخير واستثناء
 ان يراد شره لانه لا احتمال ان شره زاناب لا غير بان يكون المحر حقيقيا لانه اعتقد رولا
 ان هذا شره زاناب عجز القوي البعيد عن العجز فهو لا يقع مبتدأ بل تخصيص لكنه اهم مقيد بدون
 التخصيص وبالحال يرد ان التلويح في مثالنا كما تصوير مانع قصد التخصيص وهو ليس ذاب المحققين ثم قال
 السكاي ويترتب من هو قاصد فانه في التقدي يعني في افادة التقدي والمقال ويترتب من زيد قاصد زيد
 قائم بحجة لا قوله في التقدي لان زيد قام لا يحتمل الا التقدي بخلاف هو قام فانه يحتمل التخصيص ايضا
 قال السيد السد في شرح الفتح هو قائم يحتمل التخصيص على نحو هو قائم ولو لم يذكره كان في اختيار زيد قائم
 على هو قائم وجه وجيد لكن فانه كيف يحتمل التخصيص والممكن تقدير تاخير على فاعل معنى لا يعلل السكاي
 بدون الاعتم والتقدير على لانه هو الاوقف بقوله وشبهه بالحق الى عنه من جهة عدم تفرقه
 في التكميل والخطاب والغيبة فقايل ارملة لقوله يقرب وهو الاوقف بمقام النقل وقوله وشبهه بالحق الى

بيد



التفصيل

في وقت تكلم الضمير

هو المشهور ويحتمل كونه مخففاً مسنداً فالظاهر عطف على تضمنه ويحتمل النسب على انه مفعول لسد ورفع
 على انه مبتدأ والجملة حالية اي والحال ان شبهه ثابت بالجملة او شبهه بالجملة الى ان الضمير ثابت من جهة
 عدم التغير والتغير في تغير الضمير اي من جهة عدم تغير الضمير في وقت تكلمه وخطابه وغيره
 الشارح لقائه اي لعله تغير قائم في وقت تكلمه كما هو الظاهر فيه مسامحة اي في وقت تكلمه الضمير والراد
 اما عدم التغير في الاحوال الثلث فيقبل من جهة عدم التغير في التكلم كما في الفعل فان تكلم الاخر ضربت
 تارة وضرباً اخرى وتكلم الضامع ضرب تارة وضرباً اخرى وكذا في الخط والنسبة واما عدم التغير
 في واحد واحد من قبل وعدم التغير في الاحوال الثلث ولهذا لم يحكم بانه اي الفاعل مع فاعل الجملة
 اصلاً واحتج في الحكم بكون الفاعل الذي صلة المقدم من منهية جملة الى تأويله بالفاعل واما عدم الفصل
 في صلة المفعول فقد لا يتحقق الا في صلة الموصول استثناء من غير حاجة ومن قال استثنى في الجملة
 الفاعل الواقع بعد حرف الاستثناء من حرف التثنية الواقعة للمفعول ايضاً من قبيل الجملة يعود اليها المفعول
 لان الكلام في الفاعل التثنية كما تعرض له الفتح حيث قال وابقعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه في
 اتبع عارفه الضمير عارف وابوه في حكم الافراد وما في بعض نسخ الايضاح معناه اتبع عارفه عرف
 في الافراد وهو ذا لوسق في الفتح عرف وقال الشارح ان لا حاصل لهذا الكلام فان قلت لم يحكم بكون
 الفاعل مع فاعله جملة لا تقهر شتر على في الجملة الاسناد الاصلي وهو اسناد الفعل في الجملة او ما هو فعل
 في صورة الاسم واسناد المصروف الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والتمتعيل والظن ايضاً على ما
 قالوا على سبيل التشبيه وليس جملة وان كان جملة الظرف غير جملة بخلاف ما قالوا ان الجملة الظرف مقدرة بالجملة
 في الاخر قلت ما ذكره الفتح ترجيحاً لتخصيص الجملة بما يكون اسناداً اصلها وتساويهم الفاعل الذي
 هو صلة والذي بعد حرف التثنية والغا لا استغناء بالفعل حتى يصح كونه مع فاعله جملة او كلاماً فان قلت الجملة
 ما يكون اسناداً مما يقع السكون عليه في الجملة والفاعل مع الفاعل ليس كذلك اصلاً قلت الفاعل
 كذلك في انما زيد وما قائم زيد فقدم جملة مع الفاعل جملة وجعلها تين المصروفين مؤلفتين
 لا بد لمن وجه وذلك الوجه ما ذكره في الفتح ولا عرسل قائم مع الضمير معاً ملكها اي الجملة في البناء

اي الجملة
 الجملة

الشبه

الجملة اذا لم تقع في محل من متبني فاعلها اسنداً لا محالة ولا عطف ولا تقديراً وان وقع موقع مفعول فهو
 مفعول محمول والفاعل مع فاعله مفعول الا انما جرى اعرابه على جزئيه الاول لا اشتغال جزئيه الثاني باعرابه من جهة
 اسم الفاعل كما جرى اعرابه عبد الله على جزئيه الاول لا اشتغال جزئيه الثاني باعرابه فقهه المحقق الاول
 فان قلت المفعول قسم الاسم اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم فلا يكون له اعراب قلت العربي هو الاسم وانما
 منزلة الاسم نحو قامة وبغيره فان قلت اسم الفاعل لم يكن مفعولاً باعرابه لنفسه ويكون مفعولاً باعرابه
 المجمع المركب منه ومن فاعله لكان اسماً من تسمية الغير ولغيره يمكن مفعولاً مطلق التركيب لا يوجب
 اعراب الاسم بل تركيب يستدعي حصول معنى فسد مقتضى الاعراب فان قلت البناء لا يحقق الجملة حتى يبرح علم
 جعل اسم الفاعل مع فاعله جملة عدم جعله مبتدأ قلت فرق بين جملة مبتدأ وبين جملة كالجمله في البناء والذي
 يستفاد من المعاملة معه معاملة الجملة في البناء هو الثاني في الاول لا يقال كيف يحكم بانه لم يجعل اسم
 مع فاعله مبتدأ لم لا يجوز ان يكون مبتدأ ويكون الاعراب الذي جرى على المحرر اعراباً مستحقة لكل محمول واذا جاز
 جبر الاعراب المحكي لبي على كلمة مقار نقله كما في لام الوصول وصلة يجوز ان يكون المفعول اولاً لان الفعل لم يجعل
 النجاة اسم الفاعل مع فاعله مبتدأ وذلك معلوم من علم النجى والاربعون المعاملة عدم معاملة النجاة دون
 العرب حتى يقبل ذلك النسخ ولا يذهب عليك ان جعل زيد قائم مشتملاً على التقدير يقتضي ان لا يقال في مقام
 الاخبار عن قيام زيد ونحوه بتمام خبر السائل كزيد قائم ويكونه ما نقله الفتح عن ابن العربي في قوله
 الكندي حين قال حين اتى اجد في كلام العرب حشواً بقوله عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله
 لقائم والمعنى واحد من انه قال بل المعنى مختلف فبعد الله قائم اجاب عن قيامه وان عبد الله قائم جواب عن سؤال
 سائل فلهذا عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق انه لم ينفقوا الا التقدير في زيد قائم اصلاً وجعله
 كزيد انسان مطلقاً وما ترى على صيغة المتكلم الى اطلب العرف او الفاعل المحمول تقديره كاللزام اي مما تعلم
 معاً علماء العرب وما يظن فقد عده كاللزام لقوة مقتضى التقدير فيقده ابد الا انه لا يليق ان يذكره البليغ
 ما هو كاللزام وان ليس للزما الله الاعوذ على الاله ليس للزما الاعوذ على الله تعالى تركه لفظاً وغيره ومما
 ومما لا ان الشارح في الاستحالة مثل وغيره فلا اختارها لكونه فرق بين مثل ومما مثل في الكتاب عن الحكم

لا يجوز العاقل

على الصنف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم من الحكم على الصنف اليه الحكم على كل بطريق الاول لانه المثل هو
الادنى وفي المثل يلزم الحكم على الصنف اليه لانه الاول بل لا يمتنع مساوية في منشأ الحكم لانه المثل هو
المثل كذا المشاوي بخلاف المثل فانه لا يمتنع في نحو ذلك لا يمتنع وغيره لا يجوز بمعنى انت لا يمتنع
بجعل في المثل عن المثل كناية عن نفي المثل عنك لانه اذا لم يمتنع من هو على صفة كذا هي فيك اكل منها فانه
انت لا يمتنع وانت تجوز لانه انت في الوجود الموجود في محل عن غيرك مطلقا فانت تجوز لا محالة بل
الاستدلالك تجوز على الكمال مستمرا في الحال والاستقبال فانه اذا انت في الوجود عن غيرك مستمرا على الكمال
مستمرا في الحال والاستقبال فانه انت في الوجود عن غيرك مستمرا على الكمال فلا محالة وانت محالة على الانفراد
والاستقلال من غير ارادة تقييد بغير المحاط اي غير مراد به التقييد بغير المحاط بان يرد بالشيء ان
غير المحاط مماثل له وبالفعل غير المحاط مماثلا لانه لا يكون وما ذكره انت في قوله لا يمتنع بغيره مماثل له
لا يظهر وجهه وقوله غير الى آخره حال من التخصيص الى السالين ولفظ من زائدة في الاشارة لتضمنه النفي
لانه في قوة لامن ارادة التقييد بغير المحاط ونظيره ضربني من غير جرم وهذا اظهر مما قالوا بربهم
في تقييدهم ان الغير يعني لا اي مضافا من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغي ان يمتنع
الارادة على التقدير بالذات والافان لانه لا يستلزم نفي ارادة الحقيقة والاولى حذف التقييد والاستثناء
بقوله من غير ارادة غير المحاط و ارادة غير المحاط يمنع كونه التقديم كاللزم بسفك في الكلام في تفسيره
بغير المحاط معكم عليه من عرفه الكلام الاعلى وجعل الاستثناء على ما هو معنى التقييد اصطلاحا لانه ترك
السياسة المستد حاجة الى كل التقييد على الدلالة الحقيقية وجعله لئلا تريد بتملك لا يمتنع نفي المثل
عن شخص معين مشتهر بالمثلية فيجعل لفظه كناية عن هذا الشخص المعين فلحقف دالة الكناية ذكر لفظ
التقييد ولا يخفى ما فيه لئلا يمتنع من غير ارادة تقييد بغير المحاط فيقولون انك لا يمتنع في معنى قوله فلا يمتنع
بان تريد بتملك فلا يمتنع على وجه الاستثناء دون الكناية لانه الافاقه المهدية يفيد من غير كناية
وفي معنى ذلك مطلقا لا يمتنع فانك تريد بغير المحاط من غير دلالة خفية فينبغي ان يجعل قوله من غير
التقييد بغير المحاط لانه الى ان التقديم لا يلزم في شيء من هذه القصور ولا يخفى ما خفي من هذا الاستثناء وغاية

التوجيه ان اراد الدلالة الخفية وثبت على ان تمليك لا يمتنع المشهور في معنى انت لا يمتنع الى ان صار الدلالة
على غير المحاط لوجوده من الوجوه خفية وبما ذكرنا فلهذا من غير ارادة تقييد بغير المحاط تأكيد القول انت
لا يمتنع لا يمتنع حتى لو كان مع ارادة المحاط تقييد بغير المحاط لانه لا يمكن التقديم على التقديم على وجهه وقوله
لكنه اعون على المباديهم يقتضي لزوم التقديم في الكلام لفظا هو ان اعون من العود وان كان استمرا لارادته
اشهر فان قلت للمعاذلة لا خير على المراد فكيف يتم قوله اعون قلت كانه اذا وكون مثل وغيره التقديم
اعون على المراد بهما مع التأخير فان قلت ان كان المحاط متفكرا او متفكرا فقتلها واجب او حسن وان كان
خاليا فقتلها غير جائز فكيف يتم الحكم بلزوم التقديم قلت كانه اذا اراد ان التقديم ليس بقصد تقوية
الحكم للحد بل لكونه اعون على ما هو المراد من لفظ مثل وغيره من ايراد الحكم على وجه اللفظ لا لكونه
اللفظ ليس للرد ان لم يقل حواله قولنا جاني كانه اذا اراد اسد للعد على المحاط على انكر سموت عن الشيخ وغيره
ان التأكيد ربما يكون الغاية من غير رد الانكار ولذا لا يمتنع في ذلك ولا يمتنع فيه ولا يمتنع على كنه هذا
الحكم لا يمتنع في تحصيله بل يمتنع في غير طلب الكناية بل يجزى في الجواز ايضا فبغيره التقديم المستد لانه في انت
تقدمه مجرد ومثله اخرى كاللزام لكونه اعون على المراد وهو ايراد الحكم على وجه اللفظ اذا الجواز اللفظ من
الحقيقة قيل ويقدم المستد لانه اذا كان المستد لانه مقارنا بما يفيد شمول المقدم لغيره كانه في
كل ما يجزى مجزاه وكان المحكوم به متفكرا وكان بحيث لا يقدم صان التقييد فاعلا بخلاف ذلك كمال انسان
المعروف فانه لا يفوت فيه العموم لو قيل لم يقدمه كل انسان وعند النسخة هذا التقديم لعموم التباين
المستد بالفاعل حتى انه يجب في زيد لم يقدمه ايضا وان لا يفوت العموم في ذلك لم يقدم زيد وما تضمنه
هذا المقول انه قد يقدم لما لا لا يدل على العموم كقول انسان لم يقدم بخلاف لم يقدم بخلاف لم يقدم انسان فانه
يدل على العموم ويستفاد منه فكيف ان التباين لهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتمال عنها ولا يخفى
انه هذا التقديم ليس بامور تحت الاصل الذي هو لا اله الا الله وجهه ما بالدلالة على العموم بل الدلالة على
بفاته يستد التقديم لانه حاصل من التقديم ولا يخفى ان دالة التقديم على العموم يترتب على حقيقة
فيكون ان يكون غرض منه كما يفيد دخوله لانه دالة على العموم اي شمول الحكم لجميع افراد السند لانه ليس

Copy

بالقول ما يوصف به اللفظ حتى يتشكل جعل التقديم والاعلى على الله اذا كان التقدّم دائرا بين كونه عامّا وغير
عامّا فلا بأس بان يجعل شيء والاعلى كونه ويتوسل بكونه الى شئ الحكم لكن لا يوجب جعل التقديم دليلًا
على شمول الحكم مستلزما للقول باللفظ ووجه دلالة التقديم على العموم انه بالتقديم يكون الحكم موجبا فيشمل
الكل وشئ من الشئ لكل واحد كونه وشئ له بخلاف ما لو اخرجى بخلاف التأخير على انه ما مصلدية نحو
لم يقع كل انسان فانه يصير الحكم سائبا ويكون دغلا لا يجابا الحكم فلا يفيد شئ من الشئ فانه يفيد في
الحكم اي المحكوم به عن جملة الافراد اي من جميع الافراد لا عن كل فرد واقعا قال بخلاف التأخير لان كان
العموم متحققا في كل صورة من صور التقديم والتأخير المتيقن التقديم لكونه والاعلى العموم كسائر
اشياء قام وقام كل انسان لكن الحاجة اليه في الوجود ونظر التحقيق لا يلتفت اليه لانه اذا ساوه
التقديم والتأخير في العموم فلا دلالة لشيء منهما عليه فلا يتصور فيه التقديم للدلالة على التيقن
لا يعرف فائدة الكلمة لشيء قوله ما لو اخرجى لا يقتضي على التقييد وتعيين جواب له وكان اللفظ بخلاف
التأخير وبما بين من الوجه السليد والسبيل الرشيد المستفيت عن سلكه السكون البعيد الذي
ذلك عليه هذا القائل وذلك اي كونه التقديم في التأخير على هذا الوجه اعتبره البلفا بشهادة
الاستدلال لانه يلزم ترجيح التاكيد على التاكيس فهذا بيان الداعي الى الاستدلال لما قام الداعي الاستدلال
حتى يبرر ان اثبات المفضل المحقق العقول بعيد عن القول ومن البين ان التقديم في كل انسان لم يقع شئ
على فكره الانسان فيفيد التقوية لاحالة فلا بد جعل التثنية فيه افادة العمود وتاكيد الحكم من
وذلك السبب تقوية الحكم وافادة العمود والتاكيد على التاكيس كترجيه الخ على التوقين فلا يظن
بالبيان والعلل فانما يسبغ هذا الكلام للحل على هذا اللفظ عليه ومع ذلك كما اجترى بان تفقده
بيان له من غير صاحب بما لا يبرهن به وليس هذا اولا فادوة كسرت في الاستدلال ولقد بين ترجيح التاكيد
على التاكيس التقديم للتم والتأخير للتقوية لانه الوجه المحل وهو ما يشتمل على ما يفيد كونه الحكم
بعض الافراد كماله العدد والعمول وهو ما جعل الشئ جزء من مفهومه في قوة السالبة الجزئية وهي التي
دخل فيها ما يدلى على السلب عن البعض وهو قسمان ما يدلى على السلب عن الجملة المستلزما للسلب عن البعض

وسور ليس كل ما يدلى على السلب عن البعض المستلزما للسلب عن الجملة وسور ليس بعضه وبعض
فالسالبة الجزئية مطلقا لا تقتضي السلب عن الجملة بل ما كانت مشتملة على رفع الارجاب الحكمي فلذا وصفت السالبة
الجزئية مطلقا بقوله المستلزما لشيء الحكم عن الجملة ولم يقل مقتضية لشيء الحكم عن الجملة بخلاف السالبة
الكلية فان مطلقها موجهة في شيء الحكم عن كل فرد فلا يصرفها بالاقتضا وقد بطل عن الزمالة في هذا
القام فقال في بيان الاستدلال لان صدق السالبة الجزئية ما بانها الحكم عن كل فرد او عن البعض فقط
ويلزم على التقديم لان الاستدلال عن الجملة لان الكلام في مفهومه لا يقتضية دون مناط صدقها لانه
مدار التاكيد والتاكيس ثم تنى عليه استعمال الاستدلال والاقتضا وغفل عن ان قولنا لم يقع كل انسان
سالبة جزئية يصدق في حقها ان صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن البعض فقط دون
بعضهم انها مقتضية للشيء عن الجملة كاقضا السالبة الكلية التي عن كل فرد وقال السيد السلمان العرفي
ان يقال لانه مفهوم السالبة الجزئية صريح في الحكم عن البعض وذلك مفاد لشيء الحكم عن الجملة لكن يستلزم
كما ذكره الشارح **ولا يخفى** ما فيه ايضا لانه صريح قولنا لم يقع كل انسان في الحكم عن الجملة مع انها سالبة جزئية
بلا مسامحة وكالات انتباه للسلب الجزئي بالسالبة الجزئية لان السلب الجزئي ما يفيد السلب عن البعض
والسالبة الجزئية قضية يفيد السلب عن البعض ما يفيد السلب عن الجملة او بطلان الاستدلال وهذا الكلام
سليحة اختلفت عن انظار الفحول وتقبلتني بالقبول فايرز بها اليه ان القلوب في ايها العقول حفظها
الله تعالى عن الحماكة المتعقب الجهل اولها ان القوة شاعت في هذا القام من كتب الفرائد في معنى
القولان فلذا احتاج الشارح المحقق الى تفصيل السالبة الجزئية بوجوه والوضع لتلافي ما حقر به
في موضع ان السالبة المحصلة اقرب من الموجبة العددية ولا يخفى ان ما هو به لا يتوقف على دعوى الاستدلال
السالبة العددية بل يكفي فيه استلزام الوجبة العددية السلب والاعلان يكون التسامح بالسؤال القوة
في الاستدلال ونانها ان الاولان يقال لانه الوجه المحل والعددية تستلزم ما ثبتت الشئ لبعضه فلهذا
الكل العمود ان ترجيح التاكيد على التاكيس وانها ان افادة التقديم العمول لا يخفى الحكم الجزئية فانه يجري
في قولنا كل انسان لم يقع كل انسان فليس الدليل واراد على الدعوى وقد لا فرد واذا ثبت ان انسانا

Copy

لم يتم معناه في القياس من جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان كل انسان لم يقبل كذلك كان كل تأكيد لا تيسر
 فيلزم من جميع التأكيدات الجواب على ان ليس البراه قسب النور والسالبة الجملة في قوة السالبة الكلية
 المقضية التي عن كل فرد يريد السالبة الجملة التي موضوعها فكرة بدليل قوله لو ود موضوعها
 في سبابة التي لان النور في سبابة التي يفيد النور اذا كان النور في فكرة وقد يلزم ذلك من الاستشهاد
 الى ان استغنى النور وعن التقييد بالفكرة وذلك ان تحمل الادم للموت وتعمل قوله هذا تقييد الحكم
 لا لتعليل فيلزم ايضا انه لا يوجد لتعليل هذا الحكم بعدم تعليل كونه الوجبة الجملة المدولة في قوة
 السالبة الجزئية ووجباتها مع المحقق بانها حاصره هنا في التعليل لان هذه الدعوى سافهة لا تقرر
 في محالة ان الجملة في قوة الجزئية وفيه نظر لان الحكم بان كل مصلح في قوة الجزئية لا ينافي ان بعض
 الجملة في قوة الكلية فلا بد من تخصيص المقدمة الكلية المحاكاة بانها انكسرة الزائدة في سبابة التي يفيد
 النور بما سوى فكرة عامة قبل ورودها في سبابة والا فاقض حكم بان لم يتم كل انسان التي الحكم عن
 الجملة دون كل فرد وفيه نظر لان على تقدير ان يكون كل انسان لم يتم لاخاذه التي عن الجملة ولم يتم كل
 لاخاذه التي عن كل فرد لا يلزم ان يكون شي من هذه التأكيدات لانها تيسر الاعادة بل يلزم ان
 بل يلزم اخر وهذا لم يكن افادة معنى مرتين بالخطين بانها التي عن الجملة في الصورة الاولى الى الوجبة
 الجملة المدولة وبين كل فرد في الثانية الى الوجبة الجملة المدولة انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه
 كل وقد زال ذلك بالاسناد اليها فيكون تاسيسا كما كان قبل دخوله كذلك هكذا امره الشارح هذا الكلام
 وفيه انه لو كان التأكيد مازكرا لم يصح ان يكون التقديم في اناسيت تارة يوحى تارة بلا غير
 فالصحة ان التأكيد اعادة ما اعيد بشيئ عميقا خروفي ذكره المن بحث لان السند اليه عند التحقيق ما اضيف
 اليه كل وكل بيان افراد السند اليه هذا لا يوصف بل الغاف اليه فالتي عن الجملة او عن كل من لا يتعد الاغراض
 الاسناد الى ما اضيف اليه وايضا لا يجري مازكرا لو وضع لاهل الاستمارة موضع كل المدة المفيد التي في القولين
 الاسناد الى ما اعيد فالتقدم لتأكيد ما يفيد الاسناد وتقريره فان قلت هذا الجواب ينافي الجواب الذي
 بعده لان مقتضاها ان كل على هذا التقديم في الصورتين تاسيسا كيد ومقتضى قوله ولان الثانية الى سبابة

التي كنه
 تناقض

المعتمد

المعتمد نحو لم يتم انسان اذا افادة التي عن كل فرد فقد افادت عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني لا يكون
 تاسيسا لان كل اذا افادت ما افاده التركيب قبل دخوله تاسيسا قلت الجواب الثاني مني على تسليم ان كل
 تأكيد في هذا الجواب تسليم ما منع في الاول وقد ثبت عليه المص في الايضاح حيث قال وان سلمنا انه يسمى
 تأكيدا يعني المصطلح على تفسيره تأكيدا بما يفيد معنى يحصل بدونه ولا مشاحة فيه فالتأكيد بدنه كل
 على ما حملت لا يكون تاسيسا بل تأكيدا ولا يكون فيه تجميع التأكيد بل تجميع التأكيد ولا تخفى
 انه يمكن ان ينافي قسرا ايضا بانها مشهورة ان التاسيس غير من التأكيد بالمعنى الاصطلاحي وهذا
 او فهم بانها افادة غير من الاعادة وانما كون التأكيد بهذا المعنى غير من التاسيس بل له فغير يميز
 والامتناع وكيف ولا يتحقق شي من استعمال بعض الانسان لم يتم ولم يتم بعض الانسان مع انه يفيد
 فانك تها الانسان لم يتم ولم يتم الانسان واجاب الشارح عما ذكره المص بان افادة التي عن الجملة
 في ضمن افادة التي عن كل فرد خلافا افادته على العجدة المحتمل لان يكون في ضمن التي عن كل فرد وفي ضمن
 التي عن بعض من الشيوع لبعض والكافييد الثاني والماد قبل الكل هو الاول فيكون تاسيسا وفيه
 ضعف لان لم يتم كل انسان التي التمس لم يبق اصل الفعل كما ينبغي فالجواب الصحيح ان التي عن الجملة مع كل
 بان يكون متفيا عن البعض ثابا لبعض وهذا المعنى غير التي عن الجملة بان يكون متفيا عن كل فرد
 كما كان قبل كل ومنهم من اجاب بانها اصل الكل على الثاني يكون تاسيسا لان دلالة لم يتم انسان عليه
 بالالتزام ودلالة لم يتم كل انسان بالمطابقة ويمكن في التاسيس اختلاف الدلائل ووجه الشارح
 بانه يلزم ان لا يكون كل انسان لم يتم على تقدير جملة التي عن جملة الافراد تأكيدا لان دلالة قولنا
 انسان لم يتم بطريق الالتزام وهو لا يخفى عليك انه دالة لكل انسان لم يتم ايضا على التي عن الجملة
 بطريق الالتزام لان لا شيا بعدم القيام لكل ويلزمه التي واما دلالة لم يتم انسان على التي عن جميع الافراد
 ايضا عند السند بطريق الالتزام لانه في قوة الكلية فلو كان لم يتم كل انسان لم يتم التي لم يكن تأكيدا
 ولك ان تفسر بطلان قسب التأكيد على التاسيس استمالا لان التأكيد اكثر فالاصح فيه كونه للتأكيد ولان
 بان لا يشبه في ان افادة غير من الاعادة وذلك يقتضي بطلان تجميع التأكيد على التاسيس فلا يسمي

Copy

ما لم يبدأ هذه المقدمة امرنا الشبهة فيه وقد كان في التاكيد اكثر اناسلم اذا اضيف الى القبر فانه لا يكون
الا تأكيدا ومبتدأ وبعد شؤنه لا يبقا معه تلك المقدمة فان اعتبر رجح جانب القفط مرفى اعتبار هذه
القدمية
ترجح جانب المعنى واذا دار الامر بين رعاية المعنى وبين رعاية القفط يلزم المعنى ولان القوة النفسية اذا كانت
كان قولنا لم يعلم انسان مسالية كلية لا مسهلة ولا في قوة الصلابة فان قلت هذا لا يضر هذا التاكيد بل يضر
بصدده من ترجيح التاكيد على التيسير بل ينبغي ان يكون مسالية كلية اقرب الى ثبات مطلوبه من كونها
في قوتها قلت نظر المصنف لم يقتصر على تزييف دليله بل علم ذلك وخطا في الاستطلاح ومقصوده التبيين
فصار جعله محمولاً للتاكيد بقوله مذهبنا ومنه انما هو ما شاع في كتب الميزان من تعيين الاسود وعدم
اعطاه
على التحقيق الذي ذكره الشيخ في الاشارات من ان كل ما يدعى على كثرة الاقران فهو سور حتى القوم والسورين
ولهذا ظهر انه نظر النظم على خطية القائل في السالبة للمهمة من قصور النظر في جعل انسان لم يتم ايضا
خطا ولما كان ما ذكره من التمرى صدقا وكان الناقصة الفاعل فيها ذكره من الترجيد اذ ان يثبت على ذلك
دفع التوهم بطلا فالتمس من تزييف الترجيد فاق عقيب ذلك الشرح فلا في الايضاح في هذا الكلام اعلم
ان ما ذكره هذا القائل من كون كل ما في النظم مزية للعلوم قارة وغير مفيدة اخرى يشهد وقد ترفض
له الشيخ عبد القاهر وغيره هذا عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخل في غير النظم وفيما النظم في غير النظم
ان يتعلق النظم بشئ له او بشئ له او بشئ او يتعلق بشئ او يتعلق بشئ ولا كان يتوهم ان الداخل في غير
ما دخل عليه اذ دفع ذلك التوهم بالتوفيق فقال بان اخر من اداته اي بلا فاصلة سواء كانت محمولها او
ولا يخفى ان تناسب هذا المعنى حرف النظم واداة النظم لغو باب الميزان وكذا اذا دار الة النظم واخرها
على حرف النظم ليس بلا خفاء محقق ان ما كل يمتد الى الريد وكذا تجري الزيادة بما لا تستهني التفسير فكل
من هذا الشأن محمول النظم على لغة دون لغة وكونه مثالا لعموم الفعل المنفي المظهر من كونه مثالا اخر من الالة
بلا فصل لان من موافق اختيار التصب في كل احوال محمولة للفعل المنفي او شبهه نحو ما انما صار ب كل رجل
نحو ما جاني القدم كلهم قال الشيخ الحق قد علم التاكيد لان كلاهما صوابه ولا يخفى ان النظم ان يكون التاكيد
اسلافه دون العكس وما جاني القدم لم يقل وما جاني كلهم تبيينها على ان الكل المضاف الى القبر لا يكون

الا تأكيدا

الا تأكيدا او لم يخذ كل القادهم وكل الداهم اخذ وغيره الى امر لا يمول الا يتقدم عليه ويوجه النظم الى
الشمول خاصة واخا في الكلام شؤن الفعل والوصف لبعض قائل ان النظم الحق والحقا شؤن الحكم يشمل ما
ان كان النظم محمولا على كل مسود القوة كان احسن قلت ويشمل كل القوة كاتبا البع او يكتب البع فانما ليس فيه
شؤن الفعل والوصف لبعض بل يتعلق ببعض وقت لا بد ان يقال او شؤن البعض بشئ يشمل كل القوم
كل العلم ولا يخفى بعد ذلك ان هذه الصلابة منقولة بقولنا ما زال كل انسان تنفيسا وباحثا لانه لا
لا يفيد ثبوت الفعل لبعض بل يثبت امر آخر واراد الفعل الكل والى ان لا يدركه مولا للفعل المتش
ان يكون محمولا للفعل وفعل عليه النظم يخرج عنه نحو ليس كل انسان ناجيا ولو اراد ان يكون محمولا للفعل
يدل على النظم الذي فيه نحو شئ كل انسان او متعلقه الى الفعل والوصف به اي ببعض او به عليه الشرح
الحق بعد نقله عن الشيخ البالغة في ان النظم للعلوم خاصة مع بقا الامر في بعض مواضع تختلف من كلام الله عز
وجل والله لا يحب كل مختار فخور ونحو كل كفا راسهم وقوله ولا تظن كل جلد من سجين فقال والحق ان هذا
الحكم اكثر الاكل قلت يمكن ان يعتقد من تلك الماد بان نفي المحبة كناية عن البعض والنهي عن الاطاعة كناية
عن الامر بالاجتناب والمصادفة فكلمة كل ليست محمولة للفعل النظم فيها ولا يخفى ان هذا التحقيق من الشيخ
لخصوص كل بل هو مبني على ما حققه غيره من ان النظم اذا دخل على كلام فيه قيد متوجه الى القيد وثبت
الاصل والتحقيق ان هذا اكثر من الاكل ولا يبعد ان يقال ان النظم ان مقتضى ورود النظم ان يصر الى القيد
حتى لا يستفاد منه الا ذلك كما ان مقتضى وضع القفط بمعنى ان لا يفهم منه الا ذلك المعنى وذلك لا ينافي
ان يوضا امر يخرج عن مقتضاه ويحل به ما لا يرضاه ولا يخفى ان البعضية قيد في الكلام كالمول المستفاد
من كلامهم ومقتضى ذلك ان يفيد ما جاني بعض القدم شؤن الحكم لكل ان جميع النظم الى البعضية مع انه ليس
كذلك والفرق من مواهب النظر الدقيقة ولا ضمير بك انك انت اهلا قد نقوله قد شرع استعمل البعض
في البعضية المطلقة الجامعة لكل القرن يسوع الودة المطلقة الجامعة للكثرة فكما ان ما جاني اجل يجاس مع عدم
النظم فكذلك ما جاني بعض القدم فلذا لا يقيد بجي الكلام الا اي وان لم يكن كلمة كل داخل في حيز واداة النظم
بانه لا يكون في الكلام نفي نحو كل انسان قام او قام كل انسان او كان لم يدخل كل في حيزه عظم الكلام ما اذا كان

ولقد بينه انك على ما خط بالنا حث من خلاف مقتضى الظاهر في صدق هذه الدعوى نظر الان يقال اشار
 بهذا الى ما هو المقاصد من المباحث القديمة وقد تجر الكلام على خلافه او مقتضى هذا الباب
 وغيره ايضا كما علمت انه يخرج كذلك في باب الاستدلال غير مرة للاستدلال بغيره او في معاير دونه وهذا النوع
 وان كان ذا منزلة وفي درجته عليه الحق ان يكون مكشورا لا يقابل لكن قل بالنسبة اليه لما قل مستعدا وقابل
 فلذلك اني بكلمة قد علمت الصانع اشارة الى ان مقابله هو الكثير الشائع وبذلك فيه موضع المظهر من الظاهر
 على خلاف ما في الفقه حيث ابتدئ بوضع الماشاة موضع المظهر لانه يغتد ما وراءه وكيف وهي في ضمير الكاش
 من تلك الدقة لا بعدة من خلاف مقتضى الظاهر فقل بوضع المظهر موضع المظهر وذلك اذ لم يقتض المخرج
 بلغة والعليا ما يترتبة وهكذا اورثنا من الاكبر فالاكبر ويقبل العبد الامن لا يبعد ان يجعل الاخراج
 على خلاف مقتضى تقديم المفسر وتأخير المفسر فيكون الاخراج هو مقتضى ظاهر الحال من التقديم الى خلافه من
 التأخير وبالعكس الاول في التفسير لا يقتضي باب التفسير حقيقة التقديم وتأنيدهما في التفسير لانه حقيقة التأخير ولا يخرج
 لفظ التفسير عن وضع المظهر موضع المظهر فخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كقولهم نعم رجل كان في الرجل
 ونعم رجلين كان في الرجلين ونعم رجل كان في الرجل فقلنا والى ان التفسير عبارة عن تفعل مبهم بغير
 التمييز وهو مع تميزه بمنزلة الرجل واختلف في الرجل وهل هو معنى كل رجل يجعل المدح بمنزلة افراد الرجل
 او بمعنى هذا الجنس ليعمل بمنزلة نفس الجنس سالفة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود فانه الابهام يناسب الكمال
 والتعظيم بقيد التمثيل بقوله في احد القولين كما فيه الفهم مراد به القول بان نعم الرجل جملة مستقلة
 والمنصوح بالمدح خبر مبتدأ محذوف واحتراز بدعي القول يكون نعم الرجل خبره وحي وجد الاحتراز
 مع انه لا خلاف في ان ذلك التفسير مبهم على كل تقدير فوجهنا اتباع المحقق بان التقيد لان كونه التفسير
 مبهم مقلوب به في هذا القول وفي القول الآخر يجعل الرجل على الخصوص فاشكل عليه امور احدها ان
 التفسير مقتضى الابهام فيه ففان الابهام ثم التفسير لا يريق لا يرا التمييز معنى وجب ان التفسير
 في التسمية والحكم واجاب بان الاستدلال من خواص هذا الباب ولهذا الباب خواص رواية الابهام والتفسير
 يمكن في تدان خبر المخرج والتمييز للتاكيد كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرعا سمعون ذراعا هذا وتبع

اشارة بقوله غير مرة الى ما هو من خلاف
 مقتضى هذا الباب اعتبار التقدير بالمدح كونه
 وهذا نظر الى ما عرف من الجواب المعنى

لا يبعد ان خلاف مقتضى الظاهر

السيد

السيد السيد في شرح الفتح ولا يخفى ما فيه من التكاليف بل انفسا شئنا ان الابهام العاد من غير تأخير المخرج
 الممكن في التمييز لانه لو لم يفرق الابهام المستعمل لعدم تفعل كلام السلف على ما ينبغي وجب توجيه اشارة الادب
 ونحن نقول احتراز عن القول الآخر لانه على ذلك القول من قبل وضع المظهر موضع المظهر لانه القام ليس مقام
 الظاهر بل هو من قبل وضع مظهر مبهم مقام صفى بلان فان قلت قلنا في التحوين ضمير الغائب وهو كما
 تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وان التفسير مبهم سواء كان ضميرا لثنا او غيره ما وضع لغائب تقدم حكما
 فكيف صح جعله خلاف مقتضى الظاهر وهو مستعمل فيما وضع له قلت شاع استعماله في غير القدم على مقتضى
 الظاهر في مقام يلبس المراد منه ولا يتبين ان يوثق بما يتبين منه المراد وان كان الاثبات بد مقتضى الوضع
 فالاثبات بد دون الظاهر عدل عن مقتضى الظاهر وهو ان زيد عالم اختاره على زيد قائم لان الجملة
 المفسرة لضمير الشأن محيية ان يكون اما عطيما يعني به ويستحق ان يكون في نفس التسميع وذكر الجملة الاسمية
 لانه الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدل على شيء من التسميع ولم يقل هو زيد عالم وهو هذا عالمه من
 لا يجوز تأنيثه ما لم يكن في مفسره عهدة مؤنث فخرج مختارا تأنيثه تنبيها على ان مقتضى القياس ان
 المذكور والمقتضى في كل جملة شأن حقيقة من غير فرق وتخصيص المؤنث ما عداه مؤنثا يحكم الاستعمال
 على خلاف القياس سكان الشأن والفتنة يعني وضع هو مكان الشأن وهي مكان الفتنة فهو راجع الى الشأن
 المفعول وهي الى الفتنة المفعولة بغيرها الجملة بعده ليستكن متعلق بوضع المظهر موضع المظهر والقليل
 له يعقده اي ذلك التفسير في ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه اي من التفسير يعني اما لعدم تسجده
 للتفسير لاستانه كلفي نعم رجلا وكان زيدا قائم واما لثقله المراد منه بعد سماعه انظر الى انظر ما
 يعقده قال انا تابع الحق لما جعله الله عليه التفسير من الشرق الى موقفا وقصدا بهامه فنقول
 ولما الانسان حريص على ما صنع ولانه لا يريد ان يضع ما قام به من الشبهة في حصوله ولانه بعد
 تأكد مظهر في حصوله فانه من التكلم لا يندفع مظهر حتى يحصل ولما ذكرنا ان دفع ما اورد به الشايع الحققت
 من انه ما ذكره لا يتم الا في ضمير الشأن وهذا التفسير في باب نعم اذا السلام ما لم يعلم المفسر ليعلم انه فيه ضمير
 وضع المظهر موضع المظهر في باب نعم باذكرة ليس بسيد يد وعلم ان قامه في ضمير الشأن على اطلاقه وهم

Copy

rsity

والاستغناء عن تحصيله السلب بغير الشان كما ذهب اليه الشيخ المحقق في شرحه على الفتح وعنه
فيه تحليلة في عبارة الفتح ليست في عبارة التي موجودة في الايضاح نعم يدان ان اللاتي بنظر البليغ
ان يكون المقصود تكميل ما هو فاعل نعم دون التي التي الذي هو فصل في الكلام في ضلالنا ان المقصود
تكميل ما يعقبه من الجملة وانما في باب نعم فاللاتي ان المقصود تكميل فاعل في النفس والوجه ان يقال المراد
بما يعقب الضمير فالتدنية ما يطلب حصوله عقيب بقوله في نعم ان المقصود المستتر فيه يحصل معناه بالتحول
تغييره والعرف فيه الى التغيير من التغيير اليه يحصل بعد انتفاء شريك في الذهن لانه الانسان يحفظ
ما يحصل يتبع ومثله وان مقدار بعد ما لا يفتر ما حصل بسهولة وان كان عظيم ولا سماع الضمير
اليهم لسماع حرف التثنية بتدليل الفعلة في ذلك ما يعقبه بربا عن الفعلة ولانه يتصور بسماع الضمير
مبهم ثم بالتفسير معينا فيمكن بالتدليل ومنه الضمير موضع المظهر ما في باب تنانع العالمين وباله
اجلوا بالناس قصة وبه رجلا وقوله نقضا وهو سبع سموات واثنا عشر ارضا والكتب بعد ما
تفهمك الوافي فان تدلى حق الكل وله غير نظير فاعتد الشارح من غير تنانع العالمين بانه ليس باب
السند اليه ليس بذلك ما يلزم من قول المراد وقد خرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر
دون ان يقول وقد يخرج الى السند اليه على خلافه بغير ان قصد الى اتم ويتايد ذلك بتوضيح السند اليه
ايضا مرة بعد مرة على انه لا ينفذ ما ذكره في ضمير باب التنانع والاتي ضمير فخصا هن سبع سموات لانه منه
فخصت سبع سموات لانه الانما والتفسير بالبدل شائع في الفاعل والتبديل ايضا وقد جعل الشارح المحقق
من تكات وضع الضمير موضع المظهر شتھا والمجمع ووضع امره كقوله فقال في انزلنا اي اقرنا اولاته
بالغ من عظامه شانه الى ان صار مستقلا لانها انما هي التي الباقى حتى كونها مقام المظهر نظر لانه هذا العام
مقام المظهر المجمع من غير سبوت ذكره وقام وضع الضمير لا موضع المظهر مقام الميسر مرجع الضمير اليه بل عليه
قرينة وان كما مر به الفتح نعم منه ما اضروه لانه ان الذهن الميلى الى غير لقوله زارت عليها نظام
رواق ومن التجوز قلنا ذلك ونظام اي زارت الجبسية زارتها عليها مستورة بروا من النظام
وعال كونها عليها قلنا ذلك ونظام من التجوز فان قلت هل يجوز ان يكون ذمها الترتيب في الذهان لكنه لا يرد

ضمير الشان

ضمير الشان قلت لانه من تفسير الضمير وقد يعكس اي يذهب عن المظهر موضع الضمير فان كانا اسماء فلكان
الغاية بتغييره الى السند اليه والمظهر لا اختصاصه بحكم بديع او في الكلام والاولى ذكره كما عليه
بامر بديع هذا ان اوله بقوله لا اختصاصه بحكم بديع كونه مختصا بحكم بديع كما هو المشهور اما لو ارد
تخصيصه بالحكم بديع معنى التعبير باسم الاشارة لجعل محض ما يحكم بديع لانه لو لم يميز بالنفس والنفس
بالغير لا يختص بالحكم بديع بل كان مراد بدينه وبين ما يلتبس به فعبارة سديدة كقوله اي كقول ابن رزق
كما قل عاقل اي كامل العقل كذا قالوا ويجعل ان يكون كل فرد في دعيت اي العجزة او اعيت عليها اي صعبت
وحذف العائد المفعول اهني من حذف العائد المجرور والابليغ ان يجعل حذف المفعول للتفسير اي اعيت كل احد
طرق معاشر فيشكل عليه العيشة وغيره اعانته ملاهية اي طرق معاشه وجاهل جاهل عطف
على عاقل عاقل بلقاء مرزوقا عطف على اعيت ملاهية ولا بأس ان المجرور مقدم ويجعل ان يكون مرزوقا
حال المفعول وان يكون حال المفعول اي تلقاه مرزوقا انت بسبب ملاقاته وفيه من يد بالذم
في مودية سيما اذا جعل المضارع للاستمرار وهذا الذي تركه اي ضمير فان تركه اذا عدى الاثنين يكون
معنى ضمير على في التسهيل وتركه الاوهام حائرة وتغير العالم التغيير اي المتغير من تدليقا اي نافية
للتصانع منك للوخرة وتفسيره مجر داتاني للتصانع كلفي بيان انا تارح المحقق والسيد السند في شرح الفتح
لا يوافق على القاموس هو من الاو من بالآخرة والربوبية هي القاموس وهو مراد من تدليقا اي دين المرأة
فان قلت اذا كاه هذا مصير الاوهام وان حيرة فناية امر العالم ان يخرج من ابن التفسير جاز ما ينبغي التصانع
قلت جعل الغضب المستولى عليه من حرامه مع استحقاؤه منك للتصانع معان ذلك فله هذا اشارة الى حكم
مفعول غير محسوس وهو كون العاقل بحر ما واجها هل مرزوقا كان العام بما الاضطرار لكنه لا اختصاص بحكم بديع
وهو جواز الاوهام حائرة طالع العالم التقن من تدليقا كلفي عناية التكميل بتغييره فابعد في موضع المحسوس فلكانه
يرى استامع ان هذا اي التقن التميز ليس الذي له تلك الصفة المحببة والحالة البليغة فان قلت
بذكر اسم الاشارة غير ان الايصالي الاشارة الغيدة فلكان التميز فكيف يوجب كمال العناية بتغييره ذكر اسم
الاشارة الغير المفيدة له قلت ان اريد في موضع المحسوس جعل بصيرة السامع متوجبة اليه توجه الباصرة

اذا ابرزه بيان

الموصوف بصفات الصفات كما شأنه كان انا او غيري اظهره بالصفة وبعد من الصفات نفسه هذا
 فقد جعل الظاهر الذي هو هذا كذا مقام الهي انا العاصي والشكل عليه سوق العاصي فجعله بدل الكل على مذهب
 الاخصر مع ان الجمهور على منهج الاعن ضمير الغائب وبتعب السيد السند وينبغي في ترجمه مذهب الاخصر
 ونحن نقول في وضع عبدا كذا موضع ان الغير المتيقن بالوصف ولذا صح ان يكون من نكات ذلك الموضع
 لا يمكن من العاصي بالعاصي ولا في غير الشك ايضا يتحقق ذلك التمكن بالبراد الوصف بل الا لا في الواقع
 في مقام التضرع ذكر وصف العبودية لاجعله صفة مخفية قال السكاكي هذا اشارة الى ما يستفاد من اشارة
 مثال وهو وضع الظاهر كان ضمير الشك غير مختص بالسند اليه لا يخفى انه لغو لا فائدة فيه في كلام المصنف
 والادنى كلام السكاكي لانه قد سبق منها آتيا وعليه فاننا من فتوى كل على الله ولا بهذا القدر والى النقل
 من الشك الى الغيبة لا يخص بهذا القدر الذي كان فيه من وضع الاسم الفلاس من بل قد يكون له
 ضمير غائب موصوف ثم اضرب عن هذا القصد الى الالهي الا في كل من الشك والخطا والغيبة اي واما
 كان او مشى مجموعا مذكرا او مؤنثا ينقل الى الآخر ولذا عبر عن الشك والخطا والغائب بالمصدر المستقيم
 الملاقاة على الجمع و زاد المصدر له مطلقا تصرفا لما قصد به والتشبيه على غيره ايضا من الاطلاق عن ان يكون
 مقتضى المقام من غير ان يعبر عنه بعبارة اخرى كما في امثلة السابقة حتى يفرق قوله ويستعمل هذا النقل
 عند علم الغايي ان الغائب ليس الاطلاق عن ان يكون معبرا بعبارة اخرى كما يستفاد من قوله كلام السكاكي
 المحقق لان هذا التقييد لا يستفاد ومن سبابة الكلام بل ما ذكرنا من التقييد ومن الاطلاق عن ان يكون
 في السند اليه وما ذكره السالك المحقق وبتعب السيد السند من ان في قوله ولا بهذا القدر ان في تسامح
 الزائد ولا يخص مطلق النقل بهذا القدر من النقل الى الغيبة غير ملتزم لان العبارة بعيدة
 عنه جدا ان يحمل عليه بنفس ولا يعود اليه قابل واما قال عند علم الغايي مع ان بيان القسم في علم الغايي
 يعني عنه لئلا يتوهم ان التسمية اصطلاح منه حيث استشهد بخلقه بين الجمهور والرد ما توقعه عبارة
 الشك في حيث قال يستعمل الغايي في علم البيان وقد جهل الله جري في المستعمل البيان على مذهب من يتبع
 العلم السند بيان لانه من علم الغايي والبيان بحيث يتبين بل من السند ولذا ذكره السكاكي في علم

البدع ايضا لانه من حيث اشتمل على ايراد طرق مختلفة لا يخرج عن اقسام الجاهل فليس له ان يختص به ما لا
 يستدعي ذلك بخصوصه في علم البيان حتى يكون مسببا للشبهة ومن قال ان من العلم والسند فلا بد له
 من اثبات جنس من جنس كبحسن في **البدع** قال السالك ما نحن من الصفات الانسانية من عينية
 الى شماله ومن شماله الى عينية قلت لانه فيه رتبة ينقل من الشك الى الخطا ومن الخطا الى الشك لغيره
 اي كقول امرئ القيس في الرثية كذا ذكره العلامة في شرح الفتح **نظا ط ليلك** بتذكير الخطا ان كان
 السالك في خطا بالنفس انما يشهد بدليل ولا يرتفع بتذكير الخطا بالاعتماد على السالك والسند
 في شرح الفتح الا عند فتح الصمد وضم الهم موضع ويرى بكسرهما وفي القاسم الا قد كان في بعض
 اراد المصدر بد تصحيح بان التعبير باحدى الطرقتين في مقام يقتضي الطرقتين الاخرتين عند فاكس في
 باول مطلع امرئ القيس مع ان السكاكي اورد ابيانه السند ان هذا الالتفات في الطرقتين الاولى فقط والى
 من بين مثل هذا السكاكي بهذا لانه بالغ السكاكي في مدح امرئ القيس في هذا المقام بحيث يرى ان اولئك ما ذكره
 هذا الشعر وما ذكره السالك المحقق من انه خصص هذا السالك من بين امثلة السكاكي ما فيه من الدلالة على ان
 مذهبه ان كلامه من الشك والخطا والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر انه قد دل على الاخر فهو الالتفات لانه
 قد صرح بان في قوله ليلك الالتفات لانه خطا بنفسه ومقتضى الظاهر ان من امثلة كثير يحصل منه
 هذه الدلالة الان يقال ان رتبة خصص بهذا السالك من بين امثلة السكاكي عليه هذا البيت لم يكن
 ان يذكر ما لا ذكر في القاعدة وهو نقل الكلام من الشك ولا يذهب عليك انه ينبغي للشاعر ان يقول
 لايه من الدلالة على مذهب علم الغايي عنه كذا لان مذهب كذا لانه ادعى ان ما ادعى ان ما ذكره مذهب
 علم الغايي لانه مذهب مذهب والشهود ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من السند بتعبير
 عنه باخر منها وكانت حل السكاكي قد لهما بعد التعبير عنه باخر منها على اتم من التعبير حقيقة او حكما
 واقضا المقام بتعبير في حكم التعبير **ولا يخفى** ان التعبير عن معنى مقتضى المقام التعبير عنه بل في مذكور
 وبالكسر والتعبير بمؤنث يشهد بالاشكالية المذكورة في النكت فينبغي ان يجعل تحت الالتفات وله
 نظائر رجوا ان تستظن لها ولا يقتصر على القيد اليك ولم يثبت انها جعلت تحت الالتفات فتجعلها

Copyrighted material

ملحقات به وصرح العلامة في شرح المفردات غير مقرر بتغيير تعريف الالتفات بان يكون التغيير انما يكون على خلاف
 مقتضى الظاهر على ان ارجح الحق ان التغيير لوجه ذبا وتجاه هذا القيد من عندنا ونسلك بانه لو لم يتغير
 الترتيب لدخل فيه ما ليس من الالتفات كقولنا زيد واستلزم ونحوه بانك نستعين فانه بعد التغيير
 مع الله الالتفات الا في اياك فبعد الله بعد اياك فبعد مقتضى الظاهر بانك نستعين ويمكن اخراجه عن الترتيب
 بان يد بقره بعد التغيير على بطريق آخر بعد ما يلا واسطة كما هو المتبادر ومنهم من توهم ان في بابها
 الذين آمنوا التفات مقتضى الظاهر استم وبرتده ما ذكره الازي في قوله على رضى انا الذي سمعني اتي حيدرة
 الله لولا اشتها ومعدنه وكثر تد لرد رتانا القياس ستمته على هذا في قوله التفات وهذا اى
 التفسير المشهور اخبر من تفسير السكاكي قال في الايضاح وهذا اخبر من تفسير صاحب المفردات فقول
 ان ارجح اى الالتفات تفسير الكهوجي اخبر منه بتفسير السكاكي لنفسه لبيان بغير ما يراه وكلام
 السكاكي الك في ف مرافقة السكاكي حيث قال لتفت امرئ القيس ثلث التفات في ثلث ابيات يعني
 بها قطع وله بالاعلم وبيان الخلق ولم يرتد ريات وهات له ليله كليله ذى العار الارمدي
 وذلك من بنا جاني وخرقه عن الى الاسود ويجوز ان يكون قوله سبتا على ان الانتقال من الخطا
 الى الغيبة والى التكم التفتان ومن الغيبة الى التكم التفت آخر باطل اذ الانتقال من الخطا الى الغيبة
 لانه اذا انتقل الى الغيبة لم يبق في الخطا حتى ينتقل عنه الى التكم وكذا يجوز ان يكون احد الالتفات
 الالتفات في الغيبة الى الخطا ب في ذلك لان خطا ذلك الى الغيبة غير خطا فلو ينافي ذلك التحوير بكلام
 الكشف ظاهر افي قاله السكاكي اشار الالتفات عن التكم الى الخطا وما الى ما عباد الذي فطر في رايه
 ترجعون مكان ارج فان ما عتبه عند بغير التكم في اعيد ترك بصورة الخطا في ترجعون والعنى ارجع
 وترجعون قال الشاعر المحقق فان قلت ترجعون ليس خطا بالنفس حتى يكون العتبه عن واحد قلت نعم
 ولكن الذي بقوله ما الى العبد المحاطوة والعنى ما لم لا تعبدون الذي فطر كما يحج في القدر على الخلق
 المحاطون وفيه نظر لانه لم يتبين عن الخاطي بغير التكم بل انما هو المراد به هذا الكلام من غير القول في
 العبارة ونظم التركيب ثم قال فان قلت يمكن قوله ترجعون واراد على مقتضى الظاهر الالتفات فيجب ان يكون

على قوله

على قوله في الخطا قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لانه انما مقتضى الظاهر ان لا يتغير اسلوب الكلام ويجوز
 القول على سبيل التماثل وهذا الخطا مثل التكم في قوله بنا جاني وقد قيل الص ما انه واراد على مقتضى الظاهر
 ونعم ان الالتفات عند السكاكي لا يخرج في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشهور بالاختصاص فيه عند غير السكاكي
 وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واراد على مقتضى
 الظاهر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند السكاكي ايضا فلو يتحقق خلاف بيننا وبين غيره
 ثم الحق انه محقق في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاني من خلاف مقتضى الظاهر على حقيقة هذا الكلام
 وهو نظر في كلام المصنف في الخطا لا يتجه عليه شيء مما ذكره لانه قال في الايضاح وانما امرئ القيس قوله
 ايلك اه فقال التفت امرئ القيس ثلث التفات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لانه في كل بيت التفات
 على تفسيره لا يقال الالتفات عند من خلاف مقتضى الظاهر فلو يكون في البيت الثالث التفات لرد
 على مقتضى الظاهر لانه منع اختصاص الالتفات عند من خلاف مقتضى الظاهر لما تقدم هذا الكلام ولا يخفى على الناظر
 انه مانع والذم للمانع وتقييد عدم الاختصاص بكونه عند السكاكي انما يشترطه عند غيره على القول
 بفهمهم الخالفه وهو انما ثبت عندنا فان لم يكن للتقييد فائدة اخرى وله في كلام المصنف فائدة اخرى
 ظاهرة وهما القصد وفيه دفع الاعتراض على القدمه القائلة بان في كل بيت التفات عند السكاكي
 ثم اتفق انه نظائر ترجعون على مقتضى الظاهر نظر الى الوضع وعلى خلافه نظر الى الالرب وكلام المصنف في
 الالتفات بنا على انه على مقتضى الظاهر مبنى على حمل خلاف مقتضى الظاهر على خلاف مقتضى ظاهر الوضع ومنع
 الاختصاص في ذلك وهو لا ينافي اشتراط كونه على خلاف مقتضى الظاهر بوجه ما على الغيبة نحو انما
 اعطيتا كذا التكرير فصل التكرير مكان لنا وقد كشف في الواحد من التكم لفظ الجمع تعظيما له وادهم المعظم
 كالحماقة ولم يحكي ذلك في الغائب والخاطي في الكلام القديم وانما هو استعمال المولى الذين لقوله باي نوافي
 الارض اني وصاكم وانتم ملوك لا لمصدا كنه تعظيما للخاطي كذا في الواو والى انما جابا الطلوق
 الجمع الغائب على الواحد كما في نعم الالهة دون فان اللم لفظ غائب ولا يبعد ان يجعل للواحد لفظ الجمع فكذلك
 بمنزلة جمع لان في المعطية بل تغيرها نحو ضربنا للبا لانه في كثرة ضرب حتى ان كانا ضربا بين وكذا التثنية

باي نوافي

لفظ الجمع بيان

على مشقة مرته كانه متقد في المضي ومن الخطاب الى الحكم قول علقمة بن عبدة طي ابك قلب مذكر او
موت لانه خطاب لنفسه اي ذهب بك في الحشا اي في طلب الحشا فهو متعلق بطي ابك وقال الشاعر
الحق متعلق بقوله طوي وجوه يفاست يكون التقديم لا قال الرزوقي وطوي في الحشا طوي في طلب
الحشا وشاط في رواه بها بعيد الشب اي زمانا بعد الشب قريب منه والتقصير للمقرب فينا في
قوله عفر حاد اي قريب شيب لانه الشيب خلاف الشب ولهذا قيل الارب بعيد اكثر زمان الشب اي حين
كان بنصر من الشب وقيل الارب بالشيب هو منه قومه وقوله تكلفني بالتحليل لا يستحق
عليك كذا في القاموس فصدق بيته بالمفعل الثاني في بقدر يابا اي تكلفني بوصول لي وروى الناء
العراقية يجعل لي افا علا قال الشاعر والفعل محذوف اي شدا يد فافها واحل الاشباع ان يكون
بين تكلفني وشدا شاذ في قوله وايها ويكون المعنى تكلفني لي وجها المرطول لها وقد شذو وكذا اي
قربها وجوز ان شاذ ان يكون خطأ بالقلب يكون فيه التثنية اخبر من الغيبة لا الخلق ويجوز ان يكون
خطا باسلي طبق طي ابك ليكون الاتفا بتعامه في تكلفني وعادت عواريت بيتنا او خطوت بك قال
المرزوقي عادت عواريت العاديات كانت القوافي والخطوب بصارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عوار
يعود اي عادت عوار وعواريت كانت تقول بيتنا لان كانت قبل هذا والقوافي جمع العاديات وهي
عن البيت ويشغلك على ما في القاموس ولكن ان جعل عوار من الافعال الناقصة اي صارت عوار حاملة
بيتنا وان جعل العاديات بين العاديات في اخذ الحكم وشذو لها ولا يخفى اطف هذه التسمية على جعلها في الغيبة
حتى ان انتم في القوافي وجوز ان يكون مكانكم ومن الغيبة لا الحكم والتمس الذي رسل الرياح فتشيد بها
فسيقاه مكان سقاء ولا يتوهم انه قد مر شاذ في قوله علقمة حيث عبر عن ابي بعد التبرع عنه باسمها العلم
بغير الحكم حيث قال بيتنا الا التبرع عن الغائب بغير الحكم مع الغير ليس خلاف مقتضى القاموس والى
الخطاب ما لك يد العذرا ما كرمك كان آياه فعبدا منهم من استمر طوي الاتفاقات انما الخاطب في
التبرع من الخلفين وكان دعاء العبد لله لا يوجد بدو الاستسكة التي صارت بعد الاتفاقات ومنع
بانك في فيها التي التماس ويجوز دفعه بان الارب بالخطاب ما يتوهم فانه في حكم الخطاب ورجح يتجلى على ما ذكره

الشاح

الشاح المحقق انه اخبر من الاتفاقات المتبرع من المحمدي والله باطل لانه لا بد من اتحاد التماس عند التبرع
الاتفاق على عموه تلك السكينة المتوقعة على ذلك الاتحاد على ان ما لم يثبت انما هو الاتفاقات مخصوصا بالتمسك
ليس الاتفاقات علة ولا يظهر لكونه اخبر من ما هو الاتفاقات عند المحمدي ولقد يثبت ذلك ما ذكره
في ظاه السقط ان قول في العلاء هل يزجركم رسالة من لاه ليس ينفع في اولئك انك او في اولئك رسالة
وان كان يرى فيه الاتفاقات ليس منه لانه الخطاب هل يزجركم بتوكلنا في وقوله اولئك انت باقة مشربا بانه
ايضا اتحادا الى طيب حقيقة اذا ما من اتحاد التماس مع فيه لكن الكلام في انه هل هو تحقيق من صاحب الظاهر
او هو لعله التماس لعموم الخطاب التماس وقد يطلق الاتفاقات على تعقيب الكلام محملة مستقلة مستقلة له في
المعنى على ان يقر الشاذ او الدعاء او يخبر من اللوح واللام لقوله تعالى وذهي الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله
تعالى ثم انصرف في الله فاعلم وقد يطلق ايضا على كلامه كمالنا القصص والفرع ما اختلف في قلب التماس مما ذكرته
قبل تمام القصص كقول ابن يسار فلامر منه بيدد في الياس راحة ولا وصل يصغولنا فكلارمه
فكانه لما قال فلامر منه بيدد او قبل له ما نصنع فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه الاتفاقات
الذي اليه ايا كان فهذا الوجه يعم كل الاتفاقات بل يعم وضع الظن موضع المضي وعكس الى غير ذلك لانه الكلام
اذا نقل من اسلوب يتوقعه التماس الى اسلوب لا يتوقعه سوى وجد التوقع قبل غير التوقع كلف الاتفاقات
الشهور ولم يوجد كلفي خصه التماس من الاتفاقات كما احسن نظريه في التماس في الاتفاقات فكن جملة
السند في شرح الفلك محتمل لان يكون من طوع عليه اذا ود عليه في احسن ايراد وان يكون ناقصا من طرب
الشوب اذا علمت به ما جعله كانه جديد والقوله في قوله شاط التماس اما للتقوية فيكون الشا مستقولا
النظرية بمعنى التجديد والتقليل فيكون غرض من النظرية وهو الوافق لقوله والكر ايقا فلا للاصفا وقد
يختص تحقيقا العرافة بلطائف اي يختص سواقف بعض اللطائف لانه يختص كل الاتفاقات سواء هذا
الوجه العام بلطيفة كما فسر الشاعر والا لا وجب ذلك ان لا يكون في الاتفاقات بالتمسك العامة وقد اشار
جميع الكثرة الى كثرها كلفي الفاتحة اي في سورة الفاتحة ولكن ان سريدا فاتحة مسودة الفاتحة فان العبد
اذا ذكر الاولى حمد الله الا في التبرع من مجرد التماس التحقيق بالتمسك من قلب حاضر فانه العبد الذي لم

110

وهو سيد جليل مجد من نفسه محمدا لا قبل عليه وكلما جرى عليه صفة من تلك الصفات العظيمة
 قوت ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها البقية الله مالك الامر كله في يده الحزب وجد ذلك بانه
 اضعف ما كان الى يوم الدين على طرقة الاستسار والمغنى على الطريقة الى مالك في يوم الدين والعقول محدوف
 دالة على التيم واورد عليه ان الحدوف القدر والافضل فكانه قبل مالك يوم الدين جميع الامور قبله ^{الحقيقة} والحق
 والمجاز اقول يا سارق البينة اهل الدار مشتمل على هذا الجاذب مع ذكر الفعل الحقيقي وتوجيه جعل المعقول لا
 والجمع والجمع بين الحقيقة والمجاز غير منبذ في البذل كما في قطع زيد يدك بطلب زيد ثوبه فعول هذا القول
 وللعقول محدوف يريد به ما كان مفقودا قبل الاستسار وما ردد الابداء فيجب ذلك المحرك الاقبال
 عليه اي على ذلك الحقيقي بالحد والخطا بتخصيصه بغاية التخصيص الذي هو العبارة اذا العبادة نهاية
 والاستقامة في الهمة اشارة الى اختيار تفسيره انك تستعين بالاستقامة في جميع الهمة على تفسيره بالاستقامة
 في العبادة والرتب عكسه على ما بين في محله فالاطيعة الدائمية الى هذه التقاد قوة المحرك الحاصلة من تفصيل
 الصفات لا تشبه على ان القادى ينبغي ان ياخذ في الرأفة كذلك لانه الرأفة تنزل على لسان العباد العبد
 في قوله لا يقصد ان القادى ينبغي ان يكون كذلك فتم البينة بيان الحق حيث اسقط ما في القول من ان
 التطبيق في ذلك التشبه ولم يرد له لالتزام الحقيقة مستقر في تقرير كلام الفاعل وقال تيمى لبيان والاطيعة
 للحققة بها موقع هذا الالتفات هو انه فيه تشبها على ان العباد اذا اخذ في الرأفة يجب ان يكون قرأته
 محمدا نفسه ذلك المحرك المذكور هكذا وقد ظهر انه اياك نستعين ليس من الالتفات في شيء لانه مقتضى
 الظاهر العادول الى الخطا في اياك نريد فلا يلتفت لما يورده سوف بيان النكتة من ان فيه التفاتا
 اليه قوة محرك الاقبال وجزا الى مكتبة الفاعل ويراد به على ما ذكره الزمخشري الاحتياج الى الايمان وهو
 ان الخطا ليس هو بالانحصار بالعبادة والاستقامة هو الموصوف بالصفاته وهي العلة في التخصيص ^{لأن الخطا} يكون
 بكنافى التبعين مقام الشاهد وذلك التبعين اما جاء من قبل الصفات وذكر ان الصفات الستة في التشبه
 العابد ينبغي ان يكون متوجها بالهوية بحيث كانت براه ولا يلتفت الى ما سواه هذا وينبغي ان يرد على ان
 المستعين ينبغي ان يكون كذلك فانه قلت كونه كذلك في مقام تخصيص العبادة لا يقتضى التشبه على وجهه

كذلك

كذلك في مقام العبادة قلت يمكن ان يتكلم في تشبها بانه لا جعله في مقام المحمدي وهو عبارة كذا بك تشبه عليه او
 بانه لا جعله في سورة لا يكون متعلقا به وفيها كذلك تشبه على ذلك وهذا امر لا الله لا جعله كذلك في مقام
 عرض العبادة تشبه على ذلك وهذا سور غيبته لمن له اهلية منها ان لا يدعوله اياك نريد واما ان تستعين
 اياك تعرف كما في وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوا في الاية وفي قوله لا يعبدوا الاك نريد واما ان تستعين
 الى الشاكلة العاتقة في ذلك تشبها على ان حصر العزة في مقام مساعدة الاكثره وذلك كما لا التوحيد
 ولا ينبغي ان تشبه على تلك المساعدة صفة الخطا ومنها ان لا تغلب بنية ولا على ان تغلب عن كل مسئلة
 بعالم الحسن بطريق الوصا الى التوحيد الى تفصيل مضافه بقلب حاضر فانه نهاية تفصيل حضوره
 عنده بحيث يسعد ان يحاط به ويجوز ان يرى العباد ان القدره كماله وهو الذي عاجز في طيها
 ذكره من سواه في قوله في كل ما عناه والله لا حول ولا قوة الا بالله قال ان الله سبحانه لا يخفى ولا يجر كلامه الى
 خلاف مقتضى الظاهر ودر عدة اقتسامه وان لا يكون من مباحث السند اليد اقول فانه العبد في اول
 الشروع في جئت خلافا مقتضى الظاهر على وجه لا يخص السند اليه ونبه على ان يجتنب غير مقتضى الظاهر وقد
 يخرج الكلام على خلافه ولا يقل وقد يخرج السند اليه على خلافه فقد له ومن خلاف مقتضى الظاهر اي خلاف
 مقتضى الذي كلامه فيه وهو مطلق خلاف مقتضى رتبة بقوله ومن على ان لا ينحصر فيما ذكر كيف وجميع
 الجازات خلاف مقتضى الظاهر في انما من لغيره كسلفه والتمناه هذا فنزل له تلقى الخاطب بغير ما يترقب
 فيما لا الى القول في باب ان جعل الخاطب متلقيا غير ما يترقب بحمل اي بسبب كمال كلامه على خلاف
 مراده تشبها على ان ذلك الخاطب اولى بالتمناه واقل او هو الواجب ان يقصد على حسب تقاوت
 القامات يكون اول ما بالنظر الى المستكم او الخاطب او غيره ^{ولا ينبغي} ان العلق لا يتوقف على كمال كلامه
 على خلاف مراده طمعا في ان يكون التشبه على ان غيره اولى بالافادة والخاطب بد فاعلم على خلاف المراد
 مودة لا حاجة اليها لقوله القيد في ^{الحق} وقد قال الله تعالى له ان شاء الله بقوله وقد قال وجعله
 حاله ان قال ذلك بدبهة والله فطنته بقوله متواذاه حيث لم يحل بلبنه وبينه وعند الحاجة
 لا حملت على الا هم مثل الامر محل الا هم ولا تشبها بنية الحجاج انه الاولى بالقصد نظر الى حال الامر

فيما عدا

كما انما رايه الصواب لو كان قد صدق في ان الله الاول بانفسه نظر الى الخاطب فقال مثل على الادهم والاشهر الى
 الفرس الذي غلب سواد حتى ذهب اليها من الذهب الذي غلب بياضه حتى ذهب اليه من السواد وقيل ان الغلب
 للفرس من الماد بالادهم او الاخفلة انه لا ينبغي ان يكون بالادهم اي من كان مثل الامير في السلطان والقبلة
 ويصط اليدى الكرم والشفقة والمال فجدد يران يصفى قال ث ترح بان يعطى من الاصناف لان يصفى
 من حاد ضرب اى بقيد ويوثق وفي القاسم جعل كل من الاصناف والصفى من كايين العنيتين فكل من
 على لفظ واحد ولا يتصور معنى وان يجعل كل لفظ من لفظ اخر كما فعله ان ترح على عكس ذلك فغير
 التحاج قوله وقال الادهم حديد فقال بل قد قل لان يكون حديد اخر من ان يكون بليد اخر من النسيج الى
 الصبر او بالنسب الى او ان السائل بغير ما يطلب في التحج والطلب هو الطلبية بعد اخرى فالاول بغير ما
 يطلب لانه ذلك التعلق لا يخص لمن يبالغ في الطلب وكأنه وقع فيه حسن الناس بين يترقب ويطلب
 من ترح رعاية جانب اللفظ على المعنى بتزويل سؤاله من قوله غيره الكلام في كل الكلام على خلاف
 الالهة هو من روى اول تنبيهها على انه الاول بحالها اي بحال السائل اول اول بحال الجيب فالاول
 الاكتفاء بقوله على الله الاول والهم له من غير ذلك والفرق بين الاول والحق والحق هو الواجب والمحقق
 ان يلحق السائل بغير ما يطلب من حيث يلحق الخاطب بغير ما يترقب والافقوت بينهما الاجابة العباد
 كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي من قبيل النّاس وانما ان السؤل عن حكمة فعادت الاهلة
 اولى بحالهم الجواب بيان الحكمة اولى بحال الرسول عليه السلام لانه البعث بيان امتائه في الشرح
 عن السؤل في الفرق في زيادة القوة ونقصانها حيث قالوا ما بال الهة لا يبذل ودقيقا مثل الخط
 ثم تزايد قليلا حتى يتلوا ويسوى ثم زال ينقص حتى يعود كما بدا فاجيبوا ببيان الغرض من هذا
 الاختلاف وهذا ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت به الناس امورهم من الارواح والانس
 ومحال الدين والصوم وغير ذلك وبما لا يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على انه الاول والاولى
 بحالهم عن يسئلونك عن الاهلة لانه السؤل لا يسئل عن بطلانهم بل يسئل عن ما قد يوقرهم القيسة
 ولا يتعلق اهمهم بغير هذا كلامه وفي الوجه الاول انه يلزم ان يكون في الآية بيان السؤل عن الغرض

بحالهم

تحت بيان

يكون

يكون اولى بانفسه الى من لا يطلب مسجولة على السبب وتظاهر الخطا خلافة وان موافقه من بياضه من السؤل
 غير مستعد من انها يكون بحجة اخرى وفي الوجه الثاني ان موافقه سبب ذلك فلهذا كمال قدرة الله وتظهر
 معجزة شاهدة على صدق نبوته من حيث صادر رايها به عالمين السبب مع بعدهم عن فهمه فالاولى ان يقال
 الاول بحال من لا يعرف احكام الشرعية بتقديم مرفقة الاحكام او الاول بحال من السؤل عن افعاله تعالى في حق
 السؤل الحكمة لا عن اسبابه بل لانه الفاعل المختار المستغنى عن السبب وكقوله تعالى يسئلونك ما لا ينفعون
 قل ما انفعتم من خير فقلل الدين والافربين واليتامى والمسكين وابن السبيل وما من رايها عن بيان
 ما ينفعون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيهها على ان الحق هو السؤل عنها لان الثقة لا يفتقر بها
 الا وان يقع موقعها وكل ما هو خير فهو مصالح الانفاق فذكر هذا على سبيل التمهيد دون العقد
 كذا في الشرح ويحتمل ان وجه كون بيان المصارف مما هو دون العقد ان نفقة الزوجات كانت على وجه
 لا يشعور فيها لكن كان اصل التفاهر والباهة فيمنع منها الى الاباعد وارباب الجاه والشرورة
 فاجيبوا ببيان المصارف تنبيهها على ان المهر لم يكن في الانفاق ذلك لان خطا كره فيه في المهر فافضا
 لغيره ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهها على تحقق وقوعه وكأنه استند على انه
 تنبيه من له خطئة ان التعبير عن الماضي بلفظ المضارع ايضا من خلاف مقتضى الابدان كونه بملكا محبا
 كذلك نحو ويوم ينفع في القوت ونقص من في السموات ومن في الارض سهى فوضع صفة مكان
 فخرج ولا يبعد ان يقال لم يزل بالقرآن بل بتركيب مصوغ له وافق اكثر لفظ النظم ومثله في كونه
 خلاف مقتضى الظاهر وفي النكتة ان الذين لواقع اي التعبير عن المستقبل بلفظ المضارع الفاعل وبنه
 بقوله ومثله على تفاوت بين التالين وكأنه ذلك الاشياء في كون المستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى اللفظ
 واما كون الفاعل في المستقبل خلاف مقتضى الظاهر فخلافا لعدم دلالة على زمان ووجه التنبيه فيه
 على تحقق الوقوع ان الفاعل حقيقة فيضاهي الوصف به في الحال اتفاقا كما انما يتصف به بعد
 التعبير اتفاقا واختلف فيما انصف قبل والنقص كما بين في الامور هذا ان اريد بالدين جزأ يوم
 البعث اما ان اريد بالجزأ مطلقا والله تعالى مجزي العباد في الدنيا ايضا فليس التعبير عن المستقبل باللفظ

118

بالله لا يخفى بيان صح

ونحو ذلك ولا يبعد ان يقال انما يكون في زمان ما يتجدد عنه بالتحقيق وهو غائب عن الخاطب ان بين زمانه بخلاف
 ما هو حاضر بين يديه والذين كذلك فكان مقتضى ان يقول ان الذين يقيمون قال ان الذين لم يقع نزله
 المحقق الشاهد للمطرب يوم يحج الى التاسراي نجم نزله منزلة الحال بعد ان احضره وجعله مشاهدا الى
 بالاشارة الحسية فان تلك الاشارة تستلزم جعل الجمع فيه في الحال فاحفظه فانه بديع وفيه وقوله في كون
 التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى اللفظ مطلقا نظر الله اذا عبر عن مستقبل بلفظ
 الماضي على خلاف مقتضى اللفظ ثم تدبر ثانيا عنه بلفظ الماضي فذلك التعبير مقتضى اللفظ على وفق الكلام حتى
 لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى اللفظ لكونه خلاف السلوب والظن بكون اللفظ بهذا التحقيق
 بعد ان صرت في بحث الانشآت على التوثيق فتمسك بما هو الحق واسأل المتوفيق ومن هذا بين ان
 ربما يكون التعبير عن المستقبل وعن الماضي بلفظ خلاف مقتضى اللفظ ومنه اي من خلاف مقتضى اللفظ
 قال لا تنحصر جعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر ولا مكانه ولا ينقص بقوله في الدار زيد ووضعه في
 زيد لانه لا بد بالاجل مكان الآخر جعل ان يجعل متصفا بصفة لا يجز بان يوضع موضع فعل في جعل احد
 الكلام مكان الآخر ضرب زيد جعل للفعل مكانا لالفعل وخرج بقوله والآخر مكانه والابتداء في الحكم بالقلب
 ليدفع اما لفظي لجعل النكرة مستند اليه والرفعة مستند فانه اذا وقع هكذا حكم بالقلب والما معقول بغير جانب
 المعنى كونه في في الاصل على خلاف ترتيب الواقع مثال الاول ان اول بيت وضع للناس بيكته ومثال
 ما شال اليه بقوله يجوز ان يقع في الاصل فيعرض على الحرف في الناقلة فانه عرض الشيء على
 الشيء معناه ان ياد على ما في القاموس والادوية للحرف في الشرح لان العروض عليه يجب ان يكون له
 ادراك لسميل الى العروض به او يربح ومنه اخلت الفلانة في الراس والفا في الاصل قبل النكرة في هذه
 الاسماء العامة تحرك العروض نحو العروض عليه والظرف نحو الخراف وهذا انكسر الامور قبله السكاك
 مطلقا وجعل في اعتبار الطيف ووجه غير مطلق وقال يجب ان يحسن عند الحق انه ان تضمن
 اعتبار الطيف قبل قوله اي قوله روية وصحمة اي مغارة مفعلة مكنونة بالعبارة اربعة اطراف
 ومواجهة كان لوراءه سماوة اي بونها بيلانها في السما مخدوف ولكون جعل التقدير اي

لونها

لونها الى الارض والمخدوف الى السما فيكون المشارة الى القلب الى مخدوف المضاف والاعتبار بالتطيف فيه ما
 في كل تشبيه من الالباقة في كمال الالباقة الى ان استحق جعله مشابهاه ويمكن تفسير قوله كان لون السماء
 بما لا يكون فيه قلب ولا حلف اي انقطع الغبار فيها متراكما وانقل بالسماء بحيث صار القمر متصلا
 بالارض اتصال اللون بالجمجمة لون الامم لنفس السماء لا وان لم يتحقق اعتبار الطيف قد لا يتحقق
 ليس اعتبار الطيف وله يتصور لونه ما يتغير خلافا في القصور لانه لا يغيره يتعلق به في هذا المقام لان
 قد ما يتغير خلافا مشتركا بينه وبين غيره لا ينبغي ان يجعل من مباحث القلب والاعتبار له بغير ما قال
 السكاك بالانقراض له كما تقرر في الشرح من فصول الكلام وعدم رعاية ما يليق باللفظ كقوله اي القطر
 يصف ناضه بالسمين فلان جرى سمين عليها كما طيئت بالقدن اي القمر اليسا عا اي كالسمين
 الطين بالتراب كذا في القاموس والاصل فيه كما طيئت الندى بالسباع وهو وان يتحقق مباغلة
 في وصف الناقلة بالسمين واشارة الى ان الجمجمة صارت صلبة في بدنها ومروضة السمين صارت مرغا
 كما جعل السباع اصلها القطر لانه الطين للسباع لكنه بعيد عن الطين لانه قول طيئت السباع بالندى
 مما يستحق ان لا يخفى احوال السند انما تركه الرفع والمخدوف الاسقاط فاشاني يدل على
 الثبوت دون الاول فلهذا قال الشارح في استعمال المخدوف في السند اليه والترك في السند اشعارا
 بان احتياج الكلام الى السند اليه الشدة فكانه كان ناجيا لا حاله ثم اسقط للداء وادرج عليه انه طلة
 من هذا ياتي في ما ذكره في شرح الكشاف ان قوله ابن عباس رضي عن تركه التسمية فكانا تركه مائة واربعة
 عشرة آية من القرآن مشكلا لانه لم يكن في سورة البراءة حتى تسمية حتى تكون تاركها لانه دل كلامه
 هذا على ان هذا الترك يقتضي اثبوت وفيه انه تركه مائة واربعة عشرة آية من القرآن عبارة عن تركه
 قرآنه لم يكن التسمية اربعة عشرة آية لا يكون القارئ التارك لها تارك اربعة عشرة آية وتركه
 القراءة قد تحقق بدون ثبوت القراءة فلا يكون ما ذكره مستلزم ثبوت التارك المائة التارك
 هذه القراءة ولم تكن ثابتة ولا واجبة ان اختلاف عبارات التشبيه على ما تقدم ما يدبر به على يقابل
 المذكور للتفاوت والا لما عبر الصريح عن عدم ذكر الفعل في حيث متعلق الفعل بالمخدوف فلم يترك في مخدوف

احد السند

السند اليه

كقولنا أي كقولنا في ابن النجاشي البرهان ومن يك أسس بالمدينة وحده أي منزله فأسس على المكان
مجانا ولكن أن تجعل غير أسس من الخبر جمل بالمدينة وحده أي أسس قامة والجمل حالاً من ذلك الواو
كما في خرج مع الباقى على سواد وسياقى والنجاشي نصب وحده على الظرفية لأنه ليس معها قائل التقدير
في فاق وقيا في القاموس اسم جمل صالى أو فوس وقال السيد السند أو غلامه بها الغريب لفظ خبر مفعول
تخسر من غريبته وتخرج من كوربتة وخبر قيا وحده والمادة قوله الغريب لا يصلح أن يكون خبراً عن قيا
لأنه قيا لا يكون عطفاً على محل إرتم مبتدأ والعامل في خبره الابتداء ولا يجوز لكل عاملين في مفعول واحد
سواء كانا من جنس مختلفين لأن لا يمتزج والمزج لا يصلح أن يكون خبراً للسند والمادة المتقدمة قد تحرى عنه
بمجرد أن كان بين أحاده كمال اتصال الترتيل بمنزلة الواحد صرح به الترمذي وأقام عليه آية بيته من القرآن
ولا يجوز أن يكون المحذوف خبراً لأن دخول اللام سهل على أن المذكور أن خبراً في التقدير أى وقيا بها
الغريب غريب وقد عطف غريب على قوله الغريب وقيا على محل غير المحكم بعاطف واحد ولا عيار عليه إذا كان
العامل واحد فعلى هذا يكون خبراً عطفاً على محله فإن لم يكن العامل فيه عاملاً على قيا وعلى المظنة حتى يكون
العامل فيه لا يندفع ذلك لا يصلح أن يكون خبراً رولاً يثبت في محله جواز المظنة على محله خبراً فلا يؤول
على هذا التوجيه وأن ذكرنا الشارح المحقق بل التوجيه على أن العاطف لعطف مجموع قيا وغريب على قوله أى
لغريب عطفاً جملة على جملة وبه قطع الكشاف في قوله تعالى أن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى
الآية كونه قيد تقديم بعض المظنوف على بعض المظنوف عليه وهو يجوز وأما هذا الموضع الذى جعل واو
والصا برفاً اعتراضية وبعد تجويزه ثمة بقول الترمذي ومرفقة الامام الرزقى له دفعاً للتقديم بأن
التقديم في نيته التأخير وإن يتجه عليه أن تقديم المظنوف على المظنوف عليه أيضاً في نيته التأخير مع عدم
جواز في السعة الابد للتقديم من نكتة قال الترمذي النكتة التنبية على أنهم مع كونهم أتباعاً من المذكورين
ضلالاً واشتغالهم غيابة عليهم أن يقرروهم لا يبان والعمل الصالح لفظاً بغيرهم وفيه أن هذا التنبية
حاصل بالحكم عليهم بأنهم غيابة عليهم والامد خلية للتقديم وقال الشارح المحقق نكتة التنبية في البيت
التعريف بين الفساد ولفظ في التأخير بالمعنى أن لو قال لا غريب وقيا لجاز أن يتوهم أنه منزهة على

قيا في التأخير بالمعنى لأن ثبوت الحكم أولاً فرى فقلده ليشأ في الاخبار عنها تنبيهاً على أن قيا مع أنه
ليس من ذوي العقول قد ساء في العقل في استحقاق الاخبار عنه بالاعتراض قصد إلى التحسين ولا
في الفرق بين النكتين أن أحدهما التسوية والآخرى كونه المفضل على من البعض وأنه بشر كلام الشارح
بالاعتراض والتفتت مثال المحذوف السند عن المظنوف للاعتراض عن العيش مع ضيق القام أو المحذوف
السند بتمامه أو المحذوف مع تقديم القرينة وقوله أى وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك وأما
الراى مختلف مثال المحذوف لهذه السلة تنبيهاً مع كونه السند المحذوف للمظنوف عليه أو مع تأخير القرينة
أوبع بقا تفق المحذوف وقد شئت أن أرى ترجيحاً جانياً بالتعبير بغير المحكم مع الغير يعطى لثانته
وقولك الخطأ لغويين لا فائدة لهم فيكون فيه إشارة إلى نهاية شنيع الاستعمال لا يندفع
وعر مثال الاعتراض عن العيش بدونه ضيق القام كما يستفاد من الإيضاح والمظنوف محتمل أن يكون
من عطف جملة على جملة وأنه يكون من عطف مزيدين على مزيدين وفي تصحيحه دقة وهو أن المقصود
تشريك السند مع السند في كونها مستلزمين لا في كونها مستلزمين للسند إليه وكذا الحال في التشريك
مع السند إليه هكذا أفاض السيد السند في شرح المغنم وقولك خرجت فاذا زيد لعله مثال التخييل الدليل
الاقوى الدليلين من العقل واللفظ قال الشارح المحذوف هما كما قرنها اتباع الاستعمال الوارد هنا
فإن قلت لم يسبق في المتن ذكر الاتباع المذكور فكيف تمحل المحذوف لما به هو الاتباع الاستعمال الوارد
قلت الاتباع المذكور مستند على حقه وقوله وأما نحو ذلك وعن نظر بأك أنك على تدرج كافيته في مرفقة
هذا المثال قبل أن نصير مخاطباً لنا في هذا القام قلنا شغلنا بما يتعلق به لمقدنا شغلنا بفضول الكلام
فأعرضنا عنه خوفاً عن اللام وقوله أى الاعتراضية محذوفة وأنه من محذوف أى أن لنا في الدنيا مملوك لا محلول
السافر في دار الدنيا ولا إلى الوطن وهذا الآخرة وأنا في السفر أن مضراً مهلكاً في الصحاح السفر كما في
كسب وصاحب يقول سفر في السفر سفر أى خرجت إلى السفر في القاموس وجعل سفر وقد مرز سفر
ضد الحفر والسافر السافر لا فعل له وقوله مهلكاً بالتحريك أى تدمر ووقار وقوله أن مضراً مشغول
بالهمل وحاصل المعنى أن لنا حلالاً في الدنيا ظليلاً ودار محلاً لا عنه إلى وطن بعيد لا يقطع طر يقدر بسرعة

117

ولا بد لنا من فهمي اسباب كثيرة في قطع هذه الساقة فلفظ البيت خبر ومعناه تحسن على علمه المتكلم في هذا
الحلول القليل من فهمي اسباب السطر الشديد وقطع الاسد البعيد في الشرح والستر الوفاق قد توغلوا
في الضم لا جبري بلهم ونحن على اثرهم ودلالة المهر على ما ذكرناه اظهر مما ذكره والحق هنا العوض
الاختصار والعدول الى اقرى الدليلين واستبعاد الاستحسان التماسا فانك كثيرا هذا الحذف في مثل هذا التركيب
حتى قال سيوريه في كتابه بان مالوان ولدوا وقال عبد القاهر لو سقطت ان لم يحسن الحذف او لم يحسن
لانها التلخيص بشارته والترحم عنه ولضيق المقام للتحسين فلفظ الوزن ولم يذكر الشاع الا الوجه الثاني في
ولقد تبين في هذا المثال على ان الخبر لفظي مع كونه ثانيا عن الخبر الحقيقي محذوف فلا السيد السندان جعلت
ان اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلت بدلا عن السطر في زمان مضيقه وان جعلت ظرفا لبدلته من قوله في
والفج واحد وفيه بحث لانه ذكر الرقي ان اذ لانم الظرفية لا يكون اسما الا اذا اضيف زمان او يكون مفعولا اليه
وايضا التورية والوقا وصفة السطر لا وقت مضمينه فالوجه ما ذكرناه وقوله تعالى فكلوا انتم فكلتم
فرا من رحمتي رقي جعل الشايع الحق سبب ايراد هذا المثال لانه السند فيه فعلا على خلاف ما تقدم
فان السند فيه ما اسلم وبجمله ونحن نقول اوردده للتبينة على انه المحذوف فيه مجرى السند لا السند
والسند اليه بانه يكون اسما توكيدا لفاعل المحذوف انما لا يثبت كثر الحذف فيها فيبقى عنهما قلة الحذف والتبينة
على ان الداعي الى تقدير السند قد يكون غير نفي السند اليه بل اسند وهو هنا حرف شرط الاول اه لا
لكان الكلام انتم فلكونه كما نرى الكوفيين مع وجوده والتقدير عليهم والاشهاد بالقرآن وقد علم قوله
فصير جميل نقدر بالخصوص على المحتمل للتبينة على الحذف الواجب بعد الحذف الجائز وان الداعي
الى الحذف فيه يخالف الداعي المقدمة اذا الباعث في تحصيل الابهام ان الاثم التفسير فيمكن
في التفسير فضل يمكن وللاشبات بما فيه غاية فسر الناظرين وهو تحصيل بريد التمكن من حذف الدال و
ما هو في نهاية التفسير في صورة العيش اذ اول ما يبدو لنا ان الكلام يستلحق حذف السند لان
بد مع زيادة السند اليه ثم يلحق عليه انه في غاية الافادة فجعل التكميل في عيشه كالتسريع في الاشياء
في غير صورته فاحفظ هاتين السكتين فانهما من البدائع قال الشايع النضر من الحذف الاحتمال عن العيش

ان النقص

ان المقصود من اللسان هذا الخط تفسير القدر فلو اظهر انه لم يحجج اليه قوله او لا فيمكن هذا ايضا
موجبا لا يرد هذا المثال فان العيش في البيت كان نفس السند وهذا ما ذكره للتفسير وثانيا ان ما ذكره في
ما ذكره النص في البياض ان التقدير لم يملكه على ان التكرير التأكيد في ذكر المفسر للتأكد عشا لان
فيه فائدة التأكيد الحق ان اصل التركيب لم يملكه لا حذف فلك بقى انتم تفسير بملكون فلو ذكر الحذف
لكان التفسير عشا وهو المسطور في كتب النحو ولا حاجة الى تقييد هذا البيت بقيل بحسب الظن لانه
عشت صرف وهذا ايضا من اسباب ايراد هذا المثال هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان
وهو ان انتم فلكون فيه دلالة على الاختصاص وانه انتم المخصوصون بالسند البانغ لانه العقل كما سقط
لاجل المفسر بغير الكلام في صورة البيت والخبر يعني كما اننا اسعيت في حاجتك وهو مبتدأ خبر
بعيد الاختصاص فكذلك ما هو في صورة البيت والخبر فاستفاد منه الشايع العلامة انه يجوز جعل
ان عشت جملة فعلية مفعولة للاختصاص بتقديم التأكيد الذي هو الفاعل المفعول به في صورة
او الخبر فجي عليه في شرح كلام السكاكي حفظ الظاهر فقال ان السند اليه فاعل مفعول قد
للتحقيق وفهم منه الشايع الحق انه ادعى ان كل ما يفيد الاختصاص جملة فعلية في صورة الاسمية
عند ان تحذف في فصيحة اسناد دلالة هذا الكلام وقال هذا الكلام صريح في تقييد دعواه وحجة عليه
لانه ان التحشيش جعلها مفعولة للاختصاص لكونها في صورة ما يفيد الاختصاص لم يبق من غفلة
العلامة عن كلام السكاكي من جعل رجل عشت مبتدأ لا محالة حيث قال قد رتبنا خبره لتلاينتي
منتقى التخصيص ^{المصحح} للادب لانه لا سبب له سواء وقوله تعالى مرفوع محتمل الامرين فصير جميل
محتمل الامرين بل الثلاثة ثا شها ان يكون من قبيل سلفه عليك اي فصير جميل اي اجل بالنصب تفسير
الامرين او فامر صوابه الواو لانه مفعول الاحتمال لا يكون مراد والاحسن في جعل محذوف السند
تقديره فصير جميل في الاصل مصدر والاصل فيه التقب وقد قرئ فصير جميل فالاصل فاصير جميل
جاء بدل الى الرقم لافادة الدوام والبناء والتاسع في الدول جعل محذوف الفعل خبر عن المصدر
كما في الحمد لله وكان قد اش ر بتقدم بيان حذف السند الى الله اجل لانه المقصود الاظهر من الكلام هو

115

قد طعن النحوي على اعتبار قوله وان ذكرنا ان الحق لا يخرج حذف السند مسته اوجه وادب واحد
 الفا والعبار الجمل الذي لا شك في ان الحق لا يخرج حذف السند مسته اوجه وادب واحد
 ان يجعل يفتي القام لكال توجب التكلم ويجزئه قال صاحب المنهاج وقد يكون حذف السند مسته اوجه وادب واحد
 يخرج الكلام الى ما ليس من ذلك فلو كان ان يدع ذلك ام عرفت انك لو قلت ام عندك من نصير له منقطعة
 ويجه عليه ان هذا لا يقتضي الحذف الا كما ان يقال ام عرفت انك فاذ ام يفتي ان يكون متصلة ووقع
 بانه ام هنا وان جاز كونها متصلة لكن الفاء فيه الانقطاع والاذاء لا يرد للمزيد بعد ام قرب الى الاتصال ^{مكان}
 ايراد المحقق دليل قصد الانقطاع الا ان يكون قرينة واضحة على قصد الاتصال كقولك سرت بك ^{عندك}
 ام عرفت انك ولا يخفى انه مستفاد مما ذكره ان ذكر السند اليه قد يكون دلالة لو حذف لم يخرج الى ما ليس ^{بالمستفاد}
 كصافي فلو كان ان يدع عندك ام عرفت انك فانه لو حذف لم يخرج من الانقطاع الى الاتصال والذي ارى انه
 لا خبر مقتضى ان يدع عندك ام عرفت انك في معنى انها عندك ولا يذهب عليك ان وعرب قرينة الحذف
 لا تختص بحذف السند وكان قد يترك في السند اليه اما لانه ربما يحذف ببلد قرينة كما ان اقيم مقام الفعل
 واما لانه وجوب القرينة على المحذوف مما فيه العاقل الا انه لا يعتبر عن حذف السند بالترك الذي هو للمحذوف
 عند بالتحية والاستفهام عن نصب القرينة تدركه بقوله فلا بد اي الحذف من قرينة وذلك ان يجعل الزاد
 وجوب القرينة للمحذوف والمعاينة اذا حذف مشترك بين دواعي هذا كالتفتك المشترك لا يفيد المعنى
 الزاد بل قرينة الا انه لم يفسد الا قرينة الحذف ولا عكس ليس القرينة مما لا بد لها من الحذف بل انما
 الايجاز مع وجوب القرينة كوقوع الكلام جوابا للسؤال محقق اي ملكه كذا يمكن الوقوع التي من ان يكون
 محققا كقد كان في جواب من قام او مقدر نحو ولئن سئلتهم من خلق السموات والارض يقولون
 الله وهذا ما دلالت تاج المحقق حيث قال لو حذف السند لانه هذا الكلام عندنا غير شيعي ما فرض من الشرط
 والاحتياط في جواب من سئل محققا معنى كونه جوابا عن هذا السؤال المحقق في الكلام انما يتحقق ^{بالتقدير}
 شيعي ما فرضه ولا يرتفع فيها ذكره فلا بد وما ذكره السند مسته اوجه وادب واحد وانما السند في نظم
 الآية ليس محققا وانما ليس محققا اذ وقع ذلك القدر باليسار لم يوجب اولا كان في الآية فنهى عن تحقيقها

ذكر اوجه

ذكرنا على طر يقته اذا تحققت وانت تعلم ان القرينة في ذات السؤال وهي حقيقة في الآية وهذا هو
 الذي يقول به السؤال محققا لا يكون لهم سؤال الا وهو الزعم القدر في هذا الكلام وكيف وانما لا يفتي
 تحققة على تقدير ثبوت ما فرضه بل وقع الكلام في جوابه فان ادان بان ذات السؤال قرينة انها قرينة
 من غير انها كونه الكلام جوابا لقرينة فلا بد من اعتبار الوقوع وما ذكره الشارح انما هو تصور الوقوع
 وبهذا اندفع ايضا ان الشرط في هذا السؤال المطلق وهو السؤال المحقق والقدر فكيف يلزم من تقدير
 ثبوت كونهم جوابا لسؤال محقق هذا ولا يظهر ان الادب قوله ليقول الله بانه في السند لا يفتي
 الله لان القصود انهم يحجبون باثبات الحاق له تعالى سدا كان ذلك الاشياء مع ذلك الفعل او مع
 فالآية مثال باعتبار ما يشتمل عليه من جواب حذف فعله لا باعتبار ان الجواب السند منه لا محالة محذوف
 السند ثم السند المحذوف في جواب هذا السؤال في الاكثر الفعل وربما يكون الجملة التي هي خبر المبتدأ على
 سادس الذي في الاكثر الفعل قال تعالى من يحيى العظم وهو ربيم فل يحياها الذي وقال الله تعالى من خلق
 السموات والارض ليقولن خلقه هذه العزيز العليم وقال تعالى قل من يحيىكم في ظلمات البر والبحر قل الله
 يحييكم وذلك لانه السؤال عن الفاعل المطلق فالتل على الذهن عما يلي اليه الجواب فلا يحتاج الى تعوية
 الحكم فلا ينبغي تقدير السند اليه الفيد للمعقوب ودجا يقتضي القام قصد التخصيص في الجواب كما في قوله
 قل الله يحييكم فيستقدم السند اليه فمن قال القدر هو الفعل وجعل الشارح مذهب الجمهور النجاة
 عن فعل كان لا يمكن قال القدر المحذوف مطلقا هو الجواب لانه رعاية المطابقة امر مهم والسؤال
 كلمة اسمية ولانه السؤال عن الفاعل وتقدم السؤال عنه اهم والشارح المحقق ايضا غفل حيث اثبت
 مذهب الجمهور بانه الوقوع عند عدم الحذف بجملة فعلية لانك عرفت انما يختلف والمشهد في ترجيح
 تقدير الفعل ان السؤال عن الفاعل وان القرينة فعلية واعتبر عليه الشارح بانه السؤال ليس عن الفاعل
 النحوي ان لا معنى له بل بمن صدر عنه الفعل فيستوي في تعيينه تقدير الفعل والجملة الفعلية والقرينة
 لا تطلب التقدير للفعل دون الفاعل ولا يطلب تقدير عاملا في السند اليه المذكور ويمكن
 دفعه بان السؤال ممن صدر عنه الفعل يقتضي تقدير السند عاملا في السند اليه خبر لانه الا لا يفيد

١١٨

صدور الفعل صريحا واما الخبر فيفيد اتحاد شي من السند اليه فترقا يتقوى هذا الاتحاد صدور الفعل عنه
والقرينة فعلية داعية الى جعل الجواب جملة فعلية فترقا ان السؤال جملة اسمية فالسؤال عن شيء مد
السند لا عن مصدر عنه الفعل فالقرينة اسمية لافعية والتقصي عنه باحققة السند ان الجملة اسمية
صورة فعلية قصد الالة اختصار فعليا غير متناهية هي فاه زيدا مروي الى الاما اليتناهي الالة الاستفهام
بالفعل او بكونه متغير فيقع فيه الابهام ولا يريد الاختصار وضع كلمة من من جمالك الذوات وضمت
لغنى الاستفهام فاجوب التفتن تفقد معها فصارت صورة وفي الحقيقة هي فعلية وبهذا اندفع ايضا انه
الجموب بالفعلية تارك لرباية الطابقة على بياية الطابقة بوجه قصد التقوية وهو البلية بالقام
ونما ان تفقد الفعل بان في تقدير الجملة زيادة حذف ونقل الحذف اولى ودلالة السيد السند بان
الزيادة الشمل على فواتر لا ترد تلك الزيادة شمل على بقية الاسماء ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود
بان العالم ليس مقام التقوية والطابقة للفعلية كما عرفت او مقدر السند بالعقد في نظم الكلام بل
السؤال المنفي الناشئ من القام وان لا يتجه تقدير نحو قول فرار بن فوشل في مرثية بن زيد بن فوشل بل
يزيد كان قبل من يبيكه فقال ضارح لخصومة اي من يذل الخصومة لانه لو كان مجا لاذلال فظهر
لضعفها ومخبط من تطبيع الطرايح ومخبط الذي ياتيك البيل للمدروف من غير سيلة اخفا عن ان
سؤاله ان كان اهل ثروة واليسى السؤال لاجل اهلا كالهالك كماله ففعله مما مستعلق بمخبط كما نقلت
قوله لخصومة بضارح ويكنى للظرف رايحة الفعل والتوقف صحت على اعنى اذ لم الغافل والطرايح بمعنى
الطرايح الا انه جمع مطيعة على خلاف الغياك كلوا فجمع مطيعة واهذا جعل فاعلا للاحاطة فتعطي معنى
الاضى عدل الى الضارح للحكاية الحان اذا ذكره الشارح الحق وهو المشهود ونحن نقول لال بالاضارح
من يضرع بمعنى يعيد صوت يزيد وبالاحتياط من يسأله كذلك بعد موقة لانه كان فاعلا لاحتويات
والله كما فلا يكون يقع في حيوة خصومة ولا احاطة مطيعة لال يقول حتى يضرع احد لخصومة
ويحتاج احد الى الاحكام فالضارح بمعنى الاستقبال ولا معنى في هذا الاحتمال من كان مدح يزيد عرأت
اناس من النقلة والشهود جعل ضارح فاعلا لمخروف كما في المثال السابق وقد نقض عليه ابن الحاجب

الى الاحتياط بيا

وعن

وعن نقول الابلغ تفديضا لخصومة يبيكه فيكون الكلام مفيد المحرقرضا بان النقلة الى من يضرع
لخصومه في السند عن موقة وفيه من يد تحس على موقة ولفظ البيت امر ومعناه التحس على موقة
لغوت هذه لنا في لغة الناس وهذا من موجبات فضا هذا التركيب على خلافه فاجمعه مع ما شرب هذا
القام للسؤال المقدم كما صرح به للسند الخبر على خلافه تقدم والله تعالى اعلم ومن البحث النقيض
التي خلا عنه زيل الاخبار وشذعن اقطار الى الاخبار وشذعت كآنا التفتن المتخلص عن بقية
التقليل للتلذذ با صفا جديد بعد يد هوان السؤال التام من ذكر ليك من الامور باليك فالقام حذف
السند اليه اي الامور ضارح وكان تقديرا من يبيكه في فترة من يشل امره وقد والتمس شرح
ليبيكه ضارح قال السيد السند هو انسب بالمعنى ويبيكه انسب بالسؤال المقدم وكان وجه الاسمية
بالعنى ان القام مقام تعيين المهور ولما كان هذا البيت متاد على تقدير جعل ليبيك مبنيا للفعل
وله احتمال ابناء المفاعل المحمل لا يصح شاعرا ما لم يتخرج جانب الشهادة ففقد عن ان يكون مرجوا
كونه الحذف خلاف الاصل لم يرد امر التخرج وفعله اي فضل اعتبار الحذف في البيت ونظائره
على خلافه وهو عدم اعتبار الحذف بجعل ليبيك مبنيا للمفاعل وينزله مقولا له وضارح فاعل الامر
ينكر الاسناد اي يكره مرتين فقولنا بما لا ثم تفصيل تفصيل للمذكر الضمى لا لا ينكر فلا يستلزم
نكر الاجزاء والتفصيل مع الله خلاف الواقع وقد رالت شرح ينكر الاسناد بان اجمالا ثم فضل
تفصيل الاسناد الاجمالى متار لانه يحصل مرة من الفعل الجهد الداعى ان هناك باكي مرة
من السؤال الداعى عليه ويشتمل على نكر الاسناد ويجوز تحكة الاسناد في نفس المخاطب وكونه ناشيا
منابا لاجل التلوث وكون التفتن اجمع للفعل ما يساوي وفي الاجز اليتوجه عليه وهذا اندفع من
لفعل الذي ذكره السكاكي كونه اجمع للفعل ولا وجد لترك الصراية فم حصول النظر عائد الى من اقتصر
في بيانه تخرج نكر الاسناد على كونه موجبا لزيد التمكن في النفس وهذا ونحن نقول وينكر ويقع
اليك على يزيد وهو انسب بالمرثية ويعود نحو يزيد غير ففعله قد رالت شرح راجع الحق الى ان الكلام
ليس في خصوص البيت الاول بل يوقع نحو يزيد مسندا اليه فان السند اليه انما هو من السند السيد

من النقلة

ويكون معرفة الفاعل كحصوله في غير مترتبة فيه انه اذا اراد ان يغير مظهر بالذات فسلم لكنه لا يمكن
 في كونها كنوة غير مترتبة وان اراد ان يغير مظهر اصلا لم يبق في السؤال والاولى لان الكلام هو الذي
 لا يراى الفعل المحصور له علامة الاجتناب عن الذكر بالكلية وحاصل الترجيح ان يكون غير مترتبة وغير
 المترتبة في غير مترتبة بالانستطاع ونفب الطلب فهي اذ هي معرفة فيكون ذلك وهذه المقدمة ناقضه
 المصدر والشايع انفسهما حيث ذكر المصدر في بحث التثنية ان ينيل الشيء بعد طلبه الذي يتبعه ان يبع
 المحقق والمعادنه ان يفصل نحو ليكن ين يديض ان ينصب ين يديض على خلافه بسلامة عن المحذوف ربا
 على انهما الجمع بين التنافيين من حيث الظل لان نصب نحو يديض وجعله فضلة يوهم الاهتمام به دون
 الاهتمام بالفاعل وتقدم على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فرق الاهتمام بالفاعل وبانه في اطلاق
 الكلام في ذكر الفاعل مع تقدم ذكر المفعول تشويها اليه فيكون حصوله اوقع واعترافه بالخلاصة فيه
 بحث من وجوه وهي ان ابهام الجمع بين التنافيين موجود في خلافه ايضا حيث حذف الفاعل وذكر فوهم
 ان الاهتمام به وببهاهما وان ليس بين الفعل والفاعل فضل موجب للتشريف لانه فضل قليل وبات
 المحذوف لكنه وان لا يترجح على الذكر فلا يترجح وقد جعل السكاكي من الرجح حيث قال ناب هذه الجملة
 الجمل التثنية وليس هذا الا باحذوف على ان مرتبة يديض تستدعي التثنية في التثنية فلا يباين
 السلامة عن المحذوف ولا ابهام الجمع بين التنافيين فان قلت لو لم يترجح الذكر على المحذوف لما كان
 من ترجيح ولكم في القصاص حيوة على قولهم القتل انفي للقتل بسلامة عن المحذوف قلت لترجح بات
 الفائدة الحاصلة فيه غموية التقديم يحصل من الآية بدون التقديم ولا ريبية في رجحانه وما نحن
 فيه ليس من هذا البقل وقال السيد السند ان وصمة قوله القتل انفي للقتل لعدم وضوح قرينة
 المحذوف لانه لا يحد من مرجح بالنسبة الى الذكر وفيما قد لا يخفى ان الارادة القتل انفي من ذكره ولما كان
 فلما تر ولاما يقل فيما تر واما نحو ذلك مع منه قوله او ان يتعين كونه اسما او فعلا فلا خلاف ان
 كونه اسما او فعلا ليس مقصودا لذاته بل ليعبر بكيفية الازمنة في ان المقصد في الشئ او العجز
 وفي الفتح ولا يضر ان يكون له ظرف فيورث احتمال الشئ او العجز وفيما قد مع حذف غير المظهر ايضا

ذكر السند

صحيح لان تعين كونه اسما وفعلا بالذكر فالحق ان الاحتمال المطلوب من ثبات حذف السند الحقيقي وهو
 متعلق الخبر الظرف لان ذكر السند المجاز يعني الظرف باستقلا من ثبات حذف السند الحقيقي وهو متعلق
 خبر الظرف لان ذكر السند المجاز يعني الظرف باستقلا من ثبات حذف السند الحقيقي وهو متعلق
 ان تعين كونه من ذا او جملة ويرد عليها انها لا تخلو من ثبات لان الذكر في القصدين لا يلاحظان
 التقدير على خلاف القرينة لان قرينة المحذوف في تعين كونه اسما او فعلا او من ذا او جملة
 وجعل الفتح من نكات الذكر الدالة على قصد التعجب من السند اليه نحو زيد بقاوم الاسد عند قيام القرينة
 على السند وورد عليه الصريح الايضاح ان الدلالة على قصد التعجب انما هو السند من ذكر او غير القرينة
 فانه ان علم بالقرينة بقصد التعجب كما ان علم بالذكر ووضع الشايع بان القرينة لا تدل على نفس السند
 التعجب انما يستفاد من الذكر المستقنى عنه والحق ان لا يكون شي لان المنااسبة للذكر قصد التعجب انما يستفاد
 من نفس السند وقال السيد السند في شرح الفتح بان جعل الذكر لقصد التعجب يذكره حيث قال اول الدلالة على
 التعجب يذكره لان التعجب يذكره اقوى واذا قصد الدلالة على هذا التعجب لا بد من الذكر وفي كون التعجب بالذكر اقوى
 خفا وعن نقباء كانه اذا ذكر السند عند قيام القرينة على السند لانه في الذكر خصوصية تفيد التعجب منه
 واعرفه لا يستفاد ذلك الخصوصية كما اذا قيل من الشجر فيجب بان يديض او لا يديض فلا يفيده
 لا يستفاد لان يديض شجر ولا تعجب فيه فاذا افيد شجر عنه بهذا اللفظ فاره وذلك ان يجعل التثنية التعجب
 نفسه من الدواعي الى ذكر السند التعجب بالسند لانه على صياغة تعجب قد فارق فيه التكلم فالاول ان يطلق
 التعجب ولا يفيد بقوله من السند اليديش واما افراده افراده فلكل واحد الماصلا ولا مقتضى للعدد عنه
 فلكونه غير سببي مع عدم فارة تقدير الحكم لفعل مع عدم فارة نقل التركيب تقدير الحكم وفي الفتح
 ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقدير الحكم وقد قيل ان حرز زبني من التركيب عن نحو ان يديض قائم وعرفته
 عرفت فان تقدير الحكم لا من نفس التركيب بل من التكرير وصحة اداة التأكيد لانه اراد مع عدم فارة الخبر
 تقدير الحكم كما يتبادر من السياق والاشارة ان صا اداة التقدير هو الخبر لانه التقدير انما يحصل
 بتفخمة الاسماء وان يتفخمة الاسماء بذكر الاسماء وكانه اذا اداة التقدير لانه البشارة والا فقد

١٤

لزيد قائم تقريه الحكم قريبا من تقريه زيد قائم فقولنا الشايع انه ليس بمفيد بل هو قريب من زيد قائم
 في اعتبار التقريه محل نظر وانما لم يقل مع عدم قصد التقريه كما يقصد عبارة الفتح لان عدم قصد
 صلة لعدم الافادة وعدم الافادة علة للافراد قال الشايع قصد بذلك سلب الافادة الا من القارئة
 بالعقد وغيرهما الخيم صورة ايراد الخبر بجملة العقد التحصيل عنونا سميت في ما ذكره ووجه جاني
 واما اننا قلت فان فيها افادة التقريه مع عدم قصد التقريه اذ قصد الى التحصيل من التقريه
 من غير قصد ضرورة فكره الاسناد ولا يخفى انه بعيد عن العقد ان السناد من الافادة والدلالة
 في ما يشهد بايقارنه العقد على تقييد الافادة بالعقد بها لا يخفى بله زيد قائم واجماله هذا
 التوجيه وبما يخرج عن العبارة لا يستلزم الضابط للورد قل هو الله احد للحالة حتى يفتى
 لموقفه بانه اعتمد على اشتها واداره ولا يتعدى الاعتقاد على اشتها والامر فليست بتقريرة الخبر بجملة
 وقصد التحصيل بتقديم السند اليه في بحث تقديم السند اليه وقصد على عبارة الفتح فلهذا كانت
 فعليا الى قوله لكونه غير سببي ليناكس الباعث للافراد في كونها عديمتين كما يناسب باعتبار
 جملة في كونها وجوديتين ولان الفعل شاع في خلاف ما قصد من النسب الى الفعل القابل للحكم فاحترز
 عن انظار هذا في خلاف ما قصد به ولان في الاقتصار على ايراد السببيات تنسب الى الحكم لا العكس
 عن معرفة مفهوم الفعل وفيه تعريف بالسبب كما ان قصد العقد لم يكن متوقفا على احد الاشياء
 لم يذكر في كلام القوم كان يكفي اصطلاح السببي فقال الشايع المحقق وجه العدم ولان الامر في ذلك
 عرف به صاحب الفتح الفعلي على كل سند لانه قد فسر بما يكون مفهوما محكم ما به بالشروط المستند اليه
 او بالاستعانة عند ولا يخفى ان كل سند كذلك ضرورة ان الاسناد حكم بشرط الشيء او بغيره عنه ولا يخفى
 انه لا يوجب العدم من الفعل بل عن تعريف لا تعريف بنسب على ما سلكه السببي لان يقال لم يستلزم تحصيل
 مفهومه وفيه اشكال عليه في وجه مفهوم السببي فيكون في بيان ما ذكره في ذلك
 المحقق فينبغي ان يذكر الفعل وبسته بالتبديل هذا ما يجب ان يشهد عليه ان كلام السبب في بيان مفهوم
 السببي غير متقرب في مفهوم الفعل متعلقا عليه ومع ذلك تحيزه في القول بطلان كلامه في ان بعد

شيء

شيئا من العقول والاشياء المتعلقة بالحق والسند فاجابوا في ميدان اصطلاحه وطلبا
 ولما روي بان اخبر عليك ما ذكره لانه ليس سببي من انقصه وكيف نسب اليهم مما لا يليق
 بشأنهم وانه في قسمه العارضا على الحصر ويحزن بانك بما يظهر لك معنى الفعل السببي فيسقط به
 بهذه النكته للافراد فاقول السند الفعلي كما ذكره الفتح ما يكون مفهوما محكم ما به بالشروط المستند اليه
 او بالاستعانة بخلاف السببي فان زيدا في حكمه بشرط التقريب لزيد وزيدا ما ضرب حكم فيه شئ
 القرب عند بخلاف زيد ضرب ابوه فانما يحكم فيه بشروط ضرب ابوه لزيد بل بشروط امر بذكر
 بمعلقة ذلك المذكور وهو كاف بحيث ضرب ابوه فاستند السببي يستند لانه دال على السند
 الحقيقي والسند السببي ما استند فيه شئ الى ما هو متعلق بالسند اليه وما ذلك سببا لاسناد امر
 حاصل بالقياس اليه الى السند اليه نحو زيد ابوه منطلق فان ابوه منطلق اسند فيه شئ الى متعلق زيد
 سببا لاسناد كون زيد بحيث ينطلق ابوه اليه وعلى هذا يلزم ان يكون منطلق ابوه في زيد منطلق ابوه
 مستندا سببيا ولا يضرنا بطلان الافراد لانه لكونه السند سببيا يقتضي كونه جملة لانه يشهد بان الحكم
 لا يخل الى ما قبله بخلاف الجملة والفعل فيكون زيد منطلق ابوه وبطلان انطلاقه الى زيد قبل سماع ما
 بعده بخلاف زيد ابوه منطلق او انطلق ابوه فان كان سببيا يقتضي الجواب والابدية من نكته للافراد
 وعلى هذا ليس نحو زيد مروت به وزيدا كسرت سرج في يده في غلامه فعليا ولا سببيا وان جملة
 الشايع المحقق سببا لانه تقريب الفتح السببي صريح في انه ليس سببيا وخبر يقول الفتح لكونه
 فعليا ويدخل في قول الامر لكونه غير سببي فالعدم مفسد فان قلت ما حققه وان كان كلاما
 محققا لا مقتضى لكن بخلاف ما ذكره الفتح لانه قال قد يكون قد يكون السند بجملة اذا كان سببيا
 وهو ان يكون مفهوما مع الحكم عليه بالشروط لا هو مني عليه او بالاستعانة مطلوبه بتعليق بغيره
 هو مني عليه بتعليق اثبات له بنوع ما او في عنده بنوع ما لكونه زيد ابوه انطلق او منطلق او يكون
 السند فعلا يستند الى الاسناد اليه بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع اثبات او نفي
 لكونه ما بعده سبب مما قبله بنوع ضرب اخوه لاشياء متعلقة بالفعل نحو زيد ضارب اخوه او مخرجه

١٠١

قريب

أو كرم سطلح عليه هذا الكلام وقد مر بكون زيد منطلق أبوه غير داخل في السند السببي قلت قد مر
 لك أنه كلامه في بيان السببي غير متعرج وهو كما ترى في غاية التعقيد وقد مر في قسم الخبر أنه زيد الأكبر
 أبو سببي ومن الواضح أن الفرق بين التبع والتميز في ذلك بقيد عن الاعتبار وإذا انحصر السببي في الجملة
 فلا يصير السببية لكثرة الاختيار الجملة لأنه لا يترجح زيد أبوه منطلق على زيد منطلق أبوه لا يشاء للمبلغ
 إيراد به بكونه سبباً والآلة من التعليل أن إرادته بكلمة لكونه بكلمة مخصوصة فينبغي أن يكون السببي في
 من الجملة ويكون السببية مقتضية للوجود فلا بد من تأويل كلامه في حق نأوله بأنه عرف الجملة السببية
 لا سطلح السببي وإذا قال الأشياء متشعبة بالفعل إلى آخره واليسر الذي تطلعك عليه أنه الفاعل لكونه
 بمنزلة خارج الظاهر لا يكون مع فاعله جملة وليس قوله الأشياء متشعبة بالفعل لا يخرج الفصل بالفعل من
 السببي كما توهم السيد السند وقال أنا أخرجه من السند السببي لصلح كونه سبباً لكثرة الإيراد بكلمة فأن
 قد عرفت أن حكم السببي في الجملة يخرج السببية عن صلاحية كونها لكثرة الإيراد بالسند بكلمة ولا ينبغي
 أن يتوهم أنه يصلح في ذلك وبالحكمة يبرر ذلك التمسك بخرج كون زيد منطلق أبوه عن السند السببي أو
 عن الجملة السببية مع أنه جملة اسمية لا لكثرة الإيراد بها جملة سواء كونها سببية الآن يتكلم في الحال
 المراد بالفعل أو من الفعل حقيقة أو حكمي أو الفاعل بعد التبع والاستغناء في حكم الفعل وهذا مصدر مرفوع
 وتمام أورد السيد السند على السكاكي أنه ليس زيد منطلق أبوه فعلياً عنه فإنه خرج من ضابطه
 الأقران بل ذكر لكثرة الإفراد يستدعي الإفراد والاعلية فلا يبرهن لكثرة يستدعي إفراد منطلق في زيد
 منطلق أبوه وبما حققته لك مرشحة لا تشبهه وعليه أنه هذا المشا ليس من فعله وإن أعاد
 الشرح العلاقة في سند عليه بأن السند فيه منطلق وعده لآلة الفاعل مع فاعله ليس بكلمة فالحكم
 هو ما مر لأن دعواه مما لا يلتفت إليه بعد تحقيق الحق لا لما قاله الشيخ المحقق أنه هذا خطأ ظاهر
 لأن اللازم مما ذكرنا أن يكون منطلق أبوه بكلمة ولا يلزم أن يكون السند هو منطلق وعده لعدم سطلح الإفراد
 ذلك لأن الإفراد بمعنى مقابل الكثرة بكلمة لا لا يكون مرتباً وهل هذا الاعتراض من أثر أن الاعتراض لا يبرهن
 ضبط مسان على قلته العامل بعدم التبديد الحافظ عن التذلل أن منقح السند لا يبرهن كون

الرفق على

سبباً

السبب الفاعل جملة بجمله بمنزلة الخالي عن الغير والحق بالجملة كما خرج بطالسكاكي وهذا يوجب الحاق
 فاعله بالعدم واعتباره وحده بغير فرق في الاعتبار بين زيد منطلق وبين زيد منطلق أبوه كما أن
 الأول منه فعلي عنه فكذلك الثاني من الاعتبار بالعدم منطلق مستند زيد حتى يجعل مستنداً سببياً بل
 هو مستند الأب وهو ليس مستنداً سببياً واختلاف التمثيل أبوه منطلق دون انطلق أبوه لأنه كما لا شك
 أبوه منطلق مع ينطلق أبوه في المعنى يوم أنفك منطلق أبوه ليس مستنداً سببياً وهذا حق بالتدريج وهذا معنى
 على زعم أن زيد منطلق أبوه ليس سببياً وقد عرفت ما هو عرفت ما هو الحق ولا يخفى أنه وببعضهم بهذا
 على اشتغال هذا الظن وما بعده من كمال السكاكي من ظاهره ولم يجعل قولاً وإن يكون الفعل مستنداً
 استوفى السند السببي بل جعله لكثرة أخرى لكثرة السند جملة ومجمله عطفاً على قوله هذا كان السند سببياً إذ
 أولها يبرهن فأن جعل منطلق أبوه غير سببي وانطلق أبوه سببياً وهذا الحكم لا يبرهن به ما قل فخلو السكاكي
 والشايع المحقق حكم بأنه سهو لا يخفى على من له معرفة بمساق الكلام إذ لا وجه لتغييره إذا كان بقوله
 أو أن يكون مع موجبا للتباس وهذا التماس إن يقول كلام الفاعل مشحون بالتعقيد فلا مبالاة
 لا تأكل الوجبة البعيدة إذا كان هو المفيد للمعنى السيد يذهب إلى دفع الحكم الحق القول بأنه التوهم وما يجب
 أنه قال السيد السند أنه وكان مراد الفاعل ما ذكره لا احتياج في ضابطه أفن السند إلى قيد ما لا ينبغي
 به بخلاف منطلق أبوه في زيد منطلق أبوه لأنه السند هو فعلياً كما تحققت وليس المقصود من نفس
 التركيب تقرير الحكم فلا بد من إخراج قيد آخر وكيف لا وقد يخرج انطلق أبوه عن ضابطه الأقران
 لكونه فعلياً فمحتاج الصواب في قيد آخر ولا يبرهن مع عبارة الفتاوى احتياج المصدر وأما كونه ظاهر القبر
 رجوعه إلى السند والاولى رجوعه إلى السند الفرع لأن الفعل لا يتم من أقسامه كذا أن الجملة الاسمية والعقلية
 من أقسام الجملة وقد قال في أساليبها وفعلية أي الجملة وله فعل اسمية وفعلية أي السند فيها بعد فاعله
 فله قيد أي لتقييد طرف الأسماء كالأسماء المشهور وإن كان المتأخر فيها محالاً أن يحتمل أن يكون الزمان
 قيد النسبة فإنه لا يتفاوت بيان الواقع بتقييد الأسماء وتقييد الحدث والمصادق واحد والتفاوت
 في النظر والاعتقاد كان الوجهان يساهم في تقييد النسبة وكأنه دعاهم إلى جعل قيد الحدث أنه العود

١٠٢

كون السند فعلاً

من المصداق الى الفعل بتقييد المصداق فكان النسبة للقاعدة بهيئة الفعل قيد له يناسب ان يكون
 الزمان قيد له ولقد وقع عبارة الصريح على وفق الصلة حيث لم يقيده التقييد باحد الاثنان الثلاثة
 وانما لم يفصلها لاشتراكها في الماضي والحال والمستقبل على صفة المفاعل كما لا يفي بالمفعول وكلاهما
 المفعول الموافق للفعل للمقال زمانه يستقبل كما يستقبله ومفهومات الثلاثة بديهيته يعرفها
 كل واحد واوضحها المفاتيح بقوله ولما بال زمان الماضي ما وجد قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل
 ما توقفت وجوبه وبقوله وبما بال زمان الحاضر من الطريقين بغيرها بعضا من غير فطرته واما زمانا
 في ذلك هو المرفوع لا غير هذا وانما بقوله والما بال زمانك اليك اليك انما هو المرفوع بعين الزمان الذي انت فيه
 وما هو قبله وما هو بعده وعدم فطرته الهلالية والترجي وتخصيصه بعدم فطرته الهلالية والترجي كما فعله
 السيد السند في الاستدلال بالسند والما بال زمان في ذلك البيان جعل الزمان الماضي في زمان قبل زمانك فليزمن
 ان يكون للزمان زمان وان ترقب الشيء انما يكون في شيء بعد زمانا الترتيب فليزمن ان يكون للزمان المستقبل
 زمان فضاقت في ترقب الزمان هو النسبة على انها واهية ان المار بقبل مجرد التقديم وبالترتيب مجرد الترتيب
 كما لا يخفى وانما يكلف يكون زمانا الحال زمانا انت فيه وقلا في بيانها جزاء من الطريقين تبيينها
 حقيقة الزمان وانما جزاء لا يجتمع بعضها جزاء الحال منقصة كما لا يخفى وبعضها مترقب كالاستقبال ولو لا
 المرفوع لم يكن لك زمانا والحال والما بال زمان الذي انت فيه بزمانك فليزمن ان يكون للزمان المستقبل ولو لا
 الانقضاء دائرة الحال اذا الحال لا تقتصر زمانا التكميل بل زمانا فعل من افعال اخر والمكان زمانا اليد
 انما لا يميز بالكم فيه الا الترتيب وما بال زمان من كثير من المراتب على اخر وجه اخر زمانا
 عن نحو كان زيد مطلقا ويشغف ان يؤخر عن قوله معناه فانه التجرد ليس متعلقا بزمان التجرد والتقييد
 على سبيل التنازع او يمكن ان يكون بالكم بضمير القرينة فيترجم الفعل بكونه على الكم لايشاء الا المقصد
 الاختصاص **وقال قلت** لا يترجم ذلك الفعل المضارع على الكم لان تقييده باحد الاثنان متوقف على القرينة
 واختاره **قلت** يحصل التقييد بدولة القرينة باحد الاثنان بمقتضى الوضع الحال والما بال زمان الى القرينة
 لتعين المار فان قلت فما الفائدة في الايراد فلا ولا سند ودولة القرينة الا ان القرينة هنا التعيين

هذا للزمان زمانا

الاراد في التقييد قلت فانك انت السند في التعيين وذلك موجب لمن يد الترتيب في ان الله لا يظفر
 التقييد بالقرينة العقلية التقييد على اخر وجه ان القرينة العقلية لم يبعد من موجبات الاصواب
 وكيف لا ويجاز المحذور لا يعقل بدون القرينة والصواب والتقييد بنفس السند باحد الاثنان الثلاثة
 وانما يقيده الفعل التجرد ولانما اعتبر في جعل الزمان جزء مفهوما ان يكون الحادث ما وثا تجدد وقد لان
 الزمان القادر بالحدث يوزن بذلك فلم يحصل في جعل الزمان جزءا مفهوما والفعل هذا الايدان لان زمان
 الزمان تستدعي الحدث انما تصفا القديمة كلها مقادير للزمان ولهذا كان الله على حكمه تعالى
 الفعل في الامور الشا بته يعلم الله ويعلم الله بحجوز وضع الفعل المقارنة لحدث الزمان على وجه الحدث
 بحدوثه فلا ادبا التجرد بالحدث واما التجرد بعينه حدث وشا فشا كالزمان كثير يقصد بهيئة
 المضارع فهو ليس معتبرا في مفهومه الفعل وانما يقفه من خصوصيات الحدث او اقصة القام **وقال**
 افادة الفعل التجرد من لوازم الزمان الذي هو جزء مفهومه الفعل والتجرد المجز يستلزم تجرد الكل
 واورد عليه السيد السند التجرد الذي قصد به ايراد الفعل ليس تجرد الكل بل تجرد الحادث ولا يلزم
 من تجرد كل جزء حتى يلزم ذلك لانتم في علم الله تعالى مجموع المعنى متجرد لا دخول الزمان في مفهومه
 وليس العلم متجردا ويمكن دفعه بان مراده ان تجرد جزء مفهومه التفظ بحسب عرف الوضع يقتضي تجرد
 كل جزء فيكون ما ذكرناه مفصلا على طبق ما فصله السيد السند وما ينبغي ان ينبذ عليه انه هذه
 النكتة انما تترجم الفعل على الكم فيما اذا لم يكن للفعل اسم بحد ذاته واما امثالهما فلا يترجم هذه النكتة
 على الكم لانه يفتي هيئات ورويد وامثالهما غناها الا ان يقال هذه الاسماء الجزئية معدودة في هذا
 القرن في عدد الافعال يتردد اليه ما سياتي من جعل دويد ورويد امثلة لامر من الدوام الى جعل السند
 فعلا انشا المذبح او الذم او التقى او الالة للوضع لها افضل لكونه اي قول فليزمن ان يكون التعريف او
 اي الكل حيث عكاه وكل ورت عكاه مفسوق للرب كما انما يجتمع فيه فيتشاهد وفيه ويستفاد
 وكان يقع فيه الوقائع قليلة بعين التي يفهم بترسيم يتغير من الوجوه وينشأ بها حدث ذلك التوسيم
 شيئا فشيئا ويعد من انظر لحظة فليحظة يعني ان لكل قبيلة على جارية فتى ورد والكل على طلبة

102

بما هو ولا يخفى أن هذا المثال يستدعي أن يراد بالتجريد التقضي شيئا فشيئا على طبق الزمان لا مجرد حدث
لكن الغالب في الفعل قصد الأقل فهذا التكتة الشائعة ولذا قلنا عبارة عليه لأن الاستنباط
والبيان وأيضا قوله وأما كونه اسما فلا فائدة علمهما يقتضي إرادة التجريد بهذا المعنى لأن إرادة عدم
التجريد بمعنى التقضي شيئا فشيئا لا يقتضي إيراد الاسم فالنحو لا يطابق المثل وهذا الخبر لا يقع
من المصنف والفصح لم يثل بما هو مخرج في قصد التجريد بهذا المعنى وما يقتضي كونه فعلا عن القام
مقام طلب الفعل نحو ضرب أو تركه نحو لا تضرب وأما لا بد من إدخال حرف الشرط على السند التخصيص
أو الاستفهام أو التخييل وما يقتضي الاستفهام أو الشرط فأنه من البداهة وأما كونه أو كونه
السند المراد اسما فلا فائدة علمهما الظاهر انه يرجع إلى التقييد وإثبات التجريد لكنه يظهر نفسا
أن عدم التقييد وعدم الافادة لا يكون مقصودا بالافادة للبليغ بل المقصود عدم التقييد وعدم
التجريد فينبغي أن يجعل الضمير عبارة عنهما وقد مر في المتن في الايضاح بالثاني حيث قال أما كونه اسما
فلا فائدة لعدم التقييد والتجريد فعلا مع التحقيق أي عدم التقييد المذكور فافادة كونه كذا ينبغي
وما يقتضي الاسم فافادتهما الاسمي أخيرا جدد لأن المقام مقام اللطاب كما يقوله زيد قائم في معنى يستقبل
والشك في العامة لكنه لا سيما عدم التقييد وعدم افادة التجريد على أخير وجه فترى ما يجعل عدلهما فافادة
لعدم التقييد والتجريد بمعونة القرائن وبما يكفي بمطلق النبوت فالاولى ما ذكره المفسر من قوله
وأما الحالة التقضية لكنه لا سيما فهي انما يمكن الافادة والتجريد والاختصاص بأحد الانسنة افادة
الفعل الآخر في تعلق بذلك والاختصاص بالنطق به وأما كونه اسما فلا فائدة علمهما أي عدم التقييد
وافادة التجريد على أخير وجه سأل انتفى التقييد أو ثبت الاسمي أخير وجه وأما اعتبارها الثاني مع
المحقق عليه بأنه مخالف ما حققه الشيخ من أن الاسم لا يدخل على أكثر من شئ شيئا فشيئا وكما لا يدل
على زمان لا يدل على التمام فافادتهما الصنف لم يقصد أن الاسم ينبغي التقييد والتجريد بل قصد
أنه على البنية المقصود عدم التقييد والتجريد والفعل يتأخذه والاسم كما مع حقيقة ذلك الافادة
مع الاسم بمعونة القرائن ولا يتبع مع الفعل هذا فافادتهما هل يتبع فافادة عدم التجريد والتجريد باسم

كما دله

كما دل عليه قوله كقولك باللفظ الذي هم المضروب من حيث لا يمكن تركه عليها وهو منطلق وقد ذكرنا في المحاج
في تعريف اسم الفاعل ما استثنى من فعله من قام به بمعنى الحدث قلت هذا ينبغي على عدم الالتفات إلى ما ذكره
ابن الحاجب وترجح ما يستفاد من القام بأنه لا بد من استغناء عنه النبوت من حيث لا ينبغي أن الاسم صفة
كان أو غير صفة الدلالة على النبوت وتأييده بما ذكره الشيخ عبد القاهر ويجعل السند إلى الصفة المشبهة
واسم الفاعل في هذا واحد والجميع اسم الفاعل لكن يشك في ذلك بما قالوا أنه يقال عارف لمن حدث حسنة
وحسن لمن ثبت حسنة وقولهم بأنهم أرادوا أن اسم الفاعل لما كان جارا يعلى لفظ الفعل جازا أن يقصد به
الحدث بمعونة القرينة بخلاف الصفة المشبهة فيقصد به وصفا مطلقا لنبوت وبمعونة القرينة
الدوام ولا يقصد بالحدث أصلا ولعل أن في إضافة الضمير إلى ضمير التكليم الغير تكتة حقيقة
وهو أن ضربته مشربته وبين غيره والشاهد نصب ضمير بناء على أنه مفعول بالان والاحسن
نصب الاسم المضروب ليكون عدم الالف من جانب صدقه ولو أن في التمثيل لكون السند فعلا
أو اسما بهذا المثال الكفاية لأن غير عليها ليقدم **ولا يخفى** أن قوله وهو منطلق حال دائمة وإنما يقتضيه
الفعل يريد به المعنى المصدرى والفعل وجعل ذكره لكنه أصلا مستغنى عن ذكر شبه الفعل أي
كما هو عبارة أئمة الرواية بالمفرد ونحوه أراد به أحد المفاعيل الخمسة ونحوه أراد به الحال والتبيين
دون السبب لأنه ما استثنى من المفاعيل فهدى من تسمية أو من الفعل به أو من غيره من المفاعيل
والحال بالمال كذلك فلا معنى لتقييد الفعل به وإن ذكره الشيخ المحقق وكذلك أن يجعل ونحوه مرفوعا
مفعولا على تقييد الفعل ويريد به نحو تقييد الفعل بمفعول من تقييد الشبه والتقييد بغير الفعل
ثم في كونه التقييد بالفعل به فليس بية الفاعل نظر بل يتوقف فهدى الفعل المتقدم عليه كوقوفه
على الفاعل وعدم تقييده يخرج إلى إخراج من مقتضى وضع ثم أراد بالفعل ما لم يتم مقام الفاعل
أن التقييد بما قام مقامه لاصل الفائدة لا للترتبة ولا يخفى أن التقييد بمفعول لا يشمل ذكر الفعل
المطلق للتأكيد إلا أن يتخلف في التقييد بما يتم به صورة التقييد فليس بية الفائدة وتقييدها
لأن إيراد التقييد بوجوب إيراد المخصوص وهو بوجوب إيراد البعد الوجوب لقوة الفائدة كذا ذكره

١٢٤

الشائع المحقق وهو لا يشترط للفعل المطلق التأكيد والادراك الى ترتيبه الفاعلة لتدعيم قوله وما
 تركه فلان منها ولا يخفى ان بحث تقييد السند بفعل ونحوه من مباحث متعلقات الفعل والبحث عنه
 هنا من قبيل وضع الشيء في غير محله وان تقييد السند لا ينحصر في تقييد الفعل بل يمتد هذا الكلام قبل
 وفعله ما كان في دفعه ونحوه وفعله فاختاره ولا يخفى نفعه وان كان توهم ان الافعال لا تقع وفعله
 مفيدات بشبه الفعل من اجادها ونحوه في ترتيبه الفاعلة فيها ان لا فاعلة لها مع فاعلها بل الفاعلة
 في خبرها واسمها والقرينة في فهم كان نية على حقيقة الامر ونحوه التعميم فقالوا التقييد في نحو زيد
 مطلقا هو مطلق لا كان اي نحو كان وفيه نظر لانه ليس فيه تقييد السند بل النسبة لان الزمان
 المفاد من كان قيد النسبة المفهوم منه لا قيد الانطلاق بل ادريية وامرية في نحو كان زيد مطلقا
 كونه زيد مطلقا ولا زيد كما كان مطلقا اذا التقييد قيد بل لا بد ان يكون والكان الاعلى هو النسبة بخلاف
 اخذت كان فاتفق في خبرها تقييد الاحتمال لانه في الاخذت تقييد بالترتبة وتقييد بالخصوصية فتمت
 مصادرها والفرق لم يفرقها الا الزمان وجعل التقييد راسل على كون كان منزلة النظر فكما قيل في الشائع
 واخذت به السيد السند لانه في خبره هذه الافعال ولا بد من عليك ان التقييد بكان لا يخص الفعل
 والنسبة والمصادر بل يشمل الجواب نحو كان زيد ناسا ونفع نحو ينفعك في هذا العام ايضا
 واما تركه اي تركه تقييد الفعل بفعل ونحوه فلان منها اي من الترتيب جعل استفا التفتي ايضا من
 الاني ويعلم من بيان تركه تقييد الفعل تركه تقييد الخبر بكان واخرتها كما علم من بيان فاعلة تقييد
 فاعلة تقييد خبر كان بكان قال الشائع لعل بالقيادات او لعدم الاحتياج اليها لظهور انحصار
 المطلق في القيد او لعدم تعلق خبره بالقيد او لعدم التماس مع القيد فانه قلت ما فاعلة الاجابات
 المطلق ايضا معلوم حين معرفة القيد قلنا يمكن ان يعرف الخبر بكان في هذا الوقت والايوف
 انه زيد فاذا قلت جان يد يعرف مجي زيدا في هذا الوقت مستفيا عن بيان القيد ثم قال او خوف النقص
 الفرقة لعدم اذ ان يطلق التماس او غيره يعني باجبا التماس اياه او خوف ان يتصور الخبر بكان في كل
 كذا ويعني ان يصدق بذلك ولا يتصور كونه مكانا ولا يضر وضرب التصديق ان يشترطه ولا يصحفي

الى كلامه او قد روي على التكم فيقول عند عدالة وما اشبه ذلك واما تقييد الفعل وما يشبهه بالشروط
 نحو ان تتركه في الزمان كما وان تتركه في فاعله او في زمانه وفيه ان التقييد في قوله ان كان زيد بالسر وفاعله
 ليس للفعل والشروط بل بالنسبة فالشرط قيد الخبر لا للسند هو بالجملة جعل الشرط قيد يقتضي ان يكون
 الكلام التام هو الخبر او يكون الشرط قيد له اما مجموعا او لسند وهو المطلق يجعل الكسار اليه من خواص
 الاسم وحصر الكلام في المركب من اسمين او فعل واسم انه يخالف ما ذهب اليه البرانيون ان كلاما من الشروط
 الخبر يخرج عن التام بدخول اداة الشرط على الجملتين والخبر محكوم به والشرط محكوم عليه والنسبة المحكوم
 بها بينهما وليس من نسبتي الشرط والخبر ان السيد السند لم يكن الشرط قيد الخبر والاما ما ذكره
 التساك في كلام النجاشي بترتبه حيث قالوا حكم الجازات بدل على سببية الاول ومبينة الشايف
 اشار الى ان القصد هو الارتباط بين الشرط والخبر فينبغي ان يحفظ هذه الاشياء ويجعل
 مذهبنا مشهورا بوقوع الميزانين وكيف لا ولو كان الحكم في الخبر كان كثير من الشرطيات
 المقبولة في العرف كواذب وهو لا يتحقق شرط فيكون قوله ان جئتني اكرمك كان باذنا لم يجز
 الخاطب مع انه لا يكره في العرف وذلك لانه استفا قيد الحكم بوجوب كذب وفيه ما عرفت من انه
 لا يتصور التساك لان حصر الكلام في القسمين المذكورين يقتضيه اقتضا السند وجعل الاسناد
 اليه من خواص الاسم ظاهر فيه ولا يلزم كذب القضايا التي شرطها غير تحققه لانه يجوز ان يكون
 الادب بالخبر في قوله ان جئتني اكرمك اي محض اكرمك على تقدير مجيئك وفي قوله ان كان زيد كما
 فهو حيوان انه كائن بحيث يكون حيوانا على تقدير المجازية وفي قوله ان كان الان طلوع الشمس كان
 النهار موجودا انه يكون النهار بحيث يتصف بالوجود على تقدير طلوع الشمس الان وكل
 القياس واثارة قولهم حكم الجازات بدل على سببية الاول ومبينة الثاني ان القصد الارتباط
 بينهما غير مبدية بل هو كقولهم في النظرية ان نظرية مجردة وغيره وله نظائر لا تحصى
 ولعل قصد شي ان القصد الارتباط بينهما فانه قلت ان ادال امرين ما قال البرانيون وبينهما
 قاله النجاشي فهل يعبر كل منهما مسلما لاهل البلاد انما او يجعل التام مسلما وايضا انج قلت

الانحياز تعاليل السلك تسهيل على اهل النخاطب والاصطلاح وله في الاصح ما اختاره النجاشي
 في الجواب عن الجواب من مقتضاه كما خرج الشرط ان مقتضى التركيب ان يكون كلاما تاما وانما هو اقرب
 بالقياس اذ فيه تعقيب لقسام الكلام ولما اعتبره الغير بنوعه كما اعتبره النجاشي لا يستغنى عن كثير
 التقييد بالشرط بقوله ان مركب ان تكرر معنى وان تكرر المركب ولم يقصد بذلك ان التقييد كما يكون
 للجزء المذكور يكون للجزء الثاني لان النجاشي جعل المركب ان تكرر معنى محذوف عن الجزء لعدم صحة تقديم الجزء
 على الشرط بل قصد ان الشرط كما يكون قيد للجزء الاول يكون قيد للجزء الثاني فان علمنا ان الشرط لا يمكن
 التقدم على الشرط الاول على الجزء الاول يجعله نفس الجزء كما قسمه بل انما هو في بحث الاجازة والاطراف
 طالسوات وقال حذف جزء الشرط في مثل هذا التركيب كونه في السنتي منه في السنتي الفروع اذ غاية الامر
 لغرض لا يمتنع على هذا الفهم فان قلت لو جعل مركب ان تكرر معنى من تقديم الجزء على الشرط كان فيه مخالفة
 قانون النجاشي المشهور فلا يكون بليغا لا نقا الفصاحة قلت لا شبهة في قوة هذا الشبهة ولا يمتنع
 الا بتخصيصه فلهذا افترقا في النجاشي في الشهور بقاؤه لم يدم اليه لم يمتنع في كون الشرط قيد للجزء الاول
 الشائع لتحقيق ان قوله ان جئت ان مركب معنى ان مركب وقت مجيئك وليس كذلك بل الله قيد للجزء الثاني بانه
 ان مركب على تقدير مجيئك وكيف ولولم يكن كذلك كانا جئت ان مركب من التقييد بالشرط لا بالشرط الا ان
 اذ طرفه مصرح وله حيثياتان ظرفية وتعليلية فاعتبار الظرفية تقييد بفعل ونحوه وباعتبار التعليلية
 تقييد بالشرط ومن من حيث اعتبار النجاشي على مذهبه لا يحتاج قوله ان تكرر معنى فكم زيد لا تأويل
 الله اما الطلب ان يقيد بتقديم الاسم واما تقييد الطلب الاسم بتقديمه على اختلاف بين اثنان فيكون
 وعلى مذهب الغير لا بد من تأويل الانشأ بما لا يمكن الحكم بين الشرط والجزء فلا اعتبارات لا تعرف
 الا بمعرفة ما بين ادواته من التفصيل اي مما كان مقتضاها وقد بينا التفصيل في علم النجاشي والادوات الاقتصار
 على قوله في تفصيل في علم النجاشي في قوله ان تكرر معنى في قوله ان تكرر معنى في قوله ان تكرر معنى
 استعماله تفصيلا وقت ادواته ليسهل الحروف والاسماء ولا يخفى ان الحق ان العلم النجاشي انما هو في قوله
 الاعتبارات وما ذكره لا يفيد الا توقف معرفة الاعتبارات على معرفة التفصيل ولا يفيد معرفة ما هو في قوله

فلا اعتبارات

فلا اعتبارات تعريف بمعرفة ما بين ادواته من التفصيل ولا يفيد عليك ان التقييد بفعل ونحوه ايضا
 الاعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته من التفصيل ولا يفيد عليك ان التقييد بفعل ونحوه ايضا
 لما ذكره بالشرط وقد عرفت وبعد التخصيص ان كنت ذنبا في سائر ما يلي عليك فكن لابنه من النظر
 في ان واذا اولوا لادلتها اعتبارات لا يمتنع معرفة النجاشي في قوله ان تكرر معنى في قوله ان تكرر معنى
 والتفاوت بين ادواته لا يمتنع ان اذا تكرر معنى ان لا تفهم لم يقصد والا لتفهم اصل معنى ان دون
 خصوصياتها ولا بد من النظر في ومن ايضا لان احدها للعامل والاخر لغيره للعامل في استعمال احدهما مقام
 الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان فتقدم ان على انما ان تفهم مع مدنى ومفهوم اذ وجودى لانه
 الاصل في الشرط فان واذ الشرط اى لتعليق امر بغيره في الاستقبال لكون اصل ان عدم الجزء من العلم بل عدم
 التصديق بقوله النجاشي انما يستعمل للمعانى المحتملة المشكوك بوقوع الشرط والواقع ان الشرط قد يكون
 سلبا واصل ان الجزء فاسمى ان في عدم الجزء واسمى ان في الجزء على الاصل لا يستلزم نكته سوى اعتبار
 ذلك الاصل واذ عرفت ان الادب بالجزء التقديم ونظيره ما في تعريف القضية بالقول المجازم الموضوع
 والتكذيب فان الجزء فيه بمعنى التصديق وذكر وقوع الشرط لا بخصوصه بل بكونه ان الشرط لا يكون سلبا
 فلا بد ان يبان لا يشترط ان كانا الشرط سلبا وان لا يفيد انه ليس الظن بوقوعه لان الله مقرر لادانته
 في عبارته اقل ذلك فان قلت كما ان اصل ان عدم الجزء بوقوع الشرط والواقع ان الشرط قد يكون عدم الجزء
 بنقيض الشرط فلم يمتنع قوله قلت لانه لم يذكر ما عدل فيه من عدم الجزء بالواقع او من عدم الجزء
 بالواقع ولم يذكر ما عدل فيه من عدم الجزء بنقيض الشرط وقال الشافعي المحقق لله يصدر القول
 بين انه لا اذا وعدم الجزء بنقيض مشترك بينهما وفيه بحث لانه عدم الجزء بنقيض في قوله ان كنت
 فيه وعدم الجزء بنقيض في اذا بمعنى الانكاف فلا اشتراك بل الفرق باعتبارها ايضا ثم ما سوى ذلك
 اما الشرط لم يفارق ان فلذا خصم الفرق بان واذا اوله يتبعه ما سواه فان الرضى في بحث الحكم الحارات
 واجبا بها م كلى الشرط لا تهاكم كذا تجزم لتفهم معنى ان النجاشي لا يهاكم فلا يستعمل في الاستقائن
 به لا يقال ان غير الشرط او طلعت فجعل عدم في اسم الشرط كما احتمل الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان

لانه نوع موهب ايضا والشرط بعد هذه الاسماء كما شرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وهذا هو المذكور
 من الامرين وهو كونه الاصل في ان عدم الكين لا يقع الشرط والاصل في ان العجز كان اي صان الحكم ان دون نوعا
 اما عجز فيكون بمعنى ان دون النوع مع قوله لان متعلق بكاد واما خبر كان اي كان الحكم الثاني محال وقيل ان
 والمراد كونه لان حقيقة وعجز فانه لعل انما ما مسكوك فيكون موقفا حقيقته واما عجز به فهو كونه
 ملحوظا بالمشكوك موقف لان لا يقال كيف يكون انما دون موقفا لان حقيقة والتدريج خارجا عن العلم لانا
 نقول ان لا بد ان لا يكون من ان دون المطلق وان دون النسبة كما يدل عليه ما سبق وعلى اننا من التعليل والعلية
 لفظ الماضي اي لفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي من كلام الفعل الماضي والمضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضي لم
 الماضي لانه يتبادر منه الفعل الماضي فان قلت عرفت الفعل الماضي ما فسرته به لفظ الماضي فلا يتخرج على الماضي
 قلت اوردت بالوضع من الوضع التركيبي فكان شاملا لم يعزب والمعتبر في التعريف الوضع الانفرادي
 فخرج عنه محال يعزب مع ان الانكساب بالجين بالموقع لا بالواقع فيها معنى جوهريه ويستفاد ان لفظ
 المستقبل غلبت انه وان الكثير من موقعا لان محو اذا جاز انهم الحسنة اي قوله موسى الحسنة قالوا
 لنا هذه اي لاجلنا هذه لا غيرنا يعني لا سبب لهذه الحسنة الا نحن ولا نقبضهم سيرة اي بنية يتكبروا
 بموسى ويقولون هذه بشا لموسى ومن معه من المؤمنين وسبب حلوها والافضل ان لا بد من تبين
 محال في التطير والتطير بموسى ومن معه لتبريل موسى ومن معه منزلة الفاعل الردى في التطير والشرع
 بالفاعل الردى على ما في القاموس ولا يخفى ان القوم في التقليل لا لا خصا من الله يعقبي تطير موسى
 ومن معه فغضب الشرايع قولنا هذه باقة محقة بنا محل لفظ واما حصر السببية في انفسهم دون
 السببية السببية في موسى ومن معه لم يقولوا بموسى ومن معه يطير بالادعاء ظهور حصر الشرائع في موسى
 ومن معه بخلاف السببية للحسنة فان الله تعالى يردق كل تبرع وما جبر وينعم لا صلا وطلا وكذا
 كثر الحسنة وغلبت على السببية لعدم ريع في التمثيل ترتيب المثل لان الآية منقولة لانه الانداع في
 بالماضي مع ان في جاز الحسنة لان في الايضاح ولا يظهر في التمثيل الجيني باذان الماضي لا قطع بوقوعه
 ورعاية المناسبة بقوله واذا جاز انهم الحسنة لان الاداء الحسنة المطلقة المنه الفيدة التي هي في انفرادها

انما كان اوجسا ولهذا عرفت تعريف الجنس بالالة على اطلاقها لانه الجنس الكثير الانفراد كالرجب
 الوقوع لكثرة وانتساعه في الانواع الكثيرة وفيه تعريف بالاستحاطي حيث قال عرف تعريف العهد او الجنس
 والعهد اقضي لحق البلوغ وجهه انه العهد يتا في الاطلاق فضلا عن ان يكون اقضي الحق البلية
 وليري ان هذا من مظاهر الانظام ومسارح الافكار ولعلنا انما في الحق وزاد عليه ما زاد
 السيد السيد المدقق ونحن لا نرضى بان نذكر انهم السجدة لن بد الاطلاق بعنا هدينا
 الى وجهه كانه وشيئا منكم قد مره فهد يدك الهداية ونفيسك بالقدانية من كثرة الرواية
 فنقول ان الحسنة بالطلقة ولا يراى به طريقا ان احد من الواجب الغير الحقيقي عن احد وهو الذي ذكره
 والثاني ان يراى بالحسنة ما يطلق عليه الحسنة فيجمع لفظ بين الجنس وكل فرد فيعرف تعريف العهد
 بناء على ان الجنس فرد فيعرف تعريف العهد بناء على ان الجنس وكل فرد فيعرف الذي هو حصر هذا
 الفهم ونفسها بكثرتها وانتساعها صان كالعهد المذكور في التور وفي هذه السبع ويراد هذا
 الاعتبار من لفظ الحسنة والاشك ان اقضي الحق البلوغ حيث جعل يقينه كثرتها انفسه فيعرف
 في التعيين على كل فرد من افرادها مع ان التعريف ايها ما وبين ان الفردانية انما يحصل بالتعيين
 والسياسة نادرة بالنسبة اليها اي الحسنة قال المصنف ان في جانب السياسة بلفظ المضارع مع ان
 ونحن نبهناك على وجه آخر لهذا كثرها تنبها على ان الجنس لفظ افرادها لم يخرج عن الارجاء ولم
 التعريف القضي للتعيين وقال الشارح المحقق كثره لتقليل وما ذكرناه انما حسن الابلغ ان يقال
 اريد بالسياسة سببية حقيقة اي ان اصابتهم سببية حقيقة تطير وفضلنا عن اكثر وهذا كما يقال
 ان خسر فلان فليس اياه مني وهذا الذي ذكره من محبي اذا مع الماضي في الكثير وان مع المضارع في
 هو مقتضى اللفظ ولا يمنع استعماله في التاديع التكرار والتعريف لشدة فلا يشك عليك قوله تعالى
 فاذا مستسروا سر ضرر عواربه وقوله تعالى وقد استند الشرف ذو وعاء عيش لان استحقاق الاشياء
 الحق اقضي ان يكون نصا بشرته انما يسير كما يد له لفظ السببية المقطوع به وان ابتداء الانبياء
 التكرار الفرض بالنفس المتعين لكونه نصب العين بالنسبة اليه بحيث يكون مقطوعا به ان ضمير ان مستند

١٢٧

لذلك الاستدلال على قوله ان الحق على الانسان اعراض ورائي جيا شبه الاما فانت بين
منعها للباشره العقلية ومنع والاعتد على قلته فاعله بدليل قوله تعالى استكم في اخذكم عذاب عظيم لما كان
السيد السند ان جعل الشك في المستر مبيحا عن العقله هنا ينال ما كان سابقا من انه لا دلة للعقل المستر
على العقله بالبدليل المذكور ليس بشي وقد يستعمل الحق في الجوز بامارة الايضاح في مقام الجوز وهو الصواب لان
لم يستعمل في الجوز فقله في الجوز ومصدره اي في وقت الجوز وهو انب من تقدير المقام كما فعل الشارح والارد
الجوز بوقوع الشرط او لا وقوعه كما في شرح الفلج وان قيد الايضاح بالوقوع وتبعه الشارح الحق في شرحه
مجاها لا يقتض القام التي هل فكر لك ان يستل هل نريد في الدوام وان تعلم انه في ان كان فيها خبره
بتجا هل يعلم هل مصلحة نريد في الاجا وان يعلم انه ليس فيها فقله ان كان فيها خبره فتجا هل يشك
الاستدلال على الفلج وينتظر ساعة لعل نريد يحضر والعدم من الخاطب كقولك لمن يكذبك اي يشبك
الى الكذب دائما او يتدك من تلكا ذين ان صدقت فاذ تفعل وقد عدل عن عبارة الفلج لمن يكذبك
في ما تخبر ان صدقت فقل لي ماذا تفعل لانه يفيد النسبة لا الكذب في قول الذي اليد مع ان صدقت يجب
ان يترك بان ظهر صدق وظهور الصدق في محتمل ان يكون مشكوكا في الصدق والليكن فيه مقتضى الفلج
صدقه فانه يظهر خبره فاما لا يظهر هو ينطبق على ما ذكره على الفلج بكونه عبارة للفلج
في الايضاح تعيينه بشره بالعدم عما ذكره بالاختصار عبارة وقوله وان تفعل لتقرير اي الايقار
على ما يدفع جهالتك والشارح يحتمل التجهل بالملامة وقطع النعمة وعدم جزم الخاطب فكذلك الكذب
الا ان عدم تنبيهه على كونه محتملا كما تنبه عليه في قوله قلنا وان كنت في ريب بما يشعربا انه خبره الثاني
فكان لذلك خفاء الشارح الحق في الشرح بالشارح وان جعل في شرح الفلج بالها فان قلت جزم الخاطب
بالعدم وقوله والوافقه عدم يقتضي استحال الاختصاص ان بالمشكوك قلت نزل جزمه بالعدم وقوله منزلة
الشك تنبيهه على ان الجوز بالعدم وقوله لا يليق والغاية فيه الشك وقد اشرك في الشارح الحق
في استحال ان في منزلة الجوز واجاب عنه بهذا الجواب وعقلته عن توجيه الاشكال بعينه هنا كانت
من الجي ب على انه يمكن ان يقال السعدان الغرم دون لان اقرب فيما هو المقصود بعدم والاشك على استثناء

الشارح

ان في الامتناع الاول فلو كان كان الانسب من جهة والاشك على تنقها الجوز فلان تنجيم من هذا الوجه
ومن النكتة البديعة جعل تعاضده اعتقاد الشك والخاطب من الشك كما يورث تقاضا لليلين
الشك في الدعوى ومنها العدول الى الشك لانه لا قطع غير ذلك فقله ان صدقت فاذ تفعل يحتمل
الكل او تنزله اي الخاطب العالم بوقوع الشرط او لا وقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط كما في الشرح غير ظاهر
منزلة الجاهل لما افقته مقتضى العلم بقوله ان يورث اياه ان كان ما كان فلا تنزله لان مقتضى العلم بالامارة
عدم الايداء وكان يحتمل نكتة التنزيل جزمه على موجب الجهل يورث بين النظرين ذو الفضل ومن نكتة التنزيل
تنزيل التكلم عليه منزلة الجهل تنبيهه على انه ما يشاهده مما يخالف العلم يشهد به الجهل كما في ان المذكور
فان شاهده ايداء الابن يدعيه الى الحكم بانه ليس بالشاعر التنجيم بغير الخاطب على وقوع الشرط منه او
لعتقده وتصويره القام الاستعمال على ما يقع الشرط من اصله لا يصلح ذلك القام الا لقرضه اي لقرض
الشرط ولما جعل الشرط من اصله تبال في القام استشرافه لا يقتضي سبقه لان الذي للقطع فان مقامه مقام
التردد وذكره لعله نظير مشهور معلوم وان قال كما في خبره الحال لا عارض سوى بينه وبين الممكن
في الاشياء انه قصد الزام والابطال وغير ذلك مما يتقطن العقل به الحال فان قلت فيه تطويل المسافة
بلا طائل اذ يحصل التوفيق لجعل القام سببا لتنزيله منزلة الشك ولا وجه لجمعه بمنزلة الباطل
ثم تنزل منه الى جعله منزلة المشكوك قلت اجاب عنه السيد السند انقضا الباطل اذ فيه مباغاة في التزجيم
يقتضيها القام ونحن نجيب بان القام يحكم عليه بالابطال لا قطع المسافة الطويلة لغزوت هذا الفاسر
فان بلغ مرتبة الباطل ليس ترجع عند التنزيل الى مقام المشكوك نحو فنقر بعتكم الفكرة صفى اي
انتم لمكم فنقر بعتكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعود والوعيد اعراضا او لا اعراضا ومرفعين
ان كنتم قوما مسرفين فيمن قولي بالكره فان الشرط وهو كونه مسرفين اي مسرفين مطلقا بدكون جسي
باعتقاده لا يقتضي تنجيم على الاسرف وقصود ذلك الاسرف من العاقلة في هذا القام لا يكون الا على جرم
التوفيق والتقدير الاستعمال القام على الاثبات الدالة على ان الاسرف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا
ولا استعماله في مقام التوبيخ مناسبة عظيمة للوقوع لعلها يكون كريمة عند البليغ اذ في الاستدلال يتحقق

اللام الذي صح

هو عار تأكيد للتوبيخ ورجا تحقيق التصديق كان في قوله ان كان فلان قد فعله لانه فيه
 انما نشأ الكلام على سد ولا يذعن من الخاطى لم يقل الشرط من امه لكن لا تبيح على وقوع الشرط وانما قال في
 قوله انما عار له البصر والكر في جعل ان الفتحة كان للشرط والبصر في جعل في تقديره لانه وعينه
 الحجاز من ان قياسه ولا يخفى ان توفيق القرائين يستلزم ان يجعل الكسوف مجردا للبيد مجردا عن
 ان تغليب غير المتصف بداهة بالشرط على المتصف به وهو ظاهر قول المتكلم واما تغليب غير المتأخر
 من غير ملو على مراتبهم وقد مر في الصنف الايضاح بان الاربعة مراتب ظاهرة لا غير معلومة والاربعة
 حيث قال فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكره فانه لا يصح قوله غير المتصف به على غير المعلوم
 الايضاح فيكون المعنى او تغليب غير المتكلم بانصافه بالشرط على القطوع به كما ذكرنا في الشرح الحق
 وتبع السيد السند في مطلقته واداء الولا هذا التاميل وهو ان تغليب غير المتصف به يجعل الشرط
 فله في الادوية بالنسبة الى الجميع فلا يصح بذلك استعمال الابل بعين المقام مقامه في العكس لغير المقام
 مقام ان اولو كل منهما يترجم من وجه على الاخر كما نبهنا عليه فصار في مقام تغليب غير المتصف به
 على المتصف استواء ان نعم عين كل عبارة المتكلم على ما حملاه لكن عند من جهة ذكرنا لكن معنى ولا كان
 في ريب واجتنب من رتبة التقليد فانه افش عيب وقد اطل في هذا المقام كلام الشرح المحقق والسند
 وطوبى له على غيرة ان ليس له نفع كفرة وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها لكن على
 الاقوال النحلي بلجي والربا بين لانه لا يجوز على الرب وعلى الثاني الخطا بلجتم من الربا بين والتغليب
 بجري في فوائده انما كثيرة جريان التقسيم والاعتصام والمقصود انما انما كثيرة وبنه بالملوك والاشراج
 على اقله لم تدخل تحت القسط والحكم ولا في رتبة فيه ذكر عدة منه فيمكن المطالب من اعتباره كمن يتفنى
 ان يعلم انه يغلب اكثر على الاقل ولا يشرف على الاختصاص الا ان يكون التقيد الاسمي انقل او كان مؤثما مع تذكرها
 الا في غلب الغلبة اخف كانه من ويغلب الشك على الخاطى والى شبه الخاطى من غير كونه وان كان الغالب
 اكثر واشرف من الخاطى لم يلزم الاكثر واشرف من الحكم فتمت تغليب المذكور على الاشارة الى الشرح المحقق
 وذلك يكون بان يجري على الذكر والانات صفة مشتركة المعنى بينهما على طريقة اجرائه على الذكر خاصة

المختار
 بيان

كقولهم

كقولهم تعالى وكانت من افان شتين عدت الا ان من المذكور القانتين حكم التغليب لانه القنوت بما يوصف
 به الذكر والانات والقياس كانت من القانتين هذا خلاصة ولا يخفى ان اجزاء الصفة على الذكر والانات
 على طريقة اجرائه على الذكر خاصة هي التفسيرين مجموع هي التعبير عن مجموع المذكور القانتين فانتبه
 او القانتين بالافان شتين والافان من شمول القانتين لمعنى حتى يصح جعلها منه بحكم من التفسيرية راجع
 لا يصح قوله على طبق المعناه ولا يضر عدت الا ان من المذكور ان عدت الا ان من مجموع من المذكور
 او الانات وان اول تلك العبارة بان المعنى جعلت بمنزلة الذكر في التعبير بلفظ يخص بالذكر كما اول
 السيد السند في شرح الفتح فلا ترجيه لقوله والقياس كانت من القانتين لانه الاربعة من جملة مجموع
 من القانتين ومرتبة القانتين والقياس فيه القانتين والتحقيق ان التغليب في الاربعة ان يتصور
 على وجهين احدهما ان يراى بالقانتين القانتين والقانتات تغلبا وثانيهما ان يراى بالقانتين المذكور
 ويجعل مرتبة قانتا تغلبا لوصف قانتها الذي لا يكون الا لذكرها على صفات الانات وتجعل بذلك
 الاعتبار فكل اربعة من القانتين في ولا يجوز في القانتين ان الاربعة المذكور القنوت وتماثل على
 جعلها بمنزلة الذكر والله يقبل تحريرها مع انهم يمكن من الجواز المذكور وهذا هو معنى قول المتكلم
 عدت الا ان من المذكور حكم التغليب وبهذا الاعتبار يتحقق ان القياس كانت من القانتين لكن او
 في كلام الشرح ياتي عنده هكذا الحال في قوله تعالى وان قلنا للملوك اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس
 حيث قال الفتح عدت ابليس الملوك على صفات الجن فعمل من الملوك لانه عبر بالملوك عن ابليس
 والذكر لتغليب الافراد الكثيرة على واحد هو فيهم وقد نبه عليه بقوله عدت الا ان من المذكور اشارة
 الى الاشارة السابقة في كلامه ولا حملاه الشرح المحقق والسند السند على ما نفينا منه احتاجا الى تأويل
 بعيد لقوله عدت الا ان من المذكور يعني هذا العمل يشبه تغليب الذكر على الانات في كون كل منهما استعمالا
 للمقطوع غير المدفوع له ولا يخفى ان الاشارة في هذا الكلام على اقله بين الفتح ان عدت الا ان من المذكور
 على عدت الا ان تغليب اخر وذكر بعد هذا التغليب تغليب اخر ولم يبينه في شيء منها على كونه مجازا فلو بدت
 من راجع على تخصيص هذا المقام بالتشبيه نعم لا ينكر صحة التغليب في الآية باعتبار ذكره انما التزم في كونه راجعا

148

والعلم ان الشايع قال ويجوز ان لا يكون من قوله تعالى وكانت من القانتين للتبعض بل لا بد ان
القانتين كانت بالنسبة من القوة القانتين لانها من اعتبار هرون اخي موسى واقره لا يخفى ان
ايضا ان يكون في القانتين تغليب ليكون وصفا بصلاحيها وانما اقامتها منها تغليب جهة الخطا
على الغيبة بان يجتمع في شيها تان الوجهان فيغلب الخطا على الغيبة وقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون
فان القوة مخاطبة من حيث الحق لوجه على الخطاب غائب من حيث العقل فجعل وضوء على صيغة الخطا ومنه
انت وزيد فعلى تغليب فيه خطاب العطف عليه على غيبة العطف قال انما الحق هو الحق ومنها تغليب
على الخطاب والغائب نحو انا وانت فعلى وانا وزيد ضربا وفيه نظر لان من التكميل مع الغير وضوء هو التكميل
في غيره من كان غائبا او مخاطبا فهو في السابقين على حقيقة ولا تغليب والاشاطة ان تغليب التكميل
على الغائب نحو رجال العقل على صيغة التكميل مع الغير وجعل الفاعل من اشياء التقدير فعلى العقل الخيالك
والذين اسوا منك من قريت اولي العقول في ملتنا غلب ابا على عليه فبصفه العود التي هي
والا وجه انه غلب دخول المعانيه في ملتهم على حذله وعبر عن الجمع بالعدد ولا يبعد ان يستغنى عن التغليب
بان يجعل شوبه اخلا في ملتهم حكم ان اطفال اهل الكفر اذا لم يكن احدا بوجه مسلدا داخله في ملتهم ومحققة
بجهاد كان ذلك القول منهم باعتبار انه كان في ملتهم قبل نبوته ومنها تغليب العقل على غيره كما
قالوا فلتسبوا العالمين ونحن نقول العالمين اريد به العقل وشر بيده غير العقل لصلية العقل وضوء
منسج في تربيتهم ولا يبعد ان يكون تغليب الفكر على الوثنية من شعب تغليب العاقل على غيره ومنه
ابوان ونحو لم يقل وابوين عطف على الشايع وفصل منه على التفاوت بينه وبين السابق
فان انت تبين ان القوة العقلية حق في اللفظ قبل التغليب وانما غلب لها هو زاد على جوه العقلية
وهذا مما ليس للغرب نصيب في العقل اصلا وانما اطلق بجوهه ومادته تحفظ التغليب وهذا
ظهور ان بين السابقين شدة اتصال اقتضت عدم الفصل بينهما ويظهر ان الفصل من الاول
والثاني فصل بين السابقين ليس شئ ولا ينبغي مرقوعا ان وقران عبر العقلية وبفقدان
الآن مذكر والمذكر متعين وان كان الوثنية اخف كذا في الشرح ولا يبعد ان يقال تغليب الشايع في الوثنية

ايضا

ايضا لكثرة الفرق اخذ من الشرح لانه في تقدير شمس ولك ان تجعل ونحوه جوهرا ولا يخفى ان الاستدلال
على تحريكه ووجه صحة تشبيهه الاباء انهم ليسوا له قد يشركه ما يوجب عند في محله ان عدم القدرة
المشتركة في البرين دون غيرهما ان يكون التغليب صفات الالبه في الالبه على صفات الاسماء وجعل
من افراد الاباء واما يجتمع فيه تغليب العاقل على غير العاقل والمخاليب على الغائب قوله تعالى
جعلكم من انفسكم ان واجبا ومن الانعام ان واجبا بذكره فيه فانه يرد وتذكره خطاب لمن حذر بقلبه
خلقكم من انفسكم والانعام عند القوة وان يغلب الشايع الحق وعرفا الخطا بين السابقين فتغليب
الخطا على الغائب وتغليب العقل على غير العقل لان العقلية مختص بالاعتقاد وتغريب السيد السيد بان جعل
التغليب يقتضي الخطا وسوى فيه لفظكم وكذا ان الخطا لا يكون الا للعقل ويدر فوان خطا تغيب
العاقل لا يتوقف على التغليب ان التغليب في واجبا ويا ارض فاما بتعين التغليب لفظكم فلذا تمسك الشايع
في تغليب العقل على غيره بل بالخطا لم يكتف بحجة الخطا ومنها تغليب الجوه على الماد
واسا بما يخصه الوجود المجرد ومنه الشايع الحق بقلبه تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك فانه الا
الانزال كذا قول محمد بن مسلم توجيها آخر لعل لا تدق ولا تغليب فيه وهذا انما يعنى الانزال والاستقبال
كونه الانزال قبل الايمان والايوقوف فلولح المسلم الاعلى الايمان بعد الانزال ولا يجب عليه الايمان قبل الانزال
ولما كان المنطق باللفظ المحصل ان يتفطن بسهولة التمسك داعية الى الزيادة في غير مقام القطع من سماع
نكت ايراد ان في مقام المجموع لم يستعمل في تفصيلها وروثه تمكن من تحصيلها ونحو مقتضى به رجاء
ان يهديك بها ولكونها قال انما تغليب لقوله كان لا تقدم ليشب الحكم من اول الامر معللا فيكون
له استقرار لا يكون له كذا تغليب بعده هذا وفيه انه في وضع الدعوى والا تغليب بعد حصولها بعد
طلب ويكون ذلك الحصول اتم ويمكن دفعه بان في انما الدليل من غير شعور بالدعوى من غير شعور
بالدعوى وحصولها بعد انتظار والتحقيق انه دليل على قوله وان كان الاستقبال وبيان انكم لقوله
كان كذا التعارف في ايراد مثل هذا التغليب توسط بين ما هو له وبين ما هو له وانما تغريبه وجهه
او وانك لانا بعد الشايع ليعلم بذكره ولا يخفى ان لا تغليب قد علم على العمل في هذا الكتاب

١٢

ظلت شري لم اخر التوضيح له الى هنا ولكونهما تعليل امر هو الخبر بغيره هو الشرط في الاستقبال فان الشرط
 مسالك بمعنى تعليل جعل الشيء متعلقا وبجعل في الحال والمعلقة في الاستقبال ومعلق الظرف بالعلق لا بما
 والتابع جعله متعلقا بغيره وفيه تكلف تقديرا لتعلق اي كما ينافي الاستقبال ولقد عدل عن عبارة القسام
 تعليل حصول امر يحصل باليسر حاصل لانه ما ذكره مشترك بينهما وبين لو كان كل من جعل في كل فعلية
 اي امر احادنا غير ثابت استقبالية غير قابلة لان يتقيد بزمان الحال والماضي ولو قيدت كان خروجها
 الذي نحن في بيانه فلا بد ان استقبل ان مس كان في الماضي نحو وان كنتم في مريب لانه يجوز ان قيل ان
 ههنا بمعنى ان ذلك لا ينبغي ان يصح الاستقبال انما كان في الماضي وان لم يذكره لعدم الفرق الابان ان اقرى
 في الشرط وكذا ان الرصالية المذكورة مع الواو كثيرا وبدونها بقله فانه يجوز الوديل والخبر الماضي في الاستقبال
 ولا يذكر خبره خبرا محذورا بدو ان كثيرا ما لا يحيل والاستقبال انما كان في الماضي كثيرا لانه مجاز شامع لما لا يخالف على لفظ الخبر
 الجهد كما هو القبول اي لا يخالف السكوت ذلك لفظ الاستقبال لانه ظاهر الحال رعاية الواقعة على التفظ
 والعني فلا يعدل عنها ما لم يكن ما يوجب العدد والسنن الفذ ذلك ان يجعله خبرا مسرورا على صيغة الماضي
 اي لا يخالف كل من جعل في كل ذلك لفظ وفيه وان يجعله امر مجهول او مسرورا بوجهين وفيما ذكره
 امر يستحصل بدقة النظر حتى يتبين ان ما قبل جعل صاحبه انما هو ضارب بالسر صفة على الارض والماضي
 حسن موقعها في هذا العام لان لا بد من ظاهر الحال فلا يمكن الحالفه بجعل الشرط وكما قد لم يقيدها العقلية
 ما خبرية ذهبنا الى جواز انشاء الخبر بدلا من خبرنا الى الخبر كما صرح به انما هو المحقق بجعل الخبر انشاء
 ليس من قبيل مخالفة للمعنى لئلا يكون شريف لا ينبغي قوته وهو انه هل يصح كون الظاهر بالماضي
 اولها انما السيد السيد واذ ان الوجه ان الصيغة يحكم بان الانشاء لا يقبل الا بتأويله وانما تأويل
 الى الخبر على جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل الخبر انشاءا والحق ان الشرط في قولك انما جعلك
 زيد فاكرمه شاك في الطلب والطلب تعلق بالاكراه القيد وكيف لا يطلب في الطلب كالاخبار
 في الخبري فكما ان القيد لا ضرب زيد لم يتعلق بالخبر بل بالخبر عنه فكذلك في الطلب في شرطية
 التي خبرها انشاء لا يحتمل الصدق والكذب من لو كان المقصود بالانفاذ في الشرطية النسبة بين الركنين

من تملكت

على خلاف

على خلاف ما ذهب اليه القسام وبعد النص كان الامر على ما ذكره السيد السيد ان كان هذا الخبر في متروضا
 على الاختلاف في النسبة الشائقة في الشرطية في القابلين الركنين او في الخبر او كما لا يجوز جعل الشرطية
 لا يصح جعلها طلبية وان اوتت الى الخبرية لانه لا اعادة الشرطية فتم جعلها الطلب الاول ونحوه والاشارة
 شرطية لانه لا يسا عليه الاستقبال بناء على ان ما سببه الاداة بالفعلية الخبرية انشاءا فلم ينفذ فيها
 وما ذكره وما ذكره انما هو المحقق من ان قوله لفظية انما هي انما هي ان جعلت كذا هي او احدية كذا
 او فعلية ما فعلية فالعني على الاستقبال يجب تأويله بان جعلت كذا الجملتين او احدية كذا احدية كذا
 من الاستقبالية والعقلية المأمورية ولك انما تبيته على انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 فانما جاز انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 في موضعها حاصل لقلة الاسباب الاربعة التي لا بد من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 وصفه بالاشارة في وقوعه كما في القسام غفاسير كذا او كونه الاخرى او كونه رخصا او هم عطف على ان
 غير حاصل كما وقع لبعض ما هو في الواقع او تحقق الوقوع فيكون تاما والقي او يكون ما هو متعين
 للوقوع كالواقع فيكون ناقصة كذا ولما في من استقام او استقام او استقام او استقام او استقام او استقام
 من الحكم نحو ان طرقت بحسن العافية على صيغة التام لاظهار الرغبة للابن في مريضه حاصل
 انساب بيان عليه نفس الرغبة لظاهر الخبر من وقوعه فانما انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 اياه حذرا عنه فبما جعل اليه حاصله ولا ينبغي ان تترك انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 وقوله فلا يبعد بان يجعل في المتن شالا لانه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بالآخرين مالا وانما الظاهر انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 امر يتكرر من الكثرة او الاكثر وقوله اي انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 وما ذكره انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 عند الامانة بالماضي وعليه اي انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ولا نكره انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

او ما يدعيها

١٢

تفاوت بينهما لان الله تعالى منزلة عن الترتيب والاراد هنا لازمة وهو كما ان الرتبة لا يجوز
فيه البيان المذكور وقوله هذا يشترط ان الشا كان لا فلهما الرغبة واجوبة اشكاله بغيره لا
على البقاء بارادته من التحسين مما يطلب من التفسير قال السكاكي والمتريض بعد ذلك في الاسباب كونها
هو لكونه كالرفع لا بعد ذكر المسود الاربعة كما ترون في العبارة لانه ذكر المتفاوت وانها الرتبة
في وقوعه بعد الترتيب وكانه نسب هذا القول الى السكاكي مع ان الحق مذكور في الفتح لانه لم يجد
هذا الوجه في كلام غيره بخلاف الوجوه الاخرى قال الشارح الحق ان ربه لا يما فيه من الضعف والحقا
وبعد ان لم يبين في الايضاح لا المتفاوت ولا حقا ولا هو فيه ضعف او حقا ولا اهل وكان الضعف الذي
اشاره اليه ان الترتيب الاسناد الى من يشتم منه الفعل ولا مدخل للمضي فيه ويدفعه ان ذلك الاسناد
لا يفيد وقوع الشرا في غير السند لو لم يكن حقيقة الماضي بل انه يسبق على ان الاسناد الذي يكون للسند
الاسم الماضي فهو لا ينافي الاسناد الواجب ويدفعه الله لا شافي بين القضا حتى يشتم الاجتماع نحو
لئن اشركت بجنتي علك والحط السواحي اليه كما يد عليه قوله ولعلوا فيك والى الذين
من قبلك الآية فقد اشرع الحق الخط لمحمد ولم يعد اشرأه مقطوع به لكن بلغنا ان لا شرك
في سر من الحاصل على سبيل النظر والتقدير يتوهم من عدم رغبهم الاشرأه منظر وفيه والاولى والحقا
لمن اوجى اليه وتظهر في الترتيب مع ما بينهما من التنازل لفظا فانه احد هما شرطا وانه الاخر واحد
ايلا في سر من الحاصل دون الاخر ومعنى من حيث ان قوله لئن اشركت ليس محض ترض بل على طلب
منه نصيب لانه هذا الحكم في حقه يتحقق بخلاف ما في العبد الذي فاته محض والملا العبد الذي حط في
اي عاينكم لا تعبدون الذي فطركم ليلايل واليه ترجعون لم يلتفت في الاستدلال الى ان التكم ليس تارك
العبادة لان ذلك لا يوجب التضرع بل يحتمل ان يكون تضرعا لعبادة متفلة العدم ولهم نصيب في العبادة
الحاملة ولا يحتمل ان يكون واليه ترجعون نصيبا ويكن في معنى واليه رجوع الكل انك عرفت ان الله لا يتقبل
المخاطبة على التكم وان كثر وجه حسنة اي التوضي المطلق او حسن هذا الترتيب وخصه من كان في
الشا في ان لا يجري في قوله لئن اشركت ان لا يتقدم حيث لا يبعد التكم الا ما يرد من قوله ان لا ما يرد

هـ

منه

لمن يجدها كان واقعا والاول انما يسبق على كل قوله لنفسه على سبيل التمثيل اسما للمخاطبين الحق الاول
الطريق ليجوز ان يكون التكم بطلان يرد بغيره باطلا واسما على وجه لا يرد بغيره اما على نزيه
او معقوله وجزءه الشارح بان في الاحتجاج الاول الى تقديره الرتبة على وجه لا يحطهم غضب او على وجه
يوجب رضاهم حيث يردونه شفعا مؤثرا هراي ذلك الوجه ذكره المتريض بنسبته ولا لطف بهما
الفتل وهو تركه الواجبة بالتصريح اذ عرفت ان الباطل يتعين على قبوله لكونه داخل في المخاض
والشفقة حيث لا يرد التكم الا ما يرد لنفسه قال السكاكي يسمى هذا النوع من كلام المصنفين الغيد
للاضفاف وهو التوبة وعدم ترجيح نفسك في امر تسانع المخاطب فيه واصله بمعنى من الانصاف بمعنى
اعطاء النصف قال الشارح ويستعمل الاستدلال ايضا الاستدراج وجه التحق الى الايمان والقبول ويقولون انه
مخادعة في الاقوال بمنزلة المخادعة في الافعال واسم الله كما يكون من تلكه ابرز غير الحاصل في موهب
كون ما هو الموقوف على العاقبة يكون كونه الشيء واضحا للزوم اما في نفسه او بالنظر الى اللزوم خفيته والماضي تحققة
من حيث الزوم لان في ذلك كانه الفاسد في قوله تعالى ان يتفقكم اي يصار فكله ونظروا بكم على ما في
الفاصول حيث قال نفقه كسره صادف واغذاه ونظروا فلا يتفق تفسيره بحدركم فشر كوامكة ونظروا
بكم على ما في الشرح يكون انكم اعلمه فالصلي العداوة على ما تقيده صيغة العدد من الباطنة ويسبطل اليكم
ايديهم والسنة بها السوء اي القتل والقتل والشتيم وقد يكون كونه اي تمنوا ان تتركوا دينكم
حيث قال التفسير بالماضي لان الزوم وادفعهم ان يرد كمالها رقتهم والظن بهما لا يحتمل من الشبهة
ما يحتمل لزوم الاولين لهما اعني كونهما بعد التوسيط لايدي والاسن اليهم لانهم اوضحوا للزوم
بالنسبة اليهم لانه وادفعهم كونه المؤمنين نايقة البتة ولا اصيب اليهم من كونه اضر الاشياء
بالؤمنين وانفعها للمشركين لانهم سادة المخاصرة وارتقاء القابلة والمسايرة بخلاف العداوة
وبسط الالدي والاسن اليهم فانه يجوز ان يتقيا الذي لدى المصانفة يتذكر ما بينهما من العداوة
والعارفة وبما شاء عليهم من قتلهم ان امكنك فاسم اي احسن العقوبة اما انتصارا وادفعهم بان
الشركه وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى ان الله ابدى واخفى ولا يخفى ان كلامه صريح في انه جعل الجزاء مستورا

١٢٥

لا ما ذكره الصانع فان قلت لا يصح ما ذكرته في قوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لغسلنا وجهه في قوله يوم
 في جواب من سأل عن حيوة الخضر لو كان حيا لزار في قلت الاستحالة الكبرى في الوجود لا انتفاء الشاغل لا انتفاء
 الاول وقد جئنا بحجج التعليل والبرهان مع انتفاء الخبز من غير دلالة على انتفاء الاول في الواقع ^{مستوفى}
 في مقام الاستدلال بانتفاء الخبز على انتفاء الشرط فصح الانتفاء الاول لا انتفاء الثاني وهذا الذي صار
 عرفا وباب العقول حتى قال الشارح الحق في هذا الاستحالة قاعدة ان باب العقول والآية الكريمة وردتهم
 على قاعدتهم يعني على استحال عرفي صار قاعدة الاستحالة العقل لا القرآن منزل على قاعدتهم حتى يريد
 ما اعترض به السيد الاستدلال فيه بعد جيل الان القرآن لم ينزل على اوضاع اسباب العقول كيف ونحن نقول
 كيف يتصور هذا ولم يكن العقول حين نزل القرآن مدونة بالوقت فلم يكن عرفهم بلغة اخرى
 لكن فيما ذكره الشارح الحق من ان لو عند باب العقول لمجرد الدلالة على التزم وهذا امر عظيم
 عين القدم نحو لو كانت الشمس طالعة فانها موجودة لكن الشمس طالعة نظرا لانه ينافي ما قالوا ان في الو
 افتاء عن انتفاء تعقيد الثاني وفي ما عن وضع المقدم والوجه ما ذكرناه وقد يستعمل البعض انه
 وجعله البرهان قياسيا فتستعمل كائنات استلزام بين شيئين مع ان الاول لا يكون له لا انتفاء ذلك
 الشرط فيلزم الاستمرار وفي هذا الاستحالة ليس الخبز خفلية استقبالية في ان ولا منقيا ما ضوئي في الو
 وجعل منه قناه يوم كما ذكره الشارح وقد علم على ما في النص وهو ان سيد السند في شرح الفتح ثم
 العبد صهيبي لولم يخف الله لهصه ونحن نقول يجوز جعل هذا الكلام على الاستحالة المشهور راي السيد
 عند اصيان الا الحرف فيكون من قبيل تأكيد ما يشبه الالهام والاعصيا لالا الحرف المرفوع فيكون فيه
 دونه الى ما بين الحرف والرجاء فاذا فضل الغير عن تركه الا اول منه بالعصيا ما لعق في رايه عن العصيا
 ثم بعد التعليل الرشي شي يكون تعلقه بغيره اولى يستدعي فضل الاكرام كما قالوا بل يكن فيه فقد شمل
 اذمنة الخبز اذمنة الشرطين فتعقلا لو شئنا ان يبرهن بغيره فقد وجد وجوبه بك على تقدير قرب
 الامير العقيد بطريق الاول فلا يلزم من استحال ارضيك ولو يلزم ان لا يرضيك الاستحالة بغيره ولا
 ان يقصد في ذلك الاستحالة البالغة في لزوم الخبز النقيض الشرط من غير قصد استمراره فيقصد

في الشال

الجزء

في الشال المذكور ان عليه العصيان الا انه لا يخفى صهيبي باذنه لزم عدم خوفه من غير قصد استمراره
 انه او يقصد ان يبيد النقيض للخبز كما يقول من ظن بك انك اثبتت عليه الاكرام كما يراه ان آتتني
 اثبتت عليك يعني شأني مخض محبتك وموقف حقك كما لك لا ما ظنته من اكرامك فان الاكرام لا يراه
 في السببية قال الشارح الحق ويستعمل الاول الاستحالة لولم يخف الله لم يقصد فيقول له الاكرامك
 لا اثبتت عليك فيقصد استمرار الاشياء وذلك لان لولا في معنى لولا داخل على الشيء ولا يخفى انه ينبغي ان
 لا استقر بذهن من هو ان تقديره لولا لا يندلج لولا وجد نية الانزال له دخل لولا على العقل اذ لولا
 لودخل على لا ينبغي ان يقول لان لولا على لولا داخل على الشيء ولواختار منه هيبا بصرتين من انما كلمة
 برئتها فهي لا تدل على السكون بل على ان وجوده ما بعد لولا مانع من تحقق جوابه فلا يتصور افا دته
 ان جوابه مع ثبوت ما بعده محقق بطريق الاولى ومن هذا تحقق ان نزع الكس في مع البصرتين
 ليس في مجرد تمييز القدر بعد لولا بل في الابد بتركيب فيه لولا الاستحالة ايضا وسنقدم
 لجعل امثال لولم يخف الله لم يقصد جارا على حقيقة لولم يخف الله لولم يخف الله لولم يخف الله
 العصيان المترتب على الخوف ووجه الشارح الحق بان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم
 الخبز والاكراه التقييد بالشرط تكرار بان الوجدان الصحيح حاكم بعدم اعتبار التقييد بالشرط في ذلك
 جعني الاكرامك وبان المعنى نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط ونحن نسا عاده بان لو كان التقييد
 بالشرط معتبرا في الخبز لكان دفع القدر مستلزما دفع الثاني وقد اجمعت العقلاء بان دفع المقدم لا يتبع
 ولو كان وضع الثاني مستلزما لوضع المقدم مع انه خلاف جميع عليه وتذريفا لكل بان لا يلزم ان الخبز
 مفيد في مثل هذا التركيب بمقتضى وضع لولم يخف الله لولم يخف الله لولم يخف الله لولم يخف الله
 لا يوجب عدم اعتبار التقييد فيما نحن فيه فلا يلزم من اعتبار التقييد في مدة شرطية استباح الرقع
 والوضع المذكورين لاننا نحقق لزوم من خصوص اذ ان لم يرد التقييد او المقصود من قوله
 ثم العبد صهيبي لولم يخف الله لم يقصد في العصيا شططا مع التقييد لا يحصل هذا المقصود
 وكذا المقصود في قولك لو آتتني الاكرامك بثبوت الاكرام مطلق ولا يحصل بالتقييد وقال الشارح

١٢٤

ابن الحجاج يكتلف تقييد الخبر بالشروط التي لا يسميها في التقييد بل في التقييد بغيره وقد
 اشاع الحق بأن التقييد لو كان مغيرة بالاشتراط بالشرط لم يكن على الاطلاق ايضا يصير علما
 بكونه ووثقوا عليه فلا يقبل التقييد وكان الشرح استبعاد التقييد في التقييد لانه ينافي عموم التقييد ايضا
 فغيره من غير تكلف ليس في تقييد المشتبه من لا يتجوز ما ذكره ان قوله لا يسميها استبعاد ان التقييد
 لو كان منافيا لعموم التقييد لا يسميها الخبر بالشروط ان ليس ما يفتقر في الخبر الا التقييد بالشرط
 المصريح به وقد جعل الرضى من قبله لم يخف الله لم يصح قوله نقل والوسمعه انما هو من دون
 لان التوقي مستتر في اسمهم الله ولم يسمهم بل ليل ما قبله وهو راعى علم الله فيهم خبر لا كعموم
 لم يعلم الله خبر فيهم معقول اياها وتقييد الشرح الموقوف ان التوقي بدون الاسم غير منقول
 لان التوقي هو الاشارة عن الرضى وعدم الانقياد له ولا يتصور بعد وفي الاسماء علوق في الآيات المذكورة
 على حقيقتها واورده عليه السيد السدانة لا دخل في مقام الدقة لانها التوقي لعدم الاسماء
 واثبت لهم في محج وكونهم بحيث ان السمع التوقي لا يكون في كونها التوقي غير مناسب لمقام الدقة
 وكان التدقيق ان سمع التوقي يمكن دفعه بان ذكره لا يشعشع بان عدم توليهم لعدم الاسماء
 فلا فضل لهم فيه فهو مناسب لمقام الدقة ولما ارادنا الكلام في ذكر الآية الكريمة فغيره بحث
 شريف نذكره لك وهو اننا اشكل على بعض ان نظم الآية قياسا افترا على هيئة الشك الاول بل يهتج
 الاشاع يستخرج علم الله فيهم خبر التوقي والنتيجة ظاهرة الكذب وليس من ف والضرورة فغيره
 ان يكونا احدي مقدمتين كاذبة تعالى الله عن ذلك واجاب عنه بعض تارة بمنح كلية المقدسة
 الثانية وقارة بمنح كونها الزمنية ومحصلة منع كونه قياسا لظهور اشتغال الشرط فكيف يتوهم قياس
 فانه شرط الاشاع وقارة بمنح كذب النتيجة لان علم الله تعالى فيهم خبرها هو العلم بالحوال جاز
 الحال وبنيت ان تخرج الحق هذه الاجوبة بارة بانه لا يصح ان يكون قياسا افترا لانه لا يفتقر
 في جميع الكلام في القياس الاستثنائي ودون غيره وقارة بانه كيف يتوهم انه قياس لغير شرط
 الاشاع ولا يخفى انه خارج عن التوجيه الا يلقى مناسا وقال الحق في الجواب ان قوله لو علم الله

غيره اعلم اصل معنى لو والقصور انما هو الاستفهام في الخبر فيهم وقوله ولو لم يسمهم الله
 كلاما لا فائدة له واما التوقي على ما ذكره واما لا فائدة فاستفهام التوقي بعدم الاسماء ان لا يفتقر
 الاسماء وفيه بحث لان الاشكال محال ان لو كان هاتان الشرطتان كانا استلزاما علم الله تعالى
 الاسماء واستلزاما الاسماء التوقي ثابتين ويلزم منهما قياس في هذا ان علم الله تعالى فيهم خبرها
 الاسماء وانما سمعهم لتوكلوا والنتيجة ان علم الله تعالى فيهم خبر التوقي لا بد من كذب الشرطين
 ولا مدخله الا بان يفسر قوله ولو لم يعلم الله فيهم خبر الاسماء بان لا يسميها صاحب خبر ونظير سبيلها كما
 فسرناه بانه لو علم الله فيهم خبرها بالنسبة اليهم لاسمهم وانك الحيرة ولا تخلص مع علمه بانه لا يسميهم
 الاسماء ليكون حجة عليهم ويجعل لومهم ان فاته قياس عند البتة وبالجملة لا شك في محجته بقوله
 ويحق اطلبوا العلم ولو بالصين والى ابا هي بك الام ولو بالقسط ويكون قوله ولو لم يسمهم الله
 لتوكلوا فلا خلاف في صدق قوله فيهم خبر التوقي ولا مانع من جعله في النظم الكرم قياسا
 الا ان ذكره الشرح من ان لو محقق بالقياس الاستثنائي في جميع الكلام لكنه ذكره في شرح مختصر ابن الحجاج
 انه الغلب في الاستفهام مع انه دفع ايضا ما ورد في الشرح من ان استفهام التوقي خبر فكيف يستعمل في
 الخبر فيهم لانه اذا كان بمعنى ان لا يكون خبرها في العلم ولا يندفع بما دفعه الشرح نفسه من ان استفهام
 التوقي لعدم الاسماء ليس خبرا كما ان عدم ميل المسلم لعدم القدرة ليس خبرا لانه يدفعه ما استظهر من ان
 التهمة ان لا يقدر ويلزم عدم الشبوت اي عدم الاستمرار والقصور به في التسمية شيء من حملتها
 عطف على عدم في حملتها وليس المراد بعدم الشبوت الاستفهام كطائفة السيد السدانة لان كون لو
 للاستفهام ان ذلك يلد خفا والقصور هاتان بيان ان علم الله يلزم جعل لفظي الحملتين على طبق المعنى لا بعدل
 عند الاستكسار كما سبق في ان واذ كانا في وقت في هذا الظن ان الله لو كان لا بد عدم الشبوت لعدم الاستمرار
 لا عنى عن ذكر قوله والحق في حملتها ولا بعدل عن الغلبة والمضيق الانكسار لكن لا بعدل في الشرط الا الى
 المضاعف المذكور واما الشرط الفعل واليعدل في جزائها ايضا الى الاسمية فجدد ان قال الرضى ولا يكون
 جواب الاسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره وهو جواب لومهم

150

واما قوله ولو انهم آمنوا وانفقوا المشركين من عند الله خير فلقد بقى القسم وذهب جبار الله الى الآية
 في الآية جواب او قال واما جعل جوابها دلالة على استمرار مصروفها مجزا هذا كلامه وكان الصنف للفتا
 لم يترقها الله ولعن عدم الثبوت المتردد فيه وايشاء الى اختاره الرضى وقاداش تع لم يترقها
 لانه ان هو يريد ان وجهه وهو الدلالة على الاستمرار وانما هو بخلاف وجوه العدول عن المعنى فان فيها
 دقة وخفا قد خولها على المضارع في غير اوطى فيكم في كثير من الامور لغتهم في القاسم العنت محرك الفس
 والاشم والهلكة ودخل المشقة على الانسان وفرضه الشدة بقوله لو وقع في الجهد والهلكة والظ
 او الهلاك ويحتمل بينهم والله اعلم بقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوفا اي الاكثار والتجدي الى الابد
 بالفعل الفعل الذي دخل عليه ولكن ينبغي ان يراد بالاكثار انهم استمرار الوجود فيكون النفي السداد
 داخل على الاستمرار واما قوله ومن استمرار العدم فيكون النفي السداد نفي لاصل الفعل ويكون الاستمرار
 السداد من المضارع وان دأ على النفي والظ من دخول النفي الاول ولكن الثاني ايضا نظائر من جعل قوله
 تعالى وما هم بمؤمنين للاستمرار فيهم وجعل وما ان بطلت المعبيد للبالغة في نفي الظلم التي بالبالغة
 فيه وجعل ما زيد ضربت للاختصاص زيد بنحو وقوع الضرب عليه فدخل على المضارع الاستمرار انتفاءه
 كفعله لو يحسن الى شكرت فاذ انتفاء الشكر انما هو الاستمرار انتفاء الاحسان لا انتفاء استمرار
 الاحسان واما في هذه الآية فذهب جبار الله ان المعنى الاستمرار على ما علمكم لو قسم في الجهد
 او الهلاك وتجوز السيد السند بان الوقوع في الجهد والهلكة انما يلزم من استمرار على ما علمكم
 لانه خلاف قاعدة الايالة وانما كاس لامر السبابة لانه يكون فاعبا مستمرا للاحكاما متبوعا
 واما موافقته اياهم في بعض ما يدرونه فيجد استمرار فعلهم ويستمر التهم بلا مودة وذهب
 الفتاح الى انه من قبيل لو يحسن الى شكرته وبان فيه حتى ان يجره فيه وكانه جواب الان الظروب
 بالآية استمرار عليه يوم على امتناع اهل عندهم وتوطون نفوسهم على هذا المذاط اعطاهم امة
 اليهود وموافقة عليه علمهم في بعض الامور فليس اطلعتهم بل اطاعة الله حيث يكون ما مراد
 بالوافقة فانه قلت ما فائدة قوله في كثير من الامور قلت التشبيه على نشأ وقوعه في الهلاك

لأنهم كثيرون وكل منهم رأى قداما عهده في كثير من الامور وقد في اخلاقهم بوجوب الشقة
 او الهلاك في عدم طاعتهم موجد لهم ونشر يكهم في واحد ينفعهم ولا يجد كلمتهم وهو ملائكة
 والتعاون كما في قوله تعالى انما يستعجلهم فيهم حيث عدل فيه عن هذا مقتضى الظن من ايراد الآية
 الصفة لانه في مقابلة قولهم انما نحن مستهينون الى ايراد جملة السمية خبرها فكل مضارع فمضارع
 الى استمرار الاستمرار بهم وقتا فوفا ويحتمل ان يكون ايراد الفعل تقوية الحكم وفي نحو ولو ترى
 اي دخولها على المضارع في نحو ولو ترى مما لم يقصد به الاستمرار والخطا الحمد او عام اذ وقعوا
 اي جبروا واطاعوا او اقيموا من وقفته بمعنى اقتضاه وجبته او اطلعت عليه على ما في القاسم
 على التا رلت من المضارع منزلة الماضي في الدلالة على التحقيق لصدوره عن الاختلاف في اجابته
 على لفظ الصدور والجمع والوقوع الاسباب من كثرة العاصي مثلا او لصدوره في شأن من لا يجوز كذب
 الحكم في حقه نحو لو تحب ابك وان محبة الابن واجب التحقيق في رتبة الخطاب بمنزلة التحقيق في الماضي
 لصدوره عن لادخلف في اجابته وفيه بحث لانه اجابا الصادق بدل على تحقيق لامحالة واما فرض
 التهم الصادق فلا يدل على تحققه ويمكن التفتي عنه بان فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى الخطاب
 واما اصل الرؤية فامر مذكور على وجه الفرض فكان قد قيل يرى اهل النار موقوفين على النار وان ترى
 انت ترى امر عجيب قد خول لو جعل ترى بمنزلة الماضي في تحقق اصل الرؤية الذي يشعر به قوله
 ولو ترى من هذا فكنت من النقص عن بحث آخر يوجب ايضا الى التفتن وهو ان تنزل المضارع
 منزلة الماضي في التحقيق نسافي وجوز المبالغة على الامتناع فلك ان تقول الامتناع باعتبار الانسان
 الى الخطاب والتحقيق لاصل الفعل فذكر لو لا شعاب بان الرؤية بمنزلة من الهول يقطن معها الله
 يمنع من الخطاب هكذا حقق المأم ولا يلتفت الى ما يابى به انت في التحقيق حيث قال في هذا مستقبل
 في التحقيق ما من محب السبابة كانه قيل قد انقضت هذا الامر ولكنك ما وادته ولو وادته لرايت امر
 عجيبا هكذا ينبغي ان تفهم هذا الكلام فانه دل على تنزل الربي منزلة التحقيق لصدوره عن
 في اجابته ولو دخلت على الرؤية ولا يلزم من كونه ما فرض رؤيته كالتحقق كمن الرؤية كذلك تأمل

127

والأهل والتقليد عن التحقيق لا نقول ذلك ان تقول الضام على مقتضى الظاهر استقام في قوله
 مكان ان لا شمار باستقام وتحقيقه كالمشع وهذا لا يخول لا ينفي عدم دخوله في الامور الماضية على ما هو
 لان ذلك في الاستدلال فيها وضعت له لا فيما اذا استقلت بمعنى ان فاته العدد ولم يسر في ايراد الضام بل
 في ايراد الحكم في تجاوزه الذي كثر واذا فاته نزل فيه يرد منزلة ووجهه دخول وتجاوزه والافعال
 لا تدخل على الضام ولا تدخل من الافعال الا على الاضطرار لا في التقليل ما وقع في الماضي خالفه البلي على ومن تبعه
 فانه ذكر في غير الايضاح وقوع الحال والاستقبال لبعدها وخلافه للمكوفين فانهم جعلوا رجاء بوجه تقدير
 رجاء كان يود وقال بعض البصريين معنى رجاء بوجه موصوفة اي رجاء بوجه الذي كثر وقد تحقق
 ثم بين ذلك بقوله لو كان مسلماً اي بوجه من لو كان مسلماً في الملام تحقيقه في وهم وتفسيره ولا يخفى
 ما فيه من الكلف ولا يخفى ان التوضيح المتزيل فيها هو بوجه بهذه الآية مع كثرة الاختلاف فيها
 بما هو اخفى ولو قال ومثله رجاء بوجه كان اولى ومعنى التقليل مع كثرة وراثة فهم انه بمنزلة قليل لعدم
 نفعه اذ رب الظل لا يعدل واحد وقيل فيه بقاء على ان ما ان افاته فقهه التي يتخون فيها قليل وقال ابن
 الحاجب ربه مستعان للتحقيق لشبهها بقدر التي للتقليل ويستعان للتحقيق والاختصار الصورة
 يعني في محو ولو ترى ما لم يقصد به الاكثر قد يكون دخولها على الضام للاختصار الصورة وذلك
 فيما كان فعله ما فيادون ما كان مستقبلاً اذ صرح الرضي بان ذلك في كلامه متزيل الامر استقام
 موضع الحال كما جاء متزيل الامر الماضي منزلة لكنه ذكر في الفتح هذه النكتة في ترمي ويرد
 ووافقه الص في الايضاح فبارة التي تصلح للاختصار على المذهبين كما قال الله تعالى الذي رسل
 الرسل فتشبه سحاباً فاستقناه جأ بالضام بين الماضين استحضار تلك الصورة البديعة الدالة
 على القدرة الباهرة لانه في التعبير بالضمح الوضوح المحال تصوير الماضي بصورة المحال الحاضر بيب
 يدى الخاطب من هذا التحسين بجملة محمودة لفظه ناظر البصير في حال نظر البصير في شأه وبين
 وبين وعبد اخيب وذلك في الاشارة دون جارية بان في اشارة السجى على الكيفيات المخصوصة
 الى ان انطباقه على وجه التسمية انما هو قدرة غالبية بل ينال على ان للتصوير بصورة الحال لا يكون

اللام بديع بخير فيه انظر من دخل بحجاسة ولا يخفى عليك ان في التنظير على ما هو تفسير
 بمقتضى الايضاح والفتح بحث ان النظر ما سوى الكلام فيه بخلاف ما هو فيه فانه استقام
 يدعى التخييل عدم وجوده في كلامهم وقد يكون دخولاً على الضام بكونه مستقبلاً بالنظر في ما قبل
 كما يقول لعل ما بيني جرادش لم يبق الى الآن لا يبق سنى اشر جاباً الضام لان البقاء بالاصابة وقال
 الشارح التعبير فيه بالضمح لانه لا يتحمل بلفظها تصويرها بصورة التحقيق وفيه كلف
 لا يخفى وما ذكرناه ظاهر ولك ان تقول جاء بالضمح قصد استمرارية البقاء وقد يكون الدخول بكونها
 للتمني فانه لو التمني بدخل على الضام وانما يستعار للتمني بجاء انما للاستعمال التمني للمأمور
 واما تشكيه اورد في الفتح هذا البحث عقيب قوله واما كونه السند اسماً ليعلم ان المراد تشكيه الاسم
 والمشتق اعتمد على ان التشكيه والترقيق من خواص الاسم قال السيد السند في خواص شرح الفتح وصف
 الفعل والجملة بالتشكيه باعتبار الاسم الاخذ من معناها فلا ردة عدم الحصر والعهود لو كان
 التشكيه لارادة عدم الحصر والعهد كان اختصار الكتابة في زيد او كونه زيداً كاتباً معهوداً سببا
 المكذب زيد كاتب في الجملة ولم يكذب احد هذا التركيب بواحد منها فالصواب لعدم ارادة
 الحصر والعهد وهو المطابق لما في الفتح او كان السند اليه معرفة لكن الاراد بالسند وصف غير
 معهود ولا مقصود للاختصار المقصود وبعد في نظر لانه رجاء بوجه اعادة الحصر فيقول
 ما زيد الا كاتب الا ان يرد عدم ارادة الحصر بنفس السند وفي صورة التوفيق الحصر بنفس السند
 لان الحصر بكونه السند مرفوعاً وانما توفيقه من كلمة اخرى والعهد بمعنى العهد بكونه كاتباً
 بارادة ان يحو الظف فلا يرد ان عدم العهد بجاء التوفيق لان ذلك لم يلح العهد على ما هو
 اللام ثم يتجى ان ذكر العهد يفيد عن ذكر عدم الحصر لان الحصر فرع العهد فاذ الشئ انتفى لكن
 الامر فيه معنيين واورده عليه السيد السند في شرح الفتح ان عدم قصد الحصر والعهد لا يكون
 مقتضياً لو كان تعريف الجنس مستلزماً للحصر كذلك بل انما يفيد الحصر في المقام المخصوص
 فلهذا لا تمام القضي من قيد آخر وهو ان لا يكون تعريف الجنس مقصوداً وقد نفع بما فسر العهد

تشكيه السند

على انه يمكن تخصيص النكته بالقيام الخطائي وقد تركه وجهي شكير وذكره الفيلسوف احدى ان يجبر
 بالذي عن نكرة فتقوله لمن قال جاني رجل اذ جاء رجل فقلد بقائه وثانيهما ان يجبر عن نكرة فلا
 من تنكير المسند باستثناء الخبر بالعرفه عن نكرة تشاهد البليغ لا عقلا كون قال ولم يسأله العقل
 الا ان يقال جعل الاستثناء عقليا بناء على ان البليغ يحكم بالاستثناء لربما يمتنع من استعقالية والافق اي
 يعرف ان ليس قائم زيد حكما على قائم بن زيد ولا يرد بالاستثناء العقلي عدم تجويز العقل حتى يحكم
 بفساد الدخول متساويان ما ذكره في توجيهه من ان الامس في السند اليه التعريف وفي المسند
 التنكير ومخالفة امس من مستبعد عند العقل لا يثبت الاستثناء وانما تركها لانها من حيث علم
 وجعل من داخل ابلانة تكلف فقد قصد المص ذكرها من تطويلات الفلاس والشافع المحقق فلهذا
 ان تركها الاولة لدخوله تحت اربعة عدم الحصر والعهد وهو كذا بين ان قصد رعاية حكاية خبر
 الذي على ما كان في كلام الغير ليس عين قصد عدم الحصر والعهد ولان المحكي يجوز ان يكون تنوينه
 للمتحقق او التحقير فادخل النكته تحت مجرى بيان هذه النكته فلما كان هذا محذورا كان ترك
 شاعروا كانت اثار تنكير شاله انه اكثر من غيره او للتفخيم بخبر هدي المتقين اي هو اول كتاب
 هدي المتقين والتحقيق قال الشارح نحن مان يدريش وانما ان تحقيره انما يستفاد من اني سببية
 فالوجه ان تنكيره ليعلم التوقي والاشكال التنكير للتحقير بان يدريش الاشياء ولو قال بدل قوله اي تخفيم
 او للتحقير لالتزم في تنكير السند اليه ان كان اخر وايند واما تخصيصه بالاضافة للمخفي انه تسمية
 المضاف مع المضاف والوصف مع الصفه مركبا تقييدا يقتضي ان يقال واما تقييده بالاضافة او
 الوصف الا انه قد ادعوا ان التخصيص في الاضافة والوصف والتقييد في المفعول ونحو اصطلاح
 وهل هو مجرر اصطلاح او مبتدأ على مناسبه ذهب الى الاول الشارح والسيد سند نقلت في الاجابة
 عن مجرر الاصطلاح فقال تقييد الفعل بمفعول ونحو بدل الاسناد وتخصيص الاسناد بالاضافة
 او الوصف قبل الاسناد فانما يدل التقييد في الفرق بتخصيص كل باسم واما تخصيص احد الاسماء بالآخر
 فلا ان الفعل بحسب اصل مفعول مطلق غير علم فينا سب التقييد واما الاكم فقد يكون فيه ما يدرك على

تحت
 كقولك زيد كاتب
 وهو شاعر

والشر

والشعر في اصل الوصف فينا سب التخصيص وهذا القدر في الرجحان كاف واما الشك في انما سبب العمل
 في حكم الفعل وتابعة له وفي الرجحان ما نقل الشارح من ان التخصيص عنك لم عبارة عن نقص الشيوع والفعل
 انما يدل على الحدوث المطلق الغير القيد بالوحدة اي الطبيعة المطلقة والاحال مقيدة والوصف بحكم الامم
 الذي في الشيوع فيخصه هذا وتلخيصه ان الطبيعة لا يحفظها العقل من حيث انها واحدة
 فيكثرةها بالتقييد والاشيوع قبل الكثرة بخلاف الاسم فالتقييد على الطبيعة الغيدة بالوحدة ان يوت
 بين اثنين في الاضافة والوصف بنقص الشيوع يشاهد العقل حين سماع الاسم فينا سبب
 الفعل بالتقييد والضاف والوصف بالتخصيص وتلخيصه على الشارح فسماء وهي تسكا بانه
 ان اراد بالاشيوع الشمول والعموم فانكته في الايجاب ليس كذلك وان اراد احتمال التعدد في كل فرد
 ففرض في الفعل ايضا شيوعا فان جاز ان يحتمل محيات كثيرة ومنشأ ذلك عدم الفرق بين الشيوع
 في الواقع وبين كون شيوعه في نظر العقل عند فهم من اللفظ ونحن نقول انما عدل عن التقييد بالتخصيص
 ليخص عنه بالانكارات على ما يفتقر مقابله بقوله واما توقيفه فلو قال واما تقييده بالاضافة والوصف
 لكان شاملا للاضافة الى العرفه والوصف بها فلما قال واما تخصيصه خصص بالنكرة ان التخصيص
 في النكرات والتوضيح في المعارف معنى انما لا وجد لبيان الوصف المخصص دون غيره حتى يكاد يحكم
 بان قوله او الوصف عطف على تخصيصه الا انه يرد ان عبارة المضاف او بالوصف ولكن ان جعله عدلا
 فذكره الفائدة اتم اي للعتيرة الفائدة اتم فقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كمات
 الخاطب يعلم ان زيد غلام ولا يعلم انه غلام عمو فقل زيد غلام عمو ولا يعلم ان يقال لم يتوقف
 انه لانه ليس زائدا على اصل الا انما تميزه الفلاس بقوله في فصل تعريف المسند اليه واطلق المص
 ليعود الى ما هو قريب من بحث تقييد الفعل ولانه لم يذكر شيئا في تعريف المسند اليه بخلاف الفلاس
 واما تركه اي ترك التخصيص فقل هو مما سبق من تركه تقييد المسند لما منع عن تسمية الفائدة كما
 الا حصر ان يقول واما تخصيصه بالاضافة او الوصف وتركه خطأ كما سبق واما توقيفه فلا في
 السامع حكما وقع في انسابا النكته شبهة انه لا فائدة في الحكم على الشيء بالعرفه الا انه من قبيل

المراد

حيث اشار الى ان لا فاد بالكلية ليس السند بل حكما بين السند والسند اليه فالافادة لا تنصرف
على الجاهل بالسند بل يمتنع من الجاهل به كما يمنع من الجاهل بالسند اليه ولما كان الحكم ايضا معلوما سابقا
الافادة للادراك ولا يخفى في ان القصد بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة والادراك هو العلم بالافادة
والاستدراك كما يفيد تقديم الحكم بقوله على امر معلوم له ففيله مساحية والادراك متعلق حكم كذلك
وتقديم الفعل به وجعل حكمه مفقودا لا يحضر به الا بصره بل ومن فهم التعلم بعيدا باحدى
طريق الترتيب ان لا يكتفى بامتناع اشياء اخرى لو كانت في يد او مثله كمن قال ان اشياء رقيقة
اخلى وجوب مقابلة السند بالسند اليه بحسب الفهم ولا يستغنى عن الجاهل بشيء وشيء فان
الجاهل بشيء فاما بالجهل بمعنى التمسك بالاشياء على الاسنة وشيء شيء على ما ذكره الشارح بتقدير شيء
الا ان مثل شيء السابق وعلى ما يمكن ان يكون انما مل لا فاد بالاشياء بشرط ان يكون العلم
كل شيء في مثل شيء يريد ان اشياء من ثمة غير متغايرة وهذه التمسك في الشئ
العلم ولا كمال فوفقه ولا بأس بالاتحاد في اللفظ فقط ليس عينا زيدا بالثاني في البيع و
هو هو عند اختلاف الرجعين والافتراف عند اختلاف المقصود من نحو التمسك بالاشياء
بالاول ما وضع له هذا اللفظ والثاني مفهوم الاسد بعينه ولو قال على مفهومه باخر كانت
احسن حيث كان يشترط ان الفاعل في الفهم والى الخارج والمراد بالي ثمة مجرورة مع ما هو
طرق التعريف وان تركه كانا حسن الاستعمال والى الموقوف في الما ثمة في مرتبة التعريف
وتلك الما ثمة على الما ثمة في التحقيق بان يتحد في الوجود كان ازيد وقد اذ انما يجب عند تعريف
السند تعريف السند اليه اختيارا الغير مذهب بسببه فانه يجوز الاجابة بالعرفه على النكرة التفريغ
للمستفهم ان فعل التفضيل في جملة هي صفة مخيرة وتبطل افضل منه اليه فانا افضل عنده مبتداء
خير عند غيره واذا ايضا انما يجب تعريف السند اليه في التعريف او مساواة مع السند فيه كما
يجب في النقص والادراك كذلك اي حكم موصوف مما ذكره هو المراد في صحة نسبته الى ذلك
خفا ان هذا الحكم غير ما سبق فاللفظ هو الاخر ولا زيدا بذكره في الفهم وذلك اذا كان الخطاب

بالحكم

بالحكم وهو ينبغي ان يعلم ان الاطلاق الذي يفيد هذا البيان ليس صحيحا لانه وان لا يمنع من جميع
واحد من السند والسند اليه في الاخر في مرتبة التعريف لكن ليس كذلك ان يجعل اي العرفتين ثبت
مسند اليه والاخر مسند بل لا ينافي بطلانها في الفصح وتنفيد الص في الايضاح فقال وتنفيد
هذا اي بيان ما ليس في وجه تعريف السند انه قد يكون للشيء صفات التعريف ويكون
السامع علما بانضافه باحدى جهات دون الاخرى فاذا اردت ان تحببه الله متصف بالادراك فيقول
الدال على الاول ويجعله مستندا ويقتضي الدال على الثانية ويجعله خيرا فيفيد السامع ما كانت
يجعله من انضافه بالثانية ثم قال ولذا لم يعرف ان ازيد اذ اصله لا يقال اخذك زيد لانه مستلزم الحكم
بالغير على من لا يعرفه الخطاب اصلا وانما يقال ذلك اذا عرف الخطاب ان له اذ ازيد في عينه هذه
فاذا دانه كما لا يخفى الاجابة بالعرفه عن النكرة لا يتحقق بوفرة مغيرة للتعين من معرفة الابد على معين
بل بدلت على سببه وانما صودق في النصف لانه لا يخفى في ذي الدوام والوصول بل ظهوره في القصد
ان لا يجزى بعين من مفهومه وان كان معرفة ان لا حاصل له لكن يمكن ان يجزى من نفس الجاهل المستغرق
بالمعين بالغة وهذا الذي اراد به حيث قال انما اردت تعيين جنس المطلق قلت النطق زيد هذا
نقطة كلامه وادهم تنويره الشارح انه جرى في ذلك على ما قيل ان تعريف السند ان كان بغير الاضافة
معلومية السند اليه والسند وان كان لها الايجاب المعنوية السند اليه مع انه باقي اطلاق الكتاب
وهو هنا بحث وهو ان الضابط لا يتناول زيد اخذك فانه ليس هناك صفتان وكان انما بالصفين
ما بين الاسم لا ثمة كالتعريف في التعيين وانما الضابط ظاهر لانه لم يفصل ما اذا عرف كل واحد من الصفين للثمة
ولم يعرف ان الذات متحدة فيهما كما اذا عرف الخطاب ان له اخذك وريف زيد بعينه فلم يعرف ان زيد واخاه
متحدان فزيد بلان يفيد ذلك الاتحاد خاشع بالاجابة فاجعل انما شئت مسند اليه ومن هذا
القبول قوله تعالى ولا يملكهم الضلالة فانه قد عرفنا ان طبر موصوف بصفات الكمال ومع ان جملة
هم الضلالة فانا وانما الضلالة انهم هنا حيث جعلوا ذلك مسند اليه ليفيد تعليق الحكم بالصفات
للاطلاق الحكم بالايجاب يقتضي ذلك ولهذا مثله صاحب الكتاب بزيد ثابت لمن كرم الله اناب واحد وكان

129

كالسجدة من هو انه يعرف زيد بعينه ومن لا يعرف الله مستخدم فيهما فيقول زيد انساب وذلك
 ان تقول انساب زيد وليس قيله بمن عرف ثانيا وهو طالب لتعيينه للاتحاد والمعلومين حتى يقال
 ان العايد انساب زيد كما اعترض به التامع المحقق عليه وقد اطلب السيد السند في الرد عليه وكان
 في انساب العايد انساب وقد عرفت انه لا يجب شي منهما ذلك انما ان ترد على السند ما خيرا
 الواجب انساب زيد ومراعاة انساب بقوله زيد انساب انساب زيد الا انه قد قدم الخبر تبينها على ان
 السند فيها اذا كان السند والخبر موافقين لا يجب عند رجوع القرينة على تعيين السند وان اطلق النجاة
 وجوب تقديم قل صاحب الفتح بعد هذا انساب وانما قلت ما قلته عليك اعترافا على معنى قول
 المحققين لا يجوز تقديم الخبر على السند اذا كانا موافقين معا بل انهما قد مت فهو السند واعترض عليه
 السيد السند بان بحث المحققين ليس مما يخص الحكم البليغ والوجوب بهذا يتعلق بنظر البليغ فيجب
 ان يكونه الوجوب الذي يصح فهم فيه لغني يستوي فيه البليغ وغيره وهو التبع المحكوم عليه بالحكم
 ونحن نقول تقديم السند لهذا الزمان على الخبر يجب بعد دخول كان ايضا فالخبر في الايراد فاعلم ان
 نظر الخري على هذا المعنى نحو زيد اخوك ومروا بالطلاق باعتبار تعريف العهد والجنس جملة الاشراج
 متعلق بالانساب الثاني وقوله لقوله والثاني قد يفيد قصر الجنس وذلك ان جملة متعلقا بهما الا انه كما
 ان اللام يكون للعهد والجنس الاضافة لكن قرع الرضعي بان العهد اصل ومنع الاضافة وان كثرت
 استوفها في غيره وقلا السيد السند ان الاصل في العرف باللام ايضا ذلك وعكسهما عطف على ما ضعف
 اليه نحو اي ونحو اخوك زيد والمنطلق مروي وخبره مع تكرير الاشياء التبيين على ان قوله والثاني ان اعتبار
 تعريف الجنس من ان يكون في السند ايدا والمستند ودفعه له وقيد الاسم متعين احاجا لا وكون
 لذلك قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا قال اشراج اي قصر حقيقة مطلقة الواقعة او مبانها فيه
 وفيد ان البانة ليس في القصر بل في النسبة بلا سلطة القصر وانه لا يلزم في القصر التحقيق ان يكون
 مطلقا للواقع وليس بغيره ان يكون عن اعتقاد قلنا كانا وجهه لا او يقينا لا او على جعل تحقيقا
 للقطر في قصر التحقيق وانه الواقع نحو زيد الامير مثله المقصر تحقيقا الا انه وجدة الامارة اقرب

من وجدة الشيء علة او سببا لغيره اي البانة للافا في الواقع ثم جعل تحقيقا او مبانها قيد للقطر
 يلزم ان يكون التحقيق والبانة صادقة في الجنس وليس كذلك ان ليس مفادة الا القصر واما بناءه
 على البانة والتحقيق فليس يستفاد من القام ويمكن من جهة بان يراد بالافادة بمعنى القيد كما لا
 فيه في الايضاح فكان معناه في الحكم عليه وهذا يفيد انه جعل من كمال الجنس ضمير في الشيء وليس
 لثم القصور لكن الضمير على ترتيب المرجع اقرب الى القصر نحو من الشجر والقطر حقيقة ثم من ان يكون
 شيئا على الاستزاق الحقيقي او العرفي فزيد الامير محتمل ان يراد به كل امير البلد فيكون استزاقا عرفيا
 فيفيد قصر بانه البلد تحقيقا وان يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب ومثاله
 الصادق ما ذكره الفتح على من ذهب لاعتزال الا ان الله العالم بالانساب اعلم ان الله لا يعلم ومن قيل زيد
 الامير انت المحيية قال الشيخ ليس معناه انك الكامل في المحيية حتى انك لا تجد في الدنيا الا ما انت به
 حبيب كما في انت الشجره ولان احدا لم يحل محل محيية حتى انك سائر المحييات في حبها غير محيية
 بل معناه ان المحيية متى تحملتها مقصورة عليك وليس كغيرك فحققت في محيية متى استقامت اشراج القصر
 لكنه وما وجد كونه فكذا الله متبني على الاستزاق العرفي فاعرفيت له السيد السند فقال لا يعلم
 اشراج الجنس المطلق كما في الاشياء المذكورة والقيد بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك
 وليس ما ذكره الشيخ الا الجنس القيد لانه في تقديره ان المحيية لا يجد ليعمل ما ذكره الشيخ بكنة منفردة بل هو
 من داخل التفسير ولا يتجه ما ذكره لانه كونه بكنة بناء على انه جنس مطلق فيه دقة وهو اعتبار الاستزاق
 العرفي نعم زيد الامير ايضا منه وكانه لم يتبينه للاشراج وانما قال قد يفيد قصر الجنس لانه افادته قصر
 الجنس بمعنى اقتضا القام الاستزاق وهو القام الخطأ في رد الاستدلال فالمنطلق زيد يفيد
 لانه بمعنى كل منطلق زيد فاذا كان كل منطلق زيد لا يحصر المنطلق في زيد وكذا زيد المنطلق بمعنى زيد كل
 منطلق فاذا كان زيد كل منطلق يحصر المنطلق في زيد يكشف عن ذلك كلام الفتح وبهذا المعنى ينافي
 الايضاح حيث قال ثم التبريد بل من الجنس قولا يفيد قصر العرفي على ما حكم عليه بكنة الجنس انما في
 البان على قتيل رايت بكانك المحسن البعيد في مرتبة اخيه ضوفا فانه ليس القام طالبا اعتبارا

من يد مد خلية في ذلك الاحتمال قل هذا تمسك رعاية مناسبة لكم ومثله غير عزيز من العلوم الشرعية
حتى الفقه ولا ينبغي على من له رتبة في السقليات ان يكون غلطاً من اشتراك لفظ الخبر بين الرتبة التي
ومستند بحكمة الاسمية فبعد جد وان ركن اليه الشايع الحق والسند السند حتى قال لا يخفى مما ذكرنا
من ان غلط من الاشتراك وتارة بان الخبر يجب ان يكون ثابتاً لا يتبدل في نفسه فلا يكون لغيره ورتبة
الشاي بان الخبر يجب ان يكون مستند الى غيره والاسناد لا يقتضي الشؤن كما في ان يد عندك ولكن
ايضا بان الخبر قد يكون مسلوفاً عن غيره وما ليس ثابت لا ياتي سلبه عن غيره واما ان ثابت لغيره
لا يقتضي الشؤن في نفسه الا ترى ان المعنى ثابت لغيره وليس ثابتاً في نفسه واما ان السند السند
لهما بان الزاد ان الخبر يجب ملاحظة شؤنه لغيره سواء اعتقدنا وركب فيه او وقع وما ليس
ثابت في نفسه لا يمكن ملاحظة شؤنه لغيره وزعم انه تام وقوع عليه انه يجب ان لا يشأ وقوع
خبرها خبر وبرده انه لا سلم انه ليس ثابت لا يمكن ملاحظة شؤنه لغيره بل كما لا يحفظ
للمقرر دونه والفرع يلاحظ للطلب فيلاحظ شؤن الخبر للطلب فلو كان قائماً
كذلك في زيد اذ فيه وما يحتمل به صدقاً كان ملاحظة شؤن الخبر للطلب فلو كان قائماً
فانك لاحظت شؤن القيام للمنى طلب للطلب ولا ريب في صحة ان يد عندك فكذلك في صحة زيد
هل يد قائم فانك تلاحظ نسبة اليه قائم الى زيد وشك فيه واستفهم عنه واما ما ذكره
في توضيح عدم صحة جعل الشايع خبراً من الانشاء والطلب قائم بالمعنى فلا يكون حاله المبدأ انما
تعلق به الى تحقيقه له فلا بد من ملاحظة هذه الحيثية وملاحظة هذه الحيثية
بجعله خبراً فيه ولا انه يقهر ان يكون البتة نفس الطلب كما في قولنا انا لا اقلن نفسي وثانياً ان
الربط بالبتة ليس للطلب بل للطلب ليعلق الطلب به بعد ربطه وان اقتضى ملاحظة الحيثية
ميرورته خبر اول السند الحق ان خبر البتة يقهر ان يكون انشاء وكذا اخبار النواحي الا ان
انما قصه وافعال القلوب فالتقوى وسبب التقوى بكون الخبر جملة على ما في الفتح هو ان البتة
لكونه مبتدئ يستدعي ان يستدعيه شيء فاذا جاء بعده ما يصح ان يستدعيه ذلك البتة عرفه ان كان

البتة

البتة الى نفسه سواء كان خالياً عن الضمير او متضمناً له في نفسه قد بها حكم ثم ان كان متضمناً لغيره
التعليلية بان لا يكون المعنى بعده مشابهاً الى عند كثر من ذلك التعليل للبتة ثانياً فيكتسب الحكم
قوة اقل لوقا اهل ان السند اليه لكونه مستند اليه يستدعي ان يستدعيه شيء كما ان اعم واضمح
ثم المستفاد من كلامه ان السامع او الاخير في الجملة انما يلاحظ البتة مع قطع النظر عن اسناد فيه
وثانياً يصرفه اليه باعتبار اسناد فيه ولا يظهر انه يصرفه الضمير ولا انما يكون صالحاً للقر في اليه
بملاحظة الضمير ثم يصرفه البتة الى نفسه لكونه صالحاً قال الاشايح المحقق فعلى ما ذكره الفاضل للتقوى
في زيد مرتبة لان الضمير لم يصرفه الى زيد ثانياً وفيه بحث لان زيد اذ صرف ضميره الى نفسه باعتبار
انه مفرد وبشكل هذه الطرف بالضمير ووجه التقوى على ما نقل عن دلائل الاحكام ان الام لا يرد
مولى عن العاقل الا حديث قد اوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشرفت قلبك على ما كان عليه
الاخبار عنه فهذا توطئة له ومقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه وخول الانوار وهذا
اشد بشؤن وانبع عن الشبهة والشك وبالملاحظة ليس للاعلام بالشئ بقية مثل الاعلام بغيره
عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدل فيه نحو زيد
مراتبه وزيد ضربه وهذا مؤيد لجملة كلام السلك على ما يشترك في فعل الاعلى وجه مجرى كونه
الشايع لكن في قوله هذا منع عن الشبهة والشك مدخوله بان التقدمة تشبه للمعج بحسن الخبر
فكما اعتبر تقديم الموعج موجباً للشك ينبغي ان يعتبر تقديم البتة موجباً له وقال السيد السند
لا تعذر بل على ما ذكره الشيخ لان هذا التقوى بعينه متحقق في كل خبر مؤخر فلا يصح لكونه داعياً
الجملة ويمكن دفعه بان ليس بقرينة الاسم من العمل الا في الخبر الفعل لان التورية يقتضي تحقق العمل
ولهو متحقق في زيد انسان وزيد قائم ما يصح العمل في زيد حتى يكون في تقديمه عليه تورية له
عن العمل بخلاف زيد قائم فانه في تقديمه تورية له عن العمل قائم وانما حصة التقدمة والوطئة
بالتورية لان فيه عدل والماعن العامل الاقوى المستوطنة واما في زيد قائم فيلزم ان يد طريق شؤن
في الكلام لا بجملة مبتدئ حقة التقديم ونحن نقول بتقديم الحكم في الخبر لجملة اليه انما يلاحظ بشئ

١٢٤

الآتي من الاستماع فيمكن في نفس السامع لا متلازمة وجهه واشتغالها بغيره فلو لم يكن
يقضي فيكون في الجملة السببية ايضا تقوى الحكم ونحوه لا يتأخر شي عليه فليكن لا بد لها جملة
او لكونه سببا كما مر في مثل ما هو حيث قال ولا بد بالسبب مثل زيد ابوه قائم ففقد كما مر جملة
النال على ما سبق الكلام وفسرنا اننا نعلمه من اننا نعلمه لكونه غير سببي مع عدم فائدة تقوى
الحكم ولا يخفى ما فيه التعسف ومن تكات اير والسند بجملة كونه المستلزم لغيره شأن وقصد التحقير
مخبرنا سعت حاجتك ولا وصية في ايها الا عدم استيفاء النكاح لكن في ايها في بيان فلكم الا
شدة الوصف واستيفائها وفعليتها وشروطيتها كما مر لان جملة الجملة التي وقعت خبرا اسمية لا
التي جعل مستندها سببا فلي جعل مستندها اسما صارت اسمية بالمفارقة فلا ريب في الاسمية بل جعل
مستندها اسما وهكذا فعليتها وشروطيتها هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام فانه من خصائص
الكاما يفهم العلم من ان الاسمية لا فائدة عدم التجرد وعدم التقييد باحد الانظمة والفعلية
لا فائدة التجرد والتقييد باحد الانظمة على اخر وجه وكونها للاعتبار ان الحكم اصله من كون
ادوات الشرط والكان تجعل من سببها ونظير به الى مطلق الجملة بل يحصل المقصود في ضمن حصول
ما هل ثم وهكذا قوله ونظيرتها للاختصاص والفعلية ومقتضى الاختصاص وتركه الفعلية والتحقيق
انه ليس بنظرية الجملة مكتبة داعية اليها بالذات انما تصور نظرية بالمفارقة من ان الحكم في ذاته
السند فاما ثم التحقيق باختيار هذه الفلز ان ليس بالنظرية بجملة ان ليس فيه تقدم بيني
عن الفعل وانما القول بالحدف الداع الفعلي وهو يعجب المتعلق بالنظر من غير ان يدعوا اليه رعاية الفعلي
في التقدم بترتيب غاية الفعلي لمصلحة قوله التفظ واهلنا هم يجعلون قوله فانك كالقيل الذي
هذه كن من السادة والمراد بالنظرية الفعلي المصدرى وجرى فيه على التجرد بالاستعمال والنظر في الجملة
النصوب بتقدير في الجوار والجور وحققة النصوب بتقدير في صفة بد الرضي وانما هي الحقيقة
لغيره من تناوله في ذاته لا يرضى به يحصل ولا بد بالضرورة في قوله انه في النظرية الجملة
فقد سئل في ارجاع الى المفهوم من الالتزام مقدرة بالفعل الاولى مقدرة بالجملة كما هو المشهور

فلنقها

فلنقها غير صحيحة لان مكانة من الفعل المتعلق بالنظرية والظاهر ان جملة نظرية فالسند لا الفعل
عدم الفرق بين قولنا مقدرة جملة وقولنا المقدرة جملة فانما الوصول بالباستعمال للمفارقة الجملة في فرع
عليه عدم تنبهه لعدم صحة مقدرة بالفعل ان الجملة لم تقبل بالفعل بل قد رتب الفعل في سبب ان المقدرة
فعل وانما قال على الاصح لان الفعل مذهب مذهب جوده النية ومذهب البعض ان المقدرة اسم
فاعل فليس المتعلق بالنظرية جملة فالارد بقوله انه في ذات الجملة الظرفية لا الجملة الظرفية الاخرى
يوصف كونها جملة حتى يلزم كونها جملة الظرفية على غير الاصح ايضا وهذا وان جعل المقدرة
على صفة الفاعل فيكون هي راجعة الى الظرفية المذكورة صريحا ويكون المعنى ان يكون الجملة ظرفا سبب
لتقدير الفعل فغيره من سبب التقدير بالهم الفاعل ومثله غير من يد ولا مستبعد في قوله وانما ما خيره
قدوة ذكر السند اليه كما مر اولاً في الاصل في السند التاخير اولاً في فيه ضمير الى السند اليه نحو زيد
في ذاته فانه يتخرج على في ذاته واما تعليله فليخصه بالسند اليه اي قصر السند اليه على السند
وكان الظان بقوله فلكون ذكره اتم ليفصل على طريق بيان تقديم السند اليه الا انه نقض بطريق ذكر العلة
ووضع علة العلة مكانه ومن جهات التقديم اشتمال السند اليه على ضمير محي في الدار صاحبها فانه لا يحسن
صاحبها في الدار وكونه ظرفا للسند فكرة محضة وتضمن الاستفهام مع افراده لا مطلقا كما ذكرنا سابقا
وكونه خبرا عن انواله لا يفكر انما لانها مفرقة عنها في الخبر وان كان ما ذكره في هذا العلم من حيث
مقتضى الحال مسنة وتحمده في هذا العلم اشتمال الاستعمال المرجح نحو في اي في نحو الجثة غول في القاسوس
القول القليل والسكر والسنة بخلاف قوله لا بد عليه ان كان تقديم السند في الآية المحصر
يفيد معنى محصر الغول في نحو الجثة لانني الغدا عنها وان رد عليه ايضا ان تقديم السند يفيد القصر
في نحو الجثة والسند ليس اياها بل جميع الظرف الربوبي الجوار وضمير نحو الجثة ويمكن دفع الثاني بان
انصاف الجارة الجور وسوء اسنادها الى الجوار حتى شاء الله تعالى الجارة والجور في جملة التصريح
الحق لم يلحق اليه لانه جواب جدي واجاب عنه بما فيه فم به الاول ايضا بان جعل التقى خبرا من السند
تارة ومن السند اليه اخرى فقال المراد ان القول مقصود على عدم المحصول في نحو الجثة لا يتجوز في عدم المحصول

181

في نحو الدنيا او علم الفعل معصوم على الحصول في نحو الجنة لا يتجوز في الحصول في نحو الدنيا او علم
على الثاني انه كيف جاز الفصل بين حرف النفي والفعل مع التركيب بينهما بالسند واورد عليه السيد السند
ايضا انه يقتضي جواز ان يكون النفي في ما انا قلت خبر من السند فلم يكن فرق بين ما انا قلت وما انا قلت
وقد بالغ في الفرق بينهما كما هو الحق ويمكن ان يضاف فيه بان جواز الفصل بالظرف مع اشتغال التوابع فيه
بما لا يتوحد في غيره لا يقتضي جواز بغيره ويرد على الوجهين ان يكونه لاجز من احد الطرفين فلو فرضا
بحكم هذه الفطرة السليمة بل هو من قبيل الفصل بين النفي والخبر واسمه خبره فلذا وجب الرفع والتكرير
وهذا كما بنا على قولنا على ظاهر ما ذكره التبع المحقق وتحقيقه ان النفي اذا دخل على ما فيه قيد من جازم
النفي الى الاصل ويصير القيد قيد للنفي وله غير نظير لا ترى انه جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لا كمنار
النفي مع ان النفي دخل على السمر وقوله تعالى وما انا بظالم للبعيد جعل على النفي في نفي الظلم سائرته دخل على قيد
المبالغة في الظلم مع انه دخل على التبع جعل لايضا قوله تعيد النفي بالبحر الذي كان في مدح قوله وجعل ما
الحكمه التي في نحو الجنة او العلم معصوم الفعل فيها او جعل القول في الانتفاع منها وبهذا انه في كل
القياس اليك من الورد انك فلما بينا ويندفع ما ذكره السيد السند ايضا بان ما انا قلت وان جاز
بهذا القول معنى ما انا قلت لكنه تعارف استحقاق في رد ثبات الفعل المعين على الورد اثبات نفي القول
لغيره كلفه من ان ما قلت فلا ينفذهم بهذا ما استثنى شأنه من الفرق بين ما انا قلت وما انا قلت قال
السيد السند والحق في الجواب ان لايضا غرضه في ما انا قلت قال كلا الظرف للنفي لا يثبت في قوله ثبات
فوق الخطأ او انك في محله فاذا محليه من الاثرة له ثبت محليه ما يقابلها من نحو الدنيا واليه
بشهادة من الكتاب وانت لا تريد بوجوب ما ذكره انك ان هذا غير خارج عما ذكره انك قد مررت
بعون الله لك وعقبة فلا يدعي من دعائك ايها الشيخ اذ قد بس في الدنيا وما الباس على العمل
القدر بل ببركة دعائك على الفاسل بالمقام فان قلت قد جعل البعض قوله تعالى لكم دينكم من ثمرة
على الوصف فقول جازم تقديم السند لذلك فيكون عبارة النفي محتملة للامرين بان يكونه الباء والحق في هذه
التخصيص على القصد او المقصود عليه قلت قد استأه المصنف من البعض على انه محتمل ان من ذلك

فجعل
بما

البعض

البعض جعل الامم في لكم للاختصاص فجعل معنى لكم دينكم اختصاصكم وجعل التقديم للاهتمام شدة يكون
للفي تخصيص الاختصاص في استناد الاختصاص من التقدمة وجعل التخصيص الذي بهما وجه حكم بان
الصفة على الوصف لان الذين صفة صاحبه ولهذا لم يقدم الظرف في الارب فيه الله لا لجمال التقديم
الظرف في الارب فيه الله يجب التكرير ولم يقدم الى متعدي في هذا النظم لثبات التكرير لاننا في
قصد بل الارب فيه التزاة الغير الشهيرة من رفع الارب فجعل الارب ليس الا ان الظرف في ان
يكم بان نفي الامر على القراءة الشهيرة لتلايفه ثبوت الارب في سائر كتب الله تعالى بسط جعل
حقيقا او اضافيا لا يتقدم فليكن في الارب بالامثلة لا كتابا لشيء والشعيرة لانا نقول التخصيص
بهذا الكتاب من بين كتب الله تعالى لجعل التفسير مائة الى سائر الكتب وهذا بحث شريف وهو
جعل معنى ذلك الكتاب الكامل في الهداية بحيث صار محال ان يحصر فيه الكتاب لينزل سائر الكتب
سما منزلة العلم وجعل الارب فيه تأكيد للحكم السابق ونفي القول به انك قد مررت به جزا كما
سابق في بحث الفصل والوصل يعني الارب فيه لارب باعتبار كماله في الهداية الى هذه الدرجة
فان لم يكن سائر الكتب في درجة فالان عن احدث الارب فيها بهذا الاستعداد ويمكن ان يرفع
بان الارب فيها بهذا الاعتبار ايضا المحرم بانها ليست بشكك الشابة ولو كانت محل الارب كانت
ذلك الكتاب ايضا محل الارب فافهموا التبيين من اولا الامر على ان اي السند خبر لا نعت والتقديم
في الخبر الشكك بمنزلة الصل في الفصل في الخبر العرفه هذا في مقام يمكن فيها ان يعرف الخبر من التفت
ويتبع القرينة وفي مقام لا يمكن ان يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم يعلم الله خبره لا يعلم من اولا الامر
وذلك ان يقول لفظ التبيين انما يستعمل فيما يمكن العرفه به وانه فلان بالجهل من الخبر في الاصل او
في الحال يشمل القول الثاني من باب علمت وكان الاوضح يعلم الله مستند التقديم لذلك التبيين
انما يتقدم مع انه التقديم يحتمل الحال عن التبيين لان الحال لا يكس فلا يعارضها حتى لا يتردد
الالتباس كقولنا اي قول حسبنا في مدح افضل من كل ملك وانسانه الله هم لا مستهين بكبارها وحقه
الضري اجل من الدهر اي الارب السند الدهر ولا يخفى ان حسن النظام مقتضى جعل قوله وحقه الضري

في وجهه

الى آخره في ملك المستهلي الآخرة وحكمه من عندهم باباه الا ان يقدرا ان يقدرا في القصرى منها الى
 ولك ان يجعل من موجبات التقديم التخرين من الفصل بين المبتدأ والخبر بالوصف سيما الطويل ويجعل البيت
 منه فانه لو قيل هم المستهلي بكبارهم لبعده الخبر عن المبتدأ قال الشافعي هذا التقديم انما هو في الخبر
 الظرف لانه لو قدم غير يلبس بالمبتدأ فيكون من قبيل الاتجار من وعلامة الى اخرى فلا يقدم
 في جعل قائم لرفع الالتباس بالصفة لانك لو قلت قائم جعل التيسر بالمبتدأ وجعل بالبداهة وتو
 ما ذكره الله قد يصح الاخبار عن التكرار المحضة وذلك ان كان مفيدا نحو كوكبا بفضة الساعة والآ
 فكيف يتوهم كونه قائم مبتدأ او انفا ولا ينفك الخبر من يتناول به الى اطلب فيقدم اهلهم ما بالانفا
 اولان العادة التناول باول ما تقرأ السمع فيقدم لا ينفك التناول به بوقوعه في التوهم او
 التفسير نحو تبيد في الهب والتشويق الى ذكر السند اليه كقولهم اي قول محمد بن وهيب
 في القصر بالله الكني باسمه ثلثة شرق الدنيا فاعل شرقه بيته بجملة واحدة صفة ثلثة غير
 عن نور المكيين بالبهجة اي الحسن تقليد الحسن في اسحق على نواها ووسط ذكره في اسحق
 اشعارا بما اشتهرت ان غير الامور ووسطها شرع في اسحق والقرآن في التوهم في التوهم
 طلبة التقييد التوهم بكونه بدرا الا الله فانه انما هو الشرع اعتمد على انه تفتظن العظم بالتقييد
 من تقييد الشرع في الشافعي في شرح المفتاح الاول ان يكون التقديم لثلاثة ويكون الشرع في بدرا
 عن التلثة ومن حق هذه التلثة تطويل الخبر وقد جازته وقوله وكالتا والحيان فمن ربا وادواها
 واولها دقان واما جعله التلثة سبب التقديم ان يكون له الا من الجملة افادة التجدد فيقدم فيه السند
 على السند اليه ولما كان زيد قائم يتبادر وقام زيد في افادة التجدد وكما صرح به ومع ذلك لم يقدم على زيد
 مع انه مسند اليه لقاسم غيره للاتحاد الخبر والمرجع احتياج التقييد السند اليه بان يكون فاعله السند
 لا مبتدأ الا الله التي في بيان هذا التقديم بكلام مطلق صار مغفرك الآراء ولم يقبلها لسانه فقص
 ولما واصلت في فيها ابوابا وبعد كل ذلك فلهذا لا يتركها للتي احبب لاشغالها في الآراء والمبطلت
 ايها السيد السند وامر سلس في هذا الوقت وليفقد التفتظن في سلكك بمثل هذا السند في الآراء

فتن الاشاع

فتان الاشاع من ان المص ترك هذا القضي لانه فيه خلافا وفيه ان خلا البيان لا يوجب ترك القصور ولا
 الابدال يله بالبيان المحمود فاقول انما تركه لان التقديم ليس لافادة التجدد بل لكون السند اليه فاعلا
 وذلك لا يخفى بتمام التجدد بل فاعلا مستند يستلزم التاخر لاتباع الاستحالة والاول في هذا التقديم مما دفع
 عنه في العلم الاخر وقد رقت ان ذاب الصمد عدم التمر من له تنبيه اى هذا تنبيه ان ذاب فيه ما لم يذكر
 لبعده التفتظن بغير كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله يعني احوال المسند ولو قيل كثير مما ذكر
 في السند والمسند اليه كما كانا خبرا وادفعوا الى ان ما ذكر في احوال الاسناد لا يجري كثير فيه في غيره
 وقد اشار الى ما يجري من غير في احوال الاسناد حيث قال وغير مختص بالخبر والملاذ بما ذكر في هذا
 الباب والذي قبله ما ذكر في كل منهما ولا وجه له غير مختص على غير مختص بشئ منهما فيفيل جريات
 كثير مما ذكر في كل منهما في الاخر كما يفيد جريانه في غيرهما كالدرك والحدف وغيرهما من التزيين والتكبير
 وغير ذلك والتفتظن اذا اتقن اعتبار ذلك فيها قد نبه على الله لادب ليقار من العطفة وان كان الال
 لانما تاتي يستمر يتلخص بها ما هو العتبر في الاصل ولا يمكن ذلك بدون الاتقان والعطفة لا تخفى
 عليه اعتفاه في غيرهما من المعاني والمحق تبها والاضاف اليه وانما قال كثير لانه تباين منها
 ما لا يجري في الغير كضمير الفصل فانه يختص بالسند اليه وكما انفعلية فانه يختص بالسند وقيل انما قال ذلك
 الا انه لو قال وجميع ما ذكر لافادته كما ذكره في كل غير مع ان التزيين لا يجري في الحال والتميز والتقديم
 في الضاف اليه وقال الشافعي المحقق وهذا ليس بشئ لانه قد لنا جميع ما ذكر في ابوابين غير مختص بهما
 اليه يقتضي جريانه بشئ من المذكورات في كل ما يباين ابوابين فضلا عن جريانه في كل منها فانه يمكن تقديم
 بالابوابين بشوخته في واحد مما يباينهما اقول يريد ذلك انما كان المص قد رآه كثيرا من ذلك في جري
 في كل غير لانه لا يترك مقام التعليم فاذا والكثير على الجميع لعدم صدق ما قلناه في حق الجميع والله تعالى
 اعلم الهدي بكونه تنبيهية التفتظن والابتهاج ونسب ذلك داية خبر مستلزمات الافان وكونه غائبة
 متاعيل على النظر بانما هو الا خلاص في الاعمال والتوخي في تقديم الامم والاله في انما في انما
 ولعدم التمدى عن طلب رضاك وتبديل منزلة الاول من الاما احوال متعلقات الفعل على هيفه

احوال
 متعلقات الفعل

على ما في الرض وكأنه في عرف الترتيب محقق ما سواه الفاعل ولهذا قال تليسه دون مقلقه لأن الفاعل
 كالفعول من اللابسات لأن التعلق بالرابطة جميع أحوال متعلقات الفعل لأن وضع الباب لها لا أنه قد
 على ذلك البعض المستفاد من ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب يظهر جبراً بأنه كتابة عليه ويعتبر
 ببعض أحوال التعلق حيث لم يذكر إلا البعض كما ذكره الشارح المحقق وهم وكيف لا يعلم لكن المراد من
 لم يخبر القتي في الأبواب الثمانية والبعض الذي يفصل بينها لا يقتصر على الشرائع بما لا كما هو المشهور
 أن لم يذكر في الشارح الخ فلو استعمل القدي مترلة لأن الفعل مع الفعل كالفعل مع الفعل التركيب
 من قبيل زيد زيد قائماً كقولنا وفي مثل هذا يتقدم الحال على العامل المعنوي فتعلمه مع الفعل حال
 في قوله كالفعل والعامل في الكاف لتفهم معنى التثنية وتعلمه مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل
 ايضاً اعني كالفعل والاصل الفعل والفعل قيد ودخل مع شيء على المتبع وكأنه أشد لأن كلاً ما فيه قيد
 متوسط فأنشد على القيد فكان هو الأصل في نظر البلغ وان سمي فضلة في علم آخر في أن الزمان من ذكره
 مع أي ذكر الفعل مع واحد منهما على طوالت البقا وذكر واحد منهما مع الفعل قال الشارح في شرحه هذا
 هذا الحق يبرز بالتأمل ونحو السيد المستدبر جوه ثلثة أمدها أن الكلام في أحاد متعلق الفعل
 من ذكرها وحذفها وغيره هي لأجل أحوال الفعل وفيه أن هذه تروية لحال متعلق الفعل لا بيان حالها
 وثانيها أن كل واحد من الفاعل والفعل والفعل دون العكس القيد أحق بالنية من الأصل وفيه أن
 الفاعل والفعل فلان النسبة وليس بينهما السلاطة على أنك عرفت استحقاق الفعل الحقيقة في الشا
 أن قرأه وألم يذكر متعلق الفعل ودون الفعل وفيه أنه محتمل كما لا يخفى وكما أنه بينه الشارح الاحتمال
 الكلام من وجهين فسعى بينهما في التحقير ونحو استيفان على الأشد والارد يذكر مع أي من المذكورين
 أو تقدير لأن كونه الغرض إرادة التلبس لا يخص الذكر لفظ ولا من بعده معناه إرادة تلبسه
 نفياً وإثباتاً لإرادة وقوعه نفياً وإثباتاً مطلقاً أي من غير بيان تلبسه بالفاعل والفعل
 وكذا فسر الشارح المحقق قوله لإرادة وقوعه مطلقاً ما عدا إرادة أن يكون له فعل مع ذكره
 شيء مثله لا يكون الغرض إرادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل والوجود أنه قوله مطلقاً تأكيد

الإفادة
 بيان

للتقي

للتقي أي لإفادة وقوله أصله أن صاغة لإفادة هو القيد والأصل مع القيد مسلم من غير عنده
 قوله مطلقاً فيما بعد بل يذم ما ذكره الشارح ولا يخفى أن الغرض من ذكر الفاعل والفعل لا يفي في إفادة
 التلبس بل يتوقف فهمه معنى الفعل عليها أما الفاعل فيبين وأما المفعول به فليست هاهنا توقيف القيد
 له وهذا الكلام توطئة للبحث وهذا المفعول كما بينه عليه بقوله فإذا لم يذكر مع أي لم يذكر واحد
 منهما مع الفعل لأنه لم يذكر الفعل مع واحد منهما والوجه هو الثاني لأن الأول يشوب ترك الفعل
 وذكر الفعل والثاني يفي بترك المفعول وذكر الفعل بلا خفاء فالغرض أن كان الغرض إثباته لتمامه أو
 نفيه عنه مطلقاً فيكون ما لم يذكر مفعولاً به وترك ما إذا كان غير المذكور الفاعل فإنه قد تقرر
 في التحقير من أصل القيد والفاعل بل يتوابع المفعول من باب وبغير ميقنة الفعل على أنه من أحوال
 السلاطة وأعلم أن شرح هذا المقام على هذا الوجه من خصايصنا والشارح جعل ضمير المذكور إلى
 واحد منهما ولا يخفى أنه ليس قدراً مشتركاً بين الشبه والشبه بل على التقدير المشترك واحد
 منهما وأما ليس الغرض من الذكر مع كل منهما إفادة التلبس بكل منهما بل واحد منهما وجعل ضمير
 فإذا لم يذكر إلى المفعول به وهو خلاف السوف والارد بالاطلاق نظر إلى الاطلاق السابق
 على ما فسر الشارح أن التيقيد بالمفعول لكن فسر المص في الايضاح بالاطلاق عن المفعول ما كان
 أوغافاً والاطلاق منه كونه نفس الفعل بإرادة جميع أفرادها وعن خصوصه بإرادة بعض أفرادها وفيه
 أن أو تتركب مترلة لأنهم لا يتوقف على الاطلاق بهذا المعنى فإن كان نقول فلا يعطى كما عطف
 أو أعطى كذا تتركب مترلة لأنهم لم يقل جعل لأن ما لا يفي معنى القدي لأن يعطى بمعنى يفعل
 الا أعطى إلا أنه لا كان المفعول داخل في معناه لم يحجب إلى ذكره مفعول فصار كالأدغم في إشته
 لا يطلب منه لآن القدر بواسطه الترتيب كما المذكور في أن الغرض من الفعل إرادة تلبسه به
 لا وقوعه منه مطلقاً وهو من أي المفعول مترلة لأنهم توبيه لأن ما أن يجعل الفعل مطلقاً
 كناية عنه أي عن ذلك متعلقاً بمفعول مخصوص والتعليق أي على ذلك الفعل والمادة المعنى المكتنى
 ايضاً من قرينة ولو جعل ضمير عليه راجعاً إلى الفعل المتعلق بمفعول محقق لم يفت بيان قد بينه

127

لكن بلية خلق الجمل من صميم موصوفها اي مفضل مخصوصه الا ان يجعل حال الابعاد حال عن قوله ^{قد} ^{يقدر}
 والاعطاء على الكفاية بشير في صحة التجوز وانه في عليه دليل ولا دليل على نفي جملته كناية عن فعل
 مستقلة بمفعول علم فيقول فلان يعطى بمعنى يعطى لا انما ان الاعطاء اذا صدر عن مثله لا يخص احد
 وقوله تعالى والله يدع الى دال السلام بحسب لانه بمعنى يوجد منه الدعوة ودعوة مطلق ومقتضى
 كل احد لا يتصور لفظ ولا يجعل كذلك الشا في كونه تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
 مثالا للذات والتشبه على ترتيبها ومقدم على الاول تقدم عدم الجمل على الجمل في الحقيقة على الكفاية
 واشرف مشاهد والمستبعد عن ذلك كلام السكاكي في معرفته من يد رقة النظر وقد اشار بها
 المصنف من يداهم بذكره وقال ان شاء الله اكثر وقوعا قال السكاكي محالفا لعبد القاهر حيث
 لم يعرف الا بكونه لجزايات الفعل ونفيه ولم يقل بافاده التوهم على الايضاح وليس هذا كلام السكاكي
 بعبارة بل هو ما استنبطه المصنف مما ذكره الحسن فذكر به وجوبه من عبادته لثقتان مدلوله ان عبادته
 او القصد الى غير الفعل تنزيل المتعدي منزلة الدائم ذهبا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل
 الاعطاء وتعد هذه الحقيقة ايها المبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستزاق وكل
 المصطلحات المذكور على ما ذكر في تحت اللام الاستزاق من ان كون الحكم استزاقا او غير استزاق الى مقتضى
 المقام فاذا كان حطابيا مثل المؤمن غير كريم والنافع خبيس ليس جعل الوفاء باللام من ان كانت
 او كفا على الاستزاق بعبارة ايها الكفاية دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة في تقديره في ترجيح الاستزاق
 والمخفى ان كلام السكاكي يفيد اخفاصه التزويل مقام التوهم ولا ريب في المبالغة والى المصنف قد يكون
 لجزايات الشبوت او التي كفاية هذه الآية وقد يكون الافادة التوهم على الحقيقة من دون قوله
 فغيره الى قوله ثم يعني بعد كونه الفرض هو الانشأ او التي ان كان المقام خطيبيا بالانشاء نقل عن بعض
 تلامذة الشافعي الحق من يوفق به الله منسوب الى الخطيب بافتتاح مصدر خطيب الى انشأ الخطيب
 مستعمل في الخطيب لانه الخطيب معان في الظروف والافعال لا استدل الا بما يطلب فيه اليقين او ان
 ذلك اي الشبوت او التي مطلقا لا كونه الفرض شوبه للمفاعل او تقيده عند مطلق كفاية الشافعي

مع التوهم فعلا للحكم اي التوهم بلام في الجمل ان في الادارة فان قلت لم يتم من مقامه غير الخطابي
 واليقيني من الجمل اي الجملية قلت حق ذلك يستدعي ان الجمل الاستدلال على ما يستدل الملا
 على ما يطلب فيه اليقين كما في الشافعي لكنه لا يقابل الخطابي الذي يستدل عليه بالخطابة ويحتاج
 الى تكلف الادارة استدلال غير الخطابة وبعد بدان لا يخفى فادارة التوهم بالمقام الخطابي فانه قد
 يقضي البرهان التوهم خلق الله فانه في تقديره يفعل الكلمة ويوجد هذه الحقيقة والبرهان
 ان على الله يفعل كل خلق فيجمل في ذلك المقام البرهان على التوهم الاشكال المانع عن صعوبة لكنه ذلك
 بعينه الله وهذا المقام الخطابي ما يكتب فيه بالنظر من كلام الخاطب ويقنع بظن اتفاقه والمقام
 الاستدلال ما يطلب فيه ما فادارة الخاطب بلا شبهة سئل كان الغار ما يمكن ان يقام عليه البرهان
 او يكون من الظنون فتأمل وجبا فادارة التزويل المزمع في المقام الخطابي يعطى في معنى يعطى
 فهو مما يتقن مرقا باللام يدع المصنف المقام الخطابي الى الاستزاق فيعمل عليه ان استزاق الفرد فيكون
 بمعنى كل اعطاء او استزاق الجمل لانه المصدر يستوي فيه الفرد والجمل فيكون بمعنى جميع الاعطيات
 وفي الاشافعي العلامة الطريق المذكور وهو ما ذكر من كون اللام الاستزاق مفيد للمبالغة في آخر
 بحث اللام الاستزاق حيث قال ان علم الجمل يفيد الاختصاص بمانعة لعدم مطابقة حقيقة الاختصاص
 فادارة الآية قال في بيان ان معنى قولنا فلان يعطى هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها
 وقال الشافعي هذه فريضة بلورية لانه وان تقيده يحصل يعطى وهو فعل كل اعطاء ان يعطى لا غيره لكن
 الامر يقضي قوله لا غيرها ويمكن دفعه بانه استفاد قوله لا غيرها من قصد الاستزاق من المضارع
 فاذا استمر اعطاء فلا فعل له غيره ولا يخفى ان هذا المحرر مما يزيد في المبالغة في الاعطاء وهو ما بحث
 اورد الشافعي الحق وهو ان افادة التوهم تنافي كون الفرض افادة الشبوت او التي مطلقا بمعنى فسر
 الشافعي به واجاب بان المقادير من الغرض والمقصود ووجه السيد السند بان الشافعي في المقصد
 الاية من الخواص ولا يعتد به وهو مندفع بان لا يعتد به ما لا يتعلق به الغرض اطلاقا لا يكون
 غرض من حق الكلام وتفسير ذلك ما قد سبق ان يكون السند اليه موصولا لا يكون للادعاء الى وجهه انما

ثم انه ربما يجعل ذريعة الى التبرير بالتعظيم لشأنه والتعظيم من العادة الغريبة الغير النافذة لعدم الغرضية
من نفس الكلام وكذلك الاستزاق فان الزعم مستعمل في الالهية العينة والعباد الزعم والقرينة
على ان تلك ان تزيد بافادته التواتر ما يفيد من الثبوت الطلق والشيء الطلق في قوة العام ويجوز ان
ولا ينفك عنه ومثل هذا لا يرد بان لا يسئل فادته تعبد بها اذ لم يجعل التبرير من الدواعي الى التزبل
بل جعل الداعي اليه في قوة التبرير وكشف عن حال ذلك للداعي من يدركه فاشمل ثم يحل فيحل واجاب عنه
في شئ القناع وجعله يظهر بان التبرير مدلول الفعل معونة المقام المختلف وفيما انه يكون كناية عن ثبوت
الفعل العام فيساب مجده من القرب الثاني والاول من القرب بين كقول البحرى ابو جارة الشاعرية
النسبة الى البحرى بالضم ابو جى من طي لاحد جدي بن ترك بن بكر بن بكر لانه شاعر جاهلي في العترة
على صيغة التمسك يقال اعتر فلان عدت عن زينة اي من عزت الله وعلى صيغة المفعول اي
العترة يا عزت الله اياه والثاني النسب نحو شجر اي حزن حسره وعينه عداه جميع مدوات
يرى صبره ويسمى واو الاصح الوقف على المقصود بلا عارة ما حذف بسبب السون والهاذا لا
اليتاني فاض على الاصح اي يكون ذو وقية وذو كرم فيترك بالبرهان وبالسراج اشارة
الدلالة على استحقة الامامة ودفعية من لم يتقف بها فلا يجدوا الى مساعته الامامة مفعول ثان
لما زعمه مسيل مفعول الوجهان لا على ترك هذا التبرير فان التمسك يفيظ ويجوز ان يحذف
كلمات المحسوس وان كان بعد موته والحاصل انه تركه ويرى وسمع منزلة القادح واستغنى به عن تقدير
المفعول ليدل به على ان العام يستلزم السلق منه بهذا الحاقه فلا حاجة الى التفسير به في افا ذلك
ولو قد الفعل لغات هذا الفصل الذي فيه من الباقية في الدمح لا لا يحصى كما لا يخفى وقد مر ان
كل ما انهم في نظر من ان يكون لهم بصر فيهم ويمتدحهم فيهم وكما انهم فيهم
وان كانت امور معتادة صارت في الظهور مما لا يخفى على الابصار ويتعلق بها الابصار ومن قوله
قد جعل الفعل المتراكمة كناية عن متعلق بالكثرة من محضه والاحسن ان يجعل البيت منه اي ان يكون
ذو رؤية فيذكر كبحانه واذا كان المذكور ويدركه صدها لهم وهذا بحث في اشكاله في علم

شجر

شجره ممنهون

ممن سبق فيه ذوى وهو انه اذا جعل كناية عن التعلق لم يحسنه ان يكون الزعم منه اشارة او فنيه مطلقا
ثم لم يجعل كناية وجعل معنى صرح الاستقام والاعطاء الشريطة على الشريطة التي وقعت جزء لقوله
فان لم يذكر معه وقع والاعتقاد من متعلقاته في شرط العطف عليه اي ان لم يكن الزعم اشارة افا على
او فنيه عنه مطلقا وذلك اما بان يعتبر بملقه بفعول او يعتبر في الفعل كرم او خصوصه على ما يقتضيه
ما نقل من تفسير اللادق من الصريح لا يتسب عليه قوله وجب التقدير ان تقدير الفعل به لا في
الذكر راييس بالقييد بالفعل به وهذا مما يقتضي ان لا يعتبر في الاطلاق الا الاطلاق من الفعل
بعد ما اعتبر شراح في هذا الشرح محذوف وهو بل قد نقله بفعول بحسب ان اي بسبب ان جمع
القرائن نظير الى الازد ولاد بعض القرائن اختاره على قوله بحسب القرينة اشارة الى كثرة القرائن كقوله
بها في بحث الامحاج حيث قال وادته اي الحذف كثيرة وفصل بعضها والاخفى اذ الحق بكونه مقام
التفصيل اول مقام اجتمع فيه اليد وقيد الحذف هنا بحسب الثاني وامر يقيد حذف السند اليه مع ان
الجميع سواه اشارة الى ان الحاجة الى رعاية القرينة هنا اشتداد الكلام بنم بدوت متعلق الفعل فلا يكف
الحايط الفهم بالمصطط العام اليد بخلاف السند والسند اليه فانه لا يبرهن عن فهم شي منها
سواء الشك وعبر عن الحذف في مقام الايجاز بالتقدير وفي مقام بيان النكتة بالحذف لان التقدير
الحذف مع النية الواجب هو النية لا الاسماء والداعي الى النكتة الحذف لا النية فاسب في الاول
عبارة دالة على النية لينصرف اليها الوجوب وفي الثاني صريح عن النية ليستلكت النكتة بما هو خلاف
الاصل من الترك والفروق من مقام التزبل والتقدير من تفاسير النظر والتدبير حتى يمتحن به
الفعل وينتج فيه بعض العقل على بعض العقول ومما انتج فيه المصنف في الشرح والتحسين في الفتح
وعكس الاشياء المحقق قوله تعالى ولما اوردوا مدين وجد عليه امه من الناس يسقون ووجد
من دونهم امة ايتن قدودا حيث ذهب الشيخ والفيلسوف الى ان يقع منهم السقي ومنهم الذود
لا ترحم موسى عليها لذهوها وسقي القوم للعاشي وذودها الفهم الا انه دخل في الترحم لكونه المسقى
الابل وكون الذود الفهم فلو قيد الفعلان بهما لا وهم خلاف المقصود وجعله الفتح في تقديره يسقون

١٤٥

وان كان بدفعه آخر الكلام بها الجمله لنا سببه مع توثيق اورد غير الادلة التي تم للحادث والتم له بعد
الحديث وبعد ذلك لا حاجة الى قوله ابتداء فقد لخص ايضا كقولنا اي قولنا اي شيء وكما نرى في وقت
على من نحمل في الشرح كونه خبرية متميزا عما نحمل حاد في فصل بينهما بفعل متقد فز يد من ثلث ليس
بمفعول ذلك التقدي لا فائدة اذا فصل بينكم الخبرية ومتميزه يكون مفعولا للاستعارة اضافة الى التمييز
وما ذكره موافق لقوله النحاة وفيه انما يندفع به الاستعارة على مذهب غير الاختصاص والكونيين فانهم
لا يجوزون زيادة من مطلق لا يعلم الله زيد على المفعول ان التمييز وبهذا يعلم ان الضابط لزيادة من
ليس خبر وندم الاجاب بل هو كونه الزيد فيند تمييزا لكان الخبرية فصل بينه وبينكم بفعل متقد ونحن
نقول بحتم ان يكون كونه استغناء مية محذوف التمييز كونه او مانا ويكون لزيادة من في المفعول الملة
الكلام غير موجب والاستغناء لا دائما الجمل بعده كثرته في الكثرة في الاستغناء من الفصل
بين كونه متميزا ومتميزا اياه من ذلك الى العظم اي قطع العظم الى العظم ان لو ذكر العظم لم يبق له قبل
ذكر ما بعده اي ما بعد العظم ان العظم لم يبق له في العظم بل كان في بعض العظم كذا في الايضاح ونحن نقول ان
فيه انما انما لم يبلغ العظم اولى يتشد اليد بل جاز به وبما في المتن يحتمل ان يكون في المعنى فز
كل شيء الى العظم من العظم والعصب والعظم في ذلك وفيه اورد ذكره ثانيا بناء على ان التقدير
كالذكر على وجه يتقن ابقاء الفعل على صرح لفظ اي على الفعل العبر بصرح لفظ شاع التسامح
بتنزيل التقدير من المعنى وبما ذكره لا يشمل الحذف في مثل عرفت وعرفنا زيد الله ليس ذكره
ثانيا على وجه يتقن ابقاء الفعل على صرح لفظ بل اسناد الفعل الى صرح لفظه فالاولى على وجه يتقن
تليق الفعل بصرح لفظه اقلها ان كان المعنى يتقن بصرح لفظه الاول بليته به ووجه الاقلها ان
في التقدير فاما يحذر بعد عن الفعل فلم يفتقر عن الخفاء ظهر كمال الفاعلية كقولنا اي كقولنا البحر
قد قلنا ان لم يبق ذلك في السند والحمد والكلام بجم مكرمة بضم الراء وفتح الهمزة وهذا ان لا انما
هو على مذهب البصريين والافضل مفعول قد قلنا ووجه الحذف على ما هو المشهور للاختلاف
عن الاضطرار قبل الذكر في الغفلة وعن الاظهار فان كان كلامهما فلو في الاستعمال الوارد وجوب ان يكون

السبب

السبب الحذف في هذه الجهة المندرج بطلب مثل ان قلنا هذه الخبرية في ما لا يجوز في الفاعل وجوبه
قال الشارح وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام وفيه ان البيان بعد الابهام لزيد التقدير
والتمكين ولا يناسب تقدير طلب المثل في ذهن المندرج ويجوز ان يكون السبب دفع تكميل السمع انه
مجدول مثلا ومفعول منه انما التعميم في المفعول مع الاختصاص كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد
واعلم من عليه الشرح بان الغيد للمعروف هو التقدير العام للمعروف بالترتبة فالحذف في الاختصاص
قوي وان شئت عليه السيد السند بان شاعلم التمييز بين ما يكون العلم بتقديمه عاتق قطع النظر
عن الحذف وبين ما يكون الوصول الى تقديمه عاتق الحذف فانه لا حذف يستلزم على تقديمه عاتق
لان تقديمه غير عام والعام خطا في وجوب التحكم فلهذا الحذف المقسم لا الله ما لم يحذف لا يمكن التوصل
الى تقديمه عاتق بالتمام الخطا في وفي القوم الاول الجز والاختصاص فان كان كونه كذا لا يعقل محصل
مجدول العالم للتعميم لا يكون الحذف في شية على كونه العام ان الترتيب هو العام الخطا في الملة على التقدير عام
الا ان الحذف شرط للمتمسك به في معرفة العوم وما من شية على تقدير العلم الا وهو كذا في حاشية العمل
ونحن نقول جلاله التوفيق قال المصنف في الايضاح انما المقصد من التعميم في المفعول والاختصاص عن ان يعقد
السماع على ما يذكره بعد دون غيره من الاختصاص كقولك قد كان منك اي ما شرط في مثله ان يكون كل احد
وكل انسان هذا ويستفيد منه التفتت ان حذف الفاعل الملة لا الله على ان تعلق الفعل بالاختصاص بهما الخاص
بل يعمد وغيره وانما اختص السكايق بمقتضى العام الاختصاص وكيف الا وقد قال والامتناع عن ان يعقد
السماع على ما يذكره بعد دون غيره فعمل ان الحذف الذي كان يذكره بعد عاتق وكان يحذف بعد ذلك
او هو الاختصاص بقوله اي لا احد ليس بيا للمقابلة للمعنى الذي افيد حذف الفاعل التقدير على
واعلم ملة يختص في فاعله علم الاختصاص بتورية الكلام عن صورة التحصيل مع اعتبار معنى التقديم
وبتد شقاوت بين هذا المثال والآية بقوله وعليه والله يدعوا الى دار السلام فانه السند ومن السابق
المبالغة وهذا على الحقيقة فان الله تعالى يدعوا الى دار السلام والعبادة لا الله التي يحبها من الله
الا استعلاء فالقمة زيد عوكر والمخاطبة محمدا عليه السلام حذف الفعل فاعادة للمعروف دعوة الله

اي الحذف

لكل انسان فلا يخفى عليك ان شمع هذا القام على هذا الوجه من نفايس الكلام وليس الطبيعة لكن
 على عظم قد راحصى الله به من الانعام في كل حين وان لا يكون في مقام الاستدلال بل في اخفاء
 على ما في البك من ان يكون مصادقا للثبوت الشئ اذ اكثر هاهنا واما مجرد الاختصار
 وفي بعض النسخ عند قيام قرينة واعتراض عليه بانه مستغنى عنه بقوله وجب التقدير بحسب القرائن
 واعتذر ان شاع بانه قد ذكره لما سبق وبانه العنى عند قيام قرينة على ان الزعم مجرد الاختصار
 ووجه الشك بانه لا يخص مجرد الاختصار بل مشترك فيه جميع الاقسام ويقتضيه عليه ان يذكر
 ما سبق ايضا لا يخص مجرد الاختصار بل مشترك فيه جميع الاقسام ويقتضيه عليه ان يذكر
 القرينة من غير حاجة الى قاستها فان هذا في تقليل مؤونة الافادة عند صوغ المقام فلو
 ما لم يكن في المحذوف تخفيف مؤونة الذكر من غير حاجة الى مؤونة اخرى فلو صفت اليد او اذني
 وان النسبة الى الاذن ملحق في الاصفة فالقرينة قائمة مع ذكر الفعل وعليه قوله انظر اليك
 اي ذاك فان الجمل قرينة على ان الفعل ذاك وتفاوت بين القريتين لا يخفى قوله عليه
 واما العناية على الفاصلة عددي الرعاية بعلى تقنين معنى الحافظة والفتحي والقبيل اذ لا يجي ما وركب
 ركبك وما قل اي ما قلوك ولا من بين هذا وقولك في انما هي في الاختصار وتظهر المحذوف
 اوله تراجم في الكلمات والاولى بالاعتبار في هذا المقام ما ذكره صاحب الكفا في ان المحذوف للرعاية
 على الفاصلة للمدخل في البلاغة لانه انحصار الفاصلة التي هي من الحسنة البدئية قد ذكره
 في علم العاني انما يتبع على سبيل الاستدلال ورتبها بعد العناية الفاصلة الى الذكر واما الاستحسان فذكره
 كقول عائشة رضي الله عنها ما لبيت من علي السلام وما رمي حتى اى العورة والاحسن ان المحذوف
 تأكيد مرسته العورة حتى انه ستر لفظها على اسامع واما انك في اخرى قد عرفت منها واحد اخرى
 وتركت من هذا التفصيل انك سرت عن شئ معنى ذكره انما هو الحق ما روى في قوله تعالى لا يفر
 باسما شديدا اي لئلا يفر من كونه القرينة فيكون المنذر به لا غير وفيه ان هذا المنذر به
 لا يتخيل بالنسبة الى المنذر لانه ليس المقصود الا التقدير فهو بمنزلة عن مخوفه وقد عرفت

لبيق وقد عرفت مع ان المقام مقام استقراء من غير عليه فافهم ونحوه اي نحو القول والظن قول الطلاق
 والجماد والمجرو وفيه لا في معقول بل ان حمل المعقول الى الال على القول ببداهة الى حملها عليه والراد
 بنحو الاعتقاد لا شبه الفعل ان لو كان لبيق ومعناه نحو عليها واللاية فليكن ان ما ذكره من التأكيد
 لا يجي في المحل اذ لا يقال انما جئت وحده ولا لا غيره والابواب المحضة جئت وحده ان خص الحال بالفعل
 وقد بينه بل ذكر عن علي ان البيت السابق ايضا لم يخص بالمعقول بل يتوقع فيه منك التحري والقابضة
 وهكذا كان دابة من قايضه نحو وقاية يعتمد على مؤونة مما طيل ان ساحت هذا الفن مما لقياس فيه
 سائر وليس جل امره استماع في الحق وما ترك فيه الوصية بالقابضة قوله لا في الخط في التبيين
 فانه لا يتحقق التقديم فيه بل يكون نحو من رد خطه الخاطب في اعتقاد الشركة اولاً لا في تردده لكن
 قوله بعد ولذلك كان داعياً الى ذكره لانه يجب ادخاله في الشا واليه ليم القليل فاعترضه الشايع عليه
 بانه كان عليه ان يذكره مستجداً وعند السيد السند بان الصريح يذكر رد الخط في الاشتراك وما يتعلق
 به من التأكيد من التأكيد بوجوه مستحداً على القابضة بما سبق من الضيف او جيب التفلة عن التعليل لكن
 اعتراضه بان فانه التقدير في الانشاء نحو نداء ضربه او لا تضر به فانه اعتبار رد الخط فيه كلف
 ضعيف جداً لان كلامه في الابواب السابقة على الانشاء في الخبر بذلك عليه ما ذكره في باب الانشاء
 حيث قال تنبيه الانشاء كالمخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة فليفت برح الناظر وما يوجب الاحسن
 ان يقول بدل الرد الخط الافادة الاختصار ايضا لا يجي في الانشاء الا بملف لانها افادة ثبوت
 شئ شئ ونفيه عن غيره ولا يقبل الانشاء كقولك اني اعرفك لمن اعرفك انك عرفت انسانا وانك غير زيد
 وهو مصيب في اعتقادك انك عرفت انسانا ومخفى في تعيين انك غير زيد وقوله ما تبيده اي تأكيد
 هذا التقديم لا تأكيد رد الخط لان المذكور في السماع وهو التقييد الاول لا معناه الا ترى انك
 تجعل في جاز زيد الشا في تأكيد الاول فلا يفرتك قول الشايع الحق اي تأكيد هذا الرد لا غير
 اي تقول لا جاز لا يؤكد هذا الخط لانك تقول لا لا والتأكيد في غير ما عرفت لا غير كما ذكره
 الشايع ولعل في تعيين محل لا غير في الركب ولذلك اي ولان التقديم لرد الخط في التبيين ونحوه

كما زاد على اصل اعتقاد الحكم لا يقال ما زيد ضربت ولا غير لانه يوجب التناقض فان زيدا ضربت انيت
ضربك لغيره وسماه ولا غير ولا ما زيد ضربت ولكن كرمه فان لم يكن له تدبير الى الصواب ولا حفظ في
عدم الاعتقاد حتى يرد الى الاكراه بل في مقدر عدم القرب فالواجب فيه ولكن كما قالوا ان تهم الا ان يعقد
قرينة على ان التقديم ليس للمحرف قلت لا يمكن قوله ولا غيره وقوله ولكن كرمه قرينة على ذلك واما نحن زيد
عرفته فتكيدان قد والفسر قبل المنصوب اما لانه في قوة عرفت زيدا عرفته فزيد نكر البعيد
واما لانه قبل التفسير فيه من زيد التبرير والا فخصيصه اخصر على التخصيص لانه لا يمكن التقديم
غالب فزيد لا تأكيد مع التقديم هنا القامة منزلة عدم وقوله واما نحن زيد عرفته مرتبطة بقوله
زيد عرفته وفي قوة واما زيد عرفته محتمل للامرين وفيه دلالة على الكسوف حيث يجوز ما لا يمكن للتخصيص
وقال هو ان كذا في افاقة الاختصاص من اياك بعد ولا بعد فيكون في عبارة المطرارة اليه
حيث جعله عين التخصيص بالغة في كماله في التخصيص والنجي ان التاكيد في زيد عرفته ايضا ابلغ
في عرفت زيدا عرفته وان لم يذكر احد منهم فليكن في جعله نفس التاكيد ايضا اشارة اليه ثم في وجه
كونه اكله في افاقة الاختصاص على ذمة التواضع ان لا ينجي ان في ذكر الفسر خلا عن قصد الاختصاص
فليس فيه الاشارة الاثبات فليس فيه الا تأكيد الاثبات دون الاختصاص والجاهل اسفل الاشكال الى
الى التاويل بمل تأكيد الاختصاص على تأكيد اعتبار مرتبة الشوق وهذا في المقام احسن المقام ونحن
نقول بتوقيف الله الملك المتعال عجه كونه اكله في الاختصاص ان الاختصاص به يفهم بالجملة لا في تفصيله
ولا ينجي تأكيد في التفصيل بعد الاجمال ولا فرق بين زيد عرفته مع قرينة قصد الاختصاص وبينه
بدونها في التفصيل والاجمال في بعضه التسمي واما نحن فزيد عرفته فيهم والايضا فيهم قرا
بالنصب فلا يفيد الا التخصيص قد عرفت انه مبتدئ على الغالب وتزليل القليل منزلة عدم وبوجه
عليه بعد ان هذا هو ما سألنا في اشارة واصله اما الاول فليكون المقام عن قصد التخصيص لا في المقصود
لما هدينا في رد من غيرهم في الخطا المطالب بل الزعم انما اصل الولاية لهم ثم الاجازة من مؤ
مبغوه الا انى انه اذا اجاز زيد وولد ثم سالك مسالك ما فعلت بهما تقول اما زيدا فكرمته

واما

واما نحن فافهمته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن غارا فاشيوت اصل الاكراه والاهانة
كذا ذكره الشارح ووافقه السيد السند وفيه نظا لانه المقام لا ينبو عن قصد القصر الحقيقي بل
يساعده فيكون المعنى انما هدينا ثور من ابناء ما نههم ووز غيرهم اي اصطفتهم من بين الاولاد
ما نههم فلم يعرفوا حقهم وامامهم وهذا ادل على سبق صيغتهم واما ما ذكره من المثال فلو نينا في
الحص لا الله بنا على الغالب واما الثاني فلان التخصيص لا ينافي التاكيد حتى قال الشارح المحقق
انه ليس الحص لا التاكيد على التاكيد وقد بين تقديم ما في خبرنا بعد اما فلو انك ليس التخصيص
الفصل بين اما واقفا والتزقيت بين المذوف بعد اما واقفا السببية متوسطة اذ لا يقع في ان
الكلام ورعايتها بغير ان في كلامهم من شفا حرجا التزم حذف شيئي آخر ويمكن دفعه بكتف ان
الحص لا الاضافة الى مجرد التاكيد وانك اشارة الى قوله زيد عرفته فلذا انى بجاهد البعيد قولك
زيد عرفته فانه لانه الخطا في تعيين المحرور به ذلك يدور الجملة سرى الى غير ذلك مع دخول اما
ليس الا التخصيص والتخصيص لا يتم للتقديم غالبا اي تقديم المور على الفعل به هذه الاطلاق التقديم
اذ لا يصح في تقديم بعض المور لا على بعض كما يظهر عليك والافى تقديم السيد لانه التقديم والتزقي
سواء في نحو هو يا بني ثم بعد الشارح المحقق في بحث القصر من شرح الفتاوى ووافقه السيد السند في شرح
الفتاوى وهو ظاهر كلام عبد القاهر في بحث السيد كما مر وكان الاختصاص الاعلى والتقديم للتخصيص
غالبا ان في تقديم التزوم بالغالب خوار وكانه اذ الاشارة الى توجب قول الفتاوى والتخصيص
لازم للتقديم وقد يكون مجزا والاهم او التبرك او الاستلزام او موافقة كلام السامع او ضرورة
الشعر او رعاية الفاصلة في التسمي وما اشبه ذلك ولهذا يقال في اياك بعد وياك نستعين
معناه نخضعك بالعبادة فان قلت تفسير ما قدمه في المور الاختصاص لا يتوقف على لزومه
للتقديم غالبا حتى يظهر كونه هذا قلت تفسيره بد مع وجوده من النكات كالتي ذكره ورعايته
الفاصلة في السالين وموافقة وايضا فاحيدون في اياك بعد من غير طلب قرينة قد علم على الله التزوم
غالبا وفيه رد لاقان ابن الحاجب من ان التقديم في نحو اياك بعد وياك بعد وياك بعد ولا دليل على كونه

١٥٢

تقديم الفعل المطلق ثم الفعل به بدو واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم الفعل فيه الزمان ثم الكلمات
ثم الفعل المفعول به ثم الفعل معه والاصل ان يذكر الفعل عقيب صاحبها والتابع عقيب المتبوع وان تقدم التثنية على التاكيد
والتاكيد على البدل والبيان وهو ان هذا ويؤيد من هذا الترتيب بانه لو فصل باحد من الضمير
هل يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ولا ضربت به صاه ويزيل اليسر فيه ذلك الاضمار لانه زيد
مفعلة ورتبة وضربت صاحبها بالعصا فيها ضار قبل الذكر لانه الفعل به بواسطة مؤخر لفظا
ورتبة فان قلت تقييد المفعول الاول باب اعطيت خشوعا عند ان الاصل في كل مفعول اول تقدم عليه
على الثاني قلت تقدم الفعل الاول من باب اعطيت من قبيل تقديم المسند اليه على المسند اليه مما يحسن فيه نعم
تقديم الفعل الاول من باب اعطيت مما يحسن فيه لكنه ملحوظ بالمفعول الاول من باب اعطيت قال ابن ابي حبيب
وهذه هي الافعال السندية الى السند مفعولها الاول كالمفعول اعطيت فهو مندرج في نحو اعطيت زيدا
وهي اول ما ذكرها ثم قد فرغنا من الاهمية اصل المخطوطة بتقديم لكن لا بد من بيان وجه الاهمية كما صرح
التقدم ان يكون نصب عين التكميل او التامع او كونه خلافا في تأخير الى غير ذلك فلا وجه لجعل الاهمية
قيما لغيره بل هو من بيان الفاعل حيث الاهمية اصل مستند الى الاصله وغيرهما من قول
فلون في القاموس الخاوي جعل لسوء نفسه من غير ان يكون له ضميم وارادته في هذا الكلام غير
ظاهرة والسفاد من الايضاح ان المراد من خرج على السلطان حيث قال كما اذا خرج رجل على السلطان
ومما شفي البدو وكثرة الذي قتل وادت ان تخبر بقتله فقول قتل الخاوي فلون ان ليس
لنكاس فانه في موفه فانه الذي يريد منه هو وقوع القتل عليه ليخلص من شره اولان
في التأخير الى التأخير خلافا لبيان المعنى مقصود او شد المعنى المقصود وهذا انما كانه قال ببيان المراد
ما سبق كان تقديم المقضي وهذا ما وقع بعده تقديم لان من التأخير ويندبع في الاخلال ببيانات
المعنى موجبا للتقديم حصلت في نحو من استغاث الاعراب لفظا والرتبة في الفاعل والمفعول والفاعل
او المفعول بعد الاضمار فلفظها في باب التثنية والخبير والفاعل والمفعول في ذكر الاخلال
بيان المعنى كما يكون بظهور احتمال في التأخير واضمح يهرف النفس من فهم المقصود بان لا يلتفت

البدو او يغير متردد ذلك يكون باحتمال تعلقه بغير ما علق به لفظا وان لا يظهر له معنى فيشوش
فهو التامع ويوجب تأمله فيه وسكته معه وجبا تحصيل معنى له وسكته تعالى وقال اللان من قوله
الذين كفروا ولقد جابوا بلفظ الاخرة وارتقاهم في الحيوة الدنيا بقوله ثم قوله من قوله على الوصف في قوله
التاكيد لانه الوصف من جهة الموصوف وحقها ان ياتي بعد تمام صاحبها لانه لو اخل لا حصل ان يكون
من صلة الدنيا على ما ذكره صاحب الفتح فانه لا ييسر الاحتمال الا بغير التثنية من غير تأمل في المعنى او لا معنى
للحيوة الدنيا من قوله ونوع بهذا المعنى اعترضه الضمير على الفاعل بان يعلق من قوله بالذات غير معقول
وان مشددا لاشراج الحق لانه حق ذلك كان مناشئة في المثال وجعل الشايع اياهنا في المثال آثر
الاهل لانه مناشئة في جملة نكتة في الآية الكريمة ويحتمل ان يكون الذين كفروا بدلا لبعضه من قوله
فلا يكون هناك تقديم شيء على شيء محذور ولا رجل مؤمن فيه مثال التقديم لانه لا خلاف في التقديم لا يقتضي
لقد واعنه لانه الوصف المفرد مقدم على التكميل كما بين في محله وعلى هذا لا يبعد ان يقال قد تقدم من ان يكون
على قوله يكتم ايمانه لانه محتمل الافراد ويحتمل ان يكون مقدم على الجملة الصريحة الا
انه يجعل ابن في ابن زيد في حكم المزمع وجوب التقديم على السند مع انه جملة لكونها غير صريحة فانه
لواخر من آل فرعون عن يكتم ايمانه لغرض غير المقصود ولم ينفهم المقصود اشار الى الاول بقوله
لستهم انهم من صلة يكتم لانه ليس له صلوات حتى يكون التبعيض في موقعه والى الثاني بقوله
فلم ينفهم انهم من فهم ويحتمل ان يكون التقديم لتحصيل صفة الترجية وهو يريد اللفظ محتمل
ولا يذهب عليك ان التأخر عن الاخلال ببيان المعنى محذور في تقديم الافضل على الفعل ايضا فذلك
ان زيد اضربت لكن لو قلت اضربت زيدا لا تغليب الى الاستفهام من الفعل والمراد الاستفهام من الفعل
او بالتاكيد مطلقا على قوله ببيان المعنى اي التقديم لان في التأخير خلافا لالتاكيد بعبارة الفاعل
محذور وجس في تقييد معنى فان فاعلا الا على الاصل فقدم المجرور والمفعول على الفاعل
لذلك وقد اورد المجرور والمفعول ليصل الفاعل بالمفعول واعترضه التقديم الذي يكون التكميل
لمجا اليه مضطرا كما في وجه الجيب اعترضه تقدم فيه الفعل على الفاعل لانه تقدم عليه على الفعل مجازي لانه

١٥٥

القصر

الاصطلاح في البلاغة الهى يشتمل اليك في قصر الآمال على خير ما يسهل حتى الامتثال ونسألك
قلب وجهه فلو بنا الى التوجه الى افراده بالعباد بالعبود والتوفيق لتعبدك على ما ينبغي في هذه
عند شهودكم موجود باو اوجب الوجود وباعايدة كل مقصود ابدنا بقصر التقديم امر كفى الاما هو الاصل
وان وقت القيام بالنسب والاستشاق في مقام العطف الى التوحيد على الوجه الاتم العقوق والاهو في النفس
البحسب ومناسيتة بالهني الاصطلاح في ظاهرة القول في القاموس القصر اختلاط الكلام ولا يبعد ان يكون
منه لان في القصر الاصطلاح في اختلاف الحكم والحكم الاجباني بالستلي وفي الاصطلاح على ما عرفت ان تتبع
الحق في شرح القصر جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالبعث بحيث لا يتجاوز ولا يكون انتسابه
الا ليد ولا يخفى انه لا يصدق على اختصار زيد بالقيام فانه لا يختص فيه بجزء من اجزاء الكلام
لان لم يخص الفعلية لزيد بالقيام ولا مفعول الفعلية بزيد وان لم يختص بالقيام بزيد لانه ليس
اختصاص صفة بموصوف لان حيث الخبرية للكلام فتعريف السيد السيد الترتيب بقوله بغير
في شرح القصر احتمل ان يكون اختصار القيام بزيد كما او منحه في حيزه على شئ من قولنا في قول
القصر مقصود على الطرق الاربع اجتمع الى التقييد لاجزاء ضمير الفصل وتعرف السيد السيد وتعرف
وهو حقيقي وغير حقيقي اي مجازي لانه حقيقة التخصيص اثبات شئ بشئ ولابد من جميع ماعداه
فانما لم ينفى تخصيص شئ بشئ سلب عن بعض ماعداه بطريق المجاز وفيه ان القصر لا داعي له يجب
ان يدخل في غير الحقيقي مع الاثبات شئ والسلب عن جميع ماعداه ادعاء داخل في القصر الحقيقي فلما جعل
الشايع مقابلا للاضافة وفيه ان القصر مطلقا الصلح بالحقيقة بالافادة الى جميع ماعداه اجماعا وغير
الحقيقي بالافادة الى بعضه فالحقيقي باي معنى يعبر بالخلق شيعت الا ان يدعى انه اصطلاح من القصر
فترجم الناقصة الى وجد التسمية فاختار السيد السيد التعجيب الاول ووجه على ان تتبع التوجيه الثاني
ليس بذاك فان قلت تقسيم الحكم الى الحقيقي والمجازي يستلزم استبعاد القصر في المعنى الحقيقي والمجازي
مع قلت الاراد بالحقيقي ما يكون حقيقة بالنسبة الى الله وكذا بالمجازي والافادة للقصر النقص المعنى
اصطلاحا حتى يندرج فيه كلام القسمين وكلاهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي فانه ان قصر الوصف

على الصفة

على الصفة وقصر الصفة على الوصف قال الشايع الفرق بينهما وانهم فان معنى الاول ان الوصف
ليس له غير تلك الصفة فكذلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف آخر ومعنى الثاني ان تلك
الصفة ليست الا لتلك الوصف لكن يجوز ان يكون لتلك الوصف صفات اخرى وهذا وفيه بحث
لان لا يستفاد من شئ من القصر جواز اشتراك المقصود عليه بل يحتمل استثناء الاشياء فليس
البحر ان يعدل لوال القصر وايضا لا موجب لافراد الوصف ويحتمل الصفة وقال السيد السيد وجوب الاختصاص
فيهما انما القصر انما يتصور بين شيئين بينهما نسبة فاما ان يكون قصر المستند اليه وهو المراد
بقصر الصفة على الوصف وفيه ان قولنا ما ضرب زيد الامر وايضا قصر الفعل على القول وبينهما نسبة
هي فاعلية زيد بغير وزيد منسوب الى امر وقد قصر باعتبار هذه النسبة على امر ومع ان زيد
ليس صفة مفعولية امر فلا يقع هذا الوجه للاختصاص والمراد بالقول لا التفت لانه ان الصفة في
السند اليه بمعنى التفت حيث قال واما وصفه اي ايراد الصفة احتاج هذا الى التيسير على ايراد
انه لانه مظنة ان يتبادر بالذهن اليه ولم يقل المراد المفعول لا التفت لانه المذكور بالذات
في الكتاب سابقا الصفة الوجبة لا شبهة الصفة هنا بالتفت والابتداء هنا تنبيه آخر وهو
ان المراد بالصفة المفعولية اعم مما يستنبط من الكلام وفي مصراع به حيث وصف بغيره بما يتناول
ما ضربت الا زيدا او لا في الدار الى غير ذلك ان ليس المفعول في الكلام موصوفا ولا الفعل المذكور
وصفا له بل يستنبط وصف من المفعولية ويجعل المفعول في ليس الكلام موصوفا به والصفة
المفعولية يقال على ما قاهر بالغير على تجريده على الغير ويجعل الغير فردا له وذلك يجعله لا اختيار
او نقا والا فظهر ان المراد الثاني ولو اريد الاول لم يكن المقصود لم يكن المقصود عليه في ما الباب
الاساس وما زيد الا احركه سلبا واحركه بل الكون ساجا وهو خلاف المشهور وتأويل عنه
منه وجه وهذا كما يقال وصف المحرل واما حمل على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هذا المقصود
فبعد ان لم يشتهر وصفها بالمفعولية والما يصح في كثير من موارد القصر الا بتلك او بتفسير
ولو لم يكن تعريف التفت على ما ينبغي ما يتصلق بتويفا تهمله من القصر والابرام كما بعده

من فصل الكلام لذلك ما ينبغي عند اول الاحكام والادلال من الحقيقي نحو ما زيد الكتاب اذا زيد
 ان لا يتصرف بغيرها اي بغير الكاتب وتاثير الصفة لانها صفة واكتفى عن ترفيد التثنية
 الى وضوحه بخلاف غير الحقيقي وقيد شال هذا القسم دون قسمه بصفة القيد في شال قسمه بالمقام
 وهو لا يكاد يوجد مبالغة في نفي وجوده والراد انما نفي وجوده في نفس الامر حتى يكون نفي صدق هذا
 المقدر فلا ينافي تقسيم الحقيقي اليه لانه لا ينافي التقسيم مع الكاتب منه على انه لا كلام في وجوده لا دعائي
 منه واما نفي وجوده فيما بين التركيب ومعنى قوله لا ينفك الا حاطة لظهور نقد الا حاطة بغيرها
 الشئ لظهور لا ينفك على احد فلا ياتي هذا المقدر عاقل لعدم مكانه لظهور فيه ولا التخليط مع التعديل
 في التقسيم على ما يقصد به المبالغة ووجه نقد الا حاطة الكثرة وفقاً للكثرة بحيث لا يعلم الا العلم
 الكبير والثاني كثير نحو ما في الدان الذي يدل به الدان المخصوصة وهذه اشكال قوي وتعلم
 من قوتي وهو انه يمكن قصر حقيقي في كل قصر صلي فينبغي ان يوجد قصر الموصوف على الصفة بهذا الاعتبار
 كثير فتقوله في ما زيد لا قائم ما زيد شيئاً مما تقتضيه الا قائم وقد يقصد به التبادر بوجه الى الشئ
 يكونه اقرب ولان التقابل المطلق قد يقتضيه ان يكون الادعائي في مطلق الحقيقي قليلاً وليس
 القسم الا من ادعائي والثاني ايضاً يكونه ادعائياً حتى فلا اختلاص معونه الى الشئ اعتماده
 على مرفعه مكان قصد المبالغة في الاول ايضاً هذا اذا لم يتوقف الجواز على صحة المعنى الحقيقي اما اذا
 فتعين العود الى الشئ المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور او كمال الاعتداد بالمذكور فالاول
 في مقام مذمة غير المذكور ودعوى نقصان الشئ في مقام مدح المذكور وبيان نهاية كماله
 والفرق بين الحقيقي الادعائي والاصلي في موارد الاستحالة في كثير ما يلبس احد القسمين بالآخر
 فليست مللت مع الذي اعتد بحيد ولا يقول ان الفرق بين مفهوم الادعائي والاصلي في كماله
 به السيد السيد دعوى الشائع دقة الفرق بينهما وهذا غير محقق ومن البدايع الدقيقة المستخرجة
 بمعرفة النظرة الدقيقة انه يقصد المبالغة بالمقصر الاصلي فيقال لمن اعتقد ضرب زيد و
 ما ضرب الا زيد لا لاعتد استقاده بل لتفصيل ضرب غير مستقلة لعدم هذا الوجه الذي يقال على ما انتم

والاول

والاول اي المقصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيصاً بصفة دون صفة اخرى او مكانها
 او صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيصاً بصفة بامر دون اخرى
 او مكانه ومعنى دون اخرى مجازاً لا هو حاله عن الامر والفاعل المحذوف في المخصص وهو في الاصل
 ان في مكان من الشئ يقال هذا دون ذلك اذا كان احدهما قائماً في استعمال الفعل في الاحوال فيقول
 زيد دون زيد في الشرف ثم يستعمل في كل مجاز ودفع الى جهة ويخطى حكم لا يمكن ان يكون
 الاستدراك المعنى ومن اصل معناه الامن اصل معناه الامن التفاضل في الاحوال وبالمجولة نصبه على الظاهر
 وان لم يبق كما هو شأن الفعل وفي الاقدم النظر في الالة مع الانتقال من النظرية يلزم نصبها ومنه
 لقد تقطع بينكم بالنصب مع فاعلية فإياك وان تجعل نصبه على الحالية وبالمجولة فهو يقتضي مجازاً
 صاحبه على انصاف اليه في عامله ويجعل يفتقر عامله مخصوصاً بصاحبه ونفي الاشتراك التعلق
 بينهما اذا تم هذا في الترتيبين اشكال قوي لانه يفيد ان المقصر تخصيصاً بصفة بامر
 دون آخر فيكون في المقصر الاصلي اثبات التخصيص الامر ونفيه عن آخر ومن البين فساده ولو كان
 التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة شلاً اثبات صفة الامر
 دون اخرى يكون مجزاً اثبات الصفة قصر الان قوله دون اخرى لا يفيد لب صفة اخرى بل يفيد
 الاعمى اثبات صفة اخرى وهو محقق في سكوت عنها وكذا الحال في قوله او كانها لم تكن
 عليه الشائع المحقق بانه يصدق على المقصر الحقيقي لان الراجح بقوله دون اخرى مائة واحدة والقدرة
 كقولك زيد كاتب لا شك ومن لم يعتد الشركة للثلاثة والعكس بوجوه ان المقصر قيد التعريف
 بما يخرج تحقيق حيث قال هو تخصيص الموصوف عند التسامح لجعله شاملاً للمقصر الحقيقي كن عقل عن هذا
 القيد وجعله شاملاً للمقصر وهو من جهة الشائع وفي الاشكال ان آية ان قال هو تعريف بالاعم
 ان ليس المقصود منه التمييز بين الحقيقي بل تعريف التقسيم في الافراد والقلب والتعيين عليه وهذا
 مع ضعفه كما لا يخفى على عجب اللبيب فيحصل فضلاً عن محل من ذوي اللبابة وهو ان المقصر
 في الايضاح بان السكاكي اهل المقصر الحقيقي فلو كان عنده ان التعريف يشتمل على الحكم بالامكان فانه قلت

١٥٦

قد ذكرت ان في تعريف السكاكي ما يخرج به فلهذا لم يحكم بشموله قلت لو كان يعلم ان هذا القيد لا يخرج
 لا اسقط عن تعريفه ولم يقصد التعريف بالاقتران ويمكن ان يجاب عنه بان مكانها اي صفة اخرى
 ان يزل وبصفة اخرى صفة ثانية حتى يتفقد له مكان ولا يمكن ان يراد ان الثانية في نفس الامر فالرأى الثانية
 في اعتقاد الحكم لا تدمر جميع التعريف في مكانها ولا اسقط المص قول السكاكي ان السكاكي مع تعريفه
 انسياق الذهب اليه من يلقى التعريف لما لم يقيد السكاكي القصر في مقام التعريف بهذا التعريف بغير
 الحقيقي وكان كلامه موهما انه يرون مطلق القصر وتنبه الصراحة تعريف لغير الحقيقي وروى غير
 الحقيقي يستلزم ان يقال تعريفه غير مانع الا انه تعريف لمطلق القصر حيث ان السكاكي به مطلق القصر
 قد قدم في الايضاح بان السكاكي حمل القصر الحقيقي دفعا ليقبح عليه الاقران اذ لا بأس بابل لا
 غرض من كذا في البلوغ وظن ان السكاكي اعترض على السكاكي ودفعه باقته داخل في تعريفه فكيف يكون
 مستلزما قد عرفت ما فيه فكل منهما ينتج ما يتضمن التعريف من التوزيع فربان فالأخرى اربعة
 تخصيصا بصفة واحدة واخرى وتخصيصا بصفة مكان اخرى وتخصيصا بصفة بامرون اخرى
 وتخصيصا بصفة بامرون اخرى في كل واحد من الطرفين كذا من يعتقد الشركة هكذا انفتحت كلتهم
 وينبغي ان يجرى فكل من يعتقد انصار السكاكي بالقبول عليه ويجوز انصافه بالغير فيقصر
 فكلما تجوز الشركة وجعل القصر من سائر ما عنده داخل في الخاطب بالاول والانه يفيد اثبات
 الصفة لموصوف دون آخر من جواز الخاطب انصافه بها الا كان من جملة متصفها واخطا للقول كحمل
 اوجه متصفها بل جواز انصاف كل منهما فليس لاجلها مكان متميز عن مكان الآخر حتى يتفقد جيل اوجه
 مكانا الاخر فلا يتبع هو الحق كمال وصنع شاك ما ذكر المص وتكون هفوة منه على ان يتكلم
 انصاف كلامه لا يمكن تصحيحه الا بتكلمه لا يعلقها التمسك او يضيف عليها الا ان فادرج الى الشرح
 انما انتهت البيان ونحن نقول بتوفيق الاستعانة قد خالف المص الفتح وجعل قصر التعريف
 تحت قوله مكان آخر ومكان آخر لا تحت قوله وهذا آخر وان جرى مجاز بين هذا القيد وبين
 هو انما ان اعتقاد الانصاف بالنظر الى احد اللغتين لا بالنظر اليهما بانها المراد اعتقاد الخاطب

العكس

العكس بيان انما يخاطب قصر التعريف في غرضه الخطا في التعيين وعلى تقدير خطاه في التعيين يرد القصر
 الى العكس فقصر التعريف في غرضه الخطا في التعيين يرد القصر الى العكس فقصر التعريف لرد الخطا بالقرعة
 كما ان قصر القلب لرد الخطا بالخطا بالقرعة بين خطا من يرد بهما الى الله في قصر التعريف بالقرعة
 وفي قصر القلب بالخطا بالقرعة الحق المص وهفوة منه وبهذا ظهر كونه قصر التعريف لرد الخطا وان
 على الفحول ويستمر قصر اخر واقطع الشركة المتقدمة على ما حققه المص ولقطع الشركة المتقدمة ان
 التجوز على ما ذكره الفتح وبما شاع من معتقد العكس اي عكس الحكم الذي يشمل على القصر ويستمر
 لانه الغرض منه قلب ما عند الخاطب هكذا كالمهم وينبغي ان يكون الخاطب به من اعتقاد شئت
 الحكم ان تعاد وجود ثبوت الملاحقة فثبتت للاخر وتنفية عما اثبت له القلب الحكم او تساوي
 ويستمر قصر تعين الملاحقة قطع الاحتمال الذي عند الخاطب قال ان شاع هذا التفسير لا يجرى
 في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد انصاف امر بجميع الصفات ولا انصافه بجميع الصفات غير صفة
 واحدة ولا يردده ايضا بين ذلك وكذا لا يعتقد انصاف امر بجميع الصفات بين جميع الامور ولا يشوبها جميع
 غير واحدة ولا ترددها ايضا بين الجميع وفيه نظر لان القصر الحقيقي يقع ان يكون لرد اعتقاد ان
 في الدار زيد من سنان فيقال في رده ما في الدار لان زيد لا لا بد لشيء انسان ما من يكون الشيء كما
 لا يخفى والصفة ترون ما في البلد من علم انه الآن زيد من اعتقاد ان جميع علمائه في البلد وترد السند
 بين علمائه ويجعل المسند لا سوى زيد من علمائه على انه مانع من رده اعتقاد الشركة بالقصر
 الحقيقي فيكون قصر افرادا وقلب اعتقاده به فيكون قصر قلب التعيين به كذا لم يتم لا يجب
 ان يكون الخاطب به واحدا من هؤلاء بل يحتمل ان يكون خالي الذهن ومن يدعي قصر القلب
 ما يرد به الشركة فكان كاجامع المقصر فيقصر ان القصر قد يكون لقطع الشركة او لا يكون
 للشركة فيكون كاجامع بين الساترين وفيه السحر الذي يوجب الحسنة والزيد بقوله
 دار لماك المتأسر وولا فانه قد تم للناس التخصيص وقصر القلب وذلك انما يتحقق بجعل الناس
 للاعتراض اي جميع الناس بالعبارة من الاعتقاد ومن ادعى انه يتجلى الرب فقط فصار هذا القصر

107

وصالحه مشتكا بين الناس من قبله من القصور لا الحق وهذا من دقائق القصر وشرا قهر الوصف
 على الصفة على من في الوصفين قال المصنف في الايضاح لتصور اعتقاد الخاطب اجتمع هذا التعليل
 يدل على ان المراد منه ظهور تناقض الوصفين او يقع اعتقاد اجماع المتأخرين من ينجي عليه تناقضهما
 ونحن نقول وهكذا ينبغي ان يشترط عدم تلاحقهما ليقع اعتقاد الحكم والخاطب الافراد وقلنا تحقق
 تناقض الوصفين ليكونا شيئا الخاطب المتعبد في كلام الحكم مشورا باننا في هذا في الايضاح
 من غير خلاف وانهم البعض ان مراد عليكون اثبات الحكم ما اثبت في كلامه مشورا باننا غيرهما
 وبالحكم فيه نظر لان معرفة انتفاءها لا يتوقف على هذا بل يحصل في كلام الحكم بالقصر في كلام الخاطب
 يمكن بطرق غير مخصوصة لا يخفى وايضا في ما زيد الاشياء ان اعتقادنا لا يتلوا من اقسام
 القصر على انه لا شبهة في انه قهر قلب كما مر به صاحب الفتاح ومنه من قال مرارة تناقض الوصفين
 في اعتقاد الخاطب وهذا عجيب وقد غفل عن قوله وقهر التبيين اعم لانه ان اراد باننا في اعتقاد
 سلب احدهما واجاب الآخر فلا يوجد بعد قهر التبيين وان اراد عدم اجتماع اعتقادها فلا يوجد
 قهر التبيين مع قهر الافراد والعجيب من ان الشايع المحقق غفل عن فساد كلامه من هذا الوجه وثبت
 في انظاره ثاقه باننا يكون شرا ضائعا لا غنى معرفة ان قهر القلب هو الذي يعتقده في الخاطب ليس
 عند ثاقه باننا حرم صاحب الفتاح بان الخاطب يجب ان يعتقد العكس فلا يقع قول المصنف ان يفسد
 في قهر القلب في الوصفين والانه يجب عليك الله لا يوجد تخصيصا لشرط القصر الوصف على الصفة لا ان الحكم
 الاشرار ينبغي ان يكون شرطا قهر الصفة على الوصف ايضا في افرا عدم تناقض الوصفين في الوصف
 فيقال لا يقع القصر في رافعي ما افضل البلاد لان الله يحكم الموصوفان في وصف الافضلية بل لا يجمع
 ذلك القصر قلبا كما انه لا يقصد تخصيصا بل على ظهور المقابلة وقهر التبيين لانه لم يقل وقهر
 التبيين من ان الحكم لا يجمع التبيين على ان الحكم السابق ايضا لا يفسد وتباين التبيين ما
 لا يفسد في الادوار وتباينها لا يفسد في التباين كما مر في الايضاح بذكر عبارة حيث قال انما يصلح
 ان يكون مثالا للقصر الافراد او قهر القلب بفساد ان يكون مثالا لقهر التبيين من غير عكس في صحة الظهور

صدق كل ما يندرج تحت الاشارة التبيين اجماعا لانه لا خلاف في ان مرادنا من قوله شرطا قهر
 على الصفة افرا عدم تناقض الوصفين وقلنا تحقق تناقضهما القطع على ما ملين مختلفين من تقدير
 الجبرود وصحته موجهة والقصر طرق كائنة بتركه ومنه العلق بالادابة على وقت الفتاح والعدد ول
 من قوله اولها وانها لا ينسب اليها على ان الطرق لا ينحصر منها من الفصل وتعرف السند
 بلاء الجنس وامر يذكر هنا لان كلامه في الطرق العامة وهو مخصوص بان بالسند والسند اليه
 ومنها العطف كانه شاع العطف في هذا البحث في العطف بل وبطل مع التقي في العطف عليه
 اطلاق والآفليس غيرهما سواء لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرق العامة لا اختصاصها بقهر القلب
 وقال السيد السند في شرح الفتاح عدم ذكره سبقه في بحث العطف وكانه التقي في كونه الطريق
 من الطرق العامة بان لا يقع على طريقين مخصوصين كالسند والسند اليه كانه ثبت في المثال
 على انه لا يتجاوز لهما لاكتفاءهما والا فكان الاكتفاء بالايضا مقتضيا لعدم تجاوز التقي والاكتفاء
 بالاكتمال في قهره اي قهر الموصوف على الصفة افرا ان زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتب بل شاعر
 وقلنا زيد قائم لا قاعد او ما زيد قائم بل قاعد وليس زيد قائما قائما بل قاعد وفي قهرها زيد
 شاعر لا شاعر وما زيد شاعر بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر بل زيد لكنه يجب في دفع الاسمين
 لبطانة على ما تقدمت فيه كذا في الشرح وبليله قاهر واطلاق دعواه للصحة فاسد اما الاول
 فلا في دفع الاسمين ليس لبطانة لعلها اذا كانت زيد مستبدا والصفة خبره اما ان كان الصفة مستبدا
 ما بعده فاعاد فليس دفع الاسمين لبطانة على ما تقدمت فيه الخبر بل لان ما لا يميل الى ان يدخل على المستبد
 والخبر واما الثاني فلا في صحتها كما لم يكن غير فاعاد اخرا لا يقع لانه يطل التقي في زيد بل
 فيلزم عدم الصفة من غير اعتماد وكانه اذا وبقهره ان يقال ما شاعر بل زيد في تقديم الخبر
 على الاسم ان كره العلامة في شرح الفتاح من انه لا يجوز تقديم خبر ما شاعر مستدرك على زيد وانه
 ايضا بخلاف الجمع عليه قال الشايع لا يمكن في قهر الوصف على الصفة مثال الافراد وانما القلب
 لتناقض شرعيهما عند المصنف والحال في جميع الطرق بخلاف قهر الصفة فانه لا يطلقه من شرط

الصفة على الوصف

101

يكنى تفسيره مثالا فلقد اتفق ولما كان هذا التفسير اتم من الاشقة يصح له فلم يرد من هذا هذا الكلام
قوي مشريف ما ذكرناه انه تركه النص اشتراط قصر الصفة مع عدم التفاوت بينه وبين قوله وهو
اعتماد على القياسية فكان قد لم يشبه لعدم التفاوت وكان قد اوردنا في الاكثر والاشهد
ولم يرد في التقديم وهذا بحث مشريف لا يحق الرجل كيم نلقية اليد بايهام ملك عليهم وهو ان
زيد مشاعر الكاتب القائلين لما طلب يعلم الاول فيجلو عن خائفة الخبر اذ من البين ان ليس مقصود
افادة التاكيد على ما به مقصودك تسليم اعتقده ولم يبد فائدة الخبر فانيها مكر وقد خلا عن
المعكروان زيد قائم لا فائدة القائلين مكرين بلون اكيد ويمكن ان يقال لا مقصود بالاقالة فائدة
العلم بل ان التسليم معناه الموافقة مع الخبر في العلم والشيء تاكيد القاطن وتاويله بعض القائلين فكان قد
قال اني اخبر من نصه وتحقيق ما وافق في علم واخبر في خبره مكر وانا زيد قائم لا فائدة تاكيد
الاقالة فانه قبل ذكره من ثبات القيام وتاكيد الحكم بالقيام بنفي العقول بعد ذكره وان احدى ولود
ومن هذا النوع ان قوله لا فائدة لا فائدة فصح باثبات القيام ودفع الشك المحقق بان ذكره للتسليم
على ان الخاطب يعتقد العكس ويجوز الاثبات خال عن هذه الفائدة ولا يذهب عليك ان طريق العطف
مخصص بغير الحقيقة لا يجوز في خبره حقيقة ومنها اي من الطرق التي والاستثناء والاستثناء مطلقا
او الاستثناء من الاجمال ليس المقصود في المحرم بل ان الحكم لا يجوز في خبره بنية تقييد طريق
الحكم فكل ان جازي القابل للعلل ليس قصره ان ذلك في جازي القابل للالجبها ليس قصره وهذا بخلاف
الاستثناء من الشيء فان القصور من نحو ما جازي الا في خبر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم والاعويل
جازي في خبره فمثل وقال السيد السند في حاشي روجه على افتراء وعلل الترفي ذلك ان المستثنى
اذا كان جنبا المستثنى منه كلفي الفزع من الذي يجوز ما جازي احد الا زيد وما يورق واليه الفزع المذكور
اذا مر عليه بالقدرة وما جازي احد الا زيد حسن ان يعتبر اعتقاد الخاطب للشركة او للمعكروان وقد
في ذلك ما يجوز وما يقابل من الخبر بما الاخر واما ان كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كلفي قوله
جازي القدر الا في قوله فزاد الا بوم وكذا لا يجوز في ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق

التسليم

التسليم وفيه ان خبره وما جرى عليه سيرة ولا ميسرة ويوجب ان لا يكون ما جازي القدر الا في خبره
للقصر ولا يفيد عدم كونه جازي على جازي الا في خبره كقولك في خبره انما زيد الاساعر وقلبا ما زيد
الاقائم وفي خبرها انما زيد ما ساعر الا زيد والكل يوجب الاستثنا والتفاوت بالي الطر في هذا
الشك تحقيق دقيق يخص بالتسليم من جهة نظره في ادراك الاسرار العربية وهو ان ليس التسليم
وما احدثا والا زيد الا في خبره يجب يجب ساعر اية نفعه التي بالايوجب ابطال عمل ما الا في خبره بعد الاكتم
معتد على الشيء بعد ان ينعين ان يكون القدر مبدل مؤخر او لعلك تنظر في تحقيق ذكرناه في شرح
الكافية في انتفاء نفي ما والا بالانفك في هذا القام نفعانا ومنها اي من الطرق انما حذف من عبارة
الفتاح المضاف ان فيه ومنها استعمال انما لظنه به انه حشو مفسد حيث يؤمن ولا لانه انما يست
كما وجه البعض لكن ادرجه للفتاح لانه الطر ايا يسلكه ساكك ويشتمل به وذلك استعمال انما فائدة
فعل اشتمل به كاخرا لانه لنفس انما كقولك في خبره انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي خبرها
انما زيد وقلبا انما قائم زيد قال الشاعر المحقق ان الشيخ لم يوافق الفتاح في عموم طريق العطف وانما لا قسام
القصر بل قال انما قصر القلب وما نقل عن الشيخ في بيانه اليد لا على ان التبادر من انما قصر القلب
انما اطلق من غير تقييد بخود وانه مما يشتمل بقطر الشركة او مما يشتمل بقطر التردد من قوله
بل لا شبهة ولا تردد او قطعا ومن البين انما ذكره انما يستقيم من الملوذ العطف حتى لا قيل جازي
زيد لا سائر وايضا كان لفظ الشركة فلا سائر مع التساكن في الحكم بل في المثال بل فوات منه التقييد
ومنازع السيد السند فيما ذكره في انما بانه التبادر من الشيء والاستثناء قطعه الشركة فما ذكره انما يتم
لولا ان كان انما بمعنى ما والا كما اشتمل بل بمعنى العطف ونحن نقول لعل كلام الشيخ مبني على ان التبادر
من الخطأ من الخطأ من كلامه وذلك في خبره القلب فما ذكره من تبادر من القلب جازي في جميع
وشبهه انما باعطف كلام على سبيل التمثيل والتشبيه معنى او لا على ذلك ان من طرق القصر
وكان الاولى ان يقدم على هذه الدعوى وليعلم البيان وجه كون الشيء والاستثناء سفيك للقصر
بعد ذلك كما فعلت فزت لترتيب الكلام والتقديم ايضا من طرق القصر لثمة معنى والا ولهذا

86

فسر الامة قوله شر آخر ذاب بها شر ذاب الابرار فخصيصه لا يختص بالان
 خفته بالانجيل ولا شارة الى ردا نكره بعض الاصوليين من ان وجب ان تكون الامة
 لا شارة ولا يبرج النقي والاثبات الى بعده يظهر التناقض فاحلها راجع الى ما بعده والآخر الى ما بعده
 والآخر الى ما بعده وكونه ما راجع الى ما بعده خلاف الاجراء ففتن الاثبات ما بعده والنقي ما بعده واما
 دانه لكونه نكلا بعيدا عن الاختيار وليس خصيصه بالانجيل بل ان بعض الاصوليين انكره اكونه
 مفيد للفرق متمسكا بقوله النبي صلى الله عليه وسلم انما الامة بالانجيل وبقره انما الولاء بالعتق على ما نقله الرضي
 في بحث تقديم الفاعل لان كون التعلق ايضا مفيد للفرق كما خالفه الشيخ ابن الحاجب على ما مر وقد
 على تضمن ما لا يوجب ثلثة اشارة الى الاول بقوله لقوله الفرسية وكان استلاما باجماعهم **قلت**
 التفسير مسدود من هذا الفرع فكيف يتمسك صاحب هذا الفرع بقوله التفسير في انما وهو
 مرجعهم في تفسير ما يوجبهم **قلت** التمسك بقوله من حيث انه قوله العربيلما من حيث انه قوله صاحب
 التفسير الا انه بين مكانا قالوا فيه ذلك فلا وجه في الحقيقة اشك في قوله انما الامة الرومية واستعمال العرب
 انما حرم على البيت بالنصب معناه ما حرم عليكم الالهيته وابتدعوا لم يقلوه وهو الطابق لقراءة الرقيع
 ان القرات بعضها مفسرة لبعض فانما كان قراءة الرقيع مفيدة لخصم المحرم في البيت ينبغي ان يكون الاول
 في قراءة التفسير المحصر فلم انما المحصر لكان انظم مفهوما الامة المحصر مع ان رده تعلقا عن ذلك
 واما التي بقوله المرأة الرقيع من غير تقييد بحرم بيتا در منه ان حرم على حاله التي كانت له في قراءة التفسير
 وهو البناء للفاعل وهو الذي في قراءة البيت للمفعول يحتمل ان يكون البيت مرفوعة حرم فلا يكون فيه
 دليل على كون انما المحصر الامة المحصر في قراءة الرقيع على ما بينه الفتح انما هو مرفوعة لا لاجال المذكور
 كافة واللام في رقيع البيت لا يتقدم انما حرم الله عليكم سا هذا البيت والعجوز حذف مضاف
 في مثل كذا بين في محله والبيت خارج فهو مثل المطلق زيد ان القدام في الرقيع من مرفوعة وقد
 عرفت انه يفيد قصر الخبر وهذا الذي ما يوجب من قوله التفسير وعدم التفسير ان قراءة الرقيع قصر البيت
 على ما حرم وقراءة التفسير فكيف يتطابقان **فان قلت** السابيل ليس بقوي ان لا يلزم المحصر ترفع

السند اليه تعريفه حيث بل قد يفيد ذلك انما يحتمل عدم فانه ان اظهره فانه اخرى وهذا
 لم يظهر واشارة الى التي بقوله لقوله النبي صلى الله عليه وسلم ما يذكر بعده واتي ما سئل عما يقوله انما يعني
 ان النبي بعد انما ليس هو سبي الدخول بل هو ما لا يوجب ما يقوله بل كان واتي ما سئل عما يقوله انما يعني
 الى انما ثبت بان يكون مذكورا بعده والنقي غير مذكور الى انما يعني ان قول النبي صلى الله عليه وسلم
 بقوله الاصوليين من ان ان فيه لا يشا ما ذكر بعده وما النقي ما سئل عما يقوله بل كان واتي ما سئل عما يقوله انما يعني
 معنى واللاتي مقام ان يكون ان وما محل ظهوره في قوله انما يعني انما يعني انما يعني انما يعني
 التمسك بعد هو كما في قوله من انما يعني انما يعني انما يعني انما يعني انما يعني انما يعني
 انما يتحقق لتفسيره انما لكونه ما النقي وكذا ما ذكره في هذا التفسير من الاستدلال بالاعتقالات
 قائم بكونه على ما حرم به بعض الشيء ثم يجيء على قوله هذا البعض انه كيف علمه على النقي
 حين العمل في البركة الاستقالات التي بمعنى الآيات الى انما يعني انما يعني انما يعني انما يعني
 في مقام لا يفرق الفصل بينهما كما مع انما لا يتصور من مواقع متحدة انفسا انفسا بعد الفصل فيهم
 من عامل اخر فيقال انما يقدر في الدار ما ولولا انما في المعنى بعد الواجب ان يقال انما اقوم في الدار
 وكانه قال لصحة انفسا انفسا بعد الفصل فيهم انما يعني انما يعني انما يعني انما يعني انما يعني
 في الوجوب لان التفسير بعد ذوجه من الانفسا بحسب الخط والفصل في المعنى فانما يعني انما يعني انما يعني
 بالوجوبين وقول انما في شرح الفتح انما وجوب الفصل في قوله انما اقوم في المعنى ما انما اقوم في المعنى
 يعلم كونها على القصور عليه لوقول انما اقوم وفيه بحث لان الجزء الاخير في انما اقوم هو الفاعل لا
 دلالة وقع في المعنى كذا في شرح حيث قال لوقول انما اقوم عن احسان به لم يكن القصور عليه التمسك بل قوله
 عن احسان به ولكن ما قال الشيخ الا انما هو الكمال في الفعل لم يوجب حظه الا خيرا او يصير الجزء الاخير المتعلق
 بقول السيد السند الكلام في وجوب الانفصال انما كان للفعل متعلقا انما الكلام في مثل انما اقوم وهو
 محل التوقف هذا القول كالمعنى انما يحكم وجوب الانفصال فانما هو فكر انما لا يجوز الانفصال لا المتوقف
 الفصل بعد واما منه الفصل فبفرض انما يعني انما يعني انما يعني انما يعني انما يعني انما يعني

من مواضع تعدد الانفصال والظن ان ما حذر قول النفاة اشعار فيها بانفصال القدر فلا معنى لجعله
 ثالثاً فان قلت صحة انفصال القدر معه ليس الا كقول القدر مستثنى في العنى والاصول يكون لا ينكر منه بل
 ان للثبوت والالتصاق بحصول معنى القدر نعم انما اذا فزع احسا بهما انما عندنا ايضا ما اذ فزع الا اننا فكيف
 يصير حجة عليهم قلت لو جعل ان للثبوت والالتصاق لا يقع القدر بعد الا بل يكون التقدير الى ان فزع احسا
 وما يلزم فزع احسا ويكون انما الكلام القدر ولا يخفى ان لا يقع القدر بعد معنى لا يتخذ في ما قاله الترتيب
 قال الزيد قد انما الذي يد من الذود وهو الطرد واجامى الذمار وهو العهد وفي الاسرار هو الحامي والذمار
 اذا حتمى بالولم يحكم شيم وعنف من حاه ورجله واما يلزم فزع احسا بهما اى القدر العاد او مشى فلولا
 مراد ان لا يلزم فزع احسا بهما الثاني لقال انما اذا فزع احسا بهما انما مثل تأكيد ضمير الفاعل ليس ليعطف
 عليه وبهذا انما يلزم ان لا يجوز الانفصال للضرورة الاخراج عن الاصل واما ما يجزى من كون الرذل
 في القدر لا انفصال واستدراك انما انما لا يشترط الصيغة بغير الغائب والمخاطب والشكل التفصيلي واما
 لا تلحق الحقيقة مستثنى عن غالب نقل عن علي بن عيسى الرتبة بيننا انما ومعنى التثنية والاثنية
 دعت الى وضعها لها وهو انما تأكيد وما يرد انما تأكيد معنى الجمع بينهما تأكيد انما في القدر ذلك قال الشيخ
 وجهه ان قولك جاني زيد لا يرد من يرد المحكي بينهما بغير اثبات المحكي لزيد صرحا وهو تأكيد
 المطلق السليم الثبوت من قولك لا يرد اثبات المحكي من لزيد ثانيا لانه المحكي لما كان مسلم الثبوت المعدها
 فاذا انقضى من رتبة زيدا فمرددة فقد جاني تأكيد بعد لنفس الحكم او تأكيد مخصوص الحكم بعد تأكيد لنفس
 الحكم هذا ولا يخفى عليك ان تصويره في مثال مخصوص واما في ما جاني زيد بل يرد في اثبات القدر تأكيد
 الملائمة الضمنية الاصل من قوله ما جاني زيد وانه لا حاجة الى هذه السلك لانه الاثبات الضمنية اثبات
 مؤكدة لانه بهياني قد جاني انما تأكيد على التأكيد باجماع اثبات بهياني واثبات صريح ثم قال انما لا يلزم
 ان هذه مناسبة ذكرت لوضوح انما متضمن معنى ما لا فلا يلزم انما ادها حتى يكون كلامه فيه تأكيد
 مفيد للقدر مثل ان زيد القام وفيه لانه التأكيد اما لرد الاشكال واما لرد التردد وهو انما يستلزم
 القدر في الاشكال فقل القلب في التردد وقدر التعيين وان لم يعد انما تأكيد على التأكيد فمصر الاصطلاح

ولم يجعل

ولم يجعل من طر القدر فتأمل ثم هذا لا يخفى التأكيد على التأكيد بل يحصل مع جاني تأكيد ومنها التقديم
 اى تقديم ما حقه التأخير كقوله البتة وهو لا يفعل الا في خبر في زيد انسان واما تسمى وهذا اشكال وهذا
 انه كيف يحكم بان حقه السند اليه في انما لقيت محكم التأخير دون انما تسمى الا ان يقال حقه مستد الجملة
 الفعلية الغير البتة ان لا يجعل مستد لانه الاصل في الاشياء ان لا يتكرر والاصل في الجملة ان يستقل
 ولا يرد به بالغير فالاصل ان يقال لقيت انما محكم واما لقيت محكم من قبل تقديم ما حقه التأخير فاثبت
 انه مع التقديم مستد مع التأخير لكنه يشك انما تسمى فانه يعيد القدر فكيف يحكم بان حقه انما خبر ليس
 في انما تسمى حقه التأخير الا ان يقال الصفة مع التثنية بمنزلة الفصل والملازمة وكان الاحسن الا رفق بل بانه
 ان لا يكون في تسمية القدر الوصف على الصفة بقوله كقولك في قمر تسمى انا وان كان يصح الاشارة بما لا
 لسلب التسمية فيكون قمر قلب والاعتبار بمقابل للقياس كما اعتبره الفاعل فيكون قمر لزيد وانما لافاضات
 بين النسبة لا قبلتين فاما النسبة تكون بالنسبة بالاولى وقد بينه لان فاما الاحسن فعليه على الايضاح
 وشك القدر الوصف بقوله شاعر هو وقائم هو في قمرها انما لقيت محكم انما اعتقد شركة الغير وانما
 او تردد واعلم ان قولك ما تسمى انا وهل تسمى انا يحتمل ان يكون من قبل تقديم ما حقه التأخير وان يكون
 من قبل تقديم ما حقه التقديم وسخبر فيك من تذكر العجوة في اقامته ان يدان بلفك خبر من المبتدأ
 وليست بمان عن معنى وهذه الطرق الاربع يتفق من وجاه وهو انما انما يطالب بها يلزم ان يكون كما
 حكم منسوبا بهوب وخطا وانت تطلب بها تحقيقه ووابه ونفى خطا به تحقق في قمر القلب كون
 الوصف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الوصفين وهو صوابه وينبغي تعيين حكمه وهو خطاه
 وتحقق قمر الافراد حكم في بعض وهو صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاه تختلف من وجوه
 كذلك في الفاعل ولما كان ما ذكره في بيان الاتفاق مستغنى عنه بما من تعيين المخاطب في اقسام القدر ومع ذلك
 لم يكن صحيحا ان لا يلزم كون المخاطب على خطا بل لا يلزم كونه على خطا اسقط المصروفين وانما انما يقال
 قمر التعيين في ساكن يستقدان غاية الامر انك ولا يسيل الى الاعتقاد انما الخطا في اعتقاد التردد
 وفي غيره نزل منزلة من اعتقد التوقف لم يجوز سبلا يخرج عن الشركة فدلالة الرابع الى التقديم

قديم في البيان على خلاف الفسار لانه دخل في البلاغة بالحق كسلي ورا عشر وهو مفهوم الكلام
يعني يرشد الى القصر خصوصية المقدمه بحسب البيان مع التقديم ونحوه به ذوق دون ذوق حتى حرم
عن روك بعض من له كعب على مدرك الدقائق العقلية والتقليدية وانكره ابن الحاجب بقوله الخ يسأل
عن فائدة تقديم وقع في الكلام القديم انه فاعل مختار بفعل ما يشاء ولعلك تقول هذا حكم في مبادئ الاستعمال
والا فمقدش لقصر في مقام التقديم بحيث صار موهوبا بالغلبة للقصر ورتبا يوجد بالاشارة
بان الخاطبا اذا اخطأ في قيد من قيود الكلام يقتضي الاهتم به في الخطأ فيه تقديمه والباقيته بالبحر
عطف على الآتي بالوضع عطف على الخ ليعطف معوله عاملين مختلفين والمجوز مقدم اي بالوضع لبيان
يحصل منه القصر فان حرفا التثنية ونوع التثنية وحرف الاستثنا للملاحقة عن حكم التثنية ويلزم من اجتماعهما
وهكذا اعتبره والقصور في الفن اخذ تلك التثنية من كونها قصرها افراد او قلوبا او قلوبا وهي تباينها
بحكم يجب ان يكون ما يستفاد منها بالوضع وقوله والاصل في الاول القصر على التثنية والاشارة الى وجه
آخر من الوجوه وقد اشار الى كيفية التقديم عليها بقوله كما مر من تقديم التثنية في العطف بسبيل وتقديم
في العطف بلا وليس الا من جهة واحدة الى ان كان مراد من ظاهر المثال فلا يترك الاستثنا منها
كراهية الاطاب ورعاية السمع ولا يخفى التفصيل على اوطا الباب ورتبا يدل على ترك التثنية في محض
الاختار وكراهية السوات ولا يبعد ادخال السوات تحت الاطاب بقوله كما اذا قيل زيد يعلم النحو
والشعرين والعلوم الا ان زيد يعلم النحو ويكره واذ لا يخفى ان التثنية والتثنية فيهما سوات الاطاب
فتقول فيهما زيد يعلم النحو لا غير او تقول في الاول زيد يعلم العلل في المعلوم وفي الثاني الرجلان يعلم
النحو لا غير ورتبا يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا على التثنية والتثنية كما اذا قصر القصر الحقيقي فلما قيد بقوله
ان قيل فاعرفه وحذف الضم اليه من لا غير ما رعاها يلزم الاجتناب عن الاطاب ولا غير مني على العظم
تشبيهه بالاعا بالاعا في الضم اليه مع كونه موهوبا اي لا غير بمعنى لا غير زيد ولا غير النحو وهكذا
على تقدير كونه لاعا لطفة اما على تقدير كونه للنحو كسلي في بعض كتب النحو لا غير عالم او علم له
فليس من طرفة القصر ونحوه الا ان نحو لا غير لامن عداه ولا من سواه ولا على آخر الما في المفرد من نحو لا غير

وليس الا نتيجة عليه انه ليس من طريق العطف بل التثنية والاستثنا واجل عند الشرح بان العدد
من الاصل من نحو قولهم التثنية قد يكون مع حفظ العطف وقد يكون بترك العطف وايضا ما يورد
ووصفه بالذقة ووصي بان تامل وفيه انه ليس مما كان الاصل فيه النص على التثنية والتثنية بل طريق الاستثنا
الذي الاصل فيه النص على التثنية فقط حاصل فيه مر عن ليس مما نحن فيه وفي اباية من الطرقة والاول
ترك في يكون العطف على نحو عاملين مختلفين مع تقدم المجوز واما جميع الجواهر والمجوز فنصوب
النص على التثنية الاقتصار على التثنية في التثنية والاستثنا واجيب كما ستره فلا يبق في حقيقة الاصل
فيه ذلك وقد يتكرر النص على التثنية في التثنية والاستثنا لانه يتردد في ذلك في ليس غير ليس
الاتقول زيد يعلم النحو ليس الا والذم في قصر القصر لانه الجوز في التثنية منكر للمخاطب فلا انفع من التثنية
فكذا في قصر التثنية لان الجوز التثنية مشكوك واما في قصر الافراد والبالغة في الانصاف ومن يله
انه المصاحفة مع الصواب واما المصاحفة في ما تحقق خطئه وهذا دخل في قبول المخاطب في الشركة
فاحفظ فائدة من ردا ايضا وجموع من بدايا وشا الى ثالث من وجوه الاختلاف بقوله والتثنية يعني
بلا العاطفة بقرينة دليلا البقرينة انه لا دليل على استثناء ما نريد الاقام ليس هو بقاء كما ذكره الشارح
لان تلك القرينة بمنزلة عن الاعتبار مع وجود ما ذكرناه واما علم بقوله والاول لا يجامع الثاني كما في
المفسر لانه الحكم مختص بل كذا في الشرح يريد ان التثنية بقرينة دليل الا انه يجامع بل الثاني حتى يناقض
فيه لظهور استثناء ما نريد الاقام بل قاعدا على ان الحكم هو الزم بين الثاني والآخرين وكما لا يصدق ما زيد
الاقام بل قاعدا ليقصر اقام زيد قاعدا على ان بل قيسسي نعم يتجه ان العود واليه لا يتجه
لما الحكم لا يعم الاول باسره لا يعم التثنية وكما يتخصص التثنية بالقرينة فتخصص الاول على ان في العدد لما الى
التثنية ايها انه اختار ما ذكره الشيخ من ان فيما يحجب التثنية بتقديم تارة نحو جاني زيد واما جاني كذا
ويتاخر اخرى نحو جاني زيد الماعر واثباته مذكور ليست عليه وبسبب فائدة انه على ان التثنية الذي
نحن فيه اعم من التثنية بلا العاطفة والتثنية بل ويرد كلام الشيخ قال تعالى ما انت لمسمع من في القبول وانت
الا نذير وكان المناسب ان يقول ولا لا يجامع الثاني معنى التثنية والاستثنا فلا يبق ما نريد الاقام

179

لا قاعدا ما يقرر الا نريد الامر وكما قد يقع في تركيب المستغنين لكن لا يمكن ان يشهد به وان كان
 في الكشف لان عبادته ليست مما يشهد بها فتفي الجاهل مع نفيها في كلام الرب الرب او الهه البهائم
 وما ذكره في قليل مناسبة اقتضت نفي الجماعة ومنها ينبغي ان ينظر فيه نظر من يسلك في الزلزلة
 ما يكاد يشبه بالجمع بين لا والشي والاشياء وهو ما يؤكد به المنفى والاستثناء وهو في صورة
 العطف بل هو جملة مستقلة جازية للتاكيد ليس الا ومنه قول الكشاف وما هي الاشهرات الا غير فانه
 لم يقصد عطف الغير على مشهورات بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيد للعقود واداره لا غير المشهورات
 مبرورة فكانت قبل ما هي الاشهرات ومنه قوله وما كان ذلك الاقتت الاشبه في الاسله فان قوله
 لا شبهة في الاسله نفي جنس المعنى لا شبهة في الاسله كاشنة الكدبه القمر السابق وكيف الاستسنى هذا
 المسلك من دلالة وقد هي الشان الحقيق من الجمع الذي يقع في كلام المستغنين وافر فيه دعوى انه يشتر
 في الكشف ويحذر ان يجترى بانكار الواقع فيه ولا يخاف لان السيرة المتني بلا العاطفة كذا قيلها الشيخ
 في دائل اللجان ومصاب الفلك ان لا يكون منفيًا قبلها بغيرها اي منفيًا نفيًا صريحًا كما هو البناء وغيره
 هذا حشو مفسد لانه لو فهم انه يجوز في العطف بلا ان يكون قبلها منفيًا حتى يفتح ان يقال جازي زيد لا
 لا يكره مع انه خرج عنده الرقي ووجب ان يقال جازي زيد لا امر ولا يكره وقال الخليل لاصح الواو من العاطفة
 الى الزائدة وبين هذا الشرط السابق المحقق السند السند باذكر في تعيين ما وضع له لا حيث قال النجاة
 انها وضعت لنفي ما اوجب المتبوع وكان مرادهم نفي ما اوجب المتبوع عن ما بعدها او نفي ما بعدها او نفي ما
 بعدها على اوجب له التبع او نفي السلق بما بعدها بعد السلق بالتبع ليشمل جازي زيد لا امر وزيد
 قائم لا قاعدا وفربت زيد لا امر والا انه تمساحوا في البيان واكتفى بذكر في العطف على السند اليه
 واعتد راعى القايسة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان وقال السيد السند نفي ما اوجب
 المتبوع في جازي زيد لا امر وفي زيد لا امر لا منفي هو كون الشيء مسندًا حيث نفي عن الجمع بعد الجابده
 للشيء وفيه ان وضع لا ليس هذا الشيء وهذا الاسم ومنه على ان الراء او جيب في جازي زيد لا امر
 المتبوع بل يفتي ان يكون مسند اليه فهو كذا يد شاعرا لا منفي في الظهور والخفاء قال الشيخ

المحقق

المحقق انه العجب في زيد قائم لا قاعدا هو زيد حيث اوجب للقيام وقد نفي عن العقود ولا يخفى انه
 في غاية البعد وهذا كلام وفيه بين المتبوع الى مكانا فيه فحصل بها نفيها ان لا قاعدا وضعت لنفي ما اوجب
 المتبوع ينبغي ان لا يكون نفيها منفيًا قبلها وفي قولك زيد الا قائم زيد نفي عن زيد لا صفة غير القيام
 فان قلت الا قاعدا قد نفي بها ما كان منفيًا قبلها وفيه ان وضع لا لا يقتضي الا ان يكون نفيها نفيًا
 المتبوع بالتفصيل المذكور وانما انه لا يكون منفيًا بغير الا فلا يقتضيه ما يلي ما في الباب ان تذكر لنفي
 وذلك لا ياتي مقتضى وضع لا ولا شك ان الايجاب المتبوع في ما جازي الا نريد الامر ويحقق غايته ان
 النفي عن بعد لا ايضا قد تحقق فيكون نفي ذلك الامر ويكرر فالوجه ان النفي القصر يوجب تكرار امره في قوله
 النفي الضمني فانه ليس بتلك الشاة فاحترز عن الاول دون الثاني والا فله ان النفي لا يجاس التقديم
 الذي للقصر ولا انما للقصر بل عمل على التاكيد كما هو صوابه وان التاكيد انما ومنه انما زيد لا امر
 لانه نفيه ليس للقصر كقول في الطيب انما لذكرها وانما التقديم على محو الاهتمام فلذا جاز الجمع
 بين التقديم ولا واما لا والنفي والاستثناء فنفي في القصر فليفتوا العطف معه فلذا لا يجاس معه ويجاس
 النفي بلا العاطفة الاخيرين اى انما والتقديم فيقال انما انما يسمى لا يقتضي وهو ياتي في امره ومن
 العجايب تمثيل السكاكي بقوله وهو ياتي وقد فكر كون التقديم فيه التحصيل كما عرفت والمجب منه
 ان الشان المحقق اعترض عليه بان الاول التمثيل بزيد لا امر لانه شاعرا في التحصيل بخلافه هو
 ياتي في التحصيل والتقوى فيه سواء السيد السند وافقه وكانه هذا القام معلقه لم يسلم فيه
 قافله لان النفي فيها غير مصرح به بل صريحها الاشياء وانما هو النفي بخلاف النفي والاستثناء فان نفيه
 مصرح به وانما لم يكن النفي مصرح به كما يقال استمع زيد عن الجحى لا امر فلما جاز هذا التركيب مع عدم
 لم يحجى زيد لا امر وللغرة بين النفي القصر به جازي جماعة النفي الاخيرين دون الثاني فلا يد رانته
 لا يصح نظيره المسبوق لان النفي بلا استثناء قبلها فيه بخلاف سابقه والواقع في هذا المقصد عبارة المفتاح
 حيث قال ووجد صحة محبة للعاطفة انما مع امتناع مجازي ما والاعلان ووجد صحة ان يقال استمع
 عن الجحى زيد لا امر ومع امتناع ان يقال ما جازي زيد لا امر وهو كونه معنى النفي في انما وفي قولك استمع

178

عن الجرحي ضمن الامر بما قاله في ظاهر كلامه يقتضي جواز قولنا ان زيد لا القيام لا القصور وقولنا
 اليوم الجمعة لا سائر الايام لان المتلقي ببلد ليس مستقيا بشي من كل التبعات التي تقع الا ان يقال ان القصور مستلزم
 مشروط بان التبع ايضا في حكم المصروف اي لم يرد زيد الا القيام وما تركزت بالقرارة اليوم الجمعة فيستقيم برأيه
 لما يقتضي قوله والتبع لا يجامع الشايف لما مقتضى هذا من المتألفين التبعه لان يقال الى اخره وفيه بحث لان
 الاستثناء عن التبع ليس الشايف انما الشايف التبع والاستثناء على ان بناءه حتمه فرائد الا يومه كما على تأويله
 بالتبع خلاف ما تقرر في محله انه استثناء من الاثبات لا استثناء للمعنى ثم قال السكاكي لا يوجد لتقدير قول
 السكاكي مع تقدمه في الشرح الا ان يقال ان قول السكاكي للتزيف بقوله التزيف انما يكون
 بعد الذكر شرط جماعته لثبات من قال تقديره شرط حسن جماعته لثبات ليوافق كلام الشرح في تقديره
 عبارة السكاكي والتقدير بان الشايف فيما بينهم لان دلالة الرابع على القصور ضعف من اثباته لانه ليس
 وفيه تنبيه على ان جماعته التي مع الرابع اجلي وشمع قال الشايف المحقق لم يذكر هذا الشرط في التقديم
 لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالة على القصور ضعف وقد عرفت ان كونها انصف ليس فيه ريبه ان لا يكون
 الوصف مختصا بالوصف الباطن داخل على القصور عليه بقرينة الشايف وان كان محتمل الحكم لا يقتضيه بل هو جليل
 وافلا على القصور الصحيح ان شرطه ايضا ان لا يكون الوصف مختصا بالوصف فلا يقال انما الزمن قائم
 فترك بيان ذلك لظهور حاله بالقياسه وقد قيد السكاكي الوصف بقوله في نفي ان لا يكون مختصا بنظر الى
 والا فلا بد من اختصاص الوصف حتى يقع القصور نحو يستحب الذي يسمعون فان كلاما قل بوقوفنا لا يجازي
 اي الاجابة كلف في شرح العلاقة للفتاح لا يكون الا معن يستعمل واسقط المصروف في الايضاح ايضا لانه للدار
 على ظهور الاختصاص سواء كان مشاؤه نفس الوصف او الموصوف او عرف ونظير الشايف عما قصده فظنه
 اهي لا وفيه به في الشرح وقال عبد القاهر لا يحسن الجماعه المذكورة في الوصف المختص كما اي تقديرها
 يحسن في غيره وهذا اقرب لرجمانه عقلا ونقله لانه الشرح اعلم كعبا ولان شهادته المثبت اصدق من
 الشايف اذا لا حاجة بالتبع ههنا لانكاد نقبل ولا يذهب عليك انه لا يتصور القصور في الوصف الظاهر
 الاختصاص لا التزويل الخاطب منزلة الخطي والتمرد والمزلة كان قول عبد القاهر ان علقه اهل

الشايف اشارته الى معية الرابع من الوجوه الاختلاف ووجه الاختلاف في ذلك الاختلاف على الشايف
 وان الشايف كان الاول والرابع مستويا النسبة بالجهول والعلوم فوجه الاختلاف انقسام الطارق
 ثلثة اقسام فلا يرد انه في هذه الوجه ليس اختلاف الطارق بل العلم بغيره ان يكون ملاسوقا له من الانسان
 والتعلق به اقله قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعليق انما بقصر وغيره وقصر الشايف ما حكم له
 مما يجعله الخاطب ويكره فاستعمل في قصد التبيين على فلا فلا الاسناد انما انكار فيه وان كان يقتضيه
 يكره لكنا به بخلافه ان الشايف فانه يحكي خبر لا يجعله الخاطب على ما في ذلك للاجل انما قال ان الشايف
 وفيه اشكال لان الخاطب اذا كان سالما بالحكم لم يقتض القصور ولا اشكال فيه لانه يقتضي ان يكون انما غايها
 فيما ينزل منزلة الجهول كما انما رجا يستعمل انما في جهول منزلة مستقلة للعلوم وملاك تنزيل
 منزلة المعلوم فيها تنزيل الجهول الحقيقي منزلة الجهول الادعائي كما ان له منزلة المعلوم منزلة
 الجهول في التبع والاستثناء تنزيل الجهول الادعائي منزلة الجهول الحقيقي ولا يخفى كمال لطافة هذين
 التزويلين و قد و اختمها لمن يكاد يوجد بفظنه وهذا الا ما يحق به البلاء على طلبة
 والله يختص برحمته من يشاء و قد انشأ كلام الشايف محمل قوله يحكي خبر لا يجعله الخاطب على خبر
 من شأنه ان لا يجعله ولا يكره حتى ان انكاره ينداء باد في نفيه وليس بغيره عليه فقال وهو
 الوافق لما في الفتاح حيث قال ان طريقا يسلك مع مخاطب في مقام لا يغير على خطه انما يجب عليه
 ان لا يصير واذا يكون بيانه الشرح موافقا للفتاح الى ان المص في بيانه ما في غفلة عن الموافقة او
 في عدمه ومن عبارة الفتاح مع وضوحها لا عبارة مغلقة كقولك لصاحبك وقد رايت شيئا
 بالتحريك وقد يسكن اي شخصا كذا في الصلاح من بعد ما هو الا زيدا اذا اعتقدك صاحبك او
 على صيغة الجهول للمعلم بفاعله اي اعتقد ذلك الشرح غيره اي زيد بان يكون زيدا وعمره ويكون
 علمه واقفا على هذا الاعتقاد فالشال يحتمل القسمين فلا يكفي به لانه لا يقتضي بغيره العلم
 الفتاح مخصوصا بغير القلب حيث قال اذا تقرر غير زيد ونقصه على انكاره ان يكون آياه فالصبر
 اسقط قوله ويصير على انكاره ان يكون آياه لتكثير الفائدة لا مجرد تقليل اللفظ ولم يقل اذا اعتقد

172

او مودة وفيه لا آية مخصوص بها فكذلك سبق وقد ينزل المعلوم منزلة الجاهل لا اعتبار ما يستعمل له اي
 انك المعلوم كذا في الشرح ويجوز ان يعطى اي الاجل هذا التزليل الذي لا يفرق او كما كونه قصر افراد
 ولا انما في نهجك آية ولا بد من حذف مضاف اخر اي اي ملحق فلهذا ان الله الشايع في القصر لا يفسد
 فالوجود هو الاول نحو ما وجد الا الرسول اي مقصود على الرسالة لا يتعداها الى التبر من الهلاك لجعل
 بالنظر الى استعظام هلاكه اي لا يتعداها الى استعظام هلاكه واستبعاد الاستغنى عن التزليل ويكون
 على مقتضى النظر انما استعظم هلاكه منزلة الهلاكهم اي فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد ان
 اللوثة لا تدعى تنزل المعلوم منزلة الجاهل ذكر تنزيل علمهم منزلة استعظام هلاكهم منزلة الجهل فالاشارة
 والاعتبار بالنسب الاشياء بعظم هذا المعنى في نورهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم حتى تكون
 هلاكه ونحوه فمما لا اعتبار بالنسب التنبه على مقاصد الاستعظام حتى لا يخطى بالجهل في الفساد وتوحيدهم
 عند كما يجذر من الجهل والاقرى عندى الله قصر قلب اي وما وجد الا رسول الله انزل استعظام هلاكه
 منزلة دعوى اللوثة انما البقاء يخص الاله وكل شيء هالك الا وجهه واعتقاد اللوثة في اعتقاد
 الرسالة او قلبا غير بل لقوله اخرا وانما انتم الابشر مثلنا تريدون ان تصدقوا وانما كان بعيدا باننا
 بسلاطين مابين فانما طين هذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين منكروين لكن انهم بشر كهم
 نزلوا منزلة المنكرين الاعتقاد والقائلين ان الرسل لا يكونون بشرا مع انهم طين على دعوى تنزيل
 من يعتقد والله وينكر بشرية وقيل انكم انتم رسل ولكنكم بشر عفا ثمة تنزلهم منزلة المنكر
 البشرية بالاعتقاد في المناقشة بين الرسالة والبشرية قال السيد السند فرقة هذا السال والمسال استأجب
 فان الشايع في التزليل فيه هو حال التكم والمخاطب وفي التبع حال المخاطب فقط هذا ولا يخفى انه وهم لان
 الشايع في التزليل بل بطلان معنى اللفظ علم التكم لا عليه للمخاطب الا الله في التبع علم مطابق الواقع وهما
 غير مطابق وانما يتكبح في شرفه فظنه موهبة ودون لطيف وهذان جعلوه تنزيل على ان
 على مقتضى اللفظ هو يمكن الكلام من قبيل انك انية فيكون انتم الابشر يعني انتم الاله غير رسل لا تنزلهم
 البشرية في الرسالة فذكر البشرية وايدى الرسالة في الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اخذوا

الرسالة

الصدر في مقام التكميل انتم الابشر مثلنا تريدون تصدقوا الله وانتم الابشر مثلنا تريدون
 الرحمن من شئ لا كان في الاول اشكال يحتاج الى التبع فليعلم ان يكون قوله لا رسل انتم الابشر مثلنا
 لذلك القصر واعتراضا باستفاد رسالتهم فاجاب عنه بقوله وقد علم ان نحن الابشر مثلنا من مجازاة الخصم
 اي الجري مع عدم الخالف في السكون ومن قبل تسليم القدمة والظهور الا انها في بعض اى لغير الخصم
 من الشار وهو المزية لمن العظم وهو الوقوف حيث يولد تنبيه اي سكاكته والزم له الاستعظام
 الرسالة وفيه ان تسليم القصر يستلزم تسليم البشرية وانما الرسالة ايضا وفيه القصر في يد الخصم
 الاعتراض فيجاء باننا الاله عن بشر مثلنا والاشارة الغرور بقصد به معنى باننا ذكر الجور من قسمة
 الخصم في العبارة ولا يخفى ان الجواب انه المراد بالتي والاشارة مجازية البشرية ولا يدخل فيها كونه
 من مجازات الخصم ان ذلك بعيد عن التكميل بل يليق ببلوغه لان الموافقة للخصم في جوارحه يكون
 صريحا في تسليم دعواه بعزل عن البلاغة فالوجه ان يقال ان القائلين اعتقدوا ان الرسل ليسوا ملكا
 لا بشر اقترلوا الرسل في دعوى رسالتهم منزلة من يعتقد ملكا ومنكر بشريته فقبل الله عنهم
 الابشر مثلنا وقبلوا حكمهم وعكسوه يعني انتم بشر لملك فقولهم ان نحن الابشر ليس فيه تسليم
 الملكية وثبوت البشرية لا يستلزم انتفاء الرسالة وهما بحث شريف آخر وهذه قولنا ان
 فائقنا بسلاطين مابين يلائم على انه لا ينكرون رسالة البشر فالوجه انه اعتقدوا ان الرسل
 فضلك واعتبارا زعنهم سخطوا بذلك البينة فقالوا انتم الابشر مثلنا لا يتجاوزون البشرية
 الى امتياز حتى يستحق الرسالة حرة وصف البشر بالمالحة يقتضي القام فقولهم ان نحن الابشر مثلنا
 تسليم لقد متهم وقولهم لكن الله يمن على من يشاء من عباده ومنه لطلب الرسالة الامتياز بل هو فضل
 الله يؤتيه من يشاء من عباده وكذلك عطف على قوله لعلك لصاحبك انما هو اخذك من يعلم ذلك
 ويقر به فظاهر هذه العبارة على ما قرنا عليه بيان اننا لا نستعمل الا بحسب التنزيل بعيد
 عن العمل على اقل الاشياء بل لا نعلم لا وجه لقوله وان تنريد ان تبشر فانا لا نخط في اللوثة
 لا للتبريف ولذا قال الشرح معترضنا على المصنف الاول ان يكون هذا السال من قبيل التنزيل

170

الجاهل

والمراد بالترقي جملته رقيق مستحق بالانسان على الله تعالى ولم يخبر في كتب اللغة ولا وجدنا بوقوله ان الارق
قلبه له ويقول او تريد الاجاز بوقته على الخ طبان كان منك الرتبة عليه ولو جعل قوله ترفقه للقبية اي يريد
ان ينسب الى الرتبة كان الرتبة السكتة فهي من سمات جارة لكن ما في الفعل هو الاول وقد ينزل الجمل
منزلة العلوم لا تارة تظهره او ارعاه انه مما يجب ان يعلم ويسعى في تحصيله لئلا من يحاط به علم به وهو
لقد ما عرفته فتدبر له انك تحو قوله تعالى وكاية عن اليهود انما نحن مصلون ادرا ان كونهم مصلون
لكن ان ظهوره معلوم للمخاطب او لكونه سرفقة الصلوات واجبا لم يرض احد من نفسه بالجهل باصلاحهم ولذا ذكر
الادعاء المستلزم لكان لانكار جبا الا انه هم المنسوبة للرب عليهم مؤكدا بما تشرى اي بما يملكه محققا او
باعتباره لكان ظهوره على حسب انكارهم من تصوير الكلام بحرف التسمية الموجب لكان الغاية بتفهمه وبيان
واستية الجمل وبغير الفصل الذي لك ايد عند ما يفيد المحصر بتعريف المستند للفصل الاسم فيهم
اقعا والمحصر على تأكيد وان المحصر النفس فيهم تأكيد وهذا ما كيد آخر لم يشر اليه المص وهو تسميهم
وتدريجهم بقوله ولكن المشرق وجعله داخل في قوله ما تشرى كما يشر به كلام الشارح بعيد عن السوق
وياباه بيان الايضاح ومن يذ انما على العطف المشار كالمص في الدلالة على العطف حسب الوضع فلا يرد
ان تلك المنزلة مشتركة بين التقديم وانما لكان يتجوزان ما عليه المنزلة لا ينحصر في العطف بل منه التي والاشياء
انما يفعل منها الحكمي زعمنا كما هو مقتضى العطف لانه العطف امر اجباري لا ترتيب في تفرقة بين الحكمين فلهذا
ومستحب على نقل الحكمين في العطف تفضيلا والعطف مع انما من ماق العباد وفي العطف لازم مفهوم العباد
في الشرح ان المنزلة في ذلك انما يفهم العطف من اولا الامر ولله حجب الهم لا خلا فداى الاشارة الى معنى
غير مقصود من حاق العبارة نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه توبيخ بان الكفار من فرط جهلهم كما بهما
فقطم التظلم منهم لظلمهم منها فغير توبيخ بطاع النظر منهم بها الا ينبغي ان يصدر منه من الظلم وبالكفر
وبكونهم كما بهما هذا مقتضى سر كلام المص والطابق لما ذكره في الايضاح وهو احسن ما ذكره الشارح في ذلك
الاجاز من ان المقصود منه ذكر الكفر وان يقا لانهم من فرط الجهل كما بهما يكون احسن موافقها
التوبيخ ذلك ما لا لان المخاطب به من الجهل الحكم بخلاف التوبيخ والاشياء في حسن موقع النفي والاشياء

افادة مدخره بخلاف انما فانه لا اعتداد بمدلول الكلام وانما مناط الفائدة ما يتوصل به اليه
فان قلت فلا موقع لما لا التوبيخ قلت من موافقة افادة لانهم فائدة التوبيخ ثم اشياء الجمل ثم الى
البعد بين الحكمين والاشغال من حيث لا بحث فهو بمنزلة الفصل والباب العطف كما يقع بين السنداء
والخبر وقد سبق اسئلة كثيرة يقع بين الفعل والفاعل وفيما انما يتذكر اولو الالباب والمقصود الحاق
ومنه انما يتذكر اولو الالباب والمقصود الحاق خبر السنداء والخبر بهما في الكثرة دفعا لتوهم قلة ابعاده
حيث اكثر اسئلتها ولم يأتس الفعل والفاعل الا بواحد ولم يأت من غيرهما شي ولا فم زعم انه لا يكون بين
الفاعل والفعل والفعل والفاعل ان ليس احدهما صفة والاخر موصوفا حتى يكن من قسم الصفة على الموصوف او
المعكس للادب بالفعل ياتي به الفعل كشيء ذلك ان تدريج شبه الفعل في قول ونحو اي غير الفعل والفاعل قال
اشارح كالفعل والفعل والفعل ليز من باب اعطيت وذي الحال والحال والفعل وسائر المتعلقات سوى
الفعل لعمد والشارح لا يرحم لاقتر الفعل بغيره فاعاد مقصود في المقصود عليه ولذا انحصر العطف في قسم الصفة على
الموصوف والعكس هكذا ولا يظهر الفرق بين ما ضرب زيد الامر وبين ما ضرب زيد الامر في الدار حتى يقع جمل العطف
في الاول بين زيد وروفي الثاني بين ضرب وفي الدار بل العطف في الثاني ايضا في الظاهر بين زيد وفي الدار
وعنه التحقيق بين الفعل القيد بالفاعل والنظر في الاستشاشا يور المقصود عليه عن المقصود مع اوقات
الاستشاشا وقيل تقدم كنههم دون احدهما بان يقول في ما جاني الانبيد ما جاني الاباى زيد لان العطف في ما جاني الانبيد
فيعكس المقصود او لا فتقول ما جاني زيد الا فانه لا معنى لما صلا بجاهلها اي كاشين بجاهلها الذي قبل
التقديم من الاتصال المقصود عليه بالارادة وتقديم الارادة عليه واحترن بديها ان لم يكن بجاهلها
بان يتقدم المقصود عليه على الاداة فتقول ما جاني الانبيد ما جاني زيد الا ايى لا فادة التقديم فيه
كثير بل لانه لا يجوز اصلا لان العطف انما يكون فيما يلي الا فتعكس المقصود نحو ما ضرب الامر وزيد وما ضرب
الانبيد عروا والدليل على وقوع هذا التقديم قولنا انما لا تشتهي باق من الالباب الامير ولا دنوا
الحاجب وقوله كان لم يكن حتى سواك ولم يبق على احد الا عليك التواضع لاستدراكه قسم الصفة قبل تمامها
في الشارح المذكورين لان المقصود ضرب زيد في عرو ولا مطلق الضرب وضرب واقع على عرو في زيد لا مطلق

١٦٦

ففي التقدير ايها غير المقصود او لا ينبغي ان يعلم ان ما ضرب الامر وانما خلد في الاصل ولا ينبغي ان تولد
 لا انتهى من فقر الوصف على الصفة فانه من قبيل فقر الحكم وقت الاستهانة على الكراهية فيفيد فقر الوصف
 على الصفة قبل تمامه لان وقت استهانة باب الامر ورفاع الحاجب من سمة المقصود والتعديل فاحذر يمكن
 ان يعمل الحكم بان المقصود بمنزلة ما واحد والفصل بين اجزاء المقصود عليه كالفصل بين اجزاء الكلمة
 وبعض النجاة منع التقدير بها ايضا وجعل ما ضرب الامر واذا كان من يتقدم يتقدم بغير ضرب زيد
 في جواب من ضرب ولا ينبغي ان تكون وقال المتصف هذا التقدير باطل لانه يفيد الحكم في الفاعل ايضا ومنه
 البعض لان المقدور حاله عن ارادة القصر وقال ان الحق في الاستدلال التقدير مقتضى الجواب باستيفاء الفاعل
 حتى لو ضرب زيد وعرف في جواب من ضرب لم يرد ان يكون في الجواب فقال ان يمكن التزم القصر في هذه
 الصورة والتزامه ان لا يقدر المقصود مع الاعلى انما على الآراء القصر ان هذا ونقول ان ايراد الصنف
 لا يقتصر على هذا القام بل يتجوز على انواع متعددة هي مذاهب مجاهير النجاة منها ان يعطى ما امر ودهي
 فانهم جعلوه في تقدير اسطه ورتبا في جواب ما اعطاه ومنها ان يعطى غلاما من ردها في جواب
 ما اعطاه ولا يمكن التزم الحكم فيه ان لم يرد واعلى الكسائي قوله بان النصب بغيره الصفة دون الفعل
 التقدير بان يفوت الحكم ومنها قوله ان زيد ضرب الناس في تقدير يضرب بمراد في جواب من يضرب
 ومنها قوله في ليكث يزيده ضارح التقدير بيبكيه ضارح في جواب من يبكيه ومن التزم ان ليس المعنى
 على انه لا يبكيه الاضمار ولما التزمنا القصر في ضارب الامر وان يعطى مذاهب بعض النجاة لم يكن الخالق
 بين السكالي وذلك البعض في مجرى ترجيد النصب بل في معنى التركيب ايضاه قول السكالي ومن تبعه
 لانهم لم يقدروا بذلك الا بعد تحقيق الماد بالتركيب والبعض اقرب بالفعله على انه يلزم من القصر تقدير
 السؤال في التحقيق ان السؤال يعني بيقضي الحكم لو لم يكن مقدرا باسم من الكلام فانك في تقدير من يبكيه
 بل في البيت قاصد بغير الفاعل المسمى كذا لا سائل من قوم الهك فانك بربيد من يبكي بالاسم الذي
 قصد في الامر به بقولك ليكث فاعلم ان جميع الجوامع في اشارة النفي والاستهانة القطر وطلد
 الجميع ولا يقتصر فيها في الجوامع جميع صور القصر من ماهو بين الشئ والخبر والفعل والفاعل ومتعلقات

الفعل في غير ذلك وانما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستهانة وجد القصر في العطف بين وانما راجع
 الى النفي والاستهانة او الى العطف فزيد ضربت في ما معنى ما ضرب الان يدا او يديا ضربت لا غير واقتصر على
 البيان في الفزع لانه البيان يجعله مردودا الى غير مخرج فاذ ليس فكانه بين غير الفزع ايضا ان النفي في الاستهانة
 الفزع وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فزع الفعل عن الذي قبله او مثل عند المستثنى كذا قالوا فوضع الفزع
 وصف محال المقتضى اي ما فزع العامل او على الخذف والايصال الى الفزع له ونحن نقول هذا الذي فزع عن لوايد
 يشغل بل العرب المستثنى منه والاولى ان يقولوا فزع العامل الذي قبله او مثل عند المستثنى ليشمل ما ان الا
 قائم بل الاول فزع عامل المستثنى منه وشغل عنه بمشئ ليشمل ايضا ما قائم الا انما فان العامل فيه بعد الا
 لان العامل المعنوي مع المتبذل لا مع الخبر فاما بعد الا الاولى تركه ليشمل المستثنى الفزع بغير مستثنى
 وغير كانه ان يتوجه الى المقدور لتقيد النفي من غير معنى منه عاقل ايتنا والمستثنى منه غيره ولما يلزم
 التحصيل من غير محقق في قوله القول بتقدير المستثنى ساقى ما سيجي في بحث اليجاز والاطراب من ان قوله
 تعالى لا يحيف الكليل لابلها من اسئلة السارات وما وجهه الشارح بل من ان تقدير المستثنى منه امتد في
 نحو راية امر لغفطى هو مع ليعن نظر صاحب العان الا ان يرد بالمقدور في هذه العبارة ما يشاء الله
 اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فتأمل ما سبب المستثنى في جنسه
 بان تقدير في ما ضرب الان يدا وحده لا جوابا او شي حتى لا ينافي القصر مجيى حمان وفي ما عطية الاجبة
 لها ساقى لا ينافيه اعطاه ودهم فالمراد بالجنس ما يعد في الوصف جنسا ويقال للشيء الشاركة المستثنى منه
 انه من جنسه الامر بان يقال للحيوان ان الله من جنس زيد مع انه حيوان كزيد ويؤيد منه ما يفهم
 من قولهم الجنس محيل لقصر فسر بما يصدق على المستثنى فقدر بعد وفي صفة اي كونه فاعلا او مقولا
 لا غير ذلك ولا ينبغي ان قوله في جنسه مسامحة لانه لا يقتضي مجيى ان يكونه جنس المستثنى لاشراكه
 في الجنس فلا يقتضي المناسبة في جنسه كما صحت في صفة فلان مناسب له في كونه جنسه وانه القصر
 لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر انهم الاشياء المحصل القصر وايضا المستثنى فيها وفي المستثنى
 نحو جاني احد الان يدا ليس مناسب في صفة مع اما دته القصر وان في بيان وجه القصر تحقيق حقيقة

122

نقد الخاضع زيد عروا

وبيان مقدر وما يوجد اليه الشيء وهو امر مقرر لا ينبغي النقض عنه فان اوجب منه من ذلك العام شيء
 بالان اوجب الشيء منه بالان في ما جازي الازيد فانه لم يوجب من العام شيء بل اوجب الشيء منه جازيا
 ضرورة بقاها بعد ذلك على ما كان عليه من تعلق الشيء به وفي ما يؤخر القصور عليه لوقال اريد الاستغنى
 عنه قوله والجزء بقدره على غيره انما هو الجزئ وهو الانسب بقوله يؤخر واما من الجواز والاشياء
 اي الاشياء المقصود عليه بغيره مع لزوم القصر قبل التمام فانه قلت مع تقديم القصور رتبة المعنى والاشياء
 ايها المقصود ولا يعين في المقصود قلت لو لم فالاداة لوجاز تقديم القصور لان الاشياء وتبين
 غير المقصود بعد ايجابنا في المقصود وفيه انه في صورة جمع لا في الاشياء مع التقديم فلو قيل
 انما جازي وازيد لا يمكن ان يتسرقا انما جازي الحق وهذا نظر اوجز القصور عليه مع انما جازي فاما
 انما زيد اضرب فانه يعطى على زيد قال ابو الطيب اسما لم يزد معرفة رافا لانه ذكرناها
 اي ما ذكرناها الالة ويذكر الجواب بمنع ان تاهن المقصود للتقديم هذا مفيد ان في الحكم بانه انما في هذا
 التركيب لا يفيد وفي انما جازي فييد الامر والمقصود حكى وغيره كالقارة القصرين اي قصر الموصوف
 على الصفات وقصر الصفات على الموصوف باقيا هما ذلك ان شريد بالمقصر بين الشئ والجزء والمقصر
 بلون غيرهما وهو اقرب وفي استلزامه لا قد سبق الفتل في تخصيصه بعد الشئ والاصل للاقتضاء على قوله
 وغيره كالان زيد تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد انما في جميع احكام الا الهى منك الاعباد
 وانت الذي يفعل ما يشاء لا يشهد ولا يلعن في الايك والاشياء التي لا تسمع في الحاجة اليها بل انك انت
 المستغنى في معرفة افتقارنا عن الاستغناء وانت لست بمنه يكون شيء منك في قوله لا اله الا انت
 اموننا وانما علينا بشئ من عدم ونداد وفقنا من بالاجتناب من الهى وانما جازي من قوله
 الاشياء كما هي بالكره الذي لا يجزى ولا يحرم من فضل مناديا ولا مناجيا الانشاء اي هذا باب
 الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام ومقدور في اول الفقرة بيان الاشياء كالخبر
 والتمنى في قوله وانما بعد كثيرة منها التي بمعنى كلام بد على التمني وقوله والتلفظ بالموضع ليس ضميره
 راجع الى التمني بمعنى الحالة التي يحدث بها هذا الكلام والاداة التلفظ بالموضع لتحصيل هذا الكلام في الآتي

للفرض

للفرض وعلى غير هذا القياس غير التمني وقد يقال الانشاء بمعنى القاء الكلام المخبري كالاجاز وهو بمنزلة
 عن هذا القام وانما لثلاث اشياء الزم وكيف لا وقد عرف من اول الفقرة الاول ان الانشاء الذي اعتبر
 في التبريد هو قسم الكلام والتمنى والاستفهام مثلا لم يات بمعنى القاء الكلمة المفيد للتمنى مثلا حتى يجعل
 الانشاء بهذا المعنى منقسم اليها وما دعى انما جازي اليه من نصي مثل قوله والتلفظ بالموضع له بيت كريد
 بحق فانه القاء الكلام للتمنى ليس بالموضع بل ليت كما ان نفس الكلام ليس كذلك ان كان طلبا جيل الطلب
 كما ان اسم الكلام استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لم يقل وقوله انما الطلب السابق بمعنى
 الكلام بهذا الطلب بمعنى آخر وهو حجة حصول الشيء على وجه يقتضي التمني في تحصيله او الامتناع من الاستحالة
 او بعد كالمخبر التمني وذلك الاستدلال لانه لا معنى لطلب حاصل وقت الطلب بل كان تمني او غيره ففي غير
 التمني يجب ان يكون حصوله بعد الطلب واما في التمني فقد يكون حصوله قبل الطلب كما في قوله
 ليت زيد لم يخرج او لم يميت فانه قلت فيما يطلب شيء حاصل وقت الطلب لعدم العلم بحصوله
 فالقصر انما يقال استدعى مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد استدعى صحة الطلب
 لا استدعى نفسه اذا لم يعلم الحصول في زعم الشك فالتلم بوجود شرط الطلب وصحة العمل كلام من يريد
 على معنى سبب لذلك الطلب وسلم ان لقوله استدعى مطلوبا احتيا لغير احداهما وهو لا يظهر ان يتوقف
 على عدم حصول المطر وانما ينهي انما يطلب من المطلوب منه مطلقا غير حاصل وقت الطلب فلم يذكر قوله
 ان كان طلبا ما هو قسيمه كان المقصود بالنظر هو الطلب كقوله سبحانه وفرد قاتله واصالته
 بخلاف قسيمه فانه في الاكثر اجاز وصفت موضع الانشاء لصيغ العقود وافعال المدح وفعل
 التوبيخ وعيسى وقسمه مطلقا فاعمال القاربة للانشاء كما ذكره انما جازي فقد يقع ان كان زيد
 يخرج يحمل الصدق والكذب وكذا ان زيد يخرج وكذا ان زيد يخرج وكذا ان زيد يخرج وان كان
 لانشاء التكرير في جزء الخبر وروية الانشاء التقليل فيه لكن لا يخرج به الكلام على احتمال العقد
 والكذب والاشياء من الانشاء منه الى السبب فعلا انما جازي لياها من الانشاء ليس كما ينبغي لان انشاء
 ليس كما نحن فيه ولعل لانشاء التمني ويجعل الكلام نشأنا وانما جازي لم يرد بانكثرة ما ينشأ عنه

بمعنى الانشاء

178

صيغة من القلة فانها على ما ذكره المصنف منها التمني واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط ان يكون التمني
 لا يشترط ان يكون الطرف في شئ من اقسام الطلب بل يكفي ان يكون في شئ من التمني ولا يشترط فيه ذلك الامكان
 ايضا بل يقتصر مع العلم باستلزامه وقد عرفت توجيهه فتذكر ذلك من الامكان ان كان الامكان المذكور
 ففي ذلك قوله بقوله ليت الشئ يعود عليه بحيث لا تقع في استلزامه بعد الشئ. فظهر ان اريد بالمكان العادي
 ففي الاستلزام المذكور كما مر ان لا يشترط الامكان الذي ايضا بل يقتصر في التحصيل بالذات وكذا لا يشترط الاستلزام
 وخص الامكان بالتشبيهاً بالوهم الى اشتراط الامكان لا تقتضيه الا بطلب الحال وعدم تميز الوهم بين
 طلب الشئ وطلب الشئ على الوجه في الفساح انه يجب في تحقق الممكن ان لا يكون ذلك طمع والامكان ترجيحاً
 بحيث لا يقع الطلب في الترتيب وانما هو طمع وترقب فاذا كان طلب الرجوع سبيل المحبة كان هناك معنى وترتب
 فاذا لم يلبس فقد افيد التمني دون الترتيب واذا لم يلبس فقد افيد الترتيب وقد يمتنع بهل كان المناسب ايراد
 في المعاني الجارية للاكتفاء الا انه لا ينبغي ذكره ولو دللنا على ناسب ذكره هل هذا استعمال المعاني الجارية
 لا تتم في نحو هل الى من شفيع حيث يعلم ان الشفيع قريب من صفة من اذلة الحقيقة اذ لا سبيل الى الاستفهام
 من وجوب الشئ مع العلم بتفصيله لانه يتوقف التجرد عليها لاخذها في مفهوم الجواز والاصح قرينة معينة
 لانه العلم بعد الشفيع لا يوجب التحصيل التمني لجواز ان يكون الاستلزام اولاً فلهذا قد افتقد الى الشفيع
 وذكرنا ذلك القرينة العينة لعدم توقف الجواز عليها وانما يتوقف عليها صحة ولم يجهلها صاحب الفساح
 والعدم الى اهل الحلال الفانية بالمعنى حتى ينزل منزلة ما لا يجزم باستقامته وسنده قوله تعالى فيهم
 من شفيعا فيشفون الاحكامية عن الكفاية ولا يقتصر ذلك بهل بل يكون بالهمزة ايضا لقوله لا سبيل
 الى جوازها الى غير ما حرم وقد مر به ابن الحاجب ورواه عن ابن الجوزي وسيبويه فالاولى وقد يمتنع
 جواز الاستفهام وقد يمتنع بل هو نحو ما يمتنع في شئ بالتعب اذ لا بد له بالتعب نصب القرينة القادرة
 عن الحقيقة فانما الصانع بعد المعاني انما ينصب بعد الاشياء الستة واما القرينة العينة للتمني فلهذا
 لم يمتنع من بين الستة قد شاعت ودل عليه والعلامة قد يكون كلامها المتفق عليه الواقع واقعا ليس
 القرينة العينة انما السبب المقام الذي كما ذكره الشرح لانه يحتمل المقام المحسن على استقامته الا ان

من قال به
 كذا

فيكون

فيكون لو استلزامه التمني وانما يعدل في التمني الى الاستلزام باستلزامه والاستلزام في الشئ لا يمكن ان يكون
 باعتبار الانسان وان يكون باعتبار التخلل في قول المصنف في تحققة ما بعد فعل فيه معنى التمني نحو قوله
 لعنه من ان قد مر وكثيرا ما يستغنى باختصاصها ما بعد فعل التمني عن ذكره قبلها فقوله لو ياتي بتقدير
 او ان ياتي قال السكاك كان حروفاً للتشديد في الماضي والتخصيص في المضارع وقيل التخصيص في المضارع يستلزم
 التقديم على ترمي في الماضي على عدم فعله قبل المحصر والتقديم في الماضي وجوب التخصيص على فعله في المستقبل فهو
 لا يستلزم عن تقديم وتخصيص وهو هو ولا انقلاب الهاجزة على كونه هي ان تستعين في اياك نستعين
 ولولا ولو ما خذوة منها مرتبة مع لا وما التزديد من جعلها مرتبة مع ما تغليب لعل ولو ما جعل بالخذ
 هل ولو مع اتم ولا ايضا من الاجزاء لانه المذكور في الاخذ ولما زيد ما تبعها كما يظهر من قوله نستعين
 معنى التمني اي جعل زيادة ما والاعلامه اداة التمني فها هو احدى الانبياء كان عند من يادهم الا ان التمني
 اياهم والقصود محجور وذا التخصيص اهل ولو حتى يكون خارجا عن نظر الغن مستقل بعلم الاستفهام في المعنى
 التبية على ان التمني القصود بها قد يجعل ذريعاً الى امر آخر وهذا من اسرار هذا الفن اليعني الا التمني فيه ان
 شله وركه الى هذا القصود قوله ليتولد بتقدير التمني من شئ اي التمني في الماضي التقديم نحو هذا كرم زيد
 وفي المضارع التخصيص نحو هذا يعمر فان قلت التمني طلب الشئ على سبيل المحبة وحجة الحكم للشئ الا توجب
 المحاط على تركه وحرمة على فعله فكيف يتوصل به الى التخصيص والتقديم قلت التمني لا ينافي بل يشفع على المحاط
 فيوجب ذلك بلا حقا ولقد روي في زيادة مقام الفساح ولطف تنقيح كلامه حيث لم يصرح
 في هذا الوضع على هذا الوجه وهو في حق الدلالة عليه بحيث يكاد يكره حتى ونقله وهذا الشغل الشرح
 بتصحيحه ونحو اعتماده على ذلك الناظر في كلامه الساهل للتفانيه ولورقة مراده ونحو نقله الا حسن ان يجعل
 الاوهام ايضا مما دخل في التقديم والتخصيص ولا يجعل مجرد اداة على قصد التمني بهما مع انه لم يمتنع من ان
 لهما علامتين ولا الاختيار وهو دون غيرهما وذلك بان يقال ما والا لفظي محسن اعلى ما وما ينفرد فكانه
 قال ليتك تفعل ولا تفعل وقد يمتنع بهل فيعطي له حكم ليت الاختصاص بهل يفعل بل هو مشترك
 بين هل ولو وليت نحو لعل اي من قد مضى في قصد كنهه فان ذلك بالتعب ليعبر الرجوع الى بعد ما من شأنه

179

ان يترجم الى المجزأ باستقوال العقل كما يتبادر واللام يمكن مستقلة في التتمى بل في الترتي من الحصول وقال
السيد السند ان المراد من العقل الترتيب التتمى من الحصول فكانه قريب من الرتبة ولا يبعد ان يقال العقل في المثال المذكور
لان القصد من رتبة الرتبة بعبارة لانه ليس به القاصد فلكم مناسبة بليته وما يستعمل في رتبة العقل
باستقوال العقل ونسب زو كذا ونظري بك لطافة المتعاشي من القاد قائل مختصها من كذب اعلى ومنها اى
من انواع الطلب الاستفهام وهو كلام يدعى على طلب فهم ما انفصل به اداة الطلب فلا يصدر على افهم فان المط
به ليس طلب فهم بخلافه في ان زيد قائم فان الطلب به فهم مضمون زيد قائم سمي استفهاما لذلك وهذا
الطلب على خلاف طلب سائر الاء من الغرض فان العلم في علمي مطلوب المتكلم وهو اثر العلم لكن الطلب فعل الذي
هو التعليم عليه الاثر وكذا في ضرب زيد المطلوب مضرب وبسته زيد ويطلب من الفاعل التاثير ليرتب
عليه التاثير في ان زيد قائم لطلب نفس حصول قيام زيد في العقل لان الاعادة انفصل لقيام زيد بخلاف
علمي فان الاء فيه متصل بالتعليم والافعال الموضوعه له اى لغرض تحصيل الاستفهام والا فليس
العلمي المطابق للاسماء المحزنة قد سماها لانها الاصل والى في متفرع عليها كما تقرر في مواضع وهل
عقب الهمة بها كمال مناسبتها وعقبها بقبوله وما ومن لذلك وكان الانسب جمع معها واى وكذا
واين واى وسى واين فبعضها الطلب التقديري اى اتباع النسبة واشترعها وبعضها الطلب التصوري
اى ادراكها وهو وبعضها يعقها قال الشارح الحقول ولكن الاء هم قد سته فقال فالهمة واقوله
تقدريها هنا ليكون التقصيل على طبق الاء لا فاجعل ما ذكره في مسلك ما ذكرنا في مقام الاء والاء وقد
القول بان في التاخير اوقات الطلب التقديري قد ظهر وجه تقديمه على التصور فادركه ان كنت من اهل
التدبير وهناك وجه آخر هو انه ليس طلب التصور الاكلام ظاهري ولا طلب الاء التقديري مستحق
لك ان شاء الله تعالى ونجيك من الغمرك فقلت اقام زيد قد تم الفعلية الاء الاستفهام احق بها وان زيد
قائم والمقيم زيد وان زيد ليس بقائم وما من مقام يستفهم عن الاء سابق الاستفهام عن السبب وترتج
اخرى على الاخر رتبة عن التاثير والاهم بوقوده او التصور بقوله في طلب السند اليه اى اى بيله
ويستلزم في الرتبة فانك تعلم ان القيس محكوم عليه بالكينونية في احدى والطلب التقديري من السيد

الاستفهام الاستفهام طلب التصور كالكلام ظاهري مستقوى على التوسع لوجهين احدهما ان المجيب لسؤال
اديس في الاء او مسلسل لم يرد في تصور السائل شيئا وثانيهما ان الحاصل بالاجابة هو التصديق
بشيء واحد والى في لا يمنع عن طلب الاخر لانه لم يحصل بحصول ونحو نقول مطلوب البليغ بتركيب
الغرافة النسبة الى ارجية بين محمول او موضوع والاحضارها وتصويرها طريقة مختلفة فتشابه
ترجيح المطابق على طريق لا تحفة القام فما يتعلق بهما من خصوصياتهما التحصيل تصويرها يكون التصديق
بالنسبة على وجه يقتضيه القام فالتسايق بالثبوت الاحتمال للمرين هذا التمهيد بق بالثبوت لاعتين
اختلاف الموضوع فيه بحسب القامين وتعيين الموضوع في احدهما يحصل تصورا لطلب على وجه فيه خصوصية
ليكونه فائدة الاختيار في المجيب بالتحيز عن سؤال كذا كذا في الاء او مسلسل يجعل ذات الموضوع
متصورا باحد هما ليكون حكمه اتم فالطلب بالتصور تعيين طرق حكمه من الدور الى الموضوع تصوير تصديقه
اتم فليس بقدر التصديق في نظر البليغ وان اقتضت التسايق في الفيلسوف لم اتم فالطلب ليس التصديق
بل بتدليل التصور وتغيير التصديق يلزم من تبديله ولا يلزم من توجه الطلب الى شيء الى الاء
فجعل بعض كلمات الاستفهام الطلب التصوري لكن قد سئل عن مفردات الخبر ليس متينا على التسامح
والقصود بالاجابة الانصوير هذا العقل قد يكون التصديق بالنسبة اتم سواء كان التصديق اتم بعد
آخر وعين الاول وان تأملت حق السائل لا تجد فرقا بين قوله المجيب الاستفهام المذكور بقوله وليس
وبين قوله من اول الامر في الجابية شيء اى ليس فيك ان السائل في التفسير ليس الى تحصيل تصديق
بل الى تحصيل تصديق الشيء بخصوصه فكذلك جواب السؤال يحصل تصورا للموضوع اليه بخصوصه
القبول لا اظنك في رتبة عما او ضنى لك مع من زيد الشيء ان لم يكن بين بصرى اى يد ويد وهذا
الحق مشقة التقليد ومنه التوفيق والتأيد ولهذا اى يكون الهمة لطلب التصور لم يقرب ان زيد
قام كما قيل هل زيد قائم لان قيل هل زيد قائم لا بهما التصور مع الله لم يحج له وذلك لان الاستفهام
بالفعل اولي في فهمه ان يلدوا لكم الله على الله السند لعنه وذلك لانه لا يضر في ان زيد قائم ولا يضر
عرفت كما قيل هل زيد قائم قال الشارح الحقول وذلك لان التقديري يستلزم حصول التصديق

١٢٠

بنفسه الفعل فيكون هل يطلب حصولها من غير محال بخلاف الضرورة فانها كذا في طلب التصديق وتعيين
 الفاعل او الفاعل وهذا ظاهر في امر وعرف وانما ان زيد قام فلا نسلم ان تقديم الرفع يستلزم التصديق
 نفس الفعل حتى لا يقع التساؤل عن التصديق غاية انه يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون
 ان زيد قام يطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علة هل زيد قام بان
 معنى قد لا يأتى بانه يختص بطلب التصديق كما ينبغي وهذا انما يتجه على ما علة به القبح دون ما علة بانه ان زيد
 قام وان لا يوجب كون التقديم للتخصيص حتى يكون مع التصديق باصل الحكم بل لا يقع عند السكاكي
 لكن ان زيد قام يستلزم ان يكون التصديق حاصلًا باصل الحكم ويكون تقديم زيد لعلق التساؤل به
 فالاستفهام بالفعل اولى ولذا لم يقل لم يقع ان زيد قام لكن العلة في قبحه هل زيد عرف عند السكاكي
 والمصداق كانه وكان الاولى ان يقول ولما لم يستعمل زيد قام ام لم يستعمله والسؤال عندها اي
 بالضرورة هو ما يليها كالفعل في ضربت زيد ام كرسه واما حجة ضربت زيد فالطافية التصديق
 والتبادر ان الواقع بعدها الجملة ان ليس تقديم الفعل لعلق الاستفهام به بل على ما هو الاصل في قوله
 في انت ضربت زيد ان لو كان التساؤل من صدق والضرب عن الفاعل لقلل ضربت ان لا فائدة في ذكر انت
 والآن الاستفهام بالفعل اولى والمفعول في ان زيد ضربت بالفعل يقع الخمسة الالف الفعل معه فائدة التقديم
 على علة والاستفهام عن الفعل المطلق المحذور وهو جلست ففتح اليهم او كرسه مع التقديم باصل الفعل نتيجة
 واتعن البهيم فلا يجوز جلست ففتح كذا كالحال نحو ان كان خبر كان نحو انما كان زيد واما
 السواقي فلا يتصور فيها ان يلى الهمزة واليحيى على من له روية في نحو وهل يطلب التصديق الاول
 لطلب الاجاب قال الرضي هذا لا يدخل على الثاني اصلا قلت كانه لرعاية اصله لانه في الاصل بمعنى قد
 وقد لا تدخل على الثاني فيحتمل انما عرفت ان طلب التصديق في محله في مستند مكتبة فتمه ليس
 لانه مبتدئ بعد حذف المضاف اليه على التقديم طلب التصديق وان ليس من طرق وقد دخل على الجملة نحو هل
 قام زيد وهل هو قائم اعني بغير مثال دفعا للتوهم التخصيص بالفعلية من كون في الاصل معنى
 قد ويكون هذا الاصل مراد في النوع من الدخول من الثاني والدخول على السمية خبرها فخر ان راديت هل

على رقا على عمره قد علم في وجهه ولو مثل هل زيد قام كان الاشارة واضحة وهذا المستعمل هل زيد قام ام
 عمره اي استعمل الهمزة مع التمسك لانه يكون في طلب التصديق وجوب حصول التصديق مع التمسك مع افعالهم
 بطلب الاستفهام تعيين هذا البهيم ومنه يعلم انهم انما يريدون هل ام التمسك في قبحه هل زيد ضربت
 ان التقديم يستلزم حصول التصديق بنفس الفعل في الاصل لما تقدمت اشارته الى ان التقديم للفعل
 للتخصيص واليحيى ان التخصيص يستلزم ثبوت الحكم وخطا الخاطب في قوله من قبحه ان الكلام قوله انما
 واقام غرضه لاحتيا ان يكون زيد ضربت من قبيل حذف العامل والتفسير بكون التفسير قبحه بل هو الاستفهام بغير
 هذا واليحيى ان هل زيد ضربت على هذا ليس متعينا للمقيد به بل هو ان يكون قبيح او مستغلا الان يقال
 الدار بين الاستفهام والقبح متعينا للمقيد ثم قال انما عرفت ان لم يستعمل لاحتيا ان يكون التقديم محذور للاهتمام
 غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتعيينه انما العلة في التقديم هو الاختصاص وهذا الوجوب بوجه
 الحبيب انتهى على قصد الاهتمام دون الاختصاص والاقايل به هذا وفيه انه ان كانا احتيا للاهتمام واقفا
 للمقيد فلا يقع الحكم بقبحه هل زيد ضربت ويحتمل كلام المصدر فتم كلام المصدر يستلزم ان يكون الاحتيا للاهتمام
 فجا مع القبح فيقبح ان يجعل وجه الحكم بالفتح دون الاستفهام وانه لا فرق بين وجه الحبيب انتهى وقولنا
 زيد ضربت فان في الثاني ايها التناقض فانه عليه الاختصاص فيدفع جيب الحكم يعلم الحكم باصل الحكم وهل
 يحكم بجهله به بخلاف الاول على ان في الثاني محل الخاطب على جواب خطا هذا التبيين بخلاف الاول فانه لا يدع
 الاجواب دون ضربه اي لم يقع هل زيد ضربت بخلاف تقديم المفسر قبل زيد اجاز ان غير مرجوح وانما
 قيدنا الجواز لانه الفارق بين زيد ضربت وزيد ضربته ان الجواز مشترك في الاشارة بل التقديم قبل
 زيد رجع لان الاصل تقديم العامل قلت ولان الاستفهام بالفعل اولى وجوز هل زيد ضربته مما يشهد له
 كلام ابن الحاجب حيث جعل التفسير مختارا بعد حذف الاستفهام في الموضع على شريطة التفسير الرضي حكم بعد
 جواز حذف فعل هل اختيارا وايضا على قوله ومنه ضربته ان استفهام هذا الوجه للقبح لا يوجب
 عدم قبحه لان استفهامه محصور لا يوجب استفهامه لعل ما لم يلم عليه على ان استفهامه في العلة فيجب السكاكي
 قبح هل جاز عرف لذلك ان التقديم يستلزم حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم

١٧٢

والآن حين في جعل عرف واجب وان اصله عرف وجعل على الله بدل هذا الشيء كلف قوله تعالى واستمر التجرى
الذين ظلموا وغيروا حيث لان اعتبار التقديم والتأخير فيبذل لانه لا يسير لانه لا يسير لانه لا يسير لانه لا يسير
الاستفهام لانه لا يقهر وقهره نكرة بعد حرف الاستفهام مستدحرج به الرضى قال لان الحق ما علم بحكم
بالاستفهام لاحتمال ان يكون فعل فعل محذوف وفيه ان الحكم باليقين هذا شك لا لانه ليس فيه قبح عدم
اشغال المستر بالشيء على الله فيه نجاة عن تكلف ان نكبه السكالي لتصحيح وقوله مستدحرجه بل من السكالي
ان لا يقهر هل زيد عرف لانه لا يجعله للخصيص كما عرفت والقديم باطل بانفاة النجاة وفيه انه هل يبالي
السكالي بخالفه النجاة معه وانه فليقهر طر الباب قال لان الحق الحق انه استغنى عنه تخصيصه بالاستفهام
ففيه وقتان بين عدم الاستفهام لعدم ويمكن دفع النكاح بان مراد السكالي ان لا يقهر هل يبالي
لهذا الوجه يعني يلزمه ان لا يكون وجهه جازيا في جميع موارد القبح والقصور تدحرج وجه الغير باطلا
لا ابطال وجهه وابطال الحكم بسبب اليه بمقتضى وجهه وعلى غيره اى غير السكالي قبحهما اى قبح هل يبالي
هل زيد عرف بان هل يعني قد في الاصل والاصل اهل وقد جاء على الاصل في قوله اهل عرفت الدار بالترتين
وشركه الهمة قبله لكثرة وقوله في الاستفهام وقد يقع في الخبر كقوله تعالى هل اى على الانسان قد ادى
فلا انتم ترك الهمة ثابت سابقا في الاستفهام على اصله فلم يبق ان الفعل لا يابى ذوق ولا بالانفصال في كلامه فيه
وملا فعل فيه بسبب لم يجد **فان قلت** ما الفرق بين هل ومتى حتى جعل الشئ مستقيم معنى الهمة والاولى بها
قلت لم يرضوا استغنى قد فيه لتعديدها مستند ودخوله على الجملة الاكية وكان اختصاصه هل يطلب التقديف
ايضا شائرا كونه في الاصل بمعنى قد الذي هو تحقيق النسبة او تعليلها ولا اتصال له بالقرات وهي اى كثر
هل تخصيص المضارع بالاستقبال فلا ان اتبع بحكم الوضع كالسنة وكوفي هذا وفيه انه لو كان بحكم الوضع كان
تخصيص الماضي ايضا بالاستقبال مع انه ليس كذلك حال الله تعالى فعل بجدتم ما وعدكم فقال الان يقال فعل
هل المستقبل فانا دخل المضارع لا يلزم تخصيصه بالمستقبل فخرج من وضعه بخلاف ما اذا دخل على الماضي
فانه لا بد اناس فخرج الماضي من وضعه او خرج هل فخرج هل دون الفعل لانه ركن الكلام القياس
يقضي تخصيصه بالجملة الاسمية ايضا بالمستقبل فلا يوجب هل تحريف زيدا وهو اخوك لانه التقييد بجهة الحال

يخصه

يخصه ببيان الحال والمبادى وشبوت الاخرة وانه انما هو العامل بمقتضى وقوله ان تخصيصه للمضارع بالمستقبل
لا يستلزم عدم دخوله على الماضي الا ان يقال ان قوله هل سابقا على التقييد بالحال **فان قلت** كونه بحكم الوضع
تخصيصا بالمستقبل يمنع دخوله على الحال اذا كان مستوفى في معناه وهو هذا لا يحار دون الاستفهام اذ لا معنى
للاستفهام عن الفعل الا الاخر **قلت** انتم هذا القضي للمضارع حين دخوله على المضارع وجعل الرضى استفهاما
لاستفهام كونه هل مستوفى في الاحكام وقد وهم البعض من تخصيصه المضارع بالمستقبل انه لا يدخل الا على
وقد عرفت فساده والاختصاص بالتصديق بها ابدا دخل على القصور وتخصيص المضارع بالاستقبال هو
القصور وقد جمع في العبارة عن استعمال التخصيص كانه من زيد اختصاصه او ارتباطا فلهذا وجهه بما كونه زمانيا
اظهره كالفعل الاظهر هو الفعل ولما قيل من زيد اختصاصه بالفعل ليظهر وجه من زيد الاختصاص قال الصواب
فقط هو ما مضى لانه يقع له واما قضا الثاني اى تخصيصها المضارع بالاستقبال ان ذلك فظا ان المضارع انما يكون
فعل له فانه فخره بالفعل حيث قال والاستدعاء التخصيص بالاستقبال لا يحتمل ذلك وانت تعلم ان احتمال
الاستقبال انما يكون لصفة الذات لا لانفس الذات لان الذات من حيث هي ذات في ما معنى في الحال وفي
الاستقبال استلزم ذلك من زيد اختصاصه اصله وذا الهمة ما كونه زمانيا اظهره كالافعال هذا وجعل العلة
عليه انه تضييع للوضع ما ينبغي ان تخصيصه بالمستقبل انما هو للمضارع وهو فعل وهذا لا يرد ان التخصيص
بالمستقبل لا يحتمل غير وهو المضارع والجملة الاسمية فكيف تخصيصه للمضارع بالمستقبل لا يقتضي من زيد
الاختصاص انما يقتضيه لو كان تخصيصه بالمضارع فلهذا من اثبات اى الاختصاص بالمستقبل انما
خصوصية بالمضارع حتى يفي المطلوب ولا في بيانه ما ذكره السكالي كما سبق لك ثم قال الصواب انما الثاني
فلا قد الفعل ليكون الاصفة والتقدير يحكم بان شوبت او الاستغناء عن الاثبات انما يتوجه الى الاصفة
لا الذات والحال السكالي معروض بوجه النبي الى الصفة وهذا الذات الى العلوم آخره خلف الدار في تفسير هذا
الكلام من بيان الالاد بالذات والاقعة فتشهد من اراد الاجسام والعوارض ومنهم من اراد الحقائق والعوارض
والاقدام بالعلوم والاطبيقات والثاني في علم الكلام وفي تفصيلها ليس الا وجهه ذوى الاحلام فظهر ما هو
على غيرهما وان كنت تشبهها فعليكم بحوشي الشئ الشئ على الشرح فليكن ما نالنا عليها بالقليل فخرج

انما

في مساحة الطرح والابهام ولا اضطر السيد السند في تنقيح ادعي لذاته وانصفه يعني يتم به الكلام
وان لم يثبت في السنة مشاهير الانام وهو ان الاراء بالذات المستقل بالهوية وانصفه عالم يستقل
ويكون معنى جريا وهو في التنقيح والاثبات النسبة الرابطة ومع فتح قول المصنف والفعل لا يكون الا صفة بخلاف
الاسماء فانها ذات ذاتها وضعت لمعان مستقلة صالحة لان يحكم عليها ويحكم فنقول عند وجه لزم الاراء
بالصفة المحركة لله لانه المراد به الموصوف ابدا لانه مطلق على وجه الشئ والغير وبالذات الموصوف لانه مطلق
على وجهه يثبت له الغير كما شأن الذوات ومن زاد على حقيق فيه حقيقة التنقيح والاثبات لم يسم انهما
يتوجهان الى المحرك لا يتصلقان بالوصف فان في زيد قائم اثبت القائم لزيد لان زيد الشئ وفي ما زيد
قائم نفيت القائم عن زيد لان زيد عن شئ والفعل لا يكون الا صفة لانه اعتبارا لمحدث فيه مستند ابدا
بخلاف الاسم فانه بما تفرقه له النسبة كشيء وبقا الوجود ففعل المص والفعل لا يكون الا صفة مما له زيد
مدخل في تحرك كلام الفصح اي بخلاف الاسم فانه ربما يكون صفة وربما يكون ذاتا فلما لم يزد اختصاص
بالفعل بل وحقا لكونه للتصديق والمكونة للتخصيص بالمستقبل لان التخصيص في المضارع اطوع لانه
رفع الاحتمال لاد والاستقبال مداولة بخلاف الاسمية فما يشير به كلامنا من حصة الاسماء في الذوات
ليس ينبغي فان قلت التنقيح والاثبات لا يخص جملة فكيف صححت انها لا تتعلق بالابانصاف قلت لا تفعل
كما سمعته من تخصيص السكاك والمطاحم في الشريعة بالجزا فان قلت الصفة في مفهوم الفعل ليست
محمولة بل قاعمة بالفاعل قلت حقت في تلك العلوم انها راجعة الى المحرك فلو كانت زعمنا للعقل فاما
نبتة تلك عليه ان زعمانية المستقبل اظهر من غيره من الافعال لانه حد ذاته برعى نظر البصيرة حتى اشيا مع
الزمان متجرا يتجرا على حسب العدل لان هذا هو السور في اختصاصه بالاستمرار والتجدي وللهذا
اي وانه من يدا خصصه بالفعل كان فعله انتم شكركم اول على طلب الشكر علم منه ان الاستفهام يكون
معنى الطلب كما علم سابقا انه يكون التنقيح على علمه يتوضعا هما فيما ينبغي من بيان العارفي المجازية من فعل
تشكروا وفعل انتم تشكروا مع ان انتم فاعل فعل محذوف وفيه تأكيد للتكثير وليس انتم تشكروا
جملة اسمية لا تعرف من فعله انتم فاعل فاعله السيد السند في شرح الفتح سواء كان انتم تشكروا

ان الزمان

الاسمية

اسمية او فعلية مكتوبة ليست كما ينبغي لان انتم تشكروا ساقط عن درجة الاعتبار في مقام التنقيح
وقد رقت انه فعل انتم تشكروا مما رده الرافعي انما ابرز ما يستجد في موضع الثابت لم يقل ابرز المحرك
لان ما يستجد زعمانية اظهر كما نبهت عليه اول على كمال العناية بحصوله من عدم الابرار وان
أكد الف تأكيده وفيه خفاء ومن فاعله من انتم تشكروا لان اول على للفعل من الهمنة فتذكر معها اول
على ذلك المكان من تركه مع الهمنة وللهذا لا يحسن هل زيد مطلق الا من البليغ اذ الظاهر ينطلق زيد
او هل ينطلق زيد بتقدير الفعل فالعدول بلا نكتة لا يحسن ومعرفة النكتة لا يكون الا بالبليغ وفيه نظر
ان معرفة نكتة دفع من الكلام لا تتوقف على البلغة التي هي ملكة الاقراء على تاليف كل كلام بليغ
فتأمل وكان ينبغي ان يقول لا يحسن الا من البليغ مع البليغ انك لا يحسن من غير البليغ مع غير البليغ
وكما لا يحسن هل زيد مطلق الا من لا يحسن ان زيد مطلق لانه يدعون الى الفعل وان كان دعونه
دون دعوة هل الا ان نقصه الحسن معها اقل فكانه للتبديد على هذا حصن الحكم وهل والا حسن
بيان الشارح حيث قال ولخطيب مع الهمنة في ان زيد مطلق الهمنة وكان مشاكره المصن آياه الغفلة
وهي هل قسما بسيطة ولا يخفى ان هذا القول لا يحسن هل لان الهمنة الطالبة للتصديق ايضا قسما الا ان
جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلذا خص بها التفسير والتعدي على ان الطالبة ببساطة
هل مستغن في الهمنة عن التعليل وهي التي يطلب وجود الشئ يخرج عنه نحو تلك هل النسبة واقعة هل
العمى نابت كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شئ شئ كقولنا هل الحركة
دائمة والمراد بوجود شئ شئ نفي او اثباتا وكذا المراد بوجود شئ فقولنا هل الحركة لا موجودة بسيطة
وهل الحركة لا دائمة مركبة كذا في الشرع اقول قد سمعت في هذا القول في التنقيح فاعلم فاسد وان ارد
باتني العدول فالمحور في قولنا الحركة لا موجودة غير الوجود فقولنا غير الوجود امران فهي مركبة ثم
اقول جعل هل الحركة دائمة هل المركبة كلام ظاهر في ان المحرك فيه الوجود والدوام جهة القضية لانه
لان الجهة والمحور لا يبا بعبارة واحدة والاعتبار بالمعنى قال الشارح المحقق قد اخذ في البسيطة
نشان الوجود وغيره وفي المركبة ثلثة اشياء المحرك والموضوع والوجود اقول لهذا كلام ظاهر

بحر هل

1172

خال عن التفصيل ان الغيب في كل قضية نسو الوجود الباطني امران فلا يستحق ما يجوز له الوجود ان يكون
بسيطة بالنسبة الى محمول غير الوجود والقول بان المحمول لما كان كالنسبة من جنس الوجود كانها امر
واحد مكلف جدا وكانه من ههنا وهم من قال في قضية محمولها الوجود بالنسبة في القضية ولا تركيب
الامر الموضوع والمحمول لانه الوجود ترتبط بنفسه فلا يحتاج الى اعتبار رابط له ذلك يقال ^{فان قيل}
ههنا ولا يقال زيد ههنا است والاحق بالاعتبار ان الباطنة دائرة على مطلوب هل البسيطة ليس
مستلزما على التصديق بوجود الشيء بخلاف المكتبة فانه مستلزم على التصديق بوجود الشيء ووجود
شيء له لان ثبوت شيء لشيء اذا كان غير الوجود فرع ثبوته لكنه انما يتم لو لم يكن ثبوت الوجود ايضا
فرع ثبوت الشيء كما هو المشهور ويكون الحق انه مستلزم وجود الشيء وان كان بهذا الوجود المحمول
فافهم متأكد تاملا وافيا والباقي من الالفاظ الاستفهام للطلب ^{فقد} القول الاول ان يقول فحب
قال الشارح المحقق ويكلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصديق شيء آخر وهذا لا يتصور في حق
التي فانه لا يطلب بها الا ما يطلب بكيف او اين كما سئل في طلب باسمه الاسم اي شرع مفهومه
وانه لا معنى وضع فحقا كقول ايد من ذنوبهم او مفهوم الاسم او مفهوم الاسم ام محمول فاذا اجيب
بتركيب دخل في الجواب تفصيل ليس من داخل السؤال عنه فانه لم يوجد من ذنوبهم عدل الى التركيب
والمراد بالاسم ما يقابل المستحق ان اشرع المفهوم لا يخص القابل للفعل والحرف واللي بعد ان يقال لا يمكن
ان يجاب بمفهوم الحرف بعينه عن السؤال ما لا لانه ليس قابلا للحكم به ولا المفهوم والفعل لانه
وان يحكم به لكن على فاعلم ان السؤال ما السؤال عنه سؤال عن مفهوم لم ينطبق على مفهومها
فيقال لمعنى من وما معنى ضرب ويجاب بانه لا بد من القرب المقترن بالماضي فلذا انتقد بقوله من الاسم
كقولنا ما العنقا فيجيب بما يقينه ولو بلغة اخرى واما ان ردة الحكم بالمباحث التفوقية انجب او ما
المسمى الاولى او حقيقة لانه الحقيقة الالهية الموجودة ولا ترتيب بين هل البسيطة وما الطالبة
لتفصيل الالهية الاعتبارية والاختصاص عن البيان ما نريد حيث يجاب بالانسان ولا بالانسان والفرس
حيث يجاب بالحيوان لانه سؤال عن حقيقة كقولنا ما الحكمة اي ما حقيقة مستهل للفتنة فيجب

باب

باب اذيات من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة الطالبة للوجود في الترتيب بينهما فالاحتياج الى
السؤال عن مفهوم الاسم عن مفهوم الاسم ووجوده وتفصيل حقيقة لانه يسأل اولاً عن مفهومه
اي الاول يسأل بعد الاجمال عن تفصيل قبل السؤال عن وجوده لانه احسن ان يكون فرع عن مسلك
ثم اشتغال باخره فان قلت بل الاحسن ان يسأل اولاً تفصيل لانه فيه قمر المسافة قلت لعل الورقة
الاجمالية له تنفي عن التفصيل بيدها فبعد معرفته ان الالهيته السؤال عن الوجود ولا يتبع تقديم
السؤال عن الوجود بل السؤال عن الخصوص ولا يتبع تقديم الوجود بل السؤال عن الوجود بل السؤال عن
الخصوص وهذا من قال ما ان ردة المفهوم انما لا مستندة على هل البسيطة قطعاً واما ان ردة
المفهوم تفصيلاً فالاعلى تقديمها فلا يرد عليه انه ينبغي ما ان ردة تفصيل السؤال عن الوجود فالواجب
تقديم احد الطرفين وبعد معرفة الوجود يتجه السؤال عن الحقيقة اي الماهية من حيث هو الوجود ان رجا
يتفاوت الماهية بالقياس الى الكم والماهية بالقياس الى الوجود اقرب ماهية بالقياس الى الكم هي
الموجود دون ماهية الوجود وهي عرضية لاهية الاسم لانه ماهية الاسم باعتبارها الواضحة في وضع الاسم
فربما كان عرفت الوجود قد يتفقان فان قلت فاذا اتفقا فلا معنى للسؤال عنها بعد معرفة الوجود
از عرف قيل مطلب هل يدعيها او بالتفصيل قلعت بما يعرف السائل الاجاب فبالفهم لا يجب الجواب
باب اذيات من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة الطالبة للوجود في الترتيب بينهما فالاحتياج الى
السؤال عن مفهوم الاسم عن مفهوم الاسم ووجوده وتفصيل حقيقة لانه يسأل اولاً عن مفهومه
اي الاول يسأل بعد الاجمال عن تفصيل قبل السؤال عن وجوده لانه احسن ان يكون فرع عن مسلك
ثم اشتغال باخره فان قلت بل الاحسن ان يسأل اولاً تفصيل لانه فيه قمر المسافة قلت لعل الورقة
الاجمالية له تنفي عن التفصيل بيدها فبعد معرفته ان الالهيته السؤال عن الوجود ولا يتبع تقديم
السؤال عن الوجود بل السؤال عن الخصوص ولا يتبع تقديم الوجود بل السؤال عن الوجود بل السؤال عن
الخصوص وهذا من قال ما ان ردة المفهوم انما لا مستندة على هل البسيطة قطعاً واما ان ردة
المفهوم تفصيلاً فالاعلى تقديمها فلا يرد عليه انه ينبغي ما ان ردة تفصيل السؤال عن الوجود فالواجب
تقديم احد الطرفين وبعد معرفة الوجود يتجه السؤال عن الحقيقة اي الماهية من حيث هو الوجود ان رجا
يتفاوت الماهية بالقياس الى الكم والماهية بالقياس الى الوجود اقرب ماهية بالقياس الى الكم هي
الموجود دون ماهية الوجود وهي عرضية لاهية الاسم لانه ماهية الاسم باعتبارها الواضحة في وضع الاسم
فربما كان عرفت الوجود قد يتفقان فان قلت فاذا اتفقا فلا معنى للسؤال عنها بعد معرفة الوجود
از عرف قيل مطلب هل يدعيها او بالتفصيل قلعت بما يعرف السائل الاجاب فبالفهم لا يجب الجواب
باب اذيات من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة الطالبة للوجود في الترتيب بينهما فالاحتياج الى
السؤال عن مفهوم الاسم عن مفهوم الاسم ووجوده وتفصيل حقيقة لانه يسأل اولاً عن مفهومه
اي الاول يسأل بعد الاجمال عن تفصيل قبل السؤال عن وجوده لانه احسن ان يكون فرع عن مسلك
ثم اشتغال باخره فان قلت بل الاحسن ان يسأل اولاً تفصيل لانه فيه قمر المسافة قلت لعل الورقة
الاجمالية له تنفي عن التفصيل بيدها فبعد معرفته ان الالهيته السؤال عن الوجود ولا يتبع تقديم
السؤال عن الوجود بل السؤال عن الخصوص ولا يتبع تقديم الوجود بل السؤال عن الوجود بل السؤال عن
الخصوص وهذا من قال ما ان ردة المفهوم انما لا مستندة على هل البسيطة قطعاً واما ان ردة
المفهوم تفصيلاً فالاعلى تقديمها فلا يرد عليه انه ينبغي ما ان ردة تفصيل السؤال عن الوجود فالواجب
تقديم احد الطرفين وبعد معرفة الوجود يتجه السؤال عن الحقيقة اي الماهية من حيث هو الوجود ان رجا
يتفاوت الماهية بالقياس الى الكم والماهية بالقياس الى الوجود اقرب ماهية بالقياس الى الكم هي
الموجود دون ماهية الوجود وهي عرضية لاهية الاسم لانه ماهية الاسم باعتبارها الواضحة في وضع الاسم
فربما كان عرفت الوجود قد يتفقان فان قلت فاذا اتفقا فلا معنى للسؤال عنها بعد معرفة الوجود
از عرف قيل مطلب هل يدعيها او بالتفصيل قلعت بما يعرف السائل الاجاب فبالفهم لا يجب الجواب

1176

فلا يستعمل هل في طلبه له معناه فلهذا لم يلتفتوا اليه ولم يتوضوا له ومن الغرض المستخلص من
 العلم الاظهر المطلوب من الشخص من على العلم كقولنا من في الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالشخص
 بعد ان لم يفهم على شخص في الشخص وليس الايمان به لا انه يفهم منه كما يستفاد من كلام الشارح في المقدم
 الحكمي لا يفهم الشخص كقولنا من في الدار فيجاب بزيد وفيه بحث لان السائل سأل عن شخص زيدا وتردد الكون
 في الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا فافهمه كالحكمة وام في السؤال المتردد بين الاشياء
 في الكون في الدار وقال السكاكي يسأل عما عن الجنس سواء كان من غير ذوى العلم ومنه نقول ما عندك
 اي اتي اجاب عن الاشياء عندك وجواب الكتاب او غيره وهذا سؤال عن الجنس كمالا وقد يسأل عنه
 تفصيلا فيقال ما الحكم فيجب بل يفهم وضع المعنى من هذا السؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه سمي
 الاسم وقد يسأل من حيث هو كذلك كما سمعت وكما لقنا في الاشياء فيقال بشر فلم يرد المصعب كما
 على ما ذكره السكاكي التفصيل لا اندمج في بيانه او من الوصف نحو ما زيد وجوابه لا كبريم واما ان اجاب
 بانسان فهو سؤال عن الجنس ونحوه وفي الحديث سير واد قد سبق المفردون فقول ما المردود يا رسول
 الله فلا تذكرن الله كثيرا والتكرار ويسأل عن الجنس من ذوى العلم فقول من جبرئيل اي
 ابشر ام ملك ام حي وفيه نظر لان اسم الله سؤال عن الجنس فانه يقع الاكتفاء بالجنس في الجواب كما في الاشياء
 ويرد قوله اننا نرى فقلت من اسم اي فقالوا الجن قلت علم واطلا ما ويمكن ان يجاب بان الله ليس
 جوابا بل يلحق بالحيطاس بل يغير ما يطلب تنبيه على انه الله لهم لانهم ظنوا اناسي فطلبوا انبياهم
 فتنبهوا على انه لا يمكن لهم تعيينا وانما غاية التعريف لما علمكم تعيين جنسهم كما نظر اقرى وهو انه
 لو كان لسؤال عن الجنس لا ضرورة من قال لك جاني انسان من هدم شيوعه ولصحة السؤال عن جمل جنس
 وهو يسأل عنه وهو يسأل باي مما يميز احداث كرين في امر يقربهما او احداث كرين او اشكال
 نحو اني الذي بين خير مما انا نحن ام صلى الله تعالى عليه وسلم واحتر ذبا عن التشاركين
 في مال او راي فانه لا يسأل باي مما يميزهما ما يجعل تحتها ولو كان معهودا التشاركين في هذا
 المال ولم يتنبه له السيد السند فقال في شرح الفتح هو تأكيد التشارك ولا بد في معرفة ما يقع في موضع

جنتي بيان

من فطانه

من فطانه في قولك جاني زيد وهو لا يدرى ايها تقدم الامر الا انهما في اي لا يدرى ايها الجانين
 تقدم قال انا جاني زيد انا اضيف الى ما يشبه اليه كقولهم انهم يفعل كذا فيجوز ان اسم متضمن لذكر
 الحسية او اسم علم ولذا اضيف الى كل في جوبه على تميز لا غير هذا وفيه نظر لانه انما يرجع الى جماعة
 البس ثوب ابيض فلا فضا في صحة فعله من له ثوبا ابيض واذا قيل اي انسان فعل كذا بيقين يقال زيد
 فلا يعلم ما صحة هذا القول وههنا بحث فكمناه لك في من في الدار فتذكر ويسأل بك عن العدد
 وفي الترتيب من العدد العاين هذا فلا يفتح ان يجاب عن قولك كذا رجلا في البلد بالعرف نحو سئل بني اسرائيل
 كم اتيناكم من آية بينة الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغي التعميل بها لان المقام مقام بيان
 الحقيقة كما لا يخفى قبل غيركم من آية بينة زيدت من لانها متراد للفصل بينه وبين مفعول الفعل
 المتعدى الفاصل بينكم ومحميه وانكر الرضى زيادة من في تميزكم الاستفهامية وقال اجده في نظم ولا
 نشر الكتاب من كتيبته نحو ومن لطائف الشريعة انه قال في مقابلته واذا سئل بني اسرائيل كم اتيناكم
 من آية بينة ويندفع كلام الشارح بانه يحتمل الآية كذا الخبرية على ما ذكره الزمخشري فلا يتم تسكا عليه
 ونحن نقول يجوز ان يكون من زائدة في المفعول ويكون كذا مصدر اي كدرة ايتناهم آية بينة
 ويسأل بكيف عن الحال اي الصفة فلهذا بدأ سؤال عن المستند وعن الحال مثال الاول كيف زيد مثال
 الثاني كيف يقوم زيد اي على اي حال يقدم اقاما ام قاعدا ولا يتوهم انه يسأل عن الظرف لانه من
 الظرف والمقدور ليس بها وانما علة منها فاعلم كما يات في محله وبما ين عن المكان وهو لازم الظرفية فاما
 ان يسأل به عن المستند نحو اين زيد واما عن الظرف اين تسكن او من اين تجي وبمجي عن الزمان نحو
 متى القتاله ومتى تخرج والزمان باطلا قد يستأول الحال وقول انا جاني في شرحه ما ضا كان او مستقبل
 يشوب بالتحصيل ويقضي عدم صحة قولك الان في جواب متى سركه وفيه نظر وبما ين عن المستقبل
 نحو اني انا جاني وقد خصه بالتمثيل بالنسبة بالشارح على انه يسأل به عن الامر العظيم شئ يسأل
 ايان يوم القيمة واتى مستغلا بانه اي مرة بعد مرة على ما في الصحاح فاستقيد بشاره كالتعديد بكثيرا
 بمعنى كيف ويجيب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم اتي نسيم ولا يقال اتي زيد بمعنى كيف زيد ونحو

20

وتجوز بمعنى ايضا وهو كما جاعل معنى كيف قال الرقي ونفس الآية بالعبارة الثلاثة واخرى اي تارة اخرى فلا
وصفة بعد مرة باخرى فكانت استولت بمعنى مرة بمعنى من اين نحو انك هذا ذهب جماعة الى انه لا معنى
اي ومن مقلدة فلذا بمعنى من اين يمكن تطبيقه على اي مذهب يراد نفس قال الابد بمعنى في فقد خرج عن الصلوة
وسرير كونها بمعنى اي من اي من انك كما في قوله من اين غرض من الناس اني وهما شريف حتى عن البصائر لا لطف
وهو انه ليس شئ مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن العاني فان حقايقه وظايف لغوية ومجاز
من مباحث البيان وفن من قواعد المجاز انهم ان يتفرع على حقايقه من ايات تنوقف موقوفها على مرفقة الحقايق يكون
لم يذكر شئ منها ويشفي ان يقول واما الاستفهام فاعتبارا لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته من التفسير
وقد بين ذلك في النحو كما قلنا في بيان اعتبارات تفسير السند بالشرط ان الفرق بينهما تحكم غم ان هذه الكلمات
على طبق الايض ان لا يلازم الى تأكيد الحكم كثيرا يستعمل في غير الاستفهام سند القبول منه الاشياء وهل ارادة
غير الاستفهام بهذه التركيب من قبيل الاستفهام التثنية فيكون هذه الكلمات مستقلة في معانيها او من قبيل
التجوز في تلك الكلمات كما صرح به المصنف لا يسئل الى تعيين احد الامر بل الامر متوقف في موطن الاحتمال ولذا بينه
المصنف على الايهام فقلنا وكثيرا يتولد من هذه الكلمات معان معونة قرائن الاحوال واما كون التجوز في تلك
هل وقع التجوز فيها بالاصل او في متعلقاتها امالة وفيها تبعها كما اعتبر على استعاره الحروف فلا شك ان
العلاقة بين الاستفهام والمجاز في الالفاظ كانت ان هاتين الاشياء المحقق حيث قلنا وتحقيق كيفية هذا المجاز
وبينا ان ان من اي نوع من انواعه مما لم يسم احد حمله وضرر به المصنف حيث جزم بالجواز في تلك الكلمات بانه
امر من عنده والسابقون قد ايدوا قول السيد السند كلامه على استعصا ببيان علاقة المجاز فيها واستوفى
به فيما عداها ثم استوفى بها في تلك المعاني جملة القرائن والعلاقات ان اوقات شئ منها خرج استوفى ان من حيث
اللفظ والسند الى من لغة اللفظ والفساد وهل المستقلة بحجة تقليد العرب من غير اطلاق على السبب
او كلامه مصيب بنسب ان يكون على الصواب كما يشهد به اهل اللغة الجازات الشهيرة في كتاب كالا استعصا
محرره من انك اريد به الاستعصا الذي لم يستفهام عن عدد رعاية اياته لان الاستفهام يستلزم العمل
المستلزم الاستفهام في عادة او عا والتجوز في الالفاظ لا يري هذا اريد التفسير لان الاستفهام عن سبب علم

روية كذا قال السيد السند والا قرب ان الاستفهام الذي يكون يستلزم من غير الكثرة وهو يستلزم
يستلزم قلنا وقوله والجمل بسبب الاستفهام من مادة من سبب ما يكثر وقوله وقلنا الوقوع والجمل
بالسبب يستلزم التفسير لانه كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوقوع المحذور الاسباب
وفي هذا المثال احتمال الحقيقة وما الى ذلك والكشف والتشبيه على التمثال نحو فاني قد هبطت اريد
به المبالغة في مثاله فقد استعمل في الاخبار المذكورة من التمثال ووجهه ان الاستفهام يستعمل في التمثال
المستعمل على انه من كمال بعد هذا المذهب عن الاخبار لا يمكن العلم بانه مذهبكم فيقول الحكم بفضله الحكم
مؤكد في الغاية وفيه مع ذلك الاحتراز عن ما جزم به بالتمتع بالتمثل وان دخل في التمتع ولعل
هذا التوجيه اقرب مما ذكره السيد السند من الاستفهام عن الشئ يستلزم تشبيه الخطاب عليه وتوجيه
ذهنه اليه فاذا سلكت طريقا وافق الضمالة بذكر كانه ذلك بمقلدة منه عن الانشآت الى ذلك الطريق
فاذا شبه عليه ووجه ذهنه اليه المستلزم للتشبيه على كونه مثلا لا وفي استوفى الاستفهام دون
التشبيه بكونه طريق ضلالا بل انما ان كان ضلالا امر واقع يمكن في العلم به مجرد الانشآت
اليه والثانية انهم ان انما طبع العلم بذلك الطريق من التحكم حيث تحتاج الى السؤال عنه والوعيد
كقولك لمن يسبى الادب الم اوتوب فلما انما علم ذلك او انت تعلم انه يعلم ذلك اريد به انه يشود
فوق تأديب فلو ان الاستفهام دل على ان انسان ادب صا سببا للشك في ان ما فعل بقوله كان تاديبا
له يستلزم ذلك ان يفعل به فلو ذلك يستلزم التفسير لعل هذا اقرب مما ذكره السيد السند ان هذا
يستلزم تشبيه الخطاب على اجراءات لغة الادب الصادرة من غيره وهذا التشبيه يستلزم وعيد
على اساءة الادب وفي العدد ولعن الاستفهام عن الاشياء ان يقول ادب فلما الى الاستفهام عن التفسير
ايها الخاطب التقدم نبي السأديب فلذا نك اقدم على الاساءة وفيه من المبالغة مما لا ينبغي هذا قلت
وفي اختيار على اذيت احضار صورة تاديبه المصيب وفيه كونه قد روى لكن لا بد في ذلك من كونه
تاديبه الوقوع هاتوا والمخاطب مثل من ادب او دونه ليعطيه به في حقه والتقدير اني الخاطب
على القول ان الاستفهام يحمل الخطاب على فائدة ما يعيد والافادته مستلزم مقلدة قرائن وقوله في التفسير

117

بمعنى التحقيق والتشبيح وهو الاستعمال المشهور ولكن شايخ الحق والسيد السدحكي بانه لا راد لها ^{الاول}
والا فاطم في فيه او يفتح ان يكون الاستفهام بغيره وتشبيح الحكم العلوي المشايخ في ذهن الخاطب لان الاستفهام
يستعمل في وجهه اليه واحضاره به وليكن هذا على ذكره وان جعل التبرير عليه في هذا العام لم يوفق
في التقليد بالبداهة الترتيب الهنري اي بشرط ان يكون الهنري فاعلم الخاطب ان الاقرار بها يشيخ الخاطب فيه
كما من التفصيل في تحقيق الاستفهام وجعل الشرح وتبعه كثير من قوله تعالى انت فعلت هذا بالهنري
يا ابراهيم من اسند التبرير قال الشيخ لم يقدر اذ كان فيهم يريدون ان يقر الله بانه كسر الاصنام قد كان ولكن
ان يقر بانه منه كان وكيف وقد اشار الى الفعل في قوله ان انت فعلت هذا وقال به بل فعله كبيرهم
هذا ولو كان التقدير بالفعل كان الجواب فقلت او لم فعل هذا وكان قد يكشف بكونه لتقرير الفاعل بالبداهة
الهنري لما ذكر الشيخ انه اذا كان التقديم لا يقتضي كلف الانكار الماصل الى الحكم للمعامرة في الهنري وفيه فظهر
ومنه ومن زاد في قرينة ان الزمن من الحمل على الاقرار كان مؤاخذا به وهي لا يترتب على الاقرار بالفعل
بل بانه كان منه وليس شي لا على الحمل على الاقرار بالفعل فيما اذا كان وقوع شيء من الفاعل مسلما ولم يكن
معدنا فيقر الفاعل بانه كان الشيء الغلظي ينفع في غرض المؤاخذه واعتبره الصوابه لا صار في المداية
عن الحمل على حقيقة الاستفهام ان ليس في السابق ما يدعي انهم كانوا على ما بين ابراهيم من الذي كسر الاصنام
واجب عنه لولا منع الاستفهام الدال في السياق الذي فيه جملته بقوله تعالى لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
مدبرين ثم رواه كسر الاصنام فالروا من فعل هذا بالهنري انه لمن الظاهر قالوا كسر فحي يذكروهم يقال
له ابراهيم فانظر انهم قد علموا ان ذلك من خلقه ومن ذمه الاصنام وثانيا بعد تسليم انتفاء الدال في السيا
بمن استلزام انتفاء الدال في السياق مطلقا وكفى والاعلى عليهم ما روي انهم هربوا وتركوه في بيت
الاصنام ليس مع احد منهم اصنامهم في افرا ان يصيبهم بليية عظيمة من سوا ربهم بالاصنام فتركوه
وحدهم فخرجوا من اصنامهم سوا بدعيهم بغيرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكرهه هذا وقد قيل في
الحققت السيد السدحكي هذا الجواب وفيه بحث لان الكفر واستفهام اصنامهم من ان يكيدهم
ابراهيم بنفسه فقلل حمل اكرهه اصنامهم على دمه فبطل ان يكيدهم وجوز ان يكون ذلك من ابراهيم

فيكون

فيكون التقديم قهر قلب وجوز ان يكون بامر او وجودا سلها اليه لاغايبته فيكون قهر افرا واما ما
روي فقلله لم يثبت عند المص ولو كان ثابتا لاحتاج الى افرا به بل كان يتلوا تاديبه بالشاهدات هـ
وانما حصل شرط الابداء بالهنري مع ان اهل ايضا لتبرير ما يليه لانه لا تفاوت المولى لها بل يليها ابد
الجملة تهما وانما تفاوت المولى بالهنري فهل يستغنى عن بيان الشرط بخلاف الهنري وكذا الاسماء
الاستفهامية لانه لتبرير ما يسأل بها عند الاول والى الهنري لا انكار وكذلك اي بالبداهة المنكر الهنري
فقلله كذلك انما تشييد بالتبرير او تشييد بما مر وغير الهنري انما لانكار ونفسه لعل كلمة الاستفهام
او انكار نفس الحكم ان كانت هل ولا انك انك الاستغناء عن التفصيل في التمثيل والذي يجب التشييد عليه
ان ما زاد من ذكره كيف ما لانكار ونفس الفعل ان انكار اوله لا مدلولها ويتوصل به الى انكار الفعل
على ابلغ وجهه فاذا قلت ماذا يضرك لو فعلت كذا انقيت به الضرر مطلقا ينبغي شي يضر الله لا يتصور
الضرر بدون الضرر فكذلك كيف يؤذي اياك الى نفي الابداء الاب بنفي الكيفية مطلقا لا يتصور
الشيء بدون كيفية فهو من قبيل ما يجي من مخوان يد ضربت ام عرو وما جعل لانكار الفعل قوله انقضي
والشرقي مضاجعي فلا شايخ فانه ذكر ما نفا من القتل فلو كان لانكار الفاعل والله ليس بمن يتصور منه
القتل على ما قد سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك ويقول وكذلك لو كان لانكار الفعل والله ليس بمن يتصور
قبله وفيه نظر لجواز ان يكون لانكار الفاعل والله ليس بمن يتصور منه القتل في هذه الحالة لعدم تفاوت
مع الشرقي اولان كان الفعل فانه ليس بمن يتصور قتله وهو مع الشرقي ومنه قوله تعالى اتخذها
الهة فانه المنكر هو تما والالهة فلذا وطى الفعل الهنري كذا في الشرح وفيه انحر ينفي تقديم الهنري
اذ لا ينكر نفس الاتخاذ ولا اتخاذ الامسا لله لا مانع في اتخاذها صليا ويمكن ان يجاب بان اتخاذ الا
منكر المجردة والالهة بل اتخاذها اسما واسما او شفا ايضا منكر لان اتخاذ المتعلقين بها فلذا
على الاتخاذ القيد بهما الهنري فانه قلت قد جعل صاحب المفتاح فانت تذكره انما فانت تسلم
من قبيل انكار الحكم وذا الفاعل مع انه اول الفاعل الهنري فلم يتم ان الانكار يتعلق بما روي الهنري
وعلم ان شايخ نفي كونه لانكار الفاعل بانه الشيء لم يعتقدا شرا كذا في ذلك ولا انفراد به

١٧٧

فلا يكون التقديم فيه للتخصيص بل التقوية الحكم المتكررة فيه بحث لأن اعتقاد الاشتراك باطل فلا وجه
 لانكار التخصيص بانكار فعلية الخاطي فليس انكار التخصيص مثبتا للاشتراك وهذا الكلام وقع في البيت
 فلم يرجع الى ما كنا فيه قلت اذا كان التقديم تقوية الحكم لا التخصيص كان ما يلي الهمزة بالحكم كلمة لا الفاعل
 بين الاستفهام والانكار بمعنى التيقن فاما ما لا ينبغي تأييد ق العاقل بوقوعه في الماضي المستقبل وكذلك فيه
 والاشك يستلزم الاستفهام فافيد بالاستفهام انه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التأكيد
 وان كانا بوان ادعاء احد لا ينبغي ان يصدر به غاية الامر ان في فائدة استفهامه غاية
 الامر فيه اشك دون الدعوى قال السيد الاستدراك اني كراهته والنفرة عن وقوعه في احد الانسنة
 وادعاء الله مما لا ينبغي ان يقع يستلزم عدم ترجيح الذهن المستدعي اليه المستدعي للجهل بالمعنى لا الاستفهام
 عند وقوع الاستفهام عند يستلزم الجهل به المستلزم لعدم ترجيح الذهن اليه المناسب للمكرهه
 والنفرة عنه وادعاء الله مما لا ينبغي ان يكون دافعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التأكيد ومنه ان يقول
 نحو اليس الله بكاف عبده رد الهمزة انفس منه حيث قيل الله لا تقرب بين مراد القائل تقرير للرفع
 اي الله كاف لان انكار النفي نفى له ونفي النفي مستلزم للاشياء وهذا او كونه التقرير لان ما لا انكار مراد
 من قال لانه الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف عبده فانه شئت
 جعلت الهمزة الداخلة على النفي للتقرير وان جعلته لانكارا وكلاما حسن ولا سبيل في شيء منها الى الانكار
 كذا ذكره الشارح ولا ينبغي عليك انك كما اذا كان النفي اثباتا انكارا لا اثباتا في فيجوز ان يجعل الانكار كلمة
 داخل في التقرير مقابل لانكارا ان يجعل الانكار كلمة تحت التقرير ويمكن ان يعرف بان التقرير لا يقتضي
 الا في بعض صور الانكار وهو ما يعرف فيه الخاطي بالحق من يقدر المتكبر فيجوز على الانكار قرار بما
 ويعترف به واما في صورة الاعتراف بالحق فهو لانكار القرف ولهذا قول التقرير بالانكار وان
 وان يتحقق في بعض صور الانكار وفي قوله هنا مراد من قال الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي انما قيل
 احد ذلك بل قيل الهمزة للتقرير ونسب المصدر بالتقرير بما دخله النفي لا بالنفي يظهر ذلك من الاصل
 حيث قال بعد قوله للتقرير اي للتقرير بما دخله النفي لا للتقرير بالاستفهام كانه استفهاما اي للتقرير

من المتن

من المتن سطر من الشارح قال الشارح ولما كان مقتضى قوله والانكار كذلك ان لا يكون انكارا اما
 على الهمزة بانه على صورة اخرى بقوله والانكار الفعل صورة اخرى يعني لا يلي فيها الفعل الهمزة ونحن
 نقول بنطوي بحث ذلك التبيه على الاشكال على السكالي وتكون لتبنيجه ونظهر لك في انشائها نحن
 بصدده وتقديم المسند للمفعول صورة اخرى مختصة بانكار الفعل نفسا بليده في الايضاح وكما انه
 اراد الاختصاص بالنظر الى انكار الفاعل ونحوه لى جريان صورة اخرى في التبرير ايضا ظاهر فانه انما
 الخاطي الفعل في بعض الفاعيل واستفهامه عند تقرير الفعل كان مجريا فيقول العاصي بغير الله فيكون
 اقرب الى الخطاب به اقرب الفعل بل في حقيقة الاستفهام ايضا وهي نحو اني ضربت ام محمد ومقتضى المتن
 بيرة والتبرير يتبع من غير ان يعتقد على صيغة الخطأ دون اليقينة والانكار عند الله اذ لم يتردد
 بالهمزة وام ولغات شرط اعتقاد الحكم الحاضر ايضا مع انه لا بد منه ان لا يلزم من انكار الفعلية انكار
 الفعل بل من تعلقه بغيرها وكذا الفاعل ايضا نحو اني ضربت ام محمد ونحوه في القيل كان هذا ام
 في التهام والادعاء على انحصار الفعل في الملك من انكاره وان كان واحد او متعدد زمره قال في الايضاح
 وكذا قوله تعالى انما اذن لكم ان من العلم ان المعنى على انكاره ان يكون قد كان من الله اذن فيما قالوه
 من غير ان يكون هذا الاذن قد كان من غير الله فاضافة الى الله الا ان اللفظ اخرج محجبه اذا كانت
 الامكان كذلك فيكون ناشئا من ذلك وان بطله فانه انما في الفعل مما جعل فاعلا له في الكلام لا فاعلا
 غيره انما نفيها من املا هذا وفيه على السكالي حيث جعل الكلام نفي اصل الفعل وجعل ما يلي الهمزة
 مجموع الكلام الفاعل محل التقديم على التقوي دون التخصيص وجعل المراد انكار فاعلية الفاعل
 يستلزم انكار اصل الفعل الا انه صور الدخول في الامر فيما لا يحتمل التقوي وبهذا عرفت وجب التفسير المذكور
 والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي قد كان نحو اعصيت ربك ولا ينبغي
 ان يكون انما لا يحدث ويحقق في المستقبل كذا في الشرح ولا وجه للتخصيص بالتقوي على ان كان قد كان
 انقضى ربك والتكذيب في الماضي وقد ثبت عليه بقوله اي لم يكن نحو فاصفاكم وتبكم بالبين او
 في المستقبل كذا في الشرح والظاهر ان قوله اي لا يكون اعظم من ان كان في المستقبل وان كان نحو فاصفاكم وتبكم

بينهما



للمستقبل والتوحيح بحتم ان يكون غير متحقق في زمان من الازمنة حتى احوالت ذلك اي لا ينبغي في زمان
وكذا التكذيب بخلاف ما متعلق اى لم يكن ولا يكون ولا يتحقق نحو حصولك تاركك ان تترك ما بعد
ان اذنا فان فيه توكيد او بالمتعلق والتحقيق بخلاف هذا ولهذا جوب بهذا التهويل كقراءة ابن عباس
وهو وقد نجحنا بنى اسرائيل من العذاب الهين من قرونه بل غفل الاستفهام فرفع فرعون والغرض
من التهويل احضار شدة العذاب الذي نجاههم منه بقطيعة نفقة النجاة واجبا بالزبد الشكر عليها
وايضا اى التهويل بالاستفهام قال انه كان عالما من السرفين ترسية المتوهيل وفيه تاييد لهذه
القراءة والاستبعاد بخلاف اى هو الذي كماله اى عليه قوله وقد جاءهم رسول ثم نكروا عنه وبعد
مسمت بهذا من عواقب الجان بالاستفهام عكست من تحيل وجوبه لم شمع فلما تركنا الاراد فتركنا الاستفهام
اذا استمع لها على الحقيقة فافهم منها ناسب المقام مما سمعته او يوردك الغفلة السليمة من الاستفهام
وكذا ان لم يستمع لها على الحقيقة فكن ذلك الزينة على ما يتوصل اليه الحقيقة فتسلك بالكتابة على حسب
الذراية فان ساحة الفكر ههنا رجيحة والافضل السليمة فيما يستحسنه صبيحة ولست مقتصر على التسميع
لا على عقائد المفرد فيه كمال البراءة ومنها الامر اى من انزل الانسا فالامر عبارة عن كلام تام وان على
الفعل على سبيل الاستفهام ومما اورد عليه التقريب فانه لطلب الكون عن التقريب ان عدم التقريب لا يطلب
الا انه غير مقدم وزيد له فقد تقييد الفعل بغير الكف واورد بعد كف عن الكف والامر والامر لا يطلب
كف للكف عن الشك منه بل للكف مطلقا ولا يخفى ان تقييد الفعل بالشك منه يعني تقييد بغير
الكون عن الشك عنه وان تقييد طلب الفعل بغير الامر يقال الامر طلب فعل بغير الامر على جهة الاستفهام
ابعد عن التكلف وادفع المسبق وارجح الجواب عن الاستفهام بالتهنئ منع كونه لطلب الفعل الامر لطلب
معنى جزئي ملحوظ بتبعية الغير ولا يقال له الفعل وانما قد فاته بالفعل الاستعانة الاستفهام ولا يقال
وضع من الفعل قال الاستفهام لا اخاف في ان حقيقة الامر لا وضعت فقبل المردوب وقيل التقريب وقيل انها
وقيل للتقدير الشك في كونهما فقبل بالتوقف وقيل لكل منهما والامر اى وقيل للامر ان الشك في كونهما
الثلاثة والاكثر على انها حقيقة في الجواب ولم يكن شئ من ذلك تهويل للقطع ان ذلك ما هو ظاهر

لغوة اما وقد قلنا ولا يظهر ما جعله الاظهر هو الوجوب عند السيد السند لما لا يستعمل في الجواب
والقد المشترك بين الوجوب والتدب عند التسميع ونحن نقول لما اختلف في روي ونظائر فقبل موضوعه
لفظ الامر وقيل للامر ان يكون وضعاً ثانياً وشهراً ان الامر المقوم للطلب بها الفعل وله يكون وضع روي
لفظ الامر ظاهر التبادر وخلافه قال ولا يظهر ان صيغة من العترة بالقدم نحو يحقر زيد ونحو قولنا
فايذ حواسي سورة الخطأ وغيرهما نحو كرم زيد ويذكر موضوعه طلب الفعل استلواء اى طلب
استلواء في الفعل على استلواء اى علوه فظا هو العبارة اشتراط العلوية كما هو مذهب جمهور المعتزلة
لا طلب العلوية على الطلب غير ما كان هو اني الحسين كنهه قصد واما بالاستفهام طلب العلوية بعد ما يابا
حتى قال الشارح في هذا المقام سواء كان عاليا في نفس اوله وقسره يكونه على طلب العلوية عند نفسه عاليا
صيغة الاستفهام التي من صنوع المستفيين قال الشارح المحقق في هذا الاشارة الى ان اقسام حقيقة الامر
ثلاثة الاول العترة بالقدم ونحوه بالفاعل غير الخاطب والثاني ما يقتضيه لطلب بها الفعل من الفاعل
يخذف حرف المضارعة والثالث امر على الفعل وهو عند النجاة في اسرار الافعال والاولان لغاية استعمالها
في حقيقة اعني طلب الفعل على سبيل الاستفهام سمي هو التوحيح امر اسوق الاستفهام في حقيقة او غيرها حتى ان لفظ
اعرف في القوم اغفر لي امر عند هم واما الثالثة فلما كان اسرار المستمع امر التوحيح بين البابين وفيما ذكره الجاهل
احدها ان اختص من العترة بالقدم بالفاعل غير الخاطب مسلم لسند قوله فليزجوا الان يقال لم يعتقد
بالشأن ويصير الجهد الخاطب الان يقال لمعتقد يدعي الله امر الفاشب بغير الخاطب وفيه ان اللفظ ان امر
الخاطب بان يكون بحيث يقع عليه التقريب فالاولى ان يجعل الجميع بحيث قد له نحو يحقر زيد وثانياً ان النجاة لم تتم
بالعترة بالقدم امر ومما رعا محجب وما والامر عند هم ليسل حذف منه حرف المضارعة قال الركن النجاة يستوفى
الامر كما لا يخفى ان يطلب به الفعل من الفاعل الخاطب بخذف حرف المضارعة يسو لطلب على وجه الاستفهام
وهو السمي بالامر عند الاصوليين او لم يطلب كذلك بالتقريب سمي هو التوحيح على طبق ما في الفتوح والثالث
ان سمية التسمي في غير الامر لا يختص النجاة بل يقع بجميع لغة بلغة عليه ما سئله من كلامه في القاموس
قوله المصروف قد يستعمل لغيره فاما لتب اد القوم من اسرها الى ذلك وهل التبادر عند سماع المعبر

من الصفة او من الامور فيه فاقول قال صاحب الفقه والفقهاء انما الصفة على اضافة نحو قولهم في الامور
يقولون صفة الامر وشال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صفة الاباحة مثلا غير ذلك وانما جعله مثلا
لادراك الاحتمال ان يكون الاضافة لنفس الشئ ولا يكون حقيقة فيه لكن الظاهر الاضافة الى الموضوع له
ولم يلتفت اليه الصنف للصفة عنده حيث قال في الايضاح وفيه نظر لا يخفى على السائل والنظر اما ان كان
وفيه انه لا يخرج من الامداد وانما يستعمل من دعة كون دليله واما ما ذكره الشيخ من منع كون الاضافة
الى الامر بمعنى طلب الفعل المستعمل على معنى كاليصل على نحو قولهم واصله من اضافة الصيغة من اضافة العام واصله
الامر من اضافة الدخول على الدخول بل دليل استعماله في ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وفيه ايضا عامر
على ان ما رايته هو استعمال الماضي والمضارع في مقابلة صيغة الامر وقد يستعمل الغير اي الغير طلب الفعل المستعمل
لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع اضافة معنى الامر فجاز ولا فائدة
ولا يخفى عليك ان مباحث الامر كما استعملها ليس من المعاني وليس من الانكسار العدول من الحقيقة
الى الخيال بل الامر ولا اثر لها فيما ذكره وذلك الغير لما غير الطلب واما الطلب للمع المستعمل فعلى الاطلاق لا يقبله كالأباحة
نحو جالس الحسن وابن سيرين قد استعملوا هذا المثال في الاباحة وسيرة غير ظاهرها والله بالذبح اشبه ان لا يشترط
منع مجازاتها حتى يجتمع الى الاباحة والعلاقة بين الاباحية والاباحية ان لا ينفك عن الصفة وفيه
عنهما بالاباحية كما للمباينة وتركه النذب عما يشترط ان المصير جملد داخل في وضع له صيغة الامر وجعل
طلب الفعل المستعمل والتهديد اي التحذير في الصريح مع دعوة والانذار والاباحية مع التحذير والعلاقة
بين الاباحية والتهديد اي ما يوجب العقوبة مباينة في وقوع العقوبة ولا يلتفت الى ما يوجب جارة الفتح
ان الاباحة والتهديد فيهما الطلب نحو قولهم ما شئتم والتعجيل نحو قولهم ما شئتم من مثله اذ ليس الطلب
ايجابا فهو يسورة لكونه محال في الشئ ولما لا ينفع الايمان في دفع الرتب العطل بل ان نسبة الجرم
والنسبة بين الاباحية والتعجيل ان الاباحية يوجب التسليم في الامور وبالسعي وفيه يظلم التعجيل والتعجيل
نحو قوله في حاشية دليلين واللاهانة كوكونوا حجارة او عديد ويفرق التسخير من الالهانة بانه
في التسخير لا ينفك الامر عن الانقياد وفي الالهانة لا يتحقق الامر والتسوية نحو اصبر وادع ولا ينفك

والفرق

والفرق بينه وبين الاباحة ان الله في مقام تبيين الخطاب احدهما والثاني في مقام تبيين النسخ عن الفعل فاوله
به التسوية والتعجيل نحو الاياتها القليل الطويل الاجل واخره يصح وما الاصحاح منك با مثل انت الخطا
بتدليل القليل بالليل او القليل فان الشئ بمعنى على ما في القاموس او بتدليله بالليل لانه المراد بالليل الوحدة
في الصحاح ليل وليد كثر وعرة ومجدة على ليل بزيادة اليا على خلاف القياس وتظهر اهل واحال وقيل
اصله ليل لانه تصغير ليل هذا مع الاشكال في تدليل الطويل ولا يبعد ان يقال لا ياء ردة لانه
اصله من الضميمة تدليله الى اصلها والواقع ان يكون استثناء الكسرة كما مثل لانه لا يكتب بالياء
اي اصله من الاشياء وانما عمل على التثنية لاستثناء حقيقة الامر لانه لا يجوز ليس مقدور ذلك ولا يبعد
من الشرح جمل القليل بمنزلة استثناءه من غير ان يخل بالانفع للشاعر فلا ينبغي الاعتقاده ان لا يجزله
انفع له فيقول انجي يصح فالتك حطاط وليس الاصباح اي الصبح منك با مثل اي افضل فلا تجوز
عادتك الاعتقاد ان الخطا ووجه عدم فضل الصباح لانه لا تفاوت في شدة هجرته بين الظلم والضي
او انه عند ترى التهامه كالليل مطلق ان دحا الهجره والاشارة الى قسمين شافين من غير الموضوع له ان التثنية
ان كان الطلب المعبر في مذهب الامر ثم من التثنية ويكون المتيقن الاستعداد واما من الغيبة ان كان الطلب
مقيلا بما يستدل على الامانة واخاتة الثاني ولا يتم الدليل على ان التثنية من هذا الطلب فان اثنان
على التثنية دون التثنية لانه ان لا يستطاع التمسك بالليل لاطرافه له في الاجل وذلك ان تقول لاشارة
هو به وانما يطلب به تعمي الاجل في اثنائه وذلك الاجل وصح جمل والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب
للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة لا حاجة الى هذا القيد وكانت اراد مثالا
متفقا عليه افضل بدون الاستعداد اذ مع الاستعداد امر ولا بد من قبل اخر عن الدعاء وهذا قال الشاعر
وقد يعارض الالتماس فيما يكون مع نفع من التضرع الى احد الاما قلت فينبغي ان يقتل تعريف التماس بغير
التضرع ثم الامر قال التمسك حقيقة القول في التمسك الى الامر والتحقيق في هذا الحكم لانه الظاهر من الطلب
فيكون كذا كذا والدعاء الالتماس فالتعجيل لا يثبت الدعوى وتوبيخ عبارة التمسك الى الله الاظهر منه ان التمسك
ليكون نظره خاليا عن شائبة تسليم الظاهر وتوبة التمسك كونه الظاهر وبالنظر في حال اخلاصها

الاستفهام والتدافع في الدلالة في الغرضين هما وتماما بوجه كونه للفرق ان الطلب لا يراد به الطلب
 الا لضرورة وان الاستفهام مظهر وبعبارة ولباد والفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير
 الامر الاول دون الحق وادارة التراخي وهذا على الاطلاق لا يقع لانه اذا كان بالهطف بينا والفهم
 الى الحق والتراخي يقال فم واقعا ونم اقعا وفا فعلا ويجعل ان يكون داخل في قوله وفيه نظر اي في
 حقه الغرض والتفعل فيه راجع الى النظر في دليله وفي كلامه دليله نظر بكونه الظاهر ومن الطلب لا فرق
 ممنوعا وكذا التبادر بل قد يثبت بل الحال استفادة بالنسبة الى المقامات وللتسلك دليل اخر لم يذكر
 وكان حقه ان يذكر ليتبين نظره وهو مستحق العقول تاديب المحامد اذا اخلت الاشكال ولكن ان تقول والا
 ولا اعتدال العقول عندنا خير للاشتغال ومنها اي من الغرض الطلب انتهى وهو طلب الكثرة من الفعل
 ولعلك تتفطن بما يتعلق بتوجيهها ودفعها ان كان الامر ببيدك وله حرف واحد الاخر حاله الجارية
 وعدوها والاولى وله صيغة واحدة نحو قولك لا تفعل ليعلم ان ليس له صيغة اخرى كما انه ليس له حرف
 آخر ولعلك حترنا بتفسير الجوز بغيره في نحو قولك لا تفعل من المؤكد وصيغة جمع للوثق فاتها لا تجزم
 فيهن بكونها مشتقا ونبه بتقديم الفعل في قوله وله حرف واحد على حاله الاجازة في التفسير وهو كالأمر
 لو انك في بلا فارة معناه الحقيقي والجازي بمرس بلا خفا ولهم يحكى الى تعلق قوله في الاستفهام وقد
 في الطلب الكف كما هو مذهب البعض او ترك كما هو مذهب البعض فاتهم اختلفوا في ان مقتضى
 كف النفس عن الفعل بالاشغال بالصدق وترك الفعل وهو نفس الفعل كما لا يشك في الحقيقة والمذهب
 متقاربان يعني لا ثمة للخلاف ويدفع ما ذكره السيد الشهيد ان اختلفا في معنى على الاطلاق في كون
 عدم الفعل مقدورا ولا وجبا للاختصاص على قوله كالتهديد كقولك لا تفعل امرى ومثال
 التسوية من الامر قد سبق ويقتضي ان يبين ان حقه الغرض شذوذا يتوهم انه كلام في منع الغرض فيه
 بمقتضى الوضع وقا التساوي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك لا تفعل
 والحق لا يتركه فالشبهة المرة وان كان راجعا الى الاتصال بالواقع كقولك في الامر المتحرك كقولك في
 لا تفعل فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل الامر بالنهي لطلب الدوام والتباعد على ما كان الحال عليه من الفعل

وهو الاجازة

او التردد

او التردد نحو هذا القدر المستقيم ولا تحسب ان الله ما فادى به واشت على ذلك كذا في الشرح والاول
 على ما كان الامر عليه فيفسر قوله تعالى ان الله القدر المستقيم وهل هذا المعنى سواء ما ذكره السكاكي من
 حتى يذكر معه كما فعله الشاعر حين خفا وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير
 الشرط بعد ما صح ادائه ولا بد من ذلك هذه القيد لانه تقدير لا شرط قد يتفكر من تقديره وانما نحو
 الناس يجوزونه ما علم ان قيل ولو قال ان قد يراد بالشرط بل قد يراد بالشرط وهذا الشرط ينبغي ان يقيد
 باسره ولا يجوز التقدير بغيره وذكر حرف فلا يقال ان معنى آتى كركب ويذكر بعد الشرط والشرط المقدر
 على طبق هذه الاربعة فكما قد يراد في الشرط بغيره في الطلب فيقال عند ادائه انه فكر معنى قاتل كركب قاتلا
 ومثلان فكر معنى في الدار كركب في الدار وهكذا والراد جواز تقديره بغيره مطلقا لانه هذه الاربعة قرينة
 بخلاف الحذف في غيرها فان لا يقع اطلاقا الحذف فيه ان قد يوجد قرينة وقد لا يوجد فالتأويل فيه
 وجوب القرينة والتفعل بعد في هذه الاربعة وجوب واحدها الا الله يستغنى الحذف عنها من القرينة بل علم
 انك كما عني القرينة فليس مقابلا قوله وفي غيرها القرينة مع قوله وهذه الاربعة آية اخرى باعتبار وجود
 القرينة وعدوها كما يوهو ظاهر عبارته وتحقق القرينة مع الاربعة لما قيل من ان الطلب يكون قد دل
 اختيارا لا بد له من حامل عليه وذلك الحامل هو ان الطلب المقصود لذاته وانما عليه اذا كان المقصود
 لغيره وهو الاكثر لا اكثر الاشياء يطلب لغيره غالبا فاذا استعمل الطلب يتوقع بيان سبب الحاجة لطلب
 المذكور حامل على هذا الطلب يتصور وهذا هو العلم الغائية التي قالوا في شأنها اول الفكر اخل العمل
 وقد نظرت نظاما حسن من قال نعم ما قال من الدولة والفكر اخل العمل فاذا جاز بعد الاربعة ما يصلح سببا
 للطلب تنوعه على المطلوب يجعل سببا وهذا معنى الشرط والخبث في قيد الشرط اظها والاسمية المقصود
 او ما قيل من ان كلام المبتدئ من حامل التكلم عليه في قاعدة التكلم فان التكلم في قاعدة البيان في الكلام
 الخبري لا فائدة منه في الطلب المتعلق بما هو مقصود لذاته قليل ودعا هو مقصود لغيره
 غالبا فاذا ذكر في الكلام ما فيه معنى الطلب ففائدة شرطه على المطلوب وهذا معنى الشرط والخبث
 ولا يخفى تميز هذا الوجه من القول فكما الاول ينبغي ان الطلب فعل اختيارا لا بد له من حامل عليه الثاني

181

هو الكلام في عرف ارباب اللسان لا بد له من حامل عليه سواء كان ما يقيد طلبا او غيره والسيد السند قد انقضا
وجه واحد وخطا الشرح المحقق حيث جعلها وجهين فجوز تقدير الشرط مباحث اللسان وليس له تقدير بهذا
التمام والحيثية هنا من فصول الكلام كقولك ليت لي ما لا انفق في اي ان اذ قد الاول اي ان يكون لي الله
الفهم من العلق واين بيتك ان ورك اي ان ترفيته والظاهر اي ان اعرف لان السلب هو الرتبة
سواء كان بتوحيدها لطلبه وانه لا يقال هذا التقدير لا يتم على استقام فانه لا يجري في قولك انكر مني انكر
فانه لا يصح ان التقدير لا ترفني وان اعرف انكر انكر مني انكر مني انكر مني انكر مني انكر مني انكر مني انكر مني
بعد الطلب والطلب في الاستفهام الفهم فلو لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يفيد الشرط وان تفرع
على الفهم والكر مني انكر مني انكر مني انكر مني انكر مني انكر مني انكر مني انكر مني انكر مني انكر مني
من الاستفهام يريد ان لا حاجة الى عدم الوضعية على الاستفهام له قوله تحت الاستفهام هكذا استفاد
من كلام الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان المراد بالاستفهام ما يكون على حقيقة ان لا يقيد الشرط
بعد غير الوضعية من المولات فلا يفني ذكر الاستفهام عن ذكره فلا يلحق ان يقال المراد ان الوضعية في التقدير
محمول على اصله وان لا يسار في اوقاف الشرط وبيان الفهم يلزم لهذا المعنى جدا حيث قالوا هذه الاربعة
الاربعة يشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها واما العلة فليس بابا على جهة وانما هو من مولات
الاستفهام انتم تجوز ان الوضعية ايضا يميز على تقدير الشرط لانه لا بد لوضعية التزم من فائدة فاذا ذكرتم
فائدة للتزول يجعل فائدة مترتبة فلا حاجة الى جعله محمولا على اصله ولا كان المقصود التزول الماتني
فانما كونه في الحقيقة الاشياء فلا يقيد الشرط متبعا مع انه يجب التقدير بقرينة الامور الاربعة
من جنس تلك الامور ان شئت فسميت وان منية فسمي فلا يجوز ان لا يكون قد دخل السار عند المحققين
للكسائي ونحن نظن ان الاختلاف بينه وبين الجمهور انهم لا يجوزون تقدير الشرط لانه لا بد لوضعية
وهو يجوز مع القرينة وقيل تقدير الترتيب بعد الترتيب من تقدير المنع بعد الامر لا الشئ والشيء على ذلك
دونه العكس لم يدخل اليه من لا يكون قد دخل الترتيب وفيه ان الامر بالشيء يتفهم الترتيب من فائدة فالامر بالشيء
ايضا يشتمل على كونه به هذا الاعتبار ويجوز في غيرها اي تقدير الشرط في غير الواضحة الخمسة

قلت وكذا

قلت وكذا معها بقرينة لولم يقيد من جنس المذكور من الخمسة نحو ان اتخذ من دونه اوليا فالتك هو
الولي اي انه اراد اوليا بحق الاظهر ان الشرط لا يقيد اي اراد اوليا وانه لا يقوله هو الولي المحقق
منزلة العدم لا يقيد الولي بحق والله انما يقيد قلبه بديل لم يتخذ من دونه الله اي حتى ومن الله فانه
ظاهر في ترك الله وانما ان يقيد وليا من ان يقيد قلبه بديل لم يتخذ من دونه الله اي حتى ومن الله فانه
لصحة تفرع هو على ما قبله لانه الاستفهام استفاد من قوله من قوله لم يتخذ والظاهر انما يقوله هو الولي
لا يلحق ان يتخذ من دونه الله وليا فالتك هو الولي واجاب عنه ان ربح المحقق بان لا يسر كما فيه معنى
الشيء حكمه حكم ذلك الشيء الذي لا يخفى على ذي طبع حسن قوله لا يقيد زيد اقرب من زيد اقرب زيد اقرب
اخوات استفهام انكار فاعلم ان حسن ما بالوا الحالية والحجوب بعيد عن التحصيل اما اوله فلا مانع في بيانه
اي ليس كما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء اي لا يفيد لانه معنى اقرب زيد ليس معنى انتهى بل نفى
اللياقة فالشرط القدر بعده ان لا يلحقه اقرب زيد اقرب من زيد اقرب من زيد اقرب من زيد اقرب من زيد اقرب
ان لا يقرب زيد اقرب من زيد اقرب من زيد اقرب من زيد اقرب من زيد اقرب من زيد اقرب من زيد اقرب من زيد اقرب
فانه يجامع اقرب ولا يمتنع معه الاخوة واما ثانيا فلا بد ان المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشيء حكمه الذي
يقضيه المعنى حكم ذلك الشيء بلا شبهة واما ثانيا فلا بد ان المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشيء حكمه الذي
فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء لا محالة بل يكفي جواز ان يكون كذلك وهما بحث وهو ان ما مر انه
يجوز تقدير الشرط بعدها الاربعة ان اريد بجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية
ليدخل التعاد والاتساق في قوله ويجوز في غيرها القرينة مع انها في سلك الامر لان الحاجة جعلوا التقدير
في جواب الامر انتهى مما يشتمل عليهم وان اريد بجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها
فباطل ومنها اي من انواع الطلب لانه اي الكلام المستعمل في طلب الاجابة وبيان حقيقة وظيفته لغوية
ومجازا انه بيانية ونكات اختيار الحقيقة او مجازا انه وطيفة هذا العالم وقد خلا عنه هذا
البحث وقد يستعمل ميتة اي صيغة تختص بهذا الكلام وتسمية هيئة الكلام صيغة خبر شائعة كانت
الكون للبناء بمنزلة مفرد من مفردات السارد في انه الغرض من ذكره اطلاق الصيغة عليه في غير معناه

١٨٢

اى معنى النادى للوضع له اما مع بقا التلا بان يتقل من قسم الى قسم كما استعملوا لفظ البعيد لشداء
 القريب وبالعكس ما مع الخروج عن التلا مطلقا كما استعملوا للكودين ومنه ما ذكر للتشبيه على النادى
 حاضر في القلب لا يقرب عنه فلو اسكان لكان الادراك يتقدم اباكم في بيع قبي مسكا فجعله مستورا في نداه
 البعيد كما فعله السامع بعيد ومنه المستعمل في التجميع ومنه التذمة ومنه البذل والتخير ومنه
 الاستغناء ومنه التوقي وجعل قوله في غير معناه مخصوصا بالقسمة التي في كما فعله السامع لا داعي اليه
 كما لا يخفى في قوله لمن اقبل يتظلم لا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال ذكره حاصله وانما الفرضه فيها له
 على زيادة السظلم وبث الشكرى ولذا لا يذكر النادى له والاختصاصه في قوله انما فعله كذا ايها القريب
 يلتزم الخذف بحرف التلا والشايع فيه اى وقد بعد اعناه الى مضافا وعلم ومصرف بالقدم وفيكون
 المرفع بالقدم صادى لنبهه والقدم وفي كونه العلم صادى لنصبه دون ابتداء على التزم من يزداد كلف ولذا
 انكر التلا في الاقبال ابن الحاجب وللغفيله كتب التفر ويقال العناية لم تليت شرعا على الكافية وما كان
 الاختصاص مع نقله عن معناه الاصلى مستقلا لا محل من الاواب ودون الاعراض خصة بقوله اى مختصا من بين
 الرجال تشبها على انه يكثر في موضع الحال ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما لتغاؤل ابراه في صورة
 الحاصل ولا يظهر كحرف في وقوعه حتى كانه يخيل اليه حاصله كما من قوله ان فلفظنا بحسن العاقبة فهو
 لازم فهو تشبيه والدماء بصيغة الماضي من البليغ يحتملها معا بان يقصد بها معا على سبيل البذل
 بان يقصد احدها والاظهر ان الدماء من يعرف هذين التكتين يحتملها سواء كان بليغا او لا وكل البليغ
 عليه بعيد او الاحتراز عن صورة الامر لتلا يوردى الى سؤل الادب والاولى والاحتراز عن صورة
 الاستعلاء ليشمل عن صورة التهي ايضا وفيه ان الدماء بصيغة الماضي يحتملها ايضا فلم خصة الاحتمال بها
 سبق ذلك ان تجب بان صيغة الماضي لا تدخل في الاحتراز عن صورة الامر وللعقد مجال اذا التكتة
 لا تجب ان تخرج الشيء على جميع اللغز ولك ان تقول ليكن هذا القدر من الغزق تكتة لتخصيص الاحتمال
 بانسانا بدين تأمل او لعل الخاطى على المطلوب بان يكونه من لا يجب ان يكذب من التكذيب اى ينسب
 الى التكذيب الطالب فانك اذا جئت باى خبر مع ارادة الطالب تنسب الطالب الى الكذب نظر الى انك

التفصيل كذا قيل ولا يخفى انه تكتان والحق الاول ان في التعبير عن البعد كذا يا شيخ فدا دعوى ان الخاطى
 باد الى الاجابة لا محالة حتى يستحق ان يعبر عن الطلب عند بالخبر فلو لم يمثل لضرب في هذه الدعوى
 التي تقتضها التعبير باى خبر كان باقال اش دح فانه خبر في هذه المقولة مجاز لا سيما الها في غير ما وضع له
 ويحتمل بعضها التكنية هذا وفيه ان التفصيل لا يكون محتملا للجان وانكن به لانه من بعدت القربنة
 المانعة عن اداة الحقيقة فمجان بلا شبهة والافتكانية كذا لك **تنبيه** الانشاء كما خبر في كثير
 مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة لافى الجميع فان التاكيد في الانشاء ليس للتكثير او الانكار من الخاطى طلب
 والترك التاكيد لخلق من الانقياع والانتزاع بل لانه بعيد عن الانشاء لا وقرب منه فليقتبره
 اى فليقتبر الانشاء التاظم على الخبر ويجعل اش دح ضمير فليقتبره اى الكثير اى فليقتبره وليس ذلك
 الكثير انما ظر في الانشاء الهى منت علينا بفصل الخط واحسن ليت بفصل مرفعة الكتاب واجبت
 اسئلة الخاويج احسن الجواب نسالك بياناه وصل المطلوب الى القواب وبينا بان كمال
 الاتصال بحسن التآب وكما لا انقطع عن الجهل والخطا والاضطراب الهى نعم علينا باحوال له
 ترتيب نجبر بل الشواب واكر سابا لتوفيق الاعمال تنجينا عن وسيل العقاب لفصل والوصل
 او قد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية قال اش دح قد علم الفصل بانة الاصل
 والوصل طار عليه والوجه ما ذكرناه وهذا وجه للتقدم في التفصيل لافى هذا العام كما لا يخفى على من يرف
 القام الوصل عطف بعض الجمل على بعض وقد تم تعريف الوصل على مكرهها وعلى خلافه القدر لانه وجوبه
 صانقا على العدم في الموقفة ولا يبعد ان يقال يقدم الفصل ثارة ويؤخر اخرى لتكثير التوجه بالترام تقديم
 احدها ان له منزلة في باب البلاغة على الاخرى وعبارته مشوة بان الوصل والفصل محتضرا اصطلاحا
 بالاجمل وللتفصيل اهم جارية في المرات ايضا فلا ينبغي التخصيص اصطلاحا ونحن نفهمه من عبارة **المفتاح**
 عدم اختصاصهما بها واقامها الاصل في الجمل حيث قال تميز موضع العطف عن غير موضع في الجمل
 هذا الاصل في هذا الفن وان حمل السيد المستد على ان الاصل في الجمل خارج عن الاصل مستخرج الفصل
 وبالجمل الاقتصار على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجمل واحفظها في المرات ايضا لتكثير

١٨٢

الفصل والوصل

بمعزل من البلاغة وكيف يظهر ان عطف الجمل التي هي اجزاء للبند او حوالها صوابا وصفا لمنفردات وقوله
على احوال دون ما في مفرادات كذلك وقد وافقني في ذلك السيد السند حيث حكم وجه الفصل والوصل بين
مفردات في حطبة شرح الطالع وقد ختم الجملة على الكلام ليشمل ما له محل من الاعراب والفصل بلازم لم يقل
عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملة على جملة فانه وبما يتناسب مجازا مع حيث ويعطف على جملة
بل يتناسب الاشتنان الاوليان والاشتان الاخرين فيعطف في كل اثنين او لا ويعطف الاخرين
على الاوليان لان مجموع الاخرين يناسب مجموع الاوليين ونظيره في المفردات هو الاول والاخر والاخر
والفصل والباطن فانه عطف اول الاخر على الاول والباطن ثم عطف مجموع الظاهر على الظاهر مجامع
التقارر والباطن على مجموع الاول والاخر ليسا بسبب المحييين باعتبار اجزائهما والباطن على ما في قسم
الواحد ليشمل عطف احدى الجملتين على الاخرى ومحل الجمل على جمل يكون في العالم لا يليق بالعالم والفصل
تركه اعترك عطف بعض الجمل على بعض ومن شدة العطف اذ لا يقا الفصل في تركه عطف الجملة الحالية
على جملة قبلها ان ليس من شأن الحال العطف على ما هي قيد له ثم انه رتب على الترتيب بيان الاحكام اشارة
الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء فقال فاذا انت ورتب العطف ثلث مراتب مرتبة منها فترتبا
التساوي ومرتبة بعيدة على طبق ما في الفتح الا انه جعل المرتبة الاولى مالا محل للجملة من الاعراب
والفتاح ما يكون العطف فيه بغير الواو ولكن الحق مع الفتح لما العطف بغير الواو لا يطلب شرطا فخص
اقترب تساوي على الاطلاق وما له محل من الاعراب مجتمع فيه حين العطف بغير الواو وجهها قريب واقفا
في جعل احدى المرتبتين بالجملة تحل محل الاعراب ولا يخصص فيه اذ الفصل في جملة انت بعد جملة هي صلة
موصول سمي وحرق وقصد تشريك الثانية للواو على الاولي كالتسمية بعد ما له محل من الاعراب
بلافتاوت فتعطف الذي ضرب وقتل ونجبت من ان ضربت واكرمت فحقن نقول فاذا انت جملة بعد جملة
فاما ان يكون لها محل من الاعراب او يكون صلة او لا ولقد ضمن بيانه وجوب تقديم العطف عليه
وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية لما في محله اي في حكم الاعراب بان يكون مشاكلة للواو في جهة
الاعراب ويكونا معا بهما من جهة واحدة وليس الخبر الثاني ولا الحال الثانية ولا الصفة الثانية

سواء كانت

وانما هو بيان

قوله مالا محل للجملة من الاعراب لعله شهد
من الكتاب الظاهر بل القلوب ماله محل
من الاعراب يشترك فيه قوله ماله محل
من الاعراب تامل

قوله قوله بالجملة محل من الاعراب لعله
من الكتاب كما سبق والقول بالجملة محل
من الاعراب تامل
قوله اذ الفصل سبب وقوله في جملة خبره
فعله عطف العطف ويعطف
على وقصد تامل مسلح الدين

مشا

مشا واللاو في الحكم اذ جهة الاعراب في لا منها ما فيه الاضافي سابقه بخلاف السابق فلا يشكل
انه قصد تشريك الثانية للواو في الاجازة والتعدي ونظائرهما مع الله ترك العطف عطف عليها
كالغرد اي عطف الفرد على الفرد في هذه التشبيه اشعار بوجوب حسن العطف اي كما ان العطف في مقام
قصد تشريك الفرد بمفرد كذلك في هذه الجملة لانه الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع الفرد
ولا كان عطف الفرد على الفرد يشترط في قبوله الجهة الجامعة فتخرج على التشبيه قوله فشرط كونه
مقبولا بالواو ونحوه مما لا يدرك الا على مطلق الجمل وهو محقق في كلام الرب لم توجد على سبيل الحقيقة
ولا مانع من التجوز كما قيل ان ثم في قوله عطف ووصف وتاثير ومعرفة ونحوه ثم جمع ثم تركيب بمعنى
الواو لفردية الشعور وكما قال الكوفيون ان او في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون يعني الواو
وكما قال المصنف في التذريب من الايضاح ان الفاء بمعنى الواو وجعل منه واقتدا على الترتيب
فسميت فت قلت لا يعني واستشهد عليه بحديث عبد الله بن عبيد الله فانه اردته فادرج اليد ويؤيد
ان ذكر نحوه لاعتنا في معناه تجوز ان الله قال فيما بعد ان قصد لابطها بها على معنى ما لطف سوى
الواو ولم يقل عطف سوى الواو فالواو بالواو والواو المستعمل في معناه الحقيقي حتى تدخل الواو بمعنى او
في غير الواو ولا يعلم وجود العطف بمعنى الواو وتجوز ان في كلامه البلف لم يبالا لفتاح بالاحتمال ولم يذكر
قوله ونحوه وقد صعب ذكره حتى قرئ منه صوابا عطف على مقبولا ومجوزا عطف على الغير المجزوء
على الذهب الضعيف مفسر المنصوب بغير القبول من الستمن والقريب من القطع وهو كما ترى ففسر
الجوز بغير عطف الجملة من عطف الفرد ولذا اظن كسفي ربيعة تما الحسن به ولا يخفى ان هذا لا يشترط
على مله من لم يجعل الواو للترتيب ان يكون بينهما جهة جامعة فهذا الموصول اما يستتر
بعد معرفة الجهة الجامعة كالمقالات الا ان في القران اشياء امور اخر لا بد من منبسطها لم تستر
في هذا القسم من عدم كمال اتصال وكما ان القطع وشبهه فلهذا اشد قريبا التساوي وروى
الاشياء بخلافه يكتب اي يشترط التشريك كما سمعت من الشافعي ويشعر من باب قد نصر
وكرم بمعنى يقول الشرا والاشياء في معنى يجيد الشكر كما في القاموس لابن الكفاية والاشياء من الكفاية

١٨٤

انما قال كما قيل لانه صفة معناه
في شرعه على الكافية

او يعطى ويمنع لا بينهما من التضايق ولهذا ان يكون شرط قبول عطفت الجملة بالواو وجودها مع لا يكون
 شرط قبول لا يعطى بالواو ومزدا كان او جملة ان جعل الشرط في المزد مسليا حتى فرغ على اشتراط القول في الجملة
 فلا يحسن تقبل اشتراط المزد بعد تسليمه **فان قلت** فلابد ان يكون شرط على المفرد **قلت** ان الفقرة
 بعد العلم في حكم الكسوة تكون ما بعدها من مترا مترا معقولا على ان يكون وجودها مع شرط في الجملة ايضا
 لم يقبل على الشارع يجعل العطوف والمطوف عليه بمنزلة الجملة عيب على ان تمام قوله ذكرت اى الكسبة
 هو انك يا نفس عفا الفداء اى اندرس في غداة الهجر كما عفى عنها اى عن التوى وهو موضع طلال بالذوق
 ويوم لا اى ليس الامر كما زعمت والذي هو عالم ان التوى صير اى مرقى القهقريه كمن هو الداء
 للز ولا يسكن الا للفرقة وهذا وفيه نظر اذ لغات كنف لا يخص الشوق وان ابا الحسين كمن لا ذلت
 عن سائر الوداد ولا غدت نفسى على النفس اى تحوم جواب القسم لا البيت الاخر مؤكدا وهو جواب
 القسم كما ذكره الشارح وعيب البغيا على ان تمام يعرف الجامع بين العطوف والمطوف عليه اذ لا سابعة
 بين سائر التوى وكرم فى الحسين دليل تام على الاشتراط وان امكن الجواب عنه بان مرادنى تمام انارة
 التوى وكرم فى الحسين من لا يعلى الا الله كما يتبادر اليه العرف من قوله علم الشيء الى الله وفيه كما ان الباطنة
 في عطية الشيء بحيث لا يدركه العقل فاجمع بينهما انهما مما لا يحيط بهما علم احد فساكن والا اى
 وان لم يقصد تشريك الثانية للاطلاق في حكم اعرابهما **فصلت** الاولى ان يقال بل فصلت بربك او عطفت
 بل عطفت نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون **فصلت** الثانية ان الله يستهزئ بهم لم يعط الله
 يستهزئ على ان معكم الاولى لم يعط الله يستهزئ بهم على انما نحن مستهزون **فصلت** الثالثة ان
 كلامه في حجب انا معكم لا في الجوع كما وهى الشارح والسيد السند ونذير الله ما حكاه الكاظمي هو مجموع
 نعلق القول بدلا من قولنا انما نحن مستهزون ولا نصب بالقول الا للجمهور كما انه لا نصب
 كما اذا قيل قلت نذير الله لا في الجوع فليد ولا نصب لشيء من انما معكم وانما نحن مستهزون في التفسير كما لا نصب
 لكونه في هذه الحكاية كلاما من انما معكم وانما نحن مستهزون **فصلت** الرابعة ان لا يعطى بالواو وجوب الفصل
 عن كلامه ليس فصل عدم التشريك في حكم الاعراب بل ان العطف عليه عطفت على ما هو لحن كل وهو

عنها

بهذا الاعتبار

بهذا الاعتبار داخل في قوله على الثاني ليس الفصل فيه شيء مما عطفت بل ما ذكرنا فهد قسم منه
 يستهزئ فاحفظه بعد ما فرغ به ولا تنسج اى لم فانه ليس بهد الا بدل ما ذكرنا فهد قسم منه
 من يشا وقوله لا الله ليس من مقوله علة لحن وفي كانه قيل لانه لم يقصد تشريكه لانما معكم لانه
 ليس من مقوله قال انا معكم وانما نحن مستهزون **فصلت** الخامسة انما نحن مستهزون لاننا معكم
 فحكمه حكمه وقد عرفت ما فيه وانكر السيد السند كونه بيانا للوضوح انما معكم ومقاييرهم في المعنى وقيل
 الحق كونه تأكيد لانما معكم الشارح على اليهودية وانما نحن مستهزون في تحقير ضد اليهودية
 ودفع الاعتقاد به ودفع نقوض الشيء تأكيد له او لانما معكم المعية قلنا وهو يستلزم مخالفة
 اى محبة مع والواقفة صورة واستهزاء فيؤكد انما نحن مستهزون **فصلت** السادسة استنباط جوابها
 بالكم انما نحن مستهزون توافقنا اهل الاسلام قال على اى نقول لا يقيح عطفة على انما نحن مستهزون
 لانه ليس مقولا لله ولا يصلح ان يكون تأكيد او تنمة الجواب عن سؤالهم ومن المباحث النفيسة
 التي خفيت الى الان ان فصل الله يستهزئ بهم من قوله انا معكم لا ينبغي ان يكون من هذا القبيل لانه
 لا حذر زعم ضعف التأنيف لانه عدم قصد التشريك هنا التأكيد بغير اصل المعنى بناء على ان قاعدة
 العطف فيما بين الشيئين صورة التشريك فانما يشهد به حاله عن التحصيل ومثال ما نحن فيه ذبيذ ضرب
 ذهب لم يعط ذهب لم يعط ذهب مع الله بفتح اصل المعنى في قصد التشريك ولا يخالف
 قاعدة اخو الشهادة للتأنيف كما الحكم السابق في القصر على الثاني اى على تقدير ان لا يكون
 لادنى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها على معنى ما لطف لوقيل على ما لطف سوى الواو ودوح
 المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى او ونخرج ثم واو بمعنى الواو عطفت به لانه من الشرط ان لا يكون
 لادنى حكم لا يجري في الثانية فاصل نحو دخل زيد فخرج عمر او ثم خرج عمر اذا قصد التعقيب او الله
 القلوب انا قصد التعقيب بلا مهلة او بجملة والعاطفة التي يقصد به عطفت بلام لا على اى
 من الاعراب مما سوى الواو مما سوى الواو حتى فانها تحتها بالمرزوق الا ان الله يعطى بلام المضاف
 على المضاف فيقال اقدم لا اقدم لضاف رعته الا كما في التفسير وقان السيد السند ان وجهه احتج حتى

عطفت

اي فصل الله يستهزئ

Copyrighted material

باللزوم استماع وجوب شرطها وهو كونه ما يوجبها جزئيا قبلها اضعف اوراقى ولا يتحقق له في الكل
اصلا وفيه بحث لا يفسد ذكره في قوله تعالى امداكم بما تعلمون امداكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الشريعة
بدل البعض من الاول في ادخلها فيها ثم قال وفيها الفسار يشترط وقوعه في عطف الجمل حيث قال في بحث
العطف ولا بد في حتى من التثنية كما ينبغي عند قوله وكنت في من جسد ابليس فان معنى في الحال حتى صار
ابليس من جندي اذ الفاء هي صلة العاطفة وجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة
للمفردات هذا وفيه انك عرفت ان الشرط في الجمل وتفصيله في البيت انه اندرج في ارضي في
الحال صار كذا وكذا فيصير حتى صار ابليس من جندي واقام في لفظه لانه يجوز ان يكون نظير الماخارة
تدريج حتى العاطفة ولما في الفسار غير نظير ويجوز قوله ولا بد في حتى على حتى مطلقا مساندا ومعنى البيت
على ما هو المشهور انه صار بتابعه ابليس مترجيا في الشارة الى ان تبعه ابليس متابعه الجندى للسلطان
وفيه مخدع من ان كتابا تصفاته فانه يعنى الى الجيرة على الكبار ويجوز ان يكون المراد ان صرت
بالحقبة الى ان انقاد الى ابليس ولا بد ان معنى في العاطفة فيه ترغيب في العبادة والحق فيه واذالة
الكفر من تسويل النفس وغلبة الشيطان فانه يندفع بالتشريع الخير واقام اسارة العطف بما هو في الواو
وحتى ولا لانه معنى محقق وفائدة بعدد بها بخلاف الواو فانه لا يفيد الاشتراك بالجملة في
التحقيق ولا يوجب النفس الى الاشتراك في التحقيق بعد معرفة تحققها لانه ليس معنى تعجب النفس واقا
يعجزها ويجعلها طابا للبشرائط لا يستمر مرفقها الا او دى بعدا وحده فلذا استلزمه في قوله
بحصر البلاغة فيه ما غلب في قوله مدار لها لا تقول اولم يعطف الجملة لانهم انما جملة الثانية
وجوب عن الاول لانا نقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف الرفع اليها
وسيا في نظيره لكن لا بد في عن الشرط في مقام الاحمال فيه للديها لوصف الامر من غير شارة
اليها كما ونحن نفصل لك معنى ما سوى الواو ومع ان العطف لا يتعلق الا بعد معرفة الالة المتكفل
لها علم او قد فمنا ذلك قبل ان ياتي هذا المقام في شرح الكافية بالاسم يد عليه والآى وان لم
يدخل الثانية بالاول على معنى عطف سوى الواو فانه كان للواو حكم لم يقصد اعطائه لثانية من

تقييد

تقييد بحال وظرف او غير ذلك فالفصل متعين كما في الايضاح لا يقال للواو ملزم لا يشترط
قال السكاكي ان هذا القطع ياتي اما على وجه الاحتياط او ذلك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق
كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك واما على وجه الوجوب
وذلك ان كان لا يوجد الا في قوله المرام فان كان للواو حكم لم يقصد اعطائه لثانية
والمراد سبق على الواو ما يقع العطف عليه بقرينة انه ياتي بيان هذا القسم وهو الذي جعل
كالنقطة وليسمى الفصل انه قطعاً نحو واذا اخذ الاية لم يعطف الله يستمر في وجهه على ما
ثلاثا بشارة في الاختصاص اي في اختصاصه باعتبار حكم الحكم لا باعتبار وصفه بالظرف لما مر
من ان العطف ونحوه مفيد الحكم فلا بد ان لا نسلم وجوب الشارة في الاختصاص بالظرف لما مر
من ان التقديم بقيد التخصيص لا لا نسلم ان التقديم بشرط بقيد التخصيص واقا يفيد ظرف لم يتفهم
ما يوجب صدور الكلام لانك عرفت ان الازد اختصاص الحكم لا مضمون الجملة والبقيد يخص حكم الحكم لا محالة
وعرفنا ان ما لم يفسر معناه كونه التقديم للتخصيص بل كونه الظرف التقييد فان قلت عبارة الايضاح
لا تساعدا ذكرت لانه قال ثلاثا بشارة في الاختصاص بالظرف المتقدم فان وصف الظرف بالتقدم
يشوب ان التقديم مدخل في الشارة في الاختصاص والتقييد بالظرف لا مدخل له فيه للتقدم
قلت فية به لان العطف على القيد واقا يفيد الشارة في القيد المتقدم وذن التوسط والتأخر
يدان عليه كلام شارح المحقق واعلم انه في الآية ثلثة امثلة لانه لا ريب في صحة عطف الله
بهم على مجموع الشرط والمجزا فوجبا ترك العطف عليه ان عطفها عليه يوجب عطفها على الجزا فاقطع
لرفع الهم وهو مثال للفصل فيكون كالنقطة وكان عطفه فاقطع على جملة مثالا للفصلين وذن
الثالث قال شارح المحقق فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فموجب على ضربين احدهما ان يستقل كل
بالجزا اية بخلاف تاتي اعطاك والسكك والثاني ان يكون العطف بحيث يتوقف على العطف عليه ويكون
الشرط سببا فيه بواسطه كونه سببا في العطف عليه كقولك ان اوجع الاخير استاذنت وخرجت
اي اذا وجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستمر في وجهه على ما

117

من هذا القبيل قلت لا تهم بصير المعنى واذا قالوا انك استهزئت الله تعالى بهم وهذا غير مستقيم
لأن الخبر اعني استهزئت الله بهم تعالى هو على نفس استهزائهم وادانهم آياه لا على اختيارهم
والسليم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الحجج قلنا دليل الشيخ مدخول لأن
المراد بالقول القول عن اعتقاد كمالا يخفى فترتيب الاستهزاء على القول المخصوص لا على القول
الطلق ولا يتم ما ذكره دليله على عدم ترتيب الاستهزاء على القول المخصوص وثانياً انه ورد على
الشيخ انه اعطى على جواب الشرط له احتمال ثالث وهو ان لا يستقل شيء بالخبر بل يكون الحكم بجمع
الشرط والخبر ويدر فنه ان العطف ليس على الخبر بل العطف مقدم على الجعل خبراً وثالثاً انه اخفاه
الاستهزاء بوقت الخلق بعد لانه القول مختص بوقت الخلق والاستهزاء بوقت القول المختص
بالختص بالشيء مختص به والا يجب من ذلك كله ان من كون العطف موجبا للتقييد مما لا يفرق لانه
القصور بيان نكتة للفصل بجعل المراد من الآية ما لا يستقيم معه القول وهو ان المراد استهزاء
الله مطلقا ولم يعطف على الخبر فلفظ الاطلاق افادته الاختصاص بوقت الخلق فالمراد منه بانه
يجعل الاختصاص بوقت القول مما لا يفرق بغير تعيين الفصل لانه العطف يفيد الاختصاص بالظرفين
لا محالة على ان الاظهر الاشيع الاحتمال الاول وان الصواب بعين الخلاف وان تبادر منه بوقت الخلق
وكان مهابة الشيخ شملت المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه والله يجتهد من يشاء بانغامه والا
عطف على قوله فان كان الاول حكمي لم يكن الاول حكمي بقصد اعطائه المشايخ وذلك
بانه لا يكررها حكمي زائد على مفهومه الجمل او يكون ذلك ولكن قصد اعطائه المشايخ ايضا فان
مع قصد الاعطائه كيف يصح الفصل بغير الحكم قلت لا يخفى الا اعطاه في العطف فليصح بالحكم في
العطف فان قلت من المنع ان لا يكون الاول حكمي زائد على مفهومه الجمل اذا الحكم باليد لا يخلو
عن معنى ما قلت المراد حكمي زائد على مفهومه الجمل يمكن اعطائه المشايخ بالعطف فان كان بينهما
اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلايهما من الاقسام العقلية كمال الاتصال مع ايهاا وشي كمال
الاتصال معهما لم يتوقف ايهاا فكانهما لم يوجد او كمال الاتصال لا يشبه احدهما فكذلك يتوقف

الفصل في عدم كمال الانقطاع لا يتوقف الفصل بل الفصل اولى للاختصاص على ما سجدت
نقلناه من الفصاح الا ان يقل فرق بين التعيين والواجب والا واما ايضا متعين عند البلغ والا اي ان لم يكن
بينهما واحد من الثلاثة وذلك بان يكون توسط بين التعيين او ايهاا مع كمال الانقطاع فالواصل
متعين اما في الاول فلتحقق المناسبة والمغايرة واما في الثاني فلفظ ورة وجود تعين الفصل مع كمال
الانقطاع عدم ان نسبة لان المناسبة مع المانع عن رعايتها كعدم ومع كمال الانقطاع بلايهما
ومع كمال الاتصال وعدم المغايرة ومع شبه كمال الاتصال عدم المغايرة المحوجة الى العطف في الربط كعدم
الجواب بالسؤال من غير عطف والعطف يحتاج الى مغايرة محوجة الى العطف في الربط فالقائمة
اخذ الصريح في تفصيلها على ترتيب ادنى البينة التي يمكن لم يتوقف في القسم الاول لعدم الايهام لانه مستغن
عن البيان واكتفى بقوله اما كمال الانقطاع فلا خلافها خبرا وانشاء اي في المنع بنية ولا نشائية
والاولى خبرية وانشائية ولو اكتفى بقوله خبرا وانشاء لكناه لان اختلاف الجملتين في الخبرية ان يكون
احدهما خبرا وانه الاخرى والجمل ان لم تكن خبرا فلا محالة يكون انشاء وكذا الانشائية لفظا ومعنى
مصدان للاختلاف في اي اختلاف فالعطفان معنويان بان يكونا احديهما خبرا لفظا ومعنى والاخر
انشاء كذلك وهو السابع او تكون احديهما لفظا وانشاء معني والاخرى معنوي كذلك وهو مما لم يغتر عليه
مخو وقال رائدكم ارسوا نزولها فكل حنف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القول لطلب
المأوى والكل من ارسيت السفينة جستها بالمساة والاراءهم يحسب انفسهم في مكانهم
عن الذهاب نزولها اي عا والاحب ونفا لجها وكلم الارساء جس السفينة او هم البعض ان الفهم
للسفينة ومنهم من جعلها للرجل والوجه الاول كما يشهد به تسمية البيت ومعنى قوله كل حنف امرئ
الى آخر اي حنف يرتد على المرء بتقدير الله سر كان حنف انفه او موتا آخر فلا يبرق الثاني الجبين
ولا الاول الاقدام وقرق بيته وبني حنف لا امرء وكان الشايع غفل فقال في تقدير معنى البيت
فاخرج كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدوة لا الجبين بنجيه ولا الاقدام بسلبيه والثالث هو الحكم
لامن حيث انه في الحكاية فانه الفصل فيه لحفظ الحكمي على ما كان كما هو مقتضى الحكاية لا لاختلاف

188

خبرا وانشاء وانما الفصل لذلك في كلام الرائد ولم يعطف نزولها على راس الاختلاف بل على خبر
 وانشاء فقط ومعنى وليس عدم صحة جعله شأنا من حيث ان في الحكاية لا في المثال للفصل بين جملتين
 لا محال لهما من الاعراب وهي في كلام الحاك في محل التقب بالفتحة كما ذكره السيد السند في القول
 بحكمها وهو التصوب ولا نصب لشي من الجزين في التقب وبهذا تضعف ما ذكره الشيخ
 المحقق من انه شال لمجرد الاختلاف لا لاختلاف جملتين لا محال لهما من الاعراب بل لاختلافهما من حيث
 المحل ولا التزام بين كمال الانقطاع وشبه كمال الانقطاع فلا يرد ان نزولها انما تقبل بطلب كمال الانقطاع
 والآية مخبر كافي في السلم فلا دخل في الجدة فهو جواب لسؤال مقدري ما بالكتاب تأمرنا بالاراس فليس الفصل
 لكان الانقطاع بل شبه كمال الانقطاع وانما حال كما تقول اي ايقع في حال سزاولة الحوب فلا تخافوا
 المحتف فان حثف كل امرئ بمقدار ولا يخفى انه الامر بالاقامة في حال السزاولة انشد تأكيد السزاولة
 فكذلك ليس الفصل للاختلاف المذكور انما هو لانقطاع على الجملة القيدة بها حتى يكون تركه فصلا
 مثبتا على نكتة واعلم ان الاختلاف خبر وانشاء لا يعنى العطف فيما له محل من الاعراب كما هو ظاهر
 بانه التام حيث لم يشترط في ما له محل من الاعراب عدم الاختلاف وقد وقع في التنزيل وقاسوا
 حسيب الله ونعم الركيل وصرح العلامة التبريزي في جواز في سورة نوح او معنى اي فقط واسا
 الاختلاف فقط فليس من موجبات الفصل كما استوفه نحو مات فلان رحمة الله اي ليس رحمة الله
 فصل رحمة الله عما قبله للاختلاف فهي خبر وانشاء معني ويحتمل ان يكون الفصل للتمييز على الاختلاف
 وهو موجب سماع واضع حافظه او لانه عطف على قوله للاختلاف فهي للاجتماع بينهما كما سياتي من ان
 المعتبر الجاهل باعتبار السند اليه والسند جميعا وانما الجاهل اي شيء هو وما كمال الاتصال بغيره بل
 الجملة انشائية منزلة تابع من التوابع سوى العطف لكتفه لم يتصور انكرها انشائية بمنزلة النعت
 للاولى وبني الشايع ذلك على ان النعت لا على بعض احوال التبوع وهذا المعنى مما لا يحقق في الكلام
 وشبه السيد السند بنسبته بان لا يستلزم كون الجملة من حيث هي محمولة عليها ولكن انما تقبل
 ومحكوما به والجملة من حيث هي لا تصح شي منها ونحن نقول ليس التنزيل للاقتفاء لغير مناسبة ولا

يقضي

يقضي رعاية قصور صاحب الترتيب في الترتيب واللام يقضي الترتيب بمنزلة البدل الملائم البدل المقصود
 بالنسبة والجملة من حيث هي محمولة لا تصح ذلك على ان الجملة وتجاهل حال بدله كان تقولا زيد قائم
 عن زيد قائم لا تدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت فلو كان ان شئ مؤكدا للام
 موافقة للنقط والمعنى نحو زيد قائم فقد زيد وقد زيد وكما ظهر لظهوره لم يتصور ان
 او مخالفة للنقط متقاربة المعنى جذا فهو بمنزلة التأكيد بالتكرار او مخالفة المعنى مقرونة للام
 فهو بمنزلة التأكيد للعنوان كما سيفصلها وكلاهما الدخ في حق او غلط كالتأكيد نحو لا ريب
 فيه بالنسبة لان ذلك الكتاب يثبت تقدير كونها جملتين لا محال لهما من الاعراب وهو المختار كما بين
 في محله فانه لما بولغ في وصفه ببيان غرضه متعلق بوصفه الذي رغبة القصدي في الكمال يجعل متعلق بغيره
 البتة ذلك الشرح بكمال العناية بتميزه وبعد درجته لعل من الافهام وانما خبرنا باللام
 الدال على خبر الكتاب فيه وهو يقضي جملة غير من الكتب لنقصنا انما بالنسبة اليه كما قد ايسر كتابا
 وان شئ لم يجعل ذلك مثله بل جعل في تقديره هو ذلك الكتاب وجعله مع لا ريب فيه بمنزلة هو ذلك
 الكتاب هو ذلك الكتاب على ما في دلائل الانحياز وكانه تعالى عن تنزيه كتيب الله بمنزلة العدم
 لا فيه من سوء الادب وجعل لا ريب فيه بمنزلة التأكيد القطعي الا انه دعوى عدم الترتيب في كمال الهيمنة
 بمنزلة دعوى الهداية يثبت جاز جواب لما ان يتوهم السامع قبل التامل في كالات الكتاب ان الله
 مما ينبغي به اي مما يتقوه به جبرافا هي شئ علة بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى ان كناية عن كونها
 غلط لان القول بلا تأمل في عرض الغلط ومن التجوز وجعله بمنزلة جازي زيد نفسه يستدعي
 ان لا يدفع به الغلط على ما ذهب اليه الشايع المحقق والسيد السند لكن خالفنا هو وشبهنا صحة
 دفع الغلط بها في بحث التأكيد وايضا الكلام المؤكدا به مجاز عن الكمال حقيقة في بقى غيره من الكتاب
 والتأكيد العفوي بدفع التجوز فلا يقيم تباعده الجاهل لئلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود
 ودفع الجاهل انما يتحقق او لا بد بلا ريب فيه في الترتيب في الكمال اما لو اريد في الترتيب في كونه
 من عبد الله كما هو المشهور التبادر فلا يندفع به الجاهل لانه غير من الكتب شاك في ذلك النفي

132

فأشبهه أي ذلك الكتاب أي لا يجب فيه نفي ذلك التوفيق فزان أي على يد من وزنه
بمعنى ما دل به يقال هو وزنه وزنه ووزنه في القاسم فعمل أن وزنه نفسه في جاني زيد نفسه
يزيد فيه لفظ الوزن إذ يقال هو وزنه لا وزنه وزنه على ما عرفت ولا يصلح قولنا إن المحقق
في المختصر أي وزنه لا يجب فيه مع ذلك الكتاب وزنه نفسه مع زيد فلا يكون الوزن زائدا
كما يتوهم أن لا يوازن لا يجب فيه لشيء بل بما يعرف به حال من نظيره الواضح حال ومحو هدى
للمتقين عطف على قوله نحو لا يجب فيه وإشارة إلى جملة مؤكدة متقاربة المعنى لسا بقية منزلة
منزلة الشكرين فأن معناه أنه أي الكتاب في الهداية متعلق بما بعده بالتحديد ودرجة لا يدركها
أي نهايتها حتى كأن هداية محضة الأولى حتى أن هداية محضة في كل الشئ في مقام ^{المباغاة} ^{المباغاة}
دعوى الاتحاد من غير شبهة تزداد الأولى هداية عظيمة محضة لأن التسوية هدى العظم ^{بالإضافة}
في جعل هدى التسوية خيرا له وليس البلوغ تلك الدرجة معنى التسوية ويكون هداية المحضة معنى التغير
كما يستفاد من الشرح لأن التسوية لا يفيد تعظيم الهادى بل الهداية فالبلوغ الباقى فيه يتم منه مستند
إلى أصل الهداية التسوية عليه وجعل عين الهدى العظم وهذا معنى ذلك الكتاب الذي معناه كما مر الكتاب
الكامل والمراد بكلامه في الهداية لأن الكتب السماوية بحسبها أي بقدرها أو بسببها استغاثت
في درجات الكمال لا بحسب غيرهما فقد عظم الجار والجور لمحض مباغاة في الاعتناء بشأن هذا التفاوت
فلا يدبر وضع المحرر بسنداته قد يتفاوت بحزلة النظم وبلوغت بالقرآن فأنه فاق الكتب بالبحر
وأنه المحقق دفع المنع بأن هذا التفاوت أيضا دخل في الهداية لأنه أرشاد إلى التصديق وليس عليه
وأنما يندفع به لو كان السند مساويا ولكن أن جعل هدى المتقين في تقدير فيه هدى المتقين من زيادة
حصر الهداية بكونها في غير ذلك الكتاب في حصر الهداية ويكون لها ثلاثة أقسام بال تأكيد اللفظي ^{اللفظي}
فوزانه وزان زيد الثاني في جاني زيد الأول فوزانه وزان زيد قائم الثاني في زيد قائم زيد
قائم إلا أنه أراد رعاية الناس بين وزاني فسمي الحكم بالأكدة قال السيد إذا كان كلام لا يجب فيه
وهذا المتقين تأكيد لذلك الكتاب فلا يظهر وجه تفصيل هدى المتقين من لا يجب فيه أن المتقين

عطف المؤكدة على المؤكدة لا عطف تأكيد على تأكيد بل العطف فيه نسب وكان له لزم بلقت الترخي
إلى هذا الاحتمال الذي اختاره القائل والمص وجملا لا يجب فيه تأكيد ذلك الكتاب وهدى المتقين
تأكيد لا يجب فيه وجبته فصل الجمل مجتمعا بلوا شكاهذا ونقول والله المستعان وبالله التوفيق
من الشجع الزمان في هذا المستوى من الميدان ولو لا فضل الله فالإنسان هو الإنسان إنما عدل المستلح
عن ترجيح الترخي لأنه لا يجب لتأكيد التأكيد نظير في الفردت عند البحر فأنهم نصروا على أن التأكيد
الجمعة كلها المؤكدة كالتصا التأكيد لموصوف ثم ابن برهان على أن التأكيد بعد التأكيد تأكيد للتأكيد
وهي القيس عليه الجمل وكان الترخي تبع مذهبا ابن برهان وكما لا يعطف المؤكدة لا يعطف تأكيد على تأكيد
فلا يقال جاني القوم وكلهم وجمعون على أنه يمكن في فصل التأكيد عن التأكيد إيهام العطف على المؤكدة هذا
ولكن زيد في سبب الفصل ما غفل عنه وهو كون الجملة بين التوايين تأكيد بين شيئا فاحفظوا ونظمه
مع ما ذكرنا أو بدلا منها عطف على قوله مؤكدة الأولى أي القسم الثاني من كمال الاتصال بأن تكون
الجملة الثانية بدلا من الأولى أبدلت من الأولى لأنها غير وافية بتمام المراد وان وقت بعض من غير
الثانية فأنها وافية بدلا ويكون الأولى غير وافية بتمام المراد تكونها بحجة أو حتى أن الله خلقه الثاني
فأنها وافية لا تشبه غير الوافية بكونها مفصلة أو وافية الله هكذا ينبغي أن يفهم المراد لا كما
ذكره الشيخ من أن البدل مطلقا يجب أن لا يكون وافيا يشبه غير الوافي أو واف يشبه غير الوافي
يصح لجملة بدلا من الثاني والقام يقتضي غنى بشأن أي بشأن تمام المراد وجعل الصمير راجعا إلى المراد
بوجوب قوت تمام المراد قال الشرح لأن الغرض من الإبدال أن يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا إنما
يكون في مبتدئ البيت فلا قبله لا بد في كل كلام أن يكون وافيا بتمام المراد والبدل غنى شافي فوف بعض
المراد فكونه القام مقتضيا للاعتناء بشأنه لم يعتبر لاير ما ينبغي تمام المراد لاير ما لا ينبغي بغير البدل
فأنه مع وجود البدل شأن يكون البدل منه لا عينا معروفا وباعنا للبليغ فاشاد إلى جهة المراد
بأنه القام يقتضي غنى بشأن تمام المراد فيكون المراد لاير الوافي ليس هو نفس طابا على ما مستشوقا إليه
فيتمكن في نفس المخاطب حين ذكره فصل عنك لئلا تكون التفتة هي القام والعبارة تشعير بأنها غير

119

يبدل من الترخي وفلك

فالاول وهو القائم كونه لا اذ كان له بالتمام غير ما يتوقف من الحال بل كان الحكم كونه مطلوباً
في نفسه الاول تركه قوله في نفسه فانه يمكن كونه مطلوباً بسل كان مطلوباً في نفسه او في غيره
او قطعاً هاتين كوناً اول مرة من غير سبق البطلان لا يحيط به الدهن ويذهل عن ضبط اللفظ
او يحجب بمنع التعجب من قوله في اول السماع من غير مقدمة وتوطئة او لطيفاً لا يستلزم في البصيرة للفظ
بكونه المكشوف في طلبه وثقائه زماناً فاستلزم الثانية من الاول منزلة بدل البعض والاستلزام في هذه
بدلاً لبيان الصفا على انه لم يغير بدل الحكم وكلام المفكر ساكت عنه ومن امثلة الفسار للبدل قوله
نقل بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا انك استنا وكنا شارباً وعظماً ما شئت لبعوثك قال فصل قالوا
انك استنا عن قالوا مثلها قال الاولون لقصد البدل ومنها قوله تعالى اتبعوا الميسرين اتبعوا من لا اسلام
احزابهم مهتدون قال لم يعطف اتبعوا من لا يستلزم لكم للبدل وحزبه الشانم المحقق والسيد السند
في شرح الفسار ان الشانم في بدل الحكم انما الصريح به انه من بدل الاستلزام وجعل السيد الشانم الاول
ايضاً منه لكنه قال الشانم في الشانم اقتداء بالايضاح ولم يعتبر بدل الحكم لانه لا يستلزم عن التاكيد الا
بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة وانه بخلافه التاكيد وهذا المعنى مما تحقق له في الجمل
التي لا محل لها من الاعراب وايه السيد السند بان الجملة التي تقرب مؤكدة وان ناسب التاكيد لفظ القصد
بالنسبة ان استيفاء القصد الذي في الجملة بمنزلة القصد بالنسبة يتحقق فيها ناسب بدل الحكم ايضاً
بالغايرة في اللفظ وبالاجزاء في المعنى لم يجعل بدل الكلام لان العدة في البدل لكونه مقصوداً بالنسبة
وقد كانت اقوالاً في ذلك الشانم نظراً من وجوه احدها انه لا ينحصر الاستلزام عن التاكيد فيما ذكره بل
الاستلزام بان البدل في حكم تكرير العامل نعم انه ايضاً يستلزم في الجمل لا محل لها من الاعراب وثانيها انه
لا يستلزم عن مطلق التاكيد بان لفظها مفاد الجملة الاولى ان من التاكيد ما يغاير لفظ لفظ التاكيد
وهو ان اكيد المعنى ورجا ينزل الجملة منزلة التاكيد المعنوي كما عرفت وثالثها ان ما ذكره جاز
في البيان ان الاستلزام عن التاكيد لا بان لفظه غير لفظ الاول فينبغي ان لا يعتبر ولا ينبغي ان استلزام
بدل الحكم عن الاعيان والافعال بيان عنه اولى بالاعتبار وان التباس البيان بالبدل مشهور قد قصد

التي تنصب علامة التميز بينهما دون البدل والثالث كونهما التميز في جهة اعتبارها بعد مقيده
عن التاكيد دون البيان ينبغي اللفظ بخلافه بما نقل من املاكهم بانهم وبين وجبات وعيون مثال
لذلك منزلة بدل البعض كما نبه عليه في المراتب السبعة على ان نعم الله تعالى والثاني اولى والثاني اولى
بثابته الا ان الاول وان كانت تشمل لكن الثانية اولى في ذلك لادامته عليها بالتفصيل من غير
احالة على علم الخطين العالمين الاول تركه العالمين الا ان الاظهر ان التاكيد ليس مخصوصاً به
بل يشمل العتر فيلزم ان يكون في الشكر والتكسوف في الاعتراف فاذنه واذن وجهه في العجني زيد
وجهه لدخول الشانم في الاول كما لا يخفى لانه الاول يشمل على ما لا يحصى والمقدمة احتياجاً في غاية القوة
طالكن وهو ان ما في قوله في ما تعلو من صدقته اي املاكهم يعلم وتكرار من بين الحيوانات الشهادة
بانكم من ذوي العلم املاكهم بانهم الاية بتد على الامداد في العالم الروحاني وعلى الامداد في العالم الجسماني
ولما كان بين الامدادين من التباين والتفاوت فصل الحملين متزايلاً المتباين منزلة عدم التناكب
واوجعل ما موسوا في التاكيد انهم من ذلك الناحية بعد العلم بشر فافهم في نظر الخطين العالمين الكمال
شفقة بهما واشابع فيه عطف الخاطيء على التام ولما اعد العامل استغنى به عن العاطفة هذه من جهات
الفصل حريته بان جمعها نصب العين وان هو من البين وما ينزل منه منزلة بدل الاستلزام انما
بقوله نحو قول له ارجل لا تقيمن عندنا والا اي وان لم تزل فكن في السر والجهر مسلماً اي متقاداً
الاسلام الانقياد وفي الشرح اي فكن كالسليم من استواء حاله في الدين على خلاف المافق المتدين
في الدور غير المتدين في الخلوة فان المراد الى المقصود به والفرق من استلزامه فالمراد بمعنى الفرض لا استعمال
فيه التفظ كمالاً اظهره وانكره اي كمالاً اظهره كما انكره لاقامته اي اقامة الخاطيء وقوله
الانقيمن عندنا اوفي بتا ديتة اي تادية الفرض من الاستعمال لادامته عليه اي على انكره وتذكير
لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وما قرئنا لم يكن كونه اظهره وانكره ما استلزم فيه التفظ مع ظهور
بطلان ذلك من على من جعل من عليه كما ان اظهره وانكره بالبطانة اي بالادلة الواضحة التي
صار في الوصف كالطابقة والادب في الانقياد انتهى عن الاقامة وهو ليس عين انكره وتما يوم

الكراهة قوله عندنا فانه يدل على انه لا يراد بالعارضة والمصاحبة وسيتم وجوبه وقال الشيخ
 هذا العطف في الكراهة الشديدة للدوام من غير طلب الكف على الاقامة مع التاكيد الظاهر جعل في الكراهة
 الشديدة فو زانته وان حسناتها في العجب الذي احسنها لان عدم الاقامة مغاير للدار فقال فلا يكون
 تأكيد ولا بياناً وغير ذلك من ما يبينها من اللادبسة والملازمة ووجه كونه من الامل لاجلها
 قد عرفت او بياناً اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بياناً للاولى فترد منزلة
 عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها كما لا يعطف موصوفه الشيء عليه فاما ان تذكر
 بعد كلمة اي او بعد ونها بعد ان جعل المفعول اي الفسرة من الموصوف العاطفة لا يصح فيه جعل كون الثانية بياناً
 للاولى من موجبات الفصل لخصاها يعني يتوقف البيان على كونه الاول خفياً وفيه بحث لا بد ان يطلب
 به من زيد الايضاح دون ازالة الخفاء نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل اذكرك على شجرة الخلد
 لا يسلي ويشبه ان يكون الآية من يدل البعض لانه وسوسة الشيطان كان اكثر مما ذكر فانه وزانته
 وزان عروفي قسم بالله ابو جعفر الملام لا يسوق فزانته وكون الجملة الثانية بياناً للاولى اتم من ان يكون
 بتمامها بياناً للاولى او يكون بتمامها بياناً للجزء الاول او يكون جزءاً منها بياناً للجزء الاول فانه قوله
 قال يا آدم بيان لوسوس اليه ولا دخل في الشيطان ولا مدخل لتقييد الوسوسة في البيان وما قال الشيخ
 المحقق من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصح تفسير قوله وسوس اليه انما القول الخفي للاضلال
 اتم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصح تفسير الآية بالتقييد بالشيطان فيفهم كونه للاضلال وكونه
 خفياً لا يتم لان البيان يمكن فيكون مفعولاً مفعولاً مع انه مفعولاً عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما
 من يدل ايضاح كما نرى في نحو وكذا ما قال السيد السدي حيث قال بل نقول لا بد في الثاني من ملا حظة
 التعلق بالفعل ايضاً حتى يصح بيان الاول ولا شبهة ان القول القيد بهذا الفاعل والمفعول بياناً
 لملوك الوسوسة وللوسوسة الشيطان بل الوسوسة لادم عليه السلام فالنسبة بالبيان التي بين الجملة
 دون جرة الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالخصوص فيجوز ان يكون القول القيد بالفعل بياناً
 للوسوسة المطلقة والقول القيد بالفعل ليس جملة ان الفعل من متعلق السند فلا يلزم ان يكون

النسبة بالبيان بين الجملةين فانه قلنا لو كان البيان من موجبات العطف كيف جاء قوله تعالى
 ليسوا منكم سوا العذاب بل يجوز ان يكونا كما في سورة في اخرى ويدجون انباءكم قلنا ان يدع الفصل
 بقوله ليسوا منكم سوا العذاب مطلق العذاب سوا كان باعتبار انفسهم او محصورين بهم فيزيدون انباءكم
 بما ناله ومع الوصل عذاب كان وارادوا انفسهم ووجه يجوز ان يكونا كما في غير ذلك مستحق للعطف لا لبيان
 وقوله انهم المحصورين بما ينزل من الشئ لانه فيه زيادة ظاهرة على ما في ايراد الجنس منزلة ان من جنس
 آخر فمطلق عليه لادعاء الغالبة في العطف اما ووجه على خلاف مقتضى الظاهر ومقتضى الظاهر الفصل
 وان نعرف ما في الفصل وانما كونها اي الثانية كالنقطة عنها اي عن الاول فلو كان عطفها عليها
 موهماً لعطفها على غيرها مما يؤدى الى خلاف المعنى وانما قيلناه به لانه قولنا زيد قائم ومحمود قائم وكبر
 ذاهب مما يوهم فيه عطف الجملة الثانية على اي جملة من سابقتها عطفها على الاخرى لكن لا نسب فيه
 ولا يتفاوت المعنى فلا يبالي في هذه الايهام وايضا لو كان مطلق ايها غير المقصود مردوداً الى الفصل
 لدفع ايها غير المقصود مع انه مع الفصل يحتمل الاستيفان وفيه ايها الاستيفان في الغير المقصود
 والمراد بالايها اما الدلالة الضمنية في تبادر العطف على الغير والشك ويكون معلوماً بطريق
 الاول واما التعبير بالايها لكون الدلول ضعيفاً فاسلح ووجه يشمل الكلام قال الشيخ المحقق وشبه
 هذا بما كان الانقطاع انه يشمل على مانع العطف كما ان المختلفين اشتاء وخبر والتفقيين الذين
 لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا لا بد لانه لا تنافي في هذا خارجاً حتى ربما يمكن دفعه بنسب قرينة
 اقوال ما ذكره من وجه التبيين مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ومحتمل الى التمسك
 بانها كمن اتجه لطريقان فالاولى ان يقال وجه النسبة تقايد الجملةين مع الاشتقان على مانع العطف
 ونحو نقول وجه النسبة ان فيه ايها خلاف المقصود كما ان في عطف المختلفين خبراً واشياء
 ايها اتفاقهما معنى لانه الشائع وفي عطف غير المتشابهين على الجامع ايها التبع والادق
 ان يقال لمعارضه ايها خلاف المقصود وجوب الجامع الحق الجامع بالعدم وشبه الجملةين الغير
 النقطتين الجملةين النقطتين بعدم الجامع ويسمى الفصل لذلك قطعاً لانه الجملةين كانتا متشابهتين

مع الفصل

لوجود التامسب والجامع فقط مانع فالفصل فيه كانه قطع متصل مثله ونظن سمي شي بها
 اي بدله بدل اذها على صفة الجوهل شعاع في النظر اي اظلمها في الضلال اي في سلوكه طريق
 لا توصل الى المطلوب تهيه اي تحوير وانما جعل مثلاها مظنوننا مع ان الساب دعوى التفسير
 تحرر عن دعوى اليقين في ضلالها واشهاد بان غاية الحجة دعوى النطة ولانه لا يبرح منه
 دعوى اليقين في براءة ذمته عن مظنون سلمي يعني فصل اربها عن قوله تنظر سلمي مع اتقائها
 خبرا وباتحاد السند بينهما وتناسب السند اليه لهما لان الاول محبوع والثاني يجب فيها
 وتعارف في الجبال لان العطف يوهم خلاف المقصود وهو عطف اربها على اربى وهو اقرب ويكونه
 كالنزد والعطف عليه كعطف المفرد على المفرد لا يقال الامانة بين مستد اربى واربها وكفي ذلك في بني
 التوهم **لانا نقول** كفي لنا سب كونه متعلق النطة **وفيها** ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتشبه
 لو لم يكن في الفصل ايضا ايها خلاف المقصود والاختلاف في احتمال كونه اربها حاله عن فاعل اربى
 وخبرها بعد خبر لانا لان يقال لاسم في الجملة ان لا يخرج عن الاستقلالة والاصل هو الفصل فاذن
 المانع عن العارض الذي هو العطف يختار الاصل بمنزلة الاصل وان لم يحل عن مانع كان مع العطف
 فليست في الفتح والايتم جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك اي ليس في مرتبة الداعي
 المعنوي فمع وجوده لا يستلزم البليغ الى الامر المتعلق ويعلم منه ان من نكات الفصل رعاية
 ويحتمل الاستيف كانه كيف يراه في الظن فقال اربها تحوير في اودية الضلال ولما كونها
 اي اثنائية كالتصا بها اي بالاولى ففكرتها اي اثنائية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتتزل
 الاولى منزلة اي منزلة السؤال لانه كلفه السؤال في افادة معناه فتفصل اثنائية عنها كما
 يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال كذلك في الترم فقولها كالتصا معناه كالتصا الكمال
 والافان تنزيل يحصل الاتصال وهذا قيد الاتصال سابقا بالكل او كمال الاتصال عبارة عن الاتصال
 الحقيقي ولم يقتصر على الاتصال وادرج لفظ الكمال لحيث ساقطة الاتصال يشبه الاتصال لان الاتصال
 التنزيل الى اتصالها قصه وهذا يشعربان موجبا كمال الاتصال كونه الجملة من سؤال الجواب وانما لم يعد

ذلك

فذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فلهي الى اعتباره لا انها يكون
 في كلامه متكاملا فالجواب ابتداء كلام غير مسبوق بالقطع عليه فلم يبيح الى اعتبار اتصاله بالسؤال ان
 يمكن ان يكون وجده قوله فيفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال انه يفصل عنها كونه ابتداء كلام
 ولكن الايلام ذلك جعل هذا القسم كالمقفل بل ينبغي تسميتها كالمسبقة والامر فيه بيقين ولكن ان تقول
 اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم اربا لانا لان الجواب بيان مسبق للسؤال ويمكن ان يجعل وجده
 اثنائية عن التنزل منزلة السؤال انه كالمسبقة لانه بيقين بداتها فنصبت السؤال منه من جعل
 هذا القسم لقطعة وادعى ان فصل الجواب عن السؤال كمال الانقطاع بينهما لا اختلافهما خبرا
 وانشاء ولهذا لم يعد الجواب والسؤال من مواقع الفصل لانهما تحت كمال الانقطاع وليس تحت
 الانتقاضه بقولك اضرب زيد في جواب من ضرب ان الفصل فيه ليس لا اختلافهما خبرا وانشاء
واعلم ان تنزيل الاولى منزلة السؤال من تصرفات المصدر واما غيره فالتنزيل مجزئ وتفصلها السؤال
 ولا يخفى ان ما اعتبره يجعل الداعي الى الفصل اقوى فقوله اشراج الله الحاجة الى ذلك التنزيل يبيغ
 لما هو الاخرى ورفض ما اعتبره في نقل البليغ اولى ولا يذهب عليك انما ذكره السكاكي من نكات
 التنزيل متعلقة الواقع من نكات التنزيل منزلة السؤال ولا يبعد ان يكون قصد المصدر من نقله
 الاشارة الى نكات ذلك التنزيل ايضا قال السكاكي فيتنزل السؤال الدلالة عليه منزلة الواقع
 لشدة كائنا وان مع عن ان يسأل وان لا يسمع منه شي كراهية سماع كلامه وان لا ينقطع كلامه
 بكلامه ولا ينفصل عن اتصاله ونظامه او الفصل الى افادة كثير بلطف قليل الى غير ذلك المقصود
 من نقل كلام السكاكي بيان انما جعل الفصل لجعل القدر كالدكر فيفصل الجواب عنه عن السؤال
 القدر لاعتن الجملة الاولى بخلاف ما اعتبره المصدر حيث تنزل الجملة الثانية منزلة السؤال فانه
 الفصل عنها وهذا انصب بعبارة كالتصا بها وجعل وجه الفصل شكا كمال الاتصال بينهما وتسمى
 الفصل لذلك استينافا وهذه التسمية يشرحها ذكرناه من ان الفصل فكم منه ابتداء كلام غير مسبوق
 بما يعطف عليه للاتصاله بالثبوت وكذا الجملة الثانية فاستيناف لفظ مشترك والمختص في

192

التسمية وهو أي الاستيفاء بالشيء الأول لأنه الكلام في الفصل والوصل فظاهره وأن كان مرجع البحث
 لا التقيد فافهم على ثلاثة أقرب اختاره على ضربين لأن المختار في تميز العدد جميع القلة إذا وجد ليطابق
 التقيد والعنى والضرب النوع وتنوع الاستيفاء النوع السؤال المقدر لأنه السؤال عما عن سبب الحكم
 مطلقا لأن خصوص سبب فيجب. يأتي سبب كان سدا كان سببا بحسب التصور كما تأديب للتقريب
 أو سببا بحسب الخارج نحو قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دأيم وحزن طويلا أي ما بالك أي ما
 عليل أي سبب أنت فأنه ينشأ من صدر البيت السؤال عن سبب العلة فأن العلة التقدير
 عن سبب علة العليل ولكن أن تجعل السؤال عن حاله ليستد له على سبب علة فيكون من القسمين
 والظاهر أنه قوله سهر دأيم خبر بعد خبر ووصف لنفسه بالمرض والسهر الدائم والحنين الطويل وتنبه
 على أنه مرضه بما لا يبرح فيه القصة ولا يخفى أنه هذا القسم يقتضي عدم التاكيد للمرض لأن الكلام الاستيفاء
 لا يؤكد ولا وجب الماهية له هنا وبما أنه في القسمين وأما عن سبب خاص الحكم نحو وما أبرئ نفسي
 أنا النفس التارة بالسوء كأنه قيل هل النفس التارة بالسوء فقل نعم أنا النفس التارة بالسوء وهذا الضرب
 يقتضي تأكيد الحكم كما مر في الأيضاح في باب أحوال الأسناد الخبري في الشرح من أن الخطاب إذا كان مترددا
 في الحكم طالبا له حسن بتقديره نحو كذا فلم أنزل بالاعتفاء هنا الاستحسان لا الوجوب وهذا التأكيد
 في التعبير بالاعتفاء أن المستحسن في باب الاعتفاء كالأوجب ولا يتأتى للبليغ تركه ونحن نقول معنى
 كما مر أنه كان سؤال السائل مع التأكيد حسن المؤكد وإن كان مع الانكاس وجب التأكيد بحسب الآيات
 الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والظاهر أن المثال المذكور من حيث أكد بالقدم وإن كان أحد التأكيدات
 انكاسا من بعض النفوس بسوء والاخر كونه لبعض كثير الأمر به هذا الكلام على طبق ما تقر به بينهم القدر
 هل النفس التارة بالسوء والحق أن الشئ من أن يبقى ليس إلا الله ما سبب عدم تبرئك أما أن السبب
 أنها تارة أو أنها متفردة لمن يامر بالسوء وانك تخاف من الخافين فكذلك نعم لا يخطئ بالبال
 فتدبر هل النفس التارة بالسوء تارة بالسوء تكلف والظاهر تقدير سبب عدم تبرئك الآية الكريمة جواب
 الآية في مرضه الانكاس على ما بين في الكلام مع حال الله من التمثل منزلة المنكر الخافين في الشرح فأن قلت

باب الصلة أي البحث

اعبد ربك أن العبادة حق له فهو جوابا بالسؤال عن سبب خاص أي هل العبادة حق له فإذا قلت
 فالعبادة حق له فهو بيان بظاهر لفظ السبب ووصل ظاهره بموضع الموصول وإذا قلت العبادة
 حق له فهو وصل مخفي تقديره ولا يستلزم جوابا لسؤال عن مطلق السبب أي يامرنا بالعبادة وهذا
 يبلغ الواسعين وأقواهي فتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت القامات وكان مراده بوصول ظاهره بموضع
 موصول الموصول بظاهر الوصل الذي نحن فيه لأن الفتاوى قوله فالعبادة حق له لتقليل الاعتناء
 والمخفى أن الأول أيضا وصل مخفي تقديره التقاوت بينه وبين الثالث في ذلك وأما عن غيرهما أما مطلقا
 فلا يقتضي تأكيد وأما عن غيرهما فيقتضي التأكيد على ما مر وكأنه كلف بالنبأ الذي من تقسيم السبب إليه
 ومع ذلك شأنا للقسمين بالثاني لأن الأثر من الخاص شأنا لا يقتضي التأكيد وكان ينبغي أن يأتي
 بما لا يقتضي التأكيد وترى حقيقة الحال في المثال الثاني نحو قالوا سلاما قال سلام أي فماذا قال
 أي لهم فاجاب بأنه صياهم بتحية أحسن من تحيتهم لأن تحيتهم عادية عن الثبات والدوام لغيرها
 وتحية دالة عليه باستيانتها وقوله نعم أكثر استقلا في الاعتقاد بالباطل وقد يستعمل في الحق على ما
 في القاموس العواذل أي البهائم عات العواذل أما الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والتأخض قد
 انتهى في غرة أي شدة صدقوا فالنظم يستعمل في الاعتقاد الحق قال أشرف ولما كان هذا مغلطة أن
 أن غرضه ما يستكشف كما هو شأن أكثر العوائق والشواهد المستدل به بقوله ولكن غرض الاستجمل
 مفصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كأنه قيل صدقوا في هذا
 الزعم كذا أو فقل صدقوا هذا وهكذا في الفتاوى فخرج بعد عدم التأكيد أن السؤال عن التصور
 والتصور لا يطلب التأكيد وإنما نفع السيد السند في كونه الهمة وأما سؤالا عن التصور فكان مقتضى
 الظاهر التأكيد وقد حققنا أنه طالب التصور فنذكر ما كان نقول إذا كان الكلام بين النفي والاثبات
 لا معنى للسؤال بالهزيمة وأما إذا لمعنى الإظهار وهو التصديق بأوجهي الله مرفوع عند يوفه
 كل أحد لا شئ الله لا يقال أن يدقام أم لا يقيم والتعارف في مثل السؤال عن جواب بهتم به في قوله
 اصدقوا من يجب التأكيد للتردد فيه ويكون ترك التأكيد لأنه فلهذا جاء به يدفع التردد والتأكد

والاوجه ان المراد من العواذل التي في غمرة تنكشف ان العذل الذي في الغمرة فلو لا ذلك لانكشاف الحقيقة
 فالشك في صفاته الشهود ولا كان زعمهم من سائل انهم هل صدقوا في ما جاء به من صفاته في
 البعض وكذا قيل في البعض فقد صدقوا في ما جاء به من صفاته في الغمرة وقوله ولكن غرقت
 لا ينبغي ان يشك في كذبهم في اعتقاد الانجلاء هكذا ينبغي ان يحقق الامر وهذا شأن من ليس
 التقليد في غاية الاستحكام وايضا ثبت على انه مقيم مستأنف وليس من داخل التوقيف بقوله
 بقوله منه على انه لم يصدق فيه الاقسام منه ما ياتي بصفة الذي لا يترتب عليه الحكم وضد
 ما ياتي باسمه مع الوصف الذي يترتب عليه الحكم لا نقول الاول داخل فيما ينبغي على صفته والثاني
 فيما ياتي باعادة الحكم الا ان المراد بالوصف ما يترتب عليه الحكم وبالحكم محبة الاسم بقرينة قوله وهذا
 منه ولم يستوف الاقسام لان بعضها ياتي بالحق بالاول والبعض ملحق بالثاني في الاحكام الحاقا
 بينا لا يخفى على ذوي الافهام ما ياتي باعادة اسم المراد بالوصف بل الصفة اي لفظ دل على ذات في عبارة
 الالهام وباعتبار معنى هذا المقصود ما استوفى اي ما ابتدئ منه وكان عن معنى من المراد بفعله الذي
 بلا واسطة هنا الكلام حذف على ما قاله الشارح لظهور المراد والفعل هو بواسطة ناشئ عن الفاعل
 وليس التقدير وقوع الاستيفاء عنه فيكون من قبيل جيل بين العبد والقرآن كما هو هو كلام الشارح
 الا ان على اليه بل انما هو مقتضى الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه ضمير منه اي ما استوفى الاستيفاء منه
 او مقتضى الاول يكون الحديث والاستيفاء حذف نحو احسن اي على صفة الخطا بعل ما ذكره الشارح
 المحقق ومع ذلك جعل السؤال المقد ولما اذا احسن اليه ما على صفة التكلم والماضي الجوهري فيكون
 الخاطب سائل عن سبب انهم مع انه علم سبب فمحتاج توجيه سؤاله الى ان يجعل مبنيا على النيات
 او معنى الخبر هل هو السبب ام لا وهو بعيد وليس كذلك ان يقدّر السؤال منه قيل الشارح ومن الخاطب
 لانه ياباه قوله صدقك وكان الواجب صدقك القديم فلذا قال السيد السدواجي ان يكون السؤال
 المقد وهل هو حقيقة بالاحسان المتفاد اذ خبر يا حاشا انما السؤال على انه وقع بوقوعه ولا يجب
 التأكيد فقول صدقك القديم حقيقة بالاحسان مؤكدا بتعليق الحكم بالصفة هذا الحكم لا يجرى

في زيد

في زيد حقيقة بالاحسان فلا بد من تنزيل السائل منزلة غيره لا يقتضيه القام ويرد عليه ان الله يعلم الله
 صدقك القديم فيكون العلم بالله حقيقة فلا بد من البناء على النيات او الامتحان ولكن ان يجعل احسن على صفة
 التكلم فيكون السؤال من الخاطب الغير الحسن فتجوز بلا خفاء في ذلك انما حقيقة بالاحسان ومنه ما ينبغي
 على صفة عدل من عبارة الكثرة ومنه ما ياتي باعادة صفة الالة المراد بالاعادة في عبارته وكذا صفة غيره منه
 بالاعادة بطريق المسألة لوقوعه في صفة اعادة السمع فاحترق من خفاء البيان لكنه جعل البيان قاطعا لاثبات
 البناء لا يشمل تاخير السند اليه بظاهر فحينئذ احسن الى زيد يستحق صدقك القديم الاحسان نحو
 احسن الى زيد صدقك القديم اهل ذلك وهذا الاستيفاء البتة على الصفة البتة لا تشمل على بيان سبب
 الحكم الذي في الجواب وقرينة بيان سبب الحكم الذي في الجواب وبيان سبب الحكم الثمن للسؤال فانه قد لا يرد
 حقيقة بالاحسان الى زيد مع انه لا يشمل على سبب حقيقة بالاحسان وبهذا يظهر ضعف ما قاله الشارح انه
 ان كان السؤال في الاستيفاء عن السبب فالجواب لا محالة يشمل على بيانه فلا يترتب جواب على جواب بالاستيفاء
 او الحكم يشمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى للاستيفاء على بيان السبب وقد اجاب بان ان ثبت لشئ حكم ثم
 قد روي عنه سببه واريده ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق الحكم واهل له فهذا الجواب يكون
 تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب الحكم كونه حقيقة تارة باعادة صفة فيفيد ان سبب حقيقة
 لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيفاء فليتأمل هذا الكلام ولا يخفى
 ان جوابه يقتضي القسمين بالسؤال عن السبب مع انهما يجريان في الجميع ولو لا ذلك ينبغي ان يذكرهما قبل
 السؤال عن غيره وما يخصهما بما يكون الجواب بالاحسن في مع انه يجري في غيره كما يقال احسن الى زيد
 زيد يدفع عدلي او كمال الشجاعة يدفع عدلي والشارح المحقق جعل الالفاظ ان العلم الشارح اشير به
 الى الصفة من قبيل الثاني ان من معنى الصفة وان كان اسما ولهذا فتح الحكم على الثاني بكونه مانع من الاول
 لكن التفسير راجع الى الصفة ليس كالصفة لا عرفت من الفرق بين اسم الاشياء في احضان الموصوف وبين التفسير
 ولا حاجة الى التفسير الكبير وقد حذف صدر الاستيفاء الاظهر وقد حذف بعضها الاستيفاء المانع
 لا يخص حذف صدره محو قوله تعالى يستبشر بالهدى والامان رجالا لله في تقدير يستبشر رجالا في جواب

١٩٤

مخدا احسن انت

يسجد فيها كما اشار اليه بقوله لا الله قيل من يستحق ولا يخفى ان الجدل ليس انقصه فقط بل المقول انظر في
ايضا وعليه شبه على التقاوت بين الشايل وهو كون الحدوف في احدهما السند وفي الآخر السند اليه وكون
الكذب في الاول جائزا وفي الثاني واجباً وله وجه آخر يكسب عند قوله على قول نعم الرجل زيد على قول اي قول من
يجعله في تقليد هو زيد الا على قول من يجعله مستلماً نعم الرجل وقد حذف كلمة ما من قيا اي مقامه نحو قول الحكمي
ليجوزني بسد زعيم ان اخونكم قريش الراد الاخر وفي الشرف والنسب لهم الف اي يلاف من القبائل لا يترفعهم
قبيلة في رحلتهم المروفتين في التجارة وجملة الشا او جملة الصيغ يتجوز سنين مكرمين وليس بكم الا
اي موافقة كالقتل بمعنى القاتلة والمراد في مطلق الالاف عنهم ففسر بالشافع بقوله اي موافقة في الرحلتين
المروفتين ليس كما ينبغي بغيره اولئك او بنزاجوعا وخوفا وقد جاءت بنوا سدة وخافوا وهو يدل
على ما ذكرنا من ان الراد في مطلق الالاف فافهم كانهم قالوا امرت في هذا الزعم فاجيبوا بكذبهم وافتهم
ما يدل على كذبهم مقامه وجوز المصرونه جوابا بالسؤال آخر كانهم لما اجيبوا بكذبهم سئل من سبب
تكذبهم واجيبوا بقوله لهم الف في البيت استيناف فانه فلا الشايع فانه قلت في الوجه الاول ايضا
من جعل لهم الف جوابا بالسؤال عن سبب الكذب واجاب بان لا يحتمل ان يكون تاكيدا للكذب او بياناً فالوجه
مستحب على احد الاحتمالين فافترقة الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقسام العلامة مقام اي هو على تمامه كونه
كما لا يخفى وكذا ان تجعل الزعم مستحقا لدعوى الكذب ويجعل القدر سؤالا عن سبب الكذب فلا يكون مستحقا
استينافا محذوفا ولو قيل بان تقدير تقدير ما علامة كذبا هو مجرد دون ذلك اي بدو قيا اي
مقامه مخوفهم الا ههنا ان مخفى على قول الا على اي مخفى على قول ان تقدير مخفى مستحق انما الاختلاف
في تقدير مستلهم والا على اي القول المستوفى من تنكير قول مخفى الغنة للقول است بق واما الواصل لدفع
الايهام فكذلك لا والله ففهم الاخبار لرد خبر سابق فهو خبر وايدك الله بجملة انشائية دعائية
بينهما كمال الانقطاع واما عطفهم مع كمال الانقطاع لدفع الايهام لان لا يدرك الله ظاهر في ان لا يمشي
الحق بيسمى التامير عنه فبما عطف على ان جملة مستقلة فدفع الايهام علة مستكرمة بين الفصل والواصل
الذي قال لا تدخله على الماضي بلزيمه التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير لان قوله ذلك انما هو بدو

في الدنيا

في الدنيا كما تقرر في محله وقد يعطى للتوسط مع دفع الايهام كما اذا قيل لك ههنا ضرب زيد فيقول لا
رايدك فانه ههنا انشائية بجملة لا تقرب فالعطف للتوسط ولدفع الايهام ولا تراهم ولكن ان تعطف
مع عدم الجاس لدفع الايهام الرجوع عن الحكم السابق فتقول فلان يكتب ويقعد فتعطف لئلا يوهم
ترك العطف ان يقعد رجوعا وضربا عن يكتب قال الشايع المحقق لا رد الكلام السابق فكانه قيل
ههنا الامر كذلك ففيا لا قلت جعل لا رد السابق لا يستلزم تقدير استيفاء ثم الواسع مثل هذا التكرير
ههنا للعطف حتى يكون فيه الوصل او زائدة لدفع الوهم كما زيد في ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح
مع انه لا ايهام او وواعتراضية وجملة الدعائية معترضة كما في قوله ان انما بين وبلغتها في فيه ترد
في ثبوت الوصل لدفع الايهام فاقول واما للتوسط اي اما الوصل للتوسط وجزاه فاذا اتفقت اوقا
عقلا انني عشر والكر منها اربعة والحصل ثمانية ومعرفة معنى الوصل لدفع الايهام ومعنى الوصل
مفروغ عنها هنا كما اذا ناذرتهما للتمثيل فقوله واما للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملة ان خبر وانشا
لفظا ومعنى فقط وهو مستقيم اقسام ليس تعيين التوسط بل التقسيم لثلاثة اقسام الشايع باسئلة ثلثة
لها فلا يرد انه تعيين بالاعم الذي يدخل فيه مواقع الفصل من كون الجملة من المذكورتين هما بينهما كمال
الاتصال او كمال الانقطاع او شبه احدهما فاما من قيد ليم التبيين فقوله الشايع المحقق ولا بد من التبيين
لوجود الجاس الا انه تركه التبيين اعني ا على ما سبق من ان عدم الجاس بينهما كمال الانقطاع فلا شاع
الا بهما في الاتفاق لفظا ومعنى في الخبر مع الاتفاق في الفعلية والاسمية لقوله تعالى في اخذ عذوب
الله وهو خادعهم ومع الاتفاق فيهما ومثل قوله تعالى ان الابل للذي نعيم وان الغنم للذي نجحيم
وفي الانشائية مثل كلوا واشربوا ولا تسرفوا وما تدرى عيشكم من الخلفين في الاسمية والفعلية
لعدم وجوبه والاتفاق معني لم يذكره الاشاعرة لا يقتضيان من اقسام الستة وبين ما لا يقتضيان
فكانه مثل بشاين ونبه على انه شال الاتفاق معني فقط ومثال محتمل للايهام باعادة الجاس فقال
تعالى واذا اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا نعبد الا الله وبالدين احسانا وذبح القرى واليتامى
والساكين وقول الناس حسبا ففقط فقولوا على التبيين مع اخذ عذوبهم خبر وانشا لفظا

١٩٥

بين نفس الجهتين جاسعا بينهما من غير ان يتوصل الى التضاف بينهما والسند اليهما بل هو جامع اقوى
وقد قالوا قلت كان قولهم يلتصقا اليه لان الجهتين التضافيتين كذلك يعني احدهما عن ذكر الاخرى فلو كانا
بينهما البين فقلنا من ان يعبر الوصل بينهما كما ان كتضاف بين العلة وهو ما يتوقف عليه ان يتوقف
وهو ما يتوقف على الشيء في المقام والسبب والسبب وهو يرد فان العلة والعلول فلذا استقطبهما
لما يحتاج الى تخصيص العلة والعلول بالفاعل والفعل والسبب والسبب بالغاية والفاعل والسبب
على الاختصاص من العلة وهو ما يفرض في الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلة والعلول
والاقل والاكثر فيكون احدهما من التضاف الحقيقي والاخر من الشهود والاول عددي يعني قبل الاخر
عندهما بشئ واحد بان يستعمل ذلك منهما حتى نفيها والاكثر ما يقابلها ويكون الاول مثلا لا يخص بالفعل
والثاني باليتم المحسوس والفعل وهم من العادة فان مباديهما مقبولتان لا غير وانفسهما سالمان
بل تفاوت او وهما بان يكون تصورهما المتقارب بان يكون بينهما شبهة مماثل بان يكون احدهما
بفر من نفع آخر كلوني بياض وضوء فان الوهم يبرز في موضع التلخيص لتقليل التمييز او توجيه
تكون هذا التوهم وتعالى كل الضمير ببرز في مرجع آخر فليكن ببارزها ان كنت من البارزين
ولذلك اي للجامع الوهمي او لا يبرز المذكور حسن من الحسن وفاعله الجم والتخمين وفاعله ضمير
الوهم الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلثة شرق الدنيا بسبعين شمس النسخ وابو اسحق والقول قال
ان ترجع الحق فانه الوهم يبرز في موضع الاشكال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نزع واحد وانما اختلفت
بالعروض والشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كل منها من نوع على حدة وانما اشتركت في عناصر
هذه شدة الدنيا بسبعين على ان ذلك في افي السحق مجاز هذا وفيه نظر لانه قد حقق ان المراد بالثلاث
الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما لا الاشتراك في الحقيقة النوعية وهذا الوصف هو
وهي مشتركة بين الشمس والقمر من ان تكون حقيقة بل يقرر المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالانوار
الحسنى والعدل الذي هو نور العرفية عبرة عن الكل بالاشراق تغليا فبين ان شدة مماثل ذكرها في
المصطلح فتأمل ذلك ان تجعل القدر المشترك بينهما البهية او تصاد وهو كون الامرين الوجوديين

بحيث لا يتوقف نقل كل منهما على نقل الآخر ولا يمكن نقل واحد على محله ولا وجه لا يتوقف نقله على
بالسواد والبياض فالمراد بالتضاف ما يتوهم على هذا المعنى ما يتوقف بالتضاف الحقيقي بطريق عموم المجاز ولك انك
ان لا يتوهم في التضاف وتفسير قوله بينهما بما يتم بين انفسهما او بين شيئين كما قال الشاعر الحق التضاف هو
التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف وهذا التقابل ان يلزم
المحل كالصحة والمرض وقد ذكرنا الاصفهاني انه معتبر في التضاف الحقيقي كان يكون بينهما غاية الخلاف
وبغيره لم يذكر اعتباره واقصر بغاية الخلاف ولا ينبغي ان نزيد التقابل على ما ذكره بيطل التمثيل بالسواد
والبياض فليكن محله على الشهود كما ذكرنا او بعدم اعتبار هذا القيد في تعريف الحقيقي كالسواد والبياض
والايمان والكفر قال الشاعر الحق ان بينهما تقابل لعدم الملكية لا تقابل التضاف لان الايمان هو التصديق
الشيء في جميع ما علم بحسبه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك واللايمان من غير تجرد وابناء مع الاقرار
بالنفسان والكفر عدم الايمان عن شأنه ان يكون مؤمنا هذا لا يرد ان الاولي جملة في شبهة التضاف وما
يتصف بها اي بالذكور كالتسود والابيض والرمس والكافر او شبهة تضافا كالتسود والارض
فانهم يشبهان الاسود والابيض في الاتضاف العقول عند تعقلتها بالتقاربين وهو غاية الارتفاع
وغاية الاغلاط وانما افترقا بدخول الوصف في الاسود والابيض وخروج عنهما فالاولى انه يقدر وما
يشترق منها مكان قوله وما يتصف بها والاول والثاني الاول هو ان يتوقف على الغير وغير المسوق به والثاني
هو المسوق بل وجد فقط والفرد بينهما وبين الاسود والابيض بان السلب جزء مفهومي وصفيهما
دون الاسود والابيض فانه عدم السوقية جزء مفهومي الاول وعدم السوقية بغير الواحد جزء
مفهوم شيئي وفرق الشاعر بوجه آخر ايضا وهو ان التضاف دين يجب ان يكون بينهما غاية الخلاف وليس
ذلك بين الاول والثاني فانه خلاف الثالث معك كانه من السند المستل ان هذا القيد لم يثبت به
من اعتبره الا في التضاف الحقيقي دون التضاف الشهودي وبهذا الاعتبار انما يتوقف الاقسام الاربعة
وكانه اعتبره الشاعر في تعريف التضاف ليمتكن من هذه الفرق والاولى تركه والاكتفاء بالفرق الاخير هذا
اقول انما اعتبر الشاعر قيد غاية الخلاف ليخرج لو في بيانهم وضوء عن حد التضاف ويوضح جعلهما

كالتمثيل

من شبه التماثل دون التقاد كما فعله المصنف الآن يقال قد يكون للضد بن شبه تماثل فلو نابا ضرورة
من الوهم من جهتين فان الوهم ينزلها منزلة التضادف قال الشارح المحقق فانه لا يحضر احد الشبهين او
التضادين الا وجه واحد فله انه اذا كان الامر كذلك كان التقاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل
الوهم منزلة التضادف ولذلك تجد التقاد اقرب خطوطا بالبراهم الضد بسمع غير الضد فخطوط السمع
اليسا اقرب من خطوطهم من الخلف وهذا نظر هو انه اذا اعتل تنزل الوهم آياه منزلة التضادف
بانه يحظر بالبراهم الضد كالمضادف مع المضادف الا يصح قيل كونها اقرب خطوطا بالبراهم الضد
تنزل الوهم آياه منزلة التضادف وكان الوجه في خطو الضد ان الفعل تتوجه حين تصور ضده
الى غير وجهه وتبينه واول ما تبين عنده هو الضد الاخر لما تميز عنه اكل اعلم ان التضادف مشتمل على تعاقب
فان جمعها التخييلة باعتبار التعاقب فالجامع وهي والجمعها باعتبار التضادف فالجامع عطف على اولها
عطف على عطف وهو بان يكون بين تصوريهما القواب بينهما تقاد في الخيال سابق على العطف
اذا ليكن سلطان التقاد والاف العطف لا ينفك عن التقاد في الالادخال الخاطب وليس التقاد بان يكون
ثابتين في الخيال الا تصور المتقادة والتبا عدة كلها ثابتة في الخيال معا والخيال خزانة الالاد
تقارنهما عند التذكر والاحقاد واسبابه مختلفة متكررة جدا ولذلك اختلفت الصور والثابتة
في الخيال لا ترتبها بمعنى انه يترتب صورة بسرة او بطيرة والاولى اجتماعا ليشمل الصور بانها اقربا
معانها التقارنهما من غير ترتيب ووضوحا فنهما سابتا كتر بار في توجهه ونها ما يتذكر بعد توجهه آ
وفيه من لحو استنادا لاختلافه الى الاختلاف في انزكاو الفارة ويدفعه ظهورا خلو في الالاد كسواء
والانفيا في ذلك من غير تفاوت والالاد كالأفارة ولصاحب علم المعاني ان يحيل تحت القليل الى الاختلاف واسباب
يكون لصاحب علم المعاني ان صاحبها حاشا الفضل والوصل والتعبير عنه بعلم المعاني بلوغ لما اشهر فيناهم
في دعوى خسر علم البلوغ في الفصل والوصل كما سموت والليق بكونه ينظر ان كان الالاد في المطالب
علم المعاني فصل حياج الى معرفة الجامع فيقع في الاعتدال بان العلم والى الصاحب لتقارن المطالب لان
الالاد بالجامع خبر ثباته الواقعي في التركيب في مقام رعاية الفصل والوصل يترشح اليك اليد العرف فلا تجهل

لا يستحق الخيال فان جملة على حجرة الالاد والعادة ولا يخفى ان الالاد ليس فيها على الخيال لا يكون عينا مجهول في
والشارح المحقق محل علم المعاني على حقيقة فاحتاج في اثبات الدعوى الى دعوى ان عطف الالاد الفصل
وهو مستحق الجامع وفي الدعوى خفا لا يدفعه الا انه اذا علم من محسنا الوصل فيه شعرا بان العطف ينزل
ذكر من المحسنا ايضا قال الشارح ومن محسنا الوصل بعد تحقق الجوزات قلت لظاهرا انه من المحسنا بالحق
الذي لا دخل في البلوغ حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو ايضا من الجوزات التي لا بد للبلوغ منه
تناسب الجملة في الاستسمية والفعلية لم يقل اسمية الجملة وفعلية ههنا انه اخبر بالاشارة بوجه
والفعلية في المضى والاضارعة والفعلية في الحالية ولا استعابا لكان صاحب المفترح ان اردت
مجرد نسبة الخبر الى الخبر عنه من غير التفرص بقيد زائد كالجمود والشبوت وغير ذلك لزم
ان يراد ذلك فقط قوله قام زيد وقوله عمرو وزيد قائم وعمرو قاعده وفيه اشكال وهو انه
كيف يجامع امير الماضي بغير التجدد ويدفع بانه الالاد مجرد وشبوت المسند لماضى من غير ذلك
من الحدوث في الماضي ولذا لا ينبغي زيد قائم وقام عمرو ان كليهما ماضى للتفاوت بالاسمية
والفعلية وكذا يحتاج النصب في قائم زيد وعمرو الكرمته ويختلف العطف عليه في زيد قائم وعمرو
الكرمه وزيد قائم وعمرو الكرمته وفيه التبعين ان صاحب الله يختلف الاعتبار في العطف عليه في
النصب بغير فعلية ههنا في الرقم استيقنا والجملة ذات وجهين ولهذا لم يجمع النصب الى ضمير راجع
الى السبب لانه ليس عطف على الخبر ولا توجيه الشرح هذا الكمال دقة نظره الا انه لا بد له من بيان
وجه استواء النصب مع غير الرقم من الحذف ولا يجزى فيه ما ذكره من قرب العطف عليه
باعتبار العطف على الخبر لان يقال فعلية اولى بالاعتبار لانه باعتبار الخبر الذي محط الفاعل
الالان وهو اختلاف الفصل بالمعطف والمعطف عليه فانه يمنع عن رعاية توافقهما فالالان
ح عدم تناسب ويستفاد مما ذكره ان من محسنا الفصل عدم تناسب الجملة في الفعلية
والاسمية وما سأل ذلك فانه يقوى مقتضى الفصل وسبب فيه فافهم وهذا آخر ما حاشا الفصل
وهذه الانتقال الى الزرع بعد الفراغ من الفصل فان البحث في هذا الباب عن حال البقية لا بالاستقلال

بجاء في تذييل

يدل عليه عنوان الباب والله تعالى اعلم بالصواب تذييل في القاموس فينبغي ان يذكر فيه كيف ينبغي ان يقرأ
 ولغيره وقد فعل في هذا التذييل على ما ينبغي ان يكون من غير مفارقة له وهو هو عن اهل
 التقديس لم يجد في كتب اللغة وفي عبارة القاموس ذنب مما استاذ جعلها علاقة وهو ايضا ياسب
 القام والزيادة بالضم التام وفي سمية البحث قد نبينا لاذنبه ان في ان اير في بحث الحال في بحث
 الفصل والوصل لا يخرج عن تعلقه بتزليل الشيء منزلة غيره وان لم يربها باللفظ والوصل في حد ذاته
 انما صارتا بما جعل للقول وتعرف منه وتزليل له منزلة ما فيه في هذا البحث اصل الحال المستقلة
 وهي ما لا يكون لها جها غالبا او دائما ويقابلها الدعة والمؤكدة على راي وحقت المؤكدة بما تقرر
 مصفون الجملة الاسمية على راي وقيل ليس ذلك التفسير شرط الحال المؤكدة بل شرط وجوب حرفها
 وكونه شرطاً لها انما هو العبارة والحق ما يليها في الفتح انما الحال المطلق هي المتقلة وما يقابلها بقيد
 بالمؤكدة ان تذكر بغير واو وانما قيدها بالمتقل ان المؤكدة يجب فيها ترك الواو نحو هو الحق لا شبهة
 فيه على ما قرع به الفتح وتبعه التبا فلا وثورة باطلاق عبارة بعض النحاة انما الحال التي هي جملة اسمية
 بالضمير وحده ضعيف والا ولى ان لا يقيد الحال بالمتقلة لان اصل الحال مطلقا ذلك الا انه وجب
 هذا الاصل في المؤكدة لما لا مقتضى ترك الواو بكونه مؤكدا ولا مجال للواو بين المؤكدة ولا ينافي
 الوجوب الاصاله اذا امل في الفاعل التقدير على نحو لا الفعل ودعا يجب تقديره وله غير نظير ان يكون
 بغير واو في الفتح لانها مبنية بالاصالة لا بالبعية والامجال في الواقع في العرب بالاصالة والتحقيق
 فيه هو ان الاعراب التي تعلق مفعولها بغير بشي في الكلام فوجود الاعراب بلا واو يمكن في افادة
 التعلق وينفي عنه هذا كلامه الا انه غير الشاع المحقق ان الاعراب للدلالة على العاقل الطارئة
 على العرب بسبب تركيزه مع الفاعل فاجل عليه انه لا يتم في العرب بالاعمال الفوق اذ لا تركيب فيهما
 العسل ومن ادلة الفتح ما اشار اليه بقوله لا يعلق العاقل على حكم على صاحبها كالتحيز لانك تفيد بها شوق
 انما صاحبها وكان يعلمها المحاطة بل سماع الحال وقوله او وصف له العاقل في معنى وصفه كانت
 زيادة على الفتح من المصدر فهي ذات وجهين لها شربا بالضم في ان لا يبقيد حكم لا يعلل للمخاطب

ويشبه

ويشبه بانفتحت لادلائها على معنى في الصاحب وكونها بحيث لم يفتل الكلام ولم يخرج عن التمام
 ويرد على ذلك الوجها الثلاثة دعوى الواو في الخبر في قوله في صرح الشرح فاسم وهو عريان
 وفي قوله ما احل الاول لنفسه اشارة وفي الفت كقولنا في سبوت وثانسه معلوم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية
 الا ولها كتاب معلوم والواجب بعد تسليمه مدخول الواو في هذه الاشئلة كلها خبرا وصفة لانه لا ينافي اصالة
 علم الواو في دعوى خروجها عن الاصل ونحن نريد لك وجهها زبانا وجها وهو ان الحال في المعنى تتركف
 لعامله ولا واد في الظرف ولا يرد عليه شيء من تلك الحروف ولكن خول هذا الاصل اذا كانت الحال
 جملة في الخبر لا في الجملة في جملة فعلا مضارع مثبت وتلك الجملة على سبيل الوجوب وتارة على سبيل
 التمام وتارة على سبيل التام قال ابن ابي عمير المحقق وانما جاء ذكرها جملة لان معنى انما قيد لها ملها
 ويصح التقييد ببعضها بالجملة ونحن نقول لانها في المعنى خبر مثبت ويصح كونها جملة من فانها تقيد
 من حيث هي جملة مستقلة بالاخاذه فيحتاج الى ما يربطها بصاحبها وايضا الاصل في الجملة الاستقلال
 فلا يخرج عنه الا لوجوب وكل من الضمير والواو صالح للتعلق فالاصل الضمير بليل المنزلة من الاحوال والخبر
 والتفت والفتحة وينتج عليه ان الساد ومنه ان الفرة ترتبط بصاحبها بالضمير مع انه كالما يدرب
 بنفسها كما يحكم به الوجهان واعتبار الضمير للفتحة لا يقدح في فاعل ويمكن دفعه بان المراد الفرة التي
 مسئلة الى متعلق الصاحب نحو جاء زيد قائما ابوه والارد ان الاصل الضمير فقط فالعدو في الحال الى ضمير
 الواو وجها للوه وذلك ان الحال تكون ما قبلها يتم بدونها احتاجت الى مزيد ولعل وهو الواو الدالة
 على ان يتل من اول الامر ولا يستغنى بانفتحت لانفتحت كثيرا لا يتم ما قبله بدونه كما في جعل يعلم فعل كذا
 قال ابن ابي عمير المحقق الواو اشترط في الربط من الضمير لانها الوصفية له وتوضيحه انه ان الضمير يذكر
 في الكلام لغرض آخر ويلزمه الربط بخلاف الواو والاستفاد من هذا الكلام ان الواو في الحال لمزيد
 الربط يمكن في الفتح ان الواو في الحال لا يعلل الربط بين الجملة التي ليس بينهما كمال الاتصال وشبهه
 وكما لا انفصال وشبهه مع وجود الجملة التي تقع حالها ان خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو
 فلا يجوز خروجه من على الياس سواء كان اللام في قوله اياك للعهد حتى يكون في قوة ياي للضمير

او متفيا فنه ما يجب فيه الواو ومنها ما يستوي الامران وما يخرج فيه احدهما فاشار
الى بيان ذلك واسبا بيقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت استتم دخولها في دخول الواو
نحو ولا تمن تستكراي لاقط والاحال انك فقله كثير والشهي واجه في الحال والافعال غير متمم لان الاكل
في الحال هي الحال المفردة قال السامع المحقق لمرارة الفرد في الاعراب وتطلق الجملة عليه بسبب وقوعها فيه
وهذا يوجب ان يكون الاصل المفردة الغير المبني لا في لمرارة في الاعراب والكم باو ايه لوقوعه في محل لمرارة
فيه موجب لمرارة قالوا ان يبين مرارة في الحالة بالمرارة في الابدان فان المفردة ترتبط بها
والجملة انما ترتبط بها وبها بالزمن وهي تدل على حصول صفة عارضة عن شأنة التي اذ نهج الحال
ان يقال جازيد ركب ولا يقال لماذا شيئا وان يقال جازيد ما ركب الاركا كبا حرم به الفلك وقيل السيد
في شرح الفلك يمنع من قولنا لا ركبنا بنظر البليغ وان لا يشار في الخبر فلا يبرر ان شئت صفة من جمل مع
التي لان التي ايضا صفة الا ان صفة غير محصلة غير ثابتة مقارنة ومعنى المقارنة اتحاد زمان
عالمه ومعه زمانه لا اتصال زمانيهما كما هو ظاهر المقارنة لا جعل قيل الله من عامله وهو كذلك اي
اشت كالمزني في جميع هذه الصفات فكلما تدخل الواو المفردة لا تدخل وانما جعله ضمير وهو كذلك
اجمالا في المضارع لاني الابدان والمضارع كذلك ودلالة المضارع تستلزم دلالة الجملة الحالية وبهذا
الاعتبار يتم التعليل والافعال لطلب اشياء دخول الواو على الجملة الحالية بشأنها المفردة فلا يفيد
مشابهة المضارع ولكن ان جمعا ضمير وهو في هذه القسم الفعلية التي فعلها مضارع ويجعل قوله اما
المحصول فلكونه فعلا مشابها في تقدير فلكون فعله فعلا مشابها قوله واما المقارنة فلكونه مضارعا
في تقدير فلكون فعله فعلا مضارعا وهكذا الحال في نقل شرفي في الحال والقوف عن طاهر ووجه دلالة
المضارع على المقارنة انه يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن لزمان عامله وهذا غلط نشأ
من اشتراك لفظ الحال بين ما يقابل زمان الاستقبال وبين ما نحن فيه واما ذكر المصدر اليه الله تعالى
في هذا البحث هذه الفعلة فلا بد ان تكون بنو هذه التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف للمضارع
سلك آخر وهو ان المشاركة للمفردة على الحصول وعدم الثبوت ياتي عن الواو وهو

فقط

فقط اذ الماضي مثبت لقارئة قد لفظا او قد يرا كالمضارع فانه قد سلب الاحتمال عن الماضي كمنعوا في
قبل دخول قد عليه لاحتلال كل جزء من اجزاء الماضي وقد حصره فيما يتوابع الحال كما ان التي جعله مستقر فغير
محمول لمرارة في قوله والاولى ان يستكر ويدل الدلالة على المقارنة بان يولد ناسرا لمفعول تقديره
معنى لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقدر المضارع يشترك في العمل في الاعراب ولما
جاء في السقم والشرع الاقرب ما يظن به الله حال وجب عليه التضمن قاعدة الممهدة من امتناع دخول
الواو على المضارع مثبت فقال واما ما جاء من نحو وشاربوا ربح لفظ التحول الى الله غير مقتصر على ما ذكر
قوله بفيض العرب قمت وامك وجهه وقوله اي عبد الله بن عمر السلمي فلي خيت اظا فيهم اي
استلهمه كذا في الشرح في الخبر ولك ان تريد قوله على عكس ما شاع عن التفسير عن الضعف
بقلم الاظا في خبرت وارثهم ما كما قيل على فخر النبوة اي وانا امك وانا اذ نهجهم وهو بعيد لا ينبغي
للبليغ ان يبرز تركيبه بالحد في موضع المتضمن وقيل الاول شاذ مخالف للقياس والشاذ ضرورة وقال
عبد القاهر هي اي الواو فيها للعطف والاصل قمت ومكنت ونجرت وذهبت عدل من لفظ الماضي
الى المضارع كناية للحالة الماضية واحضار الامران بدونه الفا يمكنه بقدر جواز الامران في مقابلة
استتم دخولها وكانه اشار بذكر الفا الى تقدير الماضي مع قد لتحقيق المناسب لفا في الفاعل مع الفاعل حيث
جعل الامر من مستويين وقد رجع الفاعل تركه الواو ولم يجعل استتم الامر من الا في الطرف الذي يحتمل
الاسمية والفعلية نحو رايتك على كنفه سيف الله يحتمل تقدير سيف على كنفه وتقدير يكون على كنفه سيف
كثرات ابن زكوان كعطشان راوي ابن عامر فاستقيما ولا تتبعان بالتحقيق اي بتخفيف التماس
فانه لا ينبغي دونه النهي فيكون اخبارا فلا يدق المعط فستعين ان يكون والا كذا في الشرح وفيه انه فيمكن
تعميق معنى النهي عند الصورة الخبر بالغة فيمكن معا فقا للمقارنة العامة نهيا وتاكيدا ونحو وما
لنا لان نحن بالله اي ما نضم حال كوننا غير مؤمنين ومجموع الآيتين مثال جواز الامرين والاشراج
جعلها شالين للامر والامر بتركه بطريق التقيد والامر في قوله ونحو ما لنا يترجى ونحو
الى وجه جواز الامرين بقوله لانه على المقارنة لكونه مضارعا ودون المحصول اي الثبوت والتقدير

في صورة الكائن التحقق في الحال لقارئة
وان كان الفعل مضارعا متفيا بالامران
انظر

فان كلامهم مستغنى عن الشك في ذلك فلا بد ان يكون له معنى متصفا ومتما
 ينبغي ان يعلم ان المتصفي لا يقع حالا واستقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال
 كالسكنين ولن ونحوهما وعلى النجاة تناف الحال والاستقبال وهذه مغالطة ظاهرة نشأت من اشتراك
 لفظ الحال وهذا القسم المصوب وبين ما يقابل الاستقبال ولما كان هذا غلطاً فاحشاً اذ اراد المراد
 ان يثبت لهم عن القاطع بان يحمل كلامهم بيان سر محتمل صار رأيهم فيه القناعة بما هو اوهن
 عن بيت العنكبوت فقال معنى الكلام انهم لم يرضوا بتقدير الحال بما يورثهم الشك في بيته وبين الحال بناء
 على ان له منافات بمعنى آخر الحال وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما ينافي الاستقبال وبين
 الجملة الحالية الغير الماضية له لا تقتضي كراهية تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال فهذا وجه مبني
 جيد وقد عرفت ان تكرار هذه الابهام الشك في وهو مما يقع به في الاستحالات نعم هنا امر آخر يتوقف عليه
 هؤلاء الفحول عنه وهو ان وضع الحال للجملة الحالية استحال نحو حدث بعد وضع الثقة بعد مدبرة
 فكيف يحمل الابهام الشك في من قبله دائماً الاستقبال العرب ونحوهم فيه مما يورثهم الشك في بعد هذا الوضع
 ولا يبعد ان يقال التجوز عن دخول علم الاستقبال انه بمنزلة العلم الفاعل لما ذكره له لفظاً ومعنى ولا يدخل
 عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا بدخوله في ما هو بمنزلة وانما يرضوا بدخوله لم ولما لا نفهم بخبر جانه
 الى المتصفي فلا يكون تكاسم الفاعل معنى وزعم بعض النحاة ان المتصفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الاول لانه المضارع
 للجزء يصح حال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهرة على الحال نحو ما وهذا مستحيل ان يكون وجه استناع
 المضارع عن الواو فظهر في الحال انما على ما ذكره المصنف في تجدد لغوات الدلالة على الحصول بل الحذف
 لان كونه الشك في الحال لا ينافي الاكثر فالجواب عما ذكره من كون العلة ما ذكره لانه الدلالة على الحصول
 قد خافت كما ذكره الشارح وجعل ما ذكره الشارح واجبا الى ما ذكرنا بعيد عن سوق كلامه ولا مشاحة
 مع من يرمى في مقام التوجيه باخراج البيان عن نظامه والتمسح به القاهر بضم على جواز الواو مع ما
 وكذا اي كالمضارع الشك في ان كان الفعل في الجملة الحالية ما ضيا لفظاً او معنى بان يكون مضارعاً
 متصفاً بلم والاضافي جواز الامر فيه على السوي والسوي في اسئلة الاقسام الا ان مع الواو يقال الشارح

لانه يجده وحكمه مجوز الامر فيه يقتضي الغيا كقوله تعالى اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وقوله او
 جاءك خبر صدق وهم واستدل به من لم يوجب قد في الماضي الشك وقوله اني يكون لي غلام
 ولم يثبت في خبر وقوله فان قيل من انفع من الله تعالى وفصل لم يستهم سر وقوله اني يكون لي غلام
 النجاة ولا انكم مثل الذين خلوا من قبلك انما الشك فله لانه على الحصول لكونه فعلاً مستباحاً دون
 القارئة لكونه ما ضيا والاضافي الايقار ان الحال وفيها ما مضى من الغالطة وكذا في قوله وله هذا اي
 لعدم دلالته على القارئة شرط في الماضي الشك بان يكون مع ذلك ظاهرة او مقترنة وقال الشارح
 التقدير شرط في الشك ان يكون مع ذلك ظاهرة او مقترنة لان ذلك اقرب للماضي من الحال وفيه الرضي
 المغالطة بمثل ما سمعت ولتقبل السيد بطل ما تعقب به سابقاً ذكرنا سمعت ما وما زاد ان الشك
 في هذا القام ان كان لكان العتبه هو القارئة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تقدير المضارع الشك
 بالواو وان كان العامل مستقبل لا كقوله يسبح الا بغير تقاربا يجب ان يكون بينه وبين القارئة للقطع
 بان المضارع هو ما ليس بمعنى الحال وفيه اولاً ان التقدم علم صحة الوقوع حالا لا وجوب الواو التي
 هي فرع الوقوع حالا وثانياً ان الدلالة على القارئة ينبغي استق الامر بزيادة وجوب الواو
 ويمكن دفع الشك بغيره تكلف تركناه لمن لا يثبت عنه وقال السيد السند ان النجاة ان تتصل بتصوير
 الحال بعلم الاستقبال ووجوب قد في الماضي ان المضارع في الحال مستعمل في الحال بالنسبة الى العمل بمعنى في الحال
 العامل والماضي في تقديره بقرينة من الحال بالنسبة الى العمل يعني بقرينة زمان العامل ولو قيد المضارع
 بعلم الاستقبال لادهم الاستقبال بالنسبة الى العمل والحاصل انه كما يكون الواو بالمستقبل الاستقبال حقيقة
 او بالنسبة الى ما قبله كذلك الحال والماضي هو العتبه في الحال وهذا القائل نعم القائل لو ثبت ان الواو
 المضارع ابد بمعنى الحال بمعنى حال العامل وبالماضي مع قد المقرب من زمان العامل ولا وثوق على هذه
 الدلالة بجواز الشك في الماضي انما هو انهم قد قيل ان الحق مع من لم يجعل ولتضاف بما يكون الحال مع قد
 لتقريب الماضي من زمان الحال وهو يكون هي زمانها مقرب من زمان الحال وقارئة يكون على مضارعاً فيكون
 مع قد هذا ثم يرد ان لا يوافقها قد من زمان الحال وحصل القارئة يجب ان يتبع الواو الا ان يقال

22

فرقة بين ما هو جارح وبين ما هو لازمه فان قلت قول في العلل الوقتي احد قوله في مبداه وقد امتزجت
صحة ما هو جارح بما هو لازمه يشهد على اشتراط المفارقة في الحال وكذا قوله تعالى كيف تكفرون
بالله كنتم امواتا قلت يكلف في امثالها التحصيل القاطنة بتأويل الحال بقوله والعقبة والعقبة قدمة
ويقولنا وعلوهم ذلك والعلل مقترنة بزمان العلم واما النفي فلان الله على القاطنة دونها الحصول اما
الاول فلو ان الله استترى اي الاستدراك النفي حين الاستغناء الى حين التكميل نحو انهم زيدوا لا ينعقد التكميل الى
عدم نفي التكميل متصل اجمال التكميل وفيها اي غير لاشل ما ولم لا استغناء تقدم على زمان التكميل ثم ان الاصل
استترى اي استترى الاستغناء للاستدراك التقدم كما يستغنى عن الشرع لانه تحقيقه يؤدى
الى الاصل استترى النفي مطلقا فيحصل به اي بانه الاصل استترى كفا في الشرع لا باستترائه ليعلم الله
مخصوصه بغيره لا بقرينة قوله لله لالة عليها عند الاطلاق لانه عند عدم التقييد بما يخرج من الاستدراك
ينصرف اليه والقرينة بين ما ولم كما بين لالنفي الجنس المعنى ليس في ان الاول انصرف في الاستدراك فلو يمكن
تخصيصه فلا يقال لا رجل بل رجلان والشئ في ظاهره فريد ويجامع الاثبات في البعض فكذلك لا يصح ما يفيض
زيد ليس بل ضرب الآلة ويضرب لم يضرب استس بل ضرب الآلة بخلاف الثبوت فان وضع الفعل على فارة
التجريد من غير ان يكون الاصل استترى فان قلت ضرب زيد ليس في منه الا لغيره في حين اجراء
الزمان الماضي وتحقيقه اي تحقيق ان الاصل استترى النفي ان استترى العدم لا يقتضي سببا في الوجود
سبب ان سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب كونه وجوده وعلوه انما لا ينفرد
عدمه على سبب هو المتمنع لذاته بخلاف استترى الوجود قالوا ان شاع ويمكنه الاصل استترى الوجود
الوجود كان النفي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي دوام الاثبات كما في ما نزل واقرانه
دوامه عليه ان نفي النفي دوام نفي النفي ونفي الوجود لا يقتضي الثبوت دائما فلو لم الاشياء
في ما زال لا بد له من مقتضى سوى وجود النفي وجوابه ان النفي حين وجود النفي عليه خارج عن اصله
لا يتبدل استترى به نفي النفي عليه والنفي الذي كان عليه فني النفي دوام العدم النفي في الجملة فيجب دوام
الثبوت وقيل نفي النفي الذي له فعل من ثبوت الثبوت يكون نفي الثبوت في طريقه فيقتضي واما الثاني

فلكونه

فلكونه متفينا فبذلك قد عرفت خبره وان كانت الجملة اسمية فالشهر حيزا تركها التكميل
الى الدلالة على القاطنة على حكم الاستدراك على حصول صفة غير ثابتة واما الثبوت فالثبوت النفي
فعلهم الحصول وانما يكلف بقوله وانه دخولها الذي لا اختصاصه بزمان التكميل بل عدمه ولا انها
اي الاسمية على عدم الثبوت هذا علة حيزا تركه وعدمه والاولوية على قوله مع ظهور الاشياء
فيها فلا على الاكساب ووجه ظهور الاشياء فيها دون الفعلية ان الفعلية قريب من الصفة
فكونها حال اقرب من الاسمية فحسن واسطة عن فلا يجعل الله اندا وانتم تعلمون في الشرع اي
وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينت وبينها من الثبوت وهذا عن نفي الله العلم وانتم تعلمون
الثبوت بينكم وبينها فقل قد يكون من الله تعالى الى من دونكم في الرتبة ان الجملة الصفة ليس
في حكم الاسمية لان ليس بمعنى النفي بخلاف ما كان وما يكون فعلا عبد القاهر ان كان البتة في الجملة
الاسمية ضمير ذي الحال وجئت الواو سلة كان الخبر فعلا واسما كما اشار اليه بقوله نحو جاز زيد
وهو او وهو مسرع ونسبه الرتبة الى الاندلسي وقال وجهه الوجوب انه لا ينزله على الحال المفردة
بحسب المال فبته بالواو على ان القصد الى الجملة الا الى الفرد بالثبات كما يدعى اليه مساواة بالمفرد
وقال الشيخ وكذا كونه الجملة اي العالمية لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل اي فعل الحال ونضم
اليه في الاثبات ويقدر بتقدير الفرد في ان لا يثبت بها الاثبات فترك الواو في جاز زيد يسرع
بجعله في قوة مسرع في عدم القصد الى اثبات فيه وهذا مما يستحق في جاز زيد وهو يسرع او هو
مسرع لانك اذا عدت ذكر زيد وجئت بضميره النقص الرفيع كان بمنزلة اعادة اسمه
صاحبا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المحي وقصر اليه في الاثبات من غير اشتراط
اثبات لان ذكره لا يكون حتى يقصد استيفاء الخبر عنه بانه يسرع والا لكانت تركت البتة
بصفة وجعلته فعلا في المبين وجرى مجرى ان يقول جاز زيد وهو يسرع بايزد بجملة محالفة
للدوام في السند اليه والسند ثم تنزه انك ثم شئت ان كل ما دام متبدي في لقوة اثباتا على
فان الاصل والقياس ان لا تنحى الجملة الاسمية التمسك بالواو وما جازيد وانه قبيلة سبيلا في الشرع انما كان

عن القياس والاصل بغير من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لأنه متى علمت فيه التي في مشافها وجاز زيد
ما حازه الجود والكرم بغيره حاضرة الجود والكرم بسبب تقديم الخبر أي حاضرة عند الجود والكرم
ويجوز أن يكون جميع ذلك على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة قد وهذا علامة مع أنه في قوله في الاستناد
منه أن مع الجملة الاسمية مطلقا يجب فيها الواو والوجوب في جملة مستند الاسم
الذي جعلت مشتقا بها وأن الجملة الاسمية مطلقا لا يترك فيها الواو إلا بالتأويل بالزود وقال زيد
وافقد الكسب في ذلك وقبلة السيد السند وجعلنا نقل العن تحت في تخصيص وجوب الواو بالضمير
وقال السيد السيد الحق أن ظاهر الموضوع موضع المعرفة فلا تفرق بين جاز زيد وهو يسر أو زيد
أقول لو لم يكن الحكم مختلفا بالضمير لم يكن تخصيص الحكم بالضمير معنى فالحكم على خصوصه الضمير من الشيخ ينبغي
عن تخصيصه به وما تشبه الضمير في استيفاء الحكم بالنظر فلا فرق الاستيفاء في ظاهر الآية
جعل التيقن مقطوع النظر حيث لم يذكر مقفاه من الضمير وأيضا استيفاء الحكم في جاز زيد وعرو
يسر الظاهر من وهو يسر فلذا جعل مشتقا به له في استيفاء القصد إلى الأبدية لكنه بعد ما
جعل فيه السند السرا ظاهرا عن التأويل بالزود أنه عند عدم القصد إلى الاستيفاء للوجه المذكور الضمير
في جاز زيد وهو يسر دون الاكتفاء بقوله يسر ولذا كان ظاهر وجوده ولو كان في موضع الضمير
الآثارية داعية إلى الحالة فلا مجال لعدم قصد الاستيفاء في السند الضمير فلا بد من الواو التي هي خلاف
السند الظاهر فأنه يحتمل لا بد من عدم قصد الاستيفاء في الجملة الواو التي هي منزلة الفرد
بهذا يتبين أن ظاهر الموضوع موضع الضمير مثل الضمير كما نعلم السيد السند ويعلم من أن الجملة
الحالية إنما يقصد به استيفاء الأبدية وأن الجملة التي في محل الأعراب لا يجب تأويلها بالفرد وترتبط
بغيرها من أنها جملة كإنهم الرقيق على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التأويل بالفرد وما يستفاد
من ذلك فإن الجملة المطلقة على الحال يجب فيها ترك الواو وكراهة اجتماع حرفي مطلق لا واو
الحال واو مطلق في الأصل ثم قال الشيخ مقبول عليها ذلك في التذييل وإن جعل في وجهه كقوله
حال كقوله في قوله تعالى إذا أنكرتني عبدة أو كثرتها فخرجت مع البازي على ما قال

الشيخ

الشيخ الوجه في مثل هذا أن يكون الاسم فاعلا للفظ في الاستناد على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي أن يقدر ههنا
خصوصا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم إلا أن يقدر فعلا ماضيا مع قد وقد قال المص
نقله أنما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه إلى أصل الحال وهي الفرقة ولهذا أكثر فيها ترك الواو وأنما جاز
التقدير بالفعل الذي يحكيها بالواو قليلا وأنما لم يجوز التقدير بالظرف لأنه لو قدر بالضمير لاستلزم
الواو وقال الشيخ المحقق وفيه نظر لأنه كما أن أصل الحال الأفراد فكذلك الخبر والنقطة فالواجب أن يذكر
مناسبه نقضي اختيار الأفراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنقطة ولا نسلم أن جواز التقدير
بالضمير يوجب امتناع الواو وكيف لا يجوز التقدير بالفرد لا يوجب امتناعها إذ يكفي لجوازها
المكان تقدير الماضي وجعل الجملة اسمية والحق جواز تقدير الجملة اسمية وفعلية ماضوية ومضارعية
فكثرة ترك الواو الاسمية والأفراد والضاغطة ومحكي الواو والاحتمال الاسمية والماضوية وهذا ونحن نقول
يمكن أنما ذكر المص بضميمة أن مبتدأ والنقطة أدعى للخبر والنقطة من ذي الحال للحال ولذا كانت
احتياج الجملة الحالية إلى التذييل أشد فاصالة الأفراد فيها أكد ومع ذلك يحتاج في تقديرها السمية
إلى خلاف أصله تقديم الخبر فتقديم الظرف فيها جملة محتاج إلى مزيد مؤنة فالوجه تقديره مزيدا
وله لا يجيء قليلا بالواو لم يقدر جملة فتقدير الفعل مع أنه خلاف الأصل لتصح الواو وتقدير الضمير
يوجب الامتناع فلا ينبغي تقديره وتقدير الماضي مع قد مترجعا على جعل الجملة اسمية لأنه يجوز فيه ترك
الواو من غير ترجيح الذكر ومن غير تركاب تقديم الخبر ومحسن التركيب ولقد أعجب حيث ختم بحث
السند بنيت محسن التركيب كما ختم بحث الوصل أي يحسن ترك الواو وفي الجملة الاسمية تارة لدخول
حرف من لغتنا السند على المبتدأ كقوله أي الفرد ذق فقلت عيسى أن يتصرفني كما ينبغي حوالي
الأسود الكوار أي الغواضب من حرد إذ اغضب فقوله بنو الأسود جملة اسمية وفقت حالا
من مقول تبصرني ولولا دخول كان عليها لم يحسن ترك الواو حوالي بمعنى أكن في حال من بني لافي خوف
التشبيه عن معنى الفعل وأنما حسن ترك الواو لأنه جعل الجملة في معنى مشبها بنو الأسود الكوار
وتارة لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد لا الواو مزيدة ليختص بالحال ولا يشك في جازي زيد

ووجه قائم وينبغي ان يقيد الوقوع بان يكون لا بطريق العطف لان تركه الواو فيه واجب كما نص عليه ان
 كقولك اي قول ان الروح التي بيقينك لاسالا ببراك بتجليل ونقطة ان هذا غير مخصوص لاحتمال
 ان يكون برك فاعلا لاسالا ويكون بتجليل بل الامن برك اذ وصف البذل التكر من الوقفة لا يجب
 بل يحسن وان اسلم بتجليل الرجل وتغيره فقد سلم الرجل لان سلامة التجليل فرع السلامة فاقبل ايضا
 انما يكون الحال المحلة عقيب حال مفردة لو لم تكن الحال المحلة لاسالا لانه لم يتعد الحال حتى يكون الكلمة
 مفردة فان ذكره الشارح من انه يجوز ان يكون حالين مترادفين وان يكونا متلاخلين فقل غرضه التبيين
 على ما ذكرنا من عدم كونه منصوحا والا كانا مختلفا فتأمل التي محاسنك اجل من الاحراز وغاية الاطاب
 فيها نهاية الايجاز نذيل كل جامد بما مله غيره بما مله غيرها خال عن التكثير والتثنية وكاشا الازل لا الابد
 في جنب قد ذلك تخصيص بعد التعميم اجتمعتا المحسنين في عبارتك المأمن من الاعراض بالتقصير ولذة
 الذكرين لاسالا كالحسن تزييد بالتكرير بعد التكرير فكيف توفي حق محمدا بالايغال وغاية التي
 فيما الاجتناب عن الالهال الايجاز والاطاب والسوات قال السكاكي في اول باب الايجاز والاطاب
 اما الايجاز والاطاب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تغلظها بالقياس الى العقل
 بشي آخر فان الوجه انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا الطنب انما يكون مطلبيا بالقياس
 الى كلام نقص منه لا يتيسر الكلام فيها الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين
 ان الايمان بهذا المقدار ايجاز وبذلك المقدار اطاب ان رتب موجزه مطلب بالنسبة
 الى كلامين وابنا على امر في اي متعارف بين اهل الدرف في اداء المقاصد من غير رعاية بلوغه
 ومنية وهو متعارف الاوساط الذين يكتفون بان اصل المعنى على ما ينبغي اي كلامهم بحري
 عرفهم في تادية المعاني ودجا يشمل متعارفهم على الخذف ومع ذلك لا يستلزم اختصارا وواجبا
 لانه متعارفهم فان عرفهم في طلب الاقبال ازيد وهو مشتمل على الخذف وفي الخذف اياك والاسد
 وامر ونفرد وسبقا وهو لا يحد في باب البلاغة من الاوساط كذا ظاهر عبارة المفتاح ولا يحد
 ايضا من البليغ معهم لانه لا يقصد معهم بكلامه منية يسوي البحر بل من الذي يابك بك منية

جـ الايجاز والاطاب والسوات

عن اصوات

عن اصوات الحيوانات ولا يذم ايضا لامتنعهم ولا من البليغ معهم واما التكلم بمتعارفهم اذا عاى
 عن الزيادة فلا يحل من البليغ معهم ويذم منهم مع البليغ ولذا اشتمل على النهاية التي هم غافلون عنها
 كسقي اياك والاسد فمعهم لا يحد من البليغ ولا يذم ومع البليغ يحل لان البليغ قصد به من ياتعلق
 بالاجازات التي فيها فالاجازات انما المقصود باقل من عبارة المتعارف الاولى من التعارف لانت
 المتعارف هو العبارة والاطاب اداؤه باكثر منها ثم قال في آخر الباب الاختصار لكونه شبيها بجمع
 في كل المراجع في صوفته تارة الى ما سبق اي كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفسير يشبه تفسير
 الشارح حيث قال اي لا يكون عبارة المتعارف اكثر منه لانه الطابق لما سبق ما ذكرناه الا ان الشارح
 راعى الناسبة بقوله واخر على ان يكون المقام اي ظاهر المقام خليفا باسطة مما ذكرنا في المقام
 فلا اختصار ومعناه كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل مما يقضيه ظاهر المقام وهل الايجاز
 كذلك لم يعلم من كلامه الفتح صريحاً ثم يفهم من قوله في ذكر امثلة الايجاز ومن امثلة الاختصار
 انه لا يفرق بينهما بل التباد من قوله ثم الاختصار كونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الايجاز
 انه لا يفرق بين العبارتين وفيه نظر قد قصر نظر المراد غاب عنه امران ظاهر احدهما انه جعلوا
 نحو قول الرجل زيد من الاطاب والعبارة للاوساط غيره وثانيهما انه لم يحفظ تعريف الايجاز
 عن دخول الاختلال وتعريف الاطاب عن الحشو والتطويل لانه لو كان الشئ شبيها لا يقتضي تفسير
 تحقيق معناه لانه كثير من النيبات يعرف بترفات جامعة مانعة وقد عرفت ان مراد السكاكي بتفسير
 التحقيق تفسير تحقيق مقدار الايجاز والاطاب لا تفسير تعيين مفهومهما قال الشارح كيف وقد تبين
 مفهومهما في كلام السكاكي وفيه لانه تبين بالبناء على امر عرفت على طبق دعواه ان لا يتيسر البناء عليه ثم
 البناء على التعارف والبسط الوصف دل على الجهالة فاجاب عنه الشارح بان تعريف الاوساط معلوم
 للبليغ وغيره فتعين الايجاز والاطاب به نافع لكل واما البناء على البسط الوصف فاما ينفخ البليغ
 لانه يعرفون ان كلاما يقتضي اي مقادير البسط وفيه بحث لانه متعارف الاوساط العرب
 لا يتيسر للبحر فالتعريف لا ينفخ الا لتيسر لغة العرب والتعريف عام الكل يحصل فهمه دل على الجهالة

Copy

لكثير من الخاطئين فان البليغ لا يحتاج الى علم لغوي فترى ان الفقه لا يخلو من البلاغة لا البليغ فالتعريف بما يخص
معرفة بالبليغ وادنى الجاهل نعم انما يقع التعريف لان ما سبق في الابواب الست بقية تكفل من معرفة مقامات
يكفي في معرفة البليغ الا ان في مقام والا قرب الى الصواب والى الفهم ان يقال القبول من طرق التعريف من المراء
احترار من غير القبول من الاخلال والتطويل والحشو تادية اصله الاولى تادية لانه المراء بالراء اصله
بل الاولى القبول من طرق التعريف من اصل المراء تادية بلفظ مساو له في الاصل المراء ولفظ ناقص عنه وفي
او بلفظ زائد عليه لغاية واعتمد في معرفة ان الاول مساواة والثاني ايجاز والثالث اطاب بالمشاعر
الفهوية بذلك كما لا يخفى وهذه الابحاث الاثلاث انما اردت بالقبول القبول مطلقا سواء كان من البليغ او من
فالرائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانها خرجت عن طريقها للدواع وان اردت القبول من البليغ
فليس السامع والناقص الوافي مقبولين مطلقا بل اذا كان الدواع والثاني ان قولنا جاني انسان وقولنا
جاني جيلنا طابق كلاهما تادية اصل المراء بلفظ مساو فينبغي ان لا يكون احدهما اطبا بالآخر ايجاز او بالكلية
لا يشهد تعريف ايجاز القوم والثالث ان قولنا محمد ذلك ونظائره مساواة بتويفا السكاكي ايجاز
بتويفه فترى ان السكاكي نقل اصطلاح القدماء مثل لا يسم منه بد ولسند قولي ولو قيل المراء
السامع بحسب عرف الاوساط فتدبر في قولنا الى ما ذكره السكاكي ويرد عليه ما ورد عليه الرابع ان الارجاء
والاطاب والسامع مختصة بالكلام البليغ كما علم من تعريف الفقه الى الارجاء الثانية فلا يتم تعريف الارجاء
والاطاب ما لم يقيده بالبلاغة ليجوز ان يكون الناقص الوافي غير فصيح وكذا الزائد لغاية واحترار
بولان من الاخلال وهو ان يكون النقص ناقصا عن اصل المراء غير واف ببيانها وانما احتار عنه ليم التعريف
الثالث واليه للايجاز وان لا يكون بلفظ وصفه بالقبول وهكذا الاحتار بقوله لغاية كقوله اي الحارث
بن الحنفية الشكر وبن بكر قبيلنا فمن الرومي على ما في القاموس بنو شكر بن علي بن بكر بن وابل بنو شكر بن
شكر بن صعب والبشر غير في ظلال التوكيد بالضم والفتح الحق ممن عاش كذا قال الثالث اي من البشر
من كان مكرما مشهورا ولا يورثه ان يولد بالبشر وبالبشر كانت صاب في ظلال الجاهل بالبشر
فقد استفاد من غير من جعله بين البشر ولا يكرهه فلا يخلو الا في التام في ظلال القول فيه اخلل حيث

فات وصف

فات وصف الفوسه خبر من الشاق في ظلال العقل فقيه اخلل الفوت التقييد بظلال العقل ولا يخفى
انه لا يلزم تقييد العيش انما يكون في ظلال العقل وينبغي ان يقول في شدة احراق اشراق العقل
وكانه واقعه في التقييد بظلال العقل المشكك وقال ان لا اخلل ان قد اشتبه ان عيش الجاهل
لا يكون الا ناسا فاستغنى به عن تقييد العيش في ظلال التوكيد بالتمام مع ان لفظ الظلال لا يخرج عن
به واطلق العيش انما اذا ما العيش ان لا يكون الا لعاقل حتى ان الله لو قيل كان العبد تكملا وبغاثة
اي وبقوله ولغاية عن التطويل وهو كونه النقص زائدا غير متعين فيه الزيادة نحو قول علي بن
الابرش يذكركم في ذباكم الحيرة الحيرة بن الابرش بالجمع والذال كناية عن انظم سلطنتها
حيث كبرت اليه ان ملك الناء ضعيف لا يحسن في نظره الرعايا ولا ان يسلط في مصلحتي وان كان
ويكون ملكي ايضا لك وكانت تعجب من حيرة فادرك ان تأخذه بهذا العذر وتدفقه فذهب
اليها من غير عذر من ودا بوعدها فاخذته وامرت بقطع راسه وتركته يد هب الى امات
وحذيرة الابرش كان ابو صفايت العرب وصفه بالابرص قبله بالابرش والمبرش بالقم في شعر
الفرس نكت صفات تحالف سائر لونه والفرس ابرش فاوله وقدت الادم للهيئة التقدير في التطويل
ولاديم الجمل والراش نعتان في باطن النور عين والقمير في راسه والى الجذرية وفي قدت وقولها
للقربا والى قولها كذا وسبنا الكذب يرا في البين والافائدة في الجحيم بينهما ولا يبعد ان يجعل ذلك
حشا مفسدا لانه مطلقا المبين بغير الغيرة وهي باطلة وعن الحسن الفسدا كذا في قوله اي اني
الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشيعة والندى وهو الفتي لولا ان شوب شعوب بالفتح
علم النية ستمها لانها تفرق الاجتماع غير منصرف للعلمية والتأنيث كسرت للضرورة وهل انصرفت كما
قال الشاعر المحقق فيه تردد الان الحزن بالكسر يحصل بالانصراف للام ولاضافة مع ان البعض غير منصرف
بالانصاف فخرجت الكسر لا تستر من لا يدرك على الانصاف فالعني انه لاضافة في الدنيا للشيعة والعطاء
والقبول على الشان على تقدير عدم الموت وهذا يقع في الشيعة والقبول من العطاء فان اخلل في
الحاجة الى المال في غير فضل العطاء مع الكثرة في المراء بالندى بذا النفس فلا يكون حشا مفسدا

Copy University

ورده الشرح بان لا يفهم من لفظ السد وبانه لا معنى لهذا التفسير فقد علم الموت الان بآول
 بعد الخبر عن الهلاك وهذا بعينه معنى الشجرة ورد ان الشجرة كانت في مكان مراد القائل تصليح الشجر
 كما تشرب عبارة الص في الايضاح اما لو كان الناقصة في كونه حشوا مفسدا فلا لانه على مقتضى رد
 الاول يكون ايجازا مخلوفا على مقتضى رد الثاني فيصير تطويلا الا ان يقال يتغير الثاني للزيادة لا بهامه
 ومفسد لا بهامه خلافا للقصور فان قلت الحشو ما يكون زائدا غير محتك اليه في اداء القصور فيكون
 مفسدا ولا شبهة في ان الشجرة قد لا ترتب عدم الفضل للسد والمفسد على انفسا لغا شغوب ولا بد منه
 في اداء هذا القصور نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب والحشو قلت هذا اشكال قوي وغاية ما يمكن ان يقال
 في دفعه ان مراده ان لا يفضل مجموع هذه الثلاثة لولا الموت لانه مع فضل السد لا فضل للآخرين فيصير الله
 لا فضل للثلاثة وللا بد في الفضل عن الشجرة والمصير فذكر ان تدعى لخلو القصور فيكون حشوا مفسدا
 ويمكن ان يقال ذكره استطراد لما جرى ذكره في الشجرة مما اشتهر بالفضل على سائر حيز الشاة الذي يذكر
 معها في مقام بيان الفضائل وذكره ليرى في تصحيح البيت ان في الخلو وتنفذ الاحوال من يسر الامر
 الى رعا ما يسكن النفس ويسهل البؤس فلا يظهر للبدن كثير فضل والاقر بان اجل فضل المال واعلى ما
 يفعله به العلم في حرزه ان يتسبب به الى دفع الهالك ويتوق به عن الفنى فلا لغا الشغل بل يمكن له
 هذا الفضل للمتنبيه على عظم هذا الفضل في الجسد كانه لا فضل له سوى ذلك وغير المفسد لقوله
 واعلم اليوم والامر قبله ولكي عن علم ما في غدي و قوله قبله صفة الامر بتقدير لا كما ذكر قبله وهو
 لتأكده وانما صار حشوا لانه لا فائدة له لكيفية خلاف ابعثه بعني وكفته بازي وضرب يدي
 فانه يدفع الجوع بالابصار والسمع من العلم بلا شبهة وبالفرض بمن الامر به ولك ان تجعل الكلام المستتر
 الى كلامه ووصفه بالقبليية من قبل ومن الجنس على كل فرد تبين بعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر
 في قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على شريط من جاحد المساوات قد علمها مع تأخيرها عن الايجاز
 والاطراف في مقام التصوير لثمة مباحثها فان كان يستعمل بما حش كثيرة لاخرها بعد اللزج منها
 وما في مقام التصوير على شاة في بابا بلغة ومقالات تروى في حالاتها الاصل للقيس عليه

علم

بحر الشايات

وفيه

وفيه ان القيس للمساوات والايحاز والاطراف هو الغنى على ما اختاره المصنف قوله تعالى ولا يحقيق
 المتبني الا باهله وقوله اي ان بقية مخاطب اياها بوسر كادوسا النون بن السد ملك العرب فانك
 كالليل الذي هو مدركي وان قلت ان الشاة اسم الموضع من استاق عند اي بعد عنك واسرع
 شبهة بالليل في حال سخطه وطرف هذا التشبيه امور احدها انه يدرك الاحمال كما هو شأن الليل وانه
 لا يحصر ادراكه بل يشمل الجي وتحصيه به في الذكر لا في غيره فانه وان كان في غاية البعد لا يلبس وتجارة
 ولا ينتهي مكانه هو فيه وان الليل سخطه نهار لطف ولا درام لسخطه ومن لطائف البيا فانه ذكره
 مقدا على نفسه متبا عنه ثم ذكره متاخرا عنه متبا عنه تصوير الوصول اليه مع بعده
 ولجأ وزنه عنه وذكر نفسه بصورتين تصويرا وتخيلا لانه يبدل صورته من هولاء قال الشرح
 المحقق فان قيل لا يطابق شي من الشاين لظهور اليجاز فيها ما في الآية فلم يزد السنتي واما
 في البيت فليزف الجوز ونحوه فيكون العطف عليه للشرط فلما اعتبر ذلك امر لفظي ورعاية
 للقرائن النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل الراجح في امره بذلك لكان اظنا بابل بما كانت
 تطويلا وبالجمل يكون لفظ البيت والاية ناقضا عن اصل الراجح على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل
 هذا الشرع المعنى الشرع لا يقع حالا لا يحتاج الى الجوز وهذا لا يخفى ان ذكر السنتي منه ان لم يكن لفائدة يكون
 حشوا وانه يشك كون البيت مشا للمساوات باعتبار حذف متعلق الخبر لظرف ايضا وليس لك ان تجيب
 بانه رعاية لامر لفظي ولا حذف عند التحقيق لانه ينافيه ما قد سبق منهم من ان السنتي في جمل الخبر
 جملة ظرفية اختصار الفعلية فانه يشوبها ته جملوه ايجازا ان يقال التحقيق انه لا حذف والتقدير الامر
 لفظي كما يقتضيه التمثيل بالبيت وما سجد كلام ظاهر حتى ان ذكر متعلق الخبر لظرف يكون حشوا
 لوجوب حذفه اذا افساد اتم من ان يكون ناقضا للقاعدة اللفظي والمعنى فانه ذكره الشرح من انه لو ذكر
 لكان تطويلا لا وثوق عليه والايحاز ضربا من ايجاز القصر وهو ما ليس يحذف اي المحل وحذف ان سبب
 حذفه وانما في القصر حيوة قال صاحب الفتاوى هو علم في اليجاز وجهه ان ذكر على ما هو وعنه كلام
 فيما بين البيت على ما يبيته المص فان معناه كثير ونفط يسير او في المص كثر معناه بقوله في اليجاز

في الايضاح بيان

والجسم منزل بطريق مكي يستلزم له قوله فيه نحو ان ابن جلال في القاموس ابن جلال وضع الامر كالمثل
 ورجل موقوف تحت وطول الشايات التي اشترطت في قوله تعالى انما يابى الله ان يبدى كتابه لغيره
 بقوله تعالى وجعلنا من بين يديه سدودا وقاموا على الامور كما في القاموس اي ان ابن جلال قد عرّف
 الموصوف باعتبار اصل التركيب والافتقار الى هذا التركيب بمعنى واضع الامر وجعل في الاصل بمعنى
 انكشف امره لا بمعنى كشف الامر على ما جوزه الشارح كما لا يخفى عليك كما قال الشارح المحقق وقيل ان
 النصف اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا اذا كانت بعضها تاما قبلها ومجوزا بمن وافق فعله
 مقالي ومنهم من دون ذلك وسبق القول من دون هذا اي جعل دون هذا وفي غيره ناد يستلزم ان الهمزة
 غير الزمان الى الجملة فلفظ جلاله هو علم لم يتوّن له كما يتوّن مع الضمير اذ لو جعل حجة الفعل على التوّن الى
 الوزن غير مختص ولا تامة في قوله زيادة كزيادة الفعل فيعرف هذا ولا يخفى عليك انه لا يسلم له ما نقل
 عن القاموس وايضا لا يوافق ما ذكره الشارح في البديع ان الشر ليس من شئ الا ان يجعل قوله ان ابن
 جلال تشبيها بليغا او مصفة نحو وكان وراحم ملك ياخذ كل ليلة غصبا اي صهيحة او نحوها
 من الالفاظ القارية لها من سائلة وغير معينة بدليل ما قبله وهو قوله فارقت ان اعينها فانه
 يدل على ان ذلك كان لا يأخذ الا الصريحة او شرط كما مر في ارباب الانشاء او جواب شرط لا يخفى
 انه لو كان الحكم في جزاء الشرط وكان الشرط قيد كما دل عليه كلام المصنف في اول بحث لحوال السند
 وشرحه الشارح المحقق والفقهاء السيد السند في انه مذهب الفلاس والمصنف كان حذف جزاء الشرط
 من حذف الجملة والبقا فيه كلفي قوله تعالى ليحقق الحق فانه لا فرق بينهما في حذف اصل الجملة وبقاها
 متعلقا بالجزء الاختصاص نحو وان اقبل اليهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلقكم لعلكم تتقون اي
 اوصوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين
 اولدلالة على انه يشترط لا يحيط به الوصف فلا ينصب قرينة تدل على خصوصية حذف وكذا فيما
 اشار اليه بقوله اولدليله ذهب لنفسه الى مذهب مذهب ممكن وفيه غاية في تحريم الجزاء في المسرة والاساءة
 لانه لا يتصور شيئا الا ويجوز ان يكون فرقته في التعيين ينتهي تخيما الى حد او فيه ابقاء ذهن
 في حذف

السامع فيه على مكش بخلاف ما لو كان في قوله يورثه بعد التبيين ويذكر هل عنه بسيرة لتوطين نفسه
 اولدليله فقه بما يظن واقفا فان قلت هل يقدر في انظم جزاء بقدرية فيكون عيبا لعدم فهم السامع
 فهو بمنزلة الحكم بالانفهام واليقين فيكون انما شرط القاء مالا يصح السكون عليه قلت هذا
 اشكال قوي واطن انه اذا لم ينصب قرينة على الخصوص يقدر برتبةهم فالشك في فعل شيء في الغاية
 في ذلك وحذف مثل هذا الخبر لا يذهب التفسير على مذهب ممكن بل يفسد حتى يورث عيبا عليه ويكره
 بعد ذلك ما قلنا في تعيينه من عند نفسه وليفهم ان الخبر لا يترك حذف الدلالة في علته بتجديد
 ذكره للدلالة على انه لا يحيط به الوصف شالها ولو شري او وقفوا على ان الفعل لا يخلو حتى اذا جاءها
 وفقت ابوابها ولا تظن بك ان تقتصر في نكاح حذف جواب الشرط على ما ذكره بل ينبغي فيه ما سمعت سابقا
 سريع المجرى كاختيار تعيينه السامع ومقدار تبينه او اتمامه تعينه وكان تخصصه هو لا يباله كالتبني
 على كثرة اعتبارها في هذا الحذف وهذا لم يتصور انكته الحذف في سائر الحدود وما اورد ذلك عطف
 على قوله وجوب الشرط لا يجوز ويريد كذا اليه نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل والاراد
 بغير ذلك السند اليه والسند والفعل والفاعل والحوال نحو الميراث كاستين اي منه والمستثنى لا يستثنى
 للفرق ان الله لم يجعل حذفه موجبا للاجتناب والمضاف اليه نحوين ذراعي وجبهته الاسد ونحو ما رتب
 وباعلام قال الشارح وجوب القسم ونحوه ونحوه والاعتراف وجواب لما ولا شبهة في ان جواب القسم كلمة
 فارغ لا تحت قوله او غير ذلك وهم وما ذكره في التحصين من ان المراد بالجملة كلام مستقل لا يكون جزء
 من كلام آخر فلذا لا يجوز جواب الشرط جزء الجملة متقضى بحمل قوله ليحقق الحق من حذف الجملة لا ان
 الحذف جزء جملة اخرى هي مجموع الجملة ومتعلقه ولا يظهر ان جواب لا داخل تحت قوله المصنف وجواب
 شرط قال سيبويه لا ظرف بمعنى ان يستعمل السؤال الشرط نحو كذا اي ومن انفق من قبل الفتح وقاتل يعني
 الحذف والطرف مع حرف العطف بدليل ما بعده وهو قوله تعالى اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا
 من بعد وقالوا وتحمل الآية والله تعالى اعلم ان لا يكون فيه حذف ويفسر ان الله لا يستوي منكم جماعة

انفق من قبل الفقيه وهو من الشرائع في الانفاق قبل الفقه متفوتون لتفاوتهم في الانفاق والاختلاف فيه
 قوله وانك اعظم درجة بيان انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم وجدة من الذين انفقوا من بعد الفقه وقانونا
 واما جملة من قبله انا جزء جملة سبب من مذکورين الحق وبطلان باطل اي فعل بافضل ومنه
 قول الخياط الى الزمان بنوعه في شبيهه فسرهم واثباته على الهمم اي فسادا وسبب المذكور قوله
 تعالى فقل اني بعصا كالحجر فانقرضت اي قل فخر به بها ويجوز ان يفقد فانه من بابها فقد انقرضت قال الشارح
 فيكون المحذوف جزء جملة هي الشرط قلت جزء من الجزء ايضا هو كلمة قل هذه الفا التي يطرحها محذوف تسمي
 فصيح قد قيل على تقدير ان يكون القدر الشرط وهذا ظاهر كلامه فكيف قيل على تقدير يكون المحذوف جملة مستقلة
 وهو ظاهر كلام المفسر وقيل انها فصيح على تقديرين قال الشارح والمشهور في تفسيرها قوله قالوا
 خراسان اقصى بلاد بنا ثم انقل فوجدنا خراسانا وكانها لا يدب تايلها ما ذكره انك في المادة
 المقدور فيه الشرح كما قال في شرح الفقه اي انه تم ما قلنا فوجدنا في لنا خراسانا ويحتمل ان يقدر
 جملة مستقلة اي اشتلا ما قدما او فعلا ما قدما فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير السبب والنتيجة
 نحو فتم الاهداء وعلى ما تم في بحث الاستئناف من ان التقديرين على قول واما اكثر من جملة محذوف انتم
 بتاويله فانه لو كان يكون اي الى يورث خلافة غيره الترتيبا ففعل ما تاه وقاله يابريغ وما بينهما عليه البهيرة
 الواقعة ان الابد بالاكث من جملة جملتان او اكثر لا جملة وبعضها ايضا كما يومه ما ذكره في بيان تقدير الآية
 لان الجملة وبعض جملة من اجتماع القسمين فالقصور من التمثيل حذف ففعله فاتاها وقال له ولا يخفى
 ان التقدير اكثر مما ذكره ان التقدير يرسلون الى يورث لا تسعيره الرقبا واخبركم بتعريفه ففعلوا آه
 والمحذوف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر في شرح كلامه بان ما مر من الامثلة
 كلمة ما لم يبق فيه شيء مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف في قوله وارسال التربة مما قام فيه
 التربة مقام المحذوف وخشال القسمين من تركه مثالا القسم الثاني من القسمين الصواب في انه يقام شيء مقام المحذوف
 نحو وان يكذبك فقل كذبت رسل من قبلك اي فلا تخزنه فاصبر ولا تظن ان التقدير فلا يقدح
 في رسالتك فانه فقل كذبت رسل من قبلك قال الشارح انما جعل المحذوف المحذوف لانه فكذلك رسل

من قبله

من قبله متقدم على كذا سببه فلا يقيم وقدره جزاء بل هو سبب لعدم الحزن والصبور فان البلية اذا تمت
 طابت ونحن نقول ان تقدم زمان الجملة الحالية على زمانها على جعل الصفة حالا ولا يخفى انه جار في هذا
 القام والليالي عليك ان ان المحذوف ليس قيا اي شي في المحذوف والعدمه فجعلها قسم اي حذف تسامح
 والتقدير يكون يقام وقد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يوضح له وقال في قوله ومنها ان يدل
 تسامح وكأنه على حذف مضاف واذا تداءى دالة الابدال المحذوف منها ما للتبعية على اصل الذي حذف واما للتبعية
 على خصوص المحذوف كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر فيه مسامحة اي
 كون المحذوف مقصودا اظهر على تعيين المحذوف فيه مسامحة اي على خصوص الحذف فتلك الدلالة
 يحصل تعيين المحذوف ولحقا السامحة خفي على الشارح المحقق فلا يذكرها لعدم ضرورة لها
 مع ضرورة السامحة في قوله ومنها ان يدل ان كان تابعا لدلالة العقل الرشيد ولا تكن في عقاب التقليد
 كالبلد نحو حوت عليك الميتة والدم ولم يخبر اي تناولها هو الاخذ على ما في القاموس فان العقل
 دل على ان الامكام الشرعية معتقده الافعال دون ما ليس في قدرة الكافين فلا بد ههنا من محذوف
 يحتمل الاكل والشرب والاستقاء بادهانها وبيعها وشراؤها والمقصود الاظهر ما يتم الكلام ومنها ان يدل
 العقل عليها اي على المحذوف وتعيين المحذوف وجا عليك اي امره او عذابه فان العقل يدل على استماع
 الحجج على الله تعالى ان الحجج يتوقف على الاستئصال من مكان الى اخر ما يعذب بالرب بما ينقل من مكان
 الى اخر كالطير والنار وكذا ما يامر به بالحجج فالامر بمعنى ما امر به والعذاب بمعنى ما يعذب به فلا يراد بالامر
 والعذاب امران معنويان لا يحكي لهما رتبة ديد المحذوف بين الامر والعذاب لاني في تعيين المحذوف
 فانه اشار الى ان جاركك لو وقع في مقام يد لفيه العقل على خصوص المحذوف كالعذاب يقدر ذلك
 المحصوص ولو وقع في مقام لا يرشد العقل الى خصوصه يقدر القام وقد خفي فهمه لانه ديد على الشارح
 فقال اي يدل على تعيين المحذوف بانها احداهما وليس الراء انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب
 فليست امل وفهم ما ذكره كانا صعب من فهم ما ذكره للصواب فاختارنا شرح كلامه على التماس من مراده
 فاعرف وانصف ولا يخفى ان العقل لا يتقرر بالامر والعذاب بل لا بد من اداء على العقل من الاول

وبغيره بعين شئ ثم العقل لا يدل على المحذوف وتبين المحذوف في هذا المثال بل على احد الامرين فانه
ربما جعل قبله في ظهور ايات الرب ومتعلق كما يظهر عند مجيئ السلطان فلا حذف ومنها ان
يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو هذا كذا الذي لم يستثن فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه
مضافا محذوف اذ لا معنى لعدم الانسان على ذات شخص لان القدم لا يستلزم ان لا ينبغي ان يكون
مقدرا واما تعيين المحذوف فانه بالفتح بتقدير فينا بمعنى ملاحظة انه يحتمل تقدير في جبه
نقوله تعالى قد كفها اي خفف شفاف قلبها حب وتقدير في مرادته لقوله تبارك وتعالى
عن نفسه وتقدير في شانه حتى يشملها اي الحب والارادة والعادة دلت على ان شئ اي مرادته
لان الحب المراد بالبلاد ما جاء عليه في العادة لقوله آية اي غلبة الحب المراد على صاحبه فلا يدل
على الاستهانة وفيه ان ما لا يلام عليه الشئ لا يلام على ما يلزمه ايضا لانه مغلوب بالشئ مغلوب لانه
فلا يلحق ان يقال لا عيب في الحب المراد فلا يلام عليه بل في الارادة فتبين تقديرها فان قلت
فليقدر الشان ويظهر فيه الاضافة المهدية الى الارادة قلت هي بمعنى الارادة ولذا لا يكون
معتبر الا في حق المعنى واما العبارة فمذكور الى الخاطب فليقدر ما ساء ومنها اي من ادلة الحذف
لتعيين المحذوف الشريع والفعل لان الشريع انما يدل على المحذوف وهو الفعل الذي شرع فيه واما
الدلالة على اصل المحذوف فانه هي من جهة ان اجازات والمجوز لا بد له من فعل يتعلق هو به كما شهد به
القران في نحو يملك في الشرع وفيه ان الخاطب قلما يكون محذوف فلا معنى لجعل طلب اجاز والمجوز
مستقلا بمعرفة القرانين بل ينبغي ان يحمل الدليل عليه طلب معنى حرف الجر له بمقتضى العقل فان تقدير
الفعل للمجاز والمجوز والمعية العقلية الخفية غير معتبر عند علماء الفن ولذا لم يجعل في القصص
حيوة المجاز المحذوف ان حرف الجر يفتي المحذوف على قاعدة النحر وبهذا علم ان التمسك بطلب
معنى حرف الجر تقدير الفعل ايضا ضعيف بل انما يطلب المحذوف عند عدم تمام الكلام بدونه ونحو
بسم الله الرحمن الرحيم في قوله ما جعلت التسمية مبدأ له حتى لو قيل قد انا بسم الله الرحمن الرحيم
لا يكون دليلا على المحذوف ومنها الاقتران اي الاقتران بعد وجوب الفعل حتى جعل مقابلا للشروع ايضا

هذا ما دل على الثاني
في قوله اراد

اقتران

اقتران كقولهم للعصر على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتحاذ الرعية والبناء على الاهل والاراد
الثاني بالرفاد والبنين اي عرس فان هذا الكلام متعارفا للاواسر دل على ان المحذوف هو عرس
والباقي للملاويسة والمراد بالرفاد الملازمة والاتفاق على له الاطلاق ومن ادلة الحذف وقد فاتهم
دليل تعيين مقام المحذوف كلفي بسم الله الرحمن الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير
بعد بسم الله الرحمن الرحيم لا قبله والاطناب اما بالايضاح بعد الابها ومنه ما فاتهم ولم يفيظوه
كفكر ذلك ونسبه اجمالا بعد التفصيل لا بها ما بعد الايضاح ان لا يصير ما يعقب الايضاح مبهم كقولهم
تعالى فصيا ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ليري المعنى في صورتين مختلفتين
احدهما مبهمه والاخرى موضحة ولا خلاف في ان تلك الاربعة كونهن الحسن في لباسين وفيه من تروية
العقل الى المعنى وشاهدته بعين الرعية ما لا يخفى وقال الشرح فيهما علان والعلان خير من علم واحد
هذا وقولهم علان خير من علم واحد مثل يفر في مخرج الشورة والبيش قال الميراثي اصل قولهم علان خير
من علم واحد ان رجلا وابنه لما طريا فقال الرجل استبش لنا طريقا فقال ابني عالم فقال يا بني علان خير
من علم واحد يفر في مخرج الشورة والبيش كذا ذكره في شرحه للكشاف في تفسير تلك عشرة كاملة
فقوله علان الصريح فيه وعلان ومن فرائد الايضاح بعد الابها تسهيل الفهم والحفظ ان البهم
لوجازة اقرب الى الحفظ والموضح اقرب الى الفهم وفي كلام من تلك الوجوه المذكورة في المتن انه لا يفيد
الاجماع بين البهم والموضح بل لا يفيد الا الجمع بين بيانين ويعتقد وجه الايضاح بعد الابها
وانما يتكلم ما ذكره بعد ذلك من قوله وليتمكن في النفس فضل تمكن وما تعقبه فعليه التوصل
وانما يوجب فضل التمكن لانه ورود البهم يوجب توجه النفس اليه والتسعي في تحصيله فيقع الايضاح
في ان ذلك التوجه انما يحفظ كل الاحتفاظ فلا حاجة الى ما قال الشرح من ان النفس جبلت على ان يكون
البين بعد الابها اوقع فيها من البين اولاد لكل لذة العلم به قال المصنف وذلك لانه يكون
الايضاح علما ولذة عقيب المجهل الذي في الابها لانه الابها علم محال على الجهل يتألم النفس
منه وتسعى في التجاة عنه فاذا علم على غير مرتبة مجهل حصل له لذة التجاة عن الام وفيه انه

بحي الاطناب

سلكا

لا معنى لادعاء التفسير قبل ايراد الالفة عليها تكون مع الالفة النية عن الالام فالوجه ان هذا الالفة لذة
العلم على وجه الالهام ولذة العلم على وجه الايضاح وليس كذلك ان تقول ان الالفة العلم باعتبار ان العلم
بالايضاح غير مشوب بالجهل كالمعلم مع الالهام لانه لا يوجب ايراد البهم بل يقتضي الاكتفاء بالايضاح
وفي الايضاح والتفصيل الامر وتفسيره وكان وجهه انه لا طريق الى ادراك العظمة اذ قد بل لا بد في الوصول
اليهم من التدبير وذكر في تمثيل قوله تعالى وقضيا اليه ذلك الامارة ما هو لاداء مقطوع مصححين
وزاد الشرح واذ يرق ابراهيم القول من البيت حيث لم يقل قوله البيت بالاضافة محوفا شرح على
صدرى ما لا يضر بعد الالهام للثبات الثلاثة وفيه تنبيه على انه لا تنزاح في الشك فان اشرح على
يفيد طلب شرح الشيء بالالفة الى صفة فكرة مقدرة اي اشرح بشكلى وصدرى بدلالة الالفة خلاف
ما يتبادر من النظر بالالفة يفهم من قوله الى اي الاحتمال ان المطلوب شرح شيء ما له من غير تقدير فالالهام
العلم من الالهام من القدر او الفهم فان قلت في فهم شيء ما له نظر يجوز ان يقال اشرح لاجل صدرى
قلت لا خلاف في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكرته محتملا فان قلت يكفي في فهم الالهام الفعل والحاجة
الى قولنا لانه اشرح يدل على طلب شيء ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والالكان كل فعل مع مفعوله
المتاخر ابهاما وتفسير ثم نقول الاطاب في ذكر النظر فان الالام للشرح فقد تقييد للشرح احتراز عن
الشرح بالغير ومنه اي من الايضاح بعد الالهام كذا في الايضاح والانصب اي من الاطاب بالايضاح
بعد الالهام باب نعم ادرج الباب ليشمل الافعال الاربعة على احد القولين في الخصوص وهو انه خبر تنبيه
محدد بخلاف القول بالانتمية لانه نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الالهام بل للموافقة منه هو القدر
على البهم وفيه بحث لانه التبدل باخيره بوضع الخبر القدر فهو كسباب الضمير ان ان اذ فيه الخبر موضع
التبدل والاحتجاج ان يعتد باب نعم على ما هو الاغلب ولا فقه يقدم الخصوص اذ لو اريد الاختصار
كنى نعم زيد فيه بخلاف احد هو الله لا يتم نعم زيد اذ فيه ضعف التاكيد في الخبر ان فاعله مرفوع
والقدم او معاذ اليه او غير محتمل بكونه منصوبا او بما وثقنا فيها انه لا قيل نعم زيد كانه اخلا لا انتم
المدح العام في جنس من الاجناس لا مطلقا فعنى نعم الرجل زيد ان زيد اجيد في جميع ما يتعلق بالرجولية

لا مطلقا

اي باب نعم

لا مطلقا حتى يكون ممدوحا بحسب ما يتعلق بالعالية ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم ممدوح زيد
مثلا في جنس وقد اسكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر في الرجولية بقوسنة
الالفة الترميمية الاطاب التزام الايضاح بعدم الالهام الالفة يناسب فرض الباب وهو الالفة في
المدح فاستغنى الاختصار وقد اشار الى هذه الاستغناء بقوله لو اريد الاختصار الى هذا الاستغناء فمن وجوب
حينه سوى ما ذكرنا تتبع الاستعمال الواجب وبهذا يظهر انه لا بد بقوله الاختصار بما يقابل الاطاب والساق
دون ما يشمل المساواة بانتمى انتم زيد من المساواة كما ظهر ان تتبع الحق ومقتضى السيد المتدفع لا
فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما تم الاجازة وفي الاطاب موافقا لاصطلاح السكاكي وكيف لا
وقولنا نعم زيد في افاة مدح زيد بالرجولية اختصارا لمساواة على ان في ابيات الاصطلاح للسكاكي
صعوبة انما تمسك به السيد استهذه العبارة وقال ولا شك انتم زيد من قبيل المساواة وقوله
وقد نلت عليك فيما سبق طريقة الاختصار والتطوير يعني الاطاب قال السيد فقد جعل الاختصار مقابل
للتطوير والافتراض للمساواة ومن البين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعتبرت به وانه يحتمل
ان لا يكون تفرضا للمساواة لعدم الاعتداد ببناءه ولذا اكتفى في ذكر الباب بالاجازة والاطاب ولو كان
السكرت عن المساواة موجبا لدخوله في مقابل الاطاب لثبت اطلاق الاجازة ايضا على المساواة
بقي ان نعم الرجل زيد مدح عام لزيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطلاق في الكلام بذكرهما
ووجهه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر في صفة استعمال سوى هذا نظر الالفة حرفا مستغنى ولا معنى
للاكتفاء هنا والعبارة الصريحة غير ما ذكر بجمله حاله عن التبدل وانما وقع فيه من تغيير عبارة الفتحاح
وهي صحيحة حيث قال ولعل يمكن فيه اي في باب نعم شيء سوى انه يبرز الكلام في موضع الاعتدال نظرا
الى اطلاقه من وجهه الى اختصاره من بعد آخر اوابها منه الجمع بين التنافيين مثله في جميع بين الاجمال
والتمثيل كفى ابرز الكلام في موضع الاعتدال وقد عرفت وجهه وايها الجمع بين التنافيين من الاجمال
يخفف التبدل والاطاب بذكر الرجل والاجازة والتفصيل ولا يضر والايها والاجازة والاستغناء وايها الجمع
بين التنافيين بوجوب استحقاق البيان واستغناء به وفيه فلهذا سلطان البلغة في تلك البيان حين يجمع

حيث قال والمط تساولة

بين الذئب والخنزير واما قالوا انهما جميعا حقيقة الجمع بين المتماثلين محال ومن موجه حسنة سوى ما ذكر
 اجتماع جهتي البلاغة فيه من الاجاز والاطاب ومنه التوسيع قال الشاعر التوسيع كلف القطن ^{الندف}
 فكانه يجعل التوسيع من المعنى الواحد بالمشي الفسر باسمين بانه كلف القطن بعد الندف وفيه انه يترك
 الندف بعد التلف لان الشئ يشبه بالتلف والتفسير بالندف فالوجه انه من قبيل التسمية بالندف
 وربما يقال لشيء محمول المتعدد يشبه الندف الذي يجعل القطن التوسيع شيئا واحدا وتفصيل التوسيع
 المندوف بالتلف ولك ان تجعله من قبيل التوسيع بمعنى اعلام الثوب اذ فيه تنزيه بين ابيان الذي
 هو ثوب المعنى وهو ان يوفق في عجز الكلام بمشي مفسر باسمين ثابته معطوف على الاول لا يظهر فرق
 بين المشي الفسر باسمين وبين الجمع المفسر باسمين ولعلهم ذكر واقلا ما يكون وكذا لا يظهر فرق بين
 المشي في عجز الكلام وفي اشائه كان يقال يشيب ابن آدم وخصلته يشيبان الحمر وطول
 الامل فالظاهر ان يحذف العجز عن التوسيع نحو يشيب ابن آدم ويشيب فيه خصلته الحمر
 وطول الامل وكقوله مستقنى في ليل شبها بشرها تشبهه خديها بغير رقيب فذا زلت
 في ليلين شروظا شمسين من فخر ووجد حبيب ونجى عن التوسيع بقوله ثابته معطوف
 على الاول مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشيب فيه خصلته الحمر والآخر طوله الامل مع ان
 اللذين جعله منه فتأمل واما ذكر الخاص بعد العام هذا بظاهره يصدق على التوسيع وباب ضم
 ودفعه بان يرد بالعام ما ينسب له الخاص فيه بحكمه لا بحكمه ليكون الخاص فردا منه فلا يرد
 الخاص الذي هو صفة او بدل من العام قال الشاعر الحقا يعني بذكره بعده ان يكون معطوفا ^{عليه}
 فلو قال واما بطف الخاص على العام لكان اوضح وفيه نظر لانه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته
 ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذلك الخاص بعد العام بلا شبهة مع ان جبريل وميكال اعطيت
 على الله على ما هو الاصح فلا يقيم ان يقال واما بطف الخاص على العام ويستفاد من الكافي في تفسير
 قوله اني رايت احدا عشر كوكبا والشمس والقمر دايتهم في ساجدين ان الخاص المذكور بعده لا يجب
 ان يكون من قبيل خاصته بحكمه بل هو من قبيل العام واخرجه عن ذلك لما قصد به العام في حكمه يكون

من هذا

من هذا القسم حيث قال فان قلت لم آخر الشر والفرقت اخرى لمعطفها على الكوكب على طريق
 الاختصاص ببيانها لفضلها واستعدادها بالهيئة على غيرها من الطول كما اخرج جبريل وميكال
 عن الملائكة ثم معطفها على غيرها كذلك هذا الكلام هو لا يتم ما وجبنا به كلام التوسيع على فضل
 اي من قبيل الخاص حتى كانه ليس من جنس اي من جنس العام تنزيل للتساوي في الوصف منزلة التعابير
 في الذات يعني لما استأن من سائر افراد العام بانه من الاوصاف الفاضلة جعل كانه شئ آخر مغاير للعام
 مباين له ولا يشمله العام وتما لا يبعد عن الاعتبار ان يطف الخاص على العام تنبيه على ان نقصانه حتى
 كانه ليس من جنس تنزيل للتساوي في الوصف منزلة التباين في الذات نحو ما فطر على القارة
 والصدرة الوسطى اي الفضل من غيره من الصدرة من قولهم للفضل الاوسط قال الشاعر هي صلوة
 العسر على قولهم الاكثرين وفي القاموس الصدرة الوسطى المذكورة في التنزيل الصحيح والظهور والعصر
 او المغرب او الفاء او الوراء او الفطر او الاضحية او الفتي او الجماعة او جميع الصدرة المرفوعة او الصبح
 والعصر معا او صلوة غير معينة او الفاء والصبح أو صلوة الخوف او صلوة الجمعة في يومها وفي
 وفي سائر الايام الظاهر والوسط بين الطول والعصر او كل من الحمر لان قبلها صلواتها
 صلوتين قال ابن سبويه من قال هي من غير صلوة الجمعة فقد اخطا الا ان يقوله برواية مسند
 الى النبي عزم قبل لا ير عليه ثوبا عن الصدرة الوسطى صلوة العصر لانه ليس الا بداهة في الحديث
 المذكور في التنزيل وهذا وينبغي ان يعلم انه على تفسير الوسطى بالوسط بين الطول والقصر او بصلوة
 الخوف الاطاب لانه القصور الامر بالمحافظة على الصلوة والمحافظة على وضعها ومنه قوله تعالى
 ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واما بالنكرين لئلا
 يكون اطنا بالانطواء ولهذا ترى كلما ذكرنا اطنا باقيد نكات الا انه اجل هذا النكته لانه عرف
 سابقا نكات التاكيد الا انه قد يكون فيه النكته غير ما هو منه التنبيه على ما ينبغي التمسك كما
 في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني اهاكم يسئل الله ان يا قوم اتبعوا هذه الحيوة الدنيا
 متاعا فانكم تدركون ما كنتم تعلمون من يد الشفقة ودفع نكته عدم الشفقة ومنه زيادة التوسيع

Copy

والقصة محذرة فيما قبل معزانت أو أحقر من الأرض حطت المستاحقة مضجعا ويا قهر من كيف
 وأرجوه وقد كان منه البر والبحر مترعا ولا يبعد أن يجعل نكتة للتاكيد في مات زيد زيد
 ومنه زيادة السرور والفرح عن جواب أخوك أخوك وقد يكون مجرزا حضا واللفظ ليس ببطيخ
 التعلق ولا يلبس بعد التعلق عن التعلق أما مجرزا عن رابطة كما في قوله تعالى ثم أن ربك للذين
 هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا أن ربك من بعدها الغفور الرحيم وأما مع رابطة كما
 في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحتسون أن يجدوا بما لم ينفلتوا فلا تحسبنهم بمفاتيح
 من العذاب كالتاكيد الانذار لنكتة من نكات عرف في التاكيد في كذا سوف تعلمون ثم كذا سوف تعلمون
 ولا استعرا أن يستعمل كون الكلام تكريرا لانه العاطف يستل على كون المراد بالثاني غير الاول قال
 لدفعه وفي ثم دلالة على أن الانذار الثاني يبلغ من الاطلاق يعني أن ثم مستعرا عن التراخي الزماني
 الى التدريج في درج الارتفاع من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدارج فانه قلت ان كان
 الانذار الثاني يبلغ لم يكن تكرارا قلت كونه بلغ بزيادة اهتمام التذرية لانه زاد في الفهم
 شيئا ويجعل قوله وفي ثم آه بيان لما خفي من نكتة اطلاق في ذكر ثم مجال ولما بالايغال من او عل
 في البلاد انا بعد واختلف في تفسيره فقل هو ختم البيت بما يغيد به نكتة يتم المعنى بدونها
 الا على أن تمام الكلام بدونها لا يخص الايغال بل كذلك جميع اقسام الاطلاق وان تعريف الايغال
 يشمل الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل غيرهما ايضا
 من اقسام الاطلاق اذا كان كذلك كناية البالغة في قولها اي قول النخاع في مريته اخيها
 صخر وان صخر الياء اي يقتدى الهداية به يريد الهداية بذلك الا قد كان علم في القاسم
 هو الجبل الطويل اذ عام وفي الشرح جبل مرتفع في رأسه فان قوله كانه علم وان بالقصود وهو
 البالغة في هدايته وقوله في رأسه زيادة البالغة في هدايته هذا اذا كان المراد الهداية به
 مطلقا أما ان كان المراد الهداية به في ظلي الجبل فهو ليس من الاطلاق في شيء بل لا بد منه في اصل
 المقصود وتحقيق أي تحقيق التشبيه في قوله أي امر القيس كانه عيون الوحش حول خبائسا

بحث افعال

والايغال من الايغال

وارحنا

وارحنا المجزوع الذي لم يشق بغيره وحسن اصطوا وحاد كلوا بالجر وهو بالفتح والكسرة
 الحوز اليما في الذي فيه سواد وياض شبه به عيون الوحش كنه في بقوله لم يشق لتحقيق التشبيه
 لان غير المتشعب حق بان يجعل مشبهه لانه لا نقية في العين قال الاصمعي الطي والبقرة اذا كانا
 حين في عيونهما كانهما سود فاما ما بدا بياضهما فتشبهت المجزوع في هذا الظاهر فساد ما قيل
 انه اذا دانه من كثرة اقامته في الفاء والفت الوحش رجلاهم واخيتهم والادكثرة القيد
 فانه قلت لا يستفاد كثرة القيد الا ان يكون حول خبائسا منهم وادخلهم كثرة المجزوع والنظر
 انه ليس كذلك قلت كون العيون حول الخيام والرجال يد على النكتة قال الشاعر الحق وكذا في
 توهم غير المقصود في بيت السقط فسقيا بكاس من خم مثل خاتم من الدلم بهم بتقبيل خال فانه
 لا جعل الخمر كاسا ضيقا مثل خاتم من الدلم وكان كاسا مائلا كما قيل في كذا احد من اهل المجلس
 حتى كانه يقبل دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره وقال السيد السند
 ان البيت يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن في ثوبها خال اي شامة فقير لونه والثاني ما ذكره
 دفع توهم غير المقصود انما يبان على الثاني دون الاول قلت لاشبهه فيه بالخاتم ربما يسود بالجر
 ربما يوتهم ان يكون في ثوبه شامة تشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ولك ان تريد به دفع توهم
 ذكره الشاعر اخاتم الرجل فيكون بالغة في ثوبه تشبه لانه اذا لم يستر ذلك بحاله فكيف لغيره
 وقيل لا يختم بالشر وهل يختم في الشر بالخاتم كما في القول الاول وهل يختم في الشر بالخاتم
 ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المسلمين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون لان
 قوله وهم مهتدون مع ما تم المعنى بل ومن ملأه الرسول مهتدا لا محالة وذكر زيادة الحق على الاتباع
 والترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهن شيئا من دنياكم وترجعون صحيحة دينكم فيظلمكم خير الدنيا
 والاخرة كذا في الشرح قلت ان اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون بكلمة لان الرسول لا يكون
 الا كذلك وفيه من يد الحق كما ذكره فتأمل واما التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل تلك
 الجملة الثانية على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة التعقيب ولا يخفى انه يشتمل الجملة

210

بذلك فاشبهه برب بل شتم

المؤكدة عن ان زيد قائم ان زيد قائم وجاز زيد في نفسه وبين النكود عموم من وجه وهو ان
 ضرب لم يخرج مخرج الشك بان لم يستقل بافادته الراد بل توقف على ما قبله كذا في الشرح ولا بد فيه من قيود
 اخر فظ الى ما فسر به انما هو مخرج الشك وهو ما يكون حكما حكما مستقلا عما قبله جازيا محريا لاشكال في
 الاستقلال وقشو الاستعمال فهذا القرب القابل له ينبغي ان يتحقق بان لا يستقبل او يكون حكما جزئيا
 او كليا لم يغش استعماله وكان حسن الترتيب ان يقدم القرب الثاني لانه شوقي الان يقال القرب الاول
 اشتد ارتباطا بالمقصود من الثاني فلذا قدم نحو ذلك جزئيا هم ما كفروا وهل يجازي الا الكفور
 على وجه وهو ان يكون العنى وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص بكون متعلقا بما قبله لانه محجور في الكفور
 واما بقوله على وجه ان هناك وجه آخر ليس مما نحن فيه وهو ما نقله عن التزمحشر في الايضاح
 من ان الجزاء عام لكل مكانة يستولنا في معنى العاقبة ومائة في معنى الاثباتة فلما استعمل قوله
 جزئيا هم ما كفروا بمعنى عاقبتهم بكنزهم قيل وهل يجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب الا الكفور قال
 الصمد فعلى هذا يكون من القرب الثاني فان قلت لولا ان جزئيا هم بمعنى عاقبتهم لا يجزى وهل يجازي
 على معنى وهل نعاقب فيوقف على سابقه قلت التوقف لفهمه لاد فالاحتياج باعتبار ذلك اللفظ
 وهو لا يناقض الاستقلال اما الثاني ان يكون نفس الحكم متوقفا على ما قبله بى انه لا يتقدم في مطلق العاقبة
 من غير الكفور فانه باللفظ في الكفر ويكنى في العاقبة الكفر فعلى هذا لا بد ان يحمل اللفظ ايضا على انه
 هل نعاقب ذلك العقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضا يكون من القرب الاول الان يقال
 حصر العقاب اذ عاقب فلا يحتاج الى التقييد والاولى ان يجعل من القرب الاول مطلقا ويستغنى
 عن اعتبار الادعاء ويمكن ان يحمل الجزاء على المطلق ويخرج مخرج الشك بان يقال لاجز الا الكفور
 واما الاثباتة فتخصر فضل لان ان كان لا يفي بملة بما جده عاجلا وليس ما يستحق جزاء الا بان في موضع
 من غير ان يكون على حقيقة الجزاء وضرب اخر مخرج الشك بان تكون الجملة الثانية حكما حكما مستقلا
 عما قبله جازيا محريا لاشكال في الاستقلال وقشو الاستعمال نحو قول جأ الحق وذهو اى الضمى الباطل
 ان الباطل كان زهوقا في الايضاح وقد اجتمع القربان في قوله تعالى وما جعلنا البشر من قبلك الا خلد

افان مت فلهذا الخالد وكل انفس ذائقة الموت فقله افان مت فلهذا الخالد وتذييل من القرب الاول
 وقوله وكل انفس ذائقة الموت من القرب الثاني فكل منهي تذييل على ما قبله من تقديمه اشار
 في ان التذييل يطلق على الجملة الثانية ايضا ولا بعد ان يكون التذييل لجملة واحدة وهو ايضا اى
 عاد التقييد بغيره فغيره بان التقييد يطلق على التذييل لا القسم الثاني كما توهم بعض من السالين المذكورين
 ان تقسيم القسم ليس هو القسم الاول ويل بيل من جعل تقسيم قسم الشيء تقسيم له افان تكرر منطوق
 كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق واما تذكيره مفهوم كقوله اى النافذة الذي في وليست
 بمستيق خالا تكرر اى لا تصلح حال من خالوه بالثاني وليس خلافا عن ضمير الخاطب في لست ومستيق
 لانه ما يصلح حاله من الفاعل والفاعل فيهما حالهما متصل به الا بقرينة وليس صفة لالا لانه المعنى
 على انك لست بمستيق اخا ان لا تصلح تفرق حاله وذمهم خصا له والحال اقرب من معنى الشك من الصفة
 لانه قيد للمعامل دون الصفة على شعث اى افرق حال وذمهم خصا له اى الرجال الهذباء النقي
 الفعل المسمى بالخصال واما التكليل ويسمى الاحتراس ايضا وهو التوقف بى به لانه فيه تحفظ الكلام
 عن نقصان الاليهام فيناسب التسمية بالتكليل وهو ان يوقف في كلامه ان اريد بكلمة في الجزئية بشكل
 بتكليله لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اريد بالظرفية لا يشمل ما في آخر الكلام فتأمل
 ايوهم خلاف المقصود بما يدفعه الى بمثلين احدهما الوقوع في الوسط والآخر الوقوع في الآخر هذا
 على طبق ما في الايضاح ونحن نقول احد السالين لدفع الهم قبل حد وثله والآخر لدفعه بعده كقوله اى
 قول طه فانه كسورة فسق ديارك غير مفسد لها مفسد له او مطلق اى سقيا غير مفسد له ديار
 وجعلنا انما حاله من بعده صوب الربيع اى نزول المطر في الربيع وديمه اى مطر في الربيع تهيمى
 اى تسيل قيد السق بغير الفساد لان نزول المطر يسمى التسيل وقد يكون مفسدا وسببا لخراب الديار
 كذا في الشرح ولك ان تقول صوب الربيع مصلح في اوله مفسد في آخره لانه يضر المحصول لا يضر
 عنه بقوله غير مفسد لها ويحتمل ان يرد بالذيار هطها ويجعل غير مفسد لها بمعنى الا مفسد لها
 فيكونا استغنى عن اللفظ فيكون من اصل الكلام لا للتكليل ونحن نقوله تعالى اذ لم يزل على المؤمنين اعز

اى كما يطلق على نفس التقييد

الاشيئين

بحث التكليل

على الكافرين فانه لو اقتصروا على وصفهم بالذلة على المؤمنين لكان ذلك لضعفهم فاقى على سبل
التكليف بقوله اغرة على الكافرين دفعا لهذا الوجه واشعار بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذلك
عدي على المؤمنين معنى المطف ومجوز ان يكون من قبيل تفضيل الشرف والملاوى اذ لا لهم ^{فضلهم}
عليهم كذا في الايضاح والشرح ونحن نقول الآية لتفريقهم عن الرجوع عن الايمان والعقود انكم
لو ترجعون عن الايمان سبأني الله يقوم اذلة على المؤمنين لئلا يكون الكافرين فيقبل حالكم من كون
هذا المقدم متواضعا لكم لا كونكم اذلة لهم ولا يفي افاة هذا المعنى من ذكر قوله اغرة على الكافرين
فهو داخل في اصل المقصود وليس من الاطباء في شيء والله اعلم ومن هذا القسم قوله كعب بن سعد بن العنبري
حليم اذا ما رزى الحكم اهله مع الحكم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصروا على وصفه بالحكم الا انه
ان ذلك من عجزه فاذل هذا الوجه بان حله انا هو في وقت تنبئ الحكم لاهله وهذا انما يكون
عند القدرة واللام تكن زينا واما المصراع الثاني فرفع المصانة تأكيد لفهم قوله اذا ما الحكم رزى اهله
وهو انما يغير حليم حين لا يكون الحكم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحكم يكون مهيبا
في عين العدو ولا يحال فيكون هذا قد يبدل تأكيد لفهمه لا تكليلا كما نرى بعض الناس وفيه نظر
لان تذييل التكليف كمال لا يخفى وبهذا الاعتبار جعله هذا البعض تكليلا وقال ان اتع الحق فبطل
لا ان لا سلم ان من لا يكون حليما لا يحسن الحكم يكون مهيبا في عين العدو وجواز ان يكون غضبه
مما لا يهاب ولا يهابه ويمكن اثبات ما منعه بانه اذا لم يكن حليما مع العدو وحسن الاحالة يكون
غضبه مهيبا والا كان حليما حسن اذ الانفع لغضبه قال اتع والذي يخطر بالبال ان معنى
البيت اللطف وادق مما يشترطه كلام المص وانه المصراع الثاني تكليف وذلك لان كونه حليما في حال
يحسن فيه الحكم يوجب انه في تلك الحالة ليس مهيبا لانه من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم
اثر الغضب والمهابة فنفي ذلك الوجه بقوله مع الحكم في تلك عين العدو مهيب يعني انهم الحكم في
الحالة التي يحسن فيها الحكم بحيث يهاب العدو وليتمكن مهابة في ضربة فكيف في غير تلك الحالة
واما بالتشيم وهذا يؤتى في كلام لا يؤم خلاف المقصود يخرج عنه تميم ذلك في كلامهم خلاف

المقصود

المقصود فانه اغرة بين التشيم والتكليف بانه انكته في التشيم غير دفع وهم خلاف المقصود لانه
لا يكون في كلامهم بوجه خلاف المقصود ان لا مانع من اجتماع التشيم والتكليف بلفظ انكته المتعارف
فيما يعني علم الرواية كون الغضلة بمعنى مقابل الوحدة قال الشيخ الحق في التحصيف حفظ التعا
ومنهم من حملة على ما يرد على اصل المراد ولا يقوت بحذفه قوله ان اتع في التحصيف بانه لا
لذلك بالتشيم وانه كذا به كلام المص في الايضاح وكلاهما ضعيفان اما الاول فلانه المص غير
متماشي عن ذكر ما لا يخص بقسم في قسم يشهد المعنى في تعريف الايضاح بما يفيد نكته يتم المعنى
بدونها واما الثاني فلانه المص لم يرد في هذا العام في الايضاح على ما في التلخيص الا انكته الاشارة
مع انه لم يخل بغير الغضلة فلم يذكروا في بحث الاعتراض ان من اشترط في الاعتراض كونه بين
كلامين او في شأنا كلام وجوز كونه غير جملة يشمل الاعتراض عنده بعض صور التشيم بما فيه
فانه لو لم يكن التشيم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف قبول الاعتراض بعد صورة على تجويز كونه من كلام
بل يشمل عند من لم يجوز ايضا الا انه يعمل ان يكون مراده هذا الوضع لانه مذكور في نفس الكتاب
فلا معنى للاشارة بالايضاح ثم التخصيص بالفضلة بوجوب ان لا يكون قولنا زيد يقاس مشتقة المجموع
ويعظم الطعام من التشيم مع انه قولنا زيد يعظم مع مقاساة شدة المجموع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار
جدا كالباقية نحو يعظمون الطعام على جبه في وجهه من وجهين ذكرنا في تأويل النظم وهو كون
ضريح جبه للطعام واما على ترجمه آخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطباء لانه لا يذلل اصل المراد
لا تقول على الوجه لا ولا ايضا هو الاصل المعنى لانه لا يذلل في اداء انهم يعظمون الطعام مع حب الطعام
لانا نقول اولا الباقية في الاطعام لم يكن لا فارة ان الاطعام مع حب الطعام وجده ولم يقصد اليه
البلغ ولا يبعد ان يجعل التميز للاطعام اي يعظمون الطعام بنا على حب الطعام فيكون لا فارة
ان الاطعام لكون التشيم خلقا لهم فلا يكون ايضا كما نحن فيه قال الشيخ الحق في التحصيف
الذلة في قوله تعالى سبي ان الذي اسرى بيده ليدل كما ليدل مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل
للاذلة على الله اسرى به في بعض الليل قال السيد السيدان وهذا وان ذكر الكفا في نكته اعتراض

اي في التلخيص

بني في

عليه بان البعثة المستفادة من التنكير هو ان يكون في بعض الاثر ولا يكون في بعض الاجزاء ونحن
نقول قد حقق ائمة الاصول ان الظرف المصوب هو العيار فلا بد ان يستوفى الظرف بجميعه الا
ان الآية ترد قولهم لا قول الكثر في الجمل على ان الاسماء كان في بعض التل ولكن ان تقول ان قوله
في بعض التل في بعض افراده لكنه بعيد باني ان افادة الاسماء كان في بعض التل ليس ذلك على اصل
وانما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اشياء الكلام اربعين كلامين متصلين معنى جملة او اكثر لا محل لها
اي الجملة او اكثر من الاعراب لكنه سوى دفع الابهام قال الشيخ الحق في الدلائل اتصال الكلامين
ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيد او بدل لامتداده وقد فاته ان يكون الثاني معطوفا على الاول كما في قوله
تعالى اتي وضعها اتي وضعها علم بما وضعت وليس الذكر كالاشي والى سميتها مريم فان ما بين قوله
اتي وضعها اتي وقوله اتي سميتها مريم اعتراض كما اعترف به والظاهر ان الصفة القطعية مما
يتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جازي في اشياء من الجملة ات بقة وقد دخل في التوفيق
تذييل وتكيل لا محل لهما من الاعراب اذا وقع بين جملتين متصلتين معنى ولا يخص بشئ من الاعراب
بعض صور التنكيل بما اذا جازي كونه الاعتراض مما لا يليه جملة متصلة بما قبل الاعتراض كما يوهى بيان
ويستغنى التوفيق بمطوف لا محل له من الاعراب بين المطوف والمطوف عليه نحو قوله الذي
يحملون الرشد من قوله يسبحون محمد ربههم ويؤمنون به ويستوفون للذين آمنوا فاقوله
ويؤمنون به جملة لا محل لها من الاعراب وقع بين جملتين متصلتين معنى مع انه لا يستعمل اعتراضا كما
الاديب عليه كالترديد في قوله تعالى ويجعلون الله البنات سميانه ولهم ما يشتهون فان قوله
سميانه جملة لا محل لها من الاعراب يتقدم بسميانه ووقع في اشياء الكلام لا قوله ولهم
ما يشتهون وهو ان الجملة معطوفة على مقوليه اعني الله والبنات وليس لله ظل فالقول العمل والآلان
الجملة بمعنى الكلف والمعنى له قيل والآلان الفاعل والفعول ضميرين متصلين لشئ واحد والآلان
في ضمير الفاعل وهو ودد بان هذا يجوز في الفعل بواسطة نحو هدي اليه ومعنى الجملة البنات
جملة مستحق لبيان معنى الجملة لانفسهم البنات استحقاقهم له ولم يجعل قوله ولم ما يشتهون

في الاعتراض

حالا

حالا لم يكن تصرف بالتوسيع لبعده مستحقين لما يشهدون والوجه في قوله اتي في قول معروف بن حاتم
بن زهل بن شاذان يشكون كبره وضعفه انه اشياء من ويلقها قد اوجبت سماعا الى سماعه ان
الى معترضة وهو كنعفون وزعمون وريهان على ما في القاموس وقوله ويلقها جملة اعتراضية
مع الواو ومن لم يعرف الواو الاعتراضية تخلف في جعل الجملة حالية ومثل هذا الاعتراض كثير ما يلبس
بالحال والفرق دقيق والتبسيط في قوله واعلم فعل المرفعة جعل المحاط بقوله فعل المرفعة قبلها
متوقفا الى مرفعة ما بعده عن قلب حاضر ومن لم يعرفه فستره بالتبسيط على امرين سبب الغم التبسيط
عليه وفيه تبسيط على ان الاعتراض يكون بالفاء ان سميانه الى ما قد من التقدير والالف
للإطلاق وان هي المحققة واسمها هو ضمير شان مقد ربي ان القدرات آت لا محالة ومما
بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا يعني انه فيه تمثيلين تمثيل جازي بين كلامين وتمثيل ما هو اكثر من جملة
قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله حيث التوابين ويجب المتطهرين نسائكهم حاشاكم
الاخاف ان الاعتراض هنا جملة واحدة وخبره جملة ان وليس اكثر من جملة لا محل له من الاعراب
والنال للراضة قالت ربي اتي وضعها اتي وضعها علم بما وضعت وليس الذكر كالاشي والى سميتها
مريم وما كان اتصال قوله نسائكهم حاشاكم بقوله فاتوهن خفيا بينه بقوله فان قوله نسائكهم
حاشاكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المآتي هو مكان الحاش لان الفرض الاصل
من شرع النكاح هو ان تتاسل وبقا السق لا قضا الشهوة بل خلق الشهوة لذلك والشفقة في
هذا الاعتراض الغريب في السقبة لمن خالف المآتي والتفسير من غير المآتي لما فيه من الانكسار والقدر
الذي الاجتناب عن الحيض لاجله ولا اعتراض نكت اخرى منها تخصيص احد المذكورين لمزيد التاكيد
في شأنه نحو وصيتا الانسان بوالديه محملة امة وهذا على وجه وفصالة في عامين ان
لى ولو اليك فقوله انا شكرى نفسي لوصيتا وقوله محملة اعتراضا ايجابا للتوصية خصوصا
ومنها الاستعانة في قول اتي الطيب وخفوف قلب لورايته ليهيئ راجعي لرايت فيه جهتها
وجعل المصداق من نكت الاعتراض في البيت صفة انطباق وفيه انه من اليد مع ومنها

Copy

دفع ما يتفرق به كما في هذا البيت فانه دفعه بفتح القاف بند الحسوبة التي هي الحجة ويحمل
ان يكون القصد التثنية على ان اشار هذه الذر المحبوبة كما ان النجاة عن جهنم بالجنة ومنها بيان
السبب لا مفر فيه عزابه كما في قوله فلا تهرجه بيد وفي اليأس راحة ولا وصل به صفوا فكان منه
فان كون حجر الحبيب مطلوباً امر غريب فيتنسب به وهذا لا ينافي ما قيل انه جواب سؤال لان بيان
السبب يجوز ان يكون للسؤال القدر وقال قوم قد تكون التثنية فيه غير ما ذكرنا او ضم دفع الابهام
ثم افترقا في قولين جواز بعضهم وقوله في اخر جملة لا في انشاء جملة الاتلبها جملة متصلة بها فلا
يبين كلابين ايضا وقد تبعهم النكتة في مواضع فشميل الاعتراض بهذا التفسير صور التذييل لها
وبعض صور التكيل وهذا ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحامسي ومات مناسبت
في فزار ولا اطل منا حيث كان قبيل فانه المصارع الثاني تكيل لانه لا وصف قوم بشئ من القتل لم
اوهم ذلك ضعفه فان الهم بوضعه بالاستقام من قائلهم وشمل الاعتراض جميع صور التذييل
يوجب ان يعتبر فيه ان لا يكون له محل من الاعراب فتفسيره كان فاضلاً وبعضهم عطف على فاعل جواز
كما ان كونه غير جملة عطف على مفعوله وهل جواز ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب انما يقع ولو قال
كونه غير الجملة بلاد المعه يشمل جملة لا محل لها من الاعراب بلا خفاء فتأمل فشميل الاعتراض بهذا
التفسير بعض صور التثنية والتكيل وهو ما كان بين الكلام والكلامين التثنيين بمعنى وفي الايضاح انه
يشمل ما كان كذلك من التثنية والتكيل ولا يكون له محل من الاعراب جملة كان اقل من جملة او اكثر قال الشاعر
الحققة فيه اخلاص الله اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب لا يشترط
فان الشرط ذلك لم يبق بغير كونه غير جملة لان الفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئاً
من التثنية لانه انما يكون بفضله ولا بد له من الاعراب فان لم يشترط فلا وجه لتقييد التكيل بما لا
له من الاعراب وهذا يمكن اختياراً لا اشتراطاً قوله الفرد لا بد له في الكلام من الاعراب فيه ان الفرد
يجوز ان يكون حرف تبيين وحرف خطا وصوتا من الاسماء ولا يكون له محل من الاعراب
قوله لا يشمل التثنية اصلاً فيه انه مبني على تفسير الفظة بما فسر به وقد فسر البعض بما يربط

على

على اصل المراد فعل متمسك في تفسيره ما ذكره الصرخي واما بغير ذلك عطف على قوله اما بالايضاح
بعد الابهام كقوله تعالى الذين يحلون النور ومن حوله يستحيون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو قصر
لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا يتركه من يشبههم فلا حاجة الى الاجازة لانه لو كان معلوماً وحسن
ذكره اي سبب حسن ذكره وان ان يجعله ماضياً من التحسين على مذهب من لا يشترط نصب فاعله طاهر
شرف الايمان او من الحسن وينصب اظهار شرف الايمان على انه مفعول على مذهب من لا يشترط نصب
اتحاد فاعله وفاعل ماضية ترضيا فيه اي في الايمان لا يقال كما لا يحال لا كما راى فيهم لا يحال الانكار
تسبيحهم وحمدهم فهذا الطاب لاظهار شرف التسبيح والحمد لا نقول بجواز ان يكون ماضياً
التسبيح والحمد ولا بد من التأمل في مقام بيان غير ما ذكرنا لتأويلهم في السبب ما سبق بغير ما ذكرنا كما وقع
للص في الايضاح فاوردنا مثله من التكيل والتثنية لانه بغير ذلك واسلم ان الاكثر وصف الكلام
والاطناب بمعنى عرفت وانه قد يوصف الكلام بالاجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلة
بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكن السواء
في تمام المراد فان للايجاز مقام ليس للوطاب وبالعكس والايوصف بالسواء بهذا الاعتبار ان ليس
السواء بهذا الاعتبار مما يدعوا اليه القام بخلاف الاجاز والاطناب كقوله اي قول اني تمام بعد
عن الدنيا اي يوضح عنها اذا عن سود وقامه ولو برزت في زخمها غير السود والآن يريد
سيادة الآخرة فلا تظهر وكقولنا اشريع ولست ينظر الى الجانب الفني اذا كانت العليا
في جانب الفقر والعليا كما امر الفعل العالي على ما في القاموس قال الشاعر المحقق اراد بالفني
سببه معنى الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التقرب من راحة عند من الراحة مع عدم
السيادة والاضروية الى العداوة عن الظاهر الى تمام الاجاز بالنسبة الى البيت لسواءه له في
الغنى مع قلة حروفه والسواء انما يتحقق اذا حمل التثنية على الباء ففي النظر لا على في الباء
في النظر كما يفيد اول النظر وهذا الاجاز قد يكون اجازاً بالانفسار السابق وقد يكون اطناباً
وقد يكون مساوياً وكذا هذا الاطناب ويقرّب منه اي من المصراع والبيت مع التفاوت في كونها

٢١٩

نظريين وكون ذلك نظرياً ونظراً قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحكيم ونكران
 على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول أي نفية ما يسألون من قولنا ولا يجترئ واحد
 على تغيير ما نقول وقال الشاعر الحقن أنما قال ويقرب لاختصاص البيت بالقول وكلمة الآية لا فعل
 ولك أن تقول الشر مختص بالناس والآية تشمل كل فاعل واليخني ما في ختم العلي بهذا البيت من
 الغزابة والابتداع حيث اعترض من المص على السكك وغيره الحمد لله الذي أنعم علينا بآية البيان
 فوفقنا لتفوية العلي لما امر به والغائبين من الآخرون التي هي لنا مرفقة واحد لا تعدد فيه
 بطرق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن التورية والتشبيه وتجتنب ظهور الحقيقة
 عن الاطران بلجان ونجبا بايضاح كناية البيان وتلخيصها عما يحول بيننا وبين الغان واجعل
 وجودنا السعادة فرائض البقاء في الزمان ووفقنا للتيمن بسم الله الرحمن الرحيم
 من الاسماء الحسنى الفقه لغة الفرب والوصف والبيان والتزيين وكل ما سببه بالمصطلح
 عليه مستفيدة عن البيان الثاني أي ثانی الاول فانه جعل الفقه الاول اثنين وثنائي الفنون
 الثلاثة فانه في المرتبة الثانية لأن التغير فرع ترتيب العلي في النفس وما هو داخل في البلاغة
 اصل بالنسبة الى ما هو تابع لها فلهذا اخر عن المعاني وقدم على البدع واما ما قال السيد السند انه
 اخر عن المعاني لأن علم المعاني يبحث عن افادة التركيب بخواتمها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة
 فنقل منه منزلة المركب من الفرد والشمعة من الاصل فقيه ان علم البيان يبحث عن الدلالة العقلية
 على اصل المعنى لا على الخواص على اننا في كيفية الافادة عن الافادة يفيد دحان تاخير البيان من غير
 حاجة الى تنزيله من المعاني منزلة المركب من الفرد قال الشاعر في المحرم قدمه على البدع للاحتياج
 اليه في نفس البلاغة وتعلق البدع بالتوابع بعيداً عنه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لا الله
 لا يتم بلاغة كلام بدون علم البيان ان الكلام المركب من الدلالات الطابقة للاحتياج في تحصيل
 بلاغة العلم المعاني ان لا حاجة الى علم البيان للدلالات الطابقة كما ستعرف وهذا التحقيق
 ظاهر وجه آخر لتقديم علم المعاني فلا بد منه في بلاغة الكلام اصل البتة بخلاف البيان علم

فقه الفقه الثاني

البيان

البيان بمعنى مقابل علمي المعاني والبدع وهو علم أي مسائل معلومة عن الادلة او تصديقات بها
 حاصلة عن الادلة او ملكة بهذه التصديقات المعنى كيفية راسخة يتمكن بها من التصديقات بمسئلة
 مسئلة تفصيلاً من غير حاجة الى تجسم كسب جديد وانما قيدنا علم العلم بالحصول عن الدليل وان
 اطلقنا الناطقون في هذا المقام لما حقق ان من جميع مسائل العلم بالتقليد لا يستعمل علمه وتصديقاتها
 بها لا يستعمل علمه الاستعمال لفظ العلم في التعريف محل لا يعرف من اشتراكه وما يدق به هذا التحليل من احتمال
 اللفظ المشترك في مقام يقضي أي معنى يراد بها لعل من ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود
 محتسب لانه وان خلا عن هذا التحليل لم يخل عن تجويز السامع انه ما ذا يريد يعرف به شيء استحال
 العرفه في ادراكه الخبز ثبات تصور كان او تصديقاً واستعمال العلم في ادراك الحكيمة كذلك فالمعنى
 علم يعرف به ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد التكلم على ان التقدم في المعنى الواحد للاستزاد العرفي
 والمزاد بقوله يعرف به يعرف به عاينه ان اولم يراع ولم يعرفه عليه المعنى الواحد اورد على قصد
 التكلم يعرف ايراده وهكذا هو العرف في وصف العلوم بمعرفة الخبز ثبات بها قال الشاعر فلو عرف
 من ليس له هذه الكلمة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالماً بالعلم البيان اقوال
 بل اعرف من ليس له هذه الكلمة ايراد كل معنى يدخل في قصد التكلم كالعرفي التكلم بالسليقة
 لم يكن عالماً بالعلم البيان وفنفس القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذي روي فيه الطائفة
 لقضي الحال واعتبر ضرورة الشارح بانه مما لا يفهم من العبارة وكلامهم في مباحث البيا
 لا يساعده لان الجواز الفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيراً من مثله الكناية انما هي
 مقولات ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ لا يشهد بان موضوع الفقه اللفظ
 البليغ على ان وصف المعنى بالواحد يحتمل ان يكون باعتبار روعة تحصل للمعنى باعتبار ترتيبه في
 النفس بحيث لا يصح تقديم جزء على جزء فهذا هو الوحدة العترة في نظر البليغ واما الجواز الفرد
 وامثاله فالجواب عنه راجع الى البحث عن الكلام البليغ قال الشاعر وتقييد المعنى بالواحد للدلالة
 على انه لو ارد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك لم يكن ذلك من البيان في شيء ولا يخفى انه هذا

البيان

بمعنى كلام بليغ

الدلالة

مستغنى عنها باللام الاستزائي فانه في معنى ايراد كل معنى بطل في قصد الحكم بطرق مختلفة في موضوع
 الدلالة وقد احتد به عن ملكة الاقتدار على ايراد المعنى العاري عن الترتيب الذي يصير به المعنى
 معنى الكلام الطابق لمقتضى الحال بالمراد المذكورة فانها ليست من علم البيان وهذه القاعدة
 اقوى مما ذكره السيد السند من ان في ذكره القدر تنبها على ان علم البيان ينبغي ان يتأخر عن علم
 العاني في الاستعمال السببي ذلك ان رعاية مراتب الدلالة في الموضوع والحفاظ على معنى ينبغي
 ان يكون بعد رعاية مطابقتها لمقتضى الحال فان هذه كالاصل في العنصرية وتلك فرع وتتم
 لها فالاولى ان يرعى المطابقة او لا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا امرا لازما عن هذا
 ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم العاني على علم البيان قالوا لا ثم وبالنسبة المذكور للمعنى الواحد
 يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والقصور والقيث
 والحرار على ان الاختلاف في الموضوع مما ياباه القدر في الدلالة الوصفية هذا كلامه وفيه ان ملكة
 الملكة تخرج بالتفسير المذكور سواء كان الالاء المذكور دلالا للمعنى الواحد متقدما في الترتيب
 على الاختلاف في الموضوع والاولى ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشياء بالفاظ مختلفة
 في الموضوع فانه لا يخرج له عن الترتيب سواء بطرقه اى في طرق ايراد بالطرق التركيبية
 للتركيب بالطرق في ان المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب اى في ان التامع يسلكها فيصل
 الى المعنى والاولى ان يفسر لسوق الترتيب الا ان سلوك المعنى قريب كما يفيد ايراد وفرد ملك
 في التعبير بالمعنى الواحد كما قصد به وهو من قبيل ذكر العالم وادارة الخاقه بقرينة دقيقة وفي
 التعبير عن التركيب بالطرق بطرق الاستعارة وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة
 في وجه كما يظهر عليك انشاء الله سلوك طريق البيان من اعتبار الدلالات المجازية وان كان
 الانسب بصناعة الترتيب خلافة رعاية بركة الاسهل واليسر في الفن
 قبل الاستعمال ويستفاد منه انه لا بد في البيان من ان يكون بالنسبة الى كل معنى طرق ثلاثة على ما
 هو في الجملة ولا بد فيه من ان المعنى الواحد الذي يحتمل فيه له مستند ومستلزم وبذلك يكون لكل معنى

وهي قوله ويمكن
 دفعه ٧٥
 وهي قوله وقد احتد
 به عن ملكة الاقتدار
 اه

فلا حاجة الى قوله
 على ان اه

وهو كون المراد بالدلالة
 الدلالة العقلية

والتدال للنسب
 هو الدال على شئها

يجري فيه الجواز الاستبراه باعتبار معنى الترتيب في هذه الفنون فحصل للتركيب طرق ثلاثة الاحتمالية
 ولا يشك في ملكة ان لا تحقق الطرق الثلاثة بهذا الاعتبار وان لم يكن بجزء بل تحقق الاختلاف
 في الموضوع وهو في جمل الدلالات العقلية على المستلزم لا خلق له بغيره بل هو من احد ما يشاء فان الاختلاف
 في الموضوع والحفاظ كما يكون باعتبار قرب المعنى الجازي وبعدله من المعنى الحقيقي يكون بوضع القرينة
 وخفاها فلا محالة يتحقق المعاني المختلفة وضوحا وخفا ولولا ما يشاء القرائن التي نصبها في تصرف
 البليغ فتقيد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقوله على تقدير ان يكون لها طرق
 مختلفة مما لا حاجة اليه نعم نتيجة عليه انه كما ان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من مزايا
 البلاغة كذلك الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق متساوية في وضوح فلا معنى لادخال الاول
 تحت البيان دون الثاني الا ان يقال قصد تعريف البيان بخاصه غير شاملة للمعروف فلا يلزم منه ان يكون
 كما يابا يري هذه التي اصبحت خارجا عن وظائف البيان مختلفة يشتمل للتحقق في الكلمات التي هي اجزاء
 المركبات المختلفة في وضوح الدلالة فالأيراد بالطرق المختلفة في الاول ليس من البيان في شيء فخرج
 بقوله في وضوح الدلالة اما لا ايراد بالدلالة العقلية وبذلك حكم الشارع متمسكا بما ساقى
 ان الاختلاف المذكور لا يجري الا في الدلالة العقلية وآلا لان الاختلاف في معنى الدلالة العقلية
 يخص الدلالة العقلية فلا حاجة الى تقييد الدلالة بالعقلية لاجزاء الطرق المختلفة بالعبارة
 وقد وضعت بما وعدنا فلا تغفل عن الموعد وترك في الترتيب ما يقابل وضوح الدلالة اعني وخفاها
 وان ذكر في القناع ما يفيد ملغاه نظرا لالتزام مجردي كتابه عنه لان الاختلاف في الموضوع يستلزم
 الاختلاف في الخفا عليه اى على المعنى الواحد وساقى تامة ما يتعلق بالترتيب وينتج عنه في بيان
 قوله والاياد المذكور لا يتعدى في الوصفية الى اخره فانه الحل اللائق به ولما اورد توضيح الترتيب
 بتحقيق ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بدو على بعض اقسام الدلالة
 دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجا الى تقييد الدلالة للفظ الموضوع قال ودلالة اللفظ والكنى
 بلام المعنى عن التقييد بالموضوع لان اللفظ الموضوع هو الذي به يفاد ويستفاد وفيه هذه

وهو العقل

وهو قوله
 لا شك

وغيره خارج عن خطة الاستعداد وفيه لانه دلالة الهيئية ايضا وضعية معتبرة في الانفا
والاستفادة ويجري فيها اقسام المجاز فلا وجه لاسقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم
وغيره وذلك التحقيق وان يكن فيه التقسيم البياني من ان دلالة اللفظ اما على الموضوع الذي عليه
ويستعمل الاولى وضعية والثانية عقلية الا انه اذا من يد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير
الموضوع له الزيادة تمكن البدي من معرفة العلم بهذا التعريف هذا على طبق ما جرى عليه شائع
مع زيادة تحقيق ونحن نقول بمساعدة تدقيق ان لصاحب علم البيان فضل احتياج الى معرفة
الدلالة ان بها تتميز الحقيقة من المجاز ويرون ان تحصيل المجاز باق طابق والى هذا يورد في تحديد
مقدمة اوجبه صاحب الفنا قيل المحض في علم البيان بل ينادى وليست شري ما اغفلهم عند
وهنا حقيقة اخرى محوكة الى ذكر تقسيم الدلالة وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الموضوع في الحكم
بالمجاز والعدد من الحقيقة من غير ضيق البيان والاعتراف بهذا يعرف الدلالة لاشتهار امرها
فنقول الدلالة هي كون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشئ آخر وفي وقت لانه المعبر عندئذ
العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل اللزوم فانه المعبر عندهم الدلالة الكلية المستمرة بكون
الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية به مما لا يليق
على انه في نفسه مختل ان لا يكاد يوجد زال يستلزم العلم به العلم بالمدلول والمصحيح ان يقال هو
كونه الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر عند العلم بالعلاقة وباجمالية فالاول هو المدالك
والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء والاعلى شئ ومدلوله بالاعتبارين كالنات والدخان
فانه كلاهما رآ على الآخر ومدلول له والعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان
اقفا الطبع وجود الدال عند مدلوله المعنى لطبع الحادث للمدلول فطبيعية والاضعية
كدلالة الامر على الوتر وكل منهما ان كان الدال فيها لفظا فلهي لالة لفظية والآخر خفي
وحده الدلالة الطبيعية في اللفظ منقوض من تحت الحمل وصغر الوجه فلا استعداد به وان كان
به من يعتد به كل استعداد وهو في الدلالة اللفظية الرضعية بفهم المعنى عند اطلاقه

وهو قوله ولا اشتراك

بالنسبة

بالنسبة الى العلم بالوضع واعتراض الشائع عليه بان فهم المعنى صفة للتسامع والدلالة صفة
اللفظ فلا يصدق التعريف على دلالة ما فغيره البعض الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى للعلم
بوضعه وبقية الآخر باننا شاعرا الاشكال ليس بمثابة خروج الى التغير والتبديل بل الدلالة نسبة
عارضة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى الى الوضع وتلك النسبة مبداء وصف اللفظ
كونه يفهم منه المعنى العالم بالوضع وصف المعنى هو انهما من اللفظ للعالم به وكلا الوضعين
لانما لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها بالاولى جاز بالثاني ودون التغير الثاني بانها تغيير التعريف
الى ما هو الاول وليس للاشياء وفيه ان الاولوية ممنوعة ان المقدار انهما لا زيا للدلالة وليس
شيئ منهما الدلالة اذ الدلالة عارضة للطرفين وكلا منهما عارض للطرفين ليس الجواب جوبا
عند التحقيق بل يستوي فيه الغير والغير اليه في عدم صحة التعريف باحدهما على ان كون الدلالة صفة
للطرفين مبداء وصف اللفظ من غير كونها صفة له يكذب به اشتقاق الدلالة منها اللفظ واستدعا
واضافتها الى اللفظ فافا كما ان الدلالة صفة اللفظ ولا يصدق عليها فهم لتسامع ولا انهما
المعنى لكن يصدق عليها فهم لتسامع منه المعنى وانفهام المعنى منه وكما ان الفهم صفة للمعنى او لتسامع
باضافته الى احدهما كذلك صفة اللفظ تتعلق به بواسطة المجاز لا نقول لاحقا في ان فهم لتسامع
ليس صفة اللفظ ولا انهما المعنى واذا قيد بقوله من اللفظ لا يمكن ان يصير صفة اللفظ لانت
الطاقة اذ الم يمكن صفة لشيء لا يمكن ان يكونا الفهم صفة له لاننا نقول قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة
مفترضا بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ اي كونه بحيث
يفهم منه المعنى وله نظائر فانه الحسن صفة الوجه في قولنا زيد الحسن الوجه يرفع وجهه ولا يمكن
جعل الحسن خبر الزيد ولا نقاله ولا قلنا زيد الحسن وجهه منه فهم جعل خبرا ونقلا بل وكلفه
لانه يغير معنى العارة من نسبة الحسن الى الوجه الى نسبة الكون بحيث يحسن الوجه الى زيد
وبهذا اندفع ما قيل ان صحة التعريف بفهم المعنى منه وهم ان لا يصح صدق الفهم على الدلالة لانه
صفة لتسامع ولا صدق لتعلق بالمعنى او اللفظ عليها لانها صفتان لفهم ولا صدق لكونه

CCC

وهو بعض الحقيقتين

وهو قول الغير الثاني

على ان التبادر من التعريف انه الغرض القيد وظهر ضعف ما قيل ان لا يحصل الا ان يقال تسامحا
في التعريف واعتمدوا في ذلك على ظهور عدم صحة الحمل وجوب قصد ما يقع حملا وظهور دلالة
الغنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم منه الغنى لان كونه معنى عريا لا يوصف بحال المتعلق فغنى
عن مثله نعم كونه اللفظ بحيث يفهم منه الغنى العالم بالوضع او وضع في المقصود فالغنى ليس احسن
وعند دل الى ما هو الاول بل يبقى ان الدلالة ليست كونه اللفظ بحيث يفهم منه الغنى عند الاطلاق
بل كونه بحيث يفهم منه الغنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده سواء كان بسره او بغيره
الحظ الدلالة عليه او بتدكيره فالصحة الاخرى ان يقال هو فهم العالم بالوضع الغنى من اللفظ
ولا يخفى ان مطلق الدلالة الوضعية اما على تمام ما وضع له او على جزائه او على خارج منه
فصحة هذا التقسيم لانه اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزاء او الخارج
في مقام الافادة غير مقصود في العادة لا قد لا يستعمل الاشارة ولا العقل ولا التصريح في جزئ الغنى
ولا لان ذلك الحظ على ان اجزا الحظ موضوعه بان اجزا ما وضع له الكلي لا محالة ولفظ التام
انما ذكر لان الغرض في البيان ان يذكر التام في مقابلة الجزاء حتى كانت لا يحسن المقابلة بل ومنه
فمن اعترض عليه بان ذكر التام لغوي يستحق ان يحذف عقل عن البيان الاعرف ويسمى الاظهر
وسمى على صفة التكلم ليكون تنبيها على ان هذه سمية بيانية على خلاف سمية البرهان
وهو الذي قد ساء وليس لك ان تقول بما رتب للمتكلمين لانه ينطق بفساده وفي كل من الجزئين
الاولى اي الدلالة على تمام ما وضع له دلالة وضعية لانه منشاء الوضع فقط بخلاف الآخرين
فانه انتم فيها الى الوضع امران عقليا نهي توقف فهم الكل على الجزاء واستماع الفكاك فهم للزوم
عن اللزوم ولهذا يسمى كل الاخيرين دلالة عقلية وفيه مسامحة اذ ليس الدلالة العقلية
بين الآخرين بل المسمى بها ما يصدق عليهما اي الدلالة على غيرها وضع اللفظ له ولا جعل
عقلية من موهلة خبر القول وكل من الآخرين لخص عن المسامحة وهو كونه يسمى صفة التكلم
لكنه خلط ما يتبادر من نظم كلامه فالدلالة الوضعية لها معنيان احدهما انهم من الاخرين مطلقا

نظمية او غير لفظية

لانها من افرادها

والدلالة

والدلالة العقلية لها معنيان قال الشيخ الحقوقي اما سميت الاولى وضعية لان الواضع اقام وضع
اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له فهي الدلالة النصوصية الى الوضع وكل من الآخرين عقلي
لان دلالتها اعم من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزاء فيه وحصول
اللزوم يستلزم حصول اللزوم وينبغي عليه ان لا يتم الا بالوضع وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له
بل للدلالة على الجزاء واللزوم ايضا لانه اوجب قصد الاول من اللفظ بل قد رتب ان لا يكون اشتراك
والاخيرين مع القرينة واذا دلتها باللفظ وسميها فيهما شاهدة لدلالة الدلالة عليهما ايضا مقصود
بالوضع او راديا ايضا ان الدلالة ايضا متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الجزاء حصول الجزاء
واستلزام حصول اللزوم حصول اللزوم ودفع بان الراد يحكم العقل الحكم بالقرينة القريبة بالعقل وهو
مستلزم بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام المذكور ولا يخفى ان الدلالة الاولى
ان يبين اسمها الاقسام الثلاثة ثم يبين اجتماع القسمين الآخرين في اسم لان الاهم بيان اصطلاح
القرينة دعاه الى تقديم ما يخصه فاخر قوله وتقييد الاولى بالطبيعة وادناه بالتقيد والاشارة الى ان
ولا يخفى ما فيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له والدلالة الوضعية بالطبيعة
بل تقييد الدلالة بالطبيعة لاجل الاولى وتعميل ذلك له فاستاد العقل الى السبب والتبادر
من التقييد التقييد الوضعي حتى حصر البعض التركيب التقييد في التبيين للموصوف والصفة على ان
السمية السابقة يجعل التقييد ظاهرا في الوضعي والمال التقييد للإيضاح الوضعي وايضا فهم العباد
ان التسابق من قبيل التسمية وهذا من التقييد من ان الكل من قبيل التسمية ويرد على التقسيم اللفظ
قد يقصد به نفسه كما يقال زيد علم ثم يصدق على دلالة على فرد دلالة اللفظ على تمام ما وضع
له وعلى دلالة على جزئه دلالة على جزئه ما وضع له وعلى دلالة على لانه دلالة على اعم منه
مع انه لا يسمى مطابقة ولا تضاد ولا التزاما فهو يكون شي من الترتيبات الخاصة من التقسيم والادوار
من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضربا والتبادر من اطلاق الوضع القصد
وعنه لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا بانها له وفيه وضعية له وهو الخفيف فانه كان الاكثر

١٢٢

خير ليس
اي مطلق الدلالة مع قطع النظر
عن تمام ما وضع له الوضعية

Copy

على خلافه فلا اشكال على قوله ولا بد من تقسيم التبرعات المشتمل عليها غير مائة فانه يدخل
 في تعريف الطائفة التي هي المذكورة في تعريف التبرعات المذكورة في تعريف التبرعات المذكورة في تعريف التبرعات
 جزء الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد تمام الموضوع له القطع بوضع جزؤه بوضع آخر
 باق يكون القطع مشتركاً بين الكل والجزء فيكون دلالة التبرعة على الجزء دلالة على الكل وعلى تمام ما
 وضع له وكذا دلالة الطائفة عليه ويدخل في تعريف الالتزام الدلالة الطائفة التي مدلولها خارج
 ما وضع له القطع ايضا بان يكون القطع مشتركاً بين الالتزام والجزء ولو فرضت لفظاً مشتركاً
 بين الالتزام والجزء وبين المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلاث الاخريات واحاطت به
 المحقق بان قيد الحيثية معتبر في الطائفة دلالة القطع على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع
 والتضمن دلالة القطع على جزئه من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة القطع على الخارج من حيث انه
 الالتزام ولا بأس بترك القيود اعتماداً على شهورها لانه التبرعات امور ضمنية والاجب رعاية الامر
 الضمني بالواجب حفظ التقسيم الذي هو المقصود فاختل التبرعات لا يخل بالمقصود ومن التفرع
 اي ضبط الاقسام لانه لا يخرج منه بهذا الاختلاف شيء من الدلالات وذكر في المحقق ان قيد الحيثية
 ما هو في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافة وكثيراً ما يكون هذا القيد اعتماداً على شهور
 ذلك وانساق الذهن اليه وفيما ذكره في الشرح من توجيه ترك القيود بحث اما اولاً فلا بد المقصود
 من التقسيم يقين الدلالة العبرة في الفن والدلالة المأخوذة في التعريف كما ذهب اليه وباختلاف
 التعريفات يخل بهذا المقصود واما ثانياً فلا بد التقسيم ضمن القيود المخالفة الى القسم فاذ لم يراع
 تخالف القيود على ما ينبغي اخل التقسيم من التعريف بالتبرعات فخل التقسيم من هذه
 لانه انما يفرق بالتعريف وفيما ذكره في المحقق ان قيد الحيثية المتبعة في الامور الاضافية
 المحيثة التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحيثية العبرة في مفهوم الدلالة للتفصيل
 وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات واما ما اورد من كلام القدم من تقييد التبرعات
 فهو وان كان يدخل في تعريف التبرعات لكن يخلل به ما اشترط فيها بنبه ان تقسيم الدلالة الوضعية الى

فلا يلزم من ترك القيود
 شيئا على شهور ترك التقييد

وهو قوله وكثيراً ما يكون

الدلالات الثلاث تقسيم على مجزئ العقل بحد ملاحظة مفهوم القسم بالاختصاص ولا يجوز
 اختيار كيف ودلالة اللفظ الموضوع لجميع المتسايفين على احدها بواسطة انه لازم الاخر ليس
 دلالة على الجزئ من حيث انه جزئ بل من حيث انه لازم جزئ آخر فلا يكون نفساً ولا التزاماً
 اما ان لا ليس بخارج فخرجت القسم عن ان تكون عقلياً بل عن القسم لا استغناء المحر والقطر
 بوجدها وتخلل ايضا بيان اشتراط التزام الذهني لانه اعتبار الالتزام في مفهومه يجعله مفهوماً
 لغواً محضاً فانه قلت العبرة في مفهومه مطلق التزام وبيان لاشتراط التزام الذهني قلت يجب
 ان يقتصر في مفهوم التزام الذهني لانه مطلق التزام لا يصلح ان يكون سبب الدلالة للقطر على
 الخارج والا كان الالتزام الخارج مدلولاً لهذا وتحتفظ دلالة القطر باعتبار كل وضع للقطر
 على انزاهه اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج عنه ان المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد
 لا يمكن ان يكون الا واحداً فاحصر على التعريفات ثمانية والاشتراط مفيد فلهذا مراد القدم في مقام
 التبرعات ولم يتنبه الآخرون فطعنوا التعريفات فحللتها فاصححوها بزيادة قيد واختلاف
 كثير ولا تستبعد فانه هذا ليس اول قارورة اسرته في الاسلام وكثيراً ما تنجبر المكسرة
 من القطر بايدي اضعاف الاما انما تأيد بانها الحق والاكتم والواجب بان القطر المشترك لا ينفق
 فيه دلالتان ان توقف الدلالة على ارادة الحكم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعين مع باللفظ
 ولهذا لا يدل اللفظ والاشارة واخواته على الموضوع له ابل لانه وضعت يستعمل في فرد معين ابد على ما
 زعموا فلو اريد بها الموضوع هي هاهنا يفهم ان لارادة على قانون الوضع فاللفظ ابد
 يدل على معنى واحد ان كان تمام الموضوع له فطائفة وان كان جزؤه تنقسم وان كان الخارج فان التزام
 لانه توقف الدلالة على الارادة باطل لانه قاطعون بانها اذا سمعنا اللفظ وكنا عالين بالوضع
 نتفقد معناه سواء ارادة الله فقط او لا والمعنى بالدلالة سوى هذا ان توقفه على الدلالة
 اللفظ الوضعية انما هو بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهومه لتوقفه على ذكر
 عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا انه من حيث انه مراد الحكم والتفات النفس اليه لهذا الوجه

وهو المقصود الكلي

Copy University

نعم الارادة التي هي شرط التزم من الارادة بحسب نفس من الارادة بحسب الظن ومن هذا تبين ان الدلالة
تتوقف على الارادة مطابقة كانت او تفتقر او التزاما وجعل المطابقة مخصوصة بدفع من القاصر
لستوفهمه بل اننا استعاضنا ببعض الترتيبات ببعض الدلالة لا يتوقف على اجتماع الدلائل انما يتوقف
الارادة تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له يصدر على دلالته عليه انه دلالة اللفظ على خبر
وضوحه لان كان ذلك اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء ويكون ذلك المعنى جزءاً من انفسها مطابقة ولان الدلالة
العينية باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كما في الكتابة فانه يراد به الموضوع له للدلالة على لازم
الارادة او جزئاً المراد به فانه قلت توقف الدلالة على الارادة يستلزم ان لا يجتمع المطابقة والتمتع
او التزاماً مثلاً وقد تقدم فيهما بينهما ان الالتزام بالتمتع يستلزم ان المطابقة وان لا يكون اللفظ الدلالة
على معنى له خبر مستلزم للدلالة التضمن واللفظ الدلالة على التزم والالتزام بل يستلزم ان لا يتحقق
الدلالة في المطابقة قلت يمكن التعقيل منه بان هذا كلام شهور من قبل عدم التوقف للدلالة
على الارادة على ان ما كررنا يستلزم كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ وصحة الاجتماع مبنية على كون اللفظ
بحسب يفهم منه المعنى عند اذنه وشرطه اي الالتزام التزم الذهني لا التزم الشارح للخارج اذ التزم
الخارج لا يوجب انتقال الذهن من التسمي الى التزم حتى يتخرج به من بين سائر الامور الخارجية
للدلالة عليه ولان كان التزم الذهني مشهوراً بمعنى كون التسمي يستلزم الخارج بالنسبة الى جميع
الادهان وبالنسبة الى جميع الالفاظ وكان اعتبار ما في اللفظ هذا الفهم يخرج كثير من المعاني الخارجية
والكناية عن كونه مدلولاً لالتزاماً حتى اختلف في اعتبار التزم الذهني بنبه المص على ان التزم الذهني
المشهور غير معتبر وان من اعتبار التزم الذهني اعتبره بمعنى اخر ومن نفاه نفاه بالمعنى المشهور
لنظري فاقول ولو لا اعتقاد الخاطبا بوجوب الانتقال بعرف اي بسبب عدم لانه لا يشار الى
العرف او غيره اي غير المعروف العام من الشرع والاصطلاح والتأمل في القرينة ونحوه يصير غير باسرى
القرينة على ما في الشرع بوجوب الاحتياط الى الكلف في قوله وشرط التزم الذهني بحسب ان الاراد بالالتزم
الذهني فمما يكون على القول ومن يكون بعد التأمل في القرينة ويجيب عدم صحة كلمة التوصل اعني

قوله

قوله ولو لا اعتقاد الخاطبا انه لانه نفاه ان تقيض الشرط او لا يستلزم التزم او لا يستلزم التزم
الذهني ولا استلزام ليس باولى على تقدير عدم كونه لا اعتقاد الخاطبا بسبب عرف او غيره اذ من جملة
على هذا التقدير اللزوم بعد التأمل في القرينة وهو ليس باولى من اللزوم لا اعتقاد الخاطبا بعرف
عام او بعرف خاص او بما يجزى مجزاه على ما قلناه او غيره عليه بخلاف ما ذكرناه فان تقيض الشرط
ح ليس الا التزم بالنظر الى نفس التسمي وهو اولى بالاعتقاد وبعد يتجه ان ليس التزم لنفس التسمي
لا اعتقاد الخاطبا بعرف او غيره شرطاً للدلالة الالتزامية اذ يوجد كل منهما بدون الآخر فلا يصح
ان أحدهما اولى بكونه شرطاً من الآخر بل الشرط مطلق التزم الذهني ولا يحد قوله بل يتحمل بان قوله ولو
لا اعتقاد الخاطبا موصول بجزء من الشرط اي يحصل الدلالة الالتزامية بالالتزم الذهني ولو لا اعتقاد
الخاطبا بعرف او غيره قال الشارح لم يشترط في الالتزام التزم الذهني نفس التسمي مطلقاً لانه لا يشترط
ذلك الخبر كثير من المعاني الخارجية والكناية عن ان يكون مدلولاً لالتزاماً بل يمكن دالة الالتزام
فيه الوضوح والخفا كالسيد السند فيه بحث لانه لان التسمي وان كان اذنا له لكن دالة اللفظ
على لازمه اظهر من دلالة على لازم لانه لانه التزم ينقل من اللفظ الى ملاحظة التزم اولى الى
التزم ثانياً الى ملاحظة لازم التزم ثانياً فاسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو ما ذات تتفاوت
الدلالة وايضا يستفهم هذا الحكم بالدلالة التضمنية هذا فانه قلت ما ذكره من الترتيب بين القوانين
انما يتم لو لم يكن تصور التزم مما يتوقف عليه تصور التسمي في المعنى فانه تصور التسمي يتوقف
على تصور البصر واما ان توقف الترتيب على عكس ما ذكره قلت هذا لا يصح في ما هو بعبارة
لانه يكفيه ترتيب المعنى في الوضوح والخفا ولا حاجة له الى ترتيب ذلك ولو حفظ الترتيب
المذكور لمكني تحققة في بعض القوانين وتحقيق الحكم ساقى فاستطر واللا بد المذكور لا ياتي
اي لا يشهد بان وصفيته لان اسم ان كان على الموضع الالفاظ اي بوضع جميع الالفاظ التي هي الطرق
المختلفة في الموضع المعنى الواحد الذي للكلام الذي روي فيه المطابقة لتقضي الحال لم يكن يعقدها
او وضع الاستواء في الدلالة والاى وان لم يكن عالماً بوضع جميع الالفاظ لمكان عالماً بوضع البعض

٢٥٥

اولا لم يكن كذا واحدا الا لانه لا بد في العلم بوضع كذا واحد فيه بحث من وجهين
احدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لانه الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
عند العلم بوضعه وهذا المعنى لان الكلمة الموضوعة علم الوضع اولها وانما يصح ان عدم كونه البعض اوضح
لان شئ الترتيب فانه اذا لم يكن كل واحد من الالام يكن بعضها اوضح لانها تكون الشئ اوضح في الدلالة
فروع والدالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص القول بالاول ويمكن دفع الاول بان المراد بالدلالة
هنا كنه فهم المعنى ومدار وضع الدلالة على سرعة الفهم وبطءه والشك بانته بنته بما ذكره
على منشا لزوم عدم كونه البعض اوضح على الترتيب الثاني وهو ان شئ الدلالة فكانه قال والالام يكن
كل واحد الا فلا يكون بعضها اوضح فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ لا يكفي في العلم بالمعنى الزائدة
من العلم بوضع الهيئته ايضا والشرط بوضع الالفاظ لا يكفي في اتمام الالام المذكور لا يتأتى في الوضو
لجواز ان يتأتى في الدلالة الهيئته قلت العلم بوضع جميع الالفاظ على ما بينه لا يكون بدون العلم بالهيئته
اذا الهيئته جزء من اللفظ فاقول ولو قال ان كان عالما بوضع الاشياء لم يكن بعضها اوضح لم يجبه شي
فان قلت قوله والالام يكن كذا واحدا منها والآي وان لم يكن عالما بوضع جميع الالفاظ لم يكن كذا واحدا منها
والا لشيء الدور في الشرط والحق اوضح بقا الاصل لان الشئ اذا دخل على ما فيه قيد رفع اليد مع بقا الاصل
فبقى احتملا لان لا يكون عالما بوضع شئ من الالفاظ ولا يكون الترتيب حاصرا قلت استعمل قوله واللفظ في
صدق العلم بوضع جميع الالفاظ وقوله لم يكن كذا واحدا لاني دفع الاجاب الكلي واستفاد صدق الاجاب الكلي
يكون بوجهين وهذا المعنى متعارف في بين ارباب الاستدلال على ان حال ما يقع يتكشف من حال ما ذكر
ولا يلزم ويمكن ابطال الشك الثاني بان يقال والالام يكن ما لا يعلم من طريق المعنى الواحد لان طابقا
يدور فيه المعنى باكمل التام ومحل كلام المصنف عليه مسانعة فتأمل وانما قال والالام يكن كذا واحدا منها
والالام قيل والالام تكن دالة تنبيهها على ان الشرط في الاجاب الكلي ولو قال ان كان عالما بوضع اللفظ
لا يستفي عن هذا التنبيه واوردته اعادته وقد فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور والدالة العلم بالوضع
موقوف على العلم بالدلالة الوضعية بين اللفظ والمعنى والعلم بالشئ يتوقف على فهم التفسيرين

واجاب

واجاب عنه الشك في الشك بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين
بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشيخ هذا قريب من الاول وهذا في الاول
نظر لان فهم المعنى في حال الطلاق لللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيها قد يتوقف على العلم بالمعنى
فيها يتوقف العلم بالمعنى في حال الطلاق لللفظ قد يتوقف على العلم بالمعنى فيها قد يتوقف على العلم بالمعنى
بان فهم المعنى من هذا اللفظ قد يتوقف على فهم المعنى لان هذا اللفظ وبان فهم المعنى بالوضع
يتوقف على فهم المعنى بالوضع ولا يخفى ان هذا الشك مع من يجانه جارية في شرط اطلاق
العلم بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية كافي لشرط العلم بالعلاقة في مطلق الدلالة لان العلاقة مطلقة
نسبة بين الدالة والدلول يتوقف العلم بها على العلم بها لا يتأثر في بيان شرط الدلالة بالادارة
وبعد يتجه انه حين اطلاق اللفظ وتذكر الوضع فهم المعنى يتوقف تذكر الوضع عليه فلا معنى لفهمه
من اللفظ لانه تحصيل الحاصل بالتحقيق ان فهم المعنى من حيث انه مراد بواحدة العلم بالوضع يتوقف
على فهم المعنى لان حيث انقضى ويصح للدلالة الاولى مستلزما لاجزاء التعاقب بين المعاني الوضعية
في حضورها عند العقل سرعة وبطءه بان يكون الشرط بوضع الالفاظ الشرط والمهد بها اقرب
ويحتاج بذكر وضع البعض الى تفكر وتأمل لقلته تكرره على المحسن ومدة تكرره على العقل
واجاب عنه الشيخ بان المراد بالاختلاف في الوضع والحق ان يكون ذلك بالنظر في نفس الدلالة
ودلالة الاثر لم يكن كذلك لانها من حيث انها دالة الاثر لم قد تكون واضحة كافي للادغم
القريبة وقد تكون بعيدة كافي للتوابع البعيدة بخلاف المطابقة فانه فهم المعنى المطابق واجب
قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة البطءه انما هو من جهة سرعة تذكر التام
للوضع وبطءه ولهذا يختلف باختلاف الاشياء والاولا هذا وفيه بحث لانه الاستفاد من
الى الخاف من شرط الدلالة الاتزامية وتذكر الوضع من شرط الدلالة المطابقة وحصل الاختلاف
لتفاوت الاستفاد لسهولة وبطءه فاختلاف الدلالة ودنا اختلاف تفاوت الذكر كذا ذكر
فكم على انه يتوقف على لا يغير باختلاف الطرق في الوضع والحق بان الدلالة الاتزامية

بمعنى
الفهم

اي ايراد القدر

العلم
بالوضع

صفة الوضع

Copy rsity

بمسبب انهم حاصل من الشاغل في الغرائز فانما اختلفت الدلالة بل من جهة سرعة التنبه
للقضية وبطوره لا اختلفت الغرائز وهو ما عفا وكذا ذلك يختلف تلك الدلالة باختلاف الأشخاص
فالوجه ان يقال فلا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالة الوضعية لان الاختلاف بالنسبة الى البلية
والاختلاف في العاني الوضعية بسرعة التفكير وبطء نسوي فيه العامة وانما حجة على انه لا يبعد
ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف في العلم البليغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهي لا تكون الا بانها
كثير الدلالة على السهولة ولا يتجلى عليه ما اوردته الشارح على بيانهم من ان العلم بوضع الالفاظ
لا يستلزم علم الاختلاف في العلم قد يتفاوت لانه قد يكون حازما وقد يكون غير حازم لان ذلك
التفاوت ايضا مشترك بين العامة وخاصة على ان التفاوت بالعلم في الوضع لا يوجب التفاوت
في الوضع والخفا لانه التفاوت في الوضع بسرعة الفهم وبطء والظن بالوضع لا يوجب بطء
الاستغال بل ينتقل من الظن بسرعة الى الدلالة لان الاستغال قد يكون الى طرفة فستأمل في نتيجة على هذا
الوجه ما اتجه على ما ذكره من ان علم حريان الطرق المختلفة في الدلالة الوضعية لا يوجب استغال
عن نظر البيان فانه يكفي حريان في جميع الدلالات ولكن الدلالة الوضعية واحدة من الطرق المختلفة
فالوجه الذي لا ياتيه الباطل من بين يد يدول من خلفه ان الارب مخرج الدلالة الموضوع الذي
يدفع به التعقيد العنوي على ان الاضافة مهادية يشار بها الى ما سبق في القدم من ان ما يحتمل فيه
عن التعقيد العنوي علم البيان فلا يتأتى الايراد المذكور في الدلالة الطبقية وانما حصة بحث البيان
بتلك الطرق لانه ما عداها مفرغ عن غناه فيها عدا من العلوم العربية كما مر تبينه في المقدمة ويتأتى
بالعقلية لحيوان ان يختلف مراتب الزوم في الموضوع قال المصنف انما يتأتى بالدلالة العقلية لحيوان ان
لشيء لوانم بعضها اوضح لزوم من بعض فارد بالتوانم ما يعجز والالهي بيان بالدلالة
العقلية مطلقا وبسلك في هذا الكتاب هذا السلك وبعد يد عليك ان اللازم مالم يكن
مفترضا لا يستلزم كما مر هو في غير هذا الوضع فينتهي ان يقول لحيوان ان يكون للشيء ملاءمة
لزومه لبعضها ارفع منه لبعضها وبالجدة بيانه انما في الالتزام فبان يكون البعض ملاءمة

قوله لوانم آه باللائم ما يكون
وجوه على سبيل التيقن وباللزم
ما هو متبع فلا يتأتى ما ينبغي
للاستغال الا من اللازم سيم

بذاته والبعض يعرف او اصطلاح ما قرينة واضحة وخفية وان يكون البعض ملاءمة والآخر
اللازم من اللازم وبلد واسطة او غير من فقه من اللازم وبواسطة لان الاستغال من اللازم ولا الى
ثم الى لازم لانه وانما في التيقن فبان دلالة الحق على الجدة او غير من دلالة الحق على جنة الجدة
لان الاستغال اولا الى الجدة ثم الى جنة الجدة ويكون دلالة الحيوان على الجسم من دلالة الانسان عليه
واعتبره عليه انما يتبع بانه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فقه الجدة مسبقا على فقه الكمال فالفهم
اولا لفهم الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فيستبان في الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان الفهم
منهما اولاهما الجسم ليس لك ان تجعل الاعتراض بانه ينبغي ان يكون دلالة الانسان على الحيوان
من دلالة الحيوان عليه لانه دلالة الحيوان عليه او غير من دلالة الطبقية ودلالة الانسان عليه
او غير من الوضع من دلالة الطبقية والاولى من الوضع من الثانية او غير من ذلك التي لا نقول
الاو من الوضع من الدلالة الطبقية لشيء او غير من الدلالة الطبقية لانه من الدلالة الطبقية
لشيء اخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس ايضا مما يثبت الظن بغير فلا طائل تحته ولا اختصاص
للاشكال بيان التقنى لانه لا يطر والقول بان فقه اللازم القديم بعد فقه اللازم لجواز ان يكون
فقه اللازم موقوف على فقه اللازم القديم واجاب بان القدم موقوف بان التقنى تابع للطبقية
لان التقنى التقنى انما يستقل الذهن اليه من الوضع له فكان فقهه يتوانم على ان التقنى هو فقه الجدة
وملاحظة بعد فقه الكمال وكثيرا ففهم الكمال يتألف الى الاجزاء هذا واعتبره ففهم السند
بانه لو كان التقنى فقه الجدة بعد فقه الكمال لم يكن المطابقة فيما تتركب معناه مستلزم للتقنى
كما صرحوا به وقد فسرنا ففهم التقنى تابع للمطابقة بانه تابع له في القصد لانه الواضح المقصد
بالاصالة الا ففهم التقنى المطابق ودر والقول بالاستغال من التقنى المطابق الى التقنى فهذا
الاجواب لا يطابق كلام القدم فاجوب المطابق ففهم الكمال ان يقال التقنى اذا وضع للكل لا باعتبار
تفاضيل اجزائه كما في الالفاظ المركبة فان اطلق ذلك التقنى ففهم الكمال اجزاء ففهم كماله
اجزاء للتقنى لان المطابقة فيما تتركب معناه وهو مستلزم على فقه الكمال والاختلاف الذي يوجد

في التقنين ليس باعتبار فهمه الاخر في ضمن اداة الكلام باعتبار فهمه الاخر من حيث انه لا يلفظ
 الكل ومثله في بالدلالة التقينية ولا يخفى ان ملاحظة الاخر والالتفات اليها بعد فهم الكلام
 انما هي بطريق التحليل فيخلق اولها الاخر ثم باخر الاجزاء ففهم جزئ الجزئ متقدم على فهمه الجزئ
 فهم من حيث انه ملاحظ محتا ز متاخر عن فهمه الجزئ ولا شك ان فهمه كونه مراد باللفظ يتوقف
 على ملاحظة التوقف على ملاحظة الجزئ فيكون ناخبا من فهمه الجزئ على هذا الوجه ولا يجوز الاختلاف
 في الدلالة التقينية وضوحا وغفلا من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه الفقرة هو فهمه الاول والفهم
 مطلق هذا كلام وفيه بحث اما اولها فلا ففهمه التفصيل اذا لم يكن تضمينا لم يكن الاختلاف
 في الموضوع والخفا باعتبار اختلاف الدلالات العقلية هو التقنين والالتزام واما ثانيا فلا فلو ان
 القول باستلزام المطابقة التقنين في ترتيب معناه وبطل الاستقلال عن الموضوع له الى الجزئ كلام
 اهل الميزان فلا يخفى في ما ذكره الشارح في توجيه كلام ارباب البيان واما ثانيا فلا فالدلالة العقلية
 على الجزئ ليست دلالة عن اهل اليزان لانها ليست دائمة بخلاف علم البيان فان الدلالة في الجملة
 عندهم معتبرة فينبغي ان يكون دلالة تقينية ويكون التقنين عندهم يتم فيمكن توجيه كلام الشارح
 بانته اذ يتعلم التقنين هو فهمه الجزئ وملاحظة بعد فهمه الكلام ان التقنين عند القوم ذلك انما يعتبر
 من الدلالة عندهم الدلالة على المراد ولا يخفى عليك ان الدلالة على الجزئ من حيث هو مراد انما هو القرينة
 فاختلاف الدلالة التقينية وضوحا وغفلا لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزئ والدلالة
 على جزئ الجزئ بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحا وغفلا وتما ينفى ان لا يقوت ان تأتي الابرار
 المذكور في الدلالة العقلية المتوقفة على ما ارتكبه من الرنة حتى لو كان اللوانم الذهنية البينة
 والاحزاب كلها في مرتبة من الموضوع يعني في اختلاف مراتب الموضوع في الدلالة العقلية تفاوتت
 الدلالات التزمانية الوقية او الاصطلاحية او البينة على ان تقرأ في القرائن الا انه قد اذوا
 تحقيق الحق في الغاية وادراك الشارح انه يخرج من تعريف البيان المسمى عن الجواز المراد وهو معظم
 مباحث ابيانه وكثير من اقسام الكناية لانها في الغاي الاخر ان تقرأ ان المراد باللفظ الواحد

وهو فهمه الجزئ من حيث انه مراد
 بلفظ الكل ومثله بالدلالة
 التقينية
 كما اعترف به السيد في ما يست
 بقوله والاول هو الدلالة
 التقينية وثالثها

معنى

معنى الكلام الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال واجاب عنه بانه تفاوتت الكلام في الموضوع والخفا
 بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالمراد المذكور لا يتأتى الا بمعرفة الفرات ولك ان تقول
 مرادهم بمعنى الكلام الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال انهم من المعنى المطابق والمعنى التقيني والمعنى
 الالتزامي فبحر مباحث الجواز المراد شلو متا صا بالدلت لا بالشع ثم اللفظ المراد به اشارة بحكمة ثم الى
 الاستقلال من بحث الى اخر فانه استقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه في
 الفقرة واما الى انما سبق مقدمة لتعيين الكناية والجواز وكفى هنا بما يرا اشارة من الشارح التي
 اشهرت من مقدمة العلم اعني بيان الحقيقة والموضوع والفائدة لانه قد بين في اوائل الكتاب
 ان فائدة علم البيان لا احتراز عن التقيد الفعوى لانهم يعني بالقديم ما لا ينفك عما وضع له في الجملة
 تفعلوا سواء كان داخل او خارجا وما وضع له الا على ما وضع هو له على ما لا يخفى على محو ان كنت
 ذائب ان قامت قرينة على عدم اردته يعني ما وضع له ولم يقل ان اقيت قرينة بخبر ما قامت قرينة
 من غير قصد التحكيم لان قصد الحكم مما لا يطلع عليه فجعل القيام دليل الاقامة فحان والافكاية لانه
 الكناية هي اللفظ المراد به لانهم ما يرا رده مع جواز اردته فلا قيام قرينة على عدم اردته لانه
 مع اقامة القرينة عليه لا سبل الى جواز الازالة وبهذا تبين ذهب من قال بالاراد بدم اردته
 عدم جواز اردته لان مبنى الكناية على جواز اردته المعنى اردته وجعل الجواز والكناية تحت اللفظ
 المراد لانهم ما وضع له مع انه قيل ان المراد بالكناية للزوم لانه الموضوع له ما لم يكن ملزوما لغيره
 لا يتصل منه اليه فالاستعمال ابدل في اللزوم وما في الشرح ان هذا مبنى على ان الاستقلال في الجواز والكناية
 عن اللزوم الى اللزوم وانه ما ذكره السكاكي من ان المراد بالكناية للزوم وفي الجواز اللزوم لا يصح
 ان الدلالة للزوم من حيث انه لا يتم على اللزوم فيجوز عليه انه مع صحة كلام السكاكي ايضا يتم ان
 مستعمل فيها في اللزوم لانه لو كان الاستقلال في الكناية من الشارح على ما هو مراد السكاكي بالقديم
 لا يتأتى تلك المقدمة المحقة الواقعة بان الاستقلال عن الموضوع له ابدل الى اللزوم بمعنى ما يستلزم
 انفكاكه عن الموضوع له في الجملة ثم القرائن القائمة على عدم ارادة الموضوع له سبحانه فلفظ من جواز

بيان الالهية

من جواز بيان

كون المعنى الحقيقي من الكناية مستقيماً كجوار الله لم يفرق بين الجواز والكناية بذلك ويحتمل أن جعل اللفظ
 بأن المراد باللفظ الجواز المشعر بالكناية التام ولا يربك في كونه الجواز مطلقاً كما يريد اللادزم
 أن يعطيه ما يريد به الشبهة أو الجواز أو الكل لا غير ذلك لأن جميع ذلك يرجع إلى اللادزم بالمعنى السابق
 في الجملة. يبقى هنا أنه فاته قيدان لا بد منهما أو بدونهما فيتمثل تعريف كل من الجواز والكناية أحدهما
 قيدا اصطلاحاً انتهى طبعاً حتى لا ينقص تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له في اصطلاح انتهى طبعاً
 وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر فانه لا ينصب هنا قرينة على عدم إرادة ذلك الموضوع له وجعل الجواز
 بلفظ مشترك بين اللادزم ولفظ مطلق فانه يصح أن يكون في أحد معنييه أنه اللفظ المراد به اللادزم
 ووضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له ويمكن أن يدفع بأن المراد به اللفظ المراد به لادزم ما وضع
 له من حيث أنه لادزم ما وضع له وتبينها قيد على وجه يصح للتدليل في تعريفهما ذكر اللفظ والمراد
 الابن فانه لا يصح مع اللادزم بينهما فهو غلط واللفظ المراد به اللادزم ما وضع له بعدد قوله لا يتبر
 نوعها واللفظ المراد به اللادزم ما وضع له ان اجري على اللسان سهواً واللفظ المراد به الشبهة مع عدم
 أو ما دخل في جنس الشبهة فانه ذلك غلط لا يبعد من الجواز ولا الكناية وقد تم الجواب عليها
 أي على الكناية لله معناه كغير معناه المقصود وجه التقديم في البحث لما في التقديم في التقسيم
 لتقديم في البحث على أن مفهومه وجودي ومفهومها عددي وانما قال كجزم معناه لانه لم يرد
 بالكناية للبيان بل يجوز الادارة فتزل الجواز منزلة الوقوع وبهذا التزليل صار جزء فهو
 كالجزم وفيه دلالة على الجواز من حيث هو مدلول الجواز ليس جزء مدلول الكناية من حيث هو مدلول
 الكناية ومن وجوه تقديم أنه أهم لكثرة مباحثه ومن يرد دقايقه وكثرة مباحث ما يتوقف عليه
 ويبني عليه وأنه بعد عن الحقيقة التي لا يبحث عنها في الغرض فجدد في الكناية فانه لها شبهة بالحقيقة
 فاعرفه ثم اشرار بكلامه ثم إلى التفاوت بين الجواز والكناية والتشبيه في أن التشبيه غير مقصود بالذات
 في الفن فخلد فيها وقد اشرار بقوله فاختصر في الثلاثة إلى آخر وهو ضبط أبواب الفن إلى لا
 وهو أيضاً من مقدمات الشرع منه أي من الجواز ما يبنى على التشبيه قال الشارح وهو الاستدلال

وفيه دلالة

التي

التي كذا أصلها التشبيه فذكر التشبيه وأريد التشبيه فقال استعارة فجعل معنى الاشتراك على التشبيه
 أن حقيقة التشبيه ولكن تجعل معناه أن علاقة التشبيه وبالمجمل يتجه أن أصل القسم
 من الجواز أيضاً أربعة وعشرون نوعاً فلكان بيان الجواز معناه للتوضيح بالأصل على جهة لوجب
 بقصد آخر التوضيح لأصل الجواز المراد باللفظ لا يكلف ويقال يريد أن منه ما يبنى على التشبيه
 الذي هو مباحث كثيرة مستحق أن يجعل باباً على جهة ولا يسمه باب ما يبنى عليه ولا يذهب
 عليك أن التشبيه كما يبنى عليه شيء من الجواز يبنى عليه الاستدلال بالكناية فجعله أصلاً
 من أصول الفن ليس مجرد مصلحة الجواز فتبين التوضيح على جهة بخلاف ما يبنى عليه الجواز
 المراد فانه لفظة أو مدعى بحث الجواز المراد كما هو حق مقدمة الشيء وقد ذكر في الفن على ابتداء
 بعض الجواز على الاستدلال جعله باباً على جهة وتقدم على الجواز والكناية ولذا كلفنا الشرح
 في عبارة المصدر فحمل على التوضيح قبل التوضيح الجواز وبعد تقديمه ذلك على الاستدلال فظاهر
 وأما على الجواز المراد فلا يقال الجواز المراد بالاستدلال جعله باباً أو ما وجد تقديمه
 على الكناية لانه الجواز مقدم عليها فالحق أي علم البيان المحمدي على الفن الثاني من الكتاب وهو
 المحمدي على المقصود من علم البيان لانه الفن مشتمل على أمور سوى تلك الثلاثة من تعريف
 العلم وبيان ما يجرى عنه فيه والقبض البوابه إلى غير ذلك فلذا قال في الايضاح فاختصر المقصود
 في التشبيه والجواز والكناية وذلك انه يجعل الظاهر للعلم البيان المعروف فيظهر المقصود بدون
 اعتبار المقصود في الثلاثة المذكورة وكأنه يسمى الاقسام الثلاثة باسم ما يبنى عليه
 فيها كما يسمى أبواب المعاني باسم الاحوال على ما هو ظاهر الحال من سورة القال ويرد على المحصر
 الاستدلال بالكناية على مذهب المصدر لانه ليس مما يدخل في اللفظ بالتشبيه هو الجواز
 ولا الكناية واستعرض السند بأن ما ذكره من ابتداء الاستدلال على التشبيه لا يوجب جعل
 من القاصد بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستدلال وبيان كونه مقصوداً من القاصد البيان
 وكثرة مباحثه لا يوجب ذلك بل يوجب جعله مقصوداً على جهة بعدد شوقه كونه مقصوداً

على التشبيه

قلت ما يتوقف عليه القصور الاصلي من العلم بحمل معانيه حمل ما حث القضايا من النطق بالبناء
 القياس عليه وما حث الحكماء من البناء الرق عليه قال السيد السند الحق ان التشبيه اصل برأسه
 من اهل هذا الفن وفيه من النكت والقطعة البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوصف والبيان
 مع انه دلالة مطابقة في تحمل ما ذهب اليه من الايراد المذكور لا يتأتى بالوصفية ولو تتبع ما ذكره
 المص في الاصل من شرف التشبيه واطرافه فقد وتتحققا لم يبق لك شبهة فيما ذكره وتوجب
 انه مع ذلك كيف لم يشبه ان الطريقة المختلفة جارية في الدلالة المطابقة وان ليس التشبيه مطلقا
 الاستدلال لكن نتيجة ان هذه النطق هل هي بيانية ام داخلية في المعاني لا بد لكونها من البيان
 من بيان داخل السيد السند عن بعض الافاض فائدة وهو انك اذا قلت وجهه كاليه ولم يرد به
 ما هو مفهومه وضع بل اردت ان في غاية الحسن ونهاية الاطرافه ولكن ارادة هذا المعنى
 لا يتأتى في ارادة الفهم الوصفى كما في الكناية مع ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه
 والاستدلال والمجاز المرسل والكناية والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع
 له فاما ان يتأتى ارادة ما وضع له او لا وعلى كل تقدير فاما ان يستثنى ارادته منه على التشبيه او لا
 فنسبة التشبيه الى الاستدلال كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان يكون التشبيه مع كونه اصلا
 مقصودا مقصودا لباحث الاستدلال فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي الاقوى من جهة
 الاخرى التي بها اخذت الكناية عن المجاز المرسل فاقبل وفيه بحث اما اولا فلا تنعدم ارادة الفهم
 الوصفى من قولنا وجهه كاليه وليس بظاهر لانه المراد وجهه كاليه في جميع جهات الحسن وهذا
 في المخرج من قولنا وجهه في غاية الحسن ونهاية الاطرافه واما ثانيا فلا تنعدم التشبيه ان اريد به البيانية
 في كمال الشئ ما يريده انه ممكن وان على هذا القدر من الوصف فانه لم يمنع مان من ارادة المعنى
 الحقيقي فهو داخل في الكناية والاقوى المجاز المرسل فهذا الاعتبار لا يكون مقصودا رابعا
 التشبيه اي هذا باب يسمى بالتشبيه فلما قال ثانيا التشبيه ولم يأت بالتمثيل لم يخرج
 الى مختلف في الجمع مقالان مع يمد بالتشبيه الاصل التشبيه الاصطلاحي الذي يستثنى عليه

الاستدلال وبالن في ما هو علم عن التشبيه النقي فلهذا الهيات بانفسه يراد بظواهره الى المذكور
 وفيه ان الاول اعم من الثاني عليه الاستدلال لان الثاني عليه ما يكون وجه التشبيه فيه اقوى والذكر في هذا
 البحث لا يقتصر على الا ان يقال القصور بالبحر ما يستثنى عليه الاستدلال وذكر الباقي مطلقا وقال لا يتم
 في التشبيه الاصل للعهد وفي الثاني للجنس وفيه انما ان اريد بالاول التشبيه الاصطلاحي ايضا فالتقدم فيه
 ايضا للجنس لان لام العهد اشار الى قسم من مفاهيم اللفظ ولم يرد هذا قسم منه وجعل التشبيه بالمعنى
 اقوى ومنه في الاصطلاح بل لم العهد بعيد ويمكن ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحي والتعريف
 اشارة الى قسم منه وهو ما يستثنى عليه الاستدلال وهو التشبيه الاصطلاحي الذي يكون التشبيه به
 اقوى من وجه التشبيه لكن انظر من سورة الكلام ان المراد ما قصد تعريفه بقوله والارادة ان يكون
 الاخره فاقبل وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه
 الاصطلاحي عبارة عن التشبيه ويستفهم ظهور وجه الاستدلال بين المعنى الاصطلاحي والتعريف ونسبة
 على ان تعريف التشبيه الاصطلاحي بتشبيه لم يكن على وجه الاستدلال آه ليس تعريف التشبيه بتعريف
 للتشبيه الاصطلاحي بالتشبيه النقي الدلالة مصدر وقولك قلت فلما على كذا اذا هو يتصله لا يقال
 تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالعرف لا تعهد عرف الهداية بالدلالة على ما يؤيد الى المطلوب
 لاننا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التشبيه على ان المراد به الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتأتى
 في هذا المقام فان قلت لم يحل الدلالة على ما هو صفة اللفظ ايضا يد على مشاركة امر الامر
 كالتكميل قلت في عرف القوم واللفظ لا يسمى اللفظ بالتشبيه على صيغة اسم الفاعل واما يسمى به التكميل
 على مشاركة امر الامر اخر في معنى فالامر الاول هو التشبيه والثاني هو التشبيه به والمعنى وجه التشبيه
 والدال والتشبيه هو التكميل في الشرح ان ظاهر هذا التفسير سائل نحو قائل زيد عروا وجاني زيد وعرو
 وما اشبه ذلك وقال السيد السند ان الدليل الطبقي في هذه الاشياء بثبوت السند كمال من الامر
 ويلزم مشاركة في السند فالتكميل قد المعنى الطبقي فلم يرد على الشاركة ان السند هو امر الامر
 الاصل الى وفي الاختيار ما مد وما قصد وان قصد المعنى الاخر في فقدم على الشاركة فمورد

مطابق
 التشبيه

في التشبيه وما وقع في عبارة ائمة التعريف ان باب فاسل وفاسل الشاركة والتشارك فمما يحتمل ولابد
 انه يلزم منها ذلك فثبت الاعتراف بما ظاهرها عبارة ائمة التعريف او عدم الفرق بين شقوت حكم
 لشيئين وبين مشاركة احداهما للآخر او الفعلة عن اعتبار المقصد في بسند الى ذلك الاختيار
 وبما ذكرنا انه قد يقال ان الله لو اعتبر المقصد في الدلالة لم يكن لفظ دلالته على الدلالات التفسيرية
 والدلالية لانه فرق بين دلالة الحكم ودلالة اللفظ فينتج عليه ان هذه الاشياء على تقدير
 الشاركة فيها تعدل على التشابه وقرئ بين التشابه والتشبيه بدلى على ما ذكره المصنف بعد فان
 اريد الحكم بين امرين في شئ في الحسن ترك التشبيه على الحكم بالتشابه ولابد ههنا الاول وهو ههنا
 اى التشبيه في الاصطلاح ليس علم ان هذا بيان معنى آخر للتشبيه واما عبارة فهو ان معنى التشبيه
 هو ما سجد ولابد منه ههنا قسم منه بطريق ذكر العام واردة انما هو ما يمكن اى تشبيه لم يكن
 على وجه الاستعارة الحقيقية بخلاف سجد في التوهم ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشئت
 النية الطفادها ولا اهل في التعريف بترك التقييد بالان لا يكون على وجه التمثيل لان الاستعارة
 التشبيه دخلت في الحقيقية وان توهم عبارة المصنف بعد وعن كلام من الاستعارة الحقيقية و
 التمثيل برعاية جهة التشبيه ان التمثيل يتناول الحقيقية ولا على وجه التجريد بحد ذاته يخرج
 تشبيه بصفة التجريد في ان لا يمكن تجريد الشئ عن نفسه لا تشبيه نحو انهم فيها وان كل
 فائدة لا تشبه ان كل واحد من جهته وهي عين وان كل تشبيه به بخلاف نحو لفت بر يد اسد فانه
 تجريد اسد من زيد واسد مشبه بالزيد لا عين ففيله تشبيه مضمرة في النفس فمن احترز زيد من نحو
 لهم فيها وان كل واحد من جهة عقله عن غير شئ وهو كان جملة الوهم فيه فربما التجريد لا تشبه ان
 ذي صفات اخرى فيها فتوهم ان في كل تجريد تشبيه فامعنا النظر واستيقن مكان الخطر لئلا يتفهم
 من سبق الاشارة الى ان خارج التجريد من التشبيه مما لا يشبه من الصنف حيث هو قول بعمل التجريد
 من التشبيه ومن ذكر ذلك في انما تحققت ما يظهر منه ان لا خلا في بينها والفكر ايضا معنى هذا
 التقييد وانما لم يكف بقوله على وجه الاستعارة لانه الاستعارة لفظ مشترك بين الاستعارة الحقيقية

اى في الاصطلاح

والاستعارة بالكناية عنده فلا يقع اشارة معنيهما في الهدى واحد ولم يذكر الاستعارة التخييلية
 لانه عنده اشياء لوانه التشبيه بالتشبيه بطريق الجواز العقلي وليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر
 فهو لم لا يخل في الابد بكلمة ما من التشبيه اللغوي حتى يحتاج الى مخرج واما على مذهب السكاكي وهو
 ان الاستعارة مشترك معنوي بين الكلي والتخييلية استعارة اللفظ لوهوم تشبيهاً بالحق فيجب الاكتفاء
 بقوله ما لم يكن على وجه الاستعارة لانه في التقييد نظرياً بل افساداً قال الساقى وينبغي ان يزداد فيه
 قولنا بالكاف ونحوه لفظاً او تقدير النسخ عنه نحو فاقل زيد مراداً وجازيد ومراد وفيه انه خرج
 من تفسير كلمة ما بالتشبيه لانه ليس تشبيهاً وانما يجب تقييد تعريف التشبيه اللغوي ولما كان دخول
 نحو قولنا زيد اسد وسميكم في التفسير للكد التشبيه مشكوكاً لا خلا في ان اشارة الاستعارة
 او تشبيه ببلغ صريح بما هو مراد ومذهبه فقال في زيد نحو قولنا زيد اسد ما حذف فيه اشارة
 التشبيه وجعل التشبيه خبراً او ما في حكمه لشيء مشهود ومذكور ونحو قوله تعالى صم بكم على مما جعل التشبيه
 خبراً او ما جعل مع حذف الاشارة خبر التشبيه محذوف او جازياً بحجى الكثر من احوال والفعل الثاني من باب
 علمت والصفة والعنا في اليه نحو ما هو الجوزى ولا يذهب عليك ان لا يجوز ان يجعل التشبيه
 مشبه نحو الاسد زيد لانه اللفظ في التشبيه تدور على معنى الاتحاد وجعل التشبيه به مبتدأ وجعل
 خبراً سياتي في ذلك ويقرب منه لجعل اللفظ في معنى لجوزى هو اللفظ ولا تعرض عن ان نحو وان يغفل
 عنه كثير من وفي يراى زيد اسد وسميكم على زيادة مبالغة في كون التشبيه ببلغ تشبيهاً لا
 لان زيد اسد اقرب الى الاستعارة من زيد الاسد كما ستر في الجامعة ولهذا اقصر على التعرض
 بهما واختار ان لا يستعارة لان كره صاحب الكشاف ان الاستعارة انما تطلق حيث تطوع
 ذكر الاستعارة بالجملة ويجعل الكلام خلو عنه صالحاً لان يراى به النقول عنه والنقول اليه لولا
 دلالة الحال او فحوى الكلام هذه عبارة ودلالة على ان ما ليس باستعارة ظاهرة وان اشكال
 على الناظرين قوله لولا دلالة الحال او فحوى القول لان كما لا يصلح مع القرينة اشارة النقول عنه
 لا يصلح بها اشارة النقول اليه واجاب عنه السيد الساقى بان تشبيهه لا اشارة النقول

٢٢١

وهو بعيد وقيل ترجيح هذه انه يصلح بل ومن القرينة لا رادة النقول اليه بان ينسب القرينة وفيه
 انه يصلح للمقول عنه مع وجود القرينة بان يترك القرينة فلا معنى لتقييد الصلاحية بقوله لولا
 دلالة الحال آه وانا اقول الراد انفسا دلالة الحال ونحو الكلام على ارادة شي منهما انه لو قطع النظر
 عن حاله لعل على ارادة النقول عنه وهو عدم القرينة ومن حاله لا على ارادة النقول اليه وهو القرينة
 وعن نحو القول ومقتضى سيرة الطالب للحقيقة والمانزاجان اذ ارادة اى منهما تريد والنظر بحركه
 الفكر ليقاى الفكر ههنا في ان كانه قال ان تخرج اى البحث في هذا المقصد اقول فيه تشبيه على ان
 التشبيه الذى هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوعا لمساؤل بل احدا كانه والقصور مرفقة
 لما تم من الاستحالة لا اذ كانه وبهذا علم ان البحث عن الشيء قد يكون باجمل على اجزائه الخارجية ليحصل
 منه ملكة استنباط احوال محوالة عليه وهي طرافه ووجهه وارائه اطلاق الاركان على تلك الاربعة
 مع ان التشبيه الدلالة المحصورة تلك الاربعة خارجة عنه كالنظر لانتها داخلته في مفهومه ولا انها
 اركان للفظ الدال على التشبيه تنزيلا للدال منزلة الدلول فهذا باب ائمة الرتبة والدال على التشبيه
 فان ليس الا بعد منها لكنه كثيرا يكون حرفا لا يؤدى معناه الا بعد منة الطرفين والوجه كما هو شأن
 "كحرف فجعل الدال المحرر المشتمل على الاربعة وكذا كثر اطلاق التشبيه على الكلام الدال على ان ركة المذكورة
 نحو قول زيد كالاسد في الشجاعة واما ك وان جعل ضميرا كانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور
 او الى مفهوم التشبيه بطريق الاستحالة وضمير المفهومه واقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة
 باعتبار افراده بهذا الطريق فانه بعيد عن راب العلم والتعليم ولا يليق بتمام التفهيم ولا يرضى السياسة
 والارادة ليست اداة للتشبيه بل هو اداة دالة لربط الطرفين بالآخر في مقام التشبيه والارادة
 به اما معنى الكاف ونحوه فيلزم المقصود بطريقه ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال
 منزلة الدلول قال الشاعر قد علمت من طرافه فيه معنى من بين الاركان لاصالتها لانه وجه
 التشبيه معنى قائم بهما والارادة الالهية التشبيه بينهما ولانه ذكر احدهما واجبا للشيء بخلاف
 الوحيد والارادة هذا كلامه وفيه انه يقال في جواب هل زيد كالاسد نعم فيخذف الطرفان الا ان

الطرافين

المخزوف

المخزوف بقرينة كالذكر ولا يخذف الطرفان بل قرينة بخلاف الوجه والارادة فانها لم يخرجا
 بقرينة في جاني زيد اسد ونحوه نقول قد علمت من طرافه لانه الوجه لانه من الاستحالة
 التي هي احدى طرفي التشبيه فاهتم بها البيان حب بالعلم في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه للاجتماع
 خفي الى الآن ولا يبعد ان يقال قد علمت من طرافه لانه الوجه لانه من الاستحالة
 قال المصنف في الايضاح وفي تقييده بهذه الاعتبارات وبهذا علم وجهه تاخير تشبيهه طرافه اما جيبا
 اى منسوبان الى الحسن وهو منحصر في الحسن الطالع الحكيم وعليه بناء التفسير كالحديث المشهور
 الفتح ويوافقه اعجم الصغار لكن في القاموس الخزان والخزانان بالضم باجاء ومؤخر العيشين الى
 الشدة او اللذان يكفان الانف عن يمين وشمال ومن لدن الجحش المسمى مذكورا والورد في القاموس
 ورد كل شجرة نادرة وطلب على الحوتم من يد الورد الامر والقوت الضعيف او الذي لا يسمع الا من
 عن قريب والهمس في الشرح هو الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضا الفم لكنه في القاموس
 هو الصوت الخفي وكل خفي او اخفى ما يكون من صوت القدم والنكته اى يرمع الفم او النفس الخفي من الفم
 الى انف آخر والاخير هو اللام بالغبير والاول هو اللام ببرج الغبر والرائق اى ماء الفم والخر وهو
 ما اسكر من عصير الغبر او عام ودج الحوم بانها حوت وما بالمدينة خر غيب وما كان شرابهم
 الا البسر والخر والجملد اسم اى الدين والحبر قال الشاعر الحق وهذا الكلام فيه نوع تسامح
 التافى الصوت الضعيف والهمس النكته وذلك لانه الدرك بالبرهان هو لونه الخلد والورد
 وبالشتم راحة الغبر والذقة طعم الرين والخر وبالمس بلادة الجملد التام والحبر ولبها لانفس
 هذه الاشياء تكونها اجساما مكنة قد ستر في العرف انه يقال لا يبرق الورد وثمرت الغبر من حد علم
 اوفى وذقت الخمر وليست الخمر من حد ضرب او فخر هذا كلامه ولجاني السيد السند في شرح
 ان يكون خبيثا على الوق ولا يكون تسامحا فان قلت مع ودود الوق كيف جزم ان تسامحا بالتسامح
 وخرج السيد السند كونه تسامحا قلت لانه استسماكي جري في هذا الاقام على الاصطلاح والفظ ان
 المصنف يني الامر على الوق لانه لو لم يكن كذلك لاصح هذا التسماع الذي وقع في القصد كسائر

بالفتح
جاء

٢٢٢

المعبر جمع حوتية العدد الاخرى
 الكثرة حاوية الملكات

المصنف جوابه

تشابه آخر وهو انه مثل لفظ فين بالخير عند التشبيه بالورد وهكذا الى آخر الاشياء ولا يذهب
 عليك ان التشبيه ايضا من الشارح على احد الوجهين وان هذه الاشياء تماثل فاه حسيات
 سواء جعل تشبيه الكلى بالكل والجزء بالجزء فالكل يشتمل على الشارح لان الكلى ليس حسيات ^{الفتاح}
 كالتريق اذا شبه بالتريق على زعم القدم قال السيد في شرحه يريد القدم بالولع من شبه بها وفيه وقع
 لما قال من ان الظلم المحمدي فليس طائفة ظلم هذا ولك ان تقول المراد على زعم القدم انفسا
 فانه يشتمل على التريق لانه بطم والاشبه الله اورد على البيان حيث جعل التشبيه في لغة الظلم
 وشار الى ان الاشياء ان تشبيه التريق بالتريق ليس في الظلم بل في التناذر وعابى فالتشبيه لغة النفس
 بالتريق فليس يشتمل على لفظ فين حسيات او عقليات عطف على قوله حسيات كالعلم والجماعة في الخصم
 من الفتاح ولا ايضا ان وجه التشبيه بينهما كونهما جهتي اذراك قال والمراد بالعلم ههنا
 ملكة يقدر بها على ادراكات جزئية لانفس الادراك ولا يخفى الله جهة وطريق الى الادراك كالحياة
 كما هذا كلامه ولا يخفى ان الملكة كما الله سبب الادراكات جزئية هي صور الجزئيات ولذا وصفت
 بالجزئية كذلك هي سبب الادراكات كلية هي صارت سببا لحصول الملكة فانه الادراكات اذا تكررت
 وتدرجت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بل وتجميع كسب علمه فانه
 الادراكات اول سبب لحصول الملكة الملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فلا يخفى ان الادراك
 ايضا سبب للادراك فلا حتمية لتلقي ارادة نفس الادراك على ان سببية ادراكه لادراكه يعني
 عن الكسب وبالحكمة هو تشبيه مدح العلم بانه كالحياة يتميزها صفة عن الميت والجماد ولكن
 ان تجعل وجه التشبيه يتميز الصاحب من الجماد وذا يقسم على ان معنى تحمل العلم فتحمل والاوجاهة وجه
 التشبيه كونها سببا لتفاه بالرفق فانه لا استفادة بدون العلم كما انه لا استفادة بدون الحياة
 ولك ان تريد بالادراك الوصول الى الشيء فيكون معنى كونها جهتي اذراك جهتي وصول الى الشيء
 فيقول الى الوجود من الاوجه تشبهه ولا تغفل فانه ما التشبيه العلم وما اللفظة العلم وان كان
 مختلفان بان يكون التشبيه عقليا والتشبيه به حسيات او على العكس فتنبه على الاول بقوله كالحياة

الموت وفتر بعد المحيوة من شأنه وقال السيد لا يظهر انه عدم المحيوة عن انفسها ويؤيد الاول
 قوله تعالى وكنت امواتا فاحياكم ولا تموتن من الباطن وسكونها الفتى من الحيوان وعلى الثاني بقوله
 والعطر وخلو كرم اما باضافة الخلوق الى الكرم كلفي الشرح فكن لا يتقدم رجل كرم كما فيه ان لا وجه
 للتفصيل بل يتقدم كرم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة دائمة فالعطر والطيب مشهور
 والخلوق وهو كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق ودية وعلى وجه يتقدم
 الاول على كثر كماله عليها الفاعل بتتميل الاول بثلاثة اشياء وتميل الثاني بواحد وكان وجه قلته
 ان المحسوس اصل للمعقول تنزه عن المعقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد علم يعني المستفاد
 من ذلك الحسن فتشبه المحسوس بالمعقول جعل النوع اصل والاصل فرما وهو مستهجن ولذلك اجاب
 محامد الباقين في وصف الشمس بالظهور والسك بالظلم فقال الشمس كالحجة في الظهور والسك
 كخلة فلا بد في الطيب كان سخيضا من القول وهذا يستحق في العقل به الواقع وميز بين يد الفتنة فلا بد
 فيه ما يشبهه من ان لا يتم عدم جواز جعل النوع اصل لجواز كون النوع من وجبا اصل من وجه ولم يسم
 كل محسوس اصل لكل معقول فليشبه محسوس بغير محسوس آخر وما يمكن ان يشاقر به من الله من المحسوس
 ما هو الخيال وليس اصل للمعقول وان سمي في السالين المذكورين لان التشبيه اظهر واعرف نعم لا يتم التشبيه
 به في عدم الجواز كما فعله من ادعاءه ولا في عدم الجواز الا بعد جعل المعقول كالحس كما فعله البعض غاية الامر
 ان جعله كالحس اظهر ولا كان الشهور من الحس ما اوردك فيعلق الاحساس بنفسه ومن بالعقل بالاشياء
 للحس لا باطن مدخل فيه والتبادر الى الوجود جعل المحسوس المتخيل داخل في المحسوس احتاج الى تفسير الحس
 والعقل فقال المراد بالحس المدرك لشيء مادته باحدى الحواس من حاسة وهي كالحس مشتقة من
 الاحساس على خلاف الفاعل الحس الظاهرة بتقدير الحواس بالظاهرة يشتر بالاعتدال بالحواس الباطنة
 وجعلها جليات داخلية في العقلية باعتبارها اتباعا لما ذهب اليه الحكماء وحمل الظاهرة على المستغنية عن
 البيان وان كان لطيفا دقيقا مشارا الى ان كنهه بعيد كالحس الف للبيان فدخل فيه اي في الحس كالحس
 زيادة او مادته في تفسيره الخيال وهو العدم الذي يفرض محتملا من امور كالا واحد منها ما يدرك

اي طلب

بحسب التشبيه

٢٢٢

ما أحسنه فان قلت لو فسر الحسنى بالوادرك لادرك باحدى الحواس الظاهرة فكان اقرب الى الفهم
 لان جعل الوهمى في قرنة الخيال الى ان يسمي جمل في قرنة العقل قلت انما يكون في قرنة الوهمى شيئا كثيرا
 تشبه المحسوس بالخيالى وقلة تشبهه بالوهمى كشيء من العقل واما اذا كان كذلك فهو في قرنة العقل
 كشيء من قوله وكان المحر الشقيق وصفه بالحر بالغة في حرته لانه لا فعل له في ذاته فليس وصفه الشقيق به
 وهو وادركه لا يربط به شقايق النعمان بظلم النعمان فيصفى الى النعمان بمعنى الدم الى نوا من النذر
 لانه انتهى الى ارض فيها من الشقايق ما الحجة وقال ما احسن هذه الشقايق احموها وكان اول من كان
 اولي نعمان بالقرنة وهو وادركه في طريق الطريق بقا له نعمان الادراك وكأنه ردا شواشا شقايق الى الميزان
 الشواذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقايق بل الشقايق للواحد والجميع **فان قلت** هذا الوزن مما لا ينظر له
 في الواحد ولو كانا شقايق للواحد لجد له نظيره في الواحد **قلت** ذكر في القاموس ان شقايق
 تشبهها بالاشقيقة البرق وهو ما انشتر متلف في الافق هذا في الامل جمع سى بل هذا الرد
 الشقايق على اوراق كاد في من كسيفة ان انصوب اى مال الى السفلى وانصوب اى مال الى العلوية ^{الشق}
 بهذا القيد لانا وراق الشقايق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفلى والعلو اعلام جمع علم
 وهو ما ينشر فوق الرمح يافقنا نشره على رماح جمع رمح من زبرجد فانه الاعلام اليافقية المنشورة
 على الرماح الزبرجدية مما لم يدركه حس لانه الاحساس لا يتعلق بغير موجود مادى حاضرا عند الحس
 على نسبة مخصوصة يعرفها كادى حس لانه مادة التي تركبت منها كالياقوت والزبرجد وهى العلم
 والترح والنشر مما ادرك بالحس ويمكن تفسير النشر بما يخرج الشبهة به عن كونه خياليا بان يجعل الاعلام
 يافقنا بمعنى اعلام كالياقوت في المحر فيكون تشبيها بليفا ويبراد بالزبرجد حيث يحفر كالزبرجد فيكون
 استعاره وبالعقل عطف على قوله بالاحسنى وما عدا ذلك على قوله مدرك عطف على قوله على امر
 واحد الى انما العقل ما لم يدركه هو الامانة بترسها باحدى الحواس الظاهرة سواء ادرك بعض مادته
 او لا فخل في الوهمى اى ما هو غير مدرك بها ولو ادركه كان مدركا بها اى لو ادركه على الوجه
 الحيزى فلا ينافيه كون انبائها الاعراض متصورة اذ ما لم يتصور لم يتصور جعله مشبها به وبهذا القيد يتبين

في مساحه لانه معطوف
 على متعلقه بتقدير

مما يدرك بالوجدان ويقيم قوله وما يدرك بالوجدان عدله قال انتم وبهذا القيد يتبين عن العقل
 بمعنى به تميزها من العالم ولو لا تميزها لايتم الحكم بدخول فيه وربما يقال انما تميز عن العقل انما يعرف
 وما ذكرناه احسن فاحسن السائل واشر من الوهمى بحسن العقل كما في قوله انما يشبهه في قولنا امر القيس
 انما يقتلني يريد به الرجل الذي اودعه في حب سلمي والى ان المشق في بفتح الراء قال انتم سيبون
 الى مشارف اليمن وجعل القاموس مشارف من انتم واما ردا الشداق الى الشرف لانه لا يجب لا ينسب اليه
 ما لم ير الى الزبرجد ما جى قال انتم اى ملازمى وجعل المضاجعة كناية عن اللذنة وجعل
 مضاجعي متعلقا للشرى خبرا حيث قال في تفسيره والى ان ملازمى سيف منسوب الى مشارف اليمن
 ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه مرفوعا كالباء الآله يجوز في مالا التبا فيه على ما هو التحقيق ولا التبا
 هنا لانه يعلم من اجتماع الفعل ان له ملازما يمتنع العقل فاللازم يمتنع بالشرى ولا يمتنع بالشرى بل
 ومن الناس من يتوهم ان الشق جعل الكلام قلبا وابتلى بيان فكتة القلب ولم يأت بما يفيد المنفع
 جليا ولا يبعد ان يراد بالمضاجعي حقيقة ويكون في ما اشار بان قصدا حاد قلى لا يمكن الى في حال
 اضطجاع ونفى ومنفعة قال انتم اى سها محذرة النقال يقال سن السيف اذا حذره وصف
 النقال بالزرق لانه على صفاتها هذا والاسب بقوله وقد في تفسير سن بالتحديد الصقل
 على ما في القاموس ولا يخفى ان الاسب تفسير السنونة باسفة الرماح لانه الاستدلال هو الاشبه
 بانبايا الاعمال لانه اعظم النقال وفي كونه انبائه الاعمال مما يدرك مادته بالاحسنى نظر لانه
 مادته العظم وكأنه منبى على انبائه الامن خسر العظم لانه لا يمكن للعظم بل لا يعلم ان مادته
 انبائه الانه لانه منبى من القوام ولا يخفى على صورة انبائه المعارف بخصوصه بل على صورة
 مهيبة له مناسبة في الجملة بصورة انبائه اعوان الانبائه جمع ناب وهو السن خلق الزاوية
 والاعوان جمع غول وهو حشرة الخن والنية وشيطان ياكل الناس او وادركه انبائه غول وشيطان
 وقوله انما يشبهه قال انتم واما يجب له التشبيه في هذه المقامات ليس المراد بانبايا النقول المشبهة
 في الخيال السادية اليه من طرقات الحواس ولا بالانبائه المعاني الخيرية لانه بالوهمى على ما سبق تحقيقها

١٢٤

في بحث الوصل والفصل وذلك لان الاسلام باقية ليست مما تأتت في الخيال من المحسوس المشترك فلم يقع بها
احساس قط ولان انساب الاغوال ووقوس الاغوال والنباطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها
ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس بل هي على تقدير وجودها وليست ايضا مما لا تحقق كصداقة زيد
وعداوة عمرو بل المراد بالخيال والوهمي ما اخترعه القوة الخيالية اعني القوة التي من شأنها تركيب الاشياء
وتفريقها واختراع اشياء لا حقيقة لها اما من الامور المحسوسة الموجودة كما في الخيال واما عن شيك
بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس كما في الوهمي ونحن نقول لم يستمر اما اختراعه الخيالية من الامور العقلية
العرفية وهي بل ادخله تحت العقلي مطلقا لانه لا يلتفت اليه ولا يعبر في مقام التشبيه ولا يمكن
للعوهمية ان حيل للعقل في توجهه اليه وتجعل متوجها اليه ملتفتا نحوه لان العقل لا سلطان له العقل
لا يقبل منها الا الحق والتشبيه به ويغرض عن المحتجج الصرف في اقل نظره وتجزئة وما ذكره الشارح في نفي
كون الوهمي من مدركات الوهم من انه ليس له تحقق ليس بقوي لما افرد مدركات الوهم ما يجوز
ان لا يمكن له تحقق بل يكون بحيث لو ادرك بعد وجوده لادرك بالوهم وما يدرك بالوجدان
فمنه والوجدان هو ما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لا يخرج من الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس
فان المدرك من القوى الباطنة اما المحسوس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهية وهي لا تدرك
الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيال والوهمي السابقين الا المعاني
الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كلاما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا حقا ان الشهور في الوجدان
ما يجدها كل واحد من نفسه عقليا مر فاما كان كاحوال القوام مدركا بوساطة قوة باطنية فتخصيص الذات بالوجدان
من بين سائر مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا تخصيص كاللذة والالام قال الشارح الحسيين فانه
المعروف من اطلاقه في بخلاف اللذة والالام العقليتين فانها ليس من الوجدان بل من العقليتين العرفيتين
كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراكها لا يحد عند الدرك ككمال وخير من حيث هو كذلك والالام
ادراكه لا يحد عند الدرك اذ قد وثق من حيث هو كذلك وكل منهما حس وعقلي اما الحسي فكادراك
القوة الغفبية او الشهوية ما هو خير من غيرها وكما لكيف الذائقة باحلو واللذة باللين والابامة

ان يختص به

الوجداني بيان

وبل

باللذة

باللذة والسامعة بصوت حسن والاشارة بالجملة طيبة والتوجه بصوت ربي ترجوه وكذا لك
البواقي فلهذا مستندة الى المحسوس ولما العقلي فلا شك ان القوة العاقلة لا وهولان كانت الحركات
اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالام فاللذة العقلية
ليست من الوجدان بل تدرك بالحواس الباطنة وكذا الالام وهو من القوى الباطنة والالام الحسيان فلما كانتا
مباينتين عن الادراكين المذكورين والادراك قد ذكر لا يدرك بالحواس الباطنة بل بالقدرة
فيما بعد المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليس من العقلي الصفة لكونها من الجزئيات المستندة
الى الحواس بل من الوجدان بل تدرك بالقوى الباطنة كالشبع والجمع والفرح والهم وما شاكل ذلك
فهذا كلامه وتتمه تحقيق المقام ان الادراك لا يدرك العلم وما لا ينيل تحقق الكمال من يلد به فان التكيف
بالشيء لا يوجب الالام واللذة من غير ادراك فلا الالام واللذة للحيوان بما يشاء من الكمال والذائقة وادراك
الشيء من غير النيل لا يلزم ولا يوجب لذة كقصود الخلاوة والارواحا قال من حيث هو كذلك لان الشيء
قد يكون مودعا مودعا للذة والفرق بالحشية وانما قال كمالا لانه يستلزم البرزخ من القوة وكما ان الشيء
خروجه من القوة الى الفصل وانما قال خير باعتبار انه مؤثر والذائقة باعتبار الحصول والتأثير كذا ذكره
الحق في الشرح في شرحه للذائقة ووجها ذكره الشارح اجمالا اذ هو الباطن من اللذة والالام ما
هو جسماني الا وجاني سواء كان الادراك المحسوس او بالعقل مثلا ينيل الذائقة بخلاوة اذا ادرك
الذلة جسمانية سواء ادرك هذا النيل بوجد حيزي فيكون الادراك بوجد كل فيكون عقليا صرفا
وثانها ان ادراك القوة الغفبية ان اريد به العلم فلا ادراك للقوة الغفبية وان اريد بالنيل فلا بد
من الشهوة بل حتى يكون لذة والشهوة بل ليس حسيه كيف وينيل القوة الغفبية ليس معنى جزئيا
مستقلا محسوسا حتى يكون ادراكه بالواهية اذ ليست القوة الغفبية من المحسوسات وبالشأن ان تكيف
الواهية حسية ربي ترجوه مما لا يعقل لانه انما يدرك معنى جزئيا مستقلا محسوسا والمراد من غير وجود
حتى يمكن للعقل على وجد حيزي بل يعقل قبل الوجود وانما هو بوجد كل فيكون من مدركات العقل وادراكها
ان كمال القوة العاقلة لا يخرج في الادراكات اليقينية والمخيلة في ادراك الجزئيات بل ادراك المحسوسات ايضا

١٢٥

Copy

rsity

كما لا يخفى على المتأمل من كمالها الفاضلة كالشيء سعة والسماحة التي لا يحد ذلك من كمالها
 تلك الأدوار كما وصفها أن الأدوار بالقدرة والباطنة ليس من الصور والمحموسات ولا من العلويات
 المتعلقة بالمحموسات التي هي غير محسوسة بل عند التحقيق ذلك الأدوار كصفة النفس المجردة فلا يكون
 لذة حسية بمعنى كون أدوارها بالتحسوس وإنما أن ينزل ما هو خير لا يخص ينزل الدرك كما هو خير بل ينزل ما تحسبه
 الدركة أيضا من قبيل اللذة كما أدرك الشخص حسا أنه فانه لذة من ينزل ما هو كماله وخبره وإن الله
 قد يكون عجزا وأدراكها هو حسية من غير ينزل سوى الأدوار كما أدرك الصورة المحسوسة فانه لذة ولا ينزل
 سوى أدراكه ودعى أن اللذة بأدراكها هذا الأدوار كذا ليست ظاهرة من نفع اللذة العقلية محسوسة أدراك
 النفس للمور المطابقة أدراكها ثابته من غير أنه يدرك أدراكها كما ذكرنا في كتابنا فيكون سادس الأجزاء ولكن
 الجوهرا تستدرك كل شيء لذة قال السيد السدانة لا يخفى أن أيرادنا هذه التحقيقات في أمثال هذه
 القامات لا يحدى للتأمل نفعنا بل بتأزده حيرة في تفاهيل هذه العليق ووقايت العبادات فالأدوار
 بحال هذه العلوم أن يقتصر فيها على الأسرار الوفية وما يقع حسنها وأعمال ذلك فتنحى ومنه بطلان ما على
 العقلية وما ذكر فيهما من التوقيف هذا كلامه وليس بذلك فانه السكاك أدرك في كتابه مقدمات حكمية
 وأصولا عقلية فلا بد للشيخ كماله أن يخوض في تفصيل ما لمه فليس بظنا فتنحى الأبطال السكاك
 ويشهد لذلك أنه يشكو الشارح في بطلان السكاك ويقول لا يتغير على أمثال هذه القضايا أحكام
 متغايرة فهي قليلة الجدوى وكان هذا تباهج من السكاك بطلان ما على اصطلاح السكاكين ووجهه
 أي وجه التثنية ما يشتركان أي الظاهر فانه يحكم التثنية فيقول المعنى بالادراك على اشتراكها فيه فلا
 يرد نحو ما شبهه بالاسم للجمان لانه اشتقاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه التثنية لانه
 على ما ذكرتها فيها ولا يلزم أن يكون من وجوه التثنية في زيد كالأسماء الوجودية والجسمانية ونحوها
 أنه يلزم أن يكون الظاهر فانه قبل الدلالة على الاشتراك فيه طريقان الأول أن يخوض في تعريف التثنية من قبل
 قبل ولا يخفى أن الوجه ليس جديلا في التثنية من الطرفين كما هو وجه كلامه وهو ما دل على أن السكاك لا يثبت
 قال الشارح في كلامه ما معنى له من هذا اختصاص بها واستشهد فيه بقوله الشيخ بعد القامات التثنية

اشترى

الدلالة على اشتراك التثنية في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشيء في الأسرار والنور
 في الشمس ولا يخفى أن هذا لا يدل على من هذا اختصاصه بالشيء به ثم نقول لما كان ظاهر عبارة الشيخ هو الوجه
 كون وجه التثنية خارجا عن الطرفين فكونه وصفا ثابتا لشيء في نفسه غير اعتبار معتبر ومختصا بالشيء
 مع أنه الظاهر أن ذلك شرط كونه التثنية مقبولا وهو غير معتبر في مفهومه وجده التثنية والتي مفهوم التثنية
 اسقطه من تعريف التثنية ولم يقتصر في تعريف وجه التثنية ووضع موضع الوصف كلمة ما يشترط
 الجحش بل خفا وذكر قوله تحقيقا وتحجيلا لتفريجه بأنه وجه التثنية لا يجب أن يكون من أوصاف الشيء
 في نفسه فتعديله تعريف المصداق باعتبار أمور يتجمله موافقا لكلام الشيخ عدوله عن طريقه بسلوكه قال المصداق
 ولما بالتحصيل أن لا يكون وجوده في التثنية به الأعلى تأويل وكان مقتضى البيان على ما وجد في الألفاظ
 بنية كان فيه تحجيلا ولم يزلنا نرى في أحد الطرفين أو كليهما الأعلى سبيل التحجيل والتأويل
 نحو ما أي وجه التثنية في قوله يعني القاضي التنوحي النسب إلى قبيلة تنوخ السراة بفقدان من تنوخ بالمكان
 أقام به سره لانهما مجتمعوا فاقاموا في مواضعهم وروى الجوهري فجعل التثنية إلى تنوخ من قبيل
 وكان الشيخ يجمع بين الكوكب بين دحاهما أي في الليل والمرجع في البيت السابق وروى دحاهما بالضم
 ليلة أو ليلتين فالإضافة لادنى ملازمة والتجدي كالمعنى جمع دحاهما وهو الظاهر بناء على معنى ستم
 وهي في اللغة السيرة ومن الله حكمه وأمره ونهيه وما سلمه النبي من التركة أحيانا لادنى أي ظهر بينهما
 ابتداء الاستدلال بالابتداء الحديث في الدين بذكر كماله بالابتداء على ما بين وجه التثنية
 أحداث البدعة ولا يخفى أن أصل في البيت لا يتلذذ به فانه جعل التثنية بين الدجى والسنة بينهما
 الاستدلال بالادنى أن يجعل التثنية بين الدجى والسنة بين الابتداء وتخصيص الملازمة كما يمكن
 باعتبار القلب في الأول يمكن باعتبار في الثاني وأما ما دل على الأول فبقوله من حصول الشيء
 مشقة يفسر في جوابه شيء مظلم أسود فانه مفهوما أنه جعل الدجى بين التثنية والادنى الثاني
 فبقوله بالسنة بين الابتداء والشارح إلى ترتيب الثاني بإيراد تفصيله وتوضيحه دون الأول وكان
 وجه الترتيب أن الأول إذا دار بين القديم والمتأخر يترجح المتأخر ويكون أحرك به لكونه

كالمعنى

برعلية في بعض اجزاء الكلام يحصل التحرف والفساد بقوله لغو في البعض لا بكثرة قال صاحب الفلاسفة
 وربما يمكن تصحيح جعله فقال الشاعر فكانت اوار بكثرة الخواست لا الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة
 وعجز ذلك مما يفسد به الكلام وفيه ان استعمال الوجوه الغريبة بدل الوجوه المستفيض لا يجعل النظم كثيرا
 في الكلام فكانت اوار بكثرة الخواست لا الكلام محتلا لوجوه مختلفة ومحملا للتطبيق على قول مدحها
 فيوجب تحريف السامع لصيرورة الالفاظ المنزلة المفردات المشتركة وهو اى وجده التشبيه اما غير خارج
 عن حقيقة شيى من الاطرافين كما في تشبيه ثوب آخر في نوعيهما او جنسهما او فصلهما
 او في الجنس الفصل او خارج عن حقيقة واحدة منهما او لا غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين او
 خارج عن حقيقة كلاهما ولا يخفى ان تشبيه الانسان بالفرس في الحيوانية لا في الحيوان كما هو راي
 ارباب اللسان وكونه الشئ حيوانا ليس جنسا فكانت اوريد بالوجه الداخلى ما يوجد بالنظر الى الداخل
 وان قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة والاختصاص على الداخل وانما قدما على التقسيم في معناه بل انه
 وغير خارج في لفظه تشبيه بل لا يجري فيه الحاق الناقص بالاكمل الذي هو العود في باب التشبيه ان
 هو منى الاستعاره كيف وقد تقرر انه لا يفتاوت الاثبات في الذاتيات وهي في الامور ان كانت فكله
 لعدم تغييره وتقسيم الثاني وتذيل بتفصيل فلم يقدم لا فخصي بفصل قسم آخر بفصل طويل ولا
 عليك ان دخول بعض المفهومات الكلية في الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقها فلسفة
 وتحصيل التميز بينها بالتحديد وهم مع طوعا باعدهم فيه معتبر فون بالجزء من قيم الحقيقة
 عن غيرها لتفسير تميز الجنس عن الذات العام وتفسير تميز الفصل عن الخاصته وهم محقق فيه
 بل يتعسر تميز الحقيقة عن احدهما ان يحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق الحيوان
 ويكون الناطق خاصته غير شاملة ويتعسر تميز الجنس عن فصل الجنس ان يحتمل ان يكون الجنس
 محبة الجنس اما اهل العرف واللسان فلم يعصاره من الداخل في الاخرى الا احزاب النازجة
 فالداخل في الانسان عندهم الراس واليد والرجل وهم يراون التشبيه في معنهم داخل في الحقيقة
 وليس التشبيه بانه عندهم الا لما في الناقمة بالاطرافين وليس الجنس والفرق عندهم الا احزابهم

ولاشي نزع

والاشي نزع الحركة عندهم والحركة جنس فاشال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي واليهان العظيم
 صفة لاهاج لا بد ان يكون قائما بالاطرافين والهاج الذي ليس كذلك بانه لا يكون بعد شيى اما
 حقيقة اى موجودة في الظاهر لا بالانتماء الى شيى اما حسية اى مدركة بالحس لا كالكيان
 المجسمة اى السنوية الى الجسم باختصاصها به والكيفية نسبة الى كيف كالايقنة الى ما والكيفية لا توضع
 لا يجاب به عن السؤ البكيفية وخصها السكون ببعض الاحوال وكيفية فتكيف من مضمونها انه صريح
 بل اهل اللغة وليس المذود والحركة منها عندكم كما يعلم من فتحة فتارة يقال ان بالكيان شملت
 الصفة فتارة يقال ان بالقدار وصف من الطول والقصر والوسط بينهما وبالحركة السرعة والبطء
 والوسط بينهما وبغيرها الثاني بان في كونه هذه الامور صفات حقيقة نظر ان رتب طول بصيرتها
 بالنسبة الى طول ورتب بطؤها سرعة بالنسبة الى اخر ونحن نقول ان جعل قوله كالكيان المجسمة
 مثالا للصفات الحسية وقوله مما يدرك ببيانها واثباته الى تفسيره لم يرد شيى مما يدرك بالبحر
 في اللغة حاسة العيون ونفسها وفي علم الحكمة قوة مرتبطة في العصبين المجوفين اللذين يتولد
 فيفترقان الى العينين وفيه نظر لانه لا يصدق على بعض الحول فان الحول قد يكون بقا طلع
 العصبين الى العينين وقد يكون بدم تدفقها فلا يصدق في التحريف على بعض من لم يتولد عصب
 بل على بعض الاحوال اصل لما قيل ان قوله يتولد فان فيفترقان شيى عن عدم التقاطع فقطن ولا يخفى
 انه يدرك بالبرهان انه لا يدرك كسطح بقا اذا لم يكن حوله فظن بالبرهان عارضا ويرى الواحد
 ويصدق على قولى اخر مودعة فيهما من الالات المدركة بالذات بالبحر هو اللون والفتق والذات
 مدركة بالانتماء الى الفهم واللون مع كونه مدركا بالذات اذ ركه مشروط بارادة الفتق وكلمة لم تدرك
 الفتق كلفا لم تدرك بالذات من التشبيه الى المدركة بالذات واقفا لكونه بالذات تشبها على ان
 المدركة بالذات وقفا لا يتوهم من ترقف اذ ركه على اذ ركه الفتق بالذات مدركا بالبرهان وكثير ذكر
 المدركة بالبرهان لانه ابعد عن كونه صريحا في توضحه والا كمال كماله في توضحه في اللغة
 الصفة المحسوسة والتوهم في عرفها هي احاطة بها بية واحدة بالجسم والسطة كالكرة

١٢٨

والأشياء أو نهايتها بين كشيء نصف الحركة ونصف الدائرة أو أكثر مما لا يليق تفصيله بالعلم والمقادير هي
 جميع مقادير وهو في اللغة مبلغ الشيء وفي عرف الحكماء متصل بالذات والكم عرض يقبل الجزئية لذاته
 ونفقي بالانقسام ان يكون له اجزاء متحركة يتلاقى عندا بمعنى ان كل جزء في حد ذاته يكون نهايتها متحركة
 مع سبيلها الآخر بخلاف العدد فان الأربعة اذا قسم الى نصفين شلالم يكن نهاية نصف منها سبيلها
 نصف آخر وهذا هو الاتصال الذي الذي هو فصل الحكم المتصل بخلاف الاتصال العرفي كاتصال الخط
 بخط فانما يتصل بالقياس الى الغير لا في حد ذاته وبهذا ان قوله انه لا نهاية لسطح الحركة فلا يكون
 كما مستلذلة الا انه لا يوصل الى الفرض القديم بعد فرض القسمة الى النهاية الموجودة وذلك كما في اللغات
 لاخرها الزمان لان الزمان ان يكون الاجزاء المفروضة ثابتة وليس الزمان كذلك والحركات جميع حركية
 على وزن عرفة وهي لغة هندستند وفي عرف الحكماء حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر
 قالوا لا ريب في مجموع الحصول وهذا محقق بالحركة لا شية هذا في الترتيب انظارا لما ينبغي به المقام
 وعند الحكماء هو الخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمديد واحتمل بقوله على سبيل التمديد من الخرج
 دفعا كبدل القوة الثانية بالهوائية فانه يستمر كونه وحساد الانفعال الحركة من الاعراض النسبية
 فكيف جعلها صفة حقيقية انما نقلت النسبة لا تكون صفة حقيقة ذاتا من صفات النسبة يكون
 حقيقة والحركة نسبية بالمعنى الثاني وقد ثبت ما يبرر الامثلة مجوعا على تنوع كل منها اما الالوان
 والاشكال فظاهرة واما القادير فلا انها اجسام تعيلية ولها سطوح واما خطوط واما الحركات
 فلا تنقسم الى الوضعية وغيرها اولى القسرية والطبيعية والادائية الى غير ذلك مما يتصل بها
 قالوا لا ريب اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن
 عن مجموع الشك والقدرة والضمير والبعك والاصلين باعتبار الشكل والحركة وكما استغفرت والاشكال
 والتجديب والتعدي والذخلة تحت الشك وغير ذلك هذه وفيه انه كل الحركات على كيفية تلك الحركات
 وبطورها وهي الاله المتوسطة بينها حفظا لاهل المصطلح من ان كفايتها على ما هو في الترتيب
 فلا يقسم في تحيد ما يتصل به بالذات بالضمير والبعك والاصلين باعتبار الشكل والحركة والاشكال

الاشكال تحت الشك فيبطل الامور والادوية لانها تفرق في الحركات قطعاً مع ان الاشكال لا نهائية الخواص
 لا يحيطان بحداتها ما هي الخواص فلا دخل في قولنا غير ذلك فانها ايضا ما يتصل بالذخلة فيلزم ان يتصل
 بالعدد فلا يقسم ما اوردته السيد عليه من ان هذه الامور تفرق في الخط والاشكال لانه لا يتصل بها الا كانت
 داخلية تحت الشك فقد دخلت في قوله والاشكال فلا معنى لبعدها داخلية تحت الشك فقد دخلت تحت ما
 يتصل بها الا ان يقال تسامح في قوله تحت الشك واراد بدخول ما يتصل بالاشكال الاول واراد السيد ان
 الاشكال اما يتصل بالقدار فلا وجه لضمها مع الالوان واخرها اما يتصل بها وبغيره انا فزادها وضمتها
 الى الالوان لان حسن الشخص وقبحه مما يتصل بهما او بالسمع مطلق على قوله بالبحر وهو في اللغة
 الاذن وحسن الاذن يكون للمواحد والجمع وفي عرف الحكماء قوة رتبت في العصب الفروشي على سطح باطن
 يدرك بها الاصوات وفيه نظر لان الله لا يصدق على قوة رتبت في احد العصبين من الاصوات الضعيفة
 والقرع والاتي بين يدين واما وصف الاصوات تنبيهها على ان انما هي امور اعتبارية لا يتغير بينهما الا باعتبار
 اوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان واخرها والطعم والرائحة وفي كون الاصوات باعتبار القوة
 والضعف والمتوسط من الصفات الحقيقية نظرا لما يتصل بها تختلف باختلاف باختلاف الصفات والالوان
 عليك ان الاصوات ايضا امور متصلة بها قد ذكرتها بالسمع كحسنها وقبحها والكيفية الحاصلة من
 الاستماع على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشودة وكذا الطعم والرائحة في تخصيصها من مدركات
 البصر ومدركات القس بقبوله وما يتصل بها اتفاقا لا واجب او بالزور وهو في اللغة مصدر ذاق
 بمعنى اخبر الطعم وفي عرف الحكماء قوة متبشرة في العصب الذي على جرم الانسان وفيه ان يخرج القوة الموزنة
 في اعضاء هذا العصب ويعدل فيه قوة غير مملدة للطعم موزونة فيمكن دفع الاول باسنى تحمل
 فانظر وادفع النظر من الطعم واصولها تسمى وطرفها الحلاوة والمرارة ولذلك قال اهل اللغة الطعم
 الحلاوة والمرارة وما بينهما من الوان والمرارة والكروية والارسومة والعفوية والقبرص والتفاهة
 والعفوية طعم ينقبض بظواهر اللسان وباطنه والقبرص طعم ينقبض بباطنه هو اللسان والتفاهة طعم
 لا يحصل من ذى الطعم بسهولة لكان صلابته وقد يستعمل بمعنى القابل للعظم وبالشك في اللغة حسن الاذن

لانها

٢٢٩

قوله وفيه الى وفيه نظر لانه تين
الابصدق على ما في احدى الزائد

از دلبسته های ظاهره ای
جلده

وفي هذه الحكمة قوة مرتبة في ذلك في مقدم الدماغ الشبيهة من حكمته الذي وفيه من الترتيب لهم وادجته
قال الشيخ لاحد انما هذا ولا سيما في الامن جهة الواقعة والى لغة كرايحة طيبة او متنة او من جهة
الاضافة الى محلها كرايحة السك او الى ما يقاربها كرايحة الخلوة هذا وكان المراد بالاضافة الفقدان للخلوة
تحتها والافال كرايحة الطيبة ورايحة السك ليس ان يكون مختلئ الحققة ولا يبعد ان يكون رايحة الخلوة
من قبيل الاضافة الى المحل ويكون الراد رايحة ذي الخلوة او باللس هو في اللغة اللس باليد وفي عرف
الحكمة قوة سادية في البدن لا يدرك بها المورسات قالوا لم يجعل في الكبد والريية والعظم والظواهر الحكمة
للمسة فلي هذا لا يصدق والترتيب على شئ من الحدود ولا يصلح فيتم الاستشابة ايضا لانه لا يصدق
على اللسة عضو عضو ويصدق على القوة الفانية والنامية اذ لو اريد بالمورسات عليه اللسة كان قاصرا
ولو اريد له كماله لالمسة يلزم له وولم يراع في فكر الحواس الترتيب الذي راعوه اذ قد مر اللسة
لانها تحتاج اليها الحيوان استد حاجة واهل انشرف في جميع الاعضاء لم يخل عنه حيوان حتى الحمار اطين العا
للابدية لانه الشبيه اكثر ما يقع في السجرات فلي قد مر البحر جمع معه ما سوى اللامسة بحام الاخصاص
بعض الدماء لانه ينبغي ان يثخن الذائقة من الشدة لتصل بالدمسة لشدة الناسة بنيتها ولذا قال
الامام الراني لولا كثرة مباحات السجرات لعدنا المدد وان يكون رديفة للمورسات من الحرارة واليبوسة و
البرد والتمطية والخشونة والملازمة في الواقع الملازمة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء
في ظواهر الجسم الخشونة عدمه فلهذا القول باب الوضع عند الحكماء هي كيفية ان يكون جسمان قائمان
بالجسم في شدة وقيل قائمان بسطح الجسم بالصلابة واللين في الواقع هو عدم انقلابه عن مكانه فلهذا
عدم ملكة وقيل لا يغير بها بطمس الجسم للفسس وفي شدة قال الامام الراني من الكيفية الاستعدادية دون
الكيفية الموروثة وقاد انما وكون هذه الاربعة من المورسات ذهب بعض الحكماء والحكمة والتقل هو كغيب
مصدر وكيلم حاصل بالصدر ولا يعني ان استعداد الامور المذكورة ظاهرة يشترك القيان وغيرهم
والاستعداد بتوحيدها فهو وان شاع في غيره هذا القول فكتاها لذلك وما يصلح بها اي بالذكورات
كالبلة والجماع وغيرهم او عقلية عطفت على قوله حسية وتقسيمها بارج من وجه الشبه بالحس والفق في الشبه

۱۰۰

والا فغير الخابج مثلا ايضا قد يكون حسيًا وقليلا يكون عقليا اذا المراد بالحسي ما يكون افراده مدركة
بالحس لكن لا يمكن ان يكون الشئ بكثر ايد ور عليه الاستدلال لم يتعلق بها هم يدعو الى تقسيمه ونفسه ايضا
تقسيمه الى الحسي والعقلي عائد الى حسيّة الطيف وعقليّة بخلاف تقسيم الخابج فلم يستغن عنه تقسيم
كالكييفية النفسانية نسبت الى النفس على غير قياس النسبة كما اجتمعت في النسبة الى الجسم والكييفية
النفسانية ما يتحقق بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما يتحقق بذوات الانفس حيوانية كانت او نباتية
كذا يستفاد من المواقف والاختصاصه بالاضافة الى ما في الاجسام فلو اشكاله في التمثيل بالعلم المشترك
بين ذوات الانفس والواجب على الله قد يمنع الاشتراك المذكور علمنا عرفنا وعادادة على تعالى فانه
قديم وليس يعرض من الزكاء هو كالسواد سرعة الغفلة كذا في القاموس وعرفنا قوة الانفس مدّة
لاكتساب الآراء وباخصر منه يمتنع وهو ملكة سرعة استماع القضايا وسهولة استخراج النتائج بواسطة
كثرة مزاولته القديما كالبعوض اللدغ فلا يشهد ملكة اكتساب الآراء التصورية وسرعة الاستماع وكهولة
الاستخراج التعليلتين وعلى الآراء مسهولة ذكره بعض الفضلاء اجماعا من العلوم من ان الزكاء
يجمع اكتساب الرأي فكيف يمكن مقداره في بعض الاوكيا التي هي بنهاية الزكاء بالاشكال الاشكال
صور الكليات بظن العدة على صفة الهم الفاعل وهو الهم الفاعل اي قوة مهيبة هيها الله سبحانه وتعالى
لاكتساب الآراء هذا وعن فقول فليكن الهم الفاعل بمعنى قوة مهيبة تهتلى النفس لاكتساب الآراء ومعنى
اصطلاحه ما سلم ان شدة الثقة يجامع اكتساب الرأي بل جازي حصول الاكساب فيقدر القوة والنظر على
على المعاني التقرارية ليكون متميزا لوجه الشئ بما يدور فيها بين الباعث والنظر في قوله والعلم محل العلم
فانه من افعال اليقين في اللغة اعني الاستدلال واما زكاء المطابق للناسب وان كان معانيه الاخر ايضا
عقلية من المعاني الشئ التي ذكرت في بيان تعريف البيان وهي مصطلح الحكم من المعقولة الى ههنا
عند الذات المجردة لاحصاء صورة الشيء في العقل كانه الشرح لانه احد قسم العلم اعني العلم الكاس
كما حقق وليس من معاني العلم ومن ادراك الكلي والكتب في مقابلته المعقولة بمعنى ادراك الخبي في البسيط
ومن مقابل التصاغة وهي ملكة يقدر بها على استقراء الموضوعات ما نحو فرض من الامور صاورة واعرف

البقرة

بحسب الامكان وقد يقال ان العلم على ملكة يقتدر بها آه كانه سهم العلم والقصور بالكلية
وقد يقال ان العلم على ملكة يقتدر بها آه والفضب وهو حركة النفس وملكها اذ ان العلم
والحكم وهما ان تكون النفس متمكنة لا يحركها الفضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة الكربة وسائر
الغرائز من غريزة وهي الطبيعة والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان كالطباع والطباع ما ركب
فيها من العلم والشرب وغير ذلك من الاخلاق التي لا لا ينزلها كذا في القاموس فعمل هذا يدل على ان
الغرائز اي ما في الغرائز على ان التبريد سابقا بادي الامور المذكورة لانها التي جبل عليها الانسان
لانفسها ولو جربنا على تفسير الغريزة بملكه بعد وعنها صفاته ايته على الشرح لا يستدعي محلا ما يستحق
على الملكة وباجماليه لا يقيم على العلم على حصول الصورة والاعتقاد اذ اذرك التركيب كما يشوبه كلام الشرح
ومن سائر الغرائز الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها واما اضافية عطف على قوله اما حقيقة
وكاشفة عن الادب فان الحقيقة له معناه احدى القصة الشائبة للشيء مع قطع النظر عن غير موجودة
كانت او معدومة ويقابل الاضافي بمعنى الامر السببي الشائبة للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود
ويقابل الاستعداد الذي لا تحقق له سواء كان معدوما بالقياس الى غيره او مع قطع النظر عن الاستعداد
وقد يتبدل على ضعف عبارة الفخر حيث جعل الحقيقة مقابل ما هو عتباته ونسبتي الى الحقيقة ليس له
معنى يقابل الاستعداد والتبني يعني ما لا يكون اعتبارا ولا نسبيا كذالة الحجج في تشبيه الحجج بالشمس
واعلم ان الله لم يفرق الصبر بما وعد في ديباجة الكتاب من حذف الحشو والتطويل والتعقيد ونسبتي من هذا
العلم لان في هذه التفسيرات مما لا تغفل في هذا الفن بل يوجب تحصيل الفهم والبقاء البشري في العلم
حتى اننا شاع قد كانه انتباه من السكاكي بالعلم على اصطلاحات المتكلمين فهو من التطويل
الشككة على التبدل فيجب حذفه لمن التزم تفهيم الكلام من التطويل والتعقيد وكانه منع المحدثين
للافتة من الاستقام ان الله لم يعرف اصطلاحات المتكلمين فحذفه لعدم فهمه مقاصد الفخر في هذا المقام
لكونه عاريا عن معرفة مصطلحي الكلام وايضا وجد التشبيه اما لو دل في ذاته بمعنى انه لا حجة له والاد
فلا تقابل بينه وبين التركيب لانه ايضا واحد حقيقة اذ الوحدة توهض كل شيء حقيقة ثم لو قلنا انما بسيط

او مركب

او مركب لكان اوضح واما بمنزلة الواحد ولا كان ما هو بمنزلة الواحد عا ما ان لم يفرق الوحدة
جوها شئت من الوحدة بالوضع والوحدة بالحرر الى غير ذلك فليد بقوله لكونه مركبا من متعدد واما تركيبا
حقيقيا بان يكون وجدا تشبيها حقيقة ملتبسة من متعدد او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة متزعة
استتبعها العقل من متعدد ولا اعتبار عند البلغاء للاعتباري بل انما ان يحقق التركيب في هذا الدرف
بالتركيب الاعتباري ويجعل التركيب الحقيقي والاختلاف في الوجود على خلافه في الفخر حيث قال غير الواحد اما
ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتبسة واما او صافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او
لليكون في حكم الواحد وتعرف وجهه وكل منهما اي كل واحد من الواحد وما هو بمنزلة اما حستى وعلى
والعقل الذي هو بمنزلة الواحد اما مركب من العقليات الصرفة او من الحسنى والعقل لان التركيب من الحسنى
والعقل عقلي كذا حققه الشارح المحقق والسيد فبيد ان تحقيق العقلي ما حصل في نفس العقل وتحقيق
الحسنى ما حصل في الحسنى الشريك او الوهية والتركيب المذكور ليس شيئا منهما بل مجتمعا منهما والحق
ان تقسيم ما هو بمنزلة الواحد ايضا ثلثا كالمتعدد واما متعدد وعطف على اما بمنزلة الواحد اي
وجد التشبيه اما واحدا وغيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان يفهم بالتشبيه تركب
الطرفين في كل واحد من متعدد فخلو التركيب من وجده الشبه فان المقصود فيه ان يشترك في مجموع الامور
وفي الهيئة المتزعة عنها كذا في الشرح وكأنه صاع الى تأويل النعمانية ذات ثلاثة اجزا الى منفصلتين
ذاتي جزئين اذ الحكم الانفصالي لا يمكن ان يتحقق الا بجزا من اذ لا يمكن ان تكون القضية واحدة الاطلاقا
هذا ويمكن جعل المعنى بين الاولين بمنزلة امر واحد هو غير متعدد داي وجه الشبه اما غير متعدد واما
وهل يمكن الحكم بالانفصال بين امور فقلنا ان الحق انه ممكن على سبيل الابواب كما يحكم به الوجود فان انفصال
المنفصلة ذات الاحزاب الثلاثة فصاعدا ونشتمل على احكام الجمالية اذا فصلت ما رت القضية الواحدة
اكثر من قضية ولا يخطر بالبال ان نسب متعددة بمقدرة بقا مقدرة في الصورة الاجمالية
فالذي لا يمكن ليس الاوضح التفصيل موضع الاجمال ولا يخفى ان هذا التقسيم يجري في الطرف فغير ايضا وان
الشبه والشبه به قد يكون واحد وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعدد او القول بان تعدد الطرف

١٢١

يوجب نقد التشبيه فاد ومنه نقد وجده الشبه لو لم يتم وجده التخصيص وقوله كذلك صفة النقطة
 وشارة لا تقسمه الى حسي وعقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي فكأن احواد العقل وقد
 كذلك اجزاء المركب كما اشترى اليد ولعل يفتقد اليه لانه لا يفتقد في التبعيد والاحاد دون ذلك على عكس المركب فانه
 اللاتفت فيه المركب الذي هو عقلي دون الاجزاء المختلفة فاعتبر بحال الاحاد دون الاجزاء الكذا في الشرح
 وقد عرفت ما فيه ذلك ان تبيد بقوله كذلك انه اما حسي وعقلي واما واحدا وبمنزلة الواحد ويقول
 او مختلفا ان بعضه حسي وبعضه عقلي وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكن ايراد الاشياء يوفق
 الاول وحمل العبارة عليه والحسي اي وجده الشبه الحسي طرفه حسيان لا غير فالنقد الذي لبعض
 حسي يدخل في هذا الحكم لانه فيه وجه شبه حسي فلم يجز الى ما ويل الحسي بالحسي بتمامه او ببعضه كما
 فعل السامع ولا الى ان يقال حكم مختلف اجزالي الى اشتراك العقلة لا اشتراك ان يدرك بالحسن من غير الحسي
 شئ وينجده عليه ان الحسي كما ينبغي ما افزاده حسيه فيجوز ان يدرك من الطراف الحسي والعقلي ما يند
 عليهما وقد عرفت ان المراد ان وجه الشبه الخاضع الحسي طراف حسيان وهو امر قائم بالقرين لكن لا بد
 ان يرد بحسية الطرافين ان من الحسية حقيقة وتزويدا ليشمل نحو قوله كان التوهم بين دجها ستن
 لا ح بينهما ابتداء فانه وجه الشبه حسي من ان السنين والابتداء ليست لكنها تملك منزلة
 الحسي والعقلي انهم اي طراف العقل من الحسي ارم من طراف الحس لانها يكون عقليتين ومختلفتين ايضا
 ليجوز ان يدرك بالعقلي من الحسي بل قد حقق في غير هذا العلم ان النفس مبدأ الفطرة فالية عن العلم
 كلها وتحصل لها الحسوس واستوان الحس والعقل بالانتماء من الحسوس ولذلك يقال التشبيه بالوجد
 العقلي انهم انهم تحقيقا ان كل طرفين يتحقق فيها الشبه بوجه حتى يتحقق فيها بوجه عقلي ولا عكس المراد
 طرفا التشبيه بالوجد العقلي انهم من طرف التشبيه بالوجه الحسي فكل ما يصلح طرفا للتشبيه يصلح طرفا للاول
 وهذا العكس وفيه نظر انما وجه فيه التشبيه بالوجه الحسي بحيث لا يكون فيه امر عقلي له من يلا خفا
 الطرف في وجود التشبيه بالوجه الحسي ومنه العقلي فان قيل هو مشترك فيه الحاجة الى فيه عدم الحسي
 ليس بكل في تطويل ويكني مشترك فيه فالشرك فيه فالشرك فيه ليس تحت بل صفة مشتركة

يشترط ان الشبه مشترك في
 للتقابل

فيه الحسية انهم من صفة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بانظر الى مجرد مفهومه قلنا المراد يعني المراد
 عليه في انظر الحسي ان افزاده ذلك بالحسن وبهذا ان دفع ما ذكره الفتح ان جعل الشبه حسيه حيا
 التحقيق ولا يرد ما ذكره الشارح انه لا يصح حيا بالافزاد في الفتح من ان التحقيق في وجده الشبه بان ان يكون
 حيا فامرد الحس جواب ما فيه كما يظهر من الايضاح لانه عدل الصانع التحقيق في التسامح لانه التحقيق
 لا بان ان يكون وجه الشبه مما ادركه افزاده بالحسن الواحد الحسي مشروط في تمثيل الاقسام الستة
 بعد التحصيل بالتقسيم فتأمل وقوله اشرع شروع في تعدد اقسام الاقسام حتى اذ لم يذكر على طريقة التعداد
 كالحس كونهما وتطائرها واحدا يعني بالاجزاء التي تظهر في اليد الشئ فذكر ان يدعى الى جعل الواحد في مقابل
 المركب الاعتباري الذي هو الهيئة الستة حيا في له طراف آخر والتحقا اي فقا الصوت من السموات
 قال الشارح وفيه تسامح لانه الخفا ليس بمسمى وقد عرفت السيد السند بانه الادب بالخفا ما يقابل الجهر
 وطيب الرائحة من الشهور واذلة العلم من الذوقات وليس الحس من المراتب فقامر اي في تشبيه امرت
 من تشبيه الخد بالورد والنفوس الضعيف بالحسن والنفوة بالعنبر والربيع بالجم والجلد الناعم بالحرير
 والعقلي عطف على الحسي عطف صفة على صفة اي والواحد العقلي كالمراد عن الفائدة هي ما اكتسب من علم
 او مال والجماعة فيها الفات حيث جاست على وزن الجمجمة والشبه والكرامة والكرهية والجمانية بالياء
 على وزن الكراهية شارة وهي في اللغة الشبيهة لكتها انهم من الشبيهة في عرف الحكمي لاختصاص الشبيهة
 بما صرح به من رتبة فيتحقق بالمعقول قبل ولذا اختارها على الشبيهة لوصفها اشتراكها بجزء الرجل
 الشبيهة والاسد شوب شبيهة والهداية الى الدلالة الوصلة الى الظن او الدلالة الى ما يصلح الى الظن
 على اختلاف فيها واستطابة النفس اضافة الى الفاعل يقال استطاب واستطاب الشئ وجده طيبا في تشبيه
 وجود الشئ هذا الظن مستقل بالظن التقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي القديم ففعل بمعنى مفعول
 من مفعول كعلم اي فقدوا او بمعنى الفاعل من مدام ككسر بمعنى التقدم والافعال الحس في اللغة من التحليل
 ولم يشترط في اللغة التقدم وانما تكلم به السكون والقديم تعارض في اللغة في الاصح التقدم فاعلى الورد وما يش
 بعده الاول بالقدم لان الظاهر تشبيه وجوده بديم التقدم بالقدم لا بعده وجميع الفاعل في مطلق الشئ

٢٢٢

فيكون مسمى ما يشبه

وقد ذكره يهنه ويقال حرة مثل كره
 وشبه كما قال للمرأة مرة حسرتي

شئ

يشي وهذا التشبيه لاول وجه شريف على ذكره هكذا ما ياتي في ترتيب الوجوه المتقدم وقد رتب في ترتيب
 الوجوه الاربعة ما هو اليق فقدمها طرافه معقولة لانه انب بلا واحد العقلي ثم ما طرافه حقيقي ثم في
 فيه عقلي لان الاصل تشبيه العقول بالحسوس وكون العكس قد افكر في من جعل هو معدوم وهو المعدوم
 سواء تشبيها او يقول لم تثبت للوجود هاهنا هو المعدوم بل اوردت في وجوده لكن هذا الحكم مبني
 على تشبيه الوجود بالمعدوم فاقصرت تشبيه الوجود بالمعدوم في الراءه عن الفائدة ونزلت صا
 هو معدوم في الوجود وكذا هو المعدوم سواء تم لا شاهد في الوجود في البلوغ لا يكون ولا ينفق
 ولا يمكن من ان لا يحصل هو معدوم واختصار موجود كالمعدوم في كل شيء ووجوده بشي بالمعدوم كما ان زيلا
 اسد اختصار زيد كالاسد بان في انا الحق معه وقال لا مركز لك لكن ان ابيت الان تقول على ظاهر قولهم
 موجود كالمعدوم لا يميز ذلك فلا مضالفة فيه يريد ان كلامه يستلزم لا خلق له ويجب العمل بما روي من كل
 التمس على قد عقولهم وبهذا الاستقراء عن ان نقول المصير من لامضالفة لا شيء معه في جعل وجوده بشي بالمعدوم
 تشبيها وظاهر ضعف ما قاله الشارح ان كلامه لا يثبت قط باحققة الصرافة الحق معه ولا مجال لانكار التشبيه
 كيف وان لم يثبت التشبيه في وجودها كالمعدوم بل في قولهم هو معدوم وهو المعدوم سواء فاحسن التأمل
 وزين العقل تنفع من تفكير احسن لما في الذي ليس له بطل ولا رافع والرجل الشجر بنيت على معنى الجوز
 فلهذا لم يقل الرجل الجوزي كما هو الظاهر بالاسد والعلم لاني معنى اخذ وقد عرفت بالتور وهو لفظ ايا كان او شاعره
 والذي يبين بين الاشياء والعقل بخلق كبريم بانها فاعلمنا او وصفه بالكبريم وحزم ان لا يسلوا ولا يجرم
 والخلق السجدة والرقدة والدين جابضة وبصفتين وبجمل الورد على البساط مخفي صحة التمثيل بالرقدة عن
 الفائدة واستطابة النفس لثبات التركيب وقد ذكر في الفتح والايضاح من امثلة العقلي في طرافه
 عقليا تشبيه العلم بالجملة في كونها جهتي او ذلك فاتفق الشارح بان بيان ذلك ان الاراد بالعلم الملك
 التي هي سبب تفصيل الاراد كانت اذا اريد الماد وان لم يكن للتشبيه معنى اقوال الاراد بالادراك والوصول
 وتفصيل الاراد كانت العلم كالحقيقة جوه الوصول وهذا قريب مما قاله الشارح هنا ولا يجعل وجه
 التشبيه بين العلم والحكمة والاستغناء كما ان بعد بين الجهل والموت عدم الانتفاع بهما كان ايضا صوابا

وهو تقدير احوال من فاعدا انكس
 الى هنا كلام الشيخ اخذ بالآل

تعله وبعمل الوحدة آه داعي
 آخر معصود فيما سبق بقوله وياق له
 طاع آخرم

والركب المحسوس من وجه التشبيه لا يكون طرافه الاحسين فلا ينقسم باعتبار حسيه الطرافين وقلتها
 واختلافها لكن ينقسم باعتبار افراد الطراف وتركيبه ولم ينقسم الى تقسيم الطراف الى الركب والمزود والمختلف
 لان يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكلف بذلك في تقسيم الطراف الى المحسوس والعقلي والمختلف تنبها
 على ان الطراف ايضا مقصود بالشي كالوجه وليس احدهما تبعا للآخر في الشرع انما قسم وجه التشبيه الى الركب
 وهذا التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه التشبيه ان يكون هيكلا مستقلا عن اشياء يشترك فيه
 هيئتان متفرقتان كذلك بان يقتسم تلك الهيئتين والعقل والركب ما يكون هيكلا مستقلا عن اشياء
 اذ لا معنى لتركيب الطراف وتركيب وجه التشبيه الا انك فلا يمكن تشبيه الركب بالاراد الا ان كان في مركب
 يعقوب فلا يمكن ان يكون طراف وجه التشبيه الواحد من كبرين هذا تنقيح كلامه وللمؤمن بيان ان الله لا يجري
 هذا التقسيم في وجه التشبيه التقدير وان لا يكون طراف الواحد مختلفين ايضا حتى يتم وجه التخصيص ويتبين
 عدم صحة الاختلاف بما ذكره من ان التشبيه في الهيئتين ان يكون باشتراك الهيئتين فيها ولا يتم
 عدم الجريان في التعدد ما لم يثبت انما يمكن تشبيه الهيئتين المنزعتين في هيئتين مستعدة
 يعقوب وفيه بحث لا بعد يتجه ان تشبيه الهيئتين المنزعتين يجوز ان يكون في غير الهيئتين من كونها
 متعجبين او مستتبين او غير متعجبين او غير متعجبين الى غير ذلك فيقول ان يكون الواحد من وجه التشبيه
 طرافه مفردين ومركبين ومختلفين فانه قلت اذا كان معنى التركيب ما حققه فكيف فهم قول السكاك
 وجه التشبيه اما واحدا وغير واحد وغير الواحد اما في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملثمة واما اوصافا
 مقصودا من مجموعهما الى هيئتين واحدة او لا يكون في حكم الواحد يعني التعدد قلت هذا مما استصعبه الشارح
 ويمكن دفعه بان اراد بالحققة الملثمة ما يكون هيئته مستقلا عن امور لا يكون اوصافا واحدا
 قابلا بالادوات فان قلت لا يستبعد ذلك لولا اني عند ما حرم من ان تعد العل عن الوافدة
 والتعطية النفس من الواحد تسامح الا وجه التسامح ليس الا فيهما شائبة التركيب قلت لو سلم
 فلا يأتى لان العلم بالاراد التسامح في الاصطلاح بالتعاضد في التسمية بالاراد واعتباره على وجهه في
 كثير من الركب وما يثبت لان معنى للتركيب لا في ذلك جعل السمة العقلية والسمة الاسمية المتصلة به

١٤٢

ذلك من الاشياء ولذا امر بالسائل

استعداده تبعه عدد ودة من الاستعداد في الفرد دون الاستعداد التمثيلية التي هي استعداد مرتبة فيما
 في تشبيهه طرفاه من ان كما اي وجده تشبهه في قوله قال ان تم يعني احتججه بما جملته او قيس بما لا
 وقد استعمل فيه الابداح لكن في القاموس الاستعداد من اوعب جده انفه والدخلى قيسه شاعر وقد لا
 هو كالألح بمعنى يكاد في الصبح هو صبح الصبح وهو حركة الشمس سواد الليل الشرا تصغير شروى
 مؤنثه شروى وانكسرى وسكران المرأة المتولد سمي بعصرها التي لكثرة كواكبها مع ضيق المحل كما ترى
 اي في الرئي وهو ماخذ قول المص في الرئي ولما احتمل آخر كما ترى كمنقول ملاقاة العنقود معلوم ^{ثلاثة}
 بضم الميم وتخفيف اللام عن ابيض طويلا على ما في القاموس وينبغي ان يحل عليه قوله ان تم عن في حب
 طول وقد يشد اللام كما في البيه واللاقية صفة عنبة او شجرة ولك ان تجعل الاضافة بيانية حينئذ
 اي اخبر بترت بالفتحة وهو الزهر الابيض والطلوع والزهر في الاضطر من الهيئة بيان لا كما في قوله
 المحاصلة من تقارن الصور البعيدة المستديرة الصفار القادير في الرئي قيد التقارن بقوله في الرئي
 مستفاد من قوله ان تم كما ترى لانه لا تقارن في الحقيقة اذ لو كان لثابتها مستقلة متراكمة ولانه
 الاول ثلثه لثلاثا اولاه علم بلدها ولا يعلم استدارتها وهي في الواقع كبار كما يشربه قوله ان تم
 بالفتحة لانه كسار في الواقع تخصيصه بل يخصه على الكيفية المخصوصة من كونها البعيدة على نسبة
 معينة واحدة بين الاخير وكذا الاستعداد والصغر والتقارن وقوله الى القدر المخصوص اما حال من
 الكيفية كما يشربه عبارة الشرح وشراح القدر ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة
 مفقولة بالواسطة فيتم نصب الحال عنه او حال من التقارن اي الهيئة العامة الموصلة من التقارن
 منفي الى القدر المخصوص المفقود والشر من القدر والوضع على ما فسر او الى القدر المخصوص من الشرا
 والعقود والاحزاب من الصور الصغرى يعني ان الهيئة منتزعة عن الصفات والقادير لا عن مجرد
 القادير بل قد احسن صاحب الفناء حيث زاد على الرئي قوله على الكيفية المخصوصة ولم يكن ذلك كالمقدار
 المخصوص كما ان الرئي مريد بالمقدار مقدر والتعبير بالبعد لانه اداة الكيفية بالمقدار بعيدة عن عدم
 اعتبار المقدار في الهيئة فكبر شديد ولقد غفل الشرح حيث نسب الى القادير انه سكت عن ذكر المقدار

في الهيئة

في الهيئة فكبر كما ان الرئي سكت عن ذكر الكيفية والعرض بينهما لان اوجه بينهما المقتضى والمربوبه
 في ذلك ولا ينبغي ان يقع بانه لعل له يكن في نسخته ذكر المقدار لانه شرحه في شرحه على القادير وجعل
 الكيفية المخصوصة نفا للمواضع والتضام والسئلة الافتراض كما ذكره الشيخ نقله عن الشيخ وتبعه
 المحقق الشريف في شرحه للقادير مشتمل على بعد ان لا ينطوي مشئلة الافتراض تحت التقارن عرفا قال
 ان شرح انما جعل الشرح من غير النظر فيه لان قوله حينئذ قيد المشئلة بالاجزاء والتقييد لا ينافي
 الافراد اذ لا يعد تحقيق التركيب دخول حينئذ في المشئلة ايضا لا يجب التركيب ان لا ينفك عن التركيب
 الانتماع الهيئة من عدة امور فالتحقيق يعني عن هذا التحقيق ومن الله العون والتوفيق والكتب
 الحسنى فيما اي في تشبيه طرفاه مرتبان كما اي مرتبة حتى في قوله بشار كان شرا واسم مفقولة من ثواب
 الغبار اي هيجته النقم والاضافة بيانية ولعل كان للتشبيه لم يكن الى حذف من اركان التشبيه الا والرجل
 وان جعل النظر كان اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكره تكرار نظر زيد الاسد فيكون ابلغ وهذا اصل
 لك في كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كانه حرق بانتمائه حكما فرق رؤسا واسيافا فتصوب
 معطوف على الشرا والقدرة كذا في كل رجل وصيغته وهذا معنى قوله الرئي ان اسيافا في حكم الصلة
 المصداق والتدقيق في التشبيه يعني انه متصل بالشرا ومنه فهم منه ومن ثمة وليس مستقلا في اللاحقة
 وذلك الاتصال نشأ من القارنة المستفاد من العاطف ولغير ذلك ان الله مفقولة معه وعامله الشرا
 لان التقدير معمول لا الشرا لانه لم يعتمد حتى يكون للمعمول وحذف المعتمد عليه كذا لا يعتمد عليه ولو
 الشرا معدا لكان التقدير مفقولة بل وكافة ويكون اسيافا مفقولة معه وكان هذا النسب بجلد الشرح
 ويكون كلام الشرح اذ لا يلزم عليك ان ليس الامانة مشبهة لان الشرا ايضا ليس مشبها وفي تشبيه
 المركب لا يلى الشرا اداة التشبيه فجعل الشرح المحقق هذا الاحتمال وهو متهم ليلتها في قال الشرح
 ان تتسا قطيعها في اشر بغير وهو مضارع مؤنث وحذف احدى تائيد ومن جعلها يا ضيا البرية
 ذلك في الاشارة الى ان الشرا هو المغير السالم بالانحياز فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشرح على ما
 سطر عليه في اشارة هذا واختلف في بيان الاخلال لعل بعضه ان سقوط بعض في اشر بعض

Copyrighted material

يستفاد من صفة المحال فان ما يحصل في زمانا محال شانه ان يحصل بالزمان واختلفا في الحركات وما يتبعها
 يسقط بعض في ان بعض يستفاد من صفة محال ولا يعني ان الحصول التدريجي يقتضي المنطوق
 على زمان محال كان او غيره وان اختلفا في كمالهما سقطا في كمالهما وقا لبعضهم بغير ما يفيد صفة
 المضارع من التحضر والقوة العجيبة المستفاد من جعل الماضي في موضع الحال وقيل بغير الاستمرار التبدل
 المعاد بصفة المضارع المناسب للمقام وفي هذين القولين انه قول لطيفة لا يذكر في انشاء شعره لا اخلل
 يذكر من لفظه تذكر فيه ونحن نقول ليلتها وى كوكبه فيقول وصف الليل بالانوار عن الكوكب فليس تشبه
 مشار التمام والسير بالليل الخالي عن الكوكب بخلاف ليلتها وى كوكبه فانه يفيد وصفه وكوكبه
 تسقط بالتدريج المنطق على وجود الليل يحكم به ذائقة لا يفوتها دقائق محاورى البيان وحفايق
 لفظا وى البيان كوكبه اى كوكب له كوكب له لان سقوط السيوف وارتقاءها انما يكون لفظا ذائقة
 طائفة منها لا الواحد فاحد وهذا معهود في الاستزاد في معنى كلامهم وارساد المضارع الاستمرارى
 من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوى قال لا تدع بغيره الهوى غير نقول الاظهر من الهوى لان
 الهوى بغير الهوى السقوط من على كسل والهوى بالهوى اما كالهوى بالهوى واما ما قيل له بتخصيص
 بالاصح ان تخصيصه بغيره بالانحراف على ما حققه القاموس اجرام اى اجسام وقد تعادى الجوزم في الهوى
 كما تفارق الجسم في السفلى مشرفة مستطيلة متساوية القدر متفرقة في جوانب شتى مطلم من وجه الشبه
 مركب كظنه لكن التركيب اعجب مما يفيد بيان الصمد لانه داخل في هذا التركيب اختلف حركات
 والبطء باجها وبالا عوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وتلاقى تلك الاجرام وتداخلها وان
 بعضها بعضا كما هو شأنها وى الكوكب طائفة في اشراف طائفة على ما نقل من اسرار البلاغة لا يخفى فانه
 قال نيل على جميع ذلك بكلمة واحدة وهى قوله تعالى وقد عرفت وجهه وانه لو كان ماضيا لم يفد وليس
 ما ظهر ان عبارة البيت لا يحتمل التشبيه الكوكب بالركب بل لا بد ان يشبه الكوكب بالركب
 السورة والتشبيه الواحد اما تشبيه مركب بمركب كما عرفت واما تشبيه مشار النعم القيد بالليل القيد
 انما يريدون ان لا اعتدوا فيها يحتمل تشبيه مركب بمركب لا سواء من الاحتمال لانه لا يفيد ان يلتفت

لانه

لانه القصد في هذا الشعر الى تشبيه السيوف بالكوكب والى جده بائيل ولهذه الغاية في هذا البيت
 واثبت تشبيه المركب ولم يلتفت الى ان تشبيه القيد بقيد مع انه لا يتعين تشبيه المركب بالركب بل وانه
 لفظه وان كان تشبيه التفرقة في حكم الساقط مع تشبيه المركب والعاقلة فكيف الاشارة والبيان يمكن
 بادنى تبليغ طرفة مختلفان بالا فزاد التركيب وهو قسما ان اشار الى الاول بقوله كما عرفت في تشبيه
 الشقيف باعلام باقوت نشره على رماح من رماحه واما قوله كما عرفت في تشبيه الشقيف وما عرفت في تشبيه
 نها ومشرق قد شبهه زهر اليا كان مستوفيا للاقسام وهذا بحث وهو ان لا يظهر ان القصد بالتشبيه
 الشقيف للهيئة الحاصلة من نشره واما الشقيف المرمى على ساقاته المخضر بالانظار من قوله انما
 او تصعد ان انظر في الشبه والتشبيه على الحركات ايضا ومن يدعي المركب كالحصى اى الغاية في الشرف
 والبلغة في القاموس البدع الغاية في كل شئ وذلك ان كان عالما وشجاعا وشريفا ما اى وجه الشبه
 بجي في الهيات والقنات التي تقع عليها الحكمة اى تركيب من تلك الهيات كقول القومين ولا يأتى
 الكلام الا في اسمين او في فعل واسم لكن لا بد من اعتبار تظليل بان يرد بالهيئة ما يشتمل الهيئة المحرور
 والهيئة وما يقارنها من اوصاف الجسم جعل ما بجي فيها على وجهين اذ احدى وجهيه ما جى
 في الهيئة وما يقارنها من وصف الجسم لا فلا يصح قوله ويكون على وجهين احدهما ان يقرن
 اى يوصل من قرنت الشئ بالشئ من حد نص وصلة به والاد ان يقرن في اعتبار العقل وتكريره
 بالحكمة غيرهما من اوصاف الجسم كالشك واللون ومع ذلك في قوله بجي في الهيئة تسطره والمراد انه
 بجي في الحركات الواقعة على الهيئة يبرز ذلك الى ذلك قوله فيما بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
 مع الاشراف والحركة السريعة المتصلة مع مجموع الاشراف واصل هذا الكلام بان نقل عن الشيخ في اسرار
 البلاغة ولعلم انما يزداد به التشبيه سحر ودقة ان بجي في الهيئة التي تقع عليها الحكمة هي الهيئة
 القصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يعترفه بغيرها من الاوصاف والمناهي ان تجرد الهيئة
 الحركة حتى لا يزداد غيرهما فجعل الشئ الهيئة طرف التشبيه لا وجبا تشبيه المركب وجعل الهيئة
 بالتشبيه على وجهين لا ما بجي في الهيئة التي تقع عليها الحكمة فبرى كلامه عن شائبة اضطراب

اى مع الغاية في كلام المصنف

ان في كنهه يتركز الالهة الهيئته القصوى
اي لم يرد بالاشد الفلج بالالف

ويخرج الى الكائن كما في وجه الشبه في قوله اي ابن العتر او في النجم والشمس كما في كنه الاشكال اي
الرجل الاشكال والشمس اليه في اليد او ذهابها والارادها المفسر لان عدم اليد او يابسها لا يرد
في كنهه مرة وقد صرح به السيد في شرحه للفتاح من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشكال الفل
ان يقم اليه في قوله في قوله وحقه الالهة اخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها
وعمل عن قوله للفتاح وشبهه في قوله مع قوله في قوله لانه مغلقة اذا اضافة الشبه الى
قضى في التركيب من قبل حب وانما ذلك لان له ولد حب الرمان ان لا يخرج للشرق لانه اضطراب
سبح الجبل لها يسهل التخرج في ذن الشبه وانما بالفتوح الاضطراب حتى يرا الشدة بالفتح كما شدة التي
تراه من الشمس كما يحال مقبله عليك اذا نظرت اليها والذي تراه ممثلا كالتراب بعيد الطول او ما
الشبهه وبالفتره ايمان اخر لا يتركيب المقام وتفصيلها في القاموس كما تهم كيم بان يسطاى يريد
الانبساط فتقوله همت بالشئ اذ اردته حتى يفيض اي بسبب استدار الفيلض للشمس كما استدار الفتوح
للاشراق لللاف بين اجزاء الكلام وعناية لغاية الانشطار من جوانب الدائرة ثم يبدا وله اي ينبد
واصله بدله اي اخيرا الاول واسناد التمام الى الشمار على دليل الثبات الادارة له ويلازم له
فيخرج من الانبساط الذي بدا الى الانقباض كانه يجمع من الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة
انما يظلم في الشمس بعد محمد يد النظر اليها يتبين جرمها بخلاف الالهة فانها يتركبها في بادي
النظر فلذا جعلت مشبهها بالشمس والشمس ثابت في وجهه ان تجرد الحركة عن غيرها ولا يلا حظ
غيرها من اوصاف الجسم فها كذا ايضا لا بد من اختلاف حركات اي امتزاجها ومنزج العقل
اياها الى جهات مختلفة مستقلة بالحق كما في الالهة من ان يتحرك بعض الجسم الى اليمين وبعضه الى الشمال
مثلا او يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا فتدب ولا تقصر والالكان وجب الشبه مفردا
ومعنى قوله ايضا ان كمال الالهة من حركات الالهة من كنهها الى جهات مختلفة وهذا الظاهر مما فسر الشرح
بانه من الالهة كمال الالهة في الوجه الاول من ان يتحرك الحركة بغيرها لا بد في الوجه الثاني ايضا ان اختلاف
حركات مختلفة بالجهات فان قلت الاشبهه في امكان امتزاج الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة

والبطر

والبطر الى جهة واحدة ومن حركات الاجسام الى جهة واحدة فانه لعله اراد ان لا بد له من القسم
من يد يد التركيب الحسني من الاختلاف المذكور فانه لو لم يتحرك لم يبق حركتها اشاد اليه بقوله في كنهه
والشبهه لا تركيب فيها اوبق ولم يكن يد يد كما ذكرنا لانه الذي يذكر ما هو بعد الفهم لا انتفاء
فتأمل ويؤيد ما ذكرنا ما قال الشيخ كل هيئة من هيات الجسم في حركاته ان لم يتحرك الى جهة واحدة فمن
شأنه ان يفرق ويد وكلما كان متفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابتعد الجسم الشدة كان التركيب
في هيئة الحركة اكثر بخلاف حركة المصحف في قوله اي قبل ابن العتر وكان البرق مصحف قار
اسم فعل من قرأ فذكره في بعد قلبها ها لا لكسا ما قبلها كما قلب في بادي الرأي وذلك كما ذكر
في التفسير فانطبقا مرة وانفادها اي ينطبق انطباقا مرة وينفد انطباقا مرة الا ان الالهة
والانفطار في البرق سرديان وهذا مصحف القارئ الان ينشد القارئ عن الزاوية فيجعله منطبقا
عقيب الانفطار فالمصحف يتحرك الى العلوي الانطباق والى السفلي في الانفطار ومن لطيف ذلك
قوله الشاعر في صفة اليرباض حفت بسر وكالعيان تلحفت حفر الحمر على قرام مقدر فكانها والريح
حبا عيلها تبقي انتاعف ثم يجمعها النحل السرو اسم جنس يطلع على القليل والكثير واليان كتاب
جمع فيه كرمته وهي الجارية مفقصة كانت او غيرها والتلف او التثني لما فاد القارئ التمام القامة ومن
والنحل كالفرس التحير والدهش من الاستحيا ومقتضاه ان يكون ممددا على وزن اسم الفعل ممددا
بمعنى فيكون مبالغة في وصف القامة بالاعتدال وقد يقع التركيب اي التركيب في الطرف كان او
في الوجه والاشبهه ان يجعل الالهة اشارة الى التركيب المديد يؤيده الله قال في الايضاع ومن لطيف
قول الخليلي وشار الى قلته بكلمة قد نظر الى التركيب في الحركات في هيئة السكون كما في تركيب
في قوله اي قول الخليلي وهذا هو الوجه دون قولنا ان كمال الالهة الشبه الذي في قوله هذا
سوق التركيب وبيان المصير بكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب الشبه للوجه الشبه اذا لا نقا
والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في افعاله هي الشبه فالهيئة الحاصلة من جلوس
البدوي المصطلي وموقع كل عضو منه في جلوس الشبه به وينبغي ان يجعل التركيب في هيئة السكون ايضا

هي اختلاف الالهة في الجهات

فقد استعمل هذه الالهة الاولى للمص
اي ان الالهة الاولى هي التي لم يكن يد يد حتى يطلعها الاول
بطلين الاولوية

وبعض الناس يظن ان الهيئة

على وجهين أحدهما أن يخرج عن غيره من صفات الجسم كقوله في صفة كلب أي نفعه يفيق من الألف
وهو مشترك بين كلبين كلب على أسننه وجلسوا الجوارح مع السنان والمواد جلت على اليد
المصطلح اسم فاعل من الاصطلاح وهو الاستعداد فإنا نأثر في تشبيهه بالبدوي المصطلح مبالغة
في استدامة البدوي المصطلح على هذا النوع من الجوارح وفي وصفه بالاستدامة على الأفعال مرتبة
لوصفه بجلب القدر فإنها لا تغتر ولا يتغير بالألفا تمتد بارتدج جردلة تجد لما بقوا ثم حكمة
الخلق يقال فلان جردول الخلق أي حكم الخلق واصل الجردول العنول أي عقله لم يجد لم يتفكر من طأ
بل خلقت محكمة مع عدم العقل ويجوز أن يراد بغيري الجردول في جمعه كما يكون للكلب في غيره صورة
الأفعال من الهيئة الحاصلة أي من تركيب الهيئة الحاصلة من موقع أي من وقوع كل عضو من
وسكونه في أفعاله ومن تركيب الهيئة الحاصلة من وقوع كل عضو من البدوي المصطلح في جلد
ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئة وثانيهما أن يقرن بالسكون غيره من أوصاف الجسم كالمشك
واللون وغيره كما في قوله الشاعري في صفة مصلوب كان عاشر قد تفتت في أي عرض وجهه يوم
الوديع لا يوريلع مر محل أو قائم من نفاس فيد لؤث مواصل التحطية من الكسل فإنا الشبه والمسيبه به
الهيئة الحاصلة من هيئة السكون في ملة مصحفة واصفرار الوجه الذي يكون للمصلوب أو العاشر
أو القائم من النفاس والاسترخاء الذي في القائم من النفاس ومواصل التحطية وإذا انطلق في التشبه
بالقائم من النفاس التحطية المواصل للتحطية لا جمل الكسل فإنا في ملة حطية مواصل للتحطية وبيان
تفصيل في التشبه ليس في التشبه بالتحطية لأنها ممرحلة ولطف التركيب على حسب التفصيل والتركيب
العقل من وجه الشبه كمن كان مصدر حرمة الشيء كعلمه وظربه منه الشيء فهو مضاف إلى الانتفاع
إضافة الصلة إلى مفعول الثاني وقوله بالبلغ نافع صلة الانتفاع وقوله مع محل التعجب في استعجاب
متعلق بالحرمان ومرة بعد في قوله تعالى مثل الذين كلفوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الذين كلفوا القرآن
ثم لم يحسنوا السير أي الكفاية في الانتفاع فإنا منتزع من أمور مجمعة فمن بعض ما يبعد ذلك
أن يدعى الحي رخصي محض وهو الحيوان أن يكون الحيوان شيئا مخصوصا وهذا الاستعداد الذي هو الطبيعة

وإنما الحيوان جاهل لما فيها وكذا في جانب الشبه هذا كلامه ولا يخفى أن الجهل في جانب الشبه تنزيحي
تخيلى ولو جعل المراد أن الحيوان غير متفهم بها كان مشتركا بينه وبين أهل التوراة فلا تكلف وتعرف
واعلم أنه قد ينتزع من متعدد أي يجعل المتعدد معتزلا من سوا كان المنتزع ط فالأوجه ثمة فلا
في ينتزع ويجعل الشارح فيه خبر وجه الشبه ويؤيده التفسير في قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه
من أكثر ونحن نجعل التفسير للمنتزع المفهوم من الفعل **فإن قلت** هل حاصل هذا التحقيق إلا أنه قد يقع
الخطأ لا التباس الشيء بغيره ووضع غيره في مقامه فإنا الفائدة للترميز وما وجه تخصيصه بالانتزاع
فإنه يخرج في جميع الشبهات **قلت** المقصود الفرق بين وجه الشبه المركب والتقدير ذاته في الأول
لا يمكن استقاط شيء من متعدد ذكر بخلاف الثاني فإنه لا يمكن بالتشبه الاكتفاء ببعضه فلا يند
عليك أن من جهة الفرق أنه لا يمكن الزيادة على المتعدد والأول بخلاف الثاني وأنه يقع الخطأ أيضا
بأن ينتزع من متعدد ويجعل انتزاع من أقل منه وهذا أنسب مما يستفاد من الايضاح أن المقصود
الفرق بين التشبه المركب والتشبه المجتمعة بأنه يمكن الاستقاط في الثاني دون الأول فإنه لو حذف
شيء من التشبهات المجتمعة لم يتصرف خلل بالتشبهات الباقية وأن يخلل الفرض من الكلام كما في زيد
ويكدر فإنه لو حذف يكدر كان تشبه زيد بالآة العاصية بجماله وأن اختل الفرض من الكلام وهو
وصف زيد بالتغير بخلاف التشبه المركب فإنه لو حذف شيء مما يوجد منه المركب لم يبق التشبه بجماله
واعلم أن المقصود من زيد يصنف ويكدر زيد ما يصنف ويكدر فيكون من قبل زيد اسد بجماله
استقط انتزاع ما فلا يرد أن زيد يصنف استقامة بالكناية لا تشبهه كما ذكره الشارح أو استقامة
تبعية كما ذكر السيد السد كما إذا انتزع من الشطر الأول من قوله كما أبرقت قوما عطاشا غامرة
حكى أبرقت السوا صارت ذات بريق وفي القاموس والفتيحة أبرقت المرأة تحسنت وتزينة وإن كانت
شالت بلديها وتلقى كبر الولد **قلت** بل لا يجوز ويقدر كل من الشدة في البيت لكن لا يبرأ منه بقا من بعض
معنى الاطراء ولا يخفى حسن المعنى الأخير بحيث يمنع عن الالتفات بغيره فإنا التهمة هنا كانت في التشبه
في أنها شريك ما ليس لها وتدعى كذا وأما ما ذكره الشارح أن في الاستدراك في قوله إذا تحسنت لك

٢٤٦

وتفرقت فالمعنى ههنا ابرقت النفا من التقدم اي تفرقت لم تفر فالحاد والوصل العقل ففهم ان الحاد
والايباهل اسماء لما يتوجه الكلام عليه عالم يثبت السواء وان ابرقت للتفسير الابناء معنى التفرع كما يفهمه
قوله وتفرقت وكيفية الصبح والفا موك في تفسير ابرقت بغير بيت ولا يصح المحذوف والايصال
فيما يحتاج الى التفسير لان الحاد قريبة التفسير والمحدف اخلد بالقرينة فتأمل فلي ردها انفس
اي تفرقت وتجلت اي انكشف ولا يتبعها من تجريد ما عن معنى البيت وجعلها لجزء الفقرة
فانزل وجه الشبه من محذوف قوله كما ابرقت قوما عطاشا من ماء وجعل المشبه به منقرضا من محذوفه
خطا للوجوب انتزاعه من الجرم اي من جميع البيت فان المراد التشبيه للحال المذكور في الايات السابقة
باتصال ابتداء مطمح للمعنى بانتهى في موضع غالبة دخل على الشبه به كاهل التبادر والادراك التشبيه
للمعاني المذكورة بظهور النفا من تقدم عطاش ثم تفرقها وانكش فها في اتصال ابتداء مطمح بانتهى في موضع
على ان اية بمعنى في وهو غير عن غير في كلام العرب وبما ذكرنا فظهر ضعف ما قالنا لان معنى قوله باتصال
بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه والقصور المشتركة فيه اتصال ابتداء مطمح بانتهى
موس لان البيت مثل فان يظهر لفظ على الشيء الشد يد الحاجة اليه اامة وجوده ثم يفوته ويبقى
بحسرة وزيارة تدرج فالباني قوله باتصال ليست التي تدخل في الشبه به لان هذا المعنى مشترك
بين الطرفين والشبه به ظهور النفا من ثم انكش فها بل هو مثل الباني في قولهم التشبيه بالوجه العقل اعظم
فليتأمل وينبغي ان لا يخفى ايضا ان المراد ليس محذوف الاشارة لان اتصال ابتداء مطمح بانتهى في موضع بل ان اتصال
اتصال ابتداء مطمح بانتهى في موضع بانتهى بان يظهر اامة الياس ثم يصير اليات لتدوير فاعادة
ذكر انفس فالتقدم ايضا لم يحفظ عن الخطا بالحلية فبالله اعظم ان النفس اامة بالنسبة الامن عدم التعدد
الحسني عطف على الواحد الحسني كالقوة والراعية في تشبيه فاكهة هي التركة على الاصح ومنه ومن خارج منها
التميم والغيب والرياء مستند لا يقدور على فاكهة وتخل ورياء ورياء للبيت تمام وعاء معانة
جعل على التفسير عطف النحل والرياء من قبيل عطف جبريل على الملائكة باخري اي ما يفا فاكهة اخرى وفي
عطف على الحسني كونه النحل والرياء كما انشغل والنظر الاحتراز لاحقا انفس كما في قوله تعالى

وجه انما ان التفسير لاجل التكميل كما في
الاساس وفي البيت لا اله الا الله
للتوضيح الى تفسير معنى التوضيح

على الاشياء

على الاشياء قبل لم ير بعد ذلك من هذا في السهل اذ في سفا من الزاب وقيل لا سفا واليد بل امره مع انشاء
وهو في حال متعارف في متعارفها وحكي في كما عذره الله كان يوصي الى ولده ان يصير اذا رأى ان الانسان
تعبه الى الارض فها فانه ياخذ الحجر ليرب به فقال انا طير انا لا يند لعل كان المحذوف في يدق تشبيه لا شئ
او يدق بالفراب والتخلف عطف على الحسني والعقل على المختلف اي متعدد وبعضه حسي وبعضه عقلي
كحسني الطلعة اي الوجه وبها همة الشان اي شرفه مصدر ربه مثله وواه ابن طهر سبي في تشبيه
انسان بالشجر واعلم قد ينزع عن الشبه كالنرس والعلم وكما ان الشجر في القاسم كالتحريك فكذلك
الشامخ فترق بان الشبه كالنرس بمعنى الشابة وفي كلام العقول اشارة اليه وادبه وجه الشبه
من نفس التصادم اي التناقض سواء كان تصادفا او تشبيها لثبات مشترك في الضدين فيه
ثم ينزله التصادم منزلة التسايب بواسطة تعليل اي اتيان بما فيه ملاحة فظرافة او تفهم اني متفهم
وسخر به وقد يجتمعان قال الامام الرزوقي في قوله المحاسي اما في عن اني انفس وعيد فلي يفتقر
جسيم في ان هذه الالباب قد قصد بها التعليل هذا والمعنى كما اني انفس ولسان ايتلي ببسل
فيقال للجبان ما الشبهه بالاسد والنجي هو حاتم فكل من التالين محتمل لكل منهما ولهما ما فكلهم
الشرح والمخبر انه ان كان الفرض محذوف والملاحة من غير قصد الى استهزاء فتمليح والافتحكم محل نظر
القصبة القصبة ثلاثية او رالتابع على هذه العبارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التصادم حتى تحذف
البعض منها ونساده ظاهرا لعلنا للنجي هو حاتم في التصادم لم يكن فيه تفهم ولا تلميح لاحاجة
الى قوله ثم ينزل منزلة التسايب بل معنى له اصلا هذا ايضا لا يفهم من قولنا هو حاتم الا انه اتمام
في الجود حتى لا يتأني لما ان تقول المراد به هو حاتم في التصادم وايضا وجه الشبه نفس التصادم لا ما
منه فاجاب بان الادبانه ينزل احد الضدين منزلة الاخر لئلا يترك في التصادم ويجعل وجه الشبه
ويجبه عليه ان التميز بل سابق على الانتزاع فلا يفرق التمايز في السلف من كلمة ثم واجبه بطلان الشبه
في قوله شعبة على الفهم بان القصد الى التمايز في المرتبة ان الله تعالى في التشبيه التميز المذكور في
كما توطئة له ولا يخفى انه تكلف والمحو ان يقال المراد وقد قصد الى استتراج وجه الشبه من نفس

٢٤٥

ثم ينزل منزلة التشاب ويتنزه فان قلت بعد لم يقع ثم موقفه والحق الغاية قلت كما يكون ثم لا تنزل الى
المعطوف عن المعطوف عليه بكونه لتر في آخره والتنزيل منزلة التشاب انما يتم بالتحكم والتحليل كما
اشار اليه بقوله بواسطة فليح او تفهم من تنزهه في تنزه التنزيل بآخيه عن قصد الانقلاص
هكذا ينبغي ان يبيح عن وقائع الكلام ويوضح سائر المقام ولا يبعد ان يقال ان تنزهه وجه الشبه
تختلف ما على ان ينظر في ذاته يجعل نفسه المتضاد وجهه واعتبار المتضاد وجهه لا يتركب الا
للمعنى فلذا اعتبره بان تنزهه ثم ينزل ذلك المتضاد والعبر في مقام التشبه منزلة التشاب بواسطة
توليد وتفهم ينزل احد الطرفين منزلة الاخر ويصير وجه التشبه بالآخر فلا يحصل التماثل في الحكم
ولا يصح التفرع بالمتضاد في بيان وجه الشبه ويصح المعطوف ثم لا بد ان يجعل المتضاد وجه الشبه سابق
على التنزيل وبعد التنزيل يقلب وجه الشبه الى الضد التنزيل فيحصل التماثل في هو حاتم الى الله كما حاتم
في المتضاد فاذا جعل المتضاد وجه الشبه فيجعل بينهما منزلة التشاب فيصير محلهما تنزيلا فيصير وجه
الشبه الحكم التنزيل فيحصل في مقام التفرع بوجه الشبه الا ان يقال هو حاتم في الحكم ولعل المقصود
في اشارة حاتم الى الله في جانب الضد نهايته كما ان حاتم نهايته في الجانب الآخر والتمثيل في الله انما
كما ان محله في صورة كمال الحكم والشبه في الله بالغ في كمال محله مع اذاعة الله سبحانه في كماله والشبه العلة
جعل التماثل في الاشارة الى قصة ارمش او ثورناد وجعل حاتم التمثيل للشبه وروايت عليه بانه
اشبه التمثيل بالشبه وبانه لا اشارة فيه الى قصة حاتم وروايت حق كذا ان اعتبار التماثل في حاتم بانه
الاشارة الى التماثل في الاشارة لان قولنا هو حاتم بمنزلة التماثل في كمال الحكم وادائه اي اذاعة التشبه
اي آتية والاداة لغة الآلة تسمى بها ما يتوسل به الى التشبه اسم كان او فعلا او حرفا وقد يبدل كل البعد
من قال اطلاق اذاعة التشبه من فاعل الدابة بالعلف ومن فروع تسميته الحرف اذاعة على كسرية
الناطقين اذاعة السبب بحرف السبب الكافي حرفا كان اسما والشيء يكون في الفروع والاسماء على
واحد من وجهي سببه بالخرقة بلين الكافي اذا دخل على ان المفتوحة كلمة ما يقال كذا انما زيد قائم
ولا يقال كذا انما زيد قائم لئلا يلتبس بكلمة كذا وكانت بمعنى مع الكافي متابعه كذا هب بغير التماثل من ان

كان

كان كلمة موضوعة للتشبيه لان في مذهبه من ان كان زيد اسد في الاصل ان زيد كالا اسد بغير صورة
الجملة والمعنى على ما كان والكاف من داخل الخبر معنى وان المفتوحة صورة رعاية لدخول الكافي عليها
صورة مسكرة معنى فكلما فيها من وجه وفي عدها مطلقا من اذاعة التشبه موافقة لما اشبه
في عبارة جمهور النحاة من ان التشبيه وعدمه لمبالاة بما قال الزجاج انه التشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو
كان زيد اسد ولما كان اذا كان مشتقا نحو كان زيد اسدا في هذا التقابل وان قوله ما ذكره من التقليل
وهو ان الخبر اذا كان مشتقا عين الاكم والشيء لا يشبه نفسه ووجهه ان خبر المشتق عين الاكم والمشتق
عين الضمير ولا يفرقه ما يحتاج في الوجود انما لا يشبه الشيء نفسه لا يحل عليه نفسه لا الله تعالى لا يلتفت
اليه نظر العقل ولان وجوب حمل الخبر على الاسم واما ما يقال في وجه ما ذكره ان كان زيد قائم في تقدير
كان زيد اسدا فممكن لما حذف الوصف وجعل الاكم بسبب التشبه كانه الخبر صارا الضمير يعود
الى الاكم لا الى الوصف القدر نحو كان زيد اسدا وكان قلت فليجوز ان يكون ذلك لا
القام ان كان عين زيد فلا يصح التشبه وان كان غيره فلا يصح جعل ضمير زيد قوله جعل الاكم بسبب
التشبه كانه الخبر بغيره انه مع اذاعة التشبه لا يجعل التشبه به كانه التشبه ولا ان موصوف
الجملة لا يجوز الا بشرط فقد هنا لكن اشارة قال والحق انه قد يستعمل للظن سواء كان الخبر
جامدا او مشتقا نحو كان زيد اسدا وكذا قد كثر في كلام اللغويين ومثل وما في معناه نحو
شبه وشبه ونحو وروايت ما يشق من المماثلة والشبهات والمضاهاة وما يؤدي معنى فيها
بحسب ما في معناه انما في معناه بلغة والمعنى العاطفي او التضمني والا فلا يشمل التشبه ونحو
ولم يستغن بقوله مثل معاني معناه عن ذكر الكاف وكان لان الحرف لا يكون بمعنى الاكم والفعل
معناه وانه نتم لك ان يخصر الكافي سابقا بالحرف وقد دخل الكافي الاسم في مركب ومثله في معناه
ولا يبعد ان يجعل من اذاعة التشبه صيغة التقابل نحو حاتم ونحوه في معناه في معنى ممازج حاتم
وممازج بياض شيئا ملاخي ان الله لم يصير شيئا بلا مازج شيئا في معناه وروايت العبد ونحوه
منه والاصل في نحو الكافي في الاصل في الكافي ونحوها ومثله هذه العبارة توافقت في مثل هذا المعنى

١٤٩

فانما سيج ان يذكر هذا الكلام
في بحث احوال التشبيه بل
منه على

كثير مثل تشبيه ويشابه ويضاهي ويماثل بل لا بد فعل ينشئ من احوال التشبيه على انه لا يشبه من قولنا
انما قلنا من فلان الا الله اظهر حاله لانه لا الله لا تشبهه يتا مع قوله ان قرب وقوله ان يبد
فما ذكره التامع ان في كونه الفعل مبنيا للتشبيه نظر القطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل
الدال عليه عدم صحة الحمل وتبين قصد التشبيه للصلوح الكلام قال الله ينشئ من اصلاح الكلام عن
حال التشبيه من القرب والبعد كان اسبب ضيقا في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه الى نسب
الى التزيم في العلم من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحقيقه فيفيد ما لفتق التشبيه وانه التشبه بحيث
يتيقن بينهما الاتحاد قال التامع دلالة على قوة الشبهة على العلم من الدلالة على تحقق التشبيه
ويقتضيه وفيه وهو انما يتحقق وجه التقريب التشبيه في علمت ان زيدا كالاسد وكلمتي حبت زيدا
اسدا ان قرب التشبيه في المحبان من الدلالة على القوة والتحيز فبعدا شاعرا بانه في تشبهه بشبهه
الاتحاد فيفيد قوة الشبهة دون قوة افا هذا ذكر العلم وينبغي ان يعلم ان قولنا اسد ان زيدا
اسدا ايضا يلزم من قولنا زيدا كالاسد فانه اتقاء المشابهة في اشراك في الاتحاد فيفيد قوة الشبهة
بلا شبهة ومن نفائس سور هذا المقام الله قد يدخل ما ينشئ من حال التشبه بل نحو علمت ان غرة
الصبر وجاء الخليفة فانه يفيد البالغة في كون وجاء الخليفة اتم من القوة والزهرة اي من التشبه
في الاغلب يعود الى التشبه لانه التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء على آخر كما ان الزهراء تدل على المشبه
الذي كالمقيس وقوله في الاغلب كالمقيس من الله قد يعود الى التشبه به فان قلت فيها ما يبدل على الله
قليل وقوله في الاغلب يد على الله غالب قلت القلة بالاضافة لا تنافي في العكسية وهو اي الفرض
بيان امكانه او وجوبه او استناعده او وقوعه فلا تقتصر على الامكان من حيث العطف في البيان
بيان الامكان كما في قولنا فان تفق اي تفق بالشرف الانام كسما الحلق اي الحجة والانس ان جميع
ما على وجوبه لا يضر وانما تشبهه فانه السك بعض دم الغزال فانه ان اراد ان المحدث قد فاق الخلق
بحيث لم يبق بينه وبينه مشابهة والحال انه تشبهه والفاق على هذا الدعاء كما لم يتبع ان يكون من الفقد
فاحتج لا يشك كونه مشهرا بانه حاله كحال السك فانه السك بعض دم الغزال وقد فاقه في الدعاء

بحيث

بحيث لم يبق له مشابهة بها وجعل الدليل لرفع انكا وكذا تشبهه بل من جعل المقام انكا وتفقته لان
المقاس بمقام الدج هذا وعرفه وروى ما اشبه الله في انكا وتفقته وهو مشبهه بالتشبه معبر في نظم
البيت ومن السطو عليه ومن قدما احمي الشا را بها بقوله فانه السك بعض دم الغزال فلا يريد
ان جعل البيت من قبيل التشبيه لبيان الامكان فريد بلا مريد ان لا تشبه فيه نعم الانسب بمقام الدج
ان يجعل التشبيه لبيان الوقوع ان الامكان كثيرا ما يدور عن الوقوع او حاله عطف على امكانه كما في تشبيه
شوبا خري سواده ويتجه انه هل البليج في التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فانه هذا السواد اوضح
واخف من هذا الكه في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه يستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد في
الاخبار ولا مدخل به في بيان القدر لان بيان القدر مسوق بمعرفة الحال وبيان القوة من اوله
الامر مشا وان كان على وجه يضمن معرفة القدر لا يبعد من بيان القدر وفي كلام السبب السند في شرحه
المفصل اشعار بذلك حيث قال في شرحه قول الفصاح اول بيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة فيراد
بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك ومقابلته بيان الحال ويتبعها
بيان الامكان ونظائره مع انها من الاحوال ينشأ على ان المتبادر من الحال ما بعد الوجود او مقدارها
كما في تشبيه ثوب بالزراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها عطف على بيان اي تقريرها لها
ولا يخفى ان التقدير لا يختص بالحال فانه يتحقق ان يكون التقدير لا مكان او تقرير مقدار الحال فلا في ان يجعل
منه تقريرها الى المذكورات وبغير قوله او تقريرها بتقرير شيء منها كما في تشبيهه من لا يحصل بسببه
اي قصده او علمه او كسبه على طائل اي فضل او غنى او سوء بمن يبرغم من حد ينهر اي يكتب او يخط
على الماء وقيل المفصل الرقم يكونه في حضور الخطا اذ التقرير فيه اقوى لاعتادة الشاهد في ذلك
كما لا يخفى وذلك ان تستفاده من صفة الحال في عبارة المصنف لا تشبهه في تقريره
التي تجد منه من تقريره من الفائدة وتقديره منه مالا تجر في غيره لان الفلك بالحيا اتم منه
في العقليات لتقدم الحسية وقوله لا الله بها وفيه ان هذا الشأن لا يختص بتقريره بل غير الحسية بل يشتمل
تقريره حسي لا لتقدم لعدم نفعها كتنوعه من نفع الرق على الماء وهذه الاعراض الاربعه وكذلك

٥٦

عرض الحاق النقص بالحاصل فقد فات المص في ضبط الاغراض في بيان مقتضاها ايضا وفي وجه
 في تقرير الحال لان الحاق النقص بالحاصل يستلزمه تعلقه في الفاعل حيث جعله مقابله
 تقتضي ان يكون وجه التشبه في الشبه به اتم وهو به الشبه في الصفة والصفة في
 القاموس فلهذا الامر في شدة يعني قطاعة وبالجولة الشهرة تقتضي عدم علم الناس به وهذه
 لا تطلب الا ان يكون الخاطب علم بحال الشبه به بل بيان الامكان والحال والقدر لا يقتضي علم الخاطب بوجه
 الشبه في الشبه حتى يتبين صفة التفضيل بل يجب في بيان الحال ان يكون الخاطب جاهلا بالشبه وكذا
 في بيان الامكان والقدر وايضا بيان هذا الشرط في هذا المقام مستغنى عنه لان شبيته في تقسيم
 التشبه في القبول والردود الا ان يقال الزعم من هذه الاشارة الى وجه كون الزعم في الاعراب عائد
 الى الشبه ووجه ايهام التشديد القلوب كون الشبه به اتم من الشبه قال الشاعر وظاهر هذه العبارة
 انه كلما من الاربعة يقتضي ذلك ولا يقتضي الا تقرير الحال لان التفسير الحاشي لا يميل فهو لزوم
 التفسير والتقوية اجدر واما بيان القدر فيوجبان للكون وجه الشبه فيهما متفان واجب
 ان يكون على نحو واحد فيهما ليتبين القدر على ما هو عليه ولذلك قالوا كلما كان وجه الشبه داخل
 في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشديد داخل في القبول يعني هذا الكلام العام من محض
 بيان القدر وكذا بيان الامكان يقتضي الاعتراف دون الاتية كبيان الحال فانه يقع تشبيه الثوب
 الاسود بياسمين في بيان سواده بل المساواة احق للثوب اسلم من لا يقع في خلاف الواقع هذا
 كالمه مع تنقيح وتوضيح وفيه ايجاز لا يحل عدم الاشارة اليها بل عدم التبرير الاول ان قولهم
 يقتضي حواشي التفاوت في بيان القدر كما لا يخفى لانه جعل الداخل في السلامة عن التفاوت داخل
 في القبول ولم يجعل التفاوت ضمن القبول بعزله ولك ان تتركب تاويل قوله داخل في القبول يكون
 اقرب الى القبول ولا يلزم منه اثبات القبول والى ان قلت في مقام التكميل لعمدة القامة وهو
 كقولهم يكون التشبيه لبيان مقدار كونه مع التفاوت بينهما ويمكن دونه بان الزعم
 التفاوت عدم ادعاء بحسب الواقع فانه في بيان المقدار لا ادعاء لا بد من عدم التفاوت آن

وفيه ان في الحاق النقص بالحاصل ايضا اتعاظم التفاوت بينهما فرق دقيق لا يعود كالمه
 الا توفيقا خيرا قطايتك هل لك منها وفيه الثالث انه لو كان في بيان الامكان وجه الشبه في التشبه
 اتم كان التشبه في ادخال الشبه في جوار الامكان اقرب لما انه اذا كان اقرب مما يستلزمه حقيقة كان هذا
 المستند اولي بالامكان الرابع ان في اقتضا التبريد الامر ينظر ان في تشبيه العقول بالحسوس تقرير
 حال العقول لا تالف النفس بالحسوس اكثر وان لم يكن الحسوس اتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا
 كل البالغة وان لم يذكرها ذكره في الآتي الا ان يرد بالافتقار افتقار اولوية وفي عبارة اشارة
 اليه **فان قلت** لم حصص هذه الاربعة بذلك وعبارة السكاكي كالتبريد والتشويه
 والاستطراد ايضا بشارتها في ذلك **قلت** لما انها لا تقتضي الاتية ولا الاعتراف قال الشاعر كلما كان
 الشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض او في وجه ما قال في الاستطراد ظاهر
 وفي التبريد والتشويه ان حسن ما يشبهه اكثر من ان يشبهه بشارتها واعجب وكذا في عالم
 قبحه لان الف التفسير يسهل امره لا يوفى ويمكن شغف الشوق فلا يظفرها ذكرنا من الوجه انكر
 كثير من ما ذكره في استطراد كيفلا وقد شرط السكاكي الاعتراف في التبريد والتشويه ولا يخفى
 ان لا يصير ما فعل السكاكي حجة عليه كانه حمله على الاعتراف بالفرق والسياسة السند حمله على الاعتراف
 في وجه الشبه وتبين وجهه بان وجه الشبه في تشبه وجه اسود بمقلة الطلي مثل اسود ليس
 لسواد ولا اقل من تزيين بل هو السواد المخصوص للطين الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مقلة
 انظر بهذا اعرف وكذا الحال في التشويه وفي ذكره بحسن وجهه من احدى ان اللوز من
 الشار اليها بقوله ولا اقل من تزيين ثم لانه تجرد التشبه بالزينة بخيل زينة ويجعل المطع ميلنا اليه
 وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه المستولد لا يطغى فوجه الشبه في التشبه في المشابهة باعتماد
 التعلق وهذا كلام وقع في البين فلو جمع الى ما كنا فيه ونقل هذا المصنف منه مع السكاكي او اشارة
 منه الى ان ليس عليه بيان معقول بل كلامه مثل ولولا ما اختلف الاسماء لكانت تظهر بل الكلام
 فيما يجب في شأنه الاهتمام لاقتضاها اشارة بنقل كلامه وبيان طريق ما يرد مع بعده عن المقام وكذا

لانه في الاول لا بد ان
 يختلف الش في

من قسول الكلام او تزيينه عطف على بيان مكانه او تقديره اي تبيين المشبه عند الاستدراك كقوله تشبيه وجهه
 اسود بمقلة هي شدة العين التي يحكم البياض والسودا وهي السواد واليا من اواله دقة والراد هنا الاول
 وصحة التشبيه منبهة على ما نقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطباء في شرح قوله كان عيون الوحش حول
 خبائثا ان عين القطى والبقر الوحش ينالان يظهر فيها البياض والسواد بعد الموت وانما حال الحيوة
 فعيونهم سود كلها القطى معلوم وتشبيه صوت حسن بصوت داود وتشبيه جلد ناعم بالحرير وتشبيه
 النكهة بريح المسك وتشبيه طعم البطيخ بالعسل قوله تزيينه عند السماع احسن من قوله الشارح في عين
 التامع وقوله قرلهما وتشبيهه بقل شوقه الله فحمد كما في تشبيه وجهه بحدود يعال بحدود جدي
 فهو محدود ومحد اي خرج منه الجودي يسلى هي العذرة حاملة لا طاق فيها قد نقرتها اي ضربتها
 يعني النفاذ الدكيكة بكسر الدال وفتح اليا جمع ديك على وزن فاعل وهو معلوم وقد يظن على الدجاجة او
 استظافه اي عند الشبه طريقا حديثا كما اي كاستظاف او في تشبيه فحم هو كثر وكر وكثير الجواهر الطافي
 فيه بحر في القاسوس الجواهر النقية فلا حاجة الى قوله موقد بحر من السك موجه الذهب لابلز
 متعلق بمفهومها فائدة عبارة عن استظاف او تشبيه وجعله الشارح متعلقا بقوله اي انما استظاف التشبه
 في هذا التشبيه لابلز التشبه في صورة المتشع عادة لا استقلال لا مكانه وبان السك مع كثره جدا حتى يبد
 بحرا ولا استظاف لاطلاق الاستظاف في المثال المذكور لئلا يأت بالضمير لبيان والذهن من الالاستظاف
 في المثال المذكور لئلا يأت في المثال وجعل آخر غير الابلز في صورة المتشع عادة وهو ان يكون التشبه نادرا
 المحصور في الذهب انما سئل كما في تشبيه الفم وانما عند حضور التشبه كقوله اي قول الخ العا هـ
 في وصف النفس ولا زور دقيق بكسر الزا هو الظاهر الثابت في نسخ رواية الغناء كذا ذكره السيد السند
 في شرحه تزهده الكثير زهي على صفة الجوهل وزها لغة قليلة والعنى تكبر وتفتي بنده قلته لو كانت
 الزرقعة راجعة الى الجوهل لكان في التشبيه من النفس بلان وردية نوع اشياء البياض كان البياض قوله
 بذرقة للتبينة ولو كانت موجهة قلبا مع وكافا لبيت منجى عن تكبرها بيل التزيين لا يبعد ان يتعدى
 معنى علانية يعني يزهو علانية لا على وجه الخفاء على كثرها من البواقيت جمع باقعة موزون الجواهر وهو

الحمد غير محروم وجوه التزيين والمساكن كثيرة يقع الواسر والمخفقات وضعف القلب شر باو جمع والدم متعلقا
 في التكبر عليه من يد تقي والمزج البواقيت شقيق الثمن وفي جعلها عين الشفايق وجعل اللوز منسوبا
 اليها لتبني الشارة الى تفاوت التشبهين لانه الشفايق واوراقها تشبهه بالبواقيت لونا وشكاً بخلاف
 البنفسج فانه لا يشبه اللوز والالوانا وبهذا يظهر ان تفسير البواقيت بالانها المحرودون تفسيرها
 بالشفايق منبى عن الفلحة عن الدقايق وفيه ايضا وجه تقي لتكبر البنفسج كقوله قانات ضعفن بها
 اي بسببها ثقلا وطولا مكثا فنقلها من ثقل العظم من ثقل العظم والجسمانية او ثقل الناس في اطراف كبريت
 هي حجارة يوقد بها وجا يعني البواقيت الامم والذهب ايضا فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يند
 حضورها في الذهب نادرة بحر من السك موجه الذهب لكن زيد حضورها عند حضور صورة النفس
 فيسطرها لاهلة عناق بين صورتين متباينتين غاية التباين عند التباين عند الفاهر وجه آخر وهو ان
 اراك تشبهنا تشفع يرق واوراق رطبة من الذهب فان في جسم مستقر عليه البسر ومن الباطن على ان
 الرشي انا ظهر من موضع لم يبعد ظهوره منه كان سيل النفر رابدا كثر ولا يذهب عليك انه يجري
 في تشبيه الفم فائدة انك تشبه الامر موجود من امر متغير الوجود ولهذا الشئ الضعيف وجوه اخرى هي انه
 اراك تشبه بين جسم ثقيل لا يقوى الحمله قامت به بين جسم لطيف في عناية الملاحظة لا يتوهم في شأنه
 ثقل او ثقلا بين اوائل النار والامر الدائم او انه جعل قانات البنفسج كبريتا ونفسه اوائل النار فجعل النار
 مع الكبريت مجتمعة غير مخفية للكبريت او جعل النار والكبريت ذات واحدة طيبة ويمكن ان يجعل من
 الابلز في صورة المتشع عادة فان الكبريت الوعده لا يشك في موضع واحد عادة ولا يخفى انه ذات
 القدم من وجوب الاستظاف لابلز الشئ في صورة المتشع عقلا فكأنهم لم يلقوا اليه لدم وقوله
 في كلامه بلفظا وقد يعود الغرض الى التشبه به ويمكن تدريس قسمة الغرض ان يرد الى ثالث ثالث الاقسام
 ان يعود الغرض هو تحصيل العناق بين صورتين متباينتين غاية التباين فائدة امر مستظاف من مغرب
 للظلال جدا ولعلها ان يعود الغرض الى التشبه والتشبه به كيماء وهو جعلها مستظلا فين يحكمه لانه
 كلاما من المتباينين مستظاف اذا اتى نقا وهو ضربان احدهما وهو كثر الاشياء حتى اوهم صاحب الفلك

٢٥٢

قصر الغرض العائد الى الشبه به عليه في اول بيانه اشار في كثرته الى حد كانه ليس غيره وسبق بقرينة
 الثاني ثانيا حيث قال وربما كان الغرض بيان كنهه اتم ولم يلق المصيريه واقصر على بيان انه ضربان
 فاقصده هذا محمل وقد تدارك في الايضاح حيث قال ولما ائيلي فيكون في الغالب ايها انما من
 الشبه في وجه الشبه وذلك في تشبيه القلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه متبها به
 قصد الى ان عاينه كذا في الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه القلوب سببا على تسليم انه اتم من
 الشبه ان كان بينك وبين محاطك تنزع في ذلك وانت جارية معه وانه يقع تشبيه القلوب
 في تشبيه التزيين والتشويه والاستطراد لا سيما ان في الشبه به اتم والبعيد كثر اذ عاين الشبه
 اندر واخفى ولا يظن اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكاملا كقوله اي قول محمد بن وهيب
 وبدا اي ظهر الصبح هذا والظاهر وضووه يعني حرمة الشمس في سواد الليل كانه غرته هي كثرته
 بقرينة بياض في جبهة الفرس فوق الذم فقال غرة الصبح بياض وجه الخليفة حين عتدخ
 فانه قصد ايها ان وجه الخليفة اتم من غرة الصبح في الوضوح والبعيد عن ظلمة العيون قال المص
 وفي قوله حين عتدخ رالة على اتصاف المهدج بمعرفة حق المادح وبالألار بياض له كونه كاسلا في
 الكرم والاتصاف بالبشر والطلاقة عند استعمال اليدع هذا ولا يخفى ان في ايراد عتدخ مجعولا
 المتربية لطيفة لذلك يعرفه الترك فانه يشوب بالطلاقة مثل في ذلك لخصوصية مادح ثم اقول لك
 ايها الفطن العارف فيتم دار القاطن في التخلص عن ريق التقليد التوف الخفايا حسن العاني كالتف
 انه السور يجوز ان يكون تشبيها غير مقبول بان يكون تشبيه غرة الصبح بوجود الخليفة في سرعة
 انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار وضو
 والظرب الثاني من الغرض العائد الى الشبه به بيان الاهتم به تشبيه الجاس وجها كاليد في البراقة
 والاستدانة بالترغيف لاني مجتهد الاشارة والاستدانة كما ينبغي عن ظاهر هذه البارة بل في استدانة
 النفس به فانه استدانة النفس بالترغيف ليس باعتبار استدانة وشرارة فحب ويسمى هذا النوع
 من الغرض اظها المطلوب قال السكاكي لا يحسن العيون اليه الا في مقام الطمع في نسي المطلوب يعني تسامح

كما يحكي عن صاحب ابن قباوان قاضي السجستان دخل عليه فوجبه الصاحب متفتا فاحدعه
 حتى قال وعلم يعرف بالسجري وأشار للتدبير ان ينظر اعمى اسعد بعد ففعلوا واحدا بعد واحد الى
 النبوة الى شريف من البين فعلا اشبهى بالنفس من الخبر فامر الصاحب ان يقدم له مائدة رقيقة
 اشبهى بالنفس من الخبر تشبيها مقلوب في الال لانه جعل زائدا على الخبر في المشرك بينهما وهذا
 كونها مستهوى النفس هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشئين مشبها والاخر مشبها به كما يكون
 اذا اريد به الحاق الناقص في وجه الشبه كذا في الايضاح حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض
 منه الى الشبه او اذ عاين كذا في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى الشبه بد بالزيادة كذا قال
 الشرح وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم ذكره ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه
 بالزيادة على ما قرنا في سابقه هذا ويمكن دفعه بان المراد ان هذا الذي ذكر من جعل احد الطرفين اتم
 حقيقة او اذ عاين اذا اريد به فان اريد الجمع بين شيئين في امر متبا كان او متوحيها كان او عقليا
 واحدا كان او متعددا وذلك تارة يكون في التساويين في وجه الشبه وتارة يكون في التفاوتين
 من غير قصد افادة التفاوت فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه هذه العبارة قاصرة ولا
 يشمل مثل قولنا تشابه دمعي اذ جرى وملا متي فانه ليس العدد فيه من التشبيه الى الحكم بالتشابه
 فالاحسن ترك التشبيه الى افادة التشابه وهذا المحلل اعم من قبل المص حيث غير عبارة
 المقام الى التشابه بقوله الى الحكم بالتشابه ومن خفي على من تلاه الى ان وقفت بالافادة فاستتم
 السهارة قال المقام تقاديا عن ترجيح احد المتساويين وكانه اوان التقاديا عن ايها ترجيح
 احد المتساويين والال لوجب ترك التشبيه فيمثل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك
 ان تجعل وجه ترجيح التشابه محققا سابقا عن تروية زيادة التشبه به وتوفى البيان عن الاشياء
 لان ظاهر العبارة الاحاق لا التشارك كقوله اي قوله الى السحق الصافي تشابه دمعي
 ان جرى اي كل وقت جرى ففائدة الفرق التوحيدي صيغة نسكب المفيدة للاكتران وملا متي
 المدام المطر الدائم والنحو الدامة لانه ليس شرا يستطاع اذ امة شربه الا هي فمن مثل ما في الكاس

206

معنى تسكب من الماء او دغى اياه الخ السيلت ذكر اسباب التدفق في القاموس بمعنى ارسله وفي الصحاح
 بمعنى هطل فعلى الاول الباء زائدة وعلى الثاني المتعدية فعمل الزيادة وهي مطلقا كما في الشرع وهو
 لا يقال زيادة الباء في غير السقي والاستفهام وفي غير خبر السبا والاسماء ولا يثبت السماع بالبيت مع
 التعدية لانا نقول بالتعدية ايضا سمي عية على ان من جعلها زائدة فعلة سمي الزيادة فلا يتم
 الحكم بكونه وهي ما لم ينفع السماع والاحاطة بالتدنية جوفى اسم من عبرى كنت اشرب ويحذف
 عند قصد التشابه الشبيه ايضا لانه اداة التشبيه وقد تشتمل الجرد وقد تشتمل ككسبية غرة الفرس
 بالقبض وعكسنى اريد ظهوره منير في مظلم الكثر منه والحوار قد استفيد من قوله والاحسن واضحا وكما
 قد مضى له توضيحا بالتمثيل ولا يخفى ان البيت كما يشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه يشتمل
 الجائز الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فمن مثل ما في الكاسر يعني تسكب كما ان اداة التمثيل بالتشبيه
 من احد الطرفين اكمل مع انه لم يقصد الا الحاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لا يزيد المحل الطرفين
 على الآخر فتأمل ولا يخرج عن النظر في الطرف والدرجة والادارة والغرض جار النظر في تقسيمه بالانوار
 الاربعة فخرج فيه على ترتيب ذكر الاربعة فابتدأ بالتقسيم باعتبار طرفه فقول وهو اى التشبيه
 باعتبار طرفه اى التشبيه والتشبيه بالاربعة اقسام قسمة الاول ايضا اربعة اقسام والثالث
 والرابع قسمان يعلم انفسا منهما الى القسمين من بيان تقسيم الاول الى الاربعة فاكتمل به
 واما يشير الى تقسيمها والثاني فيتمثل السقمة الى الاربعة عقلا وكان قد لم يوجد ما قدم وجوبه سقط
 قسم من القسمين الثالث والرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب اربع في اربع والواقعة
 تسعة ومن البين ان تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الاول في الوجه
 والادارة والغرض فالاصح تقسيم اربعة الطرف مثل وتترك تقسيم التشبيه باعتبار وجهه وتارة يعكس على الا
 لقطر فين ويحدد المسلك وتقتضي في البيان واما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف فهاهنا علم
 من تقسيم الوجه الكسب باعتبار الطرف ولزم به الاهتم بالتشبيه الذي وجهه مركب فانه ما به
 التفاضل بين البلفا والتفاضل بين الخطا والتشبيه على الفرق بين المفرد والمفرد وهذا هو الوجه في

الى الغائل

الى الغائل والاولى كما انما تشبيه من غير وجه غير مقيد من تشبيه المحدث بالورد لان معنى بالقييد
 ما ذكره قيد بل ما لقيده مدخل في التشبيه الا ترى انه مدخل من غير القيد قوله تعالى ههنا لباسكم
 وانتم لباس الجن مع انما لباس موصوف لا لما دخل في وجه التشابه لهذا الورد فاقابا حسي على ما بينه
 الزمخشري وهو ان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناء كاللباس او على كذا ذكره غيره وهو ان كل
 واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة فانه الفاحشة هي الزنا وما يشتمل عليه
 من الذنوب وما نهى عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه ما لم يجز العورة عن اللباس
 لا يمكن ان تكونا ان كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه من الوقوع في الزنا وما يتبعه من الوقوع في الفحاشية
 وقبح الذنوب ونحو من الوجهين لا يتوقف على القيد على ما ذكرنا السابق وفيه بحث دقيق يتبعه
 تحقيق وهو ان القصور تشبه كل منهما باللباس في الاستعانة على صاحبه او يصون صاحبه وذلك
 ليس لطلق اللباس بل للباس فلا ضافة اللباس دخل في وجه التشابه فالأظهر ان اداة التشبيه القيد
 بالقييد ووجه ما قاله انه تشبه كلا منهما باللباس لطلق في الاشتغال او الصيانة قد مر وذكر
 التحقيق بمقولة التوفيق ومنهم من قال في الوجه الثاني مسامحة لانه اللباس يصون صاحبه من البرد
 لانه فضيحة الفاحشة لكل من الرجل والمرأة وقد ظهر فساده ويمكن ان يكون وجه التشابه ان كلا
 منهما يحمل صاحبه موقرا من زنا في عين الناس كاللباس فبذلك اشار الى ان كلا كان الزمير الظاهر وان كان
 كان ادخل في التوقر كاللباس وانما قدم غير مقيد من تشبيه المحدث بالورد لان لانه اقوى في
 الاخر الذي الكلام فيه ومقيد ان كقولهم لمن لا يحصل من حية على طائل كادرا قم على الا فان التشبه
 هو السامع القيد بان لا يحصل من سوية على طائل والتشبيه هو الراقم القيد بكون وقته على الا لانه
 وجه التشبيه التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين وقد شبه
 بهذا المثال على ان القيد يشتمل على الفعل والفعل لا يخفى بالاضافة والوصف كما هو المشهور
 من القيد والحلا او مختلفان في التقييد وعدمه كقولهم والشمس كالشمس في كذا الاشكال يقال الاول حالة
 فالحالة حال من المصارع السابقين وصفون البيت ان القيد اصطاد والشمس كذا والشمس الطلقة

٢٥٥

ليست كالمادة المذكورة بل هي مقيدة بزمان مخصوص وهو التمتع أو العطف ^{الآن} يقال لا يمكن في تقييد ظرف
التشبيه اختصاص التشبيه بزمان مخصوص مثل دليل الابد من اعتبار في نظم الكلام حتى يكون الظرف مقيدا
او مطلقا على قوله كقوله اي كغير قوله وهي المادة في كلف الاشكال المشتمل على تشبيه مركب بمركب كما اى
لتشبيه في بيت بشارة الاضافة مع هذه يشابهها الى ما سبق من قوله كان مشار النظم البيت وتشبيه
المركب بالمركب قد يكون بحيث يمكن فيه تشبيهات متعددة بلا تعلق كما في قوله وكان اجرام النجوم لوانها
دور ونشر على بساط اذرق فان تلك التشبيهات المتعددة من اجرام النجوم اللامعة في اديم السماء
الصافية الزرقاء بهيئة دور ونشر على بساط اذرق كذلك يشبه اجرام النجوم اللامعة بالمدور والديم
السماء بالبساط الاذرق تشبها واضحا عاريا عن التكلف لكنه ابن هرون عن التشبيه الذي يربط الهيئة
التي تملأ القلوب سرورا ووجع من الملامح النجوم مثلثة متفرقة في اديم السماء وهي زرقا زرقها
الصافية وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات الا بتكلف كما تكلف من لم يزد في خلاصة التشبيه المركب
في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقدنا في الآياتة بشره انما وفق بالاستوقدنا واظهاره الايمان بالانوار
وانقطعت استقامته بانقطاع النار وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات متعددة ومثل ذلك بقوله
كانما الريح والشمس قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد سرحت قدامه شمع فانه
لا يصح تشبيه الريح بالشمس بالليل عن دعوة اقله وان لا يمكن تشبيه الريح بالشمس عن دعوة مع
الاقتصار عليه فكره تشبيهها بالشمس عن دعوة وتشبيه الشمس قدامه بشمس اسرحت فاد
التشبيه بما لا يمكن وحده ويحسن انما جمع مع تشبيه آخر فيكون ان من التشبيه التقدير وما يقرب
التشبيه الواحد للمركب في انهما لا تلاصق وعرفانكم بين التشبيه التقدير والتشبيه المركب وانما ليس
التشبيهات المركبة في مرتبة فان ما ساعد في التشبيه التقدير ايضا بلا تعلق له فضل على ما ساعد في
تلك وما عت فيه يمكن ان لا ينفصل على ما لم يسع فيه اصله بل ما ساعد فيه ولا بد من اجتماعهما
لهذا الساعد اعلى من الظاهر لا وجه تقديره يشبه وجه واحد في التفاهم والتلاصق ولا يبعد
ان يفصل تشبيه المركب بالمركب والاحزاب اجزا في اطلاق واحد لانه اذا جاز باداة واحدة

ساجد تحريه

واللغز والبيان

تشبيه

تشبيه الاجزاء التقدير فلينظر مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة ايضا ولما تشبه من مركب
كما من تشبيه الشقيق بالعلام باقوة مشددة على رابع من زبد فالتشبيه من مركب
والتشبيه بدرك من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلية بجوارش مشقوقة السقف والحواضر
نابت على راسه شجرة تاعضا والفرق بين المركب والتقدير ان في التشبيه لا يخلو الصاحب الفصاح
وهذا اي الفرق بين تشبيه الفرد بالفرد وتشبيه المركب بالمركب لمن لا فضل احتياج الى سلامة وصفا
الفرجة فليس كما في غير البا بين ان التبر احداهما بالآخر سوى ذلك ولولا الاشياء القيد ^{بالتشبيه}
لا كان الاشياء بين البا بين تلك الشاة وكفى بشاهد في شدة الالتئام وقوع الاختلاف بين
والفصاح حيث جعل الفصاح تشبيه الشاة الجبلية تشبيه الفرد بالفرد والصمد جمل من تشبيه الفرد
بالمركب وان لم يثبت الفصاح تشبيه الفرد بالفرد بالمركب بالعكس مع كثرة اشتماله فكانه جعل
المركب في القصورتين مقيدا قال الشاعر وكان ما ذكره المصاقر ب واما تشبيه مركب بمركب بقوله
اي قوله اني تمام يا صاحبي تقصيا في القاموس تقصيت في المسألة بلغت الغاية فالتقدير في نظر
يكما وفي الاساس تقصية بلغت قصاه تدبر وجوه الارض فالكين تجي كيف تصور صفائح
التصور مجهول يقال صدرة قصور والاشارة جمل صفائح مذكورة انما اي كيف تصور
تدبرها وشمس من الشمس والشمس لم يسترها غيم قد شابه اي خالطتها زهر كثر
مع زهرة كثيرة وبركة الذي كهدى جمع دابة بالقم وجأت كرم خفة لانها انظر واخفر
طلاتها المقصورة بالنظر كذا قاله الشاعر في المحرور يمكن ان يقال خصه لانه لا يخالط الشمس
في اول ظهورها وتشبيه اول النهار بالليل القم اظهره لان نور الشمس فيه اضعف فكانها هو اي
ذلك النهار ثم اي ليل ذو قمر في القاموس القم والمقوة ايلد فيها القم فليس الكلام في نقد ^{الوصف}
حتى يرد قوله ان في تشبيه تسامح تسامح على ان في تقدير ليل مع فقيه شاة تشبيه تركيب على وجهه
السيد السند والتسامح توجيه آخر وهو ان هذا التشبيه في البيت المخرج عن تسامح ان يشبه
النهار بالشمس لانه الفهم المشبه داعم اليه والقصور تشبيه الهيئة شاة النهار الشمس الذي اخلط

ان التبر احداهما بالآخر بين

انها الربوات فتقت باخضر رطبا من ضوء الشمس حتى صار يظرب بالسطح والى القيل القيل فالشبه
مركب والمشيبه به مزدوايقا تقسيم المشبه باعتبار الطرفين ولا يناسب التقسيم الاخر لانها
كانت تقسيم المشبه واحد وهذا تقسيم المشبه المتعددة اذ لا يتعد طرف تشبيه واحد وايضا ليس
من وظائف البيان بل هو من افرا واللفظ والشر الذي من المنايع المبدئية فكان وجه التوفيق له
ان الملقوف بقا يلتبس تشبيه مركب بركب ويستغنى بتوضيح الموقوف وان لا التباس فيه ولا يخفى ان
المعروف والفروق لا يخص بالطرف بل يجري في الوجه ايضا بعد طرفاه اى كل من طرفيه فاما
المعروف قال المصنف وتبعه ان اتبع وهو ان يوفق بالشيء او لا ثم بالشيء بهما هذا وهو قاطر ويجب
ان يقال او بالعكس فلا يخرج نحو كالمصاب والحسن ابالى قلوب الطير وطبا وبابا فلهذا لم اعم من
الاثنان بطريق العطف او غيره وكما تدارد به مثل قولنا كالقريبي زيد وعروان اريد تشبيه
احدهما بالآخر بالقرينة كقوله اى قول امر القيس يصف الفتى بكثرة اصطياد الطيور كان
قلوب الطير اسم جمع الطائر وطبا بفظها وبابا بفضها اذى واهما ههنا اطلاقا شاعرا لم يكن
فيه التماثل هو كرتان والحسن كرس اولى التمر او القيق الذى لا يلقى له او اياها كالفاسد و
كفلس الحيز اياها ابالى شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالفتى وياها كالفيتق منها بالحسن
ابالى اذ ليس باجماعا هئية مخصوصة يتد بها ويقصد تشبيهها قال الشيخ فضيلة عرفى اخضا
اللفظ وحسن الترتيب لا لان الجمع فائدة في عين التشبه هذا ولا يذهب عليك لا الضم في الشر
الا على تنقيب اللفظ او موقوف كقوله اى قوله الرقش الاكبر وهو عرو وباعد والرقش الا صغر من
حيلة النشر اى نشر تلك الشرايح مسكن اى نشر مسكن والوجوه وانما هو اطلاق اللفظ
وروى اطلاق البناء ولاضافة بيانية عنهم هو شجر ليجازي تشبهه بانه الجوادى كذا في النسخ
وانتقد وطرفه الا ان قال ان المشبه التسمية لانه سوي بين المشبهين كقوله
هو بالقم ما بين الاذن والعين والشر السدى على هذا الوضع والاراد هو السدى وهو السدى كالتى
وكما تدارا الى وطرفه الى كليل فيمتحه انه والصمد كالتى الى كل شر من الصمد كليل وطرفه الى

كليل الصمد الثاني وثوره في صفاته ومعنى كالتى وصفه بالصفاء لينبى عن كثرة بقاء
لانه ان اكثر جريان ما السيم يصف ومن الكمد لانه بفصل البسم ويدفع عنه الكمد وادى التى
تخرج بالا بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه يكون مكدر ومكدر وادى التى وان تعدد طرفه الثاني
قال اعنى المشبه به تشبيه الجمع لانه يجمع المشبه وجوه تشبه او يجمع له اسما تشبهات بها كقوله اى قول
البحر بى بات ند يلى حتى الصبح اعني محمول مكان الوشاح الاغيد التام اليد وتذكير
وند يا واغيد يلد على ان الكلام في ملكه وكان الوشاح يلد على انها محمولة في القاسم الوشاح
بالبقيم والكسر قلودان من ثلوث وجوه منظومتان تحالف بينهما معطوف احداهما على الآخر
او اديم ويضرب متبع بالوجه تشبه الماهية بين ما تقها وتشبهها كالتى بسم بسم بسم بسم بسم
وابسم وتسم وهو اقل التسم واحسنه عن ثلوث منفرد اى منظوم او بديع لم يصفه بالمعظم
لان الدهن نيسا واليد من وصف الثلوث او اقاح جمع الثلوث بالقم كالتى وهو اياها بسم قال
في القبح اجمع على اقاحي بخلاف الالف والثوة وقد لا تشدد اياها هذه اقاح مفتوحة وما
استعمل من كسرتها سهو شبه ثلوثه اشيئا الا انه اورد كلمة او تشبهها على ان كلام تشبه به
على حدة فكلمة او للتسوية للادبهم حتى يدروا انه ينبغى الواو ويوجه بانه معنى الواو وكيف
تجعل الواو وهذا حسن من الواو فلهذا عن وصمة ايهام جعل الجمع مشبه به فلا ان اتبع تشبه
ثلوثه ثلوثه اشيئا ثم اعتضد بان كونه من باب التشبيه نقل لانه المشبه اعنى الشر غير مذكور
لفظ ولا تقدير الا ان لفظ كالتى يد على انه تشبيه اقوال اولاهذا تشبه بسم بسم بسم
فالتشبه مقصود في الكلام لانه في معنى انه بسم بسم بسم بسم بسم بسم بسم بسم بسم بسم بسم
تشبه الشر بثلوثه اشيئا فتمنى لان تشبهه بسم بسم بسم بسم بسم بسم بسم بسم بسم بسم بسم بسم
وما مثل به التشبه بمثل ديت الحري يلى يفتقر من الثلوث وللب ومن يرد من اقاح وعن
المع ومن حب قال الشاعر ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه
الشر غير مذكور لفظا ولا تقدير كالتى يفتقر من ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه ثلوثه

٢٥٧

فالمشبه مقدر في نظم الكلام وانما لم يجعل استعاره مبنية على التقدير لانه استعاره متناهية في
واحد في كلام واحد وعوى ثبوت امور متناهية للشيء واحد فلا يقدم عليه ما قل نخلفه الشيء
بالامور المتناهية وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين يعني باعتبار وجهه له
ثلاث تقييد اولها اولها هو تمثيل وغير تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعد
وقد خرج بالاول بقوله اما تمثيل او غير تمثيل ولا يرد انه تقسيم للشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل يرد في
الشيء ويشهد لذلك كلام الكشاف حيث يسئل السؤال الشيء لانه مشترك بين مطلق الشيء
واختصاصه وما هو نفس القسم المعنى الاعم والقسم ما هو اختصه فلا شك وبهذا اندفع ايضا ان يرد
بقوله وهو ما وجهه من متعدي غير متعدي لخرجه من بعض افراد التمثيل لانه لا يرد انه تمثيل
ما وجهه مرتبة حتمية فلا يطرأ لانه الشئ فيه في اسرار البلاغة عقليا حيث قال التمثيل الشيء
المتعدي من امور وان لم يكن الشيء عقليا يقال انه يتضمن الشيء ولا يقال ان فيه تمثيل او
تمثيل وان كان عقليا جاز ان يطلق التمثيل عليه وان يقال ضرب الامثال لانه يقال ان في القول
مثلا للقرآن والحيوة للعالم هذا المثل لا السيد السند في شرح الفناء ان هذا القيد من قبل الشئ
لان ما يمكن لاشتباه مما افقه بين الجهد والشيء بل لانه الشئ فترى بالاشبه المتعدي من امور
ثم يتبع على ان لفظة التمثيل لا يجوز اطلاقه على العقلي مطلقا بل على المعنى الذي هو الاستيعاب فيكون
بين التمثيل وبين الشيء المتعدي من امور وبين التمثيل وبين الشيء بالوجه العقلي حيث جعل الاطلاق
مترادفاً ليقا واللفظ مما قد يستعمل فيه بقوله جاز ان يطلق التمثيل عليه ثم اني اخاف ان يتم في قول
عبارة الشئ فافترسه لك بغيره ولا تفرق في بسط في الكلام وان لا افعل شرفا فقطول يريد
بقوله ان لم يكن الشيء عقليا انه اذا لم يكن الكلام الدال على الشيء فانه جاب هذا المعنى حتى جعل
البعض اطلاقه وان كانا الشيء على الطرفين والوجه والاداة من فرد واحد وحيث انه قال يتضمن
الشيء ان يرد المعنى الصالح وكذا التمثيل في قوله ان فيه تمثيلا فلا يشك ان يكون ان
ينبغي ان يقول ان لم يكن عقليا يقال له الشيء ولا يطلق عليه التمثيل فكانت ايراد ضرب الامثال

استعاره الامم كما هو مستوفى تعيينه ولما اشترط المصنف الاشكال على تعريفه بان لا يطرأ ولا يطرأ
في الشيء في الوصف المتعدي الحقيقي مع الله ليس بتمثيل لانه قد قد بقوله وفيه السكاكي
اي المتعدي من متعدي بكونه غير حقيقي كذا فترى الشئ الصير ونحو نفسه بالوجه اي قيد الوجه
بكونه غير حقيقي كما قد بكونه متعديا من متعديا فلا يطرأ قال السكاكي الشيء متى كان وجهه وصفا
غير حقيقي وكان متعديا من عدة امور خضع بالتمثيل فقيده الوجه بقيد بن ولم يقيد بالمتعدي
وهذا الكلام وقع في المتن فلم يرجع الى ما كان فيه فقوله وجهه الدفع ان هذا القيد لم يثبت
في غير كلام السكاكي فجزى في الترتيب موافقا للجهود ولا يبعد ان يقال او وقع السكاكي في قوله
الشئ وان كان عقليا جاز ان يطلق التمثيل عليه فعمل العقلي على ما هو مختص العقل ومعتبره
فقط ثم ان وجهه عدله المص من عبارة السكاكي من عدة امور على بلوغ عبارة الشئ الى قوله
من متعدي كما نبه عليه في الايضاح حيث قال امرين او امور فلا هو كما في تشبيه مثل اليهود
بمثل النجار فان وجهه التشبيه هو جريان الاستعارة بالبلغ نافع مع الكثرة والتعدي انتهى بل فلهذا
وصف مركب من متعدي وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم كذا ذكره الشارح وهو المطابق
لكلام الفصاح فحق قال مراد الفصاح بغير الحقيقي ما يقابل الانصاف في علم منطقي كلام الفصاح اذ في نظر
اما ان لا يرد غير الحقيقي في كل من الطرفين او يمكن ان يكون كذلك في احد الطرفين فمالم يتحقق لكن
التياد والاول لانه الفرد الكامل فليعمل عليه عالم يعرف ما عرف وتقييد مثل التمثيل على بيان
السكاكي واطلاقه على بيان الجهود كمثل ان الشئ الحقيقي على انه جعل بالعبارة عن جميع اشياء
ذكرت لوجه التشبيه المركب باقتسامها من مرتب الطرفين ومزدها ومحلها وخالف السيد
السند بدعوى ان التمثيل مخصوص بما طافه مرتبان وان عي ان تعريفه بما وجهه من متعدي
من متعدي ببيان رتبة المتعدي من متعدي فوطر في الشيء لا المركب من متعدي وهو اجزاء
والا لقال مركب من متعدي فخير منه ما ليس له فاه مرتبة على متناوله ما من الاداة كسب وطافه
وتدبره بان المصداق على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية

٢٥١

يستلزم التركيب المتألف لا بد من تحت الاستعارة من الاستعارة التحقيقية والدرجية تحت
 المجاز المفرد بل في الحقيقة غير مدبرة أما حديث التبار فليس وأما اختيار المتألف على التركيب
 ليعلم أنه لا بد على التركيب الاعتباري والهيئة الانتمائية لا على الترتيب الحقيقي ويتناول
 التركيب من متقد وهو اجزائه ومن متقد في الطرف وكذا مستند كذا المصدر على السكاكي ضعيف
 لأن وقد كثر التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد في كلام السكاكي تحصيل الاستعارة
 التمثيلية بالركب ولا يلزم منه تحصيل التمثيل بالوجه الركب بماطرافه مكافئة في جعل الشائع
 في تعريف المجاز والركب باللفظ المستعمل فيها يشبه بلفظه الاصلي تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل
 احتراز عن الاستعارة في الفرد فلعل يحصر التمثيل بماطرافه مركبة كيف يحصر في بعينه في كلامه
 تنافي لكن لا بد من ذلك فساد كلامه هذا كذا بل ينبغي ان يحل ما يفي على ان الاحتراز بآراء
 تشبيه التمثيل خاص فلا بد انما من تقييد اللفظ المسكون بالركب او تقييد تشبيه التمثيل بلفظه
 بالتحصيل اولى من الجنس ثم نقول ان كان التمثيل مخصوصا بماطرافه مركبة فلا تنقص تعريف المجاز
 الركب بالاستعارة لفظ مركب بمعنى من رتبة معناه بمعنى الركب بوجه اذ قد سبق ان التشبيه بلفظه
 يحكي المفرد بركب واما غير تشبيه وهو بلفظه وهو لا يكون متغيرا عن مصدره غير السكاكي
 ويعلم من غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو ما ينتزع من تعدد احواله وصفا حقيقيا والاد
 بالوصف الحقيقي ما يكون ما استعمله اوصافا حقيقة ولا افا اهيئة الانتمائية امر اعتباري
 الا وجود له وهذا اولى من جعل وهو بخلاف بيان الغير التمثيل على الذهبين كما تقدم معناه
 الشائع لانه يجوز ان يختلف ببقية من جعل ضمير بخلافه الى ما يطلق عليه التمثيل ويجعل غير
 تميز بمعنى ما يطلق عليه غير تميز بمعنى اعتبار التوزيع يجعل كل ما يستفاد من قوله وهو الخلافة
 لاحد معينين غير التمثيل ولا تنفع من التقسيم الاول شرح في التقسيم الثاني وايضا التشبيه اما جعل وهو
 ما لم يذكر وجهه ولا ما يستقيم ولا كان له تقسيمنا عقيد بغيره وقيل بينه وبين غيره
 والانسب بتمام التعليم تقديم الفصل لانه وجود في دلالة يندفع به طول الفصل بين القسمين

وكانت الى ان الجمل الجمل فلهذا اي قسم الجمل ظاهر بغيره اي بغيره وجهه كل واحد من زيد الد
 ومنه حتى لا بد ركا اي لا بد ركا وجهه الا انما سواد ركا بالبدية او بان قبل والتقسيم
 للتشبيه ونسبته بالظاهر والحقى سمى له مجازا الوجه وجوز الشائع كونه تفصيلا للوجه باوجاه
 القصر الى الوجه وبما يكون قوله وايضا منه تقسيم التشبيه قطعاً وان بلائنه انما ذكر عقيد القسم
 الثاني من قوله وقد يتسامح بذلك ما يستتبعه كانه تفصيل للوجه وكذا في كقول بعضهم هي الامارة
 قاطمة منت الخشب حين ملحت بينها النخل وهم جميع الكامل وعامة الوجه وقيل الحفاظ
 وانسب القول كذا قالت حين مسكت ايها افضل قالت عمارة لابل فلون لابل فلان ثم قالت شكلهم
 ان كنت اعلم ايها افضل هم كالخلة الفرقة لا بد من بيان طرافها كذا ذكره جاز الله وقال لا يشع
 القاهر الله قوله من وصفه في الهلب للحجج لاسا انهم ايها المجدد اعلم شرح ولا تنافي بينهما بل هي
 بحجته على الصدق وتوارد اوجه لبقا خذ الشاخر من التقدم ولا يخفى ان الراد بالحق في حذ ذاته فلا يخفى
 عن الخفا عن غير ما يوجب ظهوره كلف هذا الكلام فان وصف الخلة اظهر وجه التشبيه فلا يخفى
 بهذا التقسيم للجمل بالبحر في الفصل ايضا وكان قد خص به التشبيه على ان مع خفا التشبيه يحذف الوجه
 والراد بظرافها الاعلى والاغل اللذان للافضل والادنى والادنى اعلى لم يعلم الوسط
 وايضا جملة معتدفة بين المطوف والمطوف عليه تقديره تقسيم للجمل ايضا اي عار عودا وفائدته
 التشبيه على التماسين او تقسيم للجمل وليس تقسيم للحق ان ذكر الرضى للشي بوجود التشبيه انسب
 بالحق وعنده يعلم ان المعتدفة قد تدخل بين العاطف والمطوف واما ما قاله الشائع انه اختار
 ومنه دون اما والاشعار بان الله من تقسيم الجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يقتضيه الا انه
 الاما التوجه ان التقسيم مطلق التشبيه انما معنى لتوسط تقسيم بين تقسيم بل الوجه ان لا حصر
 فيما ذكره ان جعل تقسيم آخره كما ذكر فيه وصف التشبيه فقط فلا يلزم باوادة المحرر ولم يجعل التقسيم
 رباعيا لعدم الفلز في كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المذهب وكانه رتبة في المذهب
 لم يرد ان المعنى لا يرد ما يشعر بوجود التشبيه مع ذكره اذ لا بد من ذكره في المذهب في المذهب

وما

مع ما يشتر بالوجه فلا يذكروا في الفصل منه اي من الجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين اي وصف
 يذكر له من حيث انه طرف وهو وصف يشتر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل اسد لما ذكرنا لا يشتر
 له الفصل من حيث انه مشبه بالاسد وما ذكرنا حقيقة ان نقول هكذا ينبغي ان يفهم ما يخرج ما ذكرنا
 الشرح ان الزاد بالوصف وصف يشتر بالوجه ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم وانما قدم العدم وهو ما
 لم يذكر على ما هو وجودي في الجملة وقد ما هو وجودي في الجملة على الوجود في الصريح ان حق العلم
 يفهم في العكس حفظ للاقسام عن وقوع فاصلة بينها ولو بالنال ومنه ما ذكر فيه وصف الشبه بوجه
 لم يذكر مثاله لانه ذكر انما ما هو مثاله ومنه ما ذكر فيه وصفها اي وصف الشبه والشبه
 كليهما كقولنا اي قوله في تمام في الحسن بن سهل يستعمل العيسر في القليل عند فتي كثير ذكر الرضوي
 الغيب العيسر بالاسد البصر في الطيباها مشفرة وهي العيسر وهي عيسا اي سيد ظني الابر العيسر
 في القليل صاغا عند فتي مرقت عنه اي اعرفت فلم تعرف من حد بمرها هو عني وعادوه ظني
 فلم يجب كالغيب هو المطا والذو عر منه يريد ان جيت وافاك ربيعة اي اولها وافضلها والذو
 البيان فان شرفه عند في التاج المحصو في الطلب وصف الغني بكثرة المواهب اعرفت عند اولم
 عنه والغيب بالله يصيبك حيث او ترحلت عنه وهذا الوصفان مشوران بوجه الشبه الذي
 في جاتي الطلب وعنده جاتي الاقبال والاعراض واما مقفل عدل واما محمول وهو ما ذكر وجهه
 لما كان في هذا التعريف تسامح يجعل بلكر ما يستمع وجهه مكان الوجه داخله في ذكر وجهه وكان
 ذلك التسامح اذنية على هذا التسامح وعلى منشاء ارجا للتعريف عن الابهام الذي هو غاية
 عن الاتقان والاحكام فقال وقد يتسامح بذكر ما يستعمل اي وجه الشبه مكانه ولا شاع جعل هذا
 اشارة الى التفسير بعد التعريف يعني الفصل قسم ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة ما ذكر فيه وجه الشبه
 تسامحا كقولهم لكلام الفصيح اي الفصيح وكلام الفصيح في كلامه كقولهم واذا البينغ والشافع الاشارة
 احوال الشبه بالاسد هو كالعسل في الخلافة وشرا هذا التسامح لان ما صار الحقيقة وهو حق
 او قيل لكلام الفصيح كالعسل البهيم المقعد الى العسل في ميل الطبع اليه ولا يجعل المقعد ذلك

بل لا يشتر

بل لا يشتر عن وجه الشبه لا بما لا يبالا بالخلابة وانما الجاس فيه لان ما هو ميل الطبع اي محبة وروحه
 كذا فسر السيل السند في شرح الفلاح وانما جعل الجاس ميل الطبع لانه الشرح بين العسل والكلام
 لا المحل الذي هو من خواص الطبع او لا يعلم ان يعمل وجه الشبه نفس الخلافة ويجعل شوقه في
 الشبه على ميل التحميل كلفي تشبه السيل بالبحر والبدعة بالظلمة قال السكاكي هذه التسامح لا يكون
 الا حيث يكون التشبه في وصف امتداد كميل الطبع وازالة العجا وشبهه ان يكون قوله التحقيق
 في وجه الشبه حيث قسمه لاجسي وعقلي هو الله في التحقيق لا يكون الا عقليا كقوله من تسامحهم
 هذا ويجوز ان يكون قصده ان تسامحهم من شي من تسامح البغا من وضع المستمع كان وجه الشبه
 فيقولان الكلام السليم كالعسل في الخلافة وزيد كالزواب في سواده اي سواد الزواب او سواد زيد
 وقد يقال زيد كالزواب في سواده اي وضع البغا الحسني للزواب وجه الشبه الكلي كان قد نزل علما
 البيان الكلي الذي هو وجه الشبه منزلة حيز ثباته فقسمه الى حسي وعقلي ويجعل ان يكون قصده
 الى ان تسامحهم الاول من قبيل هذا التسامح من تميز غير وجه الشبه منزلة فانهم تميزوا بالجزئية
 منزلة وجه الشبه الكلي فقسمه الى الحسي والعقلي والاشارة بالعلامة جري على الاول لكنه لم يسلك في
 مسلك الاستدلال والاشارة اعتمد على الشا في الكلامات في بيانه باعليه الاستدلال ومن الله الاهتداء والرشاد
 ولا يخفى عليك انه نشأ من هذا التسامح ايضا التسامح في هذا الشبه معقولا والتسامح في التعريف
 على ما عرفت بقى هنا بحث وهو ان ذكر الخلافة في مقام ميل الطبع من قبيل ذكر اللزوم وادارة اللزوم
 وسلوكه كطريق المجاز ليس تسامحا وايضا تقسيم ثالث للتشبه باعتبار وجهه وهو انما قريب من تشبه
 اي غير معهود من احد بل يعطى لكل احد ويشاله بحج وجهه والابتداء لعدم القياسة وهو ما يستعمل
 فيه من التشبه الى التشبه من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بارى الذي اي ظاهر الذي فانه جعل
 من يكرهه وفلا مظهر لظهور وجهه في بارى الذي اي ظاهر الذي فانه جعل
 لا تكسار ما قبله وذكره تعالى في تفسير قوله تعالى يا ابا الذي سوره هو وجه وجهه او الذي
 ظاهره تنزيل ولا الذي منزلة ظاهره التي الذي سوره ولا لذلك ان جعله بمعنى او الامر ولكن ان

كما في قوله من قرأ بآي الرأى بالهجرة وجعل النافعي قد بصره في الآية وقت حدوث ما يرى الرأى
على حد من صفات فين ولك ان تجد فلان فانه يليا فيستغنى عن هذا الصفات ولا يتوقف التعريف
بشيء يكون الشبه به لا فانه ذهبت المشبه من صفاته وجهه لا انه ليس استقلالاً بظهور وجهه
في بادي الرأى وقوله بظهر وجهه قيد التعريف وتحقيقه ان يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ^{فظهر}
الكل الذي هو مشترك بينه وبين الشبه به من غير تدقيق نظر والصفات النفس الى الشبه به من غير
تدقيق علم بكتف باظهار وجهه في بادي الرأى لا انه يتبادر عند انظر وجه الشبه واحضان النظر
وهو لا يمكن في الاستدلال بل لانه ان يكون انتقال من المشبه الى المشبه به بظهور وجهه غير ملاحظة
المشبه اما لكونه امر محليا لا تفصيل فيه فان الحول اسبق الى النفس من التفصيل وذلك لان التفصيل
تحليل امر محلي او محمول بحمل وبالحمل اسبق الى النفس من التحليل على ذلك الجمل وحفظ
الجمل حتى ان التفصيل كانه حرج من جملتها ولان الحمل احب عندها لانه الذي يبتغي بها التفصيل
فكان التفصيل ملاحظة الى تحليل محمل على ما ينبغي الاترى انه التعريفات التي تفاصيل وائل من قاضي
بحول حتى اذا حصل المحل اوضح النفس عن التعريف والتفصيل هذا ما خطر بالبال في تفصيل هذا الجمال
ولعله اجل مما ذكره ان اشرع المحقق في شرح هذا القول حيث قال الاترى ان دلالة الانسان من حيث
شيء او جسم او حيوان اسهل وقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة فاطلاق
الفصل يشتمل على الجمل وشي آخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص على ان في قوله وللهذا كان العام اعرف
من الخاص نظر لان العام بما يكون مفصلا كالجسم انما هي الحركة المادية والخاص محمولا
وقال المصنف الاترى ان التعريف لا متصل في قوله امرها الى الوصف على التفصيل لكن على الجملة ثم على التفصيل
ولذلك قبل النقطه الاولى محمولا فلان لم يعم النظر ولم يتعمر وكذا سائر المحمولات فلهذا يذكر من تفاصيل
الاصوات والطعوم في الترجمة انما يتعلم به ذلك في الاعلى وفيه بحث وذلك لانه فالك ليس للاجرام اقامة
الاجرام التفصيل في غاية التماثل لا لانه لا اتفاق في النقطه الاولى ولا يحصل احكام النظر بها لانه
او قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقوب النافعي بين المشبه

الصواب ان يكون
كما لا يخفى

والشبه

والشبه به مثلا ان قد يكونا مطلقا محضين وانما لا القرب النافعي ولا يخفى ان غلبة حضور المشبه به عند
حضور المشبه به يحجب حضور المشبه به مطلقا فلا تعادل بين قول مطلق الا ان تعيد بالغايب عند
المشبه به فقط لكن لا يساعده الا ان لا يعمل الترتيب بل ينعى المحل كشيء النكرة الصغيرة بالكون
في القدر والشكل ان اعتبر التركيب واما ان لم يعتبر فهو ايضا امر محلي يشهد له ما سياتي من انه
كل كان التركيب من امور اكثر كان الشبه به حيث لم يقل كل كان القدر اكثر كان الشبه به بعد
وفيه لان الظاهر ان تعدد وجه الشبه ايضا من سبب البعد والفرقة وبما ان النكرة الصغيرة
ايضا كغير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجملة ما غلب حضور عند حضور المشبه به مطلقا
والجواب ان كل من النكرة والتركيب مما يغلب حضوره لانه عند حضوره فيقع الشبه به بقية حضور
المشبه به عند حضور المشبه به باقيا حيث وان كل من الارادة والكون مما يغلب حضوره مطلقا
على الحق فكذلك يقع الشبه به بقية حضور المشبه به مطلقا باقيا حيث فيقول كل قسم باحدها
خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لا طنة فيه او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه به
على الحق او لكونه ملائكة على الحق غير ذلك كاشعر بالارادة المحل في الاستدلال والاستدلال
فان في الشبه تفصيلا كذا ارادة غالب الحضور في الذهن مطلقا لعارضه كل من القرب والتكرار
التفصيل الاخر الا انهم لما رجع عليه الحضور التفصيل ولما بعد غيب عطف على قوله قريب متبدل
وهو بخلافه اي بخلاف القريب اي ما لا يتصل فيه في بادي النظر من الشبه الى المشبه به لعدم
الوجود وهو الظهور في بادي الرأى سواء يتصل فيه من الشبه الى الشبه به في بادي الرأى يكون
المشبه به لان ما ذهبت الا بظهور وجهه او لا يتصل به اليه كذلك اصله والمصنف قوله وهو
بانه ما لا يتصل فيه من الشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر وواقعة ان رجع ويرجع عليه
الشبه الغريب الذي المشبه به فيه لازم فهذه الامور التي لا يمكن في اول ما كثرة التفصيل كقول
والشبه كالمادة في كفا الاشكال فانه وجه الشبه به في هذه الحالة على كثرة تفصيل كما سبقت وندور
حضور المشبه به اما عند حضور المشبه به وقت وجه الترتيب بينه وبين الترتيب مطلقا فذكر

الصواب ان يكون كما لا يخفى

بعد المناكير كما من تشبيه النفس بغير الكبريت واما مطلقا لكونه ذهبا كاشيا لا غنى
 او كاشيا ليا كاعلام راقوت مشوقة على طراز من زجاجة او عبقيا عطف على قوامها لآلة
 من كاشيا ليا والآلة لا تشبه به ولم يذكر رقيقا فتذكر فانه لطيف دقيق لافلاها ان الكاشيا العقبى
 اذا كان قليل التفصيل ليس نادرا محض كالمستقل بقوله مطلقا او تمثيله بالجميع اقسامه
 السابقة ولا يخفى ان كلامه هنا يدل على ان ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لتمام الوجه
 سواء كان الوجه جليا او لا وكلامه سابقا دل على ان كونه جليا مطلقا موجب لظهور وجهه
 فينهر تناقض والتحقيق ان التشبيه القريب المتدل ما يكون وجهه ظاهرا اذ كونه جليا او قليل
 التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور او مطلقا والقريب البعيد ما يكون وجهه غفيا
 لكثرة تفصيله او تفصيل تام مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه او مطلقا او قلته
 تكرر على الحسن او عدم تكرر عليه وعدم تعلق الاحساس به كالعشر والكرسى ودار القباب
 والعقبات استغنى بذكر قلته التكرار عنهما لانها اولى لعلمية التدور مطلقا ولك ان تجعل قلته
 التكرار كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا للجميع كقوله لا شمس كالقمر في كماله لانه لا يشبه كاشيا
 كافي نظائره لانه ما من كثير فليس ولا يحصل ما هو المقصود من التمثيل وهو التعريف والتفريق
 بينه وبين نظائره ان ما من مثل به نظائره فيما سبق لعنوان ذكرها بخلافه فانه مثاله فيما
 لم يكن لقلته التكرار بل لاعتبارات اخرى ولما كان ندور المشبه به سببا لتمام وجه المشبه لانه قديم
 والجامع بينهما تفعله بعد تفعل الطرفين كذا في الشرح فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجهين ما يدل
 الذي سبب للاستقلال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي ان يكون تفعل الوجه
 قبل تفعل المشبه به وينافي هذا البيان قلت تفعل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب الاستقلال
 من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي فانما يشبهه اي في انشائه لا في كونه
 كثر التفصيل وندور حضور المشبه به مطلقا لقلته تكرر على الحسن المقصود من التشبيه في ذات
 التكرار يدغم بين الاسباب لانه المثل فلا مانع من الاجتماع والاداء بالتفصيل ان ينظر في كثره في وصف

يقع

يقع ذلك انقل على جوده اعرافها اي شدة الوجوه وانما يشبهه انفس من احوالها ان تداخل بعضها
 لاحظت وتداخل بعضها لا يعني ان تشقطة من الشدة وتفر من عند بالحكمة والا فلا يكون التشبه
 الا البعض الآخر وان كان واحدا فيكون وجه تشبه واحد لا تفصيل فيه وانه كان متعديا كان وجهه
 امور انظر فيها واعتبر الجميع ويكون ملاحظته ما تركته كالعدم في بادى التشبه بل يعني ان تفكر بحدسه
 ويجعله داخل في وجه التشبه وتجعل الوجه هيشة ملته من وجود بعض وعدم بعض فان قلت
 فاذا كان التشبه به مما لم يتعد فيه ذلك الوصف فكيف يشبهه في الهيئة التامة من الوجود والعدم
 قلت المشبه به ما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار انصافه بحدسه فالمشبه به امر
 وهي قلت فيكون وجه التشبه امر نظائره في الثمن وصف واعتبر بالجميع فليس هناك الا قسم واحد قلت
 ثم كذا عند التحقيق الا انقسم نظر الى بادى الراى وبين بين القسمين لانه في القسم الاول مزيد
 دقة وقضية اعتماد ولذا قد علمك في قوله اي قول امر القيس قلت د ريتيا اي ربحا وريثا
 يقال د ربحا وريثا وقناة ودينه ودينه امره السهم وريثا انهما زوجان كانا يتقومان القفا
 بجفت محج فيقال د ربحا ودينه وقناة سهرى وقناة سهرى كانا سنانا صنوا
 البرقة والذهب لهيب كالنور والفسر اشغال النار واذا خلاص من الدخان كذا في القاموس فليقل قوله
 لم يتصل به فان وفي حوارى السيرة استدلته ثلثة نار يعلوها فان لم يتصل به فان فقدنا النار
 محج دامن الدخان لانه يقدر في التشبه المقصود ولا يتم وجه التشبه به دون اعتبار علامه ونقل
 عن ابي الحسن ان من تشبه الشيء بالشيء صورة دلوها وحركة وهيئة وتكون تفعل المحتمل التشبيه في كثره
 انما يروى سرعة ايضا ومن غرابة التشبه ولطفه هذا ان يدور كون الانسان متصلا بالحيث ككوت
 القصب كذا لك في الاغلب والثاني ان يقرب الجميع كما من تشبه الثريا بالشمس جعل اقسام الاعرف
 الاغلب ثلثة ثنائها ان ينظر الى خاصية الجنس كافي عين الذكاء حيث تشبهها بسقط من انوار
 لا تقصد فيه الى نفس الحركة بل الى ما ليس في كماله ثم قال انما جعلت هذه القصص في التفصيل موقوفة
 على الاغلب الاعرف لان دقات التفصيل لا تسام وتضبط وكان المصنف عدله لم ينظم انما لث

الباء
 بمعنى في

اختلفوا في موضع في البرية
 والبرية اسم قبيلة

في مسلك تقسيم الاعرف لما دام مكسودا بالقس من المذكورين وكل ما كان التركيب من امور اخرى
 كان التشبيه ابدا فكونه تفصيلا اكثر ولو قال وكل كان التقدير اكثر كان اوضح واخبر ومن العلم
 قوله تعالى انما خلق الحيوة الدنيا الآية فانها عشت مما خلا فدل استحقاق التشبيه من مجموعها والتشبيه
 البليغ ما كان من هذا القرب لم يقل منه لان الظاهر من قوله لا ما كان تركيبا من امور كثيرة فلهذا
 اُضرب عنه الى ان لا يقال قلت البلاغة لا توصف بها الا الكلام والسلم والتشبيه ليس شيئا منهما فكيف
 وصفت بهما ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لقضي الحال لا باعتبار
 كون التشبيه غريبا او قريبا فربما كان الخطأ مع الخطاب يستلزم تشبيها قريبا فلا يكون القريب بليغا
 قلت الابد بالتشبيه البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا من البلاغة يعني التشبيه المخصوص بالبليغ
 الغير عنده القريب البعيد دون القريب البند لا والبليغ بمعنى الوصل الى درجة القبول من البليغ
 بمعنى الوصول وكلاهما مختلفان لكن لا بد منه ومنه قوله المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتمثيل
 لقريبته لا الى جهة الخفاء الرود والعدو في التعقيد والعاني القريبة اعلى رتبة لعدم حسنة التركيب
 فيه قريب شريف يعرف في موضع الخسيس لحسنة التركيب ولا تنال الشيء بعد طلبه الا حتى ان
 يقرب في تحصيل اليد بعد الطلب يريد التمسك بالظن ولا تنافي بينه وبين ما يستعمل من ان حصول
 قوة غير مترتبة الا فانه الطلب لا ينال المحصول الغير المترقب فانه يمكن حصوله الطويل وقت ترقبه
 او من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترتيب فقد بلغ الدرجة العليا
 من اللذة وقد يتعرف في التشبيه القريب بما يحل غريبا قال وهو على وجه منها ان يكون كقوله
 يعني في ان يجعل التشبيه مبنيا على اثبات امر التشبيه به ليس كعدم امي للشمس في هذا البيت ليليق
 هذا الوجه شمس نهان اى لم يبرؤ ولم يبره الا بوجه ليس فيه حيا لان رؤيته عظيم القدر بعد
 التجاوز عن هذا الادب خلاف امي كالشمس قد تجاوز حدها في صورة المشابهة والتشبيه ضمني و
 مكتبي وجوز الاشعار كونه في معنى عارضا ليعاد هذا الوجه شمس نهان فيكون التشبيه محيا ويكون
 اللغات نبذة عن التشبيه وفي البيت وجوه اخرى لا يمكن ان تجعل موجبة للقرابة اذ جعل التشبيه

التشبيه
 القريب
 البعيد
 اي من القريب البعيد

مقلوبا

مقلوبا وهو يحسن التشبيه عن الاستدلال والقرابة وثانيتها جعل التشبيه مكنيا وضميا فالثانيتها
 تضمنت جعل التشبيه ضميا من ان الشاعر يستعمل بيان دعوى مشابهة للشمس من حيث ان يكون مكنيا
 ولو جعل هذا الوجه فاعلم ان الاشارة الى الشمس والشمس نهان كناية عن المدح مع مقابلة القول اذ لم يلق
 كان فيه تصرف في غاية اللطف حيث علم الشمس من كونها شمس النهار وجعل كونها الجوز شمس النهار
 لامتزاز وصفه قول الاخر ان السمتي بالسمتي اذ انظر الى اندك فقامت ما فيها من لطف هذا
 التشبيه ان اثبات امي للسمتي كون الطير ووجه السمتي لان امي بوجه عرفت
 الوجه واسحاب قطرات العرق ومنها ما يكون مثل قوله يعني في تعيين التشبيه بما يفرضه
 صريحا وغير صريح على هو يدرك ان الاضطرار في قوة لكان البدر يسكن الارض عن مائة ميل
 لليرة من العزم وهو اشارة العقل الى القطر عليه مثل النجوم ثوبا من ثقبه يعني خرقة اى نوافذ في
 الامور كالنجوم الذي يخرج الظلمة وينفذ فيها قارات اى لو اضاءت كانت جعلت من ثقبه الذي اراى
 انفذت لو لم يكن للثقبات اقوال اى غريب ويسمى التشبيه المشروط وهو التشبيه الذي
 يقيد فيه التشبيه او التشبيه به او كلاهما بشرط وجودى او عدمى او مختلف بل عليه بغيره لفظ
 او مبيات الكلام ومنها ما يكون كقوله يعني في دعوى قوة الشابهة وبيان كون التشبيه بدنى الدار
 العالية ومتابعة لغير التشبيه في اللغة البدر رشي من محاسنها وللفقير نصيب من شمسها اى
 من قائلها وتعلقها ومنها ما يكون بجميع التشبيه كقوله كما غاييسم البيت وباعتبار اذ ان
 مؤكدا وهو اخذ دانه في جعل زيد في جواب من قال من تشبيه الشمس اى يشبهها زيد تشبيها
 مؤكدا نظر لان خذ لا اداة على هذا الوجه لا يشرب ان التشبيه عين التشبيه به والوجه ان يفرق
 بين المحدث والتقدير ويجعل المحدث كناية عن التكرار كناية بحيث لا يكون مقابلة في نظم
 الكلام ويجعل الكلام مقلوبا عن شمس اى التشبيه عين التشبيه بدنى الواقع بحسب الظاهر على هذا مثل
 قوله تعالى وهي تحرر السمتي اى كان في تقدير مثل السمتي بالشمس بانه يشبهه سمر ويدعى
 ان سمر واجبان عين السمتي مؤكدا فاعرفه فانه من عوارف الغياض وانها رعدت من

انما فصل هذا البيت بقوله ومثل قول
 الآخر لا تشبه في قول اى الطبيب بامر عدى
 وهما بامر وجودى

التي لا يفتح بابها الا للصادق لا تاض اهداه لك خاليا عن شرب طعم الاعراض والاعراض ومنه
 اي قريب من هذا المثال فنية بكل منه على التفاوت بينهما بان النسبة به ووضعي في الاول موضع اداة
 التشبيه وهما لم يوضع موضع بل بعد الذي ذكر نقل عن مكانه وجعل معناه في النسبة او نقل في الاول
 بحيث يمكن تقدير اداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن ان لا يصح ان يقال مثل الجبين اما وجعل منه معنى
 من التشبيه المؤكدا اي بعض كما ذهب اليه ان لا يفيد التفاوت بين المثالين اذ اداة واضحة فاحفظ
 واعتبر به امثاله نحو والتمس نقب بالفضول اي تحيلها مبدلا رفيقا لا عينا ففهم مدح التوهم
 بالاعتدال وهو التوهم المطلوب كما جاني خبر الانا والله صلى الله عليه وسلم اذ ادى دجحا كما لا يقول
 الله اجعلها رباحا ولا تجعلها ربحا والواو جالية وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما
 نقب حال الجال مترادفة او متداخلة ذهب الاصيل اي ذهب الوقت الاصيل اي الوقت بعد العصر
 وهو شدة الشمس لانه مصغر ويوصف بالاصغر فالذهب مستعار لشدة الشمس بقرينة الاضافة
 الى الاصيل فجعل من قيل الجبين الا كما نقل السارح لا خفا الجبين لانه ذهب الاصيل الجري عليه لكونه
 مرميا بها فكن متيقظا بها فان حظا بنامع اليقظان لاسم الثقبان على الجبين الما اصله ماء كما
 وهو المقصود بالتمثيل والتجيين هذه الفتحة المماثلة يشبه بها الثاني البياض والصفاء او مرسل
 قسيم للمركب وهو بخلافه وهو ما قصد ان لا يظن ان المقدم سيرا لعدم تقييده بالاكيد المستفاد من اخذ
 الشبه به على الشبه فان قلت ان زيد كالا لا مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف جعل مرسل قلت اعتبر
 في المؤكد والمرسل ان كيدا بالنظر الى نفس كان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه كما
 من الاشياء المذكورة للتشبيه المذكور فيها اذ انه وذلك ان تريد جيم عامر من الاشياء من اولها انك
 الى هنا فانها تشبيه القاسمة بالبحر في ذكر اداة التشبيه ارجو منك التحيز في هذا التوجيه والا
 فان لا تقصد في التشبيه كما هو في التقليد وشيعة الابتداء بالتقدير الشد يد والتشبيه بالاعتبار
 الفرض ينقسم الى قسمين لان الله ما يقبل وهو الوافي بان وانه اي الفرض كان يكون الشبه به الواف
 شي بوجوه الشبه في بيان الحال او التمشي الا على او اتحدهما انظر الواف قد يرفيه اي وجوه الشبه

راجع الى الذهب الذي
 بمعنى الصورة

الاملا وفي الطرف من

في الحاق الناقص بالهامل وفي التوهم ايضا او مسلم الحكم فيه موقوف عند الحاطب ينبغي تقييد
 قسيمه ايضا بل كما لا يخفى فلو اخرجه عن قوله في بيان الامكان لا يمكن تعلقه بالاقسام الثلاثة
 من غير بعد في بيان الامكان يشبه ان يكون كونه مسلم الامكان موقوفه كافي واعلم ان صاحب
 المفتاح جعل هذا الحكم مشتركا بين بيان الامكان والترتيب والتشبيه والحق معه فلا وجه
 للبعد ولعمري هل يجب ان يكون الشبه به اعرف بوجوه الشبه في الترتيب والتشبيه فيه تردد
 نشأ من ان وجوه الشبه هل هو الوصف الحسن او القبح او مطلق الوصف فعلى الاول نعم وعلى الثاني
 لا او مردود وهو بخلافه والتسمية بالمردود والمقبول بالنظر الى وجوه الشبه فقط بخلاف مطلق
 والا فكيف انتفى الشرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجود فردد ولكن بعد الاصطلاح على جعل
 ثابت شرطا للوجود والظرف مقبولا لا اداة الفرض الا ان يقال الوقفا بالضرورة لا يوجد بدوت
 اجتماع شرائط التشبيه مطلقا فانه جعل تقييد التشبيه بحسب القوة والضعف منزه عن سائر
 التقييد بحيث لا يحد للظرف ولا الوجود ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجود
 والاداة والمجوع ولم يقدم على التقييد بحسب الفرض مع انه لا مطلق للفرض فيه لان شدة سائر
 بالاشياء في نظره المبالغة في التشبيه دعت الى ان لا يفصل بينه وبين الاستعارة مما يمكن
 وقصر البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الاركان وتركها لانه القوة باعتبار قوة الشبه به
 مخوفه كالاسد كالسرجان وباعتبار الاداة نحو كان زيد اسدا فان فيه مبالغة ليست
 في زيد كالا لانه بمنزلة ان زيد كالا لاسد ولهذا ترك بعض ائمة التوفيق كان زيد اسدا
 مفعولان زيد كالا لاسد وكان مركبة من اداة الكسوة وكاف التشبيه الداخل على خبرها وباعتبار
 وجه الشبه نحو زيد كالا لاسد في كمال الشبيبة فانه اقوى من قولنا في الشبيبة يستوي فيها
 العامة والخاصة ونحو من هذه كلها عارف من الله والحق اما المتعلق بقسنا القوة
 المحالة باعتبار وجهه بعض الاركان فلهذا افسد بالبيان لكن لا بد من تحقيق معنى حذف
 شيط عليه قوة المبالغة فانه اخفى في جليل بيان المفتاح ولم ينكشف في منور الصباح الى طلوع
 هذا الاما

١٢٤

الى الفرض

فصل

وترك بالكتابة لشي من التشبيه لا الاستعارة ثم اى الا على بعد هذه الرتبة على ان ثم للترخي في الرتبة
 هذا هو المتبادر واليه جرى بياننا في دفعه ما فيه ولك ان تفرح بان بعد هذه الرتبة
 الا على حذف واحد كما كان اى فقط اوم حذف التشبيه بقرينة قوله ولا فقه لغوي ولا يتجه ما فرقت
 من لزوم كونها على بعد الرتبة الاولى مع انه ينطبق قوله ولا فقه لغوي ونقي القبح من غير المذكور
 من الامر من بعيد شوبه باللفظ فيه والامبالغة مع ذكر الوجه والاداة ذكر الغيرة والافق قوة
 المبالغة بنفيها في اصل الكلام ان مراتب التشبيه باعتبار ذكر الاركان او بعضها ثمانية اشتات
 فيها من زيد مبالغة في التشبيه ما حذف وجهه واذا تدمع حذف التشبيه وبدونه واوم فيها
 مبالغة في التشبيه ما حذف وجهه اطلاته مع حذف التشبيه وبدونه واشتات الامبالغة فيها
 هي ما ذكر وجهه واذا تدمع حذف التشبيه او ذكر وقرق الشرح بين حذف الوجه والاداة في شرح
 المفتاح بان المبالغة في الاول اقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح ما ان التشبيه اقوى
 واخاره السيد السند وانكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح وجهه ان في حذف الاداة جعل
 التشبيه عين التشبيه به بخلاف حذف الوجه فقط ان ليس فيه الا عموم وجه التشبيه وفيه نظر لان
 الشرح في جميع الامور ايضا يفي الغاية ويرجى الاتحاد لا يقال ذكر الاداة بوجوب المبالغة لانا
 نقول صحة الحمل ايضا توجب المبالغة ويمكن ان يقال يمكن المبالغة بحسب الحمل في صحة الحمل
 ووزن التشبيه فلو وجه المتبادر من ذكر الوجه يتخصص بما يجامع الاشياء ووجه الشرح
 كونه الصور بين الاولين اقوى من الابعث المتوحد بان المبالغة اما بعموم وجه التشبيه او بحمل
 التشبيه بين التشبيه فما اشتمل عليها فهو اقوى مما اشتمل على احدها وتوجيهه على
 بان الاقوى في المبالغة دعوى الاتحاد فانها بما يحمل بها تقي على مقتضاها والآفته
 عند الرتبة وعند في حذف الوجه والاداة بمقتضى دعوى الاتحاد بلا شائبة فتدعى
 الاداة فقط بحمل دعوى الاتحاد فيكون الوجه المتيقن من الغاية وقد جرى للمصنف في هذا السان
 على ما عليه المحققون ودحجه الشرح في سران المبالغة من ان نحو زيد اسد واسد محذوف زيد

الظلم ترك

لقرينة وامثالها مما نسب فيه التشبيه الى التشبيه وايضا الى التشبيه لا استعارة كما ذهب
 اليه البعض وهذا انما هو لفظي من جعل الاستعارة اسما لذكر التشبيه بدونه فلو انكلام من التشبيه
 على وجه ينبغي من التشبيه واسم لذكر التشبيه به لاجل ان التشبيه مع حذف كلمة التشبيه على ما ذكره
 ولا وجد انه متى على انه هل يمكن في الاستعارة دعوى ان التشبيه من جنس التشبيه ومن افواه او هي
 عبارة عن كونه دعوى انه من جنس مفرق عنها مسئلة والتعريف به بالمشبه به فعل الاول زيد اسد
 استعارة وكما ان التشبيه يظهر قصد التشبيه فيها بان في قائل لانا الدعوى تشبه بالمبالغة في
 التشبيه لظهور كذب الحقيقة فيصار اليها بخلاف صورة التغير فانه يحتاج الانتقال عنها الى قصد
 التشبيه الى مزيد تأمل لانا الدعوى التي ينتقل منها الى التشبيه غير مقصورة بل امر من شئ عند
 الانتقال عنها الى تدقيق النظر واحضارها ثم انه نقل عن اسرار المبالغة ان اطلاق الاستعارة
 في زيد الاسد لا يحسن لانه الحسن ودخل اذ ان التشبيه من غير تغيير لصورة الكلام فيقال زيد
 كالاسد بخلاف ما اذا كان التشبيه بذكره محذوف اسد فانه لا يحسن محذوف كاسد والامكان
 من قبيل قياس حال فلا الى المجهول هو اسد اذا اراد باسد قد تاملنا لهذا يحسن كان زيد الاسد
 لانا الادب بالخير المفهوم فالتشبيه بالنوع لا بذكر ما فليس كالتشبيه بالمجهول وانما يحسن محذوف الكاف بتغيير
 صورته ونقل النكرة الى المعرفة بان نقول زيد كالاسد فاطلاق الاستعارة هذا لا يبعد ويذهب
 الاطلاق من بد قرب بان تكون النكرة موصوفة بصفة لا تكون التشبيه بخلافه بدرك الارض
 وشمس لا تقيس فان تقدير الاداة التشبيه فيه من بد غرضه ويحتاج الى كثرة التغير كان يقوله هو
 الا انه يسكن الارض وكما ان التشبيه لا تقيس وقد تكون في الصفات والصفات التي تجزى من هذا
 القيل بما يجوز تقدير الاداة التشبيه فيه فيستدل استحقاقه لاسم الاستعارة ويذهب قريه منها كقوله
 هو اسد ثم الاسد الهزير خفاية موت فريضة الموت منه يراد فانه لا يسلم الى ان يقال المعنى
 الى انه كالاسد وكما ان التشبيه لا في ذلك الناقض لانا تشبيهه بحسن العود دليل على انه دونه
 او مثل وجعلهم الهزير الذي هو اقوى المحسن خفاية دليل على انه فوقه وكذا في الموت وايضا يلزم

33

ان ثبت للاسد العرف والسير له فظهر اننا ان اردنا ان نشبه من المدوح اسد له هذه الصفة بحجة
 التي تفرق الاسد فهو ينبغي ان نحيل انه فاسد جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا
 لثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فالصفة فيه متبني على ان يكون اسدا لم يمتد وقت
 واتا القول في اثبات الصفة الزمنية فمقصود هذا النوع من الكلام انك تدعي حدوث شي هو من الجنس
 المذكور الا انك اختص بصفة بحجة لم يتوهم جوانها فلم يكن تقدير التشبيه فيه معنى هذا وفيه نظر
 من وجوه اما اولها فلان المقصود من زيد اسد البالغة في تشبيه زيد بهذا الجنس باقضاء ان قد
 منه فلا يستدل بجعل تشبيهه احسن تقدير اداة التشبيه او اسكانه بل يكفي فيه الانتقال منه الى البالغة
 في التشبيه والقصد واما ثانيا فحو فلان بدر يسكن الارض بحسن فيه دخول الكاف من غير كثرة تغيير
 الصفة كان يقال فلان مثل البدر يسكن الارض فيجعل يسكن الارض صفة مثل المضاف الى البدر
 وجعله وصفا للبدر حين حذفه لكن البدر قائما مقامه واما ثانيا فلان نحو اسد دم الاسد
 الهزير خطابا ليس المقصود منه ان يحدث شي هو من الجنس المذكور الا انك اختص بصفة بحجة
 لم يتوهم جوانها بل المقصود من التشبيه باقضاء على حدوثه على الوجه المذكور والفهم من التشبيه
 كون المدح مثل هذا الفرد الذي هو قديم الافراد واد منه ولا ينافي ذلك كون هذا الفرد
 اقوى الجنس بان يكون دم ما توافقه كونه اقوى الجنس فضا ايد به ثم التشبه بدم خيال لا تحقيق له
 فقد لاح بما ذكرناه ان الحق ما عليه ظاهر كلام الصانع جعل زيد اسد تشبيها مطلقا ولا يقدر فيه
 ما ذكره الشيخ واما ما ذكره الشيخ في بحث الاستعارة من اننا لا نسلم ان قولنا زيد اسد يحسن تشبهه في معنى
 قولنا زيد كالاسد لعدم صحة حمل الاسد على الوقوف صحة الكلام عليه فليكن في تقدير زيد رجل نجدا
 بان يكون الاسد مستعدا للرجل الشجاع بقرينة حمل على زيد فليس شي لانه لا ينكر كانه جواد الاسد
 في المثال المذكور استعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لا استعارة
 لا يحاط به ذكر التشبيه او تقديره ولا خلاف في انه على ما ذكره ليس زيد مشتبا بل التشبيه شجاع وهو ليس
 بمذكور في نظم الكلام ولا يتقديره فالظاهر ان نحو اسد على استعارة لان نقلها الى مدح مدح

ولا يقدر

الاسد

الله في معنى يحترق وان اسكن العقول حين قد التشبيه ايضا تنفرته معنى الا جاز له كونه وحده
 وقد جعل السكاكي غولقت من زيد اسد تشبيها والمقصود من تعريف التشبيه بالاشارة الى ان يكون
 على وجه التحديد ولم يجعل احدا استعارة وانما خالف السكاكي في دلالة الاشارة باسم التشبه به لانه
 التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على اشارة وانما التشبيه مكنون في التقدير لا يظهر الا بعد تأمل ولم يجعل
 استعارة بالاتفاق لانه لم يجز اسم التشبه به على التشبه بالاسم استعماله فيه ولا يثبت معناه له وهذا النوع
 لفظي راجع الى تفسير التشبيه كذا يستفاد من الشرح ونحن نقول في لقيت من زيد اسد تحجيد اسد
 من زيد يجعل زيد اسد وهذا الجمل يتضمن تشبيه زيد بالاسد حتى صار اسدا بالغا غاية
 الجنس حتى يحجر عند اسد لكن هذا التشبيه مكنون في التعبير حتى لانه مدح اسد يشبهه مفرغ
 عنها منزلة منزلة امر يتقرر بالتشبيه شائبة فقام ولا يعمل السكاكي هذا من التشبيه المصطلح
 وكذلك يتضمن التشبيه تحجيد الاسد الحقيقي عند اذ لا يخفى ان الجرح عند لا يكون الا بغير اسد
 فيضف الكلام الى تحجيد التشبه فهو في افادة التشبيه بحكم بد العقل الى التشبيه بمنزلة حمل الاسد
 على التشبه فهو الذي سماه السكاكي تشبيها ولا ينبغي ان يبان فيه الصعوبة وكيف لا وهو ايضا
 معه في تقدير التشبه والارادة كانه قيل لقيت من زيد رجلا كالاسد ولا توافقه في ذلك
 في ذلك بينهما وبين زيد اسد الحقيقة والجواز قوله الجواز عند بل لقوله التشبه به
 قوله وانحصر في الثلاثة معنى الحكم المقصود من البيان في التشبيه والجواز والكناية فيفهم ان يقتصر
 على ذكر الجواز لانه المقصود الثاني من البيان الا الله ذكر الحقيقة تشبيها على ان الجواز يستتبع
 التضمن للحقيقة لا انها ضالة والاشارة اثباتين باضدادها فلهذا اختصا بقول الفصاح الاصل
 الثاني من علم البيان في الجواز يتضمن التعريف للحقيقة وهذا قد تم الحقيقة لانه مدح الحقيقة وهو
 الوصف له اصل لا هو مدح الجواز اعني لانهم الوصف له وسميت بالحقيقة الا اخوة اما من حق
 بمعنى تشبه فكله فيلزم بمعنى فاعل ومن حق بمعنى علم بكونه فيلزم بمعنى مقول وانما على الوجهين
 لتأنيث عند صاحب الفصاح اما على الاول فظن لان فيلزم بمعنى فاعل يذكر ويؤثر اثره ارجى

بحث الحقيقة والجواز

Copyrighted material

على موصوفه ولا يحذف من طرفه واما على الثاني فلان الحقيقة قد وعقولة
من الوصف لمؤثر محذوف وما يقال ان قيل لا معنى لمفعول يستوي فيه المذكور والمؤثر محذوف
بما ان كان موصوفه كذا اما اذا كان محذوفاً فمؤثر المؤثر لا يتساوى والآن نقل مطلقاً
عند الجمهور لان الوصف ان نقل من الوصفية الى التسمية بلحق به التسمية للنقل كما في الذبيحة
وجعل الشايع ترجيح الفعل فكلفا مستغنى عنه بما ذكره الجهم ودفعه تفصيل نقل المصطلح في الاصطلاح
وقال السيد دماه اليه ان الاصل في التسمية التثنية ونحن نقول الاصل في النقل النقل بالثنية
انما استعمل الحقيقة في الكلمة محذوفة الوصف حتى صار اسمها ولا يخفى ان الحقيقة اللزومة
على ترجيح الفعل مغنية عن الحقيقة التعديلية لا تستغنى عنها عن تعددها وصف المؤثر محذوف
بمخلاف ترجيح القوم فان اللزومة والمتعدية مع بيان ويسمى الجواز بالمصدر المسمى بالثنية
عن مكانه الاصل حتى كانه عين الجواز حيث نصب فربما له مانعة عن ازالة الموضوع له بمخلاف الكلمة
فانها وان كان مكانها الاصل لكن لا بالكيفية فاحفظ فانه وجد بدعي يندفع بهما وجهه بنقل المصدر
ان لو كان التسمية بالجواز لكونه اللفظ جائزاً عن مكانه الاصل لاسم التسمية بالجواز كالتسمية بالحقيقة
فاللفظ ان التسمية باللفظ طريق الى المعنى يسلكه ان مع قولهم جعلته مجازاً الى حاجتي اي طريقاً اليها
وقد يقدح في ذلك بالتعديلية في رفع التسمية ازالة الاسناد والاكثر حمل الاسناد على اللفظ والتقييد باللفظ
للاسناد ان في هذا التقييد دون اجسامها خاصة فهو كالهمزة وسطية الى وسطية اشدها
فتأمل وقد ينفك عن هذا على ما يصوره من الوقوع في توقع ان تقسيم كل من الحقيقة والجواز الى التقديري
والشرعي والعرفي العام والعرفي الخاص تقديري الى التقديري والغيري وشمل هذا التقسيم غير متزايد
في امها غير فائز الكلاسي فظنه ضعيف حتى شاع مثله في غير العلم الى التقدير والتقدير غير
ذلك واللفظ عام له مع الضميمة فيبقى ان لا يكون في التقدير حتى يكون التسمية العامة
وتدوير تقييداً والتعديلية التقييد الجواز والحقيقة التسمية وكونه اعم والحقيقة التسمية
تبييناً على اختلاف الادفان الاول من جملة اسم الكلمة خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة

لانها

تلك بيان

لانها ليست بموصوفة كما حقق في محله الستة فيما وضعت تلك الكلمة له من المعنى في اصطلاح
به التخييل اما متعلق بوضعت او بالاستعمال بعد تقييدها بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية
اعتبار الاصطلاح اي الستة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخييل ونظراً الى قول
الشايع مقلد بالاستعمال وهم المعنى له عند التأمل لا يساعده التأمل وقول السيد وايضا
التعريف بالمجاز الذي يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضعت غير معتمد فاحذر ذبا الستة
عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تستحق حقيقة ولا مجازاً او بقوله فيما وضعت له عن مجازاً
ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً كقولك هذا الذكر مشي الى كتاب بين يديك فان لفظ الذكر
هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجازاً والتأني الجواز الذي لم يستعمل فيما
وضع له لا في اصطلاح به التخييل وللفظ غيره كالاسد في الرجل الشجاع كذا ذكره المصدر ولا يخفى
ان اللفظ الستة فيما وضع له غلطاً اي ينبغي ان يخرج عن التعريف كان يتلفظ بالانسان موضع
البشر غلطاً فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شمول فينبغي ان يرد الستة الستة
قوله كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية في خروج اللفظ مطلقاً من قيد الستة قبل ذكر قوله
فيما وضعت له ثم ذكر ان قوله في اصطلاح به التخييل اصله من القسم الاخر من المجاز وهو استعمال
فيما وضع له لا في اصطلاح به التخييل كلفظ الصلوة يستعمل الخاطب بوزن الشرح في الدعاء مجازاً
اذ لم يوضع في هذا العرف للدعاء بل في اللغة ولا يخفى ان فائدة هذا القيد لا ينبغي ان يقتصر في زعم
المصدر على اخراج هذا المجاز لانه كما يخرج هذا المجاز لانه يخرج لفظ الصلوة التي استعملها الشايع
في الدعاء غلطاً فانه يتناولها الكلمة الستة فيما وضعت له في زعمه ثم يقرر عليها على ما مرهنا ذلك
وما ذكره الشايع في المحذور ان الاصطلاح به التخييل بالكلام الشامل على تلك الكلمة عدول
عن التبادر من غير قاسم ان التبادر من التخييل بتلك الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو ان
يلزم ان لا تدخل في الحقيقة الحقيقية المعروفة من غير تركيب بكلام ولا يدخل مثل قولنا اريد
توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به التخييل بهذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة ثم

لانها الى آخره

ثم في تقديم الظرف اشارته لطيفة لان التماثل لا يكون باصطلاح حين تم استعمال الاصطلاح
 يوجب اخلاص التوحيده او لا يطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللفظ بل هو العرف الخاص بالادب
 في موضع هذا التماثل واما ما يقال ان هذا التوحيده البصر على مذهب الفاعل بان الواضع هو الله تعالى
 وكذا عند من توقف فليس شئ لانه وحدة الواضع في جميع اللغات لا يستلزم وحدة الاصطلاح بل
 يتغاير وتتم ذلك اصطلاح التماثل وبعد ما اضيفنا ك ما يضيفك شعبان بل ملان لو لم نرض
 عليك لزاما من انما في الاحسان فلا تفرقنا فانه وان لم يتوكل الاستفاده فنحن منك
 بالمشاهدة فنقول كما لا يخفى من ضبط ما يخرج في الاصطلاح المشاركة الكلامية في كثرة الدورات
 على الاستغنى في المحاورات حتى تنزلوها منزلة الاسماء البنية وضبطوها فيما بينها كذلك لا بد
 لصاحب البيان من الاستغناء في دقائق وشرر يتعلق بها فان البلفا ايضا تداولا
 المجازات الدقيقة فقال المرابي لفظه المحب به وهو في غاية النداء وحكي في حكمها وبما طوب
 بالانزال عن درجته العقلاء للمحق بالحيوانات باصوات يخاطب بها الحيوان فنزل يلا منزلة
 الحيوان فيجب ان يجعل تعريف الحقيقة والمجازا ملوفا حتى كاد اجترى على ان اقول ان الكلام
 اعلم من الكلمة حقيقة احكاما وكذا الادب ما وضعت له وغير ما وضعت له ثم نقول للمخبر ان كثيرا
 تشمل الهيئة في غير ما وضعت له فتختص الحقيقة والمجازا بكلمة بغداد البحث عن سرر تتعلق
 بالهيات ولولا معنى الاسهاب للزمن الاطاني في كلام مقام لكثرة ما يفيض الوهاب لكن
 نوهض ضيق حوصله السامعين يعني ان ابوجه بكثير مما خفي على ذوى الابواب ولو ان ذلك
 مطاعه قلبى للقلب مما تذبذب طيور المعاني اكثر مما يسعه هو او يطيقه ثم سمي ثم عدم شمله
 تعريف الحقيقة للمعاني كالكلمة ظاهرة مستغنية فينبغي تقييد الحقيقة الى المزد والكتب وتوحيده
 الفرد منها بما ذكره على طبع تقييد المجاز ولا تعقلا موقفة الحقيقة والمجاز على تعريف المعنى الاخذ
 فيها عقب شرب الحقيقة ومدة تقييد المجاز بل تعريف الواضع لاجل موقفتها لا الحقيقة فقط
 فقال الواضع لا مطلقا والا كان تعريفه بالاختصاص لان الواضع المطلق يبين الشئ للدلالة على

ويقال يقال

الشي

الشي بنفسه لفظا كان او غيره كما حفظ والعقد والاشارة والشيء والشيء لا وضع الكلمة
 تعريف الحقيقة والا كان تعريفها بالادب وحمل اللفظ على الكل يجعل الله المفهوم وان يصحده لكن ينبغي
 رعاية مصلحة معرفة المجاز الذي هو المقصد هنا ولا ينبغي ان تدرك المصطلح على العلم والتعليم حيث ان
 تعريف الواضع لهذا الفهم واول ما يحتاج اليه في هذا الفهم تعيين الدلالة الوصفية فليت شري بانه
 ما ان اقره تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ولا ينبغي في ذلك ان الاول للدلالة على شئ لان
 العنى انما يصير معنى بهذا التعيين وطرق الواضع اللفظ والشيء لا اللفظ والعنى لا نقول نعم لكن
 طرنا الدلالة المترتبة على الواضع اللفظ والعنى فكن متيقرا احكاما النقل في دقايق المعاني ثم نقول
 عن لفظ البيان ان كان الاول تعيين اللفظ لشيء ينفرد لانه الواضع اضافة بيزا لفظه والشيء اضافة
 انما تستقيم حق الاضمار بتعيين ما يخصها على انك تستغنى في معرفة الواضع عن تعريف الدلالة ويكون
 اخره وكأنه ان اد صاحب التوحيده بالادب والعلل الادب فانه التعيين لا بد له من معين فيدل عليه بالالتماس
 واللفظ والعنى بمنزلة العلة الادوية للوضع وانما طاط اللفظ المعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع
 على العنى بنفسه العلة الغائية فيخرج المجاز متفرقا على تقييد تعريف الواضع بنفسه فيخرج تعيين المجاز قال
 فقد لما بنف اجترأ على تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالترتبة على المجاز فانه ذلك التعيين لا يسمى وضعا
 فقوالا ش في الشرع ومخفوه في المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معنى المجازى تعسف
 ويحتمل ان يكون مقصود المصنف من المجاز عن تعريف الحقيقة لان دلالته بقرينة وفيه نظر لان
 الدلالة على الحيز من الدوام البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع للمفهوم لا الدليل على خروج المجاز
 نعم على ما حققنا ان الدلالة لا تكون بدون الارادة يتم هذا فتذكر اعترافه عليه ما قد خرج تعيين الحرف
 ايضا لانه لا يتأتى منه الدلالة بنفسه ولو كان الموضوع من دلالته بنفسه كان ذلك مستغنيا
 من الواضع وقد اجاب عنه الشيخ بما ينبغي ان يدعى على حرف من تحقيق معنى الحرف ونحن نقضنا عنه
 في شرح رسالة الواضع وفي موشى شرح الكافية بلاعبية الشافعية فطوبت بها الشبهة ولو كانت كالمعنى
 ومن سأل هذا القام ان الحرف موضوع لفهمه لا يستعمل بالادب خبري من خبريات هذا المقصود كما هو

لخرج المجاز لا يبين تعريف الواضع

29

كاهل المستوفى فيما بينهم وان حقق الامر على خلاف ذلك وبطلان نفسه على ما وضع له وذكر المتعلق
 لفهم المعنى المجازي دون الاشتراك حال من الجواز الى ما يخرج تعيين المشترك او ما يخرج المشترك عن تعيين
 الحقيقة لا تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة في احتياج اليها لوفرة الارادة
 التحقيق الشهود حتى ظن ان الموضع قال ان عدم دلالة على احد معنييه بل قرينة لعارض ^{الاشراك}
 فانه الاشتراك اخل بوضع الموضع فتدرك بالقرينة فقد التبس عليه الدلالة بالادارة وابتدأ وحدها
 من الآخر ونحن مهتدون لك ما يجعل هذا التماسا محققا فقد ذكرنا في الفصل الرابع هذا الاشكال
 على ما يخرج الشارح اية الموضوع له بالنسبة الى كل وضع واحد العيين بعينه فوضع للدلالة عليه
 بنفسه وبالنسبة الى الوضوعين واحد من المعنيين غير معينين فان قلت القرينة بمعنى الظاهر لا بمعنى
 المحقق فقد دل بنفسه على واحد بعينه والقرينة لرفع من جهة الغير ولا دخل له في الدلالة واذا
 اطلقت القرينة فقد دل على غير معين بنفسه واعتراض عليه الصواب بان الدلالة على المعين بالتعيين
 دلالة بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين ثم ورفعه الشارح المحقق بان القرينة
 في المشترك لرفع المانع والمداخل في الدال بخلاف قرينة الجواز فانها من جهة الدلالة وان الوضع
 الكلامي يستلزم الوضوح لثبوتها فكان الواضح وضوحه للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة
 على ذلك وقال اذا اطلق لفهم واحد غير مجموع بينهما فبما انه لا كان الوضع التعيين لغرض
 لا يلزم من مجموع التعيينين تعيين ثالث لغرض ثالث حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث
 واعتراض عليه السيد بان الاداء ان وضع لاحدهما معينا في نفسه عند التكلم غير معين عند الاستماع
 على معنى انه يتردد ان الاداء هذا بعينه واما اذ كان بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه بامتنان
 انتسابه الى الوضوعين ويكون اللفظ معنوا له ضاربا لهذا كتردد بين معنى الوضوعين
 واما ان وضع للدلالة على معنى هذا المفهوم فيلزم لفهمه الاحتياج الى قرينة كالعينين الاخرين
 ويلزم ان يكون ان لا يكون مشترك بين الاشياء فقط ويلزم ان يكون عند الاطلاق مستعدا في
 الفهم المرتد ويبدو فانه لا احتياج الى القرينة لرفع المانع وهي عدم قرينة احد المعنيين

والقول بالاشتراك كبير في اثنين فقط يجوز ان يكون معناه الاشتراك التعدي بين اثنين فقط على انه
 صريح الشارح في بعضه بقا يتقدم بان موضع الضم لا يثبت بالاشتراك ولا حقيقة ولا الجواز بل ان يلزم
 من الوضع الضم للدلالة على نفسه لا نفسه الاشتراك بجميع اللفاظ بل الاحتجاج ان لم يثبت في الفهم المرتد
 بل استعمل في واحد معين فالشارح يفهم العيين بحكم الوضع ويتردد في تعيينه هذا وقال الشارح
 وفي الاشكال دون الكناية بل قوله دون الاشتراك وهو مفسد في الكناية لا فائدة ان يريد ان الكناية
 بالنسبة الى المعنى الذي هو مستلزمها موضوعه فالجواب ايضا كذلك لان اسما في قولك رايت
 يرعى موضوع بالنسبة الى الحيوان العنبر وان اردنا ان موضوع بالنسبة الى اللزوم المستعمل الذي
 هو معنى الكناية ففساده واضح لظهوره بان الدلالة على اللزوم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة
 هذا وايضا لو كان الكناية موضوعه اللزوم لكان الكناية خارجة عن البيان اذ ليست دلالتها
 ح عقلية بل وضعية ثم قال في الشرح والمختصر ايضا لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة
 عن ارادة الموضوع لظهوره من غير قرينة لفظية لاننا نقول الا لا يستلزم الاداء وحاشا اخذ الموضوع
 في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة الجواز في اللفظ حتى لو كانت القرينة معنوية كانت
 داخلية في الحقيقة وهذا ونحن نقول لا يتجوز على ما ذكرناه من وجده عدم كون الكناية موضوعه اللزوم
 اصلا ويندفع ايضا عما ذكره بان الكناية لا يفسر قرينتها في المعنوية فتجوز كنايةها في قرينة لفظية
 وبان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع لادخل المعنى في تعيين الجواز للدلالة على معنى انما هو موجب
 ارادة الغير والتي لها دلالة الجواز القرينة العينية ولو قيل من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي
 الاندفع الاداء ونعم هذا لا يفهم من عبارة التعريف لا يقال يمكن تصحيح هذه النسبة بان الكناية
 يجوز ان يدل معناها الموضوعية هي له ومعناها اللزومية هي الموضوعية هي له معنى في الفصح فان اردنا
 كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل في وضع له فيتم ان يخرج الجواز مطلقا عن تعريف الحقيقة دون
 الكناية اذ ينبغي بعضها داخلية لا تفعل ليس الاستعمال مجرد الادارة بل كون اللفظ مقصودا
 اصليا قال في الفصح واعلم اننا لا نقول في قولنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه او في غير ما يدل عليه

الفرق لا في الطلب بل في العلم فيه لكن في كلام المتكلم ما يشوبه من الكناية بغير ان يكون حقيقة
فانظر في هذا العلم فان وجد الحق في العلم لا في الوصف بتعيين اللفظ للذات على معنى نفسه
واقضي ذلك اثبات الوصف ويناخذ ما ذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لا في اللفظ
الوصفي بل في تعيين اللفظ للذات على انه تحصيل الماهية بقوله والقول للذات اللفظ
لذاته ظاهرة فاسد ذبا عن سابقه فقول السامع هذا ابتداء بحث ليس بذلك فانه قلت قد قال
في الايضاح وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد في حكم بطلان فسادها وهما باقيا
فاسد ولم يخرج بفسادها فاما الحق منهما قلت مراده في الايضاح ان ظاهرة ظاهر الفساد كيف وقد
عقبه بانه تارة السامع والمراد هنا بفساد ظاهرة الفساد انما اشار اليه بعلامه كانه قال
ظاهرة فساد يستفي عن البيان قال صاحب الفكر من العلوم ان دلالة اللفظ على معنى يورث مستوي
مع استواء نسبة اليهما يتبع فيلزم الاختصاص باحد هذين فوجود الاختصاص يكون عامرا
يستدعي مؤثرا وذلك بحكم التقسيم اما الذات ونحوها اما الله تعالى وقد ساء ونحوه ثم ان السلف
من يحكي عنه اختيار الاول منهم من اختار الثاني ومنهم من اختار الثالث هذا كلامه يريد عن يحيى
عن سليمان بن عباد الضمير في وعين اختار الثاني الشيخ ابو الحسن الاشعري حيث قال للظاهر هو الله
تعالى ووافقه كثير من المحققين وبنوا اختار الثالث البهشية ومراده ان دلالة اللفظ على استواء
ممتنع فلا يكون نسبة مستوية فاختلف في وجوب الاختصاص لاما في هذه الاشياء انه عين ان
اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبة في جميع المعاني فاختلف فيه لأن
من المعاني من قال المخصوص هو الذات فكيف يقول بتساوي النسبة ثم قال ولعمري انه فاسد
فانه دلالة اللفظ على معنى مستلزم كانت لذاته كدلالة على اللفظ وانك تعلم ان ما بالذات المتروك
بالغير كان يستلزم نقل المعاني كذلك الى جملة علمه واجوب قهرا على البهشية في فهم
اللفظ معناه ويستلزم اشتراك اللفظ بين متناهيين لا دلالة الى فهمه لا تعارض بالمتناهيين في قولنا
هو جود وجوه فساد اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى هذا التمهيد كلامه مع تنقيح والاصل

ان دلالة اللفظ لذاته بغير معنى النفس ووجه كونهما متساويين في دلالة اللفظ لذاته في
ذكر وان يؤتى الى البطلان لا ينفع الا في غير قليل وفي التوبة الا ان جعل دلالة اللفظ على الذات
محال بحث لا بد له من حقيقة لا بد له من حقيقة لا بد له من حقيقة لا بد له من حقيقة لا بد له من حقيقة
اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفعك عنها ولا يكون دائرة الى اعتباره وقد تأولوا الى الحكم بدلالة
اللفظ لذاته السامع حيث قال الذي يدور في قلبه انه من وكانه تنبيه على ما علمه في علمه
والصحيح من ان الحروف في انفسها خوارصها تختلف كالحروف والاشياء والاشياء والاشياء
بينها او غير ذلك مستلزم في حق المحيط بها علم الى لا يستوي بينهما وان اخذ في تعيين شيء
منها المعنى ان اللفظ السامع بينهما فافق الحق الحق في مثل ما ترى في القسم بالبناء التي هي حروف
لكسر الشيء من غير ان يبين والقسم بالحق في حرف ثلثه لكسر الشيء حتى يبين وان لكسرها كما فعلت
والفعل بتجزيك المعنى فيهما مثل الترتيب الذي يدور في مستها من الحركة وقيل مثل شرف للافعال
الطبيعية الا انه فساد فيلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تأثير النفس في
في اختصاصها بالمعاني هذا ولا يخفى ان ما اوله به كلام ابن عباد يخرج عن ان يكون من المعاني في
بعض الحكم لبعض المعاني للوضوح ويكون مدعى ان الاختصاص للذات اللفظ كما في علمه اول كلامه
على طبق ما في كتب الاصول وكما لا يجعل القول بكونه من المعاني وهما من آثار من ظاهر كلامه ويمكن
التأويل بانه او لا يجعل الدلالة للذات اللفظ في توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراد ان الدلالة
ليس الا في اللفظ وليس الوصف من تسمية الدلالة والاولى ان يبين اللفظ وتعيين المعنى
بما نسبة لتعريف الاستعمال وكان استعمال الاول منه الى المعنى لا الهام الله تعالى تلك النسبة فليست
كلا اللفظ في معنى استغنى في الاستعمال منه اليه عن تلك النسبة فاكتم في الاستعمال بالاختصاص للمعنى
فلم يلزمه بالنسبة بعد ذلك ولا وجه لانه لا الهام الله تعالى العلم ولا اعتداد الآباء الهام
العلماء ان شئنا ولا نضع عاجلا ولا جلا جهدا ولا نكف الى انفسنا فانك لو كانت ليس شيء
انفسنا قال المصنف الجاز قبل مفعول من جاز الكناية بحجته ان قوله اي تعدت موضعها

ونفس

من قال الى هذا الكلام ايضا

الاصلي ولم يثبت الى السكاكي لانه ليس مخصوصا به بل ذكره الشيخ في اسرار البلاغة مع وجده
آخر وهو انه من جازبه المكان على معنى انهم جازوا بالكلية مكانها الاصلي فيكون الجازم بمعنى
ولم يثبت اليه لانه لا يحتاج الى تكلف فقد رزقنا بحرف الاستغناء عنه وكأنه كل الشئ على الاثر
بل ان يكون نظير الحقيقة في كونها بمعنى الفاعل والمفعول ثم قال المصنف وفيه نظر ويستدل ان
الحققت وتبعه السيد السند فقال وجده انظر ان جعل المصنف بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى ان
لا يبعد في مقام التسمية تكلفا مثله اكثر من ان يحصى ومنه التفتد والمعنى ولعل وجده ان تسميته
الجازم طريقا وتوحيدهم البيان بايراد المعنى الواحد بقرينة مختلفة في الموضوع الى غير ذلك بنسبوا يسمى
مجازا بمعنى الجازم لان الطريق ليس الجازم بل محل الجواز ولهذا قال والفظ الله من قولهم جعلت
كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه على ما فسرته الجوهري وغيره فانه الجاز
طريق الى اقصى معناه هذا واشارنا الى ضعفه حيث يسمى قوله زيدا وكان وجهه ما ذكره
السيد السند في حاشيته شرح الفتح انه لا يلزم ما ذكره في الحقيقة لغوات التعاقيل ونحن نقول لا خفا
في قوت التعاقيل لكن لا يوجب ههنا هذا الوجه بل ترك ما ذكره في الحقيقة الى ما يلاجه تسمية الجاز
في غاية الحسن لانه المعنى الجازي كانتساقطة التي لا تسكن في لفظ الجاز بخلاف الحقيقة فانه كسكن
استقر فيه المعنى الحقيقي في التسمية بالحقيقة تسمية باسم المعنى لانه المعنى ثبت فيها وقد روي في
علم يخفف ماله التفاضل والمالم يكن مع الجواز المفرد والاكسب في تعريف واحد ولم يكن لهما حقيقة مشتركة
لم يعرف الجاز المطلقا بل تسمية اولاد بقله والمجاز مفرد ومركب هكذا ذكره الشارح وهذا انما يقم
لو كان الجاز لفظا مشتركا بين مفهوم الجاز المفرد وبين مفهوم الجاز المركب ويكون تقسيمه
المفرد والمركب من قبل تقسيم اللفظ المشترك والفظ بخلافه وما قلناه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما
وضع له الى الجاز والكتابة ذلك على الجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له من قبله على عدم ارادة
الوصف له فالوجه ان يقال لما استقر من التقسيم التسامق موقفة الجاز مع قرب هذه التي بدقته
من غير تعريفه ولم يكتف في الكتابة لبعده عن التقسيم المذكور واما الجاز المفرد فهو الكلمة المستعملة

من التبع معنى الارتماع

في غيرها

في غيرها وضعت له في اصطلاح بدلتني طب مشتقة بوضعت او بالغير لا مشتق له على معنى الفاعلة
او المستعملة بعد تقييده بقله في غير ما وضعت له على ما ترى مما جعله في هذا من لفظ المستعمل في غير
موضوع له هو موضوع له في اصطلاحه التي طب فانه حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة في
ما وضعت له لكن المصنف لا يخال عن لفظ الفصول اذا استعملت الخاطبة بوزن الشرح في الدعا مجازا
فانه وان كان مستعملا في موضع له في الكلمة فليس يستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي بدقته
التي طب وتبعه من جازبه وفيه نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما انه
داخل في الكلمة المستعملة فيها وضعت له وكثيرا ما يتقيد بهذا الترتيب بذكر اليه ما قر في تعريف
فلا يمكن ان يكون ذلك مجازا على وجه يقم مع قرينة عدم ارادته اي ما وضعت له فلا بد من العلاقة
لا بد من ملاحظة العلاقة ايضا لو كانت علاقة ولو يلاحظ المستعمل يمكن جازا بل غلطاً وتبد
الشارح العلاقة بالغير انوعها ولا يبعد ان يقال العلاقة في الاصطلاح ليست الا للغير بوزنها
والعلاقة بالغير وكسرى في الاصل الحب اللذان للقلب او بالفتح في الحبة ونحوها وبالكسرى السوط
ونحوه كذا يستفاد من القاموس فيجوز الغلط اشارة الى فائدة قيل على وجه يقم وقد عرفت ما يشق
به فتذكر وهنا بحث وهو انه كما يخبر اللفظ يخرج مجازا الم تنصب قرينة معينة للزم منه فان
على هذه الوجه لا يصح الا ان يدعى ان عرفهم خصص قولهم على وجه يقم في تعريف الجاز بما تحقق فيه
والا يخفى انه لفظ الكلمة المستعملة في لفظ اصطلاح بدلتني طب لا مستعمل في قوله
على وجه يقم والكتابة بيان لفظة قوله مع قرينة عدم ارادته وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز
العرف على يقينية السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسير الشارح آياه بالحقيقة والمجاز
الايضاح لفرق وشرطي وصرح خاصة انها صفة العرف والقصود التسمية الى العرف الخاصة وتوجيه
البيان ان الخاصة وصف العرف في حال العرف وقصر عليه قوله او في عام ولا حاجة الى تقييد العرف
بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرف والعرف انصرح الى العام وفسر انصر
بما يتبع من فاقله عن المعنى القدر كالتحوي والتمت في الكلام والعام بما لا يميز ناقلة وفيه ان الخوي مثله

علاقة بالكسرى يا شيخنا في موضع كسرى
علاقة بالكسرى يا شيخنا في موضع كسرى
شعنا

يشمل العرب وغيرهما كما ان العرب يشمل النحوي وغيره فجعل احدهما متفينا دون الآخر خاصا
دون الآخر لا فخر فيه له ويمكن ان يقال المتفينا ما يكون واضحا للفظ لا يستلزم في تحصيل امر
مخصوص والنحوي انما يصح اللفظ يستلزم في تحصيل النحوي بخلاف النحوي فان نفعه في وضوح اللفظ
ليس على استلزام تحصيل امر مخصوص قال الشاعر تقسيم حقيقة الى تلك الاقسام باعتبار الواضع
وفي الجان باعتبار اصطلاح به التي لا يخفى انه يصح تقسيم حقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به
التي اطبق كما انه يجوز تقسيم الجان باعتبار الواضع فان الواضع معبر في مفهوم الجان مراد بالبيان
غير ما وضعت له وباعتبار العلاقة بين المعنى الجان والواضع له واعتبارا قرينة مانعة
عن ارادة ما وضعت له كاسد نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم والبيان
العين فاسأل للسمع اي حيوان يصيد والرجل الشجاع وملاحة للعبارة والدعاء وفعل اللفظ
والحدث وراية لذي الابع المعهود اي الحمام والبغل والخيول والاشجار والبهائم والجان
مطلقا سواء كان مفردا او مركبا من ان كانت العلاقة غير الشابهة لانه غير مفيد لعلاقة هي
الشابهة بل ان لم يرد بين علاقته وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه
قالوا الجان مطلقا ابلغ من الحقيقة ذكره كالدعوى مع البينة والآي وان لم يكن علاقته غير
الشابهة بل تكون علاقته الشابهة قال الشاعر فيما ساقى من قدر المص والاشارة قد تقيد
بالحقيقة الاستعارة ما كانت علاقته الشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى الجان بحسب
معناه الحقيقي فاذا اطلق على الشجر على شجرة الانسان فان اريد بشبهها بمشرف الابل في اللفظ
استعارة وان اريد اطلاق القياس على المطلق كاطلاق المرسل على الانثى من غير قصد الى الشبه فحوار
هذا ولا يخفى انك اذا قلت رابت مشر زيد وقصدت الاستعارة وليس مشر غليظ فهو حكم كاذب
بخلاف ما اذا كان الجان من العلاقة استعارة الخمر الجان في المرسل والاستعارة لانه لم يوجد جان تكون
العلاقة فيه الشابهة وغيرهما هذا اطلاق قوله والافا استعارة والافا استعارة ما علاقته
الشابهة لا غير وبوجه عليه انه لا وجه لتوسيع تقسيم الجان بين تقسيم الاول له وكثيرا في نفسه

لا بالقياس

لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق تطلق الاستعارة لم يفرح على تطلق مع
لان سبقه وادعاءه والارادة انما هي على استلزام الشبه بدني الشبه الاول على ان اللفظ
للمشبه يستقيم على الاستعارة منه من دون ان يكون ويشمل استعارة الفعل والحرف بدون ان يكون ذلك
ذلك المطلق يتفرع عنه عليه فقالوا في اي الشبهه والشبه مستند له وشبهه له ولا يفتقد
قد شبه على ان ادعاء الاسم فقط باستلزامه في مقابل السمي لا ما يقابل الفعل والحرف مستند لان
بمثلة لباستعارة من الشبهه به لاجل الشبهه كذلك في الشرح والاولى لانه كما كان طلبه على وجهه
من قال الاول مستند ايضا الى كماله استعارة لانه كونه استعارة ليس شبيهة الاطلاق المذكور
حتى يصح ذكره ايضا المرسل كاليدين في القوة بالكرهية المحفزة والدة وبالفعل التبعي قال المصنف
ان تصد من الخارجة ومنها تصل الى القصور بها ويشترط ان يكون في الكلام اشار الى الاول
يقال اتسعت ايادي فلان عندي ولا يقال اتسعت ايدي في البلد كما يقال اتسعت القوة فيها
هذا وينبغي ان يكون هذا الاثر لامتياز على عرف في استلزام اليد في القوة لا على نوعه كمن يمان
عليه والاشارة بتدريج الجان بالقدر على يد مستعملة في القوة من غير اشارة الى المولى لها
والاولى والقدره تشبه وهي صفة بها يتكبر العالم من الفعل والترك فهي اخص من القوة وهي
بها يتمكن الحيوان من ازالة الافعال الشاقة وقد معها المفسر حيث قال كما اذا اردت بها
القوة والقدره والمصداق ان ذكر القوة غير ظاهر الوجهة او حشو فتركها لانها اما ان يريد بها
المعنى الشهود فاستلزام اليد فيها اقل القليل ولما ان يريد بها القدرة كما قيل فحش قال المصنف لان
اكثرها يظهر سلطانها في اليد وبها يكون البطش والقرب والقطع واللغز وغير ذلك من الافعال
التي تشي عن وجود القدرة وبها هو اصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للقوة وبمثلة العلة
الادوية والقصورية للقدرة وبهذا علم ان علاقة السببية والمسببية اهم من الحقيقة والتميلية
ولو جعلت اليد آلة لها لم يبعد والراوية في الزاوية هي معاد يستلزم به بطلان عليها الراوية التي
هي البعيدة البطلان والحوار يستلزم عليه كذلك في القاموس فتفسير الشارح الزاوية بالزور الذي يجعل فيه

تفيد ان الاستعارة لا تستلزم
تكون بالفتح التبعي من الجان
راحت اولى تعالى بشر واراد
التبعي
فمنه الجان من قوله والاشارة
منه يشترط ويجوز ان يكون
في عدة الراوية فافهم

ایضاً

فتیہ

فقد بالكلية أن مدار الرقابة على الدين وإن غيرهما من الأفعال حتى لا يصح التعبير الرتيب
بالبعد فلا بد من إيراد بقوله كالدين في الرتبة التقيد أيضا والرتبة الطليقة
من ربات القوم إذا كنت لم تلبس في مكانه وعكسها كالاصابع هي جمع بلغاتها التسع
الحاصلة من ضرب حركات الخمسة في حركاتها الأربع وجمعها أصابع كذا في القاموس
في الأناضل جمع أغلة بلغاتها التسع الواضحة من ضرب حركات الخمسة في حركات الهم وهي من الأصابع
ما فيه الظهور كذا في القاموس وهو إشارة لا قبله يجعلونه أصابعه في إذا نهض من القوامين
استعمل الأصابع في الأناضل إذا ما جعل في الأذن الآغلة السبابة هذا إذا ارتد بالأصابع ^{فقس}
الجمع على جمع كاهن المشهور أما لو أراد جعل أصابعه أصابعه في إذا نهض فذكر الأصابع ^{الجمع}
وأردف أغلة وفيه من يده مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الأذن لتلاسيم من القول على شيء
وتسمية أي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو عين الفيتة أي البتة الذي سببه الفيتة
أو مستبده لم يقل وعكسه نقشنا كذلك الدوا في الأقسام ثارة وذكرنا أخرى نحو مطرت
السمات ثارة شرط بعضه في السبب أنه يكون غايته في معنى ذكر تسمية الشيء باسم سببه وأوردني ^{الألف}
من أمثلة تسمية السبب بالشيء قولهم فلانة الكلدان قال إن تبع وظاهر أنه سهو لافته
من تسمية السبب باسم السبب أن الدم سبب الدية والعجالة قال في تفسيره أي الدية السبب
عن الدم وهذا يمكن توجيه كلامه بأنه جعل الدية دية إلى الفتل حتى لو لم يكن وجه النبي بالدية
لم يقع القاتل بالفتل ولا تنافي بينه وبين تفسيره لأن العلل من جهة قد يكون علته من جهة
الآثرية أن الغاية سببته عن ذي الغاية فاش إلى بيان سببية الدية عن الدم يعني أنها سببية
عنه لا أنه سببها في الخابج فلا توجيه من المص وتوجيه من الشائع ثم توجب لانتك معي بربك الصلة
فإن الله هو الغهاب الظاهر أو ما كان عليه أي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه
في الزمان الماضي نحو وأتوا أيتام أموالهم واليتيم واليتيم في الإنسان من لا أب له ما لم يبلغ
الحكم وفي اليهايم ما خلد الأم قبل الرستفان من الأم وأيتا أيتام أموالهم بعد الحكم وهم ليسوا

بنفسه نظر لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه ان يكون
معنا غير الموضوع له للزعم بتشبيه الشيء بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لعدم ما وضع له واخراج الاسد
في الامثلة المذكورة عن التعريف مني على ما استقر فيه ان زيدا هو الاسد دعوى ان زيدا في ذلك تحت
مفهوم الاسد ليس بسل بها الى البالغة في التشبيه فان تم وتم والا فلا ولا يتجه ما ذكره ان قوله ان لا سلم
ان اسدا في زيدا اسد مستعمل في وضع له بل هو مستعمل في جعل شيئا فيكون مجازا واستعاره اذا اصل
زيد رجل شيئا كالاسد فكذا التشبيه واستعملنا التشبيه في معناه فيكون استعاره على ان
ان يكون زيدا اسدا محتملا لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان يقصد به ما تقدم
عنه هو الاسد بهذا المعنى واما ما ذكره السيد من ان الحق مع القدم فانه الفرق بين قولنا مردى
هو خير است و زيد وبين سيرة است زيد يكسب عن ذلك فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما حمل
على زيد وفي الثاني الى زيد مما لا ينفع لانه من يقوله ان زيدا اسدا في معنى زيد رجل شيئا يقول
سيرة است زيد معناه مردى هو خير است زيد فلا يفيد به تبدل الفاعل بالمرتب شيئا فيجب
الله قال انما اخبرنا زيدا في المثال الاول لانه لو قدم حمل الكلام وجوب التشبيه الى زيد بناء على ان
الخبير قصد به الفهم ولا معنى ارجع اليه واما في المثال الثاني فاخبره للموافقة ووقع فيهم اسد
الفرق الى التقديم والآخر لانه قولنا زيد مردى هو خير است لا يحمل الاستشبه ذات ما والالفاظ ذكر
مردى وان مردى هو خير است في صورة التقديم خبر فموجب احتمال وجوب التشبيه الى زيد كالحال فلم يترك
جودة ما قال انك اذا قلت زيدا اسدا لم يحسن تقديره الا فاة لانه اللفظ دعوى حمل الاسد عليه والله
منه ببع تحت مبالغة فلو قلت زيدا فالت بالغة بخلاف ما اذا قلت زيدا لاسدا فهنا تلت مراتب
الاولى او ما الشبهة باداة التشبيه لفظا او تقديره بخلاف ما لاسدا وزيدا لاسدا لانه انما
اندر وجه تحت الاسد كذا زيد اسدا انما لانه وجه تحت مسلي فالاولى تشبيه انما
والثانية استعاره اتفاقا واما الثانية فقد ترقى من تشبيه صريح التشبيه حيث سئل الكلام فلهذا
لكنه قد اشتهر لكونه الفهم حقيقة الى اثبات التشبيه بل بالغة ويجوز تقديره لاداة نظر الى

وان لم يكن

فان لم يحسن نظر الى الظاهر فلا يقتض ذلك بالاستعارة لانه اللفظ هناك قد استعمل بمعنى آخر
واطلق عليه تشبيها بهذا الاسم الى زيدا اختصارا وما استعمل بينهما ومن سائر استعاره
فكأنه اذا تشبيه على انفعها عن حضيض التشبيه والابدال ان يفسر الاستعارة بما يشاء لها ايضا
اذ تعريف المص لا يتناولها كما عرفت من تجر الاحتمال فيكون وضع استنباه التشبيه بالاستعارة
فانه ربما يشبه استعارتها وانها حتى قال صدر الافاضل اذا ترك التشبيه بالكلية ولاق بدو
التشبيه ففقد الاشكال نحو راي اسدا في الشيء لانه ترك التشبيه لفظا وتقديره واحدا والاسم
عليه يقتضي ان يكون هذه استعاره وذكر وجه التشبيه يقتضي ان يكون تشبيها اي راي
رجلا كالاسد في الشجاعة قال الشاعر ولاحت من بروج البدر بعد بركات وحشية هي كالبدر
اكنان يعني لاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد بركات وحشية هي كالبدر
اظهاره من زينت من الرجال اخفا والمهاجم مهاة وهي البقرة الوحشية قال الشاعر وانظ
هذا تشبيه لانه لاد بكلمة التشبيه مقدار اعم من ان يكون محذوف فاجزء كلام او يكون في الكلام
ما يقتضي تقديره هذا يعني ما يقتضي اعتبارا وكونه مضافا الى الكلام وان لم يمكن تقديره على وجه
لا يحمل نظامه كذا يستفاد من كلام السيد السند يمكن لا يوجد ما لم يكن تقدير التشبيه بدون
اختلال النظم فانه في كل ما بعد استعارة يمكن تقديره مثل فيما في جاني اسد تقديره جاني
مثل اسدا في الشيء لانه وينتقد من هذا ان اثبات الاستعارة في كلام الرب مشكل جدا واما جعله
تشبيها قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من العج واستدلوا عليه بان
بيان الخيط الابيض بالغفر فنية على ان الخيط الاسود ايضا يتبين بسواد آخر الليل ولا يخفى ان الخيط
الابيض اذا كان مشبها به لا يتبين ان يكون متبا بالقرن بل البين به التشبه القدر في الكلام فنية
وان البيان لا ينافي كون الخيط الابيض استعارة لانه استعمال الخيط الابيض في الغفر ينافي استعماله
تحت جنس الخيط الابيض فلو يتبين ان لاد بالخيط الابيض في قوله من فندبه التفار في غير
التعارف لم يكن بعيدا ومن علام الاستعارة التي ذكرها السامع وعدة السيد جيدة وهي ان يقر

٢٧٧

وضم اسم المشبه مقامه كما في رايته اسدا يرمي فانه يصح رايته رجلا شبيها بغيره ولا يفترق الا بالبناء
 في التشبيه وفيما انه يصح في التجريد ايضا مثل ذلك فيصح ان يقال في لقيت من زيد اسدا انقيت من زيد
 شبيها كما كان تقسيم الجواز الى الجواز المرسل والاستعارة مبنية على ان الاستعارة مجاز لغوي لا عقلي احتياج
 الى اثباته وابطال كونه مجازا عقليا فان شغل عقيب التفسير بالتقرير تقييده فقالا ورايها اي
 الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعا للمتشبه به لا للمتشبه ولا لانتم منها وذلك معلوم من اللغة
 فسلم عند من يجازي في كونه مجازا لغويا وبذلك كونه مجازا عقليا وما ذكره القائل والمصنف في بانه
 توضيح للمدعي وهو انه لو كان الاسد موضوعا لاحد من كان اطلاقه على الرجل الشجاع من جهة
 التحقيق للمعنى المشبه ولا نقاب الطوب بنصب القرينة وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي
 موضوعه له الى مجاز حملها على ما هي موضوعه له وايضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا كانت
 وصفا لا اسما هذا فلا مجال للتشبيه فيه بان يكون المطلوب بنسب القرينة منع الكلمة عن حملها على ما هي
 موضوعه له ممنوع بل المطلوب على هذا التقدير منعها عن حملها على بعض معانيها الموضوعه هي
 الى الجواب حملها على بعض آخر كما هو شأن التكرار وكون الاستعارة وصفا لا اسما كما في استعارة مثل اننا
 ولا بد له من المشبه لانه لم يوضع للمشبه لاحدها ولا من المشبه به حتى يكون مشتركا بينهما
 فلا يتجوز ان لا يستوفى ابطال الاحتمالات ولا يحتاج الى ان يقال اني بمشركه هذا الاحتمال لكونه
 موضوعا للمشبه في اللزوم وانما احتاج الى اني لكونه موضوعا لاعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا
 لان لو كان موضوعا لاعم منهما يصح استعارة المشبه عنه بطلان الحقيقة بان يطلعا العام الى
 الخاص بمعرفة القرينة من غير ان يستعمل في الخاص كما اذا قلت رايته انسانا فيما اذا رايته زيدا
 لم ترد بالانسان الا مفهومه فان العام مطلقا مستعمل فيها وضع له لكنه قد وقع على الخاص
 من غير ان يستعمل فيه ومن اشبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه
 فلو انما مجاز واعتبر فيه عليه بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على انه اعتبارهما
 يتعجب منه لان الدلالة المعبرة في الجواز تستلزم الدلالة بمعرفة القرينة وفيه بحث لانه اذا جاز

ان لا يكون

ان لا يكون نعم ما فعلت مجازا في مقابلة من قال الكرم زيدا بان يكون فقلت واقفا بابتداء الخبر على
 الاكرم بالقرينة ويكون القرينة مقيدة للعام السمو لكونه من قسم الجواز ما يكون
 عاما مستوفيا في الخاص ان لا يوجد في عام قرينة صادقة عن المعنى الموضوع له ان لا يماثل في قرينة صادقة
 محتمل ان يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستوفيا على غيره فلا يكون قرينة
 صادقة وقيل انها مجاز عقلي لا بمعنى السناد والفعل ومعناه الى ملائمتين بغير ما هو له يتناول
 بل بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي وهذا الشيء مدرك الشرط والا فلا ينكر من جملة مجاز العقلي
 هذا الادعاء وهذا تردد قول الشيخ بعد القاهر بين كونه مجازا لغويا وبين كونه مجازا عقليا
 ان بل المعنى ان لا لغوي فتارة المجاز العقلي لا الالتباس حقيقة الامر عليه فانه كما لا يتوهم
 فتارة الملقية عليه المجاز لغوي فتارة المجاز العقلي لا الالتباس حقيقة الامر عليه فانه كما لا يتوهم
 في شأنه ذلك بل المشبهة على انها ليست بحجزة نقل اسم بل فيه اعتماد عقلي لانها لا تطلق على المشبه
 الا بعد ان عاين دخله في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كما كان
 جواب لا استعملها فيها وضفت له بالاسم فلهذا حاجة الى ما في الشرح الذي تقدم بالاستعمال لا في
 يعني الاسد استعمل في مفهومه الحقيقي وسراية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرته الى سائر افراد
 الحقيقة بناء على احاطة بالرجل الشجاع لفظة الادعاء المذكور فلا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول
 يكفي في كون الاسد حقيقة سواء كان الدخول مدعى ان الاسد فرد من سائر هو باله اهل
 الخصوص وغير متعارف وهو الرجل الشجاع او مدعى ثبوت الهيكل المخصوص لزيد فتكون الاشياء
 في شمول التفسير ان جعلها مجازا عقليا مبنى على اعتبارها مدعى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع
 والحق فلو انه مدعى في غير متعارف لفهمه تمام الا فتور به قال المصنف والدليل على ان العام الله
 لعله لما كان استعارة لانه مجازة نقل الاكرم لو كانت استعارة لما كان الاعلام التقديرة كغيره ويشكر
 استعارة ولو كانت استعارة المبلغ من الحقيقة ان لا يماثل في اطلاق الاسم المخصوص تاديا عن
 ولا يخفى ان يقال ان قال رايته اسدا الله جعل اسدا كما لا يماثل للمسمى ولله اسدا الله جعل اسدا
 جعل انما تعدى الى المعقولين كان بمعنى غير ذي لسان تشبهه لشيء على ان يقال جعله اسدا

Copy

الا اذا اثبت له صفة الاسارة هذا وفي الوجه الاول انه لا يلزم من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل
الاسم استعاره بل النقل للعلاقة الشبيهة من غير وضع النقل اليه وفي الوجه الثاني ان الاستعارة المبلغ
من الحقيقة لمجرد ذاته بمنزلة دعوى الشيء بدينه كفا في سائر الجازات على ما سلك ولذا دعوا دليل
آخر وهو انه لو لاه لما استعملت استعاره العلم فاهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه بعد
ان دعوا دخوله في جنس المشبه به صحيح التبعي في قوله اي قوله اني الفضل ابن العبد في غلام قام على
بطلته قامت فاعله تطلق في الشرح اي تفرع التعلق على من الشمس اي من اجلها ولد فرج حرجها
او المراد من الشمس نفس الفلام اي تفرع على ظلها ضل من الشمس والاول هو المعنى فلو لم تكن الشمس
تطلق في من الشمس نفس اعز على من نفسي بالاضافة الى الحكم او تنكير نفسا شمس كسر تكا
في الشمس اي من كل نفس وهذا المبلغ قامت تطلق من عجب شمس تطلق في من الشمس فلو لا انه اراد
معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا التبعي معنى ان لا تبعي في ان يظل انسان حسن الوجه انسانا اخر وفيه
نظرا لانه يجوز ان يكون التبعي من استعارته من المبلغ في الحسن ووجه الشمس من ان قيادته له وخلقه
له والتحق عن اي عن التبعي في قوله لا تعجب من بلا غلا لانه هو يلاقى البدن قد رداى شد
ارادة على القر فلو لان جعله حقيقة لما كان للتبعي معنى لان الكفا انما يسر الى الي
بسبب ملازمة القر الحقيقية السبب ملازمة انسان كالقر في الحسن ودد بان الادعاء مستعمل
لكنه لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له الا فيما اراد دخوله تحت مفهومها وفيه ان الادعاء
لواجب صحة كونها حقيقة لكن ان معناه الاضروقة في القر بالبحر قد دعوى كون الجاز متعلقا
لا يتوقف على اقتضاء الادعاء الاستعمال فيما وضعت له بل يكفي فيه ان يقال بغير ان يكون لا اسر فلا
مستعمل في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الشجر الادعاء ان من افزاده كما سبق فاجواب
ان يقال استعمل الاسر في مفهومه لا يوجب بشو له للرجل الشجر وسراية الحكم كفا في افزاده
ما لم يقصد به ويمكن ان يقال اذا قلت رايت اسرا وسمكت برؤيته رجل شجر يمكن فيه طريقتان
احدهما ان يجعل الاسر مستقلا لفهم الرجل الشجر وثانيهما ان يستعمل فيما وضع للاسرا ويجعل

مفهوم

مفهوم الاسر الا للخطوة الرجل الشجر ويعتبر يجوز عقليا في التركيب التقيدي ايها اصل من جعل
الاسر عنوا بالرجل الشجر فيكون التركيب بين الرجل الشجر ومفهوم الاسر يستعمل على التبعي
وان كان تقييدا فلا يكون هناك مجاز لغوي الا انه لا يجوز لغيره في قولنا في هذا ما لم فقد جعل القول
بان المجاز عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاسر للاشارة الى جهة التبعي عنه بحيث لا يقتضي اشارة
المعنى الحقيقي فقلنا اما التبعي والتحق عنه فليست على تناسي الشبه قصدا لمعنا بالغة ودلالة على ان
الشبه بحيث لا يقتضي عن الشبه به اطلاقا حتى ان كانا يتبع على الشبه بدينه تبت عليه ولا يقتضي ان الكلام
قد تم بدونه ان التبعي والتحق عنه لم يكونا دليلين على كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدلال بها على الادعاء
فان اسم الادعاء من اقتضاه كون الاستعارة مستعملة في معناه الحقيقي فلا حاجة الى المناقضة في كون التبعي
وانتهى متبعا على الادعاء فليكونا متبعا عليه ان لا ينافي المجاز التبعي ولما كان في الاستعارة قد تم كذب
وذلك يوجب ان لا يقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى انها تفادى فقال والاستعارة اي الذي يتفادى
الاستعارة من دعوى دخوله المشبه في جنس المشبه به تفادى الكذب ولا يلتبس به وجهين بالبناء اي بسبب
بناء الاستعارة اي ما يتفادى على التأويل والقر من الظاهر الذي هو اشارة تلك الدعوى واعتقاده
افزاد الاسر مستعار فاذا غير متعار ومن غير اعتقاد بل مجازا في هذه الصورة لتيسر له الى النفاذ
في التبعي والكذب مع عدم الاعتقاد ولا يكتفي في الفارقة عن الكذب جعل الافراد قسما لان الجمل عن
الكذب ونصب القرينة على اشارة خلاص الظاهر لا يجامع الكذب نصب القرينة كما لا يجامع التأويل المذكور
فقد افترقت عن الكذب بوجهين ولكن ان تريد ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفادى الكذب انما في
اسر تشبه بالكذب لولا ان من هذين الوجهين كلاهما اراد بالفارقة نفي الاشياء اما لو اراد نفي
لزوم الكذب فلا حاجة الى شيء من هذين التأويلين لكان المراد بالفارقة عن الكذب الفارقة في الجملة
كان ما قصده من البالغة في شأن المشبه كانه با كذا غير مطابق ولقد حجت في هذا المقام كلام المعصوم الحسن
عجل الله فرجه عنده بالظن بغير ما قيد من التقليل وانما لانه قال والاستعارة البناء الذي دعوى فيها التأويل
يفادى الدعوى الباطلة فانه صاحبها يتبع على التأويل وتفاوت الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجتناب الكلام

٢٧٩

على ظاهره فان الكذب لا ينسب دليلا على خلافه فلو قلنا ينسب وهو لترجيح ما يقوله ركب كل صعب
 وزلزل هذا ولا كان الباطل والكذب مراداً مطلقاً او بالذات ثم من فرق بينهما باعتبار مخالفة ^{الواقع}
 للقول في الباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنياً عن ذكر الباطل
 والكتفى لذلك بذكر الكذب وصفي كلامه عن شوب التحصيل بالاختصاص حيث ان الفتح من تخصيص الشاويل
 بفارقة الباطل ونصب القرينة بفارقة الكذب وانني المشغل بكلامه عن مؤنة حمل الباطل على باطل غير
 معلوم السبلان عند مشكله وحمل الكذب على ما علم كذباً وتوجيه التحصيل انه لاشارة الى ان الباطل الذي
 لم يعلم بطلانه في غاية البعد عن قصد تأويله فضلاً عن نصب القرينة بخلاف الكذب فانه لا ينافي قصد
 التأويل وان لا يقع قطراً في نافي نصب القرينة ان لا يخفى انه في غاية الخفاء والاعلاق على ان ما هو
 لا يستدعيه ولا التحصيل لوجه آخر مما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا القائل يمكن مراداً عن بيان ذلك
 خوف اللبس ولا فكر في على قال الشارح في شرح الفتح لا يخفى ان الاراد غير علم الجبس فانه التبادر من اطلاق
 العلم هذا ولا يبعد ان يجعل علم الجبس علماً مخصوصاً بالتحاة لانه علم اضطراري وما الى القول به احكام مخزنية
 فخرج يدخل علم الجبس في اسم الجبس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة تحمل في بيانه والوجه عطف على قوله
 والاستعارة تعاريف الكذب عطف كلمة فعلية على جملة اسمية ولكن ان تجعله عطف على قوله تعاريف الكذب
 فيكون النسب مراداً لما فاته الجنسية ونبأ الاستعارة على جعل المستعار من افراد المستعار منه
 بادعاء ان له قسمين قسم متعارفاً وقسم آخر متعارف فلم يمكن العلم منه من كل جنس ان يستعار
 ولا متعارف ان يكون له الفرق فضلاً عن ان يتقاسم متعارف صغير متعارف قال المص ولان العلم لا يبدل
 الاعلى يقين من غير استعار بوصف فلا استراك بين معناه وغيره الا في حجة التبيين ونحوه من العوارض
 التي لا يمكن شئ منها جامعاً في الاستعارة الا ان تقسم منوع وصفيّة الاعلى اعرف وصف لانه الوصف مصدر
 لا يحتاج في الاء المعنى المصدر الى الحاق ابا المصدر بل لا بد من تصديق الوصف ان يكون الوصف لانه
 نظراً الى ذاته وسبب اشتغاله بالوصف فانه الوصف للقدم ينزل منزلة الموصوف له ويجعل الموصوف
 فرداً متعارفاً والمستعار له فرداً غير متعارف هكذا ذكره وفيه تعلق لا يوافق الاستعارة فان استعمال العلم

في الشبهة

في الشبهة بل دعوى العينية لا بد من ادخالها تحت جنس وقد نسبته الشارح بهذا في التلويح فقال التحقيق
 الاستعارة تقتضي وجود الامر مشهود له نوعاً خاصاً بالشبهة فانه وجد ذلك في ملامح الامم
 سواء كان على او غير علم جاز استعارته ولا فلا هذا كلامه ^{القول} فليكن مراد المص ان لا يكون علم الا ان
 بوصف لانه لا بد من الاستعارة فمن وجه بشر الامن لا اختصاصاً بالشبهة بل لانه لا يقول قد فصل المص هذا الكلام
 بما لا يحتمل هذا التوجيه على ان لا اختصاصاً لمتقن الوصفية بهذا المعنى بالعلم الا ان يقال ما من اسم جنس الا وله
 وصفية واشتهر بصفة بخلاف العلم فانه يندرج فيه ذلك فلهذا اشتهرت في العلم واما اسم الجنس كما تم
 اسم فاعلم من العلم بمعنى الحكم جعل اصلاً ثم من هذا الله بنما حشر الطائي العلم في الكرم وما و اسم فاعلم
 من مدد بمعنى صان اسرار الخبايا الذي هو اسم ليس له في الجوز يستقيم يستقيم بيانه في
 في الحوض قليل في بيده ومدد الحوض وسبى له على وزنه عطف على البليغ يقرب به الشل وهذا في الأصل
 بمعنى جاد يبيد ما مر به والناسية ظاهرة وباقيل رجل يقرب به الشل في المعنى والفاضة من يوم
 طبيباً باحد عشر دهاً ففصل عن شرائه ففقه كفيه بشرا باصابعه الى عدد والعشرة واخرج لسانه ليتم به
 الاشارة الى احد عشر فافلت النطبي وقد رتبها ما تم في تحقيق الحجاز وهو القرينة الالفية فيشاد و
 من قوله وقرينتها قرينة الاستعارة الصارفة لها عن الحقيقة لكون الانفران يراقرنية الاستعارة
 مطلقاً صارفة كانت او مبنية على كليتها ومن البين ان لا اختصاصاً لهذا القسم بقرينة الاستعارة بل
 يجري في الحجاز المراسل والكناية ايضا ولا ينكش الداعي لاجلها قرينة الاستعارة المرفقة متقدمة
 دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحداً مما يصف فيها عن الحقيقة قرينة والرائد ترشيحي وايضا
 لا يظهروا فرق بين استعارة قرينتها متقدمة وبين الاستعارة المجردة الا ان يتكلف اما امر واحد كما
 في قوله كذا يابس اسد يرمى او كراى امران او امور يكون كل منها قرينة لقوله اى بعض الاعراب على ما
 في الايضاح فالتفاوت اى تكدر هو ايقان الطعام او الشرب وقد يقال في غيرهما انه حقيقة عينية
 متحركة وعياناً وعياً فبكرها كرهه فلم يشر به العدل مقابل العالم ولا يبعد ان يحمل على التوجيه كما في قوله
 قوله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان خضعوا له لا تاركان الايمان والارباب لربهم وحده

سهم

الا ان يلزم
 كما التزم في قوله المص واما مجوزة آه
 بقوله ينبغي ان يقرأ بلام الاستعارة
 بان يكون فيه جيب الكلام آه

اي تباينة اليها وقوله فانه في ايماننا غيرنا علة الجبر اقيم مقامه والبرهان اما جمع قد وانما تعبر
 للسير في اوتارها وتكلمن وتخصيصها بالسير كما هو المعروف واستعارتها من انا لاسم النور كما هو
 المشهور منظر وليس للاظهار السيرة بمنظور فتعلق انكراجه بكل من العدل والايمان قرينة على
 الماد بالبرهان انه الحجاب الذي تشبهه في القمان لا حقيقة لها لانه يدل على ان الجبر المادي هو التغير
 عن السيرة بالثبات التي هي خيرة الظلم والكفر في الشر لا حقيقة بينة وقد يقال من الترائي قواصفي ايماننا لانه
 انما لا يترك بالايدي وفيه ضعف لا يخفى او معان ملتزم بكون الجوع قرينة واحدة ليعاقل قوله اكثر
 ويقيم كونه كذا في الشر وفيه انه لا يصح كونه قيسا للعاد ولا يقيم كل الواحد على السيرة لانه يستحق
 اكثر من واحد في كتاب واسطة وعلى ان تقدير سبق واسطة هي معان غير ملتزمة بكون الجوع قرينة لكل
 الالتفات على مجرد كون الجوع قرينة دون كل واحد بل كقوله اي العتري وصاعقة مجرور بواو رتب
 او من غير موصوف بالظرف مبتدأ خبره تنكي بها والصاعقة هي ناد تسقط من السماء من فصل بيان
 عه صاعقة اي صاعقة هي اصله جعله صاعقة في الاشغال والتأثير والاراد صاعقة ناسئة من
 فصي وهيئة تجليلية فكانت لصله عفة تحرق الاعداء والاولا اظهره في الثاني ذهب الشارح والنقل
 وجد السيف على باي ففهم من الصالحات ونفس السيف مالم يكن له مقبض على ما في القاموس فعلى هذا
 سيفه لا تحتمل مقبضه في كف المدح كانه لا مقبض له تنكي اي تنقلب بها اليها لتعديده اي تنقلب
 تلك الصاعقة على اقدس جمع رأس لفظة يراد بها الكثرة لداعي مقام المرح الاقران جمع قرن بالكر
 وهو الكثرة في الشجاعة او عام كسود سحاب مرفا سحاب رعاية للفاية اي انا مله الحسن التي هي في
 الجود ومحمود العطاس سحاب كذا في الشر في البيت استبرج حيث ضمن مدحه بالشبيبة المرح بالسحاب
 ومن لم يدرك فهم انه لا يلزم ذكره القام ولكن ان جعل انا مله سحاب الغلاب في نزول الصاعقة وانا
 والمستطرد تفسير السحاب بالانامل والفا هو ان الاربعها الاصابع فكانت اريد من زيد البالغة في
 الشجاعة حيث يكفي للاقرار انا مله ولا يحتاج في هذا الى ايمان الاصابع ولهذا عتبر من اركان الاقران
 مع كثرة ايمانها واما مله الحسن فجمع الكثرة اشارة الى ان الارواح من مع كثرة ايمانها قليلة بالنسبة

قسماله
 لانه اذا حمل الواحد على السيرة بدخل
 مقابله وهو قوله او اكثر تحت السيرة
 فيكون قرينتها اشترى بسيرة ومعان
 ملتزمة بغير اكثر من واحد في الكتاب

الى انا مله

الى انا مله الحسن لانه انا مله اياها وشملها لها في مجموع العاقل المسموعة التي جعلت قرينة لادارة الانامل
 بالصحاب فكل الصاعقة وبيان انها من فصل سيفه وتعلقها على اركان الاقران وجعل السحاب
 مستطرد بعد الانامل مع ضمير مقام المرح فان قطع النقط عن مقام المرح يجعل الاربعها الاصابع
 فالتفسير بالانامل وترك ضمير مقام المرح بوقد القم وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين
 وباعتبار المجالس وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر وقوله وباعتبار بالاضافة
 اي باعتبار اخر هو القام رتبة بما يلزم شيئا من الطرفين وعدا كما يفكر على معنى اعتبار انفاش
 وبوافقه عبارة الايضاح هنا بدله قوله باعتبار اخر باعتبار اخر خارج عن ذلك كله وفيه بعد واما
 باعتبار المجالس والثاني غفل فجعل قوله المص فيما بعد وباعتبار اخر شيئا من ضميرها ففسره باعتبار
 آخر غير باعتبار انا التساوية باعتبار الطرفين اي طرفي الاستعارة وفيه مسامحة ولفظي
 وقوله فيما بعد كما استعار اسم المدح الموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر
 وقوله ومنها التسمية والتعليق وهي ما استعمل في ضده يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة
 بمعنى السمع وكانه تنبى على ان الاستعارة بالعينين بيان في هذه التقسيمات قسما لان اجتمعا
 اي الطرفين في شيء اما ممكن نحو اجتمعا في او من كان ميتا فاجتمعا اي ضالا فهدى به استعار
 الاجتمعا من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء جانا للهداية التي هي انا مله على طريق يوصل الى المطلوب
 قال المص والهداية والحيوة لا تنك في جوان اجتمعا فالاشارع والاولى ان يقال الاجتمعا والهداية
 مما يمكن اجتمعا في شيء وفيه مجت لان يكون ان يكون اعتبارهم ان لا يجعل استعارة الامانة بلدا
 وفاقية لعدم مكان اجتمعا الموت والحيوة فبها المص بما ذكره على معنى مكان الاجتمعا وتسم وفاقية
 اي السبعة الى الوفاق واما من حيث استعارها الميت في الآية لقول ذللا يجتمع الموت مع الفصل
 ولهذا قال نحو اجتمعا في او من كان ميتا فاجتمعا وكما استعار اسم المدح للموجود للمقام فبها
 اي نفعه بالفتحة ولا يتوقف ذلك على عدم نفعه بل لا يكون الاستعارة للمقام في امر غير القام في امر
 آخر باعتبار عدم نفعه قال المص ثم الصلاة ان كانا قايدين للثمة والضيف كانا استعارة التسم

٢٧١

Copyrighted material

للاضعف اولى فكل من كان اقل على واضعف قوة كان اولى ان يستعار له اسم الميت ولما كان الاول
 اقدم من الفعل في كونه خاصة للمحيو ان لموقعه افعاله المختلفة ^{اعني الارادية} على الاول كان الاقل
 على اولى باسم الميت والحي من الاقل قوة وكذا في جانب الاشتداد الاول والاشد اختصاصا بالحيوان
 اشد تبعيد الله من الموت فكل من كان اكثر علما او اشر في علما كان اولى بان يقال انه حي هذا كلامه
 قال اشيع ولا يخفى عن اختلاف لان الضدين القابلين للشد والضعف هما العلم والجهل والقوة
 والعجز ولم يستتر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل
 للشد والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشتداد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة
 غير وافية بذلك هذا اقوال هذا تشكيك في العبارة لفقته عن حقيقة التشكيك فانه التشكيك
 بالاشدية ان تكون الاثار في بعض اكثر من بعض فنقول ان الضدان في معنى قوة الموت والحيوة
 وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية في البعض التي هي التفاوت في الازالة وذكر قل العلم
 وضعف القوة لبيان تفاوت الحيوة في الشدة لتفاوت اثارها التي منها العلم والقوة فكل من
 كان اقل علما واضعف قوة كان الحيوة فيها اضعف فهو باسم الميت اولى لان الميت اسم للاشد
 في الموت لانه دال على الموت دون الحدوث واقل على اولى من الاقل قوة وكل من كان العلم فيه اكثر
 واثار القوة فيه ان يد كان باسم الحي اولى وان ما ذكرنا من علما اولى من ازيد قوة هكذا حقيقة العلم
 ودع التشكيك للفظ عن حقيقة المقام فكن مستفيضا من موهبة الملك العلام ولست هذه
 الاستعارات عنانية لعادة كل طرف منها الاخر ومنها اي والعارية الاستعارة التهجية والتلميح
 وهما ما استعمل اي الاستعارات التي استعملت في هذه اي ضد معانها الحقيقية ونقيض كما ترى في باب
 التشبيه من تنزيل التقاد منزلة التشاب بواسطة تعليم اولئك مخوف بشرهم بذاب اليم ان ذلك
 استعملت البشارة التي هي الاجابة بظهور سرور في الخبر لاندراك الذي هو ضد هذا بان الانذار
 في جنس البشارة على سبيل التحكم والنظم جميعا اخرجوهي انما هي نبي الرحمة صلى الله تعالى عليه وسلم
 بانذارهم بسبب التشبيه في انشراح صدره فيه ان الله من الانذار عنه فكذلك استعارة التشبيه

للاذار بجماع كونها من نوعين الاول والآخر في استعارة الانذار كمن يسبح التشبيه للعلم بالاشد به
 فالاستعارة بجماع التشابه في عدم المحن في منها وانهم في الجدة في الكسب العذاب الاليم كما ان الغيبين
 فيه فانذارهم بالتشبيه بالاجابة بظهور فيكون كالتشبيه في حفظها فانها من اعادة العلم العظيم
 وباعتبار الجماع يراد به وجه التشبيه لانه سبب التشبيه وهذا جاسما لانه داخل المشبه تحت جنس
 المشبه به اذ هو مجموع اقرار المشبه به تحت مفهومه فسمان لانه اما داخل في مفهومه الطوفان
 لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من ان وجه التشبيه اما داخل في مفهومه الطوفان او
 خارج عنه لانه كل تشبيه لا يكون معنى الاستعارة على ان وجوب كونها بجماع اختصاص بالتشبيه به يؤتم
 اشتاء دخوله في مفهومه العلم فيقول لا تقرر ان الذات لا يثبت في الافراد ووجه صحته ان ما تقرر
 انما هي في ذاتها انا هي الحقيقة دون المفهوم الاعتبارية هي قوله علم خبر الناس رجل
 ممسك بعنان فرس كماله هيعة اي صوتا يفر منه ان صوتا يفر منه من عدو وطار اليها اسناد
 طار الى الرجل يجازي طار فرسه ونحو الحديث او جعل في شغفه في غيصة حتى ياتيه الموت
 يعني حتى الله علم خيل الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد اليها او جعل اعتراف الناس وكن
 في واسر جبل في غم قليل يقين بئنا فعلمنا شغل بالعبادة حتى يموت استعد الطيران لعدو والفرس
 والجماع داخل في مفهومه فانه الجماع بين العدد والطيور ان قطع المسافة بسرعة وهو داخل
 فيها اذ الطيران قطع المسافة بسرعة بالاجنح والعدو وقطعها بالاقلام بسرعة الاول قطع
 في الهواء والثاني قطعها في الارض واعتبر في سرعة الشارب بان السرعة غير داخل في مفهومه الطيران
 بل هو مجرد قطع المسافة بالاجنح غايته ان في الاكثر بالسرعة هذا والشئ فرق بين العدد والطيور
 والانسان والاسد بان الاولين من جنس واحد هو المرد وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة
 لانها مما تقبل الشدة والضعف وذلك لا يوجب اختلاف في الجنس بخلاف الاسد والانسان
 فعلى هذا الاستعارة تقسيم ارجو ان الطوفان اما من جنس واحد او من جنسين لكن في وجه ما به
 الاختلاف في السرعة بل في جعلها ما به الاختلاف في نظر المخفى على من يظن غير سبق او غير داخل

تسمى في باب التشبيه وجه التشبيه

يسمى

عطف على قوله اما داخل وغير الداخل في مفهومهما يحتمل داخل في مفهوم احدهما كما في تشبيه العدو
 بالظير ان في قطع الساقة بسرعة فانه داخل في العدو وكون الظير ان كما حقق وقد خالف بين تقسيم التشبيه
 باعتبار دخول وجه التشبيه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج
 عن حقيقة الظاهر فبما خرج عنهما فحمل الخارج عن احد الطرفين داخل في القسم الاول وهذا جعله داخل
 في القسم الثاني وان اردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين تأويل الداخل في احدهما فربما يندفع
 اعتراض السامع على التشبيه باستعارة الظير للعدو وكما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع فانه تشبيه
 خارج عن الظاهر فلهذا لا استعمل الاسد موضوع للمحمول للشجاع وصف له والمستعار له هو
 الرجل الموصوف بالتشبيه والصفة خارجة ولا نقول على ما قاله الشيخ في اسرر البلاغة ان الاسد موضوع
 للتشبيه لكن في تلك الهيئة المخصوصة للتشبيه وحدها وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار المجامع
 وهو انما عامية منسوبة الى العامة وهي البسطة لظهور المجامع فيها نحو ما استعمل اسد ليرى
 او خاصية منسوبة الى الخاصة وهي القربية اي البعيدة عن العامة او عن كل احد الا ان الخاصة بدون
 بسرعة سيرهم والفرابة قد يكون في نفس التشبيه كما في قوله اي فعل يري يدين مسلم بن عبد الملك ويصف
 فرسانه بان الله مؤدب اذا نزل الغند والي غانده في قريوس كرجه وقف مكانه حتى يعود اليه واذا اجبى
 قريوس القريوس محركة ولا تسكن الالف وور وهو خيل السرح على على القاموس في الصحاح القمذ
 الذي ريناه القريوس للسرح والقريوس مقدم السرح ولا حاجة الى حذف مضاف اي مقدم السرح كما
 تقدم عبارة الشاعر حيث قال قريوس اي مقدم سرجه في الصحاح القريوس السرح بغير انه عطف
 الشكيم كالشكة الحديدية العترة في فم الفرس الى انظر الى انظر في عبر عن نفسه بالزائر
 للدمالة على كمال ما وجد حيث تقع مكانه وان طال مكثه كما هو شأن التائر الجيب يد عليه ما قبله
 عترة فيه اوز جابى اهل الروك ككل مخاطر والمخاطر طالب الشئ على هذا كذا في مثل ذلك الرجل
 يريد نفسي في قد يد فرس كل مخاطر تشبه هيئة وقوع الفارس في القربى من مئة الى جانب فم الفرس
 بهيئة وقوع الثوب في ركة الحصى ممتد ممتد الى جانب ظهره فاستأمله الاحباء وهذا هو الرجل

انك

ظهره

ظهوره وساقه بشوب او غيره على تلك وقد يحصل الغاية بتصرف في العافية كلف قوله ولما تفتت
 من شئ كل حاجة ومستمع بالاركان من هو سرح وسندت على رنم الهاري حاله ولم ينظر الغاري
 الذي هو سرح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا ومسات باعنا في المطبوع الاباصح التسميع السرح الهاري
 كالصغار والكواري جمع المهرية وهي ساقه السعوية الى مهرة بن جيلان بطي من قضاة ولا يطعم
 جمعا بطعم وهو سبل المأخوذ وقاوي الحصى والنظم على كالحصى بمعنى الانتظار ويريد ما فرغ من اداء سلك
 السرح وسعى ان كانا البيت عند طواف العدة وشدة الحال على الطاير او تحلوا ولم ينظر الغاري الذي
 هو سرح لولا سبل لاقه في الاحاديث واخذت الطاير في سرعة سوار استعار السبلحذ السنين
 التحشيش في غاية السرعة للابل والتشبيه فيه ظاهر عامي يمكن قد تعرف فيه بما افاده اللطف والزيادة
 ان اسند الفعل يعني مسات الى اللابطع وكونه الطي او اعناقها حتى فاد انه استاذن الابل من الابل
 كما في نهج جبار فانه ما يستند الجربان الى التهر ان السلة من الالحيش لا تميز من الاله داخل الاعناق
 في السير حيث جعلت الابل بطر مسلك مع الاعناق فجعل الاعناق سائر اسارة الى ان سرعة سير الابل
 وبطونها انما يظهر ان غالب في الاعناق ويتبين انها فيه واسر الاجر يستند اليها في الحركة وتشتعها
 في الثقل والحققة هذا ما سطر في هذا المقام ولا يخفى ان النية من السبل يكون عابذا من حفظ الزريق
 من الفرق فجعل الاحاديث كاعمة اخذ لكل طرف منه واحد من المصاحبين يسهل عليه ما سبلت
 الطاير بعد جعل سيرهن سبلد ثمرة دقيق بلغ التشبيه معه مرتبة يخصصها اخص الخواص ثم انه يمكن
 كل التشبيه على ما هو خاص في اصله بان يقال لم يقصد تشبيه السرح بالسبل في السرعة بل تشبيه الطاير
 وهي الابل التي اهلها السبل بنفس السبل في الاتصاف والحمرة والسرعة وتشبيه اعناقها الرفععة المتحركة
 بما يجي على السبل ولا يخفى ان هذا التشبيه مركب متبدل غاية الدقة ولك ان تريد بالابل بطر الطرق
 يكون من تشبيه الطرق بالاطر بعد تشبيه السرح بالسبل في السرعة فيكون تشبيه السرح بالسبل بضم
 تشبيه الطرق بالاطر اليه دقة وخصوصا قال المصنف وقد تحصل الغاية بالجمع بين عدة استعارات
 للاحلق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس كوج البحر من سدة وله على بالبحر الحمد والسبل فقلت له

92

لا تعطي بصلبه ما وذا الجواز اوتاه بكل كل الا يا ايها القليل الطول بل لا ينبغي فيه وما الاصلح منك
 يا مثلي اراد وصف القليل بالطول فاستعار له صلبا يمتطي به ان كان كذا في صلب ينزل ميثي في طوله
 فطوله ثم يترك في ذلك بان جعل له الجواز ايدون بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالنقل على قلب سائرته
 والشفقة له فاستعار له كلالا اي صلا في شوبه اي ينقل به هذا كلامه قال الاشعر واطفه ههنا من قيل
 بالكناية كاليد للشمال يعني ليس مما نحن فيه من الاستعارة المرحلة ولا ينبغي ان التقسيم العائدية والحاصية
 مما يجري في الاستعارة بالكناية ايضا لانه اذا شاع على ظهوره الجوامع وخرابه فلا يعد ان يصير الاستعارة
 بالكناية في القليل باعتبار تشبيهه البديل بالانسان باعتبار شيوخ خطابه غريبة تجمع عدة استعارات
 تخيلية فيكون البيت نظير لما نحن فيه وتبينها على جريان هذا التقسيم فيهما والاستعارة باعتبار الثلاثة
 اي الاستعارة والاستعارة منه والجامع ستة اقسام لانه الاستعارة التي جامعها عقلي وليس طرفاها
 حسيين طرفاها اما عقليا او مختلفان فهذه ثلاثة اقسام اشار اليها والاستعارة التي طرفاها حسيان
 جامعها اما عقلي واما حسي واما مختلف بعضها حسي وبعضها عقلي فهذه ثلاثة اقسام اخر اشار
 اليها اولها ولا ينبغي ان استعار العقلي للحسي ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمقول
 فكيف يشاهد عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيما
 تقسيم باعتبار الطرفين وههنا الطرفان اما حسيان او عقليا او مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلثي
 وههنا الاستعارة جامعها اما حسي او عقلي او مختلف جميعها وسميها تقسيما باعتبار الثلاثة وهو
 خفي والاصح لكل شربه والاشهر جريده وقد جعل السكاكي هذا التقسيم محاسبا لاهل زمانه وجهه
 مختلف ويعتد له تارة بان لم يوجد له شال في التبريل ونذر استعماله وتارة بانه داخل باعتبار
 فيما وجهه حسي وباعتبار فيما وجهه عقلي ولا كان جعل الاقسام ستة محال لما ذكره استدلاله عليه بقوله
 ان الطول فحين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي محض او غير محض لم يجد جسد له خوار الجواز بالضم
 البر والفهم والظواهر والاعتبار فان الاستعارة له البرقة والاستعارة الحيوان الذي خلق الله من حلي
 الحلي كالعقل وبالفتح ما يزين به من مصنوع المعدن او الحجارة بعد حلي كذا في او هو جمع والواحد حلية

والاشهر من الطول بذكره
 والاشهر من الطول بذكره
 والاشهر من الطول بذكره

كظيفة

كظيفة القبط بالفتح هو واليه سبب الشيا والقبطة بالفتح هي غيرة قيس والجامع تشكلا لاجد
 لشرك الجواز والجمع حسي بذكره بالبر والخيال يدرك بالسمع وفي كونه الآية استعارة بحسب الجسد
 له خوار ومنه في قوله لم يكن مجالا ان لا يقال للبرق انه جسد له صوت البرق وقد ابدل من العجل بدل
 وقلا هو انه ليس من العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط اللطيف من
 الخيط الاسود من الفجر فانه بيان الخيط بالفجر خروجه من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذلك ابدال جسد
 له خوار من عجل اخر جسد من ان يكون استعارة الى التشبيه فهو مشبه بليغ مجمل ذكر فيه وصف التشبه
 وعده وبما يظهر ضعف تركب الصدم من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف التشبه وعده بناسي عدم النظر
 به في كلامهم كما ذكره الشاعر ومثل السكاكي هذا التقسيم بقوله تعالى وتسلل الراس شيئا فأنكروا
 فاستعار منه هو الناق والستار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانسبا ولكن في النار اقوى
 والظرفان حسيان ووجه التشبه حسي وهذا واعذر المصنف تركب التمثيل به فان فيه تشبيها
 الاول تشبيه الشيب بشروط النار في البياض والالوانة وهذا استعارة بالكناية وكل ما في
 التحقيق انتم ترون التمثيل من السكاكي لان كلامه في الاستعارة مطلقا والثاني تشبيه انتشار الشيب
 في الشعر باشتعال النار في سرعة الانسبا ثم نقض تلاققه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع
 فيها عقلي هذا ويتجه عليه ان السرعة كالانسبا حسية فتعذر التلاد في عقلي فالجامع مختلف لكن
 التوجه لا يفرق ويتجه ايضا لما كان الاشتعال الذي هو قرينة الاستعارة بالكناية مستعار للاشتعال
 المذكور وهو امر محقق فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخيلية وسبب طرح في الاعتراضات
 على السكاكي انه باطل بالاتفاق لكن التحقيق ما ذكره هنا فانه يوجد المكى عنها بدون التخيلية
 ويتجه على السكاكي ان الستار منه هو الشيب عند النار لان الاستعارة بالكناية عنده هو التشبه
 الشو في الشبه به فم يصرح على مذهب السلف من ان الاستعارة بالكناية هو التشبه بالاستعارة
 التشبه على سبيل التمز وسميات تحقيقه واما عقلي فسيم لقوله اما حسي محض واية لم يقل نسلف
 منه القهار اي ينتزع منه القهار فان الستار منه كسط الجمل عن خوارشة والستار له كسط

٢٩٤

Copy

عن مكان القيل وموضع الظلمة المستعار له كشف الضوء لا كشف النور لأن النور زمانه كونه الصالح
مستغنياً والقيل زمانه كونه مظلماً ولا يستلزم أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فبذلك على أن
تعلق السليق بالنور بحوزة حقيقة يسير الضوء لكن الأولى أن يقول عن ظلمة القيل مكان قوله كانت
الزواجر المستعار له الكشف عن مكان القيل بل من الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وأن يمكن تحصيل
بجعله مجازاً عن الظلمة ولقد شبه بالعدول عن عبارة النور وادّعى عبد القاهر حيث جعل المستعار له
والمستعار منه الظلمة من على أنه لا يباين سبب استكمال السليق المتعدي فجعل المستعار منه الظلمة والثبات من
الجملة والمستعار له الظلمة والقيل من النور وهو أي المكشوف والكشف المذكور وإن حسيان والجماع ما
يعقل ولا يحسن من ترتيب امر على آخرى حصول امر عقيب امر دائماً أو غالباً أكثر تبين ظهور الأمر
على كسب الجملة وترتيب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر
والسكاكي أن المستعار له ظهور النور من ظلمة القيل لكن زيف ما ذكره إبان سلب النور من القيل
يستتبع ظهور القيل من ضوء النور وبقية الصواب أن السليق على ظهور النور من ظلمة القيل
الأيضا ولا الاطلاق فيقتضي ذلك أن تعقب بقوله فأنهم مظلون بل يقولوا فأنهم مضمونون
واستصعب الاشكال حتى التي البعض إلى التفتت فقال عبارة محمولة على القلب ولا لأن المستعار له
ظهور ظلمة القيل من النور والبعض إلى التفتت يجعل ظهور النور من ظلمة القيل بمعنى أن النور
من ظلمة القيل وتتمسك في ورود الظهور بمعنى الزوال بقوله السكاكي وذلك عارياً عن ربطة ظاهر
حيث فسر الامام الرزوقي بتركيل وقيل في زويز وعبرها الراشون أن أجها وتلك شكاة
ظهور عنك عارها وجعل من في قولها ظهور ظلمة القيل من النور بمعنى عن ذلك الشايع الظلمة
أن السليق قد يكون بمعنى الترتيب نحو سلتني الالهة عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلتني الشاة
عن الالهة فالشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي إلى الثاني ونحوهما إلى الأولى فاستحال
الفتاوى التي للتعقيب بلا مذهب في قوله فأنهم مظلون فظاهر على قول غيره وأما على قولها فأنهم مظلون
من جهة أنها موضوعات لا يفتقر في العادة مرتبة غير مراح وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات

وربما يظن أن زمانه بين مرتين ولا يبدأ بالشئ من غير أن يكون له زمانه كونه كائن فيقفى طول من هذا
النظم ويعقبه بالعدم فيجعل السليق غير متراخ فيستعمل الفتاوى في هذه الآية مع قولها فأنهم مظلون
فأنهم مظلون على ظلمة بعد خراج النور من القيل وزوال النور وهو وإن كان مظلواً من غير الاخراج
بسلب النور والآلة العادة يقتضي أن لا يقتضي مثل هذه الآية أن لا يقتضي صفات هذه الشايع
ولا يلقى الظلام إلا بعد ملاحظة فيجعل القيل لا يتأخر على خلاف العادة كانه فاجع عقيب الخراج النور
من القيل بلا ملاحظة لا يخفى أن اذا الفاجأة إنما يقع اذا جعل السليق بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النور
من القيل ففاجأة ودفع القيل فأنه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى الترتيب فأنه لا يستقيم أن يقال
نزع ضوء الشمس عن هذا ففأما الظلام كما لا يستقيم أن يقال كسبه الكون ففاجأه الاكسار والله في علم
في الظلام عين حصول الظلام فكون سببه وجوده في الظلام لا يمنع من كونه كسبه الاكسار والى
فلهذا جعل السليق بمعنى الاخراج دون الترتيب انتهى كلامه وأما كلامها بعد هذا السليق جبه بوجوه
أحدها أن الشئ إنما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب أو سبب بحيث يقتضي الخلق أو قدر
فذلك إنما هو معاجلة الظلام عقيب ظهوره لا عقيب زوال ضوء النور وإنما ينبغي أن يظهر
النور والمضي أنسب بظهور السلوك الأبيض من الجملة الشايع الذي ما كانا سوداً مظلماً
من ظهور القيل والشايع أن التحقيق وإن كان يقتضي طرياً أن الضوء على الظلام بمنزلة السباير
لكن التعارض الشايع إلى فهم العامة مكره حتى كأنهم يعتقدون ويعتدون من جملة
أن الظلام هو الذي يظلم على الضوء فيستمر بمنزلة الباسل ويكشف عنه فيظهر وجعلنا
القيل لباساً وقول بعد ما سمعنا الاستقصاء في ترجيح قولها وتزيف قول غيري حتى كان
القول بالقول أن فهم الظلام بعد انقضاء النور من قوله فأنهم مظلون بعيد عن النظم
وتباعد منه أنه يترتب على سلب النور من القيل لا على زوال النور على أنه لا يخفى الخاف فيما
ذكره من تصحيح عدم الترتيب وما ورد به على قول الغير أنه لا يحسن حديث معاجلة الظلام
لأنه إنما يستعمل فيما يتوقع فيه تدرج ولا يتوقع حدوثه وليس حدوث الظلام بعد زوال النور

29

خلافاً لما تقدم حتى يصح ذكر الفاجحة يمكن دفعه بان مفاجأة الاكلام انما يترتب على السمع من
 التلويح وهم يعمونه عند مفاجأة الكلام عليهم بالسلم وعدم توقعهم ذوال النها في القدر من الزمان
 ويمكن تقديم كلام الغير ايضا بان اقل اصل والنها واطل كما هو التحقيق وحمل القرآن على ما هو الحق هو
 السبب الاسمي ما هو متعارف العامة للغة الهدى فلا يليق بان يفيد ما هو خلاف التحقيق نعم ترك
 كلامها على ان معنى الآية يخرج النصارى من التلويح عقيب اخرجهم بالانتم من التلويح بطلان بلا ملاحظة كان فيه غاية
 عن كلفه في نفي التراخي واما مختلف بعض حسي وبعض عقلي كقولك رايت شمساً وانت تريد اناساً
 كالشمس في حسن الظلمة وهو حسي وبناءة الانسان وهي عقلية والاولى بعلاقة ان كالمشمس لا كالمشمس
 لو تريد بقوله اناساً مفهوماً انساناً كالشمس في حسن الظلمة وبناءة الانسان لم يكن استعارة بل
 تشبيهاً ولو تريد اناساً هو في الواقع كالشمس فيها لكن بلا علاقة هذه الشبهة لم يكن مثلاً
 لما نحن فيه وقد نبهنا على ان هذا القسم مضموع على انه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يقر به
 فلا يشرك في الفتح ولا عطف على قوله ان كانا حسيين اذ لم يكن الطرفان حسيين فهما انما
 عقليان مخوفان بعضنا من مرقدنا المعنى اما من يقطن من وقادنا فالاستعارة في الرقعة بمعنى
 والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاً واما من يقطن من مكان الرقاد والمستعار له القمر
 والمستعار منه القمر ولا خفاً في انهما حسيان فجعل من قسم طاهر عاقلاً دليل على انه مدلل القسم
 البقية مبنية عليها وقوله فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع بينهما عدم ظهور
 الفعل والجميع عقلي يحتمل التشبيه على الراد بالرقدة والاقلا نفهم فهدى الله والظاهر ان الجامع محتمل
 تأني البعث كما قيل الا ان التبع والاعتراف به مما يذهب اليه او سرعة البعث حتى ان ان من الموت لم تكن
 الا زمان من كم كما نقول ثم نقول والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون المستعار له الحياة الدنيا والمستعار منه
 النوم والجامع كونهما تدرى فيهما من الحقيقة له ولا شائكم حال على رضى الله تعالى عنه اناس نيام
 فاذا ماتوا انتبهوا واعتبروا على جعل اي مع عدم ظهور العقل بان بالوت اخبر فلا يصح علاقة
 لاستعارة الرقاد والموت ويمكن دفعه بان الادعاء عدم ظهور العقل مع امكانه كما يشهد به في الظهور

وهو

وهو التلويح على ان الله في الموت لا يترك منقولة التلويح من الالحاق حسي وسبق بعض من استغنى
 عنه هذا الكتاب فحق الله تعالى بغير التلويح ان هذا هو كلام المؤمنين كما يشهد به قوله تعالى
 هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون كما ان وعده السبيد الرحلة وقد ورد في الخبر ان الله تعالى للمؤمن
 في القبر ثم كفوته العروس هذا على مذهبي اهل السنة والجماعة واما عند المعتزلة الكبر في العذاب
 مشتركة بين المؤمنين والكافرين وقيل الجامع البعث الذي هو في النوم ايقظ واستشعر كونه في الاشبهة
 فيه ويرجع كونه ايقظ بل يكون الامر بالبعث لان المانع في الموت اقوى فثبت المانع في الاقوى فيكون
 ايضا بان ذكر وجاء الشبهة يستدل على كونه الاكلام تشبيهاً كما في قوله ولا تحت من بروج البدر بعد
 فتأمل ثم التورية في هذه الاستعارة كونه كلام العقل وقيل ذكر البعث ووجه بان الله لا يختص بالبعث
 بالموت لا الله يقال بعث من ربه اي ايقظ وبعث العقل اي نشرهم بل هو في النور ايقظ على ما قيل
 واما تخلفان عطف على قوله اما عقلياً اي اذ لم يكن حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه
 نحو فاصدع بما تقرر ولذا كذا الشبهة على ان حسيه ما يتعلق بالاستعارة البقية وعقلية باعتبار
 اصلها لا باعتبار نفسها بقوله فان المستعار منه كسر الزجاجه هذا اذا كان الصديق كسر الزجاجه
 لكن في القاموس ان الصديق هو الشق في الشيء القلب فالاستعارة منه الشق في شيء صلب لا يلحق
 والمستعار له التبليغ هذا اذا فسرنا صديقاً بآثره باظهر ما تقرر اي اظهر الامر اظهاً ولا يخفى كما لا يلزم
 لشق الزجاجه اما اذا فسرنا باظهر بالقرآن والمستعار له ايضاً حسي ولذا تفسير آخر ايضاً جمعها
 القاموس والجامع التأثير وهو عقليان واما عكس ذلك عطف على قوله واما تخلفان لا على قوله
 والحسي هو المستعار منه فالعني واما تخلفان والحسي هو المستعار له لانه ايا في العطف عليه لازم
 في العطف بآية ولذا عطف بآية ليكون صريحاً في انه يعادله قوله واما تخلفان واما اختاره لانه اظهر
 في تفصيل الاقسام الستة فتدبر نحو انما ياطفي الله لنا كمد في الجارية في القاموس طفا يطفئ
 طغفاً وطفواً بضمها كطفى يطفى كسفى يرضى طغفاً وطفياً بالفتح والكسر جازاً والعدو وانفجر
 وحلى في الكفر وسرف في المعاصي والنظام فان المستعار له كثرة الاوه حسي والمستعار منه التكبر الجليل

فعل وعده انما على شارة الى الفرق بين الله
 الكريم والبيت المنة بعداً وكسفى البيت
 على ما في التفسير فلهذا العطف في الآية
 الكريمة فافهم

الاستعارة والمزج المشترك بين الاستعارة والكسبي والعنوي وقيل الجاسم الاستعارة والكسبي هي في المنطق
 خيالي وفيه ان وجه الشبه يجب ان يكون في المستعار من القوة وهي عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ
 اي باعتبار اللفظها قسما وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيم باعتبار بقية فائدتها
 باعتبار معنى الاستعارة فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا يرجع الى معنى الاستعارة فانه تارة باعتبار
 ان معنى الاستعارة لا يجامع المستعار منه وقس عليه وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع انه يمكن باعتبار
 المعنى بان يقال المستعار مثلا ان لم يشمل على النسبة الى الفاعل ولم يكن مما اعير به وصفه ولم يكن
 معنى حرفيا فاصلية والاصفية طلبا للاختصار ولان مجزئهم عن اللفظ باعتبار نفس اللفظ في التقسيم
 انشبه بما لم يدر في ذلك ما يمكن الا ان اللفظ ان كان اسم جنس اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل
 اسما منه ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح ان يقصد هنا ما هو مفهوم لفظه وان اسما منه يسمى
 اصلية والاحال فاطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشافع الحق في شرح الفتح يريد
 صاحب الفتح باسم الجنس اسما المفهوم غير مشتق ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل
 وامر من الاعيان وقيام وقعود من المعاني ونحو ذلك الاسماء المشتقة من الصفات واسماء الزمان
 والمكان والآلة قال الشافعي وقبلة السيد الادب باسم الجنس من الحقيقى والحكى اي لفظه باسم الجنس
 ليشا ولا نحو جات فان الاستعارة فيه اصلية وفيه نظر لان الحاتم مؤنثا لسانه في الجور فيكون متاولا
 بصفة وقد استعير من مفهوم التناهي في الجور لمن له كمال وجود فهو كاستعارة شيء من مفهوم مشتق
 لفهوم مشتق فلا يصح شيء من الشبه والمشبّه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر
 التشبيه بين العين المصدر وبين ويجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية وانه
 الاصلية فاصلية اي فاستعارة اصلية لانها ليست تابعة لآخرها ولانها اصل للاستعارة التبعية
 كاستعارة قتل مثلا لانه الاسم الجليل والاستعارة على تقدير استساها في الرجل والفرس الشريد والآي
 والى لم يكن اللفظ اسما فبقي اي فالاستعارة تبعية والتشبيه بقوله كالفعل وما يشق منه كما سبق
 وقوله ما يشق منه عدل عن قول الفتح والصفاء لعدم تناسل الصفات لاسم الزمان والمكان والآلة

بالاشارة

بالاشارة وتعرف بالصفة بما دل على ذات مبهم في غاية الابهام باعتبار معنى هو القعود لا يتناها
 لانها اشادت عن اسم الزمان والمكان والآلة بايهام الذات العنوية في تلك الثلاثة لفظا ومعنى والزيادة
 والآلة كما قالوا ولا يبعد ان يقال المعنى ما قام له في التبادر ومنه ان يقدم المذات الكسبية فاشادت
 الصفة بهذا الوجه ايضا من هو لاسم الاسماء وفيه ان يكون ان يكون ما وضع له اسم المكان ذات يفعل
 فيها وكلا اسم الزمان فيكون ما وضع لاسم الآلة ذات يفعل بها فكذلك لفظه من حيث انه لا يورث الصفة
 هذا غير صحيح لا يستأخذ بهؤلاء الاسماء على ما نقله الشافعي وبهذا يظهر ان تشبيه السيد السند في معنى
 الانقراض ليس في موضوعه وانما كان عليه نظر مجزئهم بالانقراض ودعوى ان الانقراض لم يشبه
 اليهم فربية بلا مزية فاجراء دعوى احاطة بالشيء وهذا الكلام وقع في البيت فلهذا يرجع الى ما كان فيه منقول
 الاستعارة الاصلية كالتبعية بحسب التقسيم العقلي قسنا فالاصلية استعارة اسم جنس لغير مشتق او حرف
 واستعارته لاحد اللغتين والتبعية استعارة مشتق او حرف مشتق واستعارة احدهما لغيرها
 والواقع من كل من قسم التقسيمين في قسم الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة في المصدر والتعلق
 ان يكون لفظا من المستعار منه وله مصدر او متعلق والحرف فالقدم من الاستعارة المشتقة باعتبار
 استعارة المصدر بمعنى مصدره والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سرية استعارة
 الاخذ من غير تشبيه بمعنى المشتق بشيء ومنه غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لا يستعان باعتبار
 استعارة لفظ قبل الواضع معناه انه لو وضع الحرف لما نيله المناهية كالعالية فانه وضع القدم كالعالية
 الخصوصية ملحوظة بين علة ومعلول بلا حفظها بمفهوم العلة فتشعر اللفظ العلية لفهوم
 يشق على شيء التشبيه القريب بالعلة فترى تلك الاستعارة في الاستعارة اللد من العلية المحفوفة
 المحفوفة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذا لك وهذا هو المراد بتعلق معنى الحرف حيث قالوا
 اعتبار الاستعارة او لا في متعلق الحرف وهذا مشكوك جدا الذي ينبغي على مستند الحرف او مشتق اللفظ
 او لا بالمصدر او متعلق الحرف ولا يستعير شيئا منها وهذا هو الذي يليق بانسكاك ان يجعله وجه
 لرد التبعية الى الكنية والذي دعاه الى هذه الدعوى على ما نقله الشافعي عنهم ان الاستعارة تعتبر

92

والشبهة يقتضي كون الشبهة موصوفا بوجه الشبهة ويكون ذلك مشاركا للشبهة في وجه الشبهة وأما أصل
 للموصوفية التحق التي هي الامور المحققة التقررة ان ثبت كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معلق
 الافعال والتصفيات المستقلة تكونها مستقلة بغير متفرقة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضا لها
 دون الحرف وهو ظاهر وانما الموصوف في نحو جسم ابيض باسئل وجودها في عالم خفي فيض في اي حال
 واعتقد على وجه بوجه بعضهما في الشرح مرموزا ووضوحه فيما نقل عنه في الحاشي وهو ان الزمان نفسه يقع
 موصوفا فيقل زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير المتقررة كالحركة وان الذي ان الحرف والافعال
 لا يقع مشبهاتها بمقتضى الدليل هو انه يتبع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على الدعي وانما الدليل
 لا يتناول السمة الزمان والكان والآلة لانها تقع موصوفا فيقال مقام السمع ومجلسه في وقت
 والاستعارة فيها تبعية وان خصصه الشقا بالافعال والتصفيات الاشتك في ان اذا قلنا بلغنا مقبل
 فلو ان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وهذا هو عدم تناول
 دليله من اسم الزمان نظرا لظهور دخول الزمان في مفهومه وقوله ان في الاستعارة الثاني باحقيقه ان
 من ان الاستعارة في الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس المستعار منه فيكون في ايجاز الاستعارة
 التبعية في الافعال والحرف وتسمى انها تقع مشبهة كما هو مقتضى الدليل حتى ينطبق الدليل على الدعي
 ولا يذهب عليك ان ذلك لا يصح المعنى الغير المستقل بمحمولها عليه الا يصح كونه مفعولا ولا يجوز رآؤه
 اذا حكم على الشبه بكونه مشاركا للشبهة بل انما ان يجعل ما في قول الكافا ومفعول الشاكة فلا يصح الحرف
 لكونها مشبهاتها وانما لا يصح الفعل ايضا لكونه مفعولا لا به او مجزوا في الجوف في هذا الوجه
 ايضا امتناع استعارتها اصاله ووجه السيل السند بان التشبيه يستلزم او الاكون الشبهة موصوفا
 بوجه الشبهة وانما ركة التشبيه فيه ويلزم منه تبعا وصفه المشبه به بالمشاركة للشبه وازاد
 في وجوه النظر انه يصح جعل التصفيات محمولا عليها لان الاعتبار فيها احدث ونسبة وزات مما من حيث
 اليه ذلك نسبة تقييدية بغير مقصورة بالاصالة من العبارة وامتنع ذلك الامور حيث
 صارت كشيء واحد في زمان يلاحظ تارة جانب الذات اصاله فيجعل محمولا عليها وتارة جانب

فيجعل

فيجعل محمولا عليها ولا يخفى ان جعل التصفة محمولا عليها يلاحظ ما صدر في عليه مفهومها وجعلها
 محمولا عليها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفاهيم التي هي في حكمها عليه وبعد على الدلائل التي
 والحدث المتغير فيمكن ان كان ظاهره وان كان تشبه ما فانه عدم اشتراك للمعنى التبعي وسواء كان
 الشرح مرموزا او لا والله وصف في هذا الدليل على الافعال والتصفيات بكونها مستقلة بغير متفرقة
 الى غير ذلك فلا يكون عدم السبوت مانعا من الوصف وانما الشبهة ان لا معنى لكونها بالاشارة
 حين التعبير عنه بلفظ اليان غير متفرقة حين التعبير عنه بالايض وانما الشبهة ان معنى الصادق ايضا
 موصوفا للزمان وايضا لم يظهر وجه عدم تحقق معنى الحرف في التي لم يدخل فيها زمان ولم يدر في
 ايضا ثم فلا اشروع فلا وان يقال ان القصور الاهم من الصفات سائر الزمان والكان والآلة هو المعنى
 القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فانه كان قوة السبق صفة او اسم كان فلا ينبغي ان يعتبر الشبه
 فيما هو المقصود الا هم وكأنه اريد اولى ما يمكن ان يقال مبالغة في هذا الوجه ولم يرد الاشارة الى مكان
 تصح ما ذكره القوم لانه ظاهر الفساد ونحن نقول الاولى ان يقال ما سوى المعنى الصادر في
 بين المعنى الحقيقي والحجاز في الشقا فلا استعارة عند التحقيق لان معنى مفعول في معنى مفعول
 فالاعتق بالاعتبار ان يعتبر هذه الاستعارة في المصدر لاجل الادخل له في الاستعارة عن الاستعارة
 او يقال اعتبر الاستعارة في المصدر بكون تحصيل مجاز الشقا بالاشارة كتحصيل حقايقها ويكون
 التناسب بين المجازات والحقايق مريعا وانكر السيد السند بما نقل عن القوم وتفسير الحقايق بالامور
 المترتبة الشبهة المقابلة للمعنى ود جعله من مظهر الشرح ومن تبعهم من شارح القاموس قال ان
 بالحقايق كالدوات في بعض استعارة الهم الفهم المستقلة الغير الموصولة للفهم بها كما في الحرف
 والتبعية في مفهوم الافعال فانه معنى الحرف في التعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة فضلا
 ونسب الافعال آلة للاحاطة لغيرها من الحدث المتغير في مفهومها والفاعل الخ لا ركة غير
 مستقلة بالاحاطة فلا يصح شي من المعاني الحرفية لان يظهر مشبهها به محمولا عليه بالمشاركة للشبه
 وكذا المعاني الفعلية لان مجموع معنى الفعل من الحدث والتبعية والتمامة غير مستقل بالاحاطة لفعل

٢٢

فيها واحد وثلاثون اسما اسفل لكن اعتبارا بكونه مستندا فلا يصح ان يجعل مستندا اليه لانه لا يشي لا يكون
 مستندا اليه معاني النسبة التامة وان يكون مستندا اليه نسبة تامة مع كونه مستندا لنسبة غير
 تامة نحو العجيني ضرب زيد واولا الصفا واسما الزمان والمكان والالة فلا يتم فيها ما ذكره القوم في الوجه
 ما ذكره الشارح هذا تنبيه كلامه بعد حذف ما طوله من تحقيق معاني الحروف والافعال ومنها ما ينبغي ان
 في تصانيفه وبلغ تحقيقه القافية في شرح التامة العقلية لذلك ان تقول للام يصح الاستعارة عن
 المطابق للفعل من اعراس استعارته انما استعارته من المعنى التضمني كاستعارة الشيء من لا يملكه واعتبرا
 الاستعارة في المصدر ولم يردوا الفصل بين سائر المشتقات والفعل في الاستعارة بعد كونه
 من فروع المصدر وبما تجوز ان يجعل معاني الحروف والافعال محكوما عليها بالشاركة ملحقا بالافعال
 الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار هو من الحكم بالاستعارة في المصادر ومقتضى الحروف
 ان لا يساعدوا الواقع وان لم يجز التشديد والاستعارة في الفعل بالاصالة وما يشق منه في الحروف
 فالتشديد في الاولين لمعنى المصدر فيه ان التشديد في الاولين لمعنى المصدر لا يلائم الفعل مستعار فيجب
 ان يعتبر في استعارته التشديد بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله في الثالث لمتعلق به وقدر ظاهرهما
 لك من ان الاستعارة في التبعية كالاستعارة منه ولا يمكن دفعه بان التشبيه بمعنى المصدر
 يستلزم التشبيه له ضمنا فان التشبيه به هو ما يشبهه فمنه لانه التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان
 ما يذكر من ان الشاركة من الجانبين فان قلت هل تجزى الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في مقتضى
 العبرة فيها والاستعارة فيها فترى في الافعال قلت لا يمكن لانما قال السيد السند من ان مطلق النسبة
 التي هي متعلق نسب الافعال لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه مجازي متعلقا معاني الحروف من الاستعارة
 والاستعارة والظرفية الى غير ذلك فانها من احوال مخصوصة لها احوال مشهورة لانه مقتضى النسبة الكيفية
 المعبرة في الافعال وهو النسبة الى الفاعل لها احوال مخصوصة يمكن ان يغلب بها نسبة الفعل الى الالة
 وتارة من انما هي في استعمالها لفظا بل ان النسبة جزء من معنى الفعل فلا يستعار بها بخلاف المصدر
 فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشق منه الفعل والممكن مثله

متى بعد في الافعال من الاستعارة التبعية من الماضي بالمتبادر وبالعكس ان يشبه غيرهما اصل بالماضي
 في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالماضي في كونه نصب العين واجبا لشاهدة ثم يستعار لفظا
 لآخر مما لا يشبه السند فعلى هذا لا يكون الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه المصدر بالشيء
 مثلا بالقتل ويستعار الاسم ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب باليد والشارح ان يشبه المصدر بالشيء
 بالظرف في الماضي مثلا في تحقق الوقوع فيقول زيد ضرب فيكون المعنى المصدر المعنى القرب وهو في كل
 واحد من التشبيه والتشديد فيلحق كل منهما ما يقيد بهما بقية الآخر فتشبه لذلك وفيه
 ان الضرب حقيقة في كل من الغريب في الماضي والغريب في المستقبل فكيف يتحقق استعارته من احدهما لآخر
 حتى يستلزم الاستعارة بتبعية في الفعل وفي الثالث لمتعلق به عطف على قوله في الاولين لمعنى المصدر
 عطف على قوله على غير ليزن له يجوز عطف واحد ولا شاهدة في انما الشاعرة في العطف على قول
 عاملين والاداء الثالث الحرفي فانه ثالث ما لا يجري فيه الاستعارة الكلية من الفعل وما يشق منه الحرف
 ومن العجيب القول بانها ثالث اقسام الكلمة وقد حققنا انهم يتعلقون بمعناه لكن المصنف علم على المتعلق
 الحرفي المعنى الذي لا يدرك الحرفي على المعنى الابد فلقد قال كالمجوز في زيد في نوعه وجعل المجوز مشددا لما
 يقدر التشديد فيه مسامحة لان تقدير التشبيه في معناه كما يفيد قوله في الاولين لمعنى المصدر
 وما ذهب اليه المصنف غير صحيح لان القيمة في زيد في نوعه لم يستلزم في عند المصنف لانه الاستعارة للتشديد
 عنده بل هي مستعملة في وضعت له وقد تشبه بها بظرف واخر في النفس وجعل استعماله في قرينة
 على هذا التشبيه فيقدر راحة التشبيه في نطق الحال والحال ناطقة بكذا لانه مقتضى الاستعارة في تقدير
 ويجوز تعلق الجار بالمقارن لما دلل على المصدر بالناطق اي يقدر التشبيه للدلالة الحال بالناطق
 في ايضاح المعنى ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه
 ما يشق فكذلك الاستعارة في النطق اصلية وفيما يشتق منه بتبعية ويرد عليه ان هناك ما يفني
 عن تعلق الاستعارة بالتبعية وهو كونه النطق مجازا مراد في الدلالة التي هي لازمة للنطق لانه ما
 لادلالة له بحرف صوت اليسحق ان يسمى نطقا وليندمج بما ذكره الشارح من ان لا يكره ان يكون ذلك

٢٨

لكن ذلك الجواز لا ينبغي احتمال الاستعارة فانه اذا اجتمع في مقام التمجيز علاقة متعددة فكل الاول
 بانية شئت لان كلامي ان الاستعارة تتبعية تكون لا ينبغي به احد من غير اضطرار ولا انه نقل
 استحسن الجواب منه من قال ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها
 مجازا ام لا باعتبار ذكر المذموم من غير قصد الى تشبيهه ليكون استعارة لمحو كلامه عليه وفي
 النطق للدلالة استعارة اخرى وهو ان ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة للدلالة فالمشبه به
 دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال ولما لم يستحق ان يشبه به ذو
 الحال وفي لام التعليل عطفت على قوله في نطق الحال مخا فالتقط ال فرسولون ليكون لم عددا
 وحزنا للمعداة عطفت على قوله للدلالة والمخزن بعد الالتقاط بعلة اي الالتقاط عطفت على قوله
 بالنطق ولا يخفى ان التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يتعد المعداة بعلة فالاولى ان يقال في لام التعليل
 في نحو ما لتقط اه فاعرفه ان كنت من اهله وهذا الذي ذكره المصنف ما خوذ من كلام الكشاف حيث قال
 معنى التعليل في اللام وان على طريقتين الاولى ان لا يكون له كونه لا يتعد الى الالتقاط ان يكون له كونه
 ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وتربية شرب بالذي الذي يفعل الفاعل
 لاجله لكنه يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكتابة وتحقيق الاستعارة
 فيد على ما قالوا انه يشبه ترتيب المعداة والمخزن على الالتقاط بترتيب علة الغائية عليه ثم استعمل
 في التشبيه اللام للمؤولة للدلالة على ترتيب العلة الغائية الذي هو المشبه به فجزت الاستعارة اولاني
 العلية والقرينة وتبعيتها في اللام هذا وفيه بحث للدلالة ترتيبها العلوية لا العلية فلا مشابهة
 بينه وبين العلية حتى يستدل له اللام وانما يقع هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للعلوية والترتيب
 ومد قوله لام الغرض وان كان معلول من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل احدا ان وضع اللام للعلوية
 بل انفقوا ان اللام للعلوية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه التحقيق انما هو العلية مطلقا لا العلية
 العلية الغائية للالتقاط ومدار قرينتها اي الشايع الكثير فنبهه بلفظ المداد على انه القرينة
 قد يكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولكن ان يجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدان

القرينة

القرينة لا تنفسها في الاولين اي العقل وما استقر منه بخلاف القرينة غير مضبوط على ما قالوا
 ولان لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا على ما نقول على الفاعل في نطق الحال
 بكذا فانه انطلق الحقيقة لا يشبث للحال والفعول التبادر منه الفعول بخلاف قول ابن المعتز في مدح
 ابيه حيث خلع القند وفساده من الخدوفة ونصب وقام بالخدوفة كما ينبغي في حق الحق في كلامه
 قتل النمل واحي السحابة هو بالفتح والكسر الجوز والكن في القاموس ولادها الجوز فانه القتل
 والاحيا الحقيقيين لا يتعلقان بالنمل والجوز ولا يخفى ان الفاعل ايضا قرينة في احى ولا يتأتى الاحيا
 الا من الله تعالى فجعل كامن القتل والاحيا من القرينة في الفعل فقط متبوعا على الفعل ووصف في القاموس
 بالقتل الا ان هو غير معهود في الاثر في له فلذا تركه المصنف ونحو قول الفطامي لم يلق قوما هو شر
 لاخوته من عشية تجري بالدم الوادي نقرهم في الاخوة لهذين بيتا لهنم كجند القاموس
 وانما هو انه اراد باللهذمية الطغاة والبراجات فان فاديا بالقديم وقد جعل على تفسير الاستد
 ويجعل اليه المبالة كما في امرى للاخر ونية بالمثل الثاني ايها نذر القرينة على الفعل الثاني ايضا
 فانه القرينة على ان قرينة استعارة عن ايضا اللهذمية اليهم من تفسير على وجه النشاط كما هو شأن
 الكريم الضيا فتممة البيت بقدرتها القند القطع المستأصل والمستطيل او الشوطة لا ما كان خاط
 عليهم كل ذم من ذم الدرع بنسبها او الجوز بنحو فيشرهم بعذاب اليم فانه الغالب قرينة استعارة
 اشارة للنداء وقال صاحب الفتح او الى الجوع وفشر بالفاعل والفعول والمجاز والمجوز فاشكل
 تشبها بالمثل بل من قوله نقرى الديار رباضا مخزون من هرة اذا سرى النعم في الاجفان ايقاظا
 ويحتمل ان يكون هذا الاشكال من موز قول المصنف في الايضاح وفيه نظر كما يحتمل ان يكون موز
 الفشر في كونه الجوع لكل واحد من الفعل وما يشق منه مدان القرينة بل هو ملحوظ في القند وديا
 هذه القرائن ووجه الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعل والفعول والمجاز والمجوز اذ لا يتعلق
 في الاجفان بقوله نقرى بل بقوله سرى وتعلق العلامة في دفعه بما هو اضعف من المحشة فقال
 قوله في الاجفان قرينة على ان السرى مستعار من السير بالقياس فقد جمع البيت فقد جمع البيت

جميع الزمان المذكورة للكل في قرينة استعارة واحدة كما لا يخفى على واحد منهم من قائل الادب بالجميع
هو اكثر ونحن نقول قائل الجميع بواحد من هذه الامور ما دامه ما يحيا والواحد من اشياء او ثلاثة او اكثر
في البيت فمئلان فمئل جميع من الفاعل والفعول الاول والثاني باعتبار قوله تعالى وتمثيل جميع من الفاعل
والفعول في سرى ومن مفعولات الساتع الحق بنفسه الكون بالسهل وكانت سهر من الساتع وكان
عبارة مقابل السهل فسقط المضاف من قلم الساتع والامر سهل باعتبار اخر غير اعتبار الطرافين
والجاء في الثلاثة واللفظ هو الذي ستره المص في الايضاح والتقسيم باعتبار الخارج اي الخارج من كان
التشبيه والادخار خارج خاص باعتبار امر اخر ولا فالاقسام باعتبار اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا
لا يخفى في الثلاثة فانه اقسام باعتبار القرينة فانها اما حالية او لفظية واما واضحة او خفية فالاد
ان الاستعارة باعتبار اقتران ملائم لاجل الطرافين سوى القرينة لا الاستعارة الا وفيها يقارن ملائم
الاستعارة مع القرينة فلو لم تكن القرينة خارجة عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استخرج شاذ
الفتاح فخرج القرينة عن الاعتبار حيث قال في توفيق المطلق وهي بالم تعقب بصيغة ولا تعرب عن التعقب
فقال في لفظ التعقب اشارة الى اعتبار التجريد والتشريح يكون بعد تمام الاستعارة حتى المقادير القرينة
تجس يدرك كونها من خواص التشبيه ولذا جعل في الحاشية من قوله عن التشريح والتجريد لانه لا يخلو المصداق
في لفظ التعقيب اي اشتراط كون الملازم بعد الاستعارة عدله عنه فملا ثلاثة اقسام مطلقة وهي القرينة
ولم يقل ما لم تعقب ولم يقبل ما قصد به السكاكي للتعقب استعار من اسناد الاقتران الى الاستعارة لانه
القرينة من تمام الاستعارة فالتقارب بين القرينة ليست استعارة مقرونة بما يلزم فيه بصفة ولا
تفريع يريد بالتفريع ما يكون ايراد قرينة الاستعارة سواء ذكر على صورة التفريع وهو تفريع
اولا نحو فاذقها الله لباس الجوع حيث جعل النبي من التفريع لانه ذكر ذاقه التامع لباس من الاستعارة
لشدائد الجوع والخوف ولما كان التقية شات في الخوبة قال ولما لا لصفة الفتوة لا الخوبة وتذكير
الخوبة لتذكير لصفة بقاء الراء وقد انشأ مع موصوفه التقية على ما يقدر الايضاح ونحو بقنا
داعى دقة النظر والصفة النعنية بحمل ما قام بالغير وما دل على ذات بهمة باعتبار معنى هو المقصود

حيث قال المحقق في الادب
السهل شرح

وقد نهت بما ذكره التزم ايضا كان محتاجا الى قرينة مخرجة وهو ما قرنه بعلام الاستعارة بغير
ان يقيد ما يلزم الاستعارة بل يكون فيه تشبيها للامور من الاستعارة وتقرينها للتعريف الاقتران ان ذكر
ان التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله قامت المظلمة ومن عجب بشر تطلق من الشمس
تجريد مع اسناد التظليل للمنا التي من التظليل اخبره عن ان يوجب خلا في دعوى الاقتران ان دعوى
الشمس كغيره من التظليل لقوله او قل الكثير تصغير كثير صاحب مرة في الراء اي كثير العطاء استعارة
للعطاء للتعويض وفيه صاحب كذا يصون الراء ما يلزم عليه من الغبار والذات ما شرب بنية سياتي الكلام
وذكر في التفسير بل التجريد للتعويض اكثر من انما فالتظليل العطاء من يد يد الكثير وقد شاع وصف العطاء
بالكثرة وتعارف دعوى الراء ان قال الزمخشري ولما لا قصد الى التجريد وكان قصد التفسير لغير سائر
الراء لانه الراء هو الموصوف بالسبع والسعة دون الكثرة وهذا ونحن نقول قد ذكر في التامع
الغير من اشياء بالسبع واللفظ المطلق لله اكثر من الف الف الى الراء بالتشريح شبه على انه لا يدل على
الكثرة الا حيث لا يجزى من الا وهو ما نكتة للابن من التشبيه عليها وهو انما اذا اجتمع ملائم للاستعارة
فهو يتعين احدهم للقرينة والاختيار الى السامع يجعل ايها شاع قرينة والاخرى تجزى الا باللفظ
ما هو اقوى دلالة على الرادة للقرينة والاخرى للتجريد ونحن نقول ايها سبق في الدلالة على الرادة قرينة
والاخرى تجزى كيف لا للقرينة ما نصبت للدلالة على الرادة بعد سقيا حلا امرين في الدلالة لا معنى
الدعوى فملى هذه الكون الفريد بدو سياق الكلام فملى محل نظر والوجه ان كلام من اللاديين
ان طوى قرينة قرينة ومع ذلك الاستعارة مخرجة ولا تقابل بين المخرجة ومتعددة القرينة بل كل
متعددة القرينة مخرجة اذا تبسم البسم والتبسم والابتسام اقل القمي واحسث فقولها صا حكا حال
مؤكدة ولكنها ان تجعله جالا مقيدة فان تبسم الكريم قد يكون في مقام الانعام وعلى ملائجة السؤل
وقد يكون لمجرد القمي فقولها صا حكا احتراز عن التبسم معطيا ومجيبا للسؤل اي بغير من العطاء
الى ان تبسم حال صحيح من غير اعادة اجابة السؤل بمسلك السائل من قوله ولما لا تليك في الواقع
لا في ظن السائلين كما ظن فان فيه رعاية معام الدعوى فملى البيت غلفت الضمير كقوله قاب الما لا يقال

١٩١

غلق الرهن في يد الرهن ان لم يقدر الرهن على انفاكه وهذا محال مستحيل انه كان في اي حال
 ان الرهن ان لم يقدر عليه في الوقت الشرعي ملك الرهن كذا في الفائق فعلى البيت اذا قسم غلق
 وقاب امواله في ايدي السائلين قال المصنف في الايضاح وعليه قوله تعالى فاذا قضاها الله لباس الجوع
 والخوف فذكر في بيانه ما يقتضي ان الازقة تجريد لباس الاستعداد للكل الجوع والخوف ببلادة
 التوجه جميع البدن لوم اللباس ولهذا اختار على علم الجوع الذي هو انفس بالازقة وانما كانت الازقة
 من ملأنا المستعار له مع انه ليس الجوع والخوف من الطموح لانه شاعت الازقة في البلاد والاشياء
 وجرت مجرى الحقيقة في اصابتهما فبقول ذاق فلان البؤس والقر واذقه العذاب شبه ما يدرك
 من اشر الف والالم بما يدرك من طعم الرق والشبع واختار التجريد على الترخيص ولم يقل فكساها الله لباس
 الجوع والخوف لانه لا يوزن يستلزم الادراك بالتمسك من غير عكس فكأن في الازقة استعداد
 الامانة ليست في الكسوة هذا كله وقد اقتضى في ذلك اشر التحري فقله شبه ما يدرك من اشر الف
 والالم بما يدرك من طعم الرق والشبع بيان لوجه تقاريف الازقة والذوق في اصابة الشدة انشاء
 منه هذا التقاريف لبيان ان في الآية استعارة بين احداهما تفرعية وهو انه شبه ما غلب الانسا
 عند الجوع والخوف من بعض الحواش باللباس لاشتماله على التدبير ثم استعمله لباس والاخرى
 مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اشر الف والالم بما يدرك من طعم الرق والشبع حتى اوقع عليه الازقة
 فتكون الازقة استعارة تخيلية لا تجريد كالمادة الشارح فنسب الى القوم والزمحري اعتبار نيك
 الاستعداد بين في الآية لان جعل الازقة قرينة الاستعارة بالكناية يقتضي ارادة حقيقة وجعلها
 تجريد ارادة ما توافقت فيه من اصابة الشدة ولا يجتمع وان قال بعض ان لباس بلادة حقيقة
 الازقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية للاستعانة بها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف
 في نظم الكلام لانه قال عن التخصيص على ان ارادة حقيقة الازقة هنا يحتاج الى قرينة فكيف تجعل قرينة
 على الاستعارة بالكناية ودر شدة عطف على مجردة كما ان المجردة عطف على مطلق والاشارة فيه بحدوث
 اي هي مطلقه ومجردة مرشحة وملاحظة العطف سابقة على ملاحظة الترابط ليصح جعلها خبرا من

الكناية

الكناية عن الاقسام الثلاثة واما ما يشوب الكلام الشارح لانه الثلاثة اخبار لقدر ان ثلاثة اي مطلق
 والاشارة مجردة والاشارة شدة فبعد ولعل مراده ليس ما يشوبه عارقه وهي ما قرن بما يلزم الاستعانة
 ولم يلتفت الى ما قرن بما يلزم الاستعانة بالكناية بل انما يقتضي ان الاستعانة بالكناية ليست هناك لفظا
 استعارة بل تشبيه محض وكلامه في الاستعارة بالكناية التي هي قسم الجاهل الذي من شدة يشوبه الاستعارة
 والتشبيه الموقوف على عدم التقابل السكافي فهو ما ليس به وهو ان الاشارة من اقسام الاستعارة
 المروعة اذ التحقيق ان الاستعارة بالكناية انما يدف فيها على الكناية ما يلزمها فبعد شدة عنده نحو
 اولئك الذين اشتروا الفسادة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانما اشتروا الفسادة بالهدى ثم دفع
 عليها ما يلزم الاشتراء من قوة التبرع والعتا والتجارة وقد شبه على ان التفسير اعتباري بقوله وقد عطف
 اي التجريد والتبرع اوعلى دفع ما يتوهم من التناقض بين التجريد والتبرع فان احدهما لا يؤول الى الاتحاد
 والاخر الى التفرد ووجه اجتماعهما حرف دعوى الاتحاد الى الشبهة القارفة بالصفة والتبرع والتشبيه
 حتى يستدل على دعوى شوب التلازم للمشهد به ايضا لقوله اي قوله زهير الذي استدل به السلاج
 اي حاد السلاج واصلة شاكك من السكون التي هي اداة والباس وقد عطف اليانعة القلب
 ويجري الاعراب على الكاف فلا يكتب اليانعة السلاج بالكراسة الحوب او حيدنها ولا يفتح النجوى
 ومن التركيب المشهورة سلاجحة سلاجحة في طبريا يقال له بالجمجمة تدرى وهو كثير النجوى تجارب
 مع اليانعة بالنجوة فانه يطير فوقه ويدفع نحوه عليه بحيث يسيل من راسه الى قدمه فيسقط ويخرج
 عن الطير ان قلنا الشارح هذا تجريد لانه وصف يلزم الرقيل الشجاع قلت كذا القذف لو فسر بمن
 اوقع في الوقائع كثير او ما لو فسر بمن كثر له حتى كانه قد ذوق بالافضل هو ترشيع وانسب بالاسد
 لا يبعد ان يكون كذلك وكانت جعل الشارح داخل في ترشيع البيت فقال بعد قوله مقدف له ليدل الطفا
 لم يقل هذا ترشيع واللبس كعب جمع لينة كحكمة وهي الشعر التركيب بين كنفيد وفي مع العبد اشعار
 باله من كمال شجاعته تقصد ليدته والتفيل القطع وفي كون عدم التعليل ترشيعا نظرا لان الاسد بعيد
 عن الوصف بعدم تعليل الظفر بالهجر بالجر يد التشبيه لانه قد يوصف بعدم تعليل الظفر من شأنه التعليل

اي قلب الكان

صلى الله عليه وسلم

ولو اريد بعد تم تعليل النظر سلب الصفة على ما في شرح الكشاف من انه يقال فلان مقلوب الاطلاق
فهم الاختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوي شيئا الا ان يقال الوصف بعد الصفة اخذ
بالاسد والترشيح المنع من الاطلاق والتجريد وكذا الاطلاق من التجريد والترشيح المنع من جمع الترشيح
والتجريد لاشر له على تحقيق المبالغة في ظهور العينة التي توجب كمال المبالغة في التشبيه فيكون كثر
مبالغة وانما نسبة بالاشارة فقولنا لاشر له ليس انه كان دليل على ما اريد بقوله ابلغ سواء كان
من المبالغة او المبالغة ومبناه اي معنى الترشيح على تناسي التشبيه حتى انه ينسب صفة المضاف للحكاية
الحال المامية على علو القدر ما ينسب ويحكي على المكان في مقام استعارة علو المكان لعلو القدر وكقوله
اي فعله في تمام من قصيدة يربى بها خاله بن يزيد الشيباني ويذكر اياه ويذكره في هذا البيت
ويصدق حتى كظم بلام اللين والماضي المعروف على ما هو في الرواية الشهيرة وفي شرح العلامة يظن
على صفة المضاف المحمول فضلا عن انك العارف بان له حاجة في السماء اشارة الى انه يظن انه
لا يتوقف حتى يدخل السماء ويسير في القعود كما هو شأن الساعي في الحاجة فقد بالغ في ذكر الجهول
في ظهوره صعوده الى السماء فلا يرد ان اسناد ذلك القعود الى كمال الجهول فاصري في المبالغة صعوده
ان فيه كمال المبالغة وذكر ذلك في دفعه ان ذلك الجهول اشارة الى انه على بالقد وظن الحاجة به
جهول عظيم قال المصنف فلان قصده ان تناسي التشبيه ويقرب على ان كان فيجعل صاعدا الى السماء من حيث
السافة الكائنة لما كان لهذا الكلام وجه فيه نظر ولعلنا وقف الترشيح على تناسي التشبيه كما هو مع
التصريح بالتشبيه فاذبح انما على التشبيه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم انه لو انما تناسي التشبيه
ونحوه اي نحو انما على علو القدر ما ينسب على علو المكان ما من العجب في قوله قامت تظلمني وهو عجب
شمر تظلمني من الشمس والنهي عنه اي عن التبعي في قوله لا تجوز من بلاد غلذات البيت قال في
غير ان مذهب التبعي مذهب النهي عنه فاذبح انما على التشبيه به وصف يتبع شئونه المستعار منه
ومذهب النهي عنه انما خاصة من خواصه المستعار منه ثم انما الى زيادة تحقيقه وتبرير لهذا
الكلام بقوله واذا جاز انما على الفروع مع الاعتراف بالاصل قال الايضاح فلذا جاز انما على التشبيه

مع الاعتراف

مع الاعتراف بالمبالغة فهذا حمل الشارح على ان حمل الفروع على التشبيه بالاصل على التشبيه فقال في وجهه ان
الاصل في التشبيه وان كان هو التشبيه به من جهة انما قرى ولعروف في وجه التشبيه كمن التشبيه ايضا اصل
من جهة ان الفروع بعد دالية واذن القصود في الكلام وعلى فقه السيد السند في شرح عبارة
وتحتمل بقوله وان يساعد في الطلاق الاصل على التشبيه والفروع على التشبيه به لكن لا يخفى ان البناء
على الفروع هنا في عبارة الفاعل في مجازة قوله حتى ينسب على علو القدر على القدر هو التشبيه ومع ذلك
لا يرضى العارف بحساق الكلام ان يجعل الفروع عبارة عن التشبيه به فلا يحمل عبارة على ما علم ان ترحلات
المانع اقرب من الذي بل نقوله مراد بالفروع التشبيه ويريد انه اذا جاز انما بالاصل وهو التشبيه به
واجب انما على الفروع وهو التشبيه مع الاعتراف بالاصل وعدم الاعتراف عن انما ان هناك متعده وافضل
عن جعل بعضه اصلا وبعضه فرعاً على ان توجب على الايضاح والوجه بينه وبين ما في الكتاب يمكن بانه قصد
في الايضاح الى بيان يقول الى ما ينسب اليه ما ذكره هنا ولم يقصد الاتحاد بينهما في الفهم حتى يكون
كلام الايضاح شارحاً لخاصية هذا النظم كما في قوله اي اعيان ابن الاحتشام في الشمس مسكنها في السماء
فقرى اي حمل على البصر للفرار عن جملة ظن تسطيع انتم ايها الولا الشمس القعود ولما تسطيع اي
الشمس اليك التتر ولا فمع حجة اولى هذا جواب قوله واذا جاز انما فالتباعد على الفروع مع حمد الاصل كما في
الاشارة اولى ولا يخفى ان قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد مع دعوى الاتحاد لا اعتراف بالاصل نعم
في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعل امر متروك فيبغي ان يقال اذا جاز انما على الفروع
مع حمد الاصل فمع تفرده اولى ولا خلاف في انه كما ان اشباح الاصل للمفرد الاصل يحتاج الى توجيه يحتاج
اشباح الفروع له مع حمد الاصل وتناسي التشبيه وجعل الفروع من الاصل الى توجيه لانه مع تناسي
الاشيائية وجعل اتحاد التشبيه مع التشبيه به نصب العين كيف يسوغ اشباح حال التشبيه واضافة
هو من خواص ايد فتوجيه التبرير ما هو جيب فقام التجريد وقد قدناه لكن في توجيه اجبها
ما ينفعك هنا واما يوجب بانه التجريد مشابهة الواقعي والتشبيه مشابهة الادعاء فكل وجهه هذا
وما قد منا اعذب وبشر به البهجة النسب واما الجواز المكسب على بيان الجواز والفرد جعل البيان

١٢

١٢

الاستعارة في قوله تعالى والفرق فكذلك تفصيل لفظ الجاز في صدر البيت فلفظ الركب كذا في الايضاح فكذلك انما اراد باللفظ الركب وتركب التقيد اعني انما على ان تقيد المفرد بالتركيب بغيره فخرج الجاز من صفة قيدا التركيب المستعمل في اي معنى يشبه بعناه الاصل بمعنى المطابق وبهذا تم تعريف الجاز المركب الا الله اراد التشبيه الذي يبنى عليه الجاز الركب لا يكون الا تمثيلا وهو لا يكون تشبيه صورة متفرعة من عدة امور الى مثلها الا في وجه متفرع من عدة امور كما اتفقت كلماتهم عليه وان نبهنا كذا على انه لا يتم فيه فتذكرنا ان قوله تشبيه التمثيل ولم يكف بقوله تمثيلا لانه التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترز عن استعمال اللفظ المشترك في الترتيب وعن ايها اخذ الفرق في الفرق ولم يحترز بقوله تشبيه التمثيل عن الاستعارة المفردة فيفني عن اعتبار التركيب في الترتيب لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فخرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصح استعماله في ذلك السيد السمان طرف التمثيل لا يصح ان يكون مفردا وما اشهر في كلامهم كلام طاهر بن عيسى على السام كذا يذكر الطرف مفردا فلهذا العاطفة مقدرة ينسأ قال الذين اليها فلما لم يذكر الا مفردا قبل ان يفرق مفردا مسامحة وانما خرج المحقق لانه لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا الله جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن الجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغي تقديم قوله لهما الفتي التشبيه على قوله تشبيه التمثيل لا يقتضي الترتيب تقديم الشراك الذي هو في عدة النسخ على المختص الذي هو في حداد الفصل وسياتي لهذا من يد تفصيل يكشف القضا عن وجه الحق ان شاء الله تعالى وقد استعمل الترتيب على العلة الفاعلية وهي الحكم المستول والصورة التي هي المثال المنة الاستعارة بعد بالفعل والمادية وهو التشبيه لانها معه بالقوة فان اتمام الاستعارة على العلة فتخرج بالافعال بغيره لهما الفتي التشبيه وينبغي على ان الله تعالى في هذه الاستعارة ايضا مرعى بقى ان يكون العقدة التي تترتب معنى مطابقا لبقا الاستعارة منه غير ظاهر كما يقال المتردد في امر ان كان اختصارا لافي الفسار كانه للفني كما يقال المفني المتردد في جواب السئلة لكنه اختصارا لكان عدلا

المثال جامع لما فيه لغويته خلاصا من واقع ومما تعلق على الاول جملة ان نسخ المحقق حيث قال عطفنا عليه وكما كتب عليه ابن زيد لما يؤول الى مراد بن محمد وقد بلغنا انه متوقف في البيعة لما بعد فاني انك تعلم رجلا وتوخر اخرى فاذ بلغك كذا فاعمل على ايها است فاعمل قوله اني انك تقدم رجلا وتوخر اخرى بيان كلمة لا يسقط من القول فافهم الشهادة انك على سيرة العرف والمجهول ايضا مسامحة ومعنى الفتي وكل منهما متما والظاهر من العبارة ان اخرى صفة رجلا وهو الشهود له في عبارة الفسار حيث قال في اخذ صورة تردده يعني الفتي في تشبيهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر قارة يريد الذهب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى ثم يدخل صورة الشدة في جنس صورة الشدة به ردها الى الفتي في التشبيه فيكسوها وصف الشدة به من غير تغيير فيلزم وجهه من الوجوه على سبيل الاستعارة فاعلم وانك ايها الفتي تردد تقدم رجلا وتوخر اخرى ويشهد له عبارة الايضاح ايضا حيث قال في بيان ما كتب الوليد بن يزيد بن ثوبان صورة تردده في الباقية بصورة تردده من قام ليذهب في امر قارة يريد الذهب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فادروا عليه ان التردد لا يقدم رجلا ولا يؤخر رجلا اخرى خلفه فافهم انما خرج المحقق في شرحه لفظه بانه اراد بالرجل المخطوطة والفتي تقدم خطوة قد ملك وتاخر خطوة اخرى خلفك وادروا عليه ان تأخير المخطوطة المقدمة الى موضع ابتداء منتهى المخطوطة التردد فالاولى تقدم خطوة وتوخر خطوة اخرى وبعد يرد ان الشهود في التردد تقدم الرجل وتأخيرها لا المخطوطة وتباعد السيد السمان في التحلف فقال اراد بالرجل الاخرى الرجل التي قد بها جعلها رجلا اخرى لانها من حيث انها اخر منافية لها من حيث انها قدمت لكن اللفظ هو ما ذكره ان اخرى صفة تارة اي تقدم رجلا وتارة تؤخر تارة اخرى فانه هيئة تردد التردد في الذهب هكذا ويستعمل التمثيل للاستعارة لانه التشبيه على سبيل الاستعارة لانه الاستعارة متضمنة للتشبيه والتشبيه التمثيل فيه على طريق الاستعارة وقد يستعمل التمثيل مطلقا مع بغير اسم التشبيه فيقال تشبيه تمثيل وتشبيه تمثلي ولا يطلق التمثيل مطلقا على التشبيه استوفنا انما على تعريف الجاز الركب بانه غير جامع لخرج مجاز ان مركبة ليست علاقتها التشبيه كالمجاز المستعمل في الدعاء

١٩٥

او التحسين او التحسين او نحو ذلك ولا يبعد ان يقال ما سوى الاستعارة التخييلية من الجوارات التي كتبت في الجوارات
 والجوارات بالاصالة اجزاء لها داخلية في الجوارات فلو عدنا اللفظ الذي صار مجازا للشيء في جزءه قسرا على
 من الجوارات كما كان جازيا في اصله وقوله تعالى ولما اذن ابنته وجوههم فتي من الله وانشاها مجازات
 مركبة وله نقل به احد بخلاف الاستعارة التخييلية فانها من حيث انها استعارة لا تجوز في شيء من اجزائها
 بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تغير في شيء من اجزائه فالجواز المكتسب للفظ السهم من حيث المجموع فيها
 شبه معناه الاصلي والاشي مما ليس علاقتها التخييلية كذلك ينبغي ان قولنا حفظت التوراة لمن حفظ السهم
 في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا ان يتحقق ويقال حفظت التوراة لم يستعمل في لازم معناه بل
 اخذ لازم على سبيل التورية وفيه قسما لم يتم انه يشكك استعارة المركبة الشتمل على التشبيه وهي غير مستقلة الا
 ينبغي ان لا يجري فيه الاستعارة بالاصالة كما في المحرور في قولنا الاستعارة التخييلية او لا وبعدها كونها
 تابعة اعتبرت الاستعارة اولاد في اي شيء ومتى فاشي استعمل استعماله اي الجوارات المركبة واللفظ السهم
 فيها شبه معناه الاصلي وجعل الضمير في التمثيل على سبيل الاستعارة او التمثيل مطلقا يوجب اعتبار الاستعارة
 كذلك فسرنا انما كونه على سبيل الاستعارة واحدة فبذلك من شيع السهم الى سبيل التشبيه او في معناه
 الاصلي وهو كونه على سبيل التشبيه او اللفظ في المعنى الاصلي غير داخل في شيع الجوارات المركبة حتى يخرج
 عنه به فالوجه ان المراد بعدم التفسير في ذلك من غير تغيير تذكيرا او ثانيا او اخر او ثالثة
 وجمعا لم يقدرا على هيشة في الضرب مع كونها مستقلة لا بقوله وانما لا تغير الامثال وتعلقه بقوله
 يسمى مثلا وجهه اي كما يسمى تيمنا على سبيل الاستعارة وتيمنا مطلقا يسمى مثلا ولا يبعد ان اللفظ
 الى تسمية مثلا بخصوصه وتسمية تيمنا لا بخصوصه لانه الكلام في كل فرد من الشئ الذي يرفع الشئ
 كلمة متى والتسمية مثلا ايضا لا بخصوصه ولهذا اي يكون الشئ تيمنا في استعماله ملتبس فيه هو المورد
 من غير تغيير يستند اليه القريب لا يتغير الامثال فلا يقال في خطاب الرجل الذي يطلب شيئا منهم
 قبل ذلك صيغت اللين بالصف بفتح التاء بل كرها لانه كان واردا في امرأة ولا ينبغي ان يصيغ
 في مظهره لم يستعمل فيها تيمنا بل في المورد بل نقل الى معنى آخر فصار استعارة مستقلة على استعارة تصويرية

الاستعارة

٢٩٥

الاستعارة حقيقة في موردها وهي ان لا يفسر بملك الزينة بين الشئ والاستعارة الى الشئ كما في حقيقة
 اللين على لفظ السهم فانه مأخوذ من الشئ واستعارة اليه فلا يتحقق الحكم بعدم تغير الامثال ولا يقال
 تأخير يجب في اللفظ وتقرير يربط لما ينبغي في اللفظ فان فهمي بين اللفظ كما كان جوهرا من الناس
 يعتبر بلفظ الشئ ويستعار هذا اللفظ منه للمحال واللفظة ان كان لها شانه يجب وكثيرا ذلك في التمثيل
 كما في قوله تعالى فلهذا كمثل الذي استوقد نار الاية اي حاله او صفته او قسمة العجبة
 الشان العزبية في نظر الازهان وكفره تعالى وله الشئ الاعلى اي الصفة العجبة وكفره تعالى
 شئ المحنة التي وعدت للفقراء اي فيما قصصنا عليكم قصتها العجبة لما فرغ من بحث الاستعارة وكان
 مظنة ان يؤخذ عليه بانته فانه الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولم يستوف اقسام
 وبانه خالف السكاكي في مواضع عقبها بفصلين احدهما تحقيق الاستعارة بالكناية والاستعارة
 التخييلية على وجه يبين انها ليست من اقسام الجوارات اللفظية والاستعارة المذكورة فلهذا اطلنا
 اللفظية واللفظية عنهما واثبتهما في تزييف كلام السكاكي فيما لقيه وقد تم فصل الاستعارة
 بالكناية والتخييلية لان تحقيقهما هما بيان السكاكي وفي فصل تزييف كلام السكاكي تزييف
 وايه فيهما ايضا فهذا الفصل كالتيتم له ايضا **فصل** الاقوال في الاستعارة بالكناية ثلثة اقسام
 ذهب اليه القائل وهو المشبه به المستعار المشبه السكوت عن ذكره اعتمادا على دلالة اثبات لازم
 المشبه به على المشبه به مستعار له فقولنا تشبث اظفار النية بفلاون الاستعارة بالكناية
 السبع المستعار النية الذي لم يذكر اعتمادا على ان اضافة الاظفار الى النية يدل على ان السبع مستعار
 وفتح السبع المحقق والسبع السند ان في كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى ينقصون عهده الله
 نصر بما يذكره حيث قال من اسرار البلاغة فلهذا نقول ان يسكت عن ذكر النية المستعار ثم يبرز
 اليه ذلك بوجه من روافد فنيته هذا يدرك الرمز على مكانه نحو شجاع يفتخر من اقرانه فنيته
 على ان الشجاع اسد هذا الكلام وقا لاهذا هو القول الصواب الذي لا خلاف فيه وفيه انه القصد
 من استعارة السبع النية الى دعوى ان كونها سباعا قد تقررت وصارت سلمة لكان الالف في التشبيه

المشبه

وهذا حاصل من إضافة الاطلاق الى النية فانها تفيد كالاتفاق السبع عليها ان كونها سبعة
 مسلم في الحكم بانها سبعة مستعارة والها معنوية نصب إضافة الاطلاق قرينة عليه فكل
 خلاف ما يشهد به الوجدان من غير حاجة اليه فالحق ان الاستعارة بالكناية هي استعارة السبعة
 للنية السكونية عنها بالترميز اليها بذكرها دفعه الذي هو الاطلاق وفي قول الكشاف حيث خلا من
 عن ذكر الشيء المستعار ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله ففقد تبيينه على انه الشجر اسد دون
 ان يقول فيه منية على استعارة الاسد للشجر مشاهدة ظاهرة لا خلا فم يتجه عليه ان في
 دعوى ظهوره الالمانية وكونها مسلمة لا دعوى انه اسد كما ذكره ويمكن دفعه بان في قوله
 منية تبيينها على ظهوره الدعوى فتبينه وثانيتها ما ذهب اليه السكاكي مريجا وان كثر في كلامه
 ما يقتضي انه جرى على ما تقدم من قوله انما لفظ الشبه المستعمل في المشبهة اذ جاء بقرينة
 استعارة فافظ ما هو من لازم الشبه بصورة متوهمه تخيلة تشبيهه به اثبت للمشبه
 والباقي عليه بل في حكمه بانها مجاز وجعله تسامحا لاستعارة الدخلة في المجاز واما القول بان حكمه انه
 لازم الشبه به مستعارة بصورة وهي تشبيهه به فتسلف لاحاجة اليه بل ابقا القوم على معناه
 وابثباته المشبه بها اذ اعون الدلالة على القصد واقوى قرينة عليه في دفعه اثبات الحكم للاستعارة
 التخيلية يرجع الى الشبه به لايها فقولا نشبه الاطلاق للنية لوراءه بالاطلاق حقيقة لا يفيد
 اطلاق الاطلاق والسبع لانتفاء الوقت فلو لا قصد امر ثبات النية لثبات القصد وفسد البيان كيف لا
 وقال ثبت الاطلاق للنية لو كانت الاطلاق على حقيقتها ثبت الاطلاق والسبع الذي اتحدت مع النية
 لكان الشبه بينهما ولا مشبهة في انه يفيد اطلاق الاطلاق وثانيتها ما ذهب اليه المصنف قال الشارح
 هو شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مني على مناسبة لغوية الاستعارة بالكناية وانه كان
 في موقعها لكن تسميتها استعارة ما لا يميز المناسبة فكانت استعارة طمعه وتكون بقوله اقوى ما
 يدل على ضعفه في انه في تمام الاطلاق للنية يجعل كونه النية سبعة مسلمة الشبهة فلا يكون
 هناك قصد الى تشبيهه فلا يفيد قوله قد يفيد التشبيه في النفس فلا يفيد شيء من اركان سوى

ولا قوله

والاقوله مفيد عليه بان ثبت المشبه امر مختص بالمشبه به هذا فقوله وقد يفيد التشبيه في النفس
 فلا يفيد شيء من اركان سوى المشبه يشمل زيدا في جواب من يشبه الاسد فخرجه بقوله
 ويدل عليه بان ثبت المشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر محقق حسا او عقلا
 جرى عليه اسم ذلك الامر فيسمى تشبيه استعارة بالكناية او استعارة مكنا عنها اما الكناية
 والمكنا عنها فلا تدل لم يفهم به بل انما اشير بذلك لان المشبه به واما الاستعارة في قولها جرد
 سرية خالية عن المناسبة ككثر فلا تدل استعارة للدلالة عليه فذكر لازم الشبه به وما هو حقه
 تلك الدلالة اداة التشبيه وتبين اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به المشبه استعارة تخيلية
 لاستعارة استعارة لازم الشبه به المشبه به لانه ان الشبه من جنس المشبه به وهذا القول
 في الاستعارة التخيلية موافقا لكلام السلف ومصرح به في كلام الشيخ عبد القاهر وقد سمعت فيها
 قول السكاكي فيها قولان لانه لا ثالث لهما ولا يذهب عليك ان تعريف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما
 جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم الشبه به لان الشبه فانه مجازا للتعبير عن لازم الشبه
 بل لفظ لازم المشبه به يدل على التشبيه فانه لولا التشبيه لم يستعمل المشبه به المشبه وقد جعل
 العلامة في الكتاب قوله تعالى ينقصون عهد الله من هذا القيل حيث قال سأل سائل
 النقص في ابطال العهد من حيث تسميته العهد بالجمل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات
 الرصلة بين السامعين الا الله لانهم العرارة الاتفاق على ان قرينة الكنية لا يكون الا التخيلية
 كما سمعني لم يحفظ تعريفها عن خروج مثلها عنه قال المصنف في الايضاح ثم ذكر الامر المختص بالنية
 اثبت المشبه منه ما لا يكل وجه الشبه في المشبه به به وانه ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه
 في المشبه به وكانه اشار بقوله ومنه وانه ان يقول على ضربين الى انه لا حصر فيها اذ يكفي للقرينة
 اثبات الامر المختص بالمشبه به المشبه سواء كان له دخل في وجه التشبيه او لا الا ترى ان قوله هي
 القلب عن مسلمي اذ جعل فيه تشبيه القلب بالسكون مقرر في النفس يدل عليه اثبات القصد المختص
 بالسكون مع انه لا دخل له في وجه التشبيه الذي هو الغير وزوال العقل جعله الشارح عن بيان

التشبيه المظهر باعتبار الكناية

٢٩٦

المقولة ثم ذلك الامر المختص على ضربين فالاول من الصلح والاول بقوله كما في قوله في فروعها الضيق
 مع ان الاحق بالقديم هو القسم الثاني لان الاول لا يمتد الى ما بعده من حيث جعل قولاني
 ذوب من القسم الثاني وقال ان قوام اختيار التسليم المنقوس بالاطفال فان قلت قد ذكره المص
 في الفصل الثاني على وفق ما ذكره السكاكي فقد ناقض نفسه قلت ذكره على سبيل النقل ولم يقدح به
 ولا الاثر فيه اعترا على تحقيق المعنى وانما النية من اعلام الوقت انشئت اي ملقت افعالها
 لشيء في نفسه النية بالتسليم في اختيار النفوس بالغير والعلية تفسير للغير من غير تفرقة من تنوع
 وضار فاشتبه لها اي النية بالاطفال التي لا يكل ذلك فيه بدونها وان تقوم بدونها لان من
 اختيار التسليم الانبياء وشار الى الثاني بقوله كما في قوله الاخر ولئن نطقت بشكر تركه مضمون
 فليسان حال بالشكاية انطق يعني ترك اكثر من ترك ويجوز شكاية لسانه الى امره انما طوى بشكر
 البر حيث يعجز عن اداء حقه فيه التوجيه فافهم فانه لا يدع المشيئة ولا يذهب عليك اذا البيت
 انما يكون من باب الاستعارة لو لم يكن لسان حال من قبل الجاهل ان الظاهر ان لا فائدة بينه وبين
 قول المصنف فانه يشبه فيه الحال بالانسان في الدلالة على القصور وليس قوام دلالة الانسان
 باللسان بل له اسباب اخر من الاشارة والكناية الا ان كما لها بدلالة المصدر كلف وقار شبهه قال
 متكلم في الدلالة على القصور فاشتبه لها انسان ومما به قوام دلالة الانسان المتكلم هو الانسان
 ولا يخفى انه لو اعتبرت تشبيه النية بسبب مقال بالاطفال كان قوام وجه الشبه بالاطفال والآلة تكلف
 ومن غير ارجح السور يخرج عجيبة القوم عجز الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات مقولة مبنية
 على التشبيه القلوب كما لا يبالغة في التشبيه فهي المخرج من العرجة حكما لا نقولنا التسليم كانية تشبه
 مقولوب بعد الفرض منه الى الشبه بذلك انشئت النية افعالها استعارة مقولة استعارة بعد
 تشبيه التسليم بالنية لينة التسليم الاد على قايده بالنية معناه جعلها سببا تشبيها على النية
 بلغت في الاعتبار مرتبة ينبغي ان يستعير التسليم عنها السور دون العكس المشيئة وضعت موضع
 التسليم لكن هذا على ما جرى عليه السكاكي وكذا قول ذهبي حيث انشئت فيه المشيئة ما به قوام وجه

الشبه

الشبه قد اشار الى قولنا لاخر صحا اي ذهب سكرهوى القلب موصفا عن سلكي فقيه استعارة بالكناية
 وتخييل حيث يشبه القلب بسكران ويشبه له التحوير ترك القلب القوي واليد الى الجهل موصفا عنها في القفا
 صحا ذهب السكر وتركه القوي في الشر اي سلا حجاز من القوي والسكون الخرج من القلب واقر باطل
 اي انتهى باطلا من لوانم حب سلمي يقال اقر وقر وتنازل انتهى وحيث لاخذ في الكلام
 والعنى ظاهر ويقال اقر عنه اي يجب فانتهى بقصره باطله في الامالة في الكلام قلب الله العاجز
 هو القلب لا باطل ان لا ينسب العجز الى ما من شأنه الاختيار وفي كلامه الترخ حيث قال انه ترك
 ما كان يتركه ما شاء بذلك وعن الان يفتقر لهذا كما يقول قولنا انه ترك ما كان يتركه في تقدير
 تركه ما كان يتركه وما كان يتركه فاعل تركه ومفعولها العائد الى القلب محذوف وقالا اشرع
 يقال اقر عنه الشيء ان اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقر القلب عن باطله ولا حاجة
 اليد لصحة ان يقال امتنع عنه باطله وتركه بحاله كالكلام ولا يخفى عليك ان التركة بالنسب الى ما يتركه
 التركب بالنسبة اليه بل الى التركيب بالنسبة الى ما يتركه فلا بد من تحقق من له القلب وترك
 اقر من القوي ورواجه من عريته تعريته جعلت عن يانها هذا هو المقصود بالتخييل ومثال ذلك
 بالكناية والتخييل والتمثيلها وبغير الاستعارة الحقيقية وهذا في كلام السكاكي قسم ثالث من الاستعارة
 فانه جعل الاستعارة الحقيقية وتخييلية ومحملة لهما والمصنف يلتفت الى هذا القسم مع ان القسم
 لان المحمل لهما لا يخرج عنهما واشار اليه في تحقيق مثال الاستعارة بالكناية يقع في هذه الاشارة فائدة
 عظيمة ذكرتها والله الحمد الام على علمه وهي انه لا يعا على البليغ عدم التخصيص على مقصوده فيما
 ناد على اصل المقصود وبعد وضوحه ولا ضرورة في تجويز ايراد كلامه على لفظ متعدده
 يسلك الخطاب اية شأبل ايراده كذلك مما يتردى في قدره ويدل على طوله باعده واستمر صدره
 ويند في نشاط الخطاب حيث تنزه ذلك التكلم منزلة نفرة في معرفة طرق البيان والتبديل المقصود
 برعوه بجزا اشارة الى البيان ولم يأت به في اشارة التحقيق الذي تحقيقه هذا يتوقف على معرفة
 التخييلية واشار اولاً الى بيان التخييلية التي هي فيه بقوله اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان

١٩٢

يركبه ومن مراد في التمان الحجة من الجهل والقي واضع عن معادته لادلالته في الكلام على تركه
 ما كان يركبه ومن الحجة مطلق على ما يقضيه السقوط فثبت انما يدرك على تركه ما كان يركبه
 من حيث يركبه الى ان يركب على حقيقته المحبوبة كما قد برادجاء السخى ثم لادلالته في الكلام على تركه
 الا ان يركب ذلك من ابياء اخر لهذا الشر والله تعالى اعلم فثبت الآلية اي آلات القلب وكذا
 عود الصبر في معادته وقال الشارح الصبر ان الى ما يركبه وكانه حقا البيت من ان يكون
 فيه قلب وهو هنا بحث وهذا العلم يقصد على مذهب المتن الاحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدرك
 على انه يطلب الآلية انما يلزم ذلك لو ان افراس البهي آلات ما يلزمه فيجعل الاستعارة الحقيقية
 قرينة للكنية كما سمع في قوله تعالى فينقضون عهد الله او قوله الات كما هو شأن السكاك
 ولو لم قلادلالة على تقدير افراس البهي والرواحل على بطلانها بل على احوالها الى وقت الحاجة كما
 هو شأن آلات شديدة اذا فرغ من سلوكها فثبت. ذهير في نفسه البهي بحجة من جهة المسير
 كالحج والتمارة فثبت انها اي من تلك الجهة الويل كالسفر هذه الحاجة فاهل الات انها ووجه الشبه
 الاشتغال التام ويكون السالك بالصعبة غير مال بمهلكة ولا محتر من موكبة صاهي والالات
 وليس وجه الشبه كما لا يدون ضمني اهل الات كما لا يدون عليه كلام الشرح فهذا الشبه الضمري
 التفسير الاستعارة بالكنية والتخييلة التي قرينتها ما اشار اليه بقوله فثبت الات البهي
 الافراس والرواحل التي تحفر جهة المسير والسفر فالصبي على هذا من الصبوة بمعنى الليل الى
 الجهل والفتنة اي من جنس الصبوة لا بمعنى الكون صيا في القاموس الصبوة جهلة الفتنة صيا
 وصبا وصي وصبا وفي ذلك مدلول عن طريقه السكاك حيث جعل البهي بمعنى الكون صيا فاحتاج
 الى حذف مضاف وان البهي لا يشي الى ان عنده في واللات في حذف التمان عن المصاد واما ما
 قال الشارح لا من القيا بقصد ديقا صبي صبا اي لعب مع الصبيان فيدلها نقلها من القاموس
 على شدة على ان فتح القيا بفتح القاء لا بفتح القاء ولا يساعده النظم الاعلى ولا بعيد وهو انما قص
 للقرينة ومن البين ان وجه الشبه في هذا المثال هي مركبة من عدة امور فيمكن ان يكون الشبه

السلطان
 يشير الى ان العري صان عن الات
 والفراس والرواحل تحيى عن

لشعرية
 ط

الات
 اهل
 حيث لا يفهم قوله

على وجه

على ان وجه الشبه في الاستعارة بالكنية ايضا قد يكون لغيرها ايضا من خواص هذا التمثيل واثار
 الى الحقيقة بقوله ويحتمل ان اي ذهيرا اذ بالافراس والرواحل على السقوط وشبهتها
 والقرى الحاصلة لخلق استعارة اللغات اولاد بها الاسماء التي قلنا نتاخذ اي تنفق وتجمع في اتباع
 التي الاوان البهي وعنفوان الشبا مثل الملل والنال والاعوان فيكون استعارة الافراس والرواحل
 حقيقة لتحقيق معناها عقلا على الاحتمال الاول وحسنا على الثاني ولا يذبح عليك ان لا يأس بان يركب
 بالافراس والرواحل جميع ما ذكر على سبيل التردد فكانه قصد مكلة او منع الخلو والفرغ من الفصل
 الاول شرح في الشك فقال **فصل** عرف السكاك الحقيقية اللغوية احتراز عن الحقيقة العقلية بالكلم
 المستقلة فيما وضعت له من غير ما ويل في الوضع واحتراز بالقياس الاخير وهو قوله غير ما ويل في الوضع
 عن الاستعارة على اصح القولين وهو ان الاستعارة مستقلة في غير ما وضعت له بخلاف القول الآخر وهو
 مستقلة فيما وضعت له والشرط في امر عقلي فاندرج حقيقة لغوية ولا يسوغ اخراجها عن تعريف الحقيقة
 اللغوية ولا اخراجها بغير ما يندرج في الوضع لانه لا يندرج في الوضع على قول الاصح وقوله
 فانها بيان لواقع الاحتراز عنها بهذا القيد بانها مستقلة فيما وضعت له بتأويل اي وضعها على سبيل
 بتأويل وصرف الوضع عن الظاهر فان لفظه هو مند ليس الوضع على سبيل الادوات بل على سبيل التحقيق
 ولا يخفى انه كما قيد الدعوى بقوله على اصح القولين ان يقيد الدليل الا ان تعييدا اذ هو يسوق
 الذهن الى القيد الاخر فيمكن وقد عدل عن عبارة السكاك الاختلاف فيه على ما هو المشهور حيث قال
 وانما ذكر هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة فقدما الكلمة مستقلة فيما وضعت له
 القولين ولا يستقيم حقيقة بل بجزء القوي لا بد دعوى القفظ السكاك وهو يتوهم المستعارة على وجه
 من التاويل هذا والاداء بقوله دعوى القفظ دعوى كون القفظ على حذف كون مضاف الى القفظ
 فاشبه الله لا يصح جعل قوله على اصح القولين مستقلة بقوله مستقلة فيما وضعت له لان الاختلاف
 في استعمالها فيما وضعت له في الراء وانما الاختلاف في استعمالها فيما وضعت له بالتحقيق لكن
 القولين استغاثه وحمل الوضع على الوضع بالتاويل بعيد فثبت ان قوله لا يندرج في ما قلنا

٢٩٢

وصار مقول الفصل بين قوله على اصح القولين ومتعلق بقوله في الاستعارة فقد اكلم مستوفى فيما مضى
له وبين قوله ولا تسميها حقيقة وقوله فقد اكلمه بقوله على اصح القولين هذا ونحن نقول بعد من
الاختلاف الى الاوجز الاوضح لكن كلام السكاكي مبني على ما قلنا من ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله
مستوفى فيما مضى وضعت له دليلا واضحا وضعت له تباهيل لوضوح القرينة المؤدية اليه لفظ القديسي
عن كونها مستوفى فيما مضى وضعت له الامثلة سبل التحقيق واكتفى بتقييد الدليل بقوله على اصح القولين
عن تقييد الدقوى على عكس ما فعله الصركن ما فعله الصركن لان حواله امر الله حق بالاسبق
انطب من الفكر والنفس واحفظ من توهم غير المقصود والمجاز اللغوي عطف على قوله الحقيقة
اي عرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستوفى في غير ما وضعت له بالتحقيق ان ادله ما يقابل
التأويل في اصطلاح به الخطاب مع قرينة مافة عن اوله واتي بغير التحقيق لادخل الاستعارة
في تعريف الجاز تباهيل ما من انها مستوفى فيما مضى وضعت له بالتأويل وهذا واضح وان كان ظاهر عبارة
السكاكي يقتضي ان هذا القيد لا يخرج الاستعارة حيث قال وقول بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج
وفي بعض النسخ احتراز ان لا يخرج الاستعارة لان ذلك لفظ ظاهر انفسا ونجعل السماع كلمة لازمة
وجعل في المختصر الجاز الى دق في احتراز ان لا يخرج كلمة الدق احتراز لا يخرج ونحن نقول ان
عن ان لا يخرج مدلول الاستعارة لا وضعت له فلو دخل الاستعارة في السوفى في غير ما وضعت له ودد
ظاهرا ما ذكره السكاكي بانه الوضع وان كان يطلق في شأن الاستعارة فيقال هي موضوعه المستما
تباهيل ويطلق عليه الموضوع له بالتأويل لكن لا يطلق فيها الوضع من غير تقييد بالتأويل وذلك
ظاهرا من مولد استقال الوضع لانه ما ذكره المصدر وبعبارة اخرى من ان فسر السكاكي نفس الوضع
بتعيين اللفظ بانه المعنى بغيره وقال قولي بغير احتراز عن المجاز العين بانه معناه بقرينة ذلك
ان دلالة الاسم على الرجل الشجاع وتعيينه بانه كذا هو بواسطة القرينة لانه يجوز ان يكون
تفسير السكاكي تفسير للاصل معني والاصل من تفسيره العيين في الاخر ونحو اذا اطلق اليتا
الوضع تباهيل فالاستعارة لا تخله من غير قيد بالتحقيق فلو بغيره لانه لا يدخل الاستعارة في تعريف

المجاز في قوله زيادة ايضاح للدخول بهذا التفسير فلهذا ما اجاب به الشارح عند في المختصر من انه
اراد السكاكي انه عرضا لشرائه بين معناه الشهور والوضع تباهيل فذكر قوله بالتحقيق قرينة
على المراد بلفظه فيدخل فيه الاستعارة لان اضراف عند الاطلاق الى ما ليس تباهيل في موضع
وتباعد ايضا ترفعا لاوله على التقييد بانه يصدق على الاستعارة الكلمة المستوفى في غير ما وضعت
له للمحالة ولا ينافيه صدق الكلمة المستوفى فيما مضى وضعت له لان صدق الاقل باعتبار الوضع
بالتحقيق وصدق الثاني باعتبار الوضع بالتأويل ولا يندفع بما ذكره الشارح في المختصر انه قرينة
على تعيين المراد بلفظه الوضع الذي عرض له الاشتراك لتدويل على المقصود بالتأويل فخرج الاستعارة
لان عروضا لاشترائه كقديسي واعلم ان الشارح قال موافقا لما في الايضاح المراد بالوضع وما يشق منه
ليست في تباهيل عدم الحاجة الى التقييد وضعت بعد التأويل في تعريف الحقيقة وبما تحقيق في تعريف
المجاز يمكن ان يقال بيان حال الوضع يمكن فيما هو بعبارة لتقرر الشفا ثابته المصداق في ذلك
وبان عطف على قوله بان في قوله مدد بان واعادة الجاز تباهيل على ان كلامه العطف والعطف
عليه مستقل في الرد عليه وليس كذلك لان العطف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والعطف
يختص بالحقيقة فرد ما ذكره السكاكي بمجموع الامرين فالاولى حركة اعارة الجاز التقييد باصطلاح
به الخطاب لا بخصوص لانه منه في تعريف الحقيقة لخرج المجاز المستوفى فيما مضى وضعت له كالقوله التي
استوفى في اسان الشرح بمعنى الدعاء فحصل الاعتراض ان التعريف ليس مانع ودعا بما جاز بان الام
بالوضع في قوله من غير تباهيل في الوضع الوضع في الاصطلاح بالخطاب وذلك يوجب تقييد الوضع
في غير ما وضعت له باصطلاح به الخطاب وبهذا انه قد ما ذكره الشارح انه لا يمكن العهد بل
لا بد من تقييد موضوعه ايضا في قوله فيما هي موضوعه له ثم يجي ان لام العهد لا يصر في اللفظ
الا في وضع مفهوم من قوله فيما هي موضوعه له وان قوله بالتحقيق في تعريف المجاز وقوله من غير تباهيل
في الوضع في تعريف الحقيقة بمعنى واحد بلا ريب فلو ان في قوله من غير تباهيل في الوضع عن قيد
به الخطاب المعنى عند قوله بالتحقيق ومنه من اجاب بان القيد لا يرد في تعريف الحقيقة من التسميه

٩٩

من تقييد تعريف الجواز وهو غير ملتفت اليه بوجه منها ان الترتيب لا يليق بالتعريف ومنها
ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكي في تعريف الجواز لا يمكن ذكره في تعريف الحقيقة لأنه يستلزم
الادوار ومنها ان القيد الذي هو بحدود تعريف الترتيب الى ان ذكر المتعديين قوله من غير تأويل
في الوضع مع انه لا حاجة اليه كيف يتوهم به ترك القيد للمقابلة ولجواب عنه ان السماع وارادناه
السيد السعد بان الامور التي تختلف بالانسان لا تتم تفرعاتها بدون اعتبار قيد الحقيقة وقد
ذلك بحيث يكفي بهذه المتعارفين من ذكرها وبان تعليق الحكم بالوصف مشروط بالحشية كلفي قولنا
المجوز لا يجيب سائله ومعلوم ان الحقيقة والجواز من الامور الاضافية حتى ان لفظا وادلا
يكون حقيقة وجواز بالنسبة الى معين بل بالنسبة الى معنى واحد فالمعنى هو هذا ان الحقيقة هي
الكلمة المستقلة فيها هي موضوعه له من حيث انها موضوعه له والصلوة المستقلة في السماع
في الدعا لم تسعمل في الموضوعه هي له من حيث انه موضوع له ولا يصح ان يحل معنى تعريف الجواز
الكلمة المستقلة في غير ما هي موضوعه له من حيث انه غير ما هي موضوعه له لاقسامها الجواز في غير
ليس من حيث انه موضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ازالة
الموضوع له فلهذا لم يترك القيد باصطلاح به التماثل في تعريف الجواز وفيه بحث وهو انه
لو اريد ببقائه المستقلة فيما وضع له من حيث انه ما وضعت له ان كونه موضوعا له علاقة مستقلة
للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال الحكم التعلق فيما وضع له لاجل انه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع
وان انتهى في المحيية التعليلية بجوابه ان لها مالا خلا فلا خلا في مدخلية كونه التي غير ما وضعت له
الجواز لا انه لا يكفي بل لا بد من صحة التعلق مع كونه غير هذا قال في الايضاح ثم تعريف بل لا بد من
قيد الغلط كما تقدم يريد ما تقدم من انك تقول لصاحبك فلهذا العزم مشير الى كتاب بين يديك
وانت تريد ان تقول فلهذا الكتاب فطقت واجيب بانه ان الغلط لا ينسب قرينة مانعة عن ازالة
الموضوع له ولقد اشرع باننا اشارة الى الكتاب قرينة مانعة وفيه انه لو كان هذه قرينة مانعة
عن ازالة الموضوع له لبعده المخاطب ما هي بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ازالة التعلق به

وغيره

وغيره بين الالفة عن ازالة التعلق والالفة عن ازالة المعنى بان الالفة من ازالة المعنى ان يستقل
الذهن منها الى علم الالفة الى ازالة التعلق المتبع لعدم ازالة المعنى من غير ان يلتفت
الذهن اليه وقارة بذكر عبارة احمد مشوة بان ذكر الكلمة من قصد ولا فلفظي ذكر اللفظ واجبا
السيد السعد بان اللفظ لا يلفظ ليس ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون حقا في اللفظ صادرا
عن قصد وفيه انه قوله كما تقدم ينادي ان مراده ما سهو من لسانه بل ان الغلط ليم ان الغلط
لا ينسب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن الناقصة في عدم كونه هذا اللفظ حقيقة لانه يحتمل
ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي التعلق فيها وضعت له في الاستفارة غائبة ان لا يكون
حقيقة صحيحة وقسم السكاكي الجواز بالمعنى الذي يستلزم الاستفارة وغيرهما ولم يرد انه تسبها
صريحا بل انه ذكر ما يحصل منه هذه القسمة لانه قسمه الى افعال عن الفاعلة متضمن لها وقسمه
لها الى الاستفارة وغيرها ومن اليزان انه يستعاد منه ان الجواز المطلق استفارة وغيرها وعرف
الاستفارة بان يذكر احد طرفي التشبيه اي لفظا او طرفا في التشبيه بقرينة قوله وتسمى به اي
بالطرف المذكور الاخر اي الطرف التروك ذلك ان تسميه به معنى الاخر فامل مدعى دخول المشبه
في جنس المشبه به فجعل الاستفارة قسما من اقسام المشبه المراد به المشبه به فانه فيها التشبيه
المراد به المشبه به ذلك جعل الاستفارة مطلقا المشبه به حيث قال ويسمى المشبه به لو كان
هو المذكور والمتركة واسم مستعان اما في صورة ازالة المشبه به فظ استعير من المشبه به
اسم المشبه واما في ازالة المشبه به المشبه فيتا ورا ان يكون الاستفارة من المشبه لكن اعتبر
في الملاقاة الاستفارة استعارته لان المشبه به المشبه في اطلاق اللفظ والنية جعل الاستفارة
مع انه اريد بالنية السبع اللفظ استعير من السبع الاطلاق والنية وما خفي هذا فلهذا ازالة
نفس في هذا العام حيث جعل الاستفارة بالكناية هذه السبع ولذا جعل المشبه به مستعارة منه
في جعل اسم المشبه به مستعارة من اللفظ ليعمل الاستفارة بالكناية المشبه الا ان يقال ازالة المشبه
فقد كان المذكور كافي الاستفارة بالكناية والمتركة كافي الاستفارة المحرجة يسمى

لان يعد مجازا وبسبب هذا لا ذكر احد شاسدا له ولكن العهدة في ذلك على السلف ومعه الله ونالها
 ان المجاز العرفي شامل للركب والمراد بالكلية هو اللفظ الوضعي مطلقا ومنه قولهم كلمة الله وروى الشيخ
 بان الكلمة في هذا المعنى مجاز في اصطلاح القرينة فلا يصح من غير قرينة سيما في التوقيف مع الله عز وجل بان
 التفسير في الاستعارة وغيرهما هو المجاز الفرد حيث قسم اليها المجاز اللغوي الذي عليه لقوله وهو ما
 ويسمى مجازا في اللفظ لقوله وهو ما تقدم وان لم يكن صريحا في ان القسم المجاز الفرد بناء على قولهم الكلمة لكن قوله
 ويسمى مجازا في الفرد نص فيه بل نص في انه لا يصح قولهم الكلمة ان سئل اعمى تعريف المجاز بالكلية بهذا المعنى
 اما لان عبارة القطع غير موصوفة عن التقييد واما لان القرينة قامت على هذه الادارة حيث قسم القسم
 مركبا وسئل ان لم يصح بان القسم المجاز للاستعارة وغيرهما هو المجاز الفرد بناء على ان التسمية بالمجاز في
 الفرد يصح ان يكون بناء على الاغلب لكن لقوله بعد ما اريد بالكلية ما يقع الفرد والركب فان اريد بالوضع
 الوضع بالتمثيل لم يدخل الركب من المحققين في تعريف الحقيقة ومن المجازات في تعريف المجاز والله
 وان يصدق عليه ان الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة للكل لا يصدق انها الكلمة المستعملة في غير
 ما هي موضوعة له في اصطلاح بدلتها حتى يتحقق غير الموضوع له في اصطلاح بدلتها حتى
 وان اريد ما هو اعم من الشخصي والتوقيفي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة والله موضوع بان المعنى المجازي
 ومما نرى على ما بين في الاصول هذا الكلام اشراج مع نهاية تجريله فحق ضيق فيه نظر اما اوله
 فلاحظ قوله مع انه صرح بان القسم المجاز للاستعارة وغيرهما هو المجاز في الفرد بناء على ما ذكره في جواب السائل
 ان مورد القسمة ليس المجاز للفرد اللهم الا ان يقال لم يحل اشراج القسم المجاز للفرد لجمال المجاز اللغوي
 التقسيم الى ارجح الى معنى الكلمة الى ارجح الى الحكم غير المجاز اللغوي المجاز في الفرد وهذا الجواب لا يحل جعلها
 مستغنيين بل يحل المجاز الفرد في ارجح اليه من الاستعارة فلهذا قد ذهب الى ان السكاكي صرح بان القسم
 ليس المجاز للفرد بناء على ان كتابا للكل والحكم بان القسم متغايران واما ثانيا فلان تحتان شتان
 فنقول اوله بالوضع الوضع بلا قرينة سواء كان شخصا او تقييما ولم يتبين في الاصول ان المجاز موضوع
 بهذا المعنى فالحاصل ان للوضع معنيين خاصة هما التقييد المعنى بل قد يثبت هو المستشهد والتقسيم

الى الحقيقة

الى الحقيقة والمجاز الى يدور وعام وهو التقييد المعنى بلا قرينة ويدور فيه تعيين المجاز فليكن هذا على
 ملك التمييز على كثير من الزوايا ثانيا فلان هذا الاستعارة ليس على الصواب لانه فرع الاعتراف بالحقيقة
 والمجاز الكبير فان عرفت مطلق الحقيقة والمجاز واخذ الوضع في تعريفها يقال ان اريد بالوضع الوضع
 بالتمثيل الى آخره انك والحاصل ان هذا الاستعارة ليس على وجه الاستعارة التمثيلية قسم الى الفرد وكما
 يبطل به هذا الجواب الذي اختاره الشارح وغيره ولا يصح ان اضافت لكل شيء او تقييدها او قتلها
 بالشيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة هو ما هو التقديم المضاف الى اللفظ المقترنة بتأخير اخرى
 والاستعارة هو لانه قد ذهبوا الى مستقلة فيما وضعت له قال الشارح وهذا في غاية السقوط وان كانت
 حتى تهافت في غاية المفاخرة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وقدر اخرى مستعمل
 في معناه الاصلي والمجاز اما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة شدة من يقوم
 ليذهب قارة بريد الذهاب فيقدم رجلا وقارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر من المسئلة
 في علم البيان واما مسها وهو سقط من الرأب وهو ان لا يقول ومن الاشياء استعارة وصف احدى
 صود من منزهتين من امور او وصف الاخرى ومن اشكال الاستعارة ونظائرها فلان الاستعارة
 والاستعارة المستعملة في بيان من قيل الثقة وسادها ان لا يتم ان التمثيل سلف التركيب لله استعارة
 مبنية على التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مؤدبين كما في قول تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فاذا
 ترك فيه تشبيه الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية مفردة ولا يخفى ان هذا النوع لا يضر الصريح فكيف
 كون التمثيل مركبا ولا يتوقف رد عدا التمثيل من الاستعارة على استغناء التركيب المتفوق فليكن التمثيل
 معدودا منها لا يمتنع بل ببعضه افسد ما في الفرد لانا نقول عدا السكاكي التمثيل من الاستعارة على
 التركيب مطلقا حيث مثل تلك الاستعارة المفردة بارة تقدم رجلا وتؤخر اخرى على انه يمكن
 تحريك بيان المعنى الى وجه ينسب عنه هذا النوع بان يرد الالام به بالتمثيل التركيب بل ان قسم
 التمثيل للتركيب بمعنى ان هذا القسم لا ينفك عن فرد رتب وهذا ظاهر ضعف ما ذكره الشارح حيث
 وفيه نظر لا تدلوا ثبوت ان مثل هذا التشبيه به يقع استعارة تمثيلية وفيه انما يصح لرد كلام المصنف

لا اختلا لا السكاكي لانه قد عد من الاستعارة التحقيقة مثل قولنا اراك تقدم وجلا وقد خاخرى
ولا شك انه ليس مما يغير من المشبه بجزء ولا مما يضاف في موزانته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل
الاصلي على انه النوع المشار اليه بقوله لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية من السند
وقوله لا مما يضاف في موزانته بل في نفس الكلام واعلم ان على هذه الجواب والحوار الرابع والاربع
لانه ايضا مع استلزام التركيب لكن مستلزم ان لا تنكيب في تمثيل حتى قولنا اراك تقدم وجلا وتؤخر
اخرى الا انه لو تم كان ناسخا بخلاف النوع بهذا السند كما عرفت والسند السند اثبت استلزام
تمثيل التركيب بالنقل او الامن الفتح حيث قال ومن الاشكالية استعارة وهذا احدى صودتين
مستزعتين من امور لو وصف الاخرى ولهذا الذي يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة فقد صرح بكون
الاستعارات والسند له مركبتين واما القوة الترميمية لا يستلزم الاستعداد وينتزع عنها
ولا يقتضي للمثالة عليها لفظا مريبا فاعلم ان القوة المستزعة بغير مثل النقل ولما كانت
الفرق والجمالية اللبقة النفس الى المصطفى مفهومه قصد فلا يقرر العقل على انتزاع القوة منها
ولو سلم العقل بعد فهمه بالام يبين مداول اللفظ الفرد وفيه ان استعارة اللفظ الدال على
الهئية الترميمية لهيئة مستزعة اخرى لا يجب ان يكون من الهئية المفصلة لهئية مفصلة بل
لا يكون الا لهئية مجزئة وربما يكون من هئية مجزئة اذا كان اللفظ مفرد الا ان ذلك الاجمال
لغاية تفصيل الهئية يحضر تفصيلا ويجعل العقل وسيلة تفصيلها ولذلك يكون لهذه الاستعارة
شرف وفصل وبيان انه لا يكون الا لهئية مجزئة ان استعارة تقدم وجلا وتؤخر اخرى من هئية
الترتيب في الذوات تفصيلا لا تفصلا من الفاظ متعددة يشغل من كل منهما الاجزاء من الهئية
لكن لهئية التردد رد في جواب الاستعارة اجمالا او هئية التردد فيه تفهم من جميع هذه الجمل
من حيث هو جميع من غير تفصيل الفاظها على قد تفصيل اجزاء الهئية فاجزا الهئية بالشيء الى
الهئية المتعارضة كما عرفت في الفرد واثبت ذلك الاستلزام ثانيا بانه الاستعداد بالانتمى
الاستعارة التمثيلية على التمثيل وهو لا يكون الا بين طرفين مركبتين وذلك لانه لو كان

وجهه من غير ما من متعدد والمتبادر منه الانتزاع من متعدد وهو غير اجزاء ولا لا لقليلها وجهه
مثلا او مركب من متعدد ودون الترتيب على ما يتبادر واجب ما لم يصر في صاير فلا بد ان يكون
كل من طرفيه مريبا وفيه ان صرف الترتيب عن الظاهر ليس باصعب من تأويل الحكم بكون العقل في
في قوله تعالى مثلهم كمثل اليهود مفردين ويجعله حكما على سبيل التوسع وجعل ارجاء الكاف عليه مبنيا
على الساحة لا تحاد على المشبه به كما ذهب اليه لمحافظة ظاهر عبارة الترتيب على ان اختيار الانتزاع على
التأليف لا يجب ان يكون المنتزع عنه عن الترتيب بل يقتضي على ان العيب هو التركيب الاعتباري
لا التركيب الحقيقي ان ثبت مع قطع النظر عن اعتماد العقل وتفرقه فالاستعارة لا يتبادر منه الا انتزاع
الاعتباري لا خروج المنتزع منه ولو لم يستلزم ذلك الاكون متعدد ومتحققا في الظاهر لا التركيب
النافي للافراد كما حققناه لك على وجهه انما كنهه عن بيانه فان قلت قد جرد صاحب الكشاف في قوله
تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا الاية ان يكون شيئا واحدا متبادرا للمثلية في ان لا فرق بين التركيب
والفرق الا بانه العقل يجعل المقدار اواحد اما خذ من حيث الاجتماع في التركيب وتفسيره وحلا
مشبهها بواحد فواحد في الفرق فكلا لا يتبع الفرق من اعتبار الالفاظ مضغوطة في الطراف وان لم تكن
مقدرة في نظم الكلام لانه في التركيب فلا يكون الذي هو الهئية المركبة مدخولا للفظ الفرد قلت
تجريد التركيب والترتيب في جملة واحدة لا يجب ان يعتبر في الترتيب فيمكن من جملة فضل التركيب
على الترتيب ثانيا بان التركيب من غير الالفاظ دون الترتيب على ان في احتياج الترتيب ايضا
نظرا لم لا يجوز ان يكون في التمثيل الفرقة بتجليل مفهوم الفرد واعتبار التمثيل بين جزئيه
منها وثاني وقد فرغ السيد السند الثاني بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب ترك الطرف
في التمثيل وجوب افراده في الاستعارة التبعية لانه يعتبر في الصادرة متعلقا الحروف ابتداء او
كلها مفردات وتسم على الترتيب في جعله كلمة على ما في قوله تعالى اراك على هدى من ربهم استعارة
تبعية وتتميز وتابعة فلا هو كلام الكشاف وقد وقع بينهما متاخرة فيه واطبق في هذا المقام
غاية الاطاب ولم يكن لما عرفت يتعلقت بايرادها فاعرفنا عنه وان كان النافي ما ذكره من ادوات

2

فانها لا تشك عندكم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخييل باطوار الشبه
بالسمع والسلف اما بغير ذلك ويجعلونه مضمونا او يعطون الاطوار ترتيبا للتشبيه للاستعارة
تخييلية وقد صرح في فصل بيان جهات تشبيحي الاستعارة ايضا به حيث قال التخييلية قلما يحسن
الحسن البليغ بدون الاستعارة بالكناية ولذلك استعجن في قوله العلامى الاستعارة هذا يريد قوله
انى قام الاستعارة باللام فاستحيب قد استعذبت ما يكافى ويريد بالاستعارة ما نقل ان بعض اصحاب
الطائفة يعتد باليد فادعوه وقالوا بعت لتأثيرها باللام فقال في جوابها بعث لنا من جنس هذا
حتى بعثت لك من ما باللام يعنى امان وقع معنى مبنية مثل وحققها ما جاز الفاء من الرتبة ولم
الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستعارة بكان لان الآية ليست من قبيل ما باللام حتى يذبح عنه لانه قد
عندنا شقاه وقد ظن على اولاده بحفظ جنابه وبقية على الارض وكذا عند بعض روهة والا
عند تواضعه يطاوع من راسه ويحفظ من يديه ذله ولما اضعه باحدثه جال على الطائفة
الاستعارة بالكناية ويضطر الجراح اليها قرينة لها فانها من الامور اللابسيطة للحال الشبه بها
واستعد المصنف وجدها بدون الكنية جدا ان لا يوجد له مثال في كلام البليغ وقال قول الطائفة
ليس فيه دليل على وقد عدلوا ان يكون ايواما شرا باللام بظرف الشرايب لا شرا على ما يكرهه المصنف
كما ان الظرف قد يشمل على ما يكرهه الشرايب ليشاعره ومراعاة فتكون التخييلية في قوله تايبة للمكنى
عنها او بالانقراء لانه الترم قد يمكن حارة الغرام كما ان التايكسكن غليل الايام فيكون تشبيها على حد
لحين الاخرى للاستعارة ولا تشبيها على الوجهين لانه كان ينبغي له ان يشبه بظرف شرايب مكره
او شرايب مكره هذا كلامه يعنى تشبيهه بظرف الظرف او بظرفه لا ليس ما ينبغي وليس المراد
ان عياره لا يقع باقصد من التشبيه بظرف شرايب مكره او شرايب مكره على ما بينه الشرايب
لانه خلاف عبارته ويكره ان يقال الترم قرينة على اراة تشبيهه بالظرف المكره او ان الترم
فلا تشبيها على ما لا يلائم تايبة بالكناية يجوز ان يقول فلا ترم على سبيل الجواز الى الاستعارة
ما باللام عند رتبة وانما استعذبت ما يكافى فاحفظ ما عندك والاضيق فيه الى تفسير التخييلية

فانها

فكن نقول لا نسلم على ذوي الاحسان بعد قيام الباعث على الاساس فبهم بالبصيرة والبصر الشفيع
ما يلقى في الزمان ان يكونه من يرى في بحر الاحود وشو وشو السكاكى التخييلية بما الى استعارة لا تحقق
لغناه حسنا ولا عقلا فلا يرد القول ونظائره وانته ليس لغناه الا امر او هيما لله لم يزل تحت
المراد بكملة ما ولا كان مالا لا تحقق لغناه حسنا ولا عقلا شاملا ولا يتعلق به توهم ايضا اخر من قبله
بل هو اى معناه صورة اى ذو صورة فانه الصورة جاءت بهذا المعنى ايضا وهي اختصارها للتخييلية
بايمان الوهم اياها فان الانسان قوة انها تركيب المتفرقا وتفرق المركبا اذا استعملها العقل تستعمله
وانا استعملها الوهم تستعمله للتخييل ولما كان حصول هذا المعنى السعد له باعمال الوهم اياها سميت
استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال لا نسب ان سمي بوجهية وعلا التسمية تخيلية من امارات نفس
السكاكى من تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله محضة الا يشوبها شئ من التحقق الحسى والعقل للزق
بينه وبين اعتبار السلف فان اظفار الميتة عندهم امر محقق شابه توهم الثبوت الميتة فها
اختلاطت توهم وتحقق بخلاف ما اعتبر فانه امر وهمي محض لا تحقق له الا باعتبار ذاته ولا باعتبار
ثبوته وصرح باللفظ في قوله طغف الاطوار ههنا ما هو في تحقيقه من التخييلية حتى لو حذف
اللفظ وقال كالاطوار لم يتايسر الوهم الى جمل مثلا ما هو في تحقيقه من التخييلية للصورة
الوهمية او لم يتايسر الوهم الى عملها باثبات الاطوار الميتة كما استعمل في قوله الطائفة الى العهد
الذي سبق فانه لما ثبت به النية بالسمع في الاعتيال اخذ الوهم باجمال التحقيق في تصويرها الى الميتة
بصورته اى السمع واختار مثل لوزمه بحسب العقيدة لا بحسب الحقيقة فانه الاطوار لا تلزم
حقيقة السمع قال في المقتل وفي الايضاح فيشبهها ما يلزم صورته لها اى الميتة فاحترق
لها مثل صورة الاطوار اى مثل القصور بصورة لانها من لوازم السمع لا يكمل الاعتيال فيه
الا بها على حقيقة المصداق ولا يتصور الاعتيال الا بها على ما ذكره القصار ووافقه الايضاح ههنا
علم يتصوره الغنى فاعلى ما سبق من تحقيقه فتعريفه هذا انما هو على اللفظ مستعمل صورة وهو محقق
من غير ان يجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا يستلزم الاستعارة بالكناية غلظ في اقرب السلف

تفسر جميع عن الطائفة لا في اعتبار الحاجة اليها وقد عرفت وجه الحاجة على اخص بيانها وانه
فقد كثر في مخالفة مطلق على نفسه وبنواويل المذهب لتقديره فهو منسوب واللفظ فيه نفس ومخالفة
تفسير غيره لها يجعل الشيء للشيء ولا يصدر عنه انه يصدر على كل محال عقلي فلذا قيد في الاصل بغيره
كجعل القيد للشئ الذي كان له في المذهب في المذهب على ان لا يكون هو لان الشئ الذي هو
ذلك ان تعطف على قوله وفيه تعسف مطلق فعلة على السرية وبالجملة يريد ان تفسيره مع كونه
غير موثوق به معتق غير موثوق به فلا لانه يخالف تفسير غيره في انه يقتضي كونه الاظفار مستقلة
في صفة وجهه وتفسير غيره يقتضي كونها حقيقة على ما عرفت ومخالفة القدم فما الحق معقده
جساسة فيه حساسة فلا يريد ما ذكره الشارح المحقق في الخطر ان صاحب الفتح في هذا الفن
خصوصا في مثل هذا الاعتبار ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بما ذكره مخالف
لا ذكره غيره لان مقصود المصنف انما ذكره من يفهم المذهب مقتضى العقل وما ذهب اليه القدم
باجمدهم ويقتضي ما ذكره السكاك ان يكون التفسير تخيلية للزعم مثل ما ذكره في التخييلية من ان
الخبر المستفي في السمع بالاغتيا لا اخذ الوهم في تصويرها بصورتها واخترازالان مهالها فيه اي
في التفسير لانه ايضا اثبات ما افترعه الوهم من لوان الشبه بل الشبه بعد تصويره بصورته
كما يقتضي التشبيه فاما ان يلتزمه فيلزم من يد تعسف ومخالفة للغير واما ان يوافق غيره
فيلزم التمسك وما ذكرنا اقوى مما ذكره الشارح ان يلزم ان يكون التفسير تخيلية مع انه ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى لا تعبدوا ما يبدل ان التفسير ليس من الاستعارة حيث قال
انه يجوز ان يكون محال استعارة له هذه والاستعارة للاستعارة بالهذه هو شرح هذا
بما يد بعد ليس من الاستعارة انه ليس بجميع افرادها بل بما يفارقها فانه لا على ان
التفسير يتحقق بعد من الاستعارة اسواء كان الابداع او هو تبيين مدونة الاستعارة او كان
الاداء هو تبيين على الملاحة فلا بد من ان الشارح ما ذكره السيد الاستدلال بكونه لا يكون الاداء بقوله
او هو تبيين فقط فلا ينافي تحقيق التفسير مع الاستعارة بل يجوز كما جوزه صاحب الكشاف قبل الشارح

نفس ايضا في شرح الكشاف فان الاستعارة لا تكون في المعنى بل في اللفظ فقط فلا يتحقق
وقوع التفسير في الاستعارة بل يجوز كما جوزه صاحب الكشاف بل انما اجاب عن هذا الاعتراض ان
الامر الذي هو من خواص الشبهات ان في التخييل بالشيء كالشيء مثلا فلهذا على الجواز وجوبه عبارة
عن امر متوهم يمكن اثباته للشيء وفي التفسير لما قرئ بلفظ الشبه به لم يحجج الى ذلك لانه جعل للشيء
هو هذا المعنى بل لانه فاذا قلنا ان الشئ اسد يفتقر الى قرينة ورايت محال لانه لم يوجد فالشيء
هو الاسد الوصف بالافتراض الحقيقي والبي الوصف باللام المكنى محققا في اللفظ والنية فانها
مجان عن الصورة الوهمية لتفادها في النية هذا ومحققا ان حفظ ظاهر اثار الوان الشبه به
للشيء يدعى الى جعلها الدال على القدم استعارة لا يقع اثباته للشيء ولا التحليل الى مجموع ذلك
الاثبات وليس هذا الداعي في التفسير لانه اثبت للشيء فلا وجه لجملة محال انما اورد على نفسه ان
يلزم ان يكون التفسير خارجا عن الاستعارة فانها اليها واجاب عنه بان في ذلك القيد والمجموع
والشبه بل هو الوصف والصفة خارجة عن اللفظ المركب منهما وايضا معنى في ان الاستعارة
تامة بدونه واورد عليه السيد السد بان هذه الفرق لا ينفع لانه الشبه به اذا كان هو القيد
يوصف كان ذلك الوصف من سمته ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظة فلا يمكن ذلك الوصف
مستقوية وتربية للمبالغة الاستعارة من التشبيه ولا يمتنع على تناهي فلا يكون تفسيرا اصلا وايضا
اذا كان الشبه به هو القيد من حيث هو قيد فلا بد ان يستفاد منه ما يد له من حيث هو كذا
فلا يتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد وهذا وايضا يرد على الشارح ان مثل ادعاء السيد السد
معتد له ليد اظفاره لم يقل لا شئ ان شاك الاستدلال فيه اثبت التشبيه للمشيء به وليس من تشبه
فيكون قوله مقدر وقوله له ليد كقوله شاك الاستدلال مشبهين للشيء بالشيء به فلا بد من تجوز
في الاثبات احدى الشبه وان التفسير كما يكون الاستعارة المصرفة يكون في الكني عنها وهو في الاستعارة
بالكناية لم يقرن الشبه به ويمكن ان يفرق بين التخييلية والتفسير بان التخييلية لا تلتزم على حقيقتها
لا اثبات الحكم المقصود في الكلام المكتنى عنها لا عرفت بخلاف التفسير فانه فاما جافي اسد لما اثبت فيه

السيد الحقيقي لا يسلط التسليم في الرتبة العظمى ^{مجدد} المجدد المجدد عن اثبات المجدد فان ما له جاني رجل
 شجاع لا يشبه به ليدل على انهم في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا لئلا يكونوا من الخاسرين
 الحقيقي لغا قاصد بيانهم بعد فلا بد من جعل الاعتصام استارة لا ثبت للمعنى ^{مجدد} معنى اى اراد
 السكاكى بالكى عنها ان يكون الطرف الاول هو المشبه على معية خاصا شال ليدل بقوله على ان المراد
 بالنية في قوله وانما النية ان ثبت اطفالها هو التسبع بانه السبعية لها وان كان ان يكون
 تسبع التسبع بقرينة اضافة الاطفال التي هي من خواص التسبع اليها اى بالنية بقوله على ان النية
 بفيد ان الشبه المذكور يجب ان يراد به الشبه فلا حاجة الى قيد قوله ان يكون الطرف المذكور هو
 المشبه بقوله ويراد به الشبه به تميز الاستارة الكنى عنها عند السكاكى على ما عند الصركا فعله
 الشارح المحقق وقوله بقرينة اضافة الاطفال اليها الوصل على ان القرينة للاستارة بالكنية انما هي
 اضافة خاصة الشبه الى المشبه فاذا استلزم الاستارة بالكنية للتمجيد ولو دل على ان القرينة
 ما هو موضوع لا يخفى بالمشبه الى الشبه لم يقد وكانه حمل الصركا الاول فادعى فيما بعد ان الاستارة
 بالكنية مستلزمة للتمجيد ودعاى ما ذكره السكاكى من تعيين الاستارة بالكنية وجعلها قسما
 الاستارة التي هي قسم الجان وجعل اضافة الاطفال قرينة للاستارة بانه لفظ الشبه فيها اى
 في الاستارة بالكنية كلفظ النية مثلا مستعمل فيها ^{مجدد} فمفسر الاستارة بان يكون
 لفظ المذكور هو المشبه ويراد به الشبه والاستارة كذلك فلا بد من جعلها قسما منها فضافة
 نحو الاطفال قرينة الشبه ولا يدل على اكثر من الشبه فلا يقرب ما ذكره انه قرينة الاستارة وليس
 ضمير رد الى مجرى تفسير الاستارة بالكنية كما ظن الشارح المحقق فان قوله بلفظ قوله الاستارة ^{ليست}
 كذلك وقوله واصله نحو الاطفال قرينة الشبه ويحتاج في معى الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا
 كانه جواب لاول قوله وهو انه لو اراد بالنية معناها الحقيقي فاصح اضافة الاطفال اليها ^{على}
 بعد ما عرفنا اضافة الاطفال قرينة الشبه لاعتبار هذا السؤال بعيد وقد يرد الجواب في دفع
 هذا الاعتراض وهو لقوله فادعى مساكين التوجه واكثر ما ذكره ليس الا مجرد التفرقة وهكذا يكون

يسمى النجدة في مقاومة الاقرباء والاعلى ان تستوفى ابيان فان من مطامع الارباب اخبرهم من
 احباب بان السكاكى قد ذكر انما كان استعمال الشبه به في الشبه في الاستارة الصريحة مبنى على الله
 ان المشبه داخل تحت جنس المشبه به وبذلك لا يصير المشبه داخلا تحت جنس في هذا الادعاء انصب
 القرينة على ان المراد بالمشبه ليس موضع هو له ان لا منافاة بين الادعاء والاعتراض بان الواقع والتحقيق
 خلافة كذلك استعمال النية في الموت بانه عام تسبع مبنى على دعوى الترادف بين التسبع والنية
 حتى يتم ادعاء دخول النية تحت التسبع بجعل اسمائه قسما من متعارفا وغير متعارفا ولا يكون
 التعبير عنه بالنية منافاة لهذا الادعاء ولا يخفى ان استعمال النية في الموت بعد كونها مرادفة
 للتسبع في ما وضعت له ومن البين انه ليس شئ اذ الموت ما وضع له النية تحقيقا ولا يخرج بدعوى
 انها مرادفة للتسبع عن كونها موضوعة للموت تحقيقا كيف والسكاكى مصرح في ان الكلام بان ثبوت
 احدى ادعاء لا ينافي في نفيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نص القرينة على ان الوارد غير الموضوع له مع
 دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع له فان قلت ما ذكره السكاكى لا يتم لان ادعاء ان النية
 داخلة تحت التسبع بجعل افراد التسبع قسما من متعارفا وغير متعارفا لا ينافي دعوى الترادف
 بين التسبع والنية بل يستلزم كون التسبع اعم قلت ليس الدعوى ان جنس المشبه من افراد التسبع
 بل ان النية المحصورة التي يخرج عنها تحت التسبع مع لا يبعد دعوى الترادف لم لا يبعد كذلك البلغ
 فيها هو القصور من الادعاء وانه تمام ما يجاب به من ان لفظ النية بعد ما جعل ان استعمال
 في الموت استعمالا ما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما يجاب من انه لا يمكن
 انكاره ان النية مستعملة في النية هي به ادعاء وجا الشارح تارة بان الحقيقة هي الكلمة ^{المستعملة}
 فيما وضعت له من حيث هو كذلك والنية لم تستعمل في الموت من حيث انها موضوعة له بل
 من حيث انه فرد من افراد التسبع وبقية تارة بانه لا يستعمل اللفظ في المعنى ^{موضوعة} الا لكونه
 له او لكونه لانه الموضوع لها فاستعمالها في الموت لكونه موضوعة لها وتارة بانه وان خرجت ^{بذلك}
 عن كونها حقيقة لكنها لم تخرج عن استعمالها في غير ما وضعت له بالتحقيق فلا ينبغي وتارة ^{بأن}

بالكتابة بالعنى الصدوق هو ذكر الشبه واودة الشبه والاستعارة بالكناية التي هي قسم الجاز
 الشبه به الضيق في الكلام استعارة للشبه المدلول عليه بذكر لا زنه كما صرح به السلف ولا في عنه
 قول السكاكي بان الية استعارة بالكناية عن السبع وكذا في اخوانه والعبارة معناه ان ذكر الية
 استعارة بالكناية ولا يخفى انه يقتضى جعل الاستعارة بالكناية ببلغ بالعنى الصدوق ذكر الشبه
 واودة الشبه به جعل الاستعارة بالكناية بمعنى استعارة من الكناية نفس الشبه هذا بعد عن
 الاعتبار جذا واجاب السيد السند بان في المرحلة تصدق غير الموضوع له بصورته وفي
 تصدق الموضوع بصورة غيره فقد اختلف في كل منهما ما هو خارج عن الموضوع له وما اعتبر فيه
 الخارج فخرج فيكون جازا كالمرحلة وفيه ان اعتبار الخارج ليس في استعمال الاستعارة بالكناية
 بل انما استعملت فيما وضعت له والخارج من اضافة لازم المشبهة هي وقد جري سماع هذه الامور
 على ان فرقت فيما بينهم بان القسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المرحلة ليست استعارة
 وهي قسم الجاز بل ما تطلق عليها الاستعارة فليكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا القسم
 منه تقسيم الجاز الى الجاز العقلي والجاز القدرى بعد تعريفه الجاز بالحكمة المستعملة في غيرها وضعت
 له بالتحقيق في اصطلاح به التحايط بالاشبهه ان القسم ما يطلق عليه الجاز لا الجاز المعنى
 عرفه حيث عرف قائل واختار السكاكي ود التبعية الى الكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في
 المية واظفادها حيث جعل المية استعارة بالكناية واطافة الاستعارة للمقورة
 الوهية الشبهة بالاطفا قرينتها لا يجعل التبعية مكينا عنها بل يجعل قرينتها اي قرينة التبعية
 مكينا عنها وجعل التبعية قرينتها في قولنا نطق الحمال بكذا جعل الحمال الذي جعله القوم قرينة
 التبعية استعارة بالكناية باستعماله في الكلام انما يجعل اشياء النطق الذي هو من لوازم الكلام
 له قرينة تلك الاستعارة تكون في كون ذلك مختارا للسكاكي نظر لانه قال في آخر جاز الاستعارة
 التبعية هذا ما يمكن من تلك الاصطلاح في هذا الفصل ولا يفسد جعله قسم الاستعارة التبعية
 من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا فعملوا في قولهم نطق الحمال بكذا الحمال التي ذكرها عندهم

تدفع

قرينة الاستعارة

التبعية

قرينة الاستعارة التبعية هي استعارة عن الكلام لوسطاء الكلام الباقية في الشبهة على مقتضى القام
 وجعلها بقاء السلف اليه قرينة الاستعارة كما ترى في قوله وان الية انشئت اظفادها
 يجعلون الية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون اشياء الاظفاد لقرينة الاستعارة لكان
 اقرب الى القبط فتدبر هذا الكلام وهو صريح في انه رد الاستعارة التبعية الى الكناية على ما
 القوم في الحاجة له الى استعارة قرينة الكناية لشي حتى يتق التبعية مع ذلك بما لها ولا يقلل
 بهذا فلا يتم ما ذهبوا اليه من انه فان قلت لم يجعل السلف الاستعارة بالكناية الشبه المستعمل في
 المشبه كما اعتبره في هذا الرد فكيف يتأتى لك توجيه كلامه بان رده على قاعدة السلف
 من غير ان يكون مختارا له قلت الاشبهة فيما ذكرنا والعهد عليه في قوله وان الية انشئت
 اظفادها يجعلون ذلك استعارة بالكناية ولا يفر ما ذكرنا من توجيه كلامه وردد السكاكي
 التبعية الى الكناية عنها بانه اي السكاكي والاشارة ان قد راي السكاكي اوان قد ر التبعية
 فتأمل حقيقة كما هو صريح غيره في قرينة الكناية عنها لم تكن تخيلية على مذهبه لانها جاز
 عنه ولا يخفى ان هذا التردد يدقير لانه لا قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله في المية
 واظفادها لم يتوحي احتمالا لتقديره حقيقة والا لم يكن على نحو قوله فكان عليه ان يقول على نحو المية
 واظفادها التحسين هذا التردد ويدا وايضا ينبغي ان يقول ان قد ر التبعية غير استعارة لم يكن
 تخيلية لانها جاز عنه فلم يكن الكنى عنها مستلزما للتخيلية وذلك باطل بالاتفاق
 وللاجابة المنع على قوله والا اي ان لم يقدر حقيقة فتكون استعارة لجواز ان يكون مختارا
 مرسل وان لم يقدر هذا المنع لان الكون مختارا مرسل وايضا يشارك الكون حقيقة في انفسا
 واما اثبات اللانمة بان كونه العلة قد بين المين هي الشبهة كما تصدى له الشارح المحقق
 قد منه خبط القادر فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي مفيضا ذكره غيره ولا يحصل ما ذهب
 الغرض من الرد في تقليل الاقسام لانه تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها تعد بجبال الاقسام
 التبعية صارت بعضها قرائن الاستعارة بالكناية وقد يجاب عن هذا الرد بان استعمال الكنى

للتخييلية ليس متفقا عليه بل المتفق عليه علامه كيف وصاحب الكشاف ومن السلف صرح بان
 في ينقصون عهد الله استعارة بالكناية تشبه العهد للمجل والنقص استعارة لا بطلان
 العهد فقد وجد الاستعارة بالكناية بدونه التخييلية عند غير السكاك وهو صريح في
 الجواز العقلي بان قرينة الكنى عنها اما مقدار وهي كالاطفال في اطفال والنية ونطق في نطق
 الحال وامر محقق كالاشياء في انت الربيع البقل والهنرم في هنرم الامير الجند فقد اثبت الابن
 المحقق قرينة الكنى عنها فلم يجعل الكنى عنها مستلزمة للتخييلية فلم يكن استلزام الكنى عنها
 للتخييلية ثابتا لا عنده ولا عند غيره على انه مذهب الغير لا يقوم دليل على ابطال كلامه لان
 بهر والخلاف وزيفه الشارح بان قد يتم في اقسام كلام المص لا الاصطلاح كلام السكاك
 وقد جعل نطق في نطق الحال قرينة وهوية للاستعارة بالكناية فقد اعترف بالاستعارة
 التبعية وهو ضعيف لا لانفسلم ان ذلك اعتراف باستعارة نطق لان كونها وهوية
 الاستعارة نطقا موهوم كالاطفال بل لانه ليس مع الحال نطق يتوهم بثبوته لها كالاشياء مع الربيع
 بل النطق كشوته وهم محض سلبنا انه اعتراف باستعارة نطق لصورة وهوية لكن ليس ذلك مع
 الرد لان انكار في احتمال بعض صورة الاستعارة التبعية للاستعارة بالكناية بلا تكلف فتشبه
 بنطق الحال القرينة الاستعارة بالكناية لا يلزم ان يكون مع الرد حتى ينافي القول بالرد
 ويشهد لذلك ما ذكره صاحب الكشاف في الرد على السكاك رده الاستعارة التبعية الى الكنى عنها
 انه قد يكون تشبيه المصدر هذا المقصود الاصل والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقا تابعا وقصدا
 بالقرينة فالاستعارة يكون تبعية كما هو في قوله تعالى ارباب رباب الخ من هرة اذا سرى
 التوم في الاجفان ايقاظ فانه التشبيه هو انما يحسن بين هبوب الرياح عليهما وبين التوى
 ولا يحسن التشبيه ابتداء بين التراب والمصيف ولا بين التراب والمصيف ولا بين الايقاظ والطام
 فلم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه واليقين ان يكسب التشبيه بين
 والقرينة تبعا لشي من هذا التشبيه فلا يصح ههنا رد التبعية الى الكنية عند من له ذوق سليم

وقد يكون

وقد يكون التشبيه في التعلق بها اصليا واما جليا ويكون ذلك الفصل واعتبار التشبيه فيه تبعا في جعل على
 الاستعارة بالكناية كقولهم متعلق ينقصون عهد الله فان تشبها العهد بالمجل مستفيض مشهور
 وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية في جاز ان يجعل استعارة تبعية وان
 يجعل مكينة كناية في نطق الحال فان كلاً من تشبها الدلالة بالنطق فتشبه الحال بالشكل انما
 مسحسن فظهر ان ما ذكره السكاك من الرد مطلقا مردود ويمكن ان يجيد كلامه بان ادانته
 ان قد والتبعية حقيقة لم يكن الاستعارة التخييلية قرينة للكينة اصلا في ذلك باطل عنه
 في اتفاق الناس وذلك انه اذا جعل قرينة المكينة في صورة وهذا التبعية حقيقة تلزم له ان يجعل
 القرينة في غيرها ايضا فكذلك لانه الفرق تحكم فالرد بقوله ان لا يكون مستلزمة في مطلق الاستلزام
 الا من الاستلزام الجبري والكل حتى لو قال ولا يكون التخييلية قرينة للكينة اصلا لم يتجه عليه شيء
 وجوه الرد ما ذكره الشارح المحقق في شرح الفلاح في بحث الترخيع حيث قال وليت شئ ماذا يفعل
 المصدر بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية يكون قرينتها عقلية وكيف جعلها قرينة
 على استعارة مكينة وهذا في غاية الغرابة وما يمكن ان يقال انه لا كان مدلول القرينة في التبعية
 على الفاعل والفعل والمجرور وعلى ما صرح به السكاك بين الرد بجعل قرينة التبعية مكينة واما في نحو
 راقت زيدا اذا ضربته من يشبهه فاجعل زيد مكينا عنها باستعماله في القولية ادعاء
 واشباه العقل تخيلية ولا يجعل القرينة مكينة نعم يتم الرد على السكاك لو وجد مثلا التبعية قرينتها
 حالية ولم يكن ههنا ما يجعل مكينة والتبعية قرينتها ومن وجوه الرد كلامه عن الاستعارة
 بكلام السكاك نقل الشارح وطول الكلام في الرد عليه في حاشية الشرح واد في طوله كلام السيد
 السند ولم اطن ذكره الا اطالة وابطالة لا ما هو اظهر بطلانه فاعرفنا عنه ثقتي على الاذعان
 وصيا فقلنا هذه **فصل** في شرح حسن الاستعارة ويقينه والمراد ما يدل على ان التشبيه
 في حسنها وتدرج عليه مراتب احسن ولا يقتصر على ما هو اهل الخ من احسن الى احسن حسن كل من
 التحقيق اي كل فرد من افراد التحقيق مفصلة فقوله والتشبه في قصيص بعد التلخيص بهما

بشانه كما لا يخفى وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين والآلة التي ذكر التمثيل فافهم برعاية
حسن التشبيه سوى ما يأتي من ان لا يقرى التشبيه بحيث يتجمل الطرفان متحدة بل فالتمثيل من شرايط
حسن الاستعارة ان توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكأنه اذا وجهه المعصية لسبقها
مما لم يسبق قال الشاعر في تفصيل جهتها حسن التشبيه كان يكون وجه التشبيه شاملا للفظتين
والتشبيه واجبا باعادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق وكأنه اذا شمول اللفظ هو او
الشئول تحقيقا والافشور وجعل التشبيه مما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه وانما كان الحسن
برعاية جهتها حسن التشبيه لانه من الاستعارة فصحتها وحسنها تابعا لصحة وجهه وفيه
لفظ تأمل تعرف وان لا تشتم رائحة لفظ ظاهر ان المراد ان لا تشتم كل من التحقيق والتمثيل
كما في الشرح والتمثيل بغيره بان لا يشتم شي منها كما في المحقق ان العنى ان لا يشتم
التحقيق ان التمثيل يندرج تحتها فلا حاجة الى دعوى الكناية اليه ايضا وانما قال لفظا ان
التشبيه معنى بالآلة منه ملكة لفظا ينافي آتعا وحوله التشبيه تحت الشبه به لعل الله على كون
الشبه اقوى في وجه الشبه ولذا قيل ظلم انك في تشبيه صدقك بالملك فقاعدة التشبيه
تقصان ما يحكي فاشتم واجتهد للبلاب الادعاء المذكور فيقص من حسنه فالاستعارة توجب
انتقاء التشبيه لفظا وحسنه يستدعي انتقاء الاشياء فقولنا رايته بد راي في الحسن ليس
باستعارة وقوله قد زرتان راء على القوافي استعارة قليلة الحسن لان في ذكر الشبه اشياء واجبة
التشبيه وان كان ليس على وجه ينبغي عن التشبيه كما حققه السيد المستدق في شرح المفاتيح
ان في التجديد ايضا اشياء رايته ولا يخفى انه كانه والاستعارة على التشبيه فحسنا
وعايد القونية بان لا يكون في الخطأ مع الذي غير واضحه جدا ومع البليد في غاية الوضوح
ومن التوسط بين بين وكأنه لم يفرضه لانه من جهتها حسن مطلقا لانه من غير اختصاص
بها وله ذلك اي ولا يفرط حسنها ان لا تشتم رائحة التشبيه لفظا بل هو ان يكون التشبيه اي
ما به التوبة بين الطرفين جليا بنفسه او بسببية عرفا واصطلاحا لئلا يفسد الاستعارة

التحقيق

التحقيق الفاذ اي سبب الفان وتسمية اي اخفا يقال الغنى كلامه اذا عاى ١٥ اي اخفى مراد
ومنه السر والى الفان غور وطب واطاب فذلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية الموجهة وهذا الاستعارة
بالكناية كما صرح به في الفتح قبل ذلك لان في الكناية تصريح باسم التشبيه بل فلا يصح اخفا وجه التشبيه
سبب ثمة والافان التوجيه بالجملة الى حد لا ينهي الى الابدال لان من شرايط حسن التشبيه ان يكون
وجه التشبيه غير مباشر بل يفهم من كون الوصية متبنا على الاجتناب عن الاستعارة ان وجه
التشبيه الحق لا يوجب كون الاستعارة الفاذ اذا شتمت رائحة تشبيه كما لو قيل في التحقيقية
رايت اسدا وقربا انسانا الخ الخ بالتحريك والنون في الفم وغيره ورايت ابدا مائة لا تجد فيها
لاحه وارب الناس تمثيل للتحقيقية والتشبيه ولا يخص التمثيل كما يروى بيان الشرح لان التمثيل من
التحقيقية طاعة والافان لان مشابهة الناس بالابل الآية التي لا يوجد فيها راحة في غيره وجود
مرضى مستحب فيها بينهم حقيقة غير واضحة بحيث لو ترك التشبيه لفظا انتقل الذهن اليه من ذكر
التشبيه به ولذا صرح النبي صوم بالتشبيه فقال اس كابل مائة لا تجد فيها راحة وفي رواية تجد
الناس كابل مائة ليست فيها الراحة البعير ترحمه القبل بل كان او ناقة اي يحط عليه وجعله
وقوله كابل مائة لانه تجدون وقوله ليست فيها راحة حال الجملة مستأنفة وبهذا اظهر ان
التشبيه اتم محلا اي اتم بحسب التحقيق العجيب الصدق ان لا يصدق التشبيه على الاستعارة والاستعارة
عليه وثبة على رادة العموم بينهما بحسب التحقيق بقوله محلا والاعم المطلق ولم يظهر عما سبق الاقتراف
التشبيه عن الاستعارة ولم يظهر به من ضيمته ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انما علم من
ما لم يظهر ان الاستعارة لا تدار التشبيه وهو العلم بل يعلم خلافه من انه قد يمتنع الاستعارة ولما
يصح التشبيه فينبغي ان يكون وجهه وليس لك ان تجعل العم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك
لم يظهر ما سبق والملك يعني اعم منها حتى يحمل عليه اذ ظهر ما سبق احد العمومين والى هذا من
التمثيل وغيره في الايضاح الى قوله وبهذا اظهر ان التشبيه يحسن في كل مادة يحسن فيه التشبيه ويتصل به اي
ذكر من جهتها حسن التشبيه بعين الاستعارة ولذا كان بينهما تفاوت فاسبب كونهما في فصل واحد وقال

٢٠٩

الشايع اي يتصل بما ذكر من تعيين التشبيه اذا اقرى التشبيه انه يتقاربا الاستعارة اذا اقرى التشبيه هذا
 وفاعل قوله ويتصل به انه اذا اقرى التشبيه بين الطرفين حتى اتمد كالعلم والسر والتشبيه والنظم
 لم يحسن التشبيه وقيل الاستعارة تشبها بصير كشيء الشيء بنفسه والافعال ما ارجيد البلوغ
 الى مرتبة لا تحاد من جملتها فاذا اخف مثل تقول في قلبي نور ولا تقول في قلبي ما هو كالنور ولا
 رقت في تشبهه تقول لنا في كلمة ولا تقول كاتي في ظلمة ومن هذا علم ان من قرأ الاستعارة الاحتمال
 عن نوعية تشبيه الشيء بنفسه ولا يخرج الغرض منه في المبالغة في التشبيه والمكثي عنه كالتحقيق
 في ان حسنها برعاية جهة التشبيه لا في الانتماء الى جهة التشبيه لفظا لانه تشبيه مع في النفس
 والجهة التشبيه في معنى ان يمتد شيئا يوجب ظهور التشبيه والاستعارة التخييلية حسنا يجب
 حسن المكثي عنها لانه لا يكون الا تابعة للمكثي عنها عند المص فلهذا لم يبق هذا الحكم بقولنا ان
 تابعة لها صاحب الفتح لانه جود وجود الكنية بدون الاستعارة بالكناية ولم يلتفت الى بيان
 جهة حسنها ان لم تكن تابعة لها وينبغي ان يكون حسن الاستعارة باعتبار ظهورها حصلا للتشبيه
 باعتبار قوتها فيه وينبغي ان يكون ما به قوام وجه التشبيه احسن مما به كماله قال الشايع ولما قلنا
 ان يقول ما كانت التخييلية من هذه استعارة مفرقة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية
 حسن التشبيه ايضا كما ذكره في التحقيق والمكثي عنها ويمكن دفعه بان الاستعارة التخييلية صفة
 وهيئة مختصة اختراعها البليغ اضافها الى التشبيه مشبهة للاحتمال المشبه به وهو امر بطن غير
 مفرق به في الكلام فلا يمكن بيان تفاوت فيه وضبط درجاته بتفاوت حسن التشبيه فيه
 قائل **فصل** وقد يطلق المجاز اما على سبيل الاشتراك او التشابه على كل تغير اعربها الاضافة لانه
 اي حكم للاربع لانه اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك فقولنا اشترى اراك هو لبيان على نحو من النحو قال
 بغير اعربها من نوع لا يفرق آخر جود واقتد او زيادة لفظ خرج بهذا التغير حكم الاعراب في جاني
 المقسم غير زيد فانه حكم اعربها كان الرقيم على الوصفية فيغير الى النسب على الاستشابة لكن لا يجد لفظ
 او زيادة بل الفعل غير من الوصفية لا كونه اداة استشابة لكنه يخرج عن ما ينبغي ان يكون مجازا وهو

فصل

جملة

جملة حذف ما اضيف اليها فاضيفت متعاضدة نحو ما تشبهه من سائر فانه في تقديره من سائر ما قد
 الا ان يقول لعل كل ما به من الكلمة حقيقة ومنها حكم ويذكر في سائر ما ليس بمجاز حتى انما زيد قائم
 فانه يغير حكم اعربا لزيد بزيادة ما الكافة لانه زيد قائم فانه يغير اعربا لزيد عن النسب الى الرقيم
 بجد في احدى نوعي لانه تخفيفها وغير ذلك مما تفرق لو كنت في درجة من التفتن فالصحيح كلمة
 تغير حكم اعربها الاصل الى غيره اي الى غير الاصل فان ركب في جاني تغير حكم اعربها الاصل الى غيره
 الذي يقتضيه بالاصالة لا بتبعيته شيء آخر وهو الحق في الصلابة الى غير الاصل الذي حصل بتأنيده
 امر كالرفع الذي حصل فيه بغيرية وقصارى الحذف وثباته له وليس ما غير اريد الاعراب الاصل
 في الامثلة المذكورة اي الى غير الاصل بل الى اصل آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد يظلم وما زيد
 بقائم مع ان الفتح صرح بانها ليسا بجانين ونازق للاحكامها بان قال او زيادة لفظ مستغنى
 عنه استغناء واضحا نحو كوفي بالله وبجسك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحوا
 الفتح الاستغناء الواضح بما لم يظهر بزيادة فانه اصله وزيادة الباقي التي لا تكيد الشيء قال الشايع
 الحق وقطاعه رعاية الفتح ان الوصف بهذا النوع من الجانين هو الاعراب بغيره لانه قال الحكم
 الاصل بقوله ركب هو التجر واما الرفع فحيث قال الصواب في قوله تعالى واسئل القرية مجاز
 واعتبره عليه بان الاقرب ان يكون الجان هو الكلمة دون الاعراب لانه لا يتم في المجاز بالزيادة
 نحو ليس كلمة لانه تعدى الاعراب عن محله وقد صرح الفتح بان اعتبار التجوز هو باعتبار مشابته
 الجان في التقدي عن الاصل الى غير الاصل وذلك بان ظاهر عبارة توفيق الذي يجب حفظ
 انه نفس الكلمة حيث قال وهو عند السلف ان تكون الكلمة مقولة عن حكم لها اصل الى غيره فليقول
 قوله واما الرفع فحيث انما في الماد فحكم مجازي بمنزلة المعنى المجازي في الجان والجان شامع المعنى
 السابق لاي هذا المعنى فانه قلبي يستعمل كما دل عليه قوله وقد يطلق اذا لا يفرق متعلقا به في قوله
 البيان قال الشايع حال المصدر التشبيه عليه اقتداء بالسلف وحفظا للعلم عن ان قوله استعمل
 الجان بهذا المعنى والاعلى القناعة بالوجه الثاني في ازالة التوفيق للسلف بهذا المعنى من وجهه

وهي ليست الا الحفظ المذكور وتشر في تحقيق الجواز على وجه يكون مقصودا في البيان فالاول القول
 تعالى وجاء بك لا سيما محيي الرب فحيث ان جعل على ان التقدير بعبارة ربك او عذابه واسأل القربة
 للقطع بان المقصود سؤال اهل القربة وان كان الله قادر على انطاق الجود وان ايضا والله ليس
 ليس المقام تذكير الخاطب وجعله مستبنا اهل القربة حتى يقال له اسأل القربة وقول لها نعم
 كما يقال سل الارض من شئ انتها ركة فانه لا يخفى في مثل هذا المقام الصافي على ما حتم به في قوله تعالى
 ورسلك الله ان يقر في السؤال والقصد من الامر بالاستسؤال الامر بالتأمل في القربة التي هي
 والتأمل فيها والاعتبار بها والتذكير بالعلق به الخاطب من المالك والمآب وانشاء افعاله تعالى
 ليس كشيء فان الاصل ليس شئ وفيه حكم اعراب مثله عن النصب الى البحر هذا اذا قيل بزيادة
 الكافي دون المثال قبل دليل ان المولد الزيادة نشأت منه ونحو الاول بان الحكم بزيادة المثال
 يؤدي الى القول بدخول الكافي على الفرض الى الحاجة الى تقدير متعلق للجواز وقد يقال المقصود في
 هذا الكلام نفي ان يكون شئ من شئ تعالى وكما يكون قصد بهذا المعنى يحمل الكاف او المثال ذاته اي يمكن من
 الاستغناء عن جعل شئ منهما فانما بل التحصيل مع عدم الزيادة بطريق الكناية التي هي المبنى من التفسير
 وذكر ان افعاله المحقق له وجهان احدهما وهو ما نقل عن الكشاف وهو انه مقدره قال في مثلك البخل
 ففقد البخل عن مثله والفرض مثله نفيه عن ذاته فسلط طريق الكناية قصد الى المبالغة لانهم اذا نفوا
 عن ثبوت مثله وعن كونه على اخص او صافه فقد نفوا عنه كما بقوله تعالى لا يفتخر لاداه وبلغت انزايه
 يريدون اساعده وبلوغه في لا فرق بين قوله ليس كما الله شئ وقوله ليس كشيء شئ الا ما يميز الكناية
 من فائدتها وهي ان بيان ان ميثاقا على معنى واحد وهو نفي البها عن ذاته ونحو قوله تعالى بل بده
 مسبوقا فان معناه بل هو جواز من غير تقصير ولا تقصير بسطها لانها وقعت عبادة على
 الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا بد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثله ومن
 لا مثله هذا وينبغي ان يعلم ان نفي المثال على نفي مثل المثال في متفرقة على الكناية لانه لا ينفك الكناية
 من معناه الاله المعنى الحقيقي وهذا التماثل فيهما يمكن في حقه المعنى الحقيقي واما فيما عتس فلا يتحقق

مجان متفرقة على الكناية بان هذه الكناية نقل عن محل يقع فيه المعنى الحقيقي الى محل يتنسج القلب مجان
 فالقول الكناية مسامحة شائعة تسمية للفرق باسم صله هذا على خذاف وما حققه واما ما
 يقتضيه الرأي الصحيح فله غيره لانه اذا جاز ارادة المعنى الحقيقي للاستقلال الى التوفيق في التحقيق
 فيه مع امكان تحققه فلا يجوز تلك الارادة فيما يتنسج حتى تكون كناية محضة وهي تتحقق بتحقق
 هذا الوجه من الكناية وبلد يمان عن الوجه الثاني الذي ذكره لك ان نفي المثال عن مثله وعن كونه
 على اخص او صافه يتنسج عند بطريق الاولى للمزج بينهما ان ثبوت مثل المثال للزم ثبوت المثال ونفي
 التوفيق مستلزم نفي ثبوت للزم وشا بينهما ان تنفي الشبه بتي لان نفي التوفيق يستلزم
 نفي للزم وذلك لان لو كان الله تعالى مثل كانه مثله وهو ذاته تعالى لان المثل من الجاهل بين
 واور عليه السيد السدانة لانها وتبين هذا بين الوجهين الا في باب الكناية لا يجب العبارة
 وبيان ذلك ان كلا الوجهين كناية في الشبه حيث نسب النفي الى المثال والى يد نسب الى المثال
 فرجعهما الى الاستعمال لفظي على نفي مثل المثال في المثال الا انه غير من الاول بان ثبوت مثل المثال
 للزم ثبوت المثال ونفي التوفيق يستلزم نفي للزم وعن الباقي بان نفي المثال عنه هو على اخص او صافه
 نفي على ثبوت بطريق المبالغة فالقصد ان هذا الوجه ليس بكناية بل هو من المذهب الكلامي بزيادة
 حجة على نفي المثال على طريقته اهل الكلام فيكون الا ان الله ليس كشيء مثله فلا يكون له مثله لان كانه مثله
 كان كانه مثله وهو ذاته تعالى فلا يكون له وجهان متقاربان وهذا وقد عرفنا ان نفي الكناية
 وان بناء على اختلاف وجهين ونفي المثال في المثال فيها وكفى شاهدا في التماثل بينهما انه يتوجه
 على الثاني بالاشتباه على الاول وهو ان لا يتم لو كان له مثل كانه ذاته مثله لان مثل الشئ هو
 ملحق بالماحق القصد بالكل على ما عرفت في باب التشبيه حتى لو نسب وبما الترتيب الامران في باب
 البلاغة عن التشبيه فان قلت فقد سقط بهذا الفرق الوجه الثاني قلت كافي به حجب هذا الوجه
 يقول ينبغي ان يكون المقصود من الآية اكثر من نفي المثل بزيادة لكونه يقرر عن نفي الشا كالكناية
 نقول لا ترضى بجمل المثل على كلامه على تلك ما هو حسن من اعدوله من التشبيه الى التشابه

هذا الكلام

فقول المادى هذا نفي الشك بل من استغاثه استغاث الساركة بطريق الاول ولا يقوم ما ذكرته من وجه
الكناية بل يتعين الحكم بزيادة الكاف نعم لرايد التوجيه بطريق الكناية فالوجه الاول وبهذا
سقوط المذهب الكلامي ايضا وايضا يتوجه على ما حمل على المذهب الكلامي انه لا يخص بالوجه الثاني بل
صحت ما ذكره الكاشف ايضا على المذهب الكلامي وانما ليس في مثل الشك اوضح من نفي حتى يستدل به
على نفي الشك والكناية وجه ثالث يتضمن التبريد لثبوت الشك بانك لم تستقل الواجب بل لم تستقل الا
له ان لم تستقل فانه لم يثبت له مثله فالثبوت في حال كفي مقام نفي الشك عنه تعالى نفي الشك عن مثله
قل فثبت له صاحب الفلاح وراى في هذا النوع انه يريد ملحقا بالمجاز وبهذا لا يشترط في
عن الفصل الاصل لان بعد مجازا ولما لم يذكر احد شاملا لكن المقيدة في ذلك على السلف
اراد الله لا يرضى بغير ما ذكره في اسم المجاز وادخل تحت مفهومه او جعل اللفظ مشتركا بينهما
لان لفظ المجاز لا يتعرف في الاطلاق الا الى الاول ولا يرد به هذا الغرد الا بالقرينة لكن المقيدة
في جعل اللفظ مشتركا بينهما الشتر كما مفعول او لفظيا على السلف كما يستدل به تقسيمه المجاز
الى هذا النوع وغيره فلا ينبغي عليه ما ذكره الشارح المحقق ووافقه السيد السند عليه الله ان اراد
بعده في المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا تنزاع المعنى في ذلك سلكا على سبيل المجاز الاول لا يشترط
وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز المتعدية القابل للحقيقة المفسر بتفسيرين اوله وغيره
كذلك لا تنافي للسلف على وجوب كون المجاز مستوفى في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم
في تعريفاته فلا يعرف له ههنا وايضا ينفرد به لا نأخذ به في اشتراك لفظ المجاز بين
النوعين اشتراكا مفعوليا او لفظيا كما يستدل به تقسيمه المجاز اليهما ثم نقول لا يبعد ان يقال هذا النوع
من المجاز ايضا من قبيل نقل الكلمة كما وضعت له الى غير فان للكلمة وضعها افراد ووضعها كسبا فهي
مع كل اعراب في التركيب وضعت المعنى لم يوضع له مع اعراب آخر فاذا استعمل مع اعراب في معنى وضع له مع
اعراب آخر فقد اخرج عن الوضع الى التركيب الى غير هذا الترتيب بالنسبة في اسال انتم في موضوعه
لغيره تعلق به السؤال وقد استعمل في معنيين تعلق بما اضيف اليه السؤال ومعنى يمكن ان يجعل تحت تعريفه

المجاز ويجعل مقصدا لصاحب البيان لتعلقه بغيره ببيان به قل رتبة وقد نقل الشارح في هذا الكلام
تعريف المجاز بالزيادة وتعريف المجاز بالانزياح عن الاصل وطول قلة الكلام وقد اورد السيد فرائد
في بيان القصور والاداءات فقامت السامة فتمكنا فانما استنبه فارجع اليها وان ذلك
ما كنا ننبه عليها لكونه لا على فانك لا تتحمل بالذات الكناية مع عدم وقوع كنه من كذا كنى من
حد ضرب وكنت اكثر من حد انما تكلمت بما يستدل به عليه او تكلمت به واورد غيره او تكلمت
بلفظ مجازي فله حقيقة او مجازا والمعنى الاخير قريب من المعنى الصريح عليه اعني قوله لفظا اريد به
الان معناه مع جواز اداته وقد اشار الى قاعدة قوله مع جواز اداته مع عدم ههنا خارج المجاز عن
التعريف بقوله فله حقيقة المجاز من جهة اداته المعنى الحقيقي مع ارادة لان عند الا الله لم يقل
فخرج به المجاز انه اخر اوضح في القصور بكونه مع الاشارة لاجل هذه النبرة تبيينها على ان الوحدة
في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذي هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه
الذي من الزنر الذي ذكره السكاكي وهو قوله وقرى بيان الاستقلال فيها من اللانم الى اخره ليس
بشيء كما يخرج به من المجاز يخرج بعض المحققين الصريحة كاللفظ القلوة السطوية في الدعاء بحسب
اللفظ فانه يصدر عن عليها لفظ اريد به الانم معناه لكن لا يجوز اداته معناه اذ لا يجوز
حين التكلم باصطلاح اللفظ ارادة المعنى الشرعي فلهذا من اداته معناه فلا حاجة الى ارجاعه
الى اعتبار حيشة اللزوم الى الانم معناه من حيث انه الانم معناه ولفظ القلوة اريد بها
الاعتناء من حيث انه موضوع الاعتناء من حيث انه الانم الموضوع له فان قلت ما فائدة قوله معناه
يكفي المنهاتين المذكورتين مجروراه مع اداته قلت يكفي لها ذلك لكن فيه التنبه على ان
الادة اللانم اصل وارادة المعنى بغير ارادة اللانم وليستقل منه الى اللانم كما يفهم من قولنا
جاؤا بدمعهم ووللهذا يقال جاءوا من الامير وبقا ارجا الامير معه والجمع بين المعنى
ولان المعنى واحد يكون معناه مقصودا من سلاسل الامانة من الجمع على وجه يمكن لاحد من تابعي الاخرين
الى فهمه وقصد صحت فلهذا السام كل مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لان ارادة الانم المعنى

٢١٢
ملحق
ببحث الكناية

ليس تابعا لجواز ارادته مع الله ان يقال ان كلمة مع تدل على التبع من الشاكرين وجواز ارادة
معناه مع لانه لم يشترك اللزوم في الارادة فتأمل ومعنى قوله انها تعالج الجواز من جهة ارادة
المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى الحقيقي فادق بينهما فانها جازية في الكناية كما ذكره في الترتيب
وتمتعة الى الجواز كما دل عليه تعريف الجواز من لا يتجوز ما ذكره الشارح ان ما به الى الف جواز
ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لانه لا ارادة فيه لارادة الترتيب وقوله من جهة ارادة المعنى
الحقيقي مع ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لانه تساق ولان لا يتفرع ظهور ذلك الى الف من جهة
ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لانه والحاجة في دفعهما الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح
قد صرح صاحب الكفاية فانه قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ليس كشيء من كتابه استلزاما
المعنى الحقيقي في حقه تعالى فيمتنع ارادته فالتقدير بقوله مع جواز ارادته مع مجزئ كثير من
الكناية قلت معنى جواز ارادته مع جواز ارادته في الجملة وفي بعض المواد فلا يخرج كذا
يمتنع جواز ارادة المعنى الحقيقي في بعض المواد ولا يخفى ان في غاية البعد على الله يدخل هذه الكناية
في تعريف الجواز لانه يصدر عن عليه الله اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعل ذلك مع قرينة ما نفع
عن ارادة الموضوع له وقال الشارح في المحصر ان الارادة مع جواز ارادته مع جواز حيث انها كناية
وامتناع الارادة هذه الاشياء بواسطة خصوص المادة وهو كلام خال عن التحصيل مع الله بوجه
الدم في تعريف الكناية ويدخل هذه الاشياء في تعريف الجواز والتحقيق اذا امتنع ارادة المعنى
الحقيقي فهو مجاز وانما جعل الكناية في الاشياء المذكورة مع ما به الكناية وقد صرح بانها مجازات
مفردة على الكناية بمعنى انها استعملت في المعنى الكناية كثيرا بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقي فصار
بسبب استعماله في محل امتنع المعنى الحقيقي فاعلم الكناية مجازا لكن اذا امكن المعنى الحقيقي فكن انما
امكن للمعنى الحقيقي ويكون متفيا بجعل كناية في بسيط اليد في يد من فقدت يده نقصان في
المخلقة فان استعماله في كونه كناية لا مكان المعنى الحقيقي فيه وفيه بحث لانه كما ان امتناع المعنى
الحقيقي قرينة مانعة عن ارادته كذلك انقضاء فلا شاع في اللفظ ان الفرق بينهما وبين

الجواز من هذه الوجهة اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لانه وهو ليس بغير الله لانه
يولد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لان المعنى الموضوع ويولد المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه
هذا الكلام فكأنه اراد ان يبين ان المعنى الموضوع له هو اللزوم كما ذكره وفيه ما فيه من نسخ
الايضاح اي من جهة نسخ اللفظ لانه المعنى مع ارادة لانه فلو يتجوز عليه شيء فان قلت
قد صرح في الفتح ان الكناية بغيرها معناه مع لانه حيث قلنا ان استعملت الكناية اما ان اراد
معناها وحده او غير معناه وحده او معناه وغير معناه معا والاول الحقيقة والثاني الجواز
وانشأ الكناية فينبغي ان تكون الكناية بما اراد معناه مع لانه قلت ذاب هذا الكلام منه
بانه لا شبهة في انه كثير لما يقا الطويل البني ولين لا يجاز له فهو كناية مع الله ليس هناك ارادة
المعنى الحقيقي وجعل المؤلف ما يشوبه كلامه في الفن الاول بغير الكناية والجواز حيث قال ان
الكناية لا يتأتى في ارادة الحقيقة بل غلطها فلا يمتنع في قولك فلان طويل البني وان يريد لعله
نجاه من غير ان يكتب تأويل مع ارادة طول قامة فانه يشوب جواز ارادته مع لانه وبما هذا
التعريف على هذا لكن فيه بحث لانه انما انتفاء البني وقرينة مانعة عن ارادة على ما عرفت ولما بحث
تذكر لك وجاز الاسماء للاطنا حجة انه تجدد نشاطك في السرا فانه معي للالباب وهذا
يمكن ان يجعل الكناية حقا يقو مرفعة وبكثرة قصد الجعل معنى كناية من قبيل قصد النتيجة
بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماح حقيقة مرفعة ذكرت دليل على انه صفا فيكون
التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك استعمالا كثيرا الرماح في الضياف وفرف لم ينسب الى السكا
مع انه ذكره في كتابه لانه لا يخص كما صرح به في الايضاح بان الانتفاء فيها اي في الكناية من
اللزوم الى اللزوم كما لا انتفاء من طول البني والذبح هو لان السمت الى السمت ولا يخفى ان هذا لا
في الاستعارة لانه الاسد ليس ملزوما للرجل الشبيبي وكذا في كثير من الجوازات المرسلة ولو جعلت
ملزوما بالقرينة فالكناية ايضا ملزمة بالقرينة وهذا الفرق يمتنع ان الانتفاء في الكناية
من اللزوم الى اللزوم بان اللزوم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى اللزوم لانه اللزوم من حيث انه

لازم وجوده وان يكون من المذمومين القديم والقديم ينقل منه اليه لا محالة وان لم يورث لا ينقل من
المذموم ايضا وحيث ان كان الذم مطلقا وما يكون الاشتغال من المذموم والقديم كذا في الجاز
فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا موثق بان القديم مالم يخصص او مالم ينقل منه الى القديم
فان قلت ان القديم كيف يكون انحصار العام يوجد بدونه الخاصة فيلزم وجود المذموم بدونه
القديم قلت اراد بالتابع القديم والتدوين كطهرا الجاهل لظهور العامة وما ذكر في موضع آخر
من كناية ان الاشتغال في الكناية يتوقف على مساواة القديم للمذموم فغير موثق به وان وقع
في هذا المقام وبهذا ظهر الجواب عن رد الفرق من ان السكاكي اراد ان الاشتغال في الكناية من التابع له
وفي الجاز من التبوع وانما اذن بما يجوز بالنسب عن العيب ويمكن دفعه بان ذلك الفرق بيني وبين
مراد بل في قول الكناية لكن ينقل منه الى مذكوره والصحيح انه في الكناية تابع في الارادة والاشتغال
من التابع في الالادة الى التبوع والجواز الاشتغال من الوصف الذي هو المتبع المحض للمعنى المجازي
لانه الاصل بالنسبة الى المجاز ولم يفرض التبعية بحسب الالادة فلو بني الكلام على جواز الالادة الوصف للمعنى
الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاعلى وثانيه بالانساب
الثانية لانه المطلوب بها غير صفة ولا نسبة كني بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكان قال
المطلوب بها الوصف كما في عبارة الفصاح ليكون تعريف هذه القسمين الكناية مما هو المطلوب منه
ولم يظهر مقابلة هذا القسم بالقسامين الاخيرين فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد اي عبارة عما
هو معنى واحد كقولهم والطاء عن من مجاز الاشتغال فاف مع الاشتغال معنى واحد كناية عن العلة
ومنها ما هي مجموع معان حصل بضم لان لم يلزم والطلاق على الموصوف كقولهم كناية عن الانسان حتى يستوي
القائمة عريفين الاطلاق ومشرهما الاختصاص بالمكنى عنه يحصل الاشتغال منهما الى المكنى منه لكن
ان من الحقيقي كما في الواجب والتعليم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالضيافة او صار كمالا في بحيث
لا يعتمد على غيره وقدر الشايع القسم الاول بان ينفذ في صفة من القضا اختصاص بموصوف معين
عائنه قد تترك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الوصف والقسم الثاني بان توجد صفة فيقسم لانم آخر

وآخر

وآخر لتبين انهما اختصاص بموصوف يتوصل اليه فذكرها اليه فوجه ان تفسير القسمين على هذا الوجه يجعل
الاختصاص لغير الاثنى الله لا يذكر صاحب المقام القسمين مطا بقدر هذا التفسير لم يذكر الاشتغال
ومن البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير تخصيص وجعل السكاكي الاول
بمعنى ما هو معنى واحد قريبة والثانية بعيدة قال المص في الايضاح وقد نقل فقال لا يتابع ولعل وجه
النظر انه قسم القرينية في القسم الثاني بان يكون الاشتغال بلا واسطة والبعيد فيكون الاشتغال بالواسطة
لوانم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الوساطة
ان ليس الاشتغال من مستوف القائمة عريفين الاطلاق الى شيء ثم منه الى الانسان فالحديث بان القرب
ههنا باعتبار آخر وهو سهولة الاخذ ليسا المتعلقين في اشتغالهما عن قسم الاذن الى آخر وتلخيص بينهما
وتكلف في السكاكي والاختصاص والبعيد عما ذكر ذلك هذا ولا يخفى ان البعد ان يكون نظر السكاكي
ذلك لظهور انما هو مناط القرب والبعيد في كلام الفصاح ما ذكره التابع بحيث لا يخفى على من يظن
في كلامه نظرا الى القرب انما وجد النظران جعل مناط القرب والبعيد في هذا القسم سهولة الاخذ
وفي القسم الثاني معقول الواسطة وعدمها حكم وقرينة من مصادق ولا يخفى بما ذكره انما يتبع بل ما ذكره
السيد الشارح ليرقم من ان الواسطة وعدمها ظاهران في القسم الثاني وانه الاول ولك ان يجعل النظران
تختلف في الاختصاص قد يكون في القسم الاول كما اذا لم يكن للمعنى الواحد اختصاص الا بتحمل وتكلف الالفة
عند في القسم الثاني بان يكون اختصاص مجموع معان مشتبه او ضاحي ويمكن دفعه بان التقسيم على هذا الوجه
من تعديا الى المص ويمكن ان يكون القرينية عند الفصاح ما يكون اختصاصه لظاهر بلا تكلف بان يشتق
منه من صفة من الصفات اختصاص بموصوف من غير حاجة الى ان التكلف مرتبة كانت او واحدة و
البعيدة عنه ان يتكلف في اختصاصها مرتبة كانت او واحدة الا ان بين التكلف في الترتيب على سبيل التمثيل
ولم يقصد اختصاص التكلف بالترتيب ولا اشهر الجميع اذ اراد انثانية المطلوب بها صفة بمعنى ما قام بالغير
والمكنى في طول انجي وعند التحقيق طول القائمة لا طول النجاء وكلام المص حيث قال كناية عن طول
القائمة مشرجه لصل هذا المعنى فلا يتجه لانه ان يد بالصفة ما قام بالغير يخرج طول النجاء

٧٤



باللفظ لا بالكون وسيله الى شئ آخر بعد افادة باللفظ وان كانا في الاستقبال بواسطة فمعي بعيدة
 وفصل عن ان يكون بالكون من واسطة ولم يقل والافيدية للتدبير المطوف عليه والله السميع
 مقابلة الاشياء التي لا يقابل الشيء وبغيره كغير الترادف فانه يستقل من كثرة الترادف لكثرة احراق
 الخطب تحت القدر ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا كل ضريح ياتي الى كثرة قبله لكثرة الطيارين ومنها
 الى كثرة الاكل ومنها الى كثرة الضيفان بكثرة الضيفان ومنها الى القصور وهو لا يضاف وحسب
 قلة الوسائط وكثرة تلك الوسائط في الاستقبال في مرتبة وبطونها تختلف الدلالة على القصور ومنها
 وخفايا وانما لثمة المطلوب بها نسبة سواء كان طابا النسبة المذكورين من محين في شغل الكناية في
 النسبة واحدها مذكور او محاور الاخر كناية في مجموع الاقسام الثلاثة فلا حتم الا العقلية بسبعة اربعة
 منها اجتماع الثلاث او اثباتها ولا يبطر شئ منها حصر القصة الا ان القسم مقيد بالوجه كما في سائر
 التقييمات فلو قيل قوله عليه الصلوة والسلام المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن الاستدلال
 كناية على كثر المؤذي للعرض بان يقال هو كناية عن ان هذا المؤذي كاف لانه لا يسلم المسلمون من لسانه
 ويده فكل من لا يسلم المسلمون من لسانه ويده فهو كاف فيكون قسما للبا من الكناية كقوله اي قول
 زيد الا ان السامحة اي الكرم لا يجوز ان يكون التدني نظرا لبلد الدولة بغيرين كما لا يجوز لدية
 والتدني اي الجود في قبة اي تكون فوق القبة في ثوبها التوسا بقا بيت طيب جعلوا قبة في بيت
 على ابن الحشر على وزن حيزن اسم جبر فافاد ان ثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات فالاشارة الى
 بالاختصاص ثبوت الصفات للمسلم كان على طريق الخط ولا يدل عليه ان جعل السامح من التوسا
 بالاختصاص الدلالة على الكناية سمع من الحشر او حصل السامحة له او ابن الحشر سمع ومن بين الله
 لاحص في شئ منها ويؤيد ما ذكره قوله في الايضاح فانه حين يراى ان لا يصح باثبات هذه الصفات
 لابن الحشر جمعها في قبة نبيها بل لكونها على ان يحملها ذوقية وجعلها مضافة عليه لوجود ذوقها
 في الدنيا كغيره فافاد ان ثبت الصفات للكعبة بطريق الكناية هناك وجه ارادة الثبوت
 بالاختصاص بان الاختصاص هو الثبوت والشيء غيره فاويدها بعض معناه في شرح المفاتيح انه

مبنى على ان الاشياء تخصيصا بالذكر ولا يخفى ان المراد هنا ليس الاختصاص بالذكر والاشياء متعلقة
 بالاشياء الاختصاص بالذكر يعني الله ان جعل الاختصاص بمعنى الاشياء لثبوتها له صادر فانه لا بد
 ان يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات بغيره ان يقال اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات له
 ولا يخفى سماحة والعبارة العجيبة اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى انه لو جعل التوسا
 في السماحة والمروة والتدني للمسلمين الا ان شرا في افاد حصر هذه الصفات في ابن الحشر لان جميع افرادها
 اذا قامت بدلا لا تقوم بغيره ان الصفات لا تقوم على اثنين وتكون مبالغة في كلام ابن الحشر في هذه
 بحيث التحق هذه الصفات في غيره لعدم فلا يبعد ان يكون قول الصادق مختص بها وقوله اختصاص
 ابن الحشر على ظاهرها وان يكون في البيت كنايةا واحد جعلنا ثبات جميع افراد الثلاثة كناية عن الاختصاص
 وثانيها جعل محله في قبة مضافة عليه كناية عن الثوب له فترك التوسا بان يقول الله مختص بها
 او نحوه مجوز معطوف على ان يقول اي التوسا في بيت هذا القول او منسوب معطوف على معقول ان يقال
 اي نحو قولنا الله مختص بما من العبارات الدالة على هذا المعنى من محاور اختصاص بها او ثابت له دون غيره
 في وجه ومن سمع ابن الحشر او ابن الحشر سمع في وجه آخر فامل الى الكناية بان جعلها اي تلك الصفات
 في قبة مضافة عليه اي على ابن الحشر فافاد ان ثبت الصفات للكعبة له لانه ان ثبت الامر الذي
 لا يقوم الا بغيره في مكانا الرجل ثبت له لانه الصفات تثبت في المكان بصفة ثبوت محالها ولهذا كان
 من قبيل الكناية دون المجاز ان لو امتنع ثبوت الصفات في المكان لا امتنع ارادة الحقيقة ولم تكن كناية
 بل مجازا ونحو نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات في قبة ضربا على ابن الحشر كناية عن كونها
 عين ابن الحشر حيث جعل في مكان ابن الحشر والتوسا ومن الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون
 في مكانا الرجل بالذات الانفسه فكانه قبل ابن الحشر هي السماحة والمروة والتدني ونحوه اي نحو
 قوله في الكناية الكون في المكان لا يخلو عن النسبة قوله الحمد اي نيل الشرف والكرم لا يكون
 الا بالابا والكرم الابا خاصة والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهة الابا او فسر القول الجري بين
 تسمية يربده بالثوب بين الرداء والازاء وكذا المراد بالبردين في قوله والكرم في برديه

الكناية

وأنما قال وعنه وتعالى من جعل الكناية بقوله من قيل بطول الجاد وتبع في هذا القول الفتح حيث قال
وقد فطر هذا من قسم في بطول الجاد وليس بذلك قطوع الجاد بانهما الطول إلى الجاد والفتح
ما ثبتا بطول الجاد وطول الجاد كما يعرف قائم مقام طول القامة فافهم من بعد ما ثبت الجاد
لزيادة بالإضافة كان ذلك نصرياً بآثار الطول لزيد فافهم هذا ليس إلا كما ظهر الفتح فإن المثال
ذو وجهين له وجه هو الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة وجه إلى الكناية عن النسبة من غير
كناية عن صفة الثاني ما شاهد الفتح وهو أنه جعل الجاد في جملته ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية
عن شيعة لأن الصفة تكون تبعاً فيما يكون الشيء فيه بالذات وأما ذلك لا متعلق حقيقة وكان المقطع
مجاناً والأبلغ على هذا أن يجعل التركيب كناية عن كون الجاد والكرم عنه لأن الشيء بين بردي الشيء يدل
على أنه عند لا فاعلم الذي يكون بين بردي والاول ما شاهد غيره وهو أن كونه الشيء بين بردي
الشيء كناية عن حاكمة البردين وبإضافة البردين اليد ثبت التصريح بآثار الأما
الكناية بالكون بين البردين له على نحو التصريح بالإضافة إلى الشيء بشدة الطول الكناية بطول
لذلك فكر الجاد بين توبيخه معنى الجاد محيط به ووجه ينبغي أن يكون قوله وهو التشبيه على الفرق بينه وبين
المثال السابق في كون التسمية بهذا احتمال الوصف في هذين القسمين يعني الشيء والثالث
كثيراً ما يكون مذكوراً وقد يكون غير مذكور لكن القسم الثاني يستلزم القسم الثالث إذ لا تصور
كلف الوصف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة كما يقال في الوصف والغير
الذكر في الكناية عن النسبة إلا فيها كما هو التبادر في عرض بالفهم أي ناحية يؤيد على المسلمين
المسلم من مسلم الناس من يده ولسانه فكانت اشترت من ناحية هي انفس المسلمين من لسانه
ويده إلى ناحية أخرى هي المودة في الصفة وهي الاسلام ههنا مخرجة والوصف وهو المودة وغير
مذكور في النسبة وهو في الاسلام من مكنية حصر الاسلام في غير المودة على ما يفيد تعريف الجنس
المستند إليه فإن قلت حصر الاسلام في غير المودة عبارة عن ثبوته له وتبينه عن المودة فيكون
منى الاسلام عن المودة مخرجا قلت المحاور بما لا يلزمه تفصيل الشيء بحسب القام فيكون ذلك

بهذا

بهذا المحل عن هذا الفصل على أنه لو كان معنى الحظ الإثبات والتشبيهاً ويجوز أن يكون بالكل من الجاد
ويجعل الكناية وسيلة الانتقال إلى الجزء مقصوداً بالإضافة ويقال الكناية عن الصفة قوله في عرض
من يفهم حل الخ وانت تريد تكفيره أنا لا نفهم حل الخ وهذا كناية عن إثبات صفة الكرم لما ذكره
عن الكرم باعتقاد حل الخ وكناية عن نفي الاسلام عنه إذ الكنى بعد اعتقاد حل الخ عن الاسلام قال
السكاكي في أوائل بحث الكناية الكناية تتفاوت في تقييد وتلويح ومن واما وأما في وساق
الحديث يحسب لك التمام ومن ذلك قال العلامة أماً تتفاوت وأما في تقسيم لأن التوفيق وأما له
كما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو قسم ثالث فيه نظر والأقرب الله تعالى قال ذلك لأن
هذه الأقسام قد تدخل وتختلف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها
أما وجه النظر فهذه التوفيق بهذه المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفاً ليس من الكناية
وأما محصل ما ذكره من الوجه الأقرب فهذه كثير الوسائط قد يبلغ في الحقيقة مرتبة التوفيق وهذا
ولا يمكن تقسيم الكناية إلى هذه الأقسام لأنها غير مضطربة وفيه نظر لأنه إذا سمي بالوصف غير
مذكور تقييداً وماله وسائط كثيرة تلويحاً فلا معنى لتداخل الأقسام والأظهر أنه قال تتفاوت
لأنه من تشبه على تفاوت تلك الأقسام في الدقة والبلادة ومن تقسيم كان السكاكي في أوائل بحث
الكناية لوجه حصر التمام عن هذه الأقسام وأما قد رعت ما على عليك فنقول إلى آخر ما ذكره
حاصله ما لحاظه المصير بقوله والناسب للموضوعة أي الكناية الوضعية وهو ما لم يذكر الوصف فيها
التوفيق لأن التوفيق خلاف التصريح قال العلامة يقال عرفت فلاناً وبطلان إذا قلت قولاً وانت
تعيته يعني لا يكون القول مسوقاً له وأما يعينه من عرضة فهو أن يستعمل اللفظ فيه والحال لم يقل
يعينه به ولغيرها أن كثرة الوسائط وهو الذي يترتب الفتح بذات مسافة بعيدة التلويح لأن
التلويح هو انفسير إلى غير كنه من بعد وجعل السيد السند في شرح الفتح الوسائط ما فوق
الواحد والناسب لغيرها أن قلت الوسائط تظلم خفاً وهو الذي فسر الفتح بذات مسافة
قرينة وفرض السيد السند بما لا واسطة فيها وفيها واسطة واحدة لكن في كونها لا واسطة فيه

247

فان صاغة اخفاة شمول قلته الوسا فله اقل منه والشا مع ايضا شبه على شمول قلته الوسا فله
اوضح منه والشا مع ايضا شبه على شمول قلته الوسا فله لا واسطة فيها حيث جعل عن بعض الفقهاء
شلاله الرمن لانه ان تميز الى قريب منك على سبيل الحقيقة لانه الاشارة بالشفة والحاجة
والا سبغيرها ان قلت الوسا فله لا خفا الا بالاشارة قال السيد السند اما الله ان لم يكن
قيدنا انك كل في التلويح والترميز تعيين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا لان الاسم اطلق
يتبادر منه القرب والظهور وقيل الا ان يخص الايات بما فيه شائبة الخفا فينفي اسم الاشارة
للباقى هذا كلامه ثم اني استعمل السكاكي من الكناية في التعريف الى تحقيق المجاز فلهذا لم يلبس من
التحقيق ولا فلا تداخل بين كلامي السكاكي واعلم ان السكاكي بعد ما يسمى احد اقسام الكناية وتعرف ايضا
عقيب تحقق تلك الاقسام بتحقيق التعريف والشهد فقال واعلم ان التعريف تارة تكون على سبيل
الكناية واخرى على سبيل المجاز فاذا قلت ان يتبين مستوف وادرت الى طب وطب المجاز طب انسانا
على قرينة الاحوال كان من القيل اللؤلؤ وان لم ترد الا غير المجاز طب كان من القيل الشئ فمثل على هذا
ففسر وفيه ان شئت نيهك هذا فالارد بالتعريف ليس ما هو احد الاقسام المذكورة الكناية
بل ما اشهر من التعريف وهو الذي قال صاحب الكشاف في مقام الفرق بينه وبين الكناية ان الكناية
ان يذكر الشئ بقدر لفظ الموضوع له والتعريف ان يذكر شيا بذكره على شئ لم تذكره كما تقول المجاز
المحتاج اليه جئتكم للسلم عليكم فكان الله ما له الكلام الى غيره يد على المقصود ويسمى الاول تلميحاً لانه
يلوح فيه ما يريد فقد فرق بين الكناية والتعريف بانه يذكر معنى الكناية بلفظها والكناية بغير
موضوعه له بخلاف التعريف فان لا يراد معناه التعريف باللفظ بل يستعمل اليد من غير استعمال اللفظ
فلهذا فاما بغير الكناية عن التعريف انه مستعمل في غير الموضوع له بخلاف التعريف ولا يخفى ان هذا
الغرض موجود في الجان ايضا فقد تضمن ما بالفرق بين التعريف والمجاز ايضا وانما خرج ان تعريف
الكناية بعد قولي الجان لانه مقصوده الفرق لا التعريف وقد صرح بان الاشارة ايضا في المثال
لان التعريف لا يستعمل في المعنى التعريفي بل يستفاد من طريقه اللفظ حيث قال الكناية ما دل على

يجوز

يجوز حمل على جاني الحقيقة والمجاز بوصفها بينهما ويكفي في المفرد والتركيب والتعريف هو اللفظ
الدال لانه من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب لقولك
من يتوقع صله والله الى محتاج فانه من يفسر بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه
المعنى من غير اللفظ اى جانبه هذا واد بالوصف الجامع بينهما كونه اللفظ معينا على الاجزاء بلا قرينة
والاخر بقرينة وهذا كلامه وقع في البين فليس جمع الى ما كافي وهذا الكلام السكاكي في التعريف بهذا المعنى
لا يعني اصطلاحا من عند نفسه في باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريف عليها
فهم في هذا العام جرى عليه فاجبة حيث عرف المجاز ونفس المجاز بمعنى آخر ولفظ الاستعانة وقسم الاستعانة
لا بهذا المعنى الى الاستعانة المرحلة والاستعانة بالكناية على ما حققناه لك ولهذا ادرج لفظ السبيل
فقال التعريف تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز فلهذا قيل تارة كناية وتارة يكون
مجازا واوسى بالتأمل لما راى القام بظنة غفلة مكنة الص على ما هو ظاهر كلامه ان اطلاق التعريف
على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التيسير على هذا بتقسيم التعريف اليها
على المجاز وظن ان التيسير يحصل بحجج بيان الله قد يكون مجازا والتعريف لانه يكون كناية فلهذا
اختص كلمته فقال قال والتعريف قد يكون مجازا كقولك اذ يتبين فسوف وارت تريرا انسانا مع
المخاطب وانه لم يأت في توضيح المثال وبين انه يحتمل الكناية فقال واذا اردتها جميعا كان به
ثم شبه على قصود كلهم الفلاح بقوله ولا بد فيهما من قرينة حيث لم يستعمل كلامه الا على اشتراط القرينة
في الكناية والصحيح معه في هذا التيسير وان اعتمد السكاكي على الشهاد وجوب القرينة في المجاز وجاف موقع
علم القرينة في الكناية من جواز ارادة الحقيقة لكن باقى نفعه فانه على ما ترى وقد شبه العلامة ايضا
على ما د السكاكي حيث قال في شرحه معناه ان عبارة التعريف قد تكون مشابهة للمجاز كما في
المقصود الاول فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ما للمخاطب في غير ما هو موضوعه له وليس
الا لا يشبه غيره استعمال من ملن ولم الى لانم فقد يكون مشابهة للكناية كما في المقولة الثانية فانه
تشبه كناية من جهة استعمال اللفظ فيها هو موضوع له مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية ان لا

٢١٨

لازم معلوم وانتقال من احد هاتين الاخرتين الى الاخرى ما ذكره ان الترتيب ليس مجازا ولا كناية ولا يقع
 في انشاء تقريره بعض ما لا يتفق وتامل معنى يقضي منه الجواب بعد ما نقلنا ان كلامه الكشاف والبيان الاثر
 في هذا المقام كيف وقع كلام العلامة بان هذا ما ذهب من لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبل عقل الله
 يورث ان يكون كلامه يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذاك المعنى او مجازا او
 كناية بل الحق ان الاول مجاز والشايع كناية كما مر به الصمد وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه
 ان قولنا ان يتبين مستوف كلامه ان على معنى يقصد به تهذيب الطالب فاذا استعمل في فهمه بل لا يطلب
 وغيره من المؤمنين فكنا به وان اردت تهذيبه غير الطالب بسبب الاية بعلقة اشتراك الطالب
 في الاية اما تحقيقا واما فرضا فقد يدل على جازا ومنه التفسير تمثيل السيد السند قدس سره لادالة
 الكلام على المعنى التوبيخي بدلالة الخرف مثلا على تعظيم الخروف او احاسنه فائدة افا من غير مثال
 فيه فجعل كلامه اشارة منبها على الفظة عن مستبعد التركيب وهو ما من يد تحقيقه في الان
 في ستر الاكتفاء فلا علينا ان تهيب لك من غير امتنان كما ذهب ان الفيض الثاني وان طال
 الكلام وحال السام بينك وبين الاقسام الالهة نشد والسام مسقط فتقول فرق بين التوبيخي
 المجازي وبين المجاز فانك في المجاز تنصب التورية على ارادة المعنى الحقيقي وفي التوبيخي تريد الحقيقة
 للانتقال الى المعنى التوبيخي من غير استعارة التفظ فيه فانه لا يكون التفظ الا ان المعنى التوبيخي
 النفس بالكلية عن اللغات الا ما اريد به الى الانشأ الى ما هو في هذا التفظ وكذلك فرق بين
 التوبيخي وبين كناية بين كناية فالتوبيخي لا يكون القصد الا الى غير الموضوع لدون قصد
 الموضوع له كان للانتقال الى الغير بخلاف التوبيخي على سبيل الكناية كما ان يتبين فستعرف فائدة انتقال
 النفس واهتمامه الى وعيد المخاطب وغيره على سبيل **فصل** اطلق اي جمع من قولهم اطلق العقوم على الامم
 اجمعوا اليها على ان المجاز والكناية بل انما يقال جازا بل هو ما بالغ فيه فالمعنى ان المجاز والكناية هما بل
 فيه ما لفته اكثر حيث يورث في تقريره غيرهما وتحققهما فتعلمه ابلغ من ان زوجيهما احدهما
 الله احد من المزيد كقولهم هو اعظم للمدنا والقدوم وثانيهما انه بمعنى الفعل والذكر ان تجاوز

فصل

الشذوذ

الشذوذ الشاذ في التفسير في وصف التفظ بكونه ما لفته في تقريره فانه واقع في جعله الا لبلغ
 من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية ومجازا بل هو من كلامه فيه الحقيقة العرفية ويكون وجدانية
 كونه اكثر بلاغة لان كثرة البلاغة لا ترجح البلاغة مطلقا بل في مقام يستدل على البلاغة فيه حقيقة
 ابلغ من المجاز لوقوعها في مقام لا يسمع للبلاغة قال الشايع المحقق والسيد السند في شرح المفاتيح يرد
 بالبلاغة على البيان على ما هو الظاهر لا تهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يولد جميع البلاغة بعمل
 اجماع اهل السليقة بحسب المعنى حيث يقع هذه المعاني في مواد الكلام وان لم يعلموا هذه ^{الاصطلاح}
 من الحقيقة الى الحقيقة الغريبة واما الحقيقة المركبة التي هي كناية فالمجاز ليس ببلغ منها ^{شأنها}
 في وجه البلاغة فتقوله والتعريف تطويل الان يحمل عطفا تفسيريا للحقيقة لان الانتقال بينهما
 من اللزوم الى اللزوم هذا متفق عليه بين الصمد والسكاكي لانه وان جعل الكناية ذكرا للقدوم
 اي التابع واودة المنعوم اي المتبوع لكنه جعلها مشاركة للمجاز في الانتقال من المنعوم الى اللزوم
 لانه اللزوم مالم يصرف ولم يلا يتقل منه ويبعد على كون المجاز ابلغ من الحقيقة ان منه المجاز الغير
 اللقيد وهو لفظ القيد المار به المطلق فانه اذا نظر الى ما اريد بهذا المطلق القيد من المجاز كان
 قائما مقام احد المتلذذين فكما ان احد المتلذذين ان اقيم مقام الاخر لم يقصد به معنى اخر بل في ذلك
 المعنى بعيد فلا بد من قيد كذلك الشرح اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني
 العضو المخصوص وذلك القيد الذي حيزت الحقيقة عن تابعها فلهذا كانت بانتزاع امر
 خارج عن مفهوم الشرح فلا يرتب على قياسه مقام الشفة فانه يفقد في اطلاق الاصابع على الاصل
 في جعله اصابعهم في ان نهم فانه يفيد بلاغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها
 بصورة ما هو مظهر لها وهذا كلام وقع في البين فلتخرج الى ان كناية المجاز الغير القيد لا يكون
 ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقها انها كناية على الشيء بمبينة فاما السيد السند
 قدس سره في شرح المفاتيح في بحث المجاز الغير القيد وايضا في كتابه من هذين المعنى اطلاق الاصابع
 وايدى على الشيء بمبينة كما ساقى وليس ذلك في المشو لا اتحاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز

219

على الجان البند وبين كونها كدعوى الشيء بيينة بان وجوده من مقتضى وجوده لا بد من
 انما كذا اللزوم من اللازم وقيد ان ما ثبت ان الانتقال فيهما من اللزوم في التصرف ليس مستلزما
 وجود اللزوم ظاهر اللزوم وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر اللزوم الجاهل وهذا وكثيرا لا يشبه
 لمراده فيقطن ان الاشكال في بيان اللزوم الذي فتروا بانته بعد ما بينا انما في اوائل بحث الجان
 اللزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وليس بشيء لان ما سبق بيانه هو اللزوم الذي في التبيين على وجود
 اللزوم اللزوم انما في ذلك من هذا وانما يطبق انما الاستدلال على من التبيين انما في
 الجان اقول بعد وضوح كون الاستدلال مجازا والتبيين حقيقة ليس ذكر هذا الاطلاق بعد ذكر الاطلاق
 الاولى لا تقطع بل قد ذكره الفصاح الغزالي بدليل آخر سوى الدليل المشترك بين الجان وهذا التبيين
 يتضمن الاستدلال بكون الشبه بأكمل من الشبه في وجه الشبه ثم كونه التبيين حقيقة يبرره ما
 حقق ان قولنا زيد كاليد عبارة عن كون في غاية الحسن وان نسبة التبيين الى الاستدلال كنسبة الكمال
 الى الجان وما يجب ان يثبت عليه ان المقصود ان ما ذكره السكاكي ان الاستدلال من التبيين فان
 في التبيين الاعتراف بنقصان الشبه بأكمل من الشبه دون الاستدلال بوجه ما حققه الشيخ عبد القادر
 حيث قال وليس السبب في كون الجان والكناية اللمع ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في المعنى
 لا يفيد حلا فلا بد لانه يفيد تأكيد الاشياء المعنى لا يفيد حلا فلا بد ان لا يفيد رايه اسد ان زيد
 من رايه وجلا يساوي الاسد في الشبه انما فريدة الاقلما شتما على تأكيد فانه الثاني
 الثاني وكذا لا من زيد لكثيرا الراد على الفصاح وفي كثرة القرى بل لا شتما على تأكيد فانه الفصاح
 مع اتحاد القصور ومنها وجه الرد ان ذلك لا يثبت في الاستدلال بالنسبة الى الزيادة رايه اسد
 يفيد شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة الاسد ثم فسر الشيخ بان مراده ان ليس السبب
 في كل صورة ذلك ورفع الارجاء الكلي لا ينافي الارجاء الجزئي فالتسبب في كل صورة تأكيد الاشياء المعنى
 بخلافه وانما الزيادة في المعنى فربما يكون كذا في الاستدلال والتبيين دون غيرهما وغير
 التبيين كما في رايه اسد ورايت وجلا يساوي في الشبهة وفي الاشياء هذا متبنا على معنى

قد غلط

قد غلط فيه كما هو عارضا في استنباط المعاني من عبارة الشيخ لا فتقارها الى تأمل وافضل مراد
 الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا ترجب ثبوت الزيادة في الواقع كما ذكره هو في قوله لا خبر لا يدل
 على ثبوت المعنى وفيه مع انما طعنون بان الخبر من الفهم ان هذا الحكم ثابت او منقضي وذلك لان
 الدلالة التغطية قد تختلف عن الدلول ورواه السيد السند بان هذا معنى وكيف فاسد لان ما
 نفاه الشيخ لا يذهب اليه وهم حتى يدعى فانها لا يوجب ثبوت اصل الشيء واصل القرى في الواقع
 فكيف يتوهم انما في الزيادة فيها بل نفي انما في ثبوت الزيادة يوجب انما في ثبوت اصل
 المعنى فيه والاضاف ان التبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ان الفطنة الط والتسبب سا قط
 هذا ونحن نقول لو كان الله ما ذكره شائع لما في نفي ما نفاه الشيخ لا يثبت ان لا يلغية في التأكيد
 فليكن الاعتبار بزيادة في الفهم ولكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس ما ذكره المصنف كما انه ليس ما ذكره
 وان كان ما ذكره المصنف قوي بل مراده ان لا يلغية لا فائدة في شيء من العبارات من يده في المعنى ورواه
 خلافا واللام يمكن القيس عليه للتحقيق والجان معنى واحد وهذا كلام حق ولا ان يقولنا جاني اسد
 ليس المراد بزيد كالاسد واللام يمكن جعله ابلغ منه ورواه زيد كالحا ومعنى وانما التفاوت بانهما
 المساواة في جاني اسد وتأكيد تلك التي يحلها بين الاسد وانكا وكونه زيد نقص بخلاف
 زيد كالاسد فان فيه اعترافا به وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يسد دعوى التسوية
 والادعاء وتأكيد لا يفيد منية في القصور بل مجرد تأكيد معبلة فيه فانه يدل عليه بان
 اسد على تقدير مقدمه لا يوجب ثبوت الزيادة في الواقع بخلاف الخبر فانه على تقدير مقدمه يوجب
 ثبوت صفته فبين ما ذكره في الخبر وبين ما في هذا المقام بوجه هذا اخر ما وفقنا من شرح
 الفقه الثاني بعد شرح الفقه الاول ووجهنا ما فيها من التواضع والبداهة ونسأل الله التوفيق
 التوفيق الى شرح المقدمة والفقه الاول والحفظ من الواقع المعنى هي لما اتوا في الذرايع والتوفيق
 للتابع اجل الشرح فبصرنا في انزال العمل باسم المعارف والبداهة وانما يا فاضل معاين بيانك
 العلية من العلوم الرسمية والفضائل بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين في الوقائع الفقه

٢٤

الفقه الثاني على السبيل

في اللغة القرب أي السمع أو التزيين وكلا العيين يناسب ما سواه فآل الله في بيان نوع من مسائل
تعلقته بالبلاغة يبين باستقامتها الكلام الثالث أي الواقع في الرتبة الثالث من الغنوة الثلاثة
فالغنى الغنى الذي هو ثالث الثلاثة لأن الغنوة مرتبة في تحصيل البلاغة وتكميلها أو ثالث
الغنى فأنه جعل الغنى التعلقين بالبلاغة السابقين عليه ثلاثة علم البديع هو في اللغة التبع
السم فاعل أو مفعول فاضافة العلم إلى الأول اضافة العاقل وعلى الثاني إلى القول أي علم مبتدع الكلام
فإن من زين علمه بهذه المحسنة فقد أتى بكلام مبتدع أي علم مستقل بكلام مبتدع وقد جاء معنى
الجميل الذي قتل أو تارة وثلاث ثم قتل فالكلام الذي تم تزيينه بهذه المحسنة به كما القتل الذي
قتل أو تارة وثلاث ثم قتل في الزاوية وهو علم فسر الشاع الحقيق العلم في تزيين العاقل والبيان بملكه
يقدر بها على التفصيل أو زكات خبر شبة متعلقة بأصول وصفها واضع الفروع وجوز أن يراد بنفس
ذلك الأصول وزاد الحقيق المحشى شريف زيانته تجوز لدراسة التصديقات تلك الأصول بل رجحها
معنى قوله يورثه وجه تحسين الكلام أن يعرف به كل وجه جزى يرد على سماع الكلام البليغ أو
المتفقد به مما أو دعى هذا الكلام أو يرد ليراد بمقتضى استعمال المعرفة السابقة في إدراك الجزى
على طبق ما ذكره ذلك الشاع الجليل في تعريف علم العاقل من التفصيل فما ذكره هنا في شرح قولنا
يورثه وجه تحسين الكلام من قوله أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر
الطاقة محل نظر إذ تصور معانيها أشاق إلى ما يحصل من تزيين الفهم أو اصطلاحية وهو
سكان كلياته لا تدفق إرادتها استواء المعرفة الشائعة في إدراك الجزى شاع مع ذلك ليس خلا في العلم
بالمعنى المذكور بل في العلم بمعنى المسائل الباردة واللوازم ومنهبط الأعداد الميكرون من القاصد
العلمية ونتائجها وقوله تفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقيس الفهم ما دعى أيضا مفهومه
ليست من القاصد العلمية ونتائجها وكأنه لالم يشاهد في هذا الفن سوى تزيينها وتقيسات
ظن أنه لا فائدة فيه وليس كذلك لأن المقصود من كل من الأقسام الحكم على كلياته بأنه يحسن
البليغ فلا ثالث له إذ بوجه تحسين الكلام الوجوه المعهدة المذكورة في صدر الكتاب

حيث قال

حيث قال ويتبعها وجه آخر يورث الكلام حسنة هذه وجوه الأمانة جعل الأمانة للمعهد وح
يعتبر فصل الاستغراق الذي لا بد منه في وجه الغنى ليس بدعى فليس في أن يقال لا بد من تحسين
الكلام تحسين الوجهي الفاعل في صدر الكتاب بقوله ويتبعها وجه آخر يورث الكلام حسنة وذلك
أن شريد الكلام البليغ لفهم المعهد من اللام ولا يخفى أن تحسين الكلام البليغ إنما يكون بما يكون خاتما
عن بؤسته والآثار بليغا بهذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ بعد تخصيصه الوجه بالوجه
الخاصة من البلاغة جعل الشاع تعريف العلم تاما بعد حكم بأن قوله بعد رعاية المطابقة أي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ووضوح الدلالة على التحسين من التعيد المعنوي المتبني على أن هذه الوجوه إنما تعد
محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين ووجه ذلك أنه يكون بايراد هذه الوجوه بدو التحسين كتمليق
الذوق على اعتناق الختان يورثه بعد متعلق بالتحسين وكأنه أن من زيد الشيبه ولأنه لا يكفل
تخصيص الوجوه التابعة لوجه البلاغة يكفل التسمية المذكورة إذ لا معنى لتبعها الوجوه البلاغة
الأعداد لا يعتد بها بدونها ولكن أن تعدل الوجوه التابعة لوجه البلاغة وتما يكون مقتضى الحال
ويكونه منظمة التباسها بالوجه البجوي عنها في البديع فيه على أن التحسين التابع للبلاغة بالوجه
البجوي عنها إنما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة على علمهم في منيها بدون هذه الوجوه
لم تعد في الكلام من المحسنة البديعية وإنما قيل جعل الكلام على المعهد بعد من العلم والدلائل بمقام التزيين
تمل وجه تحسين الكلام على مفهوم العلم وأخر ما سوى المحسنة البديعية من الوجوه الداخلة في البلاغة
بقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد دله الشاع بأنه يخرج عن الوجوه الداخلة في رعاية
المطابقة ووضوح الدلالة البديعية يخرج ما بعضها هو داخل في البلاغة من الخلق من التناظر ومما ألفه
القياس والفرابة وضعف التأليف في جميع في قوله وجه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح
الدلالة أو الخلق لفرابة اللغة ويمكن دفعه بأن هذا هو كل وضعف الدلالة على ما هو المعنى في البيان
أن العمل على مقتضى علم البيان فاسم الخلق من التناظر له داخل في وضعف الدلالة أو الخلق لفرابة
اللغة والقاعدة التحويلية والفرسية لا يكون واضع الدلالة وإن تعظم المحشى الحقيق التلخيص في الوضع

٢٩١

الآخرة والتعقيد مطلقا وأما التناقض فمما يعلم بالحس والتعلق له يعلم فلا يتوهم دخوله في علم البليغ
 ومما لا يخلو الكلام على الكلام الفصيح أو ما سواه خارج عن درجة الاعتناء به من ماله دخل في الفصاحة
 ان ليس بها تحسين الكلام الفصيح بل جعل الكلام فصيحاً ويعلم مما ذكرناه لو قال العرف فيه وجوه تحسين الكلام بعد
 رعاية الطائفة لكان اخيراً واضحاً ويكره قوله بعد رعاية البلاغة يخرج الجمل الوجوه الداخلة في بلاغة
 الكلام بل تكلف لكن يراد على هذا الترتيب اعلم بيت العهدة كما يريد على تعريفه انه يدخل في علم البليغ ^{الوجوه}
 المحسنة الكلام البليغ مما يحسن في علم الروض والقوافي وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بها يكتب ^{الكلام}
 البليغ حسنا الامنية فيه وهي ضربان اي الوجوه المحسنة نيران معنوية يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد
 تعلق لحسن المعنى وان كان لا يخرج عن تحسين اللفظ كما نلاحظه في بعضها ولتعلق له من غير تعلق بحسن
 اللفظ كذلك وأما الضرب الثاني فليس هو بان لا يكون له مزيد اخلاص من باحدها فمما لم يوجد في الفصاحة
 بداء بالفنوى لان الاعتناء باللفظ لكونه وسيلة المعنى ولهذا استعمل اصل الحسن في الحسنة اللفظية
 ان يكون ^{اللفظ} لا لانه لا ينافي دون العكس فمما لا ينافي به ما يلحق به ما معنى الواجهة والمساواة ^{وغير}
 الثاني تسمية بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء ويسمى الطابق وهو مصدر مثل الطابق كالقائل بالمكانة
 يستعمل بها الواقعة الضدين في الوجود في جملة واحدة واستعملها في ذلك مع بعد الواقعة بينهما والتقاء
 وجهه في التطبيق ايضا يقال طبق الشيء الشيء اذا تم اجماعه كذا الضدين وشملتها والبليغ ايضا
 ووجهه ظاهر وقيل الطائفة مصدر طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على حرف الاخر وما ذكرنا
 اقرب فتأمل ولا يتعدى في الجمع بين متضادين هذه عبارة الفصاح فلما كان مراد بالتضاد بين المعنى اللغوي
 دون الاصطلاح الكلامي على خلاف ذلك لانه يذكر الاصطلاح الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية
 يتجلى عند جمع النقط والعقول فصره الصواب قوله اي معنيين متقابلين في الجملة سواء كانا تقابل الضدين
 في الجملة اي المعنيين الوجوديين المتضادين على محمل واحد بينهما الخلاف او تعاضده او تقابل الاحكام السلب
 او تقابل العدم والملكة او تقابل التناقض سواء كان التناقض حقيقة او اعتقادا وكما قيل لا يعمل ^{التضاد}
 تقابل بل ولا ينبغي الجمع بين الالب والابن طباقا على ما هو الفظ بل هذا لا يأتى نظير اقرب ولكن ان جعل ^{التفسير}

مطلب المطابقة

محبة قوله معنيين متقابلين ويتلوه في تعريفه بعدم تعيينه ويجعل قوله في الجملة متعلقا بالجملة مطلقا
 سواء كان في جملة واحدة او في جملتين احدهما جزء من الاخرى والا والظاهر ان يقول بين متضادين
 فصاعدا ويكون على طبق وهو اوجه وقوله ومن الطباق فتعطف فانك من الخبرين بلغة غير سبب
 لتعطف من نوعه وقد تعلق لطف التناقض اذ لم يكن والمثل كما بين الضدين في تركيب بعضها في نوع واحد
 من الكلام وهذا اعرب من القسم الثاني ولانه اكثر دونا على السنته ويشهد بذلك انه لم يعمل شيئا
 من امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يتقابل فان لم يمتثل الا لقسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارع بانه
 لا يوجد الا هو ومن لا يتطابق الا القينا ملك وتعالى قينا به قوله هذا التقسيم تطويل لا طائل من تحته اسرين
 محذوفه تقابل وتخصيصه (تقابل) جمع يتعطف على وذلك عطف او تعلق بمعنى يقفوا وهم بقوله انما هو فليكن
 محذوفه تقابل بحسب وعيت اوجزين نحو قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لا يخفى الباليغ
 مرتبة رجال البلاغة حسن ما في هذه الامثلة من الطباق وكيف وقد اقم التكميل بين الضدين فيها ^{الاتفاق}
 كما وقع العوض في الحكم على التناقض فتساوى التطبيق فيها من وجهين فلا انقضاهما ما كسبت
 من خير وعليها ما كسبت من شر لا يتفق بطلانها ولا ينقض بعضها غيرها وتخصيص الخبير
 بالكسب والشر بالاكسب فيه اعتبار والشر يشبهه النفس فتعذر اليه احد في تحصيله وعمل هذه
 عبارة والاعتناء هو الاضطراب في العمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والتسمية تقتضي ان يكون
 مسنة اقسام اسم وقيل وحرف فهذه اقسام ثلثة متضاغة باعتبار التقديم والتأخر ولم يمتثل
 الصرا لا لقساما على انما تمثله للاسم المتقدم في قوله تعالى ومن كان ميتا فاجيناه
 قال لا شأنا له في الموت والاحياء متضاطة بل في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهذا
 انما يستقيم لو كان الموت والاحياء متضاطة فكن قال المصراى حالاً فهذه ثمانية وهذا ويشهد له ما بعده
 من قوله تعالى وجعلنا له نورا ويمشي بين النجوم قال القاضى مشروبه من هذه الله تعالى وانفسه
 من الضلالة وجعل له نوراً فيمكن التمثيل على طبق ما ذكره الشارع الجليل بانه المراد
 التمثيل ان كنت فظنا فظلي فهذه التفسير وبالجمله فالظن ان الاحياء متضاطة بما يتقابل الموت

٢١٥

فالمثال من قبيل استدلال الكفاية ومما يثبتهم واما قيل للفعل التقدم فيقول في الابطال
وهو ليوم الرفع من قبل وفقد ذكر الصون بلفظ الفعل اوله والابدال القابل لللفظ الاسم ^{ثانيا}
الشايح الوجود من الاقسام الثلاثة هو الاول فقط ونحن نقول لا يقتصر في امثال هذه المعاني ما وقع
بل على ما وقع يكن لك نافعا فمثال الحرف والاسم ^{المستعمل} كل يقتر وعلى السقيم كل نافع ومثل الحرف
والفعل للصحة ما يقتر وعلى السقيم ما ينفع هذا وما ذكره من التفصيل لما بين الابطال طباق بين التقطيع
واما الطباق بين اكثر فزيد اقسامه باعتبار اجتماع الثلاثة والتقدم والتأخر على غير ذلك
وضبط اقسامها مفوض الى خطائك وهو ضربان اي الطباق على طبق وهي الجمع وهو عند الشايح
للطباق فكانت دعاه اليه تذكير بغير او بعبارة الابطال والطباق ينقسم الى طباق الابطال وهو
للتحقيق كالتفسير وهو ليس بذكر مؤثر لانه التذكير بالابطال هو الاكثر من الاكثر وظهور
ما نفع من الداعي مفر من الابطال طباق الابطال كما مر اي كاشفة مرتب محادها وطباق السلب
قال المصنف في الشايح وهو ان الجمع بين فعل مصدر واحد احدى شيئين والآخر متني او احدا من الاثر
نهى والمثال الاول للاول والثاني لثاني قلت يخرج من بيانه نحو لست به عالم ولانا علم ونحو احسبك
انسانا اولست بانسان ونحو ضرب زيد وما ضربت علي ولا تعذب زيدا وقد ضربت بكل الاول
وهو ان الجمع بين الشوق والانتفاء نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون اي وعد الله وصديق
وسعه بجهلهم وعدم تكلمهم يعلمون فظاهر من الحيوة الدنيا اي فظاهر هي الحيوة الدنيا التي
هي وسيلة الشهادة ولا يعلمون باطنها الذي هو وسيلة الحيوة الابدية كما قال وهم عن الآخرة هم
غافلون ونحو قوله تعالى لا تخشوا الناس واخشوا نهى للحكام ان تخشوا غير الله في حكوماتهم
ويداهنوا في حشية ظالم ان كبر قال المصنف ومنه قوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم وينفلت
ما يؤمرون اي لا يعصون الله في الحلال ويعملون ما يؤمرون في المستقبل وفيه نظر لانه العيصان
يعتاد فعل الامور به فكيف يكون الجمع بين نفي وفعل للمؤمر به وهذا وفيه نظر من وجه آخر
ايضا لان ما امرهم الى ان لا يعملوا الله حاله لا يقتضي ان يقال لم يعملوا امرهم ويعملون

ما يؤمرون

ما يؤمرون ففعله لا يعصونه بمعنى لم يعملوا غير من الماحي بالمستقبل فقد استمر الى ان يعصوا
فيما مضى وقتا كلف قوله تعالى او يطيعكم في كثير من حقد سبق وقال الطباقي قد يكون ظاهره كما ذكرنا وقد
يكون خفيما نفع خفا كقوله تعالى مما خطاياهم اغفرنا وادخلنا ما اطلق بين الغفرنا وادخلنا ما
ومما مضى الاسمين الجمع بينهما وانك والشايح لم يلتفت الى تفسير هذا بل ذكر ما يشترطه لا نقول
بهذا التقسيم وانما هو غير الظاهر داخل في الملقح بالطباقي حيث قال ومن الملقح بالطباقي قوله تعالى
اغفر لنا وادخلنا ما لاننا انما نستلهم الاخرق الصاد للاغفر ونحو نقول ما هو غير النظم
ما لم يكن بين الفعلين او الاسمين تضافيل حصل التضافيل في احد هو او فيهما في الاستعمال
فان اغفرنا وادخلنا فعلان لانفا بينهما وانما حصل التضافيل بمفعولنا وكذا كانتا
وتلك ليسا الاكلام شارة فليس هناك متفادان انما صار متفادين لتصرف فيهما بما جعل ^{الشايح}
بهما تارة بعيدا تارة بعيدا في الجملة لا بعدا تاما لانه او ود في مقام التمثيل للطباقي ما
هو ملحوظ به شظيرة الماهو بعبارة وتبينها على جريان هذه القسمة في الملقح بالطباقي ايضا
فتوهم انه وقع في هذا التقسيم لاشتبه الملقح بالطباقي والفعل الظاهر ويحصل غرض الشايح من هذا
شاع في فطر له من يفهمه الى التوجه بدقايق القصد فزاع فكن ذلك الرجل مجده ومن الطباق
لم يقل ومنه شكوتيا در الوهم الى الله من متعلقا تقسيم الطباق الى طباق الابطال والسلب فيقع
في ضار منه الى طباق الابطال نحو قوله اي اني نكاح في مرتبة شغل محمد بن محمد بن محمد حين ^{استشهد}
وان دني قوله ما ضبط ما سماه بعضهم تدبير بالآل المهملات والباء التختانية الموحدة
والجيم ومن صحى بالآل المهملات لم يزد الا نسيها بده الرواية والدرية اذ ليس من معاني
التدبير ما يناسبه الفنى الاصطلاحى سيجلوف التدبير فانه التبيين بالدينام على ما في القاموس
والترين على ما في التستود وقال الشايح ربح الاضطرار لثباتها ونيا سلب الفنى الاصطلاحى
الذى المصنف يفسره بان يذكر في معنى من المرح او غيره الران لفقد الكفاية والتورية وينبغي
ان يقصد بالاولى معا متفادا وما لم يتفاد كان من القسم الثاني من الملقح بالطباقي والملقح به

٢٥٢

في حبل من الطباقي نظره ولا يظهر وجهه تحفصا ليدبج بما قصد بالالوان الكناية او التورية
 من دون ان يشمل الجاز وانما قال من الطباقي وقعا لتعظيم الله قسم له كما يدبرهم تحفصا ^{باليد}
 لتعظيم الله من القسم الثاني الحق به والتقاد باعتبار المعنى الحقيقي تردى ثياب الموت ثم اخذ في القيل ومن
 سند من خضر وفي هذا المثال تنبيه على ان الالوان في التورية لا تدبج ما فوق الواحد في ^{الوجه}
 التورية فلهذا خضر منق في البيت خبر بعد خبر لان ثوباني القصيدة على حركة الفهم ومن جملة ابياتها
 وقد كانت البيضاء القفاض في الوغى بواردها الذي من بعده يتدرج على ما ينبغي في رد العجز على الصد
 هذا ولا يخفى ان هذا لليلاد في قولنا في شرح البيت ولم يدخل في ليلة الا قد صارت الثياب من
 سند خضر من ثياب الجنة فانه واضع في جعل الحفرة صفة للسند وهو الموافق للمعرف لانه
 اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة للاصل لا الثوب فالوجه ان يجعل خضر من ثوبا خبر مبتداء
 محذوف واى هو خضر ويجعل الجملة صفة سند قال الشاعر ان تدعى الثياب الماطية بالدم هذا
 فالاد ثياب الموت ثياب مات فيها والامانة الادنى ملازمة ويقهر ان يلد ثياب الموت
 ما يملط بها بدنه وصارت ثياب بسما والاضافة الى الموت والله بسما الموت حيث بسما
 بحيث وفي جميع الثوب اشارة الى معناه وجر اجانه حتى البسده كل اجراحة لونا فالعنى ان تدعى الدم فما
 انى تلك الدنيا القيل ولم ينقص ثوبه الا وهو من سند خضر والسند من دقيق الدجاج صوب
 بلا خلاف والقصد من الثياب الممر الى القتل ونصب الشئ ومن اشياء الحيوة الابدية والذات
 المجتدة والقدرة والنصب والقتل والحيات متضادان فالبيت من قبيل الكناية وقال الشاعر لا شئ
 الكناية فيه الا حسن الاعراض معنى الكناية قولنا الوقوع في نقي الكناية لا يشعور والذات القرب
 ليس كناية بل ادنى الثياب الممر والسند من خضر واحواب ان الالوان دخل في
 الكناية لانها انفسها كناية ومثل المصرايح التورية بقول الحيرى هذا غير العيش الا خضر
 وانور المحبوب الاصفر اسود واليوم الابيض قد اسود حتى وفي الالوان والادق
 فيا جذا الموت الاحمر قال انهم قال المعنى التريب المحبوب الاصفر وهو الانسان الذي له صورة والبغيد هو

الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية وذكر الالوان لقصد التورية لا يقتضي ان يكون في الالوان تورية
 كما يوهمه البعض قول التباد ومن ذكر الالوان لقصد الكناية والتورية انما يخرج الالوان منها
 ولا منع من الاجتماع فالاوليان يقال قول الحيرى مما اجتمع فيه كلاهما مما سوى الاصغر كناية
 فاعبر العيش الاخر كناية عن تذكر العيش الناعم واسعداد اليوم الابيض كناية عن سواد الحال
 الحسن وايضا من الغد والاسود كناية عن دهن النيسب كما ان اسوداره كناية عن موتها ثم
 يحتمل ان يراد بالمحجوب الاصفر المحجوب الجميم لان ثياب الاصغر كناية عن سواد الرعم المشهورة بالحسن
 فيما بينهم قال عليه السلام اصحابه في الترتيب الى غزوة فيعرك هملكم في ثياب الاصغر فان ودر
 المحجوب الاصغر اى عدوله عنه كناية عن الغر والحيرة التام فاما الكناية كانه لم يجد الصل يعرف
 التورية مثلا وهذا المثال ايضا غير متيقن فكانت هذه لم يذكر التورية مثلا لاهنها وليحق به
 اى بالطباق شيان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر فتعلق السببية والتزوم
 نحو قوله تعالى اشد على الكفار من ابيهم فانه التزوم وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها نسبة
 عن التزوم الذي يقابلها الشدة نسب الغنى الذي يقابل الركة ولا يخفى ان سبب المقابل للعيش
 مقابل له منير مما معناه كانه سبب المقابل للعيش يقابل له فيدخل في تعريف الطباق على التقابل الذات
 الشئ ومع يجهل انه ينبغي ان يقدم قوله ودخل فيه ما يحقق باسم المقابلة على قوله ويلحق به
 دفعه بان المراد بقوله ودخل فيه ان يدخل في الطباق والمحقق به بقرينة انه بعض الاشياء المذكورة
 للمقابلة مما ذكر فيه المحقق بالطباق ومنهم من تكلف وقال هذا ان الشئ داخل في الطباق
 الان بغيره من الطباق اعرف من التقابل فنية على التقا وتذكر كلف الالحاق وبهذا المكلف
 يتقدم الاعراض قال المص وعليه قوله تعالى وجعل لكم القيل والنهار تسكنون فيه ويستقلون من فضله
 فانه ابتغا الفضل يستلزم الحكمة المصادة للسكون والعدل عن لفظ الحركة الى لفظ ابتغا الفضل
 لان الحركة ضمان حكمة لمصلحة وحركة لفساد والمراد الاولى والاشارة هذا وفيه ان السكون ايضا
 ضمان فينبغي ان يعدل عنه ويمكن دفعه بان العدل عن الحركة الى ابتغا الفضل معنى السكون

٢٢٤

للمصلحة ويمكن ان يجعل نكته العدد ما في ابتداء الفصل من التبيين على ان كل ما يستفاد من فضل الله
 تعالى لا يدخل السعي العبد حقيقة الشارح ومنه قوله تعالى اغرفوا من خزائنا والآيات اذ لا تفتقر
 الاحراق المضاد للاخلاق وقد مر ما يتعلق به فتذكره ثانيا فيهما ليجوز معنيين متقابلين اعتبرتهما
 بلهظتين يتقابل معنيهما الحقيقيتان كذا ذكره الشارح وينبغي ان يحصل لهما التصادم في الحقيقة
 معنيهما الحقيقيتان بل يجعل منه جمع ما يضاف معنيهما الحجازيان الشهوران وان اعتبر معنيين
 بهذين اللفظين ابرز المعنيان في صورة التصادم فاحسن واجز الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يرد
 ان هذا جمع لفظين معنيهما متضادان فالحسن بانك لا تنفك لاني المعنى فلا يوجب الجمع
 العنوية محو قوله اي دليل كزبر مشاعر خرافي رافض لا تعني باسم ترقيم سلمي ان المراد باسمه من
 العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل في السلام من رجل يعني نفسه اعتبره بوجوه يمكن الوصف
 بالوجه فيكون الشيب هو كالثيب المشوي بياض قال الشارح اي ظهر ظهورا تاما فجعل الضم كناية
 عن الظهور التام ان اللفظ الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للنفس والآن الضم يستلزم
 ظهور ما خفي من مستورات الشفوفين برأسه فيكون ذلك القول ذكره لورثا وانما هو على زيات
 الشيب فلا تقابل بين ظهور الشيب واليكامل بياض يكون بينهما بلانهم لكن يبرز المعنى الحقيقي
 للضم واليكامل تقابل ويمكن ان يبرأ ويضيق الشيب سروده تشبيها للشيب برجل ساد
 من قوله وعليه وبالحكمة المحزنة فيكون من مزايا الطباق ويسمى بهما التصادم للمعنيين المذكورين
 الغير المتقابلين قد اعتبر بلهظتين يرمي التصادم المتقابل بين معنيهما الحقيقيين والحجازيين
 مع الشهرة ودخل فيه اي الطباق بالتفسير الذي سبق والخطوب ما يحقد باسم القابلة وان جعل
 السكالي وغيره قسرا برأيه من الحسن العنوية حيث ذكره في معاملة الطباق وهي ان يوفق
 معنيين متوافقين او التعلل ما يقابل ذلك على الترتيب فيكون داخل فيه فانه بعدد قوله عليه السلام
 بين معنيين متقابلين لانه لا يجمع بين معنيين متضادين كما اشار اليه وكما كان نتيجة سلطان جعل
 داخل في الطباق ومنه انما النظر حكم الله كما يصدق عليه باعتبار جمع المتوافقين متوافقا

النظير دفعه

النظير دفعه بقوله والمراد بالتوافق خلاف التعلق لانه التماس بين شرطه بذكره بشواهد
 الامثلة وهذا وان يرفع الحكم بدورها في الطباق ولكن لا ينبغي كون بعض اقسامها من مآلات النظر لانه
 كما يشترط قيد التماس لم يشترط عدمه وقد توجه كلام القوم بان الطباق يجمع بين الضدين
 بلا فصل بخلاف المقابلة فانه يشترط فيه الفصل بين المتقابلين بغيرها وبذلكها تحيلهم على بقية
 باسأل فيضحكوا فليدروا ليسوا كثيرا وقد توجه بان الطباق هو جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع
 المتقابلين وفيه انه لو خسر الطباق يجمع المتقابلين فقط لخرج جمع المتقابلين من غير ذلك على ترتيب
 التماس الجوهري ولا منها ونفي محتمل من ان من الحسن البديعة العنوية ثم قسم المقابلة الى اقسام
 مقابلة الاثنين والاثنين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك مما لا يحصى ولكان هذا
 التقسيم والتسمية من التطويل بل طائل لم يلتفت اليه الصمد ومنه على انها تقع على تلك الاعيان بل ان
 الامثلة الثلاثة قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وغرقه اي قوله رجل كى باي
 وكلامه على ورفعتا ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل ذكر الرجل
 تعليلا بعدد مراتب معلوم بطريق الاولى لانها لم يرفع قبح الكفر والافلاس كما ان الرجل برحمة كيف
 يرفعه نقصان الرأفة لكونها المرأة وغرقه فلما من اعطى واتى وصدق باحسن اي بالكلمة المحسنة
 اعني كلمة التوحيد او بالفضيلة المحسنة اي الايمان او بالملة المحسنة وهو الملك عبد الله او بالشوكة
 المحسنة وهي الجنة فسيره ليسرى ولما اجل واستغنى وكذب باحسن فسيره للفسري قال الشارح
 ولما كان التقابل في الجمع ظاهرا لا مقابله الاقفا والاستغناء عنه بعله الا انما استغنى عنه هذا
 عند الله كانه مستغن عنه فلم يبق ويمكن ان يقال لما كان ظاهر العبارة افعال المقابلة في الطباق وكان
 المراد افعالها في الطباق وما يلحق به ثم نقول مقابلة الاستغناء عن الله تعالى بالسقوى ظاهر مستغنى عنه
 في قوة عدم التقوى فقامل واستغنى بشهوات الدنيا عن تقوى الجنة فلم يبق وناو السكالي اي فيما
 تدبر المقابلة وقد اخرج في بعض مواضعه او اكثر وقد يراها في الاستطاي اعتبر
 هنا اي فيما بين التوافقين والتوافقا امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين والاضداد فانه اي في

قوله نحو

ذلك الامر

عن كابر كاستم في سنن الاحاديث فان السور اصلها الطل والطل اصلها البحر على ما يقال ولهذا جعل
كفر المدح اصلها للبحر بالغة هذا كلامه ومما في البيت الثاني وفعل عند ومن يتبعه انتم السور جمع
كثرة لتفصيل التواضع في كمال القوة بكثرة التواضع وبلغ حد الشهرة بل التواضع في غير اليقين في هذا
والعنفه اثبات ما انعامه من كونه تلك اتم ولا يخفى ان صحت العنفه وتكثير الراوى ودعوى الاحجية
من الاسرار التناسية فليس الطيفين خارجين عن التناسب وذكر بالبيان لطل البيت كما يوهم
ومنها اي من ملامات النظر ما يستمر بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يحتمل الكلام بما يناسب ابتداءه
في المعنى والتناسب قد يكون ظاهره اعز لا تدرك الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف
البحر اي العالم فان اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبحر والخيبر يناسب ما يدرك شيئا لانه
المدرك بالشيء يكون خيرا به كذا ذكره ان اخرج وفيه نظرا لا تميز هو المدرك بالشيء للمنااسبة
قالوا ان يقال الخبير يناسب كونه مدركا للبعاد ولان الخبير هو المدرك فحققت المنااسبة بالبيان
العموم والخصوص وقد يكون خفيا قال المص ومن خفي هذا الضرب قوله تعالى ان تغدبهم فانههم
عبادك ولانه تغدبهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغدبهم تولهم ان الفاعل العزيز الرحيم
لكن ان انتم النظر على ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس بمرتبة احد
عنه حكوه وهو العزيز الحكيم والبالغ من عظمته يغفر لمن يغفر عليه ومنه المثل من عظمته اي من غلب عليه
ان يوصف بالهكيم لانه يتوهم ان الغفران خارج عن الحكمة لانه الحكيم من يضع الشيء في محله فهو احسن
حسن اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم للعذاب فلا اعتراض عليك الا حجة في ذلك والحكمة فيما فعلته
هذا كلامه وتبعه ان اخرج ونحن نقول والله اعلم الاظهر ان الحكيم ليس من الاطباء بل كما لا بد
من الوصف بالعمرة لتحقيق بركة من الغفرة يستحق العذاب لا بد من الوصف بالحكمة لانه لا يغفر
لن يستحق العذاب الا من ليس بمرتبة واحد من عليه والتقوى على القاسم قد يكون منعها بان لا
تستحق العقوبة وقد يكون منعها بالعلم فتعذر بالحكمة والاعلم فلا يستفاد من دنى التقوى عليه مطلقا
بحجة دحض الغفرة فيه بل لا بد في الاستفاد من علم الحكيم ايضا ويلحق بها اي عجزها النظر ليس بها

كما يوهم

كما يوهم تمثيل الفلاح طابيت السقط وعرف كونه تحت راء ولم يكن بدلي يوم الرسم مرة التقطع
انه التناسب بين المعاني المادية بهذه اللفاظ لذلك الراد بالحق في الناقية المهنولة وبالغنى المحرك
او معناه المحقق فان طابيت السقط ان يشبه بهما في الهزال فما قال ان اخرج وليس الراد بها المحرك
على ما واهم ولذا فسر في شرح الفلاح باعوضه عن نأخذه من هذا السطح وهذا الراد من رتبة رتبة
رتبة وبذلك الداء اي السابق برقوق وبما الرسم رسم الدواب وبالنقط نقاط المطر على الرسم
للاعراب وتلك المعاني الرادة غير متناسبة والتناسب مما يتوهم من تغييرها باللفاظ يتناسب
معانيها الاخراما التناسب فيما سوى الرسم فظاهره واما في الرسم ولان من معانيه رسم الخط
وان معنى الى الان وقوله حرف عطف على الربط في البيت السابق اعني وتخل من الربط اي لتباين
الاماني اي لباس تلبسه الاماني ليس بسيط جملة تلبسها الاماني المحض مكان الا ان ردة اي ناعمة
ليسه عنها من اللين ونهت ساعط فاعل يتخل لها من عقيل في مما لكها بسيط اي قبيحة وقوم
فالمنى يتخل عن اللباس الذي ملك الناعمة التي من عقيل في مما لكها قبايل من ركوب حرف
في غاية القبح يكون تحت من يضرب جمل على رتبة لانه لا حراك او من الضعف يوم ذلك الراد
موسم الدواب التي غيره قد ولا المطر والاظهر كتابه عليه المص ان يولد البيت في الفلاح منظر
لا تمثيل كما هو دأب وبنية على انه ملحق بامسا النظر فلا يحتاج الى ما تكلف البعض ان مراد القتل
جمع المشابهة في تعريف مراعات النظر اتم من التشابه حقيقة ومن العجز بعبارة لها معاني
مشابهة فالمد بقله غوف الشمس والقمر بحسبان والشمس سجدان اي ينقادان لحكم الله تعالى
ما جمع فيه بين معين غير متناسبتين بل فظين يكون لهما معيان متناسبتان لانه جمع بين الشمس
والقمر والشمس مع عدم النجم وبينهما ان الراد بنبات الاساق له وانما جمع لايها التناسب لتعريف النجم
الذي يناسب معناه الآخر للشمس والقمر وبعبارة هذه المناسبة من النجم ايضا المناسبة النجم
الناسب لهما هذا ما تامل عليها الالة واخبر بها العال ولك ان تقول ان النجم والشمس متناسبتان
للشمس لانه المقصود جريان حكمه تعالى في العلوي والسفلي وحقق الشمس والقمر لهما ابدان

٢٤٧

الآن يقال المراد بالقدالة على صفة وصيغة مختلفة وتختلف واحدة وفيه تكلف وفناء وهو
 ان معرفة الرقوى لا تجري فيه الفترة لانه لا دور فيها ولا في تعريفه لانه لا يلزم وهو ان يجري
 قبل حرف الرقوى او ما في معناها من الفاصلة الى اخره لانه يكلف ويقال ان الرقوى ما يعم
 في معناه وما بعدا اتم مع معرفة الرقوى ايضا لا يعرف ان العجز في قوله وليس الذي حرته بحرام لانه
 الرقوى في محرم وبحرام واحد فيجب ان يقول ان المبرور الفاضلة منه اي ومن العنقود ان الحلة
 وهي في اللغة الواقعة والسابقة هرة وهو في الاصطلاح ذكر الاشياء بلفظ غيره وذلك يشمل
 كل مجزئ وكنايه فقيده بقوله او قوله في صحة والقسم للوقت اي وقت وقوله في صحة واما
 ذكر الاشياء بلفظ غيره لاني هذا الوقت فلا يسمى مشاكلة وليس اللزم للتقليل لان اطلاقه على الاشياء
 معلل بالعلاقة وقوله في صحة الغير ليس من العلاقات الصحيحة والعلاقة قد يكون خفية لم يظهر
 في بعض الامثلة لثقلها على الفهم فاشكل عليهم وجدا فلو ان السطوح على انما اطة مثلا فانه
 قالوا بان الفعل بالمشاكلة اثبت فسر آخر بمعنى المجاز والكنية وتارة قالوا بانه اثبت
 كونه الوقوع في صحة الغير علاقة المجاز ونحوه بين ذلك علاما ان مشاكلة الشايع على وجه يتخلص
 الورطة ويمكن في تحريم العلاقة بحيث لا يلتبس عليك ولا يشكل تحقيقا اي وقولا بتحقيقا او نقلا
 اي مقدر انا لا نقول بقوله قالوا اقترح اي علينا شيئا اي من غير تفكير وتامل يقال اخترت عليه
 شيئا اي سالت لبل تفكر وهذا انما يكون بين الامر قا واما ما قاله الشايع انه من افترح عليه
 شيئا اي سالت اياه من غير ردية وطلبته على سبيل التكلف والتحكم فمن خلط المميز فلهذا لا يقال
 يجزئ بمعنى السؤال من غير ردية على ما في الصحاح ويجزئ بمعنى التحكم ايضا على ما في الفوائد على جاز
 السطوح لا ينبغي ان يتوقف على التكليف والتحكم بل ينبغي ان يتحقق نحو الاشارة وقد يجزئ بمعنى
 ويجزئ البيت اي ابتداء السؤال لا يلزم بالاعتداد سؤال مثله بخلافه بل ينبغي ان يكون في
 الاعتقاد لانه من الانقياد ولا يعتد بالسؤال مثله والاشارة المحققة في هل عنه فقال ليس من افتراح
 التي لا بد منه فانه غير ما سأل على ما لا يخفى وقوله بخلافه جواب الامر من الاجابة بمعنى التحسين

وهو مقتضى الرواية والقدالة وان كان العجز من وجه صحة قلت اطلق الى جنة وقسمها
 عجز عن الخياطة بالطنج تشبيهه بالرقوى ان يكونه ما ينبغي ان يكونه من ان يكونه باليهود لا نقول لانا الى عجز ذلك
 طنج على انهم وعجزوا في الطنج له قرينه في الخياطة بتقريبه وتصوره الطنج ومن هذا الظاهر
 ايضا ان المشاكلة في المعنى لا تفعل في حد ولا تاصح في الله لا يجزئ وتحسين المشاكلة الا انما
 فتحة ان بعد من الحسنة التقطية ولا يخفى ان هذا التعبير يلزم كمال المدح كونه الاقتراح بمعنى الابتذاع
 فانه سؤال مبتذل لم يسم قط من طنج الجنة والقيصر لسان بقوله نحو تعلم في نفسي ولا اعلم ما
 في نفسي اي في ذاك لا تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع في الصحة باعتبار الله وقوله في
 ما وقع فيه الطنج والثاني وقع في الصحة باعتبار وقوعها في كلام صادر من شخص واحد يقال لا يجوز
 اطلاق النفس على الله تعالى وان اريد بالذات بدون المشاكلة ولعل ذلك لكونه اطلاقا لا لفظا
 عليه تعالى توقيفية ولم يوجد اطلاق النفس في غير صورة المشاكلة ولما اطلاق النفس على ذاته
 في علاقة ذاته كما يقوم له الشخص نفس يقوم امره تعالى بذاته لنفسه نفس ذاته كما ان اسمه
 ووجهه كذا وكذا واسمى وهو ما يكون في صحة تقديره بقوله تعالى قولوا آمنا بالله الى قوله
 صفة ومن احسن من الله صفة وهو له عابدون فانه لم يقع المعنى الارادى في السطوح في صحة الصنع
 تحقيقا ان ليس في الكلام ضيق وهو مصدر مؤنث لا مشا بالله اي من قبل له على الف ودرهم عذرا
 ويجب حذو عامله لذلك وحذو عامله جهة اخرى وهو ان المصدر اضعف من فعل الفعل لا
 لبيان النوع وكان الاصل يصنع الله صفة فلما حذف الفعل تحول فاعله الى مصدره فاضيف اليه
 وكل كان كذلك يجب حذو عامله صرح به الرضي وارشاد الى وجه كونه من قبيل اعتبار بقوله لا
 لايمان يظهر الغفوس فبذلك على ان لا يجوز ان يظهره لا لقال بحتمل تظهير الغفوس انما اراد
 الى بيان وقعه في صحة تقديره بقوله والاصل فيه اي فيما ينسب اليه الامر في وقعه في صحته
 تقديره وهذا اعلى من شرح الشايع حيث قال ثم شاذ الى بيان المشاكلة ووقوع تظهير الله
 تعالى في صحة تقديره بقوله والاصل فيه اي ذكر التظهير بلفظ الصنع فاما ان الله تعالى كانا

٢٢٩

فيقولون اولادهم في ما داموا مسلمين من هذه الدنيا ويقتلون الله في النسخ بهذا الا انهم في هذه
 الا انهم لم يظلموا لم يظلموا في هذه الدنيا فيقولون نعم الله تعالى على المسلمين في قولنا آتينا الله بصفة الله الى
 نعمنا الله في الايمان الذي هو كماله انهم لم يظلموا من هذه الدنيا في قولنا آتينا الله بصفة الله الى
 كلفه ونفقه وضرب لورثه لا كصفكم باحد الذين هذا اذا كانت النسخة للمؤمنين المتصادقين في
 عند ما وقع للشايع المحقق في شهادته للتخصيص وشروطه للنسخ ان كان النسخة للتصاري والمصلحة
 امر الله تعالى المسلمين ان يقولوا نعم قولنا آتينا الله بصفة الله بالايان صفة لا كصفنا ولا
 يخفى ان النسخة بتعدد المتصاري لا ينفرد الامر بالتصاري بهذا القول الامر للمسلمين بان يقولوا
 نعم قولنا فغير عن الايمان بصفة الله لك الحلة لعلقة الله كما لا تظلمهم الا بالايان في النسخة
 لا تظلمهم الا بالايان في الواقع قال الصانع ان يقول لمن يفرس الاشياء ان من كما يفرس فلا
 يريد وجلا يصطليح الى الكلام ويحسن اليهم ونحن نقول ان من كما يفرس فلا يكون ان يكون
 لا وروى في الحديث ان ارض الجنة فيها دوا غرسها الاول الصالح ومنه الدابة والوحدة وهي في الجنة
 الاذ دوا في الاصطلاح ان يزوج اخلف فيه تصحيح نسخ النسخة في بعضها بصفة النسخة
 وفي بعضها بصفة الغائب المحجوبة فالتركيب من قبل جبل بين العبد والنزوان ويسانده
 في العلم الذي ملكه بين معينين في الشرط والجزاء وهذا التركيب مبني على ما يحصل منه جامع
 للمزاوجة من غير كلف فاشدع قال ما استفيد به من كلام السلف ان يوقع الاذواج بين معينين
 واقعين في الشرط والجزاء ان يترتب عليها معنى واحد ولا يخفى ان هذا لا يستفاد من العبارة على
 التبادر الواحد من كل وجه مع ان الواجب يحمل على ترقيب معنى واحد بحسب الجنس فان كان الجنس
 والجامع الهوى ليست استحقاق في جنس التباين فلا بد من الاستدانة بالاشارة في فهم المقصود
 ومنهم من قال انه تراجم بين معينين في الشرط والجزاء فبان بقاءه احدى وجهها بالشرط والجزاء
 الا ان وجهه المعنى في الشرط والجزاء ان القارن للشرط متساو فيهما قارن الشرط
 ومنهم من قال انهما وجهين بين معينين في الشرط وبين معينين في الجزاء فبان بقاءه وجهين في الشرط

معنى

معنى ومعنى هذا المحرر المعنى قال انما نوع الحق في الشرع المقصود انما هو من الاول وقال في الشرع
 والمحرر وهو فاستدل ان القائل بالزوجة في قولنا ان جاء زيد فسلم على اهل بيته فانفوت عليه وهذا معنى
 انما هو من القول بغيره وما اورد في الخبر من ان يترتب عليها طاعة طاعة او طاعة طاعة بل
 اذ قد من انما هو من استغارة من السلف ويمكن دفع النقص بتفسير العيين الذي وقع الاذواج
 بينها وبين الشرط والجزاء يكونان متساويين في الجنس كما يفيد الاذواج على تعجيد السامع يكون
 في شرط معنى فبصرف عليها بترتبة الاشياء هذا وينبغي ان لا يفسد الا اوجه طاعة الزوجة بغير الشرط
 والجزاء او يعمل منه على انما في النسخة انما هي من حيثها فليكن في النسخة بغير الشرط والجزاء
 ومعنى هذا النسخة البديعي وانما ينفرد الشرط والجزاء بما يشتمل هذا التركيب فلهذا او يعمل
 هذا ما هو قايما للزوجة كقوله اي قولنا الحق انما هو من النسخة معنى من هذا ما هو في الشرط
 على الهوى اما اختار الى العرش الى استغارة الى تمام الذي يشي به ويزيد من مدققه لا فترى
 على وكان انما في النسخة النسخة انما هو من النسخة النسخة النسخة النسخة النسخة النسخة النسخة
 ايضا اذا احتريت يوما اي تحادثت الفرسا ففقت وماؤها ومن قال دماء الفرس ان معنى يتفكرها
 وقد تفكر بلا عاجة ومنه السمي باسم العكس والتبديل وهو انما يقدم حبه من الكلام على جزاء ثم يزوج
 من ذلك المحرر بعد معناه فتشمل بيشتر ليس لكم وانتم ليس لكم وقد مثل به الصدر ويشمل نحو
 عادات السادات سمعة العادات سارات العادات ومساواة العادات يجعل السياسة مستند
 بمعنى السياسة ونحو عادات السادات سادات العادات واعتراف على طاعة العبادات الترتيب بان
 يصدر على هذا الوجه على القصد في النظم والشرع انما هو العبارة العربية ما ذكره بعضهم قل هو
 ان يقدم حبه ثم يعكس فيقدمها اخر ويؤخرها فلهذا لا يخفى عليك انه اوقلا لا بعد هذا ان يقدم
 في الكلام ما اخر ويؤخرها فلهذا لا يخفى عليك انه اوقلا لا بعد هذا ان يقدم
 والعكس حتى صار الاول من الحسن الفعلية ولا ينافي من الحسن الفعلية ويكون ان يقال انما هو في
 الحسن باختياره يجعل المعنى الواحدية حسن التقديم لفظ مقادير حسن التاخير فلهذا لا

على الصلح وفاته الحسن فيه باعتبار جعل القصد رادعاً من غير تصرف في معناه في هذه التقديم
 والتأخير ثم ظاهر التوفيق بصدق على القلب نحو مودته تدوم وكل هو مودته تدوم فانه
 قدم فيه اجزا هي حرف على اجزا هي حرف ثم عكس ان يقال التساوي من الاجزاء الكلام دون الحرف
 ويقع اي التقديم والتأخير والعكس على وجه منها ان يقع بين واحد في جملة وما اضيف اليه
 نحو عادات السادات سادات العادات وكلام الملوك ملوك الكلام ومعاداة السادات ولسادات
 العادات فان العكس قد وقع بين واحد في الكلام وهو العادات في سادات العادات وما اضيف
 في العادات من السادات ونسب الشانع ما اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين
 العادات وما اضيف العادات اليه وهو السادات وما ذكرنا اقرب بالعبارة ونجزم من بيانه نحو
 من عادات السادات سادات العادات فانه لم يقع العكس بين واحد في الكلام مسوقا كما معنى
 ط في نسبة اوجانب الكلام دون بيانيا ومنها ان يقع بين متعلقين في جملتين نحو نجزم
 المحي من البيت ونجزم البيت من المحي اقول ومنها ان يقع بين متعلقين فعل وشبهه في جملة واحدة
 نحو ونجزم المحي من البيت ونجزم البيت من المحي ومنها ان يقع بين متعلقين في جملة واحدة
 مسوقة كان اللفظ طرفا النسبة اطلاقا لانه حل في فضاء طرف النسبة وهم قيل للطرف وكذا اطلاق
 بملوك لانه لفظ هم طرف النسبة ولفظه هم قيد للطرف ومن جملة هذا القسم ان يقع اللفظان
 نفس طرف في النسبة في الجملتين كما انشدنا في لفظ طوبت باحد الفنون ونيلاها وادائها
 والجنود فنون فحين تعاطيت الفنون وحطها بتيارها اذا الفنون جنود في جعل الشانع ذلك
 مما وقع العكس بين طرف في جملة مقابل لما ذكره المصدر مما وقع بين متعلقين في جملة بحيث
 لا يتحقق من جهة اي من المعنويين وهو العود على الكلام السابق بالنقصان فانه قال
 لشكته لانه نقض الكلام السابق لولم يكن لشكته ان كان نفسه الكلام فلا يكون تحتها اقلت
 اذا كان النقص لشكته كان من داخل البلادة فلا يكون تابعا قلت كما اني التزم في نسبي الله
 الشكته كذا في قولهم هيرشف بالديار التي لم يعفها اي لم يحكمها التقديم اي تقدم العهد على

اي على محاسنها التقديم ونحوها الادراج جمع في كالتراجح والادراج في الصبح وقد يحتمل على ادراج كان
 اصلا والادراج في التراجح بانه كسر ما قبلها ونحو ذلك في الادراج هذا وكان من ابي ايما قصد وقع
 الالتباس بالادراج جمع ووقع وقوله ونحوها الادراج على الوجه في ابي ايما كسر ما قبلها فلا
 داعي الى جعل الواو فيه زائفة وجعل في قوة على غيرها كما في الصبح والديم جمع ديمة بالكسر وهي
 مطر يدوم بلا رعد وبرق ايدوم خمسة او ستة او سبعة يوما وليك واقله ثلث ايام والليل
 واكثره ما يبلغ ذلك الكلام السابق على ان تقدم العهد على الديار وتناوها فلما بلا لانه كذب انما يجنب
 انه محاسنها التقديم ونحوها الادراج والديم فاني نقض له ولو قال لم يعفها بالقديم محاسنها التقديم وكلاما
 وايها هو هو لان قابله مقوفا بلا يشوبه فلما قال على علم الله نقض الكلام السابق لا جاز نحوها التقديم
 ونحوها الادراج والديم مقبولا لطيفا وكذلك قولنا ان هذه الدهر ليل الاله فانه نقض السابق بقوله
 لا تحسن الاضرب والتكفي في ذكر لا الشبهة على ان ما بعده اضرب لا تشرق والنسبة في الاجزاء فلا ياهو
 غير الواقع اظها وحدوثها الكتابة والحزن والدهشة والحيرة بالوقوف على الديار على نقله المصدر وانها
 انه تمكن رسم الديار في بصره ويمكن جبالها في نفسه بحيث لم يعفها ولا انه محاسنها التقديم انما هو على قول
 وهذه النسبة مما هي من داخل البلادة كما لا يخفى والشانع المحقق فلما ذكر المصدر بيان لشكته النقض
 فذبح ما يربك الى ما لا يربك ومنه التورية وهو في التفة الاخفا والايهام مصدر رادع اي اذ قال شي
 في الوهم وهو ان يطلق اللفظ على معنيين قريب وبعيد ويزاد البعيد لا القريب وانه لا يتحقق بعد معنى الاراد
 مع وضوح التورية ولا خفا ايضا في انه لا يلزم ان يكون اللفظ معينا بل يجب ان يكون له معان متعددة
 وكما يكون اللفظ هو اكثر يكون التورية اوفر والكلام ايدع فالنحو الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ
 على غير ما وضع للمترتبة خفية ويشكل ان اطلاق اللفظ على غير ما وضع له مترتبة خفية مما يتعلق بالراد
 المعنى الواحد بطرق مختلفة ووضع اللفظ في اصل البلادة فكيف عدم البديع ويمكن ان يقال
 اشارة ما ينفي من وضوح اللفظ من البيان حتى لو بلغ في التحق بحيث لا يفيده الى ان لم يكن بليغا
 ولا تعديت رتبة حسن العفوات اصل البلادة وكذا رعاية الوضوح على وجب ان يكون ظهور المعنى الاراد

فكان

محتاجا الى تأمل وتجاوز عن ما ذكره من الحقائق البديعية واسلم ان التورية لا يجب ان تكون نسبة
الى المحل الطبيعي برب قرينة واضحة عند الخاطب حفيظة على السامعين حتى لا يشبهوا الله الاعمى من
تأمل كان في الكلام تورية وهي من مجرورة وهي التي لا جامع شيئا مما يلازم المعنى التورية العسمة
تقتضي ضرورة ثلثة نالها ما يحاط به شيئا مما يلازم المعنى البعيد لكنه لم يلتفت اليه انما يتنا في التورية
بل لا تورية الا وفيها شيء مما يلازم المعنى البعيد وقل التورية نحو قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
فان معناه الظاهر الاستواء وليس هناك ما يلازمه وفيه بحث لان العرش يلازم الاستواء بعد الاستواء
لا الاستواء وانما يلازم الاستواء الملك والرد البعيد هو الاستواء على العرش باجتماع الاحكام ونزول
الاسماء منه حسب ما يقتضيه الحكمة وشرعية ترك تعريفها لا مكان مرقها بيانها بقاها بالاشارة
فليس معنى آخر في علم البيان وقد اجتمعنا في قولنا وانت اسد له ليدانظره لم تعلم نحو قوله
يتناها بايد فان الرد بايد معناها البعيد اي كمال القدرة ولا فائدة الكمال جمع اليد ومقدرته
ما يلازم المعنى القريب وهو البناء والبناء وان يطلب القدرة لكنه ليد اكثر فلو كان ذلك البناء
للمرشد التورية في ايد لانه كما يلازم المعنى التريب منها يلازم البعيد منها وقد يجمع في الكلام
توريتان كل منهما مرشحة للآخرى كقول القاضي في العنقل بن عياض ما في الايضاح وابن عياض
على ما في الشرح يصف ديبعا باركا كان كانه اهدى من ملايسة لشهر تورد انواعا من اهل
او الفزالة من الطول الذي فرغت اي فسد عقابها من باب لغو وخرج وكدم فابروق بين
الحدي والحمل فان في الفزالة تورية حيث اريد بها البعيد وهو الرحان دون ما هو حقيقة
القفة وفكر الفزالة ترشيح لها رسل بيت السوط اذا قصد احدى اى الجمع افقر الى العلم اي
من اناس المفتي كرام لا تخصي وان كذب الخيال اي المختلة والمنظرة مما يليق بها بيان الشائع ان
الترشيح تقديم تورية في بيت السقوط وذلك لان المعنى مما لا يلتفت اليه فان قلت كان ذلك
من شهر رشتا في كنه اوجيا هذه بعض ملايسة فشهد تورد بعدة التريب قلت مسيرة
الهدية في قوله هي التريب فان قلت ما وجد ايجاء عدم تفرقة الفزالة بين احدى والحمل برونه

التريب

التريب قلت وجه ما تلت الحمل وقتا يجيء ان تتركه الجدي يظهر في الحمل آثارا بعد ولان
الوقت للبرودة وجعل اثنين من التورية على تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق
منهم يجعل الرحمن على العرش استوى مجازا متوقفا عن الكناية وقوله والسموات بيناها بايد تليد
وتفصيل في الكشف ووفقا لذلك لا يحل ان فلا تقل في معرفة فانه من معانيها الى معنى آخر
فقل من النقل الى بعيد لكن لا يصح الاشارة قال المصنف ان التوريق ضرب بصير مستحكما
حتى بصير اعتقادا وضرب لا يلبس ذلك البليغ ولكنه يجزى في الخاطر ولا يلتفت اليه لانك تعرف
حاله ولا تدين من اعتبار هذا الاصل في كل شيء على التوريق يعني لا ينبغي الاشارة بحديث بصير اعتقادا
لانه اخلول وانما ينبغي رعاية القسم الثاني والحفاظة عليه وعن نقل هذا في التورية على
مسلم وانما في التورية على السامع فلا فائدة من الاستدلال مستحكما المحقق شريف زمانه بلشة
اوجيد بالبحر في ومصلحة ثم معجم يسمى بل لانه يستدعي قطع التوريق كما هو قوله اما اذا كان المراد بالضمير
خلاف المراد بالاسم الظاهر واما اذا كان المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر فخطا واما اذا كانت
المراد بالضمير الثاني ما اريد بالاول والاول على ما هو حقيقة فخطا واما اذا كان المراد بالضمير الاول
خلاف ما اريد بالظاهر الثاني ما اريد بالظاهر فخطا فلو كان الضمير الثاني ان يوافق الاول وان كان
حقه وبالمصالحين من شئ منه بمعنى التورية خارجا ما كان المعنى المراد من الظاهر الطلب خارجا ما
في الادارة في مقام ارجاء الضمير وهو ان يراد بلفظه معنيين حقيقيين او مجازيين او مختلفين
او اكثر احدها او احدها ثم بصير الآخر او بعضها الآخر او يلد باحد ضميريه احدهما او باحدهما
احدهما ثم بالآخر الاخر او بالآخر وهذا القسم يستلزم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعيا
الضميرين الا ويتحقق باعتبار ضمير الاسم الظاهر ولا يخفى ان الاستدلال غير داخل في التورية اهلا
لان يشترط في الاستدلال التورية الواضحة وان استغنى بطلان التورية يكون بينهما اعم من وجه في
الظواهر الاول لانه انما السامع يرضى بكونه وان كان له عيبا بالارد والسماء المطر وبعض
البيت والظواهر الثاني ووصف تورد بالجملة والعلية على ما عدهم من الاقوال حتى يبرهن كلامهم وانهم

الاستخدام

٢٢٢

من غير رخصه لكن كان بعض من سمع منه هذا الكلام وهو ابن الاعلام يقول هذا البيت اظهر
 لقدرة الله تعالى وانما سمع في حق عباده وان كانوا انبياء شاكين والشاكي لقوله اي يجترى فسقى
 الفضلاء وعاء بان يسقى الله ملكا في الفضلاء الساكن اي ساكني مكان الفضلاء وانهم يشقون
 اي اوقدوا النار الفضلاء بين جوارحي اي ضلوع تحت التراب وضلوعهم ضلع كعب يريد بناء الفضلاء
 نار الهوى وانهم في الاول للفضلاء بمعنى محله والشارف لحقيقته واعلم انه قد مراد باللفظ نفسه
 دبا نصير معناه وباحد القميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه وبداخل في الترتيب عند من يجعل
 نفس اللفظ معناه واما عند من لا يجعل وهو التحقيق فاما ان يجعل داخله في الترتيب فيجرب
 من التمكن بان يراد باللفظ انهم من المعنى وما في حكمه والا يجعل يجعل لمعنا الاستخدام ومنه الله
 والنشر وهو ذكر مستعد على التفصيل متعلق بالذكر تبين معنى الاشتغال ولا يبعد ان يقال على هذه
 لبيان الوتيرة يتعلق لكل فعل وقيد يلازمه ويطلب للكشف عن وتيرته وعلامة صحته فيقال
 على الوجه والطرفه ولذا قال في الابيضار على جهة التفصيل والاحمال فاحفظه ان كان قال
 للاحتمال فقله على التفصيل والاحمال التفهيم وليكون في التعريف توطئة لبيان الاقسام ويكون
 البيان على اشد انتظام وقوله ثم ذكر ما لكل بكلمة ثم احتراز عن تقدم التفصيل على الاحمال
 فيما اذا كان اللفظ محملا لانه ليس منه ولهذا قدم اللفظ في تسمية ثم ذكر ما لكل واحدا من المقادير
 من غير تعيين احتراز به عن التقسيم والاراد سلب التعيين مطلقا بانه لا يقصد المتكلم الى مقين
 وان كان قاصرا في التعيين عسرك ولم بما قصده وبهذا يفرق بين التقسيم المختل واللفظ والنشر
 وسبب هذه التهمة بيان في بحث التقسيم واخرج بقوله ثقة بان السامع يردده اليه ما لم يترك
 تعيين الكلام مع عدم الوثوق بالله ان كان الترتيب مع قصدا لافادة كان الكلام خارجا عن البلاغة
 فلا يكون ما عمل فيه محسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لغا ونشر ولا يكون هناك محسن يذوق
 لبي امر ان احدهما ان يذكر مستعد ويضاف الى البعض ماله ويضاف الى الثاني ان الله ليس له شيء
 لعدم التوضيح لانه فيقال اجاب محبتي وعدوتي ومن لا اعرفه فاكربت ونشرت نافية ان المحب يكرم

سكانا

بحسب اللفظ والنشر

والصدق

والصدق مشهور وانما لا يغير لم يفت بشيء ولا يبعد في عليه الترتيب لانه لم يذكر فيه ما لكل اشارة
 التي تكون غالبا بالذكر وانما يغير ان يذكر مستعد على التفصيل ثم يوثق بمحل مشتمل على مستعد ودين
 التاسع من الفصل بالكلية كما ذكر في الجمل اليد فيقال اعطاني فريد ولا سبعة وما يغير فيما ان اقرب
 ان انعام زيدا ربة ومرا وثمان وبكر واحد لا يزيد عليه ابراهيم زيدا الى اربعة عشر والى اثنين
 وبكر الى واحد ولا يخفى انه لا يقصر بل اذا قدم الاحمال الله تعالى ان يقال فاحذر الجمل لم يبعد
 في كلامهم والوارد في هذا التركيب اعطاني سبعة وما يغير فريد ومرا وبكر فاسم القوتين على الواقع
 فان وجد على هذا النظام فليجعل ملحوظا باللفظ والنشر فاحسن التماثل والمثل التمثل يمكن لك افضل التمثل
 فالاول وهو ان يكون للتعدد على سبيل التفصيل من ان لا انشر اما على ترتيب اللفظ بان يكون
 المذكور في النشر اول المذكور في اللفظ اوله وهكذا ونفي اللفظ والنشر المتيب نحو ومن راحة جعل
 لكم اي خلق لكم القليل والنهار وتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر القليل والنهار على التفصيل ثم ذكر
 فائدة خلق القليل هو السكن فيه وفائدة خلق النهار وهو الابتغاء من فضل الله تعالى فيه
 على الترتيب من غير تعيين لان السامع بنفسه يعرف ان السكن فائدة خلق القليل والابتغاء
 من الفضل فائدة خلق النهار ولا يلزم من جعل ضمير فيه الى القليل تعيين السكن له لانه لا تعيين
 الا كونه ظرفا للسكون ولا يلزم من ذلك كونه فائدة خلق القليل لحواله ان يكون السكون
 في الليل من فوائد وجود النهار وابتناء الفضل في النهار من فوائد وجود الليل واللفظ والنشر
 باعتبار وفائدة الخلق الى الخلق لا باعتبار وفائدة الخلق في الانظار فاذ هو بهذا الاعتبار تقسيم في
 هذه الآية تقسيم لفظ ونشر فاحفظ فائدة ما انعم الله تعالى علينا ولم يهد لنا وجه الشايع المجليل
 فاجاب عن الاشكال بانه لا تعيين في ضمير فيه لانه يحتمل الرجوع الى النهار وتبعه الحق في شريف زمانه
 في شرحه للمفسر وسوف ان القصد الى التعيين وان لم يكن المعنى وانما كماله في التقسيم وانما يعرف
 به هذا ولا يلزم من ذكره خلق الله تعالى للسكون انه يجب فيه للسكون شرعا ولا يجوز في اللغة ما اراد الله
 لانه لبيان مظهر فائدة وغلب ما يتعلق به وهكذا ولتبتغوا من فضله واما على غير ترتيبه فذلك

٢٢٢

Copyrighted material

فصار بان يكون على عكس ترتيبه وان يكون مخالفا لترتيبه قال الشافعي ويسمى الاول معكوس الترتيب
 طفا في مخالط الترتيب وسما في شرح الفتح المشهور والاول المعكوس وقد يعبر على ترتيبه
 وثوق المشهور بكسر الواو وفي الصحاح المشهور بالتخفيف واكثر الناس من يشوب في اللغة وقال
 وهم الجوهري وصوابه المشهور كقوله اي قوله ابن جويش بالهجمة وليا المشاة الفتحانية
 والواو وسما على وزن فاعل والحيث في كنية ابن رزق الله كيف اسلموا
 وغلب كونه وراسه وانت حقيق هو الرول العظيم المستدير يشبه يد الكفل في العظم والاكثارة
 وعظم وغزال تحطأ هو للزال وقد انفصن ورد في المحقق الثاني كقوله هو شمر واسد وحر
 جودا وشجاعة وبهاء واراد بقوله والثاني وهو ذكر المتقدم على سبيل الاجازة نحو قالوا ان يزل
 الجنة الآمن كان هو ذا ونصارى فقد ذكر اليهود والنصارى اجمالا بغير ذكر اوقولها
 اجمالا باسناد القول اليهما اجمالا وعلى الثاني كلام الايضاح ثم ذكر بالكل من الفريقين والقولين
 وصلا كان المتقدم الجمل مبهما سلكا القولين او الفريقين شرح هذا المقال بخلاف باقي المسئلة
 فقال اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الآمن كان هو ذا والنصارى لن يدخل الجنة الآمن
 نصارى قلقت اي بين القولين او الفريقين لعدم الاتساق وعدم خطه ارادة حكمها جملة
 بان الدخلة في الجنة احد الفريقين لا غير كما هو ظاهر النظم بتفصيل كل من صاحبه اي
 نسبة كل فريق صاحبه الى الضلال باللفظ القابل للاهتراء ومعنى الهلاك قال الشافعي في شرحه
 على الفتح وقد جرى الاستعمال في اللغ الاجمالية على ان يذكر النشركم او كما في الآية للآفة الذي
 وقع عليه الاتفاق هو احد الفريقين وانما المكون الى فهم السامع هو الفريقين وقد خرج ما ذكرنا
 اتفق في اللغة الاجمالية تشريك الجماعة المذكورة في الفكر والفصل وليس بتركيبتهم يكون كل
 من تلك الفصل لكل والا لم يكن لفظا ونشركم في ان لكل واحد من هذا الفصل والكفيل
 لهذا المعنى كونه واعلم انما ثبت صاحب الكشاف من ان القف وقد وصفه بالآفة الطيف السك
 لا مستدعي لوجهه الاتفاقي المحدث من علماء البيان في قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه

ومن كان

ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وشكل العدة
 وتكبر والله على ما هداكم طاعكم شكروا حيث قال الفيل العلقم قد وقف مدلول عليه بما سبق
 تقديمه وشكل العدة وتكبر والله على ما هداكم طاعكم شكروا حيث قال الفيل العلقم قد وقف مدلول عليه بما سبق
 من امراش هدا يصوم الشهر وامر المخصم مراعاة العدة وتكبر واعلم ما علم من كيفية القضا
 داخعي ومع من عهدة الفطرة واعلمكم شكروا اي اراد ان شكر واسلة الترخيص والتفسير هذا
 كلامه واودع عليه من العلقم المذكور الشاهد بصوم الشهر ولهم عين له علمه وقما عين له
 علمه يعلم كيفية القضا وهو يذكر في العلقم المذكور فتسطبق العلقم من غير موافقة ليات
 ما شرع واجاب عنه الشافعي المحقق بان قوله من امراش هدا في تفصيل العلقم لا يفسد على شيء
 من العلقم بل هي توطئة وتهدية فيخرج الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضا عليه يشهد
 بذلك انه لم يقل من امر المخصم باعادة حرف الحرك كما قال ومن الترخيص في الامر المخصم بعبدة
 من ايام اخر دلالة واضحة على تعليم كيفية القضا هذا الكلامه وخلافا لانه لو كان قوله الملقمة
 كان من الدخلة عليه داخل على الملقمة فيفني ان لا يدخل على الترخيص ايضا لو كان قوله الملقمة
 امر المخصم بعبدة من ايام اخر كان لاذكره وجب فالجواب اولاد قوله وشكل العلقم علمه الامر
 بمراعاة العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة ايام اخر وان وده الشافعي بان لا معنى
 لتفصيل امراش هدا يصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر والشرع في الحق بان القصد في
 التقليل بتكامل العدة الى ان قضا ما فات ويعلق التطبيق والامكان واجب ولما كان المعدل لا
 صوم ايام مخصوصة بعبدة مبيتة وقد فات بغيره امر بمراعاة العدة حفظا له عن الفوات
 بالكلية وتحصيله بقدر الامكان فلا معنى لجعل اكمال العدة في الاداء وعلة الامر انما هدا
 الشهر لانما نقول امراش هدا يصوم الشهر وامر المخصم بعبدة من ايام اخر يكمل العدة او انما
 ليجعل عليه صوم الشهر فلا يفوت اكمال الترخيص في عملية الاكمال لو صام في الشهر فيكون
 غرضه لغوات الاكمال فبا الترخيص يسهل عليه فتقليل امر الشاهد بالاكمال في الاداء معنى لطيف

٢٢٩

ولا يجب ان يكون تقليل امر الرخص بالتحليل وان يلاقى المطالب بالتحليل تخصيصا لهذا
الشهر وتخصيص صاحب العذر بالترخيص فيكون تقليل الامرين بالكمال العدة في غاية الحسن وثانيا
بانه جعل من تفصيل العلق باليسر عقل وتراكم في التفصيل ما هو مغلل اشارة الى انظار الله والنشر
غير ما هو حقيقة وهذا الذي حصر معرفته واهتداه بالصفات الحدث كما شرط تفصيل وهذا
كل وقوم في البين فجاز ان ترجع الى كفايه من ان ذلك النوع اللطيف من القف الذي اهتم به
صاحب الكتاب ما هو فقل ان اشارة المحقق انه ذكر بالكل بين ذكر التقدّم ولا تفصيل وثانيا
ان لا يقع القف بين نشر من احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه ان وقوع النشر بين معين
يتصور على اربعة اوجه لا يعرف اختصاص اللطف بما ذكره وجه والله يعهد على نحو ما ذكرنا
واكثر من كل التاديب والاحسان او فعلت ذلك حقا فان الثاني لم يذكر القف بل الحقيقة ما
سبق وتاكيده قال العلى ان يقال انه ذكر بالكل بين ذكر التقدّم وثانيا معلقا بالثاني
كما في الآية وقال السيد الشريف ان ما لا يخفى ان وقوع النشر بين معين مفصل ومجمل لا يقتضي لطف
ملكه بحيث لا يهتدى اليه اللغات المحدث بل لابد منها من امر اخر وان كنت في ريب مما ذكر
فتأمل فيما اورد من المثال بل هو بهذه الشابة من الدقة والقطعة فاطمعي علمي بذكر
فالوجه ان هذا النوع عبارة عن تفصيل عن تفصيل بعض ما تفصيله في الآية فقل كما في الآية
تفصيل تفصيل فاعلم ان ذلك ويكون في بعض بالكل اليه دقة كما في تعليل الامر بالعدة بالكمال العدة
فان في اشارة الى ان ملاقي المطبق والامكان واجب الى اخر ما سبق ويكون التقدّم والامكان
بعض منه للدر والمغير ما ذكره بحسب القدر لكن بالثاني المتعارف ويكشف ان الامر بهذه
تفصيل ما ذكره قلت ما ذكره كلام محقق لا يخفى عليه ولا يتوقف لطف النشر على جميع ما ذكره بل كل
منها يوجب لطف فقد بلغ لطف الآية الغاية ومن موجبات لطفه ان يكون اثنان من التقدّم
معاً متعلقين بحد من النشر كما ذكرنا والله يكون التقدّم وما ذكرنا بل يتوقف على تبيين
في الاستغناء بل في الذكر مما جاز فانه قوله فعدة من ايات اخر مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية القفا

وامر الرخص

وامر الرخص برعاية العدة فالترتيب الرعي في الشرع ما عتق الله يستفاد منه وعاية العدة اولاً ثم
كيفية القفا من كون يومه يومه ثم الترخيص ويظهر ان الله لم يذكر التقدّم او الاستغناء ولا ان
باللفظ واحد هذا وانما ما ذكره على ان ارجح بانه لا يعرف لطفه لا يهلك اليه فلو يتجه لان ذكر
بعد التقدّم وموجب جعله نشر التقدّم فاذا علق بالكل بعد يومه يسر من كونه يسر الله ثم لا ينظر
فوجه الجمل بين مفصل بين واحد الله متعلق بالسابق معنى فهو نشر السابق فله من يد دقة لانه نشر
بحسب المعنى من غير ان يكون في اللفظ قفا بل مع اقصائه خلافة ويمكن بيان الآية على وجه لا يحتاج الى
شي لكن ما فتى مخالفة التطويل عن هذا الكلام كجمل ففسرنا وقت الذكر في تفسيره فكيف ان يشتمل
وقوله متوكلاً عليه ومتوكلاً عليه ونذيره ومنه الجمع وهو ان يجمع بين متعلق في الذكر في الحكم
اي في محكوم به واحد قال المحقق السقاني في شرح الفتح وهو ان يحكم على التقدّم كما في الآية فله
التقدّم بالتقدّم في الذكر المتقدّم في البنية زينة الحيوة الدنيا ومحكوم به الواحد يمكن
واحد في المعنى وان تعدد في اللفظ والآية يمكن قوله ووجهك كالتأني في ضوئها وقلبي كالنار
في حجابها جمعا وبعثا في شأنه خلق وخفا وكان وجه تحسینه ايراد الشئ في هيئته متعلقة في تركيب
واحد في هيئته الكثرة واخرى في هيئته الوحدة ولا يلزم عدم المحكوم عليه الواحد بالحكم به
التعدّد منه فانه يشاهد في هذا المعنى ان يقل زينة الحيوة الدنيا مال وبنون وذلك التعدّد
قد يكون اثنين كقوله المال والبنون زينة الدنيا قدّم الله على الشئ على ما في الفتح يكون
النشر على الترتيب وذكر الامة مع الترتيب عن ان السباب والفرغ والاملاء من الشغل المانع عن اتباع
الطريق والمجدة على وزنه العدة بمعنى الاستغناء عن جميع السبل في كتاب الله بالكل واشكل على ذلك على ان
فان من ثلث العتاهية على هذا الكراهة لقبنا الحق محمد بن اسمعيل بن شوبير واوله عمت يا حيا
اسم فاعلم بن مسعود فقول ان الشبان في حيز العلم فيجب فتح العلم من غير ان يقول يجوز ان يكون البيت
من الاشياء المشهورة التي فيها ابو العتاهية يعني قد عمت هذه البيت المشهورة فائدة قال صاحب
العتاهية ابو العتاهية لقبنا الحق وليس كنية كما وهم جوهرى وهذا من باب بيان المشهور

١٢٥

من ان التقسيم لا يصح بالاب والابن واللات واللات وكل علم كذلك فهو كنية مفسدة للرد في قلب
او كونه مفسدة للمادة يعلم بطريق الاول والفسدة كالمصلحة فلهذا هي مفسدة ومنه التزييف
وهو يقع بتبين بين امرين اي عدم تركب احد من الاخر في وصف مختص بالآخر فلا بالتباين
ما يقع بالمشابهة ولا يخفى ان ذكر التعدد في الجمع والتشبه هنا يوم هو ان يختص بامر من اثنين ان
يقول بين متعدد من نوع ليس احرازاً عن ايقاع تباين بين امرين من نوعين فانه لا يكون بل
وتفصيلاً ولا فائدة في قوله في الدوام والالتصاف والتوحيه ووجه تحصيله يعلم مما ذكرنا في الكلام
اي قول الوطواط ما قال فيهم وقتاً يسير من ان الربيع وقت شروط الغمام كقول الامير يوم سخي مع ان
يوم السخي يوم فقر الامير لكثرة التاكيد وكما ان يذله فقول الامير اي كل نزال منه يدور على جلد
وللنصارى عين اي مملوءة من الدوام وقال في الشرع هي عشرة الاذن درهم وانكر في القاموس ان يكون
البدرة غير اسم العروة الا فاصبعة او ثمة قل بل هي جلدة السخلة وقول الغمام اي علم نزال منه
قطرة ما فلا يرد ان الظاهر هو قطرات من لطف هذا قوله من قاس جودك بالفهم فما انصف
في الحكم بين شكين انت اذا جدت ضاحك ابدأ وهو اذا جاد راع العين ومنه التقسيم شدة اتصال
التقسيم باللف والتزييف في الله لا يفصل بينهما شيئاً ولا يقع بينهما التزييف وهو ذكر متعدد
اضافة ما لكل اليه على التبيين الاخر ثم تبيين ما قال المصنف بغيره على التبيين اللغوي الشر
ولم يذكره السكاكي فيكون التقسيم على ما ورد فيكون التزييف هو انما يقع ولما قال في قوله
ان ذكر الاضافة مفقود عن القيد ليس في اللف والشر اضافة الحكم اليه بل يذكر فيه بالكلية حتى يصح
التاسع اليه ويرد عليه تأييد فانه دقيق وفيه نقل الله ذكره بالكلية ليس للاضافة اليه لانه التكميل
يرد على الاضافة مع انه على افاة ان كلا منها بواحد من التعدد ولكن لا تبيين والتبيين مفقود
الى التاسع فاضافة ما لكل اليه يلزم ذكره بالكلية الا ان اضافة الجملة لبيان تبيين وتفصيل فانه
هذا هو الذي يقتضيه قوله اي قول المصنف جدير بعبء المشقة ولا يقبل رد فانه المستثنى من التزييف
الا يوافق في موطن الظلم على خيل اي مع ظلم يرايه اي بذلك الواحد الا ان افضل من الدال

بمعنى التزييف

بمعنى التقسيم

غيره

غير الحق الغير المحم والروحية والاهلي واصنافه الى التي عينه للاهلي ويجعل انما يعينه لانه المناسب
والوند هذا اي غير الحق على الحسنى اي الفل من يربط برؤيته صلة الربط اي بقطعة جبل باليد سهل
الفلاد صعد عن الربط او مربوط على الدال بتمامه من قوله الى قدومه كما يقال ذهب فلان برؤيته
وذا اي الوند يشبه اي يشبهه بالصدق فلا يربط الدال للوند ولا يربط ولا يربط احد
ولا يخفى ان عدم الرجم مشترك بين غير الحق والوند فالاولى ان يجعل ضميره لكل منهما ويجعل قوله
فلا يربط مشعر على الربط والتشبه ولا يخفى ان هذا وذا وان لا يستعمل شيئاً مما اشير اليه لكن الحكم
المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى العينة فانه الربط يلازم الغير والتشبه الوند بلفظ الوند
ان الاضافة في هذا البيت على التبيين وقد مر في بحث اللف والشر ما يفيدك عن هذا الجواب فارجع اليه
فانه المرجع والاب ومنه اي المعنى الجمع مع التزييف فانه لا معنى لجمع الجمع مع التزييف قياساً من الحسن
لانه من قبيل اجتماع القسمين وكذا خواه لا يقال ليس حسن الجمع مع التزييف حسن الجمع والتزييف
بل حسن الجمع مع التزييف وهو متضافان لانا نقول في لاسمى للاقتصاد على الثلاثة بل ينبغي
ان يعد من الحسنات اجمعاً لابقا مع التاسب ولا يبعد ان يقال فيمكن هذا ايضا من الحسنات الا انه
لم تشبهوا او تشبهوا والكقوب بالتيه عليه باعتبار نظائره عن بيانه وهو ان يدخل شيئاً
في معنى وتفرق بين جهتي الادخال لولايد بقوله الجمع مع التزييف والتقسيم فاسأل كقوله اي قول
الوطواط فوجهك كالتاسع في ضوؤها وقلي كالتاسع في حياها ادخل قلبه ووجهه المحيى في التبيد
بالتاسع وفقرت بينهما بين جهتي الادخال باختلاف وجهي التشبه والافاضة لانه ان يدخل القلب
كالتاسع في الحارة يحرق لانه يحرق كما ذكره الشاعر ولو قيل فوجهك وقلي كالتاسع في ضوؤها
وحرها كان يجمع التزييف ولما وشراف قد تشبه بك قلبه مع وجهه بيان مناسبة
بينهما تقضي التاليف ويميز وجهه عن قلبه التميز عن تحقق ما نزل لوجه في الحسن ومنه الجمع
مع التقسيم تقسيمها بمقتضى حقيقة اي ذكر منه ثم اضافة بالكلية لانه حصل بالجمع ذكر التشبه
واما التقسيم المصحح والضحي في قوله وهو جمع متعد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس فهذا معنى اضافة

٢٢٦

بمعنى التزييف

بمعنى التقسيم

Copy

بالكل من التقديرات المذكورة ثم لاضافة قالوا اي الجمع قبل التفسير كقوله اي قولنا في الطيب
 في مدح كمين الدولة حتى للعطف على قلة القاص في البيت السابق وايضا يجوز كما ترى عبارة
 الشايع فقلن بالفعل في البيت السابق على قلة القاص لان الجواز لا يدخل الفعل اقام اي سكن
 الدولة اخبار على احاطة اشارة الى انهم عزمه في فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يها
 حتى يفتح وتضمن معنى الاستعداد اي مستعليا على الارياض كما هو شأن اهل الجدة في محاربة الحصون
 قال على ارباض وهي جمع وبض بمعنى السور وهذا تضمن الطغى تضمين السليط كما اجابة الشايع
 خريشة على وزن حرجية بلدة من بلاد الروم تشتهى به الروم جيسل للروم كما ان التبرجيس
 للفرقة والقبائل كغير ان جمع صليب وهو معبود النصارى واليسع جمع بيعة كقلعة بمعنى قلع
 يعني قلة القاص جمع مقبب وهو ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة
 العظيمة حال كونه تشق به شقوة مستمرة هذه الاشياء بجميع انواع الشقاوة من البس والقيل
 والنهب والافتلاف في جميع الشقاوة تحت تشق ثم فصل بقوله للشيء ما تكو اي تكو هي في لفظ
 لانه قصد الى مفهم اي المتكررة وكذا في اضرانه فهو على اصله فلا حاجة الى ما قال الشاعرون
 فيه يدعهم الله لامة الواقعة بما جمعوا وما زرعوا ولاها منهم ينزلهم منزلة غير المعتاد
 وفي نكح انقلاب الى ما نكح او نكح لربيتو ليشمل من كانت من نسايتهم حية والقيل ما ولدوا
 من الذكور بقرينة ما يقابل ولورق ولدوا مجهولا اي ولدا منهم لصا ومخصوصا بالذكور
 والتهب ما جمعوا والارماز وما زرعوا الى النار ما زرعوا فاشجارهم للاوراق تحت القدر ولورقها
 لا يطبخ وكل على كونه للاوراق والتسبيح لا يسايلن هو فتح الحصن افا هو شذ العاجز عن التاج
 عجزا عن اهل الحصن ولم يفت المصرا جعل التفسير لا دخل تحت قوله وارضهم ذلك مصطوف
 ومرشح من الارض وما فيها في كونه خالصا للمدح كما في الفناء لانه الشجر ويزن في الطيب غير
 مختلف في ان هذا البيت بعد قرا للشيء آه بعدة ابيات لا في الفناء والاشيا اي التفسير قبل
 الجمع كقوله اي حسنة قوم اذا حاربوا اخر قوامهم او حاولوا التفرق في اشياهم ففعلوا جبر

تلك

تلك سبحة غير تلك منهم صفة سبحة فصل بين السبحة والوصف بتلك الوصف غير محدثة
 ان الخلافة جمع خليفة بمعنى الطبيعة والخلق او الناس وعلى الاول فاعلم شرها البديع على ظاهره
 وعلى الثاني بخلاف مضاف اي شرها صاحب البديع فاعلم ان شرها البديع على هذا البيت جمع
 بدعة على وزن حكمة مؤنث بديع كعلم بمعنى الامر الذي وجدا ولا وجدا يعني الحدوث في الدين بعد
 الاستكمال وما استحدث بعد النبي يوم من الاحوال والاعمال والمناصب هنا الاول طاحاجة
 الى جعله مجازا عن السبحة ذات متفرعات المعنى الثاني كفاي الشرح ولا يخفى ان المعراج الاخير يفيد
 ان شرها الخلافة مسلوكة عنهم وهو لا يليق بمقام المدح والثناء ايا خبر الخلافة ليق لهم
 اي ان يقلل القصور وترى من عاينهم بان لم نشر الخلافة فصل في البيت الاول ما تحت سبحة
 منهم غير محدثة وجمعه في سبحة منهم غير محدثة ومنه الجمع مع التزيين والتعظيم فلهذا وجه
 عدم تزيينه كقوله لقلل ايوم منصوب بتقدير اذكره وبقوله لا تكلم باق اي امر الله يجعل الضمير
 لله في حذف المضاف اي باق اليوم اي هو له يجعل الضمير لليوم وحذف المضاف كفا قيل ولكن ان تجعل
 لا تكلم بنا ويل عدم التكلم فاعلم باق كما جعلوا تسبى بالمعدي نفس شي الا باذنه اي باذن
 الله وقوله الشايع اي لا تكلم نفس عما ينفع من جوابه او شفاعته ليجيب ان لا يكون نفي التكلم مطلقا
 بغير اذنه بل كما نوا ليكون بالانقيص وقاها الآية فما الغد بان يعد له الله الالاء والمستثنى منه
 محذوف اي لا تكلم بشي سبب من الاسباب الا باذن الله ولا يبعد ان يراد باذنه ما اذنه فيكون
 مستثنى من شئ فلا يحتاج الى تقدير غيره ولان ذلك الآية على شئ الاذن حتى تنافي قوله تعالى
 يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتدرون يجوز ان لا يتكلم التكلم الا بالاذن وينتفي الاذن
 فينتفي التكلم فينتفي الاذن في الآية الاخرى لا ينافيه بل يكسب عن حاله فلا حاجة الى ما قيل ان
 في هذا اليوم واقف فلاذن في وقف وتقييد في خبر الاذنه الكلام محذوف المفعول العذر
 الباطل والى ما يمكن ان يقال الاذن في بعض اليوم والتم في بعض اخر ففهم شئ في قوله لا جمع
 تحت النفس التي تحت اوقوعها في سياق التثنية والاراء بالشيء اما شئ المطلق وكذا بقوله وسيد

الجمع مع التزيين والتعظيم

Copy

فيكون الترتيب فلا هو لكن لا يكون حاصرا ولا يابس بل ليس في الترتيب يدل على اداة المحر وقوله
 فاما الذين مشقوا في انادهم فيها فغير وثيق اي اجابوا النفس بحيث يدخله ويخرج منه
 ويشع او صوت المحر فالدين فيها الآية تفسر واصافه بالكلية اليه بالتعريف ما دامت
 السموات والارض قبل هو في الروح المتأبد فلذا الكلبة المحلولة وقيل الاراد سموات الآخرة وانما
 وهي ابدية ويرد بان تأكيد المحلولة بما لا يعرف تأييده ولا يلحق ويمكن ان يقال بانه جاز ان يكون
 سرور في بين المؤمنين قبل نزول هذه الآية وبانه مما يعرف باليقين لا سموات الدنيا وانما
 الباقية بمقتضاها ونحن نقول جاز ان يكون الارب بالسموات الجوهرة العلوية وبالارض بمقتضاها
 الا ما شاء ربك ان ربك فعال لا يريد واما الذين سمعوا وافي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات
 والارض الا ما شاء ربك عطاء غير محذور اي مقطوع بل ممتد الى غير النهاية وهذا الاستثناء مما
 اعمل فيه الروايات فكما اختلف في ترجية المعتزلة واهل السنة واكثر كل منهما على الاخر كما اختلف
 ولما كان مقام اخر سببه في مقامه ان وقفنا والاحول تاخر فكل مما لا اشار له فيما بينهم وعنا
 ان يعرف ما قدرهنا من الحق الذي لا يعرف فنذكره لك وهو ان الفرق من الاستثناء يفتق
 المحلولة في نسبة الله لا اخرج زمان من ان سنة كون الفريقين في الدارين الا الله يخرج من ان سنة
 فلو بعض الاستثناء في النار بعض الازمنة للمعلم بتعلق مشية الله تعالى به من الشرع
 ولا يخرج من ان سنة المحلولة في الجنة شيء للمعلم بعدم فلك التعلق به وقد يطلق التقسيم
 على امرين اخرين فله ثلثة معان ولا يخفى ان الانسب لا يفصل بين العالي بشيء الا ان يقال
 اخره عن الجحيم الترتيب والتقسيم ليفهم ان التقسيم المعبر في هذا القسم هو الاول دون شيء
 من الآخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى ما يليق به ويرد عليه انه لا يبعد عن بعض
 ما هو ليق وشر مرتب كان يقال فقال خفاوا الاقوا او لموا فلا بد من قيد الاضافة بقولنا
 على التعيين ومع ذلك بعد قس على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة بالكلية اليه على التعيين
 كان يقول الى كسب علم وكسب مال فذلك للاخرة والثاني في المدعى ان تقسيم بالمعنى الاول

الان يحتمل من صدق على هذه الاسماء الاظهر ان المراد ذكر احوال الشيء مضافا الى كل مع ذكره
 ما يليق به وهو المبادر فافهمه كقوله اي الى الطيب فقال صفة مشايخ في البيت السابق
 اي ثقال المشقة وطائفة على الامداد وبنائهم على القفا اذا الاقوا اي جاوروا خفاف مسرعين
 الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية منهم كثر اذا صدقوا الله واحد منهم يقوم مقام جماعة قليل
 اذا عدوا ذكر احوال المشايخ مضافا الى كل منهما ما يساويها والاضافة الى كل بنا سببه يتحقق
 فيما اذا كان المناسب للاحوال واحد واذيف الى الجمع فلا يجب في التقسيم كون المناسب قد
 الحال والثاني استيقا اقسام الشيء اي التقسيم الخاص كقوله يذهب لمن يشاء انا انما كتاب
 جمع انشي ويذهب لمن يشاء المذكور ونزول وجهه ذكرنا وانما هو على ورة القرآن كالذكر
 جمع المذكور خلاف انشي والتزوير يعني الانكار يتعدى الى مفعولين بنفسه بمعنى التزوير
 الى الثاني بايا قال تعالى وذو جنانهم يحور عين اي قربانهم وهو المناسب بالآية فقوله ذكرنا
 وانما انما منصوبان بنزع الخافض فلو قاله وينزح من يشاء لتعين الواو على عدل الى الغير
 الرجوع الى من في حمل السابق فيقول الواو بالمتشافي بين الترتيب والافراد بالنسبة
 الى فرقة واحدة والتوافق بالنسبة الى فرقتين وعلق الترتيب بالفرقتين السابقين
 حتى اصاح الى العطف باو ولم يتعلق بفرقة ثالثة ليمطف بالواو كما في الجمل الباقية
 على ان الشيتين السابقين ليست شي منهنما واجبة عليه تعالى ولا هذه الشية فقل بمر كذا
 افاد الحق شريف زمانه وفيه بحث لان الثاني مطلقا لا ينافي الواو ولا يجامع او لا
 انه لو قيل يذهب ذيل انما ان يشاء ويذهب المذكور ان يشاء فتعين الواو مع ان المقيس عليه
 واحد فينبغي ان يجعل مناط اختيار الواو الثاني من التصريح بالشرط ومناط اختيار الواو الثاني
 مع عدم التصريح بالشرط وفي تحقيق استيفاء الاقسام في الآية نظر وان بينه الشايع المحقق
 بانه انما ان يكون له ولدا ولا يكون فاذا كانه خاتما ان يكون ذكرا وانثى لانه فرق
 بين ما ذكره الشايع وما في الآية لان في الآية يكون انثى يكون له انثى وانثى لانه فرق

٢٢٧

او يكون عقيما اي ما يكون له انثى واحد وذكر واحد ويكون له كلاهما واولاده الجنس باجمع المتكور والنفث
ان جعل من يري وجهه للثوبين السابقين بقى قسم آخر وهو تزويج الذكور والاناث بغيرها ويكون
دفعه بان من يشاء بقا مأخوذا على وجه لا يخرج عنه شئ هذا ثم في الآية تقسيمنا احداهما استيفاء
لاقسام الانسان وثانيهما استيفاء اقسام الولود منه قال صاحب الكشاف واما قوله فكل الاناث
لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان في كل الاناث اللاتي من جملة
ما يشاء الانسان اقم لكنه محسرا خذ الذكور عرقهم لان في التبريد تنويها بالذكور وكأنه قال وان
لمن يشاء النورسان الذي لا يخفى عليكم ثم اعطى كذا الجنس من حقها من التقديم والتأخير على ان يعلم
الاناث انهن لا يكون لتفقد صفة بل صفتي اخرى وهو هذا ويمكن ان يقال سوق الآية على ان الاول والذكر اكا
او انثا مواهبه تعالى بحسب الشكر عليها واما كان يفرضون الاناث فلو صحت في جعلها مواهبه لانها اتم
في القام واخرى بالاهتمام ونكرها لان اللاتي بشا نهن التبريد للجهل بخلاف الذكور فان اللاتي
بهم التبريد والظهور ثم ذكرهم على ما يقتضيه انفسهم من التكبر والتقديم والتأخير وعند التجريد
وهو ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها لا يشمل نظائره نحو لقيت من زيد وعمر واسد من والاخر
لقيت من زيد اسد بن واسد واما الاصل ان يقال من امر ذي صفة او اكثر امرا اخر او اكثر مثله مبالغة
لكمالها فيه اذ لا اجل البالفة لكان تلك الصفة في ذلك الامر حتى كأنه بلغ من الانصاف تلك الصفة
الى حيث ينفذ منه موصوف اخر بتلك الصفة في ذلك الامر نحو لوليت لقيت من فلان اسدا
للتكلم كما يقال الجبان ما يشبه بالاسد لا يقيم فيه انما انتزعت منه بالفة لكل الهافيد بل مبالغة انقصا
فيه فلن من خرج عن تعريف التجريد الا ان يتكلم بانه لاجل البالفة في الكمال متكاما ولهم من تلك
البالفة البالفة في التمام وبعد يتجه انه كما ان التجريد يفيد المبالغة الاستارة ايضا يفيد البالغة فما
ارجب جعل الثاني من داخل البالغة والا الى من توابعها ولقد لا معنى لجعل التجريد مقابلا للمبالغة البالغة
وعند كل منهما محسنا بل هو ايضا من صور البالغة ومعنى هذا التبريد على انه التجريد يدعى
كان الانتزاع من امر ذي اخر مثله فيها واما ما كان يدعى تجسيدا شبيها في زيد مثله وصيرورته اسدا

وكذلك

وكذلك تجسيدا شبيها كما لا يخفى فيه وجعلها اجساما اخر حتى وان تقيدها كجسم فتنقل لقيت من زيد
الاسد الى اسد بنين زيد هو جماعة من الاسد والجود والمخاطبة مثله بدلالة تجسيم فيه الشئ بما لا
واعلم بالبحر والكرم بحاجته فاذا لقيت جماعة كذا منهم الاسد نقول لقيت من فلان اسدا او لقيت
بمعنى فيه اسد على ما اظن لم ينطبق عليه التبريد ولا يخفى ان العبد لنا اقرب وادق فاحفظ قاطعا
رقتة التقليد فانه اقرب وبالصلحة او فقه وهو الى التجريد اقسام منها نحو قولهم من فلان صديق
حميم يريد بهذا القسم ما يكون بحكمة من وبعض النحاة جعل التجريد من معانيها وبعضهم جعلها جمعا
الى الابتداء وقد جعلناها بغيره فتذكر ما به يمكن اخبر والصدق حبيب فيستوي في الواحد
والواحدة والتشبيه والجمع قد يفرق بين الذكر والمؤنث بالياء والجمع القريب وقد يكون للجمع والمؤنث
اي بلغ من الصداقة الى المحبة حد اي طفا حبه معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان
اخر اي صديق حميم مثله فيها اي في الصداقة الكاشفة مع الزاوية ومنها نحو قولهم لقيت من فلان
يحمل ان يكون سؤالا يقع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر في الاستحالة وان يكون سؤالا يقع الجمل
فيكون التشبيه بالبحر في كثرة العلم لتساكن به البحر وان يدعى قولهم ما يكون بالياء الداخلة المتزج منه
او ما يكون مع الباء الداخلة على المتزج قسم اخر في مقابلة هذا القسم واما لم يجعل التجريد مع قسمين
كالبا لانه لم يجد فيه القسم الثاني وجعل بعضهم الباء للتبريد وبعضهم جعلها للتشبيه وقد جعلها
جعلناها بمعنى في قد ذكر وقال الرضي انه البحر لقيت من زيد اسدا ونحو لتساكن به البحر على حذف
مضاف اي لقيت من لقائهم ومن وجهه اسدا وتساكن بنوالة البحر والفرض التشبيه بالاسد
والبحر وقال الشارح المحقق هذا التقديم ضعيف في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لغز
البالفة في تقدير حصل لي من حصوله صديق هذا يعني تشبيه بالتقديم نفوت المبالغة في الصداقة
وهو صديق قلب يفتت المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق الحكيم لو كان في الصديق
الذي يحكم اوفى حميم ليس بصديق اوفى من شئ منها فالبالفة متحققة بخلاف ان لا يفرق مثله
الا فحين ليس متحققا بدخول حرف التجريد ويكون تشبيها بدونها نحو قوله اي في كونه المتزج

229

يا العبيد وشهوا اي ربة شهوا وهي من الخيل الطويلة الرامدة او الفزقة وجب الشدة حين الخبرين
وكل منهما صفة محمودة في الخيل قد وافي اي تسرع الى صاحبه الوخي اي يستفيق في الوخي وهو الحي
يستسلم اي لا يسي للعدو وهي الدرع والبالي لا يسيه والفاحية مثل الفتيق هو الفحل المكرم ^{اهل}
المحل من رقل البعير شحم من مكانه وارسله اي بعدد في ومعنى من نفسي لا يسي ^{الاستعداد} وفي الحال
الحرب بالغ في استعداد الحرب حتى انتزع منه مستعد اخر لا يسي ^{الاستعداد} هذه الشهرة ويمكن
ان يستسلم مستلقا بقوله صاحبه الوخي اي مستفيق في الحرب مستعد بحيث يتزع منه مستعد
اخر وذلك ابلغ في وصفه بالشيعة لانه جعله في غاية الكمال الى ان بلغ بحيث يسرع الى استيف
مع استعداد ولا يحتاج من الضطر في يده مثل ذلك المستفيق وعلى التقديرين يمكن ان يريد
بالفتق المحل المتزع منه فيكون تشبيها للصورة المتزعة منه في كونه فحلا مكرما مستحقا
من مكانه مرسل الى جانب العدو ومنها ما يكون بدخوله في التزع منه نحو قوله فقل ^{الاستعداد}
دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد قال الشاعر لكتة انتزع منها دار اخرى وجعلها معدة
في جهنم لاجل الكفار وهو يلا لها ومبالغة في اتصافها بالشدّة وهذا وفيه نظر لانه انتزع
دار الخلد ليفيد البالغة في الخلود التي الشدة ثم انه يمكن ان لا يكون في الانتزع بل يكون لافادة
ان دار الكفار ومنزلتهم بعض من جهنم وكيف لا وكثير منها مشغول بالفاسق من المسلمين بل هي
اوسع من ان يشغلها جميع من دخلها قال الله تعالى هل استأثرت وتقول اهل من يد ومنها نحو قوله
اي قوله قادة بن مسلمة الكندي قال الشاعر اي ما يكون بدونه فوسطه هذا ولا يخفى الله لا تقابل
بينه وبين ما ساقى فاللاد ما يكون بدونه فوسطه هذا ولا يخفى الله لا تقابل
لنفسه فلان بقيت لاد حلة وقد كنتم بمعنى انتقل بفرقة نحو الغنائم اي تجمعها صفة طرقة
والفاسق من يرها او الضمير بخلاف او نحو فيها الغنائم وهو انتفات من التكم الى الخلف فني البيت
ثلث انتفات كل منها من قسم وروي نحو الغنائم وجعل في شرح الصحاح اصله وقوله نحو الغنائم رواية
وهو من جيب كونه او يموت كرم لغو يستغنى عنه بقوله فلان بقيت فانه منهوب بمعنى الا ان يموت

لا يمتد
بيان

كروم ويجب ان يجعل الاستغناء من جوع الغنائم لانه الرحلة والالافا قائل ولعل حقيقة الرواية
من الشاعر بالنصب لا يمكن ان يرفع عطفا على نحو اي غزوة تجمع الغنائم او استشهد فيها
قوله بالموت اشارة الى انه بلغ في الكرم الى حد يصح ان ينتزع منه كرم آخر مثله وهذا لا يقل او موت
قال الشاعر الحق وهذا بخلاف قوله انا اسطيناك الكوش وفصل لربك ان لا معنى للانتزع منه هذا
كلامه والغزوة حق قائل ويجوز ان يكون او يموت كرم من وضع الظاهر موضع المظهر للتعظيم وقيل
تقديره او يموت متى كرم فيكون من القسم الاول وفيه نظر وهذا ما قال الشاعر من انه لا حاجة
الى هذا التقدير لخصول التجريد بدونه واما انه يجوز ان يكون التقدير او يموت متى كرم فلا وجه
للعجز بانه من القسم الاول وقال الشاعر وبهذا يستعد الله ان وافي كونه البيت من التجريد نظر
الا انه من باب الالتفات ووجه بانه التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بانه محبة الشك لنفسه ذات
ويجعلها محبة لطلب النكته كالتمشيد في قطا وليلك بالاعند والنصر في قوله اقوالها ارجس واجت
مكانك تحمدي او شرمي هذا كلامه ويؤيده انه لو كان السطر ما قيل لم يكن اختصاصه بالبيت وجه
بل يجزى على كونه مخاطبة الانسان نفسه تجريد الا انه الالتفات لان يقال الالتفات عند التسكاي دونه
المجهر ويرد عليه ان الالتفات من باب المعاني فكيف يكون تجريدا معدودا في البديع ويمكن ان يرد
بانه اصل الالتفات من باب المعاني وجروحه بطريق التجريد من البديع حتى لو لم يتر في الالتفات تجريد
لم يخرج من البلاغة لكن بيان محض وذلك لمحقق الشافعي زمانه ان مني التجريد على دعوى الفانية
والالتفات لادارة معنى واحد في هيئات مختلفة فعباه على دعوى الالتفات فلا يخفى ان اللفظ
مردود لمع التجريد كونه الالتفات وما ذكره ضيف لانه اذ العني الواحد في الواقع في صور كذا في
دعوى التقدير ومنها ما يكون اي متزع يكون مذكورا بطريق الكناية وفيه الله لا يقابل
بين ما يكون وما يكون بطريق الكناية فانه ما يكون مجزا فانه قد يكون بطريق الكناية نحو بقيت
من زيد بطريق النجاء وايضا التزع قد يكون بطريق الحقيقة نحو بقيت من زيد عالا وقد يذكر
بطريق المجاز نحو بقيت من زيد اسدا وقد يذكر بطريق الكناية فجعل ما هو بطريق الكناية من القسم

دون غيره لا بد له من داع نحو قوله يا خير من يركب الخطي هو من سخطه بمعنى الدابة التي تظفر
 اي يسرع في سيرها ولا يشرب كأسا بكتف من تجل صفة كأسا او متعلق بشرب ذكر الشرب
 بكتف الجواد بطريق الكناية لانه اذا لم يشرب بكتف يجبل فهو يشرب بكتف الجواد ومعه مجتهد
 احد هو ان نفي الشرب بكتف الجبل لا يستلزم الشرب بكتف الجواد لثبوت الواسطة بين الجبل والجواد
 ورفع باق الاستلزام بمعونة المقام فتاويهما اذا اسناد الشرب بكتف الجواد الى نفسه ذلك الجواد
 لا يقتضي استلزام جواد منه كما ان قولنا يا من يشرب بكتف لا يقتضي ان تنزل شخص اخر منه فالقول
 بالجر يد قوله ثبت ولذا قيل ان الخطا ان كان لنفسه فهو تجريد والافليس التجريد في شيء
 وانما هو كناية عن كون المحمود مع غيره يجبل فلا يرد ما اورده الشارح المحقق ان كونه كناية
 لا يلحق التجريد وانه ان كان خطأ بالنفس يمكن الاقسام المذكور بعده لانه مخاطبة الانسان
 نفسه بان يتنزع فيها من نفسه شخصا آخر شمل في الصفة التي سبق بها الكلام على انه لا يفر
 المفروض كونه عين ما جعل قسيما له لانه داخل في اعتراضه وان لم يفرجه به لم يكن اثبات التجريد
 بانه يتبادر من قولنا يا من يشرب بكتف جواد جواد غيره فيحقق معنى المقام المأمور اذا حمل على نفسه
 فالاولى ان يحمل على الاستلزام لئلا يخرج بالكلية عن الغاية الفهومة منه مع انه ابلغ في وصفه
 بما جود والسبب بما هو المقصود من الكناية اعني ايراد المعنى مستقلا في لباس من يرد منها غاية
 الانسان نفسه اي تجر يد في وقت مخاطبة الانسان نفسه في العبارة مسامحة ولا خلاف في انه
 ليس التجريد في صورة التفات على مذهب التساكي فيها اجزاء الانسان عن نفسه بطريق
 الغيبة كقوله اي اتى الطب لاخيل عندك يهديها للممدوح ولا مال فليست التعلق بدم
 ان لم يسعد الحال اي حالك وهو الفقر او الفقر لا يسعد للدهاء وانما يسعد الغنى وهو عاقبة
 فتعبر بالمال بالغنى ليس كناية في الظاهر تفسيره بالفقر ولكن ان حمل اسناد الشكوى على العذر
 في عدم الاهداء ومنه المبالغة القبوله بخلاف الردة فانها لا تكون من المحسنات رد على ردها
 مطلقا وفي التقييد بالقبولة رد على من قبلها مطلقا شائع جعل التقييد بالقبولة رد عليها

واما قال في رده مطلقا ان خير الكلام ما ايسر على السمع كذا يشهد له قوله حسان وانما
 لب الا يوضح على الجاسر ان كيسا وانما فان الشوبه انت قائلة بيت يقال اذا اشدت له
 اي صدق صدق فيه انه في المقصود انما شعر بيت ما يرفع بحسن نظمه معناه بحيث يروق السمع
 بصدقه وان كان كاذبا واما ما يقال في قبولها مطلقا ان احسن الشعر كذا قضية مشهورة
 اشتهرت بين العقلاء وتلقاها بالقبول مما شر العقلاء وان خير الكلام ما ابلغ فيه واهلها
 استدركه النابغة على حسان في قوله لنا الجفنا الفدي لمعن بالضم واسيا فاقطع
 من جوده ما حيث استعمل في وصفه بالكريم الجفنا فقيدها بوقت المعنى وهو وقت تناول الطعام
 والمبالغة تقتضي جملة الكثرة وجوبها في كل وقت وحين قال في وصف شجاعة الاسباب والمبالغة
 في السوف ووصفها بالقاطر المبالغة في الوصف بالسيلان فبيد ان حسن الشعر الذي بالاشتمال
 على كذا مقبولة لا تجوزها وايضا الاسماع ولا تاذى عنها بالاستماع وخير الكلام ما بولغ فيه
 بالمبالغة القبوله واما استدراك النابغة على حسان فليس بحسن لانه بعد ان المحسات
 ممن يلزم الصدق في الشعر كما استدرك عليه بشوره التي من انا استقارة العلة للكثرة غير غريبة
 وفي وصف الجفنا شبالا الذي هو جمع كثره نوع ايضا لها وفي تقييد لعان الجفنا بوقت المعنى
 مبالغة في كثرة الطعام بحيث لا ينقص لعان الجفنا في هذا الوقت مع كثرة الاكل من قضاء
 عن الاوقات الاخر ووصف السيف بالقط هو السامع دون وصفه بالسيلان على انه كمال الشجاعة
 ان يقطع السيف سريرا بحيث يتخلص من العدو قبل ان يصل اليه الدم او يخطط به كثيرا
 بما حمله فالصنف اختار قولنا ثبت المقصد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصد لانه على ان يبالغ
 فيما يصير به القول شواظا فاما استوفى اقفا البراعة والتجديد واجلها من غير غلو في القول ولا مبالغة
 في المعنى ولم يخرج الموصوف الى ان لا يكون شيء من اوصافه لظهور الشرف في اتيانه وشمول الترويض
 كان بالاشارة والاسحا او في خالف في هذا الاشارة اكثر العلماء العاملين للشوا المعاني به فانهم
 اختاروا القول لانه العامل البليغ اذا دخل في شأنه المبالغة والسقوط عن نفسه مطابقة الوصف

المفعلة
 بكسر الميم
 والمبالغة

والوصف رعاية المائلة استدل في بابته الى ان الرتبة وظهر برتبة في الصاعد وتظهر في النقصان
 فيعرف في الوصف كيف نشأ لان العمل على المبالغة والتشبيه بالصادفة والتحقيق كذا ان كان
 المرد في شرح الخامسة وجعل دليل من قال ان الشئ صدق ان تجويزه فانه فيكون في الشئ
 الصدق يدل على الاقدار والكذب والشك في تفسير المبالغة مطلقا والى تفسيرها ليعتبر القبول
 والمروءة ولم يلقه وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف جدا
 اما مفعول بلوغه كما قال الشاعر وح بلوغه فاعل يدعى واما مفعول يدعى وفاعله لوصف بلوغه
 بدلالة مستجيلا ومستجيلا قال الشاعر واما يدعى ذلك لتدل بطلان ان ذلك الوصف
 غير متناهي في الشدة والضعف وتذكر المعتبر باعتبار موعده الى احد الامرين المستفاد من كلامه او
 وليست مستفاد احد الامرين مع ثابته الشدة التقليل للضعف لتذكره اولها ويلها بالامر من
 كلام الشاعر دل على التوفيق ثم قبل التقليل والتقليل بيان لفائدة المبالغة وبهذا اندفع ان المبالغة
 المطلقة لا تستلزم فيها ان تكون لهذا الغرض وانما كونها لهذا الغرض من شرائط قبولها وتكون بقوله
 قوله لتدل بطلان احتراز عن دعوى بلوغ الوصف حد مستحيلا ومستبعدا لافادة الواقع الادفع
 النية فالدعوى المذكورة انما تكون مبالغة ان لم يقصد به حقيقة الدعوى بل وقع الفلن فان كان
 المقام مقام الظن فالمبالغة مقبولة والا فمردودة وجعل التليغ والاعراق مقبولين مطلقا
 بمعنى قبولهما مطلقا في مقام النية هكذا حقق المزمع من كلامه في الاحكام وينحصر اى المبالغة
 لا يخرج والاستدلال بدليل قطعي كذا في المختصر في التليغ والاعراق والفقول ان كان هناك عقلا
 وعادة لو اتفق بقوله عادة لكن ان الامكان عادة يستلزم الامكان عقلا فتليغ وان كان العادة
 ان يكون الامكان لم يقع في اكثر الاوقات او دائما تدخل في الامكان عقلا وايضا ما كان العقل
 او وقع عليه نادرا لكنه خلاف العادة ولعل تحمل العادة عليه لبطل المحذور كقولنا اي امرئ
 القيس نصفه من بابته لا يعرف بكثرة العدو وفناءه في عداء بالكره المبالغة بين الصديقين
 يصح احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين معمولي عدا على عدا كما هو في قوله قد راي ذكر

من البقر

من البقر الوحشي ونحوه الى ان الشئ مستعاد وكما ان الشئ مستعاد فليست مستحيلا اي يترشح بافئسلا بالام
 فيفسل مجزوم على انه عطف على مفعول لم وفائدة قوله فيفسل وقابا بالغا حد الغسل بالماء في عدم
 هذا الفرز بانه بلغ حد استبعاد حيث عد بعد وكثيرا حتى صرنا شورا ففجوة بلاد توقف بينهما ولم
 حفظ المبالغة عن الزجر من حد الامكان مبالغة لانه عدم النقص مطلقا خارج عن حد العادة لكن
 عدم النقص المستقبلي لعدم الغسل داخل في حد العادة وذلك ممكن مبالغة مستبعد وان كان
 ممكنا عقلا لعادة فاغراق كقولنا ونكرم جانا ما دام فينا اي ما دام في بيوتنا او في جوارنا
 وايضا الثاني قوله ونسبوا الكرامة حيث قالوا ادعى بلوغه في الكرم الجا وتسبوا الكرامة والمطاس على اثره
 حيث مالا وهذا ممكن عقلا لعادة وهو مقبول لان مطلقا من غير شرط وقد عرفت معناه فتذكر
 والا اي وان لم يكن لعادة ولا عقلا ففقد كقولنا اي في نواس كندع الحسن بن هاني ان عرفت
 اهل الشرك حتى انه ليخافك النطق التي تخلق بالحق في خافة الحمد واهل الشرك بانه بالغ في الشدة
 الى ان خافة النطق التي لم تخلق وعبر عن الماضي بالحال وحكاية وهذا ممتنع عقلا ومبالغة وكفاية
 شل به ولم يكف باسئلة الاقسام لانها المبالغة المروءة حيث لم يخل عليها ما يقربها الى الحق
 ولم يتفطن تخيلا حسنا وان يقال ليس من العقول لانه لا يقول بخافك المستقبل يعني بخافك النطق
 التي لم تخلق في وقت اخافتك في المستقبل ليدور وجودها وبلوغها سنة التميز وبما عها ما
 فعلت مع ابائهم والمقبول منها ضايف منها ما دخل عليه ما يقرب الى الحقيقة عن يكاد زيتها يضي
 ولعل تسلسلها ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول الى الطبيب بقوله تسلسلها
 انا الجبار والذكر في سابق البيت والسنانك مع سبك كبريت بمعنى طرف الحافر عليها اي
 فوقها ويترشح على وزن الدرهم الغبار لو يتفق تلك الجبار وعقها هو السير السريع للدبل والدرية
 عليه على ذلك العقول لا يمكن اي امكن العقول كما نالها الامكان لو اعتبر امكانه لكانت كثيرة كما هو
 الساب بالتمام وغيرنا جعل الالف للثبات والاطلاق ادعى بلوغه في الكثرة الى انه صان
 ارضا يمكن سيره في عليه سريعا وهذا ممتنع عقلا لكنه تخيلا حسنا وقد يحتمل ان اي الاحوال

٢٢٢

نها ما اخرج
منه الخ

والتمثيل المذكور انه فزاده فزاده وقوله اي القاضى الاعجازى الى النسوب الى ارجان من بلاد فارس
يحمل الى ان سحر الشهب اي شدت في القاموس شهوره في الدجى شبه الشهب بمسايرها
مدرة لاسعة قد رقت حتى دخلت في الدجى واستحكمت فلا يرى الارضها وهذا حسن
من تفسير الشهب انه شد الشهب بالسحاب لانه دامن مكانها وشدت باهتالي اليقين
اجفاني جعل عدم انطباق اجفانه في الليل الى حد شدت باهتالي الشهب المستحكة في الدجى
وهذا امر متنع عقلا دخل عليه تخيل فترده الى الصحة مع ذلك لا يحمل حسن ومنها ما اخرج
الهزل والمخلوعة لقوله اسكر بالامس ان غرمت على الشرب غدا ان دامن العجب الدكونه من
العجب مع انه كما شبهه في كونه عجب لانه حكم على الامر المتحقق الشا واليه بقوله ذا الحكم عليه ولو
بكونه من العجب ما ينكر الانكار وجود ذلك الامر فانهم ومنه المذهب الكلامي وهو يرد حجة
سواء كان قياسا ميزانيا او قياسا فقها او غير ذلك على طريقة اهل الكلام وهو كونه غير
علم القاعة بالادعوى والاهتمام باقامة الدليل بخلاف ارباب المحاورات فان شأنهم الاجابة
الطرف والتاكيد في مقام التردد والانكار وليس اللد بطريقهم ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمة
مستلزما للطل كما ذكره الشارح لانه لا يشمل التمثيل وما اوردوه المص من قوله انما بقية ظاهر في
التمثيل ووجه تحسينه للكلام انه اخرج الكلام في المحاورات بخلاف لا يتوقع وابراره في صورة القامد
العلية وبهذا اندفع ان ايراد الحجة لا يزيد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة كسائر القامد
فلا يفعل موجب تحسين بحجة ايلدها نحو لو كان فيها آلهة الا الله لفسدت باللاتم وهو فساد
السموات والارض لتمام خروجها عن النظام الذي هما عليه وهو بقية والآلهة قال الشارح وفي
التمثيل بالآية د على الجاحظ حيث افكر بحج المذهب الكلامي في القرآن مكانه اراد بذلك ما يكون
برهاناً وهو القياس الاول من مقدمة يقينية ويقعد والآلهة ليس بقطعي الاستلزام لفساد طاعتها
من الشهوات الصادقة فالدليل على اقناع هذا كلامه وفيه بحث من وجه احدها اننا نرى
كلامه بما آله بد لا ينفعه لانه وقع في القرآن وهو الذي يبدى الخلق ثم يبدى وهو هو عليه

فانه في معنى ان الاعادة اهورا من البديا والسبيل نظر باهل هرون او غير ذلك المكان وقوله ايضا حكاية
فلما اقل قال الملاحب الاولين وهو في قوة التواخل وديب ليس باقل فالمراد ليس برفق مثابها ان
الآية برهان يقين بيان ان كان آخر وقت الله مايا كالوصول اليه فيجعل لك الحق ثابتا في الوجود
وقا شها انه لو كانت الآيات قنانية كان طيلانا نانا على ان معرفة الله بغير اليقين كافية ولا يجب تحصيل
اليقين في العقائد الآلهية ولله هب خلافة في تأويله ان يقا لا انكر قامة الدليل في القرآن على احكامه
لما لايمان قبول احكامه من غير طلب الدليل من تعالى فعني الآية عنده امتناع العناد والامتناع
ومعنى وهو هرون عليه للاخبار بان الاعادة اهورا من البديا والاعاد وكذا الملاحب الاولين نقل الكلام
ابراهيم عرم وقوله اي قوله انما بقية من قصيدة يستند فيها الى النون بن السدي بن ما السماع بلطف
انه مدح الجفنة بالشام فشكر النعمان وكرهه حلفت فلم اترك لنفسك ربة الربة الشهمة
اي حلفت اني على حجة واخلاق كنت عليه ولم اترك لنفسك ان تقوى باي تغييرت اخذوك وابدلتك
بغيرك فليس وراء الله لم مطلب اي هو عظم الطالب فلا خيانة ثقة بالحمد الكاذب ليطعن به وبعد
لا ينبغي بان كنت تسمى لان كنت قد بلغت على جنازة ليلتك والارثى والكذب فقد حال في غيره الى
رجعت الى خفنة عليك ولكنني كنت امر الى جاني اي جانيه فصوص الى الايشا وكفى غيري من الشر
من الارض فية مسترد اي محل طلب رذق ومذهب ملوك نقل من مسترد وجعل الشارح في
تقدير ذلك ملوك واخوان يعاملونه فيهم سلطتهم معاملة الاخوان ولا ينكرون معالي يعطون
على عا طق الاخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم اي يجعلون في حكم اموالهم واقرباى مترباينهم
رفيع النزلة عندهم كفعلك في قواما والكذا صنفهم اي احسن اليهم فلم يفرهم في مدحهم لك
اذ نبوا الاملى جعل قلم يدبرهم بجهول الامن الارادة فيكون معنى لفظه اما هم من سبيل فان بقي النظر فيما هو
فيه داخل من نقي العلم والشهور انما المقصود التمثيل لقوله كفعلك معنى لا تلتى ولا تقابني على مدح الى خفنة
وقد احسنوا الى كما لا يلزم قوما مدحوا وقد احسن اليهم وكما ان مدح اولئك لا يفيد ذنبا كذلك
مدحى لم يمكن قوله فليس وراء الله لم مطلب ايضا بالآلة في قوة انه الحلف باعلى الطالب

٢٩٤

لا يترك الرتبة او في قوة الخلف بالله خلف ما على العالين على الاطلاق ومنه اى
المفوت حسن التعليل هو بيان علة الشئ وهو ان يدعى وصف دعوى محض وانه بغيره لا جعل كانه
السمي في البيت لمحا محسن التعليل لدخول كان الفيدلة للفظ علة سببه له باعتبار اما متعلق
بقوله يدعى او بالنسبة وهو اما متعلق بوصف باللطيف او مضافا الى باعتبار ما لطيف غير حقيقي
اي غير حقيقي علية هذا الاعتبار ليس من جنس التعليل بسوء ان كان مذهبا كلاميا او لم يكن وليس
الاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقية ليست من المحسنات كما قاله الشارح لانه قد يكون الذهب
الكلامى فكيف يخرج من المحسنات والتقييد باللطيف بمعنى انه يكون فيه دقة تخصر بها بعض الادب
لا خارج التعليل لعلة سببه باعتبار متبدل فانه لا يكون حسن التعليل وقال المحقق الشريف انه
لا خارج التعليل بالعلة العادية التي كذب الحكم بعلة لانها علة غير حقيقية لكن ليس التعليل بها
باعتبار لطيف لظهورها بالعادة وقد عرفت انها علة حقيقية زعموا لو كان الظهور بالشاهد
منا في الحسن التعليل لم يكن الاستدلال حسن تعليل وقع في كلام غيره اشارة لانه لم يبق لطيف بعد
الغير اياه وهو اربعة اضرب بدليل قطعي وهو قوله لانه الصفة الدهورية المذكورة سابقا
بعبارة الرصف اما ثابتة اى معلومة الثبوت قصد بيان علة او غير ثابتة اريد اشارة بها
علة فيكون من قبيل الاثبات بيان الم وما احتمل الاثبات الدليل الذي فخرج عن التعليل فقلنا
عن حسن التعليل ان التبادر منه بيان علة شئ في الواقع لا اشارة علة في الدهن والاولى اما
ان يظهر لها في العادى نظر الى جميع اوقات وقوعها او اكثرها على ما هو معنى العادة علة وان كانت
لا في الواقع عن علة قد دخل في هذا القسم يظهر له في التبادر علة هي المذكورة وهو ليس من حسن التعليل
بل تعليل بما هو علة الواقع او غير المذكورة فينا سبب ايدخل في سلك القسم الثاني كما لا يخفى كقوله اى
الى ان يعلم بحكم من حكيت فلا تاشبهه فقلت فعلا وقوله سواء نالك اى علة السبب
اى نالكها وانما حكيت به اى صارت محمولة به اى ببدل من مشابهة نالك نالك وهو الظاهر بسبب
نالك الفاعل على نالك لما دل من نالك ففهم بها الذى الى الان نالك الالة الرضا بالهملتين

وبوجه على وند السقف العرق اشراحي فترى من الطعن السبب مسقة ثابتة له لا يظهر لها علة في
وقد علق بانها عرق مماها الحادثة بسبب من الامور المذكورة وفيه نظر لانه متعلق بالمطسب على اختلاف
اهل الشرع والحكمة ولا يذهب عليك انه يمكن جعل البيت من قبيل صفة غير ثابتة خارجة عن الامور
وهو ثابت الرقة للسمي او يظهر لها اى للصفة علة غير العلة المذكورة وذلك كما نسا واحد
انه يتبع عليه غير المذكورة ومنه النال وثا بينهما ان لا يتبع وثا حال غير المذكورة لانه لو كانت هي
المذكورة كانت علة حقيقية فلم يكن من جنس التعليل في شئ كذا في الشارح المحقق ونقيب الزين
منع اللزوم لاجواز ان يكون الظاهر في العادة غير مطابقة للواقع ولكن من المشهور ان الكاذبة
فالتقييد لانه ليس من جنس التعليل لعدم لطف الاعتبار ودقة لظهوره بحسب العادة وقد عرفت
حقيقة البحث لا للمزيد عليه فكن مثله كدست بر الشموله بانه اى من الحد وبقول اساريد ولكن يتبع
اختلاف ما ترجعوا لذياب من وجود القتل بعد محاربه التوقيين فحجة تحقيق رجاء الراجز كرهته
حينئذ الرجاء دعاه الى قتلهم فليقتل الاعداء علة ظاهرة في العادة بين العاقل من سرهم وخصوص
الملك من مرتجع فقد بقي عليها بحصر الغلبة في الاتقان فحجة الرجاء وعلة بغير ما هو عليه في العادة
قال الصمد ويستتبع ملحد بكمال الشبهة حتى ظهر على الحيوانات العجم ضوؤ وجود القتل في محاربه
مع الاعداء وفيه ضعف لان المجرم به للذباب وجود القتل من اعدائه وليس في الشر اشارة اليه
فلم كما قال يستتبع مدحه بانه لا يقتل لغلبة الغضب عليه وقوته الغضبية ليست متصفة برذيك
الاخر كما قال الشارح ومدحه بكمال الشبهة حتى من شر الاعداء فلا يحتاج الى قتلهم
وانانية اى الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما لنكته كقوله اى قوله مسلم بن وليد يا واثيا من شئ
الى السلطان اى منى فم حسنت فينا ايسائته اى ما قصدت به الاسائة او ما كانت اسائة
فقد زانها كنز حسنت لما ترتب عليه محي حذارك اى محاذريك اى حذارى منك كما يدل عليه
قوله الصمد فيما بعد حذار منه وقال الشارح اى حذارى اياك وهو يدل على تقديره بنفسه
انسانى الاضافة التنزائية اى كلمة من انسان عيسى من الرقة الجملة يشارى لها فليعلم ان الحسن

٢٤٤

يتحقق بذكر ما يصح عليه سواء كان ما يشترط بالتقليل او لا فان استحسن انما السادة الواجبى
 انظر فان حسن اساءة الوشي ممكن لان الظاهر ان العلة حكمة المحسوس لا الكسح المذكور من اركان
 حمل قوله صحت فيسما على الله احست في نظرا والاظهار ان فينا متعلقا بالاساءة لكن لا مخالف
 التام فيد لا يستحسنها عقبة بان جذر صند يحى انسانه من الزرق في الدرع حيث تركه
 البكا خوفاته فان قلت الناس ان يقول يحى نفسه من الفرق فانه الدال على كثرة الدرع والمبالغة
 فيها ووزن ما ذكره فان انسان العين يفرق بدمع قليل قلت بل بالمبالغة فيما ذكره لان انسان
 العين هو الساكن في الااهر في علم الا فاذا كان يفرق بكثرة الدرع ففرق نفسه بالظرف
 الاولى والاخى ما في هذا البيت من حسن تفهيمه كمال الكابة والحزن الوجيب لكثرة الدرع في
 الغاية وغير ممكنة عطف على ممكنة كقوله قال الشاعر هذا البيت للمصود وقد وجدناه
 بيتا فارسيا فترجمه وقيل هو كرينون وي عزم حوان حسن كسر تمدى برميان
 اولم فقال حكم الشاعر بان البيت للمصود من قوله في الايضاح فكيف بيت فارسي ترجمته لو لم يكن
 البيت فجعل قوله ترجمته على صيغة التثنية كقول المصود كما حمل عليه شاعر الابيات قلت انظر
 كونه مصدر اذ لو كان ما ضا لتعدى الى الفعل الثاني بالباء فيجب ترجمته بقول لو لم يكن بيت
 الجوز انما رايت عليها عقلة منقطعة السهم مفعول من انطق اى شد المنطقة وحول الجوز الكوكب
 يقال لها منطقة الجوز وما في الشرح من قوله من انطق اى شد المنطقة وحول الجوز الكوكب
 يقال لها منطقة الجوز ففيه انه لا يساوى العفة ان النطاق كذا بفتح الباء الراء وشدة
 وسطها فترسل الاعلى على الاقل والاقل بنى على الارض لها حجرة ولا فوق ولا اساقان ما تنطق
 لم حتى يعنى شدة النطاق بل انطق بمعنى شد المنطقة وما للجوز شبهة بالمنطقة الا
 فيه الجوز ومدة المدح ويعنى عليه اولاد نية الخدمة شد المنطقة ووزن العكس شيئا ما
 ذكره الشاعر ان اصل لواء شاع الجوز لا متلاء الشرط فيكون مفهوما العبارة ان عقلة المنطقة
 نية الخدمة لكن نتيجة ما ذكره الشاعر انه يكون من قبل القرب الاول مثل قوله لم يحك نالك

خدمته

البيت ان العقل هو رتبة عقلة المنطقة عليه اعنى حالة التشبيه وهي صفة ثابتة قصد
 تعليلها بينة حكمة المدح لانه يجوز ان يكون الدال على ان يعقل بها عقلة المنطقة الحقيقي ويكون نفي الرتبة
 عقلة المنطقة عليه كما من عدم عقلة المنطقة فيكون عقلة المنطقة الحقيقي معلا بينة الخدمة وكيف لا
 الخدمة علة للعقل الحقيقي لا الحالة الشبهة ولا الزمها وقد يتبع على فسادها في الايضاح من شرح
 كلام النحويين مما لا في الايضاح ولم يلتفت اليه لمدى الله ان الانطلاق وصفة متممة مثل
 في الايضاح وهذا النحوي لله الاصح فالكل عليه ارجح وقال الله ان الانطلاق صفة متممة بثبوت
 للجواز وقد اشبه الشاعر عقلها بينة مدامة المدح فليس محيطا من اثنين في مخالفة كلام الايضاح
 في شرح كلام النحويين ومرة في جعل الانطلاق معللا مع ان العقل بؤية الحالة الشبهة بالانطلاق
 كان في الشارح المحقق والاقرب ان يجعل لونها شله في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لنفسنا
 اعنى الاستدلال بانفسا الثاني على انفسا الاول فيكون الاستعارة علة كون نية الجوز والخدمة المدح
 اى دليل عليه وعلة للعلم بدمع انه وصف غير ممكن وقد زيف هذا الاقرب بانه تكلف خروج
 لان التبادر من قوله ان يدعوا وصف علة مناسبة له العلة لنفسه ذلك الشيء لا للعلم به ونحن نقول
 في شرح كلام المتن على هذا الظاهر لانه لا بد من ان الظاهر شرف من حمل ما وقع عنه في الايضاح على السهو
 فانه قلت بل لا يقيح ان تجعل العلة اتم من علة العلم لانه الدليل علة العلة حقيقة ولا يقيح في سائر كونه
 علة غير حقيقة قلت الدليل ما لم يثبت بالعلم ويجوز ان يولد بالحقيقة منه ما يثبت بالعلم فلو كان
 مقدمة من مقدمة ما غير ثابت بل مبنية على اعتبار لطيف لا حقيقة له لكن جعل الدليل حقيقيا وغير حقيقي
 بهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من الدليل الحقيقي الا ما يصدق عليه تعريف الدليل فليكن
 هذا ايضا من موجبات التعجيب الاقرب والحق به بحسن التقليل ما ينبغي على الشكر الاربعة ما
 يشمل النظر لكن النظرا ما جعل لونها لادخل فيه الله العبرة فيه الاضمار في الدلالة كما في
 كقوله اى الى تمام كانه السحاب الفر جمع الاشجار والاراء التسمية بالامانة الكثرة الماء
 اشرف السحاب غيبت تحتها اى تحت الرق وكبر في البيت السابق جيبا اى مجبوبة فاشرف

٢٤٥

سطح التزويج

اي ما يسكن محقق شدة مظهر من الهوى الى السحاب ملامح جملة من نسبة السيل الى الترح
كنسبة الجوان الى التهر وعدم كون دموع السحاب اما الجوهري كما هو الظاهر اوله في اللفظ بالسيل
فيجاء الجيب للفتب تحتها كما في الشرح قال بعض النقاد فسر هذا البيت قوله فلو ان الجيب يقصد
ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير ان قصد به اللامعة المظلمة القصيدة وهو قوله
الا ان صدرى من غزائي بلا قمع عشية شافني الديار البلاغ هذا كلامه قلت كان وجه استغناء
هذا الناقدا عن وجه التفسير عن نفسه بما يجب ولا يفيد ما ذكره ان تقع ووجهه
انه حيث السحاب لكونه مغيبا الخافي اصالة الياء ونظيره في عدم كونه ملامعة ومنه التزويج يستعمل به
لان التزويج مع انبساط على انبساط وهذا ان ثبت لمتعلق امر حكم بعد انبساطه لمتعلق له اخر بعد مزاية ترتب
الاشياء الثاني على الاول فخرج عن غلام راكب وابوه راكب وخرج غلام زيد راكب كما ابوه راكب
ولم يخرج الاخر الى الاول الى زيادة قيد على وجه يشر بالتزويج والتعقيب كما ذهب اليه انا مع الحق كقوله
اي قولا الكيف في قصيدة يمدح بها اهل البيت اخلاصكم جمع حكم كعمل بمعنى الفعل لا حكم كعمل فانه
بمعنى الردى استقام الجهل بشافية وصف بالعلم التام والفعل الكامل كما دأبوا في تشي من الكلب وصف
بكونهم ملوك وارشاف الكلب على وزن فرس بفتح جيم يورض للانسان من عضة الكلب والكلب
على وزن الكسف بمعنى الكلب الذي جبن من الخلق للانسان فلا دواء له الا بجمع من شرب دم ملك وقيل يشق
ابهام جلد ويؤخذ منه الدم قال الصوفي على وصفهم بالشفا اخلاصهم استقام الجهل وصفهم
بشفا ما تشق من داء الكلب ونحن نجعل اخلاصهم بمنزلة الداء فانه جياة العاقل والفعل كما ان جبن
الحيوان بالداء الجهل بمنزلة الكلب وقد رخص لاهل البيت عقاصد دماهم بانهم في ملك
كلاب كلبه يستشفون بدماهم فانهم الصكر في طلب الدنيا فقد ورد في حقهم كلام النبوة
الدنيا جيفة وطلبها كلاب فان قلت ان الاقاصد في معنى وصفهم بشفا دماهم من الكلب وصفهم
شفا اخلاصهم عن سقام الجهل فانه جعله يشفا به والشبه يلحق بالشبه بدون العكس قلت
نعم هذا هو الظاهر لانه ان ذكر الشبه بغير ذكر الشبه لانه اورد بيان حاله فانبأ الشبه

بعد اثبات

بعد اثبات الشبه في الكلام وفرد قائل ووجه تحسين التزويج انه يجعل المتعلقين مرتبطين في الذكر
كما انهما مرتبطان في المعنى فينطبق بقا الذكر والذكر ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم قال الشاعر
النظر في هذه التسمية على الاغم الاغلب والافقدي بكونه ذلك مع غير المدح والذم ويكره من محسنات
الكلام كقوله تعالى وبارك ولا تشك اما تشك انما تشك انما تشك انما تشك انما تشك انما تشك انما تشك انما تشك
قد سلف فانكح فلا يحول لكم غير ذلك غير ممكن فالنظر الى اللفظ في غير المدح وما يشبهه
نقيضه اي فيلست ماستمى باعتبار الاغم الاغلب تأكيد المدح بما يشبه الذم تأكيد الشيء بما يشبه
فانه العبارة النبطية على الازد وفيه نظر لانه لو كان تأكيد المدح بما يشبه الذم بمعنى تأكيد الشيء
بما يشبه نقيضه لم يصح تأكيد الذم بما يشبه المدح مقابل له ولم يبق ما ذكره في شرح الفتح ان
الفتح الكيف على تعريفه بما يفيد الاسم لان الاسم يفيد ما هو حق من تعريفه وايضا لا يفيد حموه
في التبرين المذكورين وايضا لا يفرح لادخال الصولة المذكورة في تأكيد المدح بما يشبه الذم على حاله
في تأكيد الذم بما يشبه المدح فاحتمل ان النظر في التسمية على منطبق عليه الاسم وبيان الغير تركه
بالمقايسة وهو صواب افضلهما لاشتمل على فصل تأكيدانه يستثنى من صفة ذم نقيضه عن
الشيء صفة مدح لذلك المستثنى لا باعتبار داءها صفة ذم فانه كلام كاذب وليس فيه تأكيد والا
لتسليم انها صفة ذم لمجازاة الخطاب فانه ايضا كلام كاذب مطابق لما يردع عند الخطا بل تأكيد
فيه ولا دفع توهم انها ايضا متفية به صفة الذم ليللا ذم بينهما في الاستغناء في غالب الاحوال
كما هو الغالب في الاثبات بالمتشابه النقطي وشعر في كتب النحو فانها استثنى لرفع توهم
ناشر من النفي السابق ولا تأكيد فيه بل بتقدير دخولها اي صفة المدح فيها اي في صفة الذم
فاحتز به هذا القيد عن الامور الثلاثة هكذا حقق القام واحفظ فانه من الشواهد عن اقوالهم
بعد اقوام واعلم ان من فوائد الشتي النقطي تأكيد الشيء بما يشبه النقيض على احد الوجهين التبرين
نذكرهما كما استفاد من هذا القام ولا يخفى فانه في دفع الايهام من سابق الكلام على ما مر
من بيان النحو فادخوه واجنب عن دسة التقليد التي لا تكون الا في اعناق اللام ويتجلى خراج

٢٤

بهذا القيد تأكيد للمدح بما يشبه الذم باستثناء ما ليس عسبا ولا ماحا فانه يؤكد في صفة الذم
 كما يؤكد استثناء الادح فالاول ان يقول بذكر قوله صفة مدح ما ليس في مقام كيد المدح باستثناء
 صفة مدح من صفة ذم منفية بلا تقدير دخولها فيه فانه يؤكد المدح بالوجه الثاني فلا يفتقر
 القسم الثاني في التأكيد ولم يدخل في الثاني فاختل الكسر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداد به في
 متكلمة فيه فانه يفوت وفضل التأكيد بلا موجب بخلاف القسم الثاني وبهذا اظهرنا ان القسمين
 استغنى عن غير ثابت بدليل قطع في ذلك لم يستدل عليه كما فعل في كثير من النقيضات هذا وشكر الله
 تعالى على ما رزقك من التكرار لقوله اي السابقة الذي ياتي زيار من معية والذين انشقوا
 والنقم طين من تحت بالضم والكسر قبيلة ولا عيب فيهم غير ان يسوفهم بهن فلول كالحمل
 جمع فل كد والفضل الثلث سواء كان في حد السيف وغيره من قرأ اي مقارعة الكتائب جمع
 يعني الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى من صفة مدح وهو على تقدير كونها من العيوب
 وهو انهم شحها فلا بد وصف سيف الرجل بالغلل من الحار وبه كناية عن شجاعة وقد اشار الى ان
 الاستثناء بتقدير الدخول بيان مرادنا من بقوله اي ان كان فلول السيف اي الغلول المعهود
 وهو الغلول من مضاربة الجيوش والافان الغلول قد يكون عيبا ثم شغل بيان وجه التأكيد
 بقوله فاثبت ان اشارة الى العيب على تقدير كونه اي فلول السيف منه اي العيب
 هكذا حقق القام ولا تتبع ما وقع اشاع من وساوس اللغاة والطبع عليه واعرض عنه في محضه
 كونه من ذلة الاقدام وهو اي كونه الغلول المذكور من العيب محال للمعرفة فهو اي اشارة
 من العيب في المعنى تعليق بالحال وانه فلا العبارة عن تعليق فالتأكيد فيه من جهة انه كد
 الشيء بيبنة لانك قد علمت نقيض الط هو اشارة الى من العيب محال والمعلق بالحال محال
 فعدم العيب باييد ويمكن ان يكون تقدير دخولها في الصفة الذمومة النقية لتزيلها
 منزلة صفات اخرى للمدح فالتأكيد جاز من جعل هذه الصفة الكريمة في جنب صفات اخرى
 فالتأكيد في هذا الغرض جها ثلاث وهذا الوجه يجري في الغرض الثاني وهو ياتي في الوجه

الذي

الذي ذكر قائل ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال بالذم حقيقة الاستثناء
 تقر في الاصل والاصل الذي بعد عند بلا حاشية هو الحقيقة فذكر ان الله قبل ما بعده مما يورثهم
 الايهام استهزاء الدلالة الضعيفة وبإضافة اللغة لانه الوجه بمعنى حكمة القلب انظر في الترتيب
 فلما اقرض عليه بعض الاشياء ان الله قبل ذكر ما بعده ما بعده لانه قرينة فلا يلبس التعبير بل الايهام
 ويمكن ان يجازى عند بان الايهام كثر لما يستعمل في صورة الدلالة ايضا وان كانت الدلالة قرينة وموافقة
 للغة فان دعت بمعنى غلظت او همت وغيره يعني او همت في الغلظ واجابة الشارح بان الايهام
 في اللغة للاتفاق في الظن كما ان التوهم هو الظن فلا تهمت الشيء اي ظنته واوهمت غيره اخرج
 مما قبلها فاذا اولها صفة مدح وتحول الاستثناء الى الانقطاع جازا التأكيد لا يند من الاشعار بان
 لم يجد صفة ذم فاضطر الى ذكر صفة مدح وفيه بحث اما الاول فلو ذكر ما ليس بعيب بعد اداة
 الاستثناء بتقدير ان الله من العيب الا يوجب انقطاع الاستثناء بل هو استثناء متصل متفق على الفرض
 والتقدير فالاول ان يقال الاصل في الاستثناء الاتصال بالحق فذكر ان الله قبل ما بعده مما يورثهم
 ذلك فان اولها صفة مدح محوكة في اتصال الاستثناء الى التقدير جازا التأكيد ولما شاع فلو
 كاد يورث ان تأكيد المدح بما يشبه الذم موقوف على غير البيت مثلا للاستثناء حتى انه جعل
 صفة الاسم المنصوبة او مرفوعة لغات التأكيد وليس كذلك لانه كما ان الاصل في الاستثناء اخرج
 شيء محقق الدخول في المشتق منه الاصل في اوصاف اخرج شيء كذلك عن الموصوف بالتقيد فالأخراجه
 على تقدير الدخول تعليق بالحال وخروج عن اصل التقيد فجاء فضل التأكيد والضرب الثاني من تأكيد
 المدح بما يشبه الذم ان يثبت شيء صفة مدح ومقيب اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي
 لذلك الشيء لا مطلقا بل يقصد ان صفة مدح اخرى له حتى لو ذكر صفة مدح باعتقادها صفة ذم او
 اعتقادها مخاطبة كذلك او بناء كلام على التسليم لم يكن من التأكيد في شيء في ولا يمكن قصد الله صفة مدح
 اخرى بل ينبغي ان لا يكون للمدح ايهام السابق اما مسلوقة عنه كما هو المشهور في المشتق النقطع
 بل يكون لادارة اي اضطررت الى ايراد صفة مدح اخرى فعدل عن اخرج شيء مما قبل اداة الاستثناء

٢٤٧

كما هو الاصل في قولنا اقرب العرب بيده الى من قرئ بيده بمعنى غير مختص بالمنقطع مضاف الى ان كذا في
 الرضى وفيكم المفتى ان بيده للتفصيل فالعنى انا اقرب العرب الجبل الى من قرئ بيده ولا يخفى ان هذا التعليل لا يشبه
 المدعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام الانقضاء في خصا حتى الآتي من قرئ بيده من القرب الاول في
 القاسم بيده وباید بمعنى غير ومن اجل على هذا كله على معنى احتمال قوى فلا يفوتك واصل الاستثناية
 اى في هذا القرب ايضا ان يكون منقطعا الاصل في استثناها ليس بواحد فيما قبل الاداة ان يكون
 منقطعا بعد خروجه عن اصل الذي هو الاتصال وجعله متصلا بتقدير المدخول كما في القسم الاول خلاف
 الاصل وربما يكون الشيء على خلاف وعلى الاصل في هذا المخلاف الاستثنائية العرب باحرى خلاف
 الاصل والاسماء الستة على الاصل في العرب باحرى وهو كونهما باحرى في التلوثة فلا تنافي بين
 هذا الكلام وما سبق ان الاصل في الاستثنا الاتصال لانه هذه الاصلوات بعد العود من الاصل
 الاول وقد عاينا انما بان الاصل في مطلق الاستثنا الاتصال وفي استثناها ليس بدخل تقطع
 فلا ينافي وبما قرأنا ان قد عاينا الواجب في الاستثناية وما سبق ايضا ان يكون منقطعا فلا معنى قوله
 الاصل لانك عرفت انه يمكن جعله متصلا بتقدير كما يدرك عليه قوله لكنه اى الاستثنا المنقطع في
 هذا القرب لم يقدر متصلا كما في القرب الاول بل نفي على حاله من الانقطاع وهذا ما لا ينفك
 فاعتصم به فلا يفيد التاكيد بالوجه الاول الذي هو اثبات الدعوى بالبيضة الواصلة من التعليق
 بالحال فلا يفيد الا من الوجه الثاني ولهذا اى الاستثنائية القرب الاول على فصل تأكيد كذا القرب
 الاول ا فصل في التاكيد او افضل في التبريد فلا المصداق قوله تعالى لا يسمعون فيها الا نوحا من اناس
 الاقرب لا سلاسلها فاحتمل الوجهين واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاسلها فاحتمل
 وجهين ثالثا وهو ان يكون الاستثنا من اصل متصلا الى معنى السلام هو الدعاء بالسلام واهل الجنة
 انما عن ذلك فكان ظاهرة من القدر وفصل الكلام لعلنا نذكر ان الكلام هذا الكلام ويعبر عليه
 انسان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفية بلا صفة مدح حرف الاستثنا بعد صفة مدح اخرى
 فكيف يحتمل كونه من القرب الثاني واجيب بان معنى كونه من الثاني انه من قبيل نفي عدم اخادته التاكيد

الامن وجه واحد وبهذا القرب القرب الاول وتفسيره على الاطلاق او المحض في القربين ان هذا
 ذكرنا لصدقه قد كبر والحق ان يقال يجوز ان يعتبر لا يسمعون صفة مدح ويعبر الوصف بعد سماع
 القدر حتى يكون القصد الى نفي صفة ذم مدح يكون الاسلام بتقدير يمكن تسليم سلامة صفة مدح
 اخرى بعد اداة الاستثنا لا يمكن تقدير ايرادها في الاول ويجوز ان يعتبر نفي الصفة ذم هو سماع
 القدر ويكون الاسلام مستثنى من اخر فيكون من القرب الاول الاحالة لما قدناه لك فلا يرضى
 بان هذا مدح ولكن لا غشامد وانه لم يجوز ان يكون الآية الاولى محتملة لثالث واجيب بان السلام
 لا يمكن اذ حاله تحت التاكيد ولو بحسب الظاهر لان التاكيد ان يقال لاحداث ولا يجوز الفصل بين
 والمستثنى منه بمقدور غير مستثنى منه وايضا يتجه على الاحتمال الثالث اهل الجنة اغنياء عن
 الدعاء بالسلامة لجوان ان يكون سلامتهم في الجنة وتقرها لانهم لا ينفكون عن السلامة
 فتأمل ويحتمل الآية وجهان بلعبان يكون سلاما مصدرا جيتا اى لا يسمعون فيها لغوا
 وقنا الا وقت تسليم فيكون من القرب الاخر ومنه اى من تأكيد المدح بما يشبه الذم حرف اخر
 كالقرب الاول بضمه وفادة التاكيد فانه قد صرحوا في خبر بين فاحصر مقوله وثبات
 ضرب اخر مبتدع مقول فلا ينافي او ضرب اخر بحسب الظاهر ارجح الى الاول بحسب النظر الثاني في المثال
 فانه يؤل اليه معنى فبسط المصداق القرب بان ما دلت الاستثنا مفرغا وهو قاصر لان من النوع
 ما يصدق عليه ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير مدحها فيها قائم
 التابع المحقق بان ضم اليه ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح وبعد يرد
 ان القرب الاخر لا ينحصر في الفرع بل يشمل مثل قولنا وما تنم ما علم الا ان اسمايات وبناتنا
 فانه لم يبين فيه في الصفة مدح من صفة ذم منفية بل من انتم منها نعم ما لا الاستثنا من صفة
 ذم منفية فانه في قوة ليس لنا عمل مبيت عندكم الا ان اسمايات القرب ان يعرف عن ايضاح المصداق
 ويبين قوله نحو وما تنم اى ما تعين من الاصل لما قبل ان اسمايات وبناتنا يقال نعم منه في نعم
 اذا عابه وكرهه وبه فسر الآية بان المراد بنحو ان يستثنى صفة مدح من قول ما فيه معنى الذم

٢٤١

تقدير دخولها فيه من حيث انه متعلق فلك العامل هذه فجا نتم منه بمعنى ما فيه فمكن حمل الآية عليه
 اي ما تعاقبنا الان آياتا بابات ربنا و مستثنى متصل حقيقة وليس مما نحن فيه **فان قلت** على
 التفسير المشهور ايضا متصل لانه استثنى صفة مدح من مفعول عيب الخاطب فيجوز ان الآيات
 معينا عنده **قلت** الايمان بابات ربنا الكل مما لا يمكن ان يعيبه قائل الخطأ ثم نقوله لما ضربنا
 كالغريب الاول وهو ان يثبت صفة مدح على صفة ذم بتقدير دخولها فيها نحو فلان من جميع
 الاكران القوة فالصواب في تفسير الاقوال ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير
 دخولها فيها او من صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها والاستدراك بلفظ لكن
 في هذا الباب صريح بقوله في هذا الباب ولم يقل منه لئلا يتوهم مدحه الى ضرب الاخر كالاستثناء
 فالادبالا استثنائي التفريقين ما يتم الاستدراك بما حمل على الاستثناء حقيقة او حكما والافساده
 يجري فيه الضربان الثاني كما في قوله اي قوله الى الفضل بدمع الزمان بدمع خلع من الزمان يستحب
 هو البدر والآية التي زارها سوى اي ممتلك سوى انه انفع عام بالكلية لكنه ليس بالكلية
 الشدية العظيمة التمر والاول كان يقال لا عيب فيه لكن يفهم بهن فلو كان من قديم الكتاب
 واما كان الاستدراك كما لا نشأ لانه لا في الاستثناء النقص بمعنى لكن في الاعم ومنه تأكيد الذم بما
 يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها
 فيه كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيئ الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم
 ويعقب بادلة استثناء يليها صفة ذم اخرى لما قولك فلان لا الله جاهل بحقيقةها
 بحال على قياس ما من كيفية التاكيد وجهته والله لا يخفى فيها بل منه ضرب آخر وان الاستثناء
 اعم من الاستثناء والاستدراك الذي في حكمه ومنه الاستثناء وهو قد تم في الايضاح التوجيه
 فكان قد اى شدة مناسبة التوجيه لتأكيد الذم بما يشبه المدح في كونه عامسا للمدح والذم
 فلم يرضى ترتيب التخصيص بعد ذلك ولا يخفى شدة مناسبة الاستثناء ايضا في كونها لا كمال المدح
 ولما كان مفهوم الاستثناء يتم من تفسيره لم يبق منه الاكتفاء بما يفيد الاسم واحتاج الى التفسير

بحث الاستثناء

لتخصيص

لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات الى المدح بشئ على وجه يستثنى الآخر وبشيء آخر الى الذم بشئ على وجه
 يستثنى الذم اخر المدح به وكأنه من مسامحة امة الرب في مقام التفسير والتزويد كما في التفسير
 المدح بشئ على وجه يستثنى المدح بشئ آخر على طيات التمثيل لا التحقيق فيكون بعينه الامام ولذا لم يذكر
 السلك الاوامر وانما يذكر كقولنا اي قول الى الطيب نهبت من الامار ما لم يوجبنا اي جمعته لهبت
 الدنيا بانك خالده مدحة بالتهافت في الشجاعة حيث غلب على ما لانهاية لم ولو كان هذا
 في محاربة واحدة لكان غاية في الدلالة على النهاية في الشجاعة على وجه يستثنى مدحه بكونه سببا
 لصلاح الدنيا ونظامها قال الشاعر حيث جعل الدنيا لها المخلوذة ولا معنى للتهوية بشئ الا فائدة
 له فيه هذا وذلك الاستثناء يحصل من قوله نهبت من الامار ما لم يوجبنا ايضا فان نهبت الامار
 دون الاموال وعدم جمعها يدلان على انه لم يكن القتل لصلحة يعود اليه اذ لو كان لنفسه لم يترك
 امواله لو نهبت ولم يجمع الامار فانه لا مصلحة للنفس فوق البقاء للخلد الدنيا قال في الفتح مدحه
 بالشجاعة على وجه يستثنى مدحه بكونه كالاستثناء كمال الصبر كمال الشجاعة
 وجعل المستثنى كونه سببا لصلاح الدنيا لان استثناء كمال الشجاعة عن كمال الصبر لانه تكلف
 له حان التحقيق بان التهمة انما تكون للمدح لا لمدحه قال وكما ويمكن ان يقال استثناء كمال الشجاعة
 في عدم نهيب الاموال فانه يدل على انه لا قدر لما اعده وقوله وجلال القدر من وجه اخر انه
 الى ما ذكره المصنف من كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها فانه ليس جلاد قدره ولا يخفى ان
 الاستثناء يبيد حسنا اذا كان الوصف المستثنى بحيث يدفع توهم قرينة تنشأ من المدح بشئ كافي
 البيت فان وصفه بالشجاعة بانه نهيب الامار يذهب افسا في العلم فكما انه فاد بتهنشت
 الدنيا المخلوذة قد صرح بصلاح الدنيا في افساده للدنيا بنهيب الامار وفيه اي في الاستثناء
 وجهان اخوان وقال الشاعر وفي البيت وجهان اخوان من المدح وما ذكرنا انفس وان قال المصنف
 في الايضاح قال علي بن عيسى الدعي وفي البيت وجهان اخوان من المدح فالمدح بشئ آخر الحسن واحدا
 كان او كثر وقيل عليه نظائره احدهما انه نهيب الامار دون الاموال وذلك مفهوم من تخصيص

٢٤٩

بالذكر والاعراض عن الاموال مع انه انصب بها اليق وهذا ينبغي عن ملو القصة او عن كمال الفنا
بحيث لا حاجة له الى المال ولما في الله لم يكن ظاهرا في قتلهم ولما لم يكن لاهل الدنيا سرور بخلوده
لان وجود انظار لم يسبب لغير كل احد الخوف من ظلم فلا يتصور تهنتهم لخلودهم وتهنت الدنيا
تهنت اهلها وايضا لو كان ظاهرا في قتلهم لكان لصلية نفسه وهو ما لا اوابقا فعدم جميع الاعمار
يد على الله ليس طالبا بالبقايشة وعدم تهنت الاموال ولا على الله لم يكن طالبا بالمال وفيه وجبة ناله
وهو الله لم يجمع الاعمار والتا من يجمع المال الذي دون الوقف بينه وبين الناس ومنه الاموال وهو
في القصة لف شيء في الثوب وفي الوقف ان يضمن كلام سبق مدعا كان او غيره معنى آخر مفعول الله
المستد الى المفعول الاول فيذكر التضمن احقر من التصرع بمعنى مع سبق الكلام لاجل كفاي قوله في
الوراء لما اتحد وزيد الى دهرنا السعافنا في نفوسنا والسعافنا نحن نحب ونكرم فقلت له
نمراك فيهم انما وديع امنا ان المهمة مقدر فانه قد الصر على من قال انه هذا الشوفية او ما
الشكري عن الدهر في التهنيت وقال اخطا اذ الشكري مصرح به بل فيه ادماج التهنيت في الشكر
عن الزمان هذا وفيه نظر لان البيت سبق للتهنيت فكيف تكون التهنيت ادماج والشكري اصلا
على ان يكون الشكاية عن الزمان مصرح به نظر فان الدهر في واحد من طلبا منه لتقديم المهمة
ليس محلا للشكري وكيف يحمل على الشكري واخر كلامه مصرح بالشكري فهو غم من الاستبلاء ولا يخفى
ان حق البيان ان لا يذكر في مقابلة الاستبلاء بل يذكر الادماج من المحسنا وبعي على دخول الاستبلاء
فيه كما فعل في الطلاق والمقابلة وقد اشار بقوله فهو غم من الاستبلاء انما مثل به الاستبلاء
وانما اشار بقوله كقوله الى امثال له يفرق به عن الاستبلاء فليس به التمثيل ليلف قوله بل بيات
الاقتراء والتضيق الى اني الطيب في الواقع اقلب فيه اي في ذلك القيل اجفا في جمع جفن كغفر وهو
خطا العيز من اعلى السفل كما في اعد بها اي بالا جفان والتقدير يتقلب بها ولو قل به الرجوع الى التقليب
لكانا ظاهرا ولك ان تجعل رجعا الى التقليب المستفادة من اقلب على الدهر الذنبا ومعنى قلب
الجفن للعدان امتداد السهو بكثرة ذنوب الدهر وطول عده وكما الرغبة فيه فانه الاشتغال

مطل الادماج

بالغضب

بالغضب يمنع النعم ويسهل السهر فانه صنف القيل بالظلم في الشكاية عن الدهر اظا هر
ان سوق البيت الوصف نفسه بالسهر فيه والحزن للوصف القيل بالظلم لانه تعقيب الاجفان
ظا هر في السهر في طول قال الشاعر الحق وقوله معنى آخر اذ به الجحش من ان يكون واحدا كما
في بيتي الطيب اكثر كما في قول ابن نباتة بالوجد من ذوقه بالضم او الفخا من كليهما مما سمي به
العرب ولا بد من جهله في ما له من الخيل اي خيل اودع العلم عنده قال المصنف الغزل يعني
حديث مجسدة العجز بكونه حكما حيث سقاهم عن وجود خيل صالح لا يلدن ومنه العجز بذلك
الشكري عن الزمان فغير كالاخوان او اعلمه حتى لم يبق من يصلح لهذا الشأن فانه الاستفهام
الكارى ومنه ذلك انه لم يعرف على مفارقة علمه اذ لا يبريده وقت اذلة الرضا فانه الوطيع
تستفاد وفيه تفرين معين لا معنى واحد وقد بنينا كعليه موافقة معد يمكن في موضع فهو حق
بهذا التنبية ثم الاظهر عندنا انه لا حاجة الى تكلف في عبارة الترفيع وهذا التكرار المشتد
على دليل الوحدة الى الجنس لانه مثل ذلك استنبعا او اما جارا ولا يجب صدق الترفيع على المجموع
المجموع على كل واحد فاحفظه ينفعك في نظائره ولا نقول في تعريف بلا موجب عن ظاهره واعلم
انه يمكن ان يكون المضمون في البيت كمال شرف الحكم وعزته حيث لا يمكن ان يعتمد في جملة امانته على انه
من الاخوان لا الشكاية عن الزمان ومنه التوجيه ويسمى محتمل الضدين ومن ههنا قيل المراد
بقوله وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين غاية الاختلاف وبعضهم خصه بما يكون
مدعا وما كقوله من قال قيل هو شاعر قال الاعور يسمى عروا خطا في ثوبا لا يدع الحاجة ام
اقول فيك شرا لا يدري ام يدعي ام هجا فقال ايشا خطا في ثوبا لا يدع الحاجة ام
ليس يدري ام يدعي ام هجا فانه يحتمل تقي على العيين وتغني ابصارهما فتمل الدم بالانه يحسن
الخطا فيتمنى ابصار عينيه لتزيد حسن خطا ويحتمل الغلم اي يمشي الخطا فيتمنى عيني
يتخلص الناس من خطا والفرق بينه وبين الايهام موجب استواء الاحتمال فيه وجوب
التفاوت في الايهام بعد المراد وقرب غيره نظر الى نفسه للتعقل على ما قيل وعلى ما نقول يكون احدهما

جملة التوجيه

نصب عليه الترتيب في الابهام وابتدأ بها على الابهام فالله يكون الكلام محتلا لوجهين
 احتملا بحسب الارادة كما هو المتبادر والاحتمال على السواء قال السكاكي ومنه اي من التوجيه مشاهدا
 القرآن قال اي باعتبار احتمال المختلفين وان ليسا متضادين ولا الاحتمال على السواء قلت قال
 ولما شابهنا من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار هذه عبارته ولا يبعد ان يحمل ان بعض مشاهدا
 القرآن كذلك باعتبار ضيق قوله ذكر مشاهدا القرآن من قبيل التورية والابهام يكون قوله
 باعتبار اشارة الى اعتبار من جواز تأويل منقطع الحروف في اوائل السورة فانهم لم يذكروا
 في تأويلها الامور المشابهة بالتشديد الى التقط من غير نصب قرينة على ارادة شي منها ومنه
 الهزل هو العيب ونقصه الجدة الذي يراد به الجدة فيه الله ان كان ظاهر العبارة تارة فالكلام
 من قبيل الابهام وان استويا فهو من قبيل التوجيه وان كان النظم الجدة فهو من قبيل ارادة المعنى
 يحتمل خلافه احتمالا مروجاً فلا معنى لعدده محتمل في الجدة والهزل خاصة وايضا لا وجه لتخصيص
 التحسين بالهزل الذي يراد به الجدة وذا الجدة الذي يراد به الهزل الا ان يقال لا يقتضي الموصوف
 لقوله اذا ما فهمي كذا معناه فقل بعد عن ذاك حسب من جملة ما يفهم به الله كيف اطلق للنصب
 بفتح الصاد ومنه تجاهل العارف ولما كان تجاهل العارف صفة التكلم والكلام حتى يكون من محسناته
 ومع ذلك يختص بمقتضى الادب بما سوا كلامه تعالى لدفع كذا التوجيه وهو كما ستره السكاكي سوف
 العلوم ساق غير فهو صفة للكلام سمي باسم هو صفة التكلم به ولا يختص بما سوى كلامه
 تعالى بل التسمية بتجاهل العارف تسري بالنظر الى الايام الاغلب وكافة ذلك قال السكاكي الاجب
 تسمية بتجاهل العارف وقال غيري لا تحب لسوء الادب في استحقاق كلام رب البرية وفي المحبة
 كناية عن الكراهة وقوله لنكتة فما زاد على كلام السكاكي ليس كلامه ولا يخرج من اسما جاد لابهام
 الله داخل التسمية والاولى ان يقول ومنه تجاهل العارف لنكتة وهو كما ستره الى آخره كالتي بين
 في قوله الخارجية اشارة وهو في اصل اللغة كالحاجي من سيود بنف من غير ان يكون له قديم بالبحر
 الحجاب من نواحي ديار بكر مالكا مورقا اوراق الشجر صارت اوراقا كأنك لم تجزع على انظر الى

فهو

فهي تعلم ان الشجر لا يخرج على من طريقه لكن تجاهلت فاستوفت كانت الدلالة على الشك في التوجيه الشجر
 مباينة في وجوب الجذب او التوجيه من غير كذا في الشرح ولا يحضر الجاهل بقوله كانت اصل في الاستفهام
 عن سبب كونه مورقا ايضا فانها تعلم ان السبب هو الفصل والوقت المقضي لذلك والاشارة اليه
 من التذلل وبالغلة في الملح كقوله اي الجذب الى البرق سري صفة بريق ام ضو مصباح ينبغي
 ان يصفه كالبرق بكونه في الليل ليفيد قوة الضوء وكانت التقي بالضوء لانه يستعمل في السور القوي
 ام ابتسامها بالنظر الضامح باضمار الوجه والها الملمة بمعنى انظر من ضحي الطريق فلهذا ما بال
 في مدح ابتسامها بل نودتها حيث لا يفرق بينه وبين لم البرق وضوء الصباح ويجعل التذلل
 او المباينة في الذم كذا في الشرح فجعلها مبدلة للمباينة في المدح ولا وجه للعطف باوقا مل الا ان
 ان يجعل قوله والمباينة في المدح والذم بمعنى المباينة في احد الامرين نكتة عدلية لاختصاصها فيكون
 باو في محله في قوله اي في زهير وما ادرى ورواها ادرى بكر الهجنة والفرج كما هو القياس لغة
 اي اظن وهو بمعنى موضع من عرف ومعه يد ادرى اقوم اي رجال للذم القوم بخصهم آل حصن
 الظ آل الحصن الا انه اراد تكثير الماولة تحقيقا لم نساء قال الف تقي فيه دلالة على ان القوم
 للرجال خاصة وفيه بحث ان يقم مقابل المحبة من النساء والرجال بالنساء العفة والتذلل
 التذلل التهمز كذهاب التوارد من هم ونحوه ودلله العطف تدليها قد له كذا في القاموس
 فلما بلغ قوله في الحب نعم بلغ قوله كانت دلالة ذهاب القدم من الهوى كلفى القمام واللاظهر
 ان النكتة لا تخص التذلل في الحب فالاولى ترك قوله في الحب في قوله اي قوله الحسين بن عبد الله
 وكثير ما يتوهم انه المنجوق بالله يا طيبا القاع السوي من الارض قلنا ليلادى منك
 اضافها الى نفسه ليعلم انها ليست ليلاد مشهورة ولم يصح في قوله ام ليل لانه لا التبارك
 بعد الاضافة السابقة وقيل الاضافة للنكتة كوضع الظاهر موضع المظهر من البشر والقرود في كذا
 ليل مستحسن ام من البشر في حسن سواد عينها وبياضها واملف الشو واللوحية قال المصنف كالتحقيق
 في قوله تعالى في حق النبي ص حكاية عن الكفار هل اذكركم على رجل بينكم انا من قمت كل مرة فانكم تبتغي خلق

جدي كما أنهم لم يروا منه إلا أنه جليها والتبرير في قوله تعالى وَأَنذَرْتُكُمْ لَاحِقَ الْيَوْمِ هدي في صلاحيين
 هذا وناسب التجاهر التعظيم أيضا كأنه تعظيما لا يعرف الاغتراف من الاعبات ومنه القول
 بالموجب أي الحكم بوجوب امر ثابت لشيء من غير ذكره او لموجب المتعلق المذكور وهو ضرورة ان احداهما ان
 تقر صفة اي دالة على ذات مبهمة باعتبار معنى المقصود في كلام الغير كناية عن الشيء اي دالة على
 حقيقة غرض الشيء ومعنى الصفة ولا يراد الكناية الاصطلاحية ان ليس دلالة الاعلى في رتبة
 الكناية بل يطابق التفسير ثبت له حكم صفة شيء تثبتها أي تلك الصفة بمعنى الامر القائم بالغير فيه
 استخدام الغير أي الشيء من غير ان يرضى بشيئه له الاولي والاشياء له ولا انتفاء عنه بل ان يرضى عنه
 فيوجب ذلك الاشياء التي الحكم الذي اثبت لفرقهم ثقل تلك الصفة واثباته المبرر على سبيل الانعام
 والمحاورات وهذا هو القول بالموجب في هذا القسم نحو قوله تبارك وتعالى يقولون اي المناقشات
 التي رجعت الى الدنيا ليجري الاعتراف بها الاول والله العزة ولمسولة والمؤمنين فالاعتراف صفة ثبتت
 في كلام المناقشة كناية عن فرقة والاولى وقعت كناية عن المؤمنين وقد ثبت لفرقهم الكنى عنه
 بالاعتراف لاخر فثبت الله تعالى بالقرآن عليهم صفة العزة لغير فرقهم وهو الله ورسله المؤمنين
 ولم يتوض لثبوت ذلك الحكم الذي هو لاخر الموصوفين بالوعد لكن اوجب ذلك الاشياء التي
 الحكم عن فرقهم واثباته للمؤمنين هذا على وفق ما في الشرح وفي تفسيره القاضي وغيره بالاعتراف نفسه
 وبالاقل كقول الله عز وجل والناهي حمل لفظ وقع في كلام الغير خلافا لمراده بما يحتمل احتمالا حقيقيا
 او مجازيا فخره ما يحتمل التوهم فلا يكون عارا بغير الفائدة كما يتبادر الى الذهن بذكر متعلق اي ما يتعلق به
 سواء كان جارا او مجزورا كناية عن الادهم او غيره ليشمل مثل قول القبطي حتى خطب الحاجج
 الا تملك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم ولا شبه فانه حمل الادهم في كلام الحاجج على خلاف البعد
 الذي هو مراد من التوهم الادهم بالعطف عليه شيئا بوجوب كونه الغير ان عرفت هذا فلا خلاف ان هذا
 القسم من القول بالموجب من تلقى الخاطب بغير ما يقترب فيكون داخل في البعد لانه لا ينافيها
 قلت قلت اي يملكك التوبة اذا ثبت مرار فلف قلت او ثقلت لم يثبت على تثبيلها بقا بالايادي

قال قلت كاهلي اي عاتق بالايادي اي تنم بين الاشياء من كل جانب نوره قال الصديق الشافعي وقرب
 من هذا قول الآخر واخران حيث قد روي فكانوا لها ولكن للمعاني وخلصهم مساهما صائبا
 كانها ولكن في فردى ولكل ان تجعله في ثبات وهو حمل اللفظ الكائن في ظرف بمعنى من غير
 في كلام الغير على معنى آخر ونحن نقول هذا من قبيل الكائن في الغير لا حمل اللفظ الواقع في ظرف بمعنى معنى
 آخر فانه من كانها للغير مع الذكر في خبره ورواها وهكذا في الغير الذي رجع الى سهام صائبا
 وبعد هذين البيتين وقالوا قد صفت ما قلنا قد صدقوا في دعوى الصفا لكن عن حقد
 بل عن وطوى فهو تصديق في بعض الدعوى وتكذيب في بعض وليس كل اللفظ على غير ما
 اراد الحكم في شيء فمثل ومنه الاطراد وهو ان ياتي الاولي باعلام المردود لا باختصاص الاطراد
 باسمه الكنى واللقاب غير ظاهري وتسمى الاسماء فيما يقبى خلافا للاصل الممدوح او غيره
 عطفت على الممدوح والمراد به ما فرق الواحد يشهد له ان لا والاسماء اضيف الى الجمع ولهذا جمع
 وليس التقدير باسم الممدوح واسما بانه كما شرحت ان جمع ان لا يشترط في الاطراد ان يكون
 للممدوح او غيره اسما فضلا عن الاشياء بها على ترتيب الولادة من غير ثقل حتى لو وقع ثقل
 كان يقال عيشة الذي ابوه شهاب الذي ابوه حارث لا يثبت اطراد فان قلت لا فائدة لقرآن على ترتيب
 الولادة اذ لا يمكن الاتيان من غير ترتيب والالكذب بالنسبة فلو كان من عيشة بن حارث
 ابن شهاب من هذا الترتيب اذ لو قيل عيشة بن شهاب بن حارث لكانت لا يثبت ذكر الممدوح
 وابانه في الذكر بطريق النسبة فانه لو قيل ممدوح عيشة وشهاب وعادى كان من الاطراد
 كقولنا ان يقرر كذا فقد ثقلت اي هدمت عرقوسهم من ثقل الدار هدمه بغير ثقل من الحارث بن
 شهاب اي يقرر فانه كان ثبات مجدهم ورفعتهم فصح ثقله لا ينافيهم همهم بغيره واعتزله
 الشافعي في مختصره باق من قبيل تسمية الاضافات وهو حمل بالانفصاحه فكيف يورد محسنا ووقف
 بنحو ادخال التسامع مطلقا بالانفصاحه وقد ورد في الحديث الكريم بن الكريم بن بن يعقوب بن ابيهم
 ولا يمكن ان يدعى بانه مثال لوطراد المحسن ولا ينافي التثنية حدوث ما يضر بالانفصاحه من وجه آخر

بحسب الاطراف

المعنى
اللفظية

لأن الحسن أعم من محسن بقدر غاية البلاغة الشروطة بالعصاحة عند المصنف لا يطرأ عند
الملك بن مروان وإن قوله دويد بن الصير قتلنا يبعد الله حرمانه ذوات بن السامعيل بن زيد بن
قادر روى الله تاسم عند الملك قال الولد القافية ليلن بد ادم وأما القرب اللفظي من الوجوه
الحسنة للكلام فسمي الجناس بين اللفظين بقيد الجناس يفيد أن لفظ الجناس لم يخطر بطلان
بالتشابه المذكور وهو متشابههما في اللفظ خارج إضافة التشابه إلى اللفظين تشابه اللفظين
ولقد قال هو التشابه في اللفظ خرج بقوله في اللفظ أي في اللفظ لأن التشابه بين اللفظين
في اللفظ وقد يتبع على أن اللفظ يستعمل بمعنىين وإذا عرّب في الترتيب فهو جهة للمعنى
من تشابه الكلين كما في الفلاح وله جهة أخرى وهو من أن يخفى ويخرج عن الترتيب تكرار اللفظ
فإن التشابه يقتضي تمايزاً والتمايز لا يخلو من التشابه في اللفظ وفي التكرار لا يسمي في العرف مغايرة ولهذا
لفظ الواحد معان متعددة فيحمل يوم تقدم الساعة ما يشو غير ساعة لفظين مجموع إلى
وخرج من العرف ويخرج مع ذلك إخراج أن زيداً وأضرب ضرب زيد إلى من زيد تكلفاً بأن زيد
التشابه في اللفظ فقط بمعنى عدم التشابه به في المراد ولا يخفى بعده ولعلم بقيد بقوله في اللفظ
لتبارك التشابه في المعنى فخرج التشابه في المعنى بمتى المطابق لكن التشابه في اللفظ أوسع
من الجناس حتى أنه ينقل ضرب وعل الجناس في اللفظ من حيث اشتغال لفظيهما على الثلاثة
إلا أن المراد بالتشابه في اللفظ على وجه مخصوص يعرف بتفصيل اللفظ في اللفظ أيضاً
التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشابه في اللفظ هكذا ويسمى بوجه في أقسام
الحسن التام في المقام فإن ملوكه من خواصه كرام ذوي الأفهام إلى الخصوصيين بأكرم الأهم
والجناس من بان تام وغير تام وإشار إلى هذا التفسير بقوله والتام متداي من الجناس أن يتفقا
أي اللفظان في اللفظ الحروف يكتفي أن يقول في الحروف ألا أربع لفظاً لا يفرق بينها على أنه
كل حرف من حروف الهجاء نوعاً واحداً في العربية وهو علم اعتباراً والتقدير باعتبار
اللفظ وعد زيد لفظاً واحداً وإن تلفظ به الحرف تصحى الاعتبار الجناس في لفظ واحد

بمعنيين

بمعنيين نحو يوم تقوم الساعة بالشؤونين ساءلة لأنه يتوقف على التقدير والادبال اللفظ ما فوق
الوجود وإن لم يكن جناساً في الثاني ولذا أنواع الحروف اللفظية وإن لم يكن في معنى امرأ وعاني فعمل
ماض مجيئيين نجساً ما لا علم الاتفاق في عود الحروف لأن الأصل في الاتفاق على واحد لها
الأولى وعددها واحد في فخره وقيل في عدد الحروف في أعدادها وليس يحرف فيها أعداد
الاتفاق لأن الاتفاق في الأنواع يعني الاتفاق في الأعداد فلا معنى لتفادها في الاتفاق لأن يكون
تشابهاً في الحروف والاشارة المسماة في اللفظ حروف الساقيل في بعض أفعالها
فلقد قدم الأعداد على الأنواع لكأن أحسن لأنها تقول خربت وفلت تشابهاً في أفعال الحروف
فليس تشابهاً في أعدادها في هيئاتها الإضافية لأن في ملايسة أو الهيئة صفة
للكلية وإن كانت حاصلة باعتبار الحركات والسكنات التي أصل في الحروف والأولى في هيئتها
أفليس شيء من التي تسين هيئات حتى يتفقا في الهيئات وما اشتهر من تعريف الهيئة
من أنه ما يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على بعض بوجوب أن يكون ذكر
هيئاتها معينة عن ذكر ترتيبها وكأنه لم يلتفت إليه الصمد روى من أنه يتجه عليه أنه موجب
أن يتجه هيئة ضرب وبعض فجعل الترتيب خارجاً عن مفهوم الهيئة وله بعض بالشهود
والوارد بالهيئة ما يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون لاهيئة الكلمة كما هو الشهود
بشيء من المذكور لكن يحتاج إلى حمل الهيئات على ما فوق الواحد لا مرقوتها أي تقديم بعض الحروف
على بعض سواء كان وضع كل حرف في موضعها أو لا أو في اللفظ أو في اللفظ وهو أن لا يتفقا
الجناس في اللفظ مع أنه أخير للإشارة إلى تفصيل التشابه العربي في الجناس قال الصمد ووجه
أنه إذا في صورة المعانيه فإن كانا من نوع واحد من أنواع الكلمة كاسمين أو فلفين أو حرفين يسمى مما تسمى
اللفظ أن يسمى الجناس مماثلة وكل من الجناسين مماثلون تعرف وجه العدد عنه قال الشاعر السبيح
بطريق النقل من اصطلاح أهل الكلام من أن تشابهاً في النوع أو قولاً بغيره والظاهر
أنه من المماثلة يعني المسماة بجهة يسمى التشابه الكامل بالمماثلة لكأنه يلم في الكلام الواحد قائم به

في النكار

٢٥٢

تأمل كما يقال جبل جلاله فافهم مخبراً يوم تقدم الساعة تقسم الحروف من ما يشوا من سبعة وأقسام
من الاسم والفعل والحرف أصنافاً لا فروع فيكون مخبراً الحروف في ذمها وقت بالعهود
ولا ذمها في مذهب القريب من الجنس المائل مع أن التمام الأول مفرد بعهود والثاني جمع ذمة بالفتح
وهي البرزخ القليل الما والفزبرة وكل منهما وجد في البيت فملي الأول معناه الله ليس له بار وقليلة الماء
في سلك العرب بلا باء كثيرة الما في بالتساكن وعلى الثاني معناه الله ليس له آبار كثيرة الما في سلك
العرب لأنها الأبدعها التسمية لكونه ان يكثر ماها الفلبة التناول فقول الشارح المحقق والثاني جمع ذمة
بالفتح وهي البرزخ القليل الما فملي النظر من غير ظهور موجب وفي كونه من الجنس المائل وجعل
فيه من نوع واحد بحث لانه اذا اردت النوع الحقيقي يكون الاسم والفعل والحرف كذلك بحث وان الله
الاعم فالاسم الفرع والاسم المجرى من عاذا اعتباراً بانهما جنس وفصل ذلك العام الدخول في مفهوم الاعضاء
حينئذ والخاص المعتبر في مفهوم من فصل وان كان اي التقطعات المتفقاة من نوعين وهو ثلثة
اقسام بالقسم العقلية تسمى مستوفى وهو في اللغة ما اعطى حقه بالتمام سمي به تبيينها على الله
وان اختلف التقطعات في عالم يتفقد شيء من حقها من كقولها اي قوله في تمام فيها الاول فصل
ما موصولة او موصوفة خبره قوله فانه ما مات من كرم الزمان فانه يحيى ابد له يحيى يحيى في قوله
فانه لا يدع ان يموت قسم من اقسام الكرم وقال الشاعر لا لله كرم يحيى وبني يده ثم ما ذكرنا العلم
فافهم وعلى توجيهه لوجبه كرم لا لله يهب الكرم اليه الموجود بمقتضى كرمه كانه في
بالله ولطف ذلك انه يحمل ما نافية ومن زائدة وقوله فانه تغليل وفي عكس قوله الاخر التسمية
بالحى فلم يكن الى رد امر الله فيه نسل وايضا لا يخفى انه التقسيم السابق غير خاص بالجنس
التركيب من مسكن التقسيم ويكون التقسيم ثلاثياً حافظاً لله فيكون تقسيم الجنس التمام الى التام
والستوى وبنسب التركيب والقول بان قوله وايضا ليس التسمية على اسما التقسيم كما في الشارح
المحقق بل التسمية على الله ايضاً من اقسام التام ولم يخرج باقتدار في التقطعات او تركيب كمال
الاختلاف عن التام بعيد عن الافهام ان كان احد لفظيه مركباً تسمى بنسب التركيب وان كان الامر من ذلك

وان لم يكن

وان لم يكن احد لفظيه مركباً ما مثل به التشابه والفروق فقال ما يمكن احد لفظيه مفرداً قوله مطايا
مطايا وعدل ما نزل ومنها مطايا باليسر يعني قبيل فملي فملي باض ويا حرف التثنية او مطايا هو
النادى واحد لفظيه الجنس المركب من الفعل والحرف والاخر مطايا جمع مطية ولا فلاح من الشئ
الكف عنه ومعنى البيت اطال وعدل وضربك ما نزل منك وقطعت ما معنى تقدير من ظهر
عليك محابله من شدة المطايق وزد يمكن في لا يمكن فملي عن فلا يمكن كاذب معناه لانه
سببه هوى لا يزد ولا وجوى هوى ليس معه جأ الوصوله فملي زل منها في التثنية من الخفا
الى الغيبة والتقدير مطايا فقول الشاعر وايضا ان كان احد لفظيه مركباً والاخر مفرد ليس كما ينبغي
فان ذاهبه مركبة من حرف التانيث والاسم وتركيب حاصلنا ط غايه الظهور وغيبا الامر
على ان ذاهبه في حكم الكلمة الواحدة وكذا جرى الاثر على الياء المقصود بالتمثيل حاصل وحام
الى الاوام لنا وعاملنا تكلف لا يدعوا اليه ولا مع الله يخرجهم من البيان النجس لحيث جاء
لنا وعاملنا وكذا ثبت على ما قيل ان اسم لا يذو لا يقد ولا لفظا واحداً لا حقيقة ولا عرفاً بخلاف
الفعل والمفعول مع استناد الفاعل نحو حاملنا فملي فملي في اللفظ لفظاً واحداً تكلف
مع ان شئاً منهما لا يجري فيما قيل به المعروف في الاصل من قوله لا تعرض على الرواة قصيدة
ما لم تبالغ قبل في تهذيبها فملي عرضت الشرح مذهب عدو منك وسواسا تهذيبها
فان اتقنا يعني اذا عرفت جبار التركيب فان اتقنا اي لفظا الجنس اللذان احدهما مركب
سواء كان الاخر مفرداً كما عرفت او مركباً كما في المثالين في الخط ايضاً قصيدة باسم التشابه
كانه بلوغ في المكان بحيث قام به تشابه على قياس الشربة بالمائل بقوله اي الى الفم البستي
المستوب الى بستان بالقم بله بستان اذا ملك لم يكن ذهبة اي صاحب ذهبة فملي و
دولته ذاهبه انما الاولى جزائية والثانية سببية وذهما الدولتان كناية عن عدم بقاءها
والاى وان لم يتفق التقطعات اللذان احدهما مركب وسواء تركب التقطعات الاخر والى في الخط قصيدة
باسم الفروق لا فترق التقطعات في الخط اولاً فملي التقطعات في الخط في التشابه بقوله

٢٥٤

اى الى الفتح كلهم قد اخذوا الجاه ولا جازم لنا اى لاجام ما خذنا اليه قد اخذنا الجاه وان كان تقدير الفعل
 العام شاع ما الذي من الاستفهام انما اى الى لم يفرق شي من الجاه من وضع الظاهر موضع المضمر
 وهو مفهم من الشرع بلو فكتة وجوب انكته انما هو في الشرع جازما الى احسن مشرونا من من
 الجاه ان لاجام لنا يفيد في الجاه في اول السماع وهو صحيح في هذا المقام وانما قلنا في اول السماع
 لاننا شترنا التكرار لا الداخل على الماضي بربك جازما نحو على الماضي فان قلت لا يفرق قوله والا
 فالفرق لانه مفرق او فرق لانه لم يتفق في الخط فان كان التركيب من كتابين ففرق وان كان
 مركبا من كلمة وبعض كلمة فرقوا كقولهم الحري روى الله فلا تفرق نذ كان ذنوبك واليك بديع
 بضا هي الريل حال مصابه ومثل بعينك الحكم كتاب فضا الموت ورفعة الوقع بالسكون وقية
 الضرب بالشيء ودعوة ملقا ومعلم صابه الصاب جمع صابة وهو شجر وهم الجوهري في قوله
 ايضا تصارة شجر من جمع بهذا التقسيم المص في الايضاح فبارة الكتاب بعبارة عن الصواب
 قلت ما ذكره في الايضاح تقسيم القدم وكان لم يفرق به في التخيير وان لا يكون واحد اللفظين مركبا
 كونه لفظا موصوفا بغير لفظ على جزء معناه لا مجرد ما كان كسر الفير وان صار بعد التركيب
 لفظا منها كالصاف الثاني ولم يلتفت اليه لانه حسن التجنيس التام لكونه اعادة في صورة
 الاعادة وليس في مظهر صافية صورة الاعادة ان يتبع مظهر مظهره لا معنى له وكيف يعبر في الجمع
 المحمل والاعتبار كان في المساق والساق تجنيسا تاما ولم يقل بغير واحد لا فرغ من تقسيم اقسام
 التام شرع بقوله وانما اختلفنا في تقسيم غير التام وجعله اربعة اقسام لاننا الجاه لاجام الاختلاف
 في الامر من الامر الاربعة المذكورة بعد التشابه فان قلت الاختلاف في الاعداد يستلزم
 الاختلاف في الانواع ايضا في مثل الساق والساق قلت معنى الاختلاف في الاعداد فقط لانه
 بعد فرق الزائد للبعثي اختلاف ثم كانه شبه لفساد المعنى شيئا فقال في هيئة الحروف فقط اى
 مع الاتفاق في الثلاثة الباقية يسمى التجنيس مجرعا على صفة الفعل من الترخيف وهذا عند غير
 السكاكي فان في الفتح ما وجد الترخيف في ثمان فيله ظهورا من مختلف من مادة واحدة

اوان فيه حسن الافادة المروية مع ايها بعض الاعادة لانه فيه ايها الاسباق التمثل على اعادة ما
 والاختلاف الفعل من الترخيف قد يكون في حرف واحد كقولهم جنة ثوب معلوم البرد بالضم ثم
 مخطوط جنة البر بالفتح والاختلاف في حرف واحد وهو الياء ونحو في ان الاختلاف في حرف
 واحد قد علم الجاهل اما موطاى بجاد ومن الحد او اما موطاى مقدر وليس له الحالة التوسعة
 بين الاقلام والتعريف ولا كان يتبادر الى الذهن ان الاختلاف في هذا المثال في حرفين الياء والراء
 يسكون الراء المزمع ازال ذلك بالاسم بالقليل ونحو بالقليل نائبا بقوله والحرف الشدة في حكم الحذف
 ووجه على ما قال الفتح الله حرف وحذف القوة الخطية ويلزم على هذا ان لا يكون اذنب السهم الكليل
 مشتقا وهو فعل ماض مجرما من الجاه من انما ويكون محرركم ومحر من الامور مجاسين
 تجنيسا تاما وهو بعيد على ما قال الشاعر الحق انه يرفع اللسان عنهما دفعة واحدة كل في الحرف
 الواحد فكأنه لم يرد الا كيفية ويلزم على ما تقدم يكون محرركم ومحركم متجانسين
 في اعداد الحروف وما ذكرنا من شرح كلامه اكتب مما ذكره الشاعر الحق من ان معنى قوله ونحو
 المتماثل في كونه من التجنيس المحرف ووقع ما يتبادر الى الذهن من ان التجنيس مع اختلاف عدد الحروف
 وليس من قسم المحرف وهذا لا يخفى ان قوله والحرف الشدة في حكم الحذف كما الله يتم الحكم السابق
 توطئة للحكم المتأخر من قوله وكقولهم البديعة شركة الشركة فانه الشركة بالشين المشددة
 يقتضي ان يكون الاختلاف في الحرفين بالهوية والسكون بان يكون المحرك في احد التجانسين
 ساكنا في الآخر والقصور به التمثيل لكون المحرك في احدهما بالفتح مكسورا وساكنيا في الآخر
 او يقال يقتضي ان لا يكون من التجنيس المحرف بل من التماثل البديعة كالحكمة الحديث في الدين
 بعد الكمال اما استحداث بعد النبي من الاهل والاعمال والشرك محكية في جيات المعبر وما ينصب
 للغير والشرك بالكرسيم معنى الاشتراك والادب الاشراك بالله تعالى وان اختلفت اعدادها
 اى الحروف ان يكون حرف احدها اكثر من الآخر ولا يكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الزائد
 في اللفظ يسمى ناقصا قال الشاعر لنعلمان احدا اللفظين عن الآخر ونحو نقول لنعلمان ناقصا

للاختلاف في العدد والهيئة والنوع وسماها السكاكي من بلاد ذلك ستة اقسام ثلاثة ما يحرف
 واحد وهو ثلاثة اقسام كما فصله بقوله في الاول آة واما بالكثر وهو مثل ما يحرف واحدا لا انه لم يذكر
 الاقسام واحدا مثل والثقتا الساق بالساق الى ذلك يوم مثل الساق وذلك مني على ان الشدة حرف
 واحد والافا الساق لما ينزل على الساق او في الوسط نحو جدي اي زيجي او رومي او عطلي او عطلي
 جهدي بالفتح اي مسمى يكونا احدي بعض من الجهد كالساق والساق او في الاخر كقوله اي
 اني تمام بعد ون من ايدي بعض ملامد الحوب واعمال السيف لا يكون الا بيد فاللاد السيف ليس
 البعض اليد بل في الاخر ايضا مع تجويزه زيادة من في الايجاء لا يبرهن في جعلها دائمة هنا ان لا يكون
 اليد فجعلها دائمة على مذهبه او تقديره بسوء من ايدي جعلها طرفة الزيادة كما فصله الشارح
 ذهب عن معنى لطيف وعدو له عن طرفة عين وهما في وقت شريف وما ذكره شائع متداول
 لتقدير العطف من انه للتبعض مع الله في تقدير سوا يد ايضا للتبعض في الاستعداد بعض الايا
 فكانت مني على جعل من التبعية وقد مر في شرح الكشاف وقال هذا السخر حجة عوامهم
 سيفه اسما خربه به بالعصا عوامهم من عجم من حذو ضرب بمعنى منع ان في تمامه تصوله بالسيا في قوله
 اي قد نزل من اقصى عليه قله وهو انب مما في الشرع من ان من قضى عليه حكم اي حاكم بالقتل قد ضرب
 من فضة بمعنى قطعه من حذو ضرب بمعنى انسان قوتل للاجاء فوق الطمع للاشياء ايا كان خشا او
 مجالا او حديدا فلا يكون ذكر القواض مستغنى عنه بالوصف بالقتال وكون الزيادة في الاخر
 لعدم الاعتداد بالتعويض وقد سمي قال الصلح على الثالث مطر فانقل من الخيل الابيض
 الرأس والذنب وسائرهما من الخافان آخيه بخالف الباقي في كون التعطف عبارة قال الصلح
 ووجد يحسنه انه يومهم قبل ووجد اخر الكلمة كاليم من عوامهم انها هي الكلمة التي مضت دائما في
 التأكيد حتى اذا تمكنت اخرها في نفسك ووجد سماعك اخر في نفسك ذلك التوهم وحصل لك
 بعد الياسر منها هذا وفيه نظامين وجهين الاول ان التوهم التأكيد ليس عاملا لانه لا يشتمل على
 لهم اي عوامهم ولعين عوامهم ان مجال التوهم التأكيد فينبغي ان يحذف قوله واما التي بها التأكيد

ان اختص

انما اختص الوجود بالزمانا ناسا بقوله في الاول ووجد الاخر انما يتم في مثل عوامهم عوامهم باق بعد
 الاخر فالاول ان يقال قبل معرفة الاخر ووجد تحصيل القسمة انما بقاين جميع الانا طائفة
 ثهما في الحركات القليلة نظير ملامد التطير في الحركات القليلة وهذا الوجه يعلم قسام
 الجنس واما بالكثر فلهذا ان الله ثلثة اقسام كقسيه ولم يذكر منه الاقساما سمي باسمها في اسم
 كقولها اي شاعرة وهي الخس وبقا لها خاسراخت صخر ان البكا بالفتح والكر الثاني لكثرته
 وهو انب هاهنا الشفة من الجوى هو حرف القلب والادحج والحرقة بقرينة قوله بين الجوى
 اي الفتحة تحت القلب مما على العدد وجميع جاحدة وربما يسمى هذا الضرب الذي اكثر من حرف
 في الاخر من يلا وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه اكثر من جميع الضمير كما في الشرع مما يؤيد به ويعد
 عن هذا الاسم في قوله وبقا اشارة الى عدم اشتها وتسمية وانا اختلف في انواعها اي في جميع الانواع
 لان في كل نوع كما كان المعنى كذلك في الاتفاق في الانواع بذكر عليه قوله فيشرط ان لا يقع في الاخر
 باكثر اي اكثر من حرف اذ لا يعد مضروبا وكل او ضرب ووق متساين ثم الحرفان المختلف فيهما
 ان كانا متقاربين في المحرر سمي هذا الجنس مفاد وهو اي الحرفان فالتدقيق فلهذا في الحرفين
 يتأويل كلامهما وجعل الضمير في المضارع متساويا لهما وجعل الضمير في المضارع متساويا لهما
 في الاقل بعيد جدا نحو سيني وبين كسي اي بين ليل نامس اي مسلم وطريقا سراسر اي بعيد جعل
 التليل لظلاله حائل بينه وبين بينه كالتريق فكما لا يرفع الطريق من البين لا يمكن الوصول
 مالم يرتفع التليل الدامس لا يمكن الوصول وفي ذلك نحو قوله وهم يبهون عنه وينقون اي
 يبعدون عنه وفي الاخر نحو قوله من الخيل مقصود بنواحيها الخيل جمع نامية وهي متوحي متبشر
 الناس من جانب الوجه الغير الى القيمة والآي ان لم يكن الحرفان متقاربين في المحرر يسمى لهما
 وهما كهما اما الاول نحو قوله اي كما سراسر لاف الناس متساوية لهما اي طاعن فيهما
 متساوية لانه يتأخر للاعتداد وفي الوسط نحو قوله تعالى انكم بما كنتم تفرحون في الارض
 بغير الحق وبما كنتم تفرحون اي تنكبسون وهذا تفسير لا تعيلا ان كما ان الصلح والها مع عدم

29

ان عام احدهما في الاخرى متعلق ببيان كونها خلقية من كذا كذا الهم والاف استقار ببيان كونها مستقرة
 وان لم يبق احدهما في الاخرى ومثاله قوله تعالى والله على ذلك شهيد ولله الحجة الشريفة في الاخر
 قوله تعالى فاذا جاءهم امر من الامم من الغلام فيه كالكلام في المسائل التي لا بد من استدلالها بالبرهان والبرهان
 مستقار بان يحيد عن احدهما في الاخرى ومثاله السماع المحقق عند التوضيح بالبرهان في المسائل
 المطابق لتلاوة وتلاوة اعظم بالله فليس يبرهن من واقع وان اختلفا في ترتيبها اي ترتيب الحروف
 فقط يسمى تجنيس القلب ولم يعبه الفاعل من اقسام الجواهر بل جعله من القلب وهو بيان لانه اما
 ان يعكس الترتيب من الاخر الى الاول نحو حسامه فتح اولياته حقت لاعدائه هذا محل القول الاخر
 حسامك فيه للاجانب فتح ودمك فيه للاعداء حقت ويسمى قلب كلاً واما ان لا يكون كذلك
 نحو ما جاء في الحديث من الله عز وجل انما هم عبادة وهي الغفلة القبيحة وآمن ورواها ويسمى قلب
 بعض وان لم يحل حرقه من فاخره وتقدم هكاهذا ذكره الشارح ولم يغير على هذا التفصيل الاخر كلاً
 وكلام من تبعه ويحتمل كلام المصنف ان يراد بنحو حسامه فتح آه ما يكون في جميع حروفه قلباً لو كان
 على الترتيب الاول بنحو عوراشا ورواها ما لم يكن القلب الذي بعض حروفه وهذا وفق بالتسمية بقلب
 الكل وقلب البعض وان وقع احدهما الى الجواهر من جواهر القلب كذا فسر المصنف وبعده الشارح المحقق وفي
 الفاعل وخضد بقلب الكل وظاهره بان الله اذا اولى احد القسمين من قلب لكل وقلب البعض في اول البيت
 والاخر في اخره يسمى تجنيس القلب مقلوباً بمعنى لان اللفظين كانهما جاحداً للبيت كقولهم
 انوار الهدى من كونه في كمال حال واذا اولى احد القسمين اي جواهر كان بقية العدد الى اللفظ
 ودلالة المثال الاخر يسمى الجواهر من دواجر ومكروا ورواها قوله تعالى ويذكرك من سبائبنا
 يقين وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكمية سواء كان بينهما جواهر لفظية او لا والاولى توافق
 مع قتل اللفظين الجواهر ويسمى تجنيس تصحيفاً ولما لم يجهز هذا التجنيس اللذان كما هو في اللفظين بل يفتق
 اليد المصنوعة في التجنيس اللذان ومن غرائب ذلك ما كتبه امير المؤمنين ع رضي الله تعالى عنه الى بعض
 حين ترعى اطاعتك عنك فصار ذلك خسرنا خسرنا فاحش ففعلك ممددي مهدى فاجابه

معوية بقوله على قددي الى قددي في كلام معاوية الجاهل اللطيف في الخطي وقد يعنى في هذا النوع ما لم
 ينظر الى الحروف وانقصها فبعد معنى معدي من معدي من معدي وليد السنفية حشر محازن النبي مزينة
 واستقيم فقه محازن انشور تصحيف ومحازن است بتصحيف قبل معاد استقيم فقه انشور تصحيفه
 وفي الفاعل ومن التجنيس ما يسمى مشوشاً وهو مثل البراءة وبالبيان قال الله الحق في الفاعل
 وجه كونه مشوشاً انه يوهوم كونه مطلاً فالافتقار للبيان من جرح قريش المخزومي وليس بالاعلام
 اتفاقاً في صورة الخط وكونه تجنيس خط لا اتفاق العيون والغين في الخط بل مجرد قرب المخزومي وقال
 الشريف المحقق ليس عبطاً في احدى اجتماع الحرفين القويين الخرج وهذا ايضا سهد الله لم يشترط في
 الخط اجتماع الحرفين وقيل لو اخذنا الكلمتين كان تجنيس تصحيفاً ولو عدا لظاهره لكان
 صفاتاً فلم يجازت الصفاتان صارت مشوشاً ولما لم يكن كلام الفاعل هنا ظاهراً المعنى لم يلتفت
 اليه المصنف ويمكن ان يقال ارادوا التجنيس المشوش ما يكون بين حروف في كتابته التي تسمى تقارب
 كما في البلاغة والبرائة فانه لو اتصل الالف باللام لا التيس باللام ولو انفصلت عن اللام
 لا التيس باللام قال الشارح المحقق ومن انما التجنيس الاشارة وهو ان لا يظهري التجنيس باللفظ بل
 بالاشارة كقوله للشبح لمحبة مرغوبة سخط الله عليه موسى خلقت لحيته موسى باسمه وبهراون
 اذا ما قلبا ويلحق بالجواهر شيان احدهما ان يحرم اللفظين الاشتقاق عدل عن عبارة الفاعل وكذا
 يلحق بالتجنيس الكلمتان الرجوع الى اصل واحد بالاشتقاق لافيه من المسامحة لان اللادخ
 ان يحرم الاشتقاق اللفظين لان القسمين ولان الله لا يشمل القول والقائل لانها لا يرجعان الى اصل
 واحد بل القائل يرجع الى القول ثم التبادر من الاشتقاق التصغير فلهذا فسر الشارح المحقق توافق
 الكلمتين في الحروف للاصول مرتبة مع الاتفاق في اصل المعنى لانه تركه قبل الترتيب في الحروف
 الاصول في المختصر فعمل تعريفه شاملاً للاشتقاق الكبير مثل جيد وجذب فكانه وجعل في كلامهم
 ما اوجب الفهم لكن تعريفه يوجب عدم الاستيذان بين الشق والاشتقاق منه فالترقيف يوجب ذلك
 الى كلمة توافقها في الحروف للاصول واصل المعنى وينبغي ان يراد باصل المعنى ان ما لا بد منه التوافق

اشتقاق

Copy

لا ينفى التوافق في خصوص المعنى ان الفرق متعدد مشتق من التقارب مع توافقها في خصوص المعنى ولا يخفى
 انه بين قال وقال مصداقاً من فليز يكون التجانس بين الحقيقتين بهما ويمكن دفعه بان يقال وقال
 توافقين توافقاً في النوع الحروف والاعداد هما وجهان متماثلان في هذه الحقيقة هي متجانسة
 وتوافقان في الاشتقاق فمن هذه الحقيقة من الحقاق في انه يلزم ان لا يكون بين الصيغة والصيغة
 جرس في الاشتقاق مع انه لا يسقط عن درجة الفرق والضرب نحو فاقم وجهك للدين القيم فانها
 مشتقان من القيام وهو الاشتقاق والقيم السقيم القدر لا اذ ط فيه ولا تفرط او القيم على العباد
 او على الادب ان السابغة بالشهادة بصحتها والناهي ان يحكمها اي اللفظين المتشابهة وهي اي
 الشابهة في هذا المعنى الاصطلاح ما يشبه الاشتقاق اي توافقاً يشبهه **فانه قلت** الا فانه لا يخلو
 وايسر بالاشتقاق لانه شابهة الشيء لا يكون اياه **قلت** لعدم ذلك من قولهم الشابهة على الاشتقاق
 فغيره ليس الشابهة للمماثل حتى يكون لفظاً عند كبره لتكثير الخبر فلو عرفه فانه من الهمزة لكان
 يشبه الاشتقاق ما يتوهم في بداي النظر اشتقاقاً ولم يكن نحو قال في العلم من العالين اي قال بوجه
 لقوله فانه قال وقالين ما يتوهم في مادي النظر انهما من القول فيضجل بادي تأمل ويظهر ان قائل
 من القول كالي بمعنى الترك فان قلت قالين وقال كوي واحوي فيكون بينهما تجانس من قبل **قلت**
 فليكن من هذه الحقيقة ومن حيث شبه الاشتقاق لا يحق ان التجانس بين وقد عرفت نظيره ومنه
 اعين الفرق اللفظي من الوجوه الخمسة وهذه الشهادة كما عرفت وهو في اللغة على ثلثات
 كفسر وتقل وعلم واكتف على الصدد اي على مقدم الشيء فرة العجز على الصدد انما يتحقق فيما وقع
 احد اللفظين في صدر البيت او المصراع واما اذا وقع في حشو المصراع الاول واخره او حشو الثاني فلا
 لم يرد العجز على مقدم الشيء لا المصراع ولا التفت بما في المصراع بل التفت الى ما في حشو المصراع
 الثاني كما التفت الى المصراع الاول لان لا صدره لا في حشو المصراع الاول واخره ايضا فالواجب ان حسن ردة
 العجز على الصدد انه في صورة الفاعلة ان الشاع في التكرار التوكل ولذا فصل بين التكرار والاعادة
 وفي غير التكرارين شابه اللفظ لوجه الامادة والاعادة في تعرض الاعادة في حشو المصراع الثاني

منه رد العجز على الصدر

من التكرارين

من التكرارين او في الفاعلة بلا فصل من العجز لاجل له واما اذا وقع فصل فلهما الباقي ولا خلاف في حسن
 التكرارين نعم بقي الكلام في انه هل هما في غير التكرارين من تحسين سوي تحسيناً اجناساً قائل
 وظاهر كلامه للفتاح اختصاصه رد العجز على الصدر بالشعر فرة الصدر بقوله وهو في الشعر ولا شمله
 على الرد صان نعم فقدم ان يجعل لفظين المكررين ادا به ما يتوهم منها هما اسم اتحاد اللفظ لانه
 كما لا تكرار فلا يبعد ان ينصرف اللفظ اليه ولا ينهما مكرراً بالنسبة الى الآخر فيصير وصفها
 بالتكرير البني للفاعل والشيء المفعول والشهنة هاهنا صيغة اسم المفعول او التجانس بين اي اجناس كان
 او اللحقين بهما اي الحاق كان في املا الفقرة بالفتح والكسر وقد عرفت كما في بحث الارصاد فلما
 لم يترصد لبيانها واللفظ الآخر في اخرها اي الفقرة فيكون اربعة اقسام اشاد اليها بالاشارة
 الاربعة بخلاف رد العجز على الصدر في الشعر فانه ستة عشر قسم لانه يجوز ان يقع فيه احد
 اللفظين في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني وليس هاهنا الفقرة
 فليس الا صدر وعجز نعم يتصور له ثمانية اقسام على اعتبار التسكاك من جواز وقوع احد اللفظين
 في حشو المصراع الثاني فانه يجوز وقوعه في حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوز ان يقع
 الشعريه بكلاهما في الشري معردين بان يكون احد اللفظين في صدر القول الاول او حشوهما
 او صدرهما او صدر الفقرة الثانية والاخرى في آخر الفقرة الثانية فانه في التحسين كما يقع في بيت
 تقول تخشى الناس وترضاهم والله احق ان ترضاه وشاهد كمال قدرته وعلمه ونجاشه ثم
 تخصيص هذه الصيغة بالمستح والمؤذنة لا وجه له بل ينبغي تحذير كل كلام الا ان يقال الحسن
 الذي على اجناس انما يتصور فيما يقتضي ايراد التجانسين مثلاً من يد قدرة وعرفه ذلك
 في الشعر الذي يكون النظم فيه في ميق وكذا السجع لا في كل كلام بقى انه ينبغي ان يكون محسناً
 في كلام التزم فيه الموازنة كالسجع يجعل بامته البيان قاصراً فلما اللفظين المكررين قوله
 نحو قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان ترضاه ولا يمنع ضرب المفعول كون تخشى الاخر لانه
 بمنزلة العجز من اللفظ والتجانسين قوله نحو سائل للشم يرجع ودعه سائل الاولين السائل

٢٥١

والثاني من السيلون وهو معد الى السائل وهو الشهور ويحتمل الرجوع الى القديم وهو المبلغ في فم
 اللبني حيث لا يطبق السؤال والقسم الاول من المحققين بالمجانبين قوله تعالى حق قوله تعالى مستغفروا
 ربكم انه كان مغفرا والسايق قوله تعالى حق قوله تعالى قال اني اعلم من الغافلين وفي النظم عطف على قوله
 في الشرائع يكون احدها الى آخره عطف على ان يكون ام ولاول ان يعيد السند اليه بعد حرف العطف
 ولا يخفى وجهه على من يعرف نحوه فلا يمكن من التحسين واللام باحدهما احدا للتفطين بالتفصيل
 المذكور في آخر البيت والتعطف الاخر في صدر المصراع الاول او حشو او اخره او صدر المصراع الثاني
 فهذه اربعة مواضع مفرقة في الاقسام الاربعة تصير شرا لان الصلح يعود عن بشبه
 الاشتقاق الامثالا واحدا اما لعدم الظهور او الاكتفاء بامثلة الاشتقاق كذا ذكره اشتراح المحقق
 وفيه بعد اما لعدم الظهور او الاكتفاء بامثلة الاشتقاق اما عدم الظهور فلا بد من الامثلة قول الحق
 تشعرون بايا الثاني ومفتوحا بمرآت الثاني وهو متصل بقوله ومضطلع بتلخيص المعاني
 ومطلع الى تلخيص المعاني فيبعد غاية البعد ان يقال لم يظفر بهذا المثال لشيء الاشتقاق ولما لاكتفاء
 فلا بد الاكتفاء بامثلة قسمين امثلة قسم آخر بعيد فالوجه ان يقال جعل للمحققين بما قسم واحد فانكفي
 بابرار اربعة امثلة لكل قسم الا انه زاد ما لا واحد في قسم وكلامه في الايضاح واضح في انه جعل
 بالتجانبين قسمين قسما واحدا وانه لا يزيد الا غلظا ثانيا عشر قسما غايبه الله تعالى ويذكر مثال بعض
 الاقسام ثم ذكر لكل قسم من الاقسام المذكورة في الترتيب اربعة امثلة على طبق اقسام هذا القسم
 ففي ذكر الامثلة نشر على ترتيب الالف الا انه زاد للقسم الاخر مثالا للمكرر من الاربعة الاول
 والتجانبين الاربعة بعدهما والمحققين الخمسة بالبقية كقوله سريع الى ابن العمريط اي مفرقة
 باللف الفتوحة وجهه وايرس الى الذي اي العطف بسريع وقوله اي قول صريح وزن
 هو بن عبد الله القسري تشع خطابا صاحبه يد عليه البيت السابق من شميم هو مصدر كالشم
 عكده وورقة ناصية هنرا طيبة الرائحة نجد ما خالف القسري من بلاد العرب ويسمى بالدرية
 فاما بقية الفشية من عدل من زائدة في اسمها التعطف الخبر والمعنى ما هنر وقوله اي ان تمام من كان

بالبيض

بالبيض جمع بيضا الكوكب جمع كواكب وهي الجارية حين يبدو ثلثها الشهور والاعلام موزنا
 كصحف من القوام جاعلني اشبه كجبة والولع بالشيء وكلاهما احسن فاذلت بالبيض على سبيل
 كناية عن السوف للصغلة المجددة بالقلب اي القواطع موزنا يعني كما ان لذة الناس بحج الطير
 الحبيب الحسا لذي في محاطة السيف والقواطع ولو حمل على اولي بالبيض القول الطويل في اليد
 الشحمة القاطع على يكون اوله بالبيض الكوكب باستقيلها لا محالة كاستقبال الناس بالبيض الكوكب
 كان البغ في وصف شجي اعتم وقوله وان لم يكن الا من ساعه قليله فاني نافع في قليلها فاعل
 انه لم يكن ضمير راجع الى التويع الذي ضمن قوله الا في البيت السابق اما بقرينة فقد يتبعني وهو يتبعني
 بابا يقال الم به اي تله والبيت السابق الاعلى الدار التي لو وجدت بها اهلها ما كان وحشا بقلها
 اي محل القيلة فيها وهي القوم في القاعة يعني نصف القوم يعني ما كان خاليا مقيلا وهذا كناية
 عن تنعم اهلها وشر قهملان اهل الشريعة من العرب يستخرج بالقليلة بجلد فاهل المهنة فانه
 في القليلة مبتلون بالسعي والشغل وتقديره لا على الايام حين ساعى الدار والشيء ليدور
 الاسود والضمير للتويع وح ظهركون موزنا ساعه خبر كمال الظهور بخلاف ما اذا كان الضمير
 للديهم كما تبعه الشاعر فانه مع الايهام والتويع على اسم الفعل هما مع التويع وهي الاقامة او
 حسن الطيبة كالمتراد وقيل وصف مؤلفه للتويع للايهام العلة من الاضافة الى الساعة قيل ذكر
 قليلا لا محالة ولا محالة لتقييد التويع بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من الوصف
 والاضافة تقييد كما ذكره الشاعر وقوله نافع خبران وقيلها فاعله ولا يجوز كون مبدؤه خبره
 نافع كما جرد الشاعر لانه يلتبس مع التاخير بالفاعل فيجب التقديم كسلفي زيد قام ولا ينفك جواز
 الامرين في ما قائم زيد لان مجرى يكون زيد مبدؤه للتاخير والتاخير لا ينافي الاشارة كون
 قائم مبدؤه لاضطرار افعاله في سعة من الدية يجوز فيه كون زيد مبدؤه فلا يتم في ما نحن فيه
 عليه وضمير قليلها الى الساعة متقدرا مضافا الى قليله بقرينة ساعه كما ذكره الشاعر ولا
 ان يكون التويع بتاويل الاقامة هذا وفي الثاني يجب ان لا يدور من بيان بينه وبين ما اختص ثم

٢٥٩

ثم حتى يصح جعل اختصار في حشو المصراع وجعل قليل في قليلها في الاخر وذاك هو قوله وعلى شئ
دع بمعنى ان كان من ملامك اللام صدر كالدلالة سفاها بالفتح خفة العقل ومقبرة في الشدة
الغا لتقليل قبل كما دعاني فعل من الدعاء والجناس بين دعاني وجناس التركيب لكونها
مركبتين راء وت تطبيقه على كون جناس التركيب بين مزدوم وتركيب لا غير فالجمل الجاسي بين
دعاً ودعاً وكونه في آخر البيت كما هو قليلها في آخره وقدم الكلام عليه ويحتمل ان يكون البيت
من قبيل المكررين بان يكون قبل كما خبر داعي الشوق كان قبل كما ويكون دعاني في آخر البيت
تكرار الاول لكن ما حمل عليه المعنى المبلغ في الفساح والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع العدد
والجواب الى التكرار وقوله اي الشاعري واذا البلاد بل جمع بديل وهذا الطير العروفا فصحت اي حكمت
بالفصاحة فالياس في بلغاتها صلة افصح بمعنى تكلم كما انه في تكلم بالسي صلة تكلم او هو من افصح
اي ظهر ولها للتعبية اي ظهرت لغاتها وجعلها مشككة بلمات متعددة لاختلافها وتفاوتها
فان في البلاد بل جعله الشاعري المحقق جمع بديل بمعنى الحزن فكان القاسم جعله كالبلبله والبلبله بمعنى
شدة الهم والوساوى وبالجملة المراد في بديل حديث من افصح البلاد بل لانه القوس القطيف
يحرك احزان الهوى باحسان اي الشرب بديل جمع بديل وهو من الكون التي يصيب منها الماء او جمع
بلبله الذي فيه بديل الى جنب لاسه والقصد في قوله اتخذ في شرب الحمر كثير والفقود بالتمثيل
هو بديل الثالث بالتمثيل الى الاول اما بالتمثيل الى الثاني فليس مما قصد به التمثيل وان كانت
من هذا الباب عند السكاكي لا تفسر منه عند المصنف على انه لم يذكر المحمل به هذا لكن فيه رد
كما ذكره الشافعي في شرح الفساح من انما لم ينفرد بامثلة يكون الكلمة الاخرى في حشو المصراع
الثاني في شئ من القصد وقوله اي الحريه يصف اي اهل البصرة بان منهم القاصدين
بلاوة القرآن والناسل فيها ومنهم اهل النشاط الفنونين بالآلات النشاط وانما ويجوز ان يكون
تفصيلا لاهل الحق من سكانه بان منهم الزهاد السوفيين بالقرآن ومنهم اهل الوجه الفنون
بالاصوات الطيبة كما هو شأن اهل الوجه فالعاني قوله فشفون في التفسير بابايات الثاني

هو القرآن وما شئ منه سر بعد مئة او الحمد الى برهة او كما سورة دون الطول ونحوه الفصل
او سورة التحق والقصد والتمثل والتعريف والافتعال وسيم والقرآن وسيم والقرآن وسيم والقرآن وسيم
وسيم واللام للكمة والبراهم وصدر محمد ولقمان والبرق والخرق والمومن والسجدة ولا خفا ولا حيا
والدخان والاحزاب ومن اوتار العود الذي لا يلد الا وله واحد ما شئ كذا في القاموس ومفتون
اي محروفا اسم مفعول من العقر بمعنى الجنون بركات جمع ونقطة على وزن جنة بمعنى العقر والتمثل
قد علمت وقوله اي القاصي للاعجاب والاحسان من بلاد فارس اقلته اي كنت احبها منهم ثم
تأملتهم اي تفكرت فيهم فلو انهم لم يفسر فيهم فلو انهم لم يفسر فيهم فلو انهم لم يفسر فيهم فلو انهم لم يفسر فيهم
ثم انه كان على الخط سدة مديدة لمقدم التامل وباستعمال الغاء انه ظهر بادق قائل وقوله
اي البحر يصراب جمع ضربة بمعنى الطيبة وهو الادهان وبمعنى الشل وهو الادهان وبمعنى الشل وهو الادهان
من القرية اما الاول فمن الضرب بمعنى الطيبة يقال درهم ضرب اي مضروب والطيبة ما وضع الشي عليه
او من القرب بمعنى الخلط يقال ضرب بالشيء بالشيء خلط به وطبيعة الشيء ما خلط به وتمكن فيه
ولما الشافعي فمن الضرب بالقدر ابدعها في السعاح بالفتح مصدر رسم كرم فلما نرى على صيغة
المعرف معروف فاما بمعنى الانصار وقوله لك متعلق بقوله نرى وفيها حال ضربيا مفعول نرى
قد امت عليه لتكادته ولما بمعنى العلم وقوله فيها مفعول الثاني قدم للاهتمام به واللام ان يكون
يرى بجهد لا بمعنى يظن وقوله ان السر لم يكن اي لم يكن من حذر ضرب عليه لسانه فليس
على شئ الظاهر على نفس مما يخص نفي القول الا ان يرد بقوله سواء سواء سوي سوي مجزان
صيغة ما الفتن الحزانة ولا ينبغي ان التكلم يقتضي المبالغة في الشيء لا في البانة في الحزانة فيجب
جعل مبالغة الحزانة للشيء كما فعل في قوله تعلل واما انما بظلام العبد وقوله اي اني العلة
لما اختصتم من الاحسان منكم والعادب بهج لا فراط في الضمير بالجموع والمهمل والتحرير
البرودة وبكر العزيم بالبرودة في البسبب حسن التعليل وقوله فدمع الويد فاما وعيد كفايري
الضيق الضراطين صوت اجتهاد الغياب يهبط وقوله اي اني عا في مرثية محمد بن نهشل حين

استشهد به

وقد كانت البيضة القواضب في الوحي بالجملة الحرب بواثر قواطم وهي الآن من بعده تترجم بالبر
 بمعنى مقصود الفاء بمعنى لم يبق بعده من يسألها السئلة واستقال من يسأل في متابعته وقد بقى
 من المصدر ثلثة اشكال من شبهه الاشتقاق وقد اسلفنا واحدا منها فالاول من الباقيين مثل قول
 الحق بريق والبر يلج على جوى بالفتان في ملهى فسحقه من الماح لاخ فالاول بمعنى يلجى والفتان
 اسم فاعل من لواه بمعنى يسعد والثاني مثل قول الآخر لمرى لعقد كان الشرايا مكانه اى منزلة منزلة
 الرفعة فكانه خبر كان والابليغ جعله فاعلا اى كان الشرايا في مكانه وكان مثله الشرايا منزلة
 فيه الشرايا بالخفة برابا بفتح اى عبا وضحي الآن مثله في الشرايا فالمراد وادى من الثمة
 والمقصود يأتى ومنه السجع وفي القاموس هو الكلام النقي او من الالة الكلام على ما روى مجمع السجاء
 وكذا الاسميونة بالقم وبعد مساجيع وقد يطلق على نفس الكلمة لاضحة كما هو قولهم الكلام
 الذى نقله السكاكى قيل هو لواطى الفاصلة من الشرايا كان او غيره على حرف واحد قوله هنا
 قيل مدبل لقوله وقيل لا يقال في القرآن اسجاء الى آخره ولقوله وقيل غير مختص بالشرايا فكلهم
 اثناع المحقق في هذا القام يدل على ان الفاصلة تختص بالفتح لا يحتاج الى قوله من الشرايا لكن ذكر
 الفاصلة في تعريف الموانة مع شمولها في الشرايا والنظم بوجوب التقييد وهو معنى قول السكاكى هو
 في الشرايا الفافية في الشرايا كونه السجع مختص بالشرايا معنى قوله السكاكى وهذا وهذا اندفع
 ان كلام السكاكى يدل على كونه السجع نفس الكلمة الاخيرة من الفتوة دون قواطم الفاصلة كما
 ذكره اثناع ولا يحتاج الى ما ذكره من التكلف من الله ارادته معنى قوله السكاكى ومعلوم من الاخرى
 فانه اذا علم السجع لا معنى المصدرى بقرينة الفافية علم ان السجع بالمعنى المصدرى كالانفعالية والثانية
 على ما في القاموس اخر كلمة في البيت او اخر حرف فيه الى الاول ساكن يليه مع الحركة التي قبل الساكن
 والآخر التي بين يديها القصيدة هذا كلامه وجعل اثناع من المذهب آخر حرف الى اواخره كما هو عليه
 مع محرك قبله جعل السكاكى التجميع من جهة الحسن كالسجع والمصدر جعله من اقسامه حيث قال وهو
 مطلق على صفة المفعول من التقيد وهو الحديث من الالاسمي بفتح الاء لانه الوزن في الفاصلة

ومن السجع

حدث

حدث وليس الوزن الذي كان فيه الفاصلة الاولى انه اختلفت الى الفاصلة في الوزن
 الوردية لا التمهيد في الامر ان الفكر قد قبله والحق ما قلنا في الوزن في التمهيد مع انهما جعلتهما
 لم يختلفا في الوزن في حق ما لم لا ترجع الله وقاد وقد خلقكم الطول فالرجم والاولى اختلفت
 والوقاد بالفتح بمعنى التوقيف كما الكلام بمعنى التكليم اى ما لم لا تملكون توقيف الله من بعده فلا تقيده
 لهذا الرجاء والاشفاق ومنه من بعده والاطوار جمع طوار كشد بمعنى الرى وقد جعلكم مرات
 او جعلكم اولاعا صيرتم مراتى لتعدي الانسان ثم اخلو طائفا ثم طائفا ثم مضطام مضطام
 ولحوام ثم انشأكم خلقا آخر والآى وان لم يختلفا الفاصلة في الوزن فان كان طلق احدى
 القرينتين من الالفاظ لسوى الفاصلة فانه الشرايا الى ثمة فيها مذكرة وقيل فلا معنى لدرجة
 في هذا الاشارة فاحفظه فانه سيفعل وكان اكثره مثل ما يقابل اى مقابل ما في احدى القرينتين
 او اكثره ولا يفرق بين القرينتين بل في الشرايا فاعرفه من القرينة الاخرى في الوزن
 والتقنية يحا من التوافق في حرفي الآخر فترصع نقلا عن التخلية والتسلط والمناسبة
 ظاهرة نحو طبع اى يعمل بفتح طبع السيف والدمع والوجه من الطين عليها الاسجاء الاربعة الكلمات
 المتقيا تجوهر جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شئ يستفاد به واصله الى لفظ اضافة الشبة
 الى الشبه واذا التقط في موضع ارادة التقيد فانه في الاصل مصدر وقرين مدق الاسماء
 جمع سجع وهو ان كان مصدرا بفتح افراده مع ارادة التقيد وقال الله تعالى فتم الله على قلوبهم
 وعلى سمعهم وعلى ابصارهم الابصار اوجب الاسجاء جمع بوزن جرو عطر افراده لكونه مصدرا
 ويتم النال في الترتيب في جميع ما في القرينة الاولى مما له مقابل في الثانية موافق مقابل في الوزن
 والتقنية واما قوله مما لا يقابل في من الثانية ولعل بدل الاسماء بالسجع الترتيب بالترتيب
 كان شاللا لرافعة الاكثر فلسوا في تحصيل المثال للذكر لم يذكره مثلا للاولا فتوز اى
 انه لا يمكن جميع ما في احدى القرينتين مثل ما يقابل من الاخر وذلك انقسام احدها ان لا يكون
 في احدى القرينتين مقابل في الاخرى لعدم كونه ذكر الكلمة فيها على غلط واحد كمرصوف وصفت

اضافة

فقره تعلل فيها سرور من جهة فعل وقاعل ومطوف في محل الناطق والصفات على ما يشهد
من الاشياء مثل اننا اعطينا كالكثير فضل لربك واخر وثابتها ان يكون لكن جميعه او اكثره مخالف
لما يقابل من الاخرى في الوزن والتقفية جميعا وحملات تبع المحقق نحو قوله تعلل فيها سرور من جهة
والكواب موضوعه قال ويجه عليه ان هناك ايسر الاكثر ولا الجميع مخالفا بل المخالف والموافق
متساويان ان كلمة فيها كلك فهو في مثال الترتيب وقد انكشف لك ان يكون عندنا كلك فغير
فان موضع النفع فهو مثال لما خالف فيه جميعا في احدى القريتين ما يقابل من الاخرى
نعم هناك تساوي لم يتصوره وهو ان يكون المخالف والموافق متساويين في التماثل وبعدها
المختلفا في الوزن فقط نحو والمساوي في العاقل متساويين وخامسها المختلفا في التقفية
فقط نحو حصل الناطق اي المال انظاره والصفات اي المال المتقي وهكذا الحاشد واثبات
قال ابن الاثير من شر ما حسن الاستدلال ان تكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى
والا كان تطعن بك على الصافي الذي لا تدركه الاعين بالماضيات ولا تحدها
الاسن بالماضيات ولا تخلف العصور لم يردوها ولا تهمة من الدهور بكردوها وانقلبه
على من لم يتركز اثر الاطمة ومجاه ولا دسا الا ان الله وعفاه اذ لا شريك له في عدم اخلاق
مرور العصور وعدم اهرام كبر والتهور واللبان نحو الاثر وعفا الرسم هذا والملازمة
الاستفادة من قوله والا كان تطعن بك لجواز ان يكون راجع الى الشكر فيكون اظنابا وكان ذلك
لم يلتفت اليه المصنف بل احسن التسمي ما شئت في قوله التسمي اللطيف او المتوازي
للتساوي القرائن احسن من الترتيب الغير المتساوي القرائن نظرا لما قد اريد ان احسن التسمي
باعتبار تساوي القرائن ومغاوتها ما تساوت قرائنه في سدد وحفظه اي الاشوك
له معشني انفسه من كثرة كلمة وطلح هو شجر سوز متفرد بنفذه من اسفل الى اعلاه
ونظرا لمدور بسيط لا يتقاص ولا يتفاوت وبعده فبه نظر لان من موجبا احسن التسمي
فقد قوت حتى قال ابن الاثير احسن التسمي ما كان قصيرا او هو ما يكون من له نظير في عشرة

وما زاد فطويل وما يثقل من خمسة عشر لفظا ومن الطويل ما يثقل من قصير بان يكون ثانيا ليد
من احدى عشرة الى اثني عشرة واحسن القصير ما كان على لفظين فلا يصح ترجيح التسمي القرائن
على متفادتها مطلقا لجواز ان يكون التسمي الطويل والتفاوت من القصير والتقصير
ان كان للتسمي والقصير والتساوي من موجبا احسن فكلتا وجهي احسن او كفت فيه
فهو احسن وكلما اتزد فيه جهة حسن فهو احسن من اخرى من وجه ثم لاحظت قرينة الثانية
بكلمة ثم الدالة على كثرة تجانس التسمي على التفاوت والرد بالاطول الطويل اللغوي بالتسوية الى
القرينة الاخرى كما لا يخفى والاراد طول الاخرية عن الاعتدال صرح به ابن الاثير نحو والشمس اهورى
اي سقط ما ضل صاحبكم اي التوسل لم وما عوى او قرينة الثالثة بشرط ان لا يزيد على الثانية
والاعلى ما كثر فله الاولين تجنبا في عدة واحدة صرح به ابن الاثير قال الله وقد اجتمعا اي
المرء الثانية والثالثة في قوله تعالى والعصر ان الانسان في خسر الا الذين آمنوا وعلل الصالحات
واقوا مساويا الحق ونواها بالفتير هذا فاعلم نحو هذه فتدبر ثم يحكم مقرر اي او محذور ولا يحسن
ان يولي من الايد قرينة اخرى مفصلة ثانيا للدلالة والاول قرينة ثانيا عن الفاعل او قصر منها
كثير وفيه رد على ابن الاثير من وجهين حيث جعل قرينة ثانية مطلقا عينا بتقييد القصر بالكثير
وتغيير التفسير الفاعل احسن الى الحق الحسنة والاسجاع مبنية على سكنة الابدح وايضا التسمي على سكونه
الحجزة اي الحرف الاخر من الفاصلة اصل وضعها كذا في دعائية امر ومعا فلو ما ضا او يحصل
بالوقوف ولذا قال مبنية على السكون والمجل على الوقف وما لا ينبغي ان يذهب عليك انه لو لم يرد
على الفاصلة المتخالف في الاعراب لا يخرج الكلام به عن التسمي لصدق تعريف التسمي عليه وهو قد اطي
الفاصلتين على حرف وانما يفوت الفرض منه فاقوم في بيان الشارح من انه لو اريد في الحركة لغات التسمي
مساوية وما في معنى عبارة الاوضح انه يفوت تعريف التسمي كما يفوت ما يفوت وما اقر ما هو
آت الا ما فات وان كان عن قريب فلا يمكن ان يدركه وما هو آت يدركه وان ابعد ولما
قال غير الثقلين انا والتسعة كها تين واش والى ابو الهيثم السبابة والى سطي هذا بعد خالف

٢٦٢

ايضا كما في السبع مائة من ذرة وليس كل مائة من ذرة سبعة مائة فلهذا لو ان ذرة من هذا
على ما نقله ان السبع مائة من ذرة في الشرح لكن ذكر في بعض نسخ المحقق انه يشترط في السبع
التساع في الورد دون الحرف في الاخير فتكون مائة من السبع مائة من الورد في هذا
مخالفا لما في الشرح ودعوى الحقيقة من ظاهرها وفي بعض نسخها مائة من الورد في
السبع مائة من الورد من وجه وهو ايضا ظاهر الفساد والله انما يشترط في السبع مائة
في الحرف في الاخير يكون مائة من الورد وليس كذلك في الورد من الورد من وجه نحو قوله
وفاة جمع مائة في الورد في السبع مائة من الورد في بعض نسخها لا بعض وفاته
وبسط فافهم من ذبينة مشوطة بسطة فان كان ما في احدى التوسيتين من الالفاظ او الكثرة
ما يقابل من الاخرى في الورد قد عرفت شرح مثل فقطرة خضرة هذا الشرح باسم المائنة وليس
واختلف فيها خيل فحقة بالنظم وقيل بالترقيم بذكر المائنة على انه ليس الاختصاص شي
منها كما يقتضيه تعريف المائنة فقال نحو قوله تعالى وآتيناها الكتاب السبعين اي الظاهر
او الظاهر وكلاهما حسن وهديناها القراط السبعين وقوله اي اني علمتها بقر الوحش الا انهما
اي هذه النساء او انس مجازا في قول الوحش فتكون من جهة عليهما فاما الخط الا ان تلك النساء
ذبول وبنافذ بل ومن لاجل العرائس لا ذلول فيها فاذن هن من النساء هكذا يشرحه
السبع المحقق ويمكن ان تكون الاشارة بها الى ما في الوحش على طبق تلك ويكون وصفا للنساء
بكل الوضوحتن وحياتهن وتحسن على الله لا يمكن الوصول اليه ومن يمكن لك ان تجعل ذبول
القنات كناية عن كونها مما يجلي به الكثر وعدم ذبولهن كناية عن كونهن مما لا يمكن اخذهن
وللاخاطة بهن في الشرح ان الالة والبيت مما يكون اكثر في احدى التوسيتين من الآخر
من الاخرى لا جميعه فلا يتحقق تماثل الوزن في ابياتها وهديناها وهاتان تلك ومثال الجمع
قوله انما خير فاجم لما يجد فيك مطلقا واقدم لما يري عنك مبهما هذا كله من كلامه
لما بين سدي كونهما مثالين للذكر كما في قوله والله وكونه على احدى التوسيتين من الآخر

لا يتناول

شدة القلب

لا يتناول بظاهر كلامه بل يجد فالظاهر ان البيت ايضا مثال للذكر فقد برز منه القلب وهو
ان يكون الكلام بحيث اذا قلبه وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كانا حاصلين بهذا
الكلام فان كان القلب والاصل متساويين كان هناك جناس قلب والاصل القلب ففقط فالنقص
من ذكر القلب ما يتبع من جناس القلب فقله انما الالهة لانا من جناس القلب وكذا كلامنا
هو نحو مما يمكن كل مصراع من البيت الاخر فلما لم يلتفت اليه في هذا العام ولم يشر به
بما يمكنه مجموع البيت قلبا لمجموعه ولم يخل ايضا بما يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه بيت اخر فانه
ايضا من الجناس وقد يكون مجموع المطر قلبا لنفسه مثل شعر يتردى وزاوت بركتي شعري
بليل بليل هو شعر كقوله اي القاضى الادباني مودته قدم كل هول وهو كل مودته قدم
وقوله وفي التنزيل كل في فلكك وريك فلكر مثال لما في التنزيل من لطيف قوله تعالى الذي الكاتب
للقاضى فاضل سر فلكك الفرس وجوبه وامر على العواد والحرف المشد في هذا الباب في حكم حكم
المحقق وبالعكس ايضا ولهذا تحقق القلب في كل في فلكك لانه القدر هو الحرف المكتوب والحرف المكتوب
في حكم الحمد ودون ذلك ولهذا تحقق القلب في الورد فخر اذا الاستعداد ببقية الحرف بل في حكم
النقط والاستعداد بالنقط حتى الله ذكرنا شاع المحقق في النقط في مسكن قلبا وجعله فان قابض
جناس القلب وقال ومن جيات النرقان جناس القلب يوجب ذكر النقطتين معا نحو قوله القلب
كما ذكرناه ومنه التوسيع ويسمى التوسيع وهذا القافيتين ايضا وهما بنى البيت على قافيتين لا تحفي
ان معنى بنى البيت على قافيتين ان يكون البيت بحيث يتم عند اية قافية وقفت فلذا اكتفى بقوله
يقوم المعنى عند الوقوف على كل منهما اي قافيتين ولم يبق نقل المعنى والوزن وقال الشارح لفظ
القافيتين اعني عند اية قافية لفظ في آخر البيت فلو لم يبق الوزن لم يكن قافية لفظا في الحرف
يا خا ط من خطب المرأة خطبا الدنيا الدنية اي الخميسة انما شرك هذا الجبال للقصيدة الردي
الهلاك وقراءة فقر الاكاد جمع الكد كقريتين بمعنى الكد والكد ككسف بمعنى الكفة وهذا
البيت قافيتان لانهما كالدرة والثانية دار على ايها وقفت بفتح معنى البيت وبنى البيت

٢٦٤

من التوسيع

الشكوى اذا فعلت اي ذات به يقال في الكناية عن نزول الشرايق والارثانية تقدم ورث
 به الفعل اي لا يظهر الشكوى اذا تسل به البلاد بل يصير فالعنى ان الصديق ينبغي بمناقبه ولا يتصرف
 بمضاره اصله حتى لا يجزئه بها لانه يخفيها ولا يظهرها وذلك ان تجعل ان الفعل ذات جارية
 عن حال الصديق يعني ذات الفعل بالصديق وانما الصديق اي لا يظهر الشكوى من الابداء
 باصلاح حاله وفعل الغيب في دفع وباله والابن يعبر ولو جعل ولا يظهر الشكوى على صيغة القول
 وذلك الفعل للصديق يعني لا يظهر الصديق شكواه عنده عند ابتداء لعدم الحاجة لانه كما قال
 مراعاة حاله صديقه لا يحسن الصديق الى اظهار الشكوى كان مشددا لا يربط بما بعده وان كان
 في فهمه هذا العنى عند الغفلة فاما ان رأى خلتى هي بالفتح الحاجة والغفلة في الشكوى فانه يؤول
 السلة الى السرفة فاما على اي العينين شئت من حيث يخفى مكانها خفا مكانه التي ميلان
 في خفاها اولادها كانا وجودها يعني كما ان تقرب حالي برى حاجتي في موضع اخفيها فيه عند
 فكانت قدى عينيه كعلي ما يدخل في العين وتساوى به العين قال الشاعر يعني يكون كاللؤلؤ
 اللؤلؤ له حتى تجلبت محسني اهتيا هذا ويحتمل ان يكون كونه قدى عينيه الله لا يفعل عند
 ويكون عينيه مشغولين بما كما لا يفعل عن قذاه فالروى هو التا والزم قبلها اللؤلؤ المشددة
 الفتحة وهو ليس بلون في الشرب بل هم ترات ومدت وغيره فاللؤلؤ ههنا ثلاثة اشيا
 لا يلزم شي منها الفتحة واللؤلؤ والشدة فقول الشاعر في البيت نوعان من لزوم ما لا يلزم
 خافه قال المصنف الايضاح وقد يكون ذلك في غير النامس لئلا يكون الجوزي وما استأذى
 اخراج من اجتناب الكسل معنى بلحق في التحسين بلزوم ما لا يلزم الزامها ليس بلزوم في غير
 التي صلتين كالقزام الشافي اجتنابا واما عدم يروا في داخل في لزوم ما لا يلزم وكيف والاراد
 بالوقوف قبل حرف التاني وقوله ببلد فاصلة ولا يمكن للتقدير يد فانه بل ينبغي ان يقال في
 تفسير ههنا يحى في الفقرة او البيت بالسر بلزوم في السمع الان يقال بمقتضى الاعراض
 على غير تقدم والتبني على ما خسر عنه فيعرف حاله من الاختلال ولا يفوت ما ذكره من اصل

الحسن

الحسن لا حجة كماله في ذلك القرب من الحسن المعنى اللغوي فذلك ان ذلك ولم يقل في ذلك
 أكد ذلك بقوله لم لا يوم اختصار الكلام بما فيه من الامتنان ان يكون اي وقتان يكون الالفاظ
 تاسعة للمعاني ومن العكس حتى لو كان كذلك الاستنى اصل الحسن بل يقبل المعنى القوي اعرف ما هو الغرض
 من ايراد اللفظ وتخصيصه وهو عكس المعنى في التفسير باصع اللفظ على سبيل السباط لكن اذا ريد
 باصل الحسن الحسن البدوي وهو البلاغة يعني اذا فاق مصلحة المعنى برعاية المحسنات اللفظية لم
 الكلام بليغا فيلحق الحسن اللغوي لعدم ثبات الحسن بغير اشارة وبالكلمة بقية الله لا وجه لتخصيص
 هذه الوجبة بالقرب اللغوي بل اصل الحسن في جميع ذلك لغويا كان او معنويا بان لا يفوت
 مصلحة المعنى فان اذ عارضا محسن معنوي ايضا الى احلال بافاد اللفظ المعنى ينبغي ان يهيج
 عنه ولا يمكن دفع الشبهة بهذا التفسير بان قوله ان تذكر الالفاظ تابعة للمعاني يدل على ان الكلام
 في المحسنات اللفظية ان دلالة ممنوعة كيف ورعاية المحسن المعنوي والتكلف له ايضا دجا
 يجعل اللفظ تابعا للمعنى ولو سلم فالكلام في التخصيص لا في مل عبارة المصنف على عدم فاللذيق
 ان يعمل قوله والاصل في ذلك كما يعني ان الاصل في ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية
 ذلك ليعم فائدته وان كان غالب ما يقع فيه التكلف واكثر ما شاع فيه التسرع رعاية المحسنات
 اللفظية وهو الوجه في تخصيص التوسعة بها لخصت واحاله المحسن المعنوي على تلك الوجبة
 لانه الاهتمام به في ذلك دون الاهتمام باللفظي خاتمة قيل من الكتاب فالكتاب مرتب
 على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة قال الشاعر المحقق انه من الفقه الثالث وللكتاب اجزاء
 اربعة والخاتمة من الرابع وتتمسك في صدق دعواه انه قال المصنف في الايضاح ههنا ما ينسب
 الى بانه الله تعالى جمع وتحريره من اصول الفقه الثالث وبقيت اشيا يذكرها فيه اي في علم
 اليديم بعض المصنفين منها ما يتقن اهلها اما لعدم دخوله في فن البلاغة يعني ما يشمل
 اشياء على خلاف ما يتبادر منه نحو ما يرجع الى التي في الخط دون اللفظ مع انه مع انه
 لا يخرج عن التكلف يعني لا يستلزم بدونه تكلف لجعل المعنى تابعا للفظ مثل كون الحكمين متماثلين

مطلب الخاتمة

في الخطا ذكرنا في فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يور في كلام يكون من كل ته متصلة الحروف ومثل
القطيع وهو ضد الموصل ومثل الخيفة وهي الرسالة او الخطبة او القصيدة التي يكون حرفا وحرفا فيها
منقطعة باجمعا والاخرى غير منقطعة باجمعا ومثل الرقعة وهي التي تكون احد حروف كل كلمة
منه منقطعة والاخرى غير منقطعة ومثل الحذف وهو الايتان برسالة او خطبة لا يوجد فيها
بعض حروف الهمزة والواو والياء لم يخلط به قطعاً مثل التبريد وهو ان يعلق الكلمة في الصريح او الطغرة بمعنى
لم يعلق نفسها بمعنى آخر كقول الله تعالى حتى نفث مثل ما اوتي في رسل الله اعلم ومثل التعديد
ويسمى ساقه الاعداد وهو ان يكرر اسماء على سيات واحدة ومثل ما يسمى سيق الطبع
وهو تعقيب موصوف بصفا متواليه واما لعدم الفائدة في ذكره يعني في البديع مثل ما يذكره
بعض المتقدمين مما هو داخل في المعاني والبيان مثل ما سماه بالايفاض وهو ان الله خلق كل ما
بيان ومثل التوشيح فانها من الاطباء مثل ما سماه بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى
وايصاله الى النفس فانه مني على التخليط فانه قد يحكى مع الايمان وقد يحكى مع الاطباء وقد يحكى
مع السواة وتارة مع الاطباء ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة وهو ان الله خلق
القول في السرقا الشربة وما يتصل بها والاشياء القول في الابتداء والتخلص والاشياء محققنا
فيها فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلام المصنف تفصيله لا بد له منه ووجه تسميته بالاشياء
ان المصنف قسم الفنون الثالث بذكر هذه الاشياء التي وصفها بان بعض المتصنفين يذكر فيها في علم
البديع وبان لا بأس بذكرها وسبق لها خاتمة وفصل فلم يذكرها في الخاتمة انما هي خاتمة الفنون
الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة هذا كلامه ونحن نقول ان هذا من خاتمة الكتاب
فيما يتيسر ان الله كالتقدمة من اجزاء الكتاب انظر من تعهيد مقدم في آخر الفنون لذكر الخاتمة في
الايفاض ان الله كالفنون الثلاثة حيث ذكر في آخر المقدمة تعهيد المذكورها وقوله ختمنا بها الكتاب
دون ان يقول ختمنا بها الفنون الثالث واقف في كون الخاتمة جزءا من الكتاب مضمونا تاتيا ليس
في وصف الاشياء بان بعض المتصنفين يذكر فيها لان الادلة لا بأس بذكرها في علم البديع وبعبارة

لا بأس بذكرها في علم البديع ولا بأس بذكرها في علم البديع ولا بأس بذكرها في علم البديع
على الفائدة ينبغي ان لا يكون في البديع ما كان من السرقا الشربة من قبلها ونداءها ولا ابتداء
والتخلص والاشياء قد يكون بالاشتمال على اجزاء البلاغين وقد يكون بالاشتمال على المحسنات
البديعية فلا اختصاص لها بفن دون فن فهي تكمل للثلاثة ويتعلق بها تعلق اللوح في السابق
هذا في قولنا اشياء متعلقاتها خاتمة وفصلها خاتمة لانه يدل على ان الفصل خارج عن الخاتمة
مع ان الفصل داخل فيها على ما فتح به السابق نفسه في بيان الفصل في السرقا في بفتح الراء
جمع سرقة كسرقة اسم من السرقا فبكره جمع سرقة كسرقة او سرقة ككسر وكلف وهما ايضا اسمان
من السرقة والسرقة لا يجري في الشر وهو الكسر ما يقع ولذا وصفه بالشربة يجري في غير الشر
ايضا ولعل داخل تحت قوله وما يتصل بها ويؤيده ما قاله في ما بعد وما يتصل بهذا القول في
الاقبصار والتفصيل والعقد والحل والتميز ولم يقل وما يتصل بهذا وهو القول في الابتداء او
التخلص ولا اشياء جمعا مع السرقا الشربة وما يتصل بها يحاسن انها مما يجب من احتياطيها
كالسرقا الشربة وما يتصل بها وتغيير ذلك بالتعريف في الابتداء والتخلص والاشياء هي
الذي جعلناه تفرجا من السابق بان الفصل من الخاتمة اشياء والتاويلين بلفظ الجمع المراد به ما
نقول الواحد ولفظ الشربة اشياء باقل ما يقع ان كان في الفصول على العموم او شتملا على العموم او بناء
على عموم الغرض وشموله للبلغا غير محقق بيلين دون بيلين كالوصف بالشبهة لعللاقة
والاستحوا وحسن الوجه واليه اي احسن مطلقا فلا بد بفتح الالف او سرها على ان يكون صيغة
امر بغير اللام فيحسن قابلية مع قوله والاحراز ان يدعى فيه الشين والزيادة او بغيرها خبر
فكذلك على وجوب عدم العلم لان مطلقا العلم معرفة لا الوجوب او بغيره المقابلة سرقة ولا استعانة
ولا اخذ او نحو ذلك مما يدعى هذا الذي وان كان في وجه الدلالة على الفرق كالشبهة والجماد والكمات
الشار إليها بقوله فكذلك هيئات تدل على الفرق لاختصاصها اي تلك الهيئات من الاولى على
هي اي الصفة له ولا يخفى ان السرقة في وجه الدلالة كما يكون باعتبار طرف الدلالة الشفا وتنفي النوع

٢٦٧

والحق ان يكون باعتبار المحسوسات البدئية ايضا كوصف الجواهر التي لا تتغير بالتحلل اي ^{الوجه} التحلل
وهو كتحلل السما تلو تلو عند ورود الفاعل من عاقل وهو الغيب وطالب الفضل او الرتبة والكل
حسن في هذا العام كوصف النحل بالغبور كالدخول عند التحلل وجعل الغيب بعيد عن القبلي
وقوله مع سعة ذات اليد قيد للتحلل والغبور معا لان تحلل الجواهر لا يكون مع قلة ذات اليد عند
النشأ والغبور مع قلة ذات اليد ليس من خواص النحل وذو ذات اليد لا يسمى ذات اليد لان تحلل مع
ما لا يفعل بدونه فكان باعرا ليد بالعطاء والامساك واليد علم كونه فان اشتراك الناس في موقفه اي
معرفة وجه الدلالة على الغيب لا يترجح فيها اي في العقول والعارات كشيء الشجاع بالاسد والجرار
بالبحر فهو كالاعمال اي كالانفاق الا قل في انه لا يبعد سرقة ولا يخفى انه لا يتصل بالسرقة من العقد والكل
ايضا كذلك فانما حصل انما يتصل في كافي في الشرائع بالشر وكذا العقد انما يتصل بها فان كانت
لما في الشرائع من الكاتب ولا قال اي وان لم يشترك الناس في موقفه ولم يصل اليه كل احد فكم
مما لا ينال بفكر وهذا التفسير على طبق تفصيل الايضاح وبوجه على انه في اتفاق العاملين في الزرع
الغير العام وهو مما جاز ان يدعى فيه السبق والتاخر فاعلم ترك الانسياق والذهن اليه بالقائسة
وعبارة التي يصلح للايقظ بيانها انما هي وهو ان يجعل الانقياد للمامرين الذين رددوا الحار
وهو ان يكون الزرع عام او وجه الدلالة عما نضج قوله ولا اي وان لم يكن احد الامرين وذلك بان يكون
الزراع خاصا او وجه الدلالة خاصا او كلاهما كذلك ولا يحضر الا من ينال اتفاق العاملين اذا كان
في الزرع على العموم كوصف بالشيء على السخاوة وحسن الوجه والبهاء او في وجه الدلالة كذلك
لوصف الجواهر بالتحلل عند ورود الفاعل النحل بالغبور مع سعة ذات اليد فلا يبعد سرقة جاز
ان يدعى فيه اي فيما ذكر من العوضا وجه الدلالة انما هو السبق في اتفاق القائمين في الزرع او
وجه الدلالة على العموم بعد سرقة ان كان تركيب العبارة او السجدة او المدية فيها محسن فاني
او عني لا ينال اليه الا بفكر سابق ولا يصح ان لا ينال وجه الدلالة على العموم معني ان لا يكون
في الدلالة اختصاص باحد من حيث التركيب والنظم بوجه من الوجوه وانما لم يقدحوا ان يدعى فيه

الاخذ

الاخذ لا يسأل ان الاصول يقال فلا فلا شك وقد سبق فلا بد اليه فقال كذا اغتناما بغيره ^{مفصلة}
الصلح ولجبا باعز دعوى العلم بالغيب والزيادة يعني يدي زيادة احدى الاله السبوق
ان ياتي زائد على السابق طما السابق انما هي السبوق بذلك فافهم المساواة ايضا ^{والزيادة} الفضل
للقوله فلا ينبغي ان يتوهم ان الذي ان يقال جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة والاستواء وهو
اي ما لا يشترك الناس في موقفه من وجه الدلالة او ما لا يشترك الناس في موقفه من الزرع او وجه
الاله حريبان احدى خاص في نفسه فرب الاينال الالفكر والاخر عامي قصر فيه بما خرج
من الاستدلال الى الغلبة كما ترى في باب التبيين والاستدلال من تفسيرهما الى الغريب الخاص والبذل
العامي اما مع البقاء على الاستدلال ومع التعريف فيه بما يخرج من الاستدلال الى الغريبة كما في الاستدلال
المذكورة ثم فالأخذ والسرقة معطف السرقة على الاخذ والقصور التبيين على عدا الاخذ
والسرقة وهذا لا يفي من ان يولد بالاخذ والسرقة السمي بهذين الاسمين ان لا موجب يعرف
اللفظ من الحقيقة الى الجاز فوجان ظاهر وغير ظاهر فذكر الظاهر وغير الظاهر لانهما تفصيل
النوع فلا حاجة الى اعتبار التعليل اما انظ فها ان يوجد المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه
او وجه قوله او بعضه معطف على اللفظ فعد على قوله مع اللفظ قال في الايضاح اما مع اللفظ كله
او بعضه واما وجهه هذا فقدم في تفصيل اقسام الظواهر فاما الظاهر او ما هو اكثر سرقة فالاكثر
ولهذا قدما انظ على غير انظ قال الشارح المحقق فالنوع الظاهر هذا الاعتبار حريبان احدى ان يوجد
مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يوجد المعنى ووجه والضرب الاول فسر ان لا الاخذ مع المعنى
من كل اللفظ او بعضه اما مع تفسير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام والاولى ان يقال والقسم الاول
من الضرب الاول قسمان اما تمام اللفظ لاخذ مع المعنى اما مع تفسير النظم او بدونه لانه اوفق بما
اشار اليه المصنف بقوله فاما اخذ اللفظ كله الى آخره وقوله اخذ مشتق من الاخذ الاصطلاحي
للمن الاخذ للفقير ولا يترجح انه لا بد من قيد يميزه عن التفسير حتى يصح قوله فهو مذموم
والتفسير اخذ اللفظ كله من غير تفسير للنظم وليس بمذموم وينبغي ان يبعد من اقسام اللفظ

٢٦٨

الكثر فمدح ابي الاخذ بمدح كما بقتة السورة في الشرح اى فالتأني بمدح زاد ذلك
مدح المدح واختار المدح دون المدح فيه مسامحة والتأني اما اخذ سلم او قول سلم فالتأني
كقول سلم كذا بعد قول بشار من رقب الناس اى خاف في القصر رقب الله في امره وحاشا لم يظهر
بحاجته وفانما بغير اى بغير ان رقب فكأنه اشارة الى ما في الآية الكريمة يا ايها الناس كلوا
من طيبا ما رزقناكم الفاكهة اى الحبوب الشجرية التي رزقناكم على الامم التي اوتى به وقد ستر
المص على هذه المسامحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التيسر للامم من الذين وقع الاختار فيها معنى
مجموع الاخذ والاختار منه وقوله كقول بشار في تقدير انهما كقول بشار وقول سلم
انما سويها للجمعة يستعمل في المسامحة بار مصحفا وشرى بتمنه ورواه شرا والله حطت لاسوال
فبتدريها على ما في القاموس ولاننا نرى بتمنه مصحفا ورواه شرا وشرى بتمنه على ما نقله الشارح من
الاساس من رقب الناس ما في جوهر ما مفعولاه وجعل يمين كما في الشرح يوجب كون المعنى ما
هو فيكون اسنادا الى السبب ومع صيغة حمل الكلام على الحقيقة لا الله يصار الى الجواز وفانما الله
الجسور اى الشديد الجورة وقوله انى معاذ راية بشار الله قال انشدت بشار قول
سلم فقال ذهب والله ما سى فهو خوخ منه واعذب واعذب والله لا اكلت اليوم وشرى
في الايضاح وقوله الاخر فلفظا لم في كل عين ومعاجب سمر العباد البيض عينا واجبا وقوله ابن بشار
بضم النون بيده خلقا باطاف العيان فلفظهم عيونها وقع السور فواجب في بيت ابن
ابلق الاختصاص بزيادة يعنى وهو الاشارة الى انه من اهلهم حيث وقع الطعن والتميز بين فلفظهم
ومن الناس من جعلها مسامحة بين هذا كلامه وقد شتم على من جعلها مسامحة وبين بقوله
ومن الناس ولا يوجب ما ذكره ففضل بيت ابن بشاره لان في بيت الاخر نهاية الباطل في الشجاعة
حيث لم يقدر الخصام بالواجبة على منع سمر الفان من اهلهم ووقع البيض من حواجرهم وتكرار
الطعن والتميز على الاعين والتميز في الظاهر على خلاف العناد وانتم شاهدوا ما ستم حين
الغضب كما شاهدوا حين الاقلام ايضا وان كان التأني روي في الاصل الاختصاص الاول بضمه

ترك

ترك التعليل لاسيما في الدهر بعد التعليل الاول وفيه ما عرفت فهو اى الاختار والتأني مدح
مردود واما جعل ما هو مدحوم ثانيا لا لمدحه الاسنان وهو ان الامم من الزم يتوسط بين
المدح والمدحوم والتوسط من حيث ما هو مدحوم وسعدا آخر من الطعن كقول انى تأني في رتبة
محمد بن حميد كبريد وكان قد شهد في بعض من رتبة هيئات اى لادى وعلى السافة
بيننا وبينه لانه وصل الى اجمته وكمر بينه وبين الدنيا الدينية فغير الله من الغنى على
التحسر فزاد في التحسر لانه ليس لنا بما شئنا بغيره فقال لا ياتي الزمان بمثله لبتلى به على ملكا
ايتان الزمان بمثله بعد طبعية للزمان لا تتفك عنه وهو قوله فان الزمان بمثله الخيل وبلغ
فيه غاية التاكيد من ذكره واللقوم واسمية الجملة وقد نادى التحلى منه بطريق الاول لانه
اذا كان يميل للمثله فيحمل به اولى وقد اشار باعادة استمرار تحمل الزمان الله لميات بمثله
وان الايتان به خارجا عنه والتأني جعل ضمير هيئات اما للتشابه المذكور قبله في البيت السابق
وقوله

واما لان ياتي الزمان بمثله لبتلى به فلفظ هو
اضمار قبل الذكر لضرورة الشعر ولا ضرورة لا تكاد او تحصى من بعد النسيان بالماض ولا
له هذا قال الشيخ عبد القاهر في السائل المشكك قال الشيخ ابو علي الفارسي في هذا البيت
لانه الغرض من هذا التحويل في الشئ وان يقال هو امر والله لا يكون فانا جعل اسبب قد شغل بخل
الزمان به فقد اخل بالفرض وجوز وجود الشئ ولم يمنع من حيث هو بل من حيث تحمل الزمان بانه
يجوز مثله وفيه بحث لان يحتمل الشئ وان يشافى مثله لا يكون لا ياتي الله تعالى بغيره الشئ وقلبه
يلدع تحمل الزمان بما عدى الزمان يقال اعدى الامر جاوز غيره اليد فالمتى جاوزه فسحقا
فسحقا به فلفظ يكون به الزمان فيحمل لا يخفى ان هذا الصريح ما اخذ من المصنف التأني لابي تمام
وان كان بينهما فرق باتمام جعل الحمل متعلقا عليه حى وانما الطيب بغيره لانه هذا التذلل
من التأني لا ياتي لاحد ولم يشترط اى والمأخوذ والمأخوذ منه في المعنى من لا يوجد كما يوجد

البعض وان صرح الى الطبيب فالعلم التقدير الذي اشبهه ابو علي في صرحه اني تمام ولعلم
 لم يكن صرح الى الطبيب ومنه ومعنى البيت على ما ذكره ابن جني انه يعلم الزمان من مستخاض
 فسخا به فاخرجه من العدم في الوجود وكونه مستخاض الذي استعاره من الجبلية على الدنيا واستخاض
 نفسه ووجه وابن حزم وقال فلهذا قيل فاسد وغيره بعيد لان مستخاض لم يوجد
 بالعدوى فالعنى انه اعدى مستخاضه بعد وجوده الزمان فسخا في على معدني يومنا هذا
 هذا وعلى التقديرين ففقه وصحة وضع الضام مقام الماضي لان فقدان الزمان كان به كمال
 فعد الى الضام للوزن كذا ذكره المصنف وانا اقول الاظاهرة العنى انه اعدى الزمان سخا في
 فسخا بسببه في سمي به نظيره للعدوى واليا للبيبة وليست صلة للسخا اي فسخا بما
 سمي بسبب العدوى ولقد يكون بعده الزمان به بخلاف ان ليس سخا به بعد طيسر في الزمان
 فيصير سخا فسخونه ثم الله قال المصنف ان العنى على الماضي على العنى ان الزمان به يكون
 بخلاف ان في بيتي على وجه الدهر ووجهه بان الزمان لا سخا به والسنى اليدل للمغير فخرج
 عن تحت تفرقه فلا معنى للاجاء وانه لا يسمي بهلاكه لان هذا الاجاء انما يفيد في حق
 بقدر على هلاكه واعتبر ضد على الدفع بان الزمان لا سخا به فقد خرج عن تحت تفرقه بالاجاء
 لانه تحصيل الحاصل واما تفرقه بالاهلاك فتا ويل ان يحسم به وانه بخلاف واجاء الشرح
 عن اعتبار المصنف بان احتمال الحمل على هذا المعنى لا يضر لا يضر ذلك الحمل ايضا ووجه من صرح
 اني تمام لاحتياجه الى تقدير مضاف لا يدل على قدسية على الله هذا المعنى تمام لم يذهب اليه احد
 ممن فسر البيت والعلاقة ضعيفة وقد فسر في اشنا شرح مصرحه اني تمام استخاض على تفصيله
 على صرحه اني الطبيب فاحفظ وانه كان الثاني مثل اي مثل الاول فابعد اي فهو ابعد اي الثاني
 ابعد عن الزمان من الثاني من القسم الثاني **فانه قلت** هل الثاني القسم الثاني بعد الزمان كما بعد قسمه
 الابعد **قلت** نعم الاول الى الزمان والاعرف فيه ما اخذ فيه اللفظ كونه غير تقييد كماله الفصل
 اللعل كثر الذي تمام له عابدي نظري في البيت ولم يفد بسببه حريان ان السمع من الانبياء

يعنى الطبيب

بمعنى الطبيب واحاطته الى الطبيب بمعنى من لم يجد على السنين والملا وندى الى الطبيب لولا سماعه
 من اجابنا وجدتها الى النابا الى ارواحنا بسلا الفخر في طالعها وهو حالها الى يا وهو امر
 من جعله حالها من بسلا كما في الشرع وجعلت بمعنى العلم والفسر الثاني قوله الى امرها خاقدم
 على المفعول الاول واما معنى الاصابة في قوله الى امرها حالها قدمت على ما جها الشكاوتها وقيل
 طالعها طاه اضيف الى النابا وهو الوجه المشرق على الصلح ويؤيده رواية النابا فقد اخذ العنى
 كله مع بعض اللفظا على النسبة ومراد من الفراق ومراد لم يرد من الفوق على الادراج
 وحكم الشرح بان اخذ الى ادراج ليس الا في الادراج واما الفراق والمينة والرجلان فمن اخذ بعض
 اللفظا بعينه محل نظر ولا يخفى ان بيت الى الطبيب افضل حيث اهتد النابا الى الادراج
 في دلالة الفراق عليها بخلاف بيت اني تمام فانه جعل الفراق وليل على تقدير من حيث المنة
 وحيث افاد الامور مع الوصال اذ لا يسيل الموت الاحال الفراق قالان لم يرد وقوله فلهذا بعد
 من الزمان ما هو على تقدير ان يكون في الثاني دلالة على السرة باتفاق الوفاء والعافية واللا
 فهو مضموم جدا لقوله اني تمام مقيم النظر عندك ولامان وانه قلبت ركات في البلاد
 وما سارت في الافاق الا ومن جدواك داخلتي وزادى وقوله اني الطبيب

هذا وفيه نظر لان

الذموية جمل مع الدلالة على السرة مما لا ينبغي ان يحقر بهذا القسم اخذ فيه بعض القائلين
 او كالمع تغير النظم بل يبيح يشترك بينه وبين القسم الثاني ايضا فهذا القسم مع الدلالة على
 السرة ايضا ابعد من القسم الثاني فلا حاجة الى تقييد قوله فهو ابعد بما اذا لم يكن دلالة على
 السرة واذن انه سهو في هذا المقام حيث قال المصنف في الايضاح في هذا المقام واعلم ان من هذا
 القرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل على السرة باتفاق والوفاء والعافية ايضا لقوله اني تمام
 الى اخر البيت المذكورة محمل القسم قوله هذا الصريح في القسم الثاني من السرة والافاضة

بهذا القرب من السمع من السركة باقتسامها لانه في الحقيقة مشتركة هي الالة على السركة
 ولا فرق من القرب الاول من النوع الفلوسن الاخذ والسركة في القرب الثاني منه وهو ان يتردد
 المعنى وحده فقال وانما اخذ المعنى وحده وهو مطلق على قوله وانما اخذ اللفظ يسمى في ذلك اللفظ
 اما قال الشارح من اللفظ بالشيء وقده واصل من اللفظ بالمتنزه انما له به هذا وعبد التسمية
 بلفظ معنى الغير فلا يبعد ان يجعل اللفظ مفعولا من مباشرة اللفظ باللفظ لا اخذ اللفظ
 والمعنى بمتنزه اللفظ من الكبير وسليحي وهو تفرع الشيء عن الشيء مكان لفظ الشيء من المعنى
 من اللفظ الاول وقال الشارح التفرع هو كسط الجدل من الشاة واللفظ المعنى بمتنزه الجدل فكانه
 كسط من العز جلد او السط جلد اخر هذا والسلم جأ لكلا العينين وهو ثلثة اقسام كذلك اي
 كذلك المذكور من الاقسام كذلك بمعنى ممدوحا ومن موكا وابعده من الدم كساع وقته في الشرح
 كذلك بمثل ما يسمى العادة وصفا وما ذكرنا انبى بقام بغير من الاقسام او انما اي اقل الاقسام
 وهو ما يكون ممدوحا لمكون الثاني اللفظ من الاول لقوله انما هو صير لثان الصنع اي الاحسان
 وحده متبدا بلفظ جنبة الجملة الزمالة انما يجعل فخير وان يترد اي يسطر فللمرشد في بعض العواطف انما
 مقلد في الطيب من اخير بطر سبك اي تاخر عطف في معنى اسرع السحب في السير الجها الجها
 بالفتح السحابة الذي لا ما فيه كذا في الصقار وفي القاموس او قد هراق ماء اي تاخر عطف عن معنى
 يدل على نفق كالسحابة الذي يبطر في سيره فان نفق كثير في بيت الى الطيب مع اشتماله على زيادة
 بيان المقصود بغير المثال بالاسم فيفهم تشبيه سبيبه بالاسم في كثره منافعه
 وفي اجاب الوجود له لاجل التسمية الالهة فثانيها اي ثان الاقسام وهو ما يكون ممدوحا لمكون
 الثاني واما الاول لقوله الذي ترى انا فاقول في العلم في الذي في الصقار الذي في فعله لكن في
 القاموس كفتي هو مجلس القدم ما دام فيه فانما تفرق القدم فليس يندى والشعر في العف
 الصقار كلام المصنف اي الجمل في الشرح فيله سقاية بالكتابة حيث شبه الكلام بالسيف
 له التالف والتمتالة كاشات الاطوار واليه وفيه ان اثبات اللسان والتمتالة في الجمل والاشارة

ترجمة

في شرح ان التخييل لا يكون الا بالحواس والارادة من حيث الكلام بالبرق والفتى من الكلام ولو كان يكونه
 خلوصه عن الكدر واشتبه له اللسان والحواس من مشابهة الكدر وجعل تلك البرق ظاهر من لسان
 الذي كالسيف القاطع المصقول وجعل بعض من السيف لسان الانسان يشبهه واللسان سيف وضم
 وصفه بلكال الفصاحة وكونه كلاما مافيا كون يعرفه قائلها ووصفه بالشجاعة فليس بيت
 البختري في مجرأة السقاية الاسماء التخييلية كما ذكره المصنف في الايضاح وبقية الشارح بل فيه
 تشبيهان بديقة واستبصار لطيف ايضا قوله اني الطيب كذا السنه في النطق قد جعلت
 على رماحهم في الطعن خرمانا في الشرح خرمانا في الشرح فخرمانا في الشرح والرياح استبصارا وحدها
 خوصها بالقيم والكسر لزمنا ايضا اسفله وراحهم ونفاذها كان استبصارهم عند النطق جعلت اسفله
 على رماحهم عند الطعن ففارت فكانت الاسفله في النفاذ كما استبصارهم هذا وقوله في بيت الى
 مزيد ما لفت في نفاذ كلامه ليس في بيت البختري حيث جعل استبصارهم مشبهه بالسنه
 على التشبيه القلوب لكن مع ذلك بيت البختري ابلغ لكثرة ما فيه من الزايات والاشياء اي ثالث
 الاقسام وهو ما يكون ابعده من الدم لكونه الثاني مثل الاول كقول الاعرابي اي رباد ولم يكن
 بجذوف بغيره يكون في الجذم لكثرة استعماله اكثر الغيان بالكسر جمع فتحى بمعنى السخى بالا وفي الايضاح
 وما ان كان اكثرهم سوا الاستوام بالفتح الابل الذابلية والكون كانا رخصه ذابا الزمنا بالكسر
 طر في المظفر الاصح الوسطى والساعد وقديده كرفيهما واجبا البايح والزرايع ورجعها
 اي سخي والباع قد رمد اليه بنى بقول الشيخ قدح بجعفر بن يحيى بر وسم الملوك مدي جعفر
 ولا يصحون كما يصنع وليس باوسههم في الفنى ولكن صروف اي احسانا فلا وسع واما غير
 الظاهر فانه ان يشاهد الغيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جبريل فلا ينفك
 على لفظ انتهى من ارب على وزن فرس وهي الحاجة لهما هم بالقم والكسر جمع لحيه بالكر
 ساء فواللهامة بالكسر القفر والبيضة وما يلف على الراس وما يلف على الاذن ابلغ وعلى الاشياء
 او فقا بقوله وانما بالكسر اي سوا من جالسهم ومناسهم قد ر في تلك السقاية باستعمالها

٢٧٢

على السواء وقول اني الطيب مع سيف الدولة بذكر خضوع بني كلاب وقيام الرب له ومن في كفة منهم
خضاب فقير جدير بذى العمامة كغيره اني الطيب من في كفة منهم قناعة وكذا التفسير عن الراية بذكر
الحمار ومن في كفة منهم خضاب وفي بيت اني الطيب من يد ما لغة حيث جعل السهي للحرب منهم
كالراية النورية التي في يدها الخضاب فانها اضعف من الراية النادرة السمرية على العمل والسعي لخدمة
للمشرك وفيه ممة التوجيه فانه يحتمل اللوح بالسياسة بان يحمل على من في يده منهم قناعة
كن في كفة منهم خضاب لتعطى ليد الخصم ولا احتمال آخر يخرج من تشابه العين وهو ان من في كفة
منهم قناعة ليس القناعة في كفة الازنية لكفة ولا ياتي منه فانه سوى الزنية كن في كفة منهم
خضاب ان ليس الخضاب الازنية وهذا وان يدل على ضعفه لكن بالتسوية بين النساء وبينهم
في الايضاح فلا يفرق من البين التشابهين ان يكونا من احوالهم في الاخر مدعا او هجاء او فحشا او
او غير ذلك فانه انما اذا اعمد الى المعنى الخلفي لظلمة احتمال في خفاؤه فقير لفقير وعادل به
عن نوعه ووزنه وقافته ومنه اي من غير اللفظ المنقل وهو ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البخاري
سلبوا اي ثيابهم وشارفت في شروق الشمس الدما كانت عليهم فليهم حال من الدما مثل حمر
اي مخلوطة بما فيها لو انها كانت لهم يسلبوا الا الدما المشرقة صارت بمنزلة ثيابهم وقول
اني الطيب يسوس النجم هو الدما كان الى السواء عليه اقل السيف وهو مجر من غدة فكما ناهي
مفرد لان الدما يابس بمنزلة الفد فقل ابو الطيب المعنى من القتلى والجرى الى السيف واذ وقع هذا النقل
في الشاهدين زانه خفا في الاخذ ومنه اي غير اطلاق يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول
جرب اذا غصب عليكم بنو قيس وجرت الناس كلهم غضا بالانهم يقعون منهم الناس كلهم فحفظهم
بمنزلة كل الناس هكذا ذكره الشاعر بل المتبادر انهم قد اواسقوا كل الناس في الغضب فكونوا خفا
من قول الخنوس من وجهين وقول اني غلبت كبة الى هرون على الفضل البرمكي لكثرة اخفاله
وامر بحسنه قول الامير من امام الهدي عند اخفاله الجلسي كما سئل على ما كان من قوة فقلت
مثل الفضل بالواجب ليس من الله يستكر ان يحكم العالم في واحد قاهر هو من بالقدرة ولا يخفى

ان التفاوت الوجوب لعدم الظهور والخصوصية الاول اشمل او الثاني فالاول ان يقال
ان يكون احدهما اشمل الا ان يقال لكونه الاول يتقصر اشمل الحكم على خاص فالاشيان بخلافه
سركة محضة ظاهرة بل يشبه ان يكون خفا وذلك لما فات الاول وبهذه الوقت ان اخذ الثاني
الاخير من معنى شر الاول داخل في اخذ المعنى بعينه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون
معنى الثاني يقتصر معنى القول كقول اني الشيب من اخذ اللامعة في هذه الكفة بذكر
فيليني اللقم ثم طالب وطلب الامر للدعا لان الناس يطلب على سبيل الخفض للعلم لا تهم
محسن ولا لا ذلك الامم كما يقتضيه القام وقول اني الطيب اوجه الاستفهام بالاستفهام في معنى
الاجبة والتي راجع الى الفيد الذي هو قوله واجبة ملحة لان حاله يتقصر فاما اجبة وليتكون
المضارع الثبت حالا بالاول والضرورة اقل سبيل الشدوذ ولما تجوز في البعض الحال بالاول وان كان مضارع
مطلقا كما يشترط كلام الشاعر فلم يغير عليه من التقى اليليم واما جعل التقى للعلم فيجعل الاول للعطف
فيه فقصر لايراد ما يحتمل استفاضة احتمالا لظاهره وفي اجبة على الاجبة التي من ذكر اجبة
وضمير في قوله واجبة كضمير اجبة لكن بتقدير مضاعف اجبة في حبة على بلقي في هذا
اولي الحب المذكور في اجبة يعني ان اللامعة فيه اي في حبة على احد الوجهين من اعدائه اي ممن
يعاد عنه فكيف احب للدوا مع اعدائه وفيه ان اللامعة قد يكون من اجباته الذين لا يروى
القول لا يقال بدعي حبة او لا بد اعدائه من يعاديه على ان يكون اعداءه من بعد وبمعنى اللعن
وج يصغر المعنى عن شرب التردد وانما يتبين السبب في البيت من على التقيض لان الاحسن في هذا
النوع ان يتبين السبب لان يكون ظاهره كما في قول اني قما وتويع معق جذواه احلى على ان يترى من فم
السماء قوله جذواه مقول معق وقول اني الطيب والجر اجأخذه لغا سبقت قبل سبؤاله
فان كلامه من السلة ويسبؤ الا سائر والعالم بفوت المطا قبل التسؤل مشاؤه كم في نهاية الكلام
وهو اظهر من ان يخفى بدون ذكر كسر الحاء ومنه ان يترى المعنى ويضاف اليه ما يحسنه فحسب ان
او فنيا واما ان اخذ كل المعنى ويضاف اليه ما يحسنه فهو من اللغة لظاهره الذي اشار فيه اليه بقوله

272

الان دق وفي اللغة الواح النعم او طول بل الاضمار بحيث خرجت من الشك في وترى الطير في ذلك
وتقع على الواحد وتعد طيور واطيا على انما تخرج اثر معنى العلم مستقلة على اعلاما مستوفية
فوقها فيكون الاعلام مظلمة بها في غير الرأي كالرؤية مصدر يرى ورأى العينان يرى
الشيء بعينه وهذا ان كان قريبا وانما اذا كان بعيدا فلا يرى الا شبح لا يميز بين الغير ثقة مفعول
من متعلق على انما اي كاشنة على انما لو تعلقها ان اي بامتعلق بثقة شتار اي سطم من حكم
من يقتلهم لا عباد بها بذلك فافاد تكرر غلبتهم وقوله اني تمام وقد ظلت اي التي عليها
عقبان اعلامه اي اعلامه التي كالعقبان في سرعة وصولها الى الخضم واصطفا به للخصم ضئي
بعقبان طير العقبان كالجربان جمع عقاب في الدماء من هول السهل اول الشرب وابل نواهل ويكون
حرمه الشرب في اول الكثر وصفهم بالنواهل باعتبار الشارقة على النواهل اقامت اي عقبات
الطير مع الرايات اي الاعلام استمداد على انما سطم لحوم العقاب حتى كانت من الجيش اي اقامت
مخاطبة مع الجيش الاتهام تقابل وقوله فان اني تمام لم يمتشي اي لم يقصد شيئا من معنى قول
الافوه اي عين وقوله ثقة ان ستر بيان لكونه الاخلا في بعض المعنى لكن في عدم معنى ذلك
عين نقل لان عبارة عن القرب وبقيده بالتظليل وما ذكره الشارح في دفعه من انه التظليل يكون
ان يكون مع البعد بان يكون الطير في جوار استباحث لا يرى اصلا يرفعه ان قوله مع الرايات يفيد
ان التظليل مع القرب على ان التبادر من ظلك القرب كما لا يخفى لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه
اي على البعض لما اخذ الاول يوافق الايضاح والشارح يلايم قوله ويضاف اليه بعض ما يحسنه
بقوله الاتهام تقابل ويقوله في الدماء من هول السهل باقامتها مع الرايات حتى كانت من الجيش لا يظهر
وجبه عدم ذكر الرايات على الترتيب وبها اي بالزيادة الاخيرة يتم حسن الاول اعني قوله الاتهام
تقابل تقابل ان ذكر اقامتها مع الرايات هو الذي يفهم مقابلتها ويجوز ان هذا الاستدراك
وقيل ان اردت بهذه الرايات ان يتم حسن البيت الاول من بيت في الطير ولا يبعد عن القرب
مفعول في عبارة الكتاب ويكون مجازا قول الايضاح وهذه الزيادة ولا يبعد عن القرب

عبارة

عبارة الكتاب ويكون مجازا قول الايضاح وهذه الزيادة حسن قوله وان كان تركه بعض ما
اقي به الافوه على التفسير لا يكون مجازا قول الايضاح وبذلك يتم حسن قوله الاتهام تقابل فغيا
قاله الشارح والتفسير هو الموفق للايضاح وعليه التحويل واكثر هذه الاشعار المذكورة للغير
الظاهر ونحوها مقبولة قد تبد بقوله ونحوها ان تبدل بغيره فيما ذكره للفتل في الشرح
نظائرها حال لكن وجد ادراج الاكثر حتى جازوا منها اي من هذه الاشعار والقول اي من هذه
الاشعار ونحوها بل اي من السرفة لانه حسن السرفة في كل سرفة كذلك ما يخرج من حسن السرفة
من قبيل الاتباع الى غير الاتباع وكل ما كان اي كل فرع من هذه الاشعار يكون اشده خفا كونه
اخذا كان اقرب الى القول اي الى نهاية القول والا فالحق مقبولة وبعد يجيء ان نهاية القول
خرجت من هذا البيان فامل هذا اي هذا الذي ذكرناه من انما سبق احدها وانباع الشيء وكذا
مقبولا ورد وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق فافاد هذا بيا وبلا ان الله
بما ذكره فلو ما قات بينه وبين التاكيد بقوله كما ان يكون اذا علم ان الشيء اخذ من الاول بان يعلم
ان يمكن يحفظ قول الاول حين نظم او ياخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والافاد فيكون في بعضها
اذا لا يصح ادما السبق فخلو عما يترتب عليه وانما لا يفهم ذلك الا اذا لم يوجد ان الاتفا
اي اتفاق القائلين من قبيل نوارد الخواطر اي مجيئه على سبل الاتفاق من غير قصد الى
الاخذ فبالقصد من شرا فاس الذي يدعون على من ينكر العلم بان سبق غيره طانه ان سبقه
على من خففه الله بفضل الله سرقه من غيره مع الله لم يظهر هذا الفضل من غير املا على من ابن
مبارة اعني الروايين ابن الاثير بن ثريان اشعر المنسوب الى امه ميا به وهي امه سودا انه انشد
نفسه مفيد وشلاف اذا ما اتيت سهل واهتر زاهر ان المهنة فقيل ان يذهب بك هذا
الخطبة فقال الان علمت اني شاعر اذا وفقه على قوله ولم اسمع وقواد الخاطرين اكثر من ان يحصى
في العاني يحكم به وجبانه كل واحد وان نوارد الشعر بعينه وبالكثير الفاظ قليلة ولا يخفى ان هذا
الاحياط فيما اذا لم يكن جالسا لانه اما من شيب فقيده او ابيا نامق دة سبقة فيها غيره

٢٧٤

الى نفسه خلافاً قيل في المحل سبق غيره عليه فاذا لم يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبق اليه فلان فقال
 كذا ليقسم بذلك فزيد الصدق وسيل من يدعي العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى التقصير وما
 يتصل بهذا اي بالسرقة الشريفة كما يقتضيه قوله فانه في السرقة الشريفة وما يتصل بها الا
 ان ذلك يقتضي ان يقال وما يتصل بهذه فاش والمص في الايضاح الى تعجيد هذا فقال وما
 يتصل بهذا الغنى يجعل ما سبق بنا ويل الغنى والانسب ما ذكره حيث قال اي بقوله في السرقات
 الشريفة لانه قد ذكره قوله القدر في الاقتباس والتقصير والعقد والحل والكم وسرف وجدة
 الكل في موضع وفي قوله مما يتصل اشارة الى ان المتصل به لا يحتمل في ذكر بل لك ان يلحق به ما
 لا يستلزمه وجعل الاتصال في غاية الوضوح ولم يستعمل الكل من قائله فيقسم الى الشريفة وغيره
 الصانع منزلة عن السرقة وانتى الى الغير كما لا يخفى اما الاقتباس هو اخذ النثر واستفادته العلم
 ومناسبة كلامه للذين بصيغة الاقتباس ظاهرة ان التكلم اخذ من القرآن والحديث في كلام ما هو
 بمنزلة جوده نادى يقتضي كلامه او استفادته البيان من احدهما فهو ان يقرن الكلام نثر او نظم اي
 من القرآن او الحديث والذين من القرآن والحديث اعتمدوا من غير تفسير اي بقرينة قوله
 ولا يقرن التفسير فلا يريد انما الى الله راجعون ليس قرنا ولا احد يشاء ان تفسيره لا يقرن بقرينة قوله
 ذلك لانه من القرآن او الحديث يعني مع جوده ليكون فيه شارة بان منه بان يخلو عن النقل
 والرواية فلا يقال قال الله والشيء كذا وهو ما من القرآن والحديث وكلامهما اما في النثر والنظم
 فالاول كقول الحري في فلم يكن الا كل واحد منهما اقرب حتى انشد فاقرب والثاني كقول الآخر ان كنت
 ان كنت اي عنيت على هو يا من غير ما جرم وقصير جميل وان تبدلت بنا غير فاحسب الله وتعلم
 والثالث مثل قول الحري في شأهت الوجوه وقبح الحكم ومن يرجوه فان قوله شأهت الوجوه فقط
 الحديث على ما روي الله لا انشدت الحرب يوم حنين اخذ البيهقي كفا من احبها فزعم به وجوه الشريفة
 وقال شأهت الوجوه اي قبحت بالقرن من القبح بغير الحسن وقوله الحري وقبح الحكم على وجه الجحد
 من قبح الله اي بعد من الغير والكم كسر والشم والبعد والحق والرابع مثل قوله لا يقرن قال

اي الجيب

اي الجيب على ان يقرن شيئا الحق فلان من الملائكة وهي الملائكة والملائكة وضرب العنق والمقرب
 قلت وعني وجهك الجنة خفت بالمكان اي دعي ولا تقضي فاني اعلم الله لا بد من قولك ما روي
 فان وجهك الجنة خفت بالمكان ولا بد لطالب الجنة من مشاق الكافي او دعي ولا يفتني
 من العنق بالقرينة فان وجهك الجنة فلا بد له من ملاقات الكارة فقله خفت بالمكان اقتباس
 من قوله لم خفت الجنة بالمكان يعا الخفت بكذا اي جعلته مخفوا مما عطا وما ينبغي ان يلحق
 بالاقتباس بتفسير الكلام شيئا من كلام عظماء الدين ممن يترك بهم ويكلامهم سيما في
 الكلام والتابعين العظام ومن يخطئ في سلك هذا النظام وليكن هذا ما لم يرد به قوله
 وما يتصل به كما ثبتها عليه وهو اي الاقتباس خرابه ما لم يتصل فيه القيس من معناه
 بل استعمل في معناه الاصل وان تغير ما استعمل فيه هذا المفهوم بغير تبدل فزعمه يقدم
 الاشلة الادعية فان قوله قصير جميل السؤل في مفهومه اما اذا اريد قصير جميل فظاهر واما
 اذا اريد فامري صبر جميل فلان مفهوم امرى صبر جميل واحد وان اختلف ما حصل في عليه امرى
 الامر في القرآن لم يقتضيه عليه السلام في الشواهد في وفيه نظر لانه اتحاد المفهوم في ضمير
 التكلم لا يتم الا ان يكون بيقا اكثر الانفاظ على مفهومه وهكذا خفت بالمكان فان الكارة على مفهومه
 لكن تقدير الفرد وخفت بمعناه لكن التفسير الى وجه الجيب لجعله بمنزلة الجنة وخلافه الى
 ما لم يتصل فيه القيس من معناه الاصل كقوله اي اقول اني الردي لكن احطت في مدحك فاحط
 في معنى فقد انزلت حاجاتي بواو غير ذي دوى اي لجانب لا تقع له وهو اقتباس من قوله تعالى
 حكاية عن ابراهيم ومن دنا لك من ذويتى بواو غير ذي دوى عنك بيتك الحزم والارادة وان
 لانيات فيه ملا ما ومن لطيف هذا النوع قوله بعضهم في صبح الوجوه دخل الحمام فخلق دأر نجر الحمام
 من لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة مليوا وقد جرد المولى لشر بين وائسده فقلت لقد اوتيت
 سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير في الله في الموزنة او غيره كالتقية لانه ايراد القرآن او الحديث
 الا على الله منه نعم لول وودى الله منه لا يفرح التغير اما التغير الكثير فيجبه عن كونه اقتباسا من التغير

٢٧٥

اليسير لوضع المظهر موضع المفعول اي قوله بعض القارية فلما كان ما خفت ان يكون انما الى
 الله واجمع فان القرآن انا الله وانا اليه راجعون او بتدليل اللفظ بلفظ يساوي مفهومه
 سيد بل ما خلق له باهو مخلوق له كقول القاصي منصوص الهوى الا فدى ولو كانت الاخلاق
 تحوى وارثه ولو كانت الاثار لا تشعب لا يصح كل الناس قد ضمه هوى كما ان كل الناس قد ضمه
 ولكنها الاقلان كل مستر لاهد مخلوق له وموقر فانه مقبس من قوله يوم الملوكل مستر
 لما خلق له او وضع ضمير راجع الى ما يساوي مفهومه مفهوم لفظي القيس موضع كقول (البحر)
 سبغت العالين الى العلى لصائب فكره وعلق همة ولا يحكي نور الهدى في ايام الضلال
 مدحه يريدها اهلون ليطفئاه وياني الله الان يتم فانه اسلمه يتم فانه اي نور الله فوضع
 موضع الضمير الراجع الى نور الهدى وهو ساوي نور الله واسلم ان قوله في الاشياء السابقة
 بالمكانة من قبل تغير القيس فانه وضع فيه ضمير الجند موضعها في القيس واما الضمير فوضع
 الشر يقال ضمنت الانا الا اي جعلت الا فيه والضمير في الوفاء معين احد هما ضمير الشر
 والثاني جعل البيت بحيث لا يتم معناه الا بما يليه ويخفف الاول باسم ضميرين الشر والثاني باسم
 ضميرين البيت كذا يستفاد من القاموس ان الضمير من ماد وفي البيت قوله وتضمير الضمير
 وماد وانه فلذا قال شيئا من شر الغير يعني بيتا كان او فوفا او دونه من الضمير وماد وانه
 المحقق جود ضميرين الا ان شؤه شيئا من شر اخر له حتى قال فالاعلى ان يقول شيئا من شر اخر لكنه
 لم يلتفت الى ذلك ربه هذا ويخفف على التوفيق الله ان اريد بقوله من شر الغير البيان حتى يكون
 المعنى شيئا هو شر لا يتنا ولا ضميرين ماد وفي الضمير وانه اريد معنى البعض لا يتناول ضميرين
 تمام شر الغير مع التنبية عليه اي على شر الغير فيه سامة تبه عليه انما حيث شر الغير
 بانه شر الغير ملك ان يجعل للضمير السخا من ضميرين اي مع التنبية على التنبية ان لم يكن
 ذلك الشر مشهورا عنه البتة وان اشهد فيتم التضمين بدونه التنبية فمعه ان لم يكن
 مشهورا فليد لوجوب التنبية كما يتبادر دلالة التنبية او الشهادة كما ذكره في التنبية

هكذا

هكذا اعتقد ان آية والله الله لو كانت الخطا بالشر لا يعرف ان الشر شر الغير يتم الضمير بل دون
 التنبية والشهادة ولا يخفى ان قيد التنبية او الشهادة ليميز عن السقعة والتوارد لا يجوز التميز
 عن السقعة اما ضمير البيت مع التنبية على ان من شر الغير فقول به القاهر من الظاهر التنبية
 اذا صاف صدرى وخفت العدى فقلت بيتا على يديك في الله بلغة ما ان تحي ما
 او قول الا طيرة العدى بالضم والكسر جمع بمعنى الامداد وقلت انشدت بيتا بعد وانا التنبية
 فكقول بعضهم بلهنية التنبية سكرة فصحى وتبديلت سرة بحمل وقعدت استطر
 الغنا كواكب عذرا الحلات دون التنبية بلهنية من القيس بعد من قوله هو في سباب
 ابله وعيش بل يرا عذرا صاحبها والبيت الثاني كسلم في الوليد الانصارى واجتماع التنبية
 والشهادة في قوله ابن العميد كانه كان مطر باعلى احسن ولم يكن في قديم الدهر انشدت وفي
 الايضاح ولم يكن في ضرب الشر انشائي ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكرى من كان بالافهم
 في التنبية الحسن البيت الثاني للفقهاء كالبديعة عن الحق والجمع احسن كعب واسهل
 بيتا روا في السهل خذ الحفنة واما ضمير الضمير مع التنبية كقولها اي الحرير على اني سا
 عند يعني اذا عرفت واتي فتي اما عوا المطر الاول والخلد بوجه ابو زيد على البيوع والثاني
 للبرقي الشاعر عبد الله بن كرز بن عثمان بن عثمان رضى الله عن عثمان والتسبب الى العزم على وانه
 الفرس وهو منزل بطريق مكة وقيل لامية ابو القلت وقامه ليوم كريمة عمار ثور
 فقول له ليوم متعلق بانه عوفي واللام للوقت والكريمة شدة الحب وسدا الشغل بالكر
 لا غير سدا بالتحليل والرجال والشعر موضع الخافة من فروع البلدان والمعنى اذا عوفي وقت
 وزمان سدا الشغل ولم ير عدا حتى اجمع ما كانا الى واتي فتي اي كالملا من الفتيان اما عدا وفيه
 تقديم بعد من التنبية فكقول الآخر قد قلت لما اطلقت وجبانه حولا الشقيق الغضه روضة آس
 ابن عداه الساوي العجول قد تقاطعت وقد فكت ساعة من بأس المطر الاخير لاني تمام واما ضمير
 ماني دونه المطر كقولها كنا معاني برك كايده والقلب والعين ماني قدى وازى والان

هكذا

أقبلت الدنيا بأكبرى فلا تشسى أن الكلام إذا ولا بد منها من تقدير البيت لأن المعنى
لا يتم بدونه بخلاف قول الحريري فإنه لا يحتاج إلى تقديره فخرين ما دون البيت فخرين
بعضه مع تقدير الباقي وبالأبدية وتفسيره بل لا بد من أن تحسن التفسير بأنه يكون
التفسير مما قيل إليه الطلاء وتأنقه ويستأنس به ما استشهد به أو شتمه به من أياديهم أو
كونه صاحبه ممن يعتقد بكلامه ويستشفي بسماع مقاله واحسن ما يتبر فيه لكن في لفظه فإنه
لو كثر لا يبقى مضمنا بل ينقلب سرقة فالأولى الحفظ بستر أيضا ليكون بعد من السرقة بل في
معناه ما يدل على نكتته في لفظ الظن كما يشير إليه قوله ما زاد على الأصل بكتة وطبيعة كالقوية
وقد عرفنا التشبيه في قوله أي قوله صاحب التفسير إذا ألهم بدي أي ظهر لي ماها أي شربة
سواد اللون شفتها أو غرقها في القاموس المعنى ثلاثة اللقم غرة الشفا وشربة سواد فيها هذا
وهو لا يخرج عن وصمة فلذا استند إليها إلى ألهم الذي شانه المكذب وتفرعها تذكرت ما بين الله
تفسير عذب التشيع عن الطعام والشراب أو عذب بتفسير ترضيم والأولان الرقيق والآخر
وبارقه أي الشغل الشبيه بالبرق يعني لا أبدى إلى ألهم شفتها وتفرعها وأدبع في أيديها
مناشئة تقضي شفتها تذكر ما بين وبق فمها وتفرعها من لسانها الذي بها ويعضها
ورفت ما في القاموس ألهم من التردد في كمال حبها وجعل أن أع العذيب بمعنى الشفة وما
بين العذيب وبارقه يعني الرقيق ولعل ما ذكرنا عذب ويذكر في ألهم من الأكلان من قد هما مدح
بيان ما بعده قد عليه مجر مفعول يذكر في عوا اليك عا ليه وهي لسي العشاء أو رأسها أو نصف
الذي يلي السنان ومجرى السوابق أي جريان سوابق الخيل يعني يذكر في ألهم قد هما مدح
الجمالية كسوابق الخيل الذي جري والرباع فيه تشبيه بغير صورة قد هما السالك في العين
القصر بالذراع الجمالية التلاصقة كأنه اللام الجمالية الخلط بعدد السوابق الجمالية العذلى
ففي تخرين هذا التشبيه لجأوة خيال القدي في اللام فقد زاد الشا في البيت الأول على الأصل
بالعوية لا التورية وأخرج ما في بيان حال الجوبة سيما حال ذكرها ما في البيت الثاني بالتشبيه

الذي

الذي ظهر بالتوحيد الذي له فضل عند ربه إذا لا أهل بيت في القلب في مطلع قصيدة له
اعني تذكرت ما بين العذيب وبارقه مجر عن الدنيا ومجرى السوابق والمعنى كأنه كان في السوابق
هذه في الوضعين العذلى وكان في مجر عن الدنيا ومجرى السوابق مطاوعة الزمان وبسبب بقول الخيل
فيما بين مفعول تذكرت البذل من مجر عن الدنيا وظرف تذكرت أو ظرف مجر وقد جرت في تقديم
على الصدر والفعل مجر وعرف بهذا أن التخرين لهما ما بين وفي المفسر على معناه الأصلي وما
استقل فيه عن معناه الأصلي إلى معنى آخر ولا يبعد أن يشترط فيها إذا انقلبت عن معناه إلى معنى آخر
أن يكون المعنى الثاني المنبع من الأصلي إذا كان وفيه كان مذمومًا ولو كان شاملاً كان بعد من الذم
ولا يظهر اختصاصه بزيادة الحسن لزيادة على الأصل بالتخرين مجر ما بين في الاقتباس وكانهم
لم يلتفتوا إليه أن لا يتصور فيه زيادة على الأصل ولا يليق التقدير بالزيادة في هذا إذا أصل الترتيب
والحدث ولا يصح في التخرين التفسير اليسير لا قصد تفسيره قال المصنف في الألفاظ ما يدخل
في معنى الكلام ولا يبعد أن يلحق من التفسير ما على التقية أيضا فكلامها في قد لا يعنى
بأنه القلب قبل المفسر على طر أو غرض من الشيخ الرشيد وذكره هذين جلا واللعن الشاياتي
يضع العامة تعرفني والبيت السجيم ويشد بالثالثة على قيل وأصله مشهور فخر من السكالم إلى
الغيبه ليدخل في القصور والتسليم التقية والمعنى غلط في حقه ما قصود أو وضع من قدره
يقال غرض منه يفض ووقع من قدره وفيه نكاح قد زين باستعمال الرشيد وفي التخرين نكتة
وهي التوفيق بذا ثقل وأنه عظمي لهما منه ذاء الثقل فاذا وضع العامة يظن ما في تحت العامة
ونما يسمى في استعمال رجا إشارة إلى قلعة استعمال الاسم فخرين البيت فاذا زاد السمانه وتخرين
المصراع وما دونها يدل على أن الشا الثاني قد أودع شوه شوا من شوا الفخر هو بالنسبة إلى شوه
قليل مغلوب وهذا وإن لا يظهر في تخرين بيت واحد مصراعًا يمكنه وجه التسمية ولا مصراعًا
فيها ورفعوا الآية جعل شوا الفخر مطعون في صحة شوه والرفد جعل الفخر مطعون وقال الشا
لأنه وما فرقت شوه شوا الفخر ونحن نقول لأنه لما فرقت شوا الفخر بشوه لأنه لا أخذه

٢٧٧

قد خرق شر الغير فراقه بما ضمن اليه واما العقد فهو ان تقسم شرا وان كان قرنا او حدشا
لكن لا على طريق الاقتباس وخروج به اقتباس القرآن والحديث وبيع عقدهما وهذا التقسيم تغيير
مع التنبيه على انه من احدهما اما عقد القرآن فكذلك لا اشعارا لكن بالذي استقر في خطا او شهدا
قد شاهدوه فانه الله خلافا للبرايا عت لجملته هيبة الوجوه بقوله اذ انتم لم يكن بينكم
فاكتسب واما عقدا محدث فكذلك لا الامان ان في بقوله الطلبي من ثم النبي صلى الله عليه وآله
كلاما ابيح قاله خير البرية انما الشبهات وان هذا هو طبعه في قوله يستعد عقده قوله
عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله وان هذا في الدنيا بينك
الله وقوله من حسن اسلام الرشدك بالاعتقاد وقوله انما الاعمال بالنيات واراو بقوله عند الله
ائمة الحديث او عند اهل العلم والادب بل بالنسبة من بين الامور الاربعة بتبنيها على انفسها
للعقود وتأكيد الله على من غاب في وجوب النية في بعض الاعمال وان بالامر مع انه ليس لغفلة
الان الله هذا لا يسوق للحديث بغير الامر والطلب استحقاقا او جوبا واحسن العقد ان يزيد بياننا
على اصله ويجعله اوضح كما يشاهد في هذا العقد ولو قال الابا لاقتباس كما كانا احسن لان ظاهر قوله
على طريق الاقتباس يخرج عن غير القرآن والحديث من غير تنبيه فانه على طريق الاقتباس لكنه ليس
باقتباس كقولنا في قوله اني اتعاها به بل بالامانة نطفة واخر جيفة يعني اي بالسبب الفتح
قد يخرج عن عقد قول على صلى الله عليه وآله بالابن آدم والفخر واما قوله نطفة واخر جيفة وقوله والبر
منقول من بعد ما بالك والتعب فان قلت ليس لابن آدم الا اوله نطفة واخره جيفة قلت نعم لغيره
عقد فيه النطفة والشا والبسر جديد كافي للبسر خلق ولا جديد لمن لا يبسر النطفة عقد الشا لا جديد
لن لا خلق له اصله قالته عائشة رضي الله عنها وقد وهب بالاكثر اثم اموت بنوبها ان فرغ
مغربي في الحش على استصلاح المال واعلم ان عائشة رضي الله تعالى عنها امرت بتزويج ثوبها اليه
وتنقيتها لها في سبيل الله وادب قوله لا جديد لن لا خلق له انه لا جديد من خلق الله لاني لا خلق
له في الدنيا ولم يعرف النائم حتى كاد من انما شهد في غيرهما وادب قوله تعالى انما الله

وهو

وهو في الثقة بالفتح من العقد وفي النظم ارتباطا لا جوبا حيث لا يمكن ان يشا او يشا في عقد
عقد كل جزء بالآخر مجمل بخلاف الشرا فانه لا اتصال بهذه الشابة فمن النظم كل عقد لا يتصل
ان ينشر نظم قال المص وشرط كونه مقبولا لان يكون بحدوثه او لا يتقاصر من سبيل النظم وان يكون
حسن الوقف مستقرا في محله غير ملق اي غير مضطرب هذا ولا وجه لتخصيص هذا الاثر بالكل
دون العقد كقول بعض القارئة فانه لا يثبت فعلا ولا يثبت فعلا ولا يثبت فعلا اي ما رت ثمرات
تخلو له لخط في الاراد لم ينل سوا النظم يقاربه اي يقاوم الى تخيلات فاسدة وتوهمات
ويصدق في فهم الذي يقاوم اي يحمله من ما وقد يقال لا اعتاده اي جعله عارضا فيعمل على مقتضى
توهمه حل قدر الى الطبيب اذا سأل عن الامانة فلهذا وعقد ما يقاوم من توهمه يشكو
سيف الدولة واستعاذه لقوله اعدا اي اذا قيل فعل الانسان بحيث يفتن بالبيان وعقد ما
ويخطر بقلبه من التوهم على ما عرفت ويكونه مضمنا لما في النظم منفسر الله بزيده حسنا واما التليم
لح اليد كمنه اخلص النظر كالح برق والخيال والراة من وجهها انك من ان تلم بفعل الدلائل الحسنة
تدعي حاسنا ثم يخفيها كالحق القاموس فاخذ ارباب الصناعة التليم عن النسبة الى التليم المصطفى
لان الكلام التليم محل اخلاص النظر الى المعنى الشا ووجه التليم الشا الى كل طرفة وعمل
دلال المعنى الشا اليه وقد جعل الشا في العلاقة التليم ايضا اشتمالا وهو في اللغة الاشارة بشي
وهو غير مشهور بل يعرف الشا تابع عليه مما انكروا وعطف العلاقة والاحتياط التوقف فانه العلاقة
يبعد ان يستوي بينهما من غير انذاره في كتابه او سمعه من ثقة وهو ان يشا اي في معنى الكلام
الى قصة او شروفا والشا اوشل سائر ولا يخفى ان منه دلالة للاحديث والله كما يقال في وصف
الاصحاب رضي والقوة على اصحاب الذين هم في الاقراء والاهل فانه فيه تليما الى قوله صلى
الله تعالى عليه وسلم في كمال النجوم بانيهم اقتديتم بهم وقول الشا عرفت ما عرفت ونحن بما
عندك راضى وانراوى مختلف فانه فيه تليما الى قوله تعالى لكم دينكم ولي غير ذكره
راجع الى الشا اليه لادب عليه بقوله فهو ان يشا والى قصة او شراى الى واحد من الذكور المستفاد

٣٧٨

من كلمة او قسم الله على ما ذكره السابق ستة وعلى ما ذكرنا فابينة فانها مافي النظم من الاشارة
الى القصة لقوله اي قول الحق الحق باخرهم وقد حرم الهوى فلو عاهدنا طيرها وهي قوت
علينا الشمس والقيل ونغم يشهرهم من جانب الحذر وتطلع فضاها صبح الرضة والنظري
ليجعتا ثوب السلا الخنج فوالله لا اودع احلام نائم المت بناءم كاف في الرب يوشع القهر
في اخرهم للادجية الرخمين اي الحق ان يتاخر منهم وحرم الهوى اي طار الهوى فلو عاهدنا
اي عطا طيرها وهي وقع جم واقفاى ساكنة غير طائفة يعني وجدناهم حين الحق باخرهم حول
الهوى ولا يسكت على خلاف ما عاهدناهم فروت علينا الشمس حال كونه الليل وانما مطلق كانه
من ظلة مختلص بالهم والغياد وحيز كونه ذليل مشوقا على الزوال من ظهور الشمس والليل
قوله الشمس للبحر يد اي وروى الشمس لهم اي مسهف عيث تجرد منه شروى علينا
من جانب الحذر اي من وراء السترة وتطلع والحد والستر من علف ناحية البيت الجادية وكل
ما وراكم من بيت وعنه نقا اي ذهب ضوؤها صبح الدجاة اي الظلمة من وجد السرا والاطا
يقال نقا الخفاء ذهب لونه وكأنه عداه بالبا وجعل ضلع الدجاة منصوبا بنزع الفاضل
والجبرع اسم مفعول من الافعال والتفصيل كما في سواد وبياض يد سواد الظلمة وبياض الكون
وصف مجزوم بالدجاة الرخمين وطلع شمس وجانب الحذر في ظلة الليل لم تستطع ذلك
واستزير وتحيل لندتها وقال لا هذا علم ان اصفى السوم ام كاف في الرب يوشع النبي ثم اشارة الى قصة
يوشع بن نون فتي موسى وم استيقظ الشمس اي طلبه وقوف فانه ماى الله قائل الجبارين
يوم الجمعة فلما خاف ان يغيب قبل ان يفرغ منه ويدخل السبت فلا يحل لهم قتالهم فيه فدعى الله فرت
له الشمس حتى فرغ من قتالهم ولا يبعد ان يجعل قوله ام كاف في الرب يوشع من قبيل رايه جاتا
اي من رؤية عامة الشمس واصل ما يشاهد به الى القصة ان يكون فيما انت فيه نقلا من حوض
القصة كانه يقول في رواية الشمس من جانب الحذر واستيقظ الله مصلية القاتلة مع غلبه الزوق
وجنود نكاي الله وادبها التلميح الى الشكر قوله لم ومع الرضا اي الارض الحارة ثم مضى فيها

القدم

القدم اي تحريف والنا عطف على الرضا لتطلي حال من انا ما ورف غير لقوله لم ومعامل
في قوله مع الرضا يتقلا وقد اذاهم واخفى من غنى عليه كسعى بالغ في الزيادة واطلق السرد
والفرح واكثر السؤل عن حاله في ساعة الكرم على وروى القصة كالكرية هو الفم الذي ياقظ
هكذا بين ارباب الشارح وفيه ان مولد التعجيل لا يتقدم الذي مثل هذا من الطبيب منه وطبا فالاول
ان قوله مع الرضا حال من البقاء وتطلي صفة الناء لم على التلميح بسبب نفيته والحق العرو مع استلوا
بالرضا والنا للظلمة اوق واخفى منك مع البلى لا يرق غير اشار الى البيت الشهور المستجير
بلى وعندكم كيد المستجير من الرضا بالنا ويريد العرو جتاس من مرة وروى ان يسوس
زادت اختها عيلة ام جتاس بجارها من جرم بن ريان بطن من قضاعة فدخل باقة
الحجرى محي كليب فرماها واغل من عافوت حتى بركت بفناء ما جها ففاحت يسوس واقلده
ولغريته قال الجتاس انيها الحجة اهدى فوالله لا اغفرن فحلا هو اعز على اصله منها فلما
تباعد كليب عن الحرج جلس وتبعه فرمى عليه ثم وقف عليه فقال يا عمر يا عيسى بشرية فاسرع
قتله فليل المستجير بمرور البيت فاشتد الزهر من قلبه وبكر اربعين سنة كلها لتقلب على بكر
قال الشارح ولهذا قيل اسم من السور ويحتمل ان يكون اصل التلميح بسوس امرأة مشومة
من بني اسرائيل اعطى زوجها ثلث دعوات مسبقا بافتات اجعل لي واحدة قال فلك فاما
تريدني قالت ابع الله ان يجعلني احملا امرأة بني اسرائيل ففعل فرغبت عنه فارادت بشارتها
عليها ان يجعلها الحلية بناحة في بنوها فقالوا ليس لنا على هذا قرار بغير نايها الناس اوبع الله
ان يردوها الى جاتها ففعل فذهب الثلث الدعوات بشومها وخامسها التلميح الى التل كقول
عرو بن كلثوم ومن وروى ذلك خريد القناد وشار الى التل السار وروى علينا القناد واخره
قوله كليب او مع قول جتاس لا اغفرن فحلا نظر على فعل لا يمتي عليا ان هو وروى خطه
القناد ويظهره لامر انا والخطلان ثم بيدك على القناد من لعلها الى اسفل تنشر ثوبها
وساندها وسابغها التلميح الى القصة والاشارة الى التل كقول الحري فبت بليمة نافية

٢٧٩

واخران يعقربية اشار الى قوله السابقة فبت كما في مساودتي خيله من الرقش في ابناء السهم
نافع من قصيدة يعقربية وفيها الى النعمان بيدي الى بيت من سخطك على الم كما في بواشي جنة
نقطه مسود وبياض في ابناء السهم مجتموع وقصر البنية لانها اخبت النجاشات لاشاد اليه
والفضيلة الحجة الدقية والرقش جمع وقش الحوج جمع مراد وهي الحجة فيها نقطه مسود وبياض
والايناب جمع ناب والنافع للجمع من السهم وثانها التليح الى التل كقول القسي فيا لها من هو يعقرب
اولادها اشار الى التل اعق من القرة فاكل اولادها والقوة ضد البر فصل من الحافة في حسن
الابتداء والتخلص والانتها وانما يوصي بحسن المواضع الثلاثة لانها اشدها على الصانع ان يعقرب
في اول فعله لانه يدل على كمال ضعفه لان كمال القوة وشهوة الفعل في اول الامر فاذا اتم الى فيه يتقرب
الحاظر في الغاية ويحقره وحسن التخلص مما يتوقعه كل احد وينظر ان يشاهد ما علف في الانتقال
فان اول الكلام نقطة لما ينقل اليه واذا لم ينقل كما ينبغي فلو بدا انه سقط مع كمال يحفظ
عليه بضعف الرتبة ونقص الاستقامة والانتها محل انقفا القوة فاذا اجاب كما ينبغي فلو كان
الصانع وبلاسلطانه يمكن حسن فعله ونظم وقعه وقال المصنع لا ابتداء اول ما يقرع السهم فان كان
عذبا حسن السبك صحيح المعنى قبل السامع على الكلام فوعى كنهه وللاعرض عنه ورفقه وان كان
الباقى في نهاية الحزن والتخلص بترقبه السامع وينتظره انه كيف يقع فان كان حسنا ابتداء فلو كان
حزنه من نشاط السامع وانما على اصفا ما بعده والا فبالعكس والانتها اخر ما يعيبه السامع
وترسم في النفس فان كان حسنا تلقاه السمع وتلذذه حتى صير ما وقع فيما سبق من التعقير كالطعام
الذي يتناول بعده الاطعمة التفهيم وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى رتبا انتها على
الموردية فيما سبق واقول ومن هذا القبيل المبالغة في وصف حسن وجه الحبيب ثم موضع
ثم التناقض والعدم ان يتناقض شاعر اكان او كاتباً ينبغي المتكلم ان يعمل بالاتقان كذلك في القاموس
وقال الشاعر اي يعمل فعل التناقض في التباين من تتبع الالف والحاء ان يقارن بانقضى الروضة
اذا وقع فيها مستقبلا لا يوقع اي يوجب في ثلثة موضع من كلامه حتى يكون اعذب لفظا بان يكون في

البعد من التناثر

البعد من التناثر والتقل والزايمة ومخالفة القياس وتخصيص بالبعد من التناثر والتقل والزايمة
ومخالفة القياس وتخصيص بالبعد من التناثر والتقل مغل بالقصور واحسن ميكا بان يكون في بناء
البعد من التقيد وضعف التكليف ويكون الالفاظ مستقيمة في البحر والالقانة والرقعة والسلا
ويكون المعاني مناسبة للالفاظها من غير ان يكون التكلف الشرقي المعنى السخيف او على العكس بل
صياغة تناسب وتلويح واضح معنى بان سلم من كونه شكافا تايبا للفظ وغير مناسبة وان يكون
مبتدلة او غير مبهمة في القاموس ويسلم عن التناقض وايها مده وعن كونها معانيها متعارضة بحيث
التكرار ولا ينبغي ان يعجز ما شرط يكون المعاني مناسبة للالفاظها وان يصاغ صياغة تناسب وتلويح
الحاجة الى ذكره الشارح انه يجب المحافظة على ما يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق وصف
ايام الميادى في سجن الوردات وتلويح الاستعطف وامثال ذلك احدهما الابتداء والابتداء الحسن
الاصبة والمناوذة كقوله اي امر القيس ففانك التثنية للتكرار واصفة التاكيد بالتحقيقة
قلب النونة الفا احب للعرض بحوي الوقوف والمحاظ ان شاء كما يشهد به من ذكرى حب ومنزل
يسقط التثنية بين العموم وحصول السقط منقطع القول حيث يدق والتوى على مقعر بلوى
والقول وحول موضعنا والمعنى من اخبر القول فيقول كاسم الجمع مثل القدم وللادب في النفا
الشارع وقدم بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم تناسب لانه وقت واستوقفه ويكسر
وذكر الجيب والفتل في نصف البيت عذوب اللفظ سهل السبك ثم ينقله ذلك في النصف
الثاني بل الى فيه بمكان قليل في الالفاظ غريبة فيا من الاول ا قوله فديته المصدا يارده انه يمكن في
الابتداء حسن المطر الاول كقوله اي وحسن الابتداء في وصف الدار كقوله السهم السلمي قهر عليه فحبه ولام
خلعت عليه جماعها الايات في الاسرار فلع عليه اذ تنزع ثوبه فطرحه عليه وفي جعل جماع الايات لاسا
له الشبهة المعنى الشرفي بالكعبة لانه الذي يليق من بين البيوت ويجب ان يجنب للمدح مما
يتطهر به يستفاد منه ان من موجبات حسن الابتداء ايراد ما يتناول به كقوله اي قوله ابن مقاتل
انفرد موعدا جيا بك بالترفة غدا يقال الداعي موعدا جيا بك يا اعمى ولك الشا السق وجنت

28

اي احسن الابدان ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام للجله فيكون المبدء مشرا
 بالمقصود والانتها ناطرا الى الابدان ففرق بين هذه المناسبة وبين اللاديه الرعية والتخلص للآلها
 ليست بمعنى الاشارة بل مجرد عدم التباعد بينه وبين المقصود بحيث يكون جميع ما ناسب به مع
 المقصود وجميع اجنبتين فلا يلزم ان يكون البراءة من شرائط حسن التخلص ويسمى اي الابدان
 المناسب كما هو الظاهر في الابدان المناسبة للمقصود على ما فسرنا في اشارة من برهانه من اننا اذا
 فاق اوصافه في العلم وغيره او تم في كل حال وبما الاستعداد هو اول صوتا الصبي حين الولادة
 واول المرأى يفوق اوجال تام بسبب الاستعداد اي اول افادة المقصود كقولنا اي قول محمد
 الخان ان يهتني الصاحب بولد لاني بشري فقد اخذنا الاقبال ما وعدا وكوب الجهد في افق
 صيدا يحتمل ان ير يد كوكب الجهد للولود فانه كوكب شهاب الجهد جعل الجهد كاسما واشتبه له كوكب الجهد
 الولود وان ير يد كوكب الجهد ما يعرف به طالع الجهد ان ظهر الجهد الولود قوة طالع الجهد وكون
 كوكبه في غاية القصور وقوله اي قول الخ الفزع الساوي في المريضة اي اي مريضة فخر الدولة
 هي اي القصة الدنيا بقول بلدا وبالكسر قد يملأ وبه فيها ضحا حذار حذار اي احذر من
 بطشي اي اخذني الشديد وفنكي اي قتلي بفتنة والعقل بملء الفم القول الصريح انما يقول
 بموت الوفي ذلك لانه موته يدل مر بجا على انه لا نجاة من بطشها او يقول بعد موت الرقي لانه كان
 حاجزا للفاسد الذي ياملها وتاثيرها اي ثمة المواضع الثلاثة التي ينبغي الحكيم ان يتأنق فيها
 التخلص اي ويدان الخلاص يقال خلاصه تخليصا اعطى الخلاص وهو فعل التخلص الذي على الحكيم
 لانه يحتاج الى سز يد تكلف ومنا ساة تعقب في تحصيله مما تشيب الكلام به اي او قد الكلام به
 ايقاد اشد يد حتى التهب يقال تشيب النار توقدت وتشيب شيا او قدت لازم وقد
 فاقيل المقصود من الشر بمنزلة وقد توقدت به النار ايبان ليعلم المقصود في النهاية اخذ
 هذا القسط من الشيا بالفتح يعني اول الشئ اي ابتدئ واقتسم به او من شيا الشر والولد
 واطهر حسنه وبما له فهي تشيب بالكلام به زيد في اواظهم بحاله به فلا حاجة في حمل التشيب

على الافتتاح

على الافتتاح الى ما نقل ان اجمع من الامام الواحد من ان التشيب فكلام الشباب والشيوخ والغزل
 وذلك يكون في ابدان وقائد البشر فيسمى ابدان تشيبا وان لم يكن في فكر الشباب تشيب
 اي وصف للجبال وغيره كالادب والافتنى وغير ذلك الى المقصود متعلق بالتخلص مع رعاية
 اللاديه بينهما اي بين ما تشيب الكلام به وبين المقصود واحترامه من الاقفا وهو انما
 المقصود من غير تعهد مقدمة من الحكم وتوقع من الخاطي في الصقيح الاقفا الانقطاع
 واقضايب الكلام ان تجاله ولعلم ان التخلص في العرف تخصيص في الانتفاق مما تشيب به الكلام
 الى المقصود مع رعاية اللاديه بينهما على ما صرح به في الايفاض والا على انه يقال وتاثيرها التخلص
 اي الانتفاق مما تشيب به الكلام به تشيب لانه التشيب يعني هو التشيب وهو ان يصف
 للمعنى لقوله مما تشيب به الكلام من تشيب لانه التشيب يعني هو التشيب وهو ان يصف
 حال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو تشيب بفلاذ اي تشيب بها فتشيب الكلام او تحويها مما
 لا يظهر منها في الفتنة اللهه الا ان يقال لما كان اكثر ما يقع به القصاد والملاح يستفاد
 ذكر التشيب واودة حجة الابدان والافتتاح فقد اندفع باحقيق على انه مما يوجب لانه لا يجال بعد
 ذكر كلام الا واحد ثم ان التخلص قليل في كلام المتقدمين كما يشير اليه من ان مذهب الرب هو
 الاقفا واما السائر ون فقد هو ابد لا فيه من الحسن وبراعة ان تور ولعل حسن الاقفا
 يدعى ان المقصود من كلام الحسن يبلغ به مراتب القبول بحيث يتمكن في حبه انما وقع ثم وجبة
 التأنق في التخلص ليس ميسرا على عدم معنى الاقفا وليس دائرا على مذهب السائر كما
 يكاد يتقرر في الوهم القاصر بل مع حسن الاقفا اذ يعدل عند التخلص ينبغي ان يتأنق فيه
 كقوله اي قول الخي عما في عبد الله بن طاهر يقول في قصيدته بالضم وقم اليهم ضحك كيد بين خراسان
 وبلد الجليل واقليم ياندلس والفرق متعلق بيقول قومي ولا يخفى شدة تناسب قومي وقوم
 يستماع تناسب السنين والمال لانه احوالها يتقلب بالآخر كل في سادس وسادس وقد اخذت منا
 حال من قومي يعني ان نقصت من القوم واتت قينا يقال اخذته اذا نقصه واشرفه السري

٢٧١

اعتبرنا حيث السري على لغة بني اسدي فيها وفي هذه الاثنا على وزن الجمع دون الصد والاسم
قليل فتوهما انهما جمع سمية وهذه على وزن فرة وليس التانيث لتغليب خطي على السري
لانه الوث لا يغلب على الذكر والسري عامة الليل وخطي خطوة كسبعة وهي ما بين القدرين
الهيبة السوية الى صخرة بن جردان بطن من فصاعة فيهم بجائب نسق الخيل فيقال لا لهم
صخرة القرد جمع اقود وهو لا شريد الغنق وقال الشاعر وهي طريدة الظهور والاشرف
اي تقول قدس في قومي والى الالة من امة السري ومسايرة العطايا بالخطي قد اشرت فينا
ونقصت من قولنا فتوهما خطي الهيبة عطف على السري لانه قوله ما يعني ان السري احدث
منا ومن خطي الهيبة على ما يتوهم ومنقول يقول امطالع الشمس من شدة خبزه يتغنى اي يطلب ان تؤتم
اي تقصده بنا اي معناه يعني هل تسري معنا القليل الى مطلق الشمس محتمل ان يريد الشمس الحقيقي
ومحتمل ان يريد منزل محمد وحده فقلت كلا ولكن مطلق الجود ومع القوم وتبنيته يعني
لا قصد مطلق الشمس ولكن مطلق الجود وقال الشاعر واحسن التخلص ما وقع فيه بيت واحد يقول
اني الطيب فرر عنهم والبيت فينا كانه قنا اني الهيجا في قلب فيلقا بين الزواجر والفتنة
الجيش وقد ينقل منه اي مما شئ به الكلام الى ما يلقيه ويسمى ذلك الانتقال الاقصاب
وهو مذهب الرب اي الرب اجمالية يرش اليه قوهم ومن يليهم من الخضر بين اي الذين
مضى بعضهم في اجمالية وبعضهم في الاسلام او من ادركها فالعلة السفارة من قوله
وقد ينقل بالنسبة الى من بعد الرب والخضر بين وايك وقوهم القاصر من ان التمثيل شعر في تمام
وهو من الشراء الاسمية في الدولة العباسية للوقوف الذي هو مذهب الرب ومن يليهم
سهو كقوله اي قوله اني تمام لوراي الله في الشيب خير لجاور في الابرار في الخلاص
في الجنة بقرينة الابرار شيئا بجمع ثب من الابرار لانه التوثق ان يجاوره الابرار على
احسن حال املا لانة الجنة دار الخير ولا يخفى ان مقتضى تمام يقول جاوره احد من الابرار الا انه
راعي مصلحة الرزق بجمل المعنى تابعا للفظ ثم استعمل الى ما يلقيه فقلنا كل يوم تبدي صروف

القبالي خلقا من اني سيد غريبا ويكن ان يخرج هذا البيت من الاقفا الى التخلص ان يقال
بين ترجيح الشبان على الشيب الخلق الغريب الجدي على الخلق القديم اربان يقال سيد الله مع استلزام
بالشيب ملبا على بطله وغرايب خلقا الى سيد ولا يخفى الله لا يوافق في الجمع عن الشبان
في مله الشيب وصنف في الشرع فالقذف بحال الشبان المسلم الاجتناب عن مثله ومنه اي من الاقفا
رايقرب الى التخلص في الله يشوبه شيء من اللادعة كقولك بعد الحمد لله اما بعد فقد فعلت كذا
وهو اقفا من جهة الله قد انقل من الحمد الى الكلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه
يشبه التخلص من جهة الله لهيئت بالكلام الاخر فجاء من غير قصد الى ارباط وتعليق
بما قبله بل اتي بلفظ اما بعد اي منها يمكن من شيء بعد حمد الله فكذا قصد الى ربط هذا الكلام
بما قبله وقيل هو فصل الخطاب والافطها ان فصل الخطا الفاصل بين الحق والباطل او الخطا
الفصل بين الغير المشابه وكل منهما نتيجة العلم بالشيء على وجه الكمال وان قال ابن الاثير والذي
اجمع عليه المحققون من علم البيان ان فصل الخطا هو ما بعد لانه الحكم يقع في امر ذي بيان
بذكر الله تعالى وتبجيده فاذا اراد ان يخرج مثلا الى الزواجر السورة اليه فصل بيته وبين ذكر الله
تعالى بقوله اما بعد هذا والقول ان اراد من هذا المنقول ان ما بعد من فصل الخطا
وكقوله هذا وانه لفظا غير شراب فذكر هذا الى التخلص لانه فيه نوع ارباط لانه الواو
بعده للحال ولفظ هذا اما خبر ميتة محذوف او ميتة خبره محذوف او فاعل فعل محذوف
اي الامر هذا وهذا كما ذكرنا ومضغ هذا او منقول فعل محذوف اي فخذ هذا وقد يكون الخبر
مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جميعا من الانبياء واودان يذكر عقيب الجنة واهلها
هذا ذكره في التفسير الحسن باب ولا يخفى ان التفسير بالخبر في بعض المواضع دون ما في الآحاد
يخرج احتمال حذف الخبر فلا ابن الاثير افطن في هذا القام من الفصل الذي هو احسن من الفصل
وهي علامة فكيدة بين الخبرين من كلام الى كلام آخر ثم قال وقد ذكر من فصل الخطا الذي
هل احسن موقع من التخلص وكقوله هذا ذكر كلمة للتفاوت بين الكلامين وشبه فصل الكلام

عن سابقه بقولك اعلم ومنه اي من الاقتفاء الذي يقرب من التخلص قول الكاتب هذا باب
فانه فيه نفع ارتباط حيث لم يبدئ الحديث الاخر في اية من هذا القبيل لفظا ايضا في كلام المتأخرين
وثالثها الانتها اي ثالث المواضع الانتها كقوله اي قوله اني فلو ان في الخصيب على وزن الحجب
بن عكيد الحميد والى جدير اذا بلفظك بالمعنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير
فانه قولني اي تقطن منك الجبل فاهله والافاني عادر وعن منك او عن سواي وشكر ولامر
عنك من سوابق القطع والاصفا الى المدح والتجايا واحسنه اي احسن الانتها ما اذن بانتها الكلام
كقوله اي الرنى بقيت بقا الدهر يا كهف اهلك وهذا دعاء للتبرية شامل لان يقال سبب لكون البرية
في امن ونعمة وصلاح حال والمعنى هذا دعاء لا يخفى بل يشاكى فيه جمع البرية انه تقارفا للامان
بالله تعالى الاخر قد قلت عناية التقديم بهذا النوع والتأخر عن مجتهده ورن في رعايته ويسمونه
حسن القطع وبراعة القطع وجميع فروع السور وفوائدها ورواه على احسن الوجوه يقال هذا
انما ينشئ على مذهب أبي حنيفة من ان السور ليست جزء من السور والافلا تفاوت بين الفروع
وعن نقول المراد بفاعلة السور ولو على بعض الذاهب وكلمها من البلوغ يظهر ذلك بالتأمل
في تلك الفروع مجملها ومفرداتها والتبيه لرموزها واشوارها الملقى بادى السور بل ربما يكون
اقوال السورة دعاء على شخص واخره مدحه طائفة او تهديد ويعد بكون التأمل مع التذكر فانتقد
يفصح عن وجوه من ياه بحيث لا يتصور منية عليه وليس مدي بلاغت كما يدخل تحت نظر البشر
بل هو شريعة مما احاط به خالف القوى والقدر ولكن هذا اخرا ما القينا اليك من البديع
الغايه ولو تاملت فيها وجدت سعة ما بدت وقائق من العوايد فلتظفر فيها نظر الاستبصار
لتعلم على ما لا يحصى من الاسرار واجتنب من القصب والانعكاس فانه يحرك عن فائدة هذه
رياضة املا من الازهار وعن ان يجتنب لطف الشا من بنا اللههم باوك فيما رذقت ولا تضع
اشجارا اودقت ومنع بطله لها الطالين وانق من خلوة ثمارها اخافين والغائبين والحمد لله
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين تم تحت ١٠١٨